





ISLM
RARE
KCL
I126853
A7
1800z
v. 2
FOLIO

ولا تقام الحدود الا باذن من يجوز انقامها على المولود قبل وعلى الوالد من وجبه للعقبه مع اجماع الشرط لا فناء وهو العتلة والمعرفة بالاحكام الشرعية من اطماعه القضيته عنها
والحكم من الناس من هب اهل الحق وجب على الناس مساعده على ذلك لان ارفع اليه المؤثر لغيره ظالم ولا يحل الحكم ولا فناء لغيره اجماع للشرط ولا يكفنه قوى العتلة ولا تقلد
المقلد من فان الميت لا يحل تقلده وان كان مجتهدا والوالي من قبل الجائر اذا تمكن من اقامه الحدود قبل جاز له مقتدات الامام والاحوط المنع ما لو اضطر السطاحا
الا فقتل ولو اكرهه على الحكم بمذهب اهل الخلاف جاز الا فقتل من

ما لا يرضون من الظالم ظفر حتى يعينوا الى امر الله ويمضوا على طاعته قال وادعى الله الى شجب النبي الى معتمد من قومك مائة الفاربين الفنا
من شرهم وستين الفان من خيارهم فقال يارب هؤلاء الاشرا فما بال الاخيافا وحى الله عز وجل اليه اهل المعاجيد لم يعضوا القضيته
وعزوا المؤمنين انه قال من ترك انكار المنكر بقلبه يد ولسانه فهو ميت بين الاحياء والاموات انه قال لقوم من اصحابه انه قد دخل ان اخذ
اليكم منكم الشقي فكيف لا يحتج في ذلك ببايعكم عن الرجل منكم القبيح فلا تذكرن عليه ولا تعجزونه ولا تؤذونه حتى تتركه فيها ذلة على وجوب المماحرة
عن القاسم فانهم والذلة غيب بعيدة في بعضها لكن الصحة غير واضحة **قولهم** لا تقام الحد الا بالامام المراه بالمولود اسم من العتلة الامة وان جواز اقامته
عليه يغيب الاذن حال النعمة لاحال الظهور كما يفهم من المنتهى مع عدم ثبوت الموجب لبينة الشرعية بل لا قرآن ان لم يكن المالك مجتهدا والا
جاز مع ثبوت البينة ايضا لا يحصل شرط العمل بالبينة وهو البشور عند الحاكم والظن عند الخلاف في جواز اقامه الحدود الا باذن من يجوز
الامانة على المولود قال في المنتهى لا يجوز لاحدا اقامة الحدود الا بالامام او من نصبه لها ولا يجوز لاحد سواها اقامتها على حال تدل على حال الغيب
ان يفهم الانسان الحد على ماله اذ لا يخفى في ذلك ضرر على نفسه ماله وغيره من المؤمنين امر يوافق الظالمين قال الشيخ في بعض احوال
الغيب اقامة الحدود على له وورثته اذ امن الضرر ومنع ابن ادرين ذلك وسلم في العبد والشيخ عن بعض غياث قال صالت باعبد الله يعقلم الحد
السلطان والفاخر فقال اقامة الحدود الى من اليه الحكم اذا ثبت هذا هل يجوز للفقهاء اقامة الحدود في حال الغيب جزم به الشيخان عملا بقوله
الرواية وعدت في ذلك توقف لعادجه لتوقف عدم صحتهما مع احتمال ارادة الامام من اليه الحكم كما هو المشاير والقياس حيث لم يحجج بحجج التوقف
مريحا والاصل ليلد قوى الظن عند الفرق بين الزوجية والولد لا نة عمل بها وحل من اليه الحكم على الحاكم مطلقا يدل على جواز ذلك للحاكم مطلقا
على غيرهما ايضا والا فلا يجوز عليهم ايضا وان كان حاكما لعاد ليلد يمكن استثناء جواز القصاص ليلد لا يكون احلا في الحدود فان الحد غير
القصاص يسجي ان **قولهم** لا يقف الحد اشارة اجابية الى شرط الاجتهاد لجزء الاحكام واقامة الحد للمجهول بقضيته ما معلوم من المنفصل
فروعا واصولا الظان ان خلاف جواز الفتوى والحكم له بل في وجوبها عليه يؤيده مقبولة بعمرة خطلة واي حذيقه فلا يضر عدم صحة الفتوى
للقبول والجواز اقامة الحدود في وقت المص في المنتهى لما مر ان قال بعد ذلك في مسئلة اخرى وهو اقامة الحدود في الفتوى في
عند دليله واية حفص المقتدرة والافضاء الى الفساد لو لم يجوز و قد مر في الاستدلال برأيه حفص من وجه توقفه في المنتهى قد منع
نضاه الى الفسافة لعاد في اية عمرة خطلة واي حذيقه لشارة اليهم لتفويضهم الحكم اليه جعلهم حاكما فكانه يمثله اقامة الحدود فانهم ثم

ان الظاهر ان ما يجوز المجتهد لكل الجزاء الظاهر ان الجزاء كما هو من هذا الموضع وبعض المحققين ودليله مذكورة في رواية في حذيقه
قال قال ابو عبد الله اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى اجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فان قد
قاضيا فلكوا اليه اشارة وقد كان العمل بقول الميت عند عدم الحي اصله لا يلزم الحجج الصوفية المتقنان عقلا ونقلوا للاستحسان والتحقق الحكم
وحصوله من الدليل لم يتغير بموت المستدل لا حصل المقلد علم بان الامر بالقلد واجب لا يصلح لدفعه الا علم اخر وليس مع عدل صالح المنع
كلاهما في حد خول بدخل ظ والظان ان الخلاف كما صرح به في الذكر والجفر تير وكتب اصول ليس معلوم كون الحاشية مخالفا لعاد ليلد
الذكر المحض بيان مسائل الاحكام وعدم اختصار دليل الطرفين بالمخالفات لكن مع ذلك لا تحصل الواحدة بعظمها المجتهد العمل
الحكم عند العلم بالتفاوت بينهم وجوب الخلاف في تعيين العمل بقول الا علم بالعلم بالتفاوت بينهم وجوب الخلاف في تعيين العمل بقول الا علم
وقد افاد مع عدل العلم بالتفاوت فيكون الخرج عن ذلك بعدم القول بخصوص ما مع عدم امكان التمييز ووجوب جواز الحكم وقد نقض عدم
جواز الحكم لغير اجماع لكن نقض عن ابن جند جواز الحكم والاحلال والاثبات بالبينة وساي حضا يصح الحكم ايضا لغيره مع اقامة شرط
الفتوى عند نقض ولا يبعد في السابق ايضا بعض المتقدم في القول بجواز الفتوى لبيت في عموم بعض الاخبار اشارة الى صحة اية جعفر بن عبد الله
انه قال يمارجل كان بينه وبين اخ له مارة في حق فندما الى جاء من اخوانكم ليحكم بينه وبينه فاني الجفر ما في اية اخرى جازي جازي هو
فوق الجزاء بل نقله للشيخ فواء الشيعي يعلم الا انه لا يبعد خلو الزمان عن مجتهد الجزاء ولا ينبغي لشك في جواز العمل بقول من جازي مع
عده مجتهدا لكل من رآه في حذيقه ايضا هو عند اشتراط الكلا حيث يفهم جواز الحكم بالعلم بالبينة نعم القضيته في ذلك الجحد الطائفة في
استخراج الفرق من الاول بالفعل في شرط العمل بقوله واقع لا في تحصيل اصل القوة فانها حصلت في كثير من الناس على ما مر في حذيقه
المسائل يحتاج الى بسط ومعلوم اصول يستدعي ذلك فافادها برسانة ولهذا وقع الافتضاء على هذا المقدار من الاجمال **قولهم** لا يحل لغيره
يندونه من غير اذن من يجوز انقامها على المولود قبل وعلى الوالد من وجبه للعقبه مع اجماع الشرط لا فناء وهو العتلة والمعرفة بالاحكام الشرعية من اطماعه القضيته عنها
والحكم من الناس من هب اهل الحق وجب على الناس مساعده على ذلك لان ارفع اليه المؤثر لغيره ظالم ولا يحل الحكم ولا فناء لغيره اجماع للشرط ولا يكفنه قوى العتلة ولا تقلد
المقلد من فان الميت لا يحل تقلده وان كان مجتهدا والوالي من قبل الجائر اذا تمكن من اقامه الحدود قبل جاز له مقتدات الامام والاحوط المنع ما لو اضطر السطاحا
الا فقتل ولو اكرهه على الحكم بمذهب اهل الخلاف جاز الا فقتل من

مع الفاضل

كتاب النجاشي

ما يجوز فيه الاحتكار كما اشار اليه في ذكر العلة في الروايتين وهي احتمال الوقوع في الاحتكار قال في ياب هذا الخبر ان محموله على ما لا يمكن
من ادعاء الا انه لا يخرق في شيء من هذه الصايع فاما من تحفظ فليس عليه شيء منها باس ان كان الاصل غير في الرواية ابن فضال سمع رجلا
سأله ابا الحسن لو ضاع فقال في عالج الدقيق فابعد الناس يقولون لا ينبغي فقال له الرضا وما باس كل شيء مما يباع اذا اتفق الله عز وجل فيه العبد فلا بأس
ولو اذنته الصير قال قلت لابي عبد الله في حديث بلغة الحسن البصري ان كان حقا فانا لله انا اليه اجعوا قال ما هو قلت بلغة الحسن ان يقول لمؤلفه ما عثر
حرا القس ان تطلب بجايط صخر ولو قفرت كبدي عطا الويسق من راد صير ماء وهو على وتجاروته بنيت لحج ومضى من حجي وعمره في مجلس ثم قال كذب الحسن خذوا
واعطوا سوا ما نأخذ الصلوة فادع ما بيدك والخصم الى الصلوة اما علمت ان اصحاب الكفر كانوا يصيرون ويؤيدون عدوهم الاخذوا به ولو امتنع الكفر
ذلك بطل النظم فتدلى على الكراهة بل علم ان الكراهة بالنسبة الى بعض الافراد والاشخاص لهذا قيل المراد من كان ذلك عادة لا ان يفعل اتفاقا في
بعض الاحوال لعل بعض الادلة استاورة اليه يصح حيث هو غير صيرنا ونحنا ساوينا ومثلا فانها لا يقال عرفا الا على من كان ذلك صنعة حرفه في
ذلك ينبغي الاجتناب مما يمكن لعدم التيقن في بعض الاجناس مثل شر الناس باع الناس ما له الحجة فدل على عدم كراهة اخذ الاجرة فيما اخذوا على الكراهة
حتى ردت مضمرة سماعة قال قال السجستاني في كسب الحجام وليرة الزانية ومن الخمر في صحته الحلي عبيد الله ان رجلا سأل رسول الله ع كسب الحجام فقال
لكن اضع فقال نعم فقال اعلقناه به ولا تأكله فتدلى على العذر واذتحتان بن سدد قال مصلنا على ابي عبد الله ومعنا في الحجام قال جعلت هذا في اعيان اهل
من سالت عن غير واحد لا اشين فرغوا ان يعمل مكره وانا الحبل ان سالت عنه فان كان مكره وما انتهت عنه فعمل غيره من الاعمال فان منته في
ذلك في قولك قال ما هو قال حجام قال كل من كسب يابن اخ وتصديق سنة ورفح فان نوح الله فالحج واعطى الاجر ولو كان حراما اعطاهم على الله
فان كان في بيتنا اكره فما تقول في كسبه قال كل من كسبه في ذلك حلال في الناس كرهية وهو حلال قال فيغير الناس بعضهم بعضا لعله يريد بالحرام
فيها الكراهة لمكانها في السؤال ويحتمل لعكس يؤيد التعليل فيها ذلك استاورة الى انه على بقدر الحرام لا يجوز الاعطاء فلا يمكن ان يكون في
بالنسبة لغيره اولا بالنسبة الى المعطي جائز اتمه وتقبل الكراهة مع الشرط للحجام فقط دون الحجج وبعد ما بدت له وثقة في ذلك قال سالت ابا جعفر عن كسب
الحجام فقال مكره له ان يشا وطولا باس عليه ان يشا وطولا كما كسبه انما يكره له ولا باس عليه في كسبه كراهة اخذ الاجرة مطا لما مر في الاجتناب مع عدم دليل على
الكراهة صريحا ولا دلالة في مثل تلك الموثقة على عدم ما بدت الشرط ويكون مع الشرط اكد الاجتناب يحتمل عدم الكراهة لامعة ولو اذنته الى بصير
قال سالت عن كسب الحجام فقال لا بأس به اذا لم يشا وطولا لصحة معونة بخار قال سالت ابا عبد الله عن كسب الحجام فقال لا بأس به قلت اجروا اليوس قال ان كانت العرب تتقار
به فلا بأس به كان فيهم منها ومن ذواته سدد كراهة لجر الصنوبران النير في قنصل الغزفة وبدل عليها ايضا خبر مر عن طريق الجوهان النبي فيمنع
الحجارة ان كان اكراما فلا بأس به هدية وكرامة وظاهرها كراهة اخذ الاجر مطا يجعل اجارة والتخصيص لا يخبر غير ذلك ولعل كراهة اخذ الاجر القليلة
مع الشرط هو خبر الاجماع وما رواه قال في لا بأس به اجرة القاباة لا منه يحتاج اليه فباع اخذ العوض كثير من المباحا وما كراهة الحياكة فلا اجتناب
حتى وان دل الحياك لا ينبغي له سبعة بطون وروا عن ابي مؤمنين انه قال لا شعث بن قيس حياك بن حايك منافق ينفق في كافرين كافر وقال الصادق
اسمعيلا الصديق بعد ان قال فاحا تلك لا تكن حاكوا كن صيقلا ولعل المراد اتخاذ ذلك صنعة من غير وطول فذكره ويكره اتخاذ الحياكة والنسج
صنعوا للتبادر من الحياكة وانما واحد فقل الصالح شيخ الثوب وحاكم واحد يمكن اخضا الكراهة بوقت الفعل فترد الكراهة والوضعية والرواية
انصفا الحايك بتركها لغيره قوله لا تكن حايكا بعد ان قال فاحا حياك اما دليل كراهة لجرة تعليم القرآن فهو النهي الوارد في الاجتناب مثل ما يتبعه العلم
سالت ابا عبد الله عن التعلم فقال لا تأخذ على التعليم اجر قلت الشتر الرساء ما اشبه لك شاطرا عليه قل نعم بعد ان يكون الصبي عند سوا في التعليم لا
بعضهم بعض لعل المراد مع التاكور في الاجرة والشرط لا يجوز تقضيل البعض رواية في تيد الا عشق قال قلت لابي عبد الله اني اقرء القرآن فتمت الى الهة فاقبلها
قال قال قلت له لشارطه قال ان ديتان لو لم تفره كان فيك ذلك قال قلت له قال لا تقبله وروى عن علي بن ابي حمزة انه قال رجل فقال له يا امير المؤمنين والله
لبي لك لعل الله فقال له ولكن انا ابغض للثمن لم قال لا يا بني في الاذان وتأخذ على تعليم القرآن اجر وسمعت رسول الله يقول من اخذ على تعليم القرآن
اجر كان خطي يوم القيمة ورواية اخرى عن عبد الصالح قال قلت لابي جابر ان يكتب في كتابه ان اسال عن عمله فقال هو اذا رفع ليل الغلام ان يقول
لا هذا انما اعلمه الكتاب لحسنه وانجر عليه بتعليم القرآن حتى يطيعه كسبه لعل محبة قوله انما اعلمه الح انما اعلمه علم الكتابة فرائد وكتابة والحساب والجرة
يراد بتعليم القرآن الثواب التجارة مع الله لا يخفى في هذه الروايات من المبالغة حتى يعلم ان قصد ما يقع به لا بد من اعلام اهل الصبي ليعلموا ان الاجرة لتعليم
القرآن وان لا يعطوا لاجل غير وانه لا ينفذ الحيلة بان يعطى بطريق الهدية او التهمة وفيه اشعار بالانه على عدم الاعتدال معص الحيل المشدود بين الفقهاء في
الا انها لعل محبة سندها والمعارض غير ها ولا يصلح الشهرة حمل على الكراهة ويؤيد قوله وسمعت الح ويحتمل حملها على الوجوب بتعليم القرآن والصلوة وقيل لا
ولان يبلغ الى التواتر فلا يقطع الحجة وتنفذ الحجة والقيمة ايضا وهو رواية الفضل بن فرقة قال قلت لابي عبد الله ان هو كاه يقولون ان كسب العلم يحسن فقال
كذبوا اعداء الله انما اردوا ان لا يعلموا القرآن ولو ان العلم اعطاه رجل بديته وله كان العلم حلالا ولو اذنته جراح المذنبين على عبد الله قال المعلم لا يعلم بالاجرة
ويقبل الهدية اذ الهدى الشئ حلال في ذواته الفضل في قرعة على عدم الاشتراط وابقبل على الاشتراط وحمل رواية الا عشق على كراهة اخذ الهدية لرواية جراح
فظاهره يحرم الاجر عنده مع الاشتراط وانما تعلم عدم صراحة الروايتين الاخيرتين على جواز اخذ الاجرة بتعليم القرآن بل الاخيرة تدل على عدم الغرض
الاول الدالة على التقي مع البناء الكثرة في التجنب اولى بد على كراهة اخذ الاجرة على كتابة القرآن ما دل على كراهة اخذ الاجرة على تعليم ما يدل على عدم
بيعه كما ينبغي وانه ما كان المصحف يباع ولا يؤخذ الاجرة على كتابته زمانه بل كان يخلى الورقة في المسجد عند المبتدئين من يحكي يكتب سورة وافي في راج

للأختبا

نحوها

في رواية

والاحتكار على راي هو حبل الخنطة والشجر والنمر والزيت والسمن والملح اذا استنفها بالزيادة ولم يوجد باذل سواء ويجوز على البيع
لا الشجر على راي

بن عبد عن أبي عبد السلام قال ذلك ما نرى ان اعطى على كائنه احرى قال لا بأس ولكن هكذا كانوا يصنعون اشار الى ما ذكرناه من ان كان يحمل عند المبتدئ
كل واحد شئنا كما صرح به في بعض الاخبار واما دليل كراهة كسب العتبات اي ضربها الولي فيما اكتسبوا بخلافه لا بأس به وعنه مثل ان يشتري من
الشبهة الموجودة في ذلك لعدم اجتناب الصبيان عن المحارم لعدم العلم بعدم المواخذة هكذا قيل وكراهة ضرب غير الولي غير بعيد لما ذكره وجوده
كلام الاصحاب واما اجتناب الولي لئلا يخل بالبيع عليه ان يضره في كراهة في ضار امواله اذا صار ملكا او امكن ذلك فخل على غيره او على نفسه فيحمله
لنفسه بيع وغيره فيمنع ان يضره في ما كره ومثله وكذا يكره الفرق في مال لا يجنب المحارم بل اشد وكذا المعاملة معه كالنكاح وحكم المحارم
وكذا اخذ جوارهم لعموم ذلك لا اجتناب والنزاع في النكاح والبيع الذي لا يباعه المعارض هذا مع عدم العلم بالاحراز غير شئنا او لعموم ذلك لا
كراهة في ما يباح طلق احرام وهو موطى ويمكن الاجتناب بشرط الظاهر ان لا يجنب النجاسة وقد صرح به في شئنا في قدره لثبوتها في كراهة الطهارة
والاجتناب حسن ان لم يخالف الشئ فامل واخط قولهم والاحتكار على راي وهو حبل الخنطة والشجر والنمر والزيت والسمن والملح اذا استنفها بالزيادة

على راي ولم يوجد باذل سواء ويجوز على البيع لا الشجر على راي والحكمة بالضم وهذا الجواب الاول في محرمه وكراهة في كل ما قبل لكل دليل اما دليل
الكرهية فهو لا شك في الموجودين والاصل عدم الحرمة وحسنه الجلي لا يبرهن عن كراهة الله عليه السلام قال سألته عن رجل يحمل حنكرا الطعام ويترى به هل
يجوز ذلك قال ان كان الطعام كثيرا ليسع الناس فلا بأس به وان كان الطعام قليلا ليسع الناس فانه يكره ان يحمله الطعام ويترى به الناس ليس لهم
طعام والاصل يقتضي حمل الكراهة على معناه الخفيف وهو ما خرج مع جواز النقص وكذا عموم الادلة العقلية والنقلية لا تدل على ان الناس ان
الناس مسيطون على اموالهم فلم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤون فيحمل دليل الحرمة على الكراهة جميعا بل الادلة وهو رواية اسمعيل بن ابي رزينا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لرجل ان يبيع طعاما لم يدرى به الا ان يبيع من يبيع طعاما لم يدرى به
اي ياد بين الثقة وبين التكون الغامض المشكوك ان كان لفظ الاول وثوقا لكونه الثاني عدم الاكتفاء بالنقل عن الامام كما هو دأبه بل اعتقاده
وكانه لذلك ما ساء في التذكرة والصحيح بل قال لقولنا بالافرا الى اخره والحال في حمل معنى اخر وهو موطى والرواية الثانية ضعيفة بعدة عن
رواية وغيره قال في الشرح واجابة لفت يمنع السند فالحمل على المبالغة غير بعيد ويؤيد لفظه ملعون فان فاعل حرام لا يصير ملعونا ويمكن حملها
على عدم وجدان شئ بحيث لو لم يبيع لكان الناس فيجب ان يبيع لوجوب حفظ الناس كما قبل في المحضرة وكانه الى ذلك اشارة الاستنباط حيث احتجنا
النجوس مع عدم وجود الغرض يمكن الحمل على الكراهة ما روى عن طريق العامة وما في صحيح مسلم الخناط ايقم قال قال ابو عبد الله عليه السلام
فك خناط وريما قدمت على نفاق وربما قدمت على كسب فحسبت قال فما يقول في ذلك من قولك يقولون محكم قال يبيع احد غيرك فلت يبيع

عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يحل لرجل ان يبيع طعاما لم يدرى به
الا ان يبيع من يبيع طعاما لم يدرى به
اي ياد بين الثقة وبين التكون الغامض المشكوك

يقال انما في العترة اقال لا بأس بما كان ذلك رجل من نبي حكيم بخرم كان اذا دخل الطعام المديونة اشراه كله فتر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له يا حكيم بخرم
اياك ان تحنك وان يبيعهم ما جعلوا هذه دليلا مع صحفها فليكن لهم نظرا الى اختصاص حكمهم بخرم فلا يظن ان لا يمشي قوله حكمي على الواحد حكمي على
الجماعة ويؤيد عدم النجوس وجود التثنية في بعض الروايات مثل رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الحكرة في الحصة اربعون يوما في الشدة
والليلة ثلثة ايام فما زاد على الاربعين يوما في الحصب فضا حرج ملعون وما زاد في العشر على ثلثة ايام فضا حرج ملعون وهذه تدل على النجوس
الاربعين والثلثة وما سبوا مطعام والاختلاف على دليل عدم فاعل غير بعيد كانه لملك فعل المعصية هنا وفي لفت حتى افسد بالكره واجر عن اجتناب
النجوس يمنع السند ذكر الشرح الثاني ان الخلاف مع عدم الغرض مثل المحضرة لا يجرم بالاجماع ظاهر الثالث هل يبيع عليه الحكرة على تقدير النجوس
او منع كيف يريد فانه خلاف وظاهره ان نية من يبيع من منصور عن ابي عبد الله عليه السلام ثم قال اي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بافان ان المسلمين ذكر ان الطعام قد
نقد لا يشاء عندك فاخرجه وبيع كيف شئت ولا تجسر بدل على العدم ولا يضره فيها انها موقوفة للفقير والنقل واحد لانه الحرجين وكذا ما قال

ان قد يمتنع ويحفظ اذا شئنا
عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يحل لرجل ان يبيع طعاما لم يدرى به
الا ان يبيع من يبيع طعاما لم يدرى به
اي ياد بين الثقة وبين التكون الغامض المشكوك

عن ابي عبد الله عليه السلام قال رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا بأس به وانما الحرجين وكذا ما قال
النها فقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لو فوفيت عليهم فغضب على الله عليه السلام حتى عرفنا القصة ووجهه فقال انا اقوم عليهم انا انما الشجر في
اذا شاء ولا يضره عدم الصنف هنا انما لم يدرى به انما اشار الى عدم النجوس ولا للشئ في اية الجواب لبيع شئنا لعل احد على شراؤه الا ان يوجب النجوس والبيع
غيره في حق الله عليه السلام هل الشئ مخصوص بالامام او بالحاكم مطلقا لا يحمل على المسلمين اية خصوصية في قوله والظاهر ان لا يبيع على يد النجوس للكل مع ثبوته عند
البيع ان ليس له شرط الا الاحتياج بحبل العترة فان لا يكون الطعام عند الناس غير المحكم مع الاحتياج بالعادة لا شرارة العترة ظاهر وعموم بعض الاخبار
المعزوم ظاهر مثل ما مر في بافان ان المسلمين ذكر ان الطعام اخر وحدث اهل المؤمنين فلا ينجس بمداخلة الاحتياج وعدم الوحدان ورواية
السكوني ضعيفة يمكن حملها على شدة الكراهة والنجوس مع عدم بدل على اختصاصه من بشرية البيع بحسب الزيادة فلا يكون بحفظ طعام الحاصل من راعية
وعز ذلك مكانه حكيم بخرم وحسنه الجلي لا يبرهن عن كراهة الله عليه السلام قال في الحكرة ان يشر طعاما ليس في المص غير فحكه فان كان في المص طعام او يباع غيره
فلا بأس به بل يشر لسلعة الفضل قال وما لغيره ان يشر فقال اذا كان عندك فلا بأس بما كره ولا يخفى ان لا يشر في الاولى والثانية فلا يكون خارجا
مع من غير الشئ في بيعه هذه الرواية على النجوس حيث عدم البيع موطى في كراهة الحنك اختصاصا لطعام الظاهر برون به هنا الحنط والشجر والنمر والزيت
والصنف لعله خلاف في وجوده والظاهر ان يشر في الحرة ان يشر طعاما ليس في المص غير فحكه فان كان في المص طعام او يباع غيره
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس الحكرة الا في الحنط والشجر والنمر والزيت والسمن والملح مع ضعفها بالبيان يمكن حمل النجوس على الاضافة الى غير النجوس
وعلى الغالب في الواقع واما الملح فان ثبت له ذلك مع وجود الخلاف فيه والاصل دليل عدم موبد لعل كونه في مثل الحرة والجلنة لا يبعد ليعلم الشئ غير

على طهره

الكراهة

کتابخانه

بالكره وان قلنا بالتحريم فينبغي الاختصاص على ما هو المجمع عليه وما عليه الدليل من الخبر المعتبر فلا يفتقر عن الاستدلال ولا الى الملح وغيره ما دل عليه السناد
انه لا شك في عدم دخول الطعام في الحكرة لوحظ له لغيره في البيع مع ذلك لا يبعد ان يتجسس به وشرأ بما ياكله الناس الاكل بما ياكله الناس لصحة
بن عثمان قال صاحب هذا المدينة علاءه وتحط حتى قيل الرجل لموسى خط الحطة بالخير ياكله ويترهق الطعام وكان عندنا بحمد الله طعام جيد
اشتره اول السنة فقال لبعض من اكله شرنا شجرة فاحططه بهذا الطعام وبعده فانا نكره ان ناكله جيداً واكل الناس في رواية معتقلاً قال ابو عبد الله
تدبر هذا لغير المدينة كم عندنا من طعام قال قلت عندنا ما ليكننا اشهر كثيرة قال خير من قال قلت له وليس بالمدينة طعام قال بعه فلما بعته قال اشترج
الناس يوماً ما يقول يا معتقل جعل قوت عيال في بضاعة شجرة ونصف حطة فان الله يعلم اني اجد ان اطعمهم الحطة على وجهها ولكنني احب ان يرز الله قد
لحنت تقدير المعيشة وعز معتقل قال كان ابو الحسن بايماً اذا ذكر الثمرة ان يخرجها فنبهها واشترج مع المسلمين يوماً ما يقول **قوله** الحرام في هذا هو
القم الحرام من الاثنا خمسة للخراج فالخامس هو التكنس اشمل على جميعه ونحوه لشارع التكنس لك في تحريم وهو ايضا خمسة اقسام الاول بيع الكعينا
النجسة وفي معناه مطلق التكنس كالحزباء على نجاسة ولو ما في حكمها مثل النبد فيل هو الشرا بالحد من السكر المحرل من التمر وهو فيه من الزوايا ما يصاد
القتل وهو المعلوم في الشجر والسقي به عندهم مع عدم العلم بانه حلال وكالمدينة النجسة قال المصنف في قدام جمع العلماء كانه على تحريم بيع الميتة والخمر والخير بالقرص
الاخاع قال فيل حرمت عليكم الميتة والدم والحمل والخمر وتحريم الاعيان فيمنع تحريم وجوه الاستمتاع وانما الخمر الاثني في ثلاثة لا الاثني في ثلث عليه
الاختصاص من طرف الغاية والخاصة مثل رواية التكون على بيع عبد الله قال السخنة في ثلث الميتة ومن الكلبية من الخمر ومهر البغي والرشوة في الحكم
الكاهن وروى انه لعن رسول الله الخمر غارسها وحادسها وحاملها والمحولة البتة وباعها وشربها واكل ثمرها وغارسها وساقها وشاربها ثم قال وكذا
كل نبيذ وكل مسكر لا ينجس في رواية عمار بن مروان عن الباقر قال السخنة انواع كثيرة منها من الخمر والنبد المسكر ولا خلاف بين المسلمين في ذلك
القتل حرام ولا خلاف بين علماءنا الجع في ذلك عن الحسن على الوشاعة في الحسن لثنا قال لكل مسكر حرام وكل مخمر حرام والقتل حرام ورواه عن محمد بن
خير استغفرها الناس الرواية الدالة على التحريم الققاع كثيرة ثم ان ظكلامهم تحريم الميتة وعدجواز استعمالها في شيء ووجهه انه استغفر من الميتة
نحلة الحيوة والاجاع والخير عدم كونه ميتة وعدم الحلو لانه لا يجوز استعمال جميع اجزاء الميتة حتى جلدها مع الدباغة عند اكثر اصحابنا تركه التحريم ولكن في رواية
ما يدل على جواز استعمال شعره بان يعمل منه حبالاً وانه يجوز العمل بشعر الخنزير الذي لا دسم فيه مع غسل اليد عن كل صلوة وبين في رواية اخرى طريق
اخراج الدسم منه ليست الروايات ضعيفة وظاهرة في الجواز بل صريح بخواب المصنف في بانها لا تدل على اناة الاستعمال بل على نجاسة الامر بغسل اليد بعيد
والعلاج جواز استعمالها فيما لا يشتر فيه الطهارة فلم يكن المنع من الشرع والاجاع ونحوه محسناً ثم ان ظكلامهم ايضا عدجواز استعمال الخمر للدلالة
عليه اخبار كثيرة ولا يبعد الجواز اذا علم توقف الحيوة عليه الموت وانه كما في اساعة اللقمة وسيجيء تمام البحث في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى
وفي حكم النجس يعني ما ينجس به ولم يقبل الظاهر من الدبر العسل المذابين والنير في جميع الادها الا الدهن المتنجس فينجس جواز استعماله لقاعدة الاستصحاب
تحت السماء فينجس مع الاعلام قال المصنف في لا عينا النجسة الجامة كالنور شبه يجوز فيها الجاعا والمبايعات التي لا يمكن تطهيرها كالحل والديف في ذلك
يجوز بيعها اجماعاً الا الدهن المتنجس للاستصحاب لتمامها يقبل الظاهر من المياة ونقل عن الشافعي القولين واختاً هو جواز بيعه لئلا يجوز هو الاصل مع عموم
جواز البيع بطهارة المكان الانتفاع فالسبب منع وفي عدم بظهور الخلط وكذا بعض المائعات فامل في الخلافة فيقول المايعات الظاهرية وفي رواية
تأمل ان ذلك في الكلب يندم يمكن في البعض بغيره مما نقلناه من عدم الخلاف في عدم جواز بيع النجس الذي يقبل الظاهر
الدهن الا الاجاع المدعي فيجوز السرف لعدا لقاعدة والاخر غير ذلك فيظهر له فوايد مثلاً ان يطعم الدب النجس ينفع بها في الايشطية الطهارة والاجاع ان
كان حاصل الامر خرج عنه واما استثناء الادها فكانه لا خلاف على الاجماع يدل عليه الاخبار الصريحة مثل صححة زارة عن ابي جعفر قال اذا وقع الغارة في البئر
فانتان كان جامداً فالتها وما يليها وكل ما بقى وان كان ذائباً فلا تاكله واستصحب به والرويت مثل ذلك صححة الحلبي قال سألنا ابا عبد الله عن الغارة والذابة
يقع في الطعام الشرب فيثب فيه فقال ان كان سمناً وعسل او نياً فانه ربما يكون بعض هذا فان كان لثماً فانه ماحوله وكذا وان كان الصنف فاكس
حتى يخرج به وان كان فيه فاطرح الذي كان عليه لا تترك طعامك من اجل ذابته ماتت فيه فينجس سعيده الاخرج قال سألنا ابا عبد الله عن الغارة تقع في السم
ثم يخرج منه حياً فقال لا بأس بأكله وعن الغارة يموت في الدهن العسل فقال قال علي عليه السلام لا تاكله ولا تتركه ولا تتركه ولا تتركه ولا تتركه
لكن اسرج به وهذه صريحة في طهارة الغارة فانهم وفي الكلد لا على عدم نجاسة مثل العسل الغير المذاب ووقع النجاسة على نجاسة الذائب فينجس
القليل لانه النجاسة بالطريق الاثني والمساق الاقل وعلى عدم نجاسة الشربة حيث حكم باقواء ماحوطاً فطهارة الباقي مع عدم شكك كعدم طهارة
ما على تحريم النجس جواز استعمال النجس في غير ما يشترط فيه الطهارة مطلقاً وليس بخصوص بالاستصحاب لان المبادى ومنها وان ذكر الاستصحاب لكونه بقا
في الزيت متداوياً ولهذا ما في غير المحلل والاصل في ذلك هو الاصل عدم العلم بالمنع عند الدليل والاستصحاب بل يمكن ان يقال عدم استعماله
امارة يكون اسرارها ما وعدت من وجبة عن الملكية وجواز الشربة في الاملا كحق فيظهر المنع وتدل على ذلك على جواز بيعه ايضا ولكن مع الاعلام لانه لا يشترط
لا يجوز مثل ما يشترط فيه الطهارة فينجس به عن ابي عبد الله قال قلت له جرد ما في من اورنيا وعسل فقال ما الدهن العسل فهو خمر والخمر ماحوله
واما الزيت فيستحب به قال في بيع ذلك الزيت ببيعته لم يشتره ليعتصم به فالعقد يقيد بالاستصحاب بانما ختماء لعموم الاخبار وعدم دليل مخصوص
كون نجاسة دخانه سبباً لذلك على تقدير تهليله عند طهارة دخانه لوجود اجزاء الدهن منه من الاصل هو العدو ونقل الاجماع في طهارة دخان الاعيان
النجسة لان نجاسة دخانه لا يستلزم تحريم الاسراج تحت السفلة غاية ما يلزم تحريم السفلة ذلك ليس بحرام بل اكثر السجود والجد نجس لعد تحريم العمل عن

وكلب الطراز المختار والادوات والابوالابول والابل ذكرا من بيع ما عرض له التجنب مع قبول الطهارة بالاعلام
الثانية ما مضى به المحرم كالآلات الموقود والثمار والاضنام والصلب والبيع السراح لا عداء الدين متن

الجاسة حين العمل ولهذا جواز استعمال الكفار في البناء والاجاع بعد جوارحه تحت سقف غير طوبى لوجود الخلاف والدليل ايضا عند اختصاص الجواز بقدر
الاستحباب بل يجوز جميع الانتفاعات ما لم يكن دليل على تحريمه مثل الاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة فيجوز صرفا لربنا لحيث في الصابون وادها الحيوانات
صريح بالقبض بل الانسان ثم يظهر البطلان لعدم الدليل على المنع ولا اشعار في هذه الاخبار الى ذلك حيث ما نفى عن الاكل والادوية جواز الاستصحاب العد
شرط الطهارة ولعل الفرق بل الاستعمال في خواص الصابون وادها الحيوانات واستعمال الجلود والخبثا وغيرها ابدن من مثله وصولا لخانه الجمل الى الاشياء
المنفعة بصورها ولهذا وجوب الدعا في المنافع لو حلت عند السراح من بابها خصوصا في ذب ضيق ولعل هذا هو سبب المنع عن تحريم السقف في التقييد لا في بل
مجرد الاجتهاد على ما يظهر فان جواز سائر الانتفاعات في سائر التجارات لا يثبت عند الاستعمال باجاء ونحوه كما في الجاسا العينية مطبوخة في اليه المبتذون
ابنيت من على ما قالوا وان نقل عن المصنف التمسك بجواز الاستصحابها تحت التمسك لغيره فلا اجاع وشمول لا لغيره والعقل الاصل فيجوز في سائر
فيما يشترط فيه الطهارة ثم ان الظاهر وجوب اعلام المشتري بالجاسة في الدهن وغيره من سائر التجارات التي يجوز بيعها للرواية المقيدة بكون الجاسة عينية تحجب
اظهاره كما قيل في سائر العيوب لئلا يخطئ المشتري والابول لا يكون تدليسا ويكون له الجواز فلو لم يبين نظامهم انعقاد العقد بكون الترك سببا ثم عد ذلك الجواز
وموجب الجاسة لغيره في غايته في غير العبادات وهو ليس بمقتضى الفساح كما حقق في موضعه قال في حرج افق في الطهارة بالجو از مطعما لم يعلم او يظن بقاءه في
من اعيا الدهن حيث جاز استعماله على بعض الوجوه جازيبي للعالم بجانه ولو باع من دون الاعلام قيل في البيع وفعل جازما وتخير المشتري لو علم ويشكل الجوا
بناء على تعليله بالاستصحاب في رواية فان مقتضا الاعلام بالحق والبيع لتلك الغاية وفي قوله ذكره تامل ظاهره يمكن ان يقال في البيع الصريح للمالك
علم كونه ملكا صحيحا هو الجواز شرعا بقوله واصل الله البيع والبيع لتلك الغاية وما علم كونه غير ملكا صحيحا وهذا لا يقتضي له هذا الحل بل هو اشك
يخطر بالبال في عدم الفساح بالبيع في المعاملات وقد اشار اليه فيما سبق في بيع يوم الجمعة وحققنا في اصوله فم قول كلب من التجاسات العينية الكلب
المختبر وقد مر البحث في الثاني واما الكلب في الج في وقد اجمع علماء ذوا على تحريم بيع ما عدا كلب الصيد لما يشبهه والزرع والحايض من الكلاب على جواز بيع
كل كلب الصيد لاختلافه في ثلاثة الباقية وسوغ في طره وحيث ان ادريس هو الاقوى عندنا ويريد بكل الطراز شرعا ما لا يفتنع به فيكون مختار وهذا ايضا
الجواز كما فوه في ذلك غير بعيد للاصل مع حصول النفع الملم للعقل مع عدم المنع من بيع الجاع ومجره كونه نجسا لا يصح له ذلك لا لعداء تلك الطراز لكونه
ما يترب عليه فيخل العداء لان الاصل عند التملك البيع من جهة الرواية الذاتية على ان مثل الكلب يمتدح كلب الصيد بدليل الخرو بقى الباقي ولا دليل على ذلك
ويمكن ان يكون عمومها لا اشياء الاشياء انتفاعا بها وقصد لها مع صلاحيتها للانتفاع بدليله كما في سائر المباحات ويحل رواية من الكلب يمتدح مع عدم
بطلان الصحة على كلب الطراز الذي نفع منه غير الكلاب لا ريب فيه ثم نقل في عدم الخلاف في تحريم قتل كلب الصيد بخلافه في جوارحه في جوارحه في جوارحه في جوارحه
والظان ان الكلاب الثلاثة كلب الصيد على ما تقدم قولهم والارواث في سوق الكلاب سابقا وكفايدل على ان المراد بالارواث والابوالارواث ما لا ياكل
ابوالا حتى يكون نجسة داخله تحت الاعيان النجسة ولكن بوله ابوالا بديل على كونهما فيكون عندنا بيع ابوالا الارواث مطحرام ابوالا بديل
ببر الرواية ولكن ذلك خلاف الظاهر لعدم الدليل على تحريم مطلقا مع وجوب النفع المعقوضا وروث البقر والابل للزرع وللادغال بالما وادها وغيرها للزجر والبيع هو
المقار في اكثر الفري فملاذ ناديه ليدعي في ايضا قال فيه كل ووث ما لا يؤكل لحمه نجس حرام بغير شراؤه ومثله وحل عليه رواية يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله
عن الحسن بن الحسن قال واما البولان كان مما لا يؤكل لحمه نجس حرام بغير شراؤه ومثله وحل عليه رواية يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله
السياد المرفعى واذا عي عليه الاجماع قال في نفعه بغيره بلع من ابوالا كانه ابوالا ببل خاصه لا يستيقا واما ما لا يؤكل لحمه من العداء كعداء الابل والبقر
الغمر فانه لا بأس ببيعها لانه طاهرة ينفع بها في الجاه بغيرها كغيرها وتوبه رواية محمد بن مضاف في في ويحتمل صاندا لوجوه دون عن ابي عبد الله وسما عن غيره
عنه ايضا لا بأس ببيع العداء فانها على الظاهر الجاه بين الادلة فيقتضيه ان لم يكن شيء من هذه الاخبار صحيحا وبهم من حرج عدل الاشكال في جواز بيعه في
ما لا يؤكل لحمه للجاسا والحيث ان في لما كاول جواز البعض مطويع لآخر ولا يستحب ابوالا بل لا يستحب للصيد ما اذنت له لا الاستحباب والجاسة
عد الملكية وعندنا في بيع النجس عينا وذلك يدل على طهارة البول والروث من البغال والحمير والذباب بعد المنع من البيع والشراء وفيه تامل وينبغي ان لا يشك
في جواز البيع والشراء والقيمة فيما لا ينفق مع حمل عدم المنع منه عقلا وشراؤها ولهذا امر بان عداء الاشياء تحفظ بل شاع وينفع بها في الروايات على بلاد المسلمين
غير تكبر وكما روت البغال والحمير والذباب مع الخلاف في طهارتها ولعل هذا مؤيد للطهارة فلو لم يكن اجماع يمنع من قينة الجاسة وبيعها ينبغي تجوزها
للأصل حصول النفع المعقوض للعقل مع عدم دليل صانع لذلك وان كان فلخصه على ما يدل عليه من بيع الجاسة وقينها وتجل عليها رواية يعقوب بن شعيب
اما غير ما في بيع جواز بيعها وقينها لما شهد ويحل عليه رواية محمد واما الاكل فلا يكون جازا الا للاستحباب ان ثبت بدليل كما في بول الابل للصيد الاجماع
صح في بقية الامانع متوجه للاستحباب او دليل عدم الشك في المحرم وسبب لزيادة تحقيق في محله الظاهر ان لا نوع في جواز اقتناء الاعيان النجسة مع حصول نفع
للعقل قال في كل ما لا منفعة فيه من الاعيان النجسة يحرم اقتناؤه كالتحريم لانه سفه لو كان فيه منفعة جاز اقتناؤه ولكنه يكره لما فيه من مباشرة الجاسة
كالتحريم اقتناء الموديات كالحيا والعداء لستباع لحصول الا في جواز اقتناء الاعيان النجسة كلام فيه للاصل حصول النفع واما تحريم اقتناء الموديات
فلغير واضح الدليل الامع الحرف الواجب فيه وكذا يحرم حفظ الاعيان النجسة مثل النجس الكلب لعقوضه عند المنفعة بوجه لا ان يؤكل الى الحرف والاسرار
السفر كما اشار اليه في قولهم الثاني في الثاني مما يحرم بيعه التكسب ما يحرم ما يفسد به كالات للموت مثل التدفون والزماير والعود وغيرها كالات
والقمار هو العيب لا لعداء كانه لا يدرى الشئ من العيب لانه لا يدرى كالات والقمار كالات والشرط في كالات كالات والشرط في كالات كالات
غيره من هياكل العبادات المبتدعة ولا كالات للموت كالات والقمار كالات والشرط في كالات كالات والشرط في كالات كالات
واما السجين فانه يمكن الانتفاع به لمصلحة الزرع جازا اقتناؤه

پوہ

في كتابه

وكبرهم بجوارحه وظلمهم ولا يبعد ذلك في مخالف لو فعل ذلك بل في كافر بالنسبة الى حفظ الاسلام والمسلمين ولهذا يجوز اعطاء المؤلف من الزكاة حتى ينفقها
المسلمين طلب الكفارة لا عانته ولا شك في جوارحه بجوارحه للمسلمين بل لا ملام ولا يريون مغاوبتهم ومقولاتهم بل يريون ان يتقوا ويقتلوا الاعدا
ولهذا ينبغي ان يكون لهم قتل المسلمين الذين تروى في الاعداء ذكر بعض الاخوان الذين قتلوا من جهة البيع من جهة البيع لا مطلقا وهو لا شك في هذا
ان الدخول في غيلة الاختلاف في الدنيا ما لا اوجها مذهبهم مرغوب عندهم ان لم يكن بمثابة ابواب الخائفين للاشغال في بعض الدنيا المتقدمة ان الخائفين
الذين يكمنون في المنع والورع والمدينة واستحقاقا ما تقتضيه وطا ان هذا الجرح المثل اليهم ان الكذب الطمع منهم وان لم يعلم يحرمهم ما اعطوا فان علم ذلك
وبالخرصان لا يحسن ويحب الى اهل العلم مع الجهد للصدق والتوبة كما في الاختلاف ويدل عليه رواية علي بن ابي حمزة قال كان ابي بصير من كتاب
بن ابي عمير قال استاذني في علي بن ابي حمزة قال فاذن له فلما ان دخل سلم وجلس ثم قال جعلت فداك ان كنت في ديوان هؤلاء القوم فاصبت من ديننا
ما لا كثير او اعصفت في مظالمه فقال ابو عبد الله عليه السلام لا ان ياتي من يبيعهم ويحبهم في بيعهم ويشتريهم في مشتريهم لما سلبوا حقا ولو تركهم
الناس ما اتيهم لما اوجبنا شيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال جعلت فداك هذا يخرج منه فقال قلت لك تفعل قال تفعل قال فخرج من جميع بيت
في ثوبانهم من عرفتهم من ردت عليه ما له ومن لم يعرفه فشتبهه وانا اضمن لك على الله الجنة فاطرفا القوي طويلا ثم قال لم تفعلت جعلت فداك قال ابن
حمزة فخرج القوي الى الكوفة فامر له شيئا على وجه الارض الا خرج من تحت ثيابه التي كانت على يده قال ففعلت ففعلت واشتريناها فبايعنا الله بنفقة قال فاني عليه
الا شهر فلا يلحق حتى من كان نومه قد خلت فوما هو في السوء قال ففعلت ففعلت واشتريناها فبايعنا الله بنفقة قال فاني عليه
عبد الله قال انظر الى ما لي يا علي فانا والله لصاحبك قال فقلت صدقت جعلت فداك فكذلك والله قال فموتوا واما ما يدل على ان الدخول في غيلة
يجوز اخذ الاية عنهم بل وجب الثواب العظيم ومن ثمة جليل مع فقهاء الخوارج كما ورد في الاخبار مثل رسالة ابي عبد الله عن بعض اصحابه عن علي بن يقطين
قال قال لي ابو الحسن ان الله مع السلطان اولياءه يرفع بهم عن اوليائهم ورواية محمد بن اسمعيل بن بزيع وهو مشهور ومذكور في صحيحه عن بعض اصحابنا عن
الوليد قال في رواية محمد بن اسمعيل بن بزيع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى بابواب الظالمين من نور الله به البرهان ومكان له في البلاد يرفع بهم عن اوليائهم ويصلح
برأى المسلمين لانهم ملجأ المؤمنين من الضرر واليه يفرغ ذو الحجة من شيعته بهم يوم يرفع الله راية المؤمنين في دار الظلمة اولئك المومنون حق اولئك من الله
في ارضه اولئك نور الله في عتمة يوم القيمة يوم يرفع نورهم لاهل الارض اولئك من نورهم نور القيمة يعني منهم القيمة
منهم القيمة خلقوا لله للجنة وخلق الله الجنة لهم فبنيها لهم ما على احدكم ان لو شاء لنا ان ناكله قال قلت له بماذا جعلني الله فداك قال يكون معهم في غير ما يدخل
الروح على المؤمنين من شيعته انكم منهم يا محمد فبعد حجة السند ان المراد مع القيمة ومكان الخروج عن عتمة ما يبيع عليه ويحرمه وهو مخرج الاختلاف في كلام
الاختلاف قد مرنا لاشارة اليه في الجواب الرابع الرعي في انما بالنسبة الى من لا يقصد الاقتل والخوارج وسروهم وامثالهم وقبول قولهم
انهم الاصل من المال الحلال لغيره كروايته لم يجعل ذلك في البين ايضا لما عرفت من الاختلاف انك اذا تأملت ما جددنا قلت ان المراد من الاضطرار
الدخول في غيلة الجور من ميم قينة وضرة هضم البيع ذلك لان يجعل نفسه عاملا لهم ويحبهم للدين او قد يفعل قضا الحاجة في البين فان الظاهر داخل
فيما نلناه من الادلة وان فرض له بعض الاجر بذلك لو خلاص فيه النية ولا يجعله سببا لزيادة الرأية والرواية في توبة الناس اليه ذكره في الجواب الرابع
بذلك لان من يذل عليه يؤذيه ولو بالاعراض عن الجملة والتفصيل في تعظيم كما هو بالمرس عليه حضورا وغيبا فان ذلك لا يخرج كما نطق به الكتاب لغيره
بطلوا صداقكم الممن والاذن ان الظاهر ان يخرج في جميع القرابات وليس في نفسه بصيغة المال بل موجب للعذاب لقوله تعالى ولا تخسروا الذين يفرون بما اتوا
يجوز ان يجردوا بالمال ويقعوا فلا تخسروا في العذاب لهم عذابا لهم ولما ذكر في هذه المسئلة قال في نهج التجارة في حديث من اضطلع الى اخيه
فامس به لحبط الله عمله واثبت وزره ولم يشكر له سعيه بالجملة الاصل اساس هو الاخر هو قليل جدا وصعب في الغاية كما يشعر به شمس من شمس من العتمة
ما خرج اللين الخالص من بين فريش ودم هذا التسمية في غاية الحسن غاية الكمال فانهم وفقنا الله للعدل ثم مع ذلك قد يكون ما فعله جبر البعض ما ارتكبه هو
على خطره كما يدل عليه الاجتهاد مثل ما ذكره عن طريق العامة والخاصة في الفقه كقصة السلطان فقهاء الخوارج ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
يقول من جبا الاومعة مؤمن يرفع الله عز وجل من المؤمنين وهو اهلهم خطا في الآخرة يعني قل المؤمنين خطا العجبة الاجتيا ورواية الحسن بن الحسن بن الحسن
عن ابي الحسن الرضا قال كتب اليه اربع عشرة سنة استاذني في عمل السلطان فلما كان في اخر كتاب كتبه اليه ذكر انني اخاف على خطيعة في ان السلطان
يقول انك رافض في استاذني في انك ترفع عمل السلطان للرفض فكنت لي ابو الحسن قد فتمت كتابك ما ذكر من الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك
اذ اوليت عملك في عملك بما امر به رسول الله ثم تضرعوا لك في كتابك اهل ملك فاذنا اليك شي واستثنته فقر المؤمنين حق تكون واحدا منهم فاذا
والا فلا انظر اليها الا في ما في هذا الخبر من المبالغة بعد الجور مع خوف القتل والتضرع بانه فتمت ما في كتابك من الخوف حتى لا يحل على غيره بعد طلب البيع
عشر سنة الا مع الخروج عن عتمة ما وجب عليه وجعل الاعوان من اعوان المؤمنين شرعية ان وصل اليه نفع يكون هو وسائر الفقهاء من المؤمنين
مسؤولا عنه وعدم تجوز الدخول بدونه معنوا بعد ان شرط بقوله لا افلا ولعله كان يعرف عدم حصول القتل وخوفه الموجب لذلك فامل في رواية
فيما مر في سائر الاخبار حتى يعلم حقيقة الامر قال في ذلك علي بن الحسن موسى فقال يا زيار انك لتعمل عمل السلطان قال قلت لجل قال لم قلت نار جارية
مروءة على عيال وليس في رايهم شي فقال لي يا زيار انك اسقط من حالي الخلق الجبل فانقطع قطعة احب الي من ان توفي لاحد منهم عملا او اطاءه بلدا
رجل منهم الا ما اذا قلت انك جعلت فداك قال لا تفزع كربة من مؤمن او فلك سرقة او قضا دينه يا زيار ان اهو ما يرضع الله عز وجل عن تولاها عملا
يضر عليه سارق من ثار الى ان يفرغ الله عز وجل من حشا الخلائق يا زيار فان وليت شيئا من اعمالهم فاحسن الى اخوانك فواحدة واحدة والله من ورا

كلمة

في غيبة

مبطل

اى نجاة

ان

شأن

في غيبة

الخامس ما يجب فعله كتخييل الاموات وتكفينهم ودفنهم وكذا اخذ الاجرة على الاران والصلوة بالناس
والقضاء ولا بأس بالرزق من بيت المال على الاران والقضاء مع الحاجة وعدم التقيين من

يعلم كونها على كراهية وان علم كونها حلالا فلا كراهية ولا يبعد قول قوله ذلك خصوصا مع انما ان يقول هذا من ذراعية او حجازي او انه فرضت
فلان وغير ذلك مما علم حلية ذلك من غير شبهة وقول وكيله لما موحين يعطى وغير ذلك الظاهر ان كون زكوة كذا لا ينبغي دلهما والظاهر انك كذا الواجب
واذا كان مشبهما احتملا للامن فالظاهر انه مكره للشبهة ويمكن استصحاب اخراج خمسة موانع الاخوان لتزول كما يدل عليه الروايات وكلها لا تحتمل الا
في ولا بأس بمعاملة الظالمين ان كان مكرها الى قوله وما قلنا انه مكره لاحتمال ان يكون ما اخذ مظلما ان كان الاول في الحر عنه فقال الشبهة المحتملة قال
ايضا متى كان الاثنان من ترك معاملة الظالمين الاستناع من جوارهم كان الاول في تلك الممانعة من التزوي قال ايضا ولو لم يعلم احرازنا وطنا وان كان
البحر في الظالم لا ينبغي ان يخرج الخمس من جوار الظالم لظهور ذلك ماله لان الخمس يطهر المختلط بالحرام فيظهر ما لم يعلم فيه الحرام بواحد ينبغي ان يصل الخو
من الباطن وينتفع هو بالباطن واما الرواية في ذلك فانه عارض على عبد الله قال قل من عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال لا الا ان لا يقدر على شئ ولا ياكل
ولا يشرب ولا يقدر على خيلة فان فعل فضا في يد شئ فليبعه بخمس اهل البيت رواية في بصير عبد الله قال كره عند رجل من هذه العصابة
ولم لا يات قال كيف يصح على اخوته قال قلت ليس عند اخبر قال ان يدخلون فيما لا ينبغي لهم ولا يصحوا الى اخوانهم خيرا ولا شبهة ان الاختباء او هو
واضح عقلا ونقلا ولا يحتاج الى البحث على تقدير لاخذ بدل على مواساة الاخوان ما مضى يكفي في ذلك ما تقدم في خبر الحسن الحسين لا يات الا انه قد
يخطر بالبال انه قد يكون لاخذ البتة لخص من في الخارج اولى يمكن الاول من جملة الخارج من المؤمنين بان اهل من غير قصر ويمكن من من الاختباء
المقتدر من الاهتمام بحال المؤمنين مواساة بعد اخذ وان لم يحرم ويحصل من قضاء حوائج المؤمنين المحتاجين مثل سد خلهم وقضاء قضاء
ديونهم وتزويج اراهم بل يمكن ان يحصل لادى المعطى بالروفا فان كان مؤثما في شكل الروايات ان يرد بعن عمله وان لم يحصل له الا فيستاهل الا ان
ما اوردته لكن يحظر بالبال انه لو كان ذلك حسنا لكان لقبول الحسن ما مع انه قد علم اولوية الاختباء وايضا كما يكره للاخذ كما يكره لغيره فكيف يحمله
لم انه قد يقال اخذ لفكره مكره وما لا يغيره ولا يلزم كراهة قضاء حوائج الاخوان في مثل هذا الزمان لان اكثر حوائجهم الى الحكم للجوار ما بارة عار لاجرة
يجب نحوه وان حل في ذلك من التزوي فقل ما يلبس من الشبهة الا ان يكونوا مضطرين ولا يعلموا به فيمكن حل قبول الحسين ما اعطاهم معونة لعل الله في الدنيا
والآخرة على العلم بان من المباح ان يكون من خاصته لعل الله ان يكون من ماله مثل كونه من من ومن غلة اراضيهم من الفلك وغيره ولصرفهم في الحاجات
وانه بعد الحسن والمواساة تره لكرامة وامر باخذ الخارج من من ينسب اليها او على الضرورة ويمكن انما اخذ لضعف ذلك هذا على تقدير خلوا فاعلم
عن المكره على ان يجوز فعله في ذلك الا ان المناسيع وجوز عرض قد يكون الغرض هنا انما اذا باخذ اخذ مال الظالمين ما لم يعلم تحريمه في ذلك قوله
الخامس في الظاهر لا خلاف في جواز اخذ الاجرة على فعله الجبر على الجبر سواء كان عينيا او كفايا فان كان الاجماع له ليلد ايضا انما استحققت لعل
لغيره من جرح عليه فله لذلك الغرض يحرم الاجر عليه هذا ولكن يره عليه شك في كون اكثر الصنائع واجبا كفايا على ما صرحوا في جواز الاجر
كذا يحرم على الطبيب اخذ الاجر لوجوب الطابة كفايا كما الفقيه بل يلزم جواز اخذ الاجرة لعل الله في الدنيا لعل الله في الآخرة لضعف ذلك
وغير ذلك في تحقيق بحيث في حق بعضه لاجرة دون البعض يحتاج الى التامك الدليل يمكن ان يوجبها خارج بقول الجماع فكذلك ما دل عليه اجدها يخرج
بقي الباطن في حق التزوي وان يقا ايضا فعله لوجوبه لم يكن الاثبات به الا على الوجه الذي يجب مثل ان لا يرفع المرض لا بعلاج الطبيب لا يحصل السر الا ان
يجوز الحالك في غير ذلك لا يجوز له الاجر لوجوبه عليه الا فلا فانه قد يكون هذا المرض يرتفع بنفسه بغير علاج وبغير علاج اخ غير هذا العلاج الذي يفعله الطبيب
يمكن السر بغير ما يجوز الحالك بان يفعله بغير الجوار وغير ذلك اما دفع الضرر فوجوب اكتساب لاجرة به لضعفه فلا معنى لاعتد جواز اخذ الاجرة لوجوبه هذا
بجلا لاعتد الجوار اخذ الاجر عليه ما مثل التخييل فانه لا يمكن الخروج عن العهد الا بالاعتد الذي لا يخلو من الجوار وان لا يمكن ان يقع
مقبول عند الله الا بالعتد الا خلاص لا يخرج عن العهد الا بما مثل الصلوة والعسل فيشكل الدف في الحوائج غير ذلك الا ان يفتنا ايضا ما خرج من العهد لعل
حصول الثواب ذلك بعد ما ان يخرج في اكثر الوجبات وفعل السيد المرتضى جواز الاجرة على مثل التكفين الدفن لانه واجب على الولي لا يجوز لغيره الا
بانه ومنع ذلك بعد تسليم جواز الا باذن الولي ان الواجب لكتفاي لا يختص بالولي انما فائدة الولاية توقفا لفعل على انه بعيدا لانه ما يري السيد من عد
الوجوب لا اعتد جواز الفعل فانه لا يمكن جوار فعله فلا يكون واجبا فيمكن الاجر نعم يمكن ان يوافي ان اذن الولي لا يجب عليه فلا يستحق الاجرة لما تقدمت عليه
ان يجوز اخذ الاجرة على الزايد على الواجب فانه لا يمكن الخروج عن العهد الا بما مثل الصلوة والعسل فيشكل الدف في الحوائج غير ذلك الا ان يفتنا ايضا ما خرج من العهد لعل
تأليف الفلاح يتكفينا بالمسحوق قطع الاكفان ايضا وضوء على القول باستصحابا وعسل فجهل بالحزن وعسل يدبر لعمول جواز الاجرة على مطلق الواجب
والاصل من غير جوار مانع وقيل بالمنع وجه غير ذلك لعله انه عبادة وهي تنافي الاجرة ومنعظ الاتر جواز الاجرة على الحج وسائر العبادات بالاجماع الالة
قبل اطلاق التزوي ما ايش التزوي لكن يؤيد عدم جواز اخذ الاجرة على بعض المتدبان مثل الاران والاحوط التزوي قوله كذا اخذ اخذ محرم اخذ لاجرة
على الاران هو المثل ودليله خبر زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام انه اتاه رجل فقال يا امير المؤمنين والله اني لاحبك الله فقال له ولكنه افضل الله
قال لولا انك تبعي في الاران واخذ على قليل القرآن لقران الجوار اقناع منه بتغني تاخذ الشهرة ليستجته والخبر ليس يصح لكونه من غير خلد التزوي والجحوية
الحسين علوان ويحتمل الكرامة وطنا قبل كرامة الاجرة على تعليم القرآن مع جوارها يند بعد كون احدها مكرها والآخر حراما والاصل جواز اخذ
الاجرة في المتدبان يؤيد عدم التحريم كما هو عند السيد السند حيث جعل التسوية بينه وبين الاراق ثم ان الظاهر خلاف جواز اخذ الرزق من بيت المال
وما اعد للمصالح من الخراج المقاسة لكن باذن الامام او نائبه الظاهر جواز اخذ ما وقفا ونذر المؤمنين واجعل لهم شرعا لان لما لك ان يفعله فالله ما يحجب
يشاء ويعين له جهة فيعين ويحجب الظاهر لا يحرم ما خذ ذلك ان قصد بالاراد ان ذلك الفرق بينه وبين الاجرة وظاهر ان الفرق بينه وبين الرزق ان

المؤمنين في فتح الغنائم بالجملة التي تكون الفرق متفوقة ولكن يقين ارض منها بانها كانت معمورة في تلك الزمان محل لتامد انا حلتها كما هو اكثر
العبارة لكل احد مستغنا لذلك كما لمصالح ام لا قليلا كان وكثيرا بشرط عدم التجاوز عن المادة التي تقتضي كونها البعرة باذن الجاير سواء كان حيا
او ميتا فبقيها ام لا وعدمها بدون ان يمنع كونها جارا وما في الاخذ الاذن وعدمها بالشيء الذي هو الدرع الذي الى من ياتر وعدم جواز كتمان الز
والسنة منها بوجه من الوجوه مع كونها البرة للارض منوطه برأى الامام وبرهنا الرجعية كما هو في الاخبار ان في بعيدة جدا يدل على عدم العقل العقل
لا يصل الاصل فلا دليل على ما مع الاشكال في تحققها وشيها في نفسها ثم العلم بها ثم بثوبها بالنقل بحيث وما دعي لا نقل ايضا الاجماع صريحا بل قيل انه اتفاق
ففي عبارات البعض في الرسالة للرد ونظرة المسئلة بخصوصها مع كثرة الاهتمام بحقيقتها واشيا لا باقية فيها ثم قال في الجماع وفيه ما فيه لعدم ثبوت الجماع
فيما رأت البعض مع خلو البعض عن هذا من بعض عبارات خالية عن هذه وقد كررنا في الفقرة فلفظ عبارة به يحتمل الشك على ما نقل في هذه الرسالة
يظهر من حيث اننا نعوذ بالجملة فالجماع فيها مشكوك قد ادعى ما لا دلالة للاختصاص المتظاهرة عليه من ماعرفها وما فهمتها من خبر واحد كان ذلك ما
ادعى في بل استدلال على لنا الضرورة ودفع الحجج اثبات مشكوك بعيد كما ترى مما استدلل عليه في الرسالة المنفردة من الاختصاص بفتح عبد الرحمن المحجج
قال في ابوالحسن ما لا بد من حمل على في شراء الطعام في الغنائم صنفنا قال نعم فان شئت وسعت على قال اشترى ما فهمت منها الذكاة على حل الحراج المقاسمه
بشي من الذكاة لعقله وعرفه بوجه من الوجوه وعلى شرائها الا ان يعلم ان الطعام الذي جوزه شراء كان من الحراج كذا لا لهما على جواز شراء ما اخذ انما
باسم الزكاة وكان ذلك ما ذكرناه في كذا عليه كما في حجة جليل في مصالح قال راد اربع تمرين في زيادة ثلث اشترى ثم قلت حتى استاذنا يا عبد الله فامرنا من
مسألة فقال قل له يشترى فان لم يشتره اشتره غيره وهذه في الذكاة لعدمها كالا في استدلال الصفي في المشقة على جواز بيع المقاسمة الزكاة وقال في كذا الرسالة
المنفردة اخرج بذلك في على ما فهمت وفي الفقرة ايضا تأمل ان الظان مضادا نقل الجليل قوله قل له يشترى الحراج مضادا ضعيفا كونه محله فيكون ان يكون الحراج
جواز شراء ما لا الظاهر مع عدم العلم بالضعف كما يدل عليه اصل الاختصاص الكثرة الذكاة على جواز اخذ جوزه مع كونه هو ولكن تفرق عند الشك فيحمل قوله
فان لم يشتره الحراج ان اجتناب ذلك للفتنة لا ينفذ لان لو شئت لثبته غيره وانما غلط معه تاكل ما ياكل وان لا يرد به الظالم عن ظلمه كما في حديث صحيح في حديث
عن ابو بصير قال سالت عن الرجل ياتي من الشيطان من بل السعة فرغها وهو يعلم انهم ياخذون منهم اكثر من الحراج الذي يحجب عليهم قال فقال ما بال ابل واما
الامثلة المحظرة والشعير غير ذلك لا يبرهن حتى يبرهن الحرام بعينه قيل له فاما ترى في مصدحينا في اخذ صدقاتنا فنقول بغيرها ما في حديثنا فاما ترى في شرائها
قال ان كان خافا وخبرها فلا بأس قيل فاما ترى في المحظرة والشعير يحجب المقسم لنا حاشا وياخذ حظه فيعزله بكل ما ترى من شرائه ذلك لظلمته فقال ان كان
ما يقضه كبل ما هم حضرة ذلك فلا بأس بشرائه من غير كبل ذكاة لهما ايضا على باقية المقاسمة بوجه من الوجوه فيكون ان لها ذكاة على جواز شراء الزكاة ولها
جعلها في كذا دليل على فطر في الذكاة عليه ايضا تأمل ذكاة لهما في قوله لا بأس حتى يبرهن الحرام بعينه لا على انه يجوز شراء ما كان حلالا بل وشيها ايضا
ولا يجوز شراء ما هو معروف ان حرام ولا يدل على جواز شراء الزكاة بغيرها صريحا نعم ظاهرها ذلك لكن لا ينبغي الحمل عليه لما فطر العقل والنقل فيحمل ان يكون
سببا لا مجال للفتنة وبودع الحمل على الظاهر غير مراد بالاتفاق وليس جلال ما اخذ الجاير فقه واما قوله فاما ترى في مصدحينا فان ظاهرها يدل على جواز الشراء
ولكن ليس هو كونه المصدح الذي يقبل الصدقة فهو من قبل الجاير لظالم فيحمل كونه من قبل العدل لما نقل على انه قد يكون المراد بوجوه حيث كان المبيع مال الفخر
فانه قال اخذ صدقاتنا من اهل بيوتنا للزكاة لاخذ ظلمنا فيكون الشراء مستفادا الاشارة بغيرها ويكون الغرض من قوله ان كان في بيان شرط الشراء
التعيين يعلم من الكلام في قوله فاما ترى في المحظرة الحراج فتم ويمكن عدم الصحة ايضا لاحتمال ان يكون بوجه غير الحراج والتم وبالحجة ليست هذه ما يصلح ان
فيما على المطالب على شراء الزكاة ايضا لما عرفنا من انها خالف العقل والنقل مع عدم الضرر واحتمال التفتة وعلى تقدير ذكاة لهما على جواز الشراء من الزكاة فلا
يمكن ان يقاس على جواز الشراء من المقاسمة وعلى تقديره ايضا لا يمكن ان يقاس على جواز قبول شيئا وسائر المقاسم فاما ما هو المدعى ان ذلك يكون ذلك
بالشرع بعد الجعل في سبب بغيره كما في الاحكام الشرعية لا ترى ان اخذ الزكاة لا يجوز منهم ثم يجوز شراء ما عندهم ويؤيده انه اذا وصل العول الى سلب الجاير
يكون في منه عوض مال بيت المال بخلاف ما لم يكن له عوض فانه يصير كالضيق فتم وما نقل ايضا من الاخبار واذا انكر الحصر قال حلت على الجاير عبد الله
وعنده اسفيل ابنه فقال ما يمنع ابن في مال ان يخرج شيئا الشيعة فيكون ما يكتفيه الناس يعطيهم ما يعطى الناس ثم قال لم ترك عطاءك قال فانه
خافه على يوقل ما منع ابن في مال ان يعطى لك عطاءك اما علم ان لك في بيت المال شيئا وهذا مع انهم ما هو ما انصرت كان لعدم ظهوره في ثوب في كذا
الحصر وان نقل في دعوى كش يؤيد في باب الكثرة ولكن الظاهر غير ثابت لعدم ثبوت كش ذلك لهما ما نقله غيره ولا هو عند ذكره هو عبد الله بن محمد على
فاما ترى في كتابه عطاء كثير لعلم من عطاء الكتاب ليس فيها ذكاة اصلا الا على اذن علم عطاء ما لا يثبت مال الذي للمصالح المستحقين من الشيعة عند
اعطائه لغيرهم من هذا من الذكاة على جواز اخذ المقاسمة من الجاير على العموم الذي تقدم والخبير قال المنفردة هذا نص في الباب لا يبرهن ان اخذ ما
على يد غيره لم ياخذ لاحق من بيت المال قد ثبت في الاصول تحاكم الحكم بتعدد العقل المنصور واما ما فهمت منها ذكاة لهما كيف غاية ذكاة لهما ما ذكر ذلك فيكون
من به ما لا يجوز اخذ واعطاءه للمستحقين مثل ان يكون من ذكاة او وصيته لهم بان يعطيه بل في سبيل وغير ذلك ولا يقاس على الحراج الذي اخذ الظالم
باسم الحراج ظلم لا من ماعلم صير ذكاة جازية جواز لكل احد اخذ منه باذنه لا بد من كما هو المدعى ثم لو صفا الما لوضعا جازيا يجوز للمولى عطاء المستحق بضميمة الذ
في ذكاة على العلة وجوز حصة من المال المشترك لبعض الشركاء كل ذلك غير فيما نحن فيه بالحجة لا قد ان ثبت على هذا الامر الذي لا العقل والنقل في الحكم
والسنة على حجة بالقياس الذي فيه ما فيه وان كانت عليه نصوة والتعد الى الامم مما في الاصل فانهم يجوزون الاخذ ما كان منهم هو بعيد جدا فانهم فانه
الوصول الذي يكون عدل عن اعطائه فغيرها كالموصى بالمقتدر بل الموصى لمعين فيمنه وكيف يجوزون اخذ مال بيت جرة للارض التي هو ملك للمسلمين

ولودع اليه ما لا يبصر في قبيل وهو منهم فان عين البحر التحق والاحاز
ان ياخذ مثل غيره ولا ارى **المطلب الثاني** في ادائها

کتابخانه

الامام ورضا المستاجر اشرك المسلمين فاطمته فيها لو احدى معين منهم مولا القدر الضروي يشترطون فيها ان الظالم الجائر الذي دخل في هذه الارض
 فاجرها بوجه من الوجوه مع كون نصرته فيها حراما وكيف يتعين كون هذا المال جزءا ويتعين لهذا المسلم الخاص مثله يتعين مثلا ان اراد هذا مع ثبوت
 كون الارض المعينة مفتوحة عنوة مع الشرط المتقدم الحاصل ان يشك في ثبوت هذا الحكم بغير غير صحيح صريح وبينا ان يكون هو اصله مع ما فيه جعله
 ذلك ضا في الباب رواية ابي لمرا قال اهل الجبل بالعبد الله والعهدة فقال الصالح الله امر بالعامل بخير بالذاهم احذها قال نعم قلت واجب لها قال نعم قال في
 في ارساؤه ومثل هذا من عدة طرق وقال لها صحيحه والظاهر لا يكون له ولا في هذا اصله على المظن نعم فيها دالة على جواز اخذ جوار الجائر ولا شك في ذلك
 مع عدم العلم بالحزم مع الكراهة وقد تقدم ما يدل عليه اخبار كثيرة وصححه ابي ولا وحسنه وغيرها وكان مراده بقوله ومثل هذا في عدة طرق وروايتي بغيره
 عان قال سالت عن الرجل يشترى من الغلام هو يظلم قال يشترى ما لم يعلم انه ظلم فيه احذها قال في ارساؤه وهذا الحديث نقلته من المتن في نسخة من نسخة
 وهي دكوة في باب لغز الجارية من سب ولا دالة لها اصل الا على شيء لا يكون ظلم فيه احذها قال لا تستدل بها على المطاع بعد كان نهرى دالة لها قوت
 حيث نقلها مع عدم تحقق كونها في الاصل اكتفاء بقول مع انه اصرح منه في هذا الموضع وهو ممكن نظري مع الطريق والاضمان لانه قال في نسخة
 محمد بن الحسن بن علي بن ابيان عن اسحق واحد في الحرس اسحق وابان بن عث بن كهم يقبل فوطم لا باس في الجملة بخطه ومشتريه ان سلم انه احذ بن محمد بن
 عيسى الثقة والحسن بن فضال قيل فطوى كذا اسحق وابان مشرك والظاهر ان ابن عث بن كهم يقبل فوطم لا باس في الجملة بخطه ومشتريه ان سلم انه احذ بن محمد بن
 من ابيه ان الحسن والحسين كانا يقبلان جوار من مائة دالة على المظن غير بل انما تدل على جواز اخذ جوار الظالم في الجملة وقد تكلمنا في ذلك
 على ذلك ايضا فلما قلنا قد تقدم كرويدل على عدم الجواز لانه في جواز الصبر كينا ما اخذ الجوار باسم المقاسمة بل في صحته العيص لانه على عدم كيا سيجي
 من الجنت لهذا ما استدلل عليه في بل لاجله مسئلة على عدة بل كجواز في مسئلة جواز بينهما واستدل عليه بالضرورة والحج فان ثم الضرورة فلا يبعد
 لا ينبغي جواره مطلقا لا في شعر بعد الجواز الاممها ونقل عن السيد عبد الله بن شمس المانع انه انما يجد فضل السلطان ونايه لهذا قال الصالح
 ما اخذ الخ كفي مع روح جوار اخذها كان الجائر محافوا واعتل الجوار مفعلم ان لا اجماع بل كل من رجع عنه شيء يفتي به ويؤيده ان المظن في الملك
 ليعض فكيف تقع يد بها والحاصل ان جوار اخذ ليس له حدينه النشال الامام من الجائر مع عدم جواز له بعيد جدا يحتاج الى التامل والامور اشرافا
 على الجوار باسم الزكوة فقط لا يتعد ذلك لهما مع البحث فيها وهذا هو المعروف من كلام الاكثر وهو غير بعيد عن الرواية ولكن ما تقدمه بنفيه لقول
 يسأل عن اشكاله ان يكون جمعا عليه بحيث لا يمكن البحث فيه ولا يفلح فيه بحال بعد لقول الجواز يمكن جوار اخذ الزكوة للفقراء والمستحقين منه
 برون الظاهر انه يبرأ من المالك مع عدم جوار اخذها ومع عدم بقائه مع عدم الجوار عن الزكوة فلعن الزكوة امر موقوف عند المالك فحسب الجائر منه من غير
 لافضانه عليه ورواه منه لعل البينة هنا مغفلة وان له ان ينوي هذا مع انه قد عرف ما في لينة فيمكن ان يكفي اعطاهما باسم الزكوة واحدة الشك
 فيه جعل نفسه كمالا المستحقين كمالا اصله في يؤيده الاختصاص ما رواه سليمان بن خالد في الصحيح سمعت ابا عبد الله يقول ان اصحاب ابي اوفه فسأله عما يخذ
 سلطان فرفهم وان لم يعلم ان الزكوة لا تحل الا لاهلها فامرهم ان يحتسبوا به فجازوا الله لم يقتل اى ابراهم ان سمعوا اذ لم يزل احد فقال اى يتحقق
 فلان يظهره ولا يضر القول في سليمان لما مر في صحته بعض بن الغم عن ابي عبد الله في الزكوة فقال ما اخذ منكم بنو امية فاحتسبوا به ولا تقوهم شيئا ما استطعتم
 ان المال لا يبقى على هذا ان تركه مرتين وهذه كالصريحة في عدم جواز اعطاء الخراج المقاسمة والزكوة الى السلطان الجائر فلا يجوز لاهلها من ولا بانهم
 محبة الجلي قال سالت ابا عبد الله عن صدقة المالك اخذها السلطان فقال لا امر له ان يصدق صحبة يعقوب بن شعيب قال سالت ابا عبد الله عن الغزو التي
 الرجل يجتهد من ذكوة قال نعم ولا تنافيها ورواية ابي سامة قال قلت لابي عبد الله سمعتك فدا لان هو له المصدقين يابون في اخذ من المالك
 عليهم اياها التحري فقال لا انما هؤلاء قوم غضبوكم وقال ظلموكم اموالكم وانما الصدقة لاهلها لاحتمال حملها على الكرامة كما قال الشيخ في كتابها
 ما على عبد الاخر من الزايد عن ما اخذ ويمكن حملها ايضا على تقدير امكان عدم الاعطاء بوجه فيجب لا عادة وروايتنا في عدم صحة هذا
 هذا ما خلاص الاول والتعليل فيها وما مر لعلك فمت من هذه الاختباء عدم وجوب اعطاء الزكوة للسلطان الجائر بل على جوار اعطائها اياه مما امكن
 ولشأنه في الوجوب حيث قال والاقوى عدم الاحتياط بذلك بل غايته سقوط الزكوة عما يخذها اذ لم يضر طينة وجوب فعله اعم من كونه على
 كوة والصومع في احكامهم محل التامل فلم عدم جواز اخذ الزكوة بل الشراء ايضا منهم فيحل على ما يدل عليه على المقتضى والضرورة كما اشرنا اليه بالظن
 جوار غيرها ايضا انما هو الخراج لعلم الفرق بل بالظن الاول ولما تقدم من القول فلا يجوز اعطائها اياه مما امكن فكيف وجوب فلا يجوز اخذها بعد
 بل احذ لا المحطرق والله الموفق **قول** لو دفع الخ لو دفع شخص في شخص لا يضر على الناس يكون هو منهم لا شك في عدم جواز اخذها شيئا علم
 لغيرهم ولو كان بقرينة مثل تعيين حصه على حد له وكذا في جوار ان علم الدخول ولو بقرينة حالته ومقابلة بان يصرح ان الغرض صوله الى تلك الاشياء
 بل من كان منهم واما ان لم يعلم احدها فهو محل الخلاف الاشكال في بعض منع ذلك من ذلك لان الظاهر بالذوق يقتضي الدفع العجزه ولا ان يكون
 دفع الدفع اليه متعارفين ولهذا قالوا لا يجوز شراء الوكيل مال نفسه من نفسه لو كلف في شراء شيء وكذا البيع ان كان ذلك الشيء الذي عند الحسن
 غير من كاد لث عليه لاختيار ان كان فيه انما كلام لعد صحة الاختباء وقبولها التاويل ان فيه خبرين في مكاتب غير صحيحين لا صريحين وفي احدهما دالة
 ان الوصية لغير التهمة فيمكن الحمل على الكراهة وهو جيد او على موضع التهمة ولا نك قوله لا يشر اعم والظاهر ان ليس الوجه عدم صحة كون طرف
 له احد كما قال ابن اوديس لهذا سطر المصنف في كلام ابن اوديس ليجوز من قال بجواز اخذ طرف العقد كالمصنف في وجوده مع الصريح به ولا نك ولو كل
 لنفسه ما عمنه ليعمل تقدم بل ما قلناه وما قبل بعدم ترويج الوكيل مولاكلها في زعيمها الشخص لا يغيره من نفسه لو بالوكيل يؤيده وان بعد الحسن الجائر

卷之四

والتوبة بين طوع الفجر وطلوع الشمس الدخول الى السوق والاومسالة لادين ودوا لافا والاكراه والاستحاط بعد العفو والزيادة وقت
النذاء والتعرض للكيل والوزن والرحمن

لا دليل على الاستثنا الاعلى الاول وهو العقل يبقى الغرض المنع وظا الدليل عدم الرجحان الزمك النماء للتجارة ولا يكون باكثر من مائة درهم وان كان
اكثر يجوز الرجوع بقوت يوم وان كان للتجارة يجوز الرجوع مطمع الرفق وهو ما روي لا سماعا في عهد الله قال ربح المؤمن على المؤمن ربا الا ان يشتر
باكثر من مائة درهم فان رجعت عليه ثوب يومك وقشره للتجارة فارجعوا عليهم وارفعوا بهم وفي رواية اخرى عن عبد الله قال غلب المؤمن حرام كان من الرجوع
وظاهر التحريم فكان بعد الصلوة واحتمل للبلاء العفو والامتناع لثان المؤمنين حمل الكراهة ويؤيده عموما له التجارة وجواز الرجوع وخبر مير قال قلنا في
جعفر ان عانة من باقى اخوانى فخذ من معاسلهم ما لا اجوده الى غيره فقال ان وليت اخاك فحسب الا فجع بيع البصير المذاق قال ففى بعض المذاق
فى الامور ادغم احد القافين فى الآخر وشدا القاف وليت من التولية وهو البيع براس المال قوله بيع البصير المذاق اشارة الى انه افضل من غيره
لأنه ابدل من ذلك جسد الفار والمذاق الذى يدق فى الامور ويخادها موخير وما فيه مصلحة فيمكن الاشارة الى الثامن ان رايه المؤمنين انفس
مثلا تاجر اتوا لا يضره ويحك منه يحصل له نفع اكثر من ضرره سيما اذا لم يكن صالحا حقا وانك ما فاعده منه ضرر من ان يربا مثله الصدق
وصلة الاخوان والوسعة على الحيال لو بقى عنده لا ينفعه لا ينفع به بل قد يضره بعد اخرج الحقوق ومواسا الاخوان او يربح منه يتبع بالنفس حقا
وغير ذلك مما لا يخفى على المدقق المتأمل في امره الذى يقع بيننا وبيننا بحيث يقصر الاخرة وحسنه الرجوع وبالجملة الذى من عبارة الاستحاط من عمو الكراهة
الامع الحاجة لا يعلم له دليل واضح والدليل الذى اشتهر مع ما فيه من عدا الصلوة والمنافاة لثان المؤمنين بالادلة الصحيحة من الحديث وعلم على ما روى لثان
كان كك وما استمع احسن ربح المؤمن المسلم بالطريق الاولى يعلم ولكن طرح كلامهم مع الزمان ان كانت حقيقته مشكوك الاستحاط حقا
المدقق بالجملة قوله بيع البصير المذاق كلام مجمل تحتمل ما كثيرة لمن فهم فافهم وفى الخبر المشتهر انما مجال المؤمنين حقانه ما جاز الرجوع الاستحاط ثوب يوم
تقدر انفسه باكثر مائة درهم وجوز فيما فيه للتجارة مع الرفق فافهم وفى الخبر الموقوع بالاحسان بعون من المكروه الرجوع على الذى عدا بالاحسان قال له لربنا
من احسن ليك لان قل الاحسان عند الرجوع بيع التولية وخلفا لوقوعه غير مستحسن بل دليل على الاية والاحتياط لم تقولوا ما لا تفعلون كبر عتقا عند الله
نرى تقولوا ما لا تفعلون على التحريم حملنا الاحتياط على الكراهة لاجتماعهم نحو من سألته عن عبد الرحمن بن رجاء عن ابي عبد الله قال سمعته يقول ان قال
الرجوع التجليل احسن بغير حرم عليه الرجوع حملت على الكراهة ولا يضرهم الصحة بالارسال لقول الاحتياط وكذا من المكره ما فاق له الموقوع التوب
المساواة وهو الملبى بقوله ان المراد بالمعاملة بينا وشرأ ولا يعلم ليل كراهته ان هذا وقتا لدعا والتعقيب فيكون صريحا في غيرهم ولما روى الغريب
وهذا الوقت بلغ في طلب الرضى من الضرر بالبلاد ولا التوفيق يد على الحرص في طلب الدنيا ولقول الاحتياط ولما روى رسول الله عن السومانيين
طلوع الفجر والطلوع الشمس المحرول على الكراهة بعد الصلوة والقول بالتحريم فقول له الدخول قبل وكذا الخروج اخر اوله بغير ما روى في الفقه من اير
المؤمنين قال جاء امر الى من بنى عام الى النبى سأل عن شرباع الارض فقال رسول الله شرباع الارض اسواق وهى ميدان بليس يغير رايته ويضع
كرسيه يمشى ويتنزهين مطف في غير وطايش في غير ان اسواق في نزع او كادب في سلعته يقول عليكم رجلا ناثا بوه وابو كرحم فلان مع ذلك
داخل وخارج ثم قال وغير الشباع المساجد اجبرهم الى الله عز وجل اوله بخولا وخرم خروجها فاقول له معاملته كان جميع ادنى اودى في حقه بانه لا يملكها
قال ولا يملكها غيره ذوالغناهم الذين فيهم عيو مثل الجذام والبرص والعرج غيرهما والاكراه طائفة مشهورة ليل كراهته معاسلهم سطر على خلوص من
يعاملهم من اذ يتسببهم بعد التجربة فيهم غالبا والاضل والرواية مع قبول الاحتياط مثل حسن حفظ بن الجعفى قال استعرضت ما لا يوجب الله من رجاء طائفا
فى كراهية الله قال في التفاحى قال لا يوجب الله المالك ان تسترضى من لم يكن له شيء فحسب شيئا مؤخرا من شئنا في الجرحى قال له لعل الله
وانه ما كان من كان لهم شيء فحسب هو شيئا قد يعلم منها هو المعاملة ونقيل لادين وعدة اخبا عابج عبد الله قال لا تحاطوا ولا تعاملوا الا من تشاء
فذكره في رواية اخرى عنه مسندا انه قال يا كروم حاطة السقطة فان السقطة لا يول الى خير فيمكن حمل الادنين عليها وكثير من عبد العزيز قال قال ابو عبد
الله تعاملا في غلظة فافهم اظلم شوق ومنها معدة وركن الى الوبيع الشايق قال سالت ابا عبد الله فقلت ان عندنا قوم من الاكراد وانهم لا يزالون يجيئون
بالبيع فخطا لهم بنائهم فقال يا ابا الوبيع لا تحاطوا فان الاكراد حرم من حيث الجن كلف الله عنهم العطا وفي رواية قال ابو عبد الله لا تشتر من مخاف فان
صنفه لا يركب فيها رجل بخار فيفتح الزاد اى محرم وهو خلاف قولك مبارك وايضا وجعل محارباى متفورا لخطا لا يلقى له مال وكل المحرم في
ايضا الصناعات فيدل على كراهته معاملة المحاربا كما قيل في غير المتن فقول له الاستحاط الحرام ان يكره ان يقول المشتري للبايع بعد خطبة شيئا من
وانفس لما فيه من الاستحاط نداء النفس السؤال الطلب يدل عليه ايضا الرواية الدالة على البق عنه وما روى عن الصادق الوصيعة بعد الصلوة
حرام المراد شدة الكراهة ويمكن ان يكون المراد اخذ بعض الثمن واعطاء الباقي من الحق كما هو الظاهر لا الاستحاط الذى هو مكروه ويدل عليها ايضا رواية
ابراهيم الكرخى عن ابي عبد الله قال لا تشترى من عبد الله حارية فلما ذهبنا فندم قلنا استحلهم قال لا تشترى من عبد الله نزع الاستحاط بعد الصلوة وفي
ابراهيم منه رواية ابن ابي نجاد الكلاخى في باب بيع الحيوان وحملنا على الكراهة لاحابنا مؤخر مشا واية معلية بن خنيس عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يشترى من
يتوضع قال لا بأس به واسره يعنى ككلمته رجل لا ذلك كذا يدل على الجواز واما ياتون بغيره بن يرد على ابي الاكراد كلفا في باب الزنا وان يقول
الكراهة الاصل والعموم مع عدم صحة دليل المنع الا فى صحة زيد الشحام اما بلفظ قول رسول الله الوصيعة بعد الصلوة حرام وهذا يدل على التحريم من
غير استحاط ايضا الا ان زيد الشحام كان بايعا وقال حطت عنك عشرة دنائير فقال له فيها الا كان هذا قبل الصلوة اما بلفظ الح والظا انه يربى شدا
الكراهة لانه معلوم جواز خط شخص من مال نفسه للشيء ما يريد من الثمن بل كره وهو فكانه في قوله شيئا استكرهه ووجهه وكذا دليل قوله الزنا
وقد لنداء واية الشعر عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين يقول فانادى بالمشاة فليس لك من يرد انما يحرم الزيادة النذارات ويجلبها السكوت

والدخول على سوم المؤمن وان يتوكل حاضر لباد والتلفق حذره اربعة فرائض مع القصد لا خيا بالبيع بدون الغبن والتخسر هو الزيادة من واطاء البائع **المقصود الثاني** في اركاها وهي ثلثة

كتاب المناقب

محمولة على الكراهة لعدم الصحة وعدم ظهور القول بالتحريم انه يدل على التحريم فيمنع ان يصير حجة فيكثرت المناقب ثم يزيد من مبرها الزيادة ومضى لمالك كراهة الغرض للكيل الوزن لم يحسن مع عدم الكراهة التي اليها بقوله وانغرض للكيل **قولهم** الدخول في قبل المراد بالدخول على سوم المؤمن هو ان يطلب المتاع الذي زاد شراء المؤمن وحصل التراضي وعلامة بحيث لو لم تكن غيره لباع عليه بذلك الثمن وان يزيد على ذلك الثمن ويمكن تحققة مع عدم اليقين والتدبر على الغالب كذا غرض المتاع للتحريم بحيث يمنع من شراء ما لا يجنبه له كحصول التراضي على ثمنه سواء كان لحسن منه او دونه باقل من ذلك الثمن او اكثر بقل يتختم ذلك وان دليلا كسر قلب المؤمن وسنعه على التحريم واداه لنفسه مع ما دل على غايته حقة والرواية عن النبي لا يقوم الرجل على سوم اخيه وهو خير منها انتهى لعلها الكراهة لعدم الصحة وعدم ثبوت كون هذا المقدار من كسر الخاطر ما او احاد يشا حقوق محمولة على المبالغة والاستحسان والمداينة بوجوب النوبة بين الاخوان في الاموال المجموع والبيع في غير ذلك للاصل الاحتياط حسن مقتضى لادلة الكثرة الصريحة في حقوق المؤمن الاجتناب بالتحريم ان لا يحصل كسرا ويقال هنا يضيع حق البائع او يقال يحرم مع القصد في قصد كسره واضارته ويجعل عليه الزيادة ايضا فتم والظاهر انه يجري مجرى جمل لا هو حتى لا يفتاق طلب لادس في الكتابة والاجارة مثلا ونحو ذلك ان يدس مونا ثم جاء الخرو وعرض نفسه البين حتى حصل منه غرض ذلك لعدم حصول الجمع وكذا في الاتهاب الكتابات وما في معناها مثل الخطبة على خطبة الاخ المؤمن وما بدت ليقول المذكور في الكراهة والتحريم بالاتفاق ويؤيده انه لا يمكن ذلك يلزم ان يكون طلب شراء الاثنين متاعا واحدا اما لو كان او مكرها ولم يترك المعاملات فتم **قولهم** ان يتوكل المراد ان اذ احل البيع او الفرو الذي ليس من البلد لم يضره وهو المراد بالبناء متاعا ليد بيعه فيه يكره للبلد وهو المراد بالحاضر ان يقولنا انا ببيعك باعلامها ببقية بقل او يعرفه السعر يقول هذا يتوكل كذا وكذا انا ابيع اكون سمعا وقيل يتجر هذا الفعل لما ذكره عنه انه قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس من رزق الله بعضهم من بعض والتحريم هنا بعيد لعدم صحة الرواية بل اسنادها ايضا غير طرود عدم صحة النهي ايضا قد يكون البناء فقيرا واحدا ولا يعرفه السعر بقصد الحاضر ففهم كون المشتري اغنى منه والعقل كحسن هذا الامر فممكن الكراهة ذلك للتحريم كقوة وقصد عدم حصول النفع للمشتري مع احتمال التحريم وقد شرط التحريم الكراهة شرط الاول العلم بورود النهي فيكون معذرا على تقدير جملة الا انه يكون اسوء لتقصير في العلم ايضا كما قيل في غير هذه المسئلة بما لا يفتق فيها الجاهل ليس هذا شرط جميع المناقب كقول الثاني ان يكون سعره للتلذذ ظاهر معلوما فلو لم يكن ظاهرا اما لكثر البلد والمعو وجو ونقصه فلا تحريم ولا كراهة لعدم ثبوت البيع وفيه تامل لمعول الدليل على انه قد يظهر الرجوع ولو كان نادرا وحصل الشراء لنفس المشتري خيضا من البناء وان لم يجرى في **الثاني** ان تكون النكاح الجبله لباد مما يمت الحاجة فلا تحريم وكراهة في النادر منه ايضا منع لمعول الدليل **الثاني** ان يعرض الحقة تلك على المبتدع وعو اليه فان عرض المبتدع تلك على الحقة فلا يدخل تحتها وفيه ايضا منع لما مر الا ان يقال هذا اخل تحت قضاء الحاجات فتم فان دليلا بما يخرج جبهته **الثالث** ان يكون البناء جاهلا يسير البلد الا فلا يضر مع انه مساعده وفيه ايضا منع لكنه بعيد لان الظاهر ان العلة في الشراء خيضا من المبتدع ليعرفه عدم التوهم انتقام منه يعلم ان قصد الحقة مجرد المساعده بما يبيعه ليد غير ممنوع بل ليس هو ببيع ولو كان بايعا بما يبيعه هو كراهة ولا تحريم لعدم العلة **قولهم** التلق في من المكروه تلقى الركبان قبل المراد بالتلفق الخروج اربعة فرائض فادون الى الركبان لقاصد بلدا للبيع عليهم والشراء منهم فالتلفق ايضا شرط الاول كون الخروج بقصد البيع والشراء عليهم فلو اتفق الملاكات فلا كراهة وان اشترى او باع وكذا لو تلقى ما اشترى لا باع او حدا بعد الملاكات وفيه تامل لوجو العلة وهو مستفاد من الدليل هو الظاهر من لفظ التلق **الثاني** ان يكون خادجا عن البلد مع عكسها وادوة فرائض والابكون في البلد او مسافر للتجارة **الثالث** جند اركب يسير البلد فيما يبيعون عليهم ويشترون منهم ويمكن فهمه من العلة وان لم يكن في الرواية وكذا ظاهره ويمكن شرط العلم بالنهي كما تقدم وما الدليل فهو النهي الوادي في الروايات مثل ذابته منها لقصا غر ابي عبد الله قال لا تلقوا ولا تشربوا من تلقه ولا تروا رواتبه منها ايضا قال قال ابو عبد الله لا تلقوا قال رسول الله نهى عن التلق قلت ما هذا التلق قال ما دون عذرة او رخصة قلت وكله والروحة قال اربعة فرائض قال ابن ابي عمير فافوق ذلك فليس هذه الرواية على ان حد التلق وادوة فرائض لا هي كما هو الظاهر العبارات مكانه لعد التبعين جعل ذلك ليس بجديد وادوة معرفة بن عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله لا يتلق احدكم تجارة خادجا من المصرا لا يبيع حاضر لباد والمسلمون يزول الله بعضهم من بعض لكن رواية الاولى ليست بالصحة لعدم ثبوتها في شيوخنا طمع اهلها ان هذا كذا الثانية للثاني والاخيرة ضعيفة بغير وثيقة فتم قيل ضعيف جدا وبغيره وبالجملة الاصل دليل قوي مع عموم الة التجارة قاله قولهم بالتحريم لشلها مشكل لهذا الاختار المص الكراهة في الكل يمكن الحاق مثل الصلح في تلك الظاهر بالعرض ثم على تقدير وقوع البيع فان قيل بالكراهة فلا خلاف في صحة البيع وعدم التحريم الا مع الغبن الذي حدا سببا المتاع شرا بة اما مع القول بالتحريم فيقتل فنادا العقد لما مر اولا ولا يقياد رجوع النهي الى المبيع لقوله لا تأكلوه ووط وذهب ابن الجني وعلمنا فقل عنه في بيع ويجوز الصحة بناء على عدم دلالة النهي في المعاملات على الفسخ او تدعته ما فيه **قولهم** التجش في فناء البضاح التجش ان تزيد في بيع ليقع غيرك وليس من حاجتك المراد انه يكره ان يزيد شخص على من يذل المبيع ليرغب الناس في بيع ذلك المبيع من غير قصد للشراء وهو المراد بقوله وهو الزيادة لمن واطاء البائع اي اقله اقله لا يبيع عليه ولا هو يشترى بل يزيد لشخص الناس في بيعه ساعدا في زيادة كماله ومصدا المريد فلا اعتراض عليه بان تلك الزيادة من المشتري فلا يكره ولا يحرم بالاختلاف لان المراد بالزيادة التي هي من واطاء البائع ويقال ان المراد بالزيادة القدر الزايد الذي عساه المشتري بسبب زيادة من واطاء ولا شك ان تلك الزيادة حرام وعين ولها في تحريمها احكام الغبن ثم تحريم ذلك لمزيد اتفاق البائع البيع على هذا الوجه لا يبعد لا نغش فيدخل تحريمه تحت الكراهة لان الزيادة كان ذلك لكن ما شرا في المبيع شيئا والاصل فيضحي جزاء البيع عند تحريم الشراء مع تلك الزيادة ولا يبعد قول المص الكراهة وكونه مروجحا لان عند تدليس على الناس ضد بغيره ويجوز الصحة البيع حواره مع الكراهة لا يجوز الزيادة والموافق من البائع فان ذلك نغش ضد بغيره بل كذب فلا

القدم لنفسه

جمع القائل

الاول العقد هو الايجاب كعقود القبول كاشترى

[illegible]

ويشتهر صديق من بائع غافل مختار من السوادون له فلوباع الطفل والمجنون والمجنون
عليه والسكان وان اذن لم ابع ولو اجازوا بعد الكمال لا المكمه متن

ما يوجب عليه غل لتكامل بل يزعم ايضا انه المتبادر من شرط العتق وذلك نفى من القيمة فلا يجوز اخراج من ملكه ولو كان بشرط العتق يبيع بغيره
جواز الا فالعقد لعموم دلالتها واناره بالحج والعتق لا يحيز لتكامل يمكن ان يقع العتق لئلا يتكامل له الفسخ واخذ القيمة لا نه تلف ولا يمكن الرجوع
اليه كذا الكلام في العتق في الكفارة مع لزوم العتق وتجعل عدا الرجوع وحصول الايمان بالشرط وهو العتق كذا فثم ان هذا الشرط وجوز يحتاج الى اتم
كثير فانه متكامل فان ما قالوه غير مضبوط فان حاصله ان جميع ما يجوز الشارح العقل الكتاب السنة والاجماع والتقليد يجوز تيرب عليه لا اثر لغيره مثالا
يقدر عليه بشرط عليه او يؤول الى الجمل في البيع والشراء وهو ما عارضها ما هو جائز في نفس الامر غير معلوم جواز اشراط في العقد عدمه مثل شرط العتق
سكنى يوم وسنة في الدار فيفرضه تقييدها هو جائز بشرط في العقد صحيحا على غير مقتضى وهو وبالجملة ما هو جوازه مثل ما هو مقتضى العقد مثل تبص
النسب وخيا المجلس الجوز وغير ذلك منه ما لا يجوز تعيينا مثل ان لا يتكلم لا يفتش باصلا ومنه ما فيه الاشكال مثل ما مر قد قسموا الشرط باشتراطه
في مثل المعالج كرهه وغيره ما يحتاج الى التامل الاصل الاجاب والايان يقتضي جواز كل شرط الا ما علم عدم جوازه وصحة بالعقل والتقليد والله الموفق وتجد
العتق في كرهه مما ليس بمقتضى العقد لانه ممكنة للمعاذين وفيه تامل منه يعلم جواز اشراط قرض واجل معين في النسب وهو السنة وهو المثلث هو
وسيجي تحقيقه في قولنا في شرط العتق في ذلك كله شرط في عقد البيع على الوجه الذي قلناه وعندها وعلى الوجه الذي قلناه لا يشترط التلبيل بشرط ذلك
المطالبة ايضا لا يشترط التلبيل ان كان ذلك عارضا منهم هنا لاعتين ذلك والظان ان خلافه في لكل في الجملة ويدل عليه لاعتنا ايضا في الجملة قال في كرهه
الصغير محجوب عليه بالنسب الاجماع سواء كان ميرا او لا في جميع النسخ الا ما استثنى كذا واثره واسلامه لحرمة تدبيره وصيته ايضا لانه يترادف في كرهه
الدار على خلاف ذلك قال الله تعالى وابلوا النياحى حتى ابلغوا النكاح فان نسبتهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وقوله نعم ولا توفوا النساء اموالكم
التي جعل الله لكم قياما الاية يقولون ولعل قولهم رشدا او كسوتهم قهرية له وقوله فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يبلغ نيل
فيلزم فيه لانه قبل التسليم لم يدر العتق ليعلم ان العرب تسمى كل تبيل العقل صبيا والذي لا يتسلط العلوب على عقله الاجماع مطعون ولا يترتب في
الدلالة ان عدم دفع مال اليهم عند الاعتدال باملاهم لا يستلزم عدم جواز ايقاع العقد عند الاعتدال باملاهم خصوصا مع ادن الولي التمييز ويؤيد اعتبار
المستثنى انه لو كان ممن لا اعتد باملاهم كان ينبغي الاستثناء ولهذا قيل جواز عقد اذ بلغ عشر وعقد خال لا خيتا فان ط الاية كون الاختيار قبل
البلوغ مثلا يلزم التأخير في الدفع مع الاستحقاق والظن من وقوع المعاملة ايضا والتفويض اليه بالكتابة فاذ تحقق الرشد يكون العقد صحيحا وكون ايقاع
عن الولي حال الاختيار بعيدا عن مفهوم الاية وكذا كون المراد به محرر الماكسة الموقوف وبالجملة اذا جاز عقده وصيته ضد المهر وغيره من الهبات
كما هو الروايات الكثيرة لا يعبد جواز بيعه شراره وسائر معاملته اذا كان بصيرا محمرا رشدا يعرف نفقه ضره في المال بطرق الحفظ والتشرك كما كان يتجمل
من الصبي فانه قد يوجد بينهم من مواعظ في فقه الامور عن اباهم فلا مانع للصغير من ايقاع العقد خصوصا مع ادن الولي وخصوصا بعد تيقنه الثمن لا
ان يقال ندك بعض محكمه وعلية بعد عقاب لكن ذلك قد يدفع من القلم بحال الصغر كما في كرهه هل يصح بيع المير ورثته باذن الولي الوجه عندنا في دفع
ولا يتفادح يستعمره الخلاف في الجواز والصحوة قال ايضا وفي جملته الجواز بعد اذ بلغ عشر او قد اصرح في الجواز في غير جواز بيع من الصغير بالجملة
عمو الايات والاختيار والاصل هو الجواز مع التمييز التام وادن الولي لعدم المانع الصريح لعدم تحقق الاجماع في عقد الجواز كما مر صراحة الايات وعدا الاختيار
مؤيد بالاختيار الدال على ما استثنى مع العقل يؤيد الجواز ويجوز في كرهه لم زيادة تحقيقه في بحث المحر ومثل هذا بعض دليل تحريم البلوغ وبها الرشد الظاهر
ان البالغ يحكم بالشرع في خمسة عشر في المذكور كما هو مذكوب بعض العامة و بعض اصحابنا ايضا في تحققة الشرع في اربعة عشر وجه قوي كيدل عليه رواية
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال بلغ اشد ثلث عشرة سنة ومحل في اربعة عشر وجه عليه ما وجب على المحتلين احمل اولي الخلفم وكتب عليه الشيا وكتب
له المحتلنا وجاز له كل شيء الا ان يكون سفيها او ضعيفا كما فيما صحته حيث ليس فيها من فيه شيء لا يحسن على الوشا والظن ينفه من تقيدها وهو ضيقها
يؤيد الصواب اخرا مثل رواية اخرى التمسك بالبراءة قال فلنكحك نكاحا في كرهه كرهه على الصبي قال في ثلث عشرة سنة واربع عشرة سنة قلنا
لنكحهم قال ان لنكحهم فان الاحكام تجري عليه نفقة في كرهه في مقابلة الاحتياط بالسجدة على العامة ولكن قال في مسألة اخرى في طريقتها قول علي بن ابي
عفي الخلفه على سبيل الاحتياط وهو بعيد الاجماع على غير غير بل هو رواية كرهه ما في رواية حرمان ان البلوغ يحصل بالاختلام وبلوغ خمسة عشر وانه
يجوز بيع الغلام حتى يبلغ خمسة عشر سنة مع ضعفه بعد العجز العبد ويجوز حرمانه عن بيعه حتى يبلغ خمسة عشر سنة مع ضعفه بعد العجز العبد ويجوز
بالجمل على استقلال من ادن الولي على الشرع فيه فن وان الرشد هو حفظ المال عدمه كرهه في غير الاغراض الصالحة عقلا وشرعا كما هو المثلث من روية
عين بن لقمان في نحو وصية انه قد علم عبد الله قال قال الله تعالى انما اذننا انما قال انما اذننا انما قال انما اذننا انما قال انما اذننا انما قال انما اذننا
ان ادخله العقل قد ادعى الاجماع على اعتبار العقل وعدمه معاملة المجنون ويدل عليه العقل يدل على اعتبار العقل وعدمه معاملة المجنون ويدل عليه العقل يدل على اعتبار العقل وعدمه معاملة المجنون
اختيارا مثل ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض او اذن من ملك لا من ملك الا من له الاذن وكان خلا
في جريان الوكالة في المعاملة وهو من الاجبا ايضا حيث كونه ما يرون بالشراء والبيع لهم ويدل عليه ايضا فقهه مع البار في رواية مشهورة وسيجي ثبوت
عمل المثلث السنة وان العتق هو الرضا فمثل قوله لا يبيع الا ما يملك على عدا الاذن ويجعل الملك اعم من ملك لغيره وملك لنفسه فانما قال في
العين كذا الى قوله ولو اجازوا الا المكره فان الاستثناء عارض بل الظاهر ان ح ايضا لم يحصوا العقد بل بعد العقد عن تراضه الظاهر ان ح
على ما هو الاية ولا كراهة لاعتنا بذلك لا يحتاج نظر الشارع فهو بمنزلة العقد وهو كرهه في غير من الطفل وغيره والفرق بين كلامهم بانه لاعتنا
به بعض كلام الممثل بخلاف كلام المكره فانه معتبر لانه لرضا مائة او جذا لرضا صاحب لوجوه شرطه بعيدا لما عرفت بالجملة الاجماع فيه ولا يضر الاصل

وإنما الملك فلا يصح بيع الوقت لا أن يخرب ويؤدى إلى الخلف بين أربابه على ما لا يصح أم الولد مادام حيا لا يبيع من رقبته مع عتق مولاها ولا الوهن إلا بذن
الرضى ويجب القصد على التسليم فلا يصح بيع الأبق منفردا أو بيع منضم ولو ضمنه لما يصح بيعه بقصد القبض لم يربح على البائع كان الثمن في مقابلة القيمة ويصح بيع الظان
إذا عيّن عود والتمك في المياه المحصورة

في البيع

الظان لا يجوز بيعها مطلقا بما يجوز بيع الأثر فقط والأولية والحقنة كانت تبعية يمكن أن يبيعها الأمام لمصالح المسلمين ذات وقت عليه
وإنما البيع من غير الظاهر في الأمثلة ظاهرة وقدرها ما للمالك أن يصر كيف شاء وفي الجاهل لا يعلم أنه شيء مما يجوز فيه مطلقا التصرف لا حتى يبيع
بيعه عند قول له لا يصح البيع دليله وهو لو أخرجهما أوقف عليه الذي هو فساد الوقت لا بد في الوقت من اعتقاد بغيره بل ذلك داخل في أصل
الصيغة والأخراج عما قصد مع كونه جازما غير جائز وهو قد استثنى من ذلك تلك مواضع أحدها خروج عن الانتفاع فيما أوقف له كرهصة المسجد كمن
جده مطلقا يبعد بغيره للموتى هو الناظر الخاص مع عدم التحاكم ولا حد المؤمنين ولو لم يكن وشرا ما يتبع به من لا إحسانا وتحصيل الرضا الوقت منها ما يمكن
كانه لا يشار بقوله إلا أن يخرب يمكن إدخال ما ينقص نفعه ما ليس فيه نفع في الوقوف عليه فيه وثانها ما إذا لم يوافقوا عليها حاجته شدة وضروته كونه
ولا يندفع بغيره الوقت فيدفع بغيره بدل علة الاعتناء والاعتناء مثل ذلك وحضر من حسن أو فيه تامل لحد كونه دليله مع وجود المنع وصحة الجبر في مملوك
وكان لذلك ما أشار إليه المصنف وسيجيء في بابها إذا أدى إلى الخلف بين أربابه لو تفتتحت بخلاف من التفتت لئلا الضرورة وجوب حفظ ما ينافي
ويصح على من يمزج ويبيع في بابها ثم وإذا أمكن شراءه أو خراجه عن المفسدة يمكن وجوب حفظه مع الوقت مما أمكن فقول له لا يصح البيع الذي لا يبيع
أم الولد مطلقا في ملكه ما هو المثل أم هل حلت في ملك سيد ماسية مملوكه وعدها ببيعها مادام ولدها حيا مع إبقاء ثمنها والغد عليها أم لا
فيه من المسلمين لعله ذلك عليه بعض الروايات أيضا وسيجيء في كتاب العتق وقد لخص بالبيع ما يربح من جملتها عن الملك قيا على البيع وهو الاشتراك
الطرفة لا توجب غيره لا ينفى بغيره بقاء ما على الملك لثقت أن يخرج عن الملك بوجه مثل الصلح والمجعة وغيرها وقد استثنى مواضع مذكورة
في الكتب مجمعة ومفردة منها بغيره بقاء ما على الملك لثقت أن يخرج عن الملك بوجه مثل الصلح والمجعة وغيرها وقد استثنى مواضع مذكورة
وهو مبني على أن مع إخراج مستثنى الدين من مثل سنن الثوب وبني السكة وقوت يوم وليلة والظن على الخلف إذا كان بعد موته المولى بدل عليه وإليه
عن أبي عبد الله في رجل اشترى جارية ما فولدت له فماتت فقال لثقت أن يخرج عن الملك بوجه مثل الصلح والمجعة وغيرها وقد استثنى مواضع مذكورة
على ولدها من بطنها إن كان ولدها صغيرا ينظر حق كبره ثم يخرج عن ثمنها فإن مات له ما يبيع في الميراث فثمنها لو وثقته وهذا غير صحيح ولو جازم الجاهل مثل
وخلافه ولو جازم من عتق إلى بصره الميراثين على أن في ثمنها أيضا تاملا وما رايت غير ما يفتن استثنى الصلح من بطنها استثنى بغيره المولى أيضا
وما عرفت وجه تعليل هذا القول بقوله لا يصح بيعه لا خلاف في المصداق ما رايت غير ما رايت في كونه لا راية هذه على البيع بعد موته المولى أيضا تامل فيمكن
الاقتضاء على موضع الوفاء وهو البيع في الدين مع موته المولى موته المولى فلا يشتري غيرها من موضع الإجماع ولكن لا يبعد أن يقال إن الاستثناء إذا كان
والفرد على جواز التصرف في الأملاك مطلقا في أم الولد بغيره مطلقا وغيره الأم لا يخرج بدليل ما ثبت لدليل هو الإجماع هذا إلا أنه منع البيع مع
الولد بعد عتق المولى ثم لا يجوز بغيره موته المولى بعد الإجماع في ثمن رقبته كذا في ذلك فتم واحظ ويمكن بيع بعضها لو كان الدين والأعتاق في بعض قول
ولا الزمن إلى ما يصح بيع ما رهنه لعد جواز التصرف فيه إلا بذن الرهن في البيع تصرف لئلا يمكن منه من الإجماع والرواية أيضا والظن أن يجوز بيعه
للاقتضاء وإن لم يرضى الرهن واستثنى في موضع آخر مذكورة في الكتب مجمعة ومفردة ولا يخفى أن كونه هنا وسيجيء في ثمنه في ثمنه قول له لا يصح
أي من الثمن في الثمن على تسليم العوضين قال في كونه وهو إجماع فلا يصح بيع الأبق منفردا أو بيع منضم إلى ما يصح بيعه منفردا من مال الأبق كما قيل في كونه
كان هذا إذا لم يشار إلى الشرط فانه لا يجوز مع عتق القصد على التسليم بشرط الاقتصار إلى المقدار كما في الأبق غير الاستكواء وما دليل عد جواز بيعه شرطا منفردا
فكانه السقاية بغير عتق وقد بقيت بقية عن بيع العتق وما دليل الجواز مع الاقتصار فانه لا يجوز مع عتق ما يصح قبضه فقط بذلك الثمن كله وصحة دفعه
الخاص قال سألنا بالحنن يعني موسى بن جعفر قلت له يصلح لي أن أشتري من القوم الجارية الأبقعة وأعطيهم الثمن أطلبها أنا فقال لا يصلح شرطا إلا أن يشر
لهم العتق هو ما يقو عن أهله قال لا يصلح أن يشتري مع شيئا آخر ويقول اشترى منك هذا الشيء وعتقه بكذا وكذا فان لم يقصد على العتق كان الذي نقد
بما اشترى مني في الأول دالة على تعيين البيع فيكون المنضم شيئا يكون له قيمة مثل الثوب المتاع وفي الأخيرة دالة على وقوع الثمن في مقابلة المنضم لعلها
دالة على وجوب مقابلة الإيجاب للقول بل جاز الاكتفاء بالرضا والافتراض عند اشتراط تقديم الإيجاب للمأثورة في الصيغة فمن وفعل في الدور
عن المرتفع جاز بيع الأبق على من يقصد على تحصيله من غير قيمة كانه خصص عتق الرواية أو بغير ما كثر ما كانه لا يجوز مع معلو بالعقل قول له موضع
أي قبض الأبق مثلا لم يربح على البائع شيء من شرط الأبق لا يبيع أن لا يثن له أصلا وهو لا يربح من البيع فليبر من الثمن بل يبيع لا يرجع له على البائع
من الثمن لو ضمما بالبيع مع كونه باقيا فانه قد علم أن ما دفعه في مقابلة المقدار على تقدير عتقها ولا يربح من رضى ببيع المغيب لافاض مع علمه
ليس له أن يشرط في رقبته ما لا يضره فانه لا يقاس على الأبق الاقتصار من البعير الغنم وغيرها فان الظاهر أن يبيعها من غير اقتضاء
شيء لا يصلح عتقها له العتق وحصول الرضا مع عدم معلومية خوله تحت العتق لعدله ولا يثبت أن يبيعه إلا يرجع بثمنه لعدله حصول التسليم فيقول
وهذا يخرج عن السقنة ومن هذا علم أن الدليل في الأول هو الرضا الإجماع اختيار ما ذكرناه في كونه ويجتهد بطلان العقد أسا للغير فتم فقول له لا يصح
دليل الصيغة ثم قول له صحة العتق وجواز الوفاء له من غير مانع لا نأخذ عادة عندهم بمنزلة المتحقق فيخرج جازع العتق وعدا العقد على التبرام وهو مثل
بيع الدابة المرسله والعتق المبغوث وله الاشتغال وكانه احتمل في بطلان وهو احتمال لا يخرج عن بطلان البيع وهو احتمال لا يخرج عن بطلان البيع
والتمسك بالمراد صحة بيع التملوك المشاهدة بحيث يقع الرضا السبب المحل بان يعرف مقدار الكل في الجملة وكبرها وجبها وان لم يعرف عدلها
بالجملة شرط في كونه لجواز بيع التملوك في الماء شرط ثلثة الملكية وورقة الماء بحيث لا يمنع من المشاهدة مكان أخذها بان يكون في موضع محصور مثل بركة

في البيع

فلو باع بحكم أحدهما أو بقبضة من فضة أو بقبضة من طعام غير معلوم القدر بطل يجب كونهما معلومين ولو باع المكيل الموزون والعقد جازا فأكا
لصحة بطل وان شوهه يفتقر جازا منه الطعم والرجح الى اختياره بالذوق والشم ولو بيع بالوصف وبغير الوصف على ان الاصل للقبض فان
خرج معيبا تخير المشتري بين الرد والارش مع التصرف الا في خاصته من غير

وتقلعها في حق بيع عدم اشتراط العلم بالعقد في المكيل دليل الجواز يعلم مما مر هو انه صحة العقود مع العلم بصحتها لغرض على ان سندية من بيع الغرير غير مكافئة
بالاجماع فتقوله يجب كونهما معلومين من الشرط معلومية العوضين عند المتبايعين بحيث يعرفان ما يبدل وما يؤخذ عوضا لرفع الحمل الموجب
للغو والسف وادعى على ذلك الجاع على ثبوت كونه هذه المعلوماتية لا يخفى على الجاهل وصح علم انه يكفي المشاهدة في البعض والوصف في البعض الاخر وانه لا بد من
الكمال الموزون والعقد في ذلك منه **قوله** ولو باع الخ وكذا يحكم فالصفة الغرضية تشبه هو متفرع على اشتراط العلم ومعلوم ان البيع بحكم به شخصي شخص
كان محمول وكذا يقبضه من فضة وقبضة من طعام لان لم يعلم وزن ما يبعه الكنت وكذا وزن القبضة على ان التقاوت في الكف موجود وكذا في القبض لكن مع
تعيينها من غير العلم بالوزن ايضا لا يصح عندهم لا شرط الوزن والكيل في الطعام هذا ولكن في زيادة وقاية الخاص لا على عدم لقبها العلم واظهارها بحجة
وهي كونه في باب ابتاع الحيوان من كتابه قال الحسن محبوب عرفنا قاعة الخاس قال سالتنا لعبد الله قلت سالت رجلا بخارفة فباعها بحكمي قبضتها
منه على ذلك ثم بعثت بالصفة وهم نقلت هذه الالف وهم حكى عليك فاني ان يقبلها فبني وقد كنت مستمرا قبل ان ابعتها لهما بالالف وهم قال فقال اري
ان تقوم الجارية قيمة عاملة فان كان قيمتها اكثر مما بعثت اليه كان عليك ان ترد اليه ما نقص من القيمة وان كان قيمتها اقل مما بعثت اليه فهو له قال فقلت ان
ان اصبحت بها عيبا بعد ما مستها قال ليس لك ان ترد ما واثق ان اخذت قيمة ما بين الصحة والعيب لظان طريقه هذا الى الحسن محبوب الثقة صحيح لا يرد
ما قبله كما ذكره في زيادة وقاية في بيع الابوق الضميمة قال احمد بن محمد عن الحسن وابنه محبوب وان لم يكن صحيحا فحسن لانه قال في حقه ما ذكره عن الحسن
محبوب ان كان مما اخذ من نصف ثمنه فهو صحيح فكل ما لم يرد على جواز الحمل في الفس وان يقع البيع صحيحا والافضل حسن لجواز ابراهيم في هذا
هذا مع قطع النظر عما يعلم من فترته واما مع النظر اليه فيمنع ما نقله عنه من الروايات والمنشآت فهو صحيح فكل ما لم يرد على جواز الحمل في الفس
وان يقع البيع صحيحا وينتقل الى القيمة السوقية اذا بيع بحكم المشتري ولكن نقل الاجماع في ذكره على اشتراط العلم مع عدم ظهور خلافه وينبغي القول بها ولو
تأويلها مشكوكا وكذا رواها فيمكن ان يكون حكما في قضية ولا يبعد **قوله** ولو باع الخ اعتبارا فبها فهو المكيل بينهم ولكن ما رواه له دليل اصالها واول
ما رواه حسنة الحلبي في عن ابي عبد الله انه قال في رجل اشترى من رجل طعاما عاكلا بكيل معلوم ثم ان صاحبه قبل للمشتري ان يبيع من هذا العاكلا اخر غير كيل
فان فيه مثل ما في الاخر الذي بعثت قال لا يصلح الا ان يكيل قال ما كان من طعام سميت فيه كيلة فانه لا يصلح محاذفة هذا مما يكره من بيع الطعام في السند
شيء بعد توثيق الصريح لا يبرهنه ما شام بلا مدح عدم قبول الحسنة هذا من لانه صحيح في بيع على الظن وان كان فيه ابن مسكان ولكن الظن لعبد الله لقتل
الحمل وهو مبرور فيه بطريق صحيح من غير وقوع مثل في مثله من مسكان وغيره وفي المتن شيء لانه يدل بظاهره على عدم اعتبارنا بغير البائع بالكيل وهو خلا
ما هو المشهور بينهم والمذكور في كتبهم وفي ذلك لا على المطا ايضا تامل الجاهل للاختصاص بالكيل والطعام في قوله ما كان من طعام سميت فيه كيلة ولقوله هذا مما
يكره من بيع الطعام وكان لذلك قال لبعض جواز بيع الكيل الموزون بدنهما مع المشاهدة ويمكن القول به مع الكراهة ويؤيد الجواز الاصل وهو عدم جواز
وبدل عليه بعض اعتبارا مثل ما ذكره في جواز بيع الطعام من غير قبض ثم اعلم انهم قالوا المراد بالمكيل الموزون ما ثبت فيه الكيل والوزن في ثمنه وحكم باقي الكيل
ما هو المتعارف فيها فاما كان مكيلة في بلد او موزون في بلد اخر فلا دونه ايضا لاحتمال اراة الكيل والوزن المتعارف عاماما في اكثر البلدان او في الجماعة
مطابقة لثمنه الى كل بلد بلد كما قيل في الكيل والملبوس في النجدة من الامر الوارد بهما الواسط والظاهر هو الاخير بحتم عدم جواز بيع المكيل بالوزن وبالعكس بعد
ثبوت اشتراطهما كما قيل في قتل الجوز والاصل دون العكس لعل بعض الاجبا اشارة اليه ايضا قالوا لا بد من البيع بالكيل المثل والصحة المشهورة لاعتنا
ان يتلف غير المشهور في بيع الخلف بينهما فلا مرجح بخلاف المتن ويؤيد حسنة الحلبي عن ابي عبد الله انه قال لا يصلح للرجل ان يبيع بضاعة غير ضاع وفيه ايضا تامل
الوجه الاول فانه لا يقاوم الادلة العامة الكثيرة الدالة على جواز الايقاف بالعقود والرواية على تقدير تسليم العمل بالحسنة تحمل على البيع بغرض ضاع البذل بغرض ضاع
البلد الاحتمال كونه ناسا ورايدا ويؤيده ما في رواية محمد الحلبي عن ابي عبد الله انه قال لا يبيع الرجل ان يبيع بضاعة موصلة المصروفان الرجل يبيع الجاهل ان يبيع
له بعد بيته لعله يكون اصغر من ماله ولو قال هذا اصغر من ماله لو لم يخذله ولكن بجملة ذلك يجعله لانه ما نرى وقال لا يصلح الامداد واحد والامسا
هذه المنزلة تامل في التأييد سيجي لهذه زيادة تحقيق ومنه يعلم الحق في العقد والظن عدم دليل على عدم جواز بيعه لاعداد وعموم الجواز العقود والوقا
فما يدل على الجواز وعند اشتراط العقد الاصل مع العموم وحصول التراضي الذي هو العدة في التذليل ليلتوي فبأن خلاصته مشكوكا وان كان المثل عدم الجواز
والاحتياط معه وقوع العقد في الاولى عدم ارتكابه وتركه لبايعه على تقدير رضاه **قوله** فيفتقر الخ يعنى يفتقر لزوم البيع فيها المصلحة الطم ويختلف طم
الى اختياره بطم كذا المشهورة او يكون المراد على طريق الاستحسان ان البيع جائز صحيح على تقدير عدم الاختيار كما صرح به بعده وان خالفه في البعض على
اشترائه في بيع ويعد جوبه مع انعقاد البيع بدنه للاصل عدم الدليل حصول الرضا وان الغرض من الاختيار حصول العلم بالطعم والشم للحصول الرضا
بيعه غالبا وهو حاصل بناء على ما هو المتعارف في اصل عدم القيمة كما كان **قوله** ولو بيع الخ قيل المراد بيع ما يحتاج الى اختياره مع مشاهدته من غير وصف
على اصل خلقه ومقتضى طبعه عدم تيقنه من المشاهدة ليعلم غلظه ووقته فيقع مطلق الجاهل لانه لو لم يحصل المعرفة التامة لكانت ليست بشرط ولا لا يبيع بها
بيع بالوصف لا بلخيلا وجه لعدم الاستقصاء واحتمال مخالفة الجاهل بظاهرها وهو وطوعا ويعلم انه لو اشترى من غير المشاهدة ولا الوصف لم يبيع ولا يصح البيع
من غير خلاف لانه قال في حق محل الخلاف ما لو كان المبيع مشاهدا بحيث يقع الجاهل ليعلم منه من جهة القوام واللون فيلزم عدم صحة شراء الاعوج ما تقدم
لا لا الوصف وانه تامل لاحتمال البناء على الاصل والقالبان اللين في موضع معين قد يعلم كونه على وصف من القوام وكذا العسل الدبر لا يتفاوت
الحال غالبا في ذلك تفاوت لا يجوز بيعه الا نادرا وبالمدح ليس يمكن كفاية مقدار ذلك كما في حال الرؤية فانه لم يسلم من الجاهل التي يتفاد الحال بها تفاوت
بينما **قوله** فان خرج الخ اي ان خرج بعد البيع بالوصف وبدونه مع المشاهدة ما المظن منه الطم والشم بوصف بعد ذلك عيبا شرعا ويوجب التخيير بين الرد

وكذا ما يؤخذ اختاره الى نسكا بليلج ولو لم يكن له قيمة كالبيض بطل مع ظهور غيره والا على المبصر يجوز ابتياع شيء من مشاع من معلوم بانسبة كالنصف خلتا جزاء
او اتفقوا وابتاع قديم من المشتري كقبر من قبره وان جعلت من الخلف كما يقع من الثوب الجريب من الارض ويجب المشاهدة او الوصف لراعي الجها الزو بك في مش
الارض بالقرين من المساحة ولو ناع بالوصف ثبت المشتري مع الثوب ان اختارنا فيه قد قول المشتري مع يمينه ولو استثنى ثناء من فليع وجريها من ارض بطل البيع من عقد تعيين
ولو تعدد الباعين كما في الحساب عليه ولا يجوز بيع الملك في الاجام وان ضم اليه القصب وغيره على راي لا يلبس في الضرع وان ضم اليه ما سلب من

كتاب المتشكك

واعادة الثمن والاسنالك واخذ الارش كما هو المفروض في سائر المعينات ان لم يتصرف فيه بغير موافقة موجبا سقوط الحيث والافا لارض فقط **فقد لم** كذا ما يجوز
اي مثل الضرع فيما يخبر اذا ترك الاختيار خرج معينا في لزوم الارش فقط المصنف في لا يمكن اختياره وهو يفي على خاله بل يفسد فيفسد منه مثل ليطن معينا
ولو لم يكن له قيمة بل يفي الارش قيمة بطل البيع فيلزم الثمن مثل البيض الفاسد **فقد لم** في الاصل فما ساءوا بان فيما تقدم من لزوم الثمن على تقدير عدم
والضرر والتجيز بين الارش ولو دفع عكسها وغير ذلك لعله اشارة الى خلاف منقول عن سلاحيث ذهب الى ان لا يرضى الزرع مع الضرر ولعله لعدا نكاح
مفرقا لا بالضرر بالذوق وهو محال التامل عموم الدليل يدل على العوكل للضرر للاختيار والتجيز في العلم بحال البيع مستثنى من الضرع كما قيل في غير
الاختيار مثل الجوز وغيره **فقد لم** في الجوز ان يفي بجوز ان يشترى جريشا معلوما نسبة من مجموع علم كيلة او فوزه كالنصف من بته حطة معلومة
او سائس مثل النصف من الارض معلومة وود ليلظ وكذا يجوز اشتراء ثمن معين من مجموع معلوم عند بيع رافع الجمل المانع من الشراء منه مستثنا والجزء
مثل قبض من بته الحنطة والشعرية في العلم باشياء على ذلك المقتضى ولا يجوز اشتراء ثمن معين من مجموع مجهول ولا مع جهل مثله على المقدار المانع ولا اشياء
قد معين من الخلف الجزاء كزرع من هذا الكرابس الثوب المعوي والجريب من هذه الارض مع عدم تعيين الموضع لوعين لا ابتداء بان يقول ابتداء الزرع من
الارض ابتداء الجريب من هذا الجانب من الارض لجاز وحيث ان مثل فيه انما الخلاف في فتح بيع لعل دليل الجوز عموما لادله والعلوم عكس المانع ودليل عدم
الجواز الجمل الغر ومثل المتن اكثر عبادا منهم وفيه تامل لزم بقر دليل على عباد هذا المقدار من العلم فانما اذا تراصيا على زرعه من هذا الكرابس من
الارض والاشياء من ايجاب كان من الارض فما المانع بعد العلم بذلك ان الغالب هو الشاوي طول من الكرابس مثلا وارض مفضلة الاجز ابعوث
التقارب اجزائها المستقلة لتفاوت في القيمة **فقد لم** في الجوز ان يفي بجوز ان يشترى جريشا معلوما نسبة من مجموع علم كيلة او فوزه كالنصف من بته حطة معلومة
مشاهدة الارض الثوب عن المساحة وقد لا يفي ذلك كما في المكيل والموزون المعد فانه يحال الجها على ما تقدم يمكن المناقشة في الثوب فان الكرابس
موزون بقرينه قوله كالزرع من الثوب ولا نه هو المتعارف فانه يشمل غير المخطط فكيف يمكن المشاهدة الا ان يقال المراد به هنا المخطط فقط او يقال ان الزرع
شروطي المذوع كالارض فانما تدفع مع ان يجوز بيعها مشاهدة وموصوفة بل ازرع مساحته بل ازرع لكن قالوا لا بد في الوصف من ذكر الاوصاف التي
تفادها الثمن كما في السلم **فقد لم** في الوصف بالوصف لا يشترط ان يكون المبيع بالوصف الذي اشترى هو المشاهدة لعل دليله ثبوت الجها المغيث هذا مثله
بجمل الاجماع النص كذا للبايع فاباع بوصف غيره ثم ظهر على اركان ذلك في العن فانه كما يجوز اوصاف المبيع بجوز في الثمن ايضا ويجوز للمشتري ايضا في الثمن
كانفاده في المبيع للبايع في امثال هذا الحيث تامل لان العقد يواقع على الموصوف بوصف خاص من الغرض عدم وجوده في هذا المانع فواقع العقد عليه فكيف
يبيع ببيع يشبه الجها فيفسد فيفسد لبقاء هذا المبيع لا يثبت الجها **فقد لم** ان اختلاف الجها اي ان اختلاف البايع المشتري في المقيمين بان يقول المشتري
البايع مثلا وهو لان اسو وبقينه لبايع لا يبيته فالقول قول المشتري وجهه من الحقيقة ارجح الى ان البايع يقول بغير هذا المانع الحاضر المشتري بتركه
فولمع يمينه بانما اشترى الموصوف بهذا الوصف بطل المبيع ان كان معينا ولا يطلب موصوف بوصف عكس فيقلب مدعيها والبايع منكر افا القول قوله في عدم
موصوف بذلك الوصف لكن نصرت البايع في المبيع الاول بطلان المبيع في نفس الامر بينه شكل فيمكن ان يكون نصرة في المبيع بطريق المقاصد وان يجوز ان لا
يفضي المبيع الجها المشتري بل الاختلاف بعدة ينقطع لبايع الثمن حق المشتري في المبيع **فقد لم** لو استثنى دليل البطلان ح ظلا نه اكان المشتري
ساعة حله بوجوه من القطع المعين او جريها كس من الارض المغيث ببيع المبيع **فقد لم** لو تعدد في هذا مشعرا بشرط العقد المتعدد ولعل المراد بالعقد
المشقة المتعارفة التي لا يتجمل مشاهدا عا كما اعتبر في امثالها فدلل الحكم المشقة ووافي ذلك جواز العقود المتعددة والتناوب لا يخلو كما في الموازن ووافي
بن ساروا من سكان جميعا كذا ما يفتحه عن ابي عبد الله انه سئل عن الجوز لا يستطيع ان يعدة فيكالك كمال ثم يعيد ما يمينه ثم يكال ما بقي على حشاة ذلك العقد
نقال ابارح مثله يمكن في الوزن لو تعدد فيكالك الكيل ثم وزن واحدة يعلم وزن الكرابس يدل عليه وايضا عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله اشترى
رواية ريتا اعرض او يرة واشتيت فارتبها ثم اخذ سائر ما على ذلك فقال لا بأس انما الجوز ان مثله الكيل ايضا من رواية عبد الرحمن بن ابي
عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشترى بيعا يمينه كمال او وزن غيره ثم اخذ على نحو ما يمينه قال لا بأس من ولعل في هذا الاختيار اشارة واشعاعا
المبيع المكيل والموزون والمعد الا بالوزن والعدا كيا مع الامكان ولكن ليست بجارية بل ظاهرة مع عدل المحقق الا اوضح **فقد لم** لا يجوز ان الظان المراد هو
المهل المتعدد بضمه فان الظاهر الخلاف في عدل جزيه بدمها وكذا ان لم يضم اليه معلوم على الظاهر ايضا المراد غير المحصور والمشاكلة لان الظاهر الخلاف في
جواز بيعه معها وانما الخلاف في ملك الملوك المقد غير معلوم لعدو غير المشاهدة مع القيمة المعلومة وجواز بيع القيمة مع كمالها هو عند الشيخ عموم
مع العلم في الجملة وعدم اشتراط المعرفة التامة ورواية البرنطي عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال اذا كانت اجمعة ليس فيها فصيل خرج شيء من الملك فيباع
وما في الاجرة يودي ببيع الابن مع القيمة وقيدة المستاجر بان ان كان المصنوع هو القيمة مع بخلاف العكس وكان كلاهما مقصودين وكذا في بيع كاهن
مع معلوم مثل اللبن في الضرع والحمل لان رواية الشيخ ضعيفة بالقطع فيمكن حملها على ان كان الملك المخرج مقصودا والمؤبد لا يدل وللنوع عن
بيع الغر وهو الادلة مقيدة بها بين الادلة هذا دليل على الجواز مع عدم مقصودية القيمة واما دليل الجواز مع ان الجوز هو المحمول ح بمنزلة العدة في
عد الخلاف للمع المتعدد والحقق انه ان كان هنا اجماع فهو المبيع الا لظا عدل طرف فان ما جوزه مجهول كط هو مجهول قال في كره كما لا يجوز بيع الجاهل
الا يجوز صفها ان يقول بعتك هذا الجاهل بوجهها لان جزء المبيع اذا كان مجهولا كان المبيع نعم يجوز انضامه تعالى لاستفلا وفيه تامل الا ان
جعله شرط خارجا عن المبيع صح بان يجوز جعله شرط فان كان بيع مجهول ممنوعا فهو كذا ولا فلا وهذا ما اوفى في القيمة في الاوفى والمنع غير بحيث
يقام عودا له الكافي لسنة وحسب التراجع عموما ان لما للضرر في ماله كيف يشاء لانه من بيع العرف في ضا بانه مشاع بيع الملك في الماء والطيرة والموا

بيع القابل

ولا الجلو على الظهور ولا الخفاء ما يبلغ الغنى كذلك يجوز بيع الثمن على مضمون أو معلوم ويجوز بيع الثمن على ظاهر الغنم على رأى المسك في فاره وان لم يثق ولا انذار للظرف مما يحتمل القوض أو البطلان أو البيع الفاسد عنهم على المشتري متى

[illegible]

والزيادة المستقلة والمتعلقة للمالك لو كانت بفعله شاركه بقدر ما وان لم تكن عيناً ولو نقص بفعله ففعله أو شيء ولو تلفت القيمة يوم التلف على ما لو باع بدينار
من درهم نسيئة أو نقد لمع جهالة النسيئة وما يتجدد من النقد بطل القطب لثباته في مطلق البيع ومطالبة ثلثه **الاول** في بيع الثمار بما يجوز بيعها بدينار أو نقد
وفي شرطه بدل الصلاح الذي هو الأحمر والأصفر أو بلوغ غايته يوم عليها الفساد أو يفسد حب الزرع والنجر أو القيمة أو بشرط القطع قولان

كما في البيع

وما لا يضمن صحيحه لا يضمن بفاسد صحته ما عجز أو الأصل يقضي له وهو مع الحمل بالنسيئة مع علم الآخر قوي مع ذلك في بيع لا اشكال
في التمام مع الحمل بالنسيئة ومع علمه بالنسيئة جواز نضره وحفظه وجودة إلى ما له مخرجه كما في مخرجه ذلك قد يكون بغير طلب من المالك على نقد
النسيئة أو قد يكون بغيره وفوق العلماء له بذلك من نوازل الأحكام ما يتفرع عليه كما قيل في النضر حتى أنه يضمن العين المفترضة وإن لم ينفع بها
الجزء الدائبة في المدة التي كانت عند ما مع الحمل بالنسيئة سيما في مخرجه النسيئة وكذا بعد العلم به ولكن مع عدم العلم بجواز الرد في الحال أو الصانع أو بطلان
المالك في هذا المال بالبدل المفقود أو أن ينصرفه عوضاً عما فيه فلا كراهة لغيره كلاً بالباطل بل بالرضا فانه رضى بالنسيئة بأن يكون له النضر
بدله وقد جاز نسيئة تلك وعرف كل ذلك من صاحب تلك فيجوز نضر كل واحد من بدلها وإن لم يكن بسبب البيع بل بسبب كون المفوض مع البدل
وكانه يرجع إلى المظاهرة والاباحة مع العوض من غير بيع ولا يحد من مائة ما غايته الأمان يكون لكل واحد الرجوع عن فسخه الأول أخذ ما له الرضا
زيادة نعم إذا علم عدم الرضا لا بوجه البيع أو اشتبهت لك بوجهه عند جواز النضر والرضا على تقدير فهم عدم الرضا بالمكث عنه وكونه مانعاً على تقدير غير
ويجوز النضر على نقد النصار أيضاً في بعض المحال إن غلب المالك استع الطلاع عليه أيضاً لا لأنه أخذ ما له منه كما في غير هذه الصور بل لأنه
دليل الحكم منه بغيره وهو جعل حكمه المقبول بسو القصد الفاسد مثل العصب أكثر الأحكام حتى في الزيادة لا أيضاً إلى صاحبها في أول وقتها
على تقدير القول عنافاً حقاً إلا ما كانا هو المظاهرة فالحكم مشكوك لا شك أنه ينبغي ملاحظة ذلك مما أمكن ثم فوق الزيادة في كماله من
غيره ومعلوم كونها للمالك لأنها أبا الأصل في كل ما كانا في أي لو كانت الزيادة بفعل القابض لكانت له فلا مانع من أن يكون للمالك بالنسيئة ما كانت
مثل الصنع أو لا مثل تعليم صنعة إن يقول الزيادة مرة ومعهما أخرى يجعل ما به التقاض للقابض شرى كاله ذلك المقتضى الزيادة من مخرجه بالقابض
أن يضمنه العين الزيادة وأجرة عمله القيمة العين الحائز عنها ثم يقدم العين معها ويجعل القابض تلك النسيئة شرى كاله ذلك في مخرجه فالزيادة
بينهما مائة إن كانت الزيادة على قيمة العين عين القابض أجرة عمله فربما يحتمل كون الزيادة الحاصلة في العين بسبب الصنع مثلاً زائد على قيمة الصنع
وفعل الصنع وكذلك للمالك كالأصل في الزيادة من العين عيناً أو صفة فادسه على القابض كالأصل في ولا ينظر في التقاض
في التجميع عند زيادة عين أو صفة لا لأنه عليه قولهم لو تلف في أساره إلى ما يجلب على القابض بعد التلف بعد أن أشار إلى جوب ود العين مع الزيادة
والأدب مع التقاض فيجب القيمة يوم القبض لا يوم الضم أو قبل يوم التلف لأن العين كانت مضمونة مع الزيادة المستقلة والمتعلقة فذلك يقضي
كون الضم يوم التلف لا أنه قد يكون ذلك حالهما يوم القبض فلا يلزم ضم الزيادة هكذا قيل فيه فاصل لأن المراد بالضم يوم القبض مع ضم الزيادة
والأدب إن كانا بعد يوم القبض والعد التزاع في ذلك لكن هذا يستلزم عد التقاض وفي يوم القبض يوم التلف بالنظر إلى التقاض وهو معتبر
ما قبل اعتبارها فاما موعود العين فما قيل بعد الاعتناء في الزيادة والنقد بعد يوم القبض على تقدير الضم يوم القبض وهو يعتبر الخ يوم التلف
لأنه مكلف به العين ما دام ثابتاً قيمته ولم يفتقر إلى القيمة لا بعد التلف للعجز عن التلف فيجعل غدا القيمة كما في العصب وهو بعيد يمكن مع العلم بالتقدير
والطلب مع القابض هذا كله في القيمة في المثل المثل الأمع التقديرات القيمة حين لا خدق قولهم لو باع الخ أي لو قال بعثك هذا بدينار أو درهم أو مائة
النسيئة بين الدينار والدرهم سواء كان البيع بمقدار النسيئة لا سيما الجمل ولو جمل أن يكون معناها الوانع بدينار غير درهم نسيئة مما يتعامل به في البيع
أو نقد مع جهالة النسيئة بطلان في الأول عند صرح التقديرات الثاني عند صرح النسيئة الكل مشترك في جمل النسيئة كذا يجل الجملها في
بائع ما يتجدد مع النقد هو قولهم بما يجوز الخ أي بما يجوز بيع الثمار فيلزمها بوجه من الوجوه ويجوز بعد في الجملة وتحقق الكلام في بيع الثمار أنه لو
باعها قبل الظهور أي قبل الوجوب والحق وهو معلوم يعلمه العارون وفي رواية سماعنا يدل على أن المراد بالظهور خروج الطلع أيضاً وكل في صحته يعقوب
بشعب بغيره في شيء أصل من أصله غير عام أو أحد ففقد عي كره وسعيرها الإجماع على عدم الاعتقاد بعد الصحة لأنه لا يبيع عز ولا يبيع بعد
غير معلوم ولا موصوف وليس معه شيء يصلح كون النسيئة مقابله وبدل عليه أيضاً بعض الروايات مثل رواية أبي بصير عن أبي عبد الله قال سئل عن الخ
التم بضاعتهما الرجل عاماً واحداً قبل أن يفرق لآخر لا يفرق ما بين ثمناً من لأنه الخ وهذا صحيح في الدلالة على عدم الجواز حتى في موقوفات
ظهور الثمر لا يفسد عليه ذلك ولكنها ضعيفة القطع إلى الحسن سماعه وعلى بن أبي حمزة كانه البطاني الذي يدا في بصير المكوف هو يحيى بن أبي القاسم
أيضاً بالقول بأن عبد جيلة واقفه ورواية أبي الربيع الشامي قال قال أبو عبد الله كان أبو جعفر يقول لا يبيع الحايطة فيه النخيل البشري بل إن طلع منه
سنة واحدة فلا يباع حتى تبلغ ثمرة وإذا بيع سنتين أو ثلثة فلا يباع بغيره بعد أن يكون منه شيء من الحضرة وفي المتن شيء والدلالة له حقيقة وأبي الربيع
ط النوش ولا اعتباراً بما هم من كلام الشهيد في البطريق خالد بن جبر وهو مخرج وغير مخرج بوثيقه وإن كان ذلك مما ذكره بطريق صحيح عن علي
بالحسن أنه قال خالد بن جبر الذي يقل عنه الحسن بن محبوب صالح وعلى بن الحسن كانه ابن فضال لا يباع به أن قيل أنه فسخ بيع رواية أبي بصير بغيره
وفي رواية أبي الربيع بن الحسن فينه مامل لعبد بن الحسن السكون عن أبي الربيع خالد بن جبر النخيل غلط والجمل لا يفسد من كل جهة الإجماع غير ط النوش في الخبر
في يبيع وعلى الكراهة والصحة قال بعد أن نقل الاختلاف قال محمد بن الحسن الأصل في هذا أن الخوط أن لا يشتري ثمرة سنة واحدة إلا بعد أن يبذل ثمنها
فإن اشتريت فلا تشتري إلا بعد أن يكون منها شيء آخر فإن خاست كان رأس المال فيما بقي متى اشتري من غير ذلك لو كان البيع باطلاً لكن يكون فاعله قد فعل كره
وقد صرح بذلك في لا حيا البية قد منها ما أبو عبد الله شها حديث الحلبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الحايطة فيه النخيل البشري ولا يبيع
بن زيد زار فيه نامة ذلك العام ومن ثمة الأوامر وفي حديث يعقوب بن شبيب أن الحسن كان يكره ذلك لم يقل أن كان يكرهه على هذا الوجه
ثنائي بين الاختيار ورواية الحلبي سنة لا يبيع في بيع في صحيحه في الفقيه مع البيع فيها يجوز البيع ثلث سنين من غير انضمام في أولها ما يدل على عدو

بيع الثمار

وعلية يجوز

بيع الثمرة سنة حيث قال ان اشترته سنة فلا تشتر حتى تبلغ ولكن قال في اخرها وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسماة من ارض فملك ثمره تلك الارض
كأنها فقال ابو عبد الله اخذها في ذلك في مثل هذا الى سؤل الله فكانوا يذكرون ذلك فلما راها لا يدعون المحصونها من عبدك لبيع حتى تبلغ
ولم يحرمه ولكن فعلت من اجل خصوصتهم وقد تعد رواية ثلثين زيد من دون الزيادة التي ذكرها ثم فيها فقال فلا تشتر الخلل العام حتى يطبع فيه
شيء ولم يحرمه فكانه من ثمر ما نقله من قوله العام فانهم رواية يعقوب بن شعيب صحيحة قال سالت ابا عبد الله عن شراء الخلل قال كان في بكرة شراء الخلل فيل
يطبع ثمره السنة ولكن السنين في الثلث كان يقول ان لم يحل في هذه السنة حل في السنة الاخرى فقال في عن السنن يجوز البيع او يد من سنة
عام من غير القيمة هذه الرواية فيمكن ان يكون هو كصنا موافقا للشيخ فكيف يتحقق الاجماع لكن الذي ائتم به كتابي لا يحضره الفقيه المصدق في
الجلية المتقدمة وهي من جهة يجوز البيع فوق سنة واحدة من غير انشاء والتمس عن سنة واحدة في رواية وفي اخرها انه لم يحرمه اما الدليل البقيل وهو
غير مكمل فلا يجوز بيعه فقد قال انه قد جوز في الرواية وليس بعد ما لكلية فيمكن جوازها ولهذا يجوز في السنن المتقدمة مع انه يجري فيها بلان ذلك
مع قول البعض يجوز بيعه كلك الروايات الكثيرة كما ينبغي وان صرح في الرواية فلا مجال للرد بمثله والجمع بين الاولين واجب ان كان في السنة على الكراهية
جدامع ان رواية المنع للشيخ كراهية ما سأل وفي السنة ايضا ما دل لكن يدل عليه كصنا صحيحة سليمان بن خالد ان كان فيه عينا قول قال
ابو عبد الله لا تشتر الخلل جولا واحد حتى يطعم ان كان يطعم وان شئت ان يتباعه سنين فان فعل رواية ابي بصير عنه قال لا تشتر الخلل جولا واحد حتى
وان شئت ان يتباعه سنين فان فعل هو ضعيف وفي سنن الاخرى ما دل بوثائق المنع الدليل القليل والاحتياط ونقل الاجماع ويؤيد الجواز الاصل وهو لا دلالة
ثم فان العمل أقوى لا دل ويمكن حمل الجواز على جواره مع القيمة ايضا ولكنه بعيد خلاف لما ائتم به ان كان مع القيمة فان كانت صلها فانها
الجواز وكذا غيره لما مر في سابق في بيع الاخر ونحوه وما تقدم ايضا في جواز بيعه من غير انشاء وبؤيد بضمرة سماعه قال سالت عن بيع الثمرة هل يصلح
قبل ان يخرج طلعهما فقال لا الا ان تشترى منها شيئا غيرهما وطبعا وبؤيد فيقول اشترى منك هذه الرطبة وهذا الخلل هذا الشجر وكذا كان له
تحت الثمرة كان راس مال المشتري في الرطبة والخلل هذه كالتحفة في المطر ولا يضر ضعفها لما مر في تدل على حق الظهور ايضا وفيه دلالة على وقوع العقد
بالمضارع مع تقديم الاحتياط كالتحفة في غيرهما ولكن قال في كراهية وان باعها مضمة الى الاصول فلو جرد عند البطلان الا ان يجعل انشاءها على سبيل
فلا يضر فيها الجحالة كاساسا الخيطان واصول الاشياء واما اذا جعلت جزء مقتضى من المبيع فففيه لا شك يقتضي الفصل الجواز وان باعها مضمة الى
غير الثمرة فانه يجوز ويغني ان يكون ذلك على سبيل التقسية الاصل لما شاهدت لكن اخلاق النضر يقتضي طلاق الجواز ورواية سماعه وفي رواية المتقدمة
ثم قال الوجه عند المنع وهذه الرواية مع ضعف سندها لا يثبت الى ما لا يقول عليها وقد عرفت انما في الصرف الا ان يكون المراد بالبيعين
لا يذكروا لا يفي في المبيع ويكون ذلك اخل في الضم المبيع كما في الاستئالة وفيها ايضا فاما لان كان المجرى من المبيع في نفس الامر وعند ما يار
محمولية ولا يلزم ان لا يكون ذلك ملكا للمشتري فيكون للبايع الرواية وان كانت ضعيفة الا انها مؤيدة بالعموم واما من جواز بيعها منفردة في
الروايات فيع الاضمار بالطريق الاول ويجوز بينهما سنين واكثر من غير انشاء في اشترى الخلل في رواية وقد جوز في كراهية ايضا حيث قال مع الاضمار السنة
اخرى يجوز لما رواه الخليل في الحسن قال سأل ابو عبد الله عن شراء الخلل الكرم والثم وثلث سنين واربع سنين قال لا بأس به يقول ان لم يخرج في هذه
السنة خرج في قال ان اشترته سنة فلا تشتر حتى تبلغ وان اشترته تلك سنين قبل ان يبلغ فلا بأس ثم نقل صحيحة يعقوب بن شعيب المتقدمة قد مر فيها
صحيحة سليمان بن خالد رواية ابي بصير بالجلية الرواية الدالة على جواز البيع اكثر من سنة مائة كثيرة معتبرة والقبيل به موجود مثل في كراهية والشيخ والصدوق
وليس القبايل مختص في الصدوق والدليل في صحيحة يعقوب بن شعيب حمله على عدم هذا الصلاح اذا عرف جواز البيع اكثر من سنة من غير انشاء شيء اخر في الاضمار سنة
ولم يخالف فيه الا الصدوق في صحيحة يعقوب بن شعيب حمله على عدم هذا الصلاح اذا عرف جواز البيع اكثر من سنة من غير انشاء شيء اخر في الاضمار سنة
بالطريق الاول فقد علمنا ان الثمرة قبل الظهور فان كان بعدة فالجواز مطلق بالطريق الاول من غير اشتراطه بشئ من الامور المذكورة بشرط القطع
انما في اخر الاصل او غيره سواء كان اصلا او تابعا وبهذا الصلاح يجوز بعد الظهور وقبل هذا الصلاح مطلق بشرط التعمية وعدمه هو
مختار كره وقد علم دليلا مما سبق مما يدل على جواز البيع من الكتاب السنة بشئ من المانع غير منعه من المانع فان احتمال كراهية البيع مانع
الاخرى من وجوب اكثر الميثاق مثل الجواز ان التمر بشرط سنين والاضمار بل بعد البذل ايضا ثم تدل على المنع بعض الروايات مثل رواية ابي بصير
ضعيفة ومع ذلك حملها في كراهية على كراهية الجمع بين الاولين وكذا حمل ما روي عن العامة والخاصة مثل ما رواه الحسن بن علي الوشاء قال سالت الوشاء هل
يجوز بيع الخلل اذ لم يزل لا يجوز بيعه حتى هو قلت ما الرز هو جعلت فقال قال يحرم ويصرف شبهة لك وجعلت على كراهية ما تقدم من الجمع بين
الاولين وصراحة الكراهية في صحيحة يعقوب بن شعيب مع ضعف سند رواية الحسن الوشاء في ان كان الظاهر في الفقيه معارضتها بالاصلاح عموما
الاول ولا يجوز ان يكون المراد العام الواحد الاعوام ثم اعلم ان ط المتن ان اخلاف في جواز بيع التمر قبل الظهور منفرد او مضما عاما واحدا
وقد عرفت خلافه والراجح وان جازي يجوز وبصح لكن في اشتراط احدا الامور الثلاثة قولان وهذا قول ثالث وهو انه مراعاة بالثلاثة لو باع عامسا
من دون الشرط كانه دخل في عدم الاشتراط وان لا دليل على الجواز بشرط القطع بخصوص الامور الثلاثة انما اشترى الخضر والبر فيه تامل في بعض الروايات
التمر لم يحصل الاضمار بغير الظهور بل في البعض بعد البذل ايضا على بعض التفاسير بل في الخلل الكرم ايضا بل البذل لا ينع فيه بالفعل حتى يشترى ليشكل
عند من يشترى الاضمار في المبيع شراء مثل هذه بعد الظهور قبل البذل ايضا بشرط القطع العموم ايضا في الجواز ثم اعلم ايضا ان هذا الصلاح
الذي هو واحد الجواز للبيع عند المانع بعد الظهور في ثمر الخلل غير اللون من الخضرة التي هي لون البلع الى الحمرة والصفرة لما فهم من بعض الاخبار ان

ويجوز بيع الزرع والسبل فأما وحيداً والخضر بعد انعقادها القطعة ولقطان
الوطبة وشبهها جرة وجران والحناء والتوشح طرة وخرطان مسنن

كتاب الحساب

[illegible]

جمع الزمان

واستثنا نخلة معينة وحصة مشاعه وارطال معلومة فان خاست الثمرة سقط من الشفايحجا وبيع الزرع فقيلا او على المشري قطعه فان لم يقطع قطعه لبايع او طال بالجرة
وكذا النخل لو شرط قطع الثمرة وان يبيع ما ابتاع من الثمرة وغيرها بزيادة ونقصان قبل القبض بعد وبيع الثمرة على النخل بالاثمان وغيرها لا بالثمن وهي المزابنة
ولا الزرع يجب منه وهي المخالفة مش

صحا وبسط في الجملة نقل عن من قال قال له مالفا رسته اسبت كذا في ثوبها مما يجزى يبقى اصله فيجوز مرة اخرى هكذا سنين متعده ودليل جوا
ينبغي يعلم مما مر يدل عليه ايضا خصوصا في رواية سماعه فقال الا ان يشترى منها شيئا غير طيبه او بقله فيقول اشتر منك هذه الرطبة وهذا النخل
وهذا الشجر بكذا وكذا ومن التوثيقين من يوق في حيطه للواحدة وخرطاط للكثرة ومنه النخل وكذا ساير ما فيه الورق ودليل جواز البع
يغهم مما سبق ويدل عليه ايضا مضمة سماعه قال له عن ورق الشجر هل يصلح شراؤه تلك خرطاط واربع خرطاط فقال لا ذاريت لو روف في شجرة فاشترتها
شئت من خرطة لعل اشترط الوية في المرة الاولى العلم في الجملة ورواية معوية بن ميرة قال سألت ابا عبد الله عن بيع النخل سنين قال لا بأس به قلت
تبيعها هذه الجرة وكذا الجرة بعد ما قال لا بأس به قال ثم قال قد كان ابي يبيع النخل كذا وكذا خرطة وفيها دالة على بيع جرات الرطبة ويجوز وجود الواحد
ووديةها وكذا يبيع ثمر النخل سنين من غير اشترط على ما تقدم قول الاستثناء اي يجوز بيع ثمره شيئا النخل واستثنا نخلة معينة وحصة مشاعه معينة
الشرا والنسبا وارطال معينة مثل عشرة ارطال من المبيع ولكن مع ظهور اشتغال المبيع عليه على الزيادة بحيث يصير مبيعا فان سلك الثمرة وما تعلق به
واضح وهو ان يخذ البايع المستثنى مما دام المشري لبا في امان خاست ي تلف بعضها ليقطع المستثنى بالنسبة ان تجس جميع ثمر البستان على تقدير السلا
ونسبت اليها الارطال المعلومة المستثنى ثم يخذ بتلك النسبة من الباقي دليل الكفاي واضح بحمد الله قول له بيع الزرع الخ اي بشرط القطع هو علف
كان يمكن الاكتفاء في سائر ما تقدم ولعل كونه لذكرها ما بعد وهو صحيح على المشتري قطع بناء على ما شرطه بخليلصا الملك الغير عن الاستثناء بما لكان فعل فلا
يجزى الا يجوز للبايع قطع تخليصا للملكة عن شغل الغير وقدر ما علفا بالشرط وله البصر بطلبه مثل مدة بقائه من غير استثناء وكذا البحث في ثمر النخل
لو بيع بشرط القطع بل في مطلق المبيع موضع لا يستحق بقاءه فيه ولكن يمكن ان يقال انه ينبغي طلب القطع منه فان ابقا استأجر الحاكم ان يمكن بيعه بكلفة
وعده فون منفعة الى حين القطع بعد الطلب الاستثناء ثم ان الطاعم ضمان ما تلف بالقطع اذا لم يعد كذا بعد قول له ان يبيع الخ يعني جوله
بيع ما اشترى من الثمرة وغيرها بزيادة على الشرا ونقصا قبل القبض بعد ودليله واضح وهو انه ملكه ولذا ان يفعل فيه ما يشاء الا ان يمنع مانع
عقل او شرع ليس يدل عليه ايضا ما تقدم وصححه محمد بن مسلم عن احدها انه قال في رجل اشترى الثمرة ثم يبيعها قبل ان يقطعها قال لا بأس بصححه
الحاجي عن ابي عبد الله قال سأل عن الرجل يشترى الثمرة ثم يبيعها قبل ان يخذ ما قال لا بأس به ان وجد بها فليبيع معلوم ان المراد بشرط الرجوع في الجواز
هو فلفه ومردك للتمهيد والاجماع وسائر الالة ولا خلاف في خارج يخرج المداول للملك العامة فلا اعتبارا للمفروض كما بين في موضعه وهذا ما في كذا الاول
هذا كذا الا ان قوله وغير ما تامل فان في بيع الطعام بل للملك للورثون قبل القبض كذا ما سيجوز يمكن ان يكون المراد بالثمرة ثمر النخل وبغير ما يترك
الثرمة من ثمار ساير الاشجار فان المتعار ان الثمر مطع عندهم هو ثمر النخل لا يستثنى منه الطعام بل للملك للمورث وبقرينة ما سيجوز او ان يجوز عند ذلك
وان كان مكره ما فلا يضر قوله بيع الخ اي يجوز بيع ثمره النخل حال كونه على النخل بالاثمان وغيرها مما يجوز ان يكون ثمنها الا الثمرة فانه يجوز
النخل فان هذه المخالفة تسمى المزابنة وهي محرمه وكذا يجوز بيع الزرع بالاثمان وغيرها مما يبيع الا يجب جنس الزرع فانها مخالفة وقد عرفت هذا
هو المراد بقوله ولا الزرع تامل من جهة عد حسن التركيب الامر في ذلك هي المقتضى واضح ما دام دليل جواز البيع مطع هو مانع مما تقتضيه الاحتياج الى الكفاي
واما دليل عدمه استثنى كانه الزرع لا يبيع بتمه مثلا بتمه هو مكمل والغالب والتقاء يحصل بشرط الوفاء فيجوز ولا يبيع الزرع بشرط يعلم المساواة وغيره
طهنا وفيه تامل لان الطاهر على النخل والحب في الزرع ليسا بمكملين فانما لا يباعا كالا بل المشاهدة الظاهر انه لا يكف كونه من جنس المكمل لانه لا يباع
سأله وتوبد بعد التواضع لمجلى قال ابو عبد الله في رجل قال لآخر يوفى ثمره نخلك هذا الذي فيها بغير من ثمر اقل او اكثر بهي ما شاء فباعه فقال لا بأس
وايضاً في خمسة عنه وقال لا بأس ايضا ان يشترى زعاً قد سنبك بلغ بحظته وكذا رواه يعقوب بن شيبك عن ابي عبد الله قال سأل عن رجلين يكون بينهما النخل
فيقول احدهما لصاحبه خذ ما ان تاخذ هذا النخل بكذا وكذا اكل لا مسمى يعطى نصف هذا الكيل زار او نقص ما ان اخذ انا بذلك او عليك قال لا
باس بذلك وهذه وان كانت ضعيفة في بيان الالهاء ليل التقيل الذي قالوا في رواية العمل صححه ايضا في الفقيه في بيع الغرر من يبايعها فهو مؤثر
للمطع هنا في الجملة وان لم تكن في البيع فان التقيل حكمه حكم البيع عند المتبع فانهم وهذه الرواية في الفقيه في بيعها في باب الغرر قال سأل عن رجل
يكون له على اخيه ما كثر ثم اولى خله فباعته فيقول عطف نخلك هذا بما عليك فكا كرهه الطان المراد ثمر النخل ظاهرها الجواز ورواية الكفاي في
سند كرو بالجملة التباين بالبايع لان اصل العقد حتى تحقق وليس بتحقيق دليل الا الاجماع النص لان الطان الاجماع غير متحقق مط بل على ما
قالوه فيما اذا باع ثمره النخل بتمه منها فان بعض الاصحاب يقولون يجوز بيعها بتمه غير الذي عليها وكذا في المخالفة فان الطاعم الاجماع الا في البيع بمجنس الحب
الذي هو المبيع ح يظهر من خبر البطلان وهو عند العلم بحصول الثمن ولا بد من كونه محرم ما في البيع فتم واما النص هو الرواية من العامة والخاصة اما
الاولى فليست بمتبعة عند تحقق كون تفسيرها على وجه لموعنة فانه يجهل كونه من الزرع قاله في كرهه واما الثانية فهي رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله في بيع
بيع الماء من يبيع عبد الله قال في رجل سأل الله عن المخالفة والمزابنة قلت ما هو قال ان تشترى حمل النخل بالتمه والزرع بالحطه قال في بيع النخل
في الطريق بان وهو مشترى والقرين يدل على انه ابن عمه الا حميل واولو سعى يعلم من بعض في الشراخ انه ليس بمشترى كذا ما مر في الخبر وان كان
فلي قوله لسفل الاجماع على تحقيق ما صح عنه قول المصنف ذلك الاجماع على ما يظهر من صح عنه ذكره وعنده كونه ناووسيا وان نقله بعض الحواشي في
فخر الدين عن والده عنه قوله لعلنا من كرهه بالجملة لا يوجب عن شيء يوجب يمكن ان يقال في ذلك لانه لا يبعد كون المراد بتمه وبخطة بان يكون
الا لعلنا من كرهه بالجملة لا يوجب عن شيء يوجب يمكن ان يقال في ذلك لانه لا يبعد كون المراد بتمه وبخطة بان يكون
وعمو جواز البيع التراضي والتسلط والخبر المتقدمين خصوصا المحسنة فانها صريحة في جواز بيع ثمر النخل بالتمه فخل المزابنة على الثمن بلح لان هذا شئ

وليس

كل حيوان مملوك يصح بيعه وباعضه المشاع لا المقتنة الا الاق منقروا وام الولد مع وجود الفقد على الفل او يفتقر الوقت للموتين المشتري
المرات عليه نسباً ورضاعاً قبله واستثنى الباب من الجمل كان شريكاً بفد القيمة وكان الواشرك اثنتان بشرط احدهما ذلك مستثنى

اي الحس من جعل بالتمرة من الزرع والتخل والكرم والشمع والمناخ وغير ذلك من الاثمار يجعل ان يتناول منه شيئاً وماكل بغير ان صاحبه كيف
ان فناء صاحبه لثمة او امره القيم ليس له او كره الحد الذي يحد من تناول منه قال لا يجعل ان ياخذ منه شيئاً جعلها الشيخ على عجزه الا اكل وهو بعيد
لوجوب السؤال عن الاكل ايضا في الجوز ايدى حديث محمد المتقدم قال كل ولا يتخل ولا يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره
بما يتخل والتخل هو ان ياكل منها من غير ان صاحبه من ضرره او يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره
ابن ابي عمير هو العدة في هذا الباب وجوب الجمع بين الادلة يقتضي الفتوى بالجواز ولكن قد عرفت ما في العمل المرسل من اخصاص معارضة الادلة الكثرة العقلية
والثقلية العامة والخاصة في النص في مال الغير من غير ان صاحبه ممنوع عقلاً او نقلاً وقد بول الى فناء مال الغير بالكلية ماكل كل من يمس من ثمره مع
الضرر في المصلحة وامكان خلعها على حال الضرر فقط او على من يجوز الاكل من يوتهم التي تضمنهم الاية واستفتر عليها الاجماع والاكل ليس جدياً للذن
والاعتناء فقط او على الاذن المفروض بالغير على ان يمكن حمل المنع على الكراهة وهو ان يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره الا في غير من يمس من ثمره
رفع الضرر على جملته لنفع مع التعارض وقد نقل عن المحقق في جع ثلث شروط للجواز احدها كون المراد اكلها فلو مضى هذا البند لم يجز الاكل فضلاً
في الرخصة المحالة للاصل على موضع اليقين كانه فهم من لفظ المرو في الخبر قال في جع ثلث شروط للجواز احدها كون المراد اكلها فلو مضى هذا البند لم يجز الاكل فضلاً
نصفها البعد الخارج عن المعتد بحيث يصح عليه عرفاً انه قد مر على الثمرة الا ان يكون الطريق على فضل الثمرة والشجرة او ملاحظة الجايط الدنس والخوف ليس
بعيداً عن القرب فان العرف غير معلوم والاحتياض ان ثابته ان لا يفسد المراد ان ياكل منها شيئاً كثيراً بحيث يوشى فيها اثرها ويضد مع الفسار في
ذلك بحسب اختلاف كثرة الثمرة وقلة كثرة المأوى وقلة ما يطأ ويك تحضن يوفى الاكل عليه ان وقع ذلك خطأ فانه لا يجز الاكل وان ضمنه
احتمالاً يستبعد الضمان فيكون ثمة بسبب الاكل ان يقع لرجل نحو مقتصد هذا الثمرة رواية عبد الله بن سنان عن الصادق قال لا بأس ان يمس من ثمره
وباكل منها ولا يفسد ثابته ان لا يجعل معه شيئاً بل ياكل في موضع هذا المسمى من رواية محمد المتقدم ومن حمل صحته على بن يقطين عليه لو كان سند الجوا
قبلاً لا يمكن حملها على عدم الثمن الاولين ايضا وموجاهة زاد بعض عدم الكراهة بعد ثبوتها ايضا وبعض كونه على الشجرة لا مقطوعاً مخزناً في جوف
كانت الاجزاء معلقة ولكن لا تنافي في مثل هذه المواضع على اليقين محل الاجماع منها امكن هو الموقوف وينبغي ان يكون فيها الاصول عليه لا الباطل
يفتح الباب لا يدخل السوء بغير الاذن ويؤيد عند دخول البيت مع الاذن ويجوز الاكل بعد الاذن ولكن لا يحوط الاجتنان واعلم ان في
جواز الاكل بالشرطين الاخيرين اما لا احتمال كون الاكل جازياً مع تحريم الاثنا والحمل فوق كل حيوان الجوز لا يجوز بيع الجوزين كل واحد منهما مشاعاً مفصلاً
والعوامل الاجماع مع عدم المنع بجواز البعض المعين منه مثله هو عدم مكان لا شفاع في كراهة الاجماع ايضا وهو واما استثناء الابن منفرداً من جوا
البيع فقد مر دليله لعل دليل صحة بيعه مضمناً يدل على عدم الفرق بين كونه تابعاً ام لا حيث قال فيقول اشترى منك الخ فقد ذكر واستثنى ام الولد بالقيدين
يجوز بيعها في ثمن قدتها على قدر كونه يباع بمقدار ما كان للمواليا وميتاً وكذا بعد ما ولد له لانه لا دليل الا على جواز بيعها بعد موت اولد
الموتى مع كون ثمنها غير مقدراً غير ان يقال الاجماع فيسند الى بعض الاخبار على جواز بيع القيدن والادلة العامة والخاصة مثل حنيفة وازع
جعفر قال بالنسبة من ام الولد قال لا يباع بغير موافقة صاحبها احد الام لا يقتضون جواز بيعها وسائر القتر فاطمخرج منها عجزاً بغيرها مع القيدن بالاجماع
بما لا يباع على حاله ويبيح تمام الجح في الاختلاف في كتاب العقوبات ثم قد عرفت جواز بيع الوقت بضائع لاشارة الى جوازها في بعض المحل في قول العيون في ذلك
عند جواز بيع العيون ونحوها هو عدم اشتراط ملكها بل يقتضي في الحال عقيب الملك بل افضل من جواز البيع وانما يرد دليل عدم اشتراط الملك عليه
فكراهة الاجماع في العيون الا بالاولاد في الرجل المرأة ومن يحرم على الرجل كاحسان الحرثا النسبة له مثل الاخوة وبناتها وبناتها وان تركت
وعمة الاب الام وعمة الاحد والجد وان علة كذا الحالة وخاتمة الابوين لا عمة العمة وخاتمة الحالة وبالحقيقة يمنع التحريم العمة والحالة الى تحريم اولاد الجد
والجد من ليس بنا ولا منهما ليستحرم في الرجل من المرأة فانما تملك مع الابوين الاولاد وانما الخلاف في الحرثا الرضاعية وسيبقى تحقيق ذلك كله
هذا كله واضح في قوله المشتري تامل فان ظاهره انه لا يجوز البيع على المشتري بوجه اولاد الخ وهو محل التامل فان لم يجز البيع عليه بل شره ايضا
انه يفتقر عليه فيحمل ان يكون المراد بيعاً وشراء مفيداً لا اشتراط الملك لكن ينبغي ان يقال لا يصح الشراء ويكون المراد لا يجوز بل اشترط ان يكون
بيعهما والتحقيق غير جيد بالجملة العبارة غير جيدة والمنع في قولهم بل لو اشترى شخص الجوز واستثنى منه وجده فيل كان البائع شريكاً
مع المشتري في كل الحيوان المبيع بقدر قيمة الراس الجمل فتسقط العمة الى المشتري ويكون له بذلك النسبة من جميع اجزاء المبيع ويكون المشتري الباقي في بعض
يكون مشتركة بينهما بالنسبة المعلومة وكذا قيل واشتركت اثنتان بشرط احدهما الراس والجمل ووجهه غير محسب لعقل بل النقل يقتضيه خلافه اما
حصة الشرط فاعلم المسلمون عند شروطهم الاصل في عموم الادلة والراجح عدم المنع وليس هناك شيء سوى الجح ولهذا قيل بالبطلان لاجلها وفيه تامل
لحصول العلم في الجملة وعدم معلومية الحمل المانع مع ما مر مما يجد فرقا بين المذبح وما زاد من ذبحه فيقول بالحق فيهما والبطلان في غيرهما والظن
ان الغرض فيهما ان يبعد استثناء الراس الجمل لاجلها لا يزد من ذبحه لو فرضنا ان البطلان لما تقدم من عجزه بغير جزء معين ذلك يرجع الى ذلك لا لاجلها انما
يؤيد نعم يمكن ان يكون الفصل الغرض في ذلك ثم ما وقع الذبح بالراس والشمس حصل الزيادة ولو ذبح يحصل الضرر فيمكن كون الحكم ذلك كما يدل عليه رواية
الفتوى عن ابي عبد الله في رجل شهد بغيره بغيره وهو يبيع فاشترى رجل بعشرة دراهم ثياباً واشترى فيه رجل اخر بدينارين بالراس الجمل ففقدوا البعير فبلغ
ثمانية ما يبرئ قال لصاحب الدينين خمس ما بلغ فان قال ويد الراس الجمل فليس له ذلك هذا الضرر وقد اعطى حقه في اعطى الجحس ينبغي ان يجعل
عليها رواية السكون عن ابي عبد الله قال اخضع لي ميراثي من رجلان اشترى احدهما من الاخر بغير واشترى البعير بالراس الجمل ثم بذل الثمن ان يبيعه ففقد

ولو سلم عبد الكافر ببيع من مسلم ولو سلم احد الزوجين صاحب صح و بطل العقد ولا يقبل ادعاء الحر من مملوك الرقية الابائية والامر بشراء الحيوان بالشركة ولو سلم من المحض ولو اذن في الاداء وجع عليه لو تلف الحيوان فهو عليه ولو وجد المشرى فيه عيبا ساقا بقاء على البيع بخير بين الرد والارش ولو وجد بعد العقد قبل القبض بخير بين الرد والامساك والارش لا يرد

وان اذ شئ بكيفية الان يدخل في قوله وهو مدرك وان الاصل هو الحر وان الرقية ثبتت على الصبر ايضا بالشئ ولا يحتاج عوى لك عليه ان يكون
العبد الجارية سواء فقه الجارية عن اقرار العلماء على انفسهم جارية وسائر اهل البيت لا يقولون الا اذا كانت الجارية ثم انه لو انكر وجع لا يقبل بوجه بل يجب ان يثبت
لكن يثبت بما يراه او لا ولو ادعى شبهة يمكن التسليم ان يكون له المالك والعقد صحيح العلم بخير دأره او لا ولا يظن القبول كما في اهل البيت لا يقولون الا اذا كانت الجارية
فقبل لا يقبل العقد عليه بحال نسبة ذلك القبول لما لا مع اقراره ما يدل على عدمه فيسقط الرجوع مع البينة والطلب الاول كذا في اعيان الرضا في الاقرار بان
فان اكثر لعنا وخاله عنه لا يقبل العقد الا عند اكلام البينة وعده فوله في المال فكذا في النفس والطرف الاول بل قد يستلزم القبول في المال ان يكون
في يد ماله وبكيفية احتمال وادته في الرواية من امير المؤمنين **عليه السلام** يعني لو حكم بالاسلام عبد كافر للكافر يكلف الكافر على بيعه بخير من
مسلم لعبد النبي للكافر على المسلم كما تقدمت مسئلة عند جواز شراء الكافر المسلم لعده لا خلاف فيه يمكن وجوب لشراء كفاية وح الاصل يقتضي العقد ولا يستلزم
البيع عليه ذلك لان قد يكون شرط طائفة يمكن ان يأخذها من يده ويسلمه في وقت ويوصل اليه لتفقه فم في قوله لو ملك المالك لعده لا خلاف في بطلان العقد
وقد مر في عقد ملك المرأة حصة كاحد ما دونها وقدر من معنا عدم بقاء الزوج مع الملك يعني ملكه ان يكون زوجها وقد استلزم عليه بوجه غير ثمة ولا
يحتاج الى ذكرها لان الاجماع مع الاخذ بالمعبرة في كفي مثل ما في حصة من قدس في قضاء امير المؤمنين في امرأة مائة كذا لو زوجها لو كنت فقلت ان علي
لو جئت ذممي فانه عندك لغيره عليك سبيل الحر في حصة عبد الله بن سنان في قضاء امير المؤمنين في امرأة مائة كذا لو زوجها لو كنت فقلت ان علي
عنه ليس بينهما نكاح في رواية سعيد في ما قاله من المرأة الحرة يكون تحت المملوك فيشره هل سيطر كما قال نعم لانه عبد مملوك لا يفكر على شيء في
ولا يقبل المالك في شراؤه والتصرف فيه كغير المملوك لان ان ياني بالبينة عند القبول يخرج من المملوك لان الاصل الحرية وهو ليس بحجة شرعية لعلة المراهقة
بالوقفة كونه دافعا لها بان يبيع ويشرى من غير انكار كما قال في كراهية العبد الذي يوحده في الاسواق يبيع ويشري ويجوز شراؤه وان ادعى الحرية لم يقبل منه
الا بالبينة وكذا الجارية في قوله اما لو وجد يده وادعى حرة ولم يثبتها شراؤه ولا بيعا فانه قد حكم عليه بمقتضى اقراره وان كذبه لم يقبل
الرقية الا بالبينة على ما جاز له الحرية وان سكن من غير تصديق ولا تكذيب لوجه حكم التكذيب فيكون السكون كغير الرضا وان كان
فاشكال في حرة فيه هذا وينبغي المناظر في قوله وحكمه حكم التكذيب فيمكن جواز الشراء دون صوت التكذيب في شخص من ساجد ويدعى في
مكتافا لظن صدقه مالم يظهر له مكذب منازع كما اذ ادعى بغيره امرأة ومملوكة موال يكون الحكم في المالك كما في الشراء في بيع الا انه يكون دعواه
مقبولة مع البينة ويمكن بدفعها ايضا في الحكم الاول فاعلم ان فيكون الشراء والبيع الذي اينا مع سكونه في الكل مثل هذه الصور فكيف
شراؤه مع قوله فلو جحد حكمه حكم التكذيب والظان مراده بقوله في حكم التكذيب في عدم قبوله عود حرة فقط الا بالبينة الظاهر الاشكال في
قبوله عود الحرية من غير بينة بعد البلوغ والرضا من الذي يبيع طفلا وكذا في جواز شراء الطفل من يدهم يدهم فيمن لا تقبل وقيل هو ايضا احتيا
الخير وان كان قوله اقرب لحرية يشترى بعد جواز شراؤه لانه اذا حكم بالحرية فقط فذلك في حكم جواز شراء الاطفال التي تحت تصرف البائع كذا استدل
الظاهر الجواز والاحتياط لظن التسليم ويدل على جواز الشراء من يبيع عده سماع قوله الامع التيقظ ورأيت جمة بن حمران قال قال لا يرد الله اذ اخل الو
واريد ان شرا جارية فقول في حرة فقال اشترها الا ان تكون لها بينة قال في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
ما ذكره الله في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
وخوفا وهو بعيد عن يمكن اخراج من يكذب بغيره في عود الرقية بالاجماع والاصل فيارض لغيره في الاطفال الساكنة فيها ويمكن اخراجها ايضا
للأصل لما مر من ان كل افساح في الاول والامع ما يدل على خلافه في حصة من حمران قال الله تعالى في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
اشترى قال نعم فان المراد بالمملوك من ثبت له كسب الظن من الشهرة وادى من يبيع يشترى في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
الممكن في قراره الاول هذه ظاهرة في العقد فلا يرد النص في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
المذكور في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
دليل يكون الا باليمن فالامر بتركيل الشراء بالشركة بينه وبين المأمور مثلا والظن من الشرية هو المتأخر فقلت عليه الا ان يضبط بينة تدل على خلافه فلو
له مع ذلك بآداء اليمن عنه ايضا يلزم ان يوجهه في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
شعرا به مع العلم بان لا يمكن الا بآداء اليمن غير ذلك اما ان ادعى من غير ان يوجهه بل ادعى في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
عوضه فلا يرد في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
ان يرد في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
استلزم التسليم الثمن بغيره فلا يرد في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
لو تلف الحيوان المشترك بعد قبضه من غير قريظ من المأمور فالأصل في حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران وفي حرة في حصة من حمران
ولو وجد المالك وجع العيب في البيع مطحونا او غير مع حمل المشرى به موجب لغيره بين رد و امساك بارش العيب هو ط كانه لا خلاف فيه سيجي
تحقيقه في قوله لو وجد المالك وجع العيب المطحونا او غير مع حمل المشرى به موجب لغيره بين رد و امساك بارش العيب هو ط كانه لا خلاف فيه سيجي
الا فربان له الامساك بالارش ايضا دليله انه اذا كان تلف المبيع قبل القبض فهو من صفات البايع من غير نزاع عندهم بل الاجماع على الظاهر فكذلك ما ينقض

ولو قبضه ثم تلف أو حدث فيه عيب في ثلثه أيام فهو من مال البائع ما لم يحدث فيه المشرى حدثا ولو حدث فيه عيب في الثلث من عمر حصة المشرى لم يمنع رد المشرى بل في الثلث
والوجه جواز لزوم البائع بالأرض لو حدث بعد ثلثه من رد الباقي ولو باع الحامل فالولد إلا أن يشترط المشرى لو شرطه فمقتضى القبض بجمع المشرى بضمير من القول
بأن يقوم حاملا بجمعها ويرجع بنسبة التفاوت من الثمن والعبرة بملك أن ملكه فوله من

في بيع المبيع

بالبيع الطريق الأولى فان الغيب بمنزلة تلف البعض إذا كان تلف الكل مضمونا على البائع فكلما لبس بالاولى وجه لعدم الاصل والحق الاجماع في
تلف الكل لا الغيب يؤيد ان المال من المشرى هو بقض كونه الغيب تلف منه وخرج التلف بدليله ببقاء الباقي فلو لم يكن ان يكون الغيب حادثا بعد من مال البائع مؤثرا
منع من القبض لا شك ان حق المشرى لو قبض المبيع اشارة الى ان التلف الغيب الحادث في مال المشرى على من ليس له الحيا وفول الصادق ان حدث
بالموت قبل الثلثة فهو من مال البائع الاجماع ما مضى مثل السند في الحكم مشبهين من غير ذكر خلاف الغيب فقد فوض على الحكم الاول ما انشا
مثال الخلاف كقضاء بما تقدمت عن قريب بقوله الاثر بالحق فلو تلف اخذ الثمن لو قبض اخذ ثمن الغيب الحادث في الثلثة الموجب لرد المبيع لا يبيح
تجبا للثلاثة بل لا بالغيب السابق فلو لم يرد هذا الغيب الحادث بل لا الارش فقط لا نه حصل بعد القبض في مال المشرى فهو من مال البائع لما تقدمت لكن ان لا
يكون الغيب من جهة المشرى بسبب قبضه او اليد انما بقوله لو حدث فيه عيب في ثلثة ايام وكان لا يحتاج الى قول الوكيل ان مال البائع بعد قوله فهو من مال البائع
اما لو حدث عيب بعد خروج ايام حيا للثلاثة في الحيوان فانه يمنع من رد بالغيب السابق على العقد الموجب للرجوع الى قبل القبض وحصل خلافه اصلا
الحادث والغيب يمنع الرد لاننا لم يصح احله ان لا يأخذ مغبيا ولكن لا الارش هو التفاوت بين كون مغبيا بل لا يبيح صلا ولكن كونه مغبيا بالغيب السابق
فقط وهو قولهم لو باع الخاسر الحامل المتخوف حيا حادثا كان ثوابه بطلانها للبائع على المثل لا نه امر موجود مغاير للحامل فلا يدخل تحتها حتى
في بيعها ونقل عن الشافعي كونه للمشتري كانه كالحجر الظاهر حتى انما قال لو اشترى لبيع كيميها مع استثنائها ما هو قول الشيخ ايضا على ما تقدمت
رواية السكوني عن جعفر عن ابيه فخرج اعتقا متروكي حيا في ستمائة قال لا تفرقه وما في يدها حر لان ما في يدها منها الا انها ضعيفة بالكون
والقول في غيرهما لعل الاول ظاهر للاصل الاستصحابا وعظموا المثل لبيع له للاختلال الواضح في الاطلاق لولد له كما في الاستثناء وبيع المبيع
يكون للبائع مع القبض يكون للمشتري ببيع يكون الولد للمشتري لا نزاع ولا يضر جملة لا نه مضمون الى المغلوب بل يعلم ايضا فالظان لا يفرح بين ان يفرح
هناك هذه الاثر وعلمها بين قوله بعتك هذه الاثر بكذا وحملها لان الظاهر ان حملها عطف على الاثر كما في العبارة الاولى ولا يجرى في وسط الثمن شرطانها
ولا يبيح اصلا وفرض بينهما في كونه موقالا بعد صحة الاولى لا نه يجرى على ما تقدمت بوجه ثانيا في رد الفرض غير شرط نعم يمكن الفرق بينهما وبين مثل بعتك هذا
وشرط حملها الى الظاهر عندنا ايضا بعد القول بوجه الانضمام والمعرفة في الجملة قال المصنف في كونه موقالا لا نه لا بد من كون القيمة تابعة لا اصلا مقصود في البيع
كان قوله هذا وغيره لا يجرى كغيره ولو شرطه للمشتري اشارة الى ان مبيعا بل شرطه وهو غير متعلق لان القيمة مثل الحمل مثل منظره في رد الثمن لا يبيح
يقض كيف يكون مقصودا كونه مقصودا بالبيع لا بالذات غير مقصود لو شرطه الحمل قبل القبض وبعد في مال المشرى يكون من مال البائع ولا شأن للحمل
وان الظان في حال الاجزاء من مرضه فيقبض قيمتها ايضا فكما هي معتبة بغير مضمون على البائع موجب للارش فهو حاملا ويحضرها فيسبب التفاضل
كانه ليد اشاقول حاملا بجمعها من وادى من قوله حاملا ولا حاملا وان كان قوله بغيره مشعرا بان ما به التفاوت فهو قيمة الولد فقط هذا ويقض
ولكن فله تقضي بل قد يرد بوضع الحمل المسقوط الثمن فيمكن عد الارش بعد القبض ويحتمل ملاحظة الارش كما في الحنفية وقال في بيع ولو لم يكن الحمل
مختفا فيقول ببيع في البيع العبارة الثانية اي ببيعها وشرط حملها لك بعتكها وحملها وكانه نظر الى ان بيع ما لم يعلم وجوده غير معقول بخلاف الشرط في
الشرط ايضا مامل هو شرط والظان يجوز وبول ان يشرط لوجود السلاية ولعل شمله اذا كان مضمونا وتابعا لا يضر لعموم الادلة والرائية قوله والبيع المضمون
المتكامل تلك العبارة قال في كونه المثل عدمه قال في بيع القول بالملك في الجملة لا كره واستدل على الاول في كونه بالاثنتين ضربا لله مثلا عند املوا كالا فبدل
على شيء وضركم من انفسكم هل لكم مما ملككم بما كنتم من شركاء فيما ردنا كما كنتم فيه سواء ولا تلهما فان الاولى على تقدير تسليم كون القيمة لبيان وجه
شاملا للمشتري في الاموال قبل ان يكون العبد محجوبا عليه ليس له النص من دون ان المولى على ان الظان انه للتقيد انه ليس له شيء من النص في نفسه والله
الا ان سيد بل ان ليس له شيء الا ان عنده مولا فاما عليه المولى وياذن له في ملكه شيء والنص فيه ليس له ذلك القابل بالملك يقول هو والثانية كل ما ظاهر
ان ليس للعبد شركته في مال مولا واما اذا صار واذن له في ملك مال الغير بالكتب نحوه او ملكه مالا لا لظانها لا تدل على نفسه بل الظان يحصل له ذلك كما في
العبد بالنسبة الى الله ثم وبالجملة ولا تلهما على التملك اوضح من ذلك لهما على العبد وكذا البعض لا تلهما مستدل بها على التملك مثل ما يدل على دخولها
العبد في البيع على تقدير علم البائع به فيكون للمشتري على عدم التحويل على تقدير عدمه مال عند مبيع المثل مثل حنيفة ورواية في بيع في حصة العبد
قال ثلثا في بعتك الله الرجل يشترى المملوك وله مال لمن مال له فقال ان كان علم البائع ان له ماله فهو للمشتري وان لم يكن علمه فهو للبائع ما يدل على ان ماله للبائع
مط مثل حجة محمد بن مسلم عن احمد قال سألته عن رجل باع مملوكا فوجده مالا قال فقال مال البائع انما باع نفسه لا ان يكون شرط عليه ما كان له من
مال او متاع فلو لم يرد غيرهما ما يدل على اضافة المال الى العبد طريقا لادان ان ظ الاضافة هو الملك منها الجبا كثيرة في بحث العقوق مثل حنيفة ورواية
عن احمد في رجل اعقب عبدا وله مال لمن مال العبد قال ان كان علم ان له ما تبعه ماله ولا نهو للعقوق مثلها متعة لتفريقا فلهذا الظاهر قلنا
من ان ذلك لهما على ملك الملك اوضح لا هذا يدل على ان كان البائع عالما وسكت فادخله في المبيع فهو للمشتري ولا يكون لنفسه كذا في العقوق وهو صحيح في ان كان
البائع اذ لو لم يكن له كيف يجعله للمشتري للعقوق مع علمه وكيف يكون لنفسه جملة وهو لعل مخرجه في المبيع جعله للعقوق على تقدير القول بانه لا يملك بناء
انه شرط للمشتري بالعقوق بالحق والحق في كونه المثل في المبيع جعله للعقوق على تقدير القول بالملك كذا اضافة مال البائع اليه بعبارة انه كان
عبد ومعه لانه كان ملكه وان كان هو ملك عليه حمل الاخبار للجمع بين الادلة الغفلة والفقهاء مثل حجة محمد بن مسلم المقيدة لتعيين حمل المطلق على
القبض فانه لا دلالة على ان مال البائع الذي مع العبد لا يدخل في المبيع والمعتق كثيرة كذا هو على ان مال العبد لا يغير للمشتري بترك البائع فلو كان نقل القول من
الشيخ بانضمام العبد للمشتري ان علم البائع الا ان البائع حلا لباقي الاختيار على رواية زارة المتقدمة حلا للمطلق على القيد فاما ما يدل على ملك العبد فهو

مردود

في بيع المبيع

ويجب استبراء الامة قبل بيعها مع الوطى بخضعة وبخضعة واربعين يوما وكذا المشتري

يدل على البتة بخول على الكرامة كما مر مثل شرا الناس من باع الناس او على بيع لا يجوز مثل بيع الحر وعدم الفرق بين العبد والامة كانه مراد المص الا ان يجر
على العادة من مكرم الذكور والنساء فيعلم بالحواله واستحقاقه للاسم والطعام الحلو والاولاد الصغار بربعة ايام اذا اشترى سواء كان للبيع وللخضعة او
الوطى ام لا كما هو المعتبر وليس يعيد كونه غايته ويكون الاستحقاق والتصدق في كل ما قالوا وظاهر ما اخصنا الكرامة بزيادة الفرض في كونه الميزان فلوارا
فيها او اراه غيره واره هو غيره فلا بأس بان يكون المراد بالفتن ما يشترى به وان كان غير المتصدق فمثل الكرامة غيرها ايضا ولكن لا يشمل غير الموزن
وحال الوزن فلا يدخل العبد ان كان موزونا في الوافع كالدوام المتعارفة الا ان كان مكن كونه كفايه عن عدمه ويثبت له اذ وزن الدوام في الميزان فلا
يكون النقصه ولكن الظاهر يخرج عن الفرض ان كان الاول العدم في كل ما يجب على باع الامة الموقوف وطبا محلا ان لا يبيعها حتى
واربعون ليلة من حين الوطى ان كانت بالغه ولم تخض خضعة ان كانت تجوز بشرط ان تكون من ذوات العدة وهي غير الامة الصغيرة ومعنى الاستبراء هنا
هذا ولعل لا يلزم جوبه على البائع الاجماع مستند لبعض المختصين من النجاشي عن ابي عبد الله في الرجل يشترى لامة من رجل فيقول في الوطى
فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها وقال في رجل يبيع الامة من رجل على ان يشترى من قبل ان يبيع فيها دالة على جواز الاستبراء على المشتري لا يمان بها
في الجملة ويدل على جوبه على المشتري رواية عبد الرحمن بن بريك عن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشترى الجارية التي لم تبلغ الخضعة اذا تعد من الخضعة
وما يحل للرجل من الامة حتى يشترها قبل ان تخض قال اذا تعد من الخضعة ولم تخض فلا يبيعها حتى تخض وتظهر من ابي جعفر في صحة الجارية
عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل اشترى جارية وهي غايضة قال اذا طهرت فليمنها ان شاء وهذه دالة على ان الخضعة في الجارية كيف لا يستبرأ ولا
لما جاء الوطى بغير الخضعة والظاهر منه هو شرط الحل الوطى للاستبراء والعدة ورواية ربيع بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عن الجارية التي لم تبلغ الخضعة
عليها الحمل فقال يشترى بها الذي يبيعها بخضعة واربعين ليلة وهي تدل على جوبه على البائع ايضا ويدل ايضا عليه حسن الحديث عن ابي عبد الله
في رجل اشترى جارية لم يكن صاحبها يطأها فيشترى بها قال نعم قلت جارية لم تخض كيف يبيعها قال مرها شدة غير انه ان اتماما فلا يفرق عليها حتى يبين
لان كان يباحل في كسبين قال في خضعة واربعين ليلة وهما تدلان على المفاد وكذا رواه منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عن عدة الامة
التي لم تبلغ الخضعة هو ثمان عليها فاحسبها خضعة واربعون ليلة وعبد الرحمن بن بريك عن عبد الله في الرجل يشترى الجارية ولم تخض وتعد من الخضعة كعد غايضا
خضعة واربعون ليلة وحملها الشيخ على من هو في من تخض ولم تخض يدل على جوبه لا يستبرأ عليه ايضا للوطى اجبا اخر مثل صحة الحديث عن ابي عبد الله
انه قال في رجل اشترى جارية ولم تطهر قال ان كانت صغيرة ولا يتخون عليها الحمل فليس عليها عدة وليطأها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تطهر فان
العدة وفي منموها فامل تدل على جواز الاستبراء على البائع مع الحمل ايضا وصحة سعة بعد الاستبراء عن ابي الحسن او سالت عن رجل اشترى جارية لم تبلغ
يقول عليها ما عليه فيها استبراء قال نعم وبالجمل وجوز الاستبراء عليها ما ظلمنا فقد سئنا وان كان الوطى على البائع مع علمه بالوطى على المشتري ان راعى
احتل لم يظهر خلافه كذا قيل فيمنه بل عده في الجارية ما عام نعم البائع اذا لم يطأها كانت مستبراء عند شراها ولا يجوز لغيره فلا يبيعه ولا يشترها
غير الاستبراء وكذا في علم المشتري بعد حصول الوطى اما كونه بالمقد المذكور وقد قيل ما تقدم من الاختيار الا انه ليس فيها صحيح صريح ما اذا اختلفت بعض النسخ
وبعضها غير صحيح مع وجوب المعارض مثل في صحة سعة بعد الاستبراء عن ابي جعفر من الاستبراء للمشتري والبائع قال اهل المدينة يقولون خضعة
يقول خضعة وسالت عن ابي استبراء البكر فقال اهل المدينة يقولون خضعة وكان جعفر يقول خضعة وحملها الشيخ على الاستبراء للمبيع من الجارية
وكذا في صحة سعة بعد الاستبراء عن ابي الحسن عن الجارية تشترى من رجل سلم يزوج من قد استبرأها لا يجري ذلك لا بد من استبرأها قال استبرأها بخضعتين
ايه مضمرة سماعه من مرثا قال سالت عن رجل اشترى جارية وهي غايضة سعة بخضعة اخرى لم يبيعها هذه الخضعة فقال لا يبيعها هذه الخضعة فان
استبرأها باس ثمانين ليلة فضل هذه مضمرة صفيقة مع ما تقدمت اذ الامة الخضعة الواحدة من عدة الصخر مع صحادة الخفيشين من خزانها الا ان
نظم ذلك بل ليس الخلاف عندنا معلوم في ذلك والجمع بين الادلة واجب وجمع حسن فمن وعلم ان البائع لو ترك الاستبراء باعها قبل ان يترك الاستبراء
الواجب ليس بمعكونه بايقاع عقد البيع بعد توطئه البائع لانه لا يكون نفس البيع حراما خصوصا عند من يقول بعد استبراء الامر بالبيع والتمتع
صحة الخاص لان المظن وقوع هذا قبل هذا وان ترك الاول لا يجرى الثاني ولهذا لا يشتغل في هذا الزمان الذي وقع الماشا بفعل اخر له اثم بذلك
انه لو فعل ذلك لفعل الماشا له اثم ترك الاول اذ لو فعل الماشا لم يفعل الماشا له اثم ايضا وبالجمل الا اثم ترك الماشا لم يفعل الماشا له اثم تركه
مما لا يمكن فعل الماشا له اثم تركه كما قلناه في استبراء الامر بالبيع والتمتع عن حصة الخاص مرارا ولهذا انهم يقولون بصحة تقديم مناسك المتأخر مع الاثم
مع اضاغاة وقد مر هناك ما يفسد هذا الخلاف فتدبروا على تقديم البيع تحت الشرا محتمل قد مر عليه في صحيح من جوبه على الجارية من كسبه في ذلك
وبالجمل ان صحة العقد بعد صحة العقد المذلل على الفضا والاختصاص لا يفرج عنه وانما على تقدير وقوع العقد الحرام عليها فالجرام على المشتري هو الوطى
لا سائر الاثقال الاصل اذ لا يجوز ان يشترى الاملاك خارج منه الوطى بل يدل على الباقي في صحة سعة من استبرأها قبل ان يشترى فلا يستبرأها قال نعم
ولا يفرج عنها ولما في رواية عبد بن محمد عن ابي عبد الله قال لا بأس بالتجسس على حق يبيعهها وان صبر من خيارك وكان العلة لراه الرجم وعد
الاختلاط ويحتمل كون الحرام الوطى قبل كماله فاما نقد واحتياط الفروج يقتضيان عدم وكذا الاطلاق الفرج محظور اذ الامة الاستبراء وان لم يشترى الاستبراء عليها
على من واحد فان الاستبراء واجب الوطى المضاف الذي يجب به بعد ذلك لما مره لان المقصود من وجوبه الاستبراء بخضعة ثم الوطى وان غرض ان الظاهر ان
الامور النافذة لامة والميتة للرجل بالبائع الثراء في جوبه الاستبراء وتحت الوطى لظهور العادة مع احتمال الحشو وهو بعيد خصوصا من جانب المملاك فان المقصود في
الابتداء هو وانه لا كلام في وجوبه فليعلم البائع الجارية اذا باعها من غير الاستبراء وهو لا يملك الاستبراء وتركه الواجب لا يستلزم جواز منع المال من الجارية

وكانت كرامة
ويطو لواحبر النقة بالاسبراء او باسنة وصغيرة
او ماملا او مائنا من

في نسخة

موظف والنقبيد ان هذا الحرام يكون صغيرة لا غل بالعدالة لول يصرفه **قوله** لفظ الح لعل المراد بان يحصل الوثوق بكلامه في ان لم
يكذب في قوله انما وطأها واستبرأ ما بعده لك لا من مسلم من غير عن فعله فعمل على قصد مضمونا في عدو حية والظاهرة لا بد من ذلك لا يجوز حمله على الكذب
ولا من قبل من خبر المرأة بحصول الحيض انقضا العدة ولما من حسن بن الجبر فقال ان وثوق به فلا بأس بان ياتها ولما في رواية أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله
الرجل يشترى الجارية ويظهرها ثم يبيعها لمنه ما منعت فقال ان اتهمتموها وقال في بيعها فصحح في فيه فامتلان ان ان يبيعها من الله
ان شريك بن يعقوب العفري في ان اخبره فاباه من يحيى القاسم هو واخوه ان كان شقيقا والقرينة على ذلك نقلا عن شريك بن جابر عن أبي بصير عن
من ذلك فلا شك ان شريك بن جابر او با بصير مشركان فلا يصح هو عرفه وما في رواية ابن سنان عن أبي عبد الله **قوله** سألنا با عبد الله عن الرجل يبيع الجارية
لمن يبيعها في غير طهر ان كان قد مست قلت فزيت ان اتبعها وهي طاهرة ومن صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت فقال اي يوعده الله ان كان عندك
امنا منها وتا لن الامر شدة فان كنت لا بد غلا فحفظ لا تترك عليها حاكم على تحيض في كل شهر لفظ العبد الصالح في رواية محمد بن حكيم قال اذا انتحيت
جارية فبعضك من ذلك مولاها انما على طهر فلا بأس ان تقع عليها واما ما مر في صحيح محمد بن قول في الحسن استبرأها بحضين فعمل ان يعيد بها ان لم يكن الحبر
من يوثق به ان ليس فيه غير جمل المطلق على التقييد بحمل على الاستبراء فانما يحول عليه لا شئنا على الحضين لعدا لفايل لما على الطول وغيرهما من
الروايات التي مررت على ان لم يثبت في الزام هو البائع انه القابل له من علم بانها مستبرة او لم يطأها وهو فقد يكون الزام هو المشتري من عند
لعله لا يبيع لكن من غير علم وخبر به منهم نعمه من قرأين وقال من غير علم والاصل مؤيد في ذلك وقال في بيع المتغير بالنقة لو رده في النقص من المدة
في هذا الباب مع قوله ان المراد بالنقة العدة ما راينا في نصوص من النقص من المدة ما راينا في نصوص من النقص من المدة ما راينا في نصوص من النقص من المدة
بعد ايضا فلا يكون الشراء محرما على يمينه كونه قبل الاستبراء او ما وكذا البيع بعد وبالجملة الاستبراء النقص في ما يجب على المشتري للوطء لما مر في هذا
في المدة وغيره مثل المحقق وجوب الاستبراء على البائع بقوله مع الوطء كذا في الرواية مثل وثقتما والسناطاطي قال ابو عبد الله الاستبراء على الذي يبيع
ان يبيع الجارية واجبة كان يظن انما قول المراد كانت امرأة ليلة الاصل والاختار الصحيح مثل صحيحه حفص عن أبي عبد الله في لامة تكون المرأة فيبيعها قال
ابن ابي نضاه من غير ان يشترط صحة فاعمالنا بالحسن عن لامة يكون امرأة فيبيعها فقال لا بأس بان يطأها من غير ان يشترط صحة فاعمالنا بالحسن
استبرأها لحو الاخبار المتقدم ولرواية وزارة قال اشترى جارية بالبصرة من امرأة فخرت به انه لم يطأها احد فوقف عليها ولم استبرأها فاسألت عن ذلك
جعفر فقال هوذا انما فعلت ذلك ما اريد ان عو وهي طاهرة في ان التزك او لمع عدصة السعد فقل في بيع القول بعد الجوز عن ابن ابي عمير
في الخبر المذكور في ذلك في عدل لا كفاية بغير البائع بالاسبراء وكلها لا يخلو ان بعد ان كان الاطباء في الموضع يقتضون لك قولها او باسنة الح اما بعد
سواء الاستبراء عند جوبه التصحيح فقد مر في الروايات مثل ما في صحيحه الحلي حسن بن جعفر عن أبي عبد الله انه قال في رجل ابتاع جارية ولم يطأها قال ان كانت
صغيرة لا يبيعها الجبل فليس عليها عدة ولا يطأها ان شاء الجز في مائة في رواية ابن ابي عمير عن أبي عبد الله قال في الجارية التي لم تطأ لم يبيع الجبل ولا اشتر
الرجل قال ليس عليها عدة يقع عليها وفيها ايضا فامل لا يفهم يجوز الوطء على غير المباح كمن حرام قبل البلوغ عندهم والبائع الذي لا يتحقق عليه التحلل
لصغرهما من غير استبراء وهو غير جائز فاعلم المراد عند التحريم من جهة الاستبراء او الوطء بعد البلوغ فم واما دليل السقوط عنها وعن الاستبراء ايضا في روايات
مثل رواية عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي عبد الله قال سألنا با عبد الله عن الرجل يبيع الجارية التي لم يبيع الجبل ولا اشترى الجارية التي لم يبيع الجبل ولا اشترى
للرجل ان لا يبيعها من قبل ان تحيض قال اذا تعدت من الحيض او لم تحض فاعدها ولا يبيعها حتى تحيض يظهر يمكن ان يكون المراد من نفى التحريم
مد الجماع الوطء هو المعتاد والمبادر مثل قوله ثم فلا تقره من غير ذلك يؤيده الاصل وانتفاء الحمل الذي هو السبيل للحكم غاليا وكما يظهر من الروايات
والقبارات فعمل ما يشتر بالعدة في بعض الروايات الدالة على ان عدة البتة لم يبيع الحيض التي تعدت من الحيض خسة واربعين ما وهي روايات متقدمة
على الاستبراء على انها غير صحيحة ومخالفة للاصل الشهرة بل الاجماع في الصغير وللاكثر الاصح منها وعده ليل صحيح عام وهذا جافي جميع المستثنيات واما
الشيخ على انها البتة يخاف عليها الجبل فكانا من قبل البائع ومحمدا وغيره في كذا اليا من يؤيد ذلك لعبد المذكور في بعضها قال في رواية منصور بن حازم قال سألنا
با عبد الله عن عدة الامة التي لم يبيع الحيض هو يخاف عليها فقال خمسة واربعين ليلة والاحكام العدة الايسة بلقيتا الوطء قبل او بعد براميل ما يراي لا شئنا
للول ولا يفرها ولما في رواية عبد بن محمد عن أبي عبد الله قال لا بأس بالتخييد طاهر شربها وان شرب فخير لك في الصغيرة المحققة صغرها وجوب اجتناب الوطء
للاستبراء واستبراء ترك باقي لا نفاها وتقدمه ليل السقوط عن الحايض في الرواية ويؤيد حصول الاستبراء بحضه الاصل عده ليل عام صحيح هذا جافي
الحامل ايضا ويصح حكمه مفصلا واعلم اننا لفظ عدة الاستبراء في ما الطفلة على الوطء البائع لا على المشتري وكذا على انه المحبوب والعين لا على البتة علم عدل الوطء
يبقى مثل ان يملك الجبل في مجلس لا يجب استبرأها كوفها ملك مرة ثم باعها في الحال فانه لا استبرأ عليه لا على المشتري الذي يعلم ذلك مثلا وان يكون
عنه الجبل لا يمكن الوطء اليها او قربا ولكن كان مع المشتري لم يفره فمنا لا يمكنه الوصول اليها وغير ذلك دليله الاصل مع عده ليل صحيح على الوجوه فان
الامة وجوب الاستبراء على البائع هو الاجماع مستندا الى بعض الاخبار والاجماع في مثال ذلك على ما يظهر للاصل الجبل ليس يحتمل هذه الصور لا غير ولا يفرها
ولان المهور من الروايات المتقدمة وعباد الاجماع ان ما لم يطأ ولا يخوف من الحمل لا يجب الاستبراء وهذا قد جوب على البائع بالوطء على المشتري بلحتم الجارية
مشاؤونت عدا السناطاطي قال ابو عبد الله الاستبراء على الذي يبيع الجارية واجبة كان يطأها ويؤيده عدة الاستبراء في لامة المرأة والنقض انتفاء الوطء
الحمل فاصونه فلين الحكم فيما ذكرناه ملحقا بحكم الامة لامة المرأة للاشتر في عدل الوطء ليكون فينا سا بقضصول الشريعة عده كما قال في بيع على انه سألنا
الصواب الاخير ليشتمل الاشكال ان لا استبرأ منها من غير اشكال ثم اذا نظر في ما ذكرناه يظهر ان الجبل يبيع الامة التي يجب استبرأها على المرأة ثم الاشترائها

ونقل الاول عن ابن ابي عمير
مع نقله عن عبد الله بن مسعود
عليه السلام في قوله
او يبيعها

في نسخة

۱- بام و بکره بجه

فتیس

وكل شيء فيه جرح يباح الشراء منه ولو قهر من يفتق عليه ففي صحة بيعه نظر ينشأ من دوام القهر المنطوق للعتق ونحوه ودوام القرينة الواقعة للملك باعتقار
والتحقيق من البيع الى الاستيفاء وثبوت ملك المشتري بالتسليم مشتمل

في البيع

من الاشراف فكيف يمكن الاخذ به كيف يجوز ان يبيح ذلك ان اخذ بالعلم والغلبة والقول بغير ادان الامام فهو على المشي لا امام لمصلحة العباس لو را
التي تقدمت في باب الجحش في معاوضة بواحدة ذكرنا ان ادم عن الرضا قال سالت عن سبي الديلم ويسرى بعضهم من بعض يفتقر المسلمون عليهم بلا امام اجل
شراهم قال اذا اقروا بالعبودية فلا بأس بشرائهم وقال في جرح ان كان ابي للمخوسنة وغيلة منحوها مما تملك فيه فهو لاحد وعليه الجحش ان كان يقال في حق
الامام لو راية الزنطلي ان المعروف من المذهب مضمونها ولا يعلم فيها مخالفا ولا فواح فلا يضر لقطع ما عرفت ان الامر سلة الزواق في اخرا باب الاقوال من مذهب
من التفتوا ان الشيخ عمل به حيث نقل عنه في ارض السواد الذي يقضي له من هذه الارض غير ما من البلاد التي فتحه عوة يخرج منها لادب الجحش
اربعة الاغراس لباقة يكون للمسلمين طبة في قوله على رواية الجرح واما اصحابنا ان كل من سكر او فرقة غزب يغيره كما فغفت تكون الغيبة امام خاصة تكون
الارض وغيرهما فاحتج بقول الرسول الاما في نيام امير المؤمنين ان صح شيء من ذلك تكون للامام خاصة وهذه تدل على ان الاول هو المذهب
مقتضا وان ارض السواد لا يجوز فيه حكم المفتوحة مبنية على هذه الرواية وقد مر البحث في ذلك فتذكر ويؤيد هذا القول به معارضة رواية العباس بواحدة
ابن ادم المدكوة في باب بيع الجحش من ياب وان كان لاخذ كما يقضي له اصله عليه الجحش فينبغي ان يقال للمعقبات ان تملك الشيعة بالادب
او القهر فلو لم يمتد سوا كان الكل لم او البعض ان كان الكل لم في حق ولا اشكال الا ما نفي ان الاصطفا لواما اباحوا الا المستاجر المساكين والمنكح نأب
الذي تقدمت له في الجرح ولكن قد عرفت هناك ان الاخبار التي هي لادب العموم والعلية بطريق لولة وكونه لولة مدكورة في البعض ذلك لا يقتضي
التخصيص الذي ذكره وان كان حقا فادكرهنا ايضا فخصص ان كان البعض لم والباقي للاشراف فارجحه الاشراف لهم وبالحجة الادلة اذا اقتضت ذلك
فلا وجه للايراد لانهم معصومون والحكم لهم ومن عندهم فكل ما يفعلون فهو حق وانما نظارة على القوانين ان يقال استثنى مما يجزى الجحش سوا قلنا ان غيبة او
وضعه يؤيد الاصل ان هذا الاخذ لا يقال لغيبة مثل غيبة القرية ولا يقال ايضا كسب ضغنه ولم يعلم وجوب الجحش في كل ما ينفذ الا انما ولكن قد
يقضي عدم الوجوب على الغاية ايضا وتلك من ذلك من غير اشكال فكذلك جواز الشراء منهم فم واما على ما سبق فينبغي لا اشكال ان يقال ان تملك غيرهم جوا
الشراء منهم بحسب الظاهر والاف في الحقيقة ليس على العلم بل الشراء منهم يرجع الى الاستيفاء كما يشير اليه العلم فيما بعد بقوله والتحقيق في حق وامر انه كما يجب الاستيفاء
في البيع الشراء يجب ظاهرا في كل ملك صادر من اهل البيت يدل عليه ما تقدم من ظهور العلة وتدل في البسب خصوص رواية الحسن صاحب عن ابي عبد الله
ناشد رسول الله وسلم في الناس يوم اوطاس ناسبا سبنا بكر حبيزة **قوله** وكل حرفي الحق يري الاشارة الى جواز الشراء ليس مخصوصا من القاهر الظاهر
السلام بل عام منه من الكافر بمهيك لو قهر من يفتق عليه ففي صحة بيعه نظر ووجه ما ذكره هو ظاهرا لظهور جواز البيع عطف لعمود دليل العقود عند تملك القهر
المتفق كما نخص ليل الملك بالتمهر فاما يدل على جواز الشراء مثل رواية عبد الحميد **قوله** سالت ابا عبد الله عن رجل يفتق من رجل من اهل الشرك ان يفتق
قال لا بأس على الاستيفاء ويحمل تخصيص الاول بالسلم وجعل هذا موقفا **قوله** التحقيق في ظاهر هذا الكلام انه يرجع عند تملك الكافر لا موقفا على جواز
البيع كما اشار اليه الايمان ببحا حقيقيا وهو معنى الاستيفاء في بد شخص شريعتهم لان ما يجوزوا وبغير عوض الاولى الشراء كما قال في عده يدل عليه بعد
وقوله بثبوت ملك المشتري بالسلط اطلاقه عز جدي اذ قد يكون المملوك من يدين من يفتق عليه مامونا فيشكل تملك المشتري بالسلط ايتنا ولا ينبغي التمسك
لكن الحكم بالبيع بالنسبة الى البائع ايضا كما فعله في عده لا يفتق احد بعد كونه بيعا حقيقيا بالنسبة الى البائع غير يرجع بالنسبة الى المشتري على ان عده كونه حقيقيا بال
الباع وهو عده صلاحية البيع لملك البائع هو موقوف على كونه حقيقيا بالنسبة ايضا الا ان يقال انه يملكه باعتقاده في هذه الحالة عندنا فيكون بيعا عده لا عندنا
عليهم من عده بفتقنا احكام البيع بالنسبة الى البائع لان ما يبيد الجرح اذ دخل ايمان محرم فلا يجوز ان نراه بغير السبب المبيع شرعا وجب ان يرتب عليه احكامه فيكون
لجرح الجرح الرد بغير العرف في حوز ذلك ولا يكون للمشتري ذلك الا لاشرا في العرف غير ذلك كل كلمة البيع وفيه تامل ان المشتري اذ رده بالبيع اخذ الارش ما اشترى
محرم حق يكون منافيا للايمان وهو يشكل تملك البائع الثمن ايضا الا في بيع بالنسبة اليه فلا يفتق العرف بوجه لا يفتق ما في يده ملكه فكيف يكون بيعا بالنسبة
ولا يفتق بالنسبة الى المشتري لغير يرجع لحد صلاحية ملك البائع فكيف يكون بالنسبة اليه بغير حقيقيا ويجوز كونه مامونا اذ دخل بلاد الاسلام بالايمان لا يفتق لكون
ما يبيد مفتوقا عليه الظاهر ان الكلام على هذا التقدير الا يكون بيعا وشرع حقيقيا مع الايمان وعمل كونه التملك بالحق اعراض المشتري وصدا بذلك في حقيقته
وهو ايضا مشكل لاننا اعطاه عوضا عن المبيع هو لا يستحق ذلك فالتسليم بقاءه على ملكه وبالحجة مقتضى النظر عند تملك المشتري على هذا التقدير عند تحقوف بيع
شرع صلاحية بالنسبة اليه لا بالنسبة الى المشتري فملكه ايضا للبيع مشكل الا ان نقر في دار يمكن التملك هناك بالتسليم في اطلاق قول المصنف انه يملك بالسلط
ففي خلاف قول المصنف انه يملك بالسلط وكذا في اطلاق قول المصنف **قوله** لو ظهر حقا ما اولد ردام على المالك غير معشر لقيمة مع البكارة والا
فمنه وفيه الولد يوم سقوط حيا يرجع على البائع الثمن في الولد والعقر على ابي ولو اشترى مائة غنما مال البائع اولدها ثم ظهر انها غير البائع و
انتهت الامور الى ما لكرها وبغير معشر قيمتها ارش البكارة ان كانت اكره وانزال كارتها وان كانت ثوبا فيعثر بغير عشرة القيمة للدخول الولد ويحب ان يقر
يوسق طمحا للمالك في قيمة قبله بغير حيا ما ثبت للمالك الحارثة عليه سبيل مع انه مملوك وفوته عليه المشتري فيعثر يوم القيمة ثم يرجع على البائع بالثمن الذي
اعطاه في الولد لانه هذا الكلام مع الجحش كما يشهر بوله ولو ظهر انه يدل على عدم العلم والظهور هل يرجع بمحصل له في مقابلته بغير مثل ما
دفع اليه العقر وهو العثر نصفه مقابلته لا انتفاع بالبيع كجرح الحدة ام لا لتنا المصنف العدة لا يسلحصل له من الانتفاع فاما ذه عليه شيء فان يرجع بغير
حصول العقر غير عوض فيحصل الظلم على البائع استشكل في كونه وقال في الكتاب قبل الركن الثالث فيه قولان والثاني الرجوع لا بغيره وحده لا انتفاع بها بغير دفع
ثمن المبيع من غير عوض لو عرفت ان له عوضا لم ينتفع به فلو لم يرجع يلزم الظلم والعقر عليه مع كونه جاهلا من جهة البائع العالم الغاصب وانه قد مر هناك ايضا
وهذا كايضا واما وجوب كون العقر هو المذكور فهو في رواية المذكورة في باب التأسيس في صحة العباس الولد بن صبيح التفتق عن ابي عبد الله في رجل

هذا المال

في البيع

ولو كانت تجارية سرق من أرض الصلح ردها على البايع أو وارثه واستعأ الثمن ولو نقل الوارث سلبا إلى الحاكم ولا يصح في منعهما على أي ولو وطى أحد الشريكين سقط
الحكم مع الشبهة والامتناع بغيره فان حلت فم عليه حصص باقي الشركاء من الام والولد يوم سقوط حيا ولو اشترى عبد في الذمة فذبح عليه عبيدين ليخبر أحدهما
فابقوا أحدهما الثالث بقبضته وطالب بما اشتراه من

تزوج طرفة فوجدها انه قد ولت بغيرها قال ان كان الذي زوجها اياه من غير مواليها فالنكاح ساقط فكيف يضع بالمهر الذي أخذ منه قال ان
مما اعطاها شيئا فليأخذ وان لم يجد شيئا فلا شيء له عليها وان كان زوجها اياه ولي لها ارجع على ليها بما أخذت منه ولو لم يكن لها عليه شيء فليأخذ
وان كانت غير بكر فمضف عشر قيمتها بما استحل من فرجها قال يعتد منه عدة الامة قلن فان جئت بولد قال ولا دهان حرا اذا كان النكاح بغير ان لو
وهذا وان كانت في غير ما وضعت في نفسها شيئا لانه عهدها الاصح وان الطهارة لم يفرق بين مودها وما نحن فيه لان المأخوذ بسبب لدخول بالبراءة والشيخ
جعل لو طوى الحمار ليل لظنه ثبوت ذلك بالطريق الاول لان المولى ليس له علم وفي المود كان المدلس هو المولى على الظاهر الا ان يجعل على كون المدلس ولكن
المرجع هو المولى كما هو الظاهر ولذا رويته فم وتدل على التجارية الى صاحبها مع قيمة الولد الرجوع البايع فما باله من صحة جليل من ذراج عن ابي عبد الله
الرجل يشترى الجارية من السوء فيولدها ثم يبيعه مستحقا لغيره فقال لا بد من الجارية المستحق ويبيع للمشتري قيمة الولد يرجع على من باعه بشئ الجارية بغيره ولو لم يكن
أخذت منه مثلها رويته اخرى كان في الرجوع قيمة الولد على البايع اشارة الرجوع اليه انفع في مقابلة لان الولد نفع عظيم مع ذلك يبيع له ما وقع حيا
لولا دليل التكوّن عن عز العقر على عدم جوبه على المشتري لو اثنى بثبوته عند الاحتياط ليل اخر مثل ما تقدم قيل يجب عليه مهر ما لها المالك لا اصل
والنكاح عند طهارة ليل ما تقدم ليل العدة يعني الذي مضى من الحمل اما حال العلم فيعلم ما تقدم فيما اشترى من المهر الذي في المهر الثالث في شر
قوله ولو طوى غير المملوك الخ من لزوم كون الولد قال المولى الجارية وغير ذلك في قوله لو كانت الخ دليل وجوب ردها الى البايع مع كونها مملوكة من أرض الصلح
رواية مسكين النمان في البقيع عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل اشترى جارية سرق من أرض الصلح قال يرد له على الذي اشترىها منه ولا يرد عليها ان قد عدا
كان موسرا فقلت ذلك فانه قد مات وما عبقه قال ليس بمأخوذ وقد عمل بها البعض يدف بالعلم الا ان مسكين بمقول مضبوطا لا لقوانين لهذا قال
البعض يجب ردها الى المالك وروى بعد ثم الى الحاكم لا يرد كمال الامام وهي ح ماله فيفعل بها ما يفعل بناير امواله التي استوفىها من ولا وارث هو المالك ولا
تستعي اذا دليل على الاستعانة الا هذه الرواية وقد عرفت حالها وانما الخ لقوانين ان تحصيل الثمن الذي اعطاه من الضم في نفسها ايضا شي
البايع السارق من مال المسروق منه بعيد جدا ولكن يلزم من العمل بها القول بذلك ايضا لوجوده فيها الا ان المصير رده مع القول بعينها في الجملة فكان
غير مضمون صلافة وميتل بوجوبه كما هو ظاهر ما واظف تركها بالكلية والعلم بالامانة وكذا يلزم ان يذهب عن المشتري ان يرد على السارق البايع لا يجد في ذلك
وهو ويمكن حل الرواية على ضرب من السارق البايع ما كلفها بغير اموارثا وهبه بخلافه لا يبيع الاستعانة في نفسها لا نفع مقاصدة فانه قد اخذ الثمن ولا
يستبعد بيعها في ذلك فملكها مقاصدة التعذر وينبغي استئذان الحاكم لو امكن الانتظار العمد للتفوق المحل بعيد قد شكك في جوبه ما بعض ليس تام
اولا لم يرد في قوله ولو طوى دليل على جوب الحرج مع الشبهة هو الاصل عند تحقق الزنا وارثا الحد ما ثبتنا و دليل سقوط ما يقابل ملكه فيها من الحد هو عدم
تحقق الزنا في الكمال لهذا لا يفرق ولدها مع علمه بالخبر المقصود للرقية واما دليل ضرب البايع الذي ليس بخصيصه مع علمه بالخبر من غير شبهة فكان كونه ناسيا
الحصة الشريكية ولا يرد له في مثل يلزم الغش وهو يجب هذا الباب دفع المفاسد بصادق ما يدل عليه ما رواه عبد الله بن مسعود قال سألنا ابا عبد الله عن رجل
اشترى كوا في مائة فاشترى بعضهم على ان تكون الامة عنده فوطئها قال لا يرد له عند الحد بقد ماله فيها من القدر بغير بقد ما ليس له فيها ويقو عليه لا بقبضته ويلزم
فان كانت القيمة اقل من الثمن الذي اشترى به الجارية الزم منها الاول ان كان ثمنها في ذلك اليوم الذي قيمته فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو مائة
خبرني عن رجل استقر بها ثمن زاده بعض اشركا شرها دون الرجل ان ذلك وليس له ان يشترىها الا بالقيمة وهي ضعيفة باشر له يونس ومحمولية سميان من مائة مع
للقوانين كما هو لعل لا خلاف فيه مستندا الى ما تقدم ومعلوم ان المراد بالحد هو الحد بعد تبعض الرجوع فكان لاحصاء الموجبة لا يتحقق في الشركة لعدم كونه
زنا في الكمال اذا البعث المتبعض او احد يتخذ عينا مقدا السوا كيفية الضرب فم قوله فان حملت الخ دليل يقوم الامة انصارا ارم لدلواطي فيكون
بحيث لا يمكن بيعها ويقتضى بموت مولاها فم على الشركاء قيمة حصصهم لان الحمل بغيره ان لان الفرض الولدان حرج حصل من امة الغيرة خاصة فوجب عليه قيمته
يوم ولد حيا وهو في صورة الحمل مما تقدم واما مع العلم فيقتضى القاعدة ان يكون حصص الشركاء راقم فلا يكون كل واحد يمكن التفرغ من حصة الشريكة ان
طفا في غلبه فانه مقرر قد اشترط فيها الاختيار فيحقيقه فم قوله كلام الاصحاب ان كل واحد يتقو ويعطى حصة الشركاء ايام ثم ان لظنه ان يبيع ايقاع البيع
لنقل الى كون التفرغ وحدها او مع الضمان والدفع كافي والظاهر ان القيمة هي كثر اقيم من حين الحمل الى زمان الانتقال لا باعتبار السوق ويحمل حين الحمل
لان وقت الانتقال الاول اظهر لانه لو زاد في ملك الاول معلون قيمة الولد فاما بعض اذ لا يقو حاما لانه لا يد من العقر حصة الشركاء العشر بضعه
في اشر البكارة تامل الظاهر لعدم دخوله تحت عمر البكرته وكذا في غير هذه ولهذا سكت عنه الاكثر في قوله لو اشترى الخ اي لو اشترى شخص من غير
موصوف غير من دفع البايع اليه عبيدين بالوصف ليجتا احدهما فابق احدهما بعد ان وصل الى المشتري من عند قبضته من ذلك العبد الا ببقية قيمة
على ان القبض بالسوء مضمون على ما هو المشاع عنده وان لم يكن دليله واحدا هذا ان لم يقصر ان يقصر في الحفظ فالضمان يطالب باشره فان لم يشره الا ببق
او الموصوف بولده الاخر للمالك ليس له ان كان بالوصف لم يطلب الموصوف بل يمكن عند الضمان ايضا مع عدم الفرض ان لم يكن بالوصف لعدم كونه بالوصف
فلا يكون ما خونا بالسوء بل بغيره ايضا لعدم علمه بصد الماخوذ بالسوء اذ لا يكون هو اذ انما يجب الا شين هذا ولما كان مقتضى قوله محمد بن مسلم
موافق الاصول مع عدم الضمان ما ذهب اليها رواها الشيخ في تب عن السكوني عن ابي عبد الله عن رجل اشترى في وقت عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سألنا
عن رجل اشترى من رجل عبيدا كان وكان عند عبد فقال له اشترى فاختارها ما شئت رده الاخر وقد قبض المالك فذهب بما اشترى فابق احدهما
عنده قال ليرد الذي عنده منها ويقبض نصف الثمن ما عظمى من البيع مذهب في طلب العلام فان وجدته اختارها ما شاء وردد النصف الذي اخذ وان لم
يجده كان العبد بينهما نصفين البايع نصفه للبائع نصفه للبائع فم عمل بها البعض الشيخ وجماعة وفي مضمونها تامل راجع لظننا ان الفلاس من جوه هذا قصد

وبين تغيير اسمه والحفاظه شيء من الحلاوة والصدق عنه **المطلب الثالث** في الصراعات ما يصح بيع الاثمان مثلها مع التقايض قبل الفرق فلو تقاضا قبله بطل ولو قبل البعض بطل في الباقي ولو قوماً معطين او وكال في القبض فقبض الوكيل قبل الفرق صح وان اخذ الجنس وجب لتساوقه وان اختلف في الجودة والوزن ائتم بالصنع وان اختلفا فيما زاد الاختلاف والغشوش من الثمنين يباع بالآخر مع جهل الغش ومع علمه يجوز مبناً في قيمته مع زيادة تقابل الغش من غير

[illegible]

کتابخانه

وعدم كونه متعينا لما وقع عليه العقد الا ما كان له الرد وطلب تبديله فلهذا قال في سائر الاقربان ليس له الا بدل الفم ثم انظر المتان يكون له الرد ابطال
العقد بالكلية كما في سائر المعينات لما روي فيه ما لم يعلم من بطلان التعيين بالرد وهو شرط ولهذا نقل في س عن لعل الا بدل دون الفم وعلى تقدير بقاء لا يبيد
ويمكن ان يكون قوله البذل من جهة قوله فله الرد في قوله والامساك ذكره للشرح يجوز ذلك بعد التفرق بينا وفيه بعد لفظا وكذا قريب معنى ما مر للفظ
ممن فم بالجملة متناهية بين احدا البذل يجوز الرد من غير بطلان منه **ففي الجواز** يعني يجوز المعاملة بالذم ثم الدين المقتضين على غش من غير جنة احوالها
النزاهة ما من غير اعلام مع جملة العقد الغش كان كما تعلمون في البيع بغير علم عند الناس بل بالضرورة ولا يفتى في نه مغشور في علم الغش الذي هو حرام
الحاجة اليها انه جاز ان يذمه مستلزم لجملة العقد فما الغش الذي جاز ان العرفه وعدا لا لفتات يمثل هذا المقتضين الناس في الان ولا نه قليلا ما يوجد الضمان
يجب ان غش فيه اضلا فيلزم تقطيل المعاملات لشرط ذلك لانه المتداول من اول الدهر الى الان فكان المقتضين من الذم مبالغة عن مجموع من ذم غشها
ولا يجوز لو كان يجوز الفم على يعلم انه يكره بوجه هذا من الذم بطلان العقد مثل الفم والجملة لا في بطلان عليه لروايات ايضا وقد تقدمت مثل منع من يزيد
محمد بن مسلم وصححه فضيل بن عبد الرحمن بن الحجاج رواية اخرى عن عبد الله قال كنت عندا وعبد الله فدخل علي فوم من اهل بيته فانا لو هن الذم المحمول عليه
فقال لا بأس ان كان جواز **المصرف** في الجواز في اشارة الى ان القرض ليس يمنع من جواز البيع الى المقابض في المجلس بل هو معامله اخرى راسية ليس فيه القابض بل القرض
شرط وهو لا يخل لانه قد شرع لكل دفع الضرورة اكثر مما لا يكون للانسان شئ فيستفرض ويقضوه عنه ولو شرط القابض لا يبقى ذلك بطلان عليه لا جاز ايضا مثل
معنى يعقوب بن شيعة عن ابي عبد الله قال كنت في سفار رجل الورق على ان يفقد ما ياءه وارض اخرى بشرط عليه ذلك لا بأس **ففي** من ناعج الاشارة الى البيع
والنية فان شرط الحلول والتجديد والبيع لم يكن النية خالدا كذا المثل وهو العقد ان اجل النية فقط هو النية والمثل فقط هو النية والسلم والاذن في
لزم الدفع في الحال على سبيل العربيين ذكر التجديد اتمها له فيها فان الاخلاق ينصرف الى التجديد بقصد ما يفيد لا التأكيد قال في س فان شرطه ناكثا
النساق على الفسخ اذا عين زمانا العقد فدخل المشتري لعله نظره انه شرطه مثل ما بال الشرط فلو اخذ من شرطه عليه حصل الصلح لاجل ان فائدة الشرط هو الرد
من جانب التجديد على تبديل عدا ايمان من شرطه عليه لا يجوز عليه لا يابا بال الشرط بل ان لا يفعل فيفسخ صلحه كما فهم من خاشية على الرد في س فيه ما لم يكن
وبطل الشرط هو الرد ولو جاز مثل ورواها العفو والمسلمون عند غشهم فيمكن ان يجب عليه فيعاقب تركه يحرم على النوان كان موجب الجواز الفسخ بشرط العقد
بالنظر الى البذل على جواز في مثل شرط العقد انه قد يجوز له ابطاله وقد يتخيل ايضا بطلان البيع بنفسه لعدم تحقق الشرط الا ان الفسخ
ان الشرط ليس بشرط صحة العقد حتى يبطل البيع البيع بعده بطلان الشرط والامتناع في مثل شرط العقد فانه فرع صحة العقد بعده وان كان العقد هو قفا عليه يلزم
الذم ان كان عقد شرطه قصد الرد والعقد من صلح مع ايمان الاخر في جواز الفسخ له بدنه وهذا هو المفهوم من كلامهم عند ذكر احكام الشرط واما اعتبار انهم في
ذكر الشرط ويقاع الصيغة الشرط فلا يقيده ذلك بالضرورة عن ذلك فقولنا نامل كلامهم فم ولا جواز الفسخ اذا اخل المشتري بعهده الفسخ في زمان المعين غير
ان سلم في الشرط الاجماع ونحوه لا يتم لعدم جواز الشرط الموجب لذلك عندهم ولو دخل الظاهر في بينه وبين عدمه مع التجديد والاختلاف بل مع التنازل في
بعد حصول الاجل لا لا شاك ان المفسد والمفاد وحريجه لزم الاعطاء بعد العقد بطلان بعد الاعطاء لاجل علة وانما نقل البيع لانه بذلك الشرط ليس مفاد الاعطاء
زمان معين اكثر من ذلك بل هو بعينه لا انه تدب فاس التعيين عند لزوم الاعطاء قبله عدم يفيد انما هذا ولو لم يكن مؤكدا للمفسد من لزوم جواز الفسخ لم يكن
مفسدا بل هذا المعنى بعينه موجود في الاجل وهو شرط في الجملة مقتضى العقد الرد لما مر عدم يحتاج الى دليل فلهذا شرع في الخروج عن مقتضى الشرع لا يستلزم جواز
الفسخ بل يبرر على ما لا يخفى ويلزم به كما في سائر المحققان فقد استيقنا الشرع في وقت وجه يمكن الفسخ في البيع والاخذ منه على طريق المقاصد بشرط ما نعلم فون في العقد
لزم البيع في الاصل حتى يقضى الشرط او كان باءه لا فانه امتنع كان للآخر الفسخ كما يقال ذلك في التسليم فانه لا يجب التسليم حتى يتم ويتلخص على البائع او ليس
بنايت والظاهر انهما معا او الزام احدهما بالتسليم الى الحاكم او الالسين حتى يتم العوض نحو ذلك لكان دجلا لان الاصل عند الرد وبالعقد يتحقق الملك للرد وغيره
منه الذي في الرد والعقد مما يملك المتناقضة فيه وكذا ما قيل ان الفرض هو التصرف ولا يتم الا بالرد ولا على تقدير عدمه تدنيان من الرجوع فلا يصح ان نوان ساء ذلك
يبذل العوض حتى يتم مقتضى العقد بقبضه في البذل لا ينافي كون ذلك عرضا للشارع وهو شرط في الجملة يكون لا فانه مع البذل ما ينافي مع الامتناع فيرد للآخر الفسخ
يؤيد الاصل عند الضرر على امتنع حله على الا ان في نسخة على بن يقطين انه سأل ابا الحسن عن الرجل يبيع لبيع فلا يقضه صاحبه لا يقض الشرط قال لا يجوز له
ثلاثة ايام فان قبضه بغيره فلا يبيع بينهما وقرب بينهما رواية اخرى عار وكذا رواية ورواية لزم البيع ثلثة ايام وانفناخ العقد بعدها وكان محمول على الحد واما عند الرد وان كان
قبل البيع ايضا فالعمل بما لا بأس من كما نقل في الاستصحاب وحل على الاستصحاب رواية على بن يقطين قال سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية وقال اجئت بك الشرط فقال ان
جاءني بينه وبين الشرط لا يبيع قوله فلا يبيع له الجارية البطلان وان كان ظاهر ما يدل على بطلان البيع من راس بعد شهر مع الاطلاق والفاظيل وايضا في نسخة
السند في نسخة وهو مذكور في باب لكنه من الفم الاول من غير مذكور في نسخة ومحمد بن الحسن في نسخة وهو مشهور بين المجلي النسخة التي الى المجلد في نسخة غير بعيد في نسخة وان كان
الحمد في نسخة في نسخة على جواز بيع موهل الشرع مستندا الى دعوة الضرورة اليه في نسخة في نسخة الى شئ وليس عند الفسخ مفسد جواز ذلك من عموم الرد البيع
ايضا وحصول السلف البيوع الموجبة الواقعة ايضا واما دليل كون الاجل ضبوطا فكانه الاجماع ايضا مستندا الى لزوم الفسخ المنفي بالجزم غيره لان الاجل مطلقا
من الفسخ عند التجديد فيقضى الفسخ ويحصل الرد باجلا له يذكر ما لا يضبط مثل قد والحاج ادراك الغلات ولا نه قد يقول الى النزاع المتنازع في بطلان جواز بيع
محمول في نسخة في نسخة في الاجل المعين بين القليل والكثير مثل الفسخ سنون علم عدم بقاء العائد الى ذلك الوقت للعفو وانتقاله الى اوارث وحلوله في
الشرع على ما شرعوا ومنع بعض العامة في نسخة بطلان ظاهر الاكثر البطلان في المسلمين كما في نسخة في نسخة في نسخة وهو لزم الفسخ منه في نسخة في نسخة
ونشأ انتقال لا نه رد ويؤيد ما نقل عن العامة من الخاصة من النوعين في نسخة واحد قد ضمن ذلك لكن وجه جازية الى الصلة وانما وقع على هذا الوجه

ويجوز بيع المبتاع خالاً وموجباً بأزيد من ثمنه وانقص مع علمها بالقيمة متين

کتابخانه

[illegible]

الحمد للشافعي

کتابخانه

غير الخنيس

وہ آقا علی

ولو دفعوا قبل حصة وقد اخرج لودفع الجود وجعل ليقول بخلافه لا يزيد كونه من غير الجنس انتفى الى التراضى لو وجد به عياده وعاد الحق الى الذمة سلبا ولو ظهر ان
القبض من غير الجنس بطل العقد وان كان منه مغبيا كان له الاذن الرود ويقدم قول مدعي القبض قبل التفرق ولو اخرج التبريل فليس كالتبريل والزام ويجوز اشتراط سائر
السلف من

كتاب المصنف

لقد انظر ما يقتضيه في ثمة قال لا بأس بذلك رواية الحسن بن علي بن فضال قال كتب اليي الحسن بن علي بن فضال في الطعام فيجوز الوقت وليس عندنا
اعطيه بقبضه يوم قال نعم قال الشيخ الجليل الاول من سلك يمكن ان يقال ان لثاني مكانه ما قاله ثم قال ولو كان مستندا لكان قوله انظر ما يقتضيه في ثمة محتملا ان يكون
اراد انظر ما يقتضيه على المحل الذي اخذت مني لا نقاد بينا ان يجوز ان لا يثبت له من غير زيادة ولا نقصا والخبر الثاني ايضا مثل ذلك في قوله على ان يجوز
يحتلان ويحيا الخ وهو ان يكونا باخذنا لهما بقبضه لهما كان قد اعطاه في قبض السلف غير لهما ولا يخفى بعد التاويلين مع عدم الاحتياط في القبض على
تداعي الجميع على صحيح ما صح عن ابيان بن عثمان فهو واضح سند من رواية على نعم هذا الجواب يدل على عدم اخذ الزيادة على اس المال اذا تقدم ما سلف فيه
مع المعارض يبيح في قولهم لو رضى الخ وجبته وقد مر لا قوله بخلافه لا يردى قد رافاه عاده لذلك وجهه لاصل ان في قوله منته غاليا هذا اذا كان الزا
متا فلا بأس ما اذا كان منموجا ويكون في الخصيص ثمة ما ينبغي القول بالقبول والاصل انه ينبغي التسامح في القبض والافتقار كما مر في الجملية فلو كان
عرض صحيح مخلق بعد اخذ الزيادة فهو صحيح لا ينبغي القول مع الثمة لصلحها في قولهم لو دفع الخ الافتقار الى التراضى وخرج بل ينبغي بقاء امر ملك شرعا من
صلح امره ما في الذمة وتبليك الموجود ولا بعد الزرع مع التراضى قولهم لا فعل مع احتمال العقد للاصل وعدم ثبوت كونه لا زما في قولهم لو وجد الخ اي لو
المسلم فيه وجد فيه عيابه ما بقا عليه وظل يصح منه بغير الحق في ذمة المسلم سيما صحى كما كان يعنى يتعين بغيره الدرع فيا دفع مع كونه من جنس للعيب
فولم لو ظهر الخ اي لو ظهر الحق الذي فعله المسلم من غير جنس ما شرط بان يكون غاسما كون الشرط فضا بطل العقد من راسه فظاهر ان كان بعد التفرق كان
القبض قبله شرط في السلم على ما مر ما قبله فلا يوجب قبضه ما شرط مع العقد في قولهم ان كان الخ يعنى لو كان المدفع من جنس ما شرط ولكن كان مغبيا فلا يش
القبض الزا ايضا كما هو المقرر في كل المعينات وفيه تأمل قد يكون الحق في الذمة فالتعين بغيره الدرع والخذ مشكلا ينبغي ان يكون ارجح وظلنا
صحى كما في خبر الجليل في وقوع عليه العقد امر كل صحيح ليس هذا من افراده فكيف يتعين باخذ ما ليس من افراده بل لو سلم كونه من افراده يمكن القول بعدم
التعين لان شرط ما بالصحى ولكن الظاهر ان اذا كان غير معين ينبغي بطلان اذ اظهر بغيره التفرق والصحى وطلبه ليدل الصحيح قبله لعدم تحقق القبض لان القبض
ليس من افراده ما شرط قبضه اما ان كان مغبيا فليس بجيد ما ذكره وكان مراده وان كان اخذ الارش ايضا مشروط بكونه قبل التفرق فيبطل ما قاله من المنيع ولو
يقض لا يشترط قبله لان الاذن جزء من الحق وجزء من المنيع ولو لم يقض قبل التفرق وهو شرط للصحة في الكل قد مر ان اذ قبض البعض ونال البعض قبله صح في
المقبول بطل في غيره ويحتمل منا الصحة بان كان القبض بعد التفرق لان القبض من جنس ما شرط كما نضعف بما تقدم في قولهم يندم الخ يعنى اذا انعقد على
قبض من المسلم فيه فادى احداهما ان القبض وقع قبل التفرق فصح العقد ولو شرط الاخر كان بعد بطلان القول قول مدعي الصحة مع عدم البينة ويمكن ان
من الطرفين ايضا مع التين ترجحا لجانبا لصحة وكذا في الدعوى البينة في قولهم لو اخرج الحق ولو لمسلم اليه تسليم المسلم فيه في ذمة الواجب معه في تسليم المسلم
بين دفع العقد اخذ منه وبين الزامه باعطاء المسلم فيه هذا العبارة وبنه تأمل ان كان مع التأخير سواء كان من جانب المسلم اليه والمسلم يمكن اخذ المسلم
فيه شرعا فانظر عند التفرق بله الا لزام باخذ حقه على اي وجه يمكن فان لم يمكن اخذه منه بوجه فلا المقاضاة ان مكنت والا فالصبر حتى ياخذ اما في الدنيا
او في الآخرة كما في سائر الحقوق وان لم يمكن بان انقطع المسلم فيه ما بقى منه شيء يمكن تحصيله عادة وشرعا فلا يكلف المسلم اليه كذا في المسلم في الا لزام
الفسخ واخذ الثمن والتم ان له الصبر الى ان يوحدا والفسخ واخذ ما سلم عينا او قيمة ان كان قريبا او هذا المثل ان كان غائبا يدل عليه هو ثقة عبد الله بن بكير
سالت ابا عبد الله عن رجل سلف في شيء فلف الناس منه من الثمن فذم هب ما نهوا ولم يثبتوا سلفه قال فليأخذ اسما له ولا ينظر ولا يضربونها العقد
لان من اجعت عليه لفتها على ان وجهه لا نظار وظل يدل على اخذ ما اعطاه الا اذ يد فابايات كثيرة مثل صحته محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال ميرالمومنين من
اشترى طعاما واعطاه الى اجل لم يجد صاحبه فليس شرط الا الورق ان قال اخذ مني بغير اليوم ورقا فلا ياخذ الا شرطه طعاما وعلفه فان لم يجد شرطه واخذ
وقال لا ياخذ قبل ان ياخذ شرطه فلا ياخذ الا راسه لا تظلمون ولا تظلمون ولا يضربون محمد بن قيس في امر غيره مع هذا الخبر اكثر من صحته يعقوب بن
شعبان قال قال ابا عبد الله عن الرجل يلف في الحظيرة والتمهائة درهم فياتي صاحبها بجمل الذي له فيقول والله ما عندك الا نصف الذي اتخذته فان
ثبت بنصف الذي لك الحظيرة بنصفه وقال لا بأس ان اخذ منه الورق كما اعطاه ولا يضرب ذلك هذه بالمفهوم الشرط المعتد بالخبا الكثرة
جدا ويجعل على السائر ان راسه ما يدل على جواز اخذ قيمة المسلم فيه مثل صحته عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل سلف بجلاد وراهم بقطعة خي
حضر الاجل لم يكن عنده طعاما ووجد عنده ذبا ورقيقا وبتا على اجل ان ياخذ من عروضة تلك بطعامه قال نعم يبيعها ويأخذها بكذا وكذا صاعا ولكن يفتقر
القاعدة الفقهاء ان يكون له المسلم فيه بائع كان كاهون الرواية ويمكن جعل الاول على الاستحباب او بقبض المسلم اذا اراد قيمة المسلم فيه هذا ويمكن جعل المتن
على انه اذا كان المسلم فيه موجودا عند غيره وهو قادر على تحصيله فان لم يفعل يكون للشريك ذلك ذلك بغير بيعه للقبضه وليس في ظ الاخذ ما ينافي ذلك
بظاهر ما عد وجوده عند المسلم الا في القرائن عند الفسخ ويمكن حمله على تقدير المشتقة وكون راس المال المسلم فيه اقل او مساويا ويمكن ان يكون المراد الا
الزام بالمسلم فيه عند ما حصل له ولو كان في سنة اخرى تكون العبارة موافقة للمثل والمذكور في سائر الكتب هذا كله مع عدم قبض المسلم في الاخذ مع الدفع
اذ قبله لا يضمن العزم بعد الدفع والتبليط فاذا اخرجه وسلطه على الاخذ وتلفه بغيره المسلم اليه ليدفع احدا لغيره وهو قوله في الجوز الخ كالتفرق
البيع الاستسلاف والرهن الغنا وقد مر ليله فتذكر وهو ان عقد قابل للشرط الذي لا يوجب حيا في احد العوضين لا موحبا لامر غير جائز فيجوز بالكتاب
والسنة مثل اوفوا بالعقود المسلمون عند شروطهم **فولم المطلب الثاني** في التراضى والمواضعة من الرخ والوضع هما المعاملة براس المال وزيادته
نقصا ولما كان جهتا الطرفين صحيحا للمفاد وان كانا من جانب واحد اقسام البيع باعتبار الخبر براس المال وعدمه اربعة البيع مع عدم الاحتياط وهو المسايير
مواضعة لاقتا السلام عن الاحتياط قد يقع المخبر في الكذب صغوبه اداء الامانة وبعد عن مثابة الزا ولو روي الرواية لكان الترضى عن غيرهما وانما شائبة

ر ح ل
و ا ن
ق ا ن

قوله الثاني والاحد والمواضع

تایید

[illegible]

فیض

٢
حتى يفرأ
صاحب الحبر
بالخيار

٢٧
فَمِنْ شَيْءٍ كَامٍ
يَقْتَضِيهِ
خُذِ الْقِيَامَ
بِكَيْفٍ

الحمد لله

[illegible]

ومع وجوب ضبط المدد ومبداها العقد ما لم ينشأ غيره ويجوز اشتراط المواتر واسترجاع المبيع بعد مدة اذارة الفسخ

إذا

مکتبہ اسلامیہ

وان كان

ولو يتجدد قبل القبض فله الرد ايضا وفي الارش خلافه ولو ظهر العيب البعض فله الارش او رد الجميع دون العيب خاصة وكذا لو اشترى ثلثان صفقة لم يكن لهما الاختلاف بل يفتقان على الارش والرد وله الرد بالعيب السابق على العقد ان احره عالما به مالم يصحح بالاستقاط سواء كان غرضه حاضرا او غائبا ولو ادعى البائع البرائة فالقول قول المشتري مع اليقين عند البينة وقول البائع عند سبب العيب مع اليقين عند البينة وشهادة الحال منزلة الامة الحامل اذا وطئها مع ضعف عشرتها والاشارة المقرع البن او مثله مع القذار القيمة مع عدم المثل مخبر الضرر بثلاثة ايام متت

[illegible]

الزيت

ونثبت في الشاة والبقرة والثانة على شكل الا في الامة والامانة ولو صارت للضرة عادة في الثلثة سقط الجنا

لا بعد ما وعد الحوض ستة اشهر من شاة الحوض متن

والا في البقرة

مثل التبريد في الكا

كتاب التبريد

الرد قد ثبت فيكون مقتضاها ايضا انما لا انه قد يجوز له هنا ايضا الصبر الاختيار الاحتمال لا ارتفاع بسبب وجبة من الله فلا يثبت لزوال الموجب عن
الضرة غير موجبة من حيث هي بل انما هي موجبة لظهور ما ليس فيه مما يوجب زيادة الشئ في الرغبة فلو لم يكن كذلك لمجد ما اظهره ليس له ذلك كانه لذلك
لوجب لبعض هنا ايضا الاختيار للرد ولا يجوز في الحال قال في شرح مع قلوبنا بقر البائع او البينة جاز الفسخ قبل الثلثة لكن بشرط النقص او لكن نقل في
الفسخ فلو ان في جواز الرد مع ثبوت الضرة وان زالت قبل ان يداين يوم على اللبن الاول وسواء في ذلك فيقضي الجنا ويؤيد الاول ان التبريد
ينبغي علم ان ما اظهره ثابت ولا اعتد بما وجد مع العلم انه قد قبل بخله من ان لم يكن ثابتا وثبت لثلاثة ايام كما انه او علم الضرة بالاختيار في الثلثة
ثم زال بعد الثلثة لم يزل جاز الرد مع عدم العلم المشري لا يثبت في قوله في شرح وفيه عده هنا ايضا كالاول من شرح حيث قال لو علم الضرة بالاختيار في
ولم ينقص في الثلثة بل انما وساءى حصة من الله فلا يثبت في ذلك كما انما علم بالاختيار قبل العقد بعد زواله وانما لم يكن مغلوته حصل شك لا يختبر ثلثة ايام في
ان يجوز له الاختيار بالحلية في الثلثة فان ظهرت في ظرفها فلا رد الا انه لا بد من الثلثة والنقص بعد الاول في كل ما فانه لا حلية الا مقدار ثم حلية كان نقصان حلية
الاول نقصان ثابتا عرفيا بحيث يقال له المساوغة للثاة في العادة والاعمال ان كان له في الحال وان زاد بعد ذلك على الاول وسواء في النقص
الموجب ولا يثبت له المساوغة لثاة في العادة في الغالب ان كان له في الحال وان زاد بعد ذلك على الاول وسواء في النقص
والجمله ان كان لكلهما مساوغة عرفية وهي عدا تفاوت فخر عري في كل حلية وكذا ان كان الاول ناقصا وان كان الاول مساويا والآخر ناقصا
او في الوسط ناقصا في ثابت كذا فيهم من الشرح وح في ايضا وفيه ما يفسر صا اذا كان لاخير بعد النقص في الوسط مساويا للاول وزايدا لانه
فيختلف باختلاف الزمان والمكان والمأكول والشرب فيتم ثبوت نقصا ما يشك القول بثبوت الضرة الموجبة للرد مع انتفاء العقد للرد بعد النقص
وموالات الاصل الدليل من وجوب مع عدم النقص فيبغى الانتفاء على الموضع الذي ثبت فيه نقصا في النقص الاجماع وبالجمله هذه المسئلة مسئلة لاها
في النقص للرد مع عدم النقص فيبغى الانتفاء على الموضع الذي ثبت فيه نقصا في النقص الاجماع وبالجمله هذه المسئلة مسئلة لاها
الرد ان نص في ايام الثلثة التي هي محل اختيار المشتري في الجوازات جواز الرد مع النقص مويدا باخبار العامة ولكن نص في علم به حال اللبن لا يثبت في
ضراعتها بها الطمس للبشر لا تعلم الا بالحجب لا تظهر باليوسا اليوسا غالبا وكثيرا ما يتوقف في بونين بسبب اختياره او مع موجب لزيادة او المساوغة لليوسا
الاول فينبغي الثلثة لرفع ذلك الجنا في الثلثة في كل الجنا وجوزع النقص ايضا لرفع النقص وهو منقطع في غير هذه النقص في جواز لا ريش وهو ما يجزى
لعدم كونها ولا يابى مع ما عرفت من عدم النقص الصحيح الصريح في ان كانت تفسر بغير النقص في ذلك ينبغي الانتفاء على ما يتحقق ذلك لا يجرى الاختلاف بسبب
ثم ذلك مع الاقرار او البينة لا يبرر ويخبر في بيع انه عكس الامر فيعنى الكفى في الاقرار او البينة بل في بيعها النقص ايضا واكفى في جواز وجود الاختلاف في الوسط
وان كان الاول لاخير متساويا والآخر ايدا على الاول مع نقص البين وهو عري فانهم في قولهم ويثبت في الاشكال في البقرة والثانة لانه الشاة فان
ثبوت الضرة فيها ما اختلف فيه على التوجه لاشكال عند وجود النقص الاجماع وجود العلة الموجبة في الشاة فالثبوت ثبت بعيدا لما تقدم من العلة
في الشاة او لا يصح بل التبريد ليس الموجب لذلك الا لزم النقص المنفي عقلا ونقد مويدا ايضا في الشاة فانه ذكر في كره ان الاقرب بثبوتها في لثاة في البقرة وبه قال
الشاه وغيره من اهل الحديث الا ردوا ان النبي قال لا تضر الاباح البقرة والغنم وفي رواية اخرى من باع محفلة ولم يفسل في وفيه لانه الرواية تامل ولكن الظاهر
ان الشاه دليل الغنم وان ثبت كونها منها معانها مع انها موجبة لضر المشتري لدل على جواز الرد في الرد وان تضر بعد الثابت في البقرة فاما ثلثة ايام ايضا ولا
لبقرة اكثر فغسان لا بل الغنم يجوز ان يرد فيها وانما ضعف في الجمله ينبغي جواز الرد في كل تبريد في بوجبة زيادة الشئ باظهار ما ليس فيه مع كونه مطلوبا
منه فلما لا يثبت بالضر في غير الثلثة عند اصحابنا كما يظهر من كره مثل الامة والامانة فانهم في بيعها النقص ايضا واكفى في جواز وجود الاختلاف في الوسط
بكل ما يثبت جواز الرد في الامة بخبر الوجه واسبق اليه الضم لا يضر وصله وغيره ذلك ان لم يكن عدمه عينا في خصوص النقص في كره وقد يلحق بها التبريد
حيث ان القارة ثم ارسل عند البيع او الاجارة فيجوز للمشتري كره ثم ظهر له الحال فكذلك او حرمه الجارية او موهبها وجبته او ارسل لزبونه وجهها فلما اشترى
المشتري عينة ثم بان الخراف فله الجنا اما لو لم يربح البعد بوجوب التبريد كونه كاتبا فلا يثبت ان التبريد في غير ما ليس فيه كثير فخر في الجنا ومنها يعلم
انه لو ان قال انه كاتب مثلا يكون له الجنا وان لم يربح في من العبد موقوف ثم ان الذي عدم الفرق في الضرة بين كون البائع فعلا ذلك قصد اوصاف
عند غنم تلك بعد الحليل ثقافا ويؤيد ثبوت الرد للمشتري العيب ان كان البائع جاهلا به قاله ايضا في كره في حيث فهم في الضرة الرد من التبريد لعلك فيهم
شرح قوله لو صارت الضرة عادة في معنى ان صارت الحليات في الثلثة في كل ما متساوية او الا في نقص الجنا واما ان لم يصح في الثلثة في كل ما متساوية او الا في نقص الجنا
بان صا مثلا او لا زيادة ثم نقص لثاة في الجنا واسواء بعد الثلثة الاول وزاد في الما من ظاهره ان ما ذكر في مطلق الضرة ويمكن جعله في غير المعنوية الا في
والبينة لما يثبت عند كونه مامل في قولهم الا باق في القديم ظاهرا ان يجرى الا باق قبل البيع عيب يثبت في الرد والارض للمشتري ان لم يربح عند اصحابنا كما
فلما بل جدد عند غير البائع وفيه تامل في ينبغي عند العيب يجرى ذلك الما من غير خصوص اذا كان عتيقا وصغيرا ونقل الى يد متعة ومولان يكون بعدا
وسواء عنة تلك عينا عند عدم ثبوت مع ذلك عند المشتري وعلم ذلك منه مكررا وعادة او ان حاله ذلك لا انه قد سقط وملاص له ذلك الا فيقول ذلك
بما قد يوجب تجده عند المشتري في ثاة الجنا كالعقيد والحديث عند البائع قبل القبض مثل ما يربح العيو ويدل على كونه في الجمله عينا اما قال في جيب قال
محمد بن علي بن ابي القاسم ان يقيم البينة ان يربح عند كانه ثمة في حياض في همام الاية في عيوب السنة فظالتن كما هو اكثر العبادات غير بعيد في قولهم وعنده
دليل كون الحوض ستة اشهر من شاة الحوض عينا تدر به رواية واود بن فرقة قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى جارية مائة درهم فلم تحض عند حتى مضى
لها ستة اشهر لم يزل حامل قال ان كان مثله لا يحض لم يكن ذلك من كبر هذا العيب منه وهي صحيحة ولا يثبت في موافقة للاعتقاد ان عند الحوض غالبا موجب

من شرح مع جواز رد
عند هذا النقص
كالاو

وقال بعض

في القول

والنقل في البرز وفيه الخارج عن العادة وبول الكبر في الغرض عموما ما يحجر الوجه ووصل الشعر الثبوتية فليست
عيوباً لكن يثبت بها الرد لو شرط اضدادها ولا يرش في الرد بقية من الجوز والمجدام والبرص الحادثة ما بين العقد
سنة لا يزيد مع عد التصرف ومعه لا يرش خاصة متى

لقد التفت انه موجب لبعض الامراض لكن ينبغي ان لا يكون محجراً بلوغ تسعة سنين في التأخير سنة اشهر موجبا لذلك لا ندعه في التفت انما يتأخر عن ربعة
عشر سنة وزيادة من غير ان يعد عيباً وقصداً بل ينبغي ان ينظر في امثالها استماع الاتفاق بالبلد المراج في الجملة فان وجد منها الخيض ومنها لا يكون عيباً
به وكانه اشار به بقوله ان كان مثلها يتخير ما يزيد منه البلوغ الشرعي مثل تسعة سنين لما مره لا تكان مفروضا في السؤال ح يتفاهلها مع ذلك عد الكبر
حبل الخيض سنة اشهر عيباً به ولا يعلم حكم الاقل من سنة اشهر بنفياً واثباتاً واطرح مع انها تدل على الاقل ايها فان ظاهرها عدا القيد بـ سنة بل البناء على عد
خيض مثلها ونقل الكبر فلو قيل انه متى تأخر عن عادة امثالها في تلك البلاد ثبت الخيض كان حسناً والظاهر ان حاله عن ذلك ان فيها حكم من تأخر خيضها سنة اشهر
كون امثالها يتخير عدا الكبر نعم يمكن ان يقال ان ثبت عرفاً ان خيض الخيض اقل من سنة اشهر بنفياً عيباً به وكل هذا الخبر بل لما اعتد الان لا نعلم
جواز الرد بعد سنة اشهر ولا شك في ذلك مع عد التصرف امامه فظهر هذا الخبر لذلك ان عد التفضيل ليدل العرف على امثال هذا المقام على ان الغالب ان لا يمتد
سنة اشهر من غير تصرف موجب للتسوية المقربة عندهم مثل سقياها وعلق البنا فيكون هذا العيب ايضا مستغنى عنه بـ سنة لا بعد ذلك فيحمل عيبه بعد
التصرف لا يقتضيه الدليل الاول **فصل في النقل** النقل بالضم والثاقا استغنى عن الشرع بالبرز والفتح والكسب بـ ثبوتها عند من الكنان كانه يتغير
من البرز ويطلق على الدمن كما في الصحاح يدل على الخياط عدا العادة هو قضا العادة نكاحه عالم به واشترى فلا يخفى فان معنى قوله بعثك هذا الدمن
الدمن مع النقل لا يضر الحمل الحاصل بالدمن من جهة جعله للنقل لعد لا يعتد به وعد شرط العلم بالوزن الى هذا المقدار كالتب التين الطقاد
الدمن مع الظن والضرورة غالباً وكذا لو كان كثير او عالم به مع عدا لك لكان عيباً به يترتب عليه حكمه قوله بول الكبر عطف على النقل او ما قبله
وخبره على لكان بول المملوك الفاضل كبراً او كان عبداً او امة عيباً به ما يبرهنه الكبر الذي كونه بولع عيباً به هو العيب والبيع بين يكون ذلك
قليلاً **فصل في ما يجزى** كذا ما في فتا ذلك منه ويدل على لزوم مع الاشرط ان لا تجوز الا الاشرط والبرز بعد وقته وان مع عدا لا يان بالشرط ثبت في
الحث في الرد فقط بان يخرج العقد من اللزوم والوجوب الى الجواز لا يثبت كذا في العقد الموجب الذي يتخير كذا في الاشارة عدا العقد كعد وود العقد ليعتد
الرضا على ما يوجد منه الشرط فينقل الى الشرط مقتضاه الرد لا عد البطلان وقع العقد عليه **فصل في الرد** رد الجواز الرد مع هذه القيود
حدث في الرد سنة وان كان عند المشتري انقصاً او نقصاً في الحياض كونه مخالفاً للاصل القواين هو رواية الكثرة مثل صحته في مقام قال سمعت لوصاً يقول للملو
من احث السنة من الجوز والمجدام والبرص اذا اشترى مملوكاً فوجد به شيئاً من هذه الاصل ما بينك وبينه في السنة فله ان يخرجه على صاحبه لا يثبت قال محمد بن علي بن
قال لا يرد الا ان يقيم البينة ابق عنه كانه ائمة الرواية لعل محمد كان حاضر فقال ان ابق في مكي يكون الرد قال في رد الخ وانه قد دل على ان يرد
مرة واحدة عند البائع بعد ان وجد عند المشتري وجب له كما اشارنا اليه هناك واشارنا على محمد بن علي هو الجوز لبعض الفرض وفي رواية على بن اسباط
ضم القربا ايضا الى التلخيص قال سمعته يقول الحياض في الجوز ثلثة ايام للشتر وفي غير الجوز ان يتفرق واخذنا في السنة بعد السنة قلت ما احث السنة
قال الجوز والمجدام والبرص القرن من اشترى فيه هذه الاصل فالحكم ان يرد على صاحبه تمام السنة من يوم اشتراه ورواية محمد بن علي قال سمعت اوصاً
يقول يرد المملوك من احث السنة من الجوز والمجدام والبرص القرن قال قلت وكيف يرد من احث السنة فقال هذا اولا السنة يعني الحرم فاذا اشترى مملوكاً
فحدث به من هذه الاصل ما بينك وبينه في السنة فله ان يخرجه على صاحبه لعل المراءان لعقد في اول الحرم فهو اولا السنة وفيه السنة اخر الجوز لا يرد ولا يضر عدا سنة
الخبرين لعل محمد بن علي في السنة فله ان يخرجه على صاحبه لعل المراءان لعقد في اول الحرم فهو اولا السنة وفيه السنة اخر الجوز لا يرد ولا يضر عدا سنة
ظهر القول بـ وفي البرص ايضا اشكال لو كان العدة فيه ثلثة ايام في رواية عبد الله بن سنان المتقدمة في حياض الجوز اعز به عبد الله بن عديع البيع في اروق ثلثة
ايام ان كان قبل الجوز من وروى عن محمد بن السنين الجوز فابعد السنة فليس ثبوتها كما صححه اذ ليس منه من يرد في السنة على اوصاً الذي وثقه في
كتاب الزجالة لهذا قد سمى ما موته فيها والاصل وادله لزوم البيع ويذكر حمل غيره على البيع لا يرد البائع او الثانية على كرهه وروى ان الجاهل اولى بالجل
الاول ان يرد الباعة ويوافق الشهرة فتم واما انه اذا اشترى فليس الا الاشرط لا يجوز الرد قبله كان بخلافه لا يقتضيه ثبت عندهم ان الرد يقتضيه التصرف في البيع
مطردون لا يرش الا ما استغنى في هذا ليس منها وقدم الاشارة الى ان ما دلت ليلاً صحيحاً مسجياً في التغيره ولكن يظهر عدا الحيات بينهم وهم يعرفون ذلك
ايضا ان لا يخفى الدال على الرد انما يتعرف بعد عد التصرف باظهارها الرد مع التصرف ايضا بعد عد التصرف سنة في مملوكاً اشترى لخدمته ولو مثل اسفوكا اشترى
مرة ولا عد التقضي في مثل يقيدها بول نص في ذلك فلا يجد استثناء هذه العيوب ايضا من عدا جواز الرد مع التصرف على انه قد تعدد عد مضحرج في المخرج كونه
وعلى تقديره ايضا يحق التخصيص في الرواية ولـ في قيد هذه بعد التصرف بـ في عدا تقيداً بـ في عدا هذه العيوب واستثناء ما منه بل لكان هذا اولى كما
تعد من البعد لكن القابل بعينه واعرفهم الله **فصل في المطلب** الثالث في الزيادة وهو الغنى الزيادة مطلقاً واما في الشرع فالزيادة الزيادة التي
في المعاملة مع الشرايط الابنة ومن خصه بالبيع كانه بدل المعاملة بالبيع واصطلاحاً بيع احد الثلثين بالآخر مع الزيادة وانما شرايطه التي تاتي في ان لكان الحرة
عند الاصطلاح هو المعاملة وما يحصل بها ما باخذ من صلحها بما يقابل ما نال من الزيادة وكذا ما يفي به كما يدل عليه ليل الذي سندر فيمكن تعريفها بل
هذا اولى بحجب لعل لهذا قال في جميع البيات معنى حل الله البيع هو الزا احل الله البيع الذي لا يراه فيه حرم الذي يراه الزا وهذا مؤيد للمصنف في تخصيصه الخبر
بالبيع والاولى كسب للفظ لكنه المناسبة لعل للعوام الامر في ذلك من بعد تحقق المراد بالدليل والظاهر ان الحاجة الى استثناء الزيادة التي تجوز بين الولد
والوالد الزوجين الحرة والمسلم في تعريفه كما فعله في مع لكانه ايضا بما لا انه جائز بالدليل ولهذا يقال لا يحرم الزا بين هؤلاء الامر فيه ايضا سهل
ان الظاهر ان دليل المحسن كالمصان الو باعزم بالكتاب مثل قوله ثم الذين ياكلون الزا الى قوله واحل الله البيع حرم الزا وصححه الاشارة اليه السنة الاجماع لا تملك
في حقه ذلك في البيع ويمكن في القرض ايضا ما عجزها فلا يعلم بثبوتها مع اصل الاباحة المؤيد بظواهر الايات والاحاديث الدالة على ان حصول التراضي يكفي

الاباقل

بقوله

العلم

الصفات الفارقة من

لأن التفاضل
 في
 الأ
 ان يقال في
 ثبوت لزوم مصادرة
 ثبوت النسبة بين الجس
 مع الشارح
 البه

کتابخانه

اسم ۶
لیکن

بعض

٢٤٢
التفريق

مفتاونا

البجوت

2

والله

17

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

والايمان مختلفه كاليمان والتقى اصله واحد كالزبد السم اللبن والسم ودهن والخلول تابعة لاصولها فلا يجوز بيع احد
المجانين بالآخر مع زيادة كفيفر حقه بغير من منها ولا كفيفر حقه مقبوض بغير من منها موصى بغيره مع اختلاف
الحجر بقدا وفي النية قولان وكان اثباته مكيده عهد النبوة ^{عليه} بنه عليه الا اعتبر البلدان اخلافا للبلدان
فلعل سبلهم نفسهم متفق

من اجل

خير لان ترمي به اجود مما قال فكون ان يباع القربا لم يباع جلا بمثل كيله الى اجل ان الترميس فيقص من كيله ومنها دلالة على تحريم الزيادة والحكمة
وهو الاجل عدسيع الرطب ليرطوبه الوجبة للنقص والظان المراد بالكرامة التحريم لانه في بعض الروايات ان عليا لا يكره الحلال فمما وصحة
بين سالم عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يبيع الرجل خفاهما الاكراد فلا يكون عنده ما يملك ما باعه فيقول له خذ في مكان كل فتبين حنطة فقيرين من
مفبر حنطة في ما نقص من الكيل قال لا يصلح لان اصل الشعي من الحنطة ولكن يرد عليه من الدائم بحسنا نقص من الكيل ورواية عبد الرحمن بن ابي
عبد الله قال قلت لابي عبد الله ايجوز فقير من حنطة فقيرين من شبر قال لا يجوز الا شبرا بمثل ثم قال ان الشعي من الحنطة والتفريقا فقد دلت الرواية الاخر
خبر عن الغائبة يبيع الذهب والوزن بالذهب البر بالخير النعير بالبر كيف شئت يدعي ان حقيقة الحنطة مختلفة باختلاف الخواص فكذلك الاسم بهذا
ليثبت باكل احدهما الخاف على عدم اكل الاخر وهو ظواهرها جنتا في الزكوة بالاثنتان والجواب عن الرواية بعد صحة السند مع ان المتن ايضا لا يخرج عن ش
فانه وعن اختلاف الحقيقة والاسم انما دلالة التي سمعتها على عدم جواز البيع الامتثال بمثل انما واحد نائب لربا ما بقي للاستدلال في مقابلتها
بما لا بد من تصحيح القاعدة التي وضعتا فيمكن ان يقال باختلاف الاسم لا يكفي في اختلاف الجنس لانه عند ظهور الاتفاقية غايته في ذلك بالجملة انما
الاسم باختلافه علانية فيعلم عليها التي لما يحصل قوتها في الاقوى يحمل به وهذا على الاسم في غير الحنطة والشعر فيها ايضا في غير نائب لربا
الزكوة والحلفان الزكوة يجب في الحنطة اي ما يبي يد الحنطة باوعها واحد ما باها فلا يضمن اليها الشعيه لا يبي حنطة وان كانت حقيقة واحدا واصلها
واحد لكون احكام الشرع مبنية على الاسم والاطلاق العربي غالبا لا الحقيقي للنقص الامر بالامع دليل يدل عليه مثاله احكام الحلف لغيره غير ذلك
لما دللنا لادله على اتحاد الحقيقة وان ذلك كاف في باب لربا ولا يحتاج الى اتحاد الاسم ليس الامر منوطا على الاسماء كما في غير الربا وجب لتسليمه وكذا
اختلاف بعض الخواص يدل على اختلافها حقيقة وفي نائب لربا دليل لان ذلك ايضا علامة امره موجب لليقين لهذا قيل معرفة الحقيقة مستعبر بعقد
والحاصل انه من اتباع النص فان قد نفع ذلك حفظ قوانين الاتحاد والافول بجرهما والاعتراض عليها وكذا يمكن رد النصوص لذلك لان بول الكرا
وهو يبيد كانه في ما فكوناه اشارة كره قال بالجملة الاعتقاد على اذيتا هل اليت والاختصاص بالاسم لا يخرج المهمة عن الثابت كالحنطة والذيق فانهم
ولا ينبغي جعل الاتحاد مشروطا واخر الحنطة والشعر عن ذلك بان يقال يشترط في ربا اتحاد الجنس لا في الحنطة والشعر كما فعله في بيع لما سمعت ان اخلاف في
ذلك وما وجب الاستدلال في كلام احدهم وايضا ولان النصوص صريحة في اتحادها لا في وجود حكم الربا فيها فقط مطاوع الاختلاف هو ظنيتا مل قول
والا لبيان الخ البيان جمع بين كمالها جمع محم والمزاد ان لم كل جوا ولينه بالنسبة الى اخر الخاف في الجنس مخالفة دليله اختلاف الحقيقة والاسم المظن
كانهما مثل البقر والغنم ولهما ما في قولهم الثاني الخ مذهبنا وان كان فيه تماثل من جهة اتحاد الاسم الخاصية فلو لا الاجماع المفهوم من كره لا يمكن القول
بالاختلاف بالجملة بل ايضا اشكال من جهة القاعدة ولكن قد عرفت ايضا اننا لا نلتزم بالشرط في الحنطة والذيق والشعر والحنطة وان كان اتحاد الحقيقة
يفتقر من كره الا ان الدليل على الكلبة غير واضح لانه ما وجد شي صحيح صريح في الكلبة والاسم غير صادق والاختلاف ممكن حقيقة بل هو الظاهر باختلاف
الخواص مثل الخ القربا والجبن والحليب يؤيد ما في صحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن بيع القربا بالثياب لم يطقوا القربا اكثر من ثياب
الثياب لا باس بوبه ايضا ما في صحة محمد بن مسلم من ان الثياب في بيع زيادة العمل المتشبه للجرة في التسويق وكذا في هذا الثياب بالجملة الدليل غير عالم على
لما بين الثياب والربا واصله كلبه بل قائم على عدمه الاسل ابدله باخه البيع دليل الجواز الا ان كلام الامتثال في الخ خرج عنه مشكل والاحتياط يقتضيه المسئلة
من المسئلة يحلها محققا وقد ادعى الاجماع في اكثرها في كره حتى في الحليب اللبن والكذلك الكاخ والحنطة والخز جميع اوقاعه الهريفة فان ثبت الاجماع فيه لا يمكن
الخروج عنه فكونه الاجماع في كل اصل مع فروع كل اصل مع كونه الزيادة على اصله في العلم صلده في مثله قوله الخ قوله اليت صرنا فليت اصل الزيادة
في المثال ان الكل مشترك في اسم الحنط والاختلاف بالصفة بيز من حد القربا لو يكن سبيل الاسم خالصا كما مر الا ان الظان الحقيقة مختلفة فقولهم لا يخرج الخ
ليله تله معضلا وفيه اتحاد الجواز في كل المتجانسين مع التماثل فقد وهو صحيح لما مر لا انه يشترط في الضرر القبض قبل القربا فتد كرفق لربا لا يقرب
الخ اشارة الى عدم جواز الزيادة الحكمة وهو الاجل فالمراد بالمقبوض الحال المقابل للوجيل في مثله تاخير الحال للزيادة كما عرفت في دليل ما تقدم في نزول
لا يثبت في جميع البيان وصحة محمد بن قيس التي تقدمت فيكون الحنطة والشعر جينا واحدا ويظهر من بيع الثياب في السلف حيث قال لا يجوز اسلاف احداهما على
الاخر على الاظهر يظهر من شرحه عند الخلاف في ذلك لا ما يغيره بعبارة فيوط من لفظ الكرامة على الخاف على الحنط الحنط كما هو واقع فيها هذا المعنى كثيرا في
الشرع في الغيبة حيث قال في الغيبة تردد في عدم الجواز الخ عند الخلاف في الغيبة النسبة مذهبنا لم يطل برينه وانما هو الجواز مع الكرامة مطاوع الزيادة
تد كرفق لربا كل الخ اشارة الى ان شرط الثاني وهو الكيل والوزن فقال كلما ثبت انه مكمل او موزون في عهد بن علي لم يفتك ولا ما لا يتغير عن حكمه
ان غيرها الناس لا اعتبر البليد كل ما لم يثبت فيه الكيل والوزن ولا عهدا في عهد بن علي فحكم البليد فانما يتق البليد ان الحكم والحق واهم واختلاف
بدا الكيل والوزن يكون دوبا ويجوز الزيادة دفعه لا يكون دوبا فيجوز النقصان والظان الحكم البليد لا مله اربكان في بلده غيره ولعل الاول يجمع عليه
من الامة حتى حك عن ابي حنيفة الحكم بعبادة البليد انما هو ولكن نقل عنه ايضا المكنات المتصو كمكيات اربا وكذا الموزونات ما لم ينص عليه فالمرجع العادة والفتا
كان المراد ما في عهد ما ثبت علمه ونقصه والا فلا حجة فيه ويحتمل ما كان عادة في نسبه مطا كما هو اكثر العباد لان دليل التحريم المشروط بذلك فانما
دلتك الزمان مطا الا ان يخالف في بلده وعينه وخ يشكك لاحتمال جوعه الى بلده وكون كل بلد حكم نفسه فلو لا الاجماع على الاول لا يمكن القول بانحو المراد
لغرض مطا حكم عن ابي حنيفة لانه العادة في الاحكام الشرعية كالقبض الحر والاحياء وغيرها وما اكل والملبوس لغير الخايز السجج عليه التسوية والفتا
في راض الا ان الاجماع متبع لعدا مكان الخاف لفظان الترتيب في المسئلة كما تنزه في الاصول والفرع من الغائبة والخاصة واما الثاني فلم يدل عليه ذلك

الخلافۃ

بنقل

ويجوز بيع لحم الغنم بالشاة على أي بيع يفترضة بغير حنطة وفي أحد ما عهدا تبين وبغير التراب شبهه وبيع دهم ودينار ودينارين
ومد ثمر دهم مدين او بد زهين وكذا ما شاهده وان بيع الناصب سوا به من الزايد يستوجب الزايد ولا يوجب بين الوارد
والد ولا بين السيد عبد الشخص ولا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم والمسلم ويشبه بين المسلم والمسلم على

فليحظ ذلك ثم ان الظاهر العموم عند الفرق بين اشكال الربح والضرر مما عدا العيب الزايد كان التفاوت بينهما فاحشا للدليل الدال على عدم جواز الربح
بالقربان الاول جاني لكل وكذا في اخر صحته مما عدا العيب لان قوله من اجل ان الياسين ليس في الحظ في العموم وللقيا من ايضا فليس له دليل في غير التمر وهو لقياس فقط
مع انه مضمون لعلنا انظر بانه في الفرع فتم وفي المتن اشارة الى ان المراد هو التفاوت لفاخر حيث قال وكذا كل ما شاهده يتدلى به بالمرئ مقابلته بالمتوخي
المرئ بمثل وكذا بمثل المتوخي لعلنا انظر لفاخر مع ظهور التفاوت في الجملة **ففي الجواز** لا يفتي على خلافه في الجواز بالشاة حال حيوتها متفانلا ونسبة
الخلان بعد الذبح مع احدا لا من فرجتيان العامة بيعها بالوزن بعد تحقق شرط الربوي هو الجنية والوزن هنا وحيث ان المذبح ليس ببيع به
بالوزن لم يتحقق ذلك عادة بل الجواز ببيع جزا فان لم يوزن وعموده البيع المتوخي عند ثبوت دليل وجوب الكيل والوزن في مثله يفي الجواز
سند لعموم ما ثبت من اكثر القبايات كالمتمن وكه وغيرها واما بحث المتقدمين من انهم لا يوجبون دليل التمر ايضا لما تقدم في الجواز
على المذبح ولكن السند من غير وجود غياث بن ابراهيم التبري عن غيره وبالمجمل لو ثبت ان بيع الحيوان المأكول بعد الذبح لا يجوز باللمم من غير متفانلا
والاجاز في بيع تفرع موقوف على بيع اللحم يجوز ذلك واما اشارة الى رفع التوهم بانه اذا كان في احد ما عهدا تبين او تراج فيه كما يمكن عند الجواز
لعلنا العلم بالاشارة اجزاء الربوي مخرج الجواز لرفع ذلك ان امثال ذلك لا يضر لعموم ما عدا الخلو عندنا بل لا يضر الضر المنفي بالعقل والنقل لو كان معتبرا
والاشارة عند هذا المقدار في المعاملة ولهذا لا يثبت بمثل الغبن قد تقدم امثال ذلك وكان يجمع عليه قال في كره يجوز بيع مد حنطة فيها افضل وهو عهدا تبين
او عهدا او تراج في المعاملة بعد حنطة مثله او بخلافه عن ذلك عند علمائنا وكذا اذا كان في احد ما شيعر سوا كشر عن الاخر او سواه زاده في الكيل ولا
علا بالاخر المسلم عن الزايد ان التقدير قنا وها وذا او كذا او الفضل بالتراب غيره بخير العامة والتشكيك بضره كونه كالمطعم والطعام والماء في التحريم **ففي**
بيع دهم الح وهو ايضا عطف على الجواز لا يضره الاشارة الى انه اذا كان احد الطرفين مشغلا على الخالف جنسا للطرف الاخر بحيث يصلح كونه مقابلته
الخالف بمعنى ان يكون ذلك لا يوجب ان يكون في الجواز المعاملة به مقصودا في العقد لا يكون تابعا ولا يتوخي الجواز ببيع مع خصوص الربويين متفاضلا
في كره وهو جازر عند علمائنا اجمع به قال ابو حنيفة في لو باع دينارا في خريطة عامته ويطا حازه ومستند لاجماع عموده الجواز مع تحقق الزايد لا يضره ان يكون
في بيع احد التجار اثنين بالكيل والوزن متفاضلين ونسبة الاخر وهذا ليس كذلك لان المركب من الجنين ليس بجنس احد وهو لا يضره ان يكون في
الجواز ما يابى به قدر من جنس يقي اليان في مقابلته غير الخاف وان كان اضافة ذلك فلا يتصل بالزايد وهو وبالمجمل الامراء الاحتمال صحة يحول عليها وروى
الروايات ببيع المأكول الحلال واليوسف كلبها مثل واية ان يضره قال في التبع لفسد الفضيحة ببيع بالدينار قال في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان
ان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار قال في كذا لا يضره عند صحة السند لا يضره ان كان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار
عطف مثله بانقضاء اشارة الى ان ايراد التفاضل في بيع الربويين مثل ان اراد بيع قفيز حنطة بغيره من شعبة او الجيد بالرويين وغيره
بيع المسلم والمسلم وهذا يستوفى لزايد هو لو حصل الفضيحة في البيع المتيقن لا يضره ان كان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار
ينظر الى الجواز في حوزة ما ظاهرا لمعارضة من علة تحريم الزايد كانه ذلك شاذ في كره بقوله لو عدنا لضرورة البيع الزايد مستفاد مع انما الجواز
وذكر الجواز منها ما تقدم **ففي الجواز** لا يضره ان كان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار
عن السيد بعد خلافة علي بن ابي طالب والولاء والد مستند الى واية عن جعفر بن علي بن عبد الله قال قال في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان
ليس بين السيد عند ربا ورواية زارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال ليس بين الرجل وولده وبينه وبين عتده ولا بين هادبا انما الزايد بينك وبين
لا تملك قلت في المشركون يبيعون بينهم ربا قال نعم قلت فانهم قالوا انك لست تملكهم انما تملكهم مع غيرك انت وغيرك فيهم سواء الذي يملك بينهم ليس
ان زالا كان عبدك ليس سلع عبدك وعبد غيرك ولا اجماع غيرك ولهذا ذهب السيد والاول الثبوت في بيع الزايد في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان
واي الجواز في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار
ماله لا العكس بوجه انما لا يضره ان كان يضره ببيع سائر عباد الرحمن في الحج عن سائر الفرم ودينار بالدينار
بين السيد سيد مناه على القول بانه لا يملك واضع ما على القول بالاخر فلا يظهر ان الرواية غير صحيحة ولا نرفت غيرها الا ان يدعى اجماع فيقتصر على
وهو ليس الخاص الكاتب مط ولا الشك كاتر في الرواية المتقدمة واما بين الزوجة والزوج فثبت ما تقدم ان كان اجماع عليه مثل الدائم كما احتسب
في كره مؤيد بجزا اكلها من بيت زوجها وفي بعض الروايات الصحيحة سلق الزوج على ما لا يثبت في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان
الطرفين على تقدير اجماع والاضمار لا يمنع الربا متبع واما بين المسلم والكفار فذكر واية زارة تحققة مط ولكن صريح رواية في الكافي في حديثه بل بعد
عز بن جميع ولهذا الاستفا قال رسول الله ليس بيننا وبين اهل حرب ربا بافا فاناخذ منهم الف درهم بداهم وناخذ منهم وطينهم خلافة الا ان يزداد واية
زارة او يخ وروية يعمو لادله ويمكن حل الاخيرة على من كان ماله فينا يجرى لخذ منه وهو الحوي في غير ما مؤيدنا بحقيقة ليس باو يباع بل استفا وروية
اهل بين المسلم والكفار والمؤمنين لثبوتهم مط لتحقق الزايد في بيعه هنا ولهذا لا يجوز من جابيه واما العهد فانعرف له ربحا الا ما يستباح ما فيه بالمجمل
ان ثبت دليل من اجماع ونحوه على عدم الزايد في بيع الاقرباء الكبار الستة بل اجماع متبع كما هو مقتضى الاصول فثبت في الفقه ايضا وابق عن جميع
لكنه غير سندهم قال في الصادق ليس بين المسلم وبين الذمى با ولا بين المراق وبين ذمهم ربا ولكن هذا ايضا بخير سند تقاضها رواية زارة
الا مع هذا اوضح سند اذ ليس فينا محمد بن احمد بن محمد بن عيسى في الاول مشرك وفي الثاني قول قال في كذا كانت ضمة قلب من التفضل لا يضره ان كان
عند امكان التاويل وان سال الجواز الا ان في الفقيه لضمه ولكن المخرج عن الادلة القطعية التي تقدمت مثله مشكوك لهذا التفتا المقام والاكثر الثبوت بين المسلم

المطلب الرابع

[illegible]

دولت علی

الخامس
الشجر ويندج فيه الاعضاء والورق والعروق ويستحق البقاء منفردا ولا يستحق المخرس بل يستحق سفعه للبقاء ويدخل في بيع الخلف خاصة الثمرة غير الوتر ولو انتقل
الخلف غير البائع او انتقلت شجرة غيره بل كانت الثمرة مؤثرة فلا انتقال ولو لم يكن البعض منتقلا عنه خاصة للبائع بقاء الثمرة الى ما اخذها او لكل من البائع والمشتري انتقلا

ما هو كايه غالباً والعادة يقتضيه عدم منعه من ان يكون معه غالباً ويدخل تحت بيعه فانه صار كالجوز ويجتهد عدمه للاستحقاق وعدم شمول للفظ لوها
جاريان في الشارح مع زيادة كون الشارح مؤثراً في ذلك بقوى قوله وقال في كونه لا يبرئ ما يقول الشارح ان على البعده من الثياب يدخل اعتبارا
للمرئ وهو الذي اختاره في عدمه وجه لدخول الشارح لان العرف يقتضيه دخول ما عليه وان كانت للغة تقتضيه عدم دخول شيء اصله عند البعده على
ما عليه لغة اصله انما باع البعده ذلك بجاني غير الشارح ايضا وكذا الخلف في عذار الدابة ومقوده ما ويدخل فيها لانه كالجوز واذا دخل الثياب في البعده
وجرد ما عليه لم يدخل الثياب قطعا والعرف يقتضيه بعيد بخلاف الدابة فانما يباع من غير عذار ومقود والاصل عدم دخول حتى يتحقق قول
الخامس دليل الدخول ما يقتضيه كون العرف يقتضيه القول لان العرف مطرطبا وبابا والورق كك حتى ورق الثوب الذي عنده ثمره كما
لجوز وكذا العروق وهو الاية ورق الثوبان فيه فاما قول **قوله** يستحق الخ كان الشجر لوطب الذي يقتضيه العادة بانما اشتراه للبقاء لا الذي يقتضيه
انه للقطع للمقتطع الحطب ايضا المراد مع خلوه من قيد بمغزاه بشرط بقاءه وعدمه والافال شرط متبجح الظاهر دخول المرئ عند شمول للفظ له
ولا يقتضيه العرف ايضا ذلك نعم يقتضيه بقاءه في ذلك المرئ فقط وشرطه ان يكون دائما لا يشترط ذلك ايضا فانه يجوز الانتفاع دائما بالاستحقاق
دون المليكته وما علم من البيع لا ذلك بالجملة الاصل دليل قوى ما يعلم من العرف على شجر الجوز كانه لا خلاف عندنا فيه كما يظهر من كونه كونه لقطع
الشجر ليس للشجر من الجوز ولا النص في ذلك العرف بوجه **قوله** يدخل الخ اذا بيع الخ فان كانت مؤثرة ولم يشترط كون الثمرة لشريه في البيع لما يقتضيه
الاجماع المتعش كونه ويدل عليه الاجماع ايضا من العادة الخاصة مثل قول الصادق من باع نخلا فله ثمره في السنة التي باعها في السنة التي بعد البيع ثم قال ان
عليها قال يقتضي قول الله بذلك مثلها من طريق العادة ومعلوم كونه له مع الشرط على ما اذا لم يشرط ان الثمرة لشريه عندنا ثانيا لما يظهر من كونه
الاجماع عليه بوجه مقتضى الاجماع المتقدمة ولان الغالب نه قبل انما يبريد من جز الخلف فانه مع الاجماع فيها والافعال الظاهر لا يدخل كافي غير الخلف
فانه للبائع والظاهر لا انتقال بغير البيع وبعد التاثير لو انتقل الخلف بغير البيع الخ بعد الدليل لا لا يجتهد في العرف المتقدمة وهو ذلك معلوما مقتضى الاجماع
على ان الثمرة في غير الخلف بعد الظهور للبائع قال في كونه لو انتقل بغير البيع الخ الخلف الثمرة بعد الظهور لمن كان له او لا مط مؤثرة كانت اجماعا
قوله لو لم يشر الخ اي لو لم يشر الخلف من في سنة دون البعض باع الكل منتقلا من الثمرة الى المشتري لانه لا يشرط المؤثرة وجهه ما يقتضيه اجماعا
بعض الطلع من نخلة واحدة ثم باعها فالا انه لم ينتقل اليه شيء بل لكل البائع كونه في كونه لصدا البيع بعد التاثير المستلزم لكونه للبائع للاصل
عدم العلم بخبر الاجماع ونحوه **قوله** للبائع الخ اي في كل موضع حكم يكون الثمرة للبائع مع كون الاصل للمشتري يجوز للبائع ابقاء ثمره في وقت
احدة العرف دليله فان كون الثمرة يقتضيه ذلك فان الاصل القاعد اقتضوا بقاء هذه الثمرة الى اوانها ومقتضى ذلك تصد المشتري للثمرة والظاهر العرف
بين كون المشتري عالما بالمسئلة ام لا بعد الضر المنفي **قوله** لكل الخ وذلك لحصول النفع وعدم الضر على الاخر وكذا مع عدم النفع اصله من المصلحة
اشترى مع عدم ضرر الاخر بوجه لكن اذا حصل الضر لاحدهما بالضرر والاخر بعده فبنيته لتاملا لا يبعد ترجيح جانب المشتري لانه ليس بضرر بالمشتري ان البائع
قد ائذ على البيع لذلك ان حصل الضرر على نفسه **قوله** الشاغل الثمرة فيجعل هذا سائسا لا لفاظا تامل بعد شمولها الاشياء يدخل وله
يدخل بل هي من ثمة يجب لثقل كما ان الثمرة والدسكرة من ثوابه يجب لاداء التفرقة والاستطرد ولهذا جعلها في كونه وغيرها كك زيد على ما عدا
الفرقة والدسكرة لثمة المستد امر في ذلك ميقن **قوله** يستحق الخ يعني ان المشتري ثمره دون الاصل وان اشترى الثمرة ولم يدخل فيها الاصل يستحقها
على الشجرة الى وان اخذها وان لم يشترط ويعد ذلك ما اقتضاه وهو المخرج في وقت الشاغل الاخذ هو العرف لمعول في كل فاكهة وثمره وغيرها ودليله
ثبوت الرجوع اليه مع عدم الشرع والرجوع الى وان كل شيء الى العرف في ما يؤخذ به باخذ كك وكذا رطبا وشرابا وقصبا وغير ذلك **قوله** ولو
يعمل باع شيئا نامثلا واستحق نخلة وكذا اذا اشترى نخلة معينة فله الدخول والخروج الثمره في تلك النخلة من غير ان يشتري صاحب النخلة لانه باع
يدخل فيه لغيره لانه لا يملكه لان ذلك مقتضى الاستثناء والشراء فكان استثناءا واشترىها وشرط على المالك الثمره في تلك النخلة لاصلا لها واخذها و
مقتضى العرف وانما مثل استحقاق الثمرة على النخلة مع انتقالها عن ملكه ولكن ينبغي ان لا يكون ذلك للمصلحة النخلة المتعارفة لا غير انتفاء على العرف
فيما دلت عليه العرف كذا المدي جرائدها اي مقدار ما يطول يد يفتك الارض من اعضاء تلك الشجرة وكذا عروقها فلا يملك له منقطع قطع الاغصان والعرف
او شغل تلك الارض بما يقع في ذلك يضرب كذا موضع جمع ثمره النخلة وغيرها من مصالحها فان ذلك كله استحق صاحب النخلة لا معنى لانه تلك الارض بل
ليس له الملك لا النخلة وهذه كلها يستحق الانتفاع بها ونصالحها حتى ان لظ ان ليس للمجوس في تلك الارض تحتها والزرع اليها عينا ومن غير مصلحتها
اقتضا على ما يستحقه عرافا للمصلحة التي للنخلة لا غير فلو قطع النخلة يبطل الاستحقاق بالكلية وهو ما تقدم **قوله** وكل الخ اي كلما قلنا بعد خوله بيع
ثمن من الارض في الشجر يدخل في ايدي العقد بحيث يعلم كونه مبيعا وهو مذكور مجمع عليه اعلم ان الذين يبيعون من الجوز والتمر في دخول شيء وعده
جوزا لبيع مع ذلك مط يدل على عدم الاحتياج الى العلم التام بالبصين وهو ما تقدم **قوله** المقصد **الخامس** في البيع الخ اعلم ان الاكثر هكذا قالوا
وخاصله انما يبيع عليهما معا الدفع او يباخذ العوض يجوز لكل المنع حتى يقضوا كانهم نظروا الى ان البيع معاوضة محض ولا يجب على كل منهما الدفع
الا العوض مال الاخر فاما باخذ العوض لا يجب اعطاء العوض المسئلة مشككة كما يراه العرف لانه لا انتقال بالعقد يقتضي وجوب الدفع على كل
واحد منهما عند طلب الاخر وعقد جواز الجس حتى يقصر حقه وجواز الاخذ لكا حقه من غير ان الاخر انمكن له على اي وجه كان لان ذلك هو مقتضى
الملك منع احدهما حق احدهما الاخر وظلم لا يستلزم جواز الظلم للاخر ومنع من حقه فيجوزها الحاكم معا على ذلك ان شفعنا فيمنع من يد باخذ من اخر او يقتضي
لاحدهما وبما به الاعطاء هذا كله مع اقتضا العقد التحليل والحلول سواء شرط او اطلق فانه مقتضى الماعزث فلو كان احدهما حلالا والاخر موقفا لادخل في

کتابخانه

وَيُخَفِّضُ الْقَبْضُ

١٧-
انه مقبوض ولا
يماز عن ذلك

٢
بغيرها
وعن ابن الجندب
بيع الصبر مع المشاه
٥

بمنه جابج
التولية

نكطفه

الاول

الخامس
السادس

الا ان توليه لا يحتاج مستند الى كيل و وزن فلو لم يكن الكيل المذكور المحتاج اليه للقبض البيع ثانيا بل يكون كيل واحد كافيا وذلك من غير
التولية من غير كيل ذلك غير جائز كما قاله في ح يعل لما قد عرفت معقول رواية وايضا نقل فيه عن كره الاكتفاء بالخبر الذي حصل من البائع
الاول ايضا فلا يحتاج مره اخرى مع الخصومة ان ط ك لانه لا بد للقبض فيهما الكيل والوزن مرة اخرى وط ك ان مراد العلامة والدون من الجماعة
الاحتياج اليها ثانيا مرة ثانية للبيع الثاني لا تحقق مطلق القبض حتى اسقاط الضمان في جميع ما يصير فيه ذلك فان ذلك بعيد جدا لما اشترط اليه
قال في ن خدان قال لا بأس بالقول بالتحليله مط في نقل الضمان لا في عدم التحريم والكره ولا يكفي الاعتناء الاول من الاعتناء للقبض هذه العبارة
غير صحيحة في اعتبارها مرة ثانية في جميع الامور ولو كان الاعتناء بخصوص المشتري للقبض فيمكن حملها على ما ذكرناه من الاحتياج اليه عند القابل به اذا
لم يختر المشتري الاعتناء الاول ما رايت صريح العلامة والجماعة فيمكن هو مرادهم ايضا ولهذا نقل عن كره عدم الاحتياج في صورة عدم الخصومة ايضا ما به
ان اشترى بالخبر يجوز البيع بالخبر فيجوز الصريح باعتناءنا بما مع حصول الاعتناء الاول في كل شيء ولكن رايت في خاصية فلو كان قد وزن قبل البيع جيب
بمنه مرة اخرى للقبض مناع وبالجملة المعتبر هو المرفط ويبعد عند النزاع في الاكتفاء بالتحليله فيما لا ينفصل خصوصا في سقوط الاعتناء لا في ارضي القفا
ويمكن دعوى العرف ايضا في ذلك يؤيد الاصل انه قد يكون المشتري بعيدا فتكليفه بالذهاب اليها ووضع اليد عليها بعيد عن ان يضع اليد على الكيل
بل يعتقد وكون القبض كافيا وبضاعة غير موطنة ولا يمكن غير الوضوح والظن انه لا يحتاج الى مضى فان يمكن الوصول الىه يؤيد انه قد يوصى به ويثبت
الارض في بلد بعيد القول بعد حصول المدا لا بعد الوضوح هناك ووضع اليد ومضى الزمان بعيد الاصل بغيره عد دليل على اشتراط القبض سقوط
الضمان خصوصا على مثل الاراضي ما رايت شيئا الا رواية عقبة بن خالد المتقدمة وقد عرفت حالها مع الخاف في غير الارض وعقد الخلاف عندنا في كره
في ان التلف قبل القبض على البائع ومعلوم الخلاف عند الاجماع على انه لا بد هناك من وضع اليد ومضى الزمان للخلاف المقدر ولا يبعد الاكتفاء في الامور
البعيدة مط بالتحليله في سقوط الضمان للاصل ما فرما في غير سقوط الضمان له دليل على اعتبار القبض في تملكه ولو زنه لو كان بعيدا مع ما يبدى بالاصل
فتشكل ثم ان الظن في غير هذا لا يبعد القول بالاكتفاء بوضع اليد للقبضها وهو راجع الى مذهب حيث اعتبر القبض باليد والنقل او الكيل والوزن
المستلزمين مط لان الظن انه اذا اخذ المبيع ان كان مكبلا يقال انه تبصره فلو غنوا الظن انه لا نزاع في ذلك في غير المكيل والموزون والحيوان في التام
للتحقق بالنسبة اليها وحيث علمت عند النقل في الاولين فاعلم انما بقي فيها ايضا الاشكال كما يفهم من كلامهم ايضا لان المفهوم سبيل القول به مع ان يخرج
عن العرف هو النص هو رواية معوية وقد عرفت عد ولائها كما يدل عليه في غير ذلك وعرفنا ان المشتري في الحيوان ايضا وانما ذكره من غير ان ينفذ ويذهب
يقال انه تبصره فان غير شك وكذا الحمل فعم احصا تبصره النقل وعدا اعتناء فقط وجيش على ان ليس هناك شي اخر ينبغي القول بوضع اليد فيه ايضا والشر
غير بعيد عن ذلك لكن ينبغي ان يكون ذلك بقصد التملك انه ملكه لا سواه ولا لغرض الاحتياط ويؤيد ما تقدمت به ان ما يجب سقوط الحيوان فانه يقال ليس
نص هو قرينة من القبض هذا فانه ثم ان الظن ان القبض التملك الذي يجب على البائع مثلا ليس هو النقل الذي هو نقل المشتري ولا وضع اليد للقبضها لان
ذلك نقل المشتري لا معقول لا يجابه على العرف لان الظن لا يجابه عليه ان يجوز ما اخذ يد المشتري بضمها على المبيع كذا الظن عند ايجاب كيل عليه ان باعه مكيلا بجيب
وعلمه فالتا ان ليس عليه التحليله اذ في بيعه والاذن في القبض مع عد الما بحيث يسهل على المشتري قبضه بغيره فالا يبعد كونها هي المعتبرة بسقوط الضمان
مط من جانبها الظن انه المعقول ولا ينبغي النزاع في ذلك كما في سائر الحقوق فانهم صرحوا بان الضمان في وضع المصنوع عند الما للبحث في حال عليه تناوله بغيره
وكذا في الدون وغيره بل صرحوا في هذا المقام ايضا ان لو جعل المبيع اليد مكنه منه ولا اخذ المشتري الضمان عليه فبعد ذلك كذا معنى النزاع في ان التحليله
تكتفي للقبض الذي هو مسقط للضمان وانتقاله ام لا وكان كذلك قال في سائر التحليله لسقوط الضمان مط من جانب البائع واما لغيره فالتا عد العرف ايضا بين الكل
في ان المراد هو العرف وكان يتحقق ما من القبض باليد مط ولما بين ان قبض البائع لسقوط الضمان عنه في الشرع لا يكون الا بالتحليله قلنا فيه ما لا بد له في
عقبه على عد اعتبارها الما من عند الله جل وعز لو كان المبيع بيد المشتري فالتا انه لا يحتاج الى تجديدا للقبض الاذن مط ولا مضى الزمان الوضوح للقبض لانه
هو المسقط والموجب لجواز البيع وغيره كما يبدى ذلك في الهبة القوضه والتفصيل بما اذا كان القبض مشروعا وعدمه فانه لا بد من رفع التحريم والكره ويحتاج في
الضمان ايضا ليس بواضح الثالث في نقل القبض المعتبر كفي لا سقاط الضمان وان كان مشغولا بامتعة الما كمثل الضمان في البيع المتاع والبيت الذي فيه لا متاع
يكون مكلفا بان يفرغه ويحمل العد وجو الامتناع لقبضه لعدم الفراغ وعد حصول الفائدة المطلوبة من شرائه نعم لو وضع ذلك قبض المصنوع غير بعيد
جواز قبض المشتري اذا كان تحليلة من غير ان لشريك لعد النص المنوع الا باذن المالك بل اعطاء سلطة له للمشتري لان الناس ساطون على اموالهم
اما فيما يحتاج الى النص مثل النقل القبض فالتا ط ك لانه فان تصرف في مال الغير لا ينبغي من غير ان صاحبه الظن ان ليس له الامتناع بغيره الحاذق او
ليقتط اعتناء يمكن ذلك في الغايض لا ينبغي ان يفعل ذلك بغير ان الحاكم مع عد الوكيل لان يكون قبضه فيقسم ان قبل القبض والانتقال الحاذق فانه
يبيع الكل ويحوزه على نقله باعتناء النقل الطعدا العرف بين النقل باذن المالك عدمه في سقوط الضمان وحصول القبض مع اثره لحصوله كالوضع والقبض
الكل لا بين كونه في ارض يخضع المالك عدمه محلول ما هو شرط وهو القبض للصديق المبيع الا عند اعتناء شي اخر حتى يشترط يفرق في بيعه ان كان
فيما لا يخضع البائع كفي فله من خبره الاخر وان كان فيما يخضعه فان كان باذنه فهو كاف لا ان يكون لسقوط الضمان الا في شرطه لا يشترط سقوطه بالقبض الاذن
فانه لو قبض بغيره لا ينفذ لو اشترى ارض البع منها الحيوان المشتري فيحمل القبض الحاذق بالنقل على قدره ويحمل الاكتفاء بالتحليله الكافية في قبض الاذن
ولعل الاول ظاهر لعمول اعتبار النقل مثلا وليس بمقبوض قبل البيع لانه لو كان يحتاج الى النقل مع القول لم يمكن ان لا يكون كونه مقبوضا بل يحتاج الى النقل
الطالح في سائر المعدد بالمكيل والموزون فاعتبر العد فيه وهو غير واضح الطريق وان قلنا انه يشترط في بيعه العد هو ط ك لانه دليل بطلان الفلاس

کتابخانه

بغنی او نقص
نہیں

عن محمد بن

[illegible][illegible][illegible]

المعنيين ان يقول بقاء هذا العبد انما هو الاخر وقال بل هذا الحق المطلق بان يقول بقاء العبد هو الاول والآخر وان كان
الصحة المباح والمشتري ان كان في المتن ان المنكر للصحة هو المشتري فلا يظهر ما يدعيه قول مدعي الصحة فتم وكذا القول قول مدعي الصحة فيما اذا ادعى
احدهما الفسخ قبل التفرق وينكر الآخر لاصل بقاء الصحة وعند وقوع الفسخ لكن مع التبيين على عدم الحجة وعدم العلم بالفسخ قبل ان كان المدعي
يدعي الفسخ بنفسه على عقد شتران كان المدعي يدعي انه فسخ العقد بحضرة وهو الظاهر **قولهم** اجرة الكيال الخ معلوم ان اجرة الكيال بالوزن للبيع على
البائع لا تسحقه لما هو واجب عليه لا ينبغي عليه كياه للبيع وكذا القبض الا قباض على هذا الوجه على ما تقدم فتم وكذا على المشتري لو كان الشئ
كاجرة نقاد الثمن لما تقدم ولو كان من هاهنا لبائع فعليه هو وظننا ان اجرة الدلال على الامر لا نه معلون اجرة على اية اجرة تكون على الامر لا على
النه فتم لو ادعى المشتري ان له ثلثا كثيرة على جواز اخذ الاجرة الدلال والمساكن المشتري يدل عليه ايضا الاعتبار وعلى جواز اخذ من البائع ان

القبول في يوم الجمعة على جوارحه لا جره الله له ما كان من سره من غير حيلة يستدعيه من غير حيلة

الناخبين

والدلالة من القول قوله في عدم التعريف والقيمة معقولة في الشفعة ومنه فدل ان **الاول** في التعريف
اذ اناع احد الشريكين حصته كان لاخر اخذها بما وقع عليه العقد بشرط ثمانية الا ان لا
يزيد الشراء على اثنين منق

كتاب الشفعة

امرا ببيع له وهو في العارية ان لو اشترى لشخص ما منعا لشراة لجرة عادة وان لم يقبل له بذلك كذا لو باع لآخر يكون له لجرة اخرى ان كان
الشيء واحدا لعمول العمل الموجب للاجر بالام من اخذ ما يستحق من كل منهما يعلم وان كان واحدا فقد يتخيل عدم استحقاق اجرين بل لجرة واحدة اذ لا
لجرة في عمل واحد ولا لجرة للبيع انما هو للسعي في بيعه في ازيد الفين مما امكن وكذا في الشراء وذلك لا يمكن من شخص واحد متاعا لآخر
ان كان وكذا في ايقاع طر في العقد على القول بخلافه ويكون ذلك مما له لجرة فيستحقها بذلك هكذا فيلزم يمكن ان يقال قد يكون الغرض من البيع
والشراء في كمال ما يكون مثلا وذلك قد يكون في بعض الامتنع بحيث يرضى صاحبه بفصل او فوات بيعه بادي شي او يصرح به وان يتخيل بتركه
بان يباع له ما يباع ويأخذ لجرة على انه قد يمكن بذلك الجسد السعي من الجانبين على سبيل المثال ان يقال هذا لو كان سوقا راجعا يباع بكذا
وكذا وان كان لا يباع بكذا وعن قريب يبيح الموصوم بكثر المشتري فيشترى لكثر وهذا للتعجيل في شراة بالزيادة لان ويقول مع هذا وان كان لا
قليل ولكن انك اذا بقت هذا واخذت بثمن شيئا اخر واخرجت به يحصل لك الربح وهو اولى من ان لا يبيع يتخيل ان يبيح الموصوم وينبغي اكثر من
الفن في الجملة قد يتخيل النقص في قوله لكثر منها بحيث يكون قوله باعنا للشراء والبيع والرجعة وذلك كاف للجرة فله **قوله** الدلالة في بيعه ما
تلف في الامع الاخر او التعريف وقوله مقبول في التلف في القيمة وعدم التعريف لعمول الجمع عليه لم عليه لئلا يتخيل انه لو لم يكن ذلك لم يصير
احدا لا يوجب له الضرر عظيم كما قيل في ذلك في الودعي ان يجره ذلك فيشكل ان يكون كذا في مثل ذلك مع اصل عدم التلف في ذلك متوجها عند التعريف
وعند زيادة القيمة لاصل عدم الزيادة وبزارة الذمة فله **قوله** المطلب **كسائر** في الشفعة قال في بيعه في استحقاق احد الشريكين
حصته فيكون سبب انتقال حصته من الشريك حين الشركة بالفعل الى غير مستحق ذلك الاستحقاق وهذا المعنى اوضح من التعريف ويتبادر الى الفهم من
قوله في تكلف مع انه تعريف لفظي للضبط والاستحقاق ليسهل فهم المسائل فلا يرد عليه بغير مناقشات شارحة مثل انه يقتض في تركه بما لو باع احد
الشريكين حصته لآخر ولا يحتاج الى جواب ان الشريك بعد البيع ليس بشريك الا في فعه بان شريكه بناء على ان صدق المشتري لا يقتضي بقاء مبدنه مع
ان الجواب غير واضح اذ يلزم عدم صحة التعريف على المعروف وهو و البناء ايضا كذا لان في التعريف لا يحمل الكلام على مثال ما ذكره في اللغة على ان
المسئلة وان كانت كل كلام الاصحاب غير واضح وخفيها في الاصول ثم قال في الاصل لا بالتمسك كونه محارزا ولا يقول الاصحاب انهم حقيقه هذا
يدل على كونه جمعا عليه عندهم وذلك غير واضح والحاج في التعريف ليس ببيد ثم قال في هذا ايضا في الشركة بعد الشفعة ويلزم بثبوت الشفعة لحد
الشريكين المتقاسمين حصته لآخر اذ باعها لغيره وهم لا يقولون به كان في قوله لغيره اشارة الى ما قلنا من ان المراد الانتقال الى غير المستحق وقد عرفت
جوابه من المراد الشريك ما هو بالاشتراف هو الاستحقاق لا استحقاقا شرعا ولا استحقاقا هنا وذلك لانه لم يثبت فيما اذا لم يكن دليل شرعي على ثباته وهو كاي له
واما اذا كان ثابتا بالتمليل فلا يجب الاخراج بل داخله على انه قد يلزم ويقال انه تعريف لمطلوب فيعلم بذلك الصحيح من غيره بالشرط ثم قال في هذا
بكثر الشراء اذا كان ثلثة فباع احدهم لآخرين فانه يصح بقاء شريكين وقد نقلت الحصه المستحقه بالبيع الى أحدهما ان شريكه لا ان يقال
هنا الشريك لم يبق شريك بل بعض حصته في الشفعة بالبيع دون باقي حصته وهي حصته الشريك الاخر حيث ان شريكه يملك الشريكين بناء على
التمسك ان ينفذ العرف لم يتحقق استحقاق حصته شريكه الح والاصدق وهو لا يملك لان المراد الشريكين فقط وقد لا انتقال لان المراد استحقاق احد
فقد لا يرد المراد الشريك الذي له بقوله احد الشريكين وهو شرط استناد الى الفهم لا يحتاج الى التمسك فلا يحتاج الى الجواب بقوله الا ان يقال ان على فقه
صحة لانه اذا اريد جميع الحصه يلزم ان يصح التعريف على جميع حصه الشريك فانما هي لا البعض يعني اذ باع بعض الحصه دون البعض لا يكون الشفعة
بيد ان ليس جميع الحصه وهو لا الاضافة هنا ليست للعموم بل لتمام العموم وهو مثل التعريف يجري فيها الاقسام وهو مذکور في محله
ثم قال في خلاص من هذه المضائق اذ يدعي كون الشريك بعد انتقال حصته لم يبق شريك ولا استحقاقا بسبب بيع احد الشريكين الاخر لا يتحقق الا بعد
تمام البيع وبعد ثبوت الشركة عرفا وان صدق لآخر قد عرفت انه بعد البيع الى الغير ايضا لا يبقى الشريك شريكا فيخرج جميع افراد المعرفة فلم يبق في
التعريف شي فالحاصل هو مبطل للتعريف فهو سبب شك لا عظم وقد عرفت الحاصل ايضا فانهم وقد كرم في اذن عدم مناسبة هذه المضائق في
هذه الغريبات اللفظية في الفقه اليه المقص منها التمييز في الجملة لئلا يتركب عليها الاحكام بسهولة وانما يحصل تمام التمييز بالعلم بالشرط ولو لم يكن
فرض الشارع لا مشاطا وظننت فيه ما عرفت فخرجت من مقام التعليق لئلا يفتق الشبهة عن مثل المحقق وغيره والافضل ان التوجه الى مشاطا والتعرض
بالعبارة عن مناسبة ليس بظيفة الفقيه بل ينبغي له ان يبدل جملة في تحقيق المسئلة وتحريرها وتوضيحها مع الحفاء ودليلها وانما هذا لا غير وهذا قد علمنا
عامة المتن من بعض النصوص لا خصوصا واحتياجا الى حد وتقدير في حق ظهر المراد الله الموفق للصواب السداد فليشرع في المقص فنقول له لئلا يثبت
الشفعة هو الاجماع مستندا الى السنة فلا كلام فيه وما الشرط بحيث لا تكون الا في بعض افراد الخاصة فيها الخلاف والكلام الاول عند كون الشراء
اثنين اثنين اى لشركاء اثنين البيع والانتقال المامر اليه شار بقوله الاول ان لا يزيد الشراء على اثنين اثنين الح وهو من هذا كثر المتأخرين ولله الا
المفرد ولا نقلا من كتاب السنة والاجماع وهو عدو ان الشفعة في مال احد بوجه لا يطبق في من ورثه الا ما خبر به الدليل وقد ثبت جواز علاج
الشفعة من يد المشتري مع الشريكين فقط بالاجماع وبقي لنا في بحث المنع ويدل ايضا الروايات مثل صحيح الجبل عن ابي عبد الله انه قال في الممولك بين شركاء
فبيع احدهم بغيره فيقوم صاحبه بالحق به ذلك قال نعم اذا كان واحدا فقبل له في الحيوان شفعة فقال لا ورواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال لا يكون الشفعة الا لشريكين مالم يبقا فما صاروا ثلثة فليس لواحد منهم شفعة وكلها صحيحة قال في بيع ايضا ان ليس فيها من فيه لا يمتنع عين

مع القول

ولو ابيع بعض حصته فلا اثر للشفعة بكمالها ولو مات الشافع قبل الاخذ فلو ورثه المطالب به ولو عوفي احيى طلبا في اخذ الجميع والشر انتقال الحصة بالبيع فلو اشترى بائنه او بغيرها
من العتق لم ينشئ الشفعة سواء تضمن العقد عوضا او لا الثالث يكون المبيع مما لا يتقبل ولا يحول كالارضين والبساتين والعقارات والذخائر لا تنشئ فيها بطل كالامان والحيوان
على ان لا ينشئ في النخل والشجر البناء متاعا للارض لاجل الثمر وان كانت على اصل بيعا معا الرابع ان يكون المبيع مما يصح قسمته فلا شفعة فيما لا يصح قسمته كالحل والموالدين
العتقة والطرف الضيقة على اى لو كان الطريق والنهر فما لا يقصر صاحبه بالقسمة تنشئ الشفعة من

[illegible]

وَأَمَّا بَطْلَانُ فَمِنْ ذَلِكَ لَاهُتَا
عَلَى الْفَوَلِ يَعْلَمُ الْبَطْلَانُ هُوَ
فَوَلُ السَّبَبِ وَمِنْ بَابِ فَعِيلٍ
بِالْبَطْلَانِ وَفَوَلُ
الْتَمِيعِ

الْأَخْبَارُ

الحاصل ان يكون البائع شريكا بالجزء المشاع فلو قسم بضاع فلا شفعة نعم ثبتت بالشركة في النهج الطريق والعاية وان تميز بالشفعة انما سدد ردة الشفع على الثمن فلو كان علما
منه بطلت شفعة وكذا لو ماطل وهو رب لو ادعى غيبة الشئ اخل لا ثلاث ايام فقبل ان لا يحضر فيها ولو ذكر غيبته في بلد اخر اجل قدر وصوله اليه ثلثة ايام ما لم يتضرر المشتري
البائع المطالبة على الفور على اي فلو اخل بها مع قد تده بطلت ولو اخل بعد عنها وعن التوكيد ولعل علمه ولو تم كثره الثمن ولو تم نقد معين او جسر غيبته لم يطل من

كتاب الشفعة

الشفعة يمكن ان لا يرغب حاد في الشراء فتم فيها وقال ايضا في كره قبل المراء بالمقسم ما يجزى ويقسم وينتفع بالجزء الا انتفاع المالك سنة حال عدم
الشفعة كشفة الحمام الكبير بحيث يصير حاسين ولا عمرة بوجود الانتفاع من وجه اخر وقيل ما لا ينقص قيمته نقضا فاقشوا وقيل انه الذي يجرى عنه غيبته بعد
القيمة بوجه ما فاما ما يخرج عن الانتفاع بالكلية فهو لا ينقسم ما راج شيئا وهو مناضرة كحشا لا شرط ولا وسط غير بعيد لان الضرا لغيره منفعه
وسواء كان اليه اشارة في المتن بقوله مما لا يتضرر صاحبه بالشفعة الخ ولعل مراده بالبيع في قوله ان يكون البيع مما يصح شفعة كالمشتري مع الغير المبيعة
البيع والكل قيمته للكل ووصف الجزء او يرب بنفسه مراده وتنبه وحده عن البائع وهو لا يملك الا في قولنا ان يكون من البيع ريد ما يتقدم في اليد
الخام والروايات مع رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر اذا وقع الشئ انما ارثعت الشفعة ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سمعته يقول الشفعة لا يكون
الا لشريك بالارض عتقته سنة الروايات لان الدليل العام كان في قولهم يثبت شفع لو كان الدار والارض شفعة ويكون الشفعة في طريقها او غيرها
ثبتت الشفعة في الكل بسبب تلك الشركة اذا كان البيع واقعا على جميع الحصص من الدار والارض مع الطريق والنفذ ان لم يكن الشفعة مثل الطريق والنفذ
والساقية فاما بلا الشفعة بشرط ان الشفعة ليست فيها فقط بل في الدار والارض مما قالان لها وانما تكون فيها بالبيع وان كان سبب دخول الشفعة فيها
مركبا ومن هذه الجهة يمكن الاشارة ورواية عام وهو رواية منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله راد بن قوم اقتسموها فاخل كل منهم قطعة
فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها امرهم فجاء رجل اشترى بضعهم لانه قال نعم ولكن سيدنا يري بفتح بابا الى الطريق ويترن من فوق البيت فيسند اليه
وان اراد صاحب الطريق بغيره فانهم الحق وهو الا وهو طريقه يحيى يمشى على ذلك لئلا ياتي في كره انما يحجبونها فاما لو جوسا كاهله في الطريق وما صح
بوقوفه بل منع كان شفعة من حصة راد لانهما ايضا غير واضحة بل يدل على ثبوت الشفعة في الطريق فكانه منزلة على جميع الطريق مع الدار وعلى ساقية
بل على الطريق ايضا قال سالت ابا عبد الله عن دار فيها دور وطريق واحد عرضة لدار فباع بعضهم منزلة من محل هل لشركائه في الطريق ان يخل
بالشفعة فقال ان كان باع الدار وما جاوز الى الطريق غير ذلك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار فلم الشفعة وهما اللتان سند بهما على
لا كثر من واحد فقد مر جوابه ثم **قوله** انما سدد ردة الشفع على الثمن ولو بالقرض ببيع شئ اخر وصقوطها مع الجز يمكن ان
يكون اجاعا وانما خلافه لا يصلح خرج البادل الغير لماطل بالاجاع نفى الضر عن المانع والضرر على المشتري او البائع المتضرر عقلا ونفلا وكذا دليل البطلان
بالمطلة مع الوجوه فان كان الجز بل فصح وكذا المطر بعد البيع لئلا يخطئ الثمن معها ولكن ينبغي ان يكون المراد بالمطلة والجز الى وقت يضرب حال الشفعة
او البائع عرا العبر اليه ولو كان قسلا ويؤيد بجواز العبر ثلثة ايام مع دعوته لثمن وكذا ثلثة ايام بعد مدة الرزاج الى بلد الثمن ويجوز لو ادعى
كثرة بلد اخر غايه شرط عند تبصر المشتري لئلا يربك بعد الشهرة اليه ان كان يكون لاجل حاجته ليعظم الخالف واية عن من زار قال سالت ابا جعفر
الشافعي عن رجل طلب شفعة ارض من عبد الله بن جعفر كيف يصنع صاحب ارض اذا اراد بيعها ايبيعها او ينتظر حتى يشترىها منه صاه بشفعة قال
ان كان من ارضه فلينتظر ثلثة ايام فان اقامه بالمال الا فليبيع بطلت شفعة في الارض ان طلب لاجل ان يحل المال من بلد الى اخر فلينتظر ثلثة ايام
ما يزار اجل ان تلك البلد وينصرف واية ثلثة ايام اذا قدم فان اقامه والا فلا شفعة له ولكن في الرواية غير بعيد بعد الشتر وانما ظاهرة في كونها
الذين لا يظنوا انهم لايديهم زيدان ببيع المشتري لاجل البيع وظن المتن وغيره هو الثاني فكانهم في يد ابي عبد الله الضر لا يمنعني بالعقد النقل لكنه
غيره لا يجزى نوعه في الشتر كثير فليس له صابط واضح خصوصا مع وجوه الضمانهم فاسو حال الشتر في البائع وفيه تماثل لانه لا يظهر الخلاف فيما ذكره
ينبغي ان يكون معر ان كان منه ما فيه يؤيد التام في البصر هذا المقدار كونه قوتية ويمكن اثبات الجز باقراره وقد يعلم من حاله ولكن خرج هذا ادعى
العبد بطل **قوله** انما المطالبة الخ كان المراد بها اخذ الشفعة كما لا يخفى في وجع وفي جعلها من شرائط الشفعة التي هي الاستحقاق مساححة اذ هي شرط دعوى
وعقلا ما لا امر في ذلك مير الدليل عليه كانه ما تقدم من الدليل العام وانما خرج بالاجاع كونها على الفور وليس ليل من بيع صحيح يصلح للخرج
عن ذلك الدليل قال كره وهو المثل عند اصحابنا ودليل عدم القوتية بثبوتها مع الاجاع والاختيار الكثرة المتعددة من غير قوتية في ثبوتها بل ظاهرة في القوت
وايضاً لاسل بقا ما يحكم الاستحقاق وان في البصر في ثلثة ايام في دغا غيبته الشئ ومدة الرزاج المحي الى بلد المال ثم البصر ثلثة ايام لئلا يرد له
على الفور بعد اخبرها هي الاصل فوكل تلك المدة تجرد دعواه ان الثمن ليس بخاضع وهو لا يمكن قد عرفت ما في دليل البصر من عقلا لا يطعن ان
الشفعة على الفورية البطلان لو تأخر عن الثلثة لاسر في رواية عن من زار فان اقامه والا فلا شفعة له فانها ذلك على البطلان في الحال بعد ثلثة ايام
جعل ذلك كره دليل القوتية اذ على عدم القوتية كان بطلانها موقفا على البيع وليس بواضح ويمكن البطلان بمعنى زمان يقع مع ذلك عند راد
المطالبة عارة وعرة وهو احد الاحتمالات الخمسة المذكورة للشافعي في كره ثم **قوله** ولو اخل الخ من الغد المرض للمانع وجوز امر ضرر مثل الصلوة بل
الا شغل الباز ان كانت سنة فاليه كره ووقع خفلة في هلكة زبغير عن التوكيد عدم حضور من هو قائل بذلك غيره لك وكان من الغد عدم العمل بالنق
واعتماد عند الفقهاء ثمين القدره بوجود مال له وكذا الكون في الحمام والاستغفار بالاكمل وقضا الحاجة بل قال كره لانه يبدأ بالاكمل في وقته
الحاجة ولا يجب الاضطرار في الصلوة على الواجب بل ان فيها مع المنة بان ولكن ينبغي ان يقو في مثل هذه المواضع اخذ بالشفعة ثم بعد ذلك الغد
منقول في المتن لا يجزى الى الغد ويحب اليه بل كفى الدعا عادة قاله في كره وقال ايضا انما عتده لان يسلم ولا ثم يطلب لان يقول بانه
للشفعة غيبته يملك نحو ولا يقو بالقوتية ثم ان لفظ كلامهم انما يجب كون المطالبة بخصو للمشتري دون الشريك والحاكم او العدلين لان ذلك غير شرط
عند اصحابنا صرح به كره للاضطرار عند الدليل انه ينبغي ان يكون له بالشفعة لا مع اخلا له بالشرائط وما ذكره وجوز الاضطرار عند
بينه وبين الشئ ولا الاشهاد والحاكم ويمكن ذلك مع الامكان خصوصا مع عند الشفعة بل قالوا لو كان قادرا على التوكيد وترك بطله نقل عن الشفع انه لو ترك

عبد الله

كتاب الشفعة

الصَّبْحُ

[illegible]

ويستحب الاقراض فانه افضل من الصدقة بمثل في الثواب والايجاب
اقراضك وما اداه مثل انتفع به او تصرف فيه القبول قبلك شبهه

سلفا ونسبه بل قد انما يحضر اثنين الا ان يخصوا بالمراد ما يجعله في الذمة من غير ان يكون خلافا لاصل دانه بالفعل عرفا وبوجه
ما قبل الدين ما لا اجل له والقرض ما لا اجل له ويمكن تخصيصها بالقرض كما هو في بعض الكتب يؤيده ما قبل في صحاح اللغة الذين واحد الذين يقول
دنت الرجل فوضه فومدين ومديون وقول الله بعد وليستحبالا قراض ذكر الحكامه ودين مط ولكن الادلة عامة وكذا عبارات الاكثر في
ذكر الدين وكراهته ثم ذكر القرض في كراهته شذبه الى قوله وتحفل كراهته مع الحاجة وان اشتد الشد ولو كان التمسك لا
له سواء وجبت لكن في بعض عبارات مثل من تزل كراهته مع الحاجة كما هو في الشذبه ويمكن اجراء ما في الامام ايضا مثل ان يكون حراما مع عدم
نية الاداء ومستحبة لتوقف قضاء حاجة المؤمنين عليها مثل ما مع الفدية على الاداء به بوجه وسرعة ومباحة للتوسعة مع الفدية على الاداء كما في
وجوب نفس ما توسع به الا بالاستدانة ونقل في سحر الحرم عن الحلبي لغير القادر على الاداء لاحالا ولا وجبا لعدم شؤ عندك وعندك كسب نحوه مما يحصل
به الاداء مع فاع عند الحاجة بالفعل في الاكثر على كراهته مط الاما استثنى في امر الاصل حصول التراخي للمقيد فلا باع وبه من الايات مثل اذا
تذا بنتم وابتا لو من ادلتجواز السلف النية دليل الجواز ويؤيده الشهره وبفضل الاحتياط لما تدل على المنع مع عدم الصحة والضرر في الحرم
الكرامة جعلا بين الادلة مثل ما روي عن امير المؤمنين قال يا كرم الدين فانتم تدل بالتمار وممة بالليل قضاء في الدنيا وقضاء في الآخرة سند عن
معبر لمسلم بن زياد وعنه وصححه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله قال نعموا بالله من غلبة الدين وغلبة لوجال بوار لايم فلا تدل على الحرم كما لا
يخفى ما روي عن رجل يقال له ابو تمام قال قلت لابي جعفر اني اريد ان اؤتم مكة والمدينة وعلى بن فاقول فقال ارجع الى موكر دينك انظر ان تلقى الله
وجل ليس عليك من ان المؤمنين لا يجوزوا السند عن معبر لما روي عنه وعنه ذلك من الاحتياط الذي يدل على الجواز صححه معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله
انه ذكر لنا ان رجلا من الانبياء مات وعليه دين ديناران فلم يصلي عليه النبي وقال صلوا على صاحبكم حتى ختمت ما عنده بعض قرائته فقال ابو عبد الله
ذلك الحق ثم قال ان رسول الله انما فعل ذلك ليتعطوا وليد بعضهم على بعض لئلا يتخفوا بالدين وقد مات رسول الله كرهت من وفاء الحسين
وعليه بن وقتل الحسين وعليه بن وهذا كالتحريم في الدلالة على الجواز تدل الاجابة الدالة على النهي في الحمل على المبالغة كما هي كثيرة وهي مؤيد
للتاويلات التي بين كرها الاحكام حكم الله ولا يخفى ان سؤنا يدل على الجواز مط لا انحصار بالحاجة ولا بامكان الوفاء ولا بالذي كان له من يقوى
بطنة او علمه وان لم يكن واجبا عليه يؤيده رواية سلمة قال قلت لابي عبد الله الرجل منا يكون عند الشيء يتبلغ به وعليه بن يطعمه عبد الحق
ما في الله عز وجل يبرئ فيقضى بينه وليستقرض على ظهره فخذل او ما وشدة انما سب يقبل الصدقة قال فيقضى عنه دينه ولا يأكل مولى الناس الا
وعند ما يؤكل لهم حقوقهم االله ثم يقول ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تبتقرض على ظهره الا وعنده فاد
لوطان على ابوابنا لسرفه من الله والتممة والتمتين الترة والتمتين الا ان يكون له في يقضى من بعد ليس منا من ميت يموت الاجل الله عز وجل
ولما يقوى في عذرة دينه فيقضى عذرة دينه تحمل على كراهته لما تقدم تدل على الجواز والخصم مع الوفاء من ماله وكذا ان كان له من يقضى عنه
ان اهل البيت لا بد ان يكون لهم من يقضى كما هو للمؤمنين لرسول الله ولائمة بعد كل الحق لاسبقه فيمكن زوال كراهته مع احدا لا من لواحقه
مغلبة وفعلها مستثنى او رفع الحرمة والشدة واما الزوال مع الحاجة فكان دليله العقل لم يعلم ذلك في فعل صلوات عليه فعلها الاحتمال احدا من
الآخرين والحض لادالة على الجواز مط وهو لا كما عرفنا سؤنا يدل على الجواز مط وان المنع للمبالغة وهذا الاول عدم صلوة ومما ذكره عند الحاجة
ولا احدا لا من نعم الظاهر الشدة معها كما ظهر من كراهته لغير الحجج والرواية وهي تدل على كمال المبالغة في كراهته حيث تدل على ان السؤال من ابواب
مع شدة ما ورد في المنع عنه مقد عليها واولي منها وهو ظن انه يفهم من سؤنا الاستدلال على عدم الكراهية مع الحاجة بقرضهم قال ولا كراهية بقرض
فقد روي عن رسول الله والحسن وعليه بن ولو كان له مال اذا تخلف كراهته وكذا لو كان له في يقضى وان لم يجز عليه فرق مناقشة ابن ابي ربيعة
تأمل لعل العلم يكون ذلك الحاجة والزوال بالكلية ايضا غلط الامع الشدة كما قاله في كراهته وكذا الخفة مع احدا لا من وزوال شبهة ابن ابي ربيعة
بما قاله في العلة والرواية ثم قال **فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم** انما سبقتكم في المناسبات لوقا الكلام الا انه كان الخليل كان خصوصا بالقرض خصوصا دليل استحباب الادانة
والقرض عموم ادانة قضاء الحاجات وادخال السور وعموما ان الاحتياط لا يرد ويدل عليه ايضا اية الانظار فانها تدل على ان التأخير مرغوب فيكون اصل
كل دابة يقرض الله وقضاهنا ويدل على القرض لخصوص مثل دابة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قال النبي ائتكم ارضها من ارض
الى من ان ارضها مائة وكما لا يحمل لغيرها ان يطالب وهو مومس فكذلك لا يحمل لكان يغمره اذا علمت ان معسر هذه تدل على تحريم الماطلة على
الموسر وظل المعسر على الدنيا وغيرها من الروايات وهي كثيرة مثل دابة السكون في كراهية سب عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
القرض ثمانية عشرة سنة للاخوان بعشرين وصلة الرم باربعة وعشرين وهذا يدل على تفاوت مراتب صرف المال في وجه الله في القية انه قال الباقر
من اقرض رجلا مائة كان ماله في زكاة وكان هو ضاوة من الملازمة عليه حتى يقضى غيرهما واما الرواية المذكورة في المتن فهي مشهورة وكانها
من طرق الخاصة قال في كراهية وقال الشيخ قد رانا افضل من الصدقة بمثل عقد ثوابها يعني ثواب القرض ضعف ثواب الصدقة فيمكن التبريل على ذلك
التكوي لان له في الصدقة بمال صاحبه فتواها تسعة فيكون ثواب القرض الذي هو ضعف ثوابها ثمانية عشر فيمكن حملها على فضل الجود مثل
ان يكون الذي في الرحم المحتاج او العالم العامل الذي يضر في العلم وما دل على قل من ذلك مثل رواية ابن سنان عن ابي عبد الله في الاحتياط في مراتب
الصدقة في الثواب كذا الاتفاق في الايات **فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم** انما سبقتكم في المناسبات لوقا الكلام الا انه كان الخليل كان خصوصا بالقرض خصوصا دليل استحباب الادانة
ذكر قبله واريد به ذلك فالظن انه لا يخفى لا يحتاج الى التضيعة وظ كلامهم ان القرض عقد يحتاج الى الاجاب القبول مثل ما يراعى العقول الا انه عقد

لعل
المال يعلم القدر

في القرض ثمانية عشرة سنة للاخوان بعشرين وصلة الرم باربعة وعشرين وهذا يدل على تفاوت مراتب صرف المال في وجه الله في القية انه قال الباقر من اقرض رجلا مائة كان ماله في زكاة وكان هو ضاوة من الملازمة عليه حتى يقضى غيرهما واما الرواية المذكورة في المتن فهي مشهورة وكانها من طرق الخاصة قال في كراهية وقال الشيخ قد رانا افضل من الصدقة بمثل عقد ثوابها يعني ثواب القرض ضعف ثواب الصدقة فيمكن التبريل على ذلك

كتاب التفرع

جانب غير لازم مثل البيع والظان لا نزاع في المعاطاة هنا على تقدير عدم كونه في العقود اللازمة فيجب التصرف عليه عوض بل يحصل الثواب في
 الآلة لا يحصل الملك لا يلزم العوض لا بعد الاتفاق قبله يكون ما ذروا فيه في التصرف مع العوض لا يكون عقدا باطلا مثل ما قبل في البيع بل الظن
 ان لا يكون الايجاب القبول معتبرا هنا في جواز التصرف وحصول الثواب لزوم العوض بل يكفي في ذلك العقد لا عناء والعوض من ملك العقد لا
 يفي فيه النزاع ثم يمكن اعتباره في حصول الملك لمحض العقد ومع القبض قبل الاتفاق وترتب الحكم من جواز عدم رد الغير في جوارده مثل
 مع قيامه وان ليس للمالك التزاما وغير ذلك والظان ايضا ان يكون الاعطاء مع القول السابق بان فرض بيع القبول فملا يكون موجبا لتلك الحكم
 لصن العوض اصل على اعتبار امره لا يمكن الاعتناء لان اصل عدم الفتح حتى يتحقق بالعقد اما بوجه ان اتفاقا وبغيره غير يتحقق
 الهبة هذا مسئلة جيدة لكن يؤيد الاول عند نقل الصيغة ودفعها في الزمان لا دايلا بل الذي فهم انهم كانوا يكفون بغيره الطابع القريني
 الاعطاء ولا شك ان الثاني احوط ثم ان الظن كره ان القبول لا يحتاج الى اللفظ بل يكفي الفعل ايضا قال لا يجاب ببد منه الى قوله والقبول لا فرق
 من شرط لان اصل عصمة مال الغير في قوله وهو صحيح في الثاني لا يشترط لان القرض باخرا خلاف على سبيل الضمان فلا يستعمل القبول لا بد
 من صدقه من اخله لا يجاب لا ان القبول قد يكون وقد يكون فلا لا يخفى ان الدليل يدل على عدم الاحتياج الى الايجاب قوله ايضا انه
 بهم من كل خلاف لا لفرق لا يحتاج الى القبول لا قوله ولا فلا وان لا نزاع في القبول الفعل ايضا وانما النزاع في عدمه مط وفيه تامل ويمكن ان لا
 يعتبر فيه العبرة ولا المقارنة ولا غيرها مما شرطوه في العقود اللازمة وكلامهم هنا ان عقدا لا بد من ايجاب قبول بدل على المساواة الا انه في من
 وهو عقدا لا يجاب ان رضت واسلفنا ذلك عليك وعوضه دخل مثلا او بتمه او تصرف فيه او تنفع به كك وفيه بطلت وفيه لا فرق
 الاكتفاء بالعوض لا مرجعه الى الاذن في التصرف اهله اهل البيع اما في العبارة خفاء كان قوله مثلا او بتمه او تصرف فيه او تنفع به كك وفيه بطلت وفيه لا فرق
 ينبغي اخبره عليه دعوضه مع مثلا او بتمه بعد تصرف فيه او تنفع به كك وفيه بطلت وفيه لا فرق
 كما اشار اليه كره بقوله الصيغة الصادق من جاز التصرف يعتبر فيه اهلية التبرع ولهذا لا يقرب في الطفل لا لضرورة انتهى **قول لو شرط الخ**
 الظان يحرم شرط التفرع في القرض عينا الجاهل بين المسلمين مستندا الى دليل الربا في الجملة والى ما ذكره من طريق العامة انه قال كل فرض يحرم منفعة
 فهو من دليل الحكم الاجماع والكتاب السنة في الجملة ولا يصح عنده صحة سندها وهذا مؤيد للاكثر من القائلين بدخول الربا في غير البيع وانهم جميع
 الغرض بقوله المص بالاختصاص بالبيع والقرض محل التامل اذ اخرج القرض عن غير البيع لخصنا ما لم يحرم بغيره من الاية الا ان يقول
 بكونه ربا او دليله غير الاية ولهذا يحرم القرض مع الزيادة وان لم تكن ربويا وان لم يصح شرطه الصحيح الجيد عوض المكسور والركبانات الربا في هذا القرض
 سبب الم القرض في ربا لا ويخصه بالبيع ولا ينبغي دخاله في تعريفه عنده والقرض يجوز الاجل فيه مع كونه ربويا بخلاف القرض ثم مع شرط الزيادة
 بغير الزيادة والافاض لا اقتراضا وما وكذا التصرف في المقرض مع العلم فيكون مضمونا كالمضوضا ما مع عدم التصرف عدم التقصير ان كان عالما
 بالتقصير والقرض اهل كساره اليه لا اعلمه لا خلو بينه وبينه ان يكون كك ولما مع الاعلام ورفع اليد التحلية وانما ما يدل على البطلان
 رضى عنه فان لم يكن بغيره من وكذا مجرد الاعلام والقول خذ وكذا مع علم المقرض ايضا مط سوا ما ظهر ام لا وما اذا كان المقرض جاهلا لمع كونه
 عالما فانما ايضا عند الضمان يمكن مع جهله ايضا ولا شك في الضمان مع التصرف والافراط والقرض وهو ما اشار بقوله ولم يفد الملك الى ان اذا كان القرض
 حراما او ريبا لم يكن المقرض ملحقا على ملك صاحبه سكت عن الضمان وعدمه فيتمثل بالتفصيل الذي كرهناه فيتمثل الضمان مثل القبض بالبيع الفاسدا
 تفرع عدم كل ما يضمن بيمينه بفساد ونقل عن ابن حزم هنا انما نضعه ويمكن حملها على قلنا من صور جهل المقرض بخوفه
 منغرة تامل للاصل عند التفرع وشمول دليل عند الجمل عند ثبوت ما تقر به عندهم بالدليل وليس باجماع لوجود الخلاف في الجملة ثم واما اشتراط
 الزيادة وسفاهة مثل ان يشترط الصحيح عوضا عن المكسور فنقل عن الشيخ وجماعة جوازها وكان مثل اشتراط الجيد عوضا عن الركب للاصل عند ظهوره
 تحت الربا وعند دليل اخر من اجماع وخوف العامة ليس بصحيح ومعارضه في حصة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يستقرض عن الرجل
 فريضا ويعطيه له من ما اخذ ما او ما ائتمه او ما ثابا فيحتاج الى شيء من منفعة فيستأذنه فياذن له قال اذا طابت نفسه فلا بأس فاستان من عنده
 برؤا ان كل فرض يحرم منفعة فهو فاسد قال وليس خيرا لقرض ما جرم منفعة بل هذه مخررة في العامة وفي قوله اذا طابت نفسه فلا بأس بعد قول السائل
 فياذن له اشارة الى ان مجرد الاذن ظاهر مع عدم طيب النفس لا يكفي فانه قد يستحي او يخاف من طلب القرض فيهم ورواية محمد بن عبد الله قال ابو عبد الله
 خير القرض الذي يجبر المنفعة ورواية الى الربيع قال سئل ابو عبد الله عن رجل قرض رجلا دراهم فزده عليه جود منها بطيبة نفسه قد علم المستقرض
 والفارض انما امره بطيبة جود منها قال لا بأس اذا طابت نفس المستقرض هذه ادلة فيها المبالغة المتقدمة فانهم قد استدلت في بيع
 بيمينه بن شيبان سالت ابا عبد الله عن الرجل يقرض الرجل الدراهم الغلة فيأخذ منه الدراهم الطارئة بطيبة بها نفسه قال لا بأس ذكر
 ذلك عن علي قال في كره الطارئة بطيبة الطارئة بطيبة بها نفسه كان الغلة يقابلها او المكسوة لما قبل الطارئة بطيبة بها في حصة
 الحاشي قال لا يخفى بعد ما عان الدلالة ولا يخفى ان فيما ذكرناه دلائل وفيها ايضا دلالة في الجملة من جهة العوض عند التفصيل ومثلها كثير مثل صحة
 بقول بن شيبان سالت ابا عبد الله عن الرجل يقرض الرجل عليه جلة من بشر فيأخذ منه جلة من رطب هو اقل منها قال لا بأس قلت يكون عليه جلة
 من بشر فيأخذ منه جلة من تمر هو اكثر منها قال لا بأس اذا كان مقرضا بيمينك يحتمل ان يكون قوله اذا كان الخ اشارة الى اننا نقل في كره عن بعض العامة
 ان اذا كان الزيادة معروفة بينهما لا يجوز اخذها لان كونها معروفة بمنزلة الشرط فان العادة نازلة منزلة القول به والشرط وانما اذا كان معلوما

لان القرض

كتاب التفرع

ولو تبرع المقرض بالزيادة جاز وكل مضبوط بما يرفع الجهالة من الادنى
يصح اقراضه فان كان مثليا يثبت في الذمة مثله والا القيمة
وقتا التسليم مشن

يعطون ذلك مع العلم والمعرفة يمكن حملها على ما اذا لم يشترط جعابا بين الادنى فان في كثير من الروايات اشارة الى عدم الجواز مع الشرط مثل حصة
المجلى عن ابي عبد الله قال اذا اقترضت الدار ثم جاءك بخير منها فلا بأس ان لم يكن بينكما شرط وحسنه عندنا ايضا عن ابي عبد الله عن الرجل يقرض
الداهم البيض عده اثم يغطي سودا وناوتد عرفها اقل مما اخذ ويطيب فضل من يجعله فضلا فقال لا بأس ان لم يكن فيه شرط ولو فيها
له كلها كان اصلها وفيها دالة على ان الزيادة هي مستغنى عنها في الحكماء ولا يحتاج الى منفعة واحدة بل يكفي الاعطاء بطيب النفس لا عوضا في
احكام المعوض كما هو مقتضى الاصل في القواعد قد ورد في صحيح ثم رجع ما رجناه وقال ولو اوقف فيه على شيء ولعله وجب خصوصا مع الشك في انتقال
الملك عن مالكه على وجه اللزوم فتم فيه وتدل عليه ايضا رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال من اقترض جلا ودقا فلا يشترط الا مثله فان جاز
منها فليقبل لا ياخذ احد منكم ركويا او غارية متاع يشترط من اجل قرض رده كما كانا صحح ولا يضره اشتراك محمد بن قيس لان الظاهر الجلي ان لا يرد
عنه عنا يوسف بن عفيق قد قال في الجاشق انه وعاصم بن حميد ردا عن قده كراوا واشتاء مرارا ان الذي وعنه عاصم هو الجلي المنقذ وانما
الجاشق والمص في غيره ان الجلي له كتاب نقله عن القتيبي ان ليوسف بن عفيق كتابا وانه الظاهر ان الكتاب لمحمد بن قيس فانه يبيد وينقل عنه وما
احد ان محمد بن قيس المضعف في احمد الذي يركب ايضا عن ابي جعفر كما باوكذا المندح مع عده ثبوت نقله عن الامام وهذا صحيح صحيح في المنع والحرم
عن الزيادة الوضيفة وعده جواز اخذ غارية للقرض قد نقل الجواز في الانتفاع بالرفق في حصة محمد بن مسلم فيجل على الشرط وعدمه كما هو الحكم في الادنى
فلا الجلي ولو لا هذه الرواية لكان قول الشيخ والجماعة قويا بما تقدم مع عدم صحه في المنع والوضف لان الاجتناب المتقصد تمامه ليس بالمشروط اليك
مع الشرط وهو ام من الكرامة والحرم فكان الجلي على الكرامة اولى في ثم ان ظاهرا الاجتناب المتقصد وجوبه عند الاجود ذكره في كونه وليس بجيد عند
الاخذ بغيره تكليف المقرض بغير الاجود منفي بالاصل فانه فضل ما له الزيادة بلا مانع فيجب القبول ولعله تحت مثل المالد لما تقدم من الجوز
في التلف فم يمكن المنع في الزيادة العينية وهذا ايضا لا ينبغي مع عدم المنع بل قد يكون المنع له لو قبل خصوصا اذا انصرف عن الحق بغير زيادة لفعل الكيل
او الوزن ولم يقبل ان ياخذ ما يحتمل حقه ويرى الزيادة لو كانت يد على استحسان القبول لحسن القضاء والانتفاء وهو **قول** ولو تبرع المقرض
قد عرفنا جوازها لمط وممكن فم استحبابها او يدل عليه ما ذكره عن العامة ان النبي اقترض قرضا من رجل بكر افقدت عليه بل الصدقة فامر بالرفع
ان يقضي الرجل بكرة فرفع ابو رافع فقال له احد فيها الاجل اجبارا راداعيا فقال اعطاه ان خير الناس احسن قضاء وقده لعل ايضا ما تقدم
من استحسان حسن القضاء والانتفاء وجميع ما يدل على حسن الاحتساب ليدل على ليل استحسان القبول ايضا وقد يجب القبول كما مر في **قول** من كل مضبوط
الح اشارة الى تعيين ما يجوز اقراضه اقراضه قال في كونه يجوز اقراض المثل اجماعا قيل المراد به ما يتساوى اجزائه في القيمة والمنفعة وان تفاوت بعض
اوصافه والظاهر ان المراد غالبا وفي اكثر الاوقات في كل صنف بالنسبة الى مثله لمط ودما وما والا فالحكمة مثلا فثبوتها في افرادها واصلها فان قيمة
من الجمل القيمة غيره وهو في الغلبة ايضا غير مضبوطة وبالحكمة حقيقة لا يخفى عن اشكاله في وسجوى في باب العصب من زيد تحقيق فانظر القتيبي ان كان
ما يمكن ضبط وصفه وهو الذي يجوز بيعه سلفا فالجواز هنا فيه ايضا من غير خلاف كما يظهر من كونه وان لم يكن ضبطه ولا يجوز بيعه سلفا فالتن عدم
جوازها فيه في ذكر الضبط وفيما الصحة فيه بالاصح بحيث يرفع الجهالة وهو الذي يجوز بيعه سلفا وظاهرا في الاقراض والاقراض فعمل الجمع في
مانع في الاعداد دفع المثل لا حقيقة ولا صورة وليس بها جواز دفع القيمة كما في سائر المعاداة **قول** ان كان الح اشارة الى ما يجب على المقرض من
العوض ولا شك انه يثبت المثل في ذمة في المثل فيجب دفعه الحيوان عرقا فيجب القبول على المقرض الظاهر فيجب القبول لو اعطاه عين ماله بالقرض
الاولى الا في القيمة والظاهر في ذلك المطلب التسليم فان طلب لم يسلم ثم حصل المثل لظان انه لو اوجب هو يدل على انه لا يتعين القيمة عند الدفع ولا
عند التقيد ولا عند الطلب كما لا يرد من يقد بالطلب ليدل ما اشير اليه هو انه ما لم يطلب ولم تسلم لم يتعين القيمة في حين الطلب التسليم ليس
الواجب المثل وح ينقل اليها وهو الظاهر ان لم يكن مثليا فظالمه هنا جماعة انه يلزم قيمة وقت تسليم القرض لم يلد ان القيمة الخارج من
ملك المالك العوض ليس له العوض الا القيمة عند المثل كما في سائر المعاداة وما خرج عن ملكه وقت التسليم والقبض فضمنه القابض وليس عليه
قيمة وقت القبض التسليم قال بعض كالم في كونه ان كان مما يجوز فيه التسليم فلا يقرب به بضمنه مثله من حيث الصورة والا لقيمة وقت القبض لانه
وقت القبض لا يرد وتمت ملك القرض ليل الاول صدق الاسم في الجملة وما ذكر في الاجتناب ان النبي استقرض بكرة او رد باز لا والبكر الفتي من الابل
البازل الذي تله ثمان سنين قد مر ايضا انه امر بدراعي عوصا عن البكر وعينه ما من اخبا العامة وظ ذلك من غير قراض بل يدل على جواز قبوله
ظاهر وقد منع ذلك مع عدم وضوح السند المثلية ايضا ولكن ذلك مؤيد بان المبادر من شرع القرض الرفاهية بالنسبة الى المقرض فالتسليم
مرجوحا وانه سعاد كونه بالمشا حتى فيما لا مثله في اكثر بين الناس مثل الخنزير والحيوان قال في كونه يجوز اقراض الخنزير عند عليا وانا وكذا قال في الحيوان
في الخنزير من مثله عددا ووزنا وقد تقدم من القيمة في رواية السكوني عن ابي المؤمنين كما باس استقرض الخنزير وقال في كونه اخبا ان الناس عليه
ولان الصلح بين سيابة سال الصادق ان استقرض الخنزير من الجيران فباعه صغرا واكر فقال نحن نستقرض الخنزير السبعين عددا فيكون فيها
لصغيرة والكبيرة فلا بأس لعل لوجه نزع التراضي بغير الزيادة والنقصان او انها في الخنزير من يتسالم به او انه لقله ذلك التفات وعده اعتبارا لا يطر
الى مثله في الشرع خصوصا في امر يكون للسلطنة فلا يحتاج جواز بيع الخنزير عددا الى عدم العلم بالتفاد كما قال في س لوجود التفاد غالبا والرواية لعل في
التفاد الفاحش الخارج عن العادة والغالب ان يكون احدهما مثلا والاخر مضطربا فيهم عرقا انما اعطى عين ماله في جميع الصور فيجب القبول
بطلبه غيره الامع التغير المنقضى للقيمة ولهذا قيل في بيع ولو يثبت مثله ايضا كان حسنا اي مثل القتيبي لمط ولكن كان الشك لا يبل به وشا ولا

ولا يجب نفع العين وان كانت موجودة ويملك المقرض القبض متى

کتاب الفی

عدم لزوم دفع الخرج عين المال مثله عرفا وخرج ما امثله صورة وخرج ما امثله لقايل بقى الباقي فكانه لذلك سرح المصنف كره ذلك فيما يمكن ضبطه
 وله مثل القيمة في غيره **فصل في الإيجاب** لم يلزم عدم وجوب دفع العين ان العين خارج ملك المقرض بله الاختصاص في جهة القضاء وكانه انما اراد على ليلته بقوله
 وبذلك فلو اقرضه مفرعا من قوله وبذلك المقرض بقبض كان أولى كما فعل في عند حيث قال بعد فليس المقرض يتجاعد بل المقرض مع المثل مع الأصل
 الظاهر الخلاف في جواز اعطاء العين في المثل ويجوز في ذلك في القيمة ايضا لمط وإن كان لا يجزى عن اشكال نقل عليه الاجماع في سر عن الشيخ
 مع وجوب الخلاف ايضا من ان العين خارج ملكا ووجب المثل والقيمة في القيمة ايضا لمط وإن كان لا يجزى عن اشكال نقل عليه الاجماع في سر عن الشيخ
 أم لا فان كان الاول لا ينبغي الاحتياط خذ العين كما في ما ير المعاد وانا وان كان الثاني ينبغي تجوز الاحتجاج وعقد الزامه باخذ القيمة والمثل في كره
 زاد المقرض العين في المثل يجب لقبول لا نه قريب الحق من المثل انما في غير المثل فيقول ان الانتقال الى القيمة لتعدي العين قد وجد
 لزوم القبول ولم يجب على المقرض فيها بل لم دفع القيمة لا نه مملكة بالمقبض انتقاله منته القيمة وعلى هذا فيجوز ان لا يجزى على المال لقبول
 العين فيقول بعد العرف والابتداء من المقرض التسامح فيه من جانب المقرض ليل وجوب لقبول خصوص في المثل فانها من اقرض المثل بل أولى وان
 كون الواجب هو القيمة محمول على تقدير عدا اعطاء العين كما في المثل فيجب المثل على تقدير عدم بذل العين فم واما دليل التملك فهو انعقد
 ملك من قبله في حله من غير ما منع مع قصد التملك فينبغي ان يترتب عليه كره كما في غيره من العفو وهو التملك الانتقال من المال الى المقرض
 ان عرض المقرض ذلك قد شرع القرض لذلك فاصرف القرض ينبغي جواز شرعه في المسامحة ايضا يقض ذلك ولكن هذا كله يقضى لملك المقرض
 صد القرض ولا يكون موقوف على القبض والقول به غير ذلك وان كان له وجه اذ المقتضى وغيره من بعض العبادات انما يحكم بعد القبض لا قبله
 ونحفظه بالايجاب لقبول يمكن ان يكون المراد منها ونحوه بالملك بالمقبض اذا كان مجردا عن العقد التام بالايجاب القبول ولكن صرح في سر كره القبض
 بعد ايضا دليل التملك بالمقبض قبله ان الأصل عند الانتقال من قبض ربه ملكا المقرض خرج بعد القبض بقى ما دونه على صفة له وقيل يجوز
 بالتسليم لا مجرد القبض بالمقبض هو المثل والمقبول في حصوله بالتسليم فان في حصول التملك بالتسليم اشكالا لا لا ينبغي ان يكون انصر من بعضا من
 الملك فانه موقوف على الملك فلو عكس يكون ردوا ولا يمكن الجواب بما قاله في جوع ومنه نظر واضح لمنع التبعة الملك مط وتوقفه عليه بل يكفي في جواز
 التصرف ان المال كما في غيره من الماد والحق لان الاذن انما يحصل من المالك بان يكون مانكا ويكون عليه عوض لا مط كما في ما ير المعاد وانا فانما على
 شذبه بطلان الاجواز التصرف لان ذلك يحصل لا بجميع التصرف لان الوطى مثلا لا يمكن الا بالملك والتأجيل معلوم عند الثاني فاذا لم يكن
 الاذن لا يجزى وكذا البيع نحوه فانه لا يجوز تغيره الا بالوكالة او فصولا ان يجوز ومفكوا اتفاقا ولا يجعل حصول الملك قبل التصرف لحظة كما في العبد
 الموقوف للضرورة او الضرورة هنا مع ان فيه ما ينفى لا نه ليس واضح ولا موجب ولهذا ترك المحقق الثاني في الثاني دليل فيه ايضا قال نقول ان هذا
 العبد ملك المأمور بالدليل الشرعي ما نعرف وقته وموجبه لا يضر ذلك فله في جوع عن سر ان القابل بان الملك يحصل بالتصرف يقول انه كاشف
 زيادة كره في كره القول الاول عن الشافعي والقول الآخر انه يملك بالتصرف على معنى انه ان تصرف بينه وبين المالك قبله الحق وهو مخرج فيه كما في
 دليل على ان التصرف كاشف لكن هذا ايضا فيه ما ينفى ما في غيره ان لا يحصل للكشف في الفضول ونحوه على انه لا بد ان يرجع الى التوقف
 البصر في قول اخر انما في حق كاشف بالجملة كلا الوجهين مؤيد بطلان القول بان الملك انما يحصل بالتصرف خصوصا الاخير فلهذا
 يدل ان الملك بالتصرف اعلم انه يقال في جوع عن الشيخ القول بوجود العين على تقدير طلب المقرض حجة انما انعقد يجوز فيه الرجوع كالهبة في موضع
 الجواز في هذا التعليق في كونه مستقرا على تلك المقرض في عبادة عند المقدرة بدل على عدم الخلاف في حيث فرع عدم وجوب الرد على التملك
 فانه كره في الجواب الاحتجاج بالمنع من المساوات فان تملك المقرض العين نقضى لملته عليها ولا لازم له انما هو العوض يتغير فيه ولا يلزم قبول الرجوع
 له بدليل خارج الحاق غير ما يها ويمكن تعليقه ايضا بالافتقار على ان القرض عقد جائز ومن سنان العقد الجائز ان من اختار منه رجوع له
 من ماله في قوله وهذا وجه حسن او يثبتوا عليه في يمكن ان يقال عبادة عند ومثله عبارة كره ايضا مع نقل القول الذي نسب اليه الشيخ هنا
 عن الشافعي قال هو مخرج من جعل الشافعي وافتل الخلاف لا عنه وقال ان المقرض الرجوع في العين مع وجودها وان ملك المقرض لقرض ثم اثنى
 الاحتجاج بجواب المذكيون في فم بانه نقل عن سر من يتل ان خلاف في عند الملك بالتصرف فانه كره ان نقله قوله عن الشافعي وقال على معنى
 انه ان تصرف بينه وبين المالك قبله لا يدل على ذلك غاية ما يدل عليه انه انعقد تفرع عدم الوجوب على الملك لما اعتقد ان ذلك مؤيد
 منه فرع عليه لم يلزم ان خلاف لاحد فيه واعتقاد صحة دليله في المنع ان يمنع استلزام الملك ذلك ويقول بما قاله الشيخ ولهذا نقل في كره
 فانه مع تفرع من القابل بالتملك بالمقبض ايضا ان احتجاج الشيخ هو بعينه ما افاده بقوله ويمكن الخ غاية الامر انما فضله او لم انعقد يجوز فيه
 جوع مستد على جواز الرجوع بالعين وجوبها على المالك لا معنى له الا ما قاله وشبهه بالهبة في انه بعد الفسخ يرجع الى العين في قوله
 فهو انما نقله قال لم يقضوه ولم يضر جوابه لكان انما قال ان الجواب ليس بجواب فخالصه منع المساواة وابتداء في بين الاصل ما شبهه به
 كان الحجة هو مساواة بل كونه عقد جائزا الا انه قال كالهبة منع المساواة وبطلانها ايضا لا يكون في المالك كونه عقد جائزا اذ خاصية العقد
 ان عدم الرجوع الى العين وهو مقرر عندهم ولذلك ما صح به واكتفى في المثال فلهذا الثاني في كره الحجة على غير ما يفهم واجاب الخ ان
 له جواب لان يقال هذا العقد الجائز خرج عن كونه مثله غيره في الافتقار المذكور اذ الملك هو اللزوم وعدم جواز الاخذ من المالك لا
 فادخل العفو الجائز غير الرض والاجماع على جواز منه ان يكون لكل من المتعاقدين التصرف في ماله مع البقاء ومع التملك خذ المثل والقيمة

ليعلم على ذلك ليل الا لاجتماع ولا اجماع هنا فبقى اصل لزوم الملك عند جواز اكل مال الغير لا يثبت فيه عقلا ونقلا ورجع جواز الفسخ هنا الى ان يكون
ان يضع هذا العقد في كل ان وياخذ بدل ماله وتداقاه هذا الجواب بعد هذا الاحتياج على التمسك وقال اذا ارادوا بالجواز هذا المعنى فلا مشاحة في
الاصطلاح وانت تعلم انه بعيد عن معنى جواز فسخ العقد الجائز لان فسخ العقد معناه ابطال اثره الشرعي الذي تب عليه الشارع قبله وهو كونه مسلما للقرن
بما صدق من القايح فاذا لم يجز العين الموقوفة عن ملكه فلم يكن العقد منفسوخا وجواز التسلط على هذا البديل كان مقتضا للعقد القبر فحاصل ما قبل الفسخ فليس
ذلك اثره بل لو فرض كونه عقدا لازما لا يجوز فسخه كان ذلك حاصلا بلا شك فليس النزاع في امر اصله او اعداؤه حتى يباح لهم عليه حد بل في ترتيبه لا اثر الشرع
هو ولا الذي يحتج به جلد ان يبعد عقلة جماعة من العلماء العمدان مثل هذا ويقولون بان الترضع عقد جائز يجوز للطرفين فسخه ثم يدعون بعد الفسخ
عقد وجوب في المال الذي فسخ ما كان بملكه ويجزى عن ملكه الاول الى ملكه الاول مع طلبة كذا عدم وجوب قبوله عليه مع الرد عليه بوجوب العمل بما اقتضا
العقد ولا يفسد فسخه وهو المثل بل ادعى الاجماع على ذلك كما من نقل من ذلك عن الشيخ الذي نقل هذا القول بوجوب رد عليه فليس بعيدا ان يكون النزاع فيما قبل
الفسخ بغير ان يحقق العقد مع الشرط وحصل الملك لنا فافزع عدم طريقتان فسخ عليه بالتقابل او من جانب احداهما بحيث لا يملك روح الظاهر مع الشرط ويضعف
الشيخ كما ضعفه مع ان قوله الذي نقل عليه لاجتماع في من يوجب الجاعة لا نه كان قبول القيمة عليه احيانا ليس له طلب العين بكون قوله ضعيفا ورجح يكون
احتجاجة ضعيفا وتبا سا الجاهل ولا يصلح الجواب بان مقتضى الفرض هو لزوم البديل كما الجواب مجيدا لا نه يكون مع بقاء العقد ما مانع عدم البقاء فلا
معنى له كما عرفت ورجح ايضا احتجاجة التمسك الثاني للمثل بان اصله في ملك الانسان لا يتسلط عليه غيره الا برضا والنايات بالعقد القبر القبر القبر
انما هو البديل فيستحب الحكم الى ان يثبت لمزيج فان لم يمكن حصة بدون ذلك فلا بقاء للنايات بالعقد بعد فسخه وروا له وهو لا يندفع مما ذكر
من انهم يريدون بجوازه تسلط المقرض على هذا البديل لا طائل له متى شاء اذا ارادوا بالجواز هذا المعنى لا مشاحة في الاصطلاح الى ان لا يرد في قدر
عندهم انهم من العقول الجارية لا الارزومة وهذا الجواز لازم للعقود الارزومة وقد مر تفصيل ذلك والظاهر ان لا يوجب التمسك الامانة كونه وان كان النزاع حريصا
قليل للغاية ان المقرض ان يفسد ما له المقرض ايضا الفسخ واعطاء العين فليس المقرض عدم القبول في اجد مقر اجزى الى الجواز عن تعذر
في كون الفرض من العقول الجارية وتفسيرهم ذلك بما مر بفتح المثل بما ذكره الشيخ التمسك الثاني وهو مشكل لان الظاهر انهم ما يقولون بذلك فيكون معا
ذكره ضعيفا ولا نقول الشيخ ليس لانهم في قولهم لا يلزم تأجيل الحال يعني لو اجل الحال من الدين سواء كان في الاول مؤجلا مثل ان كان من
صبيح نسبة الى ضامن فحل او كان حالا في الاصل ان كان جازما فقد اطاق الدين على التقاضي ايضا او بان كان فرضا بان قال اجئتك حيا عندك الى
كذا وكذا لا يلزم ذلك لاصل مع عدم وجوب رد القول ليس بموجب عدمهم بالاجتماع عند فسخه ظاهر بل وعد يستحب لو فاء به ولا كلام في ذلك عند فسخ
لكن فهم وجوب لو فاء بالوعد من العقد التمسك لان عدم العلم بالقول يمنع عن ذلك الا كان القول جيدا كما نقل عن بعض العامة ويمكن جعلهم
من عدم لزوم الاجل في اصل الفرض ايضا فان يقال لما تقر بان الفرض حال في اصله فيمكن ان يقال لا يلزم تأجيل الحال الى تأجيل ما يقضى وجوبه
حلوله فلا يكون عدم لزوم الاجل في الفرض التأجيل متروكا بل يكون مذكورا كما في سائر الكتب الظاهر ان دليل الاجماع والاصل مع عدم الوجوب كذا
ان ما قلناه مما يدل على وجوب لو فاء بالوعد العقد مثل او فاولم يقولون ما لا يفعلون والمسلمون عند شرطهم وغير ذلك يدل على لزوم
ولو وجدنا لقائل كان القول مجيدا جدا وان لم يكن بعد الفسخ عن قولهم ايضا دليل واضح ان الاجماع غير واضح كذا دليل غير الا انه يحتاج الى اجازة نقل عن
ما لا يكره ان الفرض ثبت له الاجل بتداء وانما ما بان فرضه مؤجلا وتقرضه خال لا ثم بوجبه واجاب عن دليله بان التمسك بوجوبه عند فسخه لهم
لا يدل على الوجوب فيحل على الاستحسان وانت تعلم ان ظاهره الوجوب وكذا غيره وبديل عليه ايضا مضرة الحسين سعيد قال سالت عن رجل فرض رجلا
درهم الى اجل مسمى ثم مات المستقرض احيانا قال الفارض عند موت المستقرض منه ولو ورثته من الاصل والمستقرض في جوفه فقال دامات فتدخل
مال القارض لا يضره فانه مثل لعظم سنان في الطائفة فيمنع ذلك عن نقل مثله لذكر الصريح انه عن الامام عن غيره ولا عدم حواحدة له لانه لا يفسد
كالصريح في تقريره السابق في ان الاجل لازم في الفرض وط المستقرض من غير تأجيل بان ان كان شرط في عقد لازم يلزم والا فلا وبديل عليه ايضا
جمعة مفهومة الشرط الذي هو جزمه عند فسخه وحلها في بيع على الاستحسان او لعله لعل القابل والاجماع فتم قولهم لا ان يشرط في عقد لازم يعني لا يلزم تأجيل
الحال لان يجعل الجسلة في عقد لازم مثل ان يقول بعتك هذه الدار بكذا وشرط عليك ان يكون دينك او قرصك لفلان في مؤجلا الى سنة
وقبل المشتري قال في كره بعتك هذا بشرط ان تصير بالدين كذا او اشتر على هذا الشرط الخ وفيه قائل فيؤجل لك الدين وح يلزم لو فاء به للدلالة
المقتضية مع عدم المانع المذكور هناك هنا بل يمكن عند الخلاف هنا وان جزم عقد لازم لازم وقد مر معنى لزوم الشرط هل انه يجزى لو فاء به بتمام
اذا خالف وبطل العقد ولا يلزم تأجيل الا ثم فقط ويرتب على مخالفة اثره فيجعل الشرط كالعقود بترتب بل يلزم عليه مثلا لو فاء لفلان لو فاء لفلان لو فاء
عن وكالتا المشتري ما ثم ولا يبطل العقد بغيره ان يفسد وان لا يفسد وان يثبت احتيا والمشتري وكلام الاكثر هو الاخير مقتضى الشرطية هو كذا
اي البطلان كما مر فافزع ان مقتضى الادلة الدالة على وجوب الايقاف بالعقود والشرط هو الوجوب والشرط الا ثم بالخالف فدون البطلان فان الشرط
كاصل العقد مقتضى كونه كالعقد هو الا ثم فقط ثم انه يخرج ذلك الشرط عن الجواز الكلية ويحكيه فانما من الجانبين مثل اصله او يتبعه عند فسخه
لا يفسد بالتقابل والشرط ايضا ارات نفسه للشرط لانه فقط لعقد التمسك على الفسخ اذ لم بان صاحبه بما شرط فانه رضى هو بعد الاثبات بالشرط
لا يلزم الاخر فعلة ولا ما ثم بتركه وظ جعله كاصل هو لزوم الجانبين كاصل كما هو ط قوله ان الشرط الجائز في لازم يجعله لا ثم وبقوله الا ان
جائزا وان كان يظهر مما تقدم في بيان شرط العقد ان نفعه للشرط فقط ولا يخفى ان هذا اذا لم يكن الغيرها مدخلا في الشرط واما ما صدره فلا مثل شرط

ويجب نية القضاء مع غيبة المالك والوصية
بدرع امارت الموت وعزله مثل

کتابخانه

[illegible]

ولمّا مات مالك سلمه إلى رثته أو من يتفقون عليه ولو جيله قصد به عنه مع اليأس ويجوز أخذ شيء
مما باع الذم من خمر شبهة لا يصح قسمة ما في الذم ولو باع الدين ناقلاً منه وجب على المدين
دفع ما عليه إلى المشتري على رأي من

دفع ما عليه الى المشتري على دای متن

براهمة الذمة على نقد يروى من هذا الكلام والاحتجاج الى الوصية لانه قد ذكرناه ذمة بانك فيه تامل لاحتمال ان يظهر بعد ولم يرض
يكون للمدينون مال يمكن اوفاء فلا يبعد وجوب الاداء فالوصية به ينبغي وانما فائدة التصاريح ان التصاريح في باقي الاموال ان كان منه عين موجبة
منارة والخرج عن حمة الواجب عدم الضمان مع عدم ظهورها لصاحبها لانه ان كان لا ايضا الى الحاكم ممكنا ينفى احتياط ذلك لانه وكل العاقل
ايضا ان اراد التصديق مواعيلها فالحصول براهمة التصاريح المدينون واما الحاكم فهو عرفت ايضا ان عدم الخرج عن الضمان على تقدير الغرض الو
وان تعين دفع ذلك من جهة الوصية لاصل عدم ضرر رتبة لا يفتقر الى الاداء وكيفية واصل براهمة عدم الذمة بعد استيفاء وهو طامنا الفائدة تامل
وابتاع قول العلماء مع عدم دفعه ويجوز ان الغرض ما دام لا يدل على سقوط الضمان وان قلنا انه امانة فقولهم لو ما لم يكن لبيان تجوز التمسك
الواو وكيفية الذي يفتقر عليه بعد موت المالك فقولهم لو جعله الخ مرسوما مضافا عن قريب فقولهم ويجوز الخ يعني ان كان المسلم على الذمة
يجوز اخذ منه من ثمن ما لا يجوز اخذ ثمنه المسلم ويجوز ذلك الذي مثل ثمن خمره الذي على مثله الذي يجوز له البيع عليه بشرط عدم الظهور والاستماتان
علم المسلم الاحتياط ليلزم له عليه ثمنه فيكون في ماله مطلقا فيكون له من كل ماله ان كان مما يجوز تملكه ويبراهمة منته بما يصدر عليه من حقوقه
الاجماع ايضا مستند اليه الى الاحتياط بحجة اورد من سراجا قال سالت ابا عبد الله عن رجل كان له على رجل درهم فباع خنزيرا وخرجه فمضى فقال
لا بأس به ما لم يفتقر الى ما لا يبيع حرام وهذه في باب الدين ورويت في الكافي في باب بيع الغنم الحرة الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
فيها تامل لانه ان حملت على كون البايع مسلما فكل الاحتياط لعدم جواز الاخذ وان حملت على الذي فتواه للبايع حرام حمل التامل ان يجوز له
خفية الا ان يحمل على الاحتياط كما هو لوطا وسلم عن غير البايع لم يكن محلا للفايض مشكلا بل محلة هذه لا يوجب اشكال وراية عن ابي عبد الله في الرجل
على عليه الذمة يبيع بغير اخذ منته ثم يقبض منها قال لا بأس وقال خذ ما وهذا ايضا غير بعيد الذي يمكن حملها عليه صرح بالذي في رواية منصور
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل دعى زاهم ببيع الخمر فخرها فاحضر فيحل بان اخذها فقال ما لك عليه زاهم فتناوله زاهم في السد كلام مع احتياط
عدم العلم يكون ذلك المندفع من الخمر بعينه وبالمحلة الاحتياط حتى يوجد بعض منها جواز التصديق بالخمر في حصة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
في رجل ترك غلاما له في كرم لم يبيع عنبه او عصيرا فاطلق الغلام فغصه ثم باعه قال لا يصلح ثمنه ثم قال ان رجلا من ثقيفا هلك الى رسول الله فربيت
من خمره من رسول الله فاهريقا وقال ان الذي حرم شربها حرم ثمنها ثم قال ابو عبد الله ان افضل خصال هذه البنية باعها الغلام ان يقصد بثمنها ويكن
على الضمير كراهة الثمن واستحبنا التصديق وعلى حمل ما لك الثمن الذي شتر الخمر فيقصد ثمنه وفيها بعد في بعض الاحتياط يجوز بيع الخمر والخمر من فضل الذي
منها بغير ثمن اسم عليه من ولا يجوز له بنفسه سميها والحاصل انه ان كان اجماع فيمنعه ولا لاحتياط مختلفة حيث يشك المجمع بينهما وانظرا في افعال القوا
ثم رد علو عند جواز الاخذ عن الخمر لعدم الرواية وعدم الجواز له لعدم نص الشارع له على منتهية يندفع الذي ايضا ما لم يشر كما اشرنا اليه ولكن ليس بمعلوم
انه حرام فقط يجوز الاخذ وان لا يشره ايضا حرام فلا يجوز ان كان اظهر لموط فقولهم لا يصلح الخ يعني لو قسم ما في الذمة لا شخصان قال احدهما للاخر ان
ذمة فلان لك تسوية وما في ذمة فلان في استويته وروى الخبر ويكون في ذمة شخص واحد فهو بينهما كلك فلو قال ما في ذمة كان عام واحض لا يصلح
القسمه الى ترتيب عليها اشرها فيبقى المال على شركة نكل ما حصل يد احدنا لآخر شركة فيه مثل ما كان قبل القسم فلا يجوز القسم فيه الا باذن الشريك
الحكم المشي به ومنه مستند رواية عياض عن جعفر عن ابي عن ابائهم عن علي بن رجلين بينهما مال منه بايديهما ومنه غائب عنهما انهما الذي ابايها
واحتمال كل واحد منهما ما يخصه فقبض احدهما ولم يقبض الاخر قال ما قبض احدهما فهو بينهما وما ذهب فهو بينهما ويؤيده عدم الغنين والقسمه فيه
والشبهة ليست بحجة وابن ادريس قال في نقل عن ابن ابي عمير قال ما قبض احدهما فقبض كما هو مقتضى القسمه المستند غير معتبر لوجود غياث كانه ابن ابراهيم النخعي
ازعم الشرط بقضية كذا التسلط على فسخه جواز الاكل مع التراضي القيين التام ليس معتبر في القسمه بل يكفي في الجملة كافي للمفاوضة ما يجوز البيع بخوة
لان الدين المشترك بمنزلة دينين لشخصين للمالك ان يخص احدهما دون الاخر فلو كان قابيل تخصيص كل واحد قبل القسمه بحصته لا يمكن ذلك ايضا فان
الثابت في الذمة امر كل قابيل القسمه وانما تعيين تعيين المالك فلان تعيين لكن انما لا قابيل بذلك قبل القسمه بعد ما القول به نادرس غير
والشبهة مع الخبر الجواب بما ينع ذلك مؤيدا للاستصحاب والاحتياط فقولهم لو باع الخ يعني لو باع شخص بين الذي في ذمة لآخر من اجنبي قابيل ما عليه عينا
او قية بحيث ما حصل فيه الربا وبيع بشرطه وان كان صرا فوجب على المدينون الذي مع ما عليه من الدين دفع جميع ما عليه ما وقع عليه العقد على
ماي المشتري على المصروف وهو المثل والموافق للقوانين لانه عقد صدق من اهله في محله ووقع على الجميع فهو واحد الطرفين فينتقل الى مشتره كما ينتقل جميع الطرفين
الى البايع كما هو لوط في المعاوضات والراي شارة الى ما يخرى نقل عن الشيخ وهو انه لا يلزم المدينون دفع اكثر مما اعطاه المشتري الى البايع الذي هو
الدين ولا يظهر له وجه لا رايه محمد بن الفضيل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل شترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فقال له ارفع الي ما فلان عليك
فقد اشترته منه فقال يدفع الميرمية ما دفع الى صاحب الدين ويرث الذي عليه لما من جميع ما بقى عليه رواية في حرة قال ما لابي جعفر عن رجل كان
لرجل عليه من ثياب رجل اشتره منه بعض ثم اطلق الى الذي عليه الدين فقال له اعطوني فلان عليك فاني قد اشترته منه كيف يكون القضاء في ذلك
فقال ابو جعفر يرد عليه لرجل الذي عليه الدين ما له الذي شتره من الرجل الذي عليه الدين وفيها مع ضعف السند كما قاله في كراهة محمد بن الفضيل
نقل هذا الضموم نارة عن الانام ونارة عن ابي خزيمة عن امام الحرم قد يجعل الشيخ مثلا لك دال الرواية وان لم يكن كذلك وانما خالفنا للقوانين بل
الكاتب المستخلص الاول في ما يدل على ذلك المدينون الباقي ولا وجه له وان ثمانية لاصلح طائفة له الشيخ انه قد يكون ماله الذي اشتره به سوا
لما عليه كما هو المتعارف في المعاوضات من عندنا زيادة فانه كرهه وما نقل فيها الا الاخر وانما في موضع السند ما لم يحصل الراد ولا يمكن شئ منها في

وان اذن له في الاستدانة فاستدانة المولى اما وان اعتذر على ان يستعجز بها وعرضها المولى في تضييق الزكاة ولو اذن له في التجارة
دون الاستدانة فاستدانة المولى لزم منه العبد لولم ياذن فيها فكذلك لا يفتقر العبد الماذن والاطلاق ينصير بالابتناع بالنقد ولو اخذ
ما اقترضه مملوكه بخير المالك في الرجوع على المولى لا ابتناع

لو اذن له في
التجارة
لو اذن له في
التجارة

قال قلت مولى بترك شيئا قال لا يا اخي هذا الذي يغلب ان يقضوا عنه الدين الاستدانة باسرها الا ان الظاهر ان سعيه لا نه المذكور في ردحس وكثير
ان ايوثق الا انه قبل له كتابه ولا يحتاج الى القول بان الدين انقل الى الميت فيجب قضاء ديونه وصداياه وديونه لامر الشارح وان لم يصير ملكا له لا يخاف
وعلما لميت ثم يتكافأ انه انقل الى الميت الموت مع ما فيه ان يمكن ان يقال ان يصرح فيها في حياها وديونه لامر الشارح وان لم يصير ملكا له لا يخاف
عن نفسه فصرح فيها بما جلت بنفسه من العقاب يشبهه وفي من صرنا الى الورثة فصرح فيها اولى من صرنا له فيها فذكرت ديونه مقدم على الارث نعم
بمنزلة نفسه فادام هو محتاج لا يجوز صرنا له وعوضه في غيرها وما بقي بعده لك نصيرنا للورثة ولا فرق في ذلك بين كون القتل عمدا واخذت لدية او
خطا موجبا لخطا والظن على جواز العفو عنها في الخطا وجواز العفو عن القتل والقصاص في القتل والدية تامل وسيجئ طائر ياد تحقيق استاذ الله
قوله وان اذن له في التجارة الذي يقضيه لنظران العبد يملك قال في سر وغيره انه الشارح وان قال في كره ان المالك لا يملك قد سبق هذه المسئلة ويمكن كونه
مجهول عليه ماله في ذلك فيما اذا كان مستورا للشرع في نفسه بحيث يتصور على المولى فلا يجوز بدون اذنه وما مضى حق قول الشارح وبعثت عن غير
لزم محدثه ويمكن عدم الحجر عليه كما نقل عن بعض العامة في كرهه ولكن ان يؤل الى المناوغة والمضوئ يؤثر ضررا يمكن كونه مجمعا عليه عند الاحتياج
وسيجئ بكل ما لزم من غير ان المولى من القرض عن المبيع وغيره لا يفتقر الى ان يكون في كسبه ايضا بل يكون في قبضه الى ان يفتقر ولا فرق بين كون
صاحب المال عالما بذلك عدم وجهه وما اذا اذن له ان يفعل لنفسه فعله لاول بالملك يصح فرضه ببيع وشراؤه وغيره ذلك على القول بعدم
لا يصح شي من ذلك مولا لا لنفسه لا مولا له بعد تملكه ولعل اذن المولى وقوم الصحة للمولى اذنه اذنا خاصا فان باطل العقد المخصوص فيبقى المطلق
فاسد هو وظرير مذكور في محله ايضا وح يمكن ان يفتقر على المولى مع جعل المالك بالمسئلة واعتقاد ما ينعبد ما دون المولى فما يصير من المولى ان كان
لنفسه خصوصا مع علم المولى بانه لا يملك لا نظار المسلمين يصير المالك الى عبده ولكن الظاهر ما على القول بالملك فان كان المالك عالما بالمسئلة فلا
خفاء على المولى انه يفتقر وهو لا يملك المالك عالم واذن المولى لا يفتقر لخصه ماله لا يوجب ضمانا والظن ان كل من جعله ايضا لا يفتقر
عنه لان المولى قد سلب المالك شخصيا ما كان في نفس المولى من ماله فيكون الضمان عليه بوقفه وان صرنا على اذن المولى وقد اذن لا يوجب
عليه هو ايضا وما اذا استدان المولى اذنه فالظن ان لا كلام ولا نزاع لاحد في لزوم على المولى كما نقض عن لغة واضحة لا نه كوكيل فلا يفتقر عليه في
الرجوع عن الوكالة والغرض عدمه اما الروايات فلا يخرج عن اضطراب بعضها سند صحيحه في بصير عن ابي جعفر قال قلت له الرجل اذن له ماله في التجارة
فبصر عليه من قال ان كان اذن له ان يستدين قال دين على مولا وان لم يكن اذن له ان يستدين فلا شيء على المولى ويستحق العبد في الدين فذا ظنا
ان الاذن للاستدانة للمولى هو وظرير عليه حملت لكن قوله يستدين غير ظرير لان غير ما دون المولى فلا يفتقر الضمان عليه بوجه السعي حال كونه عبدا
ضمانا عليه لا كسبه ويمكن حال الاستدانة على بعد الحق هو بعيد مع ان المولى لا يستدعي في تحصيل الدين الا ان يقال له ذلك اذا كان الدين خال الحجة
او جعل على الاستدانة على الجواز او يقال ان المولى لما اذن له في التجارة وهي مظنة الاذن في الاستدانة لم يفتقر الدين خصوصا اذا كان للتجارة على المولى
ولما ياذن يكون في كسبه فينه تامل لان كان من ضروريات التجارة بحيث يفهم الاذن فينه من الاذن في التجارة ينبغي ان يكون في مال المولى مولا لا يمكن
الاستدانة ايضا واما رواية ظريرها لا كفان قال كان اذن لفلان لبيع لثياب فاشترى ثوبا فباعه فليس له ثمنه من ثمنه الذي عليه ليدفع ثمنه
عليه من الدين فقال يا عبد الله فقال ان يفتقر لثمنه وان اعظم لم يملك الدين فغفروا لم يملكه شي وما في رواية وزارة من صرنا في يد العبد
التاجر وبقية ايضا في الدين مع عدم الوقف يرجع المالك الى الورثة ان كان المولى مال اخر الا ان يصير الورثة الدين فيكون المالك والعبد
فخلفا الشئ على الاذن في الاستدانة ايضا لا في البيع والشراء فقط لرواية ابي بصير لم يفتقر وكذا رواية وهب حفصل لواقعة الثقة عن ابي عبد الله
الى قوله وسالته عن مملوكه يشترى ببيع قد علم بذلك مولا محض على نفسه مثل ثمنه قال يستدعي في نفسه عليه لكن في الاولى اشكال من جهة الفرق بين الحق
البيع لهذا قال في كرهه فان اشبهاه او باعه بلمنه دينه وان غفروا لم يملك العبد ثم لعل لزام المولى مطمع الاذن في الاستدانة كالشيخ وقال هذا هو المثل
والاستدانة في رواية ابن حفصل ايضا مشكل لما روي بوجه ليه الاصحاب لم يفتقر بين الروايات مثل الشيخ وغيره مع انه ليس سند صحيح منها يصحح الا رواية
ابي بصير فيها ايضا تامل من جهة اشتراكه وان كان الظاهر انه الثقة والرواية اشارة الى ابي حفصل ليه الاصحاب انما ان اعتقه مدينه على الغيب كما نقله
في كرهه ونقل عن الشيخ في النهاية وابن الجراح لرواية ظريرها لم يفتقر في قوله اخر انه مط على العبد كذا ما عرفت اوضح لما مر في **قوله** يستدعي
هذا ظرير كون الدين على المولى فان دونه ضادين المولى يستدعي القربا في ذلك يشبهونه بالنسبة **قوله** ولو اذن له في التجارة انما اذن له في التجارة
او سكت عنها ووجه لزوم الدين على العبد دون المولى ظريرهم مما تقدم ايضا نعم يمكن ان يلزم المولى بخضوة التكون اذا كان الاذن في التجارة
مستورا للاذن في تلك الاستدانة مثل ضروريات التجارة مع عدم مال المولى عنده فيكون مثل الاذن الصريح في الاستدانة فتم ومعلوم ان لو لم ياذن
في التجارة ولا في الاستدانة ان حكمه عدا الاذن في الاستدانة مع الاذن فيها في انه يلزم العبد بل الطريق الاولى ايضا مملوكه جواز عقد العبد
بل غيره من المادونين والوكلاء عنهما اذن فيه هو **قوله** بالاطلاق اذن في البيع ينصير الى البيع بقدا مو كان الاذن لعبد او
لغيره لانه لم يفتقر الشارح والمبتاد من قوله بع مثلا ولا ان المضطر فيه فلا يتجاوز الى ما لا مضطر فيه ظاهر الا بالاذن ولا نه مملوكه في الاذن دون
الغير فيقف عند العبد جواز التصرف في مال الغير عقلا وفلا الا اذنه والشئ للشئ غير مملوكه فيقف عند ثلاث يكون اكل مال بالباطل فيقول
التجارة عن تراض غير مملوكه كونه مجمعا عليه منصوصا ايضا **قوله** ولو اذن له في النسبة فالشئ على المولى معلوم كون الشئ على المولى لو اذن له
في الشراء للمولى فينه كما ارى في الفقه عليه يمكن مع الاطلاق ينصير الى المولى ايضا واما اذا صرح بانه لم يفتقر فينه **قوله** ولو اخذ في

المولى

لو اذن له في

ولا يفتقر إلى القبض على أي متن

ذلك هو بل لكن ظ المتن انه لا بد من الإيجاب في القبول باللفظ العربي بل بالماضي المتفاوت وتقديم الإيجاب في سائر العقود لا بد من البيع لا للمبتدئ
من قوله عقد الرهن الخ كعل دليل ان الأصل عدم الافتقار وترتيب أحكام الرهن لا ما ثبت كونه رهنًا بالاجماع ونحوه وما ثبت لا مع المذكور ان
لا دليل على غير ذلك رفيه تامل عليهم ما ذكرناه في العقد لازم مثل البيع والجارض كما لغرض مثل حد الرهن المجوز بالكتاب السنة والاجماع على غير
العربي وغيرنا حول المفارون بل ما يدل على قضاء الطرفين بالرهن سواء كان لفظا او كتابة او إشارة معاطاة او غيرها الذي هو المقصود من تعيين
ويستدل بذكره على اشتراط الإيجاب في القبول حيث قال الاصل في ذلك انه لا بد من الرضا وذلك من قبيل كفى عناء ولا بد من المفهوم وهو اللفظ مع ان الا
عدم اشتراطه أي شئ آخر ويؤيد انه هنا ليس بل لازم من طرف المدين فلا يبعد عدم اشتراط ما اشترط في العقد للارزم مع ما عرفت فيه فتذكر ما مل
في كونه الخلف في الاكتفاء بالمعاطاة والاستحباب او الإيجاب المذكور في البيع ان هذا والظاهر ان هذا هو المقصود من القسمين الأولين الرهن ابتداء
أي من غير كونه شرطًا في عقد لازم بان يقول الراهن ذهنت هذا عندك على الدين الذي لك على يقول المدين قبلت والثالث ما اشترط فيه مثل
ان يقول بعثك هذا الشيء بشرط ان ترهني عبيدك فيقول اشتريت ورهنتك ورجعتك بنفسك على تذكره كذا بشرط ان ترهني فقول انك على المهر فيقول
الزوج قبلت وذهنت القسم الاول لا بد من الإيجاب في القبول عند من اشترط ما لم يكنف بالمعاطاة واما القسم الثاني فقد اختلفوا فيه فقال بعض
الثانية لا يكفي ذلك بل ابدان يقول للبائع بعثك كذا المرة بقول بعدك ذلك قبلت الرهن لا نه لم يوجد في الرهن سوا الإيجاب هو بمقدور
كان قال الاخر من الشرط من البائع والمراد يقوم مقام الإيجاب في القبول كذا ويرجح شيئا وهذا يدل على انه غير جارم في الاشتراط واحتمل الاكتفاء في القسم
الثاني بالإيجاب مع انه بعيد لما مر من التامل في قوله بشرط فانه يدل على ان لا يقع البيع والفرج الا بعد الرهن مع ان الرهن متأخر ولا يعلم ان
على القسم قبل تمام الشراء ولو لم يتحقق الشراء قبل تجوز المعاطاة في البيع فيجوز هنا ايضا بل بالظن الاول في احتمال الاكتفاء به وعدم اشتراط
الإيجاب في القبول وعلى تقديره عدم اشتراط العربية والمتفاوتة وقد فهم من بيع الاكتفاء في القبول بغير اللفظ وهو يشعر بالسلمحة فيه قيل الوجه في ذلك
كونه جارم من طرفه فمؤيد ما قال في كونه وهل يشترط في الصيغة اللفظ العربي الا ضرب لعدم ولكن قال ولا بد من الاتيان فيها باللفظ الماضي ولو
قال رهنك كذا وانا اقبل لم يفتد به كانه اراد ما يدل على إنشاء الرهن جزئيا وفيه تحقيق بقصد مغفر الرهن في قليله لا الماضي المصطلح لانه انما يشبه
تدبيننا انه لا بد من الرهن من إيجاب قبول الإيجاب كقول رهنك وهذا وثيق عندك على كذا او هو رهن عندك او ما أدى هذا المعنى من
الاتفاق والقبول كقوله قبلت ورضيت ما أدى معنا ولا بد من الاتيان فيها باللفظ الماضي الخ وهو كما لصريح فيما قلناه او اراد ان يبالفعل
فلا بد من الماضي لا يجرى الامر والمستقبل المستقبل فقط كما قال في فتح بيع وهو بعيد ايضا انتهى الاعتداد بقوله وانا اقبل فانه جملة اسمية فالظ
الاول والثاني لا يشترط ان افهم منه الرضا بالقبول بحيث يكون ظاهر في ان يجازم بالرضا والقبول كان لا يكتفى به ولكن قال في كونه وكذا لا يقوم الا بتمام
مقام القبول لعدم لانه على الجرم الرضا يمكن جملة على ما قلناه لقوله لورقطا يصح بالكتابة والاشارة المفهمين لا غير المفهمين وينبغي الاكتفاء
بها مع الفقه ايضا لما مر من كلامهم ان الغرض من اللفظ والالاتي يبنى صحتها مع الجرم ايضا لعدم اللفظ المشروط الامع بعد الثاني
قالا بشرط بالخبر كما يفهم من المتن وغيره مثل كونه غير واضح كما مر في البيع ايضا قال في كونه ولا يكفي الاشارة ولا الكتابة الامع الخبر فيكون الاشارة
عليه كذا الكتابة مع الاشارة ولا يكفي الكتابة المجردة عن الاشارة الدالة على الرضا وينبغي ان يقول عن ذلك انه قد يكون الكتابة مع الخبر غير
الاشارة دالا على الرضا فالظ انه يكفي كالاشارة المجردة عن الكتابة بشرط الفهم والدلالة نعم بجرم الكتابة والاشارة اذا احتتمل غير الرضا لا يكفي كالا
لفظ فلا فرق بين الاتفاقات والاشارات والكتابات مع الانضمام والدلالة فيكون بدوهما لا يكفي الا ان عدل لانه مع الكتابة والاشارة اكثر من
اللفظ الصريح فمؤيد ما الذي يدل على جواز الرهن في الكتاب السنة والاجماع اما الكتاب فمثل قوله ثم فمان مقبوضه وعكس جعله تحت نحو قول
والعقود ايضا واما السنة الدالة على جواز من طرف العامة والخاصة فكثيرة قال في كونه بعد نقل البعض من رواية الجهمرة قال سالت عن الرهن الكفيل
في بيع النسيئة قال لا بأس به هكذا في اول الرهن في بيع وقال في آخر الباب عن الجهمرة قال الخ فليجربوا بالاشارة في ذلك كثيرة لا يحصى اما الاجماع
فقال فيها وقد اجتمع على انه كاف على جواز الرهن في الجملة وليس بواجب اجماعا في الرهن ولا يفتقر إلى القبض على أي المتن من شرحه وغيره مثل عدم
مؤشره ومن ان الخلاف في صحة العقد انعقاده من دون القبض فيقبل لا ينعقد ولا يصح لا بد من قبضه في عقد ولكن ذكره ان الخلاف في لزوم
وعده فيقبل بل من جانب الراهن بمجرد العقد انه كان في شرط جميع الرعا عليه هو ان يثاره في كونه وقد صرح به فيها مرارا متعده وقيل لا يلزم قال
في كونه لمختلف علما ثانيا في القبض هل هو شرط في لزوم الرهن او لا على قولين الخ ثم قال ايضا انما الرهن قبل القبض لم يبدل الرهن هو ط عند
من لم يقبل القبض واما من اعتبره فقط اختلفوا ونقل القولين عن الشافعي وكذا في الجوز وايضا قال في الدليل لانه عقد جائز يجوز منه وايضا
ان يقبل الراهن قبل القبض لانه ابيع او عتق ونحوها فاعلى ما قلناه من لزوم الرهن بمجرد العقد يكون التصرف موقوت على القول بالاشتراط في
ذلك بجوعا عن الرهن قبل الرهن وبالحاجة وهو ط من كونه في مواضع ولكن مقتضى لانه وعبارا غير ما مثل بيع وغيره كون الخلاف في الصحة
رفع عليه من فروعا كثيرة مثال ان قال لو ثا الراهن قبله او جع واغنى عليه ورجع بطل منه في الميسر ان الراهن او اعقب عليه ورجع قبض
قبض المدين لان العقد واجب القبض وهذا يشعر بان القبض ليس شرط انتهى قال في شرح المتن هذا قول الشيخ في موضع من ظ الى قوله وذهب
الشيخ في النهاية وموضع من المبسوط الى ان القبض شرط في صحة ومو من قبل لم يفتد الخ وهذه كالاصل في ان الخلاف في الصحة لا لزوم في
كونه في فتح بيع ونقل منها ما يدل عليه يمكن ان يؤيد كلام كونه بحيث ينطبق غيره بان يكون المراد باللزم الصحة لكنه بعيد من جهة اللفظ ومن جهة

ابطال التمدیر متن

۷۲۲
الاستيفاء
في وقت

لا انصرف

ونوبات المهرين لم ينتقل لوكالة الى اذنه الامع الشرف وسيله العدل الى اذنه من بنفان عليه لو غابا بسلا الى الحاكم الخليفة لا يدب بها نوبه مع الحاجة الى
غير الحاكم من دون اذنها اراذنه الحاكم مع القدره عليه من ركنه وضعه على يد عدلين لم ينزله به احدهما المطلب الثاني في الاحكام تقدم استيفاء دين الرهن
ان كان المديون سياره فصار اموالهم فان فضل شي صحت في الدين ودين امرين على غير الرهن كغيره ولو اعوز ضرب مع الغنا ما لنا في المهرين امين لا يفسد الا بالتعد
ولا يفيق تافه شي من الحق متين

اي نوبات الواهن والوكيل في بيع الرهن في الدين واخذ منه بفعل لوكالة كما يتطو نوب الموكل والوكيل في غير الرهن على ما قد تقرر عنهم في سبيل
الرهن لم يفتقر الى الرهن في ركنه كما كان له **قول** لو سلم المهرين لوكالة لوكالة الى لورته بدون الشرط وانتفاها مع
عنا انتفاها واخرج نفاصله يمكن الانتفاع بالشرط الا لورته الشرط اذا لم يمتنع منه كون شرطه عاقبة **قول** لو سلم المهرين لوكالة لوكالة الى لورته بدون الشرط وانتفاها مع
الاجنبي الذي صنع الرهن عنده وعبر عنه بالعدل اشار الى انه ينبغي ان يكون ذلك عدلا لعدم الوثوق بغيره فيسلم الى الرهن المهرين بان
وضعه في يد فيما معا او يد من ركنه ولو كان احدهما وهذا يشترع عدم جواز تسليمه الى الرهن فقط ايضا فيمنعه منه ان لا يكون له الحفظ وكون الرهن
يد الامع بعض المهرين وفيه تامل في الجواز كما مر والاستحسان وكونه ما لا يقضيها ويمكن جعله شرط في الرهن فتم ولو اراد التسليم ولم يكن
اليها الغيبة فما يحولها تسليم الحاكم مع الحاجة ولا تسليم اليه مع الامكان فان تعلق مع عدم امكانه عن خوف تلف من عنده او حصول سفره ويمكن
جعل عند تقرر يمكن عدم السماح معه ويحتمل جواز دفعه واعلام الثقة بذلك لثلاث ثبوت ولو دفع الى الحاكم مع عدم الحاجة من دون اذنها ويمكن
ايضا مع امكان الاذن والدفع اليها يمكن الضمان كما يشترع كرامة كذا مع الحاجة وعدمها الى غير الثقة والى الثقة ايضا بغير اذنها واذن الحاكم مع الامكان
ومع الحاجة الى الثقة ايضا مع امكان اذنها اراذنه الحاكم والدفع اليه وبالحاجة لا يفسد بالدفع مع الاذن والى الثقة مع الحاجة وعدم امكان الدفع اليها
واذنها واذن الحاكم والى الحاكم مع الحاجة وعدم امكان الاذن وفي غيرهما يمكن الضمان مطويع الاثم والضمان في بعض الصور تامل في سبيل الجحش
قول لو وضع المهرين في يد المهرين لوكالة لوكالة الى لورته بدون الشرط وانتفاها مع
فقط فينظر دكلهما باذن الاخر ويتساوى باقيل لا يسلم احدهما الا باذن الاخر والاطمان لاحد منهما فقط التسليم اليها والى من يتفقان عليه بل يجب
من دون انتظار الاخر لا مال المهرين وليس الاخر الحفظ لهما باذنها فاداروا اخذ ما لهما فاقبها اخذ من دون اذنها فللغالب بذلك التسليم فليحذر
فهم يمكن للاشهاد ونحوه **قول** لو سلم المهرين لوكالة لوكالة الى لورته بدون الشرط وانتفاها مع
من الرهن سواء كان صاحبها او ميتا وفيه تامل فلو فاء لغيره لم يوجب له من الرهن ان وسع لويق شي من لوازمه ان كان دين و
الاظهار صينة والاثر وان لم يصرف فضا حيشل ساير الغنا في لقائل من المهرين الذي كرهه عليه مثل ساير الديون وهو كغيره مع الغنا في
الفاضل اما الدليل على تقديره على ساير الغنا فالذات انما هي في الحق مستند كون ذلك من خصائص الرهن فان الدين المتعلق بالرهن لا يخلو من
الاستيفاء وان ذلك من فوائد الحق شرعا والمهرين انما على تقديره وكونه ميتا وقسموا الرهن ديونه ايضا كذا وان خالف فيه البعض اليه شاربه
وان المديون ميتا لم يملك له استحقاق الاستيفاء من الرهن قبل قبضه على ساير الديون الا ان المهرين لا يشاركون احد دليل لشركه ان المال بعد
اما المهرين للغنا او يتعلق به الدين والكل من والفرع عدم الكفاية فيجب لقيمة المستحق يؤيد الاخيرام مثل ما في مكاتبه سليمان بن حفص المرد
قال كتب الى الحسن في رجل مات وعليه دين ولم يترك شيئا الا الرهن في يد بعضه فلا يبيع منه اكثر من مال المهرين ياخذها بما له وما سائر الديان
فيه شركاء فكتب بجميع الديان في ذلك سواء يوزعون بينهم بالخصص قريب منه وراية عبد الله بن الحكم سنة ورواه لها صحبة ولكن سندها صحيح
اي ما وجد حديثا يدل على المهرين الا انه مشهور بقد لا يترك الخلاف ويجوز بيعه عن قوة ثم اعلم انه قد يخلو التام في الخصا المهرين بالرهن بعد الحجر والفر
بذلك ايضا في تحصيل بعض الديان ببعض وان كان المهرين من بيع الاجماع على الاختصاص بالرهن خال الحيوة وجوز تحصيل بعض الديان
بتمام ماله وكون الاختصاص الى المهرين في الرجوع مع عدم الحجر وانما الغرض من النزاع بعد ما يفي من الرهن عدم الاختصاص فلا فرق بين الحق الميت
لان الكل مما يجب ان يؤد عوضه فجاز الرجوع بغير مرجع واعطاء البعض الكا سبعة غيره محرر ما بالكتابة لا يوجب عن شيء ولهذا شرع الحجر وان كان كونه
ما لا كونه للسلط على ملكه بما يريد يقتضي ان يكون لمران لا يعطى احد منهم ويصرف في غيرهم على طريق المهرين والمهرية ولكن فيه تامل من جهة وجوب
الرجوع الى الديان بلا خلاف مع الطلب لانه يدل على تحريم صرفه بغيره لانه عند عدم جهة ايضا اذا الغرض من الرجوع مولى المال الى الديان وهو
يتم الامع فناء الاعطاء للغير وعدم تملكه فهو الظن **قول** لو سلم المهرين لوكالة لوكالة الى لورته بدون الشرط وانتفاها مع
ان المهرين بمنزلة الورع فلا وجه للفتا والاختصاص مثل حجة جليل بن راج قال قال ابو عبد الله في رجل عند رجل رهنه فباعه الرهن قال هو
مال الرهن يرجع المهرين عليه بماله وحصة المهرين في الرهن يبيع من عند الوصل فما يفي به شيء او يبيع قال يرجع ماله عليه بدل عليه ايضا ولاية
عبد رزاقه وكذا مرسله فان رجلا عن ابي عبد الله في رجل من عند رجل اراد فاحرقها واهدمت قال يكون له ثمنها لانه لا رهن قال
رجل من عنده مملو لغيره او من عنده متاع ثم يفتقر المتاع ولم يتعامد ولم يحرقه فماله يفي من ماله بقد ذلك قال لا ولا خيار في ذلك كثيرة
جدا ولكن ركن اختياره فاما مثل حجة ابي حمزة قال سالت ابا جعفر عن رجل من الرهن يزار ان الفضل قال كان على يقول ذلك كيف يزار
الفضل قال ان كان الرهن انتمل بماله من بغيره المهرين الفضل على صاحب الرهن ان كان لا يتصور اذ الرهن ما يفي من حق المهرين قال ذلك كان قوله
على في الحيوان وغير ذلك وعوفقه بن بكير قال سالت ابا عبد الله عن رجل من الرهن فقال ان كان اكثر من مال المهرين فما كان يود الفضل الى صاحب الرهن
وان كان اقل من ماله رهنه الى صاحب الرهن ان كان سوا فليس عليه شيء وحلتا على ما اذا فرط المهرين وقسم تلفه في يده وذلك غير بعيد
الرجوع لغيره احتيازا فان لم يرض مع عدم التفريط ويؤيد الاختصاص مرسله ان عن ابي عبد الله ان قال في الرهن ان اضع من عندك
من غير ان يملكه رجوع في حقه على الرهن فانه انما كره ان يرضى ابي عبد الله حتى ين غار وان كان فيه قول قال سالت ابا عبد الله
عن رجل يرضى الرهن بمائة درهم وهو يتاثر ثمانية درهم فماذا على ارباب ان يرضى ابي عبد الله حتى ين غار وان كان فيه قول قال سالت ابا عبد الله

المقاصد وانفق

شرف

五

المملوك ما ثبت ما لا كحقه
ركوب لذاته واستكناك العبد ليس المثل في ذلك المينقص للبر الخ وهذا يشبه منه واجبة الخوا عند ذلك قوله لو اذن الخ جواز التصريح بالانظر في التفت
ضمن قيمة ولو مع ازيد
على الاجارة منق على جواز الفصول 2: نص المرفق وعدم جزائه في العتق سبق على عدم جواز الفصول فيه كما رويته قد تقدم فتوكلنا نص المرفق بالرد
نابا للمالك بالولاية
منه لان المالك لو كان المرفق المنع لتعلق حقيقة فاد اجاز الفصول فلما من بالطريق الاولى فتوكلنا ولو مع الخ وجه للنظر ولكن وجه كونه اجارة
من

في منع امره الى المشقة فلو لم يوافق في ذلك لعدم جواز امسالة الرهن لدين اخر لزم من بعد ان تقضى بينه الذي كان الرهن عليه لان ملكه لم يرد من عليه
ولم يرد عليه غيره فلا يكون له ذلك ولا يجبالا لقان راسا لما تنكس من عدم الرهن على المال **قولهم** ولو رهن الحرجة كليلي حجة رهن مال الغير فانه نظره وهو
اذن المال للسلط على ما له بما يجوز ولا شك ان ذلك جائز ويصح عليه بل يستحق لقضاء حاجته المسلم وادخال السرور واداء الكربة فيترتب عليه احكام
الرهن فيلزم الغاية ويضيق الرهن من كل وجه عند الحؤول ويقتضيه الدين لا من رهن واما الذي يجب على اهله لما لك اذا لم يكن اذ كان بلا ضمان
فالظان ان اكثر الاسرار من قيمته يوم بيعه وما يبع به لان الزايد على قيمة المال ايضا لا من من ملكه وهو وظ يجوز بيعه باقل بعد الاستئذان
بيعه بما يشتر عليه لقيمة وقول الحق ومن قيمته مبيع على ان الغالب انه لا يباع باقل من قيمته وعدم وجود ذلك الاذن بل لا يجوز ذلك لامع ان المال

وقول الراهن في نذر الدين وفي ادعاء الابطاع لو ادعى الآخر الرهن وتبين القضاء لاحد الدينين وفي عقد
الرد ولو قال له هذ لك لعبد فقال بل لا متخلفا وخراجا عن الرهن **المقصود الثالث** في الحجر
وفيه مطلبان الاول في استنباط سنة الاول الصغر يحجر على الصغير ثم يرفع عنه ما اجمع الى ان
يبلغ ويرشد متى

يحتاج الى دليل على ان الاول راجح لان الرجوع مستحق والاصل عدم تحقق البيع قبله والاصل صحة البيع ولو لم يكن المانع متحققا والرجوع مانع
بالجملة المسئلة لا يحج عن اشكاله لكن دعائه جازم لم يثبت اقوى لتحقيق حقه واحتمال قضيه بخلاف الراهن فانه لا بد له من دفع الدين فلا يغيره الرهن
غالبا قبله لان الراهن يدعي جازما لم يثبت دعوى جوعا فارضافنا اخطا والاصل بناء الراهن ونقله فاما ايضا بين تقدم الدعو وتاخرها فقال لو تقدم
الراهن بقوله نضر بآذ نك فقال المرهون كذب جئت بالقول قوله وبالعكس القول قول المرهون ثم قال وهذا هو المقتضى به فعند في الاول تأمل عند
فيها تأمل ثم بينه فان الوقت محال وان كان الظاهر ترجيح الرهن لتحقيقه الثالث في زوال بخلاف البيع الصحيح **قول** لو قال له هذ لك وجهه ومنه وما تقدم
كون القول قوله في ادعاء الابطاع لو انكر الآخر وادعى الرهانة فان الاصل عدم الرهانة وحصول تسلط لغيره على ما له وهو وظاير عليه ما رآه فان مثل
صحيح محمد بن مسلم فلا يلتفت الى ما يخالفها مع الضعف **قول** لو ادعى في تعيين الحجر وجهه بضابط لان الدافع له ان يقصد ما سأل الدين الذي عليه الرهن او
الدين الذي له الرهن والذي عليه الرهن لفائدة دون الآخر والجملة لا امر له بقضه والقصد بقضه البيضة عليه متعده فيبيع منه كما في ظاهر
الامور وان امكن له البيضة بان يلفظ ويعلم ذلك ولكن الاصل عدم وجود ذلك عليه كذا وجهه القول قول الراهن في عدم رد المرهون الرهن عليه ان
كان عند لان الاصل عدم الرد وبما هو عنده وهو وظاير وان كان في الرد يعترف بذلك هو يحتاج الى دليل وسيجيئ مع ان الفرق حاصل لا يخذ
عوضا عن الدين بخلافه لو ادعى **قول** لو قال له سبب الخلف وجود شرطه وهو كون الدعوى لكل واحد مع انكار الآخر فالراهن يدعي فانه لعبد
والمرهون منكروا فيتوجه لهماين عليه بطلان هذا الدعوى المرهون يدعي فانه لا امره فالراهن منكروا فيتوجه عليه لهماين بعد من الامور يتطل هذه
الدعوى ايضا هذا ما لا يمن وقد قيل عليه انما يخلف الراهن فقط فيبطل الدعو ولا يحتاج الى خلف المرهون بعد كون البطلان هنا عند لان الرهن
يخص مصلحة فاما اراد وانكر فيبطل بغير انكاره وايضا ان الرهن من جهة جازم فانه لا امر له يمكن يقول سقطت حقن كان رهنا او غير من ذلك
نحو ذلك ولا يحتاج الى الخلف يمكن ان يتعذر بان الكلام مع عدم الاستغناء والراهن يبرر كون ذلك هنا فيزيد الخرج من حقه قد لا يبطل بغيره الا
ارخصه عقد ثابت يقين غير معكوب البطلان بغير انكاره فيزيد الراهن بطلانه حتى يتصرف في البطلان بما يريد وايضا قد يكون ما استرط حفظه ونقصه
بوجه من الوجوه ويريد هو الخلف من ذلك يخلف ايضا قد يكون شرطا رهنا فيبيع لا زوم فيزيد الخرج عن الهبة فاذ اقبل خرج اذا لم يقبل يطلب منه هنا
يخلف لذلك غير ذلك من القواعد بالجملة ان يقول نفع او انكر يخلف الا فلا والظاير قد يترتب **قول** لو قال له هذ لك وجهه ومنه وما تقدم
هو الممنوع لقوله قال في بيع شرعا هو الممنوع من النضر في ماله ومغلول من مراده شرعا وان المراد باضافة اليه عدم من المملكية حقيقة وظاير بحسب كونه
في ذلك مسلطا عليه يخرج المغضون منه ويدخل لعبد ان قيل لا يملك كالمص ولا ينبغي حمله مبداء على من هب له من حيث لا يملك لان المنع الذي
فيه لم من كونه من ماله او ما في يده من ماله سببه ثم ان جعل اقسام الحجر ستة هو اكثر الكتب وزاد في كونه غير مثل حجر الراهن وحجر المكان حجرا
الذي يقبل بقبول حتى يرجع المراد هنا الاقسام المشهورة والمجوز عنها في باب الاقسام الممنوع في الجملة وايضا الظاهر المراد المنع في الجملة وعن بعض الوجوه ان
منع شرعا عن الكل ان ليس لضعف من الصبي المجنون وهو غير ممنوعين من اكل ماله عند الحاجة والشرع السكنى والظان القيد كل فلا يراد ان زاد
البعض بشكل الصبي المجنون وان زاد الكل بشكل المرنض لا يحتاج الى الجواب ان المراد هو الامم علم ان الذي فعل هنا من ذكر الفلاس في باب الحجر والى
فعل في كونه من ماله قبل الحجر في باب الحجر لانه قد جعل تمامه فكانه كثره مباحة وشروطه بالدين جعل بعد وقبله والاسر في ذلك حين انما
المهم امر الاستدلال في دليل القسم الاول وهو الصبي النضر هو قوله نعم وابتلوا اليتمى الاية والسنة واجماع الامم على كونه محجورا عليه في الجملة وما عني
الشرفا فانظ ان لا دليل عليه لا قائل به قال في كونه وهو محجور عليه بالاجماع سواء كان مميزا ولا في جميع الشرفا لاما استثنى كجاراته واسن
واحرار وتدينه ووصيته ايضا الهندية وانه في دخول الدار على خلافه في ذلك فكان مراده هنا بقوله نضره لاجماع الامم استثنى في يوديان
مزيج الظن الاول من ذلك بل المتبادر النضر المالى كما مضى في تعريفه وما عنيها فيجتمعا ان يكون مذهبه هنا كما هو مذهب كذا الا في ايضا
الهندية والاذن والظاير لا يحتاج الى الاستدلال فانه محجور عليه لا باذن الولي لا يعتبر في الحجر ان يبيع اصلا الا انهم قالوا لا يحتاج علم المالك اليه الذي
يكون ذلك باذن الولي من يحال عليه كقوله في الغارة بان الهندية في محالها ايجبها الولي لا باذن وليه وكذا الاذن في الدخول لا يكون الا باذن للقرينة
فكانه اكتفى بها بمثل الظهور وسهولة الاسر كثره التذاول والشيوع بين المسلمين من غير كبير فكان كان في زمانهم مع عدم المنع تقتر بهم هنا ثابت
وهو حجة ولا يبعد ذلك وامثال مثل قول مثل من عبده وولده وتسلمه طرفه اليها وكذا تسليم ما كان عند الانسان بالعارية ونحوها الى شخص
اليه من غير ان يرد له سواء كان عبدا فرسدا وولده او غيرها كما هو المتعارف خصوصا اذا كان بينهما الصداقة او عرف من خاله لا يكره بل يجوز علم او غنا منق
له ويدل عليه عموم ادلة بقول الهندية من غير تفصيل ان يكون الموصل جازما لا عاوم ذلك الاحتياط امر وظاير ما يجوز وصيته في الجملة خالوا في ايات الكثرة
تدل عليها مثل صحيح محمد بن مسلم فان هبته باعده الله يقول ان الغلام اذ حضر الموت فادعى لم يدرك جازت وصيته لتد الارحام وليحجر للراهن لا يخر
رجوعه على من الحكم لما رايته لثقة وما رايته في الوصية صحيح غير ما نقول يح في جواز الوصية رواية صحيحه محل التامل فان كان بر يده فينبغي النضر
بالقيد فانه في الوصية للرحم لا الاجتناب في يوديه عموم ادلة الوصية يخصها ما يدل على عدم جواز نضر الغلام قبل البلوغ ويمكن حمل ما يدل على جوا
وصيته عموما عليها للجمع بين الغلام والنضر ان كان في بعضها ثم اذا ضمنها في موضع الصدقة واذا اصاب موضع الوصية جازت اما التدبير فيمكن
ادخاله في الوصية واما الحق فيدل عليه ضعف وزارة لوسن بكير عن ابي جعفر قال اذا انى على الغلام عشرين سنة فانه يجوز له في ماله ما اعتق او تصد
واوصى على حد معرفته وحقه في جازم ولكن العايبا مشكل مع عموم المنع بالكتاب السنة بل الاجماع ويؤيد الشبهة ويمكن حملها على البلوغ واعتق ذلك

غيرها

کتابخانه

[illegible]

ويعلم الرشد باصلاح ما لم يجتنب تحفظ من الاختلاع والتعاب في المعاملات
ويقبل فيه شهادة عدلين وشهادة اربع شاة في الاشياء مشي

لما كان حاله شكلا غير معاوم كونه مذكرا او مؤنثا فلم يمكن الحكم ببلوغها وبعلما ما تاحدها وهو مع اصل عدم البلوغ وعدم التكليف فان حصل
ما هو علامة فيها بحكم بالبلوغ مثلا نبات الشعر الخشن على العانة وشمال بلوغ خمس عشرة والمشي من الفرجين او من الفرج المذكور مع الحيض من فرج المرأة وهو
ونذ يقال يعلم بحصول المشي من فرج الذكر بلوغ التسع فانه ان كان ثلثيها لسان كان الذكر فحصول البلوغ مع الامكان يمكن القول بالبلوغ بحصول المشي
فرج الذكر ومن فرج المرأة فله وكذا الحيض منه فان الظاهر ان المشي من الذكر لا يكون الا مع كونه ذكرا والحيض من فرج المرأة لا يكون الا مع كونها انثى وكذا النية
منها بل يكون امرأة بالغة كالعكر في الاول ولكن غير معلوم كون ذلك قولا لعلنا اننا الا انه ثقلة في كره عن بعض لغاتنا واستدل عليه بادل كثيرة منها ان البلوغ
بل ببقوة تلخيره من احد الطرفين علامة معتبرة للحيض المشي بالظريق الاول قال وهذا لا بأس به عندنا فبنيته تامل اذ مع تحقق هذا الجمل بعد خروج الحيض
من الذكر كخروج الحيض من ذكر المرأة ولعل البلوغ ليل اخصا من بعض اجزاء الفرج عن الاصل وقول الاكثر بمثله مشكك نعم لا شك انه لو طرأ في الجماع فقل
ويعلم ان لا شك ان الرشد معتبر في رفع الحجر ونزع المال الى البالغ الذي هو صاحبه ما لكان بالاجماع والتقصير في قوله نعم فان انتم منهم رشتا فادفعوا
اليهم امولهم واملحقيقة الرشد في المبادىء منه الذي كره الاصحاب ان يصلاح المالا لعدم صفة في وجبه لا يتجوز في نظره العقلاء ويناسبه القوهر
الا هتافا في قانون قال في نزل الرشد الهذابة كان المراد في هذا المقام الهذابة الى اصلاح حاله وما له بقرينة لا يبره بالجملة لا خلافه كلام في غيبة
اصلاح المالا يعني ان يكون ملكه يقدر بها على حفظه من غير الاغراض البهيمة لا غير لا معنى له قد فعل مرة اتفاقا بل يكون ذلك في عقله ومعرفة الامور
مقتضية المال بالقاسة المحر مثلا والغبن في الفلاح في المعاملات وصرفه في المحرمات بتدبير واسراف منات للرشد مانع عن التشرع وموجب الحجر بالاجماع
على ما فهمنا من كره وانما الكلام والخلاف في اعتبار العدالة معه الظاهر لا يعتبر فيه تكرار الفعل للملكة ولا اشتغاله بعمل يحصل به المال الذي تركه لصحة
ايميل ليس بغيره لا الفدية على حفظ الموجود وتحصيل المعدوم من المال كما اعتبر في نزع كاسبحي في اننا ان ترك المرأة ليست خالصة في هذه العدالة عند
من يشترط في الرشد في كره ومن لا يتحقق من الاشياء المقتضية في قلة المرفق كالاكل في السوق وكشف الاراس من الناس مدلول جلد عندهم وشبابه
لا يقبل شهادة تدفع اليهم اموالهم اجماعا فقل عن الشيخ رة ذلك عن الشافعي ايضا معقولة لا يدفع اليه المال ولا يترك عن الحجر الموجود في ابتداء
الامع وجودها ايضا فبنيته لا يدفع اليه شي بل لا يملكه يكون حكمه حكم الصبي الغير البالغ والمنع لما لو ان كان حفظه للمال صرفة في الاخر في نزع
معلوما والاكثر على العدم ليلهم اصل عدم المنع وجواز تحقير الملاك في املاكهم وعدم جواز منعه من يد يعلية لعقله النقل كما باؤشته لاجماعا
ويخرج منه غير البالغ وغير الرشيد المعنى المتفق بالاجماع والتقصير في الباقي في كره على في الامة في الرشد ما لا يتكبر ويصدق على صلح ما لان
لرشد ما وهو لو لا نزل عن ابن عباس في غيره في تفسيره الرشد انه اصلاح المالا لا ضرر في الجملة ولا في الغالب الناس على غير هذا التفسير بل في الجملة
الجملة وانما نقل في الروايات وفعل العلماء وقوالهم مع وجود احكام الاوصيا والايام فيها كثير من اشد من احد من اخذ ماله ومعاملة من ملكه زواج
ووجه العدالة لان القابل ما شرط في زوال الحجر بقاء العدالة في نزع معاملته الصبي الذي بلغ ورشد عدل بعد ان صا سقا على ما نقل عنه كره
وارعى عليه الاجماع قال في ذلك انظر الفسق الذي لا يضمن قضيه المالا لا يتبني انه لا يحجر عليه لاجماعا كما ادعى قبله لاجماع على ان السفه بالفسق الذي
يتضمن قضيه المالا بتدبير واسراف موجب الحجر الا انه نقل بعد ذلك بقرتين قولين للشافعي فانه قال الشيخ الاحوط المنع وذكر الامة التي ذكرت
في اصل الحكم فالظاهر ان الاجماع عندنا لقوله لحوط ولا فرق بين الابتداء والاستدلال عقلا بل لا شرعا ولا لانه لا شك ان عدم الرشد مانع وان
وجوه كانت في الزوال وموجب ما ينص والاجماع فما عبرت العدالة لا لكونها داخلية في مفهوم الرشد كما يترشد اليه استدلال القابل باعتبارها فلو اعتبر
ابتداء لم اعتبارها استدلالا وهو هو ويدعي ان الرشد بمعنى اصلاح المالا شرط مطا ابتداء واستدلال يقول الشيخ باشرط العدالة في البقاء المامر
لان لو اعتبر يلزم عدم جواز معاملة الفاسق مع تجميعهم على جواز اضافة لو ايجوز اربع الخشب بل يعلم صحتها والعين بل يعلم صحتها مع الكراهة ولا شك انه
فاسق بل يلزم عدم مطلق الامع العلم بعدلته بالمعاشرة وغيرها من طرف مغربها اذ لو يكن مجرد الاسلام مع عدم ظهوره الفسق كذا فينا في العدالة فالظاهر ذلك
ملكه يتحدث بعد الاسلام بفعل الطاعات ترك المعاصي فلا يكون يجرى الاسلام كما يقول البعض لان اصل في المسلم العدالة وهو طاعة الله والاصل عدمها
لما من اعتبار الملكة وفعل الطاعات لا يمكن معوقها ايضا في المسلم المامر لما تراه من احوال المسلمين لان الامة الكرمه والاحتيا الشريعة واجماع الامة
على وجوب الاحتياط في الرشد فلا يكفي بالاصل والظاهر ان سلم هذا الاصل والظاهر في المسلم لان القول بذلك موجب لانه المعاملة والمنفعة
مقتضية المعينة ومخالفة لامة بل الكتاب السنة في الملتحشام فيها بالمعاملة والمنفعة مذهب في الاحتياط يدل على جواز معاملة الفاسق فكيف يجوز في الحال
وهو قد روي في معين الشرع منع الاتساع مالا وان كان يجرى شوقا ودليل الشيخ الشافعي قوله نعم ولا توتوا السفه امولكم التجعل الله لكم قياما فان
انتم منهم رشتا فادفعوا اليهم امولهم والمراد بامولكم اموال الايام التي في يدي الاضياء والارباب والامانة اليهم لادن ملاسته وهو يظهر من الامة منع
دفع المال اليهم حتى يزول السفه الفاسق سفه من يكون ظالما وفاقلا لما يوجب غضب رسول الله ويدخل فيه لعقاب الله فكم كان
السفيه مدعيا ليع في قوله نعم لا اكراه في الدين لاية وهو ضد الرشد لانه قد روي في بعض الاحتيا ان شاربا لخم سفيه ولا قابل بالقرن لعلك عن النبي
عنه بالنقض المعارضة بل المنع ايضا اذ قد منع كون الفاسق غير رشيد من الرشد قوله في سفيه في الغيبة مسلم واما ما انبى الى اموال الدنيا
فلا يجوز كون الامة لامة الدنيا وحفظ المال كما هو لامة على انه قد منع الغضب محمول لنا لانه قد روي في نفسه لتوبة العقول لا تكال الى كره الرواية على قلة
الصفة محمولة على اموال الاخرى والمبالغة في المنع كالرواية في منع من كان شاربا لخم بالانفاق فانهم جوزوا ذلك وقالوا بكم رة قوله يقبل الحاي شيت
الرشد بنية ادة العدلين بذل عند الحكم فيحكم به فيجزي حكمه عليه اما اذا شهد احداهما او لم يحكم به فقط اشترط اطم اتمام الحكم الى الشهادة في الامور

وصرف المال في صنو الخير ليس بتبذير مع بلوغه في الخير وصرفه في الاعذار الثقيلة غير
الملائمة لحاله تبذيره لو طعن في السن غير وسيد له بزل المحرم

كتاب الخبير

الاما السنف في ليس الرشد منه يقتضي عدم الثبوت وعدم ترتيب الاحكام عليه دليل الاثر لا غير وبسبب في محله بيان فيمكن الثبوت مع تعدد
دفع الحجج الاحتياطية يقتضي الاحتياط مع الامكان وعدم لزوم تلخير تايم المال لصالحه ثمان كثير يصرف بل مع عدمه ايضا خصوصا اذا طلب المال في غير
الاحتياط اذا انا دفنا استاخرا للعلم لمن يريد تسليمه اليه معاملة للحج في الجملة ولتبشع في الامانة مع عدم ثبوته عندهم بحكم الحاكم تحقيق
كونه غير رشيد يقينا وما ذلك لا الحكم بظن الحال شهادة العدلين ليس اقل من ذلك لصدا الرشد الذي هو شرط في الاية والاخبار الدالة على التقييم
مع ثبوت كونه رشيدا عند المتصرف من غير تقييد الحكم الحاكم فلهذا قالوا ان فلنحجر الصبي لم يمتنع خوف بعد البلوغ والرشد الى حكم الحاكم فانه فان اظان
الغالب بطعن العلم بل الظن المتأخر له اما بالاحتياط على اي وجه كان بحيث يظن انه يضبط المال بحفظه لم يصرفه في غير الغرض الصحيحة بالفتنة اليه
نظر العقلاء وحكم الحاكم واساواة العدلين سواء كانا عدلين على الرجل والمرأة او اربع نوبة او امرأتان وعدل عليها لصديق الاية والاخبار ولعل
والمنازع العدلين في الرشد بل في الباطن بالاثبات وحقص الموضع امكان سماع قوله على ما ذكره عن العامة لعدم امكان اقامته بالثبوت ولعل
لغيره غيره بالانذار والتحذير بالعدة بالخبر من النساء والرجال في الجملة ولو لم يسمع بخلاف لسن الاثبات فانه يمكن اطلاع الغير عليه بعد اطلاع نفسه
والبيان المرأة هو الاجماع وعموم كونهما حجة شرعية الا في بعض درسل الزنا دليل مخصوص على الزيادة هنا واما سماع اربع نساء هنا او رجل امرأتين
في المرأة فكان لذلك ولعدم اطلاع غيرهن غالبا علمهن فلو شرط الذكور يلزم الحجج فم قولهم حصر الحجج كون صر المال في التفرات ولصنا الخيرا
ليس تبذيرا واسرا فانما في الرشد هو الظن الكافي السنة اذ الترخيص على الاتفاق فيها اكثر جدا ولا يمكن حصره وكذا الايات ويكفي في ذلك
ايات التوسيع المسكين في التيم والاسير على نفسه ولده وزوجه وام مع كونهم صايين شدة حاجتهم وامكان دفع حاجتهم باقل مما اعطاهم فانه نقل
في الغنا من استقرض من يهود ثلثة لصوع من شعير طحنت فاطمة في كل ليلة صاعا واخبر خمسة اوصا بعد دم فاعطاهم اياها بوزنهم بل عشا
وما اذا اكلهم لا الماء في هذه الثلاثة الليالي في النهار وكانوا صواما فزلت فيهم سؤره لانه مدح عظيم لم ينله الامم وهم قال في مجمع البيان ليس
ذلك خصوصا بل لكل مؤمن يفعل ذلك ينال ثوابا عظيما صلوات الله عليه اله على ما نقل في نزول هذه الاحكام ذكرنا في مجمع برهان القرآن
ذكرنا بعض الايات الاخر مثل تالوا البر حتى تفقوا وانما المال على حجة اشرفنا البعض الاخبار ايضا مثل ما ذكرنا في حصة رسول الله لأمير المؤمنين
ابطا اصيل في نفسك بحسن الحفظ اللهم فاعنه وذكر منها بذلك مالك ودمك دون دينك ثم قال وما الصدقة فحمدك حتى تقول اسرف
وليت اسرف في الخيرات مشهور الايات والاخبار الدالة على الاتفاق والترتيب الزهيد على تركه لا يعد الا بحصى كثره وذكرنا حمل قوله ثم ولا ينظمها
كل البسط ما رجع اليه هنا ولكن قال مرتبة كره وحسن الأحوال في وجوه الخير كالصفاة في تلك الرقاب بناء المساجد لما ذكرنا من اشتداد ذلك من لا يليق به
كالتبذير وشبهه تبذيره به قال بعض الشافعية انه ثلاث لما قال الله تعالى ولا تبسطوا كل البسط الخ وهي صريحة في النهي عن ذلك وليل ليس تمام على
وكان لا بد لما دل على كون مثل تلك اسرافا بالنسبة الى كل احد فيمكن كونه خاصا به في ذلك الوقت بخلافه والايام المنع من الايتا والذبح على
رأسه والايات كما تقدمت من قوله ثم ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة في حاجته في وصفهم وهو عرف قدس الله سره وايضا لو لم يكن له
مع بلوغه فائدة الا ان يكون اشارة الى كثرة المال بحيث يتقرب الى محتاج اليه معناه صرف المال في الخيرات ليس بتبذير بشرط بلوغ المال الى بعض كونه
مستغنى عن المحتاج اليه والمراد كونه لا يقاوم الحاجة فيصير مثل ما اختاره في كره مع ليجال واما ما ذكره فيج الشهد غير واضح ومخالفة لمذهب المال في الجملة من
الامر بغير رتبة مثل داء الديون مع الطلب دفع حاجته النسيء الزكوة والخمس وبلوغ الضر الى الخيرات صابته يعني لا يكون القصد الا الله تاكيدا للقصد
الزينة ونقد نفق الربا والسمعة والمن والادب سائر المصنعات التي قليل ما ينفع عنه العبادة وبويدة وجود لقطعة في الخير في بعض النسخ او يكون المراد
بلوغ الرشد اصادف يعني ليس بغير شرط بلوغه وبويدة عدم في الخيرة في نسخة ويكون اشارة الى من يقول بعد ذلك ثم قولهم وصرفه الخ كانه
لصدا الامر والبدن بالتمسك ولعله خلاف من قولهم لو طعن الخ ووجهه وهو الكفاية من تعليق الاعطاء على ايتا الرشد فاما بوشن البسط
وكان السن ما كان ويدل عليه الاستسقاء فانه دل على عدم الاعطاء حتى يزول وما زال بدليل صلا فيقيد يدل عليه لاجبا ايضا ولا يحتاج الى كره
الا انه قد يكون ذلك اشارة الى دل عليه خيفة فانه قال في عندا في حيفة ينظر الى خمس عشرة سنة لان مدة بلوغ الذكر عند السبع عشرة
فان اذا وسع سبع سنين وهي معتبرة في تغير احوال الانسان لقوله مردم بالصلاة لسبع اليه ما له اوفى منه وشدا امر بوشن عند احتيا بنا لا بدخ
اليه بل لا ياتس الرشد وضعف ما اختاره ابو حنيفة ودليله واضح وكونه مخالفا للعقل العقل اوضح ما من جهة العقل فانه يقتضي عدولا
الحجج الراجح زوال موجبه وهو بلوغ وعدم الرشد لا دخل للسن في ذلك فان الغرض حفظ المال ذلك لم يمكن الامعها واما من جهة النطقان
الاية والاخبار دلنا على اشتراط ايتا الرشد فكيف يعني بدونه على ان دليله يقتضي اعطاء بل بلوغ في اربع عشرة وان الغرض عدليا الرشد
فكنا بغير الحال ان لم يطلق التغير فلا يستلزم الاعطاء وهو وان الخيرة لا دل على ما قاله اصلا فكانه لذل للختا اصحا بخلاف ما اختاره ثم انه
لا فرق بين الذكر والانثى في هذا الحكم عند علمائنا اجمع فالمرأة كره وادعى فيها ايضا الاجماع على استقلال المرأة في التصرف في مالها بعد البلوغ
وموطا العقل لكن ورد في بعض الاخبار الصحيحة عدم جواز عتقها واعطائها من مالها من غير ان زوجها فكاها بحولته على تاكيدا سخيا او على
اخلاق مالها على ما له جواز او يقتضيه لادلة ايضا واعلم انه لا بد من الاحتياط في الثبوت الرشد بما يستلزم الصبي كما دل عليه قوله ثم وابتلوا فانه احتيا
والاحتياط والاخبار والاجماع ايضا يدلان عليه في كيفية ان ينظر فيما يلايهم من التصرف والاعمال فان كان من اولاد التجار وفوض اليه البيع والشراء لا يخفى
ان يبيع ويشتري بل ياكس في الاموال على هذا الوجه ويدفع اليه المتاع ليبصر برأى الى ان يتم المساومة ثم يتوكله الولد فاذنكر منه ذلك لم

ثم قال

فيكفي

عدم الخبر

الاستدلال

في بحث السفيه

التأني المجنون ويمنع من التصرفات جامع إلى أن يكمل عقله ولو كان يعقوبة أو أراض قصره وقتاً فاقضه ولو ادعى
 وضع البيع مثلاً التجزئة فالقول قوله مع يمينه الثالث السقف ويمنع السفينة هو المبدد
 لا ماله في غير أغراض الصحة عن التصرف ماله متب

[illegible]

1

يُحَقِّقُ
الْمَالُ
وَحِفْظُهُ وَعَدَمُ
فِي غَيْرِ الْأَعْرَاضِ الْعَيْنِيَّةِ
لَا كَسَائِدِهِ وَعَدَمُ
تَضْيِيعِ

بفیو و

٧
المجنون

وقف البرهان على قوة ان الشاس الفلمس

٧
النصرفات

المطلب الثاني في الأحكام والكلام فيه يقع في مقامين الأول في أحكام السفيه
وبث بغير السفيه بحكم الحاكم لا يجرد سفيه على أشكال ولا يزول إلا بحكمه

۱۰۰

وكذا مع حكم الحاكم
والقباس استخرج العدة
في أمثال اللبن يحتمل وكذا
الشر والمذكور في الآية
ألا إلى مخصوص بالآية
ونسليم المال
مع

مجلس

ولو لم يجز فساد بشيئه عار الحجة والولاية في ماله الى الحاكم وفي ماله النفل
والجنون الى الاب والجدلة فان فقدنا لوصفان فقدنا الحكم متين

بذلك لو بدعوا الغارية لانها منسلوبة الاصلية شرعا للخطاب المحفوظ مع تسلط المالك على ان قد يقال بالاضمان على تقدير فرض التميز التام مثل ما
يكون عند البلوغ وجعله من باب خطاب الوضعية خصوصا اذا تلفاه فتم قال في كره وحكم الجنون والصبي كقلناه في السقفة وجوز الضمان عليها اذا تلفها ما
غيرها بغيره او عكسها فتلف يدها وانتفاء الضمان عنها بانها حصلت في ايديها باختيار صاحبها كالبائع القرض اما الوديعة والغارية اذا ذهبا صاحبها
فتلف فلا ضمان عليها فان تلفها فالا فرب تركت وبعض العامة رجحنا **قولهم** لو تلف الخ الظاهر انه هكذا كما اذا زلزل وعانيعوه وهو متعلق
اجماع علماء ائمة كره بل اجماع الصحاح وقول اكثر العامة ونقل عن ذروا في حقيقته عدم الحجة عليه قال هو مروي عن ابن سيرين والخشي لا تكلف فلا يجز عليه
كالرشد لا يصح طلاقه فصح عقور وانما تعلم ما فيه من القياس الما بطل صلا وحصولها للفرق بين الرشد والسفيه والمالي غيره وهو واضح ولهذا نقل
العلماء بينهما بل ابي حنيفة واتباعه يفضلون الجنون لا وهو منصوص في جميع عليه ان لعله المقضية للحجج باقية في وجود معلولها على ان الضمان
يقابل غير مقبول وانه لو صح لزوم عدم الحجة اساسا وهو **قولهم** والولاية الخ تذا على اجماعنا في كره على عدم جواز تصرف السفيه في ماله وان بلغ وطعن في
السن وفي الجنون اظهر قد مر صانعة كره مع التام في حاله فان ولا في السفيه في ماله الخ كما ان لا يربد السفيه لذي طرسه عن شدة بعد اتي
فان الظاهر ان قبل ذلك الى الاب الجدلة كما صح به بعض الاصحاب واليه شاذ في الضابط وان قال في فتح بح ان المشقة للحاكم فيمكن ان يحل على ظاهره
يؤيد ان نجح كره ولكن نقل عن احمد ما قلناه ثم قال لا ما من به فم وكان يربد بالطفل الجنون من لم يبلغ وبشرشد ويعقل فيكون البالغ الغير المشقة
والضابط به يكون ولا يه للاب والجدلة ويكون ولا يه الجنون الغارض جنونه بعد عقوله رشدا وزوال حجر الاب الجدلة عن الحاكم ايضا والوجه انه
قد ثبت ولا يه ما قبله كانه لا يجمع المقول كره كانه لا يجمع الا مة وكذا على عدمها لغيرها من الام وسائر الاقارب من قال بغيره مخرق الاجماع ولا يثبت لئلا
غيره صريحا فلا يستحقا يقتضي بقاها لحينك دليل على زوالها واما الغارض بعد زوال فلا دليل لثبوتها لهما فيكون للحاكم كسائر الاولياء تدخل دليل
ولا يه الحاكم على من لا ولي له لا بد من ولي لغير احد حق منه ولا يه للعلم والتقوى في غيره مفقود ولان العلماء ورثة الانبياء ولا شأن ذلك لهم
ولا نه نايب لولي الاصل وهو لا مأمم وكان لا خلاف في الحكم الله بكم ونقل عليه لاجماع فتح بح والظاهر ان لا خلاف في ثبوتها للحاكم في الجمع اذا عدوا وليا
صلاحيته والولاية عنهم بل اذا غابوا ايضا والوجه تقدم بل الظاهر ثبوت ذلك لمن يوثق بدنه واما انه بعد تعدد ذلك كله ويدل عليه قوله ثم ولا يه بول
اليتيم لا بالحق احسن وحكاية فعل الحضرة فانهم في الخبر الصحيح الدال على جواز بيع مال الطفل عند عد الوصي من غير قيد تعدد الحاكم ولا شأن له في
مع امكانه ولا فائلا ان لغيره ذلك كما في حال ولده ولا يبعد ذلك في الجنون والسفيه ايضا على تقدير ثبوت حجره بعد الرق وللضرورة وحكاية الحضرة
وهم ان لعله في مال اليتيم هو الحسن لقوله ثم وما على المحبين من سيد يمكنه ذلك في مال الغايب ايضا فانهم ثم اعلم ان طاعة العباد ان خالته عن
اشتراط العدة في الاب الجدلة في عدو شرهه شارة الى ذلك الاصل يقتضي العدة وكذا في الوصي يؤيد جواز التوكيل ومضاويرة مال له ايضا
مع عدا شراطها لانه كره في ينفى كون المعتاد والمبايع لليتيم امينا وكون السفر الى موضع امان فلا يكون في الحجر وعموما الروايات الدالة على
الحكام الوصي من غير اشتراط عدالته نعم في الخبر الصحيح المشار اليه شارة اليه حيث قال عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال ان رجلا من اصحابنا مات
لم يوص فرغم امره الى فاضل الكوفة فصر عبد الحميد سالم القيمة بالوكان رجلا خلف ورثة صغارا ومنا عدا وجوز بيع عبد الحميد المتاع فما اذا
بيع الجواز ضعف قلبه في بيعه ولم يكن الميت حيرا ليد وصيته وكان فيا مراما للقاضي لا يفرق في ذلك كذا في جعفر فقلت خذك في اليه
الرجل من اصحابنا فلا يوصي الى حد خلف جواز فيقيم القاضي متنا ليعين او قال يقوم بذلك رجل منا يصف قلبه لا يهن فزوج فارتى في ذلك نقلا
اذا كان القيم مثل عبد الحميد بن سالم فلا يامر في ان القاضي هو قاضي الجور وانه شارة الى عدا محمد بن عبد الحميد سالم في الجملة وهو
العلم بالظن وانه اذا وافق الحق يجوز ولا يشترط العلم والا فتم فان اشتراط العدة في الحجر وهذا الخبر الذي مشكل فيم قد تكون معتبرة في النظر لها وفي
الوصي اذا كانت وصايتها شاملة للوصية وفي مطلق الوصي اشكال مع حكمهم بامراء احكام الوصايا في الاثبات الكثرة جدا من غير قبضه وصد
الاية الشريفة بل عزل غير العدل بتبدل من عنده ظاهرها فتم وكذا في الخبر الصحيح في نصية امير المؤمنين ايضا اشارة اليه حيث قال وان حدث الجن
الحسين فان الاخير منها ينظر بين علي بن جعفر من يرضى بسلامه واما نته فانه يجعله اليه لا امر في ماله بعد والامر لذي وصية في امواله ولكن
فاملا فتم ولا يبعد اعتبارها اذا لم يكن وصي ولا مسلم شرط الوصي ياها للذين ولا شان لمعاث العدة لخطوط ولا ينبغي الزم وان احتمل الجواز
يقين يوثق بدنا نته فيما فوض اليه الاوصي ليدل من لا يه وظهور الاجتهاد وان كانت يه ولا يحصل منه بعض الضموم مثل كذب وغيبة بعض الاثبات
والظن عدم الفرق بين الوصي الاب الجدلة في ذلك في النظر وان كان في عدا ائمة الفرق بين الوصي وبينها موجودا وصحي تحقيق المسئلة في جملتها
انتم ثم اعلم ان قال الشهيد الثاني في فتح بح واما السفيه فطلاق المقصود به من جحد جنونه بعد الرشد من بلغ سفيها وهو انه في القولين في المسئلة
وحجة على ما اختاره سابقا من توقف الحجر بالسفه على حكم الحاكم ودفعه عليه فيكون النظر اليه في بل بلغ سفيها فالولاية لادب الجدلة وهو غير ذلك
اننا نقول بثبوت الحجر على السفيه انما يتوجه في سفة حادث بعد البلوغ والرشد فانه لا نزاع على الظن في الولاية الشريفة على ثبوت الحجر والمنع في الجنون
السفيه ابتداء من دون حكم الحاكم وكذا في انزول من قال في التمس والسفه لقوله ثم خذا ما بلغوا النكاح فان اسمهم ولهذا سلبت له الولاية على ذلك في التمس
ومنعهما على الاستدانة وهو موقوف من مواضع من كره قال فيها اذا بلغ الصبي يدفع اليه ماله الا بعد العلم برشده ويستديم النصرة في ماله من كان متصرفا فيه
قبل بلوغه باكانا وحيدا او صبا او حاكما او امين حاكم فان عرف رشدا انقل الحجر عنه ودفع الما ليدل على العلم بالبلوغ والرشد في ذلك الحجر لا ينفق
الحكم الحاكم ومالك القاضي لا فرب لا لقوله ثم فان اسمهم ولزوال المقصود بالحجج ولا يجوز ان يوقف على ذلك لطلب لنا من بعد بلوغهم فلا الحجر عنهم

ولو اقرضنا مالاً لوجه تباعه بعد الفك ولو اقرضين فلو اوجه عدم النجاع ولا يتعد المحر إلى المال المتحد على اشكال وله اجازة بيع الحيثا ومنه من غير اعتبار الغبطة والرد بالعيب مع اعتبارهما أو اقرضنا واشترى في الذمة لم يشارك المقرض البائع الغرماء ولو اتلف ما لا بعد ضرب المالك به ولو تباعه بعد الحجر احتمل تعليق البائع بعين المال ان جهلا فلاسد والبصر بالنش إلى الفلك والضرب به مع الغرماء

وليس بقصر ولا حجة

مضرة لا ابتدائية المتعلقة بالمال الموجو حال الحجر كالتقوا زهره والبيع والكتابة والمجته ولا يمنع عن انصاف نصر سابقا وباطلا لمثل فسخ و
امضاء في زمان الحيا او بالبيع على ما يند بقتضيه اصله وكذلك ان القسط المتعلقة بغير المال ككناح الزارة فمضها بل لرجل ايضا بشرط على ايقاع
العقد على المال المنوع ولا يتفق منه ايضا والطلاق واللعان والخلع واستيفاء القضا وعقود الخان النب لا قرار وفيه واللعان المتعلقة بلزوا
كان بالذمة او بالعين المتخذة بعد الحجر كذا عركب المال مثله قول الوصية والاهتاف الاحتشاش الاختطاب لعد ليل لكل الانواع الا القصر
في المال المتخذ فانما يبيح الاشكال فيه **قولهم** لو اوقع اي لواثر الفلوس بعد الحجر ان في نفسه ما لا يجب داه فقراره مقبول لا قراره العقلاء على انفسهم
جائز ثبت في ذمته ذلك للمقره ولكن لا يأخذ من حاله المحجور عنه شيئا ولا يشاركه لغرضه بل يبيع المقر بعد ذلك فكل حجره واداء الديون التي حجر بها
والفقد عدم الفرق بين لزوم ذلك المال بسببنايته ومغالته قبل الحجر بعده اذ انما ايضا والمال المحجور عنه ليله ان المال المحجور عنه صاحب الحجر
للديان الذين حجر بسبب يوفهم فلا يمكن ان يتعلق بعينه ما بسبب اداء المدين فانه بالحقيقة اقراره في حق الغرض لو ثبت بالبيعة بين عليه مثل الحجر لا
بعد وان احتمل ذلك ايضا ولكنه بعيد شاذ له صاحبه لغرضه وكذلك الواويرة الحاكم او اقراره للديان وان اقر البعض يمكن المشاركة فيما يتعلق به خاصة
قولهم ولو اوقع وجهه قد تقدم والظاهر مراده عدم التعلق بالنسبة الى لغرضه فينبغي الحاكم ان يؤخر تلك العين فان فصلت من الديون سلمها الى
له ولا باعها في الديون واعزم المدين مثلا او قومه له مما قد ويحتمل بعينه التنازع وسيلها الى المقر **قولهم** لا يقتضي وجب الاشكال ان الاصل عدم الحجر
وان الناس ساطون على اموالهم عقلا ونقلوا وقد ثبت الحجر عند التسلط في الموجو حال الحجر بالاجماع وبقي غيره على اصله وان الفرض من المنع من المالك
الدين وعد تصديق حق الناس لم يثبت وجب تمتع بغير امواله في الدين وهو مشترك في الموجو والمجته والتحقق ان يقال ان كان المراد من الحجر
الحاكم لذلك المال في نظر فان كان كلامه في حجر شامله ليعتد اليه الحجر مثل ان يقول حجرتك عن جميع الضمان المائتة والا فلا فانه قد ثبت ان الحجر لا
فيه من حكم الحاكم وانه لا يثبت بدونه فان كان شاملا له ثبت والا فلا وهو وان كان المراد انه هاله ان يحجر عن جميع المال الموجود والتعلق حتى
يؤثر الديون فالظاهر القدر ان دليل التوثق وشرايطه ثابت وان كان المراد من الحاكم ان يحجر ثانيا في ذلك المال المتخذ ايضا فالظاهر القدر بمعنى ان الحجر
عليه فيه ايضا بالشرايط المقدمة اذ لا فرق ولا تمايز ولا يمنع من ذلك ثبوت الحجر الا على غيره وهو ايضا واضح والظاهر ان مراده من غير الاول فانه ان كان المراد
ينبغي الرجوع الى الحاكم الخارج وان لم يكن ولا يعلم كلامه وعدم شموله لا يقتضي الاصل عدم الدليل ولا يستلزم هو طالع العقد كما هو مختار على عدم
قولهم وله اجازة في وجه التسلط الاصل ايضا وجب سبب الفسخ والروم فتقدم الحجر في وجه سببه فلا فرق بين وجود الغلبة والمصلحة وعد
ولكن ينبغي ان يكون عند الغلبة مقيدا بما اذا لم يصرف سببها وهو سبب جميع الامور سواء كان في الرد بالبيع غيره فامرنا المذكور هنا غير ذلك فيخرج
بالظاهر من الحجر في الاصل الموجو في الاستدانة وهو حفظ مال الناس عدم التضييع تكا متعلقا كره عن البيع في الاصل لذلك يمتنع غيره مع ان
على عند الغلبة خصوصا بالنسبة الى عدم الفسخ فانه لا يكلف شيئا اصلا مع المصلحة له وغيره فان فسده مثلا يصير سببا لتضييع المالك في الجملته فاستلزم
هنا ايضا موجود وجبه وجود سبب عدم الحجر لا يقتضي ذلك مطعني مع وجود الدليل على عدمه بل الجملته ما عرفت الفرق بين منعه من البيع بقوله لا شيء من
منعه من الفسخ بقوله لا فسخ فان كل مقتضى ما له موجب لغوت مال الذيان في الجملته بل في الثاني قد تقرر المصلحة له فلا يبعد جعله مدارا لغيره غير الاصل
مط على المصلحة كما في الرد بالعيب او الوجه الذي كره له في كرهه بغيره جاز في الجملته فانه قاله الرد بالبيع المصلحة لا تليق ان يقتصر بل هو من احكام البيع لئلا
والحجر انما هو عنه ولو كانت المصلحة في ترك الرد بان كان يمتنع مع العيب اكثر من ثمن المصلحة يمكن له الرد لما منعه من قوته مال بغير عوض كالمريض بالبيع
حال صحته بالجملته لغت الفسخ والاجازة فانه ان كان التنازل والمصلحة في عدمه مختارا لمجمل النفس من الثلث فليس له الخيار في البيع من مصلحة الامر الثالث
في النص في نواحي العقود السابقة كما في فسخها والفرق بينهما ان حجر المريض او كره لا يارم منع الوارث حال حيوته بخلاف حجر المفلس فان يارم منع الدائن
كما ذكره في كرهه غير واضح فان المريض غير ممنوع بل له ان يفسرهما ما يريد ولكن للويرة باطلا في الراي من الثلث اذا كان محاباة بخلاف المفلس قد نقض في
كره هذا وجهان ثانيا للثاغية وترتيب من وجهه لثالث ايضا فانه واعلم انه بعد ان حكم في المسئلة بما في المتن وافرقت بين رد الحيا والرد بالعيب العقد
في الاول من زل فاصلا للمفلس حتى يتعلق الدين بالمال فلان يفسر مع الغلبة وعدمها بخلاف الرد بالبيع لا ولو قيل في الرد بالعيب لا يقتضي الغلبة
كما في الخيار كان وجهها كانه انما يصفى الفرق وليس بعيد كما ترى فعند الفرق والمالك ان يكون الخيارا مثل العيبا لعكس كما عرفت فانه في المحقق انما
ان قوله وقيل الخ موختار كره وذلك لئلا يفسر مع تضييع الفرق بينهما كما اشترانا اليه في غيرهما مثل المتن وفرض الرجوع بفساد الفصل فليدرك ان المالك
على كون عدم ما سبق على قوله لو قبل فواء فانه ذكره بطريق الفتوى استدل عليه في ذكر مسألة الخيار وذكره في آخرها لو قيل فانه في مثل موجود ولكن لا
بطريق الشرطية بل بقوله لا باس **قولهم** وليس بقدره وحققه لا يجوز للمفلس اسقاط مال ثبت له قبل الحجر حتى انه لو قيل ان لا يجوز له اسقاطه
وصح به كره قال ان منع من الرد بالعيب السابق نصا وسبب شاذ لزم الارشاد ليمسك المفلس اسقاطه لان نص في رد البيع بالانكاف بغير عوض
وهو ممنوع من الانكاف بالعرض بغير عوض وفي الاشياء ان هذا ايضا من لوازم العقد السابق فهو مؤيد لما تقدم فانهم **قولهم** لو اقرض الخ
هذا الكلام مشعر بكون القرض البيع بعد الحجر فينبغي تقيده بما اذا كان المقرض البائع جاهل بمسألة ما سبق من قوله ولو باع الخ وانك عدم الفرق
بين القرض الشراء ويحتمل في القرض بين جواز الرجوع الى العيب لانه لا يتاخر فانه وان حمل على ما قبل الحجر فيقول له ان يشاركه في الاختصاص بهما
ما لم يمع الوجو والمشاركة مع العبد وهو بعيد بالجملته العباد لا شيء عن شيء **قولهم** ولو اختلف الخ ليله انه غير منبذ لما غيره لهو الحجر بالمال
على النص ولا دله عوض وجوب التملك فيه تاما لمعاذ حق لغرضه على الاعيان فكما هنا صايرهم ولا مال للمفلس التملك فتم **قولهم** ولو باع الخ وجب حيا

١٠٠
١١٠
١٢٠
١٣٠
١٤٠
١٥٠
١٦٠
١٧٠
١٨٠
١٩٠
٢٠٠
٢١٠
٢٢٠
٢٣٠
٢٤٠
٢٥٠
٢٦٠
٢٧٠
٢٨٠
٢٩٠
٣٠٠
٣١٠
٣٢٠
٣٣٠
٣٤٠
٣٥٠
٣٦٠
٣٧٠
٣٨٠
٣٩٠
٤٠٠
٤١٠
٤٢٠
٤٣٠
٤٤٠
٤٥٠
٤٦٠
٤٧٠
٤٨٠
٤٩٠
٥٠٠
٥١٠
٥٢٠
٥٣٠
٥٤٠
٥٥٠
٥٦٠
٥٧٠
٥٨٠
٥٩٠
٦٠٠
٦١٠
٦٢٠
٦٣٠
٦٤٠
٦٥٠
٦٦٠
٦٧٠
٦٨٠
٦٩٠
٧٠٠
٧١٠
٧٢٠
٧٣٠
٧٤٠
٧٥٠
٧٦٠
٧٧٠
٧٨٠
٧٩٠
٨٠٠
٨١٠
٨٢٠
٨٣٠
٨٤٠
٨٥٠
٨٦٠
٨٧٠
٨٨٠
٨٩٠
٩٠٠
٩١٠
٩٢٠
٩٣٠
٩٤٠
٩٥٠
٩٦٠
٩٧٠
٩٨٠
٩٩٠
١٠٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَعِندَ الْحَا
٤

والبيع اخذ السلوة ولم يبيعها دون الولد وتعلق حق الغرماء بدينه المظن والعدان قبله بتر ولا يشتل الفسخ الا في المعاوضة المختصة كالبيع الاجارة ولو كانت اذينة بادية
في نقلها من بكرة المثل ولو زرع ترك بعد الفسخ جارة المثل فسدته على الغرماء ولو انفس المجر بعد تعيين ما اجره فلا فسخ بل يقدم المستاجر بالمنفعة لتعلق حق بيعه بها
ولو كانت اجارة زائدة على ما في الدفعة فله الرجوع الى الاجرة مع بقائها الثالث قسمه اموال وديانة والحاكم في بيع المحقق تلفه ولا يجده بالرهن وينبغي احصاء كل متاع في
سنة واحدة الغرماء والتغويل على مناد امين ويقدم اجره ويجوز عليه نفقته ونفقة اهله وكسوتهم على عادة امثاله الى يوم القسمة فيعطي هو وغيا له نفقة ذلك اليوم من

الحجر فان لم يجد المسلم فيه وعطى له خبرا له بل باعده بعينه ان كان لكل والبعض يتجزى الباقي والكل على تقدير العدم بالكلية بين فسخ البيع والبصر
لما تقدم في بحث السلم ان مع العقد يتجزى بينهما فان فسخ من الغرماء ما لم ينسب له وان اختار الابقاء والصبر الغرض منه محجوب عليه بكل بطلية حقة
والغرض مكان حصول السلم منه ولو انشأ بصر ببقية السلم فبطلت له الوقت والبقاء لا تخ عن احوال لعل المراد على ما تقدم في قول المصنف في البيع الح وجده
جواز بيع وللمفلس في انحر واما وجوب الوفاء بها لبايعها وجواز اعطائها له فهو ان يجوز بيعها في من رقبتهما واخذها في من رقبتهما بفسخ بيعها شيئا
موجبوا اخذ عين المال للغير من اذا اخذها يفعل بها ما يريد من البيع وغيره واما انه هل يجوز بيعها على تقدير عدم الرجوع والفسخ فيمكن ذلك لانه
بيع في من الرقبة ويشكل ذلك بانه ليس كل ما يضر في من رقبتهما فيمكن جواز ذلك للمفلس فقط والكل يملكه من بيع في الغنم الا ان للبايع شريكا باخذ حصو
اذا لم يبيع الا لكل وعدم البيع بالكلية لعدم حصول الوفاء بهن الرقبة ويمكن الاختصاص ايضا فتبتاع في من رقبتهما ويجوز صاحبها بالفسخ لان رقبته
الموجود لهما فيكون هذا ايضا صور لاخصا عنهم ببعض الزيادة فتد ويظهر من كونه ان الغنم اذا كانت من المشتات في الدين مثل جارية او عبد او دابة
او دابة وفوت يوم وليلة لا يكلف بالاعطاء وليس له الاخذ لعمدة ليل الاستئذان فيمكن منع بيع ام الولد واعطائها اذا كانت منها قول المصنف في بيعه
في وجهه فعلق الديون بدينه المظن كذا العمد بعد قبول الدية هو ان يجعل الدية من جملة الزكاة وفي حكم ما نال المقتول كما هو المقرر عندهم
وتجوز في محله وان كان خلاف فيه ويدل عليه الخبر مثل رواية عبد الحميد بن سعيد في باب ليدون قال سالت بالحسن لرضا الى ان قال انما اخذ الدية
ففيه ان يقضوا لعين الدين ولا يضر عدم الفسخ بنو يثوق عبد الحميد بن سعيد مع كونه مصفا صاحب كتابها مؤيدة فتد قول المصنف في البيع الح يفتي
ببطلان فسخ البيع فيما يوجد عينه من عند المفلس بعد الحجر اذا كان مع انتقاله اليه معاوضة مختصة مثل البيع والاجارة والجهة المعوضة والصالح
غيره لا غير المعاوضة اصل مثل الجهة الغير المعوضة ولا ما فيه شائبة المعاوضة مثل النكاح الخالع على معنى ان المرأة لا تفسخ النكاح بتعدد استيفاء
الصداق بالمفلس لا الزوج بفسخ الخالع به ولا العاقبة عن القصاص اصل على المال بعد ذلك به كان ليس للزوج فسخ النكاح اذ لم تسلم المرأة نفسها
ولان كل ذلك للجمع على عند اصحاب كما يفهم من كونه يقضي في قول المصنف لو كانت الخلع لمرأته ان لو كانت لعين المستأجرة دابة عليها حمل متاع او نفس
مخرمة فالمفلس فسخ صاحبها الاجارة بطلان بادية غيرهما من الصياح وبيع العينة نقلت مع حملها الى الماسن بالاجرة مقدمة على ديون الغرماء لا
ما يحفظ النفس لمصلحة كاجر الكيال الوزان ويجوز صاحب لعين على ذلك لئلا يفوت على المفلس شيء مع عدم الضرر عليه باخذ الاجرة ويحتمل
ان يكون المراد اذا كانت الدابة من عين مال المفلس هي بادية يتحاج هلاكها نقلت الى الماسن بالاجرة المقدمة لتسلم عن الهلاك وتصرف في الديون
ويؤثر في اللفظ ويبعد غمض فيه وعلى كل تقدير لا يسلم مال الا الى الحاكم ومع العقد يحفظ حتى يوصله اليه يمكن تسليمه الى العدل ليوصل
به الضرورة والحفظ والاعلام ولما كان يمكن لئلا يحصل التصرف بالنقل من غير ان يقد يحظر بالمال عدم جواز ذلك في مال له صاحب كان له فيه
او دابة ففسخه ليوصله الى هذا وجه لا ان يكون مادونا بوجه فتد قول المصنف لو زرع الخ اي لو كان لعين ارضا مزروعة فان كان وقت الحصاد
معيه لم يفسخ فسخ صاحبها يكلف للمفلس ما يحصا قبله لا يكلف بالقطع فصلا الا ان يكون من ذلك الجذر لا يجوز له القلع والا لانه ايضا
بالاثر في بيعه عليه اصر اجارة الى اوانه لا يحصل ضرر على احد فدا شار المصنف بقوله وليس له الازالة بالارش الى ان يوجب عليه الابقاء ولكن الظاهر
ان الزوال مع الارش كذا الزرع فلا فرق عند المصنف بين الزرع والغرس في المراد ان يقوم الغرس في ارض الى ان يبقى مستحقا للبقاء في الارض الاجرة
وتعلقها بالقار هو الارش فتد وهذه الاجرة مقدمة على الديون لا تملص منها وكذا البناء قول المصنف لو انفس الخ وجهه ففسخ المستاجر ما اشترى
بغير حصول الاجارة بشرائطها هو اصله مقضى القواعد سبق في المستاجر في استيفاء المنفعة من غير مشاركة من الغرماء مثل اخذ
ما يقابل هو ما تقدم وان لا يفتي له زمة المفلس هو كما اشترى احد من المفلس شيئا قبل الحجر التقليل اخذها واما لو كانت الاجارة زائدة على ما
في الدفعة مثل ان موضوعا دابة كل فليس المستاجر مقدما في الاستيفاء بل ان كان عين ما وقع العقد عليه موجودا بعينه كان له اخذ ذلك الفسخ
والغرماء المحض مع الغرماء لما تقدم والا فليس لا غير فتد قول المصنف وبها راجح المظن ويجوز مبادرة الحاكم في بيع مال المفلس الذي يخشى تلفه ونفقته
والا في الغنم المأكلة هو ان لو جاز الحفظ وعدم التلف لعل جعله ذلك من المستحب في بيع ما عيها ان المراد احتمال التلف قبل ما سواه لا ظن التلف او علمه
ببطلان فانه يجب للمبادرة واما كون بيع الرهن بعد ذلك بلا فصل فموجب بغيره بل الظاهر لا يستحق او دفع الغرماء الممنوع ليعلم انه يبقى منه شيء
بعطاء ما عليه الرهن ام لا قال في كونه مسئلة ينبغي للحاكم ان يبين بين الرهن وهو في الاستيفاء ثم قال مسئلة ويقدم بيع ما يخاف عليه الفسار
كالغرماء منها لئلا يصيب على المفلس على الغرماء ثم الجواز للجنة في النقطة وكونه عرضة للهلاك ثم سائر المنقولات لان التلف لهما امرع من
القار وهو في جود تقديره ما يخشى التلف استحقاق الرهن كما ترى قال في بيع وهذا التقديم اي تقديم ما يخاف تلفه على الرهن بنسبة الاستحقاق
لان الغرض منه معرفة الزيد والنقص هو يحصل قبل القسمة وفي كونه قد علم على ما هنا اولي واثبت فعله ان ليس في كونه التقديم بحسب
في السئلة لا الفعل بل الظاهر انها وجوب الثاني واستحقاق الاول كما قاله ايضا فتد على انه قد ناقش اولية ذلك على ما هنا فتد قول المصنف في بيعه الخ كما يريد
الاستيفاء ما هو لوط وكانه موقوف على احتمال زيادة في الغنم في ذلك السوق وكذا احصاء الغرماء والا فالمناسب لو جاز وان اطلق الجماعة الاستيفاء وينبغي
احصاء المفلس ايضا ليطهر قبله لئلا يضره يظهر من امواله فانه اعرف به وينبغي ايضا ان يعول على مناد امين يرضى ما الغرماء والمفلس في اللقمة
وان شاعرا عين الحاكم والظان لا وجوب هنا وان قال في بيع مع ذكره احتمال الاستحقاق ويقدم اجرة المبادرة لانه لمصلحة الغرماء كاجر الوزان
والكمال والاحمال وغيرها مما يتعلق بمصلحة المال الغرماء من الحفاظ وغيرهم قول المصنف ويجوز الخ اي يجب ان يعطى المفلس نفقته ونفقة من يجب

في البيع الح

والاصل والقاعدة

بالارش على تقديره

في استحقاقه

ويقدم كفه الواجب لو مات قبل القسمة ثم يقيم الحاكم على الحال التي كانت شرعا دون الموصلة فلو ظهر غريم بعد القسمة نقصت شارك ولو حل الموصل قبل القسمة شارك
وأوجب عده قدم حق المحقق عليه ولو اقتضت المصلحة تأخير القسمة جعل المال في ذمة مولى فان تعذر ادوع من الثقة التراجع حبسه يحرم مع اعتنا الثابت باعتراض الغريم
البينة ولو ما طلع مع الفتنة فلهما كحبسه البيع عليه من

عليه على غارة امثاله لعل المراد باعتنا الشرف والضعف قال في ذلك في ح ي و اطلق المصنف ذلك لم يحجب بقيد الامل من تحجب نقضه فحتمل المحل على القسمة
ثم والذي يقتضيه لنا مل القسمة في المفق عليهم دون الغارة بما ذكره في ح ي و بل اجزاء على سبيل الغارة بمعنى انه لا يستصحب ذلك الا كالا لا ينفصل ولا
يلحظ الشرف والضعف ويحتمل كونه المراد بغارة امثاله فيعطى من يوم الحجر الى يوم القسمة ونفقة ذلك اليوم فقط ولعل دليل ذلك هو الاجتماع كما فهم من
كلامهم ويمكن فهم هذا المقدار من الرواية الدالة على استئثار المسكن وقد تقدمت في الدين ويمكن تحجب بحدوم الموافقة وهو لا يمكن فهم اكثر من ذلك
ايضا فانه ترك الاجتماع ولكن قال في كره لو كان للمفسر صفة تكفي لمؤننه وما يجب لغيره او كان يقدر على اكتساب ذلك لم يترك له شيء وان لم يكن له شيء
من ذلك ترك له يوم القسمة وما قبله من يوم الحجر على انه قال لا يجب على المفسر التمسك بل يجب قبول الهبة والوصية القسمة ولا تجبر المزاة على اخذ المهر من
الزوج القادر ولا على التزوج لتفصيل المهر في غير التزوج فاسل فلا يبعد القول بالوجوب اذا الاجتماع على عدمه كجوابك لا تكسب غرض ولا غيره من الامور سواء
ويمكن دفعه بلا ضرر ولا اضرار وجوب المخرج من حقوق الناس مع الامكان وعدم الضرر وانما في مثل هذا الباب يلزم منه مفساد هذا قال في ح ي و
لو قيل بوجوب اكتساب الايقاع كان حسنا ثم وايضا قال في جعل النفقة مما لا يتعلق بحق بعضهم وقال ايضا لا يجوز ان يباع على المفسر مسكنه
خادمه كان من امهله سواء كان المسكن والحارم اللذان لا يستغنى عنها المفسر عن مال بعض الغرما وكان جميع امواله اعيان مال انفسا ثامنا ووجد
احتياها او لا الى قوله والحديث ليس على المظاهرة لا بشرط ما لا يجتمع بشرطه فخرج عن الاحتياج خصوصا النزاع لان شرط الاحتياز ان لا يكون فاما احتياج
البينة للمفسر في ذمة ما عاشه لعموم الاحتيا الدالة على المنع من بيع المسكن وبهم من ذلك لا دليل لهم سوى الاجتماع واعتنا السكنى لعل رواية السكنى
بكونه مالا الغريم فتذكره وذكر ايضا ان ام الولد لو كانت تخدم وتنفق للخدمة لا تخدم غيرها اخرى للخدمة فغيره لا يجوز دفعها ولا بيعها لو كانت تخدم
بحاجة اليه ولو في من وثقتها وطلبها لكنها اياها فليس له هذا العين وتكون مستثناة عن دليل الرجوع الى العين والاجتماع مؤيدا بدليل منع ام الولد عن البيع
مع ما مر في بيته في من وثقتها وبالاصل العمل بقض الفاعلة المقيدة ثم **قولهم** يقدم الح والظ عدم الخلاف في تقديم كفه على الديون على لومنا
المفسر قبل القسمة امواله وبعد الحجر يدل عليه الجواب ايضا مثله رواية اسفيل بن ابي زياد عن ابي جعفر عن ابيه قال قال رسول الله اول ما يبدأ من المال
الكن ثم الوصية ثم الميراث ويدل عليه ايضا صحيح رواية قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات وعليه دين بقدر كفته قال كيف بما ترك الا ان يترك عليه
فيكفنه ويقضى مما ترك دينه يتلك كذا الكفن زوجته دون وثيقه والظاهر ان مقتضى الواجب الكفن ويغني اختيار الادون وكان تحتار البيان ويحتمل الدلالة
وكذا مؤنة التجيز من السداد لكان دور وغيره فامثل الماء والمكان ان احتاج الى الجرة والظ عدم الفرق في اكثر ما تقدم بين المفسر وغيره من المدينين
انه لو باع المستثناة يجوز بيعها والضرر ان كان شام ولا بشرط كونها في من وثقتها على تردق **قولهم** ثم قسم الح دليل تقسيم الحاكم مال المفسر على الدين
الحالة وتناجز الثابتة ذلك شرعا لا غير كانه لا يجاع وما تقدم من تعلو الديون الحال التي بدلت المال فلا يحق للغير ويحتمل اذالة الحال قبل القسمة لما سألنا
من قوله ولو حل الح ومعلوم ان هذا الحكم اما بنقله بوكيلة امين **قولهم** فلو ظهر الح المراد غريم ثبت شرعا كون ذمته خال الحين الحجر ويحتمل قبل القسمة
ينفصل القسمة ويجمع المال ثم يقسم من الراس لظهور بطلان القسمة لانه لا يتعلق حق هذا الغريم ايضا اليها ويمكن عدم النقض الاخذ من كل احتيا
دينه وان لم يكن في كره احتمال عدم النقض بل يشارك الح وقد يعلم من ح ي و ان في خلاه وان الحق النقض فيه تام **قولهم** ولو حل الح ونجسه لانا
حل الدين استحق المظالمية للقدرة ان المال موجود فيعلق به كسائر هذا ولكن مقتضى ما تقدم ان الديون الحالية حين الحجر خلفت المال الموجود فما بقى الحال
بعد وان كان قبل القسمة ما يتعلق به لعل الاول والى هو اوله اذ اء مال الغريم في الفتنة ما يمكن وما علم بثبوت تعلق دين الغريم السابق بحيث
يمنع من تعلق الغريم عدم تعلق الدين الحادث الحجر لا يستلزم ذلك لثبوته بذلك ثم الموجد حين القسمة ولا يتعلق به بعد استحصال الطلب لا الحادث بعد
الحجر على ما مر في كره وغيرها ولعله لا خلاف في ذلك كله ثم **قولهم** ولو جنى الح أى لو جنى عبد المفسر قدم حق المحقق عليه على حق الغرما فيستحقه
فان بقى منه شيء فلم والافلا وجه من حق المحقق عليه فما يتعلق بغيره بالاصالة دون حق الغرما قال في كره ويحتمل ان ترتيب القسمة انه مثل حق الرها
بل مقدمة عليه على الغريم لانه متعلق بالعين لو لا ذلك لكانت بخلافه وليس لتقديم خصوصا لا استيعا كقيد به في ح ي و وهو لا يوافق ومقدم
نيتي حقه والباقي لهم كما في الرهن ان كان فينبغي تقديم استيفاء عليه مثل الرهن لا مكان ان يفضل منه **قولهم** وليس له فكاه ليس للمفسر
باعتنا كونه محققا عليه فهو مع عدل المصلحة في كره واضح واما ان كانت المصلحة فيه فله ذلك بمعنى ان يقاتل الحاكم ذلك **قولهم** ولو اقتضت الح اي مجموع
المصلحة تأخير القسمة فيجعل في ذمة مولى بالقرض يحتمل البيع بخوفه ينبغي مع الوفاء والامانة نقل في ح ي و عن كره الامانة في المقرض قال وهو حسن
ولو لم يكن الرهن اكتفى بالضم والافلا فرض مع الامانة والافلا لملاءمة مع الوثوق بعد التلغ ان لم يكن في نوع من ثقة ينبغي بالشروط قال في كره لا يجوز
القسمة لاحتمال غريم ولا تكلف لغرما بالشروط على عدلهم اخر بخلاف الورثة فانها تكلف بالشروط ووفق بالقبض في الورثة غالبا دون الغريم فيمكن ان يها
على الاول والثاني في ذمة تامل ان ينبغي العد في الكل الامع المنظمة اذ تأخير اعطاء مال الناس اليهم لاحتمال لشرب التكليف في ثبات عدلهم مع ان
الاصل عدم ذمة الارث تقتضي عدم التوقف حرره ووافد الله سره **قولهم** ويحرم الح اي يحرم حبس المفسر مع ثبوت اعتنا باعتراض الغريم
بالبينة عند الحاكم وحكمه او بثبوته عند الحاكم بعلمه بذلك حكمه جعل هذا رابع احكام المفسر المتعصفا فان الظاهر المفسر الذي جعل عليه
منعه من التصرف فلا معنى لحبسه لا لما طلة ولا بيعه بنفسه لا البيع عليه لانه غير اسلوت في ح ي و وقال لا يجوز حبس الغريم ولم يكتف بالغريم الزايع المفسر
المبحث عنه فهو حسن سواء قلنا ان الحجر اخل في مفهوم المفسر ام لا لثبوت الذم في الذي منع ولا في المعرف في اول كتاب المفسر في ح ي و لان سائر الحكم
المقتضى منصوصه وايضا هذا الحكم مخصوص بغير المفسر فلا يحس ببيع الضمير في المفسر ولا جله اعبر بخلافه فيقول في ح ي و هذا الحكم لا يقتضي المفسر في قوله

ولو ادعى الاعشا وكان له اصل مال وكان اصل الدعوى ما لا انفقار له اليه فان شهد بملصق ماله فلا يمين ولو شهد
بالاعشا فانفق له اطلاقا على ما طعن من ادعاءه ان لم يكن له اصل مال ولا كانت الدعوى ما لا يثبت يمينه بغير بينة من

كلامه

وانما يمين العدل لو شرطنا في صدق المفسر الجواب لا فالمدعيون المعترفون ايضا لا يحقن لما مر على ان كون المديون المصرط مفسلا غير شرط شرعا ولا لغة
لما قال في اول الكتاب انه شرعا هو المنوع المحل ولغة الذي هي خيار ما لا يفيق فلو سئل في كره من وجب عليه من حال فطوبى له ولم يؤده نظر الحاكم
فان كان له مال لم يملك امره الحاكم بالقضاء الى قوله والزم بالخرج عن الديون فان امتنع مع يده على القضاء حبسه الحاكم ويحل لصاحب الدين الاغلاط
والقول بان يقول باطلا لم يمتنع بخلاف قوله الى الواجب على عفو بغير عرضة والمطلوب العقوبة المحبس العرض لا غلاط له في القول له في
ان لصاحب الحق مطلقا وان الوعدان لغنا بمعنى قدرته على الوفاء وانهم من ذلك الجرح في الاغلاط في الكلام اذا كان صادقا في كل حق فاما
والجرح في بين العادة والخاصة وان يريدها المحبس على تقدير عدم البيع او على التخيير لا يتعين كما يفهم من المتن وغيره ايضا فان كره بعد
اذا كان للمديون مال امره الحاكم ببيعته ايضا الدين من ثمنه مع مطالبة اربابها فان امتنع باع الحاكم مائة قضى منه الدين الى قوله بالحبس او ببيع
وظا ان البيع انما يكون على تقدير عدم وجدان ما يجوز اعطائه بدلا عن الدين وعدم اخذ صلح به بالقيمة والا فان كان من الحبس يعطى ومن غيره
ايضا بالقيمة فلا يحتاج الى البيع وهو ما وصح بالاول من كره وبالجمل لا حاجة الى الط في تحريم حبس المديون بل مطالبة له وملا رفته واداه على
تقدير ثبوت عدلته على لاداء شرعا كما يحرم عليه الاستماع والمطالبة عن ادعاء الناس هو ط في الكتاب السنة ايضا اشارة اليه مثل وثقة
عامة كانت الساطع عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين يحبس الرجل الذي يفتي في عقره ثم ما يرفقهم ماله بينهم بالحبس فان ابي باعه
فبيعهم بينهم بغير ماله ورواه عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله الف درهم افرضا مرتين اجب لي من ان اصدق به امره وكما يحسد
للمدينان يملك هو وسرك لا يحل لك ان تقهره اذا علمت انه معسر وقوله ثم فطره الى عشرة ظاهرة في تحريم الطلب وجوب الانتظار الى ان يبرأ
ويؤخر لكم وان تصدقوا خير لكم بل يجنبه الاداء حين عدم الفدية على تقدير الفدية ويدل عليه حديث عبد الله بن الجارود عن ابي عبد الله قال
سالت عن رجل فاته عليه دين قال ان كان على يد من افقره من غير فدية لم يؤخذ الله عز وجل فاعلم ان فدية الاداء الامن كان لا يبريد ان يؤخذ
اما من غير فدية الشاروكا لركوة ايضا وكل من استحل ان يذهب فهو للشا ثم ان الط انه يشترط عشا يعلم القاضي فيحكم به ومعلوم بثبوت عشا
باعتبار الغرم بالنسبة الى المحض فان كان من يقبل شيئا منه يصير شيئا هذا ايضا وكذا بالبينية الشرعية لا نهاجة شرعية والط ان لا خلاف في ثبوتها
وبين الواجب اليه ان يباع على ما يفهم من كلامهم قال في كره شرط في البينة ان تكون من اهل الجيرة الباطنة والعشرة المتقاربة وكثرة الملازمة
وبعض وكثرة الجيرة وطول الجوار فان اموال قد تحصى ولا يعرف تقيسها الا بامثال ذلك فان عرفت لقاضي منهم من اهل الجيرة فذاك وان كان لا يعتد
على قولهم اذا كانوا بهذه الصفات يمكن ان يقال يجوز الاكتفاء بقول الشهود اذا كانوا عددا لا غارين بطريق الشهادة على الاعشا فلا يحتاج الى معرفة
القاضي بوجود تلك الاوصاف منهم من موضع والتفتيش والتجسس ثم قال صور الشهادة بالاعشا يجب ان يكون على الاعشا المضمن للنفي الى قوله فيقول الشهود
ان هذا لا يثبت بوجه وثبات بدنه الى قوله ولا يقتصر على قولهم لا شيء له لئلا يتقص شيئا منهم فنيا لفظا ومعنى لعل المراد الاقوف يوجب
اليمين لا يجوز لهم ان يشنوا ما يريدها الشقاق في الدين وما يغيرونه وجوده عند يشهدا على عدم الغرمها يدعي عدمه ليس بواضح اشترط عند التحضر
فان ادعى الاعشا كلفه الاداء الاخرى وان ادعاه فان لم يعلم له وجود مال شرعا يقبل قوله بيمينه مع عدم البينة المدعى عليه ليمين لاحتمال الوجوه
ويجوز الاحتمال بغير الاحتمال لا يشترط العلم والظن على الظاهر لعمالة اليمين على المتكبر من غير معارضة وان يتكر المالداهم يدعون وجوده عند
والاشارة وان لو حلى المحل وقوله انما معسر له قوله لا مال عندك يجب اذاه اليكم وان علم ان كان له مال يجب الاداء منه وكان اصل الدعوى هو
مال كسبه باعترافه بغيره ولم يعلم زواله وادعى تلفه والاعشا به او كونه مما لا يجنبه الاداء فانفق له البينة لرفع الاصل فضا يدعي تلفها
هو ان موجوده والاصل بقاؤه ولا يشترط اتصافها بالصفة المتقدمة بل يكفي وجودها بغيرها مطلقا فان شهد بالمال بيمينه ثبت
لا يمين عليه وهو ما لا يثبت ما يدعيه شرعا ولا يمين على المدعى المثبت في لو ادعى الغرم وجود مال اخر وانكره يتوجه ليمين على فدية
عدم البينة وهو ظاهر ان شهد بالاعشا لا يثبت له مال بيمينه لا بد من كون الشاهد متصفا بالصفة المتقدمة من اطلاع على ما له كما تقدم
قال المصنف والمديون وقد ظهر مما تقدم ان الوجه عدم الاختلاف ولا وجه للاختلاف قال في كره فيما اذا شهد بالاعشا وقد شرط البينة ما تقدم
في صورته انما تقدم ايضا فان طلب الغرم الاختلاف مع البينة لم يلزم خلافا للشا في احد قوليه في الثاني انه مستحب في لو ادعى ان له مالا يغير
الشاهدان فلا تؤيد عند ان له اختلاف على ذلك لا مكان صدقه في دعواه او يتوقف ليمين على استدعاء الخصم فلا يجوز بغير طلبهم لجواز ان يعفو
فلا يمتنع على كونهما في المتن على ذلك منه ايضا فاما اذا الغرض شهادة الشاهد العالم بما طعن حاله وشهادته بالنفي بحيث لا ينفق احتمال تكليف
مع ذلك يحتاج الى دليل اخر على النفي اذ دل على قبول الشهادة بالنفي لو فتح مثل هذا الباب لا يمكن في اكثر الدعوى في كل المدعى مع البينة باليمين
ولا شك ان هذا الدعوى يجب ان يكون مكذب للبينة ومثاف لقول العلماء والخبر المشتهر بين العامة والخاصة الذي هو دليل الحكم بالبينية واليمين في جميعها
وهو البينة على المدعى اليمين على من انكره فاما عدم الاختلاف في صورة الاعشا ولو قلنا لشهادة على الوجه المتقدم ثم يثبت في صورة الشهادة
على تلف الماله مع عدم ثبوت الاعشا مطلقا بذكر كما اشترطه ولذا قال في كره بعد ما نقلنا عنه في مسألة اخرى يحمل قويا الزامه باليمين على
الاعشا ان شهد البينة على تلف الماله سقوطها عنه ان شهد بالاعشا لانها اذا شهدت بالتلف صاكن ثبت له اصل مال اعترف الغرم بتلفه
ادعى ما لا يغيره فانه يلزم ليمين كذا هاتان اذا قامت البينة بالتلف هاتان لا تزيد على الاقرار والظا انه لا يحتاج الى الدعوى كما في صورة دعوى الاعشا وعد

في قوله

ولا يجوز تواجده ولا استخاره ولو كان له دار غلة او داره وجب ان يواجرها وكذا المملوكة وان كانت ام ولد ولا يباع دار سكناه ولا عبد خديمه ولا ضرر كونه
اذا كان من اهلها ولا يثاب بجمله المطلب **القول** مع في الضمان ومطالبة ثلثة الاول بشرط في الضمان جواز التصرف بالملاذ او علم المضمون له بالاعتماد لا يصح
ضمان الصبي ولا الجنون ولا المملوك بدون اذن المولى ومعه يثبت في زمة لا في كسبه لان بشرط كماله بشرط الضمان من مال بعينه ولا يشترط علمه بالمضمون ولا بشرط
رضائه لا رضاه بالمضمون عنه والضمان ناقض

يثبت مال الفاعل ان لم يبق المينة ولم يعرف الغريم ولا يعلم الحاكم فالظاهر ان الغرض من اطلاقه على الاعضاء وهذا بعد ثبوت تلف مال معين بصيرته ثم ما
عبارة الاصطلاح في هذه الاشياء من شئ وان كان الذي نقلناه عن كره لغيره لئلا يخالف المتن وغيره وليس عكسه كمراد المتن وغيره بعد اليقين في
التلف عدمها على التلف لا على الاعضاء ولهذا قال في كره وان شهد المينة بالتلف مع ثبوت الغرض اليقين على ذلك مع المينة لم يجزوا والظاهر
ذلك استنادا الى التلف لا الاعضاء فقول بوث اليقين على الاعضاء كما نقلناه لا ينافي المتن وغيره ولا هو عكس كما قال في جرح ولا ما ذكره في موضع آخر
منها من نقل اليقين في الصوكا منه من جرح ثم الظاهر بوث المنة بين هذا وبين ما نقلناه عنه في موضع آخر من كره من قوله فالقوى عندك ويمكن
الحج بينهما ايضاً فتم قال فيها ايضا وحيث قلنا لا يقبل قوله الا بالبيعة لو ادعى ان الغرض يعرفون اعطاء كان له احلاظهم على نفي المعرفة فان نكلوا لحلف
وثبنا على ان حلفوا ليس كل ادعى ثانياً وثالثاً وهما جرح الاعضاء كان له تحليفهم لان يعرفوا لتأخلفه بغير قصد الايداء والمجالح فاحلوا بغير
عنه بالكلية والظاهر لا يشترط في ذلك عدم سماع قوله الا بالبيعة فانه لو ادعى في صورته يقبل قوله بيمينه عليهم بذلك ولا يخالف لظن ان له ذلك لانه
دعوى ممكنة عقلاً فينبغي سماعه شرعاً فان لم يحلفوا يمكن سقوط الحلف عنه والدعوى ايضا مثلاً اذا رده المتكالي اليقين على المدعى نكلوا كما
ما ذكره لانه كصور المتكول وهو معلوم الجواز فتم **قول** مع في الغرض بطلان ما احسب الغريم ثم قسم ماله على الغرض في صورته جواز ذلك يجزى لاجل
الحبس اطلاقه الا ان يكون دين اخر وما ثبتت على الجرح ولكن لا يقبل عنه كما مر في عبارة كره بان يطعم وينظر في حاله لاحتمال المرض وغير
ويحتمل ان يكون المراد رفع الحجر عن المفسد بعد ثبوت امواله في **قول** لا يجوز الخ اي لا يجوز الخا كره ولا لغريم مؤامرة المديون ولا تكليفه بغير
الدين بغير رضا وبغيره على ذلك قد مر البحث عن ذلك **قول** ولو كان الخ لعل المراد بدار غلة وداره بيمينه ما لا يجب بينهما ولا يباع في الدين
مثل كونها موقوفين او كونها عين مال شخص غير حاضر او حاضر مباح مدة او انه لا يشترط احداً والمصلحة في تأخير بيعها او رضى الغرض بالناظر
رضى المالك ايضا وبغيره من مشكل ويحتمل كون الدابة من المستثناة وكذا المملوكة ومنها تاما لان يمكن من اهل ان يواجره فانه يمكن التخصيص
قول ولا يباع الخ قد مر البحث عن ذلك كله فتذكر وتامل دليل على لكل بخصوص الا ان يكون اجماعاً نعم موجب في دار السكنى فكانهم فهو من باب
الموافقة وهو مشكل بل يمكن من باب الموافقة فهم عدم جواز ذلك لا ما ثبت بالدليل فانه قد يثبت لا يحل سوى قوت يوم القصة وليس العبد
والدابة وشباب الجمل اكثر احتياجاً من قوت العبد بل يمكن فينبغي لا تنصاً على ما ثبت بالدليل لخارج الغرض الذي يكون سبباً لجلد وعبد
الحرة والدابة الامع الضرورة الكلية بحيث لا يعثر بدونها او مرضاً وشق مشقة لا تتحمل ذلك الاحتياط والاولى في الاخير البيع وتحمل المشقة لان
يؤثر في المرض والهلاك والاولى من ذلك البديل اذا تمكن من تحصيل ما يكفي دفع البائة الى الدابة وانما انه لو تبرع واعطاه الى الدين يجوز
تم **قول** في الضمان اعلم ان الضمان لفظ مشترك عند الفقهاء بين المعنى اعم من الضمان بالمعنى الاخص والحوال والوكالات وبين الاول منها والاعم
هو التمسك على جهة خاص فسا كان او ما لا من له في ذمة شئ ام كان كان نفساً او الكفالات وان كان مالا كان كان في ذمة شئ فهو الحوال والاولى
فالضمان بالمعنى الاخص على المنة الا ان الضمان اذا اطلق بغير قيد يبتدأ منه المعنى الاخص كقوله تداول هذا المعنى مع كونه فرداً من العام واذا
اريد منه ضمان الخوان بخصوصها يحتاج الى قيد مثل ضمان النفس ضمان الزينة في ذمة شئ هذا هو مراد الاصحاب مثل صاحب جرح وغيره من قول
ان الضمان الخاص هو المستوفى بالضمان بقول مطلق لا يمتنع كونه صدقة على كل فرد حقيقة ولكن هذا الغرض الخاص لا يحتاج الى قيد وقرينة بخلاف
الغرض من الاخرين ليرى عليه الاشكال بان اطلاق الكل على كل فرد من حقيقة والاحتياج الى القرينة بينا في الحقيقة ويحاط بان المنقسم لها بحيث
فرد من ليربط الحقيقة هو مطلق الضمان وذلك لا ينافي كونها مجازاً من النظر الى الضمان المطلق الذي هو متبناها والحاصل انه فرد بين المتقاضي
ومطلق الثوب في مثله في تقسيم الماء الى المصنوع والمطلوب بقرينة بعد صدقه عليه مطلقاً على انه لم يرد لان اطلاق الكل على افراد باعتبار خصوصية
مجاز وان كان باعتبار وجودها وادارة ذلك حقيقة فاطلاق الانسان على زيد مثلاً اذا راد مخصصاً بقرينة مجازاً باعتبار كونه انساناً واذا رادته
حقيقة وهو مطلق ومصحح في محله ثم ان الجواب ايضا غير مفهولان المنقسم هو الضمان المطلق لانهم قالوا الضمان كذا وكذا ولا شك انه مطلق فلا بد من
صدقه حقيقة على افراد على ما قاله وكذا المنقسم هو الماء المطلق لا مطلق الضمان والماء ولو باعتبار وجوده مع القيد المنقسم هو مطلق المعنى
لا بد من صدقه على الاشياء فيجوز الاشكال ويحاط بما ذكرناه وبان الضمان بمقتضى مسلم ولا شك في تحقيره واما معنى اطلاق لفظه عليه فلا
وهو ايضا واضح فتم فلا ينافي احتياج الجواز الى من يراه منه كما في جرح لانه لخصاً القصة على المنة ثم بين ما عتد من المسئلة من جرح الحوال في
اقتسام الضمان فلا يرد اعتراض شارحة لا يحتاج الى جوابية لها انه اختار ولا القصة على الاجماع وان قسم باعتبار اقتسام الحوال مع عظمها
اذا لظن من القصة ان التعاير يحصر اسم كل قسم فيما ذكره ومعلوم عدم الاجماع في حوال الحوال والظاهر على القيمين المذكورين ولا يظهر معنى القصة
بعض الافراد وقد خرجنا ما اردنا لخرج جرح ثم اعلم ان الضمان له اركان خمسة الضمان والمضمون له وعنده الصيغة اما الضمان فيشرط فيه
جواز تصرف المالك في ملاذ او علم المضمون له بالاعضاء بمعنى انه اذا كان المضمون له جاهلاً به ثم علم اعشاره بمعنى عدم وجود ما يؤيد فاحلوا للمستثناة
في الدين حال الضمان لا حال العلم له الشيء ولا يبره مقتضى الضمان له طلبه من المضمون عنه والظاهر لا خلاف في ذلك فلا يصح ضمان الصبي الغير
المميز وتام البحث في بيع المميز مع اذن الولي فانه ياتي بمنا وكذا ان المنة عدم الجواز ولا الجنون والغافل والساهي ايضا لا بالاجماع وجرح الغافل والظاهر
السفة المحجور عليه سفة في ذمة كره وقد صرح به كره وغيره وهو مطلق مما تقدم وشرطه ذلك في الضامن غيره من الامور مطلقاً على عدم اشتراط
العدالة في ذلك مستديماً ولا ينبغي ان يقال بشرط العدالة ايضا يدل على عدم اشتراط جرح الحاكم ولا ينبغي تفسيده تلك بان الضمان لا يصح

ولوا المالك المضمون عنه المضاف ولو لم يصرح بغيره فلهذا لا يرد عليه ما لا يرد على غيره من المضافين
بوجه الضامن على المضمون عنه بما اذن ان ضمن باذنه والا فلا ولو دفع عرضا رجع باقل الامر ولو لم يصرح به
بوجه الضامن

الحاكم وكذا النكاح والطلاق والعتق وغيرها وهو موقوف ولا الملوك بدون اذن مولاه وهو على تقدير عدم تملكه ومعه يمكن الجواز ان لم يكن محجوب عليه في ماله
وقد تقدم ان ط ك ل ا م ا ن محجوب عليه في ماله واما مع اذنه فالظاهر ان لا شك في صحة ولو صرح على المضمون له بالمال او غيره ورجوع المضاف لا يرد عليه
لان الاذن في الضمان اذن في لوازمه ومنه لا داعي لطلب المصالح كونه من مال المولى لا في ذاته فبصرفه الى المولى وهو المكسب الظاهر مع عدم القيد بنحوه في المصلحة
لا يرد عليه في ذلك فينبع برزاق العقوق هذا غير بعيد مع علم المضمون له بهذا ولا يمكن سماع دعوى انه يتقبل ان ذمه العبد هو ذمه المولى ولهذا رضى بل يمكن ذلك
في المكسب بغيره واما اذا شرط من كسبه في ذمه او غير ذلك فلا شك ان يلزم بلوازم الشرط كما لو شرط الضامن بنفسه ذاء المالك من مال معين فالظاهر
وانه لا يرد عليه في ذمه العبد عند العمل بالشرط ثم ان الظاهر ان يلزم لا داعي من ذلك المالك بعينه مما كان فلو زاد له شيء باخذ من المضمون عنه وكذا لو تلف من غيره
تقبل ماله فان كان الضمان هنا غير نافي وان كان مذهبا لا صحا في غيره هذا الصورة انه نافي وابدل عليه روبا ثم مثل صحيحه عبد الله بن شريك
عن ابي عبد الله في الرجل يموت وعليه دين فمضمون ضامن للمضمان فقال اذا رضى به القراء فقد برأت ذمه الميت ومثل وثقة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
في الرجل يكون عليه دين فمضمون الموت فيقول وليه على بنك قال بغيره ذلك وان لم يوف به من بعده وقال رجوان لا ياتم وانما ائتم على الذي يجسسه وها
مع غيره ما يلدن على مشرعه الضمان بمجمل واما الايمان فلا وهما وانا به زعيم لعدم الصلح في كون هذا القول بعد قول المعطى مجمل بغيره مع انه جعلا له
ومن ههنا قبلنا وهو غير لازم فالضمان منها محل التام وكذا جعته شرع من قبلنا وان لم يكن اجماعا فلا يفتق قول البعض كما قال في كره وقوله سلمه ائتم
بذلك فيهم الاول قد دل على اعتبار رضى الغير وغيرهما مثل موثقة اسحق وما في بعض الاخبار من طرق العامة والخاصة من قبول الضمان عن الميت ثم صلواته بعد
الاشهاد منها قبل الضمان بدل على عدم الاشراف لعدم القيد بالسكون مجر دقوال الضمان على ذلك مثل ضمان امير المؤمنين ع في ذمه فاده ولكن ينفذ ذلك
بغيره صاحب حق من ذمه الى اخرى فيملك ما كان لا يملك ويخرج عن ملكه ما كان يملك كونه ذلك من غير ضامه بعيد مع التفاوت بين الناس في الملك
فيكون حلالا على العدم على العلم بالرضا وان الضامن بحيث يقبله كل احد احسن من الذي في ذمه وان كان لا مال له مثل امير المؤمنين ع وما نقل
في ذمه وان بعض علماء عند الله بن الحسن ما قبل ضمان عبد الله بن جعفر مع كونه ملبا لا نه مطول وقيل ضمان على بن الحسين ع مع كونه فقيرا لا نه صديقا
وهذا واما ما دل على ان الاعسار غير مانع مطلقا وعلى علم النبي بذلك وانه في المؤمنين بفعل ما يريد لهم وكذا اهل البيت ع او يكون محصيا بال
الذي جاء له وهو نافي على عدم اشتراط صغر خصوصه بل يكفي ما يدل على انه يعطى قبل ذلك ويؤتيه عموم اولاد المسلمين عند شروطهم وصدق
الضمان فلا يشترط القول من المضمون له بل يكفي ما يعيد العلم برضاه ولا المقارنة بكونه عقدا لا يستلزم ذلك وهو موقوف من قد يمانع في كونه عقدا عند
الشائع بالمعنى المطلوب كذا اصل البر ثم مع عدم العلم بالامع القول والافصال وسائر شرائط العقود اللازمة لانه لا يحتاج الى العلم بل يكفي الظن المأخوذ
من دليل الشرع والظاهر ان ما تقدم دليل شرعي فمضمون من المؤمنين في باب البيع ايضا فتد كونه معلوم عدم رضا المضمون عنه لانه اذا عدى من شخص لا
يجوز ان ذمه ورضا وهو موقوف وعبد الله بن جعفر في ذمه المضمون بكفي كونه ما لا يثبت في ذمه فلا يشترط علم الضامن بكيفية وكيفية وفيما لم يعلم
الا بحسبه وقد عرفت ما دل على ان الضمان نافي وقدر اجماعا على كونه مع عدم ظهور خلافه في وثايق لا في ضمان العهد والاعيان كما يبيح في
في ذمه وانما وجه عدم برائة الضامن براءة المالك المضمون عنه يعلم ما تقدم من انه نافي فابن ذمه ابراهيم بن ذمه لا يورث في ابراء ذمه شخص اخر وهو
الضامن بغيره في سواء نعم لم يوجب ذلك بالنسبة الى ذمه العامة من غير نافي فكان الاصح ان يردون الرجع في ذلك فطلاق قوله بربا باعتبار ذمه الضامن في الاذن المضمون
عنك ان يوافق اولا لا يوافق حسن باعتبار دفع قوه ان باضامن ان باخذ عنه وان قد يشغل ذمه للضامن او اعطى القرض اخذ منه قرضه ولو ظهر له لو علم المضمون
له بعد دفع الضامن كون الضامن معصرا وقت الضمان بالذمة المضمون عنه فبطل المضمون عنه والمضامن باخذ من الضامن كما يرد في ذمه
صداق ما دل على ذلك واحتمل في الاول خصوص لفظ منتهى ونحوه وان لم يعلم الرضا به فيمنع من قبل القبول خصوص مع العلم بالمسئلة واما لو عدى عن الاعسار
بما الضمان فلا خيار له فلا يوافق ما تقدم في قوله لا يجوز ارجاعه والظاهر ان لا يرد في الاذن في ضمان الدين الموجب جلا لا يتقبل ان الذي في ذمه
القوة غير نافية جلا لا يكفي بضمنه عن جلا وايضا هو صلا فكيف يرد في ذمه الضامن على الاصل فيمنع على محال اليقين وقد عرفت جواب الاميرة
وهو العدة وزيادة الفسخ على الاصل بالدليل لا يفتق فيه ومعلوم ان المال واجب على المضمون عنه وذمه وشعوبه وانما الاجل المطلوب جوار الشا
طما لا يوافق الاوه قبل الاجل ويجوز قبول صاحب بل قد يجزى لان مانع خصوص اذا كان بحيث لا يلزم المضمون عنه العوض فانه بمنزلة اداء الدين الموجب وكذا
الا كان برضا الكل ثم لا يجب المضمون عنه العوض بعد مضي ذلك الاجل فتد وقد ادعى اجماعا في كره وشرح على حكم المذكور في الاقسام الاربعة
وارادته في ذمه المضمون عنه عليه في ذمه الضامن بن براءة اهل الاصل وهو موقوف قوله بوجه الضامن ع عدم الرجوع مع عدم الاذن ط وان اذنه باذنه
وانما الرجوع مع الاذن في الضمان مع الاذن في الاداء وعنده فبني على ان الاذن في الضمان والاداء لا يثبت على قول اداء العوض شيء من ذلك لان
الاصل عدمه لان تدل قرينة حال ومقال على ذلك كما في ذمه الاجرة على من امر شخصا بفعل الاجرة عادة ولهذا قال في كره لو قال اعط فلانا الفاق فعل
لغيره وكذا لو قال اعط عبدك او ابق مناعني في البحر عند خوف الغرق وعنده ان يضمن له ما يبدل على قبال العوض مثل قوله على في ذمه وعلى ضمان
وعنده الثالث وهذا المقدار يلزم وهذا دليل على عدم اشتراط الصيغة الخاصة بالمقارنة وغيرهما في ذمه الرجوع مع الضمان قوله على ايضا
فالمعروف ان قالوا لا ان يضمن اليه قرينة ويعلم من كره الاجماع على الرجوع مع الاذن في ذمه الضامن ثم وتكرار شرط في الرجوع خصوص شاهد يمكن اثبات
الاداء بغيره والمضمون عنه ويحتمل الكفاءة باقرار المضمون عنه ويمكن ان يقال الاذن في الضمان مع الرجوع على الاذن للضامن بعد الاداء
فقرينة الاذن في الضمان فان الاذن في ذمه المضمون عنه فلهذا لو دفع عرضا رجع باقل الامر ولو دفع الضامن له المضمون عنه عوضه بغيره

مع القول

واما يصح اذا كان الحى تابعا في الذمة وقت الضمان مستقرا كان كالتن بعد الجواز وغيره كالتن فيه ولا يصح قبل الثبوت وان لا يبره ويصح ضمان مال الكفاية
الفقهاء لما فيه والحاشي للمستقبل وضمان الاعيان المضمونة كالغصب المقتضى بالسوم والعقد الفاسد لا الامانة كالوديعه وترامى الضمان ولا يفتقر الى
العلم بالكيه فلو ضمن ما في ذمته صح ويلزم ما يقو به البينة لا ما يقو به المضمون عنه او يخالف المضمون له بزم المضمون عنه ولا يصح ضمان ما يشهد به عليه ويلزم على ضمان
عمدة الثمن الذي ركب

عوضا مبرا للضامن وجع في صورة الرجوع الى المضمون عنه باقل الامرين من قيمة السوقية للعروض وما كان في ذمة المضمون عنه لا يماضى ولا يفتقر
اكثر مما ادى المضمون عنه بوزن ما ذمته وهذا لو ابر الضامن على الكل لها خذ منه شيئا ولو ابر عن البعض لم يخذ الا ما بقى في قولنا انما يصح انشا
الى ان شرط المضمون هو كونه مالا ثابتا في ذمة المضمون عنه مؤثرا كان مستقرا وقتا ضمانا في ذمته كالتن بعد مضي الجواز في ذمة المشتري ومثل ذلك لا يفتقر
مستقرا قبل ان يصح قبل الثبوت وان كان تايها اليه كما لا يخفى الزيل فعل ما جعل له وجب لكل في قولنا يصح ضمان مال الكفاية في وجه صحة الكل
ما تقدم وهو ان يثبت كونه مالا في ذمة المضمون عنه المستقبلة وهو الثبوت كونه مالا في ذمة المضمون عنه المستقبلة وهو عدم الثبوت مثل الجواز قبل الفصل
ولعله خلاف في الكل الا في الكفاية المشروطة فان للشيخ فيها خلافا نعم في نفقة الزوجة مبتنية على جبر قضاها وبثوقها في الحاضر وطلوع الفجر شرط
التكليف وعدم الفسوق وسياحققة وتحقيق انما مستقرا ام لا ثبت بحيث لو نشز له الرجوع واما نفقة الما ضينة فلا ريب فلما ثبت عدم القضاة
فانها دفع لاحتياج الحال والمواساة فاذا مضى ما بقى لم يحل للرجوع ضمانه ولو قبل ثبوتها فحاشي بمجر طلوغ الفجر كما في الزوجة لا بعد جبر الضمان
ولا بعد ثبوتها في وقت الاحتياج اليها عرفا لانها دفع ذلك فصح الضمان ح فتم قولنا ضمان الاعيان الخ عطف على ضمان مال الكفاية اي يصح
الاعيان المضمونة التي يجب على الضامن دها ولو تلفت مطلقا يضمن قيمتها قال في كونه يجوز ضمان اعيانها فانها مال مضمون عنه فجاز الضمان عنه ولو
ضمن قيمتها ولو تلفت لا يفي عندئذ التحمل لان ذلك في ذمة القابض فينبغي ان لا ضمان الاعيان المضمونة كالغصب والمقبوض بالسوم على تقدير
القول في العقد الفاسد والمتعاقب المضمون كاحد القدين والمشرط في ذمة مضمون تضمن شخص وجوب العين مع البقاء والمقبوض مع التلف
كما القابض غير تاهل التحمل اذا ضام على الاصل فيقصر على عمل الوفاق وتحقق المعنى المراد شرعا وليس اعملا من فيما نحن فيه والضمان عندئذ
ناقل وجوبه الى ذمة المضمون عنه لا يفتقر الى العلم بالكيه بل يجب على الضامن ايضا على اقلها القيمة غير ثابته حين وجود العين ولا معنى لضمان العين بدونها ولا يحل الثبوت
لضمان الضمان عرفا مع ثبوت شرعية مطلقا وليس معلوم كون ما ذكر من لوازمه او شرطه نعم غالبا انما يكون كذلك ولهذا قال في كونه ضمانا مالا
عندنا فان في ضمان الاعيان المضمونة والعهد اشكالان فربما جواز مطالبته بكل من الضامن والمضمون عنه في بعد ان اخار جواز ضمان الاعيان المضمونة
والعهد وكان ذلك تردد البعض استشكل فتمت خلافا لامانة الى الاعيان الغير المضمونة كالوديعه العارية الغير المضمونة والمضاربة وما في ذمة المضمون
الشارع والوصي فانه لا يصح ضمانها وقاد على خلاف ذلك الاجماع في كونه وقدر ما يثبت عليه في الاعيان المضمونة فانهم في قولنا انما يصح ضمان مال الكفاية
اي يصح ضمان من شخص ما تضمنه من غيره في السلسله وهكذا يكون حكم كل لاحق مع سابقه حكم الاولين والطاعمة الخلاف عند الاحتياج في ذلك
وجمعه ما تقدم وكانهم يريدون ان يرد على بعض احكامه والظن بجواز دوره ايضا عندهم خلافا للامة في قولنا لا يفتقر الخ وجهه معلوم ما تقدم وهو
قولنا فلو ضمن المضمون عنه على ما تقدم ذكره ان يزم ما يشهد به البينة على ثبوتها في ذمة المضمون عنه وحكم الحاكم بغيره وكان ترك حكم الحاكم لظهوره في
عدم الاحتياج بسبب ضمانه ما يحتاج الى ضمان حكم الحاكم وقد تقدم ايضا فان ذكره بالزمر ما يقو به المضمون عنه ولا يثبت عليه بوليها عليه لان المضمون
والحاف لا يثبتون في ثبوت حق على الغير وهو لا يجمع عليه لان صريح في عقد الضمان بذلك من ذلك من ذلك ما تقوم به فقط ولا يصح ضمان ما يشهد به
عليه بعض لو لم يعرف ثبوت شيء في ذمة المضمون عنه للمضمون له وقال ضمن ما ثبت لك في ذمته بالشهود ونحوه لا يصح ذلك لعدم العلم بالثبوت حال الضمان
لان العلم بشرطه في الاستدلال اكثر العبارات مثل عدوك وبيع ويؤيده ما تقدم والعقل ايضا قال في بيع لو ضمن ما يشهد به بلم يصح لا يعلم به شيء
الذمة وقت الضمان وقال في بيع لو ضمن ما تقوم به البينة يصح لعدم ثبوتها في ذمة المضمون عنه وكذا في عدوك والظن انها ان يثبت العلم بجواز
شيء في الجدة في الذمة هو في غير ضمان العهد وفيه انما قال في بيع وان هذا القابل لا يخفى عن فصوله بل على انه لو ضمن هذا الصنف علم
بثبوت ذمته يصح وان لم يعلم وضمن كل ما ثبت في ذمته وقته لم يصح والامر بالعكس ان الصحيح القابل ان يبق ان هذه الصيغة علم من ان يثبت في الذمة
الضمان وبعده وانما يصح ان لو ثبت ذمته لا يفتقر والعام لا ولا لا يفتقر على الخاص ان يثبت ان هذا هو القابل ما تقدم وان الامر بالعكس غير واضح اذ قد يكون
العلم شرطا كما هو في العيادة وان العام يصح في الصحيح لا يفتقر خصوصاً مع القرينة فتم قولنا ويلزم ضمان عمدة الثمن الذي يضمن احد الشترين الخ
عن عمدة ثمنه انما يملكه المبيع اي ما يلزم المبيع من جهة الثمن لفصول دفع في بيع باو علم بطلانه من اصله كخرج البيع مستحقا للغير المبيع ومات حتى المبيع على
تقدير جواز الفسخ يكون الضامن من المبيع من المبيع من المبيع وهو الذي يكون عليه مثل ذمته عن الثمن ونحوه لعل يملكه عموم ذمة الضمان والاجماع وان قيل
ضمان الاعيان لا يصح لما مر من ثبوتها بالضرورة فانه لم يجوز مثله لزم بغيره بعض المماثل فان كثيرا ما يحتاج الى انما المماثل مع اشخاص لا يثبتون معهم من
الثمن على تقدير بطلانها وبطلانها في كونه قال وهذا الضمان عندنا صحيح ان كان المبيع قد قبض الثمن الى قوله لا يفتقر الناس عليه جميع
الاعضاء ولان الحاجة تتسلسل معاملة من لا يعرف ولا يوثق بيده ولا يملكه ويحتاج عدم الظن به لوجوه بالاستحسان وكان ذلك قاله من قال بعدم
جواز ضمان الاعيان والاستدلال في ضمان الاعيان بمعنى جواز طلب العين من ذمته وانما من يجزئه وجوب العين عليها وعوضا بعد تلفها بعد الضمان لا بعد
كونه ناقلا ايضا بمعنى وجوبه الى مطلق العين عن الضامن فباحثا عن المضمون عليه يرد الى هذا ان ثبت النقل الى المبيع عطايا ولا يكون النقل محصونا كما
من الما في الشئ المتضمن في ذمة الضمان الما في ذمة المضمون عليه ما في ذمة المضمون عليه الما في ذمة المضمون عليه الما في ذمة المضمون عليه الما في ذمة المضمون عليه
من الضامن والمضمون عنه الما في ذمة المضمون عنه الما في ذمة المضمون عنه الما في ذمة المضمون عنه الما في ذمة المضمون عنه الما في ذمة المضمون عنه
النفوس لا يفتقر الى العلم بالكيه بل يجب على الضامن ايضا على اقلها القيمة غير ثابته حين وجود العين ولا معنى لضمان العين بدونها ولا يحل الثبوت
للضمان الضمان عرفا مع ثبوت شرعية مطلقا وليس معلوم كون ما ذكر من لوازمه او شرطه نعم غالبا انما يكون كذلك ولهذا قال في كونه ضمانا مالا

في الجواز

المطلب الثاني

ويخرج ضمان المريض من ذلك المطلب الثاني في الحوالة بشرط رضا الثلثة وملاءة الحال عليه وعلم الحال بالاعتقاد بالمال ولو ثبت في رتبة الجبل لا يجب
موت على الخلو وهو نافي ببل بها الجبل وان لم يبرر الحال ولو اخله على فقره ورضي غايما لزم وكذا على من لم يفتقر ويصح تراخي الحوالات ودورها ولو ادى الحال اليه
ثم سأل الجبل فادعى شغل منتهى القول قول الحال عليه

لزم يكن متصفا بشرط الشهادة بان يكون فاسقا وحلف المضمون له على عدم الاداء والقبض اين له من الضامن ما حلف عليه رجع الضامن على
عنه اذ ادعى ما لا يشهد به المضمون عنه لا يحلف كما يتا ما كان لا فراهما بان لما اخذ فانيا بالحلف ولا يسبب الضمان ولو لم يكن اعترف المضمون
عنه اذ اداه او لا كان الرجوع عليه مع شرطه بما اداه فانيا لانه الثابت الذي يتحقق الرجوع ولكن بشرط ان لا يكون فانيا على الاول لان لم يستحق ذلك
الزيادة باعتبار ان الضامن يقول ان الثاني ما خول ظله ومطوقه في الرجوع اليه يعني ان ضمن المريض ومات في رتبة ذلك يكون الحق المضمون معبرا
من الثلث فيض الى المضمون ما يصدقون لزيد هذا مع القول بان الثلث بان الثلث وعدم الاذن في الضمان المستأنع لعدا الرجوع او مع ذلك ما وجد
ما لم يمكن الاستيفاء منه مثله ان مات الاصل حيا وعنده حوالة الوارث لم ينفذ كغيره لعدا المراتب في المطلب الثاني قال في حوالة الخويل الجبل في رتبة
الى من هو معتقد وضع للاداء في نفسه ليست يبعث عند علمنا اجمع الى قوله وهو معتقد بغيره بالقبض والاجماع والضمان في رتبة الجبل في رتبة الجبل
انما قال سطل الغنى ظم واذا اتبع على ما يليه في لفظ اخر واذا الجبل احدكم على ما في الجبل وقال معنى اتبع هو معنى احيل الى صاحب الجبل في طريق
الخامسة وادى به منصوص عن الضامن قال سأل عن الرجل يحيل على الرجل الدائم ارجع عليه قال لا يرجع عليه لان يكون فانيا فليس في ذلك
والتعريف والروايات بان يدان على عدم شغل من الحال عليه في تحقق الحوالة كما شرطه اكثر وجعلت تسمية للضمان بالمعنى لخص ذلك لا اعتبارا
كما مر بان يقال التهمة بالنفس الكفالة والمال فان كان الذي يجعله في المهمة وهو الموجب للعقد المحول ان كان مشغولا لزم من هو الحوالة والاهو
الضمان بالمعنى لخصه بان كان المحول مشغولا لزم من هو الحوالة والاهو لزم من هو الحوالة وان كان الى منتهى الضمان
ويخو ذلك نقل في حوالة الاجماع على شرط شغل من الحال عليه في تحقيق الحوالة في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
عليه في الحوالة ولا يغدق ما علم الحال بالاعتماد على ما في الحوالة في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
كرو الحوالة عقلا لزم فلا بد منها من ايجاب قبول كغيره من العفو والايجاب بكل لفظ يدل على النقل مثل احلتك قتيبت وانه من ذلك والقبول يدل على
الرضا خورصيت وقبلت لا تقع معلقة بوصفها شرط بل لا بد من كونها مجزئة لاصالة البراءة وعدم الانتقال لا يدخلها خيرا والجبل في رتبة الجبل
بالبيع الخويل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
الايجاب في القول في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
منها سبها المساهمة السابعة وما تقدم في الضمان وهو من الروايات ايضا الطحون العاطة هنا بالقبول لا بد من الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
مجمعا عليه كذا الكلام في عدم جواز ما معلقة ويؤيد العداء السلب عند شرطه وهو دليل على خيا الشغل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
التيخر واعلم ان المصنف قد شغل من الحال عليه من الترفيع لا يقول بعدا شرطه كما سيجي فلا يحتاج الى العداء من عرفنا ان المجمع عليه كالحاج
اليه صاحب بيع ولا يرد عليه ما هو اصعب منه وهو ان يصعد على الضمان بالمعنى لخصه المراتب كما هو في الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
ما ضعف في الترفيع الا في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
اصف منه الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
دليل على كالتيم فان الرضا بد من الكمال لا اعتبار به ويكفي حال الحال عليه مقدما ومخرجا بالجبل لا نزاع في رضا الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
في الحال عليه معلوم ايضا ان شرط رضا اذا لم يكن مشغولا لزم ما معلقة في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
وبيع ما في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
قال واصحابنا شرطوا رضا الثلثة وفي موضع اخر ويشترط عند رضا الحال عليه ثم نقل الخلاف عن بعض العامة منقطع مع عدم ظهور الخلاف والاصل
الاستصحاب او كونها على خلافه فيخصر على الوفاق واليقين والتفاوت بين الناس في العامة ملائمة بدع النزاع والتجدي في جواز صدقها من الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
الولي كما تقدم في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
الباب ثم قال ولا يشترط استمرار الملاءة بل لو كان الحال عليه ملبا وقيل الحوالة ورضي الحال في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
ضام ما له وليس له رجوع على الجبل لما ثبت باجماعنا ان الحوالة الصحيحة نافلة كالضمان الثالث ثبت المال في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
نقل على الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
بحواله وهي جائزة بكل لفظ للقرض منه وان كان مشغولا لزم في الاستيفاء وما العلم به هو ليعلم ما يعطى ما يؤخذ وفي التبيين تامل علم مما تقدم
في الضمان ولعله خلاف في الاشارة هنا وترت المسألة هنا بشرط الرجوع وهو كمال الثلثة لظهوره وذكره في مثاله في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
على الحال وان احالة على غيره فاول ما تقدم من شرط الرضا لعدا ثلثة الحق شخص عن رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
في علمها وقد نقلت في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
لا يبرأ الحال في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
مستحقة في عدم الرجوع بعد الرضا فلا بد من تأويلها اما على عدم الرضا الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
في الحال عليه اشارة الى الشرط الخامس الذي شرطه البعض كما اشر اليه والظاهر لما تقدم مع عدم دليل واضح عليه في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل
قول في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل في رتبة الجبل

الشرط

كتاب الكفاية

المكفول قول المحال عليه مع يمينه إذا أدى ما أحيل عليه ثم ظالم المحل بما إذا فاهنا كانت باذنه فادعى المحل شغل من المحال عليه في الحوالة أو ما كان في
عليه فلا يفتى الرجوع ط لأن الأصل براءة الذمة وعدم الشغل ما منكره والحوالة تجاريته في المشغول وغيره نعم قد يشكك في ذلك فاقبل المحل في الحوالة ما كان في
الشغل الغرض من إقامتها ما يوقع الحوالة ولا يبعد أيضا كون القول قول المأمور وأما في إطلاق الحوالة ولو لم يجز فامنع عدم الشغل لأن يقال بجواز
لفظ الحوالة في هذه الصو أو مطلقا بقوله مستلزم للبطلان والإصل الصحة فيقول المحل فيه فان لم يقدم قول المحال عليه مطلقا لأنه أدى ما أحيل عليه
بأنه يخرج البه كما في غيره فقولهم يصح الخ ما منع منه كما في سائر المديون وقدمه جوازنا أيضا فقولهم ولو أخل الخ وجه الاشكال في بطلان الحوالة
مع بطلان البيع أن كل واحد منها عقد برأسه يكفي في الحوالة صحة البيع وقيل الحوالة لبثوث شغل من المحل الذي هو شرط صحته فلا يصح بطلان
البيع بعد إبداء البيع ثم يفتح طاروا فأنفع البيع شغل من المحل فإبطال الأصل وحصل البراءة قبل الحوالة والآن أن بقائها تابع لبقاء أصلها أو
البيع ولا يلزم عدم الرجوع إلى المحال ولا المحال عليه لا يرجع هو أيضا على المحال فينبغي للمحل مع عدم بقاء استحقاؤه وهو ط بطلان لعل
دليل الشافعي أن كان المحال الذي هو البائع أخذ ما أحيل به استغاده المشتري منه لا ينعقد ويرد الخ المحال عليه فإبطال المحل منه ليس المحل
عليه لفساد الحوالة ويمكن الفرق بين أخذ قبل بطلان البيع وبعد وهو ط ويمكن أيضا أن لا يكون للمحل استحقاؤه الأخذ من البائع لبطلان الحوالة
فيكون الطلب للمحل عليه هذا أيضا غير بعيد على تقدير أخذ بعد البطلان فيمكن عدم البراءة وعدم جواز الأخذ منه على تقدير أخذ بعد البطلان
ولا يربط أيضا بطلان المحل به مشغول الذمة للمحل هو مشغول الذمة للبائع والبائع مشغول الذمة للمحل عليه لعل المشتري يحول على الأخذ قبل
بطلان البيع بالرد باليمين ولا فرق في الرد باليمين غير ما لا يبطل البيع من أصله بل من حينه فقولهم ولو أخل الخ وجه عدم بطلان حوالة البائع إلا
على المشتري من مبيع مع فتح المشتري البيع باليمين لا يشترط شغل من المحال عليه على تقدير بطلان البيع لا يصح يكون هو شرط الذمة ويصير من صور
البري من البطلان مع صحته إلى حين بطلان البيع فلا يحتاج إلى بقاء شغل الذمة ثم قد يقال إنما أخل هنا باعتقاد شغل من المحال عليه فكان شرط
فإن لم يكن شرط في الأصل فيجوز فيه الاشكال المتقدم كما يجزى على تقدير القول بالاشتراط وهو ط ولعل الفرق هنا في الأولى متعلقة بالمشتريين و
الثانية بالبائع الأجنب فإنا المتفقان في فهم ذلك من بيع وقد نقض في شرحه الإجماع عن الشيخ في الصحة هنا فقولهم ولو بطل الخ وجه بطلان الحوالة
على غير بطلان البيع من ماله في الأولى ط وفي الثانية أيضا وإن لم يكن الشغل شرطاً لأنه إنما أخل على الشخص الذي في ذمته باعتقاد ذلك حين عقد الحوالة
في الأصل فوقع الحوالة على ما لا يعتق استحقاؤه عدم مجازة صور ط وإن الفسخ على البيع والحوالة فإن الشغل ثابت حين العقد وذلك كافٍ والدوام لا
يشترط وهذا هو الفرق بين الصوتين فتم فيه ثم أعلم أن قال في كره من المشاهير من الفقهاء اشتراط تساوي الذمتين حسا ووصفا وقد رأوا أن كان له ذلك
عن غير ما لا بد من أن يصح لئلا يلزم التسليم على المحال عليه ما لا يستحي وماذا فلا يجوز التفتت بمعنى الحوالة ما زاد على التناقص وكذا العكس مع
التكثير بالسواء وما الأجل فيجوز المحال إلى المحال والموكل عنه والمحال لا بعد ولا ينعكس لأن ما جازي حال ثم لو شرط في الحوالة إلى المحالين
مقتضى الأصل أنه لا يجوز له ذلك بل يجوز العمل بالشرط هذا كله في كره معنى بعضه غير واضح مثل مع العكس مع تجوز شرط الأجل في المحال هو
المالك إنما عرف سبب منع ذلك إذا كان بالرضا فإما نحن فيناه أيضا غير اشتراط التساوي حسا إلا أن يكون مجعاً عليه لا يجوز ذلك أيضا ما إذا
فإنه إذا رضى المحال أن يأخذ من المحال عليه عوضا من المحل غير جاز له على غيره فلهذا مقتضاه غير ما هو فاه وكانه يشترطه وليعلم ويعلم من ذلك عند اشتراط
المطالبة بمقتضى ما فاه من ذلك لا نشاط ولا جبر على المحال عليه لا على غيره فلهذا مقتضاه غير ما هو فاه وكانه يشترطه وليعلم ويعلم من ذلك عند اشتراط
كون المحل قبل بل يجوز كونه مقيما أيضا خلافا للشيخ على ما قلنا في قولهم ما طلب الخ عقد ما عقد شرع للشهد بنفس من عليه ما لمن عليه ليل
شرع الإجماع المكفول في كره وبعض الأجانب في كره لا بد منه من صيغة ذلة على الإيجاب القول فيقول الكفيل كفلت لك بدين فلان وأنا كفيل
بعض الكفيل به وبفسله وبدنه وبوجهه وبرأسه لأن ذلك مجع من المحل ثم قال والوجه عند جواز الكفاية بالواسع الكفيل وسائر أخصا
التي لا يمكن الجواب عنها إلا أنه يمكن الأخصا بالأخصا الشخص لا يمكن بدونه فيض إليه ولا يجوز بعض الأخصا والتفصيل بالقصد عدم غير بعيد
الأصل دليل الحوالة والحش في اشتراط الصيغة والمقارنة كما تقدم في الضمان والحوالة فقولهم في شرط الخ دليل اشتراط رضا الكفيل مع أنه نقل
في كره الإجماع وعند الخلاف لأحد كذا المكفول له إلا أنه خالف فيه أحد هو غير متزوج لا تخالف للإجماع والتفقان الحوالة وهو طرف العقد فكيف
يصح بدنه رضا وما المكفول فلا يشترط رضا قال في كره يصح الكفاية وإن كرهها المكفول عند علمائنا ولكن نقل عن الشيخ قوله بالاشتراط
وإنه برضاة الشهرة بل بالإجماع الذي شرع به ما نقلناه عن كرهه وبأن الكفيل منزلة الوكيل المكفول له في الأخصا ولا يشترط أن في التوكيد
أنما قبل منزلة الوكيل لأنه لا يجوز له الأخصا ولا يجزى عليه المحتوم ما لم يطلبه المكفول له منه وإذا طلبه بحسب خصوصه سواء كان بنفسه أو كفيله
أدى عليه الإجماع في بيع فان صح فلا بأس بعلمنا لا بشرط ولكن فيه فاه ما لا بد منه من هذا المكفول سفر ط ويلزم في البيع وغيره عن موضع الكفيل المكفول
له بحيث لا يمكن عليه ويمكنه عظمة وما طلبه المكفول له منه وروح إذا لم يجز للكفيل منه ولا يجزى عليه سماع كلامه يلزم على الكفيل الضرر وإذا
لا يجوز مثل هذا الضرر فلا اشتراط ليس به جيبا لا لعدم هو المتوجبه يمكن ذلك لا بد منه بنفسه لهذا لا يجوز للمكفول له منعه عن ذلك لسفرا فإنا كان
منه وجبنا لأجل تليل جدا كما يظهر من كلامهم وفيه أيضا ما نقلناه من أن المكفول له لم يحضره إذا كان بخير ذمه وأخذ منه عليه
فإنه إذا كان باذنه وتعد الأخصا وجس ضيق فاه في برأه فتمه أن يكون له الرجوع لا بد من المسبق له في كره ويجوز مع عدمه أيضا ما إذا كان
في الأداء فيخرج مطلقا في كره لأنه لا بد من الأجنبي براءة ذمه فانه يلزمه سواء شرط الرجوع أم لا ولكن قال في عقد الشرط على الخلاف في عدم تنقيته فانه

بِقَضَى التَّجِيلِ وَيُشْرَطُ ضَيْطُ
الْأَجَلِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ولو اطلق غراما من يده صاحبه فمما لم يرضه احضاره او اداء ما عليه ولو كان قال لا لزمه الاحتياط او الدية ولا يجب تسليم الكفيل قبل الاجل ولا المنوع من تسليمه بيد القهر
بعد الاجل المجبى شرعا وبغير الكفيل بموت المكفول وتسلم نفسه باقتضا الكفيل الاخر له ولو كلفه من اثنين لم يبرأ بالتسليم لاحدهما وينظر الكفيل بعد الحلون بقدر
الزمان الى بلد المكفول ولحقنا وننظر الاطلاق الى التسليم بلدا لكفالة ولو عين غيره لزم والقول قول المكفول له لو ادعى الكفيل ان قضاء الحق ولو ادعى لغيره حلف المكفول
لانه من الكفالة دون المكفول من الحق المقصود الخامس في الصلح ويصح على الاقرار والاكذار ما لم يغير المشرع من

كتاب الكفالة

كما لا ان الله ان المراد من ذلك الحكم المذكور لا يخرج عن اشكال كضموا الرايين الظاهر انهما يخرج عليهما وهذا نقل المصنف في حجة اربعة اقوال غير
ايضا بعض الاقوال لكن بتغير ما يحث ما علم الحكم بنفسا الحكم بالكتابة سندهما ايضا صحيح ولا حسن بل مؤثقا الاول لداود بن الجحيم فان قال النجاشي
ثقة وقال الشيخ في كتاب جاله فاقى فهو واقف ثقة والثاني الحسن بن محمد بن سامة قالوا ثقة وان كان فيما بان ايضا ولكن هو يثقل من اجتهاد
غير واضح كونه نادر وسيا بل قيل كان نادر وسيا اي من الغادرين فكانه منجذبا بالحيلة وهو لا يبرأ من
الحسن بقول حجة في رواية اخرى في طريقها انان بن عثمان بعد كره الرواية الاولى محل لتأمل وكذا في قوله في الكلام في المستند فان وجدنا في سند الرايين
وجاهل في بعض جملتها فانه لا حجة له ولا ضعف في سندهما الا ما اشترتا ليد من القول في زاو دما وثقة مع قول النجاشي انه ثقة والقول في الحسن
مع قول الشيخ في نسخة في هذا الضمان ينفى في الثقة حسن الاثبات وان كان مع من اجتمع كثيرا ما يصح خبره صحيحا والروايات بالحققة واحدة لان
الراوى هو اليه الضمان فلا يبعد تركه كما ترك ما قيل فيها والقول بمقتضى لتواين بان يقال فان كان التعليق مطلقا للكفالة والضممان بالمسئلة
بالضمان لذلك لا ان وقع صيغة قبل هذه الشرطية فيعمل بها ويحكم بطلان الشرطية بين الحكم الشرطية وان جازمها او يحضونها لكون الشرط
من مقتضى الكفالة والضمان فينبغي ان يكون الحكم في الموقوفين بالزوام الحق المضمون وضمانه ان لم يخضه في الاجل لا يكلف بالاحتياط ولا يكون كقالة
بوضو لكن ان احضره قبل منه وسقط عنه المطالبة بالمال للشرط ولا يبعد حمل الرواية الاولى على هذا في قوله وهو كمن يثقل بها بان لا يخلص من
تسليم الدائم لا احضاره وكذا الثانية بان يكون المراد بقوله ولا عليه شيء من الدائم ان جازم به والظاهر ان المراد ليوافق الاولى انه يرجع حاصل الضمان
فيما لم يرضه في ظل الروايتين مخالفة في الحكم ويمكن كون ذلك بحسب الظاهر لا بحسب نص الامر لوجود خبره في لفظها فان لم يرضه بمقول لفظا عنه بل معنى
يمكن ان يكون المراد سبق كرا لكفالة في الاولى بان قال على خضه ثم انان لم احضره في كذا في الصورة الثانية سبق كرا الضمان بقوله على المال مثلا في
والحكم للشرطية ويكون مانع من سقوط المطالبة بالنسبة في المانع في الاولى لم يرضه هو اختيار الحق كما مر من مقتضى الكفالة وان معنى قوله هو
ضمان ان لم يرضه الاجل الذي اجله انان سلم المانع الاجل وقلمه والانهوضان من ذلك من المخرج عن العهد وكذا في الرواية الثانية ويمكن جعل
الدائم غير الحق الذي في ذمة المضمون عند خصل المضمون من يد المضمون بقوله له خله ذلك على كذا اما بهذا او جعله عوضا لما فله وخذ ذلك فلا يقبل
ذلك هذا لما نظر بالنسبة في توجيه هذه المسئلة وليد لها وفيها كلام كثير لا يتحصى لثمة الثاني وتركة لعدا الوضوح القابضة **قوله** ولو اطلق الحق
وللمرأة من غائب ليدفع عليه ما اخذ من اليد غيبا او ما هو المظن منه وهذا على تقدير لا كقضاء من الكفيل بالمال او امانة على تقدير تركه في بعض
القول فلا تتركه بناء على احتضاره من ان يثقل حملها على تقدير هذه تسليم المكفول ولو كان الذي سخطه من يد صاحبه الحق فلا والحق الذي عليه
كان فلا يلزم له المكفول الاحتياط والدية ويمكن كون ذلك الحكم في الكفالة ايضا ولكن انما تخصيصها بمقتضى العقد **قوله** ولا يجب ايجاد دليلها فقد
من يثقل الحق قبل الاجل قد علم ايضا عقد وجوب لتسلم وعدم براءة ذمة الكفيل من تسليم المكفول محموسا ومووعا من تسليمه بيد القهر والظلم الا ان
كبره ما سيجى **قوله** من الخ وجهه وكان يجمع عليه للاحتياط لغيره لرد على بعض الناس حيث وجبوا المال على الكفيل الا انه قال في حجة هذا الظلم
بكره القول لثمة على صوابا واجيب حضاره ميتا وان كان يشره لانه مستثنى لعله يبرأ مع اشتراطه على الكفيل من الكفالة لانه قد قال ذلك في
بعض الثانية وقال ليس يحسد ان على الاحتياط انما ينهم منه احتياط حال الحيوة وهو متفق بين الناس الذي يخطر بالبال وهذا هو المعقول نعم لو خرج
الكفيل من ذلك ولو فضا يمكن الايجاب بانه مقتضى الشايع لا ما لبعض الثانية ثم وكذا بتسليم المكفول نفسه مؤثقا عن الكفيل ام لا وكذا لو سلم
كفيل من القصر حصوله بيد المكفول له في وقت المطالبة من غير مانع وعدم الفرق بين الاخذ من الكفيل بغيره بخلاف اخذ المال فهو سلمه الجبى
يكون ذلك المطلق جماعة كافي في غيره نقل المصنف عن الشيخ في تسليم الكفيل الاخر ولو خلاص بعد ذلك من يد صاحبه على الاخر تسليمه هو بعيد بل قال
لو سلم من جهة ايضا فيقر ان لم يجز عليه لقول لا يجز عليه قبض الحق الامن عليه لكن لو قيل برك الكفيل لكان جيدا ثم **قوله** من لو كلف الخ
وجه ايضا لان شقها فلما لا يبرأ بالتسليم الى احد من المشركين الى احد الشريكين لان يكون المقتضى وكذا في **قوله** من يثقل الخ وجهه مال
التكليفين عينة المكفول عن بلديج تسليمه فينقضها بلزم التكليف بالاطيان وكون ذلك بعد حلول الاجل لموعا ايضا وظاهر معلوم ان المراد
ارادته في وجوده في موضع معين لا من يقطع خبره **قوله** من يثقل الخ وجهه اوضح ان لم يكن قرينة تدل على تعيين المراد في بلديج ذلك كونه في بريدة
انطلاقا من المصلحة في ذلك البلد غير ذلك بالجملة مع التعيين صريحا وبالقرينة يجب التسليم في الحرم مع عدمه وعدم شيء يدل على
ارادة ذلك البلد بغير اية مع وجوده وعدم ما يدل على التعيين لا يبعد اشتراط التعيين فلو لم يعين يثقل ثم **قوله** في القول الخ
وجه ايضا لان الكفيل قابل الكفالة وهي من دون ثبوت حق في ذمة المكفول غيره عقول فلا يسمع لا يخلط له نعم لو ادعى لغيره ما فهو مدعى
المكفول له من كراهة القول قوله مع يمينه كافي لتسليمه له معا وان رد اليه من خلف الكفيل بالبراءة اعر الكفالة لا يبرأ المكفول عن الحق فله اخذ ماله
ان ادعى عوا ايضا واثبتة باليمين او باقراره او حلفه بعد رد اليه عليه موط **قوله** المقصد الخ كرهه وغيره الصلح عقد شرع لقطع الشايع
هو عقد صالح بالتسليم والجمع والنس من الكتاب قوله ثم وان امرأة خافت من بعلها اشوز او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما على الصلح
خبر قوله وان طلقا من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو بينهما من السنة من طريق العامة ما رو عن النبي قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احتضا
وهم حلالا ومن خاف من زوجه فاصلح بينهما من السنة من طريق العامة ما رو عن النبي قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احتضا
في الصلح عن التاخر عن خاتم عن الصادق انهما اتاهما في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه لا يدرك كل واحد منهما ما له عند صاحبه فقالا

قوله

ومع علم المصطلحين وجهنا بهذا المثال لئلا نلحق عليه بنا كان او عينا الاما وقع عليه الصلح وبكفي المشاهدة في الموزون متن

واحد منها الصلح ما عندك ولما عندك فقال لا بأس بذلك اذا نرضيا وقال مصنف في حديثه وطابت به انفسهما لكن ليس فيها صلح بصلح فتم
وصحبه عمر بن بن بديلة عن ابي عبد الله قال اذا كان للرجل على الرجل دين فطلعه حتى مات ثم صلح ورثته على شيء فالذي اخذ الورثته وما بقي فهو للرجل
يسوفيه منه في الاخر وان هو لم يرضها لم يرضها على شيء حتى مات وله بقض عنه فهو للرجل يستوفيه منه في الاخر وان هو لم يرضها لم يرضها على شيء حتى مات لم
يقض عنه فهو للرجل باخذ ثمنها او ابد مثل عدم صلح باخذ ثمنه لا يعطى وان صاحب الحق يملكه عوضا عن بعض ما له
يقضى الدين عن الميت ان يبع في ذمة الغريم هو للمالك الاصل لا للوارث والايجاب الدائم على اصرار ذال البين والصلح كبره ولكن في الاستدلال به على
الصلح بالمعنى المذكور فاما في كافي لا يبين وبالحكمة لا نزاع ولا شبهة في جواز الجحالة وانما النزاع في كونه مسبوقا بحضرة وعوام لا وهل هو فرع
عنه ام عقد مستقل بنفسه ظاهر كونه لا نزاع عند علماء ائمتنا بل عام ومستقل عندهم ولكن انما كونه عام غير مشروط بسبق دعوى وحكومتها وتزاع
باجماعهم من غير فصل بين بيعهم فيه نعم بعض النفا فيه من غير خلاف الاستقلال فانه نقل عن الشيخ في شرح بيع قولنا في بيع العقوق المحنة كما هو مذهب
الشافعي في بيع النافع فان نقل عن بعض معلوم في بيع الاجارة ان انا قد نقل من بعض من في بيع الجحالة انفسهم من ذلك عن بعض من في بيع النافع انفسهم
بغير عوض في بيع الاجارة انفسهم استقامت بين كل واحد وبعضا والآخر بين الشيخ والشافعي انه لا بد من كل ذلك عند من سبق وعو بخلاف البيع فبايد الخلف بينهما
فذلك بين باقي الاصحاب والشيخ لان عندنا حكم الصلح في الاحكام حكم ما جعل في العالم في الاحكام ففي الاول بيع مع فحتاج الى شرطه ويجوز فيه جميع احكام
من اشترط الكيل والوزن والمقاييس في المجلد ان كان صريحا عدم الرضا وان قبل باختصاص بالبيع غير ذلك من الاحكام وكذا في غيره من باقي العقود فالدليل على حكم
الاول وهو كونه عام غير مشروط بسبق نزاع اجماع الاصحاب المعلوم من كونه وانما بخلافه وان عندنا في كونه مثل قوله فيقول المسلمون عند شوطهم وان الناس
ما يفعلون في أموالهم عقولا وفلا حتى يعلم المانع وقوله في الصلح جاز ان يرضاهم ويصحبها محمد مصنف في حديثه عن ابي عبد الله في ذلك وكذا في حديثه
في الرجل يكون عليه شيء من صلح فقال اذا كان بطبيعة نفس من صاحبه فلا بأس بحجته عن ابن بديلة المتفق في صحيحنا ايضا قال انما عبد الله عن رجل من بني
فخراة صلح على بعض ما صلح عليه ليس الا الذي صلح عليه مثلها في التوفيق عنه ويجعل كونهما هي بينهما لا في بيع في بيع الصلح بسبق وثوق
لعبد بن بكير مع وجوبه في حاله كانه البر في قبيل فيه شيء في بيع النافع من غير شرط من غير شرط ولكن طاريت ان سندنا في الفهرست صحيحا فقلت
الصح في فقهنا ولا لانه على ان الضامن انما باخذ ما اعطى لا ما ضمن فتم وصححه المجلد عن ابي عبد الله في الرجل يعطي اقرب من خطه يخطها بدينهم فلما في
الطمان من تخلفه فقلنا لا نعلم وقضاهم وهو شيء اصطلاح عليه فيما بينهم قال لا بأس به وان لم يكن ساعده على ذلك غير ذلك من الاختصاص والاجماع كاف في ذلك
مع عدم ظهور الخلاف منا وما لا نعلم ان يكون بناء على جعله كاف لا لاختصاص القاعة لا نعلم يحقون معهم في سابل فجعل الفهرست المتفق بينهم
ان يكون ما شرع لقطع النزاع اصله كما هو الظاهر وهو لا ينافي جازانه في غير النزاع ايضا وان لم يكن ذلك مقصودا من شرعه كما قبل في قوله نعم اعد المتقنين في الخبر
أعد لكافين الى انوار فانه لا ينافي دخول غير المتقنين في النزاع والاصحاب المتقنين الكاف في النزاع على ان التفت غير مقبول من الشارع لان غيرهم معلوم بثبوت حقيقته
اصلا فكيف هذا انفسه في بعض اصطلاح بعض الفقهاء وكل من يجعله علم كنفه ومن جعله عام لم يكف به بل يعرف بما يقتضيه من الاحكام الثابتة عندنا
النزاع الثاني الذي وافق في بعض الجرحى على ما نقله في حجة ما عرف وجهه في انظار غير ابيع ليس ببيع ولا فرع في حكمه ولا يكون حكما وان فاد فاد لا
بدليل والدليل ليس واضح فكان قولنا نقل عن العامة لا مذهب ولها قال في كونه الصلح عند علماء ائمتنا اجمع عقدا قائم بنفسه ليس بصلح غيره وما نقل عن ط
خلاف ظاهر الادلة المتقدمة يقتضي عدمه ايضا وهو وظافة فكان فيقول عقدا ليس بعقد يملك عين معلوم بشيء معلوم ومثله في تعريف الاجارة فيكون الصلح
والجحالة احدا لا مورا المذكورة ولا يكون عقدا بواحد الاصل صدق تعريف غيره عليه فتم ولعله ظهر من الادلة المتقدمة كونه خايرا عاما ما لم يجعل الجحالة
حلالا بان يجعل الصلح مشتقلا عاريا وان عم الرضا في البيع غيره ولكن المصنف يوضح في كونه يجوز الرضا وعدم اشتراط القبض في المجلس ان كان الصلح في
بمثله غير ما ثبت في غير موضع من استحقاق حرجا مستباحة بضع محرم وبالعكس مثل عدم الانفاج بما هو حلال لا بهما وجبة وامنه ولا يدفع بماله الحلال وما
وهو في معية جواز جميع العقود بل يعتبر في جميع الامور الجائزة عدم اشتراطه على حرام الا ان جرى عادة فيهم انما يكون هذا في الصلح فقط فكان في
في الجحالة المتقدمة والذي ينافي ويجوز فيهم على العمود فيكون وهم من يقرهم من الجحالة ثم اعلم ان ظاهرهم اشتراط الصيغة الخاصة لا بيجاب القول والكتابة
كما في سائر العقود الا انهم قد عقدوا لان الدلالة المتقدمة مثل اوفوا بالعقود ولا في الاصل مما للزم ولكن في اقتضاء كونه عقدا لا دلتك بحث فقد رآها الاجابة
المتقدمة خلاف ذلك خصوصا صحيح محمد ومصنف والاصل كذلك والبحث في جواز المعاطاة مثل ما نقله في كونه ما ذكر المصنف هنا وفي كونه غير هاتين لا بد
الايجاب القبول والمقارنة على حد سائر العقود حواله عليه ويكون له قبل النام فتم ولعله ظهر مما تقدم محتمل مع الاقرار والانكار ما لم يشتمل على معنى غيره
الادلة المتقدمة والاجماع المسمى في كونه قال في بيع الصلح على الاقرار والانكار عند علماء ائمتنا اجمع فتر قال ابو حنيفة فكان لا خيار له يرد ولو على النكاح
حيث منع في الانكار فان كان فيه في متعلقا بركانه بحيث لا يصلح لذلك مثل كون ما يرضاه عليه ساقا حرجا يرضع بطل وان كان غير ذلك فيجوز
فقط وهو وظافة ولكن محتمل مع الانكار يرضع ولعل المراد ان لا يمكن احدها عالميا بطلان دعواه والذي يعطى شيئا يكون عالميا فقط ويعطيه لقطع
النزاع وعدم الحلف فهو صحيح ظاهر وفي نفس الامر اذا كان المدعى عالما بالفساد فهو صحيح في نفس الامر ولا يملك شيئا وكذا ما زاد على طرفة من مع
الاقرار ايضا واما اذا كان كلاهما او المستر فقط عالما فلا يبرأ ذمته من شيء في نفس الامر لا ما اعطى ولا يصح ذلك الصلح وانما يملك عوضا عن الرضا في
ومع علم المصطلحين في اشارة الى شرط صحته قال في كونه اركان المصطلح او ليس هو كونه جازي الى التصرف كما في سائر العقود ورضاها الجماع والصلح
عليه المصالح غير بشرط بينهما الملك فلو كان غير مملوك مثل خراج واستحقاق حرجا واستحقاق بضع محرم لم يقع ولم ينفذ العقد شيئا بل يقع باطلا بلا

عن ابي
عبد الله

خلا وقد بطل على العزلة لعدم الملكية بالنسبة إليها ولا بشرط العلم بما يقع الصلح عنه لا قدرا ولا احصاء بل بجمع سوء علمنا قدما نازعا على جنسه او
 جملة ديانا او غيرها وسواء كان او غير عند علمائنا اجمع وفيه قال ابو حنيفة لعمرو قوله نعم والصلح خير وقوله نعم الصلح خاير والروايات المتقدمة
 خصوصاً صحيحة محمد ومنصور واعلم ان كلامه في الصلح مع علمنا هو ما صح في شيء كان المصالح عنه واما مع جهلنا بالكلية بل قد واصلنا بجمع مع حصول الرضا ^{للمتقدم}
 من الأدلة خصوصاً الأخيرة واما اذا علم القدر او العين وامكن ابطالها بعينها لم لا كان العالم هو صاحب الحق فقطد والغير يرضى بالصلح الواقع ^{بالصلح}
 كان باطلاً فانه انما يصح في نفس الامر وعمل ومقتضى لزم الغرض وهو ان كان العالم هو الغرض فقط وكان الحق بعينها يمكن ابطالها فبشكل صح الصلح
 في نفس الامر وان كان ما يصح عليه اكثر لان يعلمه ويصرح بهما كان ورضي نفس الامر وبمكن مع عدم ذلك الصلح بالنسبة الى المستحق ظاهر بمقدار ما وجد
 كونه عوضاً مقاصراً والمحلولة فم كان ما لا يمكن الاضال فلا يبعد الصلح بالكثر والمساوى لا بالاكل الاعلى الوجه المتقدم وان كان ديناً فلا كلام مع
 تساوية وانما يذوقه واما مع نقصاً ما يصح عليه من الحق فلا يصلح ولا يبرأ الا بالاعلام او الرضا الباطني لمعاوض الشامل لما يكون ويدور ذلك بجمع
 فيما قبل الامور وبيان عنه بل بالصلح واما الابراء في الحقيقة لا بطل بعض الحق لا للصلح كما قاله فيجرب وهو من القواعد المقررة وبطل عليه ايضا واما
 ابن ابي خزيمة قال قلت لابي الحسن عم رجل يهودي او يرضى كانه عندك ربعه الف درهم فان ايجوز لي ان اصالحه وشتره ولا اعلم كم كان قال لا يجوز حتى
 ولا يرضى ضعف على يدي حتى يانه البطاني الواقفي المردود الذي يرضى عن بيع الحسن ع ورواها في التمهيد وصححه عن يدي المتقدمين ولان دليل الصلح
 مع الكل مخصوص بصحة الجمل الذي تقدم كما مر في صحيحة محمد ومنصور ولا فرق فيما تقدم في الصلح مع الافراد ولا نكار ولا معلوم ما يقع عليه
 الصلح فالظان لا نزاع فيه فلم يكن هو ما يصح عنه مثل ما تقدم في صحيحة محمد ومنصور ولا يفرق لعقد مقدور للمعومة فلا بد ان يكون معلوماً
 بدينه في كل ما سار العهود ولكن لظان كفي العلم في الجملة اما بوصفه او مشاهدته ولا يحتاج الى لكل فالوزن ومعرفة افراد الكوثر بالفاش
 والشافع ذوقا لذوقا وعين ذلك ما هو معتبر في البيع ونحوه للاصل عدم دليل واضح على ذلك في عموم أدلة الصلح المتقدم ولا ان الصلح شرع
 للمسلمين والافاق الناس ليسهل ابراء ذمتهم فلا يناسبه التصديق لانه مبني على المسامحة والمساهلة واليه اشار بقوله وبكفي المشاهدة في الموزون
 ان خالف فيه لبعض قال في الذوق والاصح ان بشرط العلم في العوض اذا امكن وقال في موضع اخر ولو تعدد العلم بما صولح عليه جازي في قبوله ولو كان
 عند العلم لعدم المكالات الميزان في الحال ومسامح الحاجة الى الانتقال فالأقرب المحذور وهو بخلافه في بيعه ايضا ولا تعرف له دليلاً وما تقدم من غيره
 وبطلان التجديف عند الخدر وان ذلك لا يفي في البيع عندهم فم وان ثبت كونه من عاقد فيه جميع ما ثبت في أصله فيكون الشيخ في طائفة مخالفا
 للعلم فم واحظ ولا يخص شيء فانه يجوز لاسقاط الدعوى واسقاط الخيارات والتجوز الاول في موضع ضاح مثل موضع من السور والحاد والمجلد المدة
 مع ذكره وغيره فانه في نحو المجدد قول لما صح على عين الحق الاقسام اربعة وجعل لكل واحد وهو عموم أدلة الصلح من غير طابع قول لوصاحبه على
 وجه آخر لوجه الصلح من غير قبض في المجلس هو كونه عاقداً بآية معاً ووجه عدم دليل على اشتراط القبض في المجلس لا في بيع الصرف وكذا يصح في اشتراط
 في اداء ما على الاخر وان كانا يربون على راي المم لا غيره لان الرابعا عنه مخصوص بالبيع ولكن قوى في الدوس جواز صلح خصم ان كان الرابعا مالا ^{مفترضا}
 من رايه لا رايه لرواية غير صحيحة ولا يصح على ان عقده بآية لا في بيعه وانما لا بد من كون خصماً ديناً في الذمة فم قولك هو لازم من الطرفين الحق
 بل قد تقدم من او نحو وان عقده بآية نعم لو قبل بالقبض يكون جازي في بعض الافراد مثل ان يكون غاربة او هيرة فلا يطل الا بالتراضي ولعل
 جواز الابطال بالتراضي التقابل لا لاجتماع وانما كل مال بطبيعته نفس بخاتمة عن راض كما في ابطال سائر الحقوق لم لا واسطخ الحق ولعله عموم أدلة الصلح
 صحيحة الجليل والصلح الكافي عن ابي عبد الله ع في مجلس اشركا في مال فريجابنه رجا وكان من المال بين وعين فقال احدهما لصاحبه اعطني
 بمال والاربع لك وما توى فقلت فقال لا بأس به اذا اشترط وان كان شرطاً في الف كتاب الله رد الى كتاب الله عز وجل وفيها ايضا دلالة على عدم
 من شرط المخالف كتاب الله كما هو طوطم وتقدم وعلى عدم اشتراط من الصيغة المتأقيدة في حق هذا الحكم بما اذا كان الشرط في الانتهاء لا في الابتداء ولا
 ان منه بطلان لشركته لثاناً في وضع الشركة والخز مشترطاً في شرطه فاطلاقاً والمص وعجزه غير جدي ويمكن ان مراد المطلقين ذلك فيجوز الصلح على اطلاقه
 وبطلان الرابطة لان المراد من الاشتراط قول اعطني راس المال الحق بغير ذلك اذا قال له اعطني راس المال الحق وبطلان اذا كان الشرط في اثناء عقد الشركة
 فله المار وعدم لزوم الشرط ان كان من اواخر عن العقد عندهم ويجوز الصلح مع الشرط في الانتهاء لا في الابتداء ايضا بمعنى انه يلزم مقتضى شرط على الفاعل
 في المعاملة بذلك المال له الراجح وعليه بخلافه وعليه عوض مال القابل وان لم تكن فيه خاتمة لشركته اصطلاحاً ويرجع حاصله الى القرض هو مقتضى عموم
 الصلح فلو كان المراد بابطال هذا المعنى فلا نزاع ولا يفتقر النزاع على ان في شعبا الخبز يكون في الانتهاء مناشئة اذا لفظ صحته الصلح وتحقق الشركة وان كان
 في اثناء المعاملة وبعد ها والظان ليس في الخبر بكونه في الانتهاء مناشئة لظانها في ذلك نعم انه مخصوص بما بعد المعاملة بل ظاهراً الراجح وكون بعض المال
 وبعضها والظان ليس شرطاً بالانفاق فم قولك بعض الحق ذلك اي ان لدى الدرهم والذين يهدو به يدعي احدها الدرهم والنصف للآخر نصف
 لاحدهما بئس تكون ظاهراً من غير حجان ولم يحلف احدهما او يحلف كلاهما فان كان لاحدهما بئس فقط فكل المدعي وكذا ان خلفا لكل الآخر ليس على
 تقابل الحق ان كان في احدهما وحلف الخازن فله والآخر لو صاحب البعد مع الخلف هذا الثالث كيدهما لان احدهما الاول بل نزاع وهما في الآخر
 فم مقتضى جميع الظان لكل واحد منهما حلف صاحبه على عدم استحقاق صاحبه منه ان كل احدهما فالكل الآخر كما تقدم وكان يجمع عليه مستنده ما
 ورواية عبد الله بن المغيرة عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله ع في رجلين كان معهما درهمان فقال احدهما الدرهمان في قال لا يحرم ما بين
 لك فقال ابو عبد الله ع اما احدا الدرهمين فليس له فيه شيء وانما لصاحبه وبضم الدرهم الثاني بينهما بينهما نصفين

وكذا لو اودع احدكما اتين وامرنا لثا وذهب احدهما من غير تغريط ويقسم من الثوبين الشتمين على اربعة واسالمال
ولو صدق احد المدعين لعين بسبب يقتض الشركة كالميراث وصالحه على نصفه ان كان باذن شريكه والعوض
لها ولا في المربع وان لم يقتض الشريك لم يشتر كذا المعتر من

ولا يضر الا ان لا يجمع عليه لما اظاها بقيد القيد المتقدم وكلام الاحكام انما اظاها على الظاهر والقواعد المقررة فتقارن قوله
هذا ان لم يوجد بينه والآخر بل لا بد من اليقين في كل منهما على استحقاق نصف كل واحد الذي يضافت عواهما فيه من نكل منهما قضى للآخر ولو كان
او خلفا معاشم بينهما الخ وفيه ايضا ترك بعض القيد وان ذكر البعض ان الظاهر ان الحلف مع طلب جبهه على عدم استحقاق صاحبه المدعى على استحقاقه
في كلامه كانه من قولهم وكذا الحكم السابق بغيره جادينا الواو مع شخصين عند شخص الاخر دهما فامتنع جهم فلهما حدهما سواء
كان باختياره وتفرجه ام لا لانه على تقدير القيد باخذ ان التامين الوعدى لا ضمان وعلى تقدير العدم لا يضمن اذ في صفة الضمان يكون لكل
نصف يكون النزاع في الرجوع والاخذ من الضمان بل انما الباقى ودليله مقتضيه يعلم مما تقدم ويدل عليه ايضا دالة النكاح عن الصادق
بغير عن انا في جمل استوع وجلا في اذ ين واستوع في اذ ين ارضاع ودينار منها ففقط لصاحب الدينارين دينار ودينار فيهما دينار الباقي فيهما
مضيق لا يضر ضعف السند القطع اليه بنفسه هذا في غير المتساوي الاجز كالعدم واما اذا كان في المتساوي في الصورين محتمل كونه مثلا اقل
والاولى الاعمال ان يسمي الثلث بنسبة المالكين فيقيم ثلثا فيعطى صاحب القيقين من الحصة الباقية مثلثين وصاحب القيقين الواحد ثلثا
الفرق وكونه اولد ذكره في كونه قدس الله سره وقرب منه ما ذكره بقوله ويقسم من الثوبين المشتبهين على تسداس المالك يعني لو اشترى كل واحد
بشرة مثلا في الاخر باحد عشر واشتبه احداهما بالآخر بحيث لا يقربان في جمل احدهما بما يزيد الاخر ولو يتعاسر ان يوطا وان لم يبرهن احدهما بما يزيد الاخر
عشر ثلثين لان الظاهر عدم التغاير وانما اشترى بما يكثر ويبيع ما يكثر كونه وغیرها وفيه ما لم يروا به السحق في عماره قال ابو عبد الله في الرجل
يبضع الرجل ثلثين دهما في ثوب واخر عشرين دهما في ثوب فيبضع الثوبين فلم يبرهن هذا ثوبه ولا هذا ثوبه قال يباع الثوبان فيعطى صاحب
ثلثه لثمن الثوب والاخر حصة الثوب قال ثلثان صاحب الثوبين قال لصاحب الثلثين اختراهما شئت قال قد انصفوا لعل عدم صحة السند لا يردنا
عن المحين اليه العلا فانه نقل الشيخ عنه بغير واسطة ومعلوم وجوب الواسطة وهي غير معلومة مع عدم وثيقته وقيل ما في معنى من القول لا يبرهن
لانها مقوية بالدليل المتقدم الشهرة وفي الدليل من الشهرة ليست بحجة وغير بعيد الحكم على الظاهر بان يعطى الاجود الذي يجرى اكثر في صاحبه
الا نالك لان الظاهر ان كل احد يلحظ ما له ولا يتجان كما مر ان لم يتفاوت فلا يفيق النزاع وان وقع فلا يبعد لتساوي الثوبين والقرعة انما
بما وان في القيمة ويمكن تاويل الرواية فيمنع ونقل عن من يوجب القيقيل بان ان امكن بيع كل واحد منفردا يباع ويعطى اكثر الثوبين لصاحبه
الا قل كك بناء على الغالب ان امكن خلافة الا انه نادى واخره شرعا فان الغالب الحكم فيه بالمتعار والغالب ان لم يكن المتفاوت في الثوبين فلا اشك
وان لم يكن البيع الامع فيقيم الثلثين وعليه تحمل الرواية وعن ابن ابي القريزة والقرعة وتدحسها في ج ي مكا وفي غير محل الفرق نقل عن من يحسن هذا
وحسنه ايضا ولعل تقبيل العلامة ملج على ما ذكرناه فانه اذا علم اكثرهما مثنا والحال انه على تقبيل البيع يعطى الاكثر لصاحبه فيمنع عند اعطاء
اليه بغيره لا يحتاج الى البيع وهو نعم ان يباعا فيكون كما ذكره ويبعد عما كان بيعها الامع الا ان يفرض في غير الثوبين واما القرعة لظاها
ليست في محلها لما مر من الدليل على التميز في الحكم للاكثر لصاحبه **فولم** لو صدق يعني لو ادعى ثلثان عينا في بدنة لث مثل اذ وثوب غير
بانهما للمنافسة وصرح كلامهما بسبب تلك بحيث يتفصل المناقصة مثل كونهما فقط وارثين في ذلك وتوكيلهما واحدا بالشراء شيئا عامنا
في عقد واحد صدق المدعي عليه لهما ما يدعيه فعوكون النصف لمؤكد بل الاخر فصادك النصف لهما معا بالمناصفة لتمامه ان مشترك
بينهما مشاعة اقرارهما فلو صالح المقر له المدعي عليه بشئ على النصف المقر له فان كان باذن شريكه واذن بعد على تقدير جواز الفسخ لمح الصلح
على تمام النصف يكون العوض بينهما نصفين كما لا شك ولا يقع في ربع المقر له بنصف صلح عليه يبطل في ربع شريكه ويكون هو شريكه مع الملك
عليه بدين له هو ط واما ان لم يصح لهما يقضى لشركة المشاعة سواء صرحا بما ينافيه ام لا لم يكن ما اقره لهما مشتركا بينهما لعدم الدليل
ثبوت ملك احدهما لا يستلزم ثبوت ذلك للآخر ايضا وهو نعم ان ادعى احدهما على الآخر ذلك يكون معونته كما حكم سائر الدعاو ثم اعلم انه قال
في ج ي بعد تقرير المسئلة هذا تقرير ما ذكره المصنف وجماعة وفيه بحثان هذا انما يتم على تنزيل البيع والصلح على المشاعة بمعنى ان لو باع شخص
من مال مشترك مثل النصف لم يضر له ما له بل في النصف لمعلوم المشاع مكا فيكون البيع وبيع البائع وبيع الشريك عدم لا يقولون بل يقولون
بانه محض نصف البائع والمصالح بل انما ينزل على ذلك الاقرار بل هو اقر بالانصف للغير يكون اقرارا بربعة وبيع الشريك ووجه ان البائع اعطى البيع
مال نفسه لا يصح مال الغير الا فصولا او كانه دهما بعينها فنصف ما له ما هو المشاء والمتعار بخلاف الاقرار فانه كالشهادة بانه لفلان وهو
قد يكون في ما له وقد يكون في غير ما له فبما ينبغي ان يكون ما يصلح عليه هو نصف المقر له فيكون العوض كله والنزاع يبقى
للشريك مع المشتبه هذا اذا كان الصلح على النصف مكا او نصفه واما اذا صالح المقر له على النصف المقر له كان مثلا على المشاعة لا تارة تارة ولا تارة
المنزل على ذلك فيكون قول المقر له الجماعة معناه ويمكن تنزيله على ذلك وهذا وجوب حسن لم يبين له عليه نعم قال ش في بعض تحقيقاته ويجعل اشرف
الصلح الى خمسة المقر له ويكون العوض كله وتبعه الشيخ على ذلك وقد اطلقوا هذا حاصل كلامه وفيه بحثان ما لا فلا في قول الجماعة ذلك فانه في
ما لا شخص من غير نزاع البائع المصالح وفيما نحن فيه ليس كذلك لوجوه النزاع وعدم ثبوت نصفه الصلح بل انما ثبت لم يجب الشرع الرابع لان تقريران
جميع ما ثبت لم مشترك بينهما وبين شريكه بحسب حق الامر وحكم الشرع ظاهر اقرارهما والظاهر ان النزاع في ان المقر له مشترك بينهما وفيه من كلامه
ايضا فاما صالح الاعل بربعة وبيع شريكه اذ ليس نصف المصالح عليه لا ذلك ولا يمكن له مصلحة النصف المحض من مال امر بالمسحوق وهو ط واما ثانيا
فانه على تقدير تسليم ذلك هنا فبما يصرح بما لم يصرح به ما اصطلح الاعل النصف الذي في مقر له المشتبه وما قصد المشتبه المقر له اذ ذلك فيشر

وليس يملك المصلح ان يخلط بين ملكي واجلبي وفضيل وبراء ولو ان استحق احد العوضين بطل المصلح ولو صلح على ربيعين على ان ينفذ ربيعان
ولو صلح المتكسر مدعى الدار على سكنى سنة صح ولا وجوع وكذا لو اقر ويقتضى للراكب من قابض الحمام على راي نصاب حمل لو نادى عيا الجمل فاحمل في نصاب بيت
نادى العزة المفتوحة الى اخره ايضا البيت بحد انها لو نازعه لاعتد لصاحب العزة بحد انها لو نازعه لا سقط كذا في سقط اعلى له ولو ان احس جناه الجنداد به
لو نادى عيا له ولصاحب السقف عليه متن

كتاب المصلح

البيان كان مطا ومقبدا يكون الذي لا يملكه الذي له بحسب الظن ورضي المقر له بالصلح عليه اما ثالثا فلا حاجة هنا الى بحث وتوجيه كلامه
بل يصرح في ان المصلح عليه ما هو نصيب المقر له من المصلح المقر له عليه ما ثبت بحسب الظن الشرعي المصلح الا ان كانا ما لو صلح ما انما صلح بصفحة
الذي له نفس الاخر غير المصلح والمقر فان كان المقر له ما ورضي به بلزما لا فارقا بينه وبين العين الربيع للشرع والصفحة للمصلح وهذا بعيدا عن مقرر
لنصف الاخر ويقول ان ليس للاخر فيه شيء اصل هذا ما توجه لا سيما في هذا الاحتمال حكمنا مطا بما مر في الحكم كما لو نازعه سواء قال صلحك على نصف منزلي
به او سقر واطلق بغيره فان الاول لما مر ان يصرح لم يقع الصلح لعدم رضا المقر له الاخر وهو المقر له ومنه علم انه لو قال في عقد مالي بن غيري
لا ينعقد فان المقر له يقول اني ما اشتريت الا ما اقرت به وهذا سموع منه علم ايضا ان احتمال ش الذي يتبعه فيه الصلح على ليس بجيد بل المنة هو انه لو كان
المتأخرين خصوصا الصلح على قليل ما يخرجون عنه مع نصف ليد وقوة ليد خلافة ويخرجون في مثل هذه المواضع فكان غرضهم مجرد اذعان ان لا القوة
ويدينون من جهة كمالهم وعلى تقدير لقوة فالتقوى لا انه في المطلق ووضعي الاخر **قولهم** وليس الخ وجهه ما تقدم من ان الصلح يصح مع الاكابر والجلالات
بغير ملكي واجلبي فانها لا يمكن بدون كون المال للمخاطب ولو كله ولو لم يكن له في الاول ليس التبادر حتى يحصل غيره فهو اقرار بعقد كونه له
للمخاطب كذا نص في كتابه وبراءت هو كذا ان يرجع ويقول لغير المخاطب يترتب عليه الفرج **قولهم** ولو بان الخ وجهه ايضا ان كان الصلح على المال المستحق
كاهو الظن من قوله العوضين وان كان على ذاته ثم ليس المستحق فلا يطل بل يطالب بالعوض ويرد المستحق الى اتمه **قولهم** لو صلح الخ يعني ان تلف
مخض على غير شيئا قيمته وهم مثل ثوب صالح على درهمين مثلا صلح وجهه على قول المصنف ان الصلح عقد براسة عقد ثوب الربا في الصلح وكذا
بخصوص البيع كما هو ظاهر اكثر كتبه وان نظرت في موضع من كره في بحث الصلح كما على القول بالعموم وقول الشيخ ما نه تابع فيقنه تاما ان ليس في منة الا
الدهم لا الثوب فيلزم الربا نعم لا يلزم القبض في الجمل على القول بالفرعية الا ان يقال ان الضمان في القيمي ايضا هو للعين المتلفعة فوقع الصلح عليها
على الدمين وهو مذهب البعض كما نقل في ح يه وليس بعيدا للاصل في الموضوعين **قولهم** لو صلح الخ وجهه ايضا علم مما سبق من ان ليس بفرع بل
مطاع الاكابر والجلالات على القول بالفرعية غايرة فليس يلزم فلا صاحب الرجوع **قولهم** ويقتضى الخ يعني ان ادعى له اذنه واكبه او باقر الخ ايها
يكم بانها للراكب مع اليقين لا نه منكر وصاحبها والقابض مدعى خارج اذ الركوب قوى القبض بالنسبة اليه كالعقد وقيل ما مضى وان ولا رجحان فان
الراي كما في ثوب الذي قبض اكثر شخص اقله اخر ويمكن اعتبارا القرب من مثل كون الدابة بحيث يعلم عادة كونها للراكب ونالنا بعض فيحكم له او لعكس
بجلائل الماخوذ غير الحمل الذي لا يخذ به الراكب يمكن اعتبارا فاما في الثوب المذكور فتم ثم انه معلوم ان المراد مع عدم ظر وقدم تصرف منها ولا فالحكم
لرؤية الخ مع هذا بالنسبة الى الركوب اما بالنسبة الى السرج فهو للراكب ككون الحمام للقابض فيكون الحمل والرجل كك فتم فانه بعيدا ان يكون الحمام
لغير الدابة لاخر وكذا الحمل والرجل فالحكم غير واضح خصوصا اذا كان المقتضى جبلا على راس الحمام **قولهم** لو صلح الخ يعني يحكم لصاحب الحمل بالحمل
غير ان ادعاه هو فاقبض فانه بقرينة ما تقدم مع الخلاف العجائنه ما اشارنا الى الخلاف كانه احواله على الظن ويمكن ان يكون المراد مديما احدا
صاحب الحمل والاخر لا تصرف له ولا يدله بوجه فانه لا يفتي في الخلاف كما في قوله لصاحب البيت الخ اي لو نادى اثنان في غرفة الى
على بيت واحد فادعاهما باب الى الجانب الاخر الذي هو في نصف المدعى الاخر يحكم بما للذي لغرفة فوق بيته لا للذي باب لغرفة المجاورة بيته وجهه
في المصلح يعني يحكم لصاحب البيت لا سفل بجدران بيته الذي عليه غرفة شخص هو محل جدرانها ايضا اذا ادعاه صاحب البيت وصاحب الغرفة
ولصاحب الغرفة اذا كان النزاع في جدران الغرفة وجهه ان يضع اليد على البيت وضع على جدران فان الظن ان جزء تابع وان اليد عليه تتحقق في
رؤية الشهرة واستشكل في كره واختاره في كره قول ابن الجندان الحكم باشتراك جدران البيت من جدران الغرفة لان تصرف اكثر وانما
والاول بخلافه اظهر اما اذا كان النزاع في سقف السفل الذي هو ارض لغرفة فالتا انه لصاحب الغرفة لان تصرفه وحاجته اليه اكثر ويحمل الشك
لصاحب السفل اذا كان البناء بحيث لا يمكن كونه منفصلا عن جدران البيت لا يمكن بناءه على حدة والا فيخصر بصاحب الغرفة وهذا قريب
قال في موضع سقف يمكن بناءه منفصلا عن جدران البيت لا يمكن احداثه لان المصلح الذي يمكن فصله كالحجر للجدران فالجدران للراي
الغائران غير بعيد والا فلا اشتراك والتساؤل واختصاصا لصاحب الغرفة لا غير ولكن العاقل ان يفرقها الا ان يقتضي حجان قول المصنف كانه
مبنى على ذلك فوجه قوله على اشارة الى الخلاف في جدران البيت ايضا **قولهم** لو صلح الخ اذا يدعى اثنان في جدران فان كانا معهما
فقط عليه ما يدل على كونه مديا فهو له مثل كون بناءه منفصلا بالجدران المتنازع فيه وكان المراد بالاقصال تداخل الاجزاء بالبناء المنفصل على وجهه
كونه مديا وكذا لو كان عليه لاحدهما سقفها ويكون في ملكه وغير ذلك ان كان لهما او لا يكون لاحدهما عليه ما تقدم فهو مشترك بينهما فقولهم
ان لا يملك معان القطة في الخضر يعني اذا كان الذي يدعى لخصا اي جدارا من القصب لم يكن علامة مرجحة لاحدهما فهو ان كان عقود القطة الى
جانبه القطة ما يشبه الخضر من ليف وخوصل وغيرهما وليد العرف والعادة ما نه هكذا يفعل فانه يدل على ان الذي صنعه وعقده كان واقعا
في ملكه ويؤيده الشهرة ورواية عمر بن شمر عن جابر بن الباقون ابي عن علي انه قضى في رجلين اخشعا في خضن الخضر للذي عليه القطة
رواية عن العامة في بدل على اعتبار القربين قال في ح يه الرواية ضعيفة الا ان الاحتجاج لقولها بالقبول ورد ما في ح يه حكم الخصم الحكم الجديين
الممكن وكذا في الاصول والقوانين الا انه يفهم من ح يه وكذا الاجماع لانه قال عند علماء ثانيا يحكم لمن اليد جلة القطة ويدل عليه بشارتي
مضون حازم عن ابي عبد الله قال سألني عن شخصين دارين فرغم ان عيانه قضى لصاحب الدار التي من وجه القطة اعلم ان رواية عمر بن
في القصة بطريق ضعيف رواية مضوية كور في يه وفيه والفتية بطريق صحيح بطريق اخر حسن في الفتية يدل فرغم ذكره وبدا خص خطه

في المصلح

ولمن المصالحات القسط والنقص
ولصاحب العلو صاحب السفل وبيان ان في السفل تحت الارض والثوب الذي في يدا احد ما اكثر والعبد الذي لا حرة
ثبات الجواز غير المتصل بالمال لا ترجح بالخارج الروازن في حكم في هذه الصلوة مع عدم اليقينة من حلفه او حلفا او نكلا فهو لها ولا يجب على الخارج وضع خنجره
على جانب بل يستحب ان يضع في الاذن قبل الوضع صح ولو وضع بعد لم يصح الا ما ذكره في اوله لم يعد الطرح الا باذن مستأنف ويصح السمع على الوضع بعد من
الحلف ووزنه وطوله متن

كذا في كره ايضا فالله لا ما يبره ولا اعتبا بما تقدم وان احتمل كونها فضية في واقع غير فناء فلا يتعدى قوله لم يصح بحكم لصاحب العلو واليه حجة اذا
ادعاهما لصاحب السفل لا لانه لا تنفعه ضرورة اليها دون صاحب السفل العقل بحكم بان الامر الذي يكون لا بد لشخص وان كان من موضوع
له ويمكن التفضيل بان كان سلبا محطوطا في غير محل الصلوة فهو محل الحلف فانه في ملكه فاليه وان كان في محله موقوف بالوقوع لا يوافق
العلو وان كان في ملك صاحب السفل لما تقدم ولكن مع فرض الزم والصلوة وكذا لو كان معمولا بالبحر اللين لما تنفذ هكذا فيهم من كره في
البحر في الخزانة التي تحتها فانها لصاحب السفل لا لصلها بملكه ووضع يد عليها سواء كانت صغيرة او كبيرة مثل بيت يطبخ ويجوز فيه ويكون
لصاحب العلو فمعلوم اختصاص صاحب السفل بالخارج عن الملك كذا اشرنا كما في السلك لمعلوم الذي محل ترددها وليس معلوم اشرنا كما
ذكره المتأخر في الاختصاص الامع فرض عدم اتصاله بملكه وقرينة اخرى في ما ايضا معلوم شواها في الثوب الذي في يدها وان كان اكثر في يد
احدهما انه لا يعتبر بمثل هذه الكثرة وكذا العبد الذي في يدها ولا رجحان يكون لبا س احدهما عليه بعد شواها في اليد كذا الجواز الحال
عن علته الاختصاص مثل الاتصال محل السقف غير ذلك وان الامور الخارج على سطح الجدار كالنقوش والكلمات في صور احدهما ليس مرجح لآخر كما
بينما وكذا الروازن من جانبه فانه قد يحصل هذا في ملك لغير كثير اذ لا بد من غيره فانه في حكم الحلف يعني في جميع الصور الحكم بان المتنازع فيه غير
بينهما وما فيه متساويان يكون ذلك المتنازع فيه يحصلان حلفا حدهما لم يحلف لغيره من الحلف موقوف على تقدير حلفها او اقرارها عليه فلا يعتد
اليه او نكولها معا فلو كان يفتي مشترك بينهما على النصف فهو مال مشترك يمكن التصالح عليه كسائر المشتركات ويحتمل القرعة وكان لا ولا عدل عند
الاشكال عند القرعة لا يمكن قطع نزاعهم بالشركة من غير لزوم محذور القرعة اما تكون فيما اشكل عندنا في قوله لم يصح بحكم وجهه عندنا
وضع خنجره لغيره او غيره على حائطه هو العقد النقل وكذا عدوانه بغيره وهو موقوف ولا خلاف عندنا في كرهه ونقله عن بعض العامة ان نكلا
ان يضع جذعه على جداره وان امتنع لغيره عليه ليقول لقولنا لا حلف الاشارة الى انه ويدل على ذلك العقل فانه قاض بغير النص في مال الغير لا
بانه وعدم وجوبه الا بدليل والنقل مثل قوله الناس ماسطون على اموالهم وقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه وما دليل استصحابا لقوله
ما يدل على استصحابا لقوله السليم ما يدل على الوصية في حق الجار مثل ان ذكره كذا لا بد من وصية في حق الجار حتى كان نظرا ان يوشى من ماله
ايضا عن طريقهم ان النبي قال لا يمنع احدكم جداره ان يضع خنجره على جداره وهو دليل على جواز بيعه الاذن عندنا فان سلم عندنا محل
على الاستصحاب والمبالغة كانه سائر مجعابين الادلة فلما لا يمنع الجار ويقتصر في ماله فانه اراد وان حصل الضرر بالغير قال في كرهه يجوز
التصرف في ملكه بأي نوع المقتضى ما هو حاصله بغير الجار ولا قلنا ان يبنى ملكه كما بين الدروان في خنجره بين القطارين ويجوز ان
تصا بين المسكن وان اضر الخيطان بالضرر مما وان يحضر من الجنب بخراره يجذب ماءها او يحفر الوعة او يرفعها بماء الى مرجعها عندنا
ثم نقل الخلاف من بعض العامة في قوله لم يصح الحلف يعني ان يضع الحلف عن الاذن في وضع الخشب على جداره قبل الوضع فينقل عن بعض العامة ان يوشى من ماله
ويقضي شيء على المادون له وما بعدا فيقيد التام على المتعدي كره الاقربان له الرجوع اينما كان سائر القواعد ولكن ليس له القلع بما نابل مع
وان كان القلع يوشى لخراب ملك الجار وان شاء بقاءه بالاجرة فيثبت له الجنب بين القلع وبين التيقية بالاجرة ان رخصنا حجة ينبغي ان يكون الجنب
بعد حدثا لا رشا فمهما الارش فيجوز ان يكون هو عوض انقص الا لا الوضع بالهدم فيجوز ان يكون التنازع ما بين المعوي والخراب كرهنا في كرهه
اعتنا الاول فيجوز لنا وهو جرح ما اخرنا من ذلك في المذهب فيسبب هذا الحلف بعد منعه من الاثم الموقوف عنه فدخل فيه اجرة الاكار وغيره وهو
الاثر ويحتمل حلفه في ثابته عليه يتكلف في هذا المذهب بل اكثر جواز اخراج الخشب المغار وان كان مستلزما للخراب على المادون فيجوز ان يوشى من ماله
الجواز وهو هذا الشيخ لان الغاية في مثل هذا التنازع كما قاله في غير موضع فيجوز ان يوشى من ماله الجواز ولا يكون الا الرجوع في كرهه ذلك
لانما لان السليم عند منعه من ذلك لان الاصل في العقول الزم خرجت الغاية في غير محل النزاع والجماع ونحوه وبقي المذهب ولا يشرع الضرر
ولا ضرر اخر في الاسلام ولا يجرى الا رشا فيكون بحيث لو لم يضر الخشب كان يسهل عليه تحصيل غير ما يجرى في اموالهم فيجوز بقاءه في اموالهم
ويجوز بخراب ملكه وقد لا يوجد من يوشى فيكون الخنجر ايدا بكسر على الاول ولا يواضعه من المنع ايضا على ما لا يخفى من فعله بنفسه من غير
مع ان الغاية فاضية بان مثل هذه الغاية انما تكون للادام وان احدا لا يبرك في مثل هذه الغاية مع تجوز رجوع ما لك اذا كان مستلزما
للخراب كما في الغاية للدفن ولا ينفع الفرق بان البشر حرام وانما تيسر لما تقدم ولا الغرض التمثيل والتأييد على انه قد يقال به لظهور العلم المشرك
وبدفع الفرق بان على تقدير جواز الرجوع لا يكون البشر حراما بل يكون هذه من الصور المستثناة الكثيرة ثم ان الظاهر على تقدير الجواز انما كان
ويجوز الا رشا لانه انما هو بسبب كونه غايته وهي جارية داما والمالك قد اضر نفسه بقبول الغاية الحاضرة فانه يجوز على نفسه الرجوع والخراب فانه
الخراب المهدد فلا يتوجه سبب ما لا يخفى من اشر على نرا اذا كان جازيا قلنا ان يجبرها الى الجدا بحكم الحاكم بدفع ماله اليه فيكون في الجا اشرقت
فولم لو انما كان لعل له ان الاذن انما كان للوضع على هذا الجدار الخاص معلوم انه ليس مع العود بعدا لانهم ان ذلك الجدار بعينه فلا يشمله
الاذن ولا فرق في ذلك بين ان يكون البنا الثاني بالامر لم يدم ولا ام ولا كره عدم الخلاف عندنا في ذلك ان الخلاف في القسم الاول للشافعي فقط
وانه يوافقنا في الثاني ونقل في بيع قوله العول الشيخ في طمو انقاله وعلو نفسه للمنفى في قوله اخر ولما ذكرنا الشيخ في القول الاول من غير تردده اطر حوله
الاخر ويمكن ان يكون الرجوع عن ذلك القول فلا ينافي ما فهم من كرهه في قوله لم يصح الحلف في حمله اشرقت على وضع الخشب على جدار
الغير مع شراية المعبرة في الغامض مطمع زيادة يقين المدة والخشب وزنه وطوله ولا يبعد اعتبا بغيره من الحل الذي يوضع عليه حوله وعرضا

وفتح الابواب فيها ويمنع مقابلته من معارضة وان استوعب الدرع لو سقط فسوق مقابلته لم يكن
للاقل منعه لا يجوز جميع ذلك في البرزخية لا يمانر بايهان لم يكن مضرا

متن

كان غالب الاطلاع في هذا الموضوع الجناح السافط من غير ما فتح عند بعض علماءنا ثم استعمله على الناس الى الان من غير تكبر وما القى
على الاستطراق وبوضع النبي في الميزاب في دار القياس ثم قال في النسخة واوحيه في لعمري بالضرر وعدمه بل ان عارضه فيه جعل نوع
قاعدة وان لم يكن مضرا ولا يغيره ولا يتركه لا يغيره في حق غيره بغيره في مكانه مقابلته بقلعه كما لو يفتح في السلوك ثم اجاب بفتح القياس وجوابه
بالضرر وعدمه يمكن ان يقال ليس احد في هذا الطريق ملك لاحق غلام بل الناس شرع في الانتفاع به اي انتفاع كان مالم يمنع عن الانتفاع الحكي
الموضوع له وان كان غير المراد او المراد في بعض الاوقات فليس لاحد المنع مطلقا فانه لم يبق ان يبق بالبناء فانهما نقل ليس للشرع منع الامع الضرر
الضرر كما مر ايضا لو كان حقا مثل ما في الحق فكان ينبغي عدم جواز الضرر بالمراد ايضا الا باذن الجميع لا في مشرك وفيه من المبالغة في عدم
التضرر في المشرك الا باذن شريكه حتى القليل من تزيير والظن عدم الخلاف في ذلك بل جواز جميع ما تقدم الا اذا منع عارضه بعض السلبين في طلب
في التقيد بالنسب ان ليس للكافر ذلك مع ان اياضا حق المراد صرح به في كره واذا ضابط فقيدهم بالمادة او لو حصل طر بغيرها او مثل الاشتر
على هوذا الجار واجناح الغيرة الظاهر وغيرها لا يمنع ذلك من اخراجه من الاصل وعموما يدل على جواز التضرر فيها خلف الله تعالى يدل على جواز ذلك
كله خرج مع الضرر بالمادة والاجماع والضرر ولا ضرر بقا في المانع في قوله ان المتنوع هو الخلع على عورته للناس لا التمكن منه وان لم يمنع من
في ملك نفسه كما مر في المالك المباح غير الطريق فان الظن لكل احد ان يبنى في ملك مباح ان حصل العا والنتل على جاره صرح به في حق وهو
لعمري منع المعارض في كره لو تضرر جاره بالاشراك فلا يترتب له المنع لا في حصصه الضرر بخلافه لو كان في الوضع في ملكه فانه
يمنع وان حصل الضرر مع الاشراك لان الانسان التضرر في ذلك كقوله في قوله ولا تضرر في هذه المسئلة بخصوصها مضاعف من الخاصة ولا من العامة
انما هو الى ما قلنا من اجتهاد ولعل غيري يفت عليه ويحتمل في اجتهاد الى خلاف ذلك هذا ايضا من جهة واجازة للغير في خلافه ولا شك في
لعمري لا ضرر ولا ضرر ولما كان في ذلك لانه على ما نحن فيه حقا فانه يحمل في الضرر واقع في الشرع كثيرا وليس مغاوم فقد المنوع منه قال ولا تضرر
لعمري في هذا الضابط في الضرر وعدمه العرب في مختلف بحال الطرف فان كان ضيقا لا يرضى الفرس او الفواجر فيجب مضيقا لعمري في
والحمل مع الكسب المشغول على راسه على البغية لا ينفذ ذلك ان كان فادرا ولا يشرط الزيادة عليه ان كان متساعرا في الجوش لعمري وان لم يكن
من المرحمة ومنه من نصيب فيبلغه لا في تزيير الفرس فيحتاج ان تنصيب لرمح قال بعض الشافعية لا يحد بذلك لانه يمكن وضع الرمح في عنقه
لا خال له لعمري ليعيد لان ذلك منه فسر هذا اذا كان الطريق الجوش الفرس الكثرة لا يبعد اعتباره او قد يفتى ولا يفتى بالندرك وان كان
النه على جلا يبلغهم اذ قد يمكن ذلك لكثرة الفرس او لا يميل مضرا لغيره والراكب به يندفع كلام الشافعية ولا شك في لعمري مع العادة يجب ان قال
لو اعلم الطريق بوضع الجناح او الرمش او الشا با فان اذ حصل الضمان الكليته منع اجماعا لانه يمنع السلوك فيه وان لم يندف الضمان بل بعضه
المنع ان تضرر به المارة والافلا والظ ان المراد به فاهية ونقصا عن ان يكون في بعض اوقات لم يردوا كلبلا او نهوا او بالفتية الى كل احد بعضه
صيف لعمري مع العادة والضرر ان من ان يكون للتعثر فيه او لتلف شيء من المارة وغير ذلك والظ ان لا يندفع بوضع المراج او قد لا يندفها كلبلا
ينطفي في الانشاء وقد يفتى في جوش الواضع ولا يفعل غيره وهو كونه بطول المارة من ضرر الشا با وحوه مشكلا في ذلك اولى فيشكل في هذا الباب على
السطح لو جواز ان لا يخال كون هذا التضرر منها بل صحة عبادة واضعة في غير هذا المحل ايضا في صحة الوقت اذا كانت متابقة لانه لا يخال
مضيقا ما موردا ان لا يخال في كل صحة عبادة اكل من يقد على ان لا التنا فيه لها فانه يجب عليه من باب الامر بالمعروف ولا شك انها لا تقع مع صحة المقتدين
كون الامر بالشي مستلزم للامر عن هذا الخاص كونه مفدا للعبادة وقد مر ان وهو من جهة جماعة من العامة والخاصة فتدرك امل في حق
انها لا يخال في اوضاعها وان كان الامر فيه اكد لكونه فاصبا فان اذا التها رفع المتكبر في كل حال والمادة عليه بالقول والفعل وانهما في ذلك
مع قد مره كافي كل مكره في كره اذ اوضع الجناح او الرمش او الشا با في الدرب السلوك على وجه يضرب عليه ان لا وعلى السلطان الزام بذلك
في قوله المتعارضة في قول كره عليه على السلطان الزام اشارة الى انه لا يكلف لغيره الا ان لا تها تكليف شاقا فيها صحت في ذلك غير المتعارضة انما
الواجب ان لا يخال في الواضع وعلى الغير الزام اشارة الى انه لا يكلف لغيره الا ان لا تها تكليف شاقا فيها صحت في ذلك غير المتعارضة انما
الا ان لا يخال في بعض كلام كره مشعر في حق السلطان الزام وما قال في حق التها ان لا يخال في غير ذلك كما لا يخال في التنا مع المشقة لا يخال
ولا في التنا مع الطريق فانه عدم جوشه على الغير بل الواجب المنع وتكليفه لعمري في ذلك ان الفرس بين الشا با وبينه ان في الشا با لا يخال
الحجب الى الجوار المقابل فلا بد من كونه ما ذراية ايضا وهو كونه جلا فيهما واما بينهما فيمكن يكون العادة على احداهما دون الاخر اوضع الحجب فوقه و
الاجرة وعدمها الامر في ذلك هي ثم قال في كره الوضحة الامام على صحة بعض الرعية على شيء لم يجر لان ذلك مع الهواء منفردا وهو يكل والهو لا يقر
بالعقد بل يمنع الدار كالحل مع الامه كانه يريد على من يكل الشا با في الا مقوله على هذا وهذا وهو كونه في هذا ان كان مضرا لم يجر احد العوز عن كسب
وكنه في الطريق وان لم يكن مضرا كان جائزا فانه قال في هذه في مسئلة لو اخرجت غصبا شجرة لوصالح على ايقانه على الهواء عند خلات الشافعية
ولا تضرر لعمري في البيع عند فقوله وان عارضه سلم اشارة الى خلاف التنا في اوجهه بالضرر وعدمه بل ان عارضه جعل من السلبين نوع
ووجب ظنه ان لم يكن مضرا بغيره لا يجر في حق غيره بغيره في مكانه مقابلته بقلعه بل على انه ملك له وهو غرض كل احد لا يطران لا يغير
لاحد منع مالا يضر بذلك الانتفاع بقوله انه ملك للسلبين بخلاف ما صح في حق فتح في الابواب ان كان في مستجرة في النافذة مكسوكا كان
لذلك البابا بل خراجهما اذ انهما فاقدة ومرفوعة ولا يمكن ومنع مقابلته عن معارضة يعني الذي مقابلته لومعة عن السجدة البابا بفتح عند السلب

العلل

قلت فان قيل له الا الاستطراف وهو حاصل فهو غيره سواء في عدم جواز المنع وان استوعب له ربي صار بحيث لم يبق له موضع يفتح بابا اخر ولو سقط
البابان وقع الحائط الذي هو منه مثلاً مضيقاً للباب الى فتح باب من ملكه والقرض منه لا يبيع الا بالابا وحداً فليس للاول منعه وهو ما كما انه اذا ازال
فتح باب فتح غيره بقدر فانه موضع مباح لكل فكل من يضر فيه فهو حقد ولا دليل على ثبوت الاول ولو يربى بالولع مع احتمال دقانه ليس باقل من الحجر المباح
فقال في كره لو وضع جناحاً لا ضرر فيه اور وشتا كل واحد من المالك وجاره فتراد بقدر ما تم وضع الجار ودشنا وجناحاً في محاذاتة ومذاق
مكان وشنا الاول جاز وصار لاحقاً لاول كان يستحق له ذلك لسبقه له فاذا زال مسبقه الثاني الى مكانه كان اولى كرجل جالس في مكان مباح
كمن ادركه في مكانه ثم قام عنه واوقف فانه يزول حصه من المجلس يكون كغيره الجالس في مكانه وليس للاول اقل زاعجه وان اخرج الاول فكذلك هذا موضع بعض الشافعية
ما حاصله ان زولاً لا اقل من جناح لا يملكه ولا يملكه الا بالهدم ولا هذا كما في الجناح الثاني المكان للاول ولو تم قال في منع الحكم في الاصل والاولوية وسباني والذري
بطل الاول ولو قال بعض الشافعية ان لا يملك الا بالهدم والاولوية والاصل بقاؤه واد معلوم من هذا ما لا يخفى الا ان ليس باقل من حجر وبهم من عدا
انما ازال الحجر فربما يمكن عدم زوال اولوية الحجر وبالمجمل الحكم ليس بنصوص ولا يجمع عليه على الظاهر ليس باقل من حجر وبهم من عدا
فولم لا يجوز جميع ذلك في المرفوعة الا بان ازيلها وان لم يكن مضر الظان المراد بالرفوعة التي لا تنتهي الى طرف اخر موضع مباح يجوز استطرافه
بل يمكن منتهى الى ملك الغير والمباح لغيره الاستطراف سواء كان مسدوداً بمحيط ونحوه او لم يكن بل يكون منتهى الى ما لا يجوز التقدي والاسطراف
بعد واربها من له باب ينفذ فيها على وجه شرعي يجوز استطرافه فيها الا من كان حابطاً فيها ودليل عدم جواز هذه الامور كلها هو ان هذا الزمان
رضه وهو ملك لا هله فلا يجوز التصرف فيه الا باذنهم حتى يرضى الميزاب بحيث يتقبل شيئاً من الهواء وما اجزأ الماء عن سطحه وحائطه بحيث يجري عليه
ويجئ الى الزقاق فالظاهر يجوز ان يتقدم ان لكل احد التصرف في ماله الذي يرضى فيه وان كان سبباً للضرر غيره فله جعل سطحه وحائطه بحيث لا يبقى فيه
بل يذهب منه حيثما يمكن ولكن لا يخرج ايضاً ممنع من يدخل ملكه فيقتل وكذا لا ريب ان زقاق منع الماء من ان يجي اليه ظلم ذلك بكل ما يجوز فتم والاقط
الاستدلال هذا والقول بان المرفوعة ملك لا ريباً لها ولا يجوز لاحد التصرف فيها الا باذنهم ومعه يجوز ان امرها بالمارة هو ولد كور في كره وغيره وان كان في
كون هذا الزقاق ملكاً فاصل الا ان يعلم ذلك بوجه شرعي ولو بدعي المالك بغير المعلوم القضاة يشترط ان لا يكون مستنداً بالهجرة الاستطراف فان الذي علم
من التصرف الاستطراف استحقاقهم ذلك لا غير بل كان اكثر الطرق والاستطراف يحصل في غير الملك ما يعلم منه الملكية التي هي منتهى الاصل الا ان بين
المسكون والمرفوعة في المرفوعة ان المتردين في الاول اكثر وقد ذكر في كره ان سبب الشانز امور مثل ان يسبل احد ملكه ذلك في رقبته في مباح فلو لم يملكها
شاهداً وبني واحد حائطاً واخر في محاذاتة وخواصها ما رايوا شيئاً منها ليس ملك لصاحب الحائط وان سداخه وعجزه بالسد معلوم انه ليس بملك ايتم فلا
زمن بين المرفوعة والمسكون وبهم من خرج في مسئلة يجوز للدخول المالك في المباني كانه لبناء البيت والتدبير وتبويد عدم الملكية
قال في كره انحد وبيع او حرم ولو كان ملكاً لجاز له ما يتفقون به لا ينعى وقال هذا من تشاح غيره هل الذرية المتقابلة ولا غير فبهم ولو اتفقوا
على وضع مضيق في البداية جاز وليس لاحد الا عشر ارض علم ثم طلب ان يوسع فيه وانما ارضه وضعه على حد السبع لم يكن لهم بعد ذلك تصغيره ولو
لزم من السبع فالاقرب انهم وبهم من الاختصاص ببعضه والظاهر ان هذا اعم من ان يكون الطريق مرفوعاً عام لا يتم ان يكون في المباح لا في الاماكن
بذلك قال في كره وهل يشترط جميعهم في جعل المسكة فيكون الاستحقاق في جميعها لجمعهم ام شركة كل واحد شخص بما بين راس المسكة وباتر ولان
زاده هو ذلك المكان خاصاً ومردوداً في باقي المسكة فحكم ما عدا ذلك حكم غير اهل المسكة وهو ظاهر وجي الشافعية ولعل الاظهر اظهر لا يتم
من التصرف والرد وليس الا الى بابها والاصل عدم شركتهم مع الباقي والثاني لهم هو ان الاستحقاق في جميعها لجمعهم لانهم ربما احتاجوا الى المتردد والار
جميع الشخص بطرح الاشارة ووضع الاحمال عند الاخراج والدخال وتظهر القابضة على اصح قولنا الشافعية في منع اشروع الجناح الخ وهذا صريح في
ليس هناك ملكية بل الاستحقاق المأخوذ من المتردد والحاجة اليه وبدل عليه ايضاً فانما قال فيها هذا كله اعني سد الابواب فتمت الصحن انما هو ازم يكن في المسكة
فان كان مسجداً قدامه وحده فليس له كل ما يستحقه الطريق والى لا ينفق منه وكذا لو جعل بعضهم داره رباطاً او مسجداً او مزارعاً او مستراحاً لم يكن لاحد
لا يمنع من الممر منه وح لا يجوز لاحد ان يشرع جناحاً او سائناً او داراً او شاة عند التقرب به وان رضى اهل المسكة تحق سائر الناس هذا اصريح وايضاً
بدل عليه ان كل احد يدخل هذه المرفوعة من غير ان اهلها ويجلس فيها ويتفقون ويدخلون الدار ولو كان ملكاً لم يمنع ذلك ولو لم يكن سائناً
لزم منه ولو لم يرض العلماء او الامناع عنهم ولو كان لفضل للعامة بل لو كان ملكاً لم يحل لاهلها ايضا ذلك كله لا يرضاء الجميع فتمت القابضة
عدم جواز التصرف في المشكة ولو باخذ تراب قليل بغيره على الكثرة فمعلوم ان الداخل فيها واخراج عنها لا ينفك عنه ذلك ولو كان موقوفاً على
الاذن بلزم الضمان فلا يذنب اذا تجار اول من لم معهم شغل وعمل لم يكن حاضر او يكون موقوفاً لا لذهاب اليه المرفوعة فندرو بعد لا كفاً
بالاذن سبب الملازمة مع ما تقدم على انه قد صرح واحد منهم بالمنع فحصل التصرف والتعطل قال في كره يجوز لكل احد الاستطراف في الطريق
الثانة على احوال شاء من جهة ويطو وركوب ورجل ولا فرق في ذلك بين المسلم والكافر لانها موضوعية لذلك اما الطريق المقطوعة فكذلك
ان اربابها ولو منع واحد او منعوا سائرهم فلا قرب عدم المنع لان لكل احد حق هذه الزقاق كدخول الدار الثانة هذا صريح فيما قلناه وكبرنا
فيما اشكال الا قرب جواز دخولها من قبل الابواب مستند الى قرآن الاحوال فادعوا من فعله على عمل به واما الجالس في الدار اليها فاقوى المنع الا
ان الجميع هذا هو قولنا له هو غيره من الملكية ولكنها غير ظاهرة لما تقدم والاعتناء على الابواب واذن الفحوى للذات ومشكل مع ما تقدم من عدم جواز
التصرف في المشكة على الوجه الذي تقدم فقوله لا ولا لا قرب عدم المنع اظهر وهو يدل على عدم الملكية ثم وبالمجمل الظاهر انما في المائدة والمرفوعة فلا فرق

ولو احدث جاز لكان احدا زائدا ويمنع من فتح باب الغيرة الاستقلال ايضا دفعا للشبهة ولا يمنع من الروايات والشواهد دفع باب بين ذاب المثلثين اذا
كان باب كل واحد في زمان منقطع وذو الباب لا يدخل بشرا الا قدم الى بابها والفاصل في الصلحان وحده وينصرف بمابين البابين وكل من لا يدخل
والخارج تقدم بابها لا ادخالها من

معلوم عدم الملكية في الاصل اذ بعد ملكية كل احد حتى الكفار في أقصى الجند ويرى بسل في تولى ارضه والظاهر لا يقول بل احد وكذا المرفوع عن ابي عبد الله
ليس هو ذلك وهو لا يثبت بالاجماع والضعف من عدم التصرفات في هذه الزمانات مثلا ما يكون مصرا فهو يمنع منه وما عجزه فلا حتى يثبت من غير
فرق بين المرفوعة والمسكوكه فتم والاحتياط طوعا لا مكر فلا تترك قول لا دفعا الله الموقوف قوله ولو احدث جاز لكان احدا زائدا لا شك في
الجواز لاهل المرفوعة لا يبر في حضم ولا نه من غيرهم من باب الخي انكر في الكلام في الوجوب وقد روي في البحث فيه والظاهر لا يجب الا المنع من
الاحداث والابقاء والمعاونة على الاذلة فيهما يمكن لدفع استكر من يجب على الامام جبر على ذلك بل على كل قادر بشرط العلم من المنكر واما الاثر
المخافة الى صير المال والمقتضى في بصره والاصل فيه في هذا القول في كره يجب على سلطان جبر وموافق يجب ان لا يبر على كل قادر وهذا
حضرنا من باب في الطريق او سوداها او سده بالاحتياط وعجزه اورد في ما يفتقر ويخفى في المجرى يجب على الظاهر على كل احد دفع ذلك بنفسه وماله بل انما
يكتف به هو لا بمنزلة المشتغل بالمتكر فيجب تركه وعلى الناس منعه ولا بعد وجوب الاذلة من بيننا لما في افعال المضالم العام لمن لا يضر ان لم يمكن
بالمال ويجعل الوجوب على كل احد بغير ما تقدم من حجج قوله ويمنع الخ قد علم عدم جواز فتح الباب الا باذن الارباب لكن اعاده تأكيد الدفع
ما يقال ان سبيل المنع هو انصرف والاستطراق ويجوز فتح الباب لا يستلزم ذلك بل هو بمنزلة الروايات في تصرف في ملك نفسه في ذلك لا يتقيد
ايضا وان لم يبرغ حابطه بالكتابة فكيف بعضه الذي هو عبارة عن فتح الباب فغالبه انما يبر في كرهه بتدبيره فيه او يقول له ولا يمكن اثبات جبر
غير ذلك وخصوصا اذا مضى منه زمان من يعرف من الشهود فيمنع ذلك هذه القضية وفي منع العجز عن التصرف في ملكه بمنزلة ما في دفعه ولهذا
في كره في الذي لا ينافي في هذا الزمان يمكن ان يكون من ذلك في فتح الباب لغير الاستطراق لا يبر في كرهه جبر جميع الجند فيمكن لاحد منعه في بعض احواله
بابنا طريقا الاولى قوله ولا يمنع جبر عدم المنع وهو ان لكل احد التصرف في ملكه اى تصرفه في ما يفتح الروايات ونصب الشواهد لا التصرف في
جانبه نعم لا يبدل ان نصب الشواهد يجب باخذ شيئا من ملاءم الزمان الا باذن جميع اربابه مضي كان ام لا ولا يكتفى في الاثبات لما تقدم ولا فرق في الروايات
اولا الشواهد بين ان يجرى بالجاريا مكان الاخر على عوارضه او التسلط عليه منع صفة او الانتفاع بصنوه من جبرهم الجاريا يفعل في ملكه ما يمنع ذلك
ولو نصب حابطه من الروايات فيجب المنع الانتفاع بها بالكتابة فام يستلزم التصرف في ملكه فلا يلحق بجاريا من الروايات من غير الاكراه وبالجمله لكل
احد التصرف في ملكه ولا ينظر في ذلك الى غير ما تقدم وقد صحح في كرهه وعجزها ودليله تسلط الناس على اموالهم الثابت بالعقل والنقل في
فتح الخ اى لا يمنع من فتح باب ربه بان يكون له دارا او مكانا او مكانا واحدا باب في رفاق مقطوع اذا اراد ان يفتح بابا بينهما لا ارادة ان يفتح من باب واحد
والخروج من باب اخر لغير ذلك الغرض جبره فاما تقدم ولهذا قال في كرهه في القول بعض الشافعية هو غلط لا يجوز دفع الحاجز بالكتابة في بعض
اولى فذكره هنا في عجزه للرد والافواه في قوله في هذا الباب الخ يعني انما كان في المرفوعة بابان مثلا فذو الباب لا يدخل التي هو حيزه بالنسبة الى اول
المرفوعة شريك مع الاقدم من اول المرفوعة الى بابها وكذا شريك مع الفاضل في المرفوعة على الموضع الذي يكون بعد باب لا جاز الى هو باب لا يدخل
وهو مختص بمابين البابين والحاصل ان لا يدخل مختص بمابين البابين وهما شريك في الطرفين هذا ظاهر ولكن المتشكك فيحتاج الى تكلف فاما ما جاز في
عليه ففاضل تقدمه في بابنا لا يدخل الاقدم في المرفوعة الى باب الاقدم وفي الفاضل ويكون الفاضل مثله خبره عن وف والظاهر
في الصلحان مشترك في المرفوعة وهو لا يبر في كرهه ولا في ذلك ههنا واكن دليل الحكم عجزه عن فتح بابا بينهما لا ارادة ان يفتح من باب واحد
عندنا ان لا يدخل بغير مابين البابين وتثبت ركان في الطرفين وكل منهما الخارج في جميع سدا الاول وعدمه فان ساء فله العوا اليه مع الثاني ولغير هذا
الدخول يمانية ويحتمل ان قد كان له ذلك في ابتداء الوضع وبسته في له منع جميع الحائط فالباب الى الظاهر عدم التصرف في الحكم ولا الاجماع ولا النقل
ولو جرد الخلاف كما يفتح من تقدم من كرهه وقال في حجة وقوى في الاشتراك في الجميع فيمكن ان يكون هو احتمال كرهه الذي كرهه بقوله ويحتمل
فيمكن ان يكون ذلك على تقدير القول بالاختصاص وهو بعيد ودليله دخول ولا اصل دليل قوى ليس هما ما يدل على اختصاص احدا بالاستطراق وعدم
سره في غير ابيه وهو ليس به دليل كما ولا يكون ذلك دليل الملك كان الفاضل في اخر المرفوعة لا يدخل ولا يبر في كرهه المرفوعة تراسقه ولا يبر في كرهه
الا في بعضها ولا يبر في كرهه في مقابلها ايضا باب فيشكل الاختصاص ويحتمل الاشتراك بينهما والاختصاص كل ما يجازى به هو بعيد بعد الاشارة
الدليل في القول بان كان خلافه في هذا اشكال وهو انهم قد حكموا بكون المرفوعة ملكا لكل من فيها فاعلموا والا كره ملك مشترك بين اربابها
ايضا فانما لا يجوز لاحد التصرف باحداث الروايات والاحتياط وفتح ابواب المسجد حتى يغفل الاستطراق ايضا وكذا وضع المزب سوا حصل ان
ام لا الا باذن الارباب فغلب ايضا يحوط فهو مويد للاشتراك ثم حكوا هنا بالاختصاص بمابين البابين لذي الباب لا يدخل ولا يبر في كرهه الا في كرهه
يجوز لكل من لا دخل في الاقدام الخراج بابا في بعضهم صح مثل حجة بمر مع سدا الاول وعدمه لا يدخل وقد احتمل في كرهه الادخال ايضا كما في الظاهر
انهم مع عدم الاذن في الامناع من الروايات ويخالفون كما هم جواز جميع ما هو موافق اذا كان الفاضل مشترك وقد جاز الخراج الباب المشترك فينبغي
الادخال للدخول لا في المشترك وايضا اذا كان مابين البابين مختصا فكيف يكون الفاضل مشترك في الارتفاع والامناع يبر في كرهه المرفوعة
يجوز الانتفاع به في الاصل الموقوف على اذن ذي الباب لا يدخل وهذا ايضا دليل اشتراك الجميع لان يقال قد يكون الملك له الاقدم المرفوعة ولا انتفاع
بغيره كما في ملك الملك والاشراك لا يستلزم الانتفاع بغير اذن لا يدخل وبالجمله كلامهم في هذا المقام عجزه عن جبر ما يمكن التخلص عن بعض الاشكال
بطريقا محتمل الاحتمال ولكن لا يتحقق شرط بل يتحقق الظاهر من قطع النظر عن كلامهم عدم الملكية في المرفوعة بغير اشتراك لكل في الكل لا انتفاعا في
بحث لا يبر في كرهه عدم الفرق بين المرفوعة وغيرها الا باختصاص الانتفاعات وقلة المزددين وعدم منع الغير ما رضى اهلها بالامور المنع ويخو

المفصل الثاني في الاقرار ومطالبة الثاني **الاول** في اركانه وهي رتبة الاول

مقرر بشرط بلوغه وحرية واختياره وجواز نسبه لا عدالة ولو اقر الصبي بالوصية
المعروفة صحح على ان من

كتاب الوصية

على الناس

ذلك ولا يدل على الملكية صريحا وقد مر ما يدل على العدة فالظاهر ان في كلامهم مسامحة والذى منوم في انه يجوز ما ضرر فيه بوجهه على اقله لا يركب
في جهة خاصة فلا يجوز استعمال ما يضرها واشتغالها الا بملك المجتهد وبعد كون حقوق التوق ملكا للمارة بل لم الاستطاعة فاستتم الله فانه لو فاق
تعليمه وان اذلة الشكوك والجهالة في قولهم المقصد الخ ترك تفرقة الظهور وتبادروا شهرته فان كونه اخبارا عن حقوق سابق معلوم مذكور في غيره مذكور
واما الذي يدل على اختياره وحجية على المقر فهو العقل والنقل كتابا وشهدا لجماعات لمناقلة لا يكذب على نفسه بما يضره وفي القرآن العزيز ايات
كثيرة تدل على اختياره في الجملة مثل قوله ثم اقرتم على انكم اصركم قالوا اقرنا واوله ثم واخرون اقرنا واوله ثم وقوله المستبركم قالوا اقرنا
وقوله كونوا قوامين باللفظ شهدا ولو على نفسك وقال المفسرون شهادة المرء على نفسه اقرار وقال في كونه والاخيرة اظهر في الحكم هنا وفي السنة الشريفة
ايضا الجنازة كثيرة دالة على ذلك من طرق لثابتة والخاصة مثل ما ذكره عن قول الحق ولو على نفسك وما ذكره عن وصيائه صلوات الله عليه عليهم
الاخذ بالافراد والحديث في الزنا وغيره وهو لا يحتاج الى الذكر وصحح البعض ايضا واما كون اركانه اربعة فلا يمتنع غالبا الا بلفظ ومقرر مقوله
وبعد فلا يحتاج الى المقر له **فوقه بشرط الخ** الركن الاول هو المقر **اعلم** بالوجه **شدة** في الجملة نقل الاجماع في كونه قال فار الصبي في حقته
سواء كان ميرا او لا وسواء اذن له الولي او لا عند علمائنا وبما قاله الشافعي لقول النبي **فوقه** القلم عن ثلثة الصبي حتى يبلغ والمجرب حتى يقوى عقله لتمام
حقه يثبت وقد مر البحث عنه مرارا فلا وجه للاعادة واما اشتراط الحرية فهو الغيول حال الافراد والمواحدة بهج والاصح في قول افرا المملوك وان ينج
به رد لبله على نفسه بغير علم مملوك واضح وعلى تقدير التملك كونه محجرا عليه الاجماع في كونه قال فلا يقبل اقرار العبد بالعقوبة ولا بالثبوت
عند علمائنا جع ويدل على اشتراط الاختيار العقل والنقل وهو لا يفتقر في كونه الاجماع قال فلا يقع اقرار المكره على الاقرار عند علمائنا الجع
ودليل اشتراط حوز التصرف ايضا اقراره بجمع عليه ايضا فيكون القنا عن اشتراط البلوغ والرشد الحرية بل لا يخفى انهم في كونه الاقرار
الترك للمقتضيل التبيين في دليل عدم اشتراط العدالة وغيرها هو الاصل مع عموم الادلة في قول افرا فكانه اشار بقوله لا عدالة الى خلاف بعض
العلماء ومنا الله يعلم ثم اعلم ان المس وجماعة حكوا بان من ادعى البلوغ بالاحتمال والحض كان ممكنا في حقه قبل الامكان في الذكر بالفسخ وفي
الانثى بفسخه وان لا يختلفان وان كان في حق الخصومة لا اقراره ودليل القبول كانه الامكان وظهور الصدق في المسلمين عدم امكان الاشهاد عليه مثل
افضا العدا عن المرأة وغيره ورفع اليد في سبب اشتراط اليقين على امكان البلوغ لا نفسه استشكل بغير الحيلولة من منزلة الدعوى بالبلوغ بان
فانه لا يكون قبل التسع مئة اذ لا فرق الاحتمال والحض تدعى بان العلم بالعلم بالنسب مع الاحتمال ثم يعلم السن رفع اليد ويصح ان كان
مفتويا لان العلم بالتوقف على البلوغ اذ لا دليل عليه في المس توقف على الامكان فلا يرد قول الحق والشهادة الثابتين بان خصه لا اشتراط اليقين
بالبلوغ الان ثبت ذلك ليس ايضا قال في كونه يجوز القبول في السن اذ كان غير ناضجا وخولا لا يمكن اثبات بلوغه بالبينه كانه لا شارك علة الاحتمال
ويصح على انه يمكن كون ذلك من مذهب بعض الفقهاء وان كان ظاهرها كونه مذهب **فوقه** لو اقر الخ هذا بمنزلة الاستدناع شرط البلوغ او
الركن الثاني وما كان بغير اقرار الصبي بالوصية بالمعروف فرع قبول صيته فيكون ذلك من مذهب المس في هذا الكتاب هنا وبجاء الوصية ذلك قال بعض
العلماء بان يبقى البحث في قبول وصيته فقل عن ذلك جماعة مثل الشيخين المحققين في التشرح المس هنا وبجاء الذين ذهبوا الى ان مذهب الشيخين لا يثبتها
والركن الثالث في مدق قبله شرط ثالث عن الشيخ بلوغ العشر وضع الاشياء مواضعها وكونها بالمعروف كانه يريد بوضع الاشياء مواضعها التي
بالاشهادان الدليل على اختياره وعدم جواز نصرة السفيرة قد تقدم وبعض المتأخرين على خلاف ذلك حتى المس في غير الكتاب في سبب تقديره بان
يرد وصيته من بلوغه والنتج على الثاني هو عدم الكفاية المستد بالبلوغ على المنع عن مطلق النصرة حتى يبلغ ويرشد سرها اكثرها ولهذا ما جرت معانته
الاول ايضا مع الرشد وتوعها على الوجه لا يوافق ولكن عرفنا لتامل فيه فتدكر واما الاول فيدل عليه ايضا ادلة صحيحة عموم المتأخرين ان الناس سلفوا
على احوالهم وعمود الوصية مثلا ويقتض العقل من احد من مذكور من موضع النصرة الاجماع بغير اية على احوالهم يمكن الجمع بين العموم
بجمل الاول على غير هذه الصور كما يمكن بتخصيص الاخيرة بالبالغ الرشيد ان كان هذا اول لتقديم الخاص على الاطلاق لا انه ورد في الوصية بالمعروف
ونحو ما يخصها اختيارا مقبولة مثلا ذرية زارة اليه فيها موسى بكر الواقعي عن ابي جعفر قال اذا اتى على الغلام عشرين سنة فانه يجوز له في حالها
اعتق او تصد او وصى على احد مقرر وحقه في جوارحه وصححه محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله يقول ان الغلام اذا بلغ من الموت وصى لم يترك
جارت وصيته لدار الارحام ولا يخرج لبراء ولا يضر اشراك على بن الحكم لما صر فيه انه الثقة في مثل هذا السند بقرينة احمد بن محمد بن عيسى عنه
وبعد ذلك كذلك اشراك محمد بن مسلم فان الظاهر ان الثقة لشقة احد المذكور في اكثر الروايات الا انه هو لتسمية الاحكام بصحة من غير التفات الى ذلك
الاشراك وذرية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال ابو عبد الله اذا بلغ الغلام عشرين سنة جاز وصيته وموثقه اليه بصير عني عبد الله قال
اذا بلغ الغلام عشرين سنة فوصى ثلث ما له في حق جارت وصيته فاذا كان ابن سبع سنين فوصى من ماله باليسر في حق جارت وصيته قال
الشيخ في فائتين الرزيتين رواها الصدوق في الصحيح فيتمام ليجوا بان ابن عشرين في الاول في الاصحاب في قول وكثيرا ما يردونه بالناويسة
وبغيره بالتوثيق وان كان يقولون ايضا انه من اجتمع في شئ من اجتهادنا لا ما بينه ولا شارك ابي بصير في الثانية فانه ليس
كوليننا لثقة وان كان ظاهرا فانهم ذلك كما قلناه في محمد ثم قال في الشرح بليلة فالقدام على دما تها هرب بالقوى اشتهر به الروايات عن
اصل البيت مشكوكا في سنه الميراث في اشهرها صحة وصيته بالمعروف والبراد بلغ عشر الاجابة الصحيحة فينبذ الذي يتخلص من الروايات عملا لا
اعتبارا وصية الصبي مع البلوغ عشر او ثمانين سنة اذا كانت لذكر القرابة لا غير لقله القليل بالربية الاولى وعدة وجود موسى بكر الواقعي ولنا

له في التجارة اية الف
موسم الحبوب باليه

ولما انشئت هذه الاصول من قبله وكونها لم تكن في ذلك الوقت فلو كانت في ذلك الوقت لكانت في ذلك الوقت
او ذكره بما حال على اشكال الثاني ان لا يكون له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له
الحال ان كان مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له
لا يبعد فانه لا دل على غم للثاني ولو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له

في

الاخر يجب ان لا يثبت له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له
ولا نزع بما جاء دون اقل الحجة هو ستة اشياء وان مقتضاها ان كان لا يستلزم الى الارث رجوع الى الورثة في رثة المورث للحال فانه انما يملك الارث
بعد الحجج جبا عنهم فبني البيان والعلو لو لم يعلم بشكل الامر وان كان الاستدلال الى الوصية للملح وجب الى رثة الموصي لبيان الوصية فانها
موقوفة على كونه كالاثر اذا لم يكن قبل الوفاة للملح فلو وقف حتى يتبين وان كان مطلقا من غير استئذان السبب وكان سببا غير محتمل فانه يرجع حيا
الى الاطلاق الصحيح على الاقرب عند فلاشئ للحال موقوفة ولكن طولها للمقر بالبيان في الاول ويحتمل انها وبيع البيان الصحيح ولو لم يحصل بشكل الامر
كما قلنا ينبغي ان يتصلح ان يمكن والا فلا مشكوك به يكون ما لا يجوز للملح ان يحصل بتسليمه للملح او الصدقة من مال كذا كالتقدي في امثاله فلو
لا كثر من احدى هذه الحجة هو عشرة اشياء في ذلك المثلك سواها حيا او ميتا لعدم وجود حال التملك بحسب المدة من زمان التملك الا ان
مقتضاها ان يمكن تملكه فيكون الاثر ان لا يمكن فلا يصح قوله لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي
النق البعد وكونه في رثة من هذا الحكم غير بعيد على تقدير الاستدلال الى الارث فلا وهو لا احتمال كون احدهما مذكورا والاخر مؤثقا فيكون بينهما اتفالا
ويجوز في الاطلاق والسبب في احتمال الاستدلال في الاثر هو ان لا يثبت له على التساوي فلو لم يكن الحكم بكونه عن غير الارث وهو الاصل مع تعدد البيان
ومقتضى من يثبت منه يعلم التام في قوله ولو سقط الى اخره قوله لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي لو كان في اي
التي سقطت في رثة من غير مقتضى فلا يثبت له بل يتم بالاغضاء مقتضى في الثاني واما مع عدم ثبوت وارث اخر اصله وان كان في الفرض فالاصل ما قاله المصنف وهو المشهور
لكن فرق الشيخ على ما بينه وبين الدين في كافي عندنا وهو البحث في التفتيش في اليك في الارث بحيث لو كان يظهر ان اقراره لا وارث الا هذا اقراره
في الغير لا يصح فان ظهر من الاقتران بالتسليم الى المقر له واما الدين فيلزم به وقال في حقه ثم لو سلم العين اليه لم يمنع لعدم المنازع لان ذلك مفهوم
كلام الشيخ على ايضا في حقه عند ذلك هذا القول قالوا في شخص في اقران ما في يد المولى كذا شخص في رثوه بتسليمه لدين الى كذا الذي يدل بوجاهته
ورن العين فاطلاق نفي غير المسمى بغير حجة الظاهر الاول انه لا مانع من الاثبات والمقر به مخصوص بالمقر له باقراره واقرار المقر الاصل عند وارث اخر
ان تولد من هذا الميت لا وارث له الا هذا غير متعلق بهذا فالاصل انه لا يثبت له في حقه فيكون له لو اعتبر ان هذا الاخ لا يثبت له بل يتم
فاليا في حقه في قوله هذا لا وجود وشريك له فيه لان احوال المسلمين فيها لم يحول على الصحة ولا في هذا الاثر ومضرة واقرار عليه ان كونه في
حق المقر له بل يتم العوض الثمن لغيره والثالث لم يقر عند هذا الاقرار الا مع كونه حقا ولا يرد له الاقرار على انه لا ينفذ لعدم المنع من تسليم الدين
عدم الارزام فان عدم الارزام لا احتمال كون العين ملكا لغيره اقراره في حق المقر له كما يمنع ذلك عن الارزام بالتسليم يمنع عن التسليم ويجوز ايضا
في الارزام يستلزم منع التسليم عدم تجوز وكذا يجوز التسليم مستلزم لعدم المنع فانه لعدم المنازع وكونه ملكا للمقر له فيجب التسليم للمقر له
بما في الملك او عدم تجوز التسليم في العين حتى يتحقق ولعل المتأخر في الامور في يد المقر له ويوجد عقابهم عن مثل ما تبين عليه في قوله لو وارث
ويجوز الاقرار للجد المقر له والمقر له من قبله لان المتأخر من الاقرار لها هو الاقرار باستحقاقه في مضاهاتها بغيره او وقف بغيره فلا
يراد بان يقول لها من وقفها او يقول لها فقط ومع ثبوت السبب لغير المقر له في البحث المتفق في بيان سبب محتمل للملح قد قرب المصنف هذا الحق
وقال في اشكال مع احتمال عدمها على ضعف فيكون مرجحة لا قرب الصحة فوافق ما تقدم في قوله في الثاني الخ الثاني من شرط المقر له ان يقر له بقوله
بكتب المقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له
والصحيح انما كما مر في غير ذلك وان كان يثبت في يد المقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له فلو كان له مقر له
بمنع الصحة ويظهر من كونه اشتراط عدالة المقر له في ابقاء بيده وكذا من يعلم اليه الحكم كشيء يحفظه للمالك حيث قال اذا اراد استحقاقه صاحب اليد
فهو كذا لو استحققت عدلا لغو بالجملة الحاكم هو المتولى يحفظ ما يضيع وهذا في حكم ما يضيع الظاهر ان ليس للمقر له امتناع من تسليمه في الحاكم لانه
ايضاه اقراره ولا يدعي فيه يداي حتى لا يبقا في قوله لو رجع الخ كتبه الى المقر له بعد جوعه على انكاره لان افعال المسلمين اقوالهم يجوز على
الصحة والاحتمال وهناك محتملة لاحتمال شيئا كونه له او لا ثم ذكره حال الرجوع وانتقاله اليه لان بان يكون لمورثه فاما لان او ملكه ما لا يوجب
العدم الجسر بل يحمل على الصحة لما مر وعنه الجسر لاحتمال كونه ما لو رجع المقر له الى انكار المقر له وفائدة الصيغة لو رجع مع عدم الانكار فقد
بولط وبطل المذكور بالطريق الاول ولو جرد المصنف عدم القول لان اقراره متضمن لامر النفي عن نفسه اثباته لغيره المتعين بالنفي في كونه
فلا يصح الرجوع بخلاف اقرار المقر له بانه ليس له فانه ما اثبت لغير المعين لا مط بالنفي وان لم يثبت عدم الملك من غير ذلك لانه لا يجرى فيه
الاحتمال المتقدمه لو جرد رجوع المقر له محتمل الصحة فاما ايضا ما تقدم من حمل كلام المصنف على الصحة مع الاحتمال فانه محتمل لاحتمال التسليم
والاشتباه فلو ظهر من هذا مقتضى مع انكار المقر له بعد التناع في قوله لو قال الخ وجه الزامه بالبيان ثم يقول القين منه وظ وكذا احلاف المقر له
لو ادعى عليه ذلك وانكره كذا غير انه لو اقر له ايضا لانه اقراره فوته عليه سواء قال ليس الاول بل الثاني ام لا ان اقراره الاول صالح الاول فلا
يتم جوعه عن كون ذلك المقر له اثبت باقراره الاول والبيضاء في غير الثاني شيئا ولا الاول وهو وظ وكذا وجه احلاف كل واحد له لو ادعى العلم
القين وانكره هو قال ما عرف فضا المال بينهما واما خارجا او صاحب يدان حلفا او نكلا فهو لها بالمناصفة ويحتمل المقر له والا فالحال
في قوله لو انكر الخ يعني لو انكر شخص اخر بعد ثبوت ذلك المقر له ذلك قال الشيخ يكون العبد معقودا وليس سبيبه باقراره الاملاكية المقر له
وقد فاء فاقبله سببا لغو الاصل الحرية ولا يثبت ان يكون نومه ذلك وظن في بناء على ذلك ايضا محتمل كونه عبد المقر له واعتقه فلا منافا

الشيخ في الجمل وما
في المتن
الوصية واقفا على
تقدير الاستدلال
الى

المتأمل

المقر له

فعل ما به بقوله

على اشكال

لا يثبت

اقراره في حق

الغير نعم لو ادعى الخ

ذلك القين

محي

بين اقراره ونفي المقر له في الجملة هذا مذهب الشيخ وقال المصنف وليس بجيد وجهه انه قد ثبت كونه عبدا لا انه المفروض وبانكار المقر له انفي عنه و
بقا غير المعلوم المالك كالمال المقر له الذي انكر المقر له عليه فيحفظ الحاكم حتى يظهر ما له فلا فرق في الحكم بين ساير الاموال من ثوب
عبد ودار وغير ذلك ويحتمل الفرق فان الاصل في غير الانسان الملكية وفيه الحرية وايضا فيحتمل الخروج عن الملكية بخلاف الغير فذهب
الشيخ غير بعيد خصوصا اذا ادعى المقر له الحرية ويؤيده انه لو اقر احد برقية شخص فانكرها يحكم بالحرية وقد سلم ذلك في كرهه وغيرها في
الليقطة قال ذلك لان الليقطة يحكم بالحرية للدار فاما ان قد يكون ليقط دارا للحرية المسئلة اعم وايضا غير مسلم كونه رفا في نفس الامر نعم الفرض كونه تحت يد
شخص بطريق الرقبة وذلك ليس نص فيما يجب ان لا يحتمل غيرها كساير الاموال وهو طامع ذلك انما كان ذلك مفيدا للملكية خاصة وهو ملكية المنصر واما
ذال باقراره ولم يثبت غيره مع اصل العدة لا تبقى بغيره والجملة عدم جياذه قول الشيخ غير طامع **قوله** الثالث الصيغة وهي اللفظ الدال على الاخبار عن حق
سابق مثل اعملى اذ عتقك او في ذمتي بالعربية او غيرها ثالث اركان الاخبار الصيغة وليست هي غير الاخبار كما قال في جرح بل الاخبار هو لاخبارها بالذ
هو مدلول لها كما قال المصنفنا وفي كرهه ناع قد يطلق عليها ايضا الاخبار باعتبار رسمية الدال باسم المدلول والمراد باللفظ مطلقا ينلفظ به باي لسان
كان فالجرح في كرهه يصح الاخبار بالعربية والعجمية والعربي والعجمي معا لا يجمع وعمودا لثمة السابقة ايضا بل عليه نعم يمكن دعوى عدم فهم معناه من كل واحد اذا
اقر غير لسان كان ممن يمكن في حقه ذلك ولا يلزم باقراره حان صد المقر له والا حلفه على عدم المعرفة والظان المراد بالذلة التحفية ويحتمل المجازية
ايضا اذا كانت طلة نصيبه حيث لا يمكن التهم الا المعنى المجازي والمراد بالحق السابق الامر الثابت عنده سواء كان مالا ليعا او دينا او حقا الخ من حقوق
الاوصيين مثل هذا القصاص والنفذ والاستطراق في دبره واجراءه على نفسه واجرا من اجبه ملكه وطرح خشب على حايطة فالحاق كرهه والشفعة واولو
الحج قال في جرح وفيه اشارة الى عدم ذوالها بالاحذق فافهم ومن حقوق الله يعلم من حد ونقض **قوله** لشرطها النجيز فلو قال على كذا ان شئت
او ان قدم زيد وان شاء الله او شهد له بكذا لا خلاف فيه ويمكن فهمه ولعله اذا قيل انه اخبار عن حد ثابت سابق وقيل زمان الاخبار لا يمكن تعليقه بشئ
بعد ذلك اذ ثبت المعلق على شئ لا بعد وقوعه لك الشئ سواء كان متحققا او وقع وهو الوصفام لا وهو الشرط ولا في الاخبار من التحقق والثبت
قبل زمانه الا ان يكون تعليقا كعدمه حتى فلو علق على شئ يكون ذلك الاخبار لغوا لا اقرارا لعد صد التعريف عليه فلا يمكن ان يقبوا خذ باق كلاله
وبلغى الشرط والمعلق لان الشرط والجرحا كلام واحد فان الشرط جرحا وكذا الجرحا اذ ليس فيها حكم الفعل وانما الحكم بالفعل بينهما لا فيكل واحد
هذا هو تحقيق المنطقيين واهل المعقول وان كان عند بعض اهل العربية ان الحكم في الجرحا فقط والشرط طرف وذلك خلاف التحقيق وهذا هو الفرق
بين الاخبار المعلق وسائر الاخبار التي تعقب بما ينافي حيث يؤخذ باقل الكلام فيه دون المعلق هذا واضح ولكن فيعد كون الاخبار لايجب سابقا لامل
فان ذلك غير منقول من الشارع بل مجربا لاصطلاح التجرد في بعض كمال الاحتمال الذي يفهم من ظاهر اعم من ذلك ولهذا تراهم يطلقون على غير
ذلك ايضا وهو طامع الا انه يمكن ان يقبوا الاصل برأيه الذمة وعدم لزوم شئ علم كونه اقرارا ليرد وغيره لم يعلم بل لا يظن بحيث يكون معبرا عن جرحا للاصل
عن اصله فيقبح تحت النفي فانه لم المعلق بمنزلة وعد لم شئ له بشرط كذا ولا دليل على لزومه اذ لم يقل الاصحاب بوجوده الا لبقاء بالوعد على ما يظهر وان
كان طبع بعض الايات والاخبار وجوب الوفاء الا ان في كون ذلك وعدا صريحا ايضا تاملا ولو قال ان شهدته فوصا في كماله وان لم يشهد اى لو
قال شخص ان شهد فلان واخذ يدين لك على كذا فهو صادق وينفي كذا ايضا ثم قال وحق وصيحي مثل صادق فبما لم يرد المدعى في الحال وان لم يشهد الشاهد
المعلق على شهادته الصد لانه وان كان الاخبار معلقا ومن شرطه النجيز على ما مر الا ان التعليق هنا الغور وجوده كعدمه لا فداق بانه صادق ان شهد
الصدق عبارة عن مطابقة الخبر للواقع فلم يكن صافا على تقدير شهادته الا ان يكون الجرحا خارج بطبيعة الجرحا وجد فطابق الجرحا الصادق واقع في نفسه
الامر موجود قبل صدور الجرحا فتدبره هو صادق فيما شهد على بمنزلة قوله ما شهد به على اى كذا ادعى على معنى كون الالف على مثلا واقع في نفس الامر كذا اذا
صد على تقدير الشهادته في نفس الامر يكون صادقا في نفس الامر شهد او لم يشهد اذ لا دخل للشهادة في الصد كذا هو مطابقة الخبر للواقع لما عرفت من معنى
فوقه المشهور الذي قد اقر بصدقه واقع سواء شهد ام لم يشهد لا يخفى انه لا في جميع التعليقات مثل ان جاز بدلك على كذا فان الفرق بين جرحا وصدقه
فيما شهد فقول الحق بعد الفرق غير طامع قال وما ذكر في توجيه الاخبار هنا وفي جميع التعليقات فانه يثبت الحق على تقدير وجود الشرط يستلزم
ثبوت الان لا لا مدخل للشرط في ثبوتة في نفس الامر الخ ما قيل وفيه تامل ط وقد تقدم وفي الدليل تامل فان هذا القول قد يقول من لا يعرف هذا
الاستلزام المذكور وكذا من يعرفه ويمكن ان يسأل في الكلام في النفي ويعلقه على الحال الاعتقاد بان الفلان لا يشهد فان شهادته على غير الحق محال وان لم يعرف
وجوده وعدمه فيقول انا اعرف صد هذا الشخص فان شهد فهو صادق وانا اعطى المدعى وايضا يمكن لزومه عليه بجناية صادرة من غير اختياره او بعرض وكلمة غير
ذلك ويحتمل ايضا ان يثبت فيذمه قبل شهادته ولم يكن حين الاخبار ثبانا فيكون الشهادته بعد ذلك صدقا وحافلا بانه على ثبوت الحق قبل الاخبار بل قبل الشهاد
فان الصد يستدعي ثبوت ما يشهد قبلها لا قبل الاخبار ويكون اقراره بالصدق لعرفه بصدقه بعد ما لا يعلم بوقوع الجرحا في نفس الامر وبجملة الامثل
برأيه الذمة وعد ثبوت حق في نفسه الا بدليل مثبت كالافراد وذلك غير ثابت هنا لما تقدم من احتمال اللفظ غير ما يكون دليلا ويؤيده ان شرط النجيز
وعدم التعليق ولا شك ان هذا تعليق ونقوبة واتمام الاخبار بدو شئ ظاهر وهذا يصح ان يقع على علمه بشئ انه قال المصنف هو صادق فلا يلزم الاقرار
والعلم بوقوع ما قاله قبل قوله بل من قوله فقط فلو لم يقل بل لم يزل على قوله ولا قبله على تقدير القول وهو طامع لا يحتمل قول المناخر بن غير بعيد وان كان المصنف
خالفا لغيره كقول اكثر المتقدمين كالشيخ على ما قيل ولكن قال المصنف في كرهه بعد ما لانه في كونه اقرارا في الحال وان قال فلان الشاهد المعلق صد شهادته
لا اشهد اذ اني اشهد برأيه وهو اصح وجهي الشاخي والثاني انه لا يكون اقرارا بما فيه من التعليق والاقر به ان ادعى عدم علمه بما قال وان المقر له ان

دعوى عدم فهم معناه من كل واحد اذا اقر غير لسان كان ممن يمكن في حقه ذلك ولا يلزم باقراره حان صد المقر له والا حلفه على عدم المعرفة والظان المراد بالذلة التحفية ويحتمل المجازية ايضا اذا كانت طلة نصيبه حيث لا يمكن التهم الا المعنى المجازي والمراد بالحق السابق الامر الثابت عنده سواء كان مالا ليعا او دينا او حقا الخ من حقوق

ان قيل قد يقال ان شرط الجرحا هو العلم بصدقه او بغيره وان كان المصنف قد اقر بصدقه واقع سواء شهد ام لم يشهد لا يخفى انه لا في جميع التعليقات مثل ان جاز بدلك على كذا فان الفرق بين جرحا وصدقه في ما شهد فقول الحق بعد الفرق غير طامع قال وما ذكر في توجيه الاخبار هنا وفي جميع التعليقات فانه يثبت الحق على تقدير وجود الشرط يستلزم ثبوت الان لا لا مدخل للشرط في ثبوتة في نفس الامر الخ ما قيل وفيه تامل ط وقد تقدم وفي الدليل تامل فان هذا القول قد يقول من لا يعرف هذا الاستلزام المذكور وكذا من يعرفه ويمكن ان يسأل في الكلام في النفي ويعلقه على الحال الاعتقاد بان الفلان لا يشهد فان شهادته على غير الحق محال وان لم يعرف وجوده وعدمه فيقول انا اعرف صد هذا الشخص فان شهد فهو صادق وانا اعطى المدعى وايضا يمكن لزومه عليه بجناية صادرة من غير اختياره او بعرض وكلمة غير ذلك ويحتمل ايضا ان يثبت فيذمه قبل شهادته ولم يكن حين الاخبار ثبانا فيكون الشهادته بعد ذلك صدقا وحافلا بانه على ثبوت الحق قبل الاخبار بل قبل الشهاد فان الصد يستدعي ثبوت ما يشهد قبلها لا قبل الاخبار ويكون اقراره بالصدق لعرفه بصدقه بعد ما لا يعلم بوقوع الجرحا في نفس الامر وبجملة الامثل برأيه الذمة وعد ثبوت حق في نفسه الا بدليل مثبت كالافراد وذلك غير ثابت هنا لما تقدم من احتمال اللفظ غير ما يكون دليلا ويؤيده ان شرط النجيز وعدم التعليق ولا شك ان هذا تعليق ونقوبة واتمام الاخبار بدو شئ ظاهر وهذا يصح ان يقع على علمه بشئ انه قال المصنف هو صادق فلا يلزم الاقرار والعلم بوقوع ما قاله قبل قوله بل من قوله فقط فلو لم يقل بل لم يزل على قوله ولا قبله على تقدير القول وهو طامع لا يحتمل قول المناخر بن غير بعيد وان كان المصنف خالفا لغيره كقول اكثر المتقدمين كالشيخ على ما قيل ولكن قال المصنف في كرهه بعد ما لانه في كونه اقرارا في الحال وان قال فلان الشاهد المعلق صد شهادته لا اشهد اذ اني اشهد برأيه وهو اصح وجهي الشاخي والثاني انه لا يكون اقرارا بما فيه من التعليق والاقر به ان ادعى عدم علمه بما قال وان المقر له ان

كتاب القياس

فيمنه شيئا وانهم ان فلانا لا يشهد فان كان من لا يخفى عليه ذلك قبل قيل عمل على التعليق وكان لغوا فاصل قولهم ولو قال على الف اذا جاء
الشهر او بالعكس مع قصد الاجل دون التعليق صدق الاقرار فان حاصله ان له على انقام وجلا على شئ له في ذم القياس الا انه انما يجيب اليه
بعد الشهر مع المطالبة فصدق على ثبوت حق ثابت ووجه عدم صحته مع قصد التعليق ما تقدم وانما الظاهر المرجع الى المرجع اليه فيقبح قصد بما قال
فلو بعد ثبوت ونحوه لا شئ عليه للاصل وعوضه من جهة لفظ في الاقرار فاعل ولا فرق في الحكم بين تقديم الجزاء وناخيه كما ذكره قولهم ولو قال
لدي عليك الف فقال ردتها او قضيتها او نعم او اجل او بلى او صدق او لم تصدق او لم تكن هنك او انا مقرب من الز ولو قال ولها او خذها وانا مقرب من ولم يقل به
او انا اقربها لم يكن اقرا لوجه الالتزام في جواب المدعى عليك الف بالمدعى ان كل واحدة منها منضمة للاقرار بقوله هو كقولهم فان الاقرار لم يرد الكذا ادعى عليه
بمنزلة قوله نعم كان على ولكن ردتها وكذا قضيتها ونعم واجل وبلى صحته في ذلك عرفا بل لغيره وكذا صدق وانما في لست منك انما في لا انكار لا يستلزم
الاقرار لاحتمال كون من ردتها وكذا قضيتها ان يقر ما انا بمكره ولا بمقر به بل ما عرفنا ثبت ولو كان اقرا لما صح هذا الحكم بل يكون مناقضا الا ان يدعى العرف في
كون ذلك منزلة انا مقربك به والاصل في الاحتمال بقوى عدم الحكم بالاقرار الصريح ونقل في ح عدم من واحتمال عدم الاقرار فان عدم الانكار اعظم
من الاقرار ولهذا قال انا مقربك به بل من جهة الاحتمال لا بقرينة الاقرار بل من جهة ما عرفنا ثبت ولو قال له ايضا لاحتمال ان يكون مقرا بالالف
المدعى في الاقرار بقوله وانا مقربك به ايضا فاصل فلا يبعد عدم قبولنا وقوله المذكور وان كان خلاف الظاهر في الجملة للاصل وعدم ظهور المخروج عنه الا
بالدليل فان كره حيث قال وهذا يدل على ان الحكم بان قوله انا مقربك به اقرار فيما اذا خاطبه وقال انا مقربك به والافق في الاقرار بغيره ومنه يعلم وجه عدم
الالتزام بالاقرار بمثل قوله زها وخذها لاحتمال قوله مثل على سبيل المحذور والاستهزاء والمباغلة في الانكار وهو معارف وقدر عرف عدم الاقرار بانه
مقر عند ذكره بل مع عدم قبوله وانا اقربها ان ليس باقرار محذور ثابت بل بقرينة عدم الاقرار كانه مضاعف للاستقبال لا بعد من انكلم وهو
قوله ولو قال ليس عليك كذا فاصل بل في قولهم ان كره على اشكال كون بل اقرارا في جواب من قال ليس عليك كذا وان قد تقر في النفي واللفظ بانه
في جواب النفي في هذا قيل لو لم يرد بل في جواب الاستكراه في العرف صار استعلاءه مكان بل شيئا فيستعمل في جواب النفي بمعنى بل عرفا
ان كان لغيره خلاف ذلك ولما كان المصير من رد في قول العرف عدمه قال على اشكال ويجوز ان يحذف الف والراء من الاشكال الاحتمال الضعيف في هذا ما
قال في عدم اشكال بل قال وكذا نعم على اشكال فهو ايضا اقرار لكن في احتمال ضعيف فاصل لا ليس باقرار لاصل عدم الاقرار وعد شيئا في النفي وعدم
تدبر كون في النفي واللفظ النفي في النفي فليس باقرار الا مع تحقق بل قول المقر بذلك فاللفظ عدم الاقرار الاعمال في كره ولو سلم لك في النفي
الاحتمال وقاعد الاقرار اخذ بالقطع والثبت والحكم بالمتيقن لاجل براءة الذمة انظر في هذه المباحة واخط هذه القاعدة واجعلها ضابطة فلا يكره
فانما يقع كبر فيما تقدم وفيما سيجي وادام بخير چون غيرها كثير اجزم بان قوله لست منك اقرار مع الاحتمال المتقدم واحتمال كون غير الطرد والمدعى
ويؤيد ما قال في كره ولو قال لا اقر بكونه كذا وسكت فافهم وايضا قال اللفظ قد يكون صريحا في التمسك وينضم اليه قرين تصرف عن موضوع الاستهزاء
وكذلك من جعلها الاداء والبراء وتحريك اللسان الدال على شدة النفي والافتقار لعل هذا اقرارا في قوله صدق وفان معنى على هذا الحال فلا يكون
اقرارا وجب ان يقر الدال على الاقرار حكمه وان وجد القرائن الدالة على غير حكم بعدم الاقرار وفيه ايضا مباحة وينبغي الحكم بالاقرار في اللفظ
بغير تدبر من غير ضابطه كانه عذو اول كلامه وعدم سماع دعواه الا مع الظهور في الجملة ولا يشكل الحكم بالاقرار مع ان ليس باكثر من الصريح واحد وفلجوز
فيه ذلك مع عدم اقراره بغيره وسكت المدعى فاصل فانما هذا يخرج عن هذه الضابطة في كثير من مسائل الرضا والافراد ثم اعلم ان الشيخ بعد
قال الاكثر على ان نعم في جواب قوله ليس عليك كذا ليس باقرار وجهه ما تقدم من كون في النفي العريضة تصديقا للسؤال مطفا فان كان نفي فهو تصديق
لنفي فافهم هذا ليس على كذا فليس باقرار ولهذا نقل عن ابن عباس ان لو قالوا نعم لغيره في الامة كما مر وقال قوم انه يكون اقرارا في كره ان كل واحد من نعم
بل بتمامه الاخرى في العرف قال في المغيرة فافهم السبيل وجماعة في الحكم عن ابن عباس وغيره في الامة متمسكين بان الاستهزاء النفي في غير موجب
لكذلك استمع سبوت من جعل ام مسلمة في قوله انا مقربك به اقرارا في النفي واستشكل بان بل في الجواب الاجاب ثقافا وفي بحث نعم
يجوز من سبوت وقوع نعم في جواب لست ثم قال ان جماعة من المتقدمين والمتأخرين قالوا اذا كان قبل النفي استهزاء ثم تقرر في الاكثر ان الجواب النفي
وعيا لفظ ويجوز عند من اللسان الجواب عيا لفظه الى قوله فثبت ظهران بل نعم بقرار ان في جواب ليس مع اللسان في اقضى العرف
الامة كل من مقام الاخر فقد طابق العرف واللغة على ان نعم في مثل هذا اللفظ اقرارا بكي لا تنفاه اللسان هو الاصح واختاره في حنفي س وما
قرينه علم ان جعل نعم هنا اقرارا اولى من جعل بل اقرارا في قوله ليس عليك الف لا اتفاق على انه لا يجاب بها الاجاب انتهى فيه فاصل من وجوه الاول
انه ما في طابق العرف واللغة بالاتفاق نعم قد جوز بعض هل اللغة ذلك وكل المتقدم صرح في ذلك فاحصل المطابق المذكور والثاني انه قد
جوز البعض في جعل اللسان هنا دليلا على وجوده فانه غير معلوم كون جوابا وتصديقا للسؤال الذي هو صريح لفظه وبذلك الاعتراف يقع بل جوابا له
او باعتبار المعنى والمال الذي لا اعتداده على فون العربية التي مدارها ملاحظة اللفظ ولهذا لا يقع بل جوابا كما اشبه اليه فيما تقدم بقوله واستشكل
اه والثالث انه على تقدير التسليم فكونه اقرارا محتمل لما قلنا لان الاصل براءة الذمة وبكفي احتمال وقوع جوابا للفظ لا المعنى بل يكون فاصل اللغة في
العربية المشبهة وان جوز كونه جوابا باعتبار المعنى ايضا ولكن هذا المرجح وقبول الاحتمال البعيد الاقرار بكونها مبنيا على القطع وقال في كره ولو
لك في المعنى الاحتمال وقاعدة الاقرار اخذ بالقطع والثبت والحكم بالمتيقن لاجل براءة الذمة وقال فيهما ايضا اللفظ قد يكون صريحا في التصديق
وينضم اليه ما صرح عن موضوعه الى الاستهزاء والتكذيب من جعلها الاداء والبراء ونحو ذلك تحريك اللسان الدال على شدة النفي والافتقار

هذا الثاني من الاست
بما لا يوافق في النفي
لان الاستهزاء في اللغة
نفي على النفي

في الحديث

في الملكة

لا اذن ملائكة
 كذا كذا كذا
 في الجنة والجنة
 بل في الجنة
 هو الاشارة

المقبلة محمد

الحكم للاحال

كتاب القس

مثل تخلصه من يد ظالم لا شك في جواز ايقاع صورة العقد ان لم يتغير الا به بل يجهل وجوبه فاقول ان لا شك ان ليس هنا شراء حقيقي بحسب الشرع ولو
كان كاذبا في نفس الامر يكون شرعا بحسب الامر فاقول ان يترب عليه احكام الشراء بالنسبة اليه وكان مرادهم بحسب الشرع واما بحسب نفس الامر
فهو مكلف بقبضه فلا يشترط له خيار الشرط ولو شرطوا لا خيار للحبس ولا خيار للحق الا في شراؤه هنا استنفاد آخر العبودية الباطلة قال في كره هذا من جملة اجماع
فهم يحرم بعد شرائه الامر بوضع يده عنه عملا بقاره ولا شك في ذلك بالنسبة الى ما يفعل معه المقر فليس له ان يملكه واخذ كسبه به بل يعامل معه معاملة الاجرة
واما الحكم بكونه مكررا مثل الاقرار بالنسبة الى غيره والحكم بان ليس له احكام الشراء مطاوعا عن بعد ان يتبع ان يكون له ذلك بالنسبة الى اقراره بالبيع فلا بد ان يخذل
وحيا الغبن واخذ ما غيره به بل في حق المجلس ينبغي ان يقبل منه وكذا في باقي الخيارات فان التزام احكام البيع اللان من جميع الوجوه باقراره بالبيع والزام الا
والاخذ فلا بد ان يرجع عن الاستنفاد اذ هو غير لازم فلا يمكن الحكم عليه باكثر من احكام شرائه اللان بحسب الشرع نعم ليس له بحسب اقراره تسليمه اليه ولكن قد
يؤخذ منه بعد اخذ ثمنه فله ان يحكم الحاكم بعد سماع الاقرار في حق الغير بل في وجوب ذلك من البيع ان لم يكن قصد التصديق والقرينة في استنفاد آخر العبودية لانه من مات العبد
بعد الشراء جازا اخذ ثمنه قهرا وسرقه وعلى ابي وجبة انقضى دون رد البيع ان لم يكن قصد التصديق والقرينة في استنفاد آخر العبودية لانه من مات العبد
له مال ملكه بعد الاستنفاد والحكم بالحرية فقال المهر غير باع هذا المشترى ثمنه فله ان يملكه ما لم يملكه مال البائع بالولاء فيأخذ منه اقتضا لما حيث تعدد العبدان والغير
هذا وفيه لامل ان يجهل كونه حر الاصل او عتق في كفارة ونحو ذلك فلا يكون ماله للبائع في غير الكفارة بل يترعا غير مبرى عن ضمان عتقه ولم يكن له وارث ويكون الاقرار
على هذا الوجه لا يكون هو متبرعا في الاختداء ومقر به الى الله في تخلص فانه يكون الشئ بمنزلة التصديق في البرقة لاستنفاد عن العبودية ويكون
قصد الاختداء مما يمكن وتعد ذلك بالكلية الا عن هذا المال ليس بعد جواز اخذ الثمن بناء على ان ماله للبائع كان الولاء له على ما قالوه فيمكن حمله عليه
في هذا الحكم بعض ما تقدم فافهم وهذا كل على تقدير صحة واما ان كان كاذبا باع عبد له بفعل به ما يجوز فعله بالبيعة من الاستنفاد وغيره ان تمكن وماله بعد له
بناء على ان مال العبد لولا ان قام له وقوله ولو قال له في ميراث ابي ومن ميراث ابي وفي هذه الدار مائة فهو اقرار بالحرية في ميراث ابي ومن ميراث ابي وفي
داري هذه اولى مالي ولو قال في هذه المسائل بحق واجب بسبب صحيح ونحو وجهه كون قوله في ميراث ابي ومن ميراث ابي مائة مثالا لا يلا في هذا الكلام
كالصريح ان لا يملكه دين على ابيه ومعتق بتركه وان لم يستحق في ذلك ولا فرق بين ان يقول على مائة وبين ما تقدم بخلافه في ميراث ابي ومن ميراث ابي
او في داري وفي مالي فان ظاهره تناقض لان ظاهرا ملكه المقر وظاهرا الاضافة فملكه المقر فاحمل على الظاهر فملكه هذا الكلام فلا اقرار وانما تصحح بالاول
لعدم حمل كلام العقد على اللغو والتناقض كما هو مقتضى القاعدة فيحمل ان تكون الاضافة لادنى ملازمة فيكون المجاز في الاضافة زوج يكون اقرارا ويجهل ان يقر بالحرية
لقد كان المراد بالانشاء والوعد بالملك بالهبة ونحوها والاضافة فتكون على اصلها ما وجب لا يكون اقرارا وظاهرا لولية الثاني لاصل اذ لا دفعه والاستحقاق في كرهه
ليحمل ان يقر بانه اضاف الى نفسه ما يملكه من المملوكة الى قوله لان الاحتمال ولو كان نادرا ينبغي لزوم الاقرار عملا بالاستصحاب وقال في موضع منها قاعدة الاقرار بالحرية
القطع والبس والحكم بالمشيق وفي موضع اخرها اللفظ قد يكون صحيحا في التصديق وبضم اليه قران تصرفه الى الاستنزاع والتكذيب من جعلها الابراء والاداء
وغير ذلك الدال على شدة النجاسة في الانكار فاحمل على قوله صدق ما في معناه على هذه الحالة فلا يكون اقرارا وان وجد القران الدال على الاقرار حكم به كرهه
لان العمل على الظاهر ليس اقرارا وان حمل على غير هذا الاحتمال لان الاقرار وعقد فان سلمتساويهما فخرج الثاني لاصل الاستصحاب واما اذا انضم الى جميع الصور
التي قبلها عدم الاقرار فيها مثل قوله بحق واجب بسبب صحيح فقد كونه اقرارا ودفع التناقض بزيادة النسخ المجازي الذي مستلزم
لعدم كونه اقرارا فصار بينه صراحة عن الحقيقة والمجاز الذي يستلزم ان عدم الاقرار فصلا كما صرح في الاقرار وهذا تحريم هذه المسائل
فلا يرجع ما ذكره المحقق الثاني وغيره على هذه المسائل في كلامهم مثل قوله في عقد فاذا قال لادى فلان لم تمنع ان يكون المراد الدار التي هو محبوس في ملك فلان
وقوله لان يقر بالبيعة من قوله دارى التي هي في قوله ولا يقر ذلك لان ان سلم كونه متبعا واشيع الاخرى الاستصحابا من قوله ايضا معناه ضاعل الشيخ وابن
ادريس حيث ذهب الى عدم الاقرار في مثل دارى والى الاقرار بعد ذلك الامور المتقدمة ولا يركب الاضافة باو في ملازمة مجاز الامة لا يقر ذلك كونه استصحابا في البيع
مشهور والتناقض الذي فر منه الشيخ وابن ادريس في الفرض لا يندفع بغير حق والجهل وكذا قوله لفلان ان يقول التناقص المدعى لزومه في قوله فلان لازم هنا
لان ما كان مبررا لا يقره فملك له وعلى حكم مال الميت مع الدين وعلى كل تقدير فليس ملكا للدين وقد افضى الاقرار كونه ملكا له فان قيل المراد بقوله في ميراث
ابي استنفاد ذلك قلنا هو خلاف الظاهر فانه خلاف الوضع اللغو والشهر في استعمال العرف واذا جاز ان كان مثل هذا فافهم ما سبق اولى وكذا قوله بعد ملاحظة
ما قلناه ولا يقر من بين المستثنين اي ميراث ابي وميراث من ابي لادى صحة الاقرار فيها وكذا قوله وقد قد منعا ما يدل على عدم الفرق في الحكم اي بين قوله له
هذه الدار وكذا وبين من ذرى ومالي وكذا وقد عرفنا ان هذا القول اي بحق واجب بسبب صحيح ونحوه لا يندفع التناقض فيما قدمناه بل يؤكد فان جعله بلا في
العمل عن الظاهر بقوله دارى ملكه فصح الاقرار صلا للذلة على ذلك ايضا وان كانت مع هذا القول كقولهم ولو قال فلان على شئ او مال قبل تفسيره
بالمراتب اولى ولا يقبل بالجهة من المحط ولا يكمل المراسم ولا السرجين وجلد الميتة والجر والحرز وكذا رد السلام والعبادة ولعلم بفساد حتى يفسد فعرشانه
لا يشترط في الاقرار المعلومة بل يصح بالجهل ولو قال كذا الزم ما صدق عليه شئ فان لم يفسد حيزه الحاكم حتى يفسد فان فسر بما يؤول عادة قبل ذلك من خلاف وان كان
افضل ما يتولى وان فسر بما لا يتولى عادة ولكن من جنس ما يتولى عادة كاحتمال من المحط والتمسح به المص هذا عدم القبول لان المتبادر من له على شئ ما يتولى
عادة وليس عوامه والجهة ليست كذلك ولكن قال في كرهه الاقرار القبول فانه شئ مبرر ماخذ وعلى من اخذ رده ويمنع عدم سماع الدعوى ويؤيده اصل
بطلان الدعة وصل اللفظ الذي اقر به عليه في الجملة والصابط المقيدة والزبسية والتمرة كذا وان لم يكن من جنس ما يتولى ولكن له منفعته بعد بها عادة
ويجوز افتنا كالتسريح وان لم يكن له منفعته بعد بها المقصود كالميراث فجزء المص عدم القبول ايضا فيها كانه لما مر قال في كره الكلب المعلم والتسريحين

هذا الحكم بكونه مكررا مثل الاقرار بالنسبة الى غيره والحكم بان ليس له احكام الشراء مطاوعا عن بعد ان يتبع ان يكون له ذلك بالنسبة الى اقراره بالبيع فلا بد ان يخذل
وحيا الغبن واخذ ما غيره به بل في حق المجلس ينبغي ان يقبل منه وكذا في باقي الخيارات فان التزام احكام البيع اللان من جميع الوجوه باقراره بالبيع والزام الا
والاخذ فلا بد ان يرجع عن الاستنفاد اذ هو غير لازم فلا يمكن الحكم عليه باكثر من احكام شرائه اللان بحسب الشرع نعم ليس له بحسب اقراره تسليمه اليه ولكن قد
يؤخذ منه بعد اخذ ثمنه فله ان يحكم الحاكم بعد سماع الاقرار في حق الغير بل في وجوب ذلك من البيع ان لم يكن قصد التصديق والقرينة في استنفاد آخر العبودية لانه من مات العبد
بعد الشراء جازا اخذ ثمنه قهرا وسرقه وعلى ابي وجبة انقضى دون رد البيع ان لم يكن قصد التصديق والقرينة في استنفاد آخر العبودية لانه من مات العبد
له مال ملكه بعد الاستنفاد والحكم بالحرية فقال المهر غير باع هذا المشترى ثمنه فله ان يملكه ما لم يملكه مال البائع بالولاء فيأخذ منه اقتضا لما حيث تعدد العبدان والغير
هذا وفيه لامل ان يجهل كونه حر الاصل او عتق في كفارة ونحو ذلك فلا يكون ماله للبائع في غير الكفارة بل يترعا غير مبرى عن ضمان عتقه ولم يكن له وارث ويكون الاقرار
على هذا الوجه لا يكون هو متبرعا في الاختداء ومقر به الى الله في تخلص فانه يكون الشئ بمنزلة التصديق في البرقة لاستنفاد عن العبودية ويكون
قصد الاختداء مما يمكن وتعد ذلك بالكلية الا عن هذا المال ليس بعد جواز اخذ الثمن بناء على ان ماله للبائع كان الولاء له على ما قالوه فيمكن حمله عليه
في هذا الحكم بعض ما تقدم فافهم وهذا كل على تقدير صحة واما ان كان كاذبا باع عبد له بفعل به ما يجوز فعله بالبيعة من الاستنفاد وغيره ان تمكن وماله بعد له
بناء على ان مال العبد لولا ان قام له وقوله ولو قال له في ميراث ابي ومن ميراث ابي وفي هذه الدار مائة فهو اقرار بالحرية في ميراث ابي ومن ميراث ابي وفي
داري هذه اولى مالي ولو قال في هذه المسائل بحق واجب بسبب صحيح ونحو وجهه كون قوله في ميراث ابي ومن ميراث ابي مائة مثالا لا يلا في هذا الكلام
كالصريح ان لا يملكه دين على ابيه ومعتق بتركه وان لم يستحق في ذلك ولا فرق بين ان يقول على مائة وبين ما تقدم بخلافه في ميراث ابي ومن ميراث ابي
او في داري وفي مالي فان ظاهره تناقض لان ظاهرا ملكه المقر وظاهرا الاضافة فملكه المقر فاحمل على الظاهر فملكه هذا الكلام فلا اقرار وانما تصحح بالاول
لعدم حمل كلام العقد على اللغو والتناقض كما هو مقتضى القاعدة فيحمل ان تكون الاضافة لادنى ملازمة فيكون المجاز في الاضافة زوج يكون اقرارا ويجهل ان يقر بالحرية
لقد كان المراد بالانشاء والوعد بالملك بالهبة ونحوها والاضافة فتكون على اصلها ما وجب لا يكون اقرارا وظاهرا لولية الثاني لاصل اذ لا دفعه والاستحقاق في كرهه
ليحمل ان يقر بانه اضاف الى نفسه ما يملكه من المملوكة الى قوله لان الاحتمال ولو كان نادرا ينبغي لزوم الاقرار عملا بالاستصحاب وقال في موضع منها قاعدة الاقرار بالحرية
القطع والبس والحكم بالمشيق وفي موضع اخرها اللفظ قد يكون صحيحا في التصديق وبضم اليه قران تصرفه الى الاستنزاع والتكذيب من جعلها الابراء والاداء
وغير ذلك الدال على شدة النجاسة في الانكار فاحمل على قوله صدق ما في معناه على هذه الحالة فلا يكون اقرارا وان وجد القران الدال على الاقرار حكم به كرهه
لان العمل على الظاهر ليس اقرارا وان حمل على غير هذا الاحتمال لان الاقرار وعقد فان سلمتساويهما فخرج الثاني لاصل الاستصحاب واما اذا انضم الى جميع الصور
التي قبلها عدم الاقرار فيها مثل قوله بحق واجب بسبب صحيح فقد كونه اقرارا ودفع التناقض بزيادة النسخ المجازي الذي مستلزم
لعدم كونه اقرارا فصار بينه صراحة عن الحقيقة والمجاز الذي يستلزم ان عدم الاقرار فصلا كما صرح في الاقرار وهذا تحريم هذه المسائل
فلا يرجع ما ذكره المحقق الثاني وغيره على هذه المسائل في كلامهم مثل قوله في عقد فاذا قال لادى فلان لم تمنع ان يكون المراد الدار التي هو محبوس في ملك فلان
وقوله لان يقر بالبيعة من قوله دارى التي هي في قوله ولا يقر ذلك لان ان سلم كونه متبعا واشيع الاخرى الاستصحابا من قوله ايضا معناه ضاعل الشيخ وابن
ادريس حيث ذهب الى عدم الاقرار في مثل دارى والى الاقرار بعد ذلك الامور المتقدمة ولا يركب الاضافة باو في ملازمة مجاز الامة لا يقر ذلك كونه استصحابا في البيع
مشهور والتناقض الذي فر منه الشيخ وابن ادريس في الفرض لا يندفع بغير حق والجهل وكذا قوله لفلان ان يقول التناقص المدعى لزومه في قوله فلان لازم هنا
لان ما كان مبررا لا يقره فملك له وعلى حكم مال الميت مع الدين وعلى كل تقدير فليس ملكا للدين وقد افضى الاقرار كونه ملكا له فان قيل المراد بقوله في ميراث
ابي استنفاد ذلك قلنا هو خلاف الظاهر فانه خلاف الوضع اللغو والشهر في استعمال العرف واذا جاز ان كان مثل هذا فافهم ما سبق اولى وكذا قوله بعد ملاحظة
ما قلناه ولا يقر من بين المستثنين اي ميراث ابي وميراث من ابي لادى صحة الاقرار فيها وكذا قوله وقد قد منعا ما يدل على عدم الفرق في الحكم اي بين قوله له
هذه الدار وكذا وبين من ذرى ومالي وكذا وقد عرفنا ان هذا القول اي بحق واجب بسبب صحيح ونحوه لا يندفع التناقض فيما قدمناه بل يؤكد فان جعله بلا في
العمل عن الظاهر بقوله دارى ملكه فصح الاقرار صلا للذلة على ذلك ايضا وان كانت مع هذا القول كقولهم ولو قال فلان على شئ او مال قبل تفسيره
بالمراتب اولى ولا يقبل بالجهة من المحط ولا يكمل المراسم ولا السرجين وجلد الميتة والجر والحرز وكذا رد السلام والعبادة ولعلم بفساد حتى يفسد فعرشانه
لا يشترط في الاقرار المعلومة بل يصح بالجهل ولو قال كذا الزم ما صدق عليه شئ فان لم يفسد حيزه الحاكم حتى يفسد فان فسر بما يؤول عادة قبل ذلك من خلاف وان كان
افضل ما يتولى وان فسر بما لا يتولى عادة ولكن من جنس ما يتولى عادة كاحتمال من المحط والتمسح به المص هذا عدم القبول لان المتبادر من له على شئ ما يتولى
عادة وليس عوامه والجهة ليست كذلك ولكن قال في كرهه الاقرار القبول فانه شئ مبرر ماخذ وعلى من اخذ رده ويمنع عدم سماع الدعوى ويؤيده اصل
بطلان الدعة وصل اللفظ الذي اقر به عليه في الجملة والصابط المقيدة والزبسية والتمرة كذا وان لم يكن من جنس ما يتولى ولكن له منفعته بعد بها عادة
ويجوز افتنا كالتسريح وان لم يكن له منفعته بعد بها المقصود كالميراث فجزء المص عدم القبول ايضا فيها كانه لما مر قال في كره الكلب المعلم والتسريحين

في قوله

المفرد الاصل
صالح اللامع
منه في لفظ
والمسالك
الغنى على

وعلیٰ نقیہ الہی
اللہ

[illegible]

مرد الکتب افروحد

فقد علمتم ان هذا الكتاب من كتب
الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

فنا فیما بیننا و فیما بیننا

للعطف لا يكون للناكيد فلا يكون الاقربا قلم بكل لفظ واحد فكم مرة ما يكون المقر به ما كما انه لو كان دون العطف مائة مرة يكون واحدا
 لو قال اردت بالثالث ناكيد الثاني فيقبل قوله فيكون الثاني ناكيد فيكون الثالث مع العطف ناكيدا فظاهرا انه لو قال
 انه ناكيد الاول فليس بمقبول لعدم الناكيد للفظي ولا المعنوي وهو كعدم قبول كون الثاني ناكيدا للاول فليس بمقبول لعدم الناكيد للفظي مع
 الناكيد مع الفصل كما قاله بعض المشافهة نقل في كره ثم قال وكذا لو كان الوكيد ثم واما لو قال درهم غير درهم فهو ثلثة قطع لعدم جواز الناكيد للفظي مع
 وط انهاء المعنوي واعلم انه اذا كان قوله اردت ناكيد الثاني مقبولا وبليز مدح درهمين فيان لا يحكم بلزوم الثلثة مع بل درهمين لاحتمال اراده ناكيد الثاني
 بالثالث فلا تعين بلزوم الثلثة فالصاطبة تقضي الدرهمين في مثله وهو كعدم جواز درهمين ثم لو قال اردت ناكيد الاول وكان من اهل المعرفة ما ادعى
 الجهر والنسيان يمكن الزام بالثالث والاقول فاقول ثم في قوله كره ايضا وان قال اردت به بكن الثاني وناكيد قبل ولزوم درهمان لا غير تصدق باليمين بل
 واجبه لا نه اذا قام الاحتمال المقبول وهو خبر بقصده تقضي الصاطبة وما تقدم في كلامه من ان يقضي عدم اليقين بل يصدق بحج قوله بل يحل عليه جرد لا
 وان كان نادر بعيدا او لم يدع كما تقدم غير ثم قال هنا ايضا المحي الاقوال اي بقوله لو قال ناكيد الثاني لا يحل على الناكيد وهو خبر بلفظه ولا شأن باللفظ
 محتمل للناكيد والاقرب فلا يشك في منته بالبحر والاحتمال ويحتمل ان يكون مراد ما يمين مع دعوى المقر به عدم ارادته الناكيد الثاني بل العطف فاقول
 ولو كثر الاقرب في اثنين فما واحد الا ان يضيف في سببين مختلفين ولو اضاف احدهما محل المطع عليه ويدخل الاقل تحت الاكثر فيكون تكراره لا ذرا
 بشي واحد من اثنين وهو غير بعيد الا ان يضيف كل واحد الى سبب مغاير ليس له ان يقول في العدة له على درهم لثمن ثوب بخودك فانه بلزوم الدرهم
 للصراخ واما لو اضاف احدهما فقط قال في المشاهير له على درهم فيجوز ان ارادته الدرهم الاول الذي لم يثبت ثوبه ثم فيجوز عليه ما هو هو وط وكذا دخول
 الاقل تحت الاكثر بان يقول له على عشرة دراهم ثم قال على خمسة وبالعكس لما تقدم من الاصل جواز التداخل فلا يثبت قول ولو قال له عبد عليه عامه
 اقربا بخلاف دابة عليه ما سرج قدر الفرق بين العدة والذاتية فذكره قوله ولو قال الف درهم رجح في تفسير النصف اليه ولو قال خمسة عشر درهم واللف
 ومائة وخمسة وعشرون درهما او الف ومائة درهم او الف وثلاثة دراهم فالجميع درهم ولو قال درهم ونصف رجح في تفسير النصف اليه وجهه ظاهر اذا علم
 هذا كون الف درهم ولا غيره اذ يصح ضم اي شئ الى الف مثل الف ثوب درهم وذاتية وغير ذلك اما لو قال خمسة عشر درهما فان كان كل درهم لان
 خمسة عشر ركبا على درهمين وهو المعنوي والذاتية كما بين في قواعد العربية وكذا لو قال الف ومائة وخمسة وعشرون درهما او الف وثلاثة
 دراهم فان الجميع يكون درهم لما تقدم هذا ظاهر وفيه فاقول جواز تسمية مائة وخمسة في درهم ولهذا يصح ان يقال الف ثوب مائة درهم وخمسة عبيد و
 عشرون درهما وكذا الف ثوب مائة درهم والف ثوب ثلثة دراهم فلا يظهر كون الكل درهم بل لاخر فقط نعم المسألة في ذلك ولكن قدر ان الاحتمال البعيد
 المنادر ايضا ومقبول فلا يثبت فاقول ويؤيد قوله درهم ونصف في تفسير النصف اليه مع ان المبادر ان المراد نصف درهم فاقول ولو قال له
 هذا الثوب وهذا العبدان غير قبل ولو انكر المقر خلفه شرع الحاكم ما اقر به او جعله مائة معلومة ان هذا اقرب الجمل لا يمكن الحكم عليه فيلزم عليه التعيين
 فان ابي جبر حتى يعين فان عجز قبل المقر فلا كلام وان انكر رادع الاخر خلف المقر بعدم قصد ذلك وعدم استحقاقه وانزع الحاكم ما اقر به عن يده او
 جعله مائة عند كانه قد تقدم قوله ولو قال ثلثة الدراهم رجح في تفسير المائة بانه دينار او درهم فقبل وكذا في اراده معنى ظرفية الدار التي فيه للمائة
 معنى كان وما فرجح لفظ قوله والاقرب بالولد اقرب وجبة امه فاقول لا يكون حاصله لا الشهية او تكون امه او حصل بايضا المالك وكان ذكره
 في الاقرب بالنسبة الى فاقول قوله ويشترط فيه اهلية المقر ويصدق المقر له ان كان غيرهم الابن او كان ابنا بالغوا وان لا يكون له المحس ولا شرع ولا مانع في
 الاقرب بالولد فلو اقر من هو اكبر سنا او بشهو او بالنسبة اليه يصح ما بالغ وانما غيرهم لا يقبل بشرط في صحة الاقرب بالنسبة كون المقر متصفا بما في الاقرب بالمال
 حتى يكون هو اهلا له وينبغي عليها الشرط تصديق المقر له المقر في قراره اذا كان الاقرب بالولد الغير البالغ فان كان طفلا لا يحتاج الى التصديق ولعل دليله
 الاجماع وعمود ذلك الاقرب مع عكس اعتباره واشترط ان لا يقبل العقل ولا الشرع وان لا يكون من شأنه في ذلك بان يقول ولد فلان فلو لم يكن من
 اكبر سنا او مساويا او اقل ولكن لا يمكن كونه ولدا له او دعوى ولدته من كان بعيدا عنه بحيث لا فرض خصوصية مما يمكن به العقل والحس لا يقبل منه هذا
 الاقرب بله ويكذب وكذا اذا اقر بولده من حكم الشارع بكونه ولدا لغيره لشبهة نسب او شهادة العدة او علم الحاكم به او يكون بالغوا وكذا لو اقر بولده من غير
 كونه ولدا فلم يقبل في ذلك كله بل يفتى عنه الاقرب الاخيرين فانه يمكن ان يثبت شرعا ولو بالقرعة في الاخير الظاهر في الفرق في ذلك كله بين الذكر والانثى لمحا
 ملحاه به ولا بين كونه شيدا او من عدمه وراحقا وعدمه وبين تكذيب الام بان يقول ليس لك بل لغيرك وعدمه ذكره في كره ونظف عدي ثبوت النسب
 باقرار الام وادعى الشيخ الاجماع في الارب عدم الدليل في الام فيبقى على حاله وهو عدا الشوب كل باقرارها بالنسبة اليها فقط والعقل لا يجد الفرق بل يحكم في الام
 بالطريق الاولى فاقول واعتبار التصديق فيما اعتبره وهو المشهور بحيث لا يفرق في الخلاف فكان مجموعا عليه العقل يساعده لان الحكم على شخص باقراره مع
 اهلية للتصديق والتكذيب كلف للعقل والتقليل ثم يلزم المقر بمقتضى اقراره لدليل الاقرب فلو كان يستلزم الجواز لثبوتها وعلمها وغير ذلك ثم اعلم ان
 مقتضى كلامهم انه اذا ثبت النسب المقر بالطفل ثبت نسبته مثل الفرائش فيكون بالقرعة جدا وامه جد واخلوة اعمام وعمات وولده اخوة واخوان فلو
 رجح لم يقبل انه سيجع تكذيب الولد بعد البلوغ ولا ينعى تكذيب احد منهم ذلك قال في كره اذا اقر بالولد وحصلت الشرط ثبت النسب بينه وبين الولد
 وكذا بين الولد وكل من ثبت بينه وبين الولد المشهور ثم قال ولا يكفي السكوت في الولد بالغ وعدم التكذيب بل لا بد من التصديق وانه لو رجح بعد
 محتمل بطلان النسب اذا ثبت الاقرب وقد رجحوا ما في المال وعدمه فانه حكم بالنسبة لا اقرارا كالفرائش فلا يثبت في النفي والاجماع على ذلك
 نعله الاولى والنسب قر به في كره وقال ايضا لا اعتبار بتصدقه حاله الصغر فالاقرب له لا اعتبار بالتكذيب لا يندفع النسب قوله وهو ظاهر وجه المشافهة

في الاقرب
 وفيه من
 المنقذين
 والمختلفين
 واما في
 واما في
 واما في
 واما في

في المسألة
 على درهمين

في قوله
 في قوله
 في قوله

مع تصديق

في كتاب

وعلى ما اخبرناه لو اراد المقر بخلق بني نوح ان لا يمكن منه لانه لو رجع لم يقبل فلا معنى لخلق بني نوح واستلحق مجنونا فافاق فانكروا لا قربانه كالمصالح فامل قولك
 ولو استلحق مجنونا بالغا وصدق قبل ولو كان صغيرا لم يكن في الحال ولا يقبل انكاره بعد بلوغه اشارة الى اعتبار التصديق في الاقرار بالولد البالغ وذلك
 يقبل مع الشرط مثل كونه بالغين عاقلين رشدين وظاهرا مع ثبوت النسب فامل في فهم الرد ومن عكس ونقل عن الشيخ انه يتعدى النوارث الى الاولاد
 هذا وقال في الفرق تامل ولو كان المستلحق ولدا صغيرا الحق في الحال ولا يتوقف على ان يبلغ ويصدق بل لا يقبل تكذيبه بعد البلوغ والاشد كما في قوله
 ولو اقر ببنوه قبل صغره كان او كبيرا ولا يعتبر التصديق المعبر في البالغ الرشيد فانه كان معتبرا مع الاحكام وهنا ليس يمكن فصاكا لطفلا والمجنون البالغ
 وفي الكبر تامل لعدم الدليل والاجماع نقل في الصغير وليس معلوم في الكبير لميت خصوصا مع الهمة لوجود الارث ومع المنازع مثل ان فامل قوله وكذا لا
 يعتبر لواقرب بنوه المجنون اذا اعتبر بسلامه فبانه طفل قال في حقه عكس خلاف في ذلك وانكاره بعد الافاقة كانكاره الصبي بعد البلوغ ان ثبت الاجماع
 فهو والاخيه تامل وقال في حاشيته على الكتاب لو بلغ المجنون عاقل لا ثم اجنونه فامل القول فيه ارجح وفي الفرق تامل قوله ولو اقر بغير الولد اقر
 الى الميت او التصديق واذا صدق توارثا ولا يتعدى النوارث ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل في النسب الا في بدو ثبوت النسب بين المقر والمقرنه اذ لم يكن
 ولان الميت الشرعيه والظاهر ان يكتفى الشيعاء عنه ايضا على ما هو المشهور بينهم من غير ظهور مخالف فاكفي في مثل هذا المقام بالظاهر فيكون المحصر
 المفهوم هنا وصريح غير مثل عدنا ضافا بالنسبة الى رجل ويمين او فاسقين وغير ذلك وامثاله كثيرة مثل انهم يقولون في بحث الصواب لا يثبت الهلال
 الا بعد بلوغه ويعدونه فيما يثبت بالشيعاء واجاب في حقه بانه يمكن ان يثبت بالشيعاء مع عدم المنازعة معه بالعدلين فقط وهو غير واضح فان الشيعاء
 ان كان محجربا يثبت به ائما والافلا ولو كانت المسئلة محجزة كان امرا بعبارة هي تامل ويكتفى التصديق في ثبوت النوارث بينهما ولا يفيد ثبوت
 النسب النوارث ايضا بينهما وبين غيرهما واليه اشارة بقوله ولا يتعدى فامل فلو كان لهم ورثة مشهورون يعتبر في ثبوتهم ايضا التصديق من الطرفين
 كما لو كان حاصل تصديق الاولين في حقهم ولا يقبل الا في حق انفسهم بل القول للتوارث ايضا في حق الغير في الجملة الا انه لم ين من القول حاله
 فيهم بالنسبة الى انفسهم ولا يمكن رده بعد فامل وهذا القول ايضا يشتر ثبوت النوارث والنسب للولد البالغ الرشيد مع التصديق وكذا اعد
 في الرجوع فامل ولا فرق في غير الولد بين الاقرار بالاب والابن وغيرهم قوله ولو اقر ولد الميت باخيه ثم اقر بالثالث فانكرا الثالث فلنالت
 النصف للثاني السدس وللثالث الثلث ولو مات الثالث عن ابن مقرر دفع السدس الى الثاني ولو كان الاولان معلوم النسب لم يثبت في انكار
 الثالث وكان المال لثالثا يعني اذ مات شخص وله ولد معلوم فاقرب ذلك الولد لولد اخر الميت ثم اقر كليهما بولد ثالث له لاشك ان يثبت الارث له بل يثبت
 الارث له بل يثبت نسب ان كانا عدلين فان لم يكن هو احد هما في انه ولد وهما ايضا كذلك يكون المال بينهما اقلان مع عدم وارث خروا فقل في ثبوت وارث
 كليهما لا يمنع تكذيبه الاول لغير ثبوت نسب فهو كانكار الثاني له فلنالت النصف لاولاد وارث غيره وبغير الاول بالنسبة اليه ويدفع الاول الى
 الثاني السدس لثبوت وراثته بالنسبة اليه باقراره في دفع الفاضل اليه ويحمل قسمه النصف بينهما لان باقراره هو متساو معه فامل ولو مات
 الثالث عن ابن مقرر من النوارث مقرر لها يدفع السدس الى الثاني واليه ايفقهما بينهما كالنصف لو كان الثاني ايضا معلوم النسب الثالث كالاول لم يثبت
 في انكار الثالث له بل يقسم المال بينهما اقلان وهو واضح قوله ولو اقرت الزوجة بان فاضلها الاخوة فلولد سبعة الاثمان والا لثمن لو اقرت في
 بيت الاخوة معلومة ما بين له فان صدق اخوة الميت فلولد سبعة اثمان مال الميت والثلث للزوجة كما هو مذكور لم يصح ثلثة ارباع للاخوة والربع الاخى
 للزوجة لافراد الاخوة بعدم الولد نصفه وهو الثلث للولد لافرادها ونصفه لغيره لثمن ارباع ولها ثمن الاخر لان باقرارها
 فاضلها ما للولد المقر به اذ ما في يد هاما ما للميت وهو مشترك في تعيينهما ثمن ما في يد هاهذا ايضا واضح قوله وكل وارث اقر باولى منه دفع ما في يده
 اليه وان كان مثله دفع بنسبة نصيبه وجه دفع جميع ما في يد المقر الى من هو اولى بالميت منه باقراره فكذا بالنسبة الى نصيبه لواقرب من هو مثله في كونه وارثا
 فلو كان المقر بنا والمقر بنا للميت يدفع اليه ثلثي ما في يد هاهذا لا يثبت باقرارها ان كل ما هو لميت بينهما وبين اخيهما ثلث هذا اذا لم يكن وارثا غيرهما
 واقام وجوده في اخرى مثله منكره له فقط المتن انما يعطى المقر نصف ما في يد هاهذا على الاحتمال المذكور في ثلثاه قوله ولا يثبت النسب الا بشهادة
 العدلين قل في الميت وان المراد ان الحصري لا يتصور بغير ثبوت النسب بالشيعاء فالمراد لا يثبت بالنسبة ولا بالرجل ويمين ولا بامرأته ونحو ذلك
 فامل قوله ولو شهد الاخوان بابن الميت وكانا عدلين يثبت النسب الميراث ولا دور ولو كانا فاسقين اخذا الميراث ولم يثبت النسب لثبوت
 ثبوت نسب ابن بشهادة الاخوين العدلين وثبوت الارث له لدليل قول شهادة العدلين ومعلوم عدم الدور هنا اذ لا يتوقف قول قولهما على كونهما
 عدلين الميت لان قولهما للشهادة لا للاقرار بالموقوف على كونهما وارثين وشهادة العدلين مقبولة مطروقة وثبوت دورا على ثبوتها تامل وان قلنا ان
 قولهما لافرادها وكونها وارثين ايضا لا دور لان الشرط كونها وارثا فقط مع قطع النظر عن اقرارها بل يكفي كونها حيا في الجملة على مال الميت وهو ظاهر فلا يرد
 في قولهما في كونها وارثين وقد يلزم عدمه لو قبل قولهما فلو قبل قولهما لزم عدم قبول قولهما وعدم كونها وارثين وهو المراد بالدور هنا وهو الغرض في
 الموقوف بعض الحاشية الدور وهو مدغم بما تقدم وهذا يثبت الميراث للولد لو كانا فاسقين ولا يثبت النسب فلو اقر ولد كان اولى فان توهم
 المدعي اظهر لان القول لكونه اقرارا وارثا فامل قوله ولو اقر باثنين اولى منه دفعة فصدق كل من نفسه لم يثبت النسب بغير الميراث وان انكار
 منهم لواقرب وارثا بواحد اولى منه دفعة واحدة ان كان اخا او صدق بولد للميت وصدق كل من نفسه فطلعت النسب بشاهد واحد
 يثبت الميراث بينهما مع انه لم يصح احدهما الاخر بل كذبه لانه يثبت الارث لهما سواء بقول وارثا وصاحب يد ظنة ولا ترجيح لاحدهما على الاخر قوله
 ولو اقر بوارث اولى منه ثم باولى منها فان صدقة الاول دفع المال الى الثاني والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقر بمساو للاول فان صدق لشاركا و

الذي حصل في قوله
 لثمن ارباع للاخوة
 ثلثه لغيره
 في قوله ولو اقرت الزوجة بان فاضلها الاخوة فلولد سبعة الاثمان والا لثمن لو اقرت في بيت الاخوة معلومة ما بين له فان صدق اخوة الميت فلولد سبعة اثمان مال الميت والثلث للزوجة كما هو مذكور لم يصح ثلثة ارباع للاخوة والربع الاخى للزوجة لافراد الاخوة بعدم الولد نصفه وهو الثلث للولد لافرادها ونصفه لغيره لثمن ارباع ولها ثمن الاخر لان باقرارها فاضلها ما للولد المقر به اذ ما في يد هاما ما للميت وهو مشترك في تعيينهما ثمن ما في يد هاهذا ايضا واضح قوله وكل وارث اقر باولى منه دفع ما في يده اليه وان كان مثله دفع بنسبة نصيبه وجه دفع جميع ما في يد المقر الى من هو اولى بالميت منه باقراره فكذا بالنسبة الى نصيبه لواقرب من هو مثله في كونه وارثا فلو كان المقر بنا والمقر بنا للميت يدفع اليه ثلثي ما في يد هاهذا لا يثبت باقرارها ان كل ما هو لميت بينهما وبين اخيهما ثلث هذا اذا لم يكن وارثا غيرهما واقام وجوده في اخرى مثله منكره له فقط المتن انما يعطى المقر نصف ما في يد هاهذا على الاحتمال المذكور في ثلثاه قوله ولا يثبت النسب الا بشهادة العدلين قل في الميت وان المراد ان الحصري لا يتصور بغير ثبوت النسب بالشيعاء فالمراد لا يثبت بالنسبة ولا بالرجل ويمين ولا بامرأته ونحو ذلك فامل قوله ولو شهد الاخوان بابن الميت وكانا عدلين يثبت النسب الميراث ولا دور ولو كانا فاسقين اخذا الميراث ولم يثبت النسب لثبوت ثبوت نسب ابن بشهادة الاخوين العدلين وثبوت الارث له لدليل قول شهادة العدلين ومعلوم عدم الدور هنا اذ لا يتوقف قول قولهما على كونهما عدلين الميت لان قولهما للشهادة لا للاقرار بالموقوف على كونهما وارثين وشهادة العدلين مقبولة مطروقة وثبوت دورا على ثبوتها تامل وان قلنا ان قولهما لافرادها وكونها وارثين ايضا لا دور لان الشرط كونها وارثا فقط مع قطع النظر عن اقرارها بل يكفي كونها حيا في الجملة على مال الميت وهو ظاهر فلا يرد في قولهما في كونها وارثين وقد يلزم عدمه لو قبل قولهما فلو قبل قولهما لزم عدم قبول قولهما وعدم كونها وارثين وهو المراد بالدور هنا وهو الغرض في الموقوف بعض الحاشية الدور وهو مدغم بما تقدم وهذا يثبت الميراث للولد لو كانا فاسقين ولا يثبت النسب فلو اقر ولد كان اولى فان توهم المدعي اظهر لان القول لكونه اقرارا وارثا فامل قوله ولو اقر باثنين اولى منه دفعة فصدق كل من نفسه لم يثبت النسب بغير الميراث وان انكار منهم لواقرب وارثا بواحد اولى منه دفعة واحدة ان كان اخا او صدق بولد للميت وصدق كل من نفسه فطلعت النسب بشاهد واحد يثبت الميراث بينهما مع انه لم يصح احدهما الاخر بل كذبه لانه يثبت الارث لهما سواء بقول وارثا وصاحب يد ظنة ولا ترجيح لاحدهما على الاخر قوله ولو اقر بوارث اولى منه ثم باولى منها فان صدقة الاول دفع المال الى الثاني والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقر بمساو للاول فان صدق لشاركا و

باصح في قوله

الاغرم للثاني نصف الميراث مثل عم الميت اقرباؤه ثم باين له فان صدق الميراث الاول في الثاني دفع المال اليه ولا يشك النسب لا غرامة وان كذب بفتح
المال الى الاول وغيره الثاني وان اقرباؤه اخرون فان صدق الاول شاركه والاغرم للثاني نصف المال بعد دفعه الى الاول وجب ذلك كله الا ان امر
باقراره وعدم لزوم شيء على غيره باقراره قبل اذ ليس قوله هذا الخ وابن ان المال وانه لو اوقف ولا وارث غير مشار كما مقدما فان لم يشك او قد يقول
انه الخ وابن ان المال ونه فان له اخرا وابن وغير ذلك فقوله هذا الخ ليس يصح الاقرار بان المال له فقط حتى يلزم باقراره وقدره في الاقرار بالمال وذكر وافي
الوكالة ايضا مثل انه لو اقر بكون المال للميت وقال لا وارث له غير لم يلزم بتسليم العين لاحتمال وارث اخر فلا يلزم مونه هناك وهما ينبغي بالطريق الاول
على انه قد يكون شيء ولم يعلم ثم ثبت عنده الاخر مشاركا او اولى بالجله فاعدا الاقرار التي بين الاخذ باليقين دون الاحتمال والحجوان يؤيد الشبهة هنا فاقول نعم
يمكن الغر لو اقر مسلم المال خصوصا اشكاله وارثه ويمكن حمل عبارات الاحتياط عليه قال في عقد وغيره ان نفق وارثا غره والا فاشكال والحجج التي فيها هناك
تحقيق فارجع اليه قوله لو اقر بزوج لذات الولد اعطاه نصيبه والا انصف فان اقر باولم يقبل وكذا لو اكد اقراره الاغرم للثاني ولو اقر بزوجته لذات الولد
اعطاها الثمن والا الربع فان اقر بثانيه وكذب الاول غره نصف السهم فان اقر بثالثه غره لها الثلث السهم فان اقر برابعه غره الربع ولو اقر بغيره دفعه اقصاه
كان السهم بينهما ارباعا ولا غره ولو اقر بغيره لم يقبل ولو اكر احد اقر بها لم ينفذ وغره لها ربع الحصة اي لو اقر وارث الميت ذلك الولد بالفعل كالولد واحد
الا بون بزوج لها اعطاء المقر الربع ربع نصيبه وان اقر الوارث غير الولد بزوج لها ولم يكن لها ولد اعطاه نصف نصيبه فان اقر بزوج اخر لم يقبل اقراره
امكان الزوجين وارثين لزوجته واحدة ولو اكد المقر اقراره الاول وقال انما الزوج هو الثاني فغره للثاني ما اعطاه الاول وهو ووط ولو اقر بما اقر غره
من الاقرار بتمامه ولو اقر وارث لم يست ذى ولا اعطى المقر الزوجه ثمن ما في يده وان لم يكن له ولد اعطاه اربعه فان اقر بزوجته ثانية له فان صدق الاول قسم
الربع او الثمن بينهما وان كذب غره لها نصف السهم اي الثمن او الربع ولا اعتبار بكون الثانية في الاقرار الاول لسبقه فاذا اقر بثالثه وكذب الثانية غره لها
ثلث الثمن او الربع فان اقر برابعة غره ربع الثمن او ربع الرابع لو اقر بغيره دفعه واحدة من غير ترتيب اقصاه المقر كان الثمن بينهما ارباعا ولا غرامة على
المقر وهو ووط وفي الغر المحج المتقدم فذكر وتامل ولو اقر بخامسة لم يقبل كالزوج الثاني ويمكن ان يستفصل هنا الاحتمال الامكان في نكاح المريض فان قسمه
قبل زواله والا فلا فامل ولو اكر احد من اقرباؤه او كذا واثبت بدلها الخامسة لم ينفذ الى انكاره وغيره للحامسة ربع الربع او ربع الثمن لاقراره **قوله** ولو
ولدت منه فاقرب بنوته حتى بان لم يكن لها زوج هذا مبني على ان ولدا لا يملح على ما يقرب فاذا ولدت من خارجة لم يلح على من يدخل عليها احل الا فاقرب بولده من ولده
مع امكان كونه منه حتى لا مكانه وعدم المانع الشرعي العقل فيما اقره وبشك النسب فان لم يكن باقره بولده طفل محجول ومعلوم عدم الحق مع انتفاء
احد القوت فامل قوله ولو اقر بغيره حقه وعينه حتى يه فاذا ادعت اخرى ان ولدها المقر به حلف لها ولو ما قبل التيمين واشتبه فالوجه لقرعة المراء
تقدم وذكره للاختلاف ليقع عليه قوله فان ادعت اخرى ان ولدها المقر به خلفها المولى ولو مات المولى بعد الاقرار بولده ولدا حاكمية قبل ان يبين
بعد ان عينه لكن اشبه المعين بعد ذلك فالوجه ان يقرب لانه امر مشكل والكبر ثابتة عندهم ويحتمل شر كنهان في حصة المقر به من الارث وعدم ثبوت نسب
واحد بينهما والاقاوت حتى يصطلي اقامت قوله ولو اقر شخص فذكر المقر به نسب المقر استحق الجميع اقر على المقر الى البينة وما ثبت به نسبة اليه حتى باخذ المال وبشك
النسب هذا اذا لم يكن الاول معلوم النسب فانما نسب اليه وهذا يدل على عدم الدورية المتقدم حيث علم ان قول الاقرار لم يتوقف على ثبوت النسب وكونه
بل يكفي اليك اشر اليه **قوله** واذا اقراره اثنان بما يوجب الموارث توارثا مع المجهل نسبهما ولم يكلفا البينة لوعرفا شأن ان احدهما الخ الاخر مثلا او
تضافا توارثا لغير شاحدهما الاخر مع جهل الحاكم وسائر الناس نسبهما بل بيشا التوارث في الشاهج ايضا لحمل على الصدق والصحيح مع الاحتمال وعدم ظهور
الخلاص والمنازع فيقسم الحاكم مال احدهما في الاخر وورثته ولم يكلف احدهما البينة وهو ايضا وكان ينبغي ذكر الاقرار بغير المال والنسب ايضا مثل الزنا وشك
الحزب دفعا فتركوه لانه يعلم من ذكر الاقرار بالمال وقدره كبر بعض احكامه في ابوابه ايضا **قوله** المطلب الثاني في تعقيب الاقرار بالمنايا اذا قال لم على الف من
ثمن غير او سيع لم اقبضه او كذب بل منى او قضيه لم تعقب الاقرار بالمنايا ان كان لم يطله بالكلية وكان مقصدا لغيره من غير فصل ولا سكوت طويل فهو مقبول فكل
ما بقي بعد المنايا كالاستثناء المنصل عرفا وان اطله بالكلية او بعضه مع الفصل الخارج عن العرف فلا يقبل للمنايا بل يلزم جميع ما اقر به كانه بلا اطلاق ايضا
الا في الاستثناء بناء على ما روي عن ابن عباس يجوز به الى شهر او اربعين يوما على انه قد دل ذلك على تقدير حجة قوله فامل وكذا قوله انه وان اطل كل مع
عد الفصل المذكور ووط كلامهم عدم قبول المنايا والزامه جميع ما اقر به مثل قوله لم على الف من ثمن قال في كره اذا قال لفلان على الف من ثمن خمر او خنزير
او كلب فان فصل بين الاقرار بقوله على الف من ثمن واقع وهو قوله من ثمن خمر او خنزير بسكوت طويل او كلام آخر لم يسمع عنه ولزمه لالفاظها عا لان وصفه بذلك
رجوع عن الاقرار وان كان موضوعا بحيث لا يقع بين الاقرار وادعاه سكوت وكلام لم يقبل ايضا ولزمه لالفاظه من الرجوع والتناقص فيه فامل ما تقدم من
قاعدة الاقرار وقدره كراهية ما امر او هي ان مبني على اليقين ككلامه مبني لم يلزم بشيء ولا يخرج عنه بالظن وغيره وليسمع فيه الاحتمال وان كان نادرا ولا شك
انه هنا محتمل العقاب يلزم الثمن بمناجعة هذه الاشياء كاعتقاده صحيح ذلك مطا واذا كان الشراء من الكافر ولو لم ذلك اذ كانت وفان الكفر ونحو ذلك وبالجملة
مع امكان احتمال يلزم ولا يصير الكلام لغوا محضا متناقصا بحج اعتقاده يشك الحكم بالزوم بحج اعتقاده للاصل والقاعد ولذا قال في كره نقل عن بعض
الشافعية لو قال لفلان على من ثمن الخمر الطرية من ثمن محال ولم يرده الا ان يكون لدليل من اجماع ونحوه فامل ويؤيد نقل الاجماع في صورة الفصل الخارج
عن العادة وعلمه مع الوصل وما نقل ايضا في كره من الجوزي كذا ودون فصل بل ان يكون المقر اهلا لان ثمن الخمر لا يلزم به وان يكون عالما بفعل الحكم
دون العلم لم ير له احد من الشافعية وكذا الكلام في تعقبه بسائر ما ينظم الكلام لكنه يبطل حكمه شرعا فان قال لم على الف من ثمن مسج مجبول او مجمل
مجبول او مجمل مجبول لم يقبل منه ولزمه لالفاظه الى ان كذا الوفاي ختم لفلان بخيار او كلفته بخيار وقلنا انه لا يدخل فيها الخيار فيلزم النصاب

ولنا ايضا

اي لو اقر شخص
لغيره بدين
لم يقبل الاقرار
بالبينة
فانما يقرب
لانه امر مشكل
والا فاقرب
ببينة

اي لو اقر شخص
لغيره بدين
لم يقبل الاقرار
بالبينة
فانما يقرب
لانه امر مشكل
والا فاقرب
ببينة

الكفاية

كتاب القضاة

الكفاية في حال وبالحال انما ذلك عند في غاية الاشكال خصوصاً في المقرب مع قوله من ثمن مبيع لم يقضه فانه لا تناقض ولا شافى بوجه فان الثمن
يأمر بغيره في المبيع ولا يشترط في المبيع الا ان يكلف بالتسليم او لا بل ان يمنع حتى يقضى وانه لو تلف قبله بطل العقد على ما قالوه ولهذا قال في كره اذا قال
لعل الف من ثمن مبيع لم يقضه فانه لا تناقض ولا شافى بوجه فان الثمن يأمر بغيره في المبيع ولا يشترط في المبيع الا ان يكلف بالتسليم او لا بل ان يمنع حتى يقضى وانه لو تلف قبله بطل العقد على ما قالوه ولهذا قال في كره اذا قال
لا يقبل قوله ويقدم قول المقر لم يسمع منه اه ولو لم يكن اجماع في امثاله يمكن القول بالقبول ايضا بل في كل موضع يمكن الاحتمال وان كان بعيدا وان لم يكن مقصدا
بل من مراده بعد ذلك بكمالاته ان ذلك الثمن لم يسمع لم يقضه ونحوه كاصحج برفي كره في غير هذا الموضع مراراً فمضى في كل ما اذا قال قضية او لا يلزم من في
مناقض الا ان يقول بان لا يلزم من الا ان دفعه فانه مؤجل فمات في القبول **قوله** ولو قال له ووجه او اتبع بخيار او خيبت بخيار ارفض في الوصف الى البينة
يعني لو قال له على الف ووجه لزمه الا ان لم يقبل القضية هنا ايضا نعم هو مخرج لسمع مع البينة ولا يخفى ان قوله لم يقضه مثل فكان ينبغي جعله مثل
ذلك وكذا قوله اتبع بخيار اي شترت هذا بكذا وشترت لنفس الخيار وضمت اليه الف لذلك على فلان الا ان شترت الخيار مع القول بدخول الخيار
الضمان فيحتاج فيها في ثبوت الخيار الى البينة وفيه ايضا تأمل واضمحض اذا كان ضمان الخيار بحيث يصح وقيل بثبوت الخيار في الضمان ويكون متصلا به فانه
لا تناقض ولا شافى ح وهو طوله اذا قال في كره لو قال على الف ووجه الا ان في ذكر الاجل مفسدا بكمالاته في سكوت لم يقبل التأجيل وبثب الدين في
الحال وان ذكره بغير فصل من سكوت او كلام فالأمر بسقوط قوله كما لو قال على الف بطرية او موصلية فانه يقبل تفسيره كذا هنا ولا ينافي كون الحق في قضية
مؤجلا ولا شاهد له بالتأجيل فلو منع من الاخبار ولم يصدق به عليه الاقرار بالحق وعدم تحصيله فنه بالاشهاد فوجب ان يسمع كلامه توصلا الى التحصيل
الصحيح وما نقلناه عنها سابق من قوله اذا وصل اقراره اذ اذ كان في قبضه او قلنا بخيار الخيار في الضمان والكلام هنا غير جيد الا ان يقال ان
الخيار المجهول اوقع القول بعدم جوره في الضمان فانه مؤجل بطلان الشرط والضمان ولكن بابه قوله الى البينة الا ان يحمل على انه قد تم ادعى ان قلت بخيار من
ضمان وكان محمولا او قلت ضمنتم بخيار تريد بطلان اقراره وحج يحتاج الى البينة بذلك فمات فيه **قوله** ولو قال الف ناقصة رجع اليه في تفسير القضية
وكذا لو قال بعبارة وجب لزوم الف ناقصة الرجوع اليه في تفسير الناقصة انما اقر بذلك والاصل بانه الذمة من غيره وليس الناقصة منافيا للآخر او بالالف
ربوها في نفسه بل بما يجامعها وهو طوله وكذا في العيب والظن انه لا خلاف فيهما وهو موقوف للقاعدة وان خالف بها بعض الحكماء في بعض المسائل فليس المقصود
فيه بل يحتاج الى دليل فان وجد دليل على ذلك ولا يتعد الى غيره من غير دليل مع دليل خلافه وكذا في تفسير الف في تعيين جنسها له ولا بد ان يفسر الناقصة في
العيب لا ينافي بثبوت الف بل يكون النقص في القضية لا في العقد وكذا العيب قبل **قوله** ولو قال له على الف ثم اخبرها وقال هي وديعة قبل ان ينفذ
بغير اوديعة مضمونة وكذا لو قال لك في ذمتي الف اخبرها وقال هي وديعة وهذه بدلها اما لو قال لك في ذمتي الف اخبرها هذه التي اقرت بها كانت
وديعة لم يقبل بغيره بغيره ان لم يعل الف اذ لا يمانه كانت وديعة واخبرها ما اشار اليه المصنف من انه لا ينافي ذلك بل بجماعة لا وديعة فلهذا
نفتى بالتعد فيمكن اطلاقه على هذا الاعتبار وان كان نكاح المأقتر في الضابطة من قبول مثله واعتبار ان له مطابقة والزام بها ونحو ذلك ولو
اخبرها وقال التي كانت في ذمتي وديعة وقد تلفت بالقرط او كانت مضمونة وهذه بدلها اذ صح قوله ح حقيقة له في ذمتي الف ولا ينافي في الاختصاص قوله
كانت وديعة وهذه بدلها وعوضها وهو طوله بخلاف ما اذا اخبرها وقال هذه التي اقرت بانها في ذمتي كانت وديعة لان ما في الذمة لا يكون حقا
ولا ديمومة يقبل قوله كانت وديعة فكانت بل بالعين الف في الذمة والالف الخاصة تكونها وديعة باقراره هذا ظا عبارات وفيه تأمل لا نذكر ان
صح اطلاق كونه على وديعة وهو مثل في ذمتي لان طوله له على ذلك وان سلم الفرق وظهور كون في ذمتي في غير اوديعة فليس بعبدا اطلاقه عليها
فيحتمل عليه الضابطة المقترنة وكذا يصح اطلاق ما في الذمة على الخاصة وهو متعارف ما بالمعنى المتقدم اي باعتبار ما يقول اليه بالتلف مع القرط وغيره
فيستحق القول هنا ايضا بالضابط فامل **قوله** ولو قال تخير حطة بل فقير شعير لزمه اثنان وجه لزوم الفقير من حطة وشعير ان بل هنا مبطل للاولى و
ثبت الثاني فلم يسمع الا بطلان المعنافة وسمع الاثبات لانه اقراره فيه تأمل لان بل قد يكون للاضرار في هو محتمل فينبغي القول لو ادعاه فلا يحرم الا
فقير الشعير فقط واما وجه لزوم الفقير من فقط اذا قل داخل تحت الاكثر مع اثبات الجنس فيصير قوله له على فقير اذا كان عليه فقيران ويصدق
ايضا عليه فقيران فيلزم ذلك لا غير للاصل وهو **قوله** ولو قال له هذا الدرهم بل هذا الدرهم لزمه اثنان ولو قال له درهم بل درهم لزمه
درهم وجه لزوم الدرهم من ان قلتم لهما لانه اقرارهما بالدرهم الاول بقوله هذا الدرهم وبالاخر بقوله بل هذا الدرهم ولا يسمع دعوى
اضرار به وبطاله الاقرار الاول فان المناقضة والمطل بعد اتمام الكلام المتعارف غير مسموع عندهم وان كان فيه بعض الشامل لما ذكرنا ان كون بل للاضرار
متعارف مشهور بين اهل العربية فهو اطلاق صحيح بحسب القوانين ولا نفي في نظره الا اننا نستهو فيستدل به ببل وهو طوله ولكن قد منعوا ذلك لئلا يلزموا
سد باب الاقرار بما لا يمكن امثاله في اكثر الاقرارات وفيه تأمل لان ان لزم بناء على القوانين المقررة المتعارفة مثل كون للاضرار طلب مانع منه
والاخر في تجوزيه والا فلا يسمع فامل ومراده بقوله بل هذا الدرهم درهم اخر غير الاول فلواراد الدرهم الاول او مطلقا لانه هو الدرهم الواحد للاصل
وعدم صريح ما يدل على التعدد في كل على التاكيد او غيره ولهذا قال لو قال درهم بل درهم لا يلزمه الا درهم واحد مع كون التاكيد بل غير معلوم الورد و
القوة بعيدة وكلهم في اجتهاد يقضي العمل على درهم اخر يخرج عن القوتبة الا اذا اصيل والضابط يقضي ما هنا وان خالفوها في غير هذه المسئلة
ويحمل ان يراد بل درهم صغير ونحوه لا يشوهم درهم عظيم فلا نقول **قوله** ولو قال له على الف فانه لم يقبل دعوى لسقوط وجه الزوم انه قد
قر بكونه كان في ذمة الف الاصل بقاؤها حتى يثبت انحلاله فلا يقبل دعوى سقوطه بالاداء والبراء ونحوها الا بالينة وهو **قوله** ولو اقر بما
قاله لم يلزمه بل لم يلزمه بغيره بغيره وكذا لو قال غصبته من فلان بل من فلان وجهه ط ما تقدم مع ما مر **قوله** ولو قال غصبته من

الفقير ولو قال له
فقير حطة بل
فقيران لزمه

والعصب

فيلز الضيف

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

و من كبر فضل عرفة
 الا واحد اقله
 غابر الاضواء
 واصل السرايا
 باسودان كان
 خارجا عن

ما قالوا وكنتم
ضم ما قلنا ايضاً
من اجل الدنيا
ضاداً الاقرب
وهو يدل على القوة
مالا يضد

الاشياء

والاشياء التي هي
اشياء في حد ذاتها
من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

من الاشياء
وهي في حد ذاتها

غيره بها فاذ اجتمع من كل واحد واسقطنا المجموع يبقى ما بقى وهو خمسة وهو مقتضى القاعدة وهو لو كان بعد الواحد الاثنان
السعة لانه واحد بناء على القاعدة فيجوز ان الزوج الواحد في صورتين يصير خمسين لعدم عد عشر لامة واحدة وتجمع الافراد فيها فاصير تسعة واثنين
لكن عد الواحد لامة واحدة فيجوز في الثانية من الاولى يبقى واحد ولكن قال في س ولوانه لما وصل الى الواحد قال الاثنان الاثنتي الى التسعة لانه
واحد لا تافهم الاثنان تكون ثمانية واربعين والافراد الى الافراد تكون تسعة واربعين فاذا سقط الاول من الثاني بقي واحد والظاهرة غلط من وجهين
الاول ان الاول خصوص لما ذكرناه والثاني حذف الافراد من الزوج لا العكس لما مر ايضا في الحق في عد ولو عكس فقال له عشرة الا واحد الاثنان الا
ثلاثة الى التسعة يبقى واحد فان قيل الاستثناء الواقع بعد استثناء ان كان سنفر فاولا شك ان الاربعة مستنفة فانه ان كان مما يليه اقبله
من الاستثناءات مستنفة خذوا وكذا ان كان واحدا الى العشرة فانه ما بقى منها الا اربعة لرجوع كل الثلاثة اليها لعد صحة البعض عن البعض فيرجع الى
المستثنى منه كما هو مقتضى القاعدة فلما استثناء عن المجموع المركب من المستثنى الذي قبله وهي ستة فيصير اربعة منها قال واذا عذر الاستثناء
بما يليه وما قبله بانفراده وكذا عن المستثنى منه يرجع الى المجموع المركب من المستثنىات فبعد الاثنان ثمانية لانه اربعة كانت باقية في العشرة
واربعة اخرى خرجت من الستة المنقيات بقي الثمانية وصابطا المصير في هذه الصورة ايضا فان المستثنىات ثمانية وعشرون فانها قد عرفت
ان الزوج واحد وثلاثون وقدرنا اثنين من المنقيات اخرجنا من العشرة فبقية ثمانية وعشرون وقد كانت المنقيت وهي الافراد خمسة وعشرون و
ضم اليها اثنان فصارت سبعة وعشرين واذا حذفنا الثانية من الاولى يبقى واحد وهو ظرف يكون الصابطة بخلاف المنقيت مطهرة ولكن بما جملته غير
كيفية التجمع في كل واحد اخر ما ذكر في القاعدة وارجاع الاستثناء الى المركب من المجموع بعد تعذر ارجاعه الى كل واحد واحد ما يليه والمستثنى منه
ليس معلوم ايضا لان الظاهر وقوعه في الكلام وان كان ذلك سببا لاجراء الكلام عن العرف لا يكون به باس على انه لا يتم في صورة الوصل وهو ظرف
الانطلاق على القاعدة فانه لم يعلم المثلث والمنفي بحيث يكون احدهما افرادا والاخران واجبا فكيف يسقط وهو ظرفان الاثنان في قوله الواحد الاثنان
راجع الى المركب من المثلث والمنفي بناء على ما ذكره فبعض الاثنان مثبت وبعضه منفي فلا يمكن اسقاطه جميعا كما فعله ولا اثبات وهو ظرف ولا يتم ايضا
العكس مثل الاخمسة فانه ليس مستثنى عن العشرة ولا مما قبلها بل من المجموع الحاصل المثلث من عشرة واستثناء الاربعة مما تقدم غير انه بالحقيقة
استثناء من العشرة فان حاصله على ثمانية بعد مجموع الاستثناء الاخمسة وهو لا باس به وان كان موشا فانه نارة ويكون الاستثناء من العشرة
وانه من جميع ما تقدم وانه مما حصل من العشرة وما تقدم ومثله يجري في الاثنان في حق الوصل لان ما قبله من اربعة على خمسة فيجوز الاثنان
وعلا ان لا يتم في الاثمانية في صورتين بوجه من الوجوه لانه لا يمكن ارجاعه الى ما يليه منفردا ولا كما مما قبله ولا من المجموع المنفي الذي هو الثمانية
في مستنفة ولا يمكن جعلها مستثنى عن الاثنان المثبتين بالطريق الاولى وهو ظرف وارجاعها الى المركب من المثلث والمنفي وهو عشرة غير معقول
ولا يطبق على شيء من القواعد الامر المحتمل لقول عد في بقاء واحد لو قال له على عشرة الواحد الاثنان الاثنتي الى التسعة ولذا عذر الاستثناء
من الاستثناء السابق بلا فصل قبل الاستثناء منه وما قبله فيكون الاربعة المستثناءات مستنفة وقد بقي من العشرة اربعة وذلك ثمانية وبا الاستثناء
المستثنى ثمانية وثلاثون بصير تسعة على ما ذكرناه وبالستابع بقي اثنان وبالثمان عشرة وبالناسع واحد ولو عد الى الواحد ثم الى التاسع بقى
واحد بطريق ذلك معلوم مما ذكرنا في قوله هو مجرأ للواحد واضمحلالا على تقدير ارجاعه الى المجموع ليس معلوم اشراط تعذر ارجاعه الى
المستثنى منه ويمكن ان يكون اشراطه ايضا اذ ليس حجة ما ذكره موقفا عليه الى ان مقتضى قوله اذا عذر الى الاستثناء ان يرجع الى المستثنى منه كونه
راجعا اليه بعد تعذر رجوعه الى كل واحد واحد فانه المتبادر وذلك يقتضي عدم رجوعه الى المستثنى منه وكان عدم وضوح ذلك ما ذكره هاتين
الصورتين في المتن ولا في عد وغيره وقال ايضا بطلان الاستثناء الثالث فيمثل قوله على ثلثة دراهم الادرها الادرها ولو صح هذا الصح ان
يقول الثالث محتمل مستثنى عن مجموع الدرهمين فبقى واحد وما ذكر في القاعدة ايضا كان ذلك في الاشياء الرضوية في حاشية على شرحه مكنون في اخر
نه قد مر بعد ان ذكر في الشرح بيان لزوم خمسة في المثال المفروض مما اشار اليه من ان اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ولعلنا معنية
صارت تسعة واخرجنا منها تسعة بقي اثنان اه وذكر بعضهم طريقا اخر اشاروا الى الصابطة المذكورة في عد من حذف المنقيات الافراد عن المستثنى
الزوج وهذا وان كان طريقا حسنا في الظاهر لکن لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة واردة على مقتضى عد المجموع كون كل استثناء
راجعا الى ما قبله وما ذكره الشان باظهار المطر والجريان على القواعد ولم يلق في ما اشهر من ان القائل بعد ما قال الواحد اذا قال الاثنان
هكذا الى ان يقول لا تسعة لانه واحد ذلك كونه جاريا على القواعد اما اذا لم ياول وجعل كل استثناء الى ما يليه فقط لكونه استثناء الاكثر من الاقل
ولما اذا اقل وقيل ان قوله الاثنان راجع الى خمسة المنقية عند قوله الواحد فلا يلزم الاستثناء المستنفة عند قوله الاثمانية فيكون باطلا في
الواجب اثنان يمكن بيان وجه الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المستثنىات صغورا ولا وذلك خمس ويجمع جميع المنقيات من المستثنىات
بقى واحد وقد عرفت ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد ولا يمكن اثبات المطر قوله ولو قال له هذه الدار والبيت الى اوال البيت قبل
وجعل الاستثناء ظرف البيت لانه استثناء بل قوله هذه الدار ليس بقص في كون جميع البيوت المقررة فيجوز ارادة اختصاص بعضه بعدم ارادة في المفرد
والصابطة المقدمة تقتضي قوله والاستثناء من الجنس حقيقة ومن غير محاذ قال فيعد الاستثناء من الجنس جانبا لاجتماع من غير على الاقوى اعلم انه
ظان مراده ان استعمال الاقوى يكون المستثنى داخل في المستثنى من جانبا لاجتماع على سبيل الحقيقة كما يدل عبارة الكتاب لانه لا معنى للنزاع في جواز
القطع ولو جاز ارجح يكون المراد يجوز على الاقوى ايضا كونه حقيقة ولكن فيه تامل لما سيأتي من قوله فان سوغنا المنفصل آه فانه يفهم منه عدم الجواز

مجاز ايضا لان براد حقيقة فامل وان الظاهر ليس بحقيقة اذ الظاهر المنبسط من معنى الاستعمال كما ان ما بعدهما من جنس ما قبلها اي دخول المشتق
المشتق منه فلا ينبغي ان يكون ذلك مذهبه فعمل مراده جواز على الاقوي فيكون اشارته الى خلاف بعض من مثل حقيقة فانه نقل عنه كرهه جواز
الاقوي والموزون وحكي عن محمد بن الحسن وعن زفر وعن احمد بن حنبل عدم جوازهم وهو غايته في كرهه وحكي عن حماد بن عمار عداشته الى الخلاف في صلوته
على خلاف العامة وحكي ايضا ذكر الشهيد الثاني في الذكرى الخلاف في جواز العمل بقوله الميت على هذا المعنى وذكر في الجعفرية ايضا الخلاف في البيع في حاشية
على الشرايع في طباق العلماء على عدل فان كان على ظاهره يكون المحول على خلاف العامة وان ذكر في بعض جوازها ما ليس عنه وجوز الخلاف في ذلك عند علماء
ولكن قال من غير ايراد الاصحاف في طباقهم ويمكن الاشارة في الجعفرية الى الخلاف غير الاجلّة ونقل عن الثقات في شرحه خلافا عن الامم ايضا في ذلك
وبالحجة ليس بعيدا الى خلاف العامة وهو اظهر من ان كتاب خلاف ما هو الظاهر من كونهم جازا فيلزم التصديق في الحق والخيار وعدم حسن قوله في مسألة
ولو قال له الف الادرها فجميع درهم اه فقول ح عدا لان من بعد البعيد ان يكون قول المتصريح جواز الاستثناء من غير الجنس على الاقوي في مقابل خلا
ابي خيفة واحدا بعيدا يكون معنا الاستثناء من الجنس حاشية حقيقة بالاجماع ومن غير ايضا جاز في الحجة او على الاقوي وقيل بعد جواز من العامة
مجاز ايضا وهو ضعيف بغيره وجود في الكتاب السنة وكلامه الفصحى والناويل بحيث يصير من صلا البعيد ايضا اليه على انه محتمل ان يكون معناه
مجازا على الاقوي وقيل حقيقة وهو ايضا بعيد الشار الذي هو رتبة الحقيقة ويؤيده ايضا ما نقل عنه في ح عدا قوله في نهج الاصول والحق انه مجاز اه وبالحجة
استعمال الا فيها يكون ما بعده داخل فيا قبل حقيقة وفي غيره مجاز وهو مذهب الصنف والاكثر والنزاع فيه غير معقول **قوله** ولو قال له الف الادرها
فجميع درهم ويصدق لو قال له الف الادرها المتصل بيطالب بتفسير الف ويقبل او يوجب بعد الاستثناء شي ولو قال له الف درهم الاصول بطول بتفسير القيمة
واسقط ولو استوعب شمع وطول بالمحتمل ولو قال له الف الادرها بطول بتفسيرها ويقبل مع عدم الاستغراق اي لما قلنا ان الاستغراق
حرف الاستثناء في المتصل حقيقة وفي المتصل مجاز فاذا قال له الف الادرها فالف المشتق منه ايضا بل من ان يكون درهم والابل ان انقصا الله
هو خلاف الاصل والحقيقة وهو مجاز وما ايضا اليه الامع عند الحقيقة ولكن لما كان المجاز جازيا فلو قال اردت المجاز جازيا فلو قال اردت المجاز يقبل
لما تقدم من الضابطة في تفسير الف فان فترها يمكن احوال التزم عنها ويقتضي بعد شي مقبول البعد الاستثناء بقبل تفسيره والاف يمكن طرا
الاستثناء في وقت تمام الف المفتركة علم اذ من الف ولم يمكن الاخراج عنه فبطل الاستثناء الاستغراق وبقي الكلام من غير استثناء مثل ما ذكر
استثناء مسنونا ومحتمل بطلان التفسير في الاستغراق انما انشاء منه فيطالب بتفسيره حتى يصح كما هو ظاهر المتن يصح ذكرها فيعد والظن من القول
ايض رجحان الثاني لحفظ الاصل والضابطة في الحجة هذا كلامهم وفيه اشكال من وجوه الاول انهم مهدوا هذه القاعدة وفعوا عليها ما مثل هذه الفرة
بانه ذلك لم نقل بالمنفصل فالجميع درهم وان قلنا بجواز المنفصل بطول بتفسير الف فيخرج درهم فان بقي شيء مسنوع والابطال وايضا قالوا ان قال له
على الف درهم الاصول فان منع المنفصل جيبا الف والاطول بقيمة الثوبان فترها يخرج عن الف درهم ويبقى شيء قبل ولا يبطل باحد المعنيين وهذا
مذكور في الكتب انما هو غرضه بطبق بالقوانين كما هم صرحوا في نحو وكذا العريضة والقياس الاصول ان اذا كان منقطعاً ومنفصلاً هو محتمل
ولا اخرج اح اذ لا يمكن انما بعد القيمة لو كان الاستثناء متصلاً قال في ح العدا علم ان الحق المتصل اظهر فلا يكون مشركاً والمشرط بحقيقة فيه
ومجازا في المنقطع فلذلك لم يحل علماء الامصاع المتصل الا عندئذ المتصل حتى عدا وعن الظواهر الفوه ومن ثم قالوا فيقول له عند ما درهم
الاصول على ابل الاشاة معناه قيمة الثوب قيمة الشاة فيكون الاصنام وهو خلاف الظاهر ليعبر متصلاً ولو كان في المنقطع ظاهراً لم يتركوا مخالفة الظاهر
عنه وفيه علة زائدة في كون الا في الانصاف او حقيقة ونقل الشيخ في ح عدا مثله عن المتصلي ان الاخراج وتقدير القيمة انما يفعلون على تقدير الانصاف
فما قل الثاني انه اذا كان يطالب بتفسير الف ويقبل منه التفسير الصحيح على تقدير جواز المنفصل دعواه ذلك بقوله اردت الانصاف لا ينبغي الحكم اولا
الجميع درهم لاحتمال الانصاف مجازا والضابطة الاصل والاحياط يقتضي عدم الارزام بل الاستفسار اذا امكن والافضل الحكم بكون الكل درهم لاحتمال
ارادته المجاز ولو قيل بانه بعيد فادى لما تقدم غير مرة وانه مقتضى الضابطة وبالحجة لو كان المنفصل جازيا والتفسير مقبولا لا ينبغي ان يكون ذلك وقوله
دعواه الانصاف كما في امثاله فغارة الكتاب غير جيدة ولهذا قال في ح عدا فان سوغنا المنفصل بطول بتفسيره فالجميع درهم وما قيد بقوله لو
قال اردت الانصاف الثالث على تقدير عدم تسوية الانصاف وكونه متصلاً فطاعت بتقدير القيمة ونحوها لا ينبغي كون الكل درهما في قوله له على الف الادرها
درهم الا انه قد يكون الف كلها جازيا متخطئة مع التزم والظاهر ان يصح الانصاف مع عدم كون الكل درهما قال الشيخ ان المتصل ما دخل في المشتق منه
قبل الاقوال او تقدير المنفصل خرج قبله الى قوله فقد تبين ان المتصل ليس المشتق من الجنس ايضا يحتاج الى تعيين قيمة الثوب فان فترها يبقى
الابطال المحتمل لو افي جواز المنفصل فقول عد ونحوه فان منعنا المنفصل وجب الف والاطول بذكر قيمة الثوب غير عظم على ان الوجوه غير عظم
المنفصل مجازا الا ان يمنع ذلك ايضا وهو بعيد على ان للقرآن يقول تكل على مذهب الجوز او اعقدت الجوز المتصل باضمار القيمة والخرج عن اللغو في الرابع
انه لا يصح المتصل بخر تقدير القيمة في المشتق بل لا بد من جعلها درهم وتقدير القيمة في المشتق ايضا في قوله له على ابل الاشاة فيصير القيمة ابل فامل
والكل ظاهراً الا الاول فانه يلزم خفاء هذه القاعدة ومعنى الانصاف قول العلماء وهو بعيد جيد والذي يمكن ان نقول انه على تقدير عد جواز
الانصاف فالحال على القيمة والاخراج طر اما اذ جوز المنفصل فيبقى ان يفعل ذلك ايضا للضابطة والاصل وان صام متصلاً مع كونه محتملاً الى الار
المخالف الاصل رجحان الحقيقة كما قلنا عن العدا عن عدان علماء الامصاع فالواقتدر القيمة وان جازا لانصاف الا ان يقول لانصاف
فلا يخرج شيء أصلاً ويحتاج اويق ان مراده انه قال بالانصاف مع قوله بارادة الاخراج تجوزاً فامل وهذا غاية ما امكن في مثل الله الوفي في كل

دخول المشتق
فله وقوله له على
الف درهم الاصول
معناه ان لا يكون
نوعاً بل من تمام
الاف درهم
تأويله المجوز

المعاني

القيمة

المشرك

كتاب

المشكلات والمشتبهات انه وفي التوفيق ولعله فهم الكتاب الى قوله ولو قال الف الاشياء قد علم وجه الاستثناء وقوله في الالف والشيء
بقائه شيء صالح في الالف المفسر بعد اخراج الشيء المفسر عنه وبطلان التفسير الاستثناء على تقدير الاستغراق وهو قولنا ولو عطف الجملتين لا
رجع الى الاجرة الا ان يقصد عوده اليها ولو قال له درهم الادرها بطل الاستثناء وان رده اليها هذه مسئلة اصولية مخترعة هناك والتحقيق
الذي اخاره اكثر رجوعه الى الاجرة لاصل عدم القيد وعدم اخرج ما تكلم به عن مفضل وجعل اللفظ على ما يقضي في اللفظ لا على ما يدل على الرجوع
عنه وقصد خلافه ولما تحقق رجوعه الى الاجرة يقبض العدة للجمع بقى غيرها على ظاهرها واعلم ان النزاع في الجملة مع عدم قصد رجوعه اليها
الاخرى بنصب بنود الزعم والخصم واليه اشار بقوله الا ان يقصد اوجه الامكان رجوعه الى الجميع ان القائل الذي يقول بوجهه الى الجميع يقول
بوجهه الى كل واحد واحد بمنع جعل المجموع او بعضها مكررا فيرجع اليه لان النزاع في رجوعه الى كلام سابق مستقل بوجهه يصح تعلق الاستثناء اليه
لاصل المجموع ام لو كانا باعتبار ارجاع اليه وهو موقوف ومصحح به في موضعه وان لا يرجع في رجوعه الى الاجرة فانه منفوقا كل سواء قبل رجوعه الى الجميع
اي كونه حقيقة فيها وهو قول الشافعية او الاجرة فقط اي كونه حقيقة فيها فقط ويجاز ان يرجع الى الجميع وهو مذهب المعتزلة والى خيفة او
بالاشترط ان لا يستدل المرتضى او القول بالوقف كالف في معنى ما يدري كونه حقيقة فيها او الاجرة فقط ويجاز في الباقي فلا نزاع بين الكل في وجوب
الرجوع الى المجموع الى الاجرة لكن الشافعية والخفية يقولون مستعمل حقيقة الاول يقول في الاول اي وبقيته الثاني والمستدل والفرق ان يقولان
ايضا انه راجع الى الاجرة ولكن ابو حنيفة يقول غير ذلك الاول لا يذهب الى الحقيقة فقط في عدم رجوعه الى الاول وما يقولان لا يذهب في عدم
الرجوع اليها ولا في الرجوع وانما اذا علمت ما ذكره عرف حقيقة المسئلة اصولية والعمل بها وما يفرع عليها من الفروع والحكم والنظر فيما فرعا
عليها بعض الفقهاء مثل قولهم فمثل قوله درهم ادركه درهم الادرها بطل الاستثناء وان رده اليها وجهه على القول بوجهه الى الاجرة كما
وكونه حقيقة فيها فلا استغراق او واضح اما اليها فلا علم ان مراده القائل به هو الرجوع الى كل واحد واحد ولا شك انه مستغرق لكل واحد واحد كما لا يخفى
لا رجوع المستثنى لكل واحد واحد بان يأخذ من كل واحد شيئا وهذا ليس كذلك بالناويل الذي ذكره الشافعية والشيخ على واليه اشار بقوله وان رده اليها
وكذا بقوله في عدم كوفال درهم درهم الادرها فيلزم ان حكمه يعود الى الاجرة بطل والاصح وليس بمعتمد والظاهر ان معناه باطل مطم فيلزم الدوام ونحو
في القائل لا ينبغي الاستثناء من درهم درهم فانه بمنزلة زبد درهم درهم الامر فاقول فان معناه ان قلنا انه راجع اليها او كان المقررا لانه وعمل
بمنه اوضح به او وضع قرينة دالة على ان مراده الرجوع اليها الا ان يصحح لمراده الرجوع اليها معا او فهم ذلك وان كان بعيدا فالظاهر انه ح
يكفي عدم ظهور قصد خلاف ما يصح رجوعه اليها معا لانه على هذه القاعدة بل بناء على ما مر من الضابطة والاصل واحتمال ارادة هذا المعنى وان
كان بعيدا او اخرجنا عن قوانين القرينة لا يمكن ذلك وتصح في الجملة بناويل ما كما تقدم في مثاله مثل الاربعة بعد قوله الواحد الا اثنين الا
ثلاثة الاربعة مثل ما قيل من عدم الافراد اذا قلنا على عشرة الاشعة ومنصوبا ولهذا قال ابن الحاجب بوجه الاستثناء الى الجميع مثله
وانزع الغضد الاتفاق عليه حيث قال فلو اخافنا لو قال على خمسة وخمسة السنة لكان الجميع اتفاقا قال الجواب وكذا انه غير محل النزاع لان
كل واحد من هذه مفردات وثانيا انه انما يرجع الى الجميع ليس بمتيقن ان يرجع الى الاجرة لم يستقم وثالثا مدعى الرجوع الى كل واحد الى الجميع الحق
ان النزاع فيها يصح للجميع للاخرى وهذا ليس وان تعلم ما فيها لانه على ما في قوله والحج راجع الى كلام المصنف وهو الذي فسره بقوله وثانيا فابقى له
هذا الكلام وان الاتفاق لم يكن كذا القياس فذلك ان صح لا ينافي قول المصنف فان الظاهر ان مراده بناء على القوانين ومن تكلم عليها ومارده برده اليها الى
كل واحد واحد كما هو محل النزاع لما مر فاقول المحشى ويمكن اطلاق الاسم اللهم على بعضه مجاز فيكون مراده من قوله درهم درهم نصف كل
فيها فيصح الاستثناء مطم ويعود الى الجميع للقرينة كما يعود المستثنى الثاني الى المستثنى منه اذا كان مستغنيا للاستثناء الاول وهذا هو الاصح في الثاني
بعد اطلاق نصف الدرهم على الدرهم ونحوه ومثله وسما عدا لا شك ان يستد ارباب الافراد على انه قولنا ينبغي ان نقول يكون رجوع الدرهم
اليها واستثناء منها باعتبار النصف فانه قال المقر نصف درهم فيها بان يكون المستثنى مكررا من نصف استثنى من الاول من نصف استثنى من
الثاني فيلزم درهم واحد كما قال فحس ويصح الاستثناء مطم سواء قلنا بوجهه اليها حقيقة او الى الاجرة فقط لكن مع عدم القرينة وهما قرينة فيكون
راجعا الى المجموع المركب لعدم رجوعه الى الاجرة والى كل واحد واحد والاصل والضابطة وعدم الحمل على التعميم في الاستثناء المستغرق لما يليه
كالاول والاثنين الاثنته وان يرده عليه ان ذلك فاعده مقرر وليس هذا مثله ولكن لا يضرك لانه مؤيد وغيره يكفي لما قدمناه فاقول وما ذكره
غير واضح وكذا ما ذكرته مبنية على اعتبار العود الى الجملتين اذ تعرف ما فيه من محرجل النزاع وكلام العصب فاقول بوجهه الى الجميع بطل الاستثناء
هذه القاعدة الثالثة المذكورة للاستثناء من الجنس حقيقة او الثانية رجوع الاستثناء الى الاجرة بعد الجمل المتعددة والكل طبع الله وان
كانت القرينة الكثيرة المترتبة عليها في الكتب غير واضحة ويصح بالناسل واعمال القوانين مع قطع النظر عما قيل فيها فشكل فليستهم الله فيهمك قوله
المقصد الثالث في لو كان وفيه مطلبان الاول في ان كانا وهي اربعة الاول الموكل بشرطه ان يملك مباشرة ذلك النص بملك او كاية ترك
تصرفا لو كان له الظهور في كونه الوكيل عقد شرع للاستثناء في النصف وهي جائزة بالكتاب السنة والاجماع بل بالعقل ايضا اما الاول
فمثل قوله تعافوا احدكم بورقة هذه الى المدينة الاية واما الثاني من طريقه مثل رواية عروة بن سعيد البارقي قال عرض للنبي صلى الله عليه وسلم
دينا وقال يا عروة انت الجلب فاشتر لنا شاة قال فاشتر الجلب فاشتر صاحبها فاشتر شاة ثاين بدينا فاشتر شاة ثاين فاشتر شاة ثاين فاشتر شاة ثاين
فساومني فبعت منه شاة بدينا روايت النبي فقلت يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاةكم وقال وضع كيف فخذ شاة الحد

كتاب

كتاب

فقال اللهم بارك في صفقة تمسده وهذه تدل على اشتراط صيغة خاصة وعدم القبول لفظا كما قاله الاصحاب وقاله الاصحاب وقالوا هذه ايضا تدل على جواز
 الفضولي بغير اذن وفيه تأمل لان الفصول خلاف الاصل وظل الامة والحديث من لزوم تجارة عن تراض وهذه صيغة لا تنها منفولة من طرق العامة
 ليس بمعلوم صحته بذلك الطريق ايضا فكيف من طرقنا ولا يصح لجواز كون البارق وكلا على سبيل القبول وكل قبل هذا وايضا يحتمل ان يكون فهم منه
 الرضا بما جعل بغير اذن وانه اذا وكل بشراء واحد بنار فيلزم الرضاء بشراء الضعيف بذلك ولا نفي قالوا اشتراط اشارة قالوا واحدة وفي المعرفة الاعجم
 لانه اذا عرض على كل غافل وكل في شراء شئ بشئ شراء ضعيف بذلك رضى به الظاهر فمائع وكذا بيع نصف بعد الشراء بذلك الثمن وبالجملة لا يمكن القول بجواز
 الفضول هذا اما تقدم وقد تقدم البحث في ذلك في التجارة فذكر وصو طرقنا ايضا كثيرة مثل ما سلكنا في احكام الوكالة في شرح قوله والوكالة جازية من الطرفين
 ام مثل ما في صحيح هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فامره ما مضى ايدا والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بشقة او
 مشافهة عن الوكالة واما الثالث فقال في كره وقد جعلت الامنة في جميع الاعضاء والامضاء على جواز الوكالة في الجملة واما الرابع فقال في شدة الحاجة الى الوكالة
 فانه لا يمكن احد مباشرة جميع ما يحتاج اليه من الاعمال وهو وظا واما ان كانها اربعة فلا دلل الوكيل واشا الى شرطه المعتبر في صحة توكيله وصيرته موكلا
 قطع النظر عن باقي الاركان بقوله وشرط ان يملك مباشرة ذلك النصف او قد ظهر ما تقدم وجدا اشتراط تملك الموكل مباشرة ما يوكل فيه من الاعمال المتأخر
 الملكية كالمالك واما الثالث فقال في كره وقد اجتمعت الامنة في جميع الاعضاء والامضاء على جواز الوكالة في الجملة والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بشقة او
 وصيا على الاطفال فان له ولاية كولاية الموصى والابوين ولكن ذلك في الوصي في اخراج الحقوق ايضا لا يحصل كولاية الوصي فان وصية الوصي في احوال
 جعل كفسده في ذلك لا ارفال في كره يجوز للموصي ان يوكل والتم يفوض الموصى اليه ذلك بالتوصية لانه ينفذ بالولاية كالاب المحل لكن لو منعه الموصى من
 التوكيل وجب ان يتولى بنفسه وليس له ان يوكل لقوله نعم فمن بدله الاية ويجوز للحاكم ان يوكل عن السفهاء والمجانين والصبيان من يتولى الحكومة عنهم وليس
 حقوقهم ويبيع عنهم ويشترى لهم ولا يعلم فيه خلافا والظاهر ان مراده بالوصي الوصي الاطفال ويحتمل القبول فاقبل بل ويوكل الوكيل ايضا ان جاز ذلك سواء كان
 مفهوما من توكيله في امور لا بد فيها من اشياء لا تفعل ذلك عرفا الا غير مثل الحمل والكيل والوزن وصح بذلك فقوله كره فاذا جعلناه وكلا للوكيل لم
 يكن من شرط التوكيل كون الموكل مالكا للنصف بحق الملكية او الولاية لتحمل الناصر اذ بعد تجوز الوكيل قولهم لو يوكل بامر الموكل صانعة كذا ذلك مال الموكل
 ويؤيده ما قال في موضع اخر يخرج عنه توكيل الوكيل لانه ليس بمالك ولا ولي وانما يرضى بالاذن نعم لو ملكه الموكل من التوكيل لفظا او دل عليه قرينة فقد
 وكذا انا قل في قوله والعبد المأذون ليس له ان يوكل فيما اذن له لانه انما يرضى بالاذن وكذا العامل في المضاربة انما يتصرف عن الاذن لا يباح للملك ولا
 الولاية فاقبل **قولهم** فلا يصح توكيل الصبي والمجنون والمجور عليه في المال والعبد وجه الفرج ووجه لا تفرق علم ان الصبي والمجنون خا لاصو وجنونه
 لا يرضى تصرفهما ولا اعتبارا به وتوكيلهما بالطريق الاولى بل ويكلمهما نصف وقد ثبت عدة صحه وكذا المجور عليه في المال والعبد الا ان باذن له المولى لكن
 قد مر البحث في الصبي المجنون واحتمال صحه تصرفه مع الاذن وفي المعروف فلو جاز ذلك لم يجوز له التوكيل كما مضى في الاذران اذ كان له ذلك قبل اقراره فيه
 في كره فلا يصح للصبي ولا المجنون ولا التام ولا للمجنون عليه ولا الساهي ولا الغافل ان يوكلا سواء كان الصبي مجنونا او لا وسواء كانت الوكالة في المعروف ولا على
 الرواية المقضية لجواز تصرف المجنون من بلغ خمسة اشياء وفي المعروف وصية بالمعروف بنسخ القول بجواز توكيل وكذا الوكيل المجنون حال جنونه ولو وكل
 حال افاقة تحت الوكالة لكن لو طرأ الجنون بطلت الوكالة لعل دليل بطلانها بطر بان الجنون والاعفاء او الحجر عاقلية تخرج صفة منه بنفسه فمن وكله بالاطراف
 الاولى كما في الموت وقد مر ان من شرائط الموكل تملكه فعل ما وكل فيه ولا شك ان تخرج ليس بمالك عقلا او نقل اجماعا هذا موثقا لماسيحي من ثبوت العزل
 بمجرد ان لم يعلم الوكيل فافهم ولكنه منقوص بالنوم فكان دليله الاجماع وهو الفارق وما اعترض فاقبل **قولهم** لو يوكل العبد في الطلاق والمجور عليه
 للفلسفة والسفاهة فافهم عليه هو عد صحه تصرفه فيما يملكه وكلا فيهما لهما التصرف فيه فهو صحيح وما من مثل ان يوكل العبد في طلاق امرأ
 فان له ذلك اذن لان يطلق بنفسه سواء منعه المولى ام لا والظاهر انه لا خلاف في ذلك والاصل ايضا وكذا ان توكلا الطلاق يبد من اخذ بالطلاق وان
 كان للمولى جبره بالنكاح فلا منافاة بل يزوجه المولى بغير اذنه وان اراد هو يطلق وهكذا فاقبل وقال في كره ايضا والمجور عليه بالفلسفة والسفاهة يوكلا
 فيما لم الاستقلال حيث شاء ومن الضرر فيصح من العبدان يوكل فيما يملكه من دون اذن سيده كالطلاق والخلع وطلب الفضا والفلسفه له
 التوكيل في الطلاق والخلع وطلب الفضا والنكاح والمعاملة بغير عين المال والنصف في نفسه فانه يملك ذلك واما ما لا يملكه النصف فيه واما
 ما لا يستقل احدهم بالنصف فيه فيجوز مع اذن الولى والمولى وهو صحيح في جواز التوكيل لهم بعد الاذن فيبغى اذنا لهما في الولاية او الملك نصف ما و
 هو ظ حتى لا يرد عليه ما اورده على توكيل الوكيل من قوله فاذا جعلناه وكلا للوكيل اه كما نقلناه عنه فيما تقدم وايضا صحيح في جواز توكيل السفيع مع
 اذن الولى وفيه تأمل فانه بمنزلة المجنون والصبي وقد منعنا عنه وما اعتبرنا ببقاءه بمجسوس الولى ايضا وبزوجه العبد الاعضاء ابعارته وان كان ذلك محل
 التأمل عندك كما تقدم **قولهم** ولا يلزم الجدل ان يوكل عن الصبي وكذا الوصي قد مر تبيا ولعل لا خلاف فيه وكان يرد بالوصي الوصي على الاول ولا
 له ولاية كالاب المحل ويحتمل العاقلان الوصي في اخراج بعد موت الموصى مثل مقتضى الولاية لا بالاذن اذ كان بعد الموت بل وكلا له وبهذا يظهر
 الفرق بينه وبين الوكيل **قولهم** وليس للوكيل ان يوكل الا بالاذن الصريح او القرينة بسبب عدم امضاء توكيله الاصل والاستصحاب فان النصف في الامور
 المتعلقة بالغير لا يمكن الا باذنه عقلا ونقل الاذن ما حصل الا بالقرينة لانه ما صدر من الموكل الا بما فهم منه الاذن له بالنصف فقط وما فهم الاذن
 لغيره بالنصف ولا له بالنصف نعم لو فهم ذلك ولو بالقرائن يجوز له ذلك مثل ما اشرنا اليه ولو بالعلم بان غرضه فعل هذا الامر من اى مباشرة كان ولا
 غرض له بفعل الوكيل خاصة كما اذا قيل بع في السيق الفلاني وعلم ان لا غرض له بالخصوص بل انما قيد لظنه انه لا يساع بما يربط كنهناك واذا علم ذلك وحصل

قد علم ان سبيل
 صحه توكيله بالعبد
 والمجور عليه

كتاب

المشترى في غير ذلك الوفاق بالبريق الخلاق بل حجج الافراد مثلاً وعلم ان غرضه الافضل الا انه يحمل ان الافضل في حق العدل عند التمتع والغير
غير ذلك الطريق وقد ترفى كتاب الحج فذكر في كونه اذا صح له بالتوكيل مع اجماعاً واذا منع لا يصح اجماعاً واذا كان خالياً عنها فان كان
التوكيل في امر وعمل حال التوكيل من رفع عن مثله مثل ان يوكل بشراء فقامت في البيع والشراء والفرع ان من رفع لم يبدل بالنقص في الاسواق
وكان على الحج عنه لكونه لا يعلم ذلك ولا يقدر عليه لكثرته ولم تكن الكثرة فادعى الاجماع في الاول على جوازها ايضاً قال في الاخرى لا تعزيم
على القول ان يوكل فيما يبدل على قدر الامكان اشكالاً قريباً من ذلك ايضاً لان الوكالة افقت جواز التوكيل فيه فجازت في جميعه وقد منع ذلك لاختصاص
الاذن في التوكيل هناك الحج فلا ينعده فاقابل ولما عدا ما تقدم وهو امكن فعله بنفسه ولا يرتفع عنه عاده فلا يجوز له ان يوكل فيه الا باذن الموكل
لان ما اذن له فلا يبدل منه فلا يجوز ان لو منع ثم قال اذا وكله بغيره وقال له افضل فاشتت لم يفتض ذلك الاذن في التوكيل لان التوكيل يقتضي تصرفه
بنفسه وقوله اضع ما اشتت لا يقتضي التوكيل بل يرجع الى ما يقتضيه التوكيل من تصرفه بنفسه وهو اصح قول الشافعية وفي الثاني ان له التوكيل وقيل
احد واخاره الشيخ في الخلاف انه اطلق الاذن بلفظ يقتضي العموم في جميع ما شاء فيدخل فيه التوكيل وهو موقوف وقول الشيخ ليس بعيداً من جملة ما شاء هو
التوكيل وايضاً لو لم يشمل ذلك لم يفتد شيئاً اذ يدور هذا القول على ما يريد بقوله اطلق امر في شخص فاشتت في فعلك بنفسك خرج عن عموم الا ان يكون
اللفظ ظرفاً في ذلك وبالجملة انما المعنى ما فهم من كلامه عرفاً او يكون عند الوكيل معاشرته بقران يعرف بهما مقصوده فيفعل ما يفهم ثم قال كل وكيل جاز له
التوكيل فليس له يوكل اميناً لانه لا نظر للموكل في توكيل من ليس بأمين فيفتد جواز التوكيل فيما فيه الخطا والظن ان الاذن في البيع يقتضي الاذن بشئ المثل
الآن عين له الموكل فيجوز سؤا كان اميناً او لم يكن فاضاراً على ما نص عليه المالك الى قوله ولو وكل اميناً فاضاراً فاعلم انه لا يفتد في المال
مع جنايته فيصح وتقر بطلان الوكالة لا يمين العدل دليل المحققين وقوله انه في مرتبة المدعى على انه قد يكون ممن يوثق به من جهة الامانة في المال في
وكل من يثبت يعلم عدم خيانتهم مع عدم العدالة والاسميان المتعارف شرعاً ويجوز من الناس اماله بل في الكفار على ما يمكن في الاثني عشر وغيره ويعلم
فلهذا من ان نامة بغيره يثبته اليك الا ان يرد من الامين ما قلناه ولعل ترك ذكر العدالة والاكتفاء بالامين لذلك قيل ان العدالة الموجودة
في بعض العبارات بهذا المعنى وانه مسامحة اذ ادخل هنا اكثر من الامانة فيما هو كافي في عدم عدالة الخصم اذا كان ترك مرة مثل كشف راس
في المجلس فبعد اشترط من يوثق بانه لا ينجو فيما وكل فيه ولا يفتد فيكون التوكيل في ما يقع صيغة فقط من غير تصرف له في شيء من المال كما ان الظاهر ان ذلك كافي
في الوصي والاجراء في العبارات ايضاً في بعض الروايات وعموم من يبدل بعد ما سمعته الاية فانه يدل على عدم تفسير الوصي وان كان غير عدل وايضاً ترك العدالة
في الروايات والاشارة اليها الا بالتوثيق في بعضها مثل صحيح طويلة مشتملة على وصية امير المؤمنين ع يشترط العدالة وكذا حكمهم باجر الوصايا
من غير اشتراط ان الوصي كان عدلاً ام لا وكذا اكل الوكيل هل هو عدل ام لا ويؤيد ايضاً جواز التوكيل من غير اشتراط العدالة في ايضاً قوة اشتراط العدالة و
كذلكهم باجر الوصايا من غير اشتراط ان الوصي كان عدلاً ام لا وكذا اكل الوكيل هل هو عدل ام لا ويؤيد ايضاً جواز التوكيل من غير اشتراط العدالة في ايضاً
لكنه يفتد الى المستحقين وما ياتي من العدالة شرط ذلك لانهم فيهم ذلك من حد في بحث الوكالة ولا شك انه احوط وما يدل على جواز التوكيل في غير
عدالة شخصاً وكذا ما يدل على الاعتماد على من يعدل عند الطواف والاشواط وعذر ركعات الصلوة فانه غير مقيد بالعدالة وترك التفصيل دليله وكذا
رجوع الكلام الى المأمور مع عدم اشتراط عدالة المولى وكذا سماع قول من يبدل شيء التوكيل والبيع وانه اشترطه ولا وجه بانه خلصت عنه تمامات زوجها اطلقها
على ما يثبت وقول الماء من الحاي وتطهير الثياب من فالح طهرته وتكر الماء وغير ذلك ولا تفتد في تقييد الامر الى الموكل ليس
ما يخرج من عموم وقيد بالعدل فالتقييد خلاف الظاهر لا يجوز الامع المقيد ومجرد ما ذكره لا يكفي ولا يقاس على اقتضاء التوكيل في البيع والشراء بشئ المثل
والحجج القدران سلم للعرف والاجماع فانهما يدلان وليسا بملهيين فيما نحن فيه بل الظاهر خلافه حيث ان العدالة لا يمكن ان يكون فادرك في وصي الوصي على
تقدير جواز رفضه اشتراط عدالة الوصي ووصيته على وكيل الوكيل كما جعل البعض محل التناول والاحتياط واضح لا يترك ان امكن وايضاً الظاهر ان يبدل
فعلية من اخذها من فيه من تحت يده ان كان وعدم تصرفه اياه والافهم معنى ولبعد الحجة ان مع شرط عدمها وايضاً يبدل بقوله فيجوز سؤا كان اميناً
ان لم يعلم الموكل انما عينه لاعتقاد امانته فيه فانه لم قال اذا اذن لم ان يوكل فافسأ ثلثة الاول ان يقول له وكل عن نفسك ففعل كما ان الثاني وكلا
الاولين لا يفتد في هذا الخلاف في انصر المموت الاول وجوبه والاصح انصرال والظاهر انها لا يفتد لان معاجز وجع الموكل عن صلاحية التوكيل بالموت
والجنون والحجج في الثاني ايضاً يخرج الاول عنها على الاول وهو غير بعيد لانه متيقن جواز فعله على الاول بخلاف ما بعده فلا يجوز رفضه ولا
ما كان له النص في الاذنه وعلم هذا وما علم غيره ولان مقتضى العبارة كونه وكيلاً للاول فيفعل بغيره وكونه حجة لا ينافيه ولا يقتضي ان لا يكون
وكيلاً له بالخبر المراد من ذلك القول الثاني لا يخرج عن وجهه فاقابل ثم قال الثاني لو قال وكل عن فوكل عن الموكل فالثاني
وكيل للموكل كما ان الاول الثالث لو قال وكلتك بكز او اذنت لك فوكل من شئت او فاني يوكل وكلا او في ان يوكل فلا تامل يقل عن نفسك
ففيه وجهان احدهما انه لا صورة الاولى الى قوله واحتمل ما عدا ما لا صورة الثانية وهو ان يكون وكيلاً للموكل ان التوكيل تصرف بتولاه باذن الموكل
فيقع عنه ولا يجوز ان يوكل في صورة سكوت الموكل عنه فينبغي ان يوكل عن موكله ولو فكر عن نفسه فالشافعية وجهها انه لم يصح بقوله في هذه
الصورة ولا يبعد كون عذر رد دعواه الاحجية وادلهما اشارة الى ان الثاني هو الاصح وهو انه ويؤيد ما تقدم من احتمال التوكيل عن الموكل ودليله في
صورة اذا قال وكل عن نفسك وبالجملة الظاهر ان ذلك لان صاحب المال اذا اذن بتوكيل من يوكل في بيع ما له انه يوكله عن نفسه ولا يثبت بذلك توكيله

وقيل

الاجماع

فان لا يثبت
بغيره كما يمكن
الوكالة في نفسه
عنه

وكيل للموكل

اذنه في فعل الثاني ذلك الموكل فيه ضربه ومنعه عن ذلك كالحاج الى دليل والاصل عدمه والاستصحاب فيقيد فاما في غيره لا يجري ذلك فيما تقدم وايضا
الظاهر في كل صورة يجوز له ان يوكل سوا كان مع تصريح به او سكتة مع فهم جوازه بالقرائن كما يشترط قوله واذ يجوزنا اه فاما قولهم ولو وكله بغير
نفسه من مولا صح اي لكل شخص عديم في شراء نفسه من مولا صح الشراء دليله العمومات مع عدم مانع اذ ليس الا كونه بغيره لا يصح لذلك وكانهم ارادوا بغيره يقول
بعض الشافعية بعد وينبغي ان يكون باذن السيد كانه يفهم ذلك بصدور الاجاب عن السيد مخاطبا اياه وكان ذلك كاف واذا كان القول مقفلا
ان يكون رضا السيد وقوله الدال على رضا بالاجابة والاذن كافيا على انه قال في كونه في قوله في قول النكاح بغيره من سيده وجهها الى قوله والحق ذلك
اي يجوز ان لم يمنع شيئا من حقوق السيد وانما المجرى لنفسه لما يتعلق به من المهر وموت النكاح او كانه لا يعتبر اذن السيد في فعله الا بغيره فاما
والاصل دليله وكذا فاما في الاكتفاء بما ذكره في تقدم لانه قد يقع بعض الصغائر مع عدم العلم بالاذن وكذا في الاذن بغيره ان يوكل في الطلاق كالغائب على طلاق
اشارة الى خلاف الشيخ فانه لم يجوز التوكيل في الطلاق اذ كان الزوج حاضرا في بلد التوكيل وبقا الطلاق فيه ودليله الجمع بين الاخبار مثل رواية
رواه عن ابي عبد الله قال يجوز ان يوكل في الطلاق مع ضعف سندها ومثل صحيح سعيد الاعرج عن ابي عبد الله في رجل جعل امرأته المهر ففعل
اشهدوا التي قد جعلت امرأته في فلان في طلقها يجوز ذلك للرجل فانما المهر وغيره من الرقيات والروايات يمنع الوكالة مطلقة وقوله لا عن ابن
سما بعد جواز التوكيل في التوكيل في الطلاق مع فلو كانت هذه الرواية صحيحة لم يوجبها هو الصحيح ويخص بها العمومات ورواه الشيخ في رجل جعل
المنع على الحاضر وروايات الجواز على الغائب في صحيح محمد بن عيسى الى قوله وامر ان اطلقها عنه وامر بها هذا المال وامر ان اشهد على طلاقها موقوف
واخرى محمد بن عيسى اسمها الامر بالحسن وهو غائب هذه جعلها الشيخ دليل على الجمع ورواه ابن مسمع وهو كما ترى وهذه الرواية عند صفوة
بل محمد بن عيسى ايضا قال بحث الى ابي الحسن في رجل جعل امرأته في فلان في طلقها عنه وامر بها هذا المال وامر ان اشهد على طلاقها موقوف
دينا راثلثا فيهما يستأفلا اوردت ان ابي شيثا رايت في اصحابنا اطينا فقلت للرسول ما هذا فقال ليس توجه بمنع الاجل فيه طين من غير
ثم قال الرسول قال ابو الحسن الرضا هو امان باذن الله وامر بالمال بائنا وفي صلة اهل بيته وقوم محاربين لا يوجب لهم وامر بدفع ثلثها في دينار الى رجل
كان له وامر في اذ اطلقها عنه وامر بها هذا المال وامر ان اشهد على طلاقها موقوف ابن محمد بن عيسى اسمها وفي هذه الرواية قوايد منها
وتعدت هاهنا استحباب تربية الحسين في المناع لحفظه وانه امان واستحباب اخراج الحجر لمن كان حيا وجواز الطلاق غائبا وعدم اشتراط الخواص من الحيض حيث ذك
وجواز العمل بالخط مع الرسول وقسم المال على مقتضى الكفاية والنصف في مال الغير من الاحتياج الى صيغة الحجر فيصير جله وعدالة الجماعة ان شرط في
الاخير العبادات العادلة ويشترط اشتراط العدة في الطلاق وصلة الرم بالمال وايصال الى المحاجين وبيع المرأة والاكفاء بالطلاق بقوله
اشتراط الشاهدين في الطلاق والظاهر هو المذهب المشهور وهو مختار المنع اذ لو اذن له الطلاق فانه يصدر على طلاق الموكل مع الخصومة اذ لو اذن
فما يقبل النيابة في الجمل ولعمري لو اذن له جواز التوكيل المقتضى فانها عامة مثل صحيح سعيد الاعرج قال ترك السؤل والفصل دليل الموكل ما بين في موضع
ضعف رواية المنع ونقد القول بضمونها بل لا يبعد عموما على الاحتياط على ما تروى وانما الشيخ حمل على الحاضر وهي اعين من ذلك والقرينة ضعيفة ايضا
فاما قولهم ولو وكله ان يوكل عن السفه او فتر وكان دليله الاجماع قولهم ويكره لذي المروة مباشرة الخصومة بل يوكلون من يبايع دليله كراهية
العقل والنقل مثل ما روى عن ابي المؤمنين انه قال للخصم قحما وان الشيطان ليخصها وفي كراهية ان يبايعها بغيرها او لها فقه ثابته المالك ولكن
الظاهر من الدليل كراهية الخصم مطلقا لعمدها الغير في المراتب لعدم تضييع الحقوق اذ لم يكن احد محاصره ويمكن ان يكون مكرها لم ايضا الاتهام
يبالون فاما قولهم الوكيل ويعتبر فيه البلوغ والعقل والركن الثاني هو الوكيل لعل اشتراط بلوغه وعقله يفهم مما تقدم وكذا البحث في الصبي
المترفع الرواية المسوقة لضرر فانه في المعروف الوصية وما يخدمه ما مناع التميز والمعرفة التامة بان يقع عقد الموكل وان يكون وكلا
في ايصال الحقوق الى اهلها ويؤيده ما ذكره في كراهية وقد استثنى في الصبي الاذن في الدخول الى دار الغير والمالك وفي ايصال الهدية فانه اذا جاز النصف
في مال الغير واكثره بغيره في ذلك معبر ففي مثل ما قلناه بالطريق الاولى ثم قال وفي اعتبار عتق ثمة في هاتين الصورتين للشافعية وجهان الا ان
يق هناك قرينة دالة على الاذن من غير قوله فليس الا عندنا يجوز قوله فانه من باب الخبر المحقق بالقرائن ولكن يجوز فيهم عام غير مقيد بما قلناه عن
حينئذ جواز توكيل الصبي ان عقله بغيره ان الوكي وقال انه غلط لانه غير مكلف فلا يصح تصرفه كالجنون فلهذا اجماع عند الاصحاب والافاديل غير
فاما قولهم والاسلام ان كان الغريم مسلما يعني بشرط كون الوكيل مسلما اذ كان وكلا علم المسلم سوا كان الموكل مسلما او كافرا قال في كراهية
علما اجماع لقوله تعالى ولا تجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا وهذا غير بعيد فيما يحصل التسلط والسلطنة مثل ان يكون وكلا على المسلم
حق عنه او محاصره او نحو ذلك واما اذ كان وكلا لان يقع عند المسلم على احوال يعطيه بها ونحو ذلك فواجب ما عاضه الا ان يكون هذا اجماعا
لفظ على المسلم والغريم من عبارات الاحتياط والاية لا يدل على ذلك فاما في الجواز بطله على الاصل وعموم ادلة الوكالة وعدا الدليل على المنع قولهم
ولا يشترط الاسلام ان كان الغريم كافرا اي لا يشترط الاسلام في موط الوكالة او يكون مقيدا بقوله اذ لم يكن الغريم مسلما ويؤيده ما وجدنا بعض النسخ
ان كان الغريم قال في كراهية ان يوكل المسلم الذي عند علماء اجماع ويؤيده ما يوجد العقل من النقص حيث يكون تابعا وامورا له باختياره و
عدم ضرورة قولهم وينبغي ان يكون فاهما او عارفا باللغة قال في كراهية يستحب ان يكون تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا باللغة التي يجاور بها واليه اشار هنا
بقوله وينبغي ان يستحب اختيار وكل موضوع هذه الصفة او يستحب ان يكون هذا الشخص يتوكل ولعل وجهه ما ينظر ولكن ليس معلوم كون الاحتياط هاهنا بمعنى
المتعارف المظهره الى الجان الاخرى فاما قولهم ولا يسلط بارئدا الوكيل ولا يصح نيابة المجرى في الحرم عليه كعقد النكاح وشراء العبد وجهه اذا

لوم

مع عدم
الدليل

على عدا

وتعدت هاهنا

ويكون
نقل

كافرا

والقصد دليل على اعتبار حال التوكيل لاحتمال كون ذلك لدليل خاص مثل ان استمناع بالزوجية في الجملة وان نص صريح في ذلك او انه مجمع عليه
لو لم يكن شئ منها لا ينبغي القول به ايضا وقد مر في بحث الحج تحقيق ذلك وكذا الكلام في الوقف على المعدوم وعليه وعلى الموجو والحاصل ان القول
بغير دليل واضح في المسئلة مشكل وما ذكره من الفرق يصلح بطريق المنع في جواب المعترض المستدل والقول بان شرطه وقت الفعل فقط هو مقتضى
الدليل واخراج ما لا يصلح مثل التوكيل على اطلاق من سينكح او عتق من يشتره بدليل من اجماع ونحوه ان كان ولكن القول به ايضا مع دعمه انه
متفق عليه وعدم صريح القول بخلافه مشكل ايضا من المشكليات كسائر ما من هذا الوجه والا فالظاهر هو الاول ويؤيده عدم ادلة الوكا
ويمكن اختيار وقت التوكيل ايضا واخراج ما تقدمه بالاجماع ونحوه فقامل قولهم ولو وكله فيما يتعلق غرض الش بايقاعه مباشرة كالنكاح والقسمة وذلك
مع القدرة الا في الحج المذنب واداء الزكاة لم يصح ولو وكله فيما يتعلق غرض الش بايقاعه لمباشرة صح كالبيع اشارة الى تحقق الشرط الثاني وهو قول فعل
الموكل فيه النيابة قال في كره الضابط فيما يصح النيابة فيه وما لا يصح ان يقول كل ما يتعلق به غرض الش بايقاعه من المكلف مباشرة لم يصح فيه الوكالة واقاما
يتعلق غرض الش بمحصوله من مكلف معين بل غرضه محصور لم يمتد فانه يصح فيه الوكالة هذه الا انه في تحقيق ذلك الغرض اقل والظاهر انه يعلم بالشرع
وما يفيهم من ظاهره مثل العبادات كالطهارة والصلوة الا انه ورد النص بجواز التولية والطهارة مع العجز والحج الواجب كالمندوب وطهارة الجملة
الظاهر من الخطاب بالتكليف اليك المباشرة بنفسه حتى يعلم جواز النيابة بدليل وامام غير مثل العقود كالانكح والمعاملات وبعض الايقاعات كالطلاق
بعض البعض الاخر كالنذور فان الظاهر انها محسب النامل جواز التوكيل ولهذا رد النص بالجواز ايضا ويؤيده صد العقود والايقات فيجب الوفاء له
ادلتها بخلاف المندوب والغصب الا بلاء والظاهر وهو ان المحصول انه قد يعلم بالتامل والنظر ان لم يعلم فلا يجوز ينبغي التامل في ذلك في كل مادة ه
بخصوصها فالظاهر جواز التوكيل في اداء المالايات مثل اخراج الخمس والزكاة وايضا لها الى اهلها فان الظاهر ان الغرض ايضا لها الى اهلها على وجهها ولا غرض
مخصوص صاحب المال وقد ورد به الشرع بغيره ايضا وقد مر قوله ولو وكله فيما يتعلق به غرض الش بايقاعه مباشرة كالنكاح اى الوطى والقسمة اى قسمه الليل
بين الزوجين بان يكون كل واحد من الاربع مثلاً والعبادات التي لا بد منها مع القدرة اى بخلاف العجز فانه قد يجوز فيه التوكيل مثل الطهارة
لا في موطا العبادات وشرط جوازها لم يصح اى لم يصح الوكالة في الكلى وقوله الا في التكفل المندوب واداء الزكاة مستثنى من قوله فيما يتعلق وتقع
بينه وبين حكمه ويمكن جعله متصلا ايضا بتكليف ما او يكون مستثنى من العبادات بشرط القدرة اى لا يصح التوكيل في العبادات مطلقا مع القدرة الا
في الحج المذنب واداء الزكاة فانه يصح فيها مطلقا فيكون العبادة اعم من البدنية والمالية هذا هو الظاهر من العبارة ولكن بقي بعض الافراد الاخر مثل اداء
الحج والمندوب والكفارات وكان اشار الى البعض وتترك الباقي للظاهر ويلزم ايضا كونها فيما يتعلق الغرض بمباشرة بخصوصه مع جواز التوكيل وهو محمول
الضابط فقامل قوله واما الزكاة فيجوز فيها النيابة في ادائها فؤيدها عن غيره وكذا كل ما يتعلق بالمال من الصدقة الواجبة والمندوبة والخمس
فانه يجوز التوكيل في قبضه ذلك كله وقبضه ويجوز للحج التوكيل في اخرجها وتقبضها ودفعها الى مستحقها وتسليم الفقراء والامام ايضا في تسليمها من
اربابها قولهم وعقد النكاح والطلاق وان كان الزوج حاضرا على اى وكان الوكيل فيه الزوجية على اى شار بقوله وعقد النكاح الى ان المراد بالا
هو الوطى وقد مر البحث في الطلاق مفصلا وكا انه عادة للاشارة الى ان يمكن جعله من شرط الوكيل فيه ايضا واعاد صحة كون الزوجية وكذا في طلاقه
نفسها للاشارة الى الخلاف بعد الجواز وكان ينبغي ذكره في شرط الوكيل لما ذكر جواز كونه في الطلاق وكان الرأى اشارة الى قول الشيخ وابن اثير
منع صحة موكلها في طلاق نفسها المنع من اتحاد المطلق ما يتعلق به الطلاق وما يفيهم ما تقيده وعموم ادلة الطلاق بنفيه قولهم والمطالبة بالحق
واسيافتها ولا يجوز في المعاصي كالسرقة والغصب القتل بل احكامها التزم المباشرة وجبه الصحة فقامل قوله وعقد النكاح الى ان المراد بالا
التي هو حقوق الله وحقوق الناس مثل السرقة فان عقابها انما يلزم المباشرة لا الموكلة والاذن وان كان له ايضا عقاب بالاذن قولهم وفي صحة
التوكيل باثبات اليد على المباحات كالاصطبا د اشكال وجه الاشكال يمكن ان يكون الاشكال في ان المباحات كالا ابا لالخيار الصريح في ذلك
والظاهر ان ذلك لم يكن الا عن قصد وكذا بالاصطبا والاحتشاش والحياة مع القصد بمعنى صدق وعمن قصد واختيار مع قصد التملك لغيره فلا
يدخل في ملكه فله من غير اختياره قصد ام لا يكفي بل قصد عدمه ايضا او كان غافلا وساهيا وانما وسكرا وغير ذلك فالظاهر انه يكفي في موضع معين
مثل الميراث والاصل بنفيه ايضا ولا معنى لعدم الملكية اصله فان الله تعالى قال خلق لكم ما في الارض جميعا اى لا انتفاع بما فيه ومنه التملك والظاهر ان لا خلا
في جواز النص فيه بغير الجحازة فذلك هو الملك ولا يحدكم بالملكية بوجوده في اليد مع العلم باخذه بالحيازة لان اليد دليل الملك شرعا مطلقا ما يعلم
عدمه ولهذا يصح الشهادة عليه بسبب وجوده في يده فالشيخ يحكم بان ملكه والفرق عدم سبيل ليس له غير الجحازة فوجد حكم الش بانه ملك الجحازة ولا ان
الحيازة مع القصد وانته تملك بالاجماع على الظاهر يخرج عن الاصل لذلك وبقي غير محتمل فقامل والظاهر اصل افعال المكلف العاقل الغير العاقل مع
الاصل عدم الفعل فيحكم بعد مع عدم العلم انه لا قصد الا مع القصد فلا بد ان الاصل عدم التملك والنص اعم منه ولا فدية فعل او يذ هل يكون
ما كما اوتى له بغيره عدم قصد لغيره لا يخرج الى قصد لنفسه وبعد حوله قهر عليه في ملكه وان الظاهر يكفيه قصد الاضطراب لنفسه وكونه غير عاقل
فان معرفة الملك للمعرف الا ان يقصد غير ذلك والاصل عدمه فيحكم بظاهر الشرع بالملك ويكون بينه وبين الله غير ذلك وايضا الظاهر انه يجوز له
الملك بعد الجحازة ولو بقصد شئ موقوف عليه مثل البيع فقامل والظاهر ان الميراث المتمكن من القصد مثل البالغ العاقل ولا حكم لفعل غيره مثل
الجهائم فقامل فان المسئلة من المشكليات وهذا اختلف فيه العلماء فبعض قال بالملك بغير الجحازة وبعضها مع عدم نية التملك المحقق والعلم
الظريح جواز التوكيل في الاصطبا والاحتشاش وسقي الماء من البئر المباح وجحازة الماء من البئر والنحو بالاحياء ايضا على تردد فيه وكذا

كأنتم وقول
الموكلة

فصل الاحتياط
في الاموال
بغير اذن
من المالك
فان كان
الغرض
منه

من الجواز

الاجازة
ممنوع
من التملك

كل التوكيل

الوكيل

كما سبق

الارشاد

ثبوت

الاجارة والجمالة والبيع لانها افعال تقبل النيابة وانما تقع للفاعل بالقصد وعدم قصد الغير ولعمري ادلة الوكالة والاحياط واضح لا يترك
الا لفظا فان لم يحصل فخر الملتقط فلا بد من النيابة ويؤيد ذلك الادلة الدالة على وجود احكام اللفظ في الملتقط المنص بالفعل فقامل
قولهم وكذا الاشكال في التوكيل في الاقرار ولا يقتضي ذلك اقرار وجه العدم ان الاقرار اخبار عن حق الغير ذمة المقر اقرار الغير على ان في ذمة
شئ لغيره شبهة عليه وان الاصل براءة الذمة ولم يعلم كون ذلك اقرارا متبنا في الذمة شيئا وجه الصحة عموم ادلة الوكالة منع من غير وجود مانع
والتمسك بما يدخل النيابة ولا ينبغي ان يقيس عليه ان فعل الموكل لا يورثه القبول في التوكيل في البيع لانه قيس لان قوله تعقل لغيره لا يورثه
ما يكون وكلا بل الظاهر ان التوكيل لا يورثه الا ما يورثه الموكل عليه بعد زوال العذر ولم يؤخذ به غير ذلك والظاهر هو الثاني و
هو من ذهب الشيخ ذكره لان اصل البرائة مستفح بالدليل ولازم الاقرار ههنا موجود فان قوله اقر بكذا في او وكلت في ان تفرعن لثاني ان لم يرد على
القبول مثلا منضمي مثل قولك ان ذلك في ذمتي فاجره عن فخره بكذا اقرى وان كانت عبارة التوكيل انشاء اذ لا معنى لقوله وكلت في ان تقول
في ذمتي ان يردك الا ان ذلك حق فاذا اخبر اخبر بعبارة من قبل انك وهو الظاهر وشرطية كون المقر في ذمة منوع فان وكله مثله فقامل ويخرج الظاهر ان هذا
التوكيل اقرار في ذمة كونه ان يقول وكلت لغيري لفلان وقال ايضا قوله اقر عني بكذا وقال ان فلنا بصحة التوكيل ينبغي ان يعين الموكل جنس المقر به
وقدره ولو قال اقر عني بكذا لفلان طوليا اوكل بالنفس يعني طاعة على تقدير صحة التوكيل كون هذا التوكيل اقرار للمعرفة فان سبب كونه صحيحا انه منضم
لا اقرار على اقرار الوكيل بذلك بل البحث ان يصح التوكيل ام لا ثبت لانه في وجهه طرق الاشكال الا ان الاقرار اخبار والتوكيل
انشاء فلا يكون اقرارا لوجود الفرق بينهما باللازم وغيره فان الاول محتمل الصدق والكذب وله خارج بخلاف الثاني للمعرفة ان التوكيل في الاقرار
لغيره لا يورثه بذلك فقامل وظاهر صحة تقييد قوله فان ابطناه في جعله مقرا بنفس التوكيل نظر لانك قد عرفت انه على تقدير صحة التوكيل
بطلان الاقرار لان سبب صحة كونه اقرارا وان اذن في الاقرار لغيره بما هو في ذمة فانه ما لم يسلم ذلك لم يكن القول بالصحة ولهذا قال المحققين
في شرحهم فخلقت لفلان بغيره فان كان التوكيل من غير ان يكون توكيل واذن في الاقرار اقرارا منه لانه اخبر عن حق عليه محض وقال غيره لا يكون ذلك
اقرارا لان التوكيل في الشيء لا يكون اثباتا لذلك الشيء كالتوكيل في البيع او في ذمة او في وجه الثاني وانما يقيس على البيع مع الفارق فقول المحقق الثاني
في غير ذلك لا ينبغي ان يعاد له المصالح عن مناقشة لان تقييد احوال كونه مقرا بنفس التوكيل منفع على القول بالبطلان التوكيل غير بطلان ذلك ان على تقدير
الصحة فكل حق ان يقول وفي كونه مقرا بنفس التوكيل منفع على القول بالبطلان بل النظر في وجه ذلك منفع فقد يكون ذلك باعتبار عدم النظر فاما ان
لا يكون هناك احوال كونه اقرارا اصلا كما انه او باعتبار تعيين كونه اقرارا لا يخلو العدم فينبغي ان يقول لان تقييد النظر على القول ببطلان التوكيل غير بطلان
ايضا يكون مقصودا لشارة الى الخلاف ولا خلاف الا بين القائلين بالبطلان كما ظهر من الايضاح وايضا كلامه يدل على الارشاد ونظر من ليس كذلك
في كونه اقرارا ويحتمل ان يكون ذلك ايضا مبينا على القول بالبطلان كما تفرق فلو قيل كان للمعرفة عبارة عند هذا المصنف في وجهه فانه فامل ويحتمل ان
يكون في عبارة الارشاد لشارة الى حجة الاحتمال في تقدير صحة البطلان وان كان الخلاف انما وقع على التوكيل الثاني وانما ظهر اشار
في خلاف فقامل على ان في وجهه ما نظر بل من عدم كونه اقرارا بعد ان استشكل في صحة التوكيل فيكون التقييد ولما اشكال في صحة التوكيل وعدها
في صحة ولا يكون ذلك اقرارا لغيره بعد كونه اقرارا على تقدير عدم صحة التوكيل وهذا مضمون غير مضمون عد وخلاف في الحكم فامل قوله لا يشترط
في توكيل الخصم رضا الغير كما اشار الى خلاف بعض العامة حيث اشترط رضا الغير في صحة توكيل شخص للخصم معه وعمود ادلة التوكيل وكونه
حكما لا بد منه ولعله لا خلاف عندنا في قوله ولو وكله على كل قليل وكثير وجه وبغير المصلحة في فعل التوكيل اشارة الى منع بعض الاصحاب صحة التوكيل في كل
ملا في كل ما يكون في قليل او كثير الا يقتضي ضمرا عظيما اذ قد يعقوب عبادة واجامه وبيع داره وجميع ما يملك ويؤجره باربعة النساء بمو كثيرة
ودفع ذلك بان فعل التوكيل صبي على المصلحة وان كان التوكيل عموما كما كان فان ليس له ان يبيع ما وكل فيه اذ كان شيئا واحدا الا بتمثل المثل وقد
البلد بقدره في ذلك وكذا هنا واليه اشار بقوله وبغير المصلحة اه ودفع في وجهه ما خارج عن محل الفرض اذ الفرض تفويض الامر اليه بالكلية ويجعله
كف في وجهه في وجهه ان لا يبيع المصلحة لان رعاية المصلحة لا بد منها والظاهر في وجهه فان الفرض فعل مع المصلحة بانه يبيع جميع اموال بشرط المصلحة التي
منه في كل واحد من غير ان يبيع المصلحة بل يبيع المصلحة كذا علق عبادة للشواب كالوصح وكذا الترتيب بمثل وغير
ذلك مع انه قد يحصل الضرر ثم ان الظاهر في ذلك ان كان لم يفعل بنفسه وان يضره لان لو وكله في كل واحد من خصوصيات فكذا لا ينبغي ان يوق بالصحة الا ان
يكون من غير ان يضره فلا يصح والفرض الاول ان فرض في البعض دون البعض لعدم المصلحة فهو خارج عن الفرض كالموكل في بيع والظاهر عدم الفرق بين عموم
جميع ماله وخصوص واحد في الجواز بعد صحة المصلحة مع عدمها كما صرح به في كوفي جواب من قال لا يصح عامما مثل الشيخ وبعض العامة للضرر وعدم
المصلحة في الجواز انما يضره جوارض الضرر في المصلحة فكل ما لا مصلحة فيه لم يضره ضرر الوكيل كالوكل في بيع شئ فاطلق فانه لا يمنع الاضرار بتمثل المثل
من تقدير البلد كذا في الوكالة العامة وكذا يصح لو قال اشترى ما شئت خلافا لبعض العامة اه وبالحيلة الوكالة لم يثبت على المسامحة وعدم اشراط لفظها
وعدها اجاب قبول خاصين فكل ما يدل على الاذن في الضرب اى تصرف كان يصح ويجوز مع عدم مانع شرعي ومعه فلا فاقطع قوله ولو وكل في شئ
على من ان لا يضره هذا يدل على عدم اشراط العلم في الجملة كما ذكر في الاول ايضا الا ان يترك للظهور ههنا علم في الجملة فان العبد اخص من الجوان
والمنازع والاشياء وشار بقوله وان لم يضره الى خلاف بعض الاصحاب لانه لا بد من تعيين بعض الاوصاف في الجملة بان يقول توكيا او ههنا يمثلا للغير وعمود الادلة
يلتزم والغير ينفذ بانه انما يشترى ما يشاء ذلك واطلاق الموكل يدل على ان غرضه متعلق بعبد ماني شرارة مصلحة من دون خصوصية فيصير وايضا قد

بيع

من على الانفس

والاحتياج الى تجديد اذن ويؤيده انها اباحة دفع حج ولا شك في دفعه باذنه وعدم القبول لا يستلزم دفعه ولا عودا الى دفعه وعدم الاذن بوجبه
الدلائل وهو لا يوافقنا في كل ما قلنا من اكل فالظن الجواز ولا نرى قد تقدم في كلامه كونه من اذنه ايضا انها امر فاذما امثل المأمور المأمور
بفي وقت لم يرتفع عنه الامر بل في كل وقت فعل ذلك اذ لم يكن موقفا ومقيدا بوقت وحال يكون ممثلا وهو لا يوافقنا عند من لا يقول انه يقتصر الفور
كالمعروف ولا نرى في ما تقدم انه اذن في النفس والاذن باق ما لم يرجع عنه ومعلوم ان عدم القبول من الوكيل ليس يرجوع ولا مستلزم له بوجبه اصل اذ
يجمع مع تقيضه وهو لا يقول المصطلك مع المسامحة بعيدا لتقدم والادخل لعلم الموكل بالرد فانه لا يثبت رجوعه من رضاه نعم ذلك يومه حيث كان
حاضرا فانه بمنزلة ان قال رضيته بالرد او رجعت انا ايضا وان رجعت لا ضرر عليه فانه موجبه بنفسه او بوكيل غيره ولهذا قيل بوجوب قبول الوصية مع عدم امكان
الاخبار بعدم القبول ولا نرى لو عزل الموكل من دون اخبار الوكيل لا ينزل فقد العكس لعل المراد بحضوره عليه بذلك ولما لم يكن حاضرا فلا ينبغي التامل في
عدم الاحتياج الى اذن جديد بوجبه فاعرفه وقوله لان الوكالة لا يدل على ذلك التجديد كان كونه عقدا جازيا يبطل بالفسخ بعد الاكتمال وصحته
ان كان يرجوعهما معا فمعلوم عدم استلزام ذلك هنا لعدم رضا الوكيل بعد رضا الموكل من غير رجوع وان كان يزيل الوكيل نفسه فقط مع بقاء رضا
الوكيل على حاله فيمنع البطلان بالكلية هناك ايضا والاحتياج الى اذن جديد لهذا قال في كونه اذنا قال الوكيل عزل نفسه اذ عرفت هذا فان عزل نفسه
ثم عرفت فصولا سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فيجوز له ان يفسخ العقد بالاذن العام الذي تضمنه الوكالة وكذا مع الحضور وعدم الرضا بعزله وهذا
وان قال بطريق الاحتياط الا انه احتمال بعيد قوي لما عرفت من دليله على انه قد يفرق بين العزل بعد ثبوت القصد وبين عدم الرضا حتى يحصل العقد
بجمل العقد اذ وجد حكمه بوجبه احتياج التجديد لان كان بخلاف حصوله ابتداء فادخل احداهما فهو موجود حتى يحصل الاخر فيؤثر الجميع فليس عدم القبول
الاعم وجود الركن بعد وبالجملة لو كان هناك دليل في نفسه لكان ذلك هنا وليس هذا من باب مفهوم الموافقة بل قياس مع الفارق والظاهر ان الاحتياج
ويؤيده عموم ادلة الوكالة مثل ما في الروايات الوكالة ثابتة حتى يعلم بالخروج منها كما اعلم بالدخول وايضا ان الموكل اذ اعزله ثم رضى بها المخرج الى قبوله
الوكيل فكذا هنا وايضا سيجي ان الوكالة لو بطلت للتعليل ونحوه مثلا لان منصرف بالاذن فاما ما بعد من كلام المصنف قول المحقق الثاني في منع عدم
والاخذاء في ان جواز النصف موقوف على تجديد اذن لكن كونه ذلك مشروطا بعدم الموكل حتى لو لم يعلم كان له ان يجدد القبول ويتصرف بحل خضاه
لما تقدم ان ذلك هو محل النظم وان الظاهر ان تراعى مع عدم العلم كايهم من كونه فيما تقدم وانه لا ينبغي ايجاب التجديد في ذلك ايضا لما عرفت على ان في قوله
كان له ان يجدد القبول وينصف ناقلا اذ النصف قبول فلو لم يجز التجديد لاذن لم يجز التجديد بالقبول بل ولو وجد ايضا وهو موقوف على ما يشترط
التجديد فلو علقه بشرط التجديد وهو شرط تأخير النصف جازا قال في كونه لا يصح عقدا لوكالة معلقا بشرط او وصف فان علق عليه ما بطلت مثل ان يقول
ان قدم زيد وجاء راس الشهر فقد وكلت عند علمائنا وهو اظهر من هذا المشافي لعله يريد بالتعليق حصول الوكالة لا بامر سؤا كان شرطه يمكن حصوله
وعلمه مثل قدم زيد ووصفا اى متحقق الوقوع مثل محي راس الشهر وسؤا كان الدال عليه منوبا او مقصودا غير ذلك كور على الظاهر او مذكورا بآداة
الشرط مقصودا او مذكورا مثل ان كان كذا وكلت او وكلت ان كان كذا وبغيره اذ انما مثل وكلت بشرط محي زيد ولا تراعى عندهم في جواز الوقت
مثل وكلت شهر فلا يكون بعده وكلت في محي ان يقول وكلت الان او مطلقا ولكن لا يصح الا بعد محي زيد مثلا ولا بعد اذنه وادعى الاجماع في كونه
على غير قولنا وكيل في بيع عقدا فاقدم الحاج ونهنا منها انها مبني على جعل اذ اقدم طرفا للبيع وشرطه لا للوكالة والوكالة مطلقا بشرط
محمول على كونه للفعل وما احدثه في بين التعليق محي شهر مثلا والتجديد مع المنع عن كل فعل الموكل فيه الا بعد شهر مثلا بحسب الحال بل ما وجد لوجود
التوكيل محي الان مع المنع عن النصف فائدة الا انه ادعى فيه الاجماع مع عدم ظهور الخلاف ولا نرى هنا قول جاز ان العقود متعلقة عن الشرع
فبطلت بالصواب محل التامل وايضا لا تراعى في محي ذكر شرطه بان يقول وكلت وشرط عليك كذا ثم اعلم ان الاصل وعموم ادلة التوكيل
وكونه جازيا وبعبارة على المساهلة دون الضيق وما تقدم في عبارة كونه من اذنه وامر وانه مثل الاذن في اكل الطعام ولا شك في جواز تعليقه
مثل ان جازي فانت ما ذرت في الاكل ونحوه مع عدم مانع ظاهرا على جواز التعليق ويؤيده عدم ظهور فرق كثير في المال بين ما صورناه من المحي
مثل الوقت وذكر الشرط والمنع الا بعد كذا ان هي التعليق ويؤيده ايضا جواز التعليق في العقود مثل الفراض وهو كذا لا يجعل والعارية و
غيرها والظاهر ان مراد من قال يجب التجديد في التعليق والظاهر ان لا دليل لهم عليه الا الاجماع الموقوف في كونه كالتقدم مع ظهور خلافه في محي فانه الاجماع
فاما ما يمكن ان يقر مع التعليق مؤثرا الى التوكيل وقد تراءى من شرطه قدرة الموكل عند التوكيل فاما ما فيه فانه يرجع الى الاجماع او ان الاصل عدلها
خرج المنع بالاجماع وبعض الادلة تبقى المعلقة تحت العدم فاما ما فيه ثم اعلم ايضا ان المصاحف في عدم جواز نضرة فيما وكل فيه بعد حصول الشرط
فهي في كونه حيث قال فلو نضرت في الوكيل بعد حصول الشرط فالأمر بجهة النصف لان الاذن حاصل لم يزل بفناء العقد وصار كما لو شرط في الوكالة
عوضا محي ففلا مع كذا على ان المشر من ثمة فلا ووكالة ولكن ان باع بيع وهو واحد وجهي الشافعية والثاني لا يصح اذ لا اعتبار بالعقد الضمني
في العقد الظاهر الا ترى ان لو باع سيفا فاسدا وسلم اليه المبيع لا يجوز للمشتري النضر فيه وان نضرت البيع والتسليم الاذن في النضر والتسليم
عليه وليس محي الاذن في النضر المشتري وشي منها ليس محي الاذن في النضر لنفسه ليس اليه الشئ وهذا انما اذن له النضر
عن الاذن لنفسه ثم ذكر فائدة القول بفسخ عقد الوكالة فيجوز ان قيل ان لفائدة ح الفسخ على تقدير صحة النضر التي هي ثمرة صحة عقد الوكالة
فاذا وجد مع القول بالفسخ فلا تارة في القول بالبطلان بل معنى البطلان ح اذ البطلان في المعاملة اعم من ثبوتها لا في ثبوتها لثبوتها مع
الفسخ حيث اجاب بانها تحصل الفائدة في ترتيب جميع الاثر من جملته انه لو كان الوكالة لا يجعل معين يبطل ذلك لا يجعل ويلزم الاجرة المشككا

مثل ان يقول ان
المشتري لا يفسخ
او يرد ويؤثر
مع بطلان العقد

وجوده

الانسان المحي
القبول
بطل

الجامع

يكون الفرض ذلك فينبغي تجوز التوكيل في مثله فذكر بقوله الصيغة ولا بد من إيجاب مثل كذا وكذا واستثنى وجع واعتق وقبول ما لفظا أو فعلا ويجوز تأخره عن الإيجاب هذا هو الركن الرابع ولا شك أنه لا بد من تحقق الوكالة من إيجاب ما يدل على الإذن مطلقا أو إشارة وكذا ما إذا علم الرضا من دون ذلك لا بعد جواز التصرف فيما له وكونه وكما لو قبلوا أيضا والفظ المراد أيضا من الإيجاب أن لا يحتاج إلى شيء قبل فعل الموكل فيه فإنه يكفي ذلك وهو صحيح به والظن عدم الخلاف عندنا في ذلك لكن فيه ما لم لا بد من صدور العقد من الوكيل فلا بد من كونه وكما لو قبل الشرع فيه فكانه مجرد بغيره والرضا الباطني الذي يعلم بالفعل كما في الظن أن الأصل في ذلك كله إذا التصرف في مال الغير بما يجوز فيه رضاه لا ينقل إلى غيره بغير رضاهما فيكون ما يدل على ذلك من الطرفين ولا يحتاج إلى أكثر من ذلك للأصل وعمود أوله الوكالة فلا يتعين شيء من أحدا الجانبين ولهذا نقل في وكالة الباقي أنه قال له أشترى لاسمي مثل ذلك إيجابا وصرح به في كره وكذا في حكاية الأصحاب الكهف فلما كنتم برزق منه مع أنها غير صريحة في توكيل أحد بعينه وإن حصل الفعل كما وكذا الإشارة والكتابة فمائل قال في كره الوكالة عقد شرع للاستئابة والمراد أن يكون الغرض من فعله النيابة فقط فلا ينقص بالقراض والمشاركة والمزاعة والمساواة والوصية وهو ثابت قال ولما كان عقد يتعلق به حق كل واحد من المتعاقدين فافقر إلى الإيجاب القبول كالباع والأصل عنده ما لم يسلط من التصرف فلا بد من جهة الموكل من لفظ أو دل على الرضا بالتصريف الغير له وهو كلفظ دل على الإذن مثل أن يقول وكلتك في كذا أو فوضف إليك واستثنى فيه وما أشبهه ولو قال وكلتني في كذا وقال نعم أشار بما يدل على التصديق كفي في الإيجاب لو قال بيع واعتق ونحوهما حصل الإذن وهذا لا يكرهه إيجابا إلى قوله وقوله لا بد من ذلك في فعله ليس صريحاً في الإيجاب بل الإذن في الفعل عدم التسمية في الأول وعدم التصرف الكونه ماضياً غير وما يفهم من الإيجاب إلا ما يدل على الرضا بالتصريف وهو حاصل هنا ثم قال لا بد هنا من القبول أما لفظا وهو كل ما يدل على الرضا بالفعل أو فعلا ويجوز القبول بقوله قبلت وما أشبهه من الألفاظ الدالة عليه وبكل فعل دل على القبول نحو أن يامر به بالبيع فيبيع أو بالشراء فيشترى لأن الذي وكلهم النبي صلى الله عليه وسلم يتقبل عنهم فيكون أمراً ولا نداء في التصرف فجاء القبول فيه بالفعل كأكمل الطعام والقول يطلق على معنيين أحدهما الرضا والرغبة فيما فرض عليه ويقضي به الرضا والثاني اللفظ الدال عليه على النحو المعبر وسائر المعاملات ويعبر في الوكالة القبول بالمعنى الأول حتى لو رد وقال لا فعل بطلت الوكالة ولو ندم وأراد أن يفعل أو يرجع لا بد من استئاف إذ جدد مع علم الموكل أن الوكالة لا تجاز من الطرفين يرتفع الاستئابة بالفسخ فلا يرتفع في الاستئابة بالرد أو في إتمام المعنى الثاني هو القبول اللفظي فالوجه عندنا أنه لا يشترط لأنه أباحته ورفع حجر فاشبه بأباحة الطعام إلى قوله فإن الوكيل إنشاء قبل بلفظه وإنشاء تصف وكان ذلك قبولا منه لأن الوكالة أمر له فيصير بالتصريف محصلا للأمر بخلاف سائر العقود من البيع والإجارة والهبة والوصية فإنها مضمرة التملك فأنه شيء إلى القبول بالقول والتوكيد كما جرى في الوديعة والعارية لا ينفصل القبول بالقول لأن ذلك أمر وأباحته ثم قال ويجوز عندنا القبول على الفور والنزاعي يجوز أن يسلطه رجلان وكل في بيع شيء من ذنبه فيبيع أو يقول قبلت أو يبره بفعل شيء فيفعله بعد مدة طويلة لا قبل ولا وكذا النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلهم وكان من أخصب ما عن توكيل أيام ولا نداء في التصرف والإذن قائم ما لم يرجع عنه ثم قال والأصل بثبوت الوكالة وإن لم يعلم فعله من الوصف الوكيل وهو غير عالم بالتوكيل ثم ظهر الحال خرج عن الخلاف فيما يوجب مال البعير على أنه حي فإن ميتا ثم قال إذا شرطنا القبول كيف بالكتابة والرسالة كما لو ترك بالبيع وإن لم يشترط القبول كلف الكتابة والرسالة وكان ما دونها في التصرف وهو الأقرب عندنا فإذا شرطنا القبول لم يكف الاستدعاء بأن يقول ولكن فيقول وكلتك بل بشرط القبول فيقول بعد ذلك قبلت أعلم أن مراده بالقبول بأن القبول لا ينعهد في سائر العقود ووجه معلوم عدم الاكتفاء في الإيجاب أيضا بالألفاظ فلا يجوز الكتابة والرسالة ونحوها وأنه لا بد من العلم بكون الكتابة باذن الموكل وأمنه من التزوير وإحالة الغير المكتوب فيه ووجه الظن القبول كما يقبل الكتابة من الروايات وفي رواية محمد بن عيسى المقدمة إشارة إلى ذلك حيث وكل في الطلاق بالكتابة على الظن والتصرف في الأموال على ما تقدم في جواز الوكالة في الطلاق هو ثبت الجواز أن المقصود من لفظ الموكل فيه رضاه وأذنه في التصرف فإذا علم كفي من أي شيء كان يكفي بل الظن أن الظن القوي المناهض للعلم بهو علم عادة كاف وإذا قلنا بقبول في الوكالة ذكرنا في سائر ما يشترط فيه الإذن مثل العارية والوديعه والتصرف في أمواله بل الوصية أيضا وإن منع في عقد غيرهما فامل وأخطأ أيضا أنه إذا كان كافيا في الإيجاب ففي القبول بالظن الأولى وأيضا ينبغي عدم الخلاف في صحة التصرف في حصة التصرف فالتصريف لها الوكيل مع عدم علم الإذن بل فصولها ثم علم أنه لا بد من الإذن قبل الفعل ولم يعرف الوكيل وليس مثل بيع الولد مال البعير باعتقاده حتى فلا يحج في الخلاف لأنه قد وقع البيع التجارة عن مرض وحصل القصد فليز فامل وأيضا لا شك في صحة القبول بالفعل والتراضي المتقدم ولكن ينبغي الرضا قبله وحصول الوكالة به لا بنفس الفعل مع الاحتمال المكافاة المصرة أنه بمنزلة الأمر لا شك في صحة الأمثال بفعل المأمور به وهو فلا يحتاج أن يكون وكما قبل الفعل بل زمان الفعل أيضا فإنه يكفي الفعل باذنه وهو كالمع حسن مع أن الظن الذي يفعل شيئا باختياره لا محالة يكون راضيا فحصل له قبله أيضا ولكن جعل المصنف نفس الفعل قبولاً فامل وأيضا فإن الاستدعاء على عدم اشتراط العقود في العقود وجواز النزاعي ما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وغيره يدل على عدم اشتراط ذلك في سائر العقود أيضا إذا ما نقل عنه وعن وكلاهما اللفظ المعهود بل ولا على من أهل بيته ولا من وكلاهما نصية إشارة إلى ما تقدم من جواز المعاطاة والتملك بها ولم يشأن التملك لا بد أن يكون لفظا بل لا تجاز عن ذلك نداء على حصوله بالرضا فقط فامل وأيضا الظن ما تقدم عدم الاحتياج إلى تجديد الإذن بعد رد الوكيل الإذن بقوله لا قبل ولا فعل بعد قول الموكل له أذنتك أو فعل أو وكلتك سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا إذ قد علم الرضا من الموكل الذي هو شرف وكان من جنائبه ولا يشترط المقارنة ولا اللفظ فإذا لم يقبل إلا أن يحصل الوكالة ولم يوجد لعدم شرط آخر وهو رضا الوكيل لأنه لا يبطل بالكلية وجميع أركانها وثمنه في المرة حتى يحتاج إلى الإذن مستأنا وتحصيل جميع أركانها بل أذنه بأن يحكم المصحح الذي كاف في أمثال هذه الأمور بغير شك فإذا قبل بعد ذلك بقوله هو كاف ابتداء فعلا أو قولا يصح.

المكتبة
الأولى

ولا يحتاج

في الاستصحاب

والاحتياج الى تحديد اذن ويؤيد بها اباحتها ودفع حرج ولا شك في دفعه باذنه وعدم القبول لا يستلزم رفعه ولا عود الحرج وعدم الاذن بوجه
الدلائل وهو في هذا القول لا حدك فقال ما اكل ثم اكل فالظن الجواز ولا ينفذ تقدم في كلامه كونه امر او اياها امر فاذما مثل المأمور المأمور
بوقت لم يرفع عنه الامر بل في كل وقت فعل ذلك اذا لم يكن موقفا ومقيدا بوقت وحال يكون ممثلا وهو مخصص عند من لا يقول انه يقتضي الفور
كالمعروف ولا ينفذ فيما تقدم انه اذن في النص والاذن باق ما لم يرجع عنه ومعلوم ان عدم القبول من الوكيل ليس برجوع ولا مستلزم له بوجه اصلا اذ
يجمع مع تقيضه وهو مخصص بقول المصطلك مع المسامحة بعيدا لتقدم والادخل اعلم الموكل بالرد فانه لا يثبت رجوعه من رضاه نعم ذلك يوهم حيث كان
حاضرا فانه بمنزلة ان قال رضيت بالرد او رجعت انا ايضا وانما لا يثبت عليه فانه مؤجل بنفسه او بكل غيره ولهذا قيل بوجوب قول الوصية مع عدم امكان
الاخبار بعدم القبول ولا ينعزل الموكل من دون اخبار الوكيل فينعزل فكذلك العكس لعل المراد بحضوره عليه بذلك واما ان يكون حاضرا فلا ينبغي التامل في
عدم الاحتياج الى اذن جديد بوجهه فاذ عرفت وقوله لان الوكالة لا يدل على ذلك التحديد لان كونه عقدا جازيا يبطل بالفسخ بعد الالتزام وحيث
ان كان برجوعه ما مع ما فمعلوم عدم استلزام ذلك هنا العقد رضا الوكيل بعد رضاه الموكل من غير رجوع وان كان بغزل الوكيل نفسه فقط مع بقاء رضا
الموكل على حاله فيمنع البطلان بالكلية هناك ايضا والاحتياج الى اذن جديد لهذا قال في كونه اذا قال الوكيل عنك نفسي اذ عرفت هذا فان عزل نفسه
ثم تعرف فضولي اسوا كان الموكل حاضرا فغايبا يجمع مع الغيبة التصرع بالاذن العام الذي تضمنه الوكالة وكذا مع الحضور وعدم الرضا بعزله وهذا
وان قال بطريق الاحتياط الا انه احتمال بخياله قوي لما عرفت من دليله على انه قد يفرق بين العزل بعد ثبوت التصديق وعدم الرضا حتى يحصل العقد
يحل العقد اذا وجد وصح برفعه يحتاج الى تجديد الاذنان بخلاف حصول ابتداء فاصل احدهما فهو وجود حتى يحصل الاخير في جميع فليس عدم القبول
العدم وجود الركن بعد وبالحكمة لو كان هناك دليل فيقرب به لذلك هنا وليس هذا من باب مفهوم الموافقة بل قياس مع الفارق والظاهر عند الاحتياج
ويؤيد عموم ادلة الوكالة مثل ما في الروايات الوكالة ثابتة حتى يعلم بالحرج منها كما اعلم بالدخول وايضا ان الموكل اذا عرفت رضاه لم يحج الى قبوله
الوكيل فكذلك هنا وايضا سيجي ان الوكالة لا يطلت بالتعليق ونحوه مثلا لان ان يصر في الاذن فامل وابعده من كلام المصنف قول المحقق الثاني في حرج عدم
والاخفاء في جواز النص في موقف على تجديد اذن لكن كون ذلك مشروطا بعدم الموكل حتى لو لم يعلم كان له ان يجرده القبول ويصرف على خفاء اه
لما تقدم ان ذلك هو محل التوهم وان الظاهر لا نزاع مع عدم العلم انهم من كونه فيما تقدم وانه لا ينبغي ايجاب التجديد في ذلك ايضا لما عرفت على ان في قوله
كان له ان يجرده القبول ويصرف فامل ان النص قبول فلو لم يحج الى تجديد اذن لم يحج الى تجديد القبول بل ولو وجد ايضا وهو مخصص في كل شرط
التجديد فلو علقه بشرط التجديد ولو شرط تأخير النص في جاز قال في كونه لا يصح عقدا الوكالة معلقا بشرط او وصف فان علق عليها بطلت مثل ان يقول
ان تقدم زيد وجاء راس الشهر فقد وكلتك عند علمائنا وهو ظاهر مذهبي المشافعي لعل يريد بالتعليق حصول الوكالة بامر سوا كان شرطا يمكن حصوله
وعلمه مثل قدم زيد ووصفا اي متحقق الوقوع مثل محي راس الشهر وسوا كان الدال عليه منبوا او مقصود غير ذلك كونه على الظاهر او مذكورا بآداة
الشرط مقصودا او مذكورا مثل ان كان كذا وكلتك او وكلتك ان كان كذا وبغيره وانما مثل كل ذلك بشرط محي زيد ولا نزاع عندهم في جواز التوقيت
مثل كلتك شهر فلا يكون بعده وكذا في حجة ان يقول وكلتك الان او مطلقا ولكن لا يضر في الاستصحاب زيد مثلا ولا بعد اذنه وادعى الاجماع في كونه
على صير قوله انت وكل في بيع عقدا اذ اقدم الحاج وفهمنا منها انها مبني على جعل اذ اقدم طرفا للبيع وشرطه لا للوكالة والوكالة مطلقا صحيحة والشرط
معمل على كونه للفعل وما احدثه في باب التعليق محي شهر مثلا والتجديد مع المنع عن كل فعل الموكل فيه الا بعد شهر مثلا بحسب المال بل ما وجد لوجود
الوكالة فخر الان مع المنع عن النص فائدة الا انه ادعى فيه الاجماع مع عدم ظهور الخلاف ولا نص هنا فيقول حرج ان العقود متعلقة بالشرع
فبطلت بالصواب محل التامل وايضا لا نزاع في حجة ذكر شرطه بان يقول وكلتك بشرط عليك كذا ثم اعلم ان الاصل وعموم ادلة التوكيل
وكونه جازيا وعساية على المساهلة دون الضيق وما تقدم في عبارة كونه من اذنه وامر به مثل الاذن في اكل الطعام ولا شك في جواز تعليقه
مثل اذن في ثياب ما دون في الاكل ونحوه مع عدم مانع لا يدل على جواز التعليق ويؤيد عدم ظهوره في كثير من المال بين ماصوراه من الجوز
مثل التوقيت وذكر الشرط والمنع الابد كذا وهي التعليق ويؤيد ايضا جواز التعليق في العقود مثل الفراض له وهو وكالة يجعل والعارية و
غيرها والظاهر ان مراد من قال يجب التجديد في التعليق والظاهر ان لا دليل لهم عليه الا الاجماع المنقول في كونه كالتقدم مع ظهوره في حجة في الاجماع
فامل ويمكن ان يقر مع التعليق بطل الى التوكيل وقد بران من شرطه قدرة الموكل عند التوكيل فامل فيه فانه يرجع الى الاجماع وان الاصل عدمها
خرج النجزة بالاجماع وبعض الادلة بقي المعلقة تحت عدم فامل فيه ثم اعلم ايضا ان المصاحف في عدم جواز نص فيه فيما بعد حصول الشرط
قريب في كونه حيث قال فلو نص في الوكيل بعد حصول الشرط فالأمر بجهة النص لان الاذن حاصل لم يزل بنفسه العقد وصار كما لو شرط في الوكالة
عوضا محي ففلا حرج كذا على ان العشر من ثمنه فلا وكالة ولكن ان باع وصح وهو واحد وجهي الشافعية والثاني لا يصح اذا اغتار بالعقد الضيق
في العقد الفاسد الا ترى انه لو باع سيفا فاسدا وسلم اليه المبيع لا يحج المشتري بالنص فيه وان نص في البيع والتسليم الاذن في النص والتسليم
عليه وليس بمجد لان الاذن في النص المشتري وشي منها ليس حاصل وانما اذن في النص لنفسه ليس اليه الثمن وهنا انما اذن له النص
عن الاذن لا لنفسه ثم ذكر فائدة القول بفسخ عقد الوكالة في جواب ان قيل ان لفائدة ح الفسخ على تقدير صحة النص التي هي ثمرة صحة عقد الوكالة
فاذا وجد مع القول بالفسخ فلا ثمرة في القول بالبطلان بل لا معنى للبطلان ح اذا البطلان في المعاملة اعدا قرب لا ثروا وقيل هنا بالزهر مع
الفسخ حيث اجاب بانها تحصل الفائدة في ترتيب جميع الاثر من جمله انه لو كان الوكالة لا يجعل معين يبطل ذلك الجعل ويلزم الاجرة المثل كما

مثل ان يقول
للصواب في
او تزويجا
مع تملك
ذلك

وجود

الاذن المحج
القول
بطل

اذا وكل بعض مثل ما توشل ما بطل القراض فبطل الحصة المخصصة ويلزم اجرة المثل وكذا اذا افسد المهر المستحق بالزوم مهر المثل وفيه تأمل لان الا
 انما علم على تقدير الشرط وقد حكم بطلان ذلك الاذن والتوكيل للشرط وليس هنا ما يدل على الاذن غير ما عدل من الموكل وهي العبارة التي حكم
 بطلانها وعدم الاعتداد بها ولا انما يلزمه الاجرة لو فعل ما وكل فيه على ما امر وقد بطل امره فلزم اجرة المثل بخلافه لو كان مثل ذلك الفعل
 يحتاج الى الاجرة ويكون جاهلا بالفساد حكم بطلان اصل ما فعله وبطلان الحمل فقط كما في المضاربة ان سلم او النكاح على ما نقل الاجماع على ان
 العقد صحيح وانما الفاسد هو المسمى بفتح فاذا ذكر ولا يفيدها يكون العقد مشتملا على جعل فلا تحصل الفائدة في الحكم بالبطلان بل يفتى له و
 لانه اذا حكم بفساد الوكالة حيث كان عدم التعليق شرطا للصحى فانه يبطل العقد تحقيقا للشرط وكيف يصح النقص وليست في الاجرة ونظير الفائدة في
 فكونه فانه يرجع الى القول بعدم اشتراط التجيز في البطلان مع التعليق فانها تصح اذا لم يكن جعل بل يصح ايضا وانما يبطل الجعل كالنكاح على ان النقص
 انما هو بالوكالة الباطلة المثمرة لبطلان الاذن ومنع النقص مطلقا وجعلها كعدمها اذا فرض عدم غيرها كما دل عليه عبارة الموكل صريحان
 فهم الرضا منه ضمنيا مع عدم الرجوع والذي يمكن ان يقال ان الفرض ان الاذن ينصرف بعد حصول الشرط معلوم والمراد ببطلان الوكالة لبطلان
 العقد الموجب المطلق على ذلك الشرط ولا شك انه توكيل وان خاص وقد يكون هذا العقد مشتملا على امور غير محرم الاذن في النقص مثل كونه
 شرطا في عقد لازم وجعل كونه مندورا بايجاب قبول صحيح صحيح وغير ذلك مما لا يحصى من القيود والمقتضى فيبطل ح ذلك ولا يترتب عليه جميع الاثر
 المظن وان ذلك غير مستلزم لبطلان الاذن ضمنا والغير المقصود بالذات الذي حكم ببطلانه بان يسلم فيبقى بعض الاثر يبطل الباقي لا يكون ذلك صحيحا
 م ويكفي ذلك للحكم بالبطلان او يحتاج الى بطلان جميع الاثر كما مضى في المضاربة وكذا في الاجارة الفاسدة ولا ينافي فيهم من ذلك العقد وما علم البطلان العقد
 بمقتضى ترتيب جميع اثاره لاجتماع ما فهم بل قد يفي ذلك ايضا لانه قد عرف ان الوكالة لا يكفي فيبطل على الاذن في الجملة وانما مثل الامر والاذن باكل الطعام معلوم
 عدم ضرر التعليق فاحتاج الى عقد بايجاب قبول بل المدار على العلم برضا الموكل وان لم يوصح صريحا بل وكفينا على ما عرف على انه لا دليل على البطلان مع
 التعليق سوى ما ذكره نقل من الاجماع في كره وقد فهم من اختياره صحة الضمني عدم الاجماع الا في الضمني فبقى على مقتضى الاصل والادلة من الصحة في الجملة
 ان الفرض فيهم الاذن في النقص مع الدليل على جواز النقص معه عقلا ونقلا مع عدم دليل على عدمه فجاء النقص ولا ينافي فيه بطلان العقد والحاصل
 ان كونه الوكالة المتعلقة مشتملا على امر زائد سوى الاذن لعدم لزوم بطلان مطلق الاذن من بطلانها على ما تقدم غير بعيد وانما اذا لم يشتمل
 فامل ولا يمكن توجيه اختيار كره جواز النقص وبقاء الاذن او بالفرق بين الضمني والصريح او جعل الاذن اعم من التوكيل كما مر في العبد فانه قد يكون
 ما ذكرنا لا ويكفي في تأمل ثم ان علم الوكيل بالفساد مع عدم ظهور ما يدل على ثبوت الاجرة له بهذا النقص يكون منبعا لاجرة له ولا مستحق وان كان
 المستحق قد كثر في العقد للاصل وعدم موجب بطلان لو ثبت مثله وان يعلم به ونقص على الوجه الذي يجزى ويظهر من الموكل ما يدل على حصول الاثر
 وان كان فعله بسبب الاذن الضمني فله الاجرة والا فلا كما مر وايضا ان فرض خلو العقد من الجعل قد يحصل الفرق بين الاذن الباطل والصحيح باثره
 المبرر وبعد فرض اتحادهما وان فرض الاتحاد وعدم فهم الاذن والرضا ضمنا بوجه الامع الشرط فلا يمكن القول بحج بالصحة فوجه القول بالاشترط
 والفساد معه وهو ظاهرا لا يقول المص الا في غيره وهو ظاهر مثل ان يقول ما يجوز ذلك النقص الاعلى بقدر الشرط والتعليق ونحو ذلك فانه في
 جميع ما تقدم وانصح المقص وان كان ظاهرا عبارات لا يخفى عن شئ فقد عرفت مما تقدم انج ليس التجيز شرطا لمجوز النقص والوكالة لا ينافي في الجملة
 وعلى بعض الوجوه وان الفائدة التي ذكرها المص للفساد تصح وقد تصح وان غرضه الاشارة الى جنس الفائدة في الجملة وانها ليست بكمالية ومقتضى
 فيها اذ كثيرا ما تم الوكالة عن الجعل بل هو الغالب هو وظائف الفائدة في الحكم بالفساد ظاهرا ومنه وان هذا الفرق لا يبطل اصل الحكم بفساد الوكالة
 وانه لا يكون بين الحكم بفساد الوكالة وصحة النقص بعد الشرط تدا فاعوان ليس معنى كلامه ان الباطل هو الجعل فقط كما ان الباطل في صورة النكاح
 والقراض هو المهر والحصة لا العقد على ان الظاهر ان الباطل في صورة القراض ايضا هو العقد وانه لا كلام في الاخرة لانه كما في الاجارة الفاسدة فلا ينافي
 منعها من المحقق الثاني وان كان النسبة توهم ذلك بل ما ذكرناه من ان العقد هنا يبطل ولكن يفهم ضمنا الاذن وهو غير الاذن ان كان العقد
 مقتضيا له وصريحا فيه ولهذا عبر عنه في كره وغيرها بالضمي بخلاف صورة النكاح وانت بعد ما ناملت فاذا ذكرناه تجد جيدا بالنسبة في الجملة
 وعدم وضوح ما حققه المحقق الثاني في حجة عد والشهيد الثاني في حجة قائل وانصف **قوله** المطلب الثاني في احكام الوكالة جاز من الطرفين
 فلو عزل له عزل ان علم العزل والا فلا الظاهر ان خلافه في عقد الوكالة في اصله جاز من الطرفين وقد تجب بان يشترط في عقد لازم وهو ظاهرا وقد
 تقدم ويجوز لكل واحد منهما العزل والفسخ وكانه لا خلاف في جواز فسخ الوكيل نفسه بحضور الموكل وغيبه باذنه وعدمه وجبه وظواه كانه يجمع عليه وكذا
 الموكل في الجملة بان يعزله ويفسخ العقد بحضور الوكيل وكذا يعزل لو اشتهر به بعد العزل وقبله ولو باختياره لا يصح فاسق وان تعد والظاهر ان الفسخ
 والعزل مع اخبار العدل ايضا لا يكون فيه خلاف على ما يظهر الا بعد الاعلام وما فعل الوكيل او ما لا خلاف في الشرع كما ان فعل ذلك بعد موته مع عدم
 علمه بذلك وكذا بعد خروجه عن النقص مثل الجون والاعاء والنجس بفسق وسفه وكانه لا خلاف عنده في ذلك في الموت والجنون والاعفاء والنجس
 وهو مذهب بعض المص في عدم ابل لا بد من اشهاد العدلين على ذلك على تقدير تعدل الاعلام ولا اعلام وذلك مذهب الشيخ في بعض كتبه وهو
 جماعة مثل ابن ادريس وغيره من المتقدمين ام ذلك لا ينافي لا يكفي لا بد من الاعلام ولو باخبار العدل فيبطل ح والافصح جميع ما فعل الى وقت انه هو
 مذهب الشيخ وجماعة من المتأخرين مثل المص في المتن وظاهره دليل الاول الاصل وان الظاهر لا شك في اشتراط رضا الموكل في صحة فعل الوكيل
 ويؤيده ان التجار يفتقرون عن تراخ من الطرفين وكذا النكاح والطلاق لا يصح بدون اذنه ورضاه وقصد ولا خلاف فيه وهو معلوم بالعقل والنقل

ما يشترط
 في العقد
 ان يكون
 من الطرفين
 او من احد
 من الطرفين
 ان لا يكون
 من احد
 من الطرفين
 ان لا يكون
 من احد
 من الطرفين

وانما الظاهر
 على ما فعل
 هو كماله
 في بطلان
 العقد
 فانما هو
 ما فعله
 في بطلان
 العقد

لا بد ان يكون

كتاب الوكيل

فأولئك الجاهلون
بغيره

فأولئك الجاهلون
بغيره

عن هشام بن سالم
والطريقين الصحيحين
وعنه بطريقين
الفهرست صحيح
وروي في
ان طريقه الى
البحر

فأولئك الجاهلون
بغيره

مع انه ينبغي

عدم بقاء الرضا بعد الفسخ والعزل وثبوت عصمة النكاح حتى يعلم المزيل ولو لم يخرج والضيقة فانه قد يحصل له المصلحة في العزل ولا يمكنه الاعلاء
ولا الاشارة فيمنع من ذلك بل من قبل الجاهل لانه لا يراعي ما في لف ودليل الثالث الجرح فانه قد يفعل امر الشبهة
ثم يعلم فيشكل تحصيل من عامل معد ذلك ودانته في الالهة وهو معارض بمثل كما اشترنا اليه ونقوض بالموت ونحوه كما اشترنا اليه ويمكن دفعه ايضا
ان تمكن من تحصيل المال كصالح والافياخذة قضايا وعوضا وبانه علم الرضا بالتعويض فامل وبانه العقل يحكم بان غير العالم غير مكلف بعد فعله وكل
فيه فلا يكون معز ولا بل معد واداهوا به منقوض بما تروان الجاهل لا بعد الا نادى عندهم والعلم الذي هو شرط التكليف على التقديرين على الفهم عندهم
كاتبين في موضع على انه لا يثق انه معاقب ومكلف بعد فعل ما وكل فيه بل معنى بطلانه عدم ترتيب الاثر المطبق على فعله في نفس الامر وظهور ذلك بعد العلم
بالعزل ولا فاشية بوجه وعمله ادلة الروايات عن اهل البيت عنها رواية هشام بن سالم في باب وبه عن ابي عبد الله عن رجل وكل امر على وكالته
في امضاء امر من الامور واشهد له بذلك شاهدين فقام الوكيل فخرج مضيا الامر فقال الشاهد والى قد عزلت فلا ناعن الوكا لا فقال ان كان الوكيل
امضى الامر الذي وكل فيه قبل ان يعزل عن الوكا لا فان الامر واقع ماض على ما امضاه الوكيل كره الموكل ام رضى قلت فان الوكيل امضى الامر قبل ان يعلم
بالعزل ولا يبلغه انه قد عزل عن الوكا لا فان الامر ماض على ما امضاه الوكيل اذ وكل ثم قام عن المجلس فامر ماض ابدا والوكا لا ثابته حتى يبلغه العزل
عن الوكا لا بثبوت يبلغه او يشافيه بالعزل عن الوكا لا وقال في الخ هذا الصحيح ما بلغنا في هذا الباب فيهم من كره انه رواه الشيخ في الصحيح وقال في حقه
الحق صحيح وكذا في صحيح رواية جابر بن يزيد ومعه بن وهب عن ابي عبد الله قال من وكل رجلا على امضاء امر من الامور فلو كان له ثابته ابدا حتى
بالخروج منها كما علمه بالدخول فيها وقال في كره في طريقها عن بن شير وهو ضعيف وشارف في لف وحق عداكم وغيره ايضا الى ضعفها ورواية علي بن
صريح في ذلك وهي طويلة مشتملة على قضاء امير المؤمنين ع والباقي من وجوبها اشهادها الشاهدين على اخيها الوكيل قبل ايقاع النكاح الا انها
ما شهد على حضور الوكيل واعلمه به قال امير المؤمنين ع وكيف تشهدون قالوا شهدنا انها قالت تشهد والى قد عزلت فاني فلا ناعن الوكا لا
ببرحي فلا ناعن الوكا لا لامي من قبل ان يزوجه فلا ناعن الوكا لا شهدتم على ذلك بعلم منه ومخبر قالوا وقال تشهدون انها علمت بالعزل كما علمته
الوكا لا قالوا لا اري الوكا لا ثابته والنكاح واقع ابن الزوج فقال خذ بيد هبارك الله لك فيها فقال يا امير المؤمنين ع احلفه اني لم اعلم
العزل وان لم يعلم بعزلي اياه قبل النكاح قال نعم يا امير المؤمنين ع عتلف واشت وكالته واجاز النكاح وفي رواية اخرى عن ابي هلال الرازي
قال قلت لابي عبد الله ع رجل وكل رجلا وطلاق امرئه اذا حاضت وطهرت وخرج الرجل فبدا له فاشهد انه قد ابطل ما كان امره به وانه قد بدا له في
ذلك قال فليعلم اهله وليعلم الوكيل اقول الروايات كلها في باب وكالته بن محمد بن علي بن محبوب ما ثبت صحه طريقه اليه وان قال ذلك في ضد
لوجود حسين بن عبد الله احمد بن محمد بن يحيى الطار وها غير موثقين بل غير مذكورين فيه وقال ابن داود احمد المذكور مهمل على ان في طريقه الاولى
محمد بن عيسى بن عميد وقد ضعفوه وكثير ما يردون الخبر موجوده في بعض نسخ صحيحنا في حقه وكان ذلك فاصرح بالصحة في لف والاصحح بل قال في
هشام آه وقوله اصح ما بلغنا كانه اراد بالنسبة فنامل ولكن ظني ان محمد لا بأس به ويمكن تعميم طريقه الى محمد بن علي بن محبوب من الفهرست وايضا هذا
الرواية موجودة في الفقيه عن محمد بن ابي عمير محمد بن علي بن محبوب واحمد بن عيسى واحمد بن الطريق الى احمد صحيح فيكون اليها ايضا صحيح لكن فيه امل لعدم اتحاد
الطريق كما فيهم من كتابي الاشارة الى الشيخ وفي منها ايضا بعض الشيء واما رواية جابر بن وهب عن طريقه الى الفقيه صحيح من طريقه الى الفقيه
منقول في الفقيه عنها واقيل في ضد وان طريقه الى معاوية صحيح ولكن فيه ايضا امل لان صحه طريقه اليه موثوقة على محمد بن علي ما جيلوبه وهو غير واضح ولما
رواية علي بن مينا فيهما ان علما غير معلوم مع ان فيه الحسن بن موسى الخشاب على بن حسان وها غير مصرح بتوثيقها وان كانا محمد وجين وفي
الفقيه على بن مينا وهو ايضا مجهول وان كان اليه في الفقيه وفي هذه الرواية صحيح نقله عن عبد الله بن مسكان عنه واليه صحيح موثوقة وفي طريقه
في الحسن بن علي بن فضال وكذا في رواياتها وهو طوفا وادليل الثاني فكان الجمع بين الادلة والاقوال في الجملة والاعتبار بالشاهدين في نظر الشرع و
دفع في الجملة ولكن ظننا رواية هشام عدم الاعتبار كذا رواية علي بن مينا والجملة المستقلة من المشكلات لما علمت ولهذا افني العلامة في عدل العزل
مما اذا عزله بل اذا فعل فعلا يشتر بالرجعة مثل الوطى وغيرها لا يجوز لغير الزوج مثل النظر والمس وغيرها ايضا ونفي الباس عن عدم الاعتبار بالشاهدين
وهذا العزل الامع العلم في كره واحتمل العزل في الوطى بعد التوكيل وقواه حيث ذكر ادله وما ردها واستشكل في غير من الجرح على غير الزوج وفي
الحق الثاني في حقه عتلى الوطى وسائر الجرحا وافني بالمذهب الثالث وقال في لف فالتزم عدم عزل الوكيل الا ان يعلم العزل بهذه الرواية اي رواية
هشام بن سالم ثم قال والقول الاخر ليس به لا ان الوكا لا من العقول الجاهلة فلا يمكن ان يعلم الوكيل ثم قال وقول الشيخ في نه لا بأس به
لانه توسط بين الاقوال الاشارة الى القول الثاني ويمكن ان يقال عقد النكاح عصمة ثابتة وفعل التوكيل بشرط رضا الموكل به فخلصه ودفعه
يحتاج الى دليل قوي العمل بمثال هذه الروايات في مثل هذا فيه ما فيه ويؤيده انه يجوز للوكا لا ابطال ما وكل فيه الا بان يفعل به نفسه ويخرج عنه
الصلاحيه مثل ان يعقوب العبد للوكا لا بغيره وانه لو رضى بفعل ما يوكل فيه ثم بدله فلم يزل به الامع رضاه ثانيا به وكذا وكيله وتركها ايضا
لا يخرج عن اشكال مع صحة البعض للوكا لا كظهر وبعد التاويل على انه قد يبدل او نحو بالعقد بايجاب الوفاء بكل عقد خرج منه الوكا لا فيغيره
النزاع وبقي محل النزاع تحته فامل والشهرة ايضا تؤيده اذ الاكثر على عدم العزل الا بالاعلام كما هو مضمون الروايات ولم يعلم قول بالعزل
مطل الا قول عد مع قواه في غيره بالاول والاشهاد لا دليل له ظاهر الرواية وقا تقدم في بعض الادلة لها يندفع بالنص عن اهل البيت فيترك
غيره فوجد دليل قوي لحمل العصمة وعدم الاعتبار الرضا حين الفعل فخرج من القاعدة به وكذا غيره مما تقدم والاشارة اليه فامل واما الوطى

والفعل المحرم الدال على الرغبة فان كانا مقررنا بالندامة عن الطلاق والتوكيل فهو مثل العزل وان كان مقررنا بعد ما يمكن ان لا يعزل وان
كان مشتبها يستفصل ويقبل قوله في ذلك على الظاهر مع عدم الامكان فلا بعد بقاء الوكالة ان هذا الفعل اعم من الرغبة في النكاح والعزل
الامساك وعدمها الذي يجوز ان يتخيل فيه وان اطلقها وان الان ما اريد من الحظ واللذة ولا روية المتقدمة ذلك على بقائها حتى يعلم العزل
فما قل ثم اننا نظن ان فعل الموكل ذلك قصد العزل فيكون ذلك عزلا ويبدل على ذلك كلامه عزلا حتى يصح ايضا حيث اعترض على دليل عدلان
الوطي يدل على الرغبة فيها واختيار امساكها وان وطئها بعد الطلاق الرجعي وجبه ومبطل للمقتضى الطلاق فلان رغب مقتضى وكال الطلاق او لا كما اضعف بان
الوكالة ثبتت وصانها للوطي غير معلوم ودعوى الاولوية ثم والفرق قائم فان الطلاق سبب قطع علاقة النكاح فينافيه الوطي الذي هو من نواحيه بخلاف الوكالة
او بعده فعل المحرم على غير الزوج فان هذا الاعراض صريح في انه لو كان منافيا لكان عزلا فاذا كان مقررنا بالمنافي وهو قصد الامساك فلا شك في كونه
عزلا عندها ايضا وهو وظا ولكن فيه تامل اذ منعا من العزل فكيف يقولون ان ههنا بذلك الا ان يكون مرادها ان يثبت بذلك الا ان يكون مرادها ان يثبت بذلك
الا ان يكون مرادها ان يثبت بذلك حجة انه عزله وقد حكم العزل ان يكون عزلا مع عدمه او يكون العزل المفهوم من الوطي المقارن لمزول الوكالة نصحا اولى في
ضيقنا من دون الاعلام دون القول ويؤيد ان الوطي يصير المحل غير قابل لطلالة كطالفة وعنفه وسببه فاقول فهو غير بعيد فيكون قولها موافقا للقواعد في
ذلك بل لا يظهر فيه خلاف وانما يكون النزاع في المطا ومقررنا بقصد الامساك فاقول وعلم ايضا انه لا شك في انه لو وقع الطلاق في الظهر المذكور وقع الوطي
فيه لم يصح الطلاق مطلقا لما ثبت من اجماع المسلمين على ان الطلاق لا يصح في ظهر الواقعة ولا في الخبز عند الاكثر الا ما استثنى فكان المقصود بالبحث مع عدم
وقوع الطلاق فيها وتكون الظهور فاقول في حجة عدان العلامة احتمال البطلان في الوطي واستشكل في المحرمات في كونه يثبت بشئ وللثوق بحال
وقال في حجة وتوقف في كونه في حكم الوطي في المقدامات والبرهان من كونه هو الفتوى في الاول وان قال بلفظ احتمال قال في كونه فيعد عبادات العزل والفسخ
ويوجد من احد ما يقتضي الوكالة فاذا ذكر في طلاق زوجته ثم وطئها احتمل بطلان الوكالة لانه لا وطئ لها على رغبة فيها واختيار امساكها وكذا لو وطئها
بعد طلاقها رجعتا كان ذلك ارجعا لها فاذا اقتضى الوطي رجعتا بعد طلاقها فلان يقتضي استيفائها على زوجها ومنع طلاقها اولى وان باشرها
دون الفرج او قبلها او فعل ما يخرج على غير الزوج فهل ينفسخ الوكالة في الطلاق اشكال ينشأ من حصول الرجعة به وعدمه لانه عدمه من عبادات العزل
ولا ينقل الدليل وماده وما نقل على العدم وجها حتى يحصل الرد والوقف ايضا فرق بين الوطي وغيره فلا يكون متوقفا فيهما معا ولا ينعزل اولى من الرغبة
فكيف مع عدم الرد في الرجعة وجعل وجه الاشكال في غير الوطي الاشكال في الرجعة ويؤيد فتواه في عدم هذه العبارة ايضا بدل على عدم النزاع في كونه
عزلا لعدم الشبهة فيه مع فرض كون الوطي منافيا ولا شك في ذلك مع مفارقة قصد الامساك والزوجة ولكن يحمل ان يكون مبنيا على حصول العزل بمجر العزل
كما هو موقوف عند فانه ذكره بعد الفتوى بانه ينزل بالعزل وان كان ذكره مع ذكر تلف ما وكل فيه مثل عتق العبد مؤيد على عدمه فالظن من عدمه غير مراده هو
العزل بالوطي ونحوه مثل حصوله بطلان نفسه وفعل منافا مثل بيع العبد الموكلة بعده وعنفه ولا شك انه مراد المصنف فالظن من اذ ذلك ويؤيد العزل بمجر الوطي
مطلقا العبد تزوجه وكذا الامنة والبيع الموكلة بنفسه ذلك قبل فعل الوكيل وسائر منافيه فلا يؤثر فعل الوكيل بعده بل هذا مؤيد لمجرد انه ليس من غير اعلامه
فانه يدل على بقاء اختياره فانه لو كان لا ذم عليه فما كان ينبغي صحة تلك العقود الكلية فوطية بمنزلة عتق الامنة وسلب صلاحية نظمتها الا ان مقتضى الوكالة
كان ذلك وكانت كانت الوكالة بان يطلعها قبل الواقعة فاقول وبين بفعله عدم بقاءها بعد ما حيث او بعد المانع من الصحة باختياريه وهذا هو الفرق بين الوطي
وغيره فاقول ثم ان الظن من التفرع في الكتاب العزل مطلقا لم يعلم فالتفصيل بقوله ان علم بالعزل غير جدي فالعبارة لا تخشع شئ وهو وظا والحيثما ما نوجها
الى ما ذكرناه من عدم صحة طلاق الوكيل لواقع في ذلك المظهر ولا الى انه لو علم المناقاة ثبت ذلك هل ينزل ام لا بل كلامهما واكلام كونه عدم النزاع كما
في صورة العتق والموت والبيع والرجعة فكانت تركوا الظهور عندهم وان لم يكن ظاهرا عندنا وبالجملة ان الظن المذكور مثل البيع والعتق كما هو فتوى عد
وكره وظلالهم ناهيها الله على تقدير كونه دال على الرغبة والامساك فلا يؤثر فعل الوكيل بعده وان لم يكن يبلغ اليه ذلك كما في العتق والبيع وما تقدم في
على العزل دليل عليه مع ظهور الشهرة بل عدم الصريح القائل بغيره وعنده خصوصية شمول الرواية لعدم عزله بالوطي كما في العزل والشهرة فانها تروى في عدم
بعض الوكيل بمجر القول والشهرة لا الفعل الثاني ولهذا لا يشمل البيع والعتق وفعل الموكل بنفسه ذلك ولا خلاف ولا نزاع في ان ذلك عزل للوكيل وبطلان
لاشرفه وهو مطلق المستفاد من الرواية بقوله الوكالة ثابتة ابد حتى يعلم العزل او حتى يعلم بالخروج منها كما علمه بالدخول فيها اضافي بالنسبة الى
عزله لا مطلقا وان كان مع الاشهاد او عتيد بقاء ما وكل به على اى حاله كانت الوكالة فيهما مضمنا فاقول ويؤيد ذلك انه ينبغي ان يكون الموكل طرقي
الى العزل كالوكيل لا انه عقد جازم ولا للشهر حتى يخصص على بقاء النكاح وكذا الطلاق ولهذا يجوز الرجوع وقال لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وقد
ينعزل الاعلام والرجعة فاقول فيهم ولو عزل نفسه بطلت قدر ان عقدا الوكالة لاجاز من الطرفين بالاجماع فيجوز للوكيل عزل نفسه سواء علم الوكيل
ام لا بشرط بعض العامة حصول الموكل وهو متفق بالاصل وقد مر ايضا ان فعل ذلك بعد عزل مالم يعلم بعزل الموكل اياه كما هو مقتضى الروايات المتقدمة
مثل ما في صحيحه هشام الوكالة ثابتة حتى يبلغه والادلة في ذلك وناقول ضمير عزل راجع الى الوكيل وكذا نفسه وهو مذكور معنى كوكيل والموكلة ضمير عزله
اي الموكل الوكيل وضمير ان علم الوكيل وهو وظا قولي وتبطل بموت احد ما خرج عن التكليف ولو بالاعمال وبفعل الموكل متعلق الوكالة وتبطل بال
المنطاول والعقد بطلان الوكالة بموت الوكيل فلا ينتقل الى الورثة اذ الاذن غير كونه وكذا بموت الموكل فان العقد جازم بوضو طر جازم ولا يضاف
بعده ولا يقدّم على شئ فوكيله الذي فرعه ونابيه كان ولم يفعل في زمان فمعه مالم يلزم معه الوكالة وكذا يخرج احد ما عن التكليف واستحقاق
النشر فيهما وكل فيه سواء كان مجنون مطبق او اذوا او بالاعمال الغلب او بالاجر على الموكل عما وكل فيه والفرق بين النوم والاعمال الغلب وكذا

كتاب الوكالة

المانع العارض للموكل فيه مثل الحيف وطهر الواقعة وبين العارض لها مثل توكيل المحرم في النكاح والصيد لعدم الإبطال فيه وفي النوم بخلاف غيرها
 يحتاج إلى التامل ولعل دالهم الفارق الإجماع وبهم الإجماع من كره في الموت والجنون والاعفاء في الجملة بل المحرر حيث ما نقل الخلاف إلا في البعض
 بعض العامة وصح في الجنون والاعفاء في حج بالاجماع وأنه لا فرق في ذلك كله بين الوكيل والموكل فلو لم يعلم الوكيل مو الموكل ونقص لم يكن تصرفاً
 باقياً بطلان ذلك هو الأصل وإنما خرجت مسألة الغزل بالنقص هذا مؤيد للبطلان بالوطى ونحوه لعدم النص فيه لعدم البطلان بالغزل أيضاً
 فمن لم ير العمل بالنقص إما لعدم علمه بالخبر الواحد كابن ريس والسيد ويقدر في دلالة أو سنده يقول به فامل ثم أعلم أنه على ما من تحقيق أن
 للوكيل بعد عزل نفسه ما دام لم يرض به ولم يرجع الموكل أن ينصف بالاذن السابق وكذا له ذلك في صورة بطلان الوكالة لجهل المحلل والتعليق
 أن يجوز له هذا ذلك بعد دفع المانع ما لم يعلم ولم يظهر عدم رضاه الموكل للاستصحاب وعدل الدليل على عدمه سوا الإجماع وهو غير شرط وأيضاً ينبغي
 جواز ذلك بعد ذلك المانع من الموكل من غير لزوم تجديد عقد بعده وإنما يكون باطلاً في زمان العدة فقط مثل حال الجنون والاعفاء والمحرر والاع
 في غيرهما غير شرط الدليل جواز ذلك ولذا قيل بدخول الصيد الغائب في ملك المحرم بعد زواله وما نحن فيه أولى وأيضاً الظاهر أن من وكل مختاراً فصاحراً لم يخرج
 إلى تجديد عقد الوكالة إذا صار مختاراً فامل وأما بطلانها بفعل الموكل بتعلق الوكالة فظاً إلا أنه في ثبوت ذلك قبل الوكالة ومعلوم عدم انقضاء
 الوكالة لعدم إزالته لانفاة بين التوكيل وجواز فعله لنفسه خصوصاً أن الوكالة جائزة غاية الأمر أن يكون ذلك فيسخ وأبطل لا للوكالة ومعلوم أنه
 لم يبق ما وكل فيه بعد فعله إياه فلا تبقى الوكالة لعدم بقاء محلها فهو بمنزلة تلف ما وكل فيه الدار أو البعوض مثله موت العبد والدابة أو قتل
 غرضه على الفعل مثل البيع والعقد فظاً هو مع الفعل عزل وإبطال للوكالة والظاهر الأول وينفرد عليه أنه لو فعل عقداً فاسداً هلك بطل الوكالة
 وينفرد الوكيل ولا فعل الأول لا على الثاني نعم ويؤيده الأول ما تقدم في الروايات أن الوكالة ثابتة حتى يبلغ الغرض بشقة وإيشافه فكان المانع
 به بفعل الموكل متعلق الوكالة الفعل الصحيح كما هو الظاهر أو أعم بقصد الغرض وبمحل بدونه أيضاً وقد مر مثله في الوطى وهو بعد هذا لا فرق في
 ذلك بين علم الوكيل وعدمه قبل فعله الموكل فيه فلو باع أو اعتق الموكل قبله ثم فعل هو مع الجهل بذلك فلا اثر له إنما المعنى فعل الموكل وهو وطى
 الظاهر خلافه في ذلك فإن الموكل ليس بالنقص من الوكيل وقد مر أن فعله مقدماً على فعل الموكل مع الغرض إذا لم يعلم مقدماً على فعله ولا ينظر
 بالنوم وإن كان طويلاً للأصل والاستصحاب وعدم الدليل على كون النوم من الأفعال وأنه لو كان كذلك كان بقاء الوكالة مشكلاً إذا خلوعه من غير
 بالعدن فإنه ضروري لا ينعقد الوكيل بأن فعل ما يجوز له في الموكل فيه مثل أن لبس الثوب ركب الدابة وسكن الدار وغير ذلك ودليله ما سبق
 نعم لو كان ممن شرط عدمه في الفعل الموكل فيه وفعل ما ينافيها سواء كان تعدياً في الفعل الموكل فيه أو غيره مثل من وكل عبداً له وكل الوكيل
 على ما قيل لا يجوز له الفعل الموكل فيه مادام كك فلو صاعداً لا يمكن عتق الوكيل له لوجود الأذن السابق ودفع المانع مع احتمال عدم المنقضى فإن
 الأول قد ارتفع وعدم بقاء الاعتماد عليه فامل **قوله** وعتق العبد وبيعه وطلاق الزوجة أمّا لو أذن لعبده ثم باعه واعتقه بطل الأذن
 كانه إشارة إلى قسم من مبطلات الوكالة لفعل الموكل ما ينافيها وبطلانها مثل أن يعتق العبد الذي وكل في بيعه وهو مثل فعله متعلق الوكالة
 كذا بيعه العبد الذي وكل في بيعه ويحتمل جعلها مثل الفعل متعلق الوكالة كطلاق الزوجة التي وكل في طلاقها فإنه مثل ذلك ولكن العارضة غير
 جيدة فإن عتق العبد وبيعه وطلاق الزوجة عطف على موت أحدهما أو على عطف عليه وكان الكل مندرجاً في قوله وبفعل الموكل فلا يحسن العطف
 بعد وهذا المحذور واقع في قوله وطلاق الزوجة وإن أمكن رفعه من غير ما تقدم من المعنى الأول ويمكن أن يقي هنا أيضاً المراد الزوجة التي وكل في
 الانفاق عليها أو الامكان وغيرهما من لوازم النكاح ثم طلقها فإن ذلك مبطل للتوكيد لكونه منافياً مثل العتق والأولى أن يعطى لكل على قوله التوكيد
 ليس ذلك وللقرب عدم الفصل بالاجتناب لقوله وأما أنه لا ينافيه البطلان بفعل ما ينافي الوكالة فإن معناه لا يبطل الوكالة إذا عتق أو باع عبده
 التوكيد في أمرها وكذا أطلق زوجته الوكيل لا لانفاة بين هذه الأمور وبقاء الوكالة لوجه فيحكم بحكم الاستصحاب على بقائها نعم إن قيل بالشرط اذن
 المولى في وكالة العبد مطر أو مع منعه من بعض منافعها وهذا كك لا يمتنع عن اذن المشرى والظاهر عدمه إلا أن يكون مانعاً من بعض منافعها ومضراً
 على المولى فلو لم يكن شيء من ذلك وهذا محذور خارج ويجوز مع المنع وعلى هذا فهو مشروط بعدم ظهور البيع والعمل بالقرين شرطاً
 بل مثل شرط الملاءم من ساقية الناس فامل بخلاف ما لو كان العبد ما دون من حيث أنه خادم وتصرفه بالخدمة والأذن لا كما استشكل لأنه يبطل بالبيع
 والصق ويمكن مثل ذلك في الزوجة أيضاً فامل والفرق بين الأذن والوكالة أن الأذن من حيث التملك والخدمة عليه كانه بفعل الخادم والوكالة
 أمر مستقل من غير نظر إلى ذلك بل جعل الأمر له مثل جعله إلى غيره من الأحرار وسائر الوكلاء وبالمجمل إنما النظر إلى قصد الموكل لا لفظه فإن قصد معني
 الوكالة التي في الأحرار في وكاله وإن قصد الأذن التابع للملكية فهو محذور اذن تابع له فيؤخذ مع كل واحد أحكامها فمثل يمكن في غير العبد الذي
 فامل **قوله** والاطلاق يقتضي البيع بشئ المثل بنقد البذلح لا وجه اقتضا إطلاق الوكالة في البيع البيع بشئ المثل إذا لم يكن هناك باذل لا بد
 ذكر في كونه فامل ويكون الثمن بنقد البذلح لا هو المبادر من الإطلاق ذلك عرفاً وعادة فيجوز عليه لأن المدار في مثال ذلك عليه وقد استثنى من
 ذلك نقضاً القدم البسر الذي لا يضيق بمشله بل يتساع عادة به كدهرهم ودرهمين في ألف هو موضع من العلم بذلك غير بعيد بل إن بائناً وأما بدونه
 فمشكل والناس متفاوتون في ذلك نعم ليس بعيد ذلك مع الجهل أيضاً إذا كان يسيراً ويبقى ذلك على عرف العام الغالب إن يعلم كون الموكل من القائل
 خصوصاً إذا كان ذلك القدر لا يوجد البذلح إلا مع المشقة فامل وأخطأ وقيل في كونه أيضاً بما يجوز الاختصاص على ثمن المثل مع عدم وجود باذل
 لأن من ذلك والا فلا يجوز بل يصح البيع حازباً في غاية المصلحة على الوكيل وصحة فعله وقوة علمها ومعلوم عدم المصلحة بل لو باع بخيار له ثم

ففي إطلاق النطق بالبيع
 الصحيح ما لم يمتنع من
 المبدأ

بوجه فلا مانع
 من ذلك

مع القائل

وجدا بالاذل زايدها له يجب عليه الفسخ ويقتضيه بالزائد بشرط الوكاله في ذلك ايضاً بل يمكن ذلك فيما عدا ذلك ايضاً فان الظاهر ان تعيين انما هو لظنه
الزيادة عليه وهو المفهوم اذا التعارف والغالب ان شخصاً لم يبيع بانقص مع وجود الزائد والامور على الغالب العرف مع ان ذلك ايضاً منوط
ولا مصلحة في البيع بالنقص مع وجود الزائد نعم يمكن عدم الالتفات اذا كان الزائد انما يحصل بثمن الاعتماد عليه بان يجعل ان يحنى وبطلب الفسخ بخيار
او حيلة او جبر او يكون في ثمنه شئ من غير ان يكون مثله لو كان او يكون ثمن لا يبغي المعاملة معه وبالحيلة تكون المصلحة في عدم معاملته اكثر مع كونه ثمنه من المعاملة
مع غيره مع قلته وانما نفذ البلد وان كان واحداً معلوماً انه يفتن في الوكاله وفي البيع ايضاً ومع التعدد ينصرف الى الغالب لانفع له ومع الشك في
فيها غير بين الكل وهو **قولهم** وتسويج البيع على ولده او زوجه لعل نفسه الامع الاذن فيجوز ان يتولى طرف العقد على راي بعض اطراف الوكاله
في البيع يقتضي جواز بيع الوكيل في نفسه ولده وكذا على زوجة الظاهر ان لا خلاف عندنا في جواز البيع على الولد الكبير والزوجه كما في غيرهما نعم لبعض العامة
وجه في عدم الجواز لظنه التهمة وهو باطل لعموم ادلة التوكيل وعدم صلاحية مثل ذلك مانعاً واما على الولد الصغير فللشيخ ايضاً قول بالبيع للزوم اتحاد
الموجب الفاعل بل ولا يوجب عليه رعاية المصلحة من الجانبين والمما كسمة مما امكن وذلك لم يمكن ح ولكن الشهرة مؤيدة لقول الادلة والمنع من بطلان الاتحاد
ولهذا يجوز الشيخ وغيره البيع لنفسه على ولده وبالعكس وكذا الجد وهو يدل على بطلان المما كسمة ايضاً فاما ان كان فعله منوط بالمصلحة للوكيل والمولى عليه
ففيها يصح ويدونها لانصر والفرض وجودها واما البيع على نفسه في الاذن صريحاً او القرينة الدالة على ذلك بوجه فاقول الجواز مع المصلحة اذ لا مانع
اللزوم للاتحاد وجوب المما كسمة وقد عرفت انها ليسا بما نعين لوجودهما في الابن الجد على انه قد يسامح بهما وبلا حظ جانب الوكيل في علم رضاه و
اذنه يجوز ذلك كما انه لا يجوز لو علم عدم رضاه واذنه به فلا اعتبار بخلاف بعض اصحابنا ومنعه عن ذلك ايضاً لان الاتحاد محال واليه اشار في المتن ان
الثاني واما اذا لم يعلم احدهما بان يطلق مع عدم فهم شئ بوجه فظاكثر المتأخرين كالصفي وغيره وكذا المنع ويمكن ان يستدل عليه بان الاصل عدم جواز
النصر في مال شخص ببيع ونحوه على شخص عفاً ونقل الابادة والفرض عدم العلم به والظاهر ان لا نزاع فيه في هذا المقام فكان النزاع في انه هل يعم الاذن
والرضا من مجرد ترك بيع البيع على الغير عفاً وعادة وتوحيده ما تقدم من اصل عدم الجواز حتى يعلم وليس ذلك بمعلوم لجواز اذنه البيع على الغير وتوحيده
بعض الروايات في المنع عن الشراء لعدم الفرق عند الفاعل على الظاهر مثل رواية هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع قال اذا قال لك الرجل اشتري فلا تقطعه
عندك وان كان الذي عندك خيراً منه ورواية اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يبعث الى رجل يقول اشتر لي ثوباً فيطلب في السوق فيكون
مثلاً ما يجد في السوق فيعطيه من عنده قال لا يقرب هذا ولا يدنر نفسه ان الله عز وجل يقول لا تعرضوا الامانة على السما والارض والجمال فابن ان
واشقق فيهما عملها الا نفل الله كان ظلو ما هو لا وان كان عنده خير مما يجد في السوق فلا يعطيه من عنده وقال بعض الجواز مثل المصنف في لف وكرة ولبه
الصالح للاصل وفيه نامل ولعل المراد انه بعد اذ نه جاز في البيع لاصل الجواز في فهم الوكاله والاذن من قوله بيع اذ لا شك انه يصح على بيعه على نفسه انه
بيع لغرض والعرف المذموم والنيابذة ركتم لاصل عدم النقل والتخصيص للنيابذة ويؤيده ما تقدم في بحث الجواز الوحي ان يحج بنفسه عن الموصى للرواية وان كان
في قسم المال على قبل موثقتهم يجوز الاختلاف في الروايات وان كان فيها ايضاً خلا وامل ان لا يفتن من مع هذا قال به هناك مع ان هناك اقرب اذا خرج واقم الظاهر
الدالة على الغير من بيع والروايات في الشراء وقد فرق على ان ليسا بالحيين في المنع عن الشراء بل هو عن الاعطاء عفاً وهو عفاً وان كان المراد الاول والاخر
مع طعن التهمة والتدليس كما هو في الرواية الثانية لاداة وقوله لا يدنس ان يكون المنع عن التدليس لقوله ولا يدنس او مع فهم المنع على اشتدتها فاما ما ذكره
في كتاب المكاسب في سند الاول باور بن رزيق فهو ضعيف معلوم النوشة فانه مذكور في كتاب الكشي غير توثيق بل مدح ايضاً نعم قال في حقه قال النجاشي انه ثقة
وهو حسن ثقة ولكن ما رواه في كتابه ثقة والنوشة والكتاب الذي عندك عليه تراعيه بل عليه خط ابن طلوس على ما يظهر وبالحيلة الصحة غير معلوم ولهذا ما صح
في كتاب الاسئلة لا مثل بيع ولكن في كتاب التجارة مذكورة بسند حسن وهو على بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان عن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن
عبد الله ع قال الخبز في الثانية الحسن على كانه ابن الفضال الله والوليد مذكور وما رواه اسحق مشرك بل الظاهر ان لا فرق بين نفسه ووكيله وعنده
المأذون ويمكن الفرق في ذلك لا يجرى لبل المنع في نفس الامر فيهما وهو موطأ ولا يفرق بعض العامة بين الوكيل والموكل في العقد لنفسه اذ وكله الزوجه في التزويج
لا يبدل الوكيل بالموكل هر بن لند هو جع بعد اذ لا وجه الا للاتحاد والاتحاد فاما **قولهم** ولو قدر له اجل النسبة لم يتخطاه وان اطلق فقيد بالمصلحة
اشارة الى عدم جواز العقد عما عدا الموكل وهو موطأ الا ان يعلم عدم تعلقه غرض بالذي عين له الموكل وهو موطأ الا ان يعلم عدم تعلقه غرض بالذي عين له
انفاقاً لانه غرض العقد في ذلك مع تحققه بدونه ايضاً مثل ان عين سوفاعلم ان الغرض جوده ثمن ذلك السوق لا غير وهو حاصل في غيره فيجوز ان يبيع غير
ففي مثل يجوز العقد بل في الحقيقة ليس للعقد ونظيره مع في النيابة في الحج واما اذا لم يعلم الغرض ولم يحصل مع عدم ذلك القيد فلا يتعدك عما يفهم من تقييده
عرفاً وجهه فان النص انما هو بالوكالة والاذن وان لم يكن فلا يجوز التصرف فاذا عين او بيع نسبة وعين له اجلاً معلوماً مثل شهر فلا يتعدك الى اكثر من
التقدير وانقص ايضاً قد يتعلق الغرض بذلك مثل حفظه عنده وغير ذلك الا ان يعلم كما رواه اعيان النسبة ولم يعين الاجل بل اطلقاً فانه انما يصح وبناله
بالمصلحة والعرف في امثاله لعموم ادلة الوكاله لان ط كانه انما جعل ذلك لمصلحة وعرفاً فهو بمنزلة من قال باي اجل شئت وكانه ثمنه لعل الا في البيع وعند
تعيينه لان الظاهر ان لا يابيل من ابعده الصحة ولهذا نقل في حجة انه قال في كره اذ وكل في البيع نسبة ولم يعين صحت عندنا ولكن عفاً عداً ولو اطلق اجل
للحجة والصحة والتقييد بالمصلحة منافية ببعده ان يكون مجرد ابداء الاحتمال فاما الذي رايت في كره مسئلة اذ وكل في البيع مؤهلاً فان قد اطل
صحة وان اطلق فالأقرب الجواز ويرجع في ذلك الى مصلحة الموكل والمتعافاه لكن رايت ما ذكره ايضاً في موضع آخر من كره فالحوجه انه يد بعد باعده في فلا
يرفع احتمال عدمه ولا شك ان ذلك حتى يصح بشئ موطأ **قولهم** ووكيل البيع لا يملك تسليم البيع قبل توصية الثمن وبعد لا يجوز له المنع ولا يملك رفض

كتاب البيع

الموكل

تسليم

التم وجهه ان تسليم البيع ليس بدخل في مفهوم البيع ولا يشترط في ذلك فلا يكون وكله ما لكا اذا وكل في البيع واما اذا اعطي
الى الموكل او وكيله الحايث بقصد او بغيره من التمس فلا يجوز فصد له صار ملكا للمشتري خالصا بحيث لا يجوز للموكل منه فبيع عليه التسليم كالموكل وان لم يكن
وكلا في التسليم من يحاوط كل كره وعذان التوكيل في البيع يقضي تسليم البيع فيمكن تقييدها بل بعد توقيف التمس كما صرح في المتن وقيد في كره في مسئلة
بعدها واستشكل في عد قبل اخضا التمس وقربا لمنع فكانه يريد بالاحضار التسليم ويمكن ان يكون اعم كما يفهم من ح عدا لان البيع لا شك انه يخرج عن
البائع فحسبه حسن مال الغير عن ملكه وهو غير جائز وفيه نامل اذ كونه لا يستحق وجوب التسليم على البائع او لا لان العرف يقضي ذلك فان البائع او ك
يسلم ثم يسلم ولا نه غالبا هو الاصح لكن في ذلك نامل قد يدعي العكس ان يكون هناك قرينة او عرف يقضي ذلك بحيث لا فلا فان تسليم الغير في
البيع الذي لا يعلم التسليم بمجرده غير طر ولا يفعل ما فيه المصلحة ولا مصلحة في ذلك الا ان يفرض ملك المصلحة فاما مل لا يملك قبض التمس ايضا وتقريره
يفهم مما تقدم نعم ان كان هناك عرف من قبض مقرر قرينة يقضي ذلك مثل ان وكل له البيع بلا اعيان مع عدا وكيل للموكل في القبض وكذا عرف
فان الظاهر المصلحة يقضي القبض والوكال فيه وصريح في كره وقال ايضا يضمن لولم يقبض التمس وكانه يريد وان كان ما ذكرنا في تسليم البيع فانه لو لم يكن
ذلك فقد علم الضمان من قبل قال كره في عرفنا من فعل ذلك فهو مضيع لما ل فان ذلك قرينة على المنع لا يجوز الاخذ اجماعا وان لم يكن هناك قرينة
لم يملك القبض كانه لا خلاف عندنا فلا يجوز له ذلك ولا يكون وكلا في ضمن نعم لو اعطاه المشتري ان يتسلم فيكون وكلا في التسليم الى الموكل ولا يكون
ضامنا لولم ويكون التمس في ذمة المشتري حتى يسلم الى البائع او وكيل التسليم يقضي به للاحاحا عندهم وغندى في ذلك كله نظرا لوجهه لا يملك
القبض بحال العمل وجهه ما تقدم ولكن نجد ان ما قالوه اوجه ما تقدم من دلهم فاما قولهم ووكيل التمس يملك التمس وقبض البيع كقبض التمس وجهه غير الا
ان يدعى العرف في ذلك ولهذا قيل بالزام المشتري باعطاء التمس او لا لكنه غير طر والظاهر الفرق بين وكيل البائع ووكيل المشتري في انه ليس لها اقباض
ما في ايديها الا بعد وصوله لوجهه الى الموكل ولا قبض العرض الا مع الاذن المعلوم صرحا وبالقرائن المفيدة لذلك كما صرح في البيع وصرح به المصنف وغيره قال
في كره اذا اشترى ما وكل ملك تسليم ثمنه لانه مضمون وهو كسليم البيع فلا بد ان يكون ما لكا للتسليم بعد وصول البيع الى الموكل بقرينة قوله
كسليم البيع مع نص في البيع بذلك قال قد ثبت ان ليس للموكل ان يسلم البيع الى المشتري قبل ان يستوفي الموكل اه وقال ايضا اذا وكل في البيع فقد
قلنا انه لا يملك قبض التمس لكن يملك تسليم البيع اذا كان في يده ثم قال في تسليم اخر الى الوكيل في البيع يملك تسليم البيع بعد الاقباض على ما قلنا ونحن
يملك قبض التمس على ما اخبرناه وهذا الكلام يدل على عدم الخلاف في ذلك عندنا وعلى عدم الفرق بين البيع والشراء اذ قال كالباع فالفرق المفهوم
المن محل التناول وان قيد الشراء بعد اقباض الموكل التمس كما في البيع لم يبق فرق بينهما وتصير عبارة التمس غير جيدة وقوله وقبض البيع كقبض التمس معناه
كان ليس للموكل في البيع قبض التمس الا مع الاذن كذا ليس لو وكل الشراء قبض البيع الا مع قولهم ولا يملك وكيل الحكومة والاشياء الاستيفاء والعكس
اي لو وكل شخص شخصا في دعوى على شخص في امر عند حاكم واشياء حقه عليه ثبت الوكالة فيما وكله فيه ولا ينعدي في استيفاء ذلك الحق بعد اقباضه فلا
يملك الوكيل ذلك اي ليس له ذلك فان اخذ يكون ضامنا اذا وجد الا التوكيل في الاشياء وذلك غير مستلزم للاذن في الاستيفاء بوجهه نعم لو علم الاذن
ولو بالقرائن كما في البيع والشراء يكون له ذلك وكذا الامر في العكس اي ان كان وكلا في الاستيفاء لا يملك الحكومة والاشياء عند الحاكم وجهه طر
مفهوم مما تقدم **قوله** لو اشترى معيبا بشئ جاهلا بالعيب وقع على الموكل ولو علم افتقر الى الاجازة ولو كان يبيع في مكان عالما كان واجاهلا دليل ونحو
بيع المعيب الموكل اذا كان الوكيل جاهلا بالعيب كان البيع بثلث المثل انه وكل وفعل ما وكل فيه مع المصلحة فيقع للموكل لا يغير مكلف الاجابة والعرض عليه
بان غير معيب دليل عدم وقوعه مع علمه بالعيب او مع كون التمس زائدا على ثمن مثله فيكون موقوفا على الاجازة على القول بالفضو والايكون باطلا لا
لان العرض عليه بالعيب شرائه زائدا على ثمن المثل مع كون التوكيل بشراء الصحيح وثلث المثل فاضل ما وكل فيه فلا يكون واقعا للموكل بخلاف ما لو اشترى
بغيره فانه يقع باطلا على القول بالاجازة والاقباض فيقف عليه ما سوا كان عالما بالغبين واجاهلا بصحته كان او معيبا واليه اشار اليه بقوله ولو كان
غبين اه والفرق بين شرائه المعيب والغبين ان الغيب يخفى فهو في شرائه معذور والوكال شاملة له اذ ليس بمكلف الا بالظن كما لو اشترى بنفسه بخلاف
الغبين فانه لا يخفى بل يعلم بالاستفسار فانه يقع الشراء بالغبين مع التفسير فليست الوكالة شاملة له هذا ثم اعلم انهم صرحوا بان الوكالة في الشراء انما
ينص الى الصحيح وثلث المثل قال في كره افضى ذلك شراء التسليم دون المعيب عند علمنا اجماع الظاهر ان كان في الانصاف الا ثمن المثل دون الزايد وهو ظاهر
وح كيف يقع شراء المعيب للموكل دون الزايد والظاهر منه هو الصحيح حقيقة لا محسب نظره ونظنه كما في ثمن المثل ككاهموك في الشراء بنفسه والفرق بينهما
بجعل الاول محسب الظن والثاني محسب النفس الامر بناء على ان المعيب يخفى ولم يخف ثمن المثل غير ان ثمن المثل قد يخفى ولم يعلم الا مع بذل الجهد والعيب قد ظهر
لا يكون موقوفا على بذل الجهد فاطلاق الحكم فيما على الوجه المتقدم محل التامل بل ينبغي التيقن بان لم يكن الوكيل في شراء المعيب شكل على انه قد عدا
الموكل عدم الرضا بالمعيب لا ودعوى صرفها الى الصحيح في الواقع وانه ان كان شراء المعيب بثلث المثل ان كان ثمن المثل مثل المعيب فلا ارشح اذ يقول
البائع انما بعته بهذا العيب فلنلت علم المشتري بذلك وانه كان واجها يعلم كل احدا وغيره فلك فالزايد بالارشح مشكل وهذا الاختصاص له بالوكيل
فاما هذا فيما اذا لم يبين الموكل شراء المعيب لخاصة فلا شك في صحته ويكون حكمه حكم شرائه بنفسه وهو طر وصرح في كره **قوله** ثم ان ذكر الموكل في
العقد لم يقع عنه ولا من الموكل الا بالاجازة والاقباض عن الوكيل اي بعد ان قلنا انه لم يقع للموكل مع الغبن الا بالاجازة فان ذكر الوكيل للموكل في العقد
لم يقع عن احدهما اما عن الوكيل فلذلك غير صحيح واما عن الموكل فلعدم الوكالة وان لم يذكر يقع عن الوكيل بحسب الشئ حيث اشترى شيئا وما ذكر عن احد
له ولما بينه وبين الله وفي نفس الامر فان قصد لنفسه فهو له وان كان الموكل لم يقع له ايضا فينبغي ح المصلحة او يقول للبائع قل بعثك بكذا فان لم

فان كان العيب
ففيجب ان يكون
بثلث المثل

مقتضى ان الزايد لا يقع
مقتضى ان الزايد لا يقع
التمس بالقبض
دائما عند العيب

يقبل فيما شرط بان يقول ان كان لي فقد بعثك فان لم يقبل فان امكنه الرد بوجه مثل ثوب خيار له بالعين فيفعل ذلك بل ينبغي ذلك ولا للوكيل
 الرد بالعيب مع حضور الموكل وغيبته ولو رضى الموكل بطل رده بثوب الرد للوكيل اذا اشترى معيبا جاهلا بعد الحكم بصحة العقد ما يعرف له وجهه ومعلو
 عدم استلزام وكالة الشراء كما في تسليم المبيع والتمن وقبض المبيع ثم على تقدير جواز رده لوجهه لبطولان رضى الموكل بتم الموكل الرد والاستبا بالاكث
 مع صحة العقد كما اذا اشترى نفسه وهو قال في كرهه حيث قلنا تنفع على الموكل وكان الوكيل بالعيب فلم يملك الرد اذا طلع عليه لانه المالك وهل يملك
 الوكيل الرد كما يمكن ان يكون مراده بثوب الرد مع اذن الموكل بقوله ولو رضى الموكل بطل رده سقط جواز رده للوكيل قبل ان يجتازه براءة الموكل بعد
 العلم بالمعيب قال في كرهه لو كان الوكيل في الشراء وكلا في رد المبيع فاشترى معيبا جاهلا بنفسه كان له وللوكيل ايضا الرد وللوكيل لان المالك له رد وحصل
 الموكل قبل رد الوكيل رضى بالمعيب بكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف عامل المضاربة **قوله** واذا قال له افضل فاستسأ او وكل في مقدار يخرج
 عنه افضى الاذن في التوكيل للامتنين يعني لو وكل شخصين او اخصوا وقال له افضل فاستسأ فاما وكلت فيه او وكلت في مقدار يخرج عنه الوكيل بما
 وحده فلا او عاده افضى في ذلك الاذن في ان يوكل الوكيل في ذلك وكلا ايضا كما اذا صرح بالوكيل قبل اي عده ولا بعد ان يكون المراد من او ممن
 فلما وكل فيه بعدم الحيانة والحفظ بما يمكن تجوز من هو مثل الوكيل وان كان فاسقا لرضاه به وتقويضه اليه بل لا عمل له تجوز من غير تخصيص
 خصوصاً لا يعرف ان شرط الوكيل ان يكون امينا الا ان لا يكون في توكيله مصلحة خرج بالاجماع عدم جواز توكيله في الباقي تجنبه خصوصاً اذا سلم
 اليه شيء او يكون معه وفد المبحث في ذلك وان تجوز التوكيل فيما تنقضي العادة ذلك في ان الوكيل وكل للوكيل او الوكيل فذكر ودليل افضاء
 ذلك التوكيل هو شمول اللفظ غير فالغرض له فان التوكيل من جملة ما شاء نعم لو قال بما شئت او على من شئت لم يشمل التوكيل بل يتم المقدار وق
 النقد والمشتري **قوله** ولو قال له بيع من زيدا في زمان او في سوق له فيه غرض او صرح فيه بالتمني عن غيره او بحال لم يجز العدول اشارة الى انه
 يجب بيع عبادة الموكل فيه عرفا فان كان عامه على مجموعها وان كان مقيده بقيد لا يتعد بذلك وهو شرط مثل ان عين المشتري وزمانا معينا او سوقا
 كانت لان يعلم ان ليس له غرض بعلق بتعيين هذا السوق مثلا او علم لكن حصل ذلك الغرض بل الاعلى فيغيره فيجوز التعديل الى غيره والافضل على
 لفظه وان لم يعلم له غرض صحيحا وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامهم مثل قوله في المتن له فيه غرض فافهم انه ليس بخصوص بالسوق بل بجميع القيود وكل الا في
 ان السوق يجوز التعديل عنه الا اذا علم ان له فيه غرض صحيحا بخلاف ما يار القيو كما هو ظاهر العبارات ولكن يرد عليه المطالبة بالفرق ويؤيد ما
 قلناه ما قال في كرهه بعد ان قيل السوق ان كان له فيه غرض صحيح مثل كون الراغبين فيه اكثر وعدم التقييد في غيره مثل الزمان والمشتري وان لم يكن
 له غرض فالاقوى جواز بيعه في غيره اي غير ما عين من السوق لان التعيين في مثل ذلك يقع اتفاقا من غير باعث وهو احد وجهي الشافعية والثاني
 يجوز التعديل لجواز ان يكون له غرض لا يطلع عليه احد وغير محل النزاع لانا نفرض الكلام فيما اذا بقي الغرض بالكلية اما لو جاز فاحصل غرض صحيح
 فانه لا يجوز التعديل ولو فاه صرح بجائز البيع فيغير السوق الذي عينه له لم يجز له التعديل الى التمني عنه اجماعا اهـ هذا لغوي يدل على ان كلامهم وكلام كره
 اذ في جواز التعديل عن السوق ليس بجديد وكذا عدمه في غيره فاما ما قلنا عدم الخرج من مقتضى لفظه لا بالعلم برضاه مع عدم ارادة التقييد فافهم ان الظن
 القوي المتأخر للعلم المأخوذ من العاشرة ومن ظاهرو من القرائن مقام العلم المأخوذ من كلامه قال في كرهه فان القرينة قد تقوى في تركها اطلاق اللفظ
 فانه اذا امر بشراء المحل لا يشتري في الشياء آه فاقابل والاول عدم التجاوز وقوله او صرح فيه بالتمني عن غيره كانه عطف على له فيه غرض فهو صفة ايضا للسوق
 وضمير في راجع اليه وفيه تكلف والمقصود التصريح في الكلام ويمكن جعل ما قيد للكل كما اشترى اليه فاقابل وقوله او بحال عطف على من زيد وقوله او بحال
 مجزى العدول والتعدي من شيء من الامور التي عينها الى غيرها وجهه وظاهره **قوله** ولو باع با زيدا وباع خا لا يملك ما اذن في النسبة لو اشترى نسبة
 ما اذن له بالشراء فقامت مع القيد بذلك هو العرف القاضى بالرضا بما شال ذلك وان هذه التعيينات لوجود مصلحة وفد وجد اولي منها العلم بما
 كما في جواز العدول من المحل المعين الى غيره الا ان يصح بالمنع فلا يجوز بوجه عدم الاذن بل المنع قال في كرهه لو امره بالبيع بما وانها من البيع بالاذن لم يكن
 له البيع بالاذن بطل قطعا لا خيال تعلق غرضه فلا يجوز الخطي وقال فيها اذا قال نعم بيع في السوق الصلا في حتى لو باع في استخراج المفضل ان كان له غرض
 صحيح في التخصيص لم يجز التعديل والاجا لكن يضمن الوكيل هنا بالنقل الى غير المعين وكذا الثمن يكون مضمونا في يده بل واطلق التوكيل في بلد يبعه في ذلك البلد
 فلو نقله صا صامتا وفي الفصل المذكور مناقشة كما تقدم في المتقدم في السوق وبفهم منه انه مع جواز النقل والبيع فيغير ما عين المالك يتحقق الصمان
 وفيه فامل اذا جاز مبني على الاذن المفهوم من كلام الموكل فيبني عدم الصمان وان لم يفهم ينبغي عدم الجواز حيث انه تصرف في مال الغير من غير الاذن
 وبالجملة ان لم يخرج عما فهم من كلامه صرحا او بفهمه معمول فلا صلتح والافلا يجوز ويضمن ويشكل صحة البيع فامل **قوله** ولو قال اشترى شاة بدنيار
 فاشترى شاتين ثم باع احدهما بالدينار صحيح ولكن يقتضي في البيع الى اجازة الظاهر المراد اشترى شاتين بدنيار اذا كان واحدة تسود دينار اذا قد يكون
 الغرض متعلقا بان الشاة مما تساوى دينار ولا يضر الضميمة بل ما ذونا فافهم عاده كما اذا وكل في بيع شيء بدنيار يجوز بيعه بدنيار في كرهه ولو
 باع اي لو باع ما وكل في بيعه بمائة درهم فان كانت الكثرة من غير الجنس مثل ان يبعه بمائة وثوب جاز عند علماء سوا كانت الزيادة قليلة او كثيرة
 وسوا كانت الزيادة من الاثمان او الى قوله ولو باع بمائة دينار ولم يجز الى قوله ويجزى عند قوا جواز بيعه باكثر من المائة ولو من غير الجنس الا ان يكون له
 غرض صحيح في التخصيص بالثمن خصوصا اذا جعل مكان الدرهم دينار ومكان بعضهما الا انه ما ذونا فيه عرفا من رضى بدهم رضى بكانه بدنيار في مجزى ما
 اذا باع بمائة درهم ودينار بخلاف ما لو باع بمائة ثوب لم يضمن من غير الجنس ويجزى عندى مع الزيادة الجواز اهـ وهذا الاحتمال لا يخفى عن بعد ولو صح فلا يحتاج
 تقييده الشاة بما تساوى درهمها بل يكفي لبسوى المجموع باكثر منه ولعل لعل الجواز هو الذي اشار اليه في كرهه على ما عرف ولهذا ما قيد هنا جواز الشراء

فقامت مع القيد بذلك هو العرف القاضى بالرضا بما شال ذلك وان هذه التعيينات لوجود مصلحة وفد وجد اولي منها العلم بما
 كما في جواز العدول من المحل المعين الى غيره الا ان يصح بالمنع فلا يجوز بوجه عدم الاذن بل المنع قال في كرهه لو امره بالبيع بما وانها من البيع بالاذن لم يكن
 له البيع بالاذن بطل قطعا لا خيال تعلق غرضه فلا يجوز الخطي وقال فيها اذا قال نعم بيع في السوق الصلا في حتى لو باع في استخراج المفضل ان كان له غرض
 صحيح في التخصيص لم يجز التعديل والاجا لكن يضمن الوكيل هنا بالنقل الى غير المعين وكذا الثمن يكون مضمونا في يده بل واطلق التوكيل في بلد يبعه في ذلك البلد
 فلو نقله صا صامتا وفي الفصل المذكور مناقشة كما تقدم في المتقدم في السوق وبفهم منه انه مع جواز النقل والبيع فيغير ما عين المالك يتحقق الصمان
 وفيه فامل اذا جاز مبني على الاذن المفهوم من كلام الموكل فيبني عدم الصمان وان لم يفهم ينبغي عدم الجواز حيث انه تصرف في مال الغير من غير الاذن
 وبالجملة ان لم يخرج عما فهم من كلامه صرحا او بفهمه معمول فلا صلتح والافلا يجوز ويضمن ويشكل صحة البيع فامل **قوله** ولو قال اشترى شاة بدنيار
 فاشترى شاتين ثم باع احدهما بالدينار صحيح ولكن يقتضي في البيع الى اجازة الظاهر المراد اشترى شاتين بدنيار اذا كان واحدة تسود دينار اذا قد يكون
 الغرض متعلقا بان الشاة مما تساوى دينار ولا يضر الضميمة بل ما ذونا فافهم عاده كما اذا وكل في بيع شيء بدنيار يجوز بيعه بدنيار في كرهه ولو
 باع اي لو باع ما وكل في بيعه بمائة درهم فان كانت الكثرة من غير الجنس مثل ان يبعه بمائة وثوب جاز عند علماء سوا كانت الزيادة قليلة او كثيرة
 وسوا كانت الزيادة من الاثمان او الى قوله ولو باع بمائة دينار ولم يجز الى قوله ويجزى عند قوا جواز بيعه باكثر من المائة ولو من غير الجنس الا ان يكون له
 غرض صحيح في التخصيص بالثمن خصوصا اذا جعل مكان الدرهم دينار ومكان بعضهما الا انه ما ذونا فيه عرفا من رضى بدهم رضى بكانه بدنيار في مجزى ما
 اذا باع بمائة درهم ودينار بخلاف ما لو باع بمائة ثوب لم يضمن من غير الجنس ويجزى عندى مع الزيادة الجواز اهـ وهذا الاحتمال لا يخفى عن بعد ولو صح فلا يحتاج
 تقييده الشاة بما تساوى درهمها بل يكفي لبسوى المجموع باكثر منه ولعل لعل الجواز هو الذي اشار اليه في كرهه على ما عرف ولهذا ما قيد هنا جواز الشراء

الى الاجازة وقد ابيع بها فانه فضولي ويمكن عدمه ايضا لما في الاشارة اذ قد علم انه قد يكون غرضه حصول شاة لسودرها وتحصل الزيادة والشاة
للمامور والمادون بشرائها فلا يحتاج الى الاجازة حمل على الظاهر في عرفهم لوظهر خلاف ما هو المتعارف من عدمه الرضاء فيحتاج الى الاجازة فليس في
البارى التي جعلت دليل هذا الحكم وكذا لا على جواز الفسخ في البيع بل الشراء ايضا ولا على ذلك مع عدم ظهور سندها او كونها غايية واحتمال كونه
وكلاهما لم يحجج الا في صحتها في مثل ذلك ولهذا سلم الشاة الى المشتري ويمكن ان يتصرف فيها ببيع او اكل او غيرها ولو كان فضوليا لم يحجز ذلك وما كان
صححه بقره على ذلك وقال في كرهه لانه اذا جاز بالمقصود فلا فرق في الزيادة بين كونها شاة او غيرها وقال ايضا يجوز ان يكون عرفه البارى وكلاهما لهذا
مع المنع عقلا ونقلا كما بان سنة واجماعا على جواز الفسخ في مال الغير وسيع ما يملك الا برضا المالك فامل قولهم وليس لو كمل الخصومة الاولى
وكذا الصلح والبراءة قال في كرهه ولا تغلف فيه خلافا وذلك لان الوكالة ما افضت شيئا من ذلك وهو ظاهري وعلم بما تقدم ايضا من ارجاع الاشكال في جواز
التوكيل في الاثر عنده ولو وكل في ذلك صريحا وقال في هذا المقام في كرهه لا استبعاد فيه ويلزم الموكل ما اقر به فان كان معلوما لزمه ذلك وان
كان مجهولا رجع في تفسيره الى الموكل دون الوكيل وهو مؤيد لما قلناه هناك فذكر وقال هنا ايضا وكيل المدعي يملك الدعوى واقامة البينة وتعديلها
والتحليف طلب الحكم على الغير والقبض بالجملة وكما وقع وسيله الى الاثبات ووكيل المدعي يملك الانكار والطعن في الشهوة واقامة بينة الحجج
مطالبة الحاكم بما عليها والحكم به بها وبالجملة عليها السعي في رفعها امكن قولهم ولو قال صالح عن الدم الذي استحقه بخرم ففعل حصل العفو بخلاف
ما لو قال صالح عن خنزير قال في كرهه ولو وكل في الصلح عن الدم على خمر ففعل حصل العفو كما لو فعل الموكل بنفسه لان الصلح على الخمر وان كان فاسدا فانه يتعلق
بالعوض ولكنه صحح فيما يتعلق بالقصاص فيصح التوكيل فيما لو فعل الموكل بنفسه لصحح لانهما تصح الوكيلة في العقد الفاسد ولو وكل في الصلح عن القصاص
الخمر ففعل على خنزير يبقى القصاص مستحقا على ما كان عليه قبل الصلح لانه مستند ما فعل غير موافق لاجل الموكل اه خمر او ما يصح بقوله بخلاف ما لو صلح في فيما
اذ قال له صالح عن الدم بخرم ففعل بالخرم فانه لا يصح ويبقى القصاص اما لو قيل صالح عنه على خنزير ففعل فهو صحح مثل ما فعل بالخرم وهو ظاهري ولكن الحكم دليله غير
واضح وشبوت القصاص معلوم وما وقع العفو منه الا على وجه شبه بملك الخمر والخنزير وما حصل لك لعدم قابلية ذلك فما حصل الغرض من العفو وليس هنا
شيء يقال انه صحح في ذلك بالنسبة اليه وانما بطل بالنسبة الى الزم العوض كما هو مع وجود الاصل هناك ولا يكفي مجرد ان مبني العفو على المسححة والتقليد لانه
يحتاج الى دليل وقوله ايضا كما فعله الموكل بنفسه غير واضح اذ هو يحتاج الى الدليل وكذا قوله ولا يصح فيما يتعلق بالقصاص وكذا قوله لا يفسخ التوكيل في
العقد الفاسد كيف ذلك مع انه لا يصح التوكيل في البيع الفاسد وقد صرحوا بذلك وسبب في بطلان الصلح للموكل فكيف له بمعقباته لو اوقع لانه لا يفسخ عليه
اثره المظن فامل ويمكن ان يقر هنا الاشكالات ان عني عن الدم بان يكون للخرم فسقط الدم برضاه بان اخذ عوضه الخمر فلا يمكن جازا له اخذه والاعطاء له شرعا
على نفسه العوض وصحاحا للبرج بالعفو هذا اذا كان عالما بالاسباس به فانه بمنزلة ان قال عفو شاة او ما اذا كان جاهلا ففسخ فامل ولا يبعد العفو وحصول ثمنه عند
سجنه كما في غير هذه الصورة وبالجملة اذا كان الحكم المذكور له دليل من اجماع ونحوه وما عرفت غير ما ذكرت فهو المباح والافتنى الرجوع الى القوانين والادلة
قولهم ولو وكل في شيء لم يطل في غير فلو وكل في شيء فاسد لم يملك الصلح هذا بان في عدم الجواز لعينه الموكل الى لو وكل في شيء يتجاوز منه الى غيره فلو
في بيع فاسد قال في كرهه اذا وكل في شراء فاسد عقد باطل مثل ان يقول اشترى شيئا الى مقدم الحاج او يجيء الغلة او بيع كل ما يملك هذا العقد لان الله
تعاليى ان لا فاسد ولا ان الموكل لم يملك فالوكيل اولى لا يملك الصلح عندنا كان الحكم اجماعا عندنا وجهه ايضا لان الصلح غير موكل فيه والفاسد لا يصح
الحكم الشاه وهو مؤيد لما تقدم من النام في قوله لا يفسخ التوكيل الفاسد فذكر قولهم ولو وكل في الشراء بالعين فاشترى في الذمة او بالعكس لم يقع
عن الموكل فان اشترى في الذمة وله يصح بالاضافة ما في نفسه وقع عنه هذا ايضا من فروع القاعدة وهو طمع تعلق الاغراض الصالحة بذلك نعم ان ظهر عند
الغرض في البيع نقدا بالعين يمكن جوازه في الذمة وبالعكس والاضافة اولى كما مر قولهم فان اشترى في الذمة في صورة وكل في الشراء بالعين فاشترى هو
في الذمة فان اصاب في الموكل لا يفسخ لعقد الوكالة برضا وان لم يفسخ فاضاف الى نفسه فهو له مع شرائط البيع وان لم يفسخ الى احد فهو له لا يجس الطمأنينة
الامان قصد نفسه والا فان نوى الموكل ففعله بحسب الظاهر ولم يقع له ولا للموكل بحسب نفس الامر فالبيع للبايع فيبقي استعمال ما يخرجه عن المحضر مما امكن وان
لم يكن اخذ افضا صا لثمنه وهذا يشير الى وجهه ايضا قولهم ولو وكل امين وان كان يجعل بيع الشراء للموكل لا له قال في جرح عبد بنوح من كلامه انه لا خلاف
في ذلك بين علماء الاسلام وقال في جرحه قوله ولو اختلف في التلف فالقول قول الوكيل لانه امين وقد يتعدا فامة البينة بالتلف غالبا وجهه القول مع
مخالفة الاصول بعد اجماع فاذا ذكر المصنف لا فرق بين ان يدعى نفسه بسبب كالحرق والغرق وخوف السرقة عند ناو في حكمة الاب الجحد والحكم والبرهنة و
الوصية الحكم لا يخرج عن اجمال الاشكال فانه ليس معلوم ان المراد بكونه امينا قبول قوله مع يمين وعدم ضمان كل ما يدعيه من تلف البيع والتمس بعد قبضه على
وجهه شرعي ومن رده الى الموكل وتسليمه اياه ومن انفع ما وكل وغير ذلك وهل يخص بمال يمين او اعم وانه يخص ببقاء الوكالة او اعم او يخصو البعض
وان اجماع المدعي في الكل او البعض مع انه خلاف الاصل ولكنه يحمل لانه يفتن سدا باب الوكالة اذ قد يتحمل تعدد الشهوة المعقولة فلا يقبل وكذا في غير
الامانة كما اشار اليه جرح وهو مؤيد لقبول ويؤيده ايضا انه منكر على بعض تعريفات المدعي المنكر ونقل الاجماع الا ان الاصل وبعض الغرض بالآخر مؤيد
للعدم مع ما في الجرح من عدم ثبوتها فانه قال في كرهه اذا وكل ببيع او هبة او صلح او طلاق او غنى او ابراء او غير ذلك ثم اختلف الوكيل والموكل فادعى
الوكيل انه نصر كما ان له فانكر الموكل وقال له وله ينصرف بعد فان جرى هذا النزاع بعد فاعزل الوكيل لم يقبل قوله لا يثبت لان الاصل العقد وبقاء
الحال كما كان اه فامل في هذا الحكم خصوص الفرق فانه سهل ح الزامه بالبينة بالعرف ثم دعوى ذكر الخلاف في مسئلة اخرى في دعوى الردين المسلمين
بل بين احسانا وقال فان كان بغير جعل احتمل تقديم قول الوكيل لانه قبض المال لنفسه اكد فالقول قوله كالمودعي ويحتمل لعدم الاصل عند الرد والحكم في

في شرح

الاصل ثم وان كان يجعل فالوجه انه لا يقبل قوله لانه قبض المال لمنفعة الى قوله وجعله الامانة على من قبض احداهما من قبض المال المنفعة ما لا يغير المودع والوكيل
بغير جعل فقبل قوله عند بعض الفقهاء من علماء ائمة وغيرهم لانه لو لم يقبل قولهم لا يمنع الناس من قبول الامانات فيلحق الناس الضرر والثاني من يتفق بقض
الامانة كالوكيل يجعل المضارب والاحير والمستاجر والمرقن فالوجه انه لا يقبل وهذا التفصيل لا يخرج عن قوة مع احتمال عدمه بالاصل لكن يحصل القبر
كما اشار اليه في تحقيقه بنحو الخرج عنه وقال في مسئلة اذا ادعى الوكيل تلف المال بسببه للوكيل او تلف الثمن الذي قبضه بشئ مناعه في يده وانكر المالك فذكر
الوكيل مع مبنه وعدم البينة لانه مبنه فكان كالمودع ولانه قد ساعد فامانة البينة فلا يكلف ذلك ولا فرق بين ان يدعى التلف بسبب كالحرق والتلف بسبب
خفي كالسرقة والتلف فكذلك كل من يدعى غيره على سبيل الامانة كالاجاب الوصي والحاكم وامينه والمودع والشريك والمضارب والمرقن والمستاجر والاحير
المشرك ولانه لو لا ذلك لا يمنع الناس من الدخول في الامانات مع الاحراز اليها وقال بعض العامة اذا ادعى التلف بامرط كالحرق والتلف بغيره عليه اقامة
البينة على وجوده في تلك الناحية ثم يكون القول قوله في تلك وبه قال الشافعي ايضا لان وجود الامر الظاهر لا يخفى ولا يستدل باقامة البينة عليه
عرف دعوى الاجتماع خصوصا اجماع المسلمين الذي ادعاه المحقق الثاني بقوله بل هو آه نعم قد يشتمل على اجتماع اصحابنا في ان القول قول الوكيل في دعوى
التلف مطمع احتمال تخصيصه بما اذا لم يكن يجعل كالفصل في كونه وفيما سبق ولكن كان صريحا في التلف ولكن لا يستدل به في دعوى التمسك بالاصل المسئلة
في الرد كما هو مقتضى دليل الطرفين ويمكن العمل بالاصل لعدم تحقق اجماع الدلائل في دعوى التمسك بالاصل المسئلة
ثم يكون لان ما العموالة بالشرط او شرط في امر لا من او بنده او شبهه ولكنه بعد وليس بمعلوم القائل بالخروج ويشكل دفعه والاصل معارض
بالاصل بل انه الذمة وعدم الغرم وعدم كذب المسلم وجعل افعاله على الصحة مما يمكن كما ورد في الروايات ويؤيده بعض تعريفات المنكر وهو من اذا ترك لم
يترك فالقول بالتسليم كما هو المشهور بخلاف الكتاب خصوصا مع عدم الجمل وكذا الامانة غير بعيد فاما من المشكالات قولهم وكل موضع يبطل الشراء
للموكل فان اضاف في العقد لم يقع عن احدهما والافضي على الموكل وكذا لو انكر الموكل ولا بينة فان كان الموكل كاذبا فاما المالك له ظر او باطنا ولا ظاهر اقول
الموكل ان كان لي فقد بغيته منه ولو اضع الموكل من البيع اسنوفى الموكل وما غرم ويرد الفاضل او يرجع فدم وجهه انه اذا اضاف في عقدها ما وكل فيه
مثل الشراء الى الموكل واسنده اليه وقصد وبطل العقد لخلال شرطه وصحة عقد الوكا لانه لم يقع لاحدهما وانما اذ لم يصف بغيره يكون الموكل طاهرا
بالمضي الحكم ايضا لانه اعاده لما بعد مثل انكر الموكل الوكا لانه لا بينة للوكيل وحلف الموكل لان القول قوله معه فان كان اضاف اليه ونواه لم يقع
لاحدهما ولا يقع للوكيل ثم ان كان الموكل كاذبا في دعوى الوكا لانه لا بينة للوكيل وحلف الموكل لان القول قوله معه فان كان اضاف اليه ونواه لم يقع
بني ان يكلف الموكل ان يقول ان كان لي فقد بغيته منك بكذا واربعت ذمتك من الثمن او يقول وهيك اياه ويقسم على التعليق على تقديره جواز مثل
هذا التعليق الذي هو لازم في نفس الامر للضرورة فان لم يفعل فيعطي الموكل الثمن من البيع بان يسعه ويمكن ان ياخذ لنفسه عوضا عما غرم عنه للبايع فان
زاد مثله عن المسمى بده الى المشتري ولو كان بوجه لا يشعر ان من تلك الجهة وان نقصا لظانه له المفاصلة فان لم يكن نوى لاحد او كان البيع للموكل باطلا
تقدير صحة الوكا لانه يستعمل مع البايع ماعل مع الموكل كما اشارنا اليه في صورة الغبن وشراء المحب كذا اجمع الصور التي يكون البيع للموكل مع ثبوت الوكا لانه
وقوله ويرجع اشارة الى ما ذكره من الرجوع الى المالك الموكل على تقدير نقصا المحب مع صحة العقد له من غير يمين فيكون القناوت حاصلا من غير
السعر او تغير في البيع بضعفه غيره قولهم وليس له النصرف بغير ذلك من وطى وانتفاع ايسر للوكيل على تقدير كونه للموكل مثلا النصرف في ذلك البيع بغير
وكبر استيفاء ما غرم من بيع وما يتعلق بحفظ الاوطى لو كان قابلا او اركوب غير ذلك من الانتفاعات لانه ليس ملكه الغرم بعد ان املك ما ذكرنا
يظهر لك اجماع الكلام في مثل هذا المقام خصوصا المتن فان ما ذكره من قوله فيكون مخصصا بما اذا كان البطلان للموكل بسبب ان كان الوكا لانه لا يجس الخسنة
لما وكل فيه من الشراء نقد مع التوكيل شسنة والغبن وغير ذلك فاما قولهم لو وكل اثنين وشرط الاجتماع او اطلق لم يكن لاحدهما الانفراد ولا
القسم ولو مات احدهما بطلت وليس للحاكم ان يضم اليه ولو شرط الانفراد جاز لا شك في انه اذا وكل وصح بالانفراد لم يكن احدهما ووكيل من
وكذا في انه لو صح بالاجتماع انها معا وكل منها وكل براسة وكذا في انه لو صح بالاجتماع انها معا وكل ليس لاحدهما الانفراد فيما وكل ولا القسم
بينها فينص كل منها على مدقة في البعض وهو شرط واما مع الاطلاق فان وجد قرينة دالة على ان المراد الانفراد والاجتماع فيبيع ايضا مثل ان وكل ولا
احدهما في امور وصح فيها ثم وكل الاخر فيها وسلمه اياه مع غيبة الاخرها ما مفردان وكذا الاكلام فيما اذا وجد قرينة على ان المراد هو الاجتماع
وان لم يوجد قرينة مفيدة فظن الاصح انه لا كلام في كونها وكيلين مجتمعين لان مفردين كما شرط الاجتماع ودليله اصل عدم الوكا لانه عدم جواز النصرف في النص
الاذا تفرقت وتحقق فيهما وان لم تحقق في كل واحد فيبقى على عدمه لان قوله وكنتما صريح في كونها وكيلان فيما بمنزلة واحد وجعلها اثنين مفردين وتوجه
الخطأ الى كل واحد على غير شرط ولا مفهومان العباد فلا دل على الوكا لانه في الوصية خبر يدل على كونها معا وكيلين لكل واحد مع الاطلاق في صحته وقد اضرهم
ان مات احدهما بطلت وكذا ان ماتا معا او كان وكيلان واحدا فان لم يكن للحاكم ضم واحد اخر اليه وانقاذ احكام الوكا لانه وان كان للمالك غايبا الا ان يجمع
اموره الى الوكيل وهو غايب فلا يبعد ضم حيث احتاج الى الوكيل وكان للباقي دخل ما فجعل كل واحد اخر معه الى من غلبه بالكلية ونصب غيره وكيل كالمجني
ان للحاكم ان يضم الى الاخران مات احدا الوصيين ومعنى اجتماعها صدور الموكل فيه وجود غيرهما معا فان كانا عقدا ينبغي ان ياذن لها احدهما الاخر فيوقع
الصيغة ويجعل ثالثا ايضا اذا اذن هنا في مثله ويجعل صدور من كل واحد فيوقع احدهما مع المشتري والزوجه ثم الاخر هكذا قال في حجة وفيه
ناصل اذا العقد الصحيح الغير المؤثر للظن المترتب عليه بل يكون موقوف على عقد اخر غير معهود في الشرع وفي صدق تعريف العقد الصحيح عليه نامل وتكلف لا يبعد
كون هذا قرينة ايضا على جواز التوكيل كما اذا وكل احدا في امر لا يقدر عليه والظن عدم الشهية في جواز وكيل احدهما الاخر الامع عجزها فيكون ثالثا فاما في

الوكيل

الوكيل في التوكيل اظهر ان تصرفه بالوكالة كما لو هو محي مثل الابد الجدا كما ان له التوكيل فاميل قولهم ولو قال اقبض حتى من فلان فانت بطلت بخلاف اقبض
 الذي عليه وجه بطلان الوكالة على تقدير موت فلان الذي عليه الحق للموكل ودخل اخذه عنه فلا ينعذر الاخذ منه بعد موته فهو بمنزلة تلف ما وكل
 فيه فلا يكون له الاخذ من ورثته لعدم شمول الوكالة لهم فان الوكالة في اخذ الحق من فلان يستلزم الوكالة في الاخذ من ورثته باعدالة لا قبل له الاخذ
 منه ومن وكله لان يده ووجهه يد غيره فبقرينة فيسحق كما في خلاف ما لو وكل في استيفاء حقه على فلان فانه ان مات فلان لا يبطل الوكالة في اخذ
 له الاخذ منه ومن وكله ومن يؤديه عنه من الورثة وغيره لشمول الوكالة لان العلم المراد بقرينة فلا ينعذر قولهم ولو وكل المديون في الشراء بالدين حتى
 وبشره التسليم الى البايع اي ولو وكل الدين مديونه بان يشري له شيء بدون له فيدفعه حتى هذا التوكيل وبشر المديون عن الدين بتسليمه الى البايع لعل المراد
 بالشراء بالدين شرائه في دفعه للموكل ثم اعطاء الدين الى البايع ثمنه وله يحصل التعيين هنا للموكل بتعيين التوكيل فكانه وكل في القبض له وعطائه ايضا
 لا يصح كون الواحد فابحوا ومقبضا فامل ويغيب ذلك من التوكيل في الشراء به فالظاهر لا يخرج الى تعيين ذلك ولا قصد القبض له وان كان اولى
 لانه يحصل بمجرد دينة الاعطاء معه او بتعيين باخذ البايع والظاهر ان موكل التوكيل لم يتعين قبل التسليم فلو تلف حتى يكون من مال الموكل فامل ولما دليل
 المسئلة فواضح قولهم ولا يثبت الوكالة لاجل ابدل بن اتفاقا لا يشاهد في امر اثنين ولا يشاهد وبين قال في كونه يثبت الوكالة باقرار الموكل على نفسه
 وكذا في امر عدلين ذكر بن ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين ولا يشهادة رجل وبين عند علمائنا اجمع فدايل بثوبها بالعدلين الاجماع وما دل على
 قوطها وان كان في قبولها وكذا في قولها لا فرق على عدم ثبوتها بالمذكورين الاجماع والاصل مع عدم الدليل اذ الدليل على الثبوت لهما انها هو المال
 والوكالة ولا يثبت وان كانت مشتملة على المال ولهذا لم يثبت لهما الوصية بالمال لهما الوصية بالمال وكذا الكلام هنا فاقول فيه ثم اعلم ان الظن من كلامهم
 لا يثبت الاثبات شاهدين من ختم حكم الحاكم اما استثنى مثل الهلال قال في كونه لو قال ابن شهيد عدلان على لانه ما علم صدق الشاهد لهما
 وكالنه لندحه في شهادتهما اقرب ذلك ان طعن في الشهادة والا فلا لان الاعتبار بالسمع عند الحاكم وجهه بالعدلان مع علمهما اما بنفسه بالشر
 لا يصح في حقه ودليله غير واضح وكذا الحكم والمستثناة فاتباع مضبوطة وقد اعترف به حتى على ما هو وفي ذلك جرح وسجي نام البحث فيه انشاء الا ان الامر
 في الوكالة لان الظاهر ان ادعاه الموكل فادعى ذلك وكان منصرفا من غير منافع يجوز المعاملة معه والنصف فيه وكذا في الولي والوصي محل اعمال المسلمين على
 التيمر وقبول قول امرأه طلقها زوجها انها تزوجت اخرى طلقها المحلل ودخل بها وخرجت عن العقد عند الأكثر واشترط بعض كونها امينة كما هو ظاهر الرواية
 الصحيحة ولا يثبت له من كل الزمر الحجج النسيق ولا يثبت على ذلك عمل المسلمين ولا ينبغي علم كل احد ان الغنم مثلا ليس ملكا للفضا ويبع وكذا المنعة الزنا فوكالة البقا
 واموال التجار ولا يثبت ما نقل عن اهل البيت ولا عن العلماء التوقف في ذلك والاستنفاد وكانوا يشترطون الاشياء من الوكالة ويقضون هذا يا والنفق وغيرها
 من الوكالة ومن في يده بل قالوا انجاز الاخذ من الدنيا والعبيد وكانوا يؤيدون الناس ويبعثون الى البلاد البعيدة وكان معلوما عدم الشهادة معهم بلحاجة
 الظن ان الكلام فيه الله يعلم وايضا الظن من كلامهم عدم ثبوتها بالاستنفاض ايضا حيث قالوا لا يثبت الاعدلين وان امكن ان يكون المحض اضافيا بالنسبة الى كل
 وامرأتين ورجل وبين ونحوها من شهادة النساء ورجل واحد ولهذا قالوا هذا الكلام فيما صرحوا بثبوتها بالاستنفاض مثل روية الهلال حيث ذكر في
 كتاب الصوم عدم ثبوتها بثبت بالاستنفاض في حله وفعل ذلك في عدلين وايضا لا يجد العقل فرق بين الامور بحيث يثبت البعض بالاستنفاض دون الغير
 فان كان عليه دليل مثل كونه اقوى طسما من الشاهدين فيثبت بالطريق الاولى فلا ينبغي التخصيص بل يجري في الكل كما يفهم من حرج ولكن في كون ذلك لا
 لما ثبت بجرح الموافقة العلم بالعدلة وجودها فيه وذلك غير واضح اخذ فلو كان الثبوت بالعدلين تقبل محضا ولهذا فرض حصول مثل ذلك الظن بل اقوى
 بسبب الغرائز مثل كون المدعي ورعا جدا وفي الغاية وكذا شاهده مع الواحدة وقلة ما يدعيه بحيث يقرب الجرم لعدم الكذب بل يعمل به على الظن وكذا التكرار
 لا يعمل بها في الحد والجم كان الظن اقوى بل القتل فان الحجة على امثالها من غير نص واجماع مشكل جدا فكيف مع ظهور المنع من الأكثر بحيث كان ان يكون
 اجماعا فالغنى مشكل وكذا التخصيص البعض دون البعض لان يكون بدليل خاص من اجماع ونحوه نعم يمكن ذلك في مثل الوكالة بقرائن بحيث يعلم او يفهم من
 العلم بحيث ما بقي الاحتمال الذي باق في العلوم العادية والاحتياط طريق السلامة لو امكن فلا يترك وسجي ان تمام البحث وقوله بعدلين اتفاقا كونه
 في تاريخ الايقان والعباءة الدالة على انشاءها كما استعمل في كونه من شرط قبول الشهادة اتفاق العدلين على الفعل الواحد فلو شهدا احدهما انه وكله يوم
 وشهد الاخر انه وكله يوم السبت لم يثبت لينة لان التوكيل يوم الجمعة غير التوكيل يوم السبت فلم يكمل شهادتهما على فعل واحد فامل قولهم ولا بموافقة
 الغنم اي بثبت الوكالة باقرار من ادعى عليه انه عنده مال لزيد مثلا بالوكالة وتصدق اياه بمعنى انه لا يترتب عليه جميع احكام الوكالة نعم له العمل بمقتضى
 اقراره وفدما البحث في انه يؤتمر بالنسبة والفرق بين العين والدين قولهم ولو اختلفا في تاريخ الايقان او في اللغة او في العبارة لم يقبل لو كان ذلك في
 الامر قبل حصول دليله على اشتراط الاتفاق في التاريخ واللغة والعباءة اذا كان انشاء دون اقراره لا يثبت ثبوت عقد الوكالة من النصا الشرعي
 ولم يحصل مع الاختلاف فيها اذا كان المشهور به انشاء وصودر العقد وان يمكن حصوله في اقراره فان كان فيكون الواقع العقد من الموكل
 متحدا وقد اقر مختلفا فالمانع هو وجود الاختلاف في الانشاء والاصل عدمه لان وجود الاتحاد شرط فيمكن الاخبار عنه ولا منع من الاتحاد
 فلا يلزم من تعدد الاقرار تعدد الانشاء الذي هو المانع من القبول فيمكن احتمال الاتحاد لان الاصل عدم المانع وهو العدى ولكن اجرائه عن القول
 بالشرعية فيه وفيه تامل فان ظنوا ان الاتفاق شرط ومع ذلك اذا كان الاختلاف تابعا فينبغي العلم بزاله ومجرد ان الاصل عدم الاختلاف و
 التعدد المانع مع صدور الاقرار مخالفا لما يشكك اعتباره في الشهادة وايضا اذا كان دافعا فاما يكون الشاهد مثلا اذا سمع التوكيل ان يقول وكله
 بل ينبغي تفصيله لاحمال ان يكون الاختلاف موجودا مع شاهد اخر خصوصا اذا لم يكن وقت السماع معه احد مع افعما اشتراط في الشاهد بالوكالة

وكره ان يزرع في حقل
 فانه يضر الماشية
 وكره ان يزرع في حقل
 فانه يضر الماشية
 وكره ان يزرع في حقل
 فانه يضر الماشية

ن
مخلا
الام
م

مع علمه ولؤلؤ
البحر في طائفة
الموتى بياض الم
مقام في موضع
البحر في موضع
كفر

كتاب الوكيل

كونه مطالباً بطلب وجهه مطالبته الموكل فقط مع علمه بالوكالة لا الوكيل فانه واسطة في ايقاع العقد حتى ان ليس له قبض المبيع ولا تسليم الثمن على ما هو
الامع القرينة لو علم تسليم الثمن له والاذن في التسليم مع تسليم المبيع لا يبعد مطالبته ايضا ولو لمع مطالبته الموكل ايضا على سبيل التحجير والبدل يمكن
تحصيل العارات وهو شرط ايضا ان المراد اذا كان في الذمة واما اذا كان عيناً فلا يظلمه الا عن يده سواء كان الوكيل او الموكل قال في حرج لا يمتنع هذا على
اطرافه لان الثمن لو كان معيناً لم يصح له مطالبته غير هو في يده فاقبل اذ لا يخفى ان هذا ان كان في يده الغاصب مثلاً مع جهله بكونه غاصباً يمنع من الادا
يمكن كون المالك مطالباً ومكلفاً بالتسليم فانه في الضرر مع العلم ايضا اذ لا بد للاقباض من المالك فاقبل وقال ايضا لا يكفي في ثبوت الوكالة
اعتراف الموكل بالوكالة لا مكان تواترها على اسقاط حتى الباع عن مائة الوكيل هذا غير بعيد خصوصاً اذا كان المقر قايلاً لا يمكن الاخذ منه والوكيل ضعيفاً
الا ان فيه ناقلاً اذ صاحب اليد مقر بانه لغيره وكذا في القبول الا ان يقر بعد العقل لا يقبل قوله وحظ الظاهر ان له مطالبته كل واحد على سبيل
البدل قال الشارح ونقل عن كرامة ايضا قول من يقبل شهادة الوكيل فيما لا يراه له ولو عزل قبلت في الجميع ما يمكن اقام بها اذ شرع في المنازعة لا نزاع في قول
شهادة الوكيل بين المسلمين على الظاهر على الموكل خصوصاً الشرط وعدم المنازع ولا في قبولها فيما لا يراه له وكذا في قبولها في غير ذلك لا يخفى فيه ايضا اذا كانت
الشهادة بعد الغزل فيما وكل فيه التهمة وجرا النفع وفيها ما نامل اذ قد لا يكون جرفه ولا تم كون مطة الولاية والوكالة لا تفعل بل قد يكون مضراً وكذا التهمة وكذا
مثلاً ما نامل من قبول الشاهد المقبول يحتاج الى الدليل بعد الدليل على قول شهادة العدل المتصف بالشرائط شوه هذا المنازع فاقبل قول من لو
انكر المالك الاذن في البيع بذلك الثمن وادعى الا يزيد فالقول قوله مع اليمين ثم شهاد العاين ان امكن والا المثل او القيمة اي لو انكر الموكل بعد ثبوت
كون البيع له الاذن بالثمن انكر باعده الوكيل وادعى انه وكله بان يد فالقول قوله مع اليمين لا يمتنع والاصل يقتضي عدم خروج مال عن ملك صاحبه الا اذا
وجله العين المبيعة فيستعبد ها ان امكن والا يخذ مثلاً ان امكن والا في قيمتها وقت الدفع ان كان مثلاً او دفناً للثمن ان كان قيمته على الظاهر
الا ان يكون عالماً بعد الوكيل ان ذلك الثمن فيكون غاصباً فيجوز فيه احتمال الاخذ بالشرط الاحوال وهو محتمل مع الاول قوله فان صدق المشتري
الوكيل ونقلت التسليم في يده رجح المالك على من شاء فان رجح على المشتري لم يرجع المشتري على الوكيل رجح الوكيل على المشتري بالاقول من عنده وما
غرمه من قيمته اي بعد ان لم يشأ البيع المذكور بل بطل حيث علم الوكيل في الجملة وبطلانها لان الوكيل فعل ما لم يوكل فيه على ما انكر الموكل وما كانت
بينه وحلف صدق المشتري فان الوكيل في البيع الذي فعله ونلف المبيع في يد المشتري لما لا يخفى من الرجوع اليه والى الوكيل ان كل منهما انصف في البيع
الخصم فيدها يدعيان فله ان يطالب من يده وهو مقر عندهم كانه لا خلاف في هذا الاصل عندهم وكان سنده على اليد ما اخذت حتى توثق
ولا شك في مطالبته المشتري حيث هلك في يده فاقبل فان رجح على المشتري بعض المبيع واخذ منه لم يرجع المشتري على الوكيل شيء حتى يخرج وخلا
من ماله فلا ينافيه اخذ شيء من المبيع الذي سلمه اياه فان سلم ولعل الغرض عدم تسليم الثمن اياه اذ الوكيل لا يملك اخذه كما مر وهو شرط ولكن ينبغي ان يعطى
المشتري عين الثمن ان كان عيناً والزائد على القيمة ان كان الثمن زائداً لان الغرض صحة الشراء عنده وبزعمه فينبغي ان يفعل ما يراه منته ولان ثبوت
هما امكن او ياخذ من ماله العوض ان تمك وان رجح على الوكيل واخذ العوض عنه فله ان يرجع على المشتري باقل الامر من الثمن المذكور وقع العقد عليه
وان كان لا يشترط ما غرمه ان كان ما غرمه اكثر بان كانت القيمة حال الاخذ اكثر مما وقع عليه العقد وان كان لا يشترط حال العقد الا ما يلزمه من فلان
لغفاد موافق له ان الما خو فظلم فلا يستحق اخذه الا من الظالم فله الاخذ منه بوجه ان امكنه كما مر فلا يرجع على احد وانما اذا كان الثمن اكثر فلا يلزمه
بالكثر غرمه ولكن ينبغي ان يرد المشتري والوكيل الزائد من الثمن الى الموكل لانه ماله بزعيمها وهو ابيض فله هذا اذا كان الوكيل في الجملة ثابتاً وانما اذا
لم يكن ثابتاً فلا بد للمالك من البيعة على ان البيع له ولا يكفي اقرار الوكيل الباع بعد البيع فان ثبت فذلك والا فيرجع على الوكيل فقط بالقيمة والوكيل
ياخذ الثمن المذكور وقع عليه العقد ثم يدفع الزائد وله اخذها اعطاه زائداً على الثمن هذا كله واضح الا انه قال الحق في الثاني في حرج عن هذه المسئلة
مانهم الحكم في هذه كالحكم في المسئلة السابقة بغير تفاوت وقول المصنف ان الموكل ثم استعبد العين اه انما يستقيم بعد ثبوت اصل التوكيل مع
حلفه على نفي ما يدعيه الوكيل وقوله فان رجح على المشتري لم يرجع على الوكيل صدق ليس بجيد لانه مع تصدق اياه لا يستحق الوكيل الثمن المدفوع اليه
وقد اعترض المشتري عوض العين ورجح الوكيل الى تصديق الموكل فليقل ذلك لان قوته انما يستقيم لحي الا انه المفروض كما يظهر من نامل الثمن ولا قوله
ليس بجيد لافلتاه من معنى قوله لم يرجع الى الوكيل وهو شرط ولا قوله لا يخفى ان يكون رجوع الوكيل على المشتري بالاقول على تقدير رجوع الموكل عليه مبنياً
على عدم ثبوت اصل التوكيل غير المذكورين لما لا انه لو كان الثمن زائداً ينبغي ان يعطى الى الموكل على ما قرره به بل مانهم يرجعه باقل الامر من ثمن
على تقدير ثبوت ادع يكون المال للوكيل على نزع المشتري فيرجع اليه بكل الثمن ولكن اذا كان زائداً على ما غرمه يعطى الزائد كما مر وان كان ناقصاً لم ياخذ
من المشتري ولو اخذه من الموكل ان تمك بينه وبين الله على انه يصير الثمن فباعية الوكالة ولعل في العبارة غلطا فقولهم ولو قال الاما اذ نزل في الشراء
بازيد حلف وبغير الوكيل ان يراى انكر الباع الوكالة والا اندفع الشراء وجهه يعلم مما سبق فانه يحلف الموكل على عدم التوكيل بالشراء بما اشترى
الوكيل وانكر الباع الوكالة ولم يتمكن الوكيل من اثبات الوكالة فيجوز ان يكون الشراء للوكيل فليحلف ان يعطى الثمن كله الى الباع وياخذ المبيع بغيره للوكيل
ما اعطاه اياه وان ثبتت الوكالة في الجملة او على ما يدعيه الوكيل باقرار الباع يحكم بطلان الشراء وكل منهما في هذه المسئلة وغيرهما مكلف بما
بينه وبين الله فيعمل ما يحسنه بالصالح حتى ياتي به الى ما يوجب امكته وهو شرط قولهم ولو انكر الغرم وكالاه الغالب فلا يمين ولو صدق لم يثبت
بالسليم اليه اي وادعى شخص وكالاه غائب لم يثبت عليه اخذ ماله من غرمه وانكر الغرم وكالاه فلا يمين على الغرم لان اليمين انما يثبت على من هو
صدق لم يثبت على تصديقه ولو صدق الغرم وكالاه لم يثبت على تسليمه كيد عليه قوله ولو صدق لم يثبت على تسليمه وقد مر تفصيل هذه المسئلة وانه

عامة على ما في الرواية
لو كان
ما لم يكن اقام الشهادة حين الوكيل
وكان الثمن
الوكيل بعد في ذلك المنازعة
الوكيل بعد في ذلك المنازعة
والخاصة فلا يقبل على احد
التقديرين اما وجه القبول
عدمها ما ظهر وهو
وجه العقد على احد
التيمة وقيل عدم القبول
حين الوكالة

لو لم يثبت الوكيل
بازن الوكيل
التيمة

والموكل لا يثبت
قوله
الحكم المذكور
على تقدير رجوع
تقديران رجوع
بعض الشراء رجوع
بعض كان الشراء

بعض كان الشراء

[illegible]

219

وَيُشْرَطُ فِيهِ جَوَازُ نَصْرِ الْمُتَعَاقِدِ فَلَا تَنْصِي إِجَارَةُ الْمُجْتَنِبِ وَاصْتِ الْمُبَرِّغِ غَيْرُهُ وَإِنْ جَاءَ الْوَلِيُّ
لَا الْحُجُوعَ عَلَيْهِ لِلشَّفَعَةِ وَفَلَسَ لَا الْعَبْدَ لَا بَازِيًا لِي مَلِكِيَّةً لِلْمَنْفَعَةِ قَابِضًا وَفَرَادِيهَا أَوْ بِالْبُعْدِ
لِلْأَصْلِ لَوْ شُرْطُ اسْتِنْفَاءِ الْمَنْفَعَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لَدُنْهُ قُجْرٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

كتاب الاجان

[illegible]

بعد فاجبا بجهة اخرى لئلا يخل شكله وليس بعيدا ما مضى به يكون لها اجرة في مثل تلك المدة هذا بخلاف ما اذا كان الاجر حرا فانه لا يلزم له
حتى يعمل لما تقرر عندهم ان تنافع الحرة لا تستحق الاجرة بخلاف غيره والاصل دليله مع عدم ظهور الخلاف نعم لا بد من ذلك وانما ان القلع بغيرها
قوي لو ان الامر الى اى لونا لا اضطررنا بعد العقد لكن قبل مضى مان يمكن القلع فيه عادة ولم يلزم اجرة الا لولا العبد لان الاجرة موقوف على العمل
او على مضى مان يمكن العمل وصحة العقد في ذلك الزمان وهذا ليس كذلك فلو عرض البط على العقد بطلت الاجرة بطلانها لا يلزم شي وهو كما لو بطلت
بطلت العبد المستاجر بعد العقد قبل مدة يمكن استيفاء منفعة ما عداه ولو كان بعد مدة يمكن الاستيفاء في الحال بطل العقد الباطل ولم يلزم اجرة ما مضى
الزمان بالنسبة قولهم ولو استاجر الحرة ولو استاجر ارضا لزراعة فلا يمكن زراعتها بعد حسمها اى لعدم قطع الماء عن تلك الارض بحيث يمكن زرعها
لها لم يجز ذلك اذ خالف العقد المانع فكانت استاجارها لا يقع له ومن جملته شرط العبد المستاجر ان تكون تان ينفع بها فهو عزيل اعظم بل سفره ينفع
لها لو كانت تان يقطع عنها الماء لكانت في التدرج شيئا فشيئا ويجز ايضا لغيرها لوجوبه لغيرها ايضا اذ لم يعلم اى مقدار يقطع عنها الماء ويصلح للزراعة ولو علم
واستاجر ذلك المقدار لصنع الترانع بغير زراعتها بشرط الخردليل وجوب العمل بالحوال ما عدا هذا وكذا لو زرعها وكان الرابك للحمل الذي يجلس فيه الرابك
امان ان يكون مغارة معلومة الانفاق فيها فيض من كذا يقبل السبل الا ان يكون معلوما عا وكذا يقبل من ماله لتفكيكه يقبل ان الدابة الحاملة والمرحوب
او الوصف ارض المحل ان لا يكون المستاجر في الذمة بمعنى انه استاجر محل هذا مثلا على شيء الى الموضع الفانك فلا جناح الى وصفه مشاهدة نعم يجز عليه
الى محل الشطر على وجهه لا يجز ارضا فيض من قولهم يلزم على الموجب الحرة يلزم على موجر الدابة لان الرابك يقبل رطل الحنظل على ما يشاء على المحل والحنظل
لضبط التحل ورفع المحل وشيء على الدابة واعانة الرابك للزراعة في المقامات ولو فكرت في مثل الطهارة الصلوة وغير ذلك فاقبضها العرف الا ان يكون
عرفا يقضى عدم ذلك فبقيع ومشاهدة الدواب المستاجر وسرهما وحل وان الدابة وعينها ما لا بد وينبغيها الاخر من كذا مشاهدة الارض المحل من حنظل
الظان ان العلم بالبيع يقضي وقت التبرع عدا العادة كما في الحاج يبيع فيقال في المن فانه من ثمنه استجار الدابة بشرط مشاهدة العقار المستاجر او وصفه
بما ينفع الحرة ان يقبل ارض الشتر التي استوجرت حفرها فيها فانها تنفاد بالصاينة والدابة وقد زحل لثمنه سعتها وجدا لكل عقار عا فاوله ثم ولو
حفر بفضائه لهدم لم يجز على الاجرة ان لها الهدم بل عليها الحفر المرفوع من الدابة بالحاج لا غير وهو قولهم لو حفر الحرة اى لو حفر بعض الشتر بعد دفع
الكل ما يهدم ويجزها واطل صاحب رضى الاجرة في فاسخا ويجز الاجرة لظان انه يرجع في الكل الى الاجرة بعينه فعل اى اخذ من المسقى ما يستبدل به كتبته ارج
المثل المحذور الى ايقا المثل وهو وفده مثله قولهم ومشاهدة الدواب العقد الرضاع من مشاهدة الرضى الموضع المظان ان يكون هذا ايضا الوصف كذا المثل
ولا يشترط ان الزوج في اتفاقا عقدا الرضاع لوجبه الامع منع حقوق الزوجية مثل المضاجعة ويحصل ما تنفعها الطبع من كثرة الرضاع اذا كان
مستلزما لذلك خارجا عن العادة قولهم ولا يجز اى لا يجز ان يقتطع اجرا لاجرة المعلوم على اجل المدة في العقد بان يرضعها لغيره وعشر شترها
ونظير الفانك بان ان يهدم العلم بطل بوجبه ان قسط فلو كان الفانك يرضعها وان كان يحصل الفانك فان كان يحصل الفانك فان كان يحصل الفانك فان كان يحصل
في مقدم فاقولهم ويجز في الامع منه عموما اذ لا يميز الاجرة مع عدم ظهور ما في قبضه المراد بالملك في المجرى من هو ملكه المستقر ولكن في بعض قولهم
في الحق الشيخ على ان لا يثبت حرة العبد كما يثبت بان يرضع المثل الذي يرضع له انسان في ذاق مع بقاءه على الملكة فيحصل ثواب المجد وان حكاه عنده لست
في الجنب اذا حال الحاجة لكونه فقرا وهو محتمل ولكن الظاهر ان من كان له ولد لم يجز له ان يرضع الا لولد كونه الاصل وهذا ما قرره اشرافه ان كان له ابنا
فلا بد من قولهم والداهما والد ابنا يجوز استباحتهما لثمة ذلك لو حصل منهما نفع محل مقصود للعقلاء شرعا فلهي ولو زاد له لو توفى المحل بمقدار
لثمنه فيحصل على ما لم يحصل عليه ضرر من المحل فان لم يكن المحل انما فاضمان ولا اثم على صاحب المحل وان كان خارجا عن طاقته فالاثم على صاحبها لفاقد رضى
مفعول العلم به وان كان انما فان كان المعسر الموجب ذلك هو صاحب الحامل فاضمان ايضا وعليه الزائد الى صاحب بل في مكان ذلك لثمنه عدا ان اراد ما كان
في وان كان المعسر هو المستاجر صاحب المحل في اجرة الزائد ونصف الدابتان نصفان نصفان رضى النقص والقبول حصل فيحصل ضمان الجميع عليه لا بد
في انه حصل الزائد والاصل يمكن مناصفة وجهه لثمة انه حصل بحسب العقد لاحتمال انه لو لم يكن انما لم يحصل ولكن اصل عدم الضمان وبطلان الذمة
في عدم الغرامة ينفى هذا الاجابة تحقيقا وليس تحقيقا استثناء الى الزائد لاحتمال انه لا يصلح لثمة ذلك بمجرى الشا وهو بالنسبة في الاحاطة هو الوسط وان
في كان الاجرة هو مفتضى الدليل ويحتمل ان يمان يقطع على الزائد على ما علم انه لو كان المحل ان ذلك فقط لم يحصل لها الضمان بالنسبة وكذا الحكم لو كان المعسر
في هو الاجرة هذا ان كان بغيره منما ظا والظان ان كل مع الاذن احتمالا للعقد فيكون الاذن ان كان الاذن منها فلكونه بما معتبر معا وحاثير
في الاعيان فيحصل كونه محصورا صاحب الدابة كذا احب المحل الاصل فيقبض الاول والاحاطة والعقد يقبض المثل ويجز فيقبض الضمان بالزيادة
عليه ما في قولهم لو كان المعسر بغيره من المدة مجموع باق كذا جلت البينة في كل شهر كذا قبل تبطل لغيرها التبرع لاجرة المدة حين العقد ومعه
شرط ويلزم حرة ما سكر في شهر ولزم الزيادة في المثل ان سكر وهو مختار في شتر فانه معلوم وقوع العقد عليه بشي معلوم وانما الجاه
في الزيادة ما في وقتا فليضع ذلك من جهة شهر اشراف العلم المذكورة في جميع الدابة لاجرة يقوى الاول فيضع الثاني ولكن في الجاه في الاصل
عمودا في الاحاطة وعدا مانع وحجة في حجة الا يثبت على الصلة الشهر الاول بالكلية وهذا احتمال ثالث هو الصحيح في كل ما ليس واشترط العلم
يجمع من هذا غير معلوم لا غير ولا في ذلك من جهة شهر بعض ذلك من جهة شهر على هذا القول في قولهم لو كان المعسر في الزيادة في المثل فيكون الواحد وهذا
المستلزم كما في هذا دليل البط وغيره وارجح احتمال كونها جعلت لاجرة باطلة مستلزما لاجرة المثل فان الاصل ينفى ذلك وان الضمان انما
كان بالاذن وان بطلت الاجارة وقد رضى بالتصا بمقدار المقر فلا يلزم الضمان الا في المثل في الاصل في وقتا فليضع ذلك من جهة شهر اشراف العلم المذكورة في جميع الدابة لاجرة يقوى الاول فيضع الثاني ولكن في الجاه في الاصل

[illegible]

کتاب راجا

[illegible]

کتاب حضرت علیؑ

[illegible]

فادار علی

۸۵۸۱

الحائز راحة النفقة ولو استاجر سكن آخر الخوا لئلا يحملا ذلك على غير بطلان
القدح على ثمنها فلو أجر البطلان

كتاب النكاح

في الجملة

وهذا بالحقيقة راجع الى علم البطلان لا الى العلم على البطلان كقوله لا نفقة كان ينفقها لغيره ولو بغيره فهو منقطع والا فلا بد من العلم
ببطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
هو قائل ببقاء الاذن وقال في البطلان انما يظهر في الجملة العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
المدى كونه منقول في كونه عن الشبهة فالعلم الاول لا ينافي العلم الثاني لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول
لقبول المتاجر بل ولا كونه من سوا البطلان كقوله لا نفقة كان ينفقها لغيره ولو بغيره فهو منقطع والا فلا بد من العلم
فلا معنى لهذا اللفظ بل ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول
اجتمع المثل الا ان السمي حيث سمي لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول
اذن يكون نسبنا او جهلنا او غفادنا او معانوم مقبلا وانه معلوم ان مع الاطلاق فيصير الى العرف بالجملة ان العلم الاول لا ينافي العلم الثاني
الاقتناع بمقتضى ما صدر مما يجوز بوضوح من الغرض السمي مع العلم بالباطل لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول
الطعن على خلاف ذلك وبطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
استباح لغيره حيث سمي لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول لان العلم الثاني لا ينافي العلم الاول
الضلع حق المحبة والجماع مستحق للعامل من يومه وغيره فانهم وجهي تسليم من وجهي تسليم الطول في الشبهة على ضربا لرضا وعرضه غضبا شديدا لعلمنا ان الدين
استغناؤا رجل من عمل ما عتقوا له ما جازوا له بعد ما عتقوا له من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله
قد رزق له ذلك لئلا يثقل عليه ما عتقوا له من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله
جواز رضاء الغلام بعد ما عتقوا له من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله
جواز المباشرة الناذلة لفظها محمولنا على الكرامة لظهورها في الظاهر وبطلان الاصل عموما لئلا يجوز اذ عتقوا له من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله
في المباشرة الناذلة لفظها محمولنا على الكرامة لظهورها في الظاهر وبطلان الاصل عموما لئلا يجوز اذ عتقوا له من قبله اقصوا الغضب الشديد فقالوا في ذلك فيهم من قبله
سلكنا لاختلاف هو التركيب في الشرط الخامس من شرط صحة النكاح كون المقتضى هنا خلوها من شرط صحة النكاح كون المقتضى هنا خلوها من شرط صحة النكاح
والعقد ايضا بطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
عملنا كما وكذا جازع المحرمات مثل الجاهل والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير
الفاوان عليه فممنوع من العمل العقل ايضا باسناد وروايتها في ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
وبطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
وجازع كانه المكشوف للمذبح مع انه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه
كأنه في الجاهل للغير وبيع الملائع وهو مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه لانه مؤتمن في ثمنه
هذا طلاق ان ذلك لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
فالكتب الى وعيد الله استلزم الرضا بغيره في الجملة لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
وضوح سند ما يدل على المنع فيمكن ان يعمل ما يدل على المنع على ان يوجه ذلك بغير ان يعمل عليه ذلك ويستاجر لذلك لا غير وظاهر كلام الاختصاص ايضا ذلك ولا شك
خ في ذلك لاننا لا نعلم العقل على تحريم ذلك فلا شك في التحريم والبطح واما الاطراف فمن علم ذلك فلا يكون حراما وبطلان ما تقدم في بيع العتق بل يخلو من التحريم
يعمل صانعه في ذلك مكانه من غير ان ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
في الابان كجمل شرها واكثر فلا بأس ببيعها ولا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
باعتها لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
جواز ان يكون الخبر لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
علم ذلك لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
يجوز اذ علم هذا لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
الا انما وان الوجه الاول ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
يسحق الاجرة وان لم يستعملها المستاجر حتى مضى له ذلك وبطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
على ينفقها والا فلا بد من العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
ولا شك في اشتراط كون العتق المستاجر مقدورا للتسليم في الجملة لا يمكن الا بغير العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
يجوز والظاهر خلافه في بطلان ما اشترطه الزوج في العقد لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
تبقى الامكان للتسليم فلو كان المستاجر قادرا على استيفاء المقتضى باخذ العين من الغاصب بنفسه او بمغارة غيره فالتسليم لا ينافي العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك
من الغاصب بغير العلم والظاهر انما يجرى العقد بغير العلم بالباطل لان العلم بالباطل لا ينافي العلم بالباطل على البطلان عند من سوا الاجماع المنقول في كونه ومع ذلك

ولو منع المومر مقتضى اقرت بها والمطالبة بالتفاوت ولو منعها قبل القبض تجزئ الفسخ والرجوع على الظالم ولو كان بعد المقتضى ولم يرجع على الظالم خاصة ولو اهدم المنكر بالعمد فله الفسخ من غير شبهة المخلف الا ان يهدم المالك وليس له الا الزام بالعاقبة ولا الانشراح من الغاصب ان تمكن المظالم الثلاثة الاحكام اجابة عقد الزم من طرف لا يقتل الا بالتقابل واحدا سببا الفسخ لا بالبيع والغد مع ان يحجز الانشراح ولا الموت من الوجه المتنازع راي

[illegible]

بودع و ضبط چند

[illegible]

ونفقنا الاجر لمقتضى الخواج على المستاجر الامع الشرط

کتاب زواج

[illegible]

[illegible]

کتاب و مرآت

كتاب التلخيص في

المطلب الثاني

[illegible]

وعلا لا يتكررن كل سنة وبعد من الأصول فهو المال كعمله لا بار ولا افتار وبناء العايد بصله في الدائبة اكثر ولو شرط على العامل ان يورم ولو شرط ان العامل يعمل كل
على المال بل ولو شرط البصر لم ولو شرط ان يعمل غلام المالك مع جاز ان شرط عليه ان يورم ولو شرط عليه ان يورم ولو شرط عليه ان يورم ولو شرط عليه ان يورم ولو شرط عليه ان يورم
للعامل الاجرة والجره للمالك ولو ساقاه الاثنان واختلفا في القيمة مع ان علم حصة كل منهما او لا فلا ولو ساقاه على اثنان على اقلية على الاخر صح ولو شرط للعامل ان يورم ولو شرط
له الفسخ والاستحاضه ما بين المالك وان اعتد بغيره منه مع الاستحاضه لا بد منه من

حصوله واداة وجوه من الفسخ وتقليد لرض حرقها المخرج اليه عرفا وتفقده الاما جكر في شئ منها ما يمنع مكث الماء ووصوله الى اصل الشجرة وهي الجذع
بالكثر التشديد والمراد بها هنا الحفرة التي تحت الشجرة بقفها النار وكذا تقيده الايام وازالة الخشب الخضر تحت الجذع الذي قطع ما يحتاج الى قطع اصل
كالاجرة النابية من كرم العنب لا غصن النابية بل المسنة من الاشجار سواء كانت نابتة ووطية وسواء كانت مضره للاصل او للجره مع انقطاع العرف تليق الفسخ
من الذكر على الوجه المعتبر بتقدير لثمة اى اصلها بازالته فغير ما عنيها من الاغصان والاوراق فيصل اليها الهواء والشمس ما يحتاج اليها وليعمل العمل
عند الادراك بل ازاله بعض الثمرة ايضا اذا كان لها دخل في نمو الباقي وجوزت على الوجه المعتبر في ازالة وضع الخشب من ثمره عليها من الغصن من الشجر المضره
ورفعها عن الارض مع الحفرة اذا كانت على الارض غير ذلك مما يعلم ويقضى عليه عرف ومنه للقاط ايضا فيلج اللام وكسر ما لقاط الثمرة اخذها في
ادائها عن محلها بحسب الحاجة ما يؤخذ منها او يطبخ في قوتها وكذا ما يؤخذ للزبيب والتمر والقصب رطبها وما يؤخذ للبري يعمل فلا يفسد الا ان يؤخذ
صلاحه لن ذلك يحتمل ازالة اخذها من الشجر على الارض من غير ان يفسد صلاحه من موضع التبريد الى موضع الذي يجعل الثمرة هناك الى الشجر ليس في ان
كانت العامة فينزل ذلك بفعل الثمرة الى ذلك الموضع وحفظ الثمرة الى محل القصة عادة سواء كانت على حوتها او في موضع التبريد من غير ان ينقل الى البو
وكل ذلك عادة وغير ذلك يعلم من العرف وعادة كل بلد كمال الثمرة **قوله** ما لا يتكرر في اى جميع ما يتكرر في كل سنة بعد ذلك ما يتعلق بالاصول في فصل ثمره
الاصول بالذات ان حصل الثمرة ايضا اذ يقع فهو على الاصل واما العامل في حجب الشجر لا بار ولا افتار اليه منها يسبق الاصول بما يتبقى بناء الحائط
لا يترتب في الجحج البصر حتى يضع الشجر على اس الحائط كذا ذكره في كج وكه فتم ولا شك في ذلك بعد انقطاع العرف في كل سنة بعد ذلك في الدائبة اكثر
وهو ما يقع من العمل على الاثر ولا بد من ذلك لان الذي على العامل هو العمل بفعل الثمرة مثلا لا ما يحتاج اليه كالحائط الذي لا يفسد من الحائط ثم لو انقطع
العاد من ذلك تتبع وغير ذلك بالجملة اكثر هذه الاحكام ما خرد من العرف وبموجب هذا العقد على المساهلة فلا يضر الجهل في الجملة والعرف في كل سنة
ولو شرط على العامل ان لا يورم او ما شرط على العامل ان لا يورم عليه بل على المالك فقط لدليل المسلول واذا منع عما لم يمنع وكذا العكس مع ابقاء
عمل يتراد به الثمرة وقد نقل المنع من هذا من الشيخ في ح يه والوجه في **قوله** ولو شرط على دليل بطلان المساقاة على تقدير شرط العامل العمل كله على ذلك
ظ وهو ان يصير مساقاة من غير عوض من جانب العامل فهو كالباع بلا عوض الاجارة كذلك لا شك في الصحة ايضا ولو شرط على المالك بعض العمل على تقدير
التعيين بحيث لا يلزم عمل المضر البطلان المسلولين عند شرطه واذا منع عدم المانع المخصص **قوله** ولو شرط ان يعمل في اى لو شرط العامل ان يعمل
عبد المالك الذي عمله ملك في البستان الذي محل المساقاة مع انقطاع صحت العقد لا دليل ما تقدم وغاية ما يلزم ان يكون الحصة في مقابلة بعض العمل
ولا يحد منه مع التراضي ان كان عمل العامل قليلا وكذا لو شرط العامل على المالك ان يكون عمله خاصة في ملك العامل خاصة بان يكون له ارض
مثلا في شرط ان يعمل الغلام في ذلك الارض قد منع في ح يه او لا ثم ردهم مع مطو وهو غير جيد ثم يمكن ان يقال لا ينبغي في ذلك ان كان عمل الغلام في
عمل العامل واكثر لا يلزم كون الحصة بلا عوض من عمل العامل في مقابلة عمل الغلام له وفي ملكه خاصة فيصير عقد المساقاة بلا عوض من جانب العامل
فلزم البطلان ويمكن ان يقال قد يكون عمل الغلام كله في مقابلة بعض عمل العامل ان كان عمل الغلام اضعاف ذلك لا مانع منه فيبقى الحصة في مقابلة
العمل ان كان قليلا جدا والحصة كثيرة كذلك العقد المانع وعموم ادلة الفسخ من وجوب ابقاء بالعقود والشرط فانصحكم بما في المتن ارجح **قوله** في ح يه
يصح الشرط والعقد ولو شرط العامل على المالك الاجرة الاجراء مع تعيين الاجرة والعمل وكذا لو شرط من المالك ان يورم ثم يقيم الحاصل ليلته يعلم بما تقدم وتلو
ايضا ان المراد مع بقاء بعض العمل الذي يتراد به الثمرة للعامل انما ذكره اشارة الى منع الشيخ كما نقل في ح يه وهو غير ذلك لا يمنع من ان شرط على
العامل على المالك **قوله** في كل موضع في ح يه غير ما قبلها والاستثناء يعلم بما تقدم في المزارعة وغيره فان ذكر الاستثناء في حصول ثمره في بعض الصور
ان عين اجرة معينة او عين ثمره بخلاف واحد والباقي لما ذكره في ح يه وبالجمل في بيع الصور التي ذكره في ح يه بطلان اقل الامرين لان الاقل ان كان العمل
فقط وان كان ما عين فلا يعطى اكثر منه لا يرضى كالمبتاع وايضا يمكن ان يقيد صورا بالاستثناء بالعلم بعد استئذانها والافترق عند شرط الحصة بطلان
عدمها ايضا لا يفسد البيع المستلزم لعقد الاجرة وكذا العلم بالقضاء في جميع صور البطلان فتم **قوله** ولو ساقاه الاثنان في بيعي لو كان بستانا ليكن
قال احد ما بواكاله الاخر ايضا العامل واحد ساقاه هذا البستان بان يكون لك من حصصه برك الشاثل مثلا حتى يشرط عام العامل عقد
حصة كل واحد في البستان ولا يفسد العلم بالبستان فقط لئلا يلزم الجهل في الحصة المضره بالصحة فلو جعل بطلان المساقاة في ثمره المثل والجره لهما مع الجهل
بالمسألة ولا شئ لمع العلم فتم فانه يبيع في مبرر عام بالعمل فلا يجره ولو صح مع اتحاد الحصة بان له في كل البستان النصف مثلا ولا يحتاج الى معرفة مقدار
ما لكل واحد من الاثنان في ثمة العقد المبرر بالحصة المانعة فيتم عمل الادلة ويمكن ان يقال ان الناصر قد يتفاوت في الغامزة ويحتمل ان يكون احدهما
من لا يرضى بما مله العامل ان كانت حصة كثيرة وخرج مع القلة فلا بد من العرف ولكن الاصل يفيد كذا ترك العامل التفصيل مع علمه بالشركة في بيعي
بالشركة فقامل **قوله** ولو ساقاه في ح يه اى قال ساقيتك على هذا البستان على ان ساقيتك على هذا البستان في ح يه العرف في ح يه العرف في ح يه العرف في ح يه
الشرط والعقد الاول فلو لم يفعل بطلان الاخر على الفسخ مع احتمال حصول الام بتركه او بتركه بالوفاء بالعقد الشرط وهذا الشرط مثل الشرط في البيع
نحو فسخ الشئ في صحة هذا العقد يحتمل ان يكون في ح يه واحدا بان يقول بعتك هذا البستان الف على ان يتفق عليك ما ترضى ويخرج جميع ثمره
ما على نقل عنه في ح يه غير فاضل اصلا وفرعا فاما في ح يه شرط غير هذا البستان في ح يه التمسك بالعقد في ح يه كغيره لعموم الادلة **قوله** في ح يه
يعني ان ساقاه ثم يورم العامل مع بقاء العامل فيفسخ بغيره ولا يجوز الفسخ ايضا بجره للزور فيفسخ بغيره فيثبت الفسخ كما اذا منع مع حضور العامل
ان يطلبه بكماله العمل فاني لو عقدت فان بذل له العمل شخص اخر ولو كان المالك بنفسه من يقوم مقامه فهو كما فعله العامل في الارض اشره الى الحاكم

يقال ينبغي ان

54

کتاب الحیاتیات

تالیف کوہ

عبدك فله ثواب ودية فاجرة المثل وكون الجامع جايز النصرف ٥

فَلَمَّا

محمد بن عبد الله

[illegible]

المختص بالامر

کتابخانه

ويفترق المساقعة الى فخذ الساق فخذ العوض فخذنا او كان عينا من احد هاتين اجنبتين فبعض ما يباقي عليه لحم البق
وجعل العوض لها وللحمار الفوض ولا اجنبت على اشكاله والى في عده الاصابع وهذه المساقعة والفوض والعوض فبما قاله عيسى بن

اكتفى الخ يعني ان قلنا ان المسابقة لا يحتاج الى القبول للفظي المفاد للالجاب على الوجه المفاد عندهم والا فالقبول بمعنى ما يدل على رضا الاخر لا بد من
 واشار اليه المذكور يكون من العقود الجارية فلا يلزم من الالجاب والرضا كون مثل الجعالة قبل العمل بل من السبق بعد العمل الموجب لذلك كما في الجعالة وجه العمل
 عدم اللزوم وعدم الخلق في حق صاحب المثل او موافاة العود اذ لا يقال للعقد الاعلى الالجاب القبول معاف من شرطه الا الكفاة به على الوجه الذي قلنا ان
 القول به والرد بعد العمل اذ الاصل الجواز ولا انسان ان يفعل في نفسه ما لم يبد الا ما ثبت من شرطه ولصدق سبق الموجود في المستند وقوله السلون عند شرطه
 ويحذر ذلك بل يمكن صدق العقد ايضا ولكن ما قلنا بالضرورة لا اصل وعدم الخلق لاحتمال ان يكون معنى وفو الالجاب الابقاء بمقتضى العقدان كان جائزا في حق وان
 كان واجبا فواجب وان كان هذا لا يخرج عن فاعل فتم ومنه ان لم يكن الالجاب بل بشرط القبول فلا يلزم لان الظاهر عقدان هو مركب منهما ما هو على المعروف المفرد
 من غير منع فانه قد يكون كالجعالة والماز وما يلحقه مع الكفاة غير معقول ان يكون عقدا لان ما هو مع عدمه يكون كذلك في حق العقد والاصل في اللزوم لا وفو او نحو
 منع اللزوم مع عدم الكفاة فان المضاربة لا بد منها من القبول مع كونها جائزا وكذا منع كونه كل عقد كالضاربة والوديعه والغاربه وما تقدم من احوال
 ان يكون معناه يجب الابقاء بمقتضى العقد ويمكن ان يدفع باننا نقول ان اللزوم لازم للالجاب والقبول وعدم الكفاة بالالجاب من حيث هو بل من حيث انه
 يدخل تحت العقود في اقله بل يلزم منها فلا يصح عدم لزوم المضاربة ومنع الكفاة ايضا غير مناسب لان الامر هو الوجوب للزوم وخرج الوديعه والغاربه عن
 تقدير كونها عقدين بل لا يصح كالمضاربة والمعنى المذكور لا يلزم بعيدا عن المناظر والعمل بمقتضى العقد واجبا اذا كان ضمن سابقا كان سبقك احد منك السابق
 وان سبقك اعطيتك ذلك يكون العمل واجبا لانه العقد لا يخرج من قولي ليس ويقتضي اشارة الى شرط المسابقة وهو خمسة قولي ليس بعينه المسابقة
 وانها اعم الموضع الذي يحدد بان فسخ العائنه الى عيبتها ان لها ودليله انه انما دفع هكذا في زمانه وان لم يوفى بها يقع النزاع وان لم يوفى بها كان الدائم ولعل لاختلاف
 فيه بل هو اعم من ذلك والافلا ان يضافا حتى يفقادها فاصيب الاخر فتم وايضا ظاهرهم انه بشرط كونها متساوية بين في الموضع فلو شرط لاحدهما السابق المعين
 في الجملة لم يخرج من شرطه ودليله غير واضح ودوران الغرض هو العلم بخوفه سيرا لغرض وهو لم يحصل وفيها منع الثاني يعني المالم الذي يضافا عليه جنسا
 ومدد لانه عوض عن فعل محلي فلا بد من العلم به كما في الاجارة وغيرها دليلا يحصل الغرض والنزاع والدليل غير واضح الا ان يكون اجماعا اذ لا مانع ان يقال ان
 سبق فله ما يعين ويد او هو ان انا كما في المهر او من او ثوب ويحذر ذلك فيلزم ما صدق والعبد الا بقر او جزا منه كما في الجعالة ويجوز كونه عينا او بنا او علم ان
 المسابقة لا يلزم مال وانما يلزم النسيب لو شرط ولا فرق في ذلك المال بين كونه من احد المتسايفين او من الاجنبى الثالث يعني ما يضافا عليه من الذل
 التي يجوز المسابقة عليها ما لا ينافي لان المقصود من المسابقة امتحان الغرض ليعرف ثمنه سيرة وانضمير الجمل ويخرجها على العبد وكل واحد يقتضي وجوب النسيب
 فان حصرت الاخراس مثلا وعقد العتد على ايمان بان اجماعا وان لم تحضر ووصفت العقد على الوصف ثم احصرت فلا قرب للمع لان المقول في المسابقة
 على ايمان الجمل فلا يمكن الوصف وهو احد وجهي الشافعية والثاني الجواز لان الوصف والاختصاص به يقوم مقام النسيب العقدان التسليم في حق الوفاء فلذا
 هنا والعوق لا لان الغرض منعافا بالشخص في التسليم وغيره بالكل فافترقوا هكذا ان كونه وهو غير واضح وعموم الاول يقتضي الجواز مع الوصف اذ لا مانع اصل الغرض
 الذي ادعى ظهوره وهو محل النزاع فالتكليف في الابع احوال ما يضافا عليه للسبق يعني ان يحمل عند العقدان سبق كل واحد صاحب لا يكون سبوا احدهما بعينه يقتضي
 بشرط تساوي الاحتمالين بل لو كان احدهما ضعيفا والاخر قويا لا يصح ما لم يعلم بغيره سبقا احدهما يتصور كذا هنا اشروط في من المحل ايضا ويثبت فان الغرض العلم
 بالسابق فاذا كان قبله خاصا فلا معنى لتحصيله لانه تحصيل الحاصل من وجوده عبث الخاص جعل المال سوا كان من المتسايفين او من احدهما فقط بمعنى انه ان سبق
 يعطى شيئا ولا يباين بحفظ ماله عن ان ياحده احد او من اجنبى اما ما كان او غيره لاحدهما او الحلال والنظر ان لا خلاف فيهما عند الاحكام فداستشكل المص
 في جواز كونه للاجنبى وعموم الادلة من غير مانع ظاهر لا شرعا ولا عقلا يقتضي الجواز والمال ليس بشرط في عقد المسابقة بشرط مال لغير السابق ليس بادي من عدم
 مال مثل ان يقول ان سبقك انت ما اعطيتك شيئا وان سبقنا فاعطد رضا لا يبد وغير ذلك ولا تحصيل عوض عن العجز يكون مقتضا للعقد للضرورة
 اعلم ان قول المص وجعل العوض له قوله على اشكال لا يخرج عن شيء فتم وزاد في كونه سيرة غير لازم من ضمن العقد بشرط ان لا يفسد وهو ظاهر فترك المص وان يجعل
 المسابقة بمثل الفرونا فطعمها لا ينقطعان ودرهما وهو ان ايضا ان يسيبوا المتسايفين بالركوب كانه المفروض وهذا ترك ودليله ايضا غير واضح الا ان يكون
 اجماعا ارسال المتسايفين بدفع هذا ايضا علم من شرطه في المسابقة مع المساواة في التباين المتسايفين في الجنس فلا يجوز المسابقة بين الجنس والاعمال والباين
 الاول والجنس وهو احد وجهي الشافعية لانه من ان الغرض من استلام حق الغرض وفيها على التباين مع حبيته او لا فتم عدم استلامه شيئا او بما ضعفه في حق المتسايفين
 في الجنس بين العربي والبربر وفي الاجل بين محبي الحي والعزة لانه لا يشارك في الجنس الصربي سواء يباين على الجنس كالعربي والجنس بين الجنس والجنس بين الجنس
 اوة وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم اذ اباين اعدا المخرج كالجانبين الا ان يكون محصيا عليه فتم باقي الالجاب في شرطه يرجع الى ما ذكرنا في العوض واعلم انه قد
 في كونه لا يجوز التسايفين للشالان الغرض انما هي لفعل ولا قال عليه وان لم يفسد في اللزوم لا يجوز الا في حق المتسايفين كما في العتد واللازمة ولا يجوز الزيادة
 في العوض والعمل الا بفتح العقد استيناف عقدا اخر ما على نظائر جواره جائزا او بزيادة او نقصان في المسابقة في المال مع النسيب قولي ليس واو في لانه
 عطفت على المسابقة اي يقتضيه عقدا في اية الشرط وهي ايضا امور عدة ما يخرج كل واحد وعده الا صابة التي يحصل به الغلبة اعدا ما يصيب الغرض من خمسة عشر
 مثلا وكيفية من الخزن وغيره ودليله غير واضح فان الله انما صابة معنى واضح يكفي مجرد الصدق على اوجهه كان قال في كونه لا بشرط الاعلام بصفة الاصابة الى
 قوله النوع وهو الاصابة الجرد لانه المفاد ولا في المطلق معناه في المطلق فقط عليه فم ان شرطه نوعا خاصا من الاصابة يعني وفو والمسابقة التي بين الراعي
 وبشرط كونها بحيث يمكن ولهذا يحصل اللزوم في جميعها على ان يبيع ويختر من وجب بغيره عليه ولا بعيدا لان الغرض انهم يريدون بها ما يحتاج اليه غالبا ولهذا
 يجب لكسوف الاصابة فيها وهو كونه وتبين الغرض ان ما يقصد اصابة اي شيء كان وتبين الغرض من انما قلنا ان لا يكتسب ربح وروى

شاه اسماعیل

[illegible]

[illegible]

五、六、七、八、九、十、十一、十二、十三、十四、十五、十六、十七、十八、十九、二十、二十一、二十二、二十三、二十四、二十五、二十六、二十七、二十八、二十九、三十、三十一、三十二、三十三、三十四、三十五、三十六、三十七、三十八、三十九、四十、四十一、四十二、四十三、四十四、四十五、四十六、四十七、四十八、四十九、五十、五十一、五十二、五十三、五十四、五十五、五十六、五十七、五十八、五十九、六十、六十一、六十二、六十三、六十四、六十五、六十六、六十七、六十八、六十九、七十、七十一、七十二、七十三、七十四、七十五、七十六、七十七、七十八、七十九、八十、八十一、八十二、八十三、八十四、八十五、八十六、八十七、八十八、八十九、九十、九十一、九十二、九十三、九十四、九十五、九十六、九十七、九十八、九十九、一百。

وليس له الخالبة بالانفصال الشريك بين لا يضمن بدون التمسك ويقبل قوله بعدم عدم الخيانة ولو لم يمسك الشريك واشترطه ويقبل الادف الجوز والموث ولو دفع البراءة
وابدوا رواية على الشريك ببيع الحاصل المتقاع وعليه من ما قيل بتمثل ثلاثا وارجع كل منهم على صاحبه بل شاربه ويكره مشاركة الكفار ولو باعاسا صنفه وقيل احد ^{ففيه}
شركة الاخرتين

[illegible]

ولا يصح منه الوفاء يصح منه مع الطلوع من

معارف

والأول من ردة وصريح الدوافع المتعددة كل واحد بانفراد ولا يفتقر إلى غيره في بعض القراح الواحد ان اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها
في بعض من اجاب بخرج التهام على الايمان بكتب كل سهم في ردة وامر بالاحل اخرج بعضها على اسم احدنا او على التهام بان يكتب سهم كل واحد ردة وامر بالاحل اخرج
بعضها على سهم واحد التهام بقة لا تداو كاتماست او بين كان الثلث باراد الثلثين بخاد الثلثين ولو دنا وبقية لا تداو بان كان لاحدهما النصف من مستأجر
وقلا في الثلث والثلث لست بكتب على اقلهم ويخرج على الايمان ويجعل التهام اوله وان الى اخره فان خرج صاحب النصف لثلاثة الاول فان خرج صاحب الثلث لثلاثة الاول
اجعل الثلث

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

ولا بان يقيم البيوت القوافية على يد وكذا البيوت الخشبية لاسم ان يقع الغوق لمن ليس له تحته ويقع المحذور والمتعدد وهو واضح فلا شك انه اول ان
امكن فاما البيوت فليس معلوم امداد التقييم على الرضا خصوصا في غير الاجباير فلم ان يخرجوا بما يريدون وايضا انه لا يمكن وكان المتعدد بيان الاول
او الوجوه في الاجباير على تقدير الامكان قولهم في الارض التي ايسم الارض المردودة بانفرادها حتى يصير بعضها الواحد بعضها الآخر وكذا الفصل الرابع لآخر
على جمل الارض وكذا القران المتعدد ومجمع قراح في الاصل الارض الخالصة من الماء والنجس يقيم كل قراح على حدة ليحصل لكل واحد منها لان يقيم
الارض المردودة والارض بعضها في بعض بحيث يميز الارض بعض الارض لا يميز القران بعضها في بعض حتى يصير بعضها بقاياها للربك البعض لآخر
لا فرق في القراح في بعض القراح الواضح ان هذا الطريق للتقييم لا يوافق الاصل والافق غلبا لا اذ واجبا فلما قلنا في ردة وان يقيمها كيف اذ لا يمكن
في بعض بحيث كان واحدا لو امدح اخرج ويقيم كل سهم لثمة ليجتمع حصول شرطه عدم مانع فيه مثل الرتبة بناء على ما ذكره وهذا التماسا يتغير بالحوادث
مطابقا في بعض كالتقدم والتأخر في هذا الطريق للتقييم لا يوافق الاصل والافق غلبا لا اذ واجبا فلما قلنا في ردة وان يقيمها كيف اذ لا يمكن
مضروبا وجامعا في التمدد ان يكون نصيبا محصا وسواء في ردة وان يقيمها كيف اذ لا يمكن
لاكل احد قلته عند ارتفاع كل واحد بعض حصته فقولهم يخرج كل سهم على الايمان ان يكتب التهام مثل الجزاء الثاني والثلث في التهام في بعض
سوى اعلانه المختصة فيقال لجاهل اخرج واحد من الوقع باسم ردة اخرج الايمان على التهام عكسه فيكتب في الوقع اسم ردة يقال لجاهل اخرج ردة بهذا الاسم
وموفق قولهم يبدل في معلوم انه اذا كان المال غير متساويا الاجزاء لا بد من تعديل التهام بقة لا تداو وان اوكلا تداو كان الشريكان متساويين وكان
تلاصل المال المشترك تداو مساويا بية الثلثين قد رافلا يجعل الثلث قد اسما والثلثين قد اسما اخرج وهو موفق قولهم لو تشارك في التهام كانا
بقيمة وهي الاموال المشتركة بمعنى ان يكون بقة الثلث المقدار في المال المشترك مثل الآخر لا يكون قد نصيب كل واحد مساويا نصيبا لآخر بان كان مثلا
لاحد من النصف من ذلك الاجزاء والآخر الثلث للثلث الثلث للثلث وهو السدس في المثال المذكور ويخرج على الايمان ويوزعها الثلث
ويجعل التهام اوله وان وثالثه رابع وخامس سادس يكتب سماء صاحبها مثل يد عمر بكر فان خرج صاحب السدس في الاول وان خرج صاحب
فله الثلثة الاول وان خرج صاحب الثلث في الاول والثاني لمرتبة الثانية اخرجت الباقي بعد ان اخذ الاول نصيبه ثانيا بين الباقيين مثلا
يخرج احدا لا يمكن على التهام فان خرج سهم من التهام كان له السهم الذي خرجت عليه الذي يليه الباقي الباقي وبالعكس قولهم لو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها
التهام كلها اى الاموال المشتركة تداو بية من على الاقل ان يبين جميع المحققين في التقييم اخرج على التهام عكس المذكور وهو موفق قولهم يخرج
قد رافلا يخرج سهمين اثنين قد كانا يربا بالرضا الاول والرضا قبل التهمة يعني ان تمة الرد لا بد من الرضا ولا يمكن بالجور تدمر التام من الرضا
الثاني الرضا بعد التهمة والتعديل اخرج الرضة يعني الرضا الاول معها لا تكتفى بل لا بد من الرضا تمة لخرى لها تقدم ان عوض معاملته فلا بد من الرضا
به كما قيل وقد بينا البعض يكون الفاس غير النايب قد مر يقيننا والتام فيه فقولهم لو اخرج اى لو اخرج احد الشريكين الغاطي التهمة وان كان
على المدعى البينة على ذلك كما هو المقرر فان شهد البينة له به بطل التهمة فستألف التهمة ويضطلعون وللمدعى خلاف الباقيين ايضا مع عدم الاثبات
على عدم علم الغلط ان ادعى عليهم العلم بذلك فهو كالمجهول في العلم بالعلم بذلك وهو كالمجهول في العلم بعدم العلم وهو ايضا طر فقولهم لو اظهر المدعى
ظهور كون بعض المال المستوفى لغيره بطل التهمة ويضطلعون بذلك فيستألف التهمة ويضطلعون بهذا ان كان المال المستوفى معينا مع احد الشريكين
فقد اومعها لكن لا بالتوبة بان يكون مقدما من قيمة اكثر مما عند الآخر بالنسبة الى التهامها ووجهه ان يكون عندهما مشاعا واما ان كان بالتوبة اى في سهم
المستحق العين بينهما على مقتضى سهامهما فلا تطل التهمة لانه اذا اعطى كل مال لغيره بقي الباقي مستأجرة فلا فضل لاحدهما على الآخر وايضا ان كان اصل
المال منقسما على مقتضى التهام فوجود المستحق مثل عدمه ويحتمل البطلان لانه قد علم ان ما حصل لكل كان على غير وجه شرعي فيحتمل التهمة ايضا
ويخرج على الآخر من عند الزاوة ان امكن قولهم لو اظهر المدعى ان يظهر على الميت من قدرته الورثة الميراث فان دفعوا الدين وهو بالنسبة الى التهام
فيخرج من اخذ نصف الارث نصف الدين وصاحب الشئ الشئ الى ماله حصل التهمة لونه لا يطل في دفع الدين من اصل التركة فيقسم الباقي فلا يجوز
الضرر قبل ذاء الدين ولا يمكن لذلك التهمة حكم بطلانها فقولهم هذا الكلام مشعر بان تضر الوارث في الميراث مع الدين وان كان فاضلا في بعض
وستوقف الرضا على ذاء الا ان يطل لا يصح المسئلة مشكوكا في التهمة فقولهم لو اظهر المدعى ان يظهر على الميت من قدرته الورثة الميراث فان دفعوا الدين وهو بالنسبة الى التهام
كانه للظهور ويقال للضمان ايضا القراض قال في كره القراض عقد شرعي لجارة الانسان بما لا يغيره بخصه من الربح فاذا دفع الانسان الى غيره ما لا يغيره
فلا يخرج ما ان يشترط ان يربح بينهما او لا فان لم يشترط فان ربح باجمعه لصاحب المال وعليه جرة المثل للعامل ان شرط ان جعل جميع الربح للعامل كان
المال فرضا وديناعليه الربح والخسارة فعليه ان جعل الربح باجمعه فلما كان بضاعة ان جعل الربح بينهما فهو القراض الذي عقدا له بالاجرة
يعني المضاربة ايضا والقراض لغة اهل الحجاز المضاربة لفضل المراق ثم ذكر محمد اشتقاق القراض الصر هكذا ذكره في صحيحه ايضا وقوله وعليه
المثل ان يثبت لك وكان ملحقا فيه من ذلك القليل يكون له اجرة المثل بالجلد اذا كان هناك ما يفيد لك يدل عليه بحيث يكون نصا وفيد
لذلك عرفنا غالبا لوجه المثل الا هو متبرع لما روى وكذا قوله كان المال فرضا وديناعليه الربح والخسارة فعليه ان جعل الربح باجمعه فلما كان بضاعة ان جعل الربح بينهما فهو القراض الذي عقدا له بالاجرة
عند رجوع ما من المال فكيف يحكم بوجوده وتربح حكمه عليه لان خروج المال عن ملكه لا يوجب له في ملكه اخرج يحتاج الى ثلث ما وجد لا يجوز
اخره فيكون الربح للغير محلو كون هذا المقدار ملكا باعتبار ان كون الربح له فيكون المال تركة المال باللعن من حيث ان لا يملكه
خرج مال من ملكه ومثله في ملكه اخرج من غير ردة وشرع به مشكلا على انه قد يكون للعامل او القائل جازا لا يعلم انه لا يمكن كون المال تابعا

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

الثانية ولو اخلفه شيئا اقل منه بعد التعديل المذكور المتفاوتة فيها

كتاب المختار

Erle

卷之四

الفراس

عيسى عليه السلام
الذي كان يرضعكم وما ليحسان فضل
لما لا يكون رضاعكم وما ليحسان فضل
سببها ما علم ان يرضع والافان قال في
رضع والافان

ولو اشترى جارية بجاهد لم يوطأ ما اذن للمالك بعد ولا قبله على اى التالف بعدة مائة في الجاهد من الرجوع ولو سهر من المائة عشرة ثم اخذ للمالك عشرة ثم عمل الساعي فبيع عشرة من المال
لثمة ثمانون الاشفاء ولو اشترى قبل الدفع بطل ان اشترى في الذمة بالاذن الرمز صاحب المال عوض التالف وهكذا في ما يكون الجميع اسل المال وان كان بغير اذن
بطل مع الاضافة ولو فسخ المالك فللمعامل اجرة الى قتل الفسخ وعليه جناية السلف لا الانقضاء من

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

ولو ظهر مادة الخوف في السفر لم يجز مت

五

کتاب تریق فیہ

بعد وضعها
في الحُرْمَ

卷之五

ولو اراد السفر فله من الامع خوف السادة ولو اراد في الدرع لا غير لما كان له انكرها فقات عليه الميتة فادعى الثلث واخر الامر مع المسكين

الى وجهه واخر دفعها مع الثلث الامكان متر

تقدمها بغيرها وهو اما الايداع عند افران يباع نفسه من الوديعه والكيفية ويكون الغار الوديعه في غلوم انه لا يجوز ما لم ياذن المالك له وايضا اذا اراد من
الغير دفعه من الدرع والمدفوع اليه فله ان يبيع على ما يشاء ولكن لو رجع على الاول لم يربح على خلاف العكس هذا محل الشك لا بأس به ومع عليه كالفاسطية
قد يناقش في الاول في الرجوع الى الثاني مضمونا لا يثبتنا لو عزم الوديعه على السفر كان له ذلك لم يلزمه المقام لحفظ الوديعه لا يربح بانه سالكه كانه يربح
امكان الدفع الى المالك والوكيل او الخاكر او التمتع بالترتيب بعد كانه لا خلاف فيه الا فيشكل السفر بها وبدونها وايضا قال لا يربح يقول الوديعه بكونه
يكون مستورا وان لم يكن كما شيا كان مستورا فلو قال ان سافر فباع مكانه فيها الى احد المذكورين بالترتيب من عند المالك فباع سوا كان السفر
او امانته وقال يثبتنا اذا سافر فباع الاضطرار وان يضطر الى السفر وليس في البلد كما ذكره لا يثبتنا المالك ولا وكيله او اتفق الجاهل لاهل البلد او رجع
او غاروه في لم يثبتنا المالك ولا وكيله ولا الخاكر ولا العدل سافر بها ولا ضمان عليه لاجتماعهم لو اراد في مذهب شرعي لم يكره لو عزم المستوع على السفر
الوديعه ثم سافر منها ان كان من في غير زوان دونهما في غير زوان لم يعلم احد منهما ايضا لا يثبتنا سفره فلا يصلح صاحبها اليها وان اعلم باغير
ان كان غير أمين ضمن ايضا لا يثبتنا ما تضييعا وان كان امينا فان لم يكن ساكتا في الموضع كان ذلك مع عدم صاحبه او الخاكر ساكتا في الموضع ما فيه
في يد الامين في الاعلام كالايداع في موضع محلي الشاغب في الثاني انه يضمن كانه اعلام لا يباع وان كان مع الفقد على المالك المالك لو كان في الموضع
الحا في الوجهين السابقين الوجه الثاني للشاغب في حياجه لا يباع يستلزم ان يباع في الموضع الموقوف على ما قالوه في خلاف الاعلام اذ غير موقوف
الحفظ وقوله الا ان تدل قينة على ان المراد من الاعلام الايداع ونه وقيل ان السكون في الخرج العلم بما فيه مستلزم للبد عليه فذلك في يد عليه
المفهوم انه لا يحتاج الى حفظ كغيره ولا وجه الثاني فتم وانما عبارة كره من خال عن استئثار خوف السادة قد فلا يربح بين صور خوف معاجلة السارق في السفر
او معاجلة الرجوع الى السفر فيكون الوديعه لا يربح مع اضطراره الى السفر بعد ما وان كانت عبادة المصنف خالصة عن الضرورة والحاجة الى السفر الا ان يباع
في خوفه فان لم يترك الاعلام او كون الدفع في الخرج او سكن الذي علمه ايضا او كونه المالك ولا وكيله ولا الخاكر ولا الامين لان يقال لحاجة الحاجة تتركه
كله ومن فلا يضمن الا ان يتمكن من الاعلام وغيره مما شرط لعدم الضمان ثم قد يضمن فتم قال كره بعد ما تقدم اذا دفن الوديعه في غير زوان فله ان يضمن
ضمن على ما تقدم لا ان يثان عليها المعاجلة وكذا لم يضمن لو دفنها في غير زوان لم يعلم بها ايضا او علم ايضا لا يجوز الايداع عند الامين لا يضمن ان المتأخر
من هذه العبارة ان المراد بالمعاجلة معاجلة السارق عليه كما في البيع على ان المراد بقوله وكذا يضمن في الامع خوفه معاجلة فتم ثم قال كما يجوز ايداع الغير
السفر كما يجوز ايداعه كما وقع في القعة في السفر او في الخرج او في الخرج على الخراج ايجز زانيتها اليه ثم قال لو اراد عا له السفر فاعرضها او كان المستوع
منجعا فابح بها فلا ضمان لان المالك في حياجه وعده فكان له اذاعة السفر والامر بالوديعه قال في القاموس المنع المثل للمالك للاحكام فاعرضها في سفره المثل
لا يدل الا على السفر الذي سلم فيه فانهم قولهم لو اراد في البيع على ان المالك ان لا يذبح الايداع والتسليم الى غيره وانكره المالك لقول المالك ان
المستوع ويضمن كونه مع المالك لا يضمن لان المالك في المستوع قد ثبت على المدعي البيعة وعلى المالك ان يضمن فثبت كون القول قول المستوع
بالادلة السابقة الدالة على كونه امينا لكون القول قول اذاعة اليه والى كيلة في المصنف الاول الذي هو هذا الاشارة الى ان احد سبب الضمان الايداع غير انه
وقد تم تبينه في قولهم وانكره الخاكر الى ان احد سبب الضمان هو انكار المالك بغير وجهه في حق الامانة مضافا ما اذا اراد عليه
الوديعه فانكره ما ثبت عليه بالبيعة الشرعية فادعى التلف ضمن لا يثبت فلا يربح في المستوع بالتلف مع البيعة وعدها وان كان قد قل عن ابن الجنيح في قوله
بقوله عوامه بل ان البيعة ايضا لا احتمال كون انكاره لثبانه وسهوه وعنه المصنف القول بان ان طلب الامين على السفر لم يثبت ذلك قيل لا فان لم يخلف بغير المستوع
مكلف به ورضي بالبيع على ايضا لا يبعد السماع للاصل في الامانة وعده ثبوت الضمان والخيانة بالبيعة خصوصا في الامانة كما ذكره في مقوله فتم هذا اذا كان المحرط
الا تكا ولو بعد ما اذا كان يمثل قوله لا يربح في شيء عاينك ثم اثبت عليه الوديعه فادعى التلف فضع قوله لا يثبت وهو قولهم وانكره الخاكر الى ان احد سبب الضمان
الضمان من تلخيص الامر مع المكنة اي اذا اخرج الامر مع القدر على المتجمل ان المراد بالتأخير اذاعة الى المعتاد وما اذا كان تلخيصا قليلا في الجملة على الوجه
المعتاد ليس بموجب الضمان بخلاف تلخيص الخارج عن المعتاد فانه موجب للضمان قولهم وانكره الخاكر الى ان احد سبب الضمان الايداع بغير اذن المالك موجب للضمان وان كان ترتيب
الوديعه في حياجه وله اشارة الى بعض الغامض ان اذا كان قريبا لسان مثل الرقعة الولد كان ثقة فليس الايداع موجب للضمان وقال كره فان وقع
غيره ضمن اجاعا ولا يربح ان يكون ذلك لغيره عداوة وجبته وولده او اجنبيا عنه علمنا اجماع صرح موضع اخر من كره وعده ايضا الايداع بغير اذن
ان دفنها الى الخاكر والامين ايضا الى العدل من غير عزم علم انه لا يجوز الايداع الى ثقة عدل بغير عزم وذلك بموجب الضمان وقد تم تبينه في قولهم وانكره الخاكر الى ان احد سبب الضمان
اي كذا يضمن لو اخرج الوديعه الى المالك مع طلبها وكذا في كيلة وقد احتمل الضمان لو اخرج بعد ان قال له اعط لي كيلة او كيلة فطلبه لو كان في الموضع او في غير
الادى الى الامانة والامانة الى اهلها الامر للثبوت كما في الاجماع وكذا هو ليل اصل الحكم ايضا واما دليل الضمان فكانه الاجماع ان المقتصر
موجب للضمان لو اخرج الوديعه الى المالك مع طلبها وكذا في كيلة وقد احتمل الضمان لو اخرج بعد ان قال له اعط لي كيلة او كيلة فطلبه لو كان في الموضع او في غير
فلا يجوز التنازع عنه بمثل هذه الاشياء من ذلك صلة المناقاة والفرصة اذا لم يكن في اثنائها ولم يفتق الوقت مولا تلخيصا اذاعة اخر كذا يكره ويبيح عليه
الذبا على لئلا وهذا كانه ان لا اذاعة ممكنة في اخر حية لا يجوز له ان يبيع ضمن هذا صرح في ان المصالحات اخبره في التلخيص لو كان فليد فليد تلخيصا اذاعة اخر كذا يكره ويبيح عليه
في الشفعة وغيرها فتم وما رايته ما ذكره في كره وكان في الشفعة تباينا كان في ذلك البيان من يملكه على عام الصلوة للفرصة لو حصل الطلب بعد التلخيص في اخر
الوقت وفيه الفرصة لان دفع الفرصة حرام بالحق الاجماع كذا يدل على عدم تحريم التلخيص فيها اذا كان الوقت مصبعا بحيث لا يبيع داءه كلها في الوقت لا يكره ولا
الوديعه بدل ايضا على نحو قطع المناقاة مظنه كان كل تلك الاجماع للجمع بين الحين الصلوة في الاداء ورد الوديعه ايضا اذا وقت له اداء فقام وابدل على

ضمها لان لم يربحها
نحوه وان كان ساكتا
في الموضع

الاظهر

المالك

حوال الزين

كتاب الفقه

[illegible]

اَوْتَقُوا جِلْدَ اَهْلِيكُمْ
 اَوْ نَحْزِمْكُمْ
 وَنُفِضْ اِلَيْكُمْ
 اَلْمَالَكُ
 وَلَا وَكَيْلَهُ

وَعَلَّمَ الْقُرْآنَ

الحروف العشرة
عشر

او امير التوبه و در كمال دابة او خاشا
بماند بچشم لا یتميز او مزج الكيسين

[illegible]

أَمَّا صَلَاتُكَ

يُجْمَلُ جَعَلَ كَالثَّالِفِ
لِزَامِ بَالٍ وَضَرْفٍ قَالِ كَرُ
كَانَ الْقَالِمُ تَدْرِجُ الْوُجُوهُ
بِالْمَرْجَا كَالْمَهْلِكِ
لِلْمُسْتَعِ حَسْبُهَا
وَجِبْدِ رَاكِبِ
إِلَى الْخَاصِبِ

کتابخانه

٧
مناجاته ثم رثا:

کتابخانه

٧
ليستغفر

مع ان

المجلد الثاني

کتاب الفقه
در بیان احکام
الشرعیه
جلد اول

کان التبراه

۱۰۰

وحرية الملقط وبلوغه عقلة واما لاية على راي عدائته على راي

كتاب الفقه

[illegible]

ولو اذن المولى الملوكة صح ويقر في هذا البند على ما يجوز اخذ المملوك الصبيغرون المير
وسرطان الثاني الملك وانقضاء اليد عنه وعجزه عن السلطنة وانقضاء العسران من

كان على اركان الاسلام

ببدا الكثرة عانة على الكثرة في المقتضى ولا في ذلك منع من انقطاع الكثرة ايضا المقتضى اذا اصل عدم ثبوت سلبه ثبوتها
الانقطاع الاثباتي لا دليل ليس الا الاجماع ولا اجماع هنا ولهذا ما قيل في كونه الاجماع بل يمكن دعوى ان العكس حال ما اذا كان الطفل يحكمنا بكثرة فانه يجوز
لكثرة التقاطع لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض المسلم التقاطع الطفل المحكوم بكفره ويؤيد عدم جواز اخذ الكثرة المسلم اعتبارا له في التقاطع
قال في كونه الاثر عينا العدة في المقتضى فلو انقطعت العاقبة لم يبق فيه وبهز عن الحاكم لان الناس غير مؤمن شرعا وهو فلا يجوز ان يكون له الاثر في
بؤس ان بيع الطفل ويصرفه ويبيع مملوكا ولا يؤمن سؤر تبيته لا يؤمن عليه بخلافه وقيل بعدك شراطينا فلا يمنع الحاكم المقتضى من يد العاقبة لان
حال المسلم الامانة ولهذا قيل في ثبوتها من انه لو طاهر من اجزاء اعطاه الامانة وبالحكمة طحال المسلم يقتضيه الحكم بعدم فعله غير مشروع ولان الاصل عدم
مغاله غير مشروع فاندفع القضا وغير معلوم دلالة الآية على منعها وهو قد مر مرارا ولا يجوز له لقطعة الاموال والفرق بينهما ما شكك ان يمكن حفظ حاله بحيث
ينسد بالانها والاشهاد به من القضا كما في المال بالمعريف لان الاموال اسهل وهو في كونه فيها ما بان في المال فكيف ما ينبغي للمالك بعد
التعريف له لا يمكن انية التملك بان المقتضى في المال حفظه يمكن الاستيلاء بالاستطفا بالتحريف وينص الحاكم من يفرق وفي لفظه النص حفظ النفس
النية قد يملكه خفية ويترك حفظه بالبلد والتمتع ويدين قسمة البلدان البعده والخير في كونه لا يفرق في لفظه نص ظاهر فانه قال في كونه
لا يشترط اعدائه ولا يمنع المقتضى من يد العاقبة لان الاجماع لا يمكن انية التملك بان المقتضى في المال حفظه يمكن الاستيلاء بالاستطفا بالتحريف وينص الحاكم من يفرق وفي لفظه النص حفظ النفس
ان لفظه نص ظاهر فانه قال في ثبوتها من انه لو طاهر من اجزاء اعطاه الامانة وبالحكمة طحال المسلم يقتضيه الحكم بعدم فعله غير مشروع ولان الاصل عدم
مغاله غير مشروع فاندفع القضا وغير معلوم دلالة الآية على منعها وهو قد مر مرارا ولا يجوز له لقطعة الاموال والفرق بينهما ما شكك ان يمكن حفظ حاله بحيث
ينسد بالانها والاشهاد به من القضا كما في المال بالمعريف لان الاموال اسهل وهو في كونه فيها ما بان في المال فكيف ما ينبغي للمالك بعد
التعريف له لا يمكن انية التملك بان المقتضى في المال حفظه يمكن الاستيلاء بالاستطفا بالتحريف وينص الحاكم من يفرق وفي لفظه النص حفظ النفس
النية قد يملكه خفية ويترك حفظه بالبلد والتمتع ويدين قسمة البلدان البعده والخير في كونه لا يفرق في لفظه نص ظاهر فانه قال في كونه

وهو علم
فلو كان مخد
اسم

فلو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم
الاولى او التلقا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم
اهلية الكتاب لاخذ بقول الولي لقريش عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يوجب في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
المطلب الثاني

المطلب الثاني

لربما خذوا وسفاهوا وساجوا لاخذ في حق يجوز فكانه اجماع في كونه ولو وجد في بلاد في مملكة كان له اخذها عند علمائها والاصل فيه ان
الثابت والخاص حين سئل عن صالة الغنم فقال خذها انما هي لك ولا خليك وللدن كذا الذي لا يمنع عن صفها البيع مثل الغنم من اوى ولد الدن
والاخذ في حق فانما هي لك ولا خليك وللدن كذا الذي لا يمنع عن صفها البيع مثل الغنم من اوى ولد الدن
ثم قال هذا الحكم في شاة وغيرهما من صفها الا انما هي لك ولا خليك وللدن كذا الذي لا يمنع عن صفها البيع مثل الغنم من اوى ولد الدن
الغنم انما هي لك ولا خليك وللدن كذا الذي لا يمنع عن صفها البيع مثل الغنم من اوى ولد الدن
رواية مغيرة بن عمار في نسخة في غير الغنم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يوجب في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
في كذا وما من من في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
مالا او غيرا في بلاد في مملكة كان له اخذها عند علمائها والاصل فيه ان
يسئل له عليها وانما هي لك ولا خليك وللدن كذا الذي لا يمنع عن صفها البيع مثل الغنم من اوى ولد الدن
اجابا قال في نسخة في غير الغنم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يوجب في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
في كذا وما من من في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
قوله في نسخة في غير الغنم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يوجب في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
الاولى او التلقا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم
الاولى او التلقا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم ولو انما كانا في غيرهما لم يتحقق به حكم
اهلية الكتاب لاخذ بقول الولي لقريش عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان يوجب في بلاد الشرك وليس بينهما مسلم واحد من
المطلب الثاني

المطلب الثاني

عبداللہ

ابيضاً عذماً الرجوع
ص

من پونقی بهرح

٧
بازن

21
22

ان يكون الفسط

ولو اخذنا في العمان حصة ثلثه ايام بان لم يات صاحبها باعها وقصد بالشر ولو اخذنا غير ما انقطعنا واوافق عليه ما من غير رجوع او دفع الى الحاكم
وجاء ولو اخذنا غير المتع في الفلاة استعان بالسلطان في النفقة فان قصد انفق ورجع مع نفقة على راي كذا ينهق على الجسد والقط ولو اشفع اليه
او الظاهر والخاصة فاصح على راي مشرف

حكمها حكم الشاة الفلاة في الفلاة وقال جرح عند سندن في كره الى علمنا ان قال في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في مملكة كان له اخذها فاعلمنا
وهذا الحكم في الشاة وغيره ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع انما ثبت لو وجد في الفلاة او في موضع مملكة وما اذا وجد ما في الفلاة انما
لا يجوز له التقاضي بالمال لئلا يجرى فيه ما يجرى في الفلاة ولو وجد في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع انما ثبت لو وجد في الفلاة او في موضع مملكة
القياس المستنبط من قوله في الفلاة في كره الى علمنا ان قال في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في مملكة كان له اخذها فاعلمنا
كما انما جرح في وقت فيه المحقق نظر الى مورد النص في قوله لو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
فقال في كره ما يوجب اليه ان يباين العمان حكمه حكم الموجود في العمان في الفلاة القاضية بان الناس يثرون في بلادهم قريبا من عارة البلد وقال في كره بعد تولد
يجوز اخذ الشاة وشبهها في العمان خلا ما اخذنا من غيرها في الفلاة بل يجوز اخذها من السباع لخاصتها امانا وعليه نفقة ما من غير رجوع في الفلاة
اخذ في موضع المتع بينه وبينها الى الحاكم لا يهاجم المصالح ولو وقع في الفلاة ولا فرق في ذلك بين الحيوان المتع وغيره ولو وجد شاة في العمان
حدها ثلثة ايام ثم قصد لها من صاحبها ان لم ياتوا بها وقصد بثمنها الى قوله ولا فرق في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
المفيدة من اجل ان صاحب شاة لا يثبت ان يحكم بالنفقة ثلثة ايام ويثبت ان صاحبها فانما صاحبها ولا يباينها وقصد بثمنها الى قوله ولا فرق في كره بعد تولد
العضل الظل الضام على تقدير القول بعد جواز اخذها من غير صاحبها فيكون حكمها حكمه كانه ليه شاة بقوله ولا فرق في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
يدل على عدمه وان لا ينافي من ماله على تقدير الامانة غير مناسب كذا التخيير على تقدير عدم الجواز غير مناسب كذا الرجوع بالانفاق مع تقدير الحاكم في
والحكم المذكور في الشاة سندن في الفلاة المذكورة مع عدمه في الصحة بل في غير الفلاة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
انه مظهر في الفلاة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
غير العمان لكن الحكم مشروط على تقدير ثبوته في الفلاة لا يثبت ان يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
من مشاطة في الجرح صفاء السباع مثله في الفلاة لا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
ما لكونه في الفلاة الى الحاكم وحده لا يجوز له ان يباين الحاكم الى الحاكم في الفلاة لا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
عند الرجوع وان نوى الرجوع بالملك مع فقه الحاكم ايضا يكون ضامنا حتى يصل الى الملك في الفلاة على الفلاة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
الضام في الفلاة الى الحاكم في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
محل المتع في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
كون الحاكم مطلقا وكذا في قوله لو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
ان يثبت في غير الفلاة لا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
القريب منها اخذها في الفلاة غير كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
يكون ضامنا بل يحفظ حده امانة ويثبت في الحاكم لا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
ايضا ولكن يجزى من ما تقدمت صا او لا يعدم الجواز فلا اشخاص ويكون ضامنا وقاصيا ويقف ولا يرجع اعلم ان الفرق بين صفاء السباع وغير المتع في كره بعد تولد
حكم الادوية الفلاة حكم الشاة دون الثاني غير ذلك الاستعانة بالسلطان لان الفلاة ملك مالك لا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
الرجوع ان كان طينا لا يقف من ماله ولا يرجع وابنه فان لم يكن حكم غير المتع في الفلاة حكم الشاة لا يجوز اخذها لئلا يثبت في غيرها وكان في الفلاة شاة بقوله ولو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
وطند هذا القم الثالث غير وجوبه البناء باجعله فيها حكم غير المتع مطع حكم الشاة لانه من هذا من خصائص الكتاب في قوله لو اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
يجب التقاط البند الصبي الغريم الذي لا يثبت في الفلاة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
والا يحفظه عند امانه ايضا كاي ماله الملقوقه بقا ويقف عليه في نفقة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
ايضا فان كره ولو وجد ماله كاي ماله الملقوقه بقا ويقف عليه في نفقة في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
اذا كان يثبت في الحال جاز اخذها وهو موقع منه اذا اخذ عند صغير الحق لم يذبح المديونة لا يذبح الشهادة على شاة الاصل بالوصف احتمال لشرك في الاوصاف
لصانته الاصل لثبته بالشرع ان اخذ في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
دعواهم المدعي فيها البند في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
يركب يمكن اجارته لذلك اخذ الاجرم او يثبت في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
واذا يثبت في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
الحذير من ايقظ من غير مقاصد يكون كل من يثبت في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
قال قال الله الظاهر في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
بمع الحاقه ولا يضعف سندن المحقق من ثانيا وعده لالة الرواية ثانيا في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
سائلا بانه سندن في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع
ومما نحن فيه مثل صحيحين في كره بعد تولد ولو وجد شاة في الفلاة او في موضع مملكة ما من حقا الاضام اليه لا تقع من صفاء السباع

[illegible]

اذا ملكه بعد
لقریب

كائنة بالقبول نوى التملك فالأعين هو قرض الظن المراد بالصاحبة من الأول الواردة من ثقل اليد أن الظن الرجوع إلى العين مطلقاً لا يرد له كذا
 إلى العين وقلنا يناسب الرجوع أصلاً إذا ما يكون ذلك بصير العين ملكاً لا مطلقاً ولا يرد له كذا الرجوع إلى ملكه خيراً لا مطلقاً ولا يرد له كذا الرجوع إلى ملكه خيراً لا مطلقاً ولا يرد له كذا
 وبالرضا وليس أيضاً الظن عند الفرق بين تملك التملك عدمه ما قلنا أنه تملك من غير تملك ولا فلا كذا في وجود العين مع عدمه التملك ثم قال الثالثة
 لو لم يفرط في تصرفه فالأقوى هو التملك مع ختمه والظن بين الختم مع التملك لما مر من الرجوع في المستثنى عن غير بناء على ما شرنا
 من عند الدليل الإجماع والإجماع أيضاً الظن أنه ان يحفظ ما تملكه بعد التعريف بالفضل عليه فلا يضمنه إلا بالنظر وكذا التصديق على مالك
 لذلك يدل عليه جميع الروايات الدالة على التصديق الحفظ عند صحته على جعفر أخفاها الحد فيقول عليه في الظن ملك مع التملك ويصح
 أن يملك فملك ما في الرواية فهو كسبل ماله بحري عليه ما بحري على ما روي نحوه أما لفظ المحرم ففيه خلاف الروايات أيضاً بخلافه الظن عند جواز تملك
 الكثير وقد نقل الإجماع وهو بطريقه إذا ما شرناه التملك من قبل مع الرجوع عن التملك الخاف من الرجوع الصالح فلا يكون الإجماع بعد ما عجزه
 بمعلومية نسبة غيره ذلك فناما فالظن بعد ظهور القول الصحيح لأن النص في ما التغير فرجه عن ملكه كذا في دليل قوي لا يخلو من الظن
 والنقل مما يدل على ذلك ليس مثلية تعارض ما تقدم أدلست صحته لا ظاهرة في تلك البكثرة في الحر على وجه يقولون به وقد تقدم البعض الآخر في
 عليه بعض الروايات مثله ما تقدم من رواية على بن أبي حمزة الملقبة بقوله بشما صنع فبني جمل ما ينبغي عليه رواية الفضيل يثاب في يادان الحج قال
 سالت جعفر عن لفظ المحرم لا يتردد أخفى حتى صاحبها إذا أخذها فلتان كان ما لا يكثر إفاقان لم يأخذها الأمثلة فليقرها صحته
 يقولون شيعت سالت جعفر عن لفظ المحرم لا يتردد أخفى حتى صاحبها إذا أخذها فلتان كان ما لا يكثر إفاقان لم يأخذها الأمثلة فليقرها صحته
 سنن في كل جمع ثم كسبل ماله رواية برهيم بن عيسى عن أبي عبد الله قال لفظ الفطنان لفظ المحرم تعرف سنه فان وجدتها لها بالواضحة
 بها ولفظ غيره تعرف سنه فان لم تجد صاحبها في كسبل ماله هذا كما في يادان الحج من حيث لا يضر عند صحة رواية الفضيل يقول
 الأصحاب أن ابن عمر قد عرف من ذلك أن جعفر العضا على توثيقه بقوله فلا يضر القول فيه ما تروى وسيا فتكون صحته أو معقولة معتبرة
 ودلالة على التملك مطروحة واضحة دلالة رواية جعفر على التغير في ولا يرد رواية برهيم بن عيسى على الجواز وهو على أن في سندها عبد الرحمن
 المشرك وأبو هيثم في خلافه في فضل ضعيف جداً مطعون كان الموقوف هو الحاشي المنعقد في التصاري لفظاً ما ينبغي في رواية على لذلك
 على الكرافة بأن ينفق في المعقود أن كان ظاهره في الاستنباط ولكن مغايرتها بقوله بشر على زيادة التغير بعد قول هذا في المكروه
 يدل على التغير في رواية برهيم بن عيسى إلى البلاد عن بعض أصحابه عن الماضي قال لفظ المحرم لا يتردد أخفى حتى صاحبها إذا أخذها فلتان كان ما لا يكثر إفاقان لم يأخذها الأمثلة فليقرها صحته
 ولا يضر عدم صحة السند لأجل أن المس على الكرافة في صحة الجمل المقتضاه كان على الحسين بن أبي العلقان في رواية أبي عبد الله الملقبة في
 لا تعرض لها فان الناس لو تركوها لكانت أصح ما أخذها لهما في لسان على الكرافة في المعقود في التغير بل في الإجماع فانه جواز تملك الكرافة
 من درم الإجماع مع إمكان حملها على درهم وما عرفت على رواية الحسين بن أبي العلقان في صحة الجمل المقتضاه كان على الحسين بن أبي العلقان في رواية أبي عبد الله الملقبة في
 الأقوال فيه نعم قال وحكي السيد جمال الدين في التغير في كونه بقوله يع صحته الحسين بن أبي العلقان في صحة الجمل المقتضاه كان على الحسين بن أبي العلقان في رواية أبي عبد الله الملقبة في
 فاجعلها في عرض مالك بعد التملك بعد التعريف بالجملة الظاهر لفظ المحرم عند تملكها على كماله وقال أنه المشهور ولا شك أنه حوط
 فقول من بعد الكرافة في القليل في الحر بعد خلاف المشهور الإجماع فناما فالظن بعد ظهور القول الصحيح لأن النص في ما التغير فرجه عن ملكه كذا في دليل قوي لا يخلو من الظن
 فذكر أكثر ما مثل صحته الجمل إلى عبد الله في اللفظ بجدها الرجل الفقير كذا في النفي في النعم واللفظ بجدها الرجل قال جعفر ما سنه فان جاء طالب
 لا في كسبل ماله وكان على الحسين بن جعفر لا مشهوراً صحته محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن أسامة عن اللفظ قال لا تعرفوها فان ابتليت فغصها فان جاء
 لها مالاً أو أفاعلها في عرض مالك بحري عليها ما بحري على مالك إلى أن يحج طالب صحته محمد بن جعفر وقد تقدمت هذه الأخبار على أن التعريف
 سنه والرد في طلب التعريف جعل عليها قال في ذكره لا يرد بالتعريف سنه استنباط السنه وهو ما يبرها في التعريف بل يسطر التعريف بالليل
 لأن التام جمع الناس ملتصقاً دون الليل لا يسوغ على ما يتردد بل المتعارف في ابتداء أخذ اللفظة في كل يومين من غير أن يطر في التملك في كل يوم
 لأنه ثم أسبوع مرة أو مرتين ثم في كل شهر بحيث لا يتردد في الماضى بالجملة لا يفرق في ذلك سواء المدة التي قلنا أنه لا يجب شغلها فالمرجع إلى
 العامة وينبغي التبادر إلى التعريف الظن أنه بقبوله تعريف في ابتداء التصديق إلى آخر التعريف في الأسبوع وفي الواجب أحدهما أو كليهما لا يفرق في الثاني
 على بل الواجب التعريف سنه مطروحة ورد الأمر في الأسبوع الأول كل يومين وبعد ذلك كل يوم مرة في كل شهر مقدماً لا ينسحب كذا في كافي في أو مرتين
 ثم أن كان المراد بانتهار فليصح ما قاله في الأضاح لا يشك أن كان في آخر الشهر الجمل لا يوجد مضى أسبوع وبالجملة العبارات الرواية بجملة والظاهر
 الذي كونه غير واضح ليس معلوم كونه في كذا رتبة وهو غير واضح ويمكن الاكتفاء بصحة التعريف في السنه من نقلت بين الأول والأخر قوله ينبغي
 مشعر بعد جواز القودية إذ قد يحج صلحته مياس بعد وهو قولهم سنه من جعفر في موضع آخر في هذه التعريف سنه فيها بلغ درهما
 فصلا عند علمائنا جعفر ذلك لا بأس به وما رتب خلافه وقال في موضع آخر لا يحج في التغير في موضع آخر في جابر بن يعقوب في سنن ومحمد بن وهب
 وحكي أنافعة كذا لو ندرت سنه جواز أن يولي أن يفرق في قوله فان فرط في المأذنة فعل محمداً فاذ عرفته ففرق قال في سنن لا ينبغي أن يفرق في التغير
 قال في الأحوط الإيعان في الألفاظ لا بد من كذا الحذر فضلاً عن النوع ووصفه بل يقول من ضاع شيء أو مال فلا يرد في بعض الروايات التعريف بقوله
 من يعرف الكيس لم يجد كذا الداهم وما منعته فهو تقريرون فيكون مثله جازاً وقال لا يجب على الملقظ مباشرة التعريف والغرض من الاستنباط الكمال

بقول لائمه او كذا
رواية الحسين بن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

وبكوه اخذ القلم والصفحة المظلمة خصوصا للفاسف والمعبر ما يقل قيمته ويكثر نفقته ويستحب المشاهدة عليها والمذنبون في رضى ما نالت لها والمفاوز
والخربة بنولوا جدهم

امانة لا مضو فاقولوا بغيره فبطل بالاعراض اصل وجواز الاخذ والبيع بان الشائع وعده دليل الاضاويين ان ليس له الى الحاكم ولا ضمان
ايضا ما عثر به ولعله لا خلاف فيه وقال في كره عندنا في خبره ان الظاهر ان المراد بما لا ينفق الا في سنة واحدة كره ما لا يتقوا عاما كاليطبخ والفاكهة
التي لا تخفف الحشرات وتجوز لمنفقط ما بين اكلها وحفظها ما بين دفعها الى الحاكم الى قوله وليس يبيع بغيره مع وجود الحاكم خلاف الاحد
شيء قليل قد مر في الخبرين فامل وقال ايضا ما ينفع في العلاج ينظر الخط ايضا في فعل فان كان في الخفيف حقيقه او فعل في الحكم فقول لم يذكر
احد اللفظ الا في كره عن الجنيته فيهما في وجوب اخذ اللفظ يكون المؤمنون بعضهم ولا بعض في القرار فيحفظه كونه الايتام ولا نفي في المسألة كونه
نفسا وقد نفل في كره عن الجنيته فيهما في وجوب اخذ اللفظ يكون المؤمنون بعضهم ولا بعض في القرار فيحفظه كونه الايتام ولا نفي في المسألة كونه
دومة الجواب عنهما ما والا اصل دليل قوي مع الرواية بالنهي ويدل على الكراهة تقييد نفسه ختم الاحكام وتلك الواجبات الدفيقة المشككة جدا فان حفظها
والنهي عن ما هو مشكل جدا كما يعرف من حفظ الامانة مع عدم ظهور نص يدل على الكراهة ايضا بعد الاجماع المعلوم من كره النهي الوارد في الروايات المتقدمة
مثلا لا تحس ولا تعرض لها فان الناس لو تركوها لجم صاحبها اخذها ونحو ذلك جهات في غيرهم على الكراهة ما من من غير الجواز ما يدل على جواز التملك
بعد التعريف في الروايات التي هي كسبيل ماله ونحو ذلك والكره انه المشهور بل كاد ان لا يكون فيه خلافا بالتحريم والاحتياط والاباء وكما
والوجوب معلوم الانتفاء نعم فلا يفهم من جهاه من عدم كراهة القليل ولو كان في المحرم ايضا لقوله والكرهية موقرة اذ بلغت ردها ولو نفقت
حائرها وما ملكت كما ملك في الحال على الاقرب الظاهر ان ليس مقصود عدم كراهة القليل يشعر بقوله حل حيث صرح بنفي الكراهة كيف تشهرون
غير الدليل عليه ثم من العقل والنقل وقد مر دليل على الاباحة فلا يصح ما صححوا الا القاسق الغيرة بما هو على نفسه شدة احتمال نصونه في
الملفوظ بغيره في كرهه ان يتعرض لما يحتمل في ذلك وكذا العرف بل يجب ان ما تقدم ولو جمع الوصفين كان شدة دليل واضح يدل شدة الكراهة
اذ ينشأ الحكم شرعي بمثل ما تقدم لا شك انه لا يحوط لهما الاجتناب بالنسبة الى غيرها وكذا كراهة الكراهة في نفسه فيما قبل فقه
تلك فائدة وسبب الشدة خصوص في الرواية وهي رواية عبد الرحمن بن ابي عيسى عن النعمان بن ابي عبد الله في الرواية في الطريقين ينفع به قال
لا يسهل هذا نقل في صحيحهم التثنية عن الحلبي الصدوق في نفسه في رواية ذلك غير واضح بعد ظهور صحة سندها وهو القمي بن محمد المشرك وابان بن
عثمان كان هؤلاء من بالاعتماد الا ان كثير ما يردون الخبر ودلالة ما غير واضح فيمكن جعلها على المسألة في حجة الانتفاء بغيرية السؤال قبل
التحقيق ويجعل كونه ناسيا سودا وهما ويجعل الامانة خصوصية دون الدرم ويجعل على الكراهة كما تقدم من قوله لا تمنعوا من هذه هي كره ولكن ما
نفسه الكراهة في المدعى مطع على انها معاصرة باصحه مما سندا ووضح دلالة وهي حسنة حرر بن عبد الله قال باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول
والجمل العفال واشياء قال قال ابو جعفر لي في هذا طائفة هذه كراهية في نفي الكراهة في هذه الاشياء التي فيها كثير منها قليل في ظاهره في الكراهة
في تحليل ظاهرها مع نفي الكراهة عن المطع بل مما اشتمل عليه رواية عبد الله في نفسه ويمكن جعلها على عدم الشدة للمعاني والجمع بين دلالة خصوصها من
الروايتين فاجاز ما يدل على شدة الكراهة في امثاله بل الامر بالعكس مع اننا نجد اكثر الاشياء هكذا كرهت لعل عدم غيرها واصل السان فامل وقال
في نفي وجه الكراهة في هذه الاشياء واشياء ان العصاة التي عنها المحجوز على الكراهة جميعا بين الاجتناف في كراهة باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول
التي عن هذه الاشياء باصحه مما سندا ووضح دلالة وهي حسنة حرر بن عبد الله قال باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول
عن شدة ما كان في كرهه ان اشار الى هذا حيث قال بعد ان نقل رواية عبد الرحمن بن ابي عيسى عن النعمان بن ابي عبد الله في الرواية في الطريقين ينفع به قال
ولا يسهل هذا نقل في صحيحهم التثنية عن الحلبي الصدوق في نفسه في رواية ذلك غير واضح بعد ظهور صحة سندها وهو القمي بن محمد المشرك وابان بن
عثمان كان هؤلاء من بالاعتماد الا ان كثير ما يردون الخبر ودلالة ما غير واضح فيمكن جعلها على المسألة في حجة الانتفاء بغيرية السؤال قبل
التحقيق ويجعل كونه ناسيا سودا وهما ويجعل الامانة خصوصية دون الدرم ويجعل على الكراهة كما تقدم من قوله لا تمنعوا من هذه هي كره ولكن ما
نفسه الكراهة في المدعى مطع على انها معاصرة باصحه مما سندا ووضح دلالة وهي حسنة حرر بن عبد الله قال باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول
والجمل العفال واشياء قال قال ابو جعفر لي في هذا طائفة هذه كراهية في نفي الكراهة في هذه الاشياء التي فيها كثير منها قليل في ظاهره في الكراهة
في تحليل ظاهرها مع نفي الكراهة عن المطع بل مما اشتمل عليه رواية عبد الله في نفسه ويمكن جعلها على عدم الشدة للمعاني والجمع بين دلالة خصوصها من
الروايتين فاجاز ما يدل على شدة الكراهة في امثاله بل الامر بالعكس مع اننا نجد اكثر الاشياء هكذا كرهت لعل عدم غيرها واصل السان فامل وقال
في نفي وجه الكراهة في هذه الاشياء واشياء ان العصاة التي عنها المحجوز على الكراهة جميعا بين الاجتناف في كراهة باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول
التي عن هذه الاشياء باصحه مما سندا ووضح دلالة وهي حسنة حرر بن عبد الله قال باس بلفظ لعصاة الشيطان والاول

حسن

ولو دعي نازر او صنادير المحضين بالنصر فهو له والمشارك الحقنة ولا يملك الا بعد التعريف وولا وبني النملك وان بقيت احوالهم

[illegible]

الفكر

انتقال

ولا يضمن الابنية المتعلقين لودع الى الحاكم ضاع رفع الشئ الى الملقط ان خالصة هو امانة في الحول والزيادة فيه لما لا يضمن الابناء بقدر بعد كنه
انما يضمن الغائب فان نواه ضمن والزيادة المنفصلة له ولا يجب نفع العين مع المنفعة بل المتعلق وقت الانتقال ولا يضمن المولى بتقريب العبد ولو اخذها المدين
او امره بالانتفاط ضمن ولا يجب الدفع بالوصف وان خفي فلو ردها بغيره ان اقام غيره اليه بغيره مع عدم الترجيح فان كان دفعها بالبينة وحكم الحاكم الى الاول لم يضمنها
لثاني ولا ضمن لو تملك الحول ثم دفع الى المدين البينة العوض ضمن الثاني على كل حال يرجع على الاول المقصد العاشر ^{اعترف له بالملك ولو انتم كل بيته}
الملك في علمه لكن الظاهر لا يحتاج الى اللفظ للاصل وظواهرها بغير البينة لكن اعترف كانه باجماع او غيره كما يفهم من كراهة الاحتجاج حيث
قال غيره في تملك الملك البينة واللفظ اه وقال بعد ايضا ثم نوى التملك وتوكل باللفظ وقال في موضع اخر كلما جاز انتفاطه بملك بالتعريف جولا
اثنا عشر وضاعدا علما اثنا عشر عرضة هنا الاشارة الى الخلاف بالعرف بين العوض والاثنا عشر **قوله** لا يضمنه يعني اللفظة لا يضمن
الابن في الملك في اى وقت كان وكذا يضمن لو لم يفسد الملك حفظه على امانة ثم تعذر في حفظه والمراية هنا ترك ما يجب فعل ما يجب وما يجب
الضمما وبشكل الحصانة اذ تضمنه يضمن يمكن ان يقال المراد مع بقائه عند امانة يضمن لا على احد الوجوه والضمما المحمي في التصديق بغير الضمان
بان لا يضمن عند ان رضى شامل فقول له ولودع الى الحاكم وجه دفع الشئ الى الملقط ان له ولا يترقب لا يبينه اخراجه عنها من غير شرط وجب ولا يترقب
ان يفسد او يملك بعد التعريف بالجملة ما ذكره ولا يترقب الا انتفاط وحكمه عن الملقط بالبيع بل انتقل من البيع الى الشئ لانه لا بد ان يعرف البيع كما ذكرنا
دفع اليه البيع فان الحاكم هو وكيل الغائب عندهم على الظن فقول له ولودع الى الحاكم اشارة الى نوى البيع باذنه كما من كلامه مع التام **قوله** وفي امانة في الحول
وذلك معلوم حيث اخذ بامر الشئ وحفظه في الحول كل باذنه فلا ضما الا مع التعذر ويفهم من قوله لو ترك التعريف ايضا كان امانة وكان وجهه ان
هذا المال امانة ولو فعل الامين حراما لم يكن مشعرا في امانة ولو خرج عنها ويمكن ان يقال هذا تعريف في امانة او قد يعلم المالك بغيره فيجب التعريف
وتوقفه في ذلك فكانت له الحفظ والتسليم الى المالك لو قيل ان التعريف هو في ذلك لا شك في ذلك فدل على ذلك ايضا وقد علم ايضا كونه مضمونا بعد
الحول رتبة التملك مما سبق فذكر في **قوله** والزيادة فيه للمالك وهو مفضل كانه منفصلة لانه ناء ملكه ما راها العين باقية على ملكه وهو
قبل التصديق بملكه فكيف يكون التملك لما لا يملكه المنفصل بعد التملك للملقط وان كان ضامنا ويرجع ملكه الى المالك بعد الوجدان لان الملك كان
للملقط الى ان يملك المالك بملك وجو المالك وطلبه ليس بمطل للملك السابق بل هو الانتفاع بوقت المصلح ولكن وجوب المثل والقيمة لا العين
مشمركه يبينه ان يكون انما المتصل ايضا بعد التملك لضمما للملقط لانه ناء ملكه ولا يجب له كالفرض فبقا المنفصلة محل شامل وكذا قوله
ولا يجب دفع العين مع انه لا يملك في المنفصلة فامل ايضا لا يملك فوسط الا بالتعريف على قوله والزيادة او تاخيره عن قوله وبعد ذلك لا يملك التملك وكان ينبغي تقديم
بما كان يحتاج اليه لا الى قوله وان نواه ضمن لما قلنا عن تعريف كان الا اعادة الاشارة الى ضمما الزيادة **قوله** لا يضمنه العين اذ قد مر البحث لا يضمن الابناء بالتعريف
ايضاح في الجملة وهو قوله من كرم انهم من كرم ايضا **قوله** في كرمه ولو دفع العين للملقط فالقوله ان ليس للمالك ان يترجمها الا انها قد تحا
للملقط بل ينقل عنه الا بوجه شرعي كما تقرر ليس للغير بعد ملك الملقط الرجوع الى العين هو حجة في اشارة الثاني هو الاظهر عند من انه
انزع العين به وفيه شامل فان الظن وجوب العين مع الوجوه والافقة والمثل فان دليل وجوب المولى هو بطلان التملك حين جاز المالك بالمطالبة
وذلك يقتضي وجوب عين المالك مع التملك المتصل فاذا ثبت ذلك ثبت في العين فانه المقتضى للدليل دليل كرم يقتضي عكس وجوب الرجوع ايضا فامل
وبالجملة لا يضمنه العين على وجهه كانت نعم لو كان ضمما مفضل يمكن ان يكون للملقط لانه ناء ملكه من غير نزاع واشكال كالفرض قال
وكذا اذا اردت اللفظ بعد ملك الملقط بما جاز المالك فان كانت الزيادة منفصلة يضمن العين اخذها المالك في زيادتها لان الزيادة المنفصلة تنبع
العين في الزيادة العينية الا قاله فلا يملكها لانها انما تنبع منها الكونه بمنزلة الجزء من العين هذا المقتضى وجوبها وان كانت الزيادة منفصلة فهي للملقط
خاصة وباحت العين المالك مسلوقة الزيادة كالولد والثمرة لان الزيادة تنبع على ملك الملقط وهي بمنزلة ثبوتها للعين في انفسه هذه كالتصريح في
عكس المنفصلة مع رد العين كما قلنا **قوله** وقتك تشال اشارة الى ان عليه ثبوت ملك الملقط لا وقت الوجدان لان ذلك الوقت انتقل
عن ملك المالك لزم العوض على الملقط للمالك فامل **قوله** لا يضمنه وجهه عدم ضمما المولى بتقريب عده على تقدير عدم اذنه وكذا
بغيره على تقدير اذنه فانه ما اذن له في التعريف وعلى تقدير اذنه لا يملكه غايته الامر ان فعله قبيحا وعلى تقدير رضائه بتقريبه يضمنه كعوض الضمانات
عليه كقوله لو اخذها المولى امره بالانتفاط ضمن شعيرة بتقريب العبد مع الاذن بالانتفاط له فيكون الاول مخصوصا بالماذن ولعل وجهه
الاذن في الانتفاط مستلزم لان الزام لزام الانتفاط فكان الملقط والمصرف فامل ولكن الاصل يقتضي العهد والوزم ثم فان الماذون في التجارة
اذا رضى المولى لا يبيع المدين بالوصف فدمرة يجوز ولا يجب ان على تقدير يجوز يضمن المالك ان جاء وان ثبت كونه له ويضمن المدين دفعه على كونه
او لا يضمن رجوع الملقط ان يثبت بان ضا ان وانه **قوله** لو اقام كل بيته اء الحكم بالفرض مع البينة من الجانبين عند الترجيح بالمرجحان
للفرضة وكذا الترجيح بها **قوله** فان كان دفعها اه اى ان كان دفع الملقط للقط الى الاول بالبينة وحكم الحاكم له بما يضمنه الثاني و
هو طرعا لواعطا اياها بغير ذلك ولو كان بالبينة بل حكم الحاكم بضم الثاني لو كيف للوجوه عند البينة بل لا بد من ضم حكم الحاكم اليها
في الاحكام الاما استثنى مثل هذا لا سيما تخفيفه في اشارة اليه اما بد من البينة ففقدانه يضمن لو اعطى بالوصف المحمي على المالك
مع جواز اعطائه او بيته واحدة على مبيعة الظن الثالث وجو الاعطاء على الاحتمال في كونه لحصول الظن **قوله** لو تملك بعد الحول اه
يعني اذ حصل الحول مع التعريف حصل جواز شرط المالك في ملكه ثم ما شتم او كونه له واثبت بالبينة فاخذ عوض العين بناء ان ليس الا العوض
او اخذ عوضا بالترجيح ضمن لثاني ايضا العوض اذا دعي واثبت كونه له بالبينة مع حكم الحاكم على حال سواء كان مع بيته الاول كان حكم الحاكم
لاول الفرقانح اعطاء مال ففسدت الكثرة في ذمته حكم الحاكم بغيره اذ وصل الى الخصم وما علم كون الاول هو الصاحب فذلك يكون الثاني لعدم
الرجحان نعم لو كان بيته واجهة يضمن ارجوعه الى الاول في غير ذلك الا ان يقيده بكون بيته الثاني ترجحه وهو طرعا مامل اعلم انه قد مر في
كثير من الاجامات على التعريف فصل في الصحيحين عن عمار بعد سؤال اهل المنزل قال له الامام ثم تصدق بها وموتف زارة لابن بكير

في الحول

ولو لم بمقدور الدابة ضمن إلا ان يكون المال راكبا الامع الاجزاء وعصب الحمار عصب الحمار ولا يضمن الحمار العصب وان كان صغيرا ولو تلف العصب لم يضمن
كل ذي الحية ووقع الحمار قال الشيخ يضمنه ولو استغنى الحار عن اجرة ولا يضمن بدونه وان كان ضارفا

[illegible]

ولو استأجره لعل فاعقله في ضمانه لاجرة نظره ولو غصب ثبته وعكدا ضمن الاجرة وان لم يستعملها ولا يضمن الخبز لو غصبها من مسلم ويضمن القيمة
او غصبه بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام

فقال في قولنا لو استأجره لعل فاعقله اي لو استأجره لاجرة لارضه لعل خاص فخصه في ذلك العمل منعه مدة يمكنه ذلك العمل في ذلك الزمان
او بعضه منه ففي استئجاره اجرة المدة الماضية في منه بحيث يكون مكلفا بما من غير عمل نظره من منافع الخبز يضمن بالانقضاء الاستعمال
لا بالقبول لما انفك من خول الخبز تحت اليد والضمان فانه ليس بالذي من وجوب الاجرة والعقد لازم وكان المستأجر سبيما في ضمانها بجلسه
يستغفر في منه بل ينبغي وجوب الضمان مع العقد لازم اذا بذل الاجر بنفسه لم يستعمله كان الاستعمال موقفا بذلك فان العقد موجب للعوض
وقابل فيلزم الاجر للعوض كافي نفقه الزوجه والمهر بل لو استأجر لعل فاعقله لعل في نفسه لعل في نفسه مع بدل نفسه المستأجر
وكان الناحية من جانب المستأجر يكون ضامنا وهذا يقوى في النفوس خصوصا اذا كان الوان معينيا فضمحل عنه الاصل للدليل وان منافع الخبز
وارد الاتفاق الحر لا يضمن في غير واضح الثبوت عموم بحيث يشمل محل النزاع فامل قولنا ولو غصب ثبته وجهه يعلم بغضه ان فان منافع المملوك مضمونة على
الغاصب ان لو غصب ثبته لم يستعمل لم يعقله بحسبه بل امره بالعمل وما عمل ما حصل للغير بل انه اجماع على العين فضمن ليل في نفقه شيئا حاصله بالانفك
حتى يقال انه وضع بدل عليه بغيره بالتبع فيضمنه بل انما وجب الاستعمال لعل فاعقله لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
فقال في قولنا لو استأجره لعل فاعقله لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
ما مالها وكان محض اشتراكها وجاز فيضمنه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
فقط حتى يقال انه لا يضمن لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
جواز ذلك فيما اذا التخليل ان لم يكن ضامنا لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
او بالحل كما قيل في قوله بان حرام ح اخذناه واهرا فيضمنه ضامنا فامل فاحتمل بالاثم في ح نفع والتفويض ايضا حيث جعل غيرها فلا مانع من الضمان
ح وكذا الكلام في الكافر المتظاهر فانه بمنزلة المسلم في عدم جواز نفقه في الخبز على هذا الوجه كذا قالوا في نفقه في المملوكية وعلمه وان كان
ملا يجوز ظاهرا واهرا وشبهها على اية فامل بخلاف المستغفران غصبه بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
فان دفع الخبز للمسلم اليه يجوز وان لم يرد له الواجب على الكفار ودليل الضمان انه مال له وفدا قر على ذلك اخذ منه الخبز على ذلك و
البار في مثل سائر المواله المتخذ ضامنا من غاصبه فامل اما اذا اخذ الكافر فيمكن جواز ذلك في مثل خبزه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
الغاصبه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
الغاصب من لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
الكل والبعض منفك من حكم بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
ميراثه وسببها ايضا قال في كره كل بد يترتب على الغاصب ثبته بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
وان شاء من ترتب بدل على بد ولا فرق في ذلك بين ان يكون الثاني عالما بالغصب او لم يعلم بثبوت الضمان عليه لا يثبت بدل على مال الغير فانه
ولم يلبس منقطع للضمان الثاني ان كان عالما بالغصب كالعاصب الغاصب لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
الاول فاستغفر الضمان عليه فلو علم ان لم يرجع على الغاصب ثبته لا ينظم ما سأل الغير ببد مع علمه بانه الى قوله وان جهل الثاني الغصب فان
الثاني وان كانت كانت اليد في وضعها بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
والعامة في غير الجاهل مع كون يد بآمن الكافر مستورا وكذا الخبز ولو غصبه لا يهدى الغاصبه بخبره في التضييق المطلب الثاني في الاحكام
صور الفان والرجوع يكون ضامنا له مع كونه جاهلا بغير ثبته لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
والوكالة استقر للشافعية لو لم يكن خلاف اجماعا لانه ليس بغاصب المعنى الصحيح الذي هو موجب للضمان على ما تقدم ولا اصل للغير بل هذا ليس بخبره فانه
الضمان على لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
قال في كره عليه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه
الضمان لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه لعل في نفسه

الاحمد

[illegible]

حكم الجاني في غير العضو مطاوعا كان المثل عينا بجان أم لا فقولنا لو زارت فتمتة يعني لو زارت فتمتة العبد المقصود بنقص عضو مثل الحصى
وقطع الأصبع لا يدخل في الخطوع بما انفرد في الشرع لا في المصنوع فليس بعوض فاطع من أن يملك فتمتة فيدفع معه إلى المالك مما كان ونقل إلى
منه حكم الجاني

کتابخانه

عن مثل الصبي فانه للغاصب لو كانت تلك الزيادة يفعل الغاصب ببيع العين او يبيع مضمونها كالاصول ثمانية جزءين من مائة من المصنوعة
حين غصبها كنعلم صنعة او نسخ غزله وخطاطه ثوبه فلو فشت تلك الزيادة بعد ان وجدت كافي العبد الصنعة التي يباع العبد الغاصب يكون ضامنا له
وجهه انه بعد وجودها في العين ضمان ملكا للمالك وجزمه للموكل من غير عوض له للغاصب كلفه فاعرضه لوضف في الاصل والجزاء السابقة
والاوتى السابقة كالجزء زيادة الاجزاء بعد الغصب فاما **قوله** فلو صنع فله فلع صيغة شارة الى كون الزيادة عينا من الغاصب مثله
لو كان من غير ايض فلو غصب ثوبا وصنعه بصيغة الثوب للمالك والصنع للغاصب فله عين ماله لو صير ملك المصنوعة بسبب ضمها الى مال المصنوع
فله فلع صيغة ان يمكن لكن بغير الفصل لكن يحصل بالقاع يمكن ان يكون للمالك مائة فانه يبيع في ملكه بالتصبيع التبعيض مع ان سببا فيه فعله
الذي عنده فانه يصنع ماله خصوصا اذا لم يكن له بعد القلع فيه او يكون سبب في نقصه ماليا او نقص في ثمنه في القلع ومع عدم زيادة شيء فيه
العين بل ينقصه فاما اذا اقره بالقلع فيقول فلع مائة ولو لم ينقصه وان كانا اثني مائة ايدا او بدله الغاصب بنفسه وتعليقه على ان قد يمكن احوال العبد
هنا ايضا فاما لو زاد في الشيء فلا يشك في جواز فلو انقضى على التبعيض وبيع الثوب للمالك فانه ثوبه كما قالوا عرفت ان الوصف لا يفتقر على
الغاصب فانه لو ان الرضا بالانقضاء والبيع لا يوجب نقص شيء فان حصل له ايضا فانه يصنع فله كلام وان حصل ربح فشم بدنه مالا بالنسبة ويحمل النقص
الغاصب بل ان كان ايضا فاما هذا ان لم يعلم واما ان علم سببا في زيادة فعله وان نقص فانقص على الغاصب بل يمكن ان يوسع باقل من الحال عن الوصف فلو
ايضا لان النقص بفعله فاما **قوله** ولو مخرجه بالمثل تشاركاه يعني ان مخرج الغاصب المصنوع او مخرج بغير اختياره بتمثل فمما اشركا في المخرج
بشئ من المخرجه هو طرأ وقال المصنف وكذا اذا مخرج بالاجل لان عينه مخرجه فانه زاد وصفه يدخره كنعلم الصنعة والمالك لا كلام فيه من مخرجه
وسبب ذلك الاخر هو التبعيض للغاصب بين بيع عوضه من العين والقيمة من مخرجه وتجويعه على ان لا يكلف بالعين مع ذلك كلفه يد وضرر مخرجه
فكان ان تلف العين ينقص القيمة والتمثل والمسئلة لا يخرج عن اشكال بل يوجب الاول ان يفعل الغاصب عند فانه غصبه فدخل الضرر على نفسه لا يفعل
الحكم يكون عين مالا المصنوع للغاصب يعلم نقص عليه بفعله فاما **قوله** ولو مخرجه بالاردى بغير التحسين بغير المثل لانه ان تلفه فمضمون المثل
او القيمة كشأن المتلفات ويحمل الاول في المخرجه المخرجه من العين مع لا يشك في بين فمضمون المثل كذا في حاشيته على يدني المثل والقيمة مع العبد رايته
في انه لم يزل الربا ان كان ربويا وعنده وعنده اكثر فاما ان يحمل على هذا المصنف ويحمل في الاخير لشركه لوجود العين مع مال الغير فاستشكل
في **قوله** والتماء المخرجه اه وجهه قد مر ان رافاهم ان ايدعده مضمون ان كان له فانه كالموجود في الاصل فان هزل ثم هزل الى ذلك المقدار الذي
كان بعد الغصب المصنف فلا ضمان في غير هذا السهم بالتمثل كذا فلا ضمان لانه ثمة في تسليم العين لمسه واعطى الجزء الناقص قبل بطلان البيع ولا يجوز
الغاصب ان ضامنا له ولا يدل على سقوطه الا وجود هذا الثاني ولا يستلزم السقوط ان كل سهم اذا وجد فهو مضمون على حد ذاته الذي
مضمون وكذا الموجود فانه ثمة في صفته متغيرا فان لا يجرى حدهما الاخر كما اشار اليه بقوله ولو مخرجه بالاردى بغير التحسين بغير المثل لانه ان تلفه فمضمون المثل
وصف غير السهم لا يجرى ذلك بل يضمن ذلك وهذا ايضا طرأ وكذا السهم في ذلك لا يخرج عن بطلان العقد انما هو يعلم وتدل في مثله سوما
ذكرة وليس بل هو مخرجه اجماع الا في المتغير ان كان فلا يبعد ما ذكره المصنف ولا بالاصل عند العلم بالبدل والفرق هو الاخذ والاختلاف
خصوصا اذا كان السهم في ثلثي بحيث لو لم يزل السهم في اوله يحصل هذا نعم لو قيل ان كان هذا بقصص تلك وانه لو عثر على هذا بطلان كان السهم في ثلثي
القيمة فيضمن فلم يكن يعيد ولكن العلم بذلك مشكل مع تساوي السمين فانه كما هو المفروض انه الظاهر ان الحكم في ثمة سببا في ذلك هل يجرى المثل لا كله
اذ كل بحيث لا يجمع معه فاما كذا الكلام في الصنعة وشيئا من العلم ان على ثلثيها النسيان والعقود بغيره لا يضمن على تغيره وحصولها فاما لو
معلوم ان ضمان الصنعة لم تكن موجبا لزيادة القيمة فلا يفتقر الى معنى ضمانه كما لا خلاف ليس في اقرار المالك فلا بد من كونه سببا في ثمة فانه فلا
بضم صيغة دون القيمة ولا القيمة بدون شيء **قوله** عليه عشرة قيمية الملوكة البكر نصف عشر الثيب في ثمة جاهلة او مكرهة ولو طار وعنده ملكة
فلا شيء على راي الا ارش البكارة يعني لو طار لغاصبا جارا بملصقة جاهلة سواء كان عالما او جاهلا عليه فمخرجه ما يلزم الغاصب ثمة ثمة
ان كانت بكر او نصف عشرها ان كانت ثيبا كان دليله الجمع بين الروايات الدالة على ان ثمة ثمة جارية فوجد بها حمله موجبا للرد بعد
الوطء بها بالعبث بردها نصف عشر قيمتها مثل ما رواه ابن سنان في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى جارية فوجد بها حمله فوجد بها
قال ردها على المالك ابتاعها منه وبرده عليه نصف عشر قيمتها ان كان حله بالوطء قال لا لانه ان لم يوطئها فوطئها فوطئها فوطئها فوطئها
فقال ان كان فيها وقتا اكثر في الصحيح جميل صاحب عن عبد الملك بن عمرو عن عشرة فمما قال في ثمة يحمي ان يكون غلطا من اناسخ بان يكون
نصف عشر ثمة في ثمة غلطا ويؤيد ان تقدم عنه نصف عشر لو كانت هذه الرواية مضبوطة وحملها على من يطا الحارث مع العلم
بانها حيلة في ثمة عشر قيمتها عقوبة وانما يلزم النصف مع الجملة لعل المصنف وغيره من يقول بطلان ما في المتن من التفصيل بالبكر والثيب جمعا
بين الرواية بحمل العشر على البكر نصف على الثيب بوجه ما قال في ثمة بعد ثمة حسنة عبد الملك بن عمرو في رواية اخرى ان كانت بكر افش
ثمها وان تعلم ضعف هذا الدليل لانه في اس مع استنباط العلل بعد دليل عليه مع ما في اصله من روايات التفصيل غير المتن والسند بل اشار
اليه في كلفناه والروايات الدالة على انه ثمة نصف عشر قيمتها وحمل اخر ايضا ممكن وهذا حمل عليه الشيخ فلا ينعين ما ذكره واصل ما ذكره في
مؤيد فيها فاقول في المثل هنا كما قال فيقول عن الشيخ وان اردوا في رددي عدي بغيره وبين ما هنا وقال على الخلاف لو لم يجمع حملها معا
بغير الوطء فاما ثمة ثمة في ارش البكارة فضيل به مع ان تقدم واختاره وقال فواء في كرهه لان الوطء سنيها في تنقذ

ومع جعلها بالتعريض في الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وارث بفرض الولادة والعقد ولو سقط ميتا فعليه الارش وان لم يكن بمجانبة على اى ولو بمجانبة اجنبى
فمن الغنايب دية جبين من الغنايب فمن الغنايب المالك دية جبين امه لو كان غالبا باخره جدا والولد ذوق المولى ولو سقط بمجانبة اجنبى فعليه دية
جبين امه للمولى ولو صار العصب غير امه على المالك على الغنايب الارش ولو نقص ولو غضب رضا فغيرها فالغنى له وعليه لاجرة والقتل الحرف وارث وطعم
ولو جنى العصب فقتل من الغنايب لو طلب الدية ضمن الغنايب الاقل من قيمته وارث المجنانية لو نقل المعضو عن بلد العصب غاده والقول من
مع عينه في التلف والقيمة على اى عدم اشتراك على صفة ترتيبها القيمة كغليظ الضغنة وثوب العبد وخاتمة والقول م

البضع واذالة البكان جنباً فلا يدخل حكم احدية في الآخر ولو لحظنا في مثل كونها بكراً فذلك لان وطى البكر خلاف وطى الشبهة في الحقيقة
ذلك ملحوظ باعتبار الوطى لا باعتبار الجنابة ويمكن ان يؤيد بما سبق من ان الغصبة خذ اجزاء الدابة ونقص صاحبها ان كان في الاستماع
الذي خذ اجزائه ونقل عن التجرس والشبهة لاكتفاء بهما للمثل المذكور وهذا لا يصلح دليله وطى الوايات التي هو دالة كذا دليل ايجاب مهر المثل
وهو ان كل طى وجب لذلك وان عوض المنفعة حيث ما احتيج والسكوة في معرض التباديل المحرر وهو في الوايات اظهر الظاهر ان المهر لا بد
ان بل اخط البكان فهو خذ المهر المقتضى لها فمقتضى ان الدخول الموجب لانه البكارة في مثل هذا الحارضية كذا وكذا فينبعدها اخذت شي
اخر لمحصل الدالة لانها انقصت لا دخل في الاول وليس التفاوت بين الوطيين يحضنه دخول بالبكر بل ينظر ومعه فداها بكادها واذا اخذ
اخر لم يحصل لها الا مهر قليل لقوا تلك البكان فكانت اليه نظره حيث قال لان البكارة ملحوظة على تقدير وجوب المهر والعشر فبما لا الاصل
دليل قوي فيحتاج الخروج عنه الى دليل قوي فخذ الارش يضم مع العشر ونصفه دليل المتفكر وكذا دليل مهر المثل بعيد فاما هل ثمة طاعة
عالمته فان مبعاه وما دونه صان ان المهر يقع بل على علم المهر هنا وكونه ثابت بالنوازل وصحيح ومقبول عندهم باجماع ونحوه فامل و
الشك في ذلك فان ذلك انما يكون فيكون المهر هنا المهر المالك يدل على ثبوته واليه اشار بقوله على اي الظاهر على تقدير ثبوته
الرواية وقبولها ينبغي ان لا يكون العموم ما عدم الفرق بين الاثمة والخبر وكون المهرها ولو لاها لان المراد بالمهر بالنفي المهر الذي ثبت بواسطتها
لا المهر الذي يكون ملكا ويستحقه هو على الظاهر المتبادر فامل وح الظاهر ان له ارش بكارة لا يمتنع على عوض فيجب على المثل عوضها وهو وطى
وليس سبب طى لو كانت فائدة عند لكان ذلك لا زما عليه مرة في سببها بان المهر **قوله** ومع جهلها قال بان يكونا فرييا العمل على
الاسلام اما سبب تخريها الولد فلا نه ولد شبهة حر لان انقض ان الوطى حر فيكون حرا ولا يدخل الحمل الاثمة فيه وسواء كان سبب الشبهة عقله او انه
يكفي الرضا ونحو ذلك واما وجوب قيمة الولد على الارش فلا نه نساء ملك المالك فيكون له ولما لم يكن خذ المهر ثم يرم قيمته كان تلفه او لعله خلافه مع
وجود الوايات في مثل ذلك واما كون قيمته يوم سقوط حيا لان ح ملك المعضوم منه ويستحق قيمته لا قبله ولا بعده واما وجه ارش بقض الولادة
ان كان قائما تقدم من ضمان الغاصب كل نقص هو وطى وما دليل لزوم العقرى عوض البضع الوطى فهو ما تقدم وبحجى الاحتمال ان الظاهر انه هو المسمى
ان كان بعقد يمكن صحته لانه دخل على انه لا يلزمه الا المسمى والاقاظم هو مهر المثل فامل وزيادة ارش البكارة ان كانت كما تقدم **قوله** لو سفل
مينا فعليه الارش وان لم يكن بجنايته يعني لو سفل الولد مينا على وجهه كان بافا او بجنايته الغاصب لا بجنايته الاجنبى فعليه قيمة الولد
هو المراد بالارش هو هنا قيمة مينا ومنه وجهه وان الظاهر المتبادر انه كان حيا انما حمل

هو المرد بالارش وهو هنا فيمنه من قبله ومنه وجهه والظن والتمثيل انه كان حيًا انما يحل
اما اذا كان معدومة **الضرر** والسقوط بعد بل على كون الموت بسببه فيه ايضا تامل لان التمين بمثل هذه القرين مشكوك لكن الظاهر
كلهم علم الاشكال في وجوب رتبة جنين على من سقط بجنايته ولدينا لهذا يقولونها ايضا ولوسقط بجنايته جنين من الضاردين جنين
حر للغاصب ضمن الغاصب لذلك رتبة جنين لا منه والفرق بانه لما اخذ رتبة جنين حر فلا بد ان يعطى جنين الا منه ويضمن بخلاف الاول لا معنى له لان
المردان هذا دليل على انهم لا يعتبرون في مثل هذا الحكم والاصل عند تحقّق الحيوة في الموت بالجناية القريبة وذلك مساو وهو ظر ومعلوم
لرفع الارش فقط لولادة على نفسه وسقوطه منها ايضا وهو ظر لا ينجح في القول ولا يمكن حمل الارش عليه لعدم الخلاف في ذلك لوجوه على انه
عليه نفس لولادة فقط دون قبل الولادة على راي نووي بعد اللفظ ومعنى الاول في خصوص ما مع قوله وان لم يكن بجنايته فانه يقتصر بالنقص
لا بعد رتبة الجنين الولد على الراي هو لظن واما الثاني فلما تقدم من ضعف القول بغيره فاما قوله مع نقول بتضمين الجنين له والغاصب لذلك
فته الجنين صح به بعد فامل **قوله** لو كانا عاقلين بالتحريم حدها وجه الحد واضح في الحد والامنة حدها والولد للولد لما ثبت
ان ولد الزاني بامنه الغير في كان دليلهم اجماع اورا وبسبب لو كان احدهما حاد خاصة لو كان العالم الغاصب الظن الولد في ايضا لما
منه علم امكان كونه حرا واما بعد **قوله** لامة ضامنا فله وجوع اليه ايضا وهو يرجع الى الجاني كما سبق في الاية المتعاقبة والظن انه كان
بجنايته فكل جنين من جنين الامة لما تقدم من علمهم بالفرقة كما في الجنين فانه يشتر بعد الثمان لو كان هو الجاني فيدل على الفرقه هو
موجب الحمل على النفس فامل **قوله** ولو ضامنا العيصر يعنى لو غضب شخص عيصر صار يدا الغاصب في موضع من العيصر انفسه ولو ضامنا
بعد ذلك خلاصا ملكا للمالك كما كان حين كونه عيصر فكان الخروج كان مثله لا غير مشفوكا كان في يده وح لو كان فضا فابن فيمنه عيصر
وخرا فيمنه لثقاوت والايدفع الحد لا ضمان عليه اليه سابقوله وعلى الغاصب لا ارش **قوله** ولو غضب ضامنا وجهه من الغرس
للغارس الغاصب له ملكه وما يخرج عن ذى الارض الغير هو ظر وطم الحفر ارش النفس وحصل ما تقدم **قوله** ولو جنى المعضو اى اوجنى
الادنى على الملو المفضى **قوله** وفل بجنايته ضمن الغاصب فيمنه كما لو ضامنا باقر وهو من اوانم الغصبيته لو لم يقبل بل اخذ اليه ضمن به
الغاصب لكل الامر من رتبة المعضو ارش جنائيه اى فيمنه المقتول ما دفع لانه ليس بضامن اكثر من فيمنه فان ليس باكثر من انه قتله فلو كان
جنايته اكثر بان تكون فيمنه مقتوله وما دفع المالك اكثر من فيمنه والظن انه كل ولو دفع ما وجب اليه ومنه كونه الارش اكثر من فيمنه
تامل ان لا يخرج عيصرا اكثر من فيمنه وما دفع بدل الارش الجنايه لكان ظر المراد فامل **قوله** ولو نقل العوض وجهه عادة الغاصب العوض
الى يدا الغصص لو اراد المالك فان فعله الغصص عيب لذلك **قوله** وانقول قول الغاصب وجهه كونه القول قول الغاصب في النلف
مع كونه غاصبا غير امين انه يدا فهو بمنزلة الامين والمالك لانه قد يكون ضامنا فيقتل بلسنه فتكليفه تكليف الجاهل وايضا لو لم يقبل ما يمكن

الزائم

فلوحظا ونفذ لحد ما ابراهيم الاخر وهو ايضا فمضى قوله في كونه كونه بربوبية الحق الاول وان كانت عبارة لا يخرج عن شيء فارجع فاقول ثم قال وقد مر
في الكافي العزيز والسنة والاحاديث ما يدل على استحباب الثلاثة والترتيب فيها وذكر ان الحق الاول قيل المراجعة الهدية وفيه بعد لان التفسير المشهور
السلم وبقية اسئل على وجوبه بل حسن والمثل كما هو مذکور في التفسير وايضا بعد عمل قوله او رده الهدية على وجه المثل وايضا ظاهرها وجوب
رد الهدية وعمل الامر على الاستحباب اجماعا ثم ان المتعارف وفيها ايضا نامل انما يظهر بعد كونه برأيا وياض ظاهرها انه كل من فعل برأيا او رده فية لا يفعل
البر ثم ذكر ان البر ثم رده الايات الدالة على الاتفاق والصدق كثيرا وانما يجمع عليه فلا بد ان كانت سنة واجماع ويظهر ان الهدية المرفوعة بالقر
على الوجه المعبر في الشئ موجبة للتوابع بحسب قوله الاستحباب ووجود الادلة عليه من الكتاب السنة والاجماع مع تعيينها بعد اعتبار القر
حيث اعتبر في الصدق مع كونه لخص او ضاف الى افعالهم من افعالهم الى الهدية ويؤيده حصوله بالكتاب ومرة الوديعة وغير ذلك مع كونه شاملا لهدية
اقا واجاب مستحقا له او حجب له وطعمه اعتبار الشرط في العباداة ويؤيده ايضا جعلها باها من اقصا العقود واداء العباداة وبالجملة حصول
بالنية المعبرة عندهم في العبادات الا انها لا يدل على عدم الاعتداد بالنية على الوجه المذكور هنا كما روج لا يدل من اعتبارها في الجملة
هو كونه فاعلا لا مكرم الله واداء واجبه او مرغوبه لا للبر او نحو ذلك في الجملة وان لم يكن حال الفعل محظورا بل بالبر ولهذا يصح
السلم ورده ونسبته العاطف وقضاء الحاجات وادخال السرور وغيرها لا يخص على المؤمن والنصائح وغيرها من الاطعام والثالث يحصل
بها الثواب العظيم من غير شرطية النية على ما ذكره على الظن وبالجملة هذا ظني ولم يغب من الجميع ثم ذكر اخبار الكثرة من العامة والخاصة الدالة
على الهدية مثل ما روي عن ابي المؤمنين عن ابي اهل الى اخ المسلم هدية فتعبر اهل من ان اصدق بمثلها هدية كذلك على معاينة الهدى للصدق
وكونها افضل منه ومن طريق العامة قال عليه السلام نهادوا فان الهدية تذهب الصغار ويدل على استحباب الهدى الى بضاعه ويجوز له القول
الشر فيه ومن طريق الخاصة عن الصادق نهادوا انما يواو عن رسول الله انه قال لو دعيت الى كراع لاحييت ولو اهدت الى كراع لقبلت وها
من طريق العامة ويدل على استحباب قبولها ويدل عليه غيرها وقال عمن لا يعطيك ولا يهدى الى من لا يعطيك وهذه تدل على كمال الاعبات
استحباب الملازمة وحسن الخلق وقال الصادق الهدية ثلاثة هدية مكافاة وهدية مصانعة وهدية لله عز وجل وهذه تدل على عدم القر في الهدية
ولامنافاة بينهما وبين الصدق وهذا ما اعتبر عدم هدية احدهما الى الاخر من مجاوبين المناقاة باعتبار العظم وعقد فاقول ثم قال وقد اجمع المسلمون
كافضل على استحبابها الى الثلث على الظن ثم قال الهدية العقد المقتضي تملك العين من غير عوض كليا فخر المجردة عن القرية وهذا صريح فيما نقضى
الاستحباب مع عدم اعتبار النية فانهم ثم قال نقولنا العقد جنس بعينه شامل لجميع العقود ونقولنا المقتضي تملك العين يخرج منها الاجارة وه
العارية فان الاجارة تقتضي تملك المنافع ولا تملك العين والعارية تقتضي اباحة المنافع لا تملكها وقوله من غير عوض يخرج عنه البيع فانه
تمليك العين مع العوض ويريد ان العوض يكون لازما لا شفا المعوض ليدخل في الهدية المعوض عنها والنيقير لا تمام الحدود والحدود عن القرية يخرج
الصدق وانت تعلم انه يدل على كون الهدية لا بد ان تكون عقدا فلا بد ان من ايجاب قبول كما سيصير وان ما ذكره يقتضي كون العقد عام لا جنس
بعيد وان يخرج الصدق مع جعلها اقسم من الهدية فيما سبق غير ما سبق في كونه يرد الاخر ولكن كان ينبغي اخرج الهدية ايضا فكان الهدية علم من الهدى
فكل هذا معنى تلك الهدية وان هذا هو الثاني وليس ما ذكره انه اطلاق خاص ثانيا ولا اطلاقا اذ ليس بصريح عدم كلامهم نعم كان يترامض
كونه وغيره والامر في ذلك هين ويحتمل ان يبق الخيرة لاخراج الوصية اذ قد يكون عقدا يوقى انعقاد فامل واعلم ان الصدقة لها اطلاقا
عام وخاص والعام هو الاعطاء لله عز وجل فيدخل الزكاة الواجبة والمندوبة والوقف والاراء وغيرها والخاص هو الاعطاء للمبيع بها عن
غير رضا فالمراد من الهدية عقد يقتضي لك بناء على تقسيم الهدية بالمعنى العام اليها مع كونها عقدا فلا بد ايضا من ايجاب قبول بناء على كونه
في جنس هذا التعريف وخارجا بالقياس الاخر ولكن الظن انها لا يشترط فيه الايجاب والقبول بل يحتاج الى افظ وبكى النية فانه عبادة وقرية كما في الزكاة
وغيرها بالجملة وان قيل باعبارها فيما لا ينفك احد باعتبارها في كل افرادها حتى الزكاة الواجبة والمستحبة نعم بغير بعض افرادها مثل الوقف
فامل ثم اعلم ان كلامهم الاتفاق وعدم الخلاف في ان الهدية عقد لازم وانما لا بد فيها من ايجاب قبول لفظين عربيين والمقارنة وسائر
يشترط في العقود الثلاثة في المذكورة الهدية عقد يقتضي الايجاب والقبول اللفظيين او ثم قال الايجاب هنا كل لفظ يقصد به تملك العين
بغير عوض ولفظ النص في فيه هينك واهدت لك واعطيتك وهذا لا بد فيه من لفظ ولا يكفي الكايات فيه كايبيع بالامتنع والقبول
كل لفظ يدل على الرضا بالتمليك كقوله قبلك ورضيت وما شابهه ولا بد ان يكون العقد مخرقا وعلقته على شرط لم يبيع كايبيع ولا يجب
يكون القبول عقب الايجاب فلا يجوز التاخير عنه بل يعتبر التواصل كما في البيع وليست القبول جوابا لذلك الايجاب وقال في عدة ولا بد فيه
من ايجاب قبول اذ لا يكفي فيه المعاطاة والاتصال الدالة على الايجاب بل يباح النص والهدية كالهبة في الايجاب والقبول ولا يصح تعليق العقد
في وجهه غير ان الاموجبة ولا تخرج القبول عن كونها جوابا بل هي في كلامهم ذلك ولعل دليلهم الاجماع مستندا الى اصل فناء المال على ذلك
للايجاب بحيث بعد جوابا له وبالجملة صريح في كلامهم ذلك ولعل دليلهم الاجماع مستندا الى اصل فناء المال على ذلك

حرف في البقرة الكثر
عن ابن ابي عمير
في حكاية القرآن
ما لا يخفى على
الاستحباب
فذلك
عندما انما
حصول الثواب
بالنية مع
الاجابة
النيقير
عندما انما
الوجه
الذوق

عنه

باللفظ
لا يبيع شيئا
واما الهدية
العامة الى
فيها الزكاة
والصدقة
في وجهه غير ان
ما يبيع في العقود
من الايجاب
القبول

قد فرغ من تدوين هذا الكتاب بعون المليك الوهاب
تاريخ شهر رمضان المبارك سنة ١٢٠٠

24/10/19

ولو سلم على صاحب القتل الكافر لم يلزمه ولا وارسله على كبره ففرق عن صغار قتلها ما حدث ان كانت مستغفرا والا فلا وكذا الا لو ارسله مسميا ولو شاهده صيدا فاتفقوا على ان لا
يغيب الصيد وجبوت مستقرة ولو وجد قتيلا او ميتا بعد غيبته لم يلزمه ان كان الكلب واقفا عليه وان يقتله الكلب بعقره لا
لا بصدده وانما به واسلام المرسلا وحكمه فلو ارسل الكافر وان كان ذميا لم يلزمه

الاية والاخبار المحررة في سبغها وما اذا كان من الاما الى الذي ثبت وجوب التسمية واشترطها في المذهب كمن جاهل بهذه المسئلة كعوامهم فيمكن كونه مغذرا
لما روي عنه لظهور ذلك ما يدل على اشتراطها مطلقا فلا يلزم الا لاجل الخارج الناس ليدلوا به على الباقى فاما من يسيح في الذنوب وما رواه ابن عيسى عن عبد الله بن الحنفية
قال قلت لعبد الله اني ارى بعضي لا يركب سبيل المرسلا فقال كل لا بأس قال قلت اري في غير ذلك فاجد صبي في غير ذلك فقال كل لا بأس قال قلت اري في غير ذلك فاجد صبي في غير ذلك فقال كل لا بأس
هنا في اشتراط التسمية لا حتم على المالك ان كان غائبا عن غيرة التسمية فحينئذ على غيرة التسمية لا حتم على المالك ان كان غائبا عن غيرة التسمية لا حتم على المالك ان كان غائبا عن غيرة التسمية
فماثل قول لو سلم على الكلب ففرقنا الكبار عن ولاهم الصغار فقل ذلك لكل المرسلا التسمية على الكلب على الكبار هذه الصغار ان كانت مستغفرا لا تضره في حالها
عبد بن صهيبة قال سالت ابا عبد الله عن رجل سجد في سجدة واحدة فوجد الكلب على سجدة واحدة فوجد الكلب على سجدة واحدة فوجد الكلب على سجدة واحدة فوجد الكلب على سجدة واحدة
المرسل هو المسمي لا الذي غلبه الذئب وثوبه ورواه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن القوم ممن جئوا بجماعتهم الى الصيد فيكون الكلب كلبا يسيح في غير الجوزى ذلك
قال لا يسيح الا صاحبه الذي ارسله ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا
كله للمعلم على صبي كبر منعتان ففرقنا الكبار عن ولاهم الصغار فقل ذلك لكل المرسلا التسمية على الكلب على الكبار هذه الصغار ان كانت مستغفرا لا تضره في حالها
الصيد فان الصيد هو الوخش المشنع بالغفل وقد قلنا الكلب المعلم مع التسمية لا يشترط التسمية على المرسلا التسمية على الكلب على الكبار هذه الصغار ان كانت مستغفرا لا تضره في حالها
غيره كما تقدم وان لم تكن مستغفرا بل صغارا بحيث لا تغدون على النقص والعدو والطير فقتلها الكلب يكون حراما لانها ميتة ذميمة غير الذئب اذا ما ذبح ولا فله
الكلب على الوجه الشرعي وكذا سائر الاثام الصغار من الرج والسيف والسهم فلو روى صبيها على الكبار فقتل الصغار المستغفرا حلت ولو قتل غير المستغفرا لم يلزم
قول لو ارسله على اي وارسله الصبي كلبا والانه من الاثام الصغار مع التسمية قبل الارسال ولكن ما شاهد صيدا اصلا فاتفقوا صيدا وقل لم يلزم ذلك الصيد
فان غير ذلك ذميمة لا على غيره فهو مثل ما قلنا الكلب يركب سبيل المرسلا وبغير التسمية وبالحاجة فاعدهم تقتضي تحريم جميع ما يارب الروح لا نهيت الا انما لم
ان من كى شره في قتل الاصل لما تقدم من الايات والاخبار والاجماع والعقل الدال على التحليل مع دليل حصر ما ذبح فاتفقوا القاعدة على ان يذبح بقتل
صيدا لا نهيت على جميع الاثام الصغار مع التسمية ولا يشترط التسمية على حيضه المارسلا الاصل عدم اشتراط الارسال والتسمية مع المشاهدة فبذلك
الاية وسائر الاثام الصغار لا يبعد اعتبار قصد ما الى الصيد والظاهر انه لا يسهى الا لشرطه وجوده بل يكفي الاحتمال مع احتمال انما قل
فان في الدوس قصد جسد الصيد ولو قصد الرمي لا للصيد بل لغيره ان يكون الارسال للصيد في غير ما قلنا فقتل صيدا ما يربو في ما في رواية
الشمس سليمان بن عبد الله قال صاد ولا يسم فلا ياكل وهذا ما علم من الجوزى مكملين وغيره فاقول وان لا يغيب الكلب من شربط حال الصيد عدم غيبته
نظر الصبيد مع استيفاء وجوبه فاذا غاب بعد كونه محررا بالصيد المحللة وجب مستقرة فقتل او ميتا لم يلزمه ان كان من ذممة الصيد مثل السمان
كان الكلب قفالا واسلمه من القاعدة وهي الحكم بان يربو وحرام ما يعلم ان اية الجوزى على الوجه المبيح شرعا وهذا كذا في ذممة يكون بعد الجمع وموت واذالة
حيوان المستقرة بغير ذلك المبحر نعم لو غاب المستقرة بوجوبه في حمار في حكم الذئب ثم وجد ميتا فهو حلال لا نهيت في وجوبه المستقرة بالصيد المبيح فهو مثل ان قتل
ثم غاب لا يضر ذلك وكذا لو علم بل ظن ظنا غالبا انه قتل بالانه حل ايضا وقد قلت لاخبارا على ابا حنيفة مع غيبته مطلقا مثل ما تقدم في جبر عيسى بن عبد الله
الغفل قلت اري في غير ذلك فاجد صبي في غير ذلك فقال كل لا بأس قال قلت اري في غير ذلك فاجد صبي في غير ذلك فقال كل لا بأس قال قلت اري في غير ذلك فاجد صبي في غير ذلك فقال كل لا بأس
حيوانه مستقرة وجب في بعض الاخبار مثل ما تقدم في جبر عيسى بن عبد الله ان كان يعلم ان ربيته هي التي قتله فلا ياكل ورواية سماعه قال سالت عن رجل وجد حمارا
وحشوا ونظيما فاصابته ثم كان في طلبه فوجد من الغدوسه ففرقنا الكبار عن ولاهم الصغار فقل ذلك لكل المرسلا التسمية على الكلب على الكبار هذه الصغار ان كانت مستغفرا لا تضره في حالها
اي جعفر قال من خرج صيدا ليلح فذكر اسم الله عليه ثم سجد ليلته او ليلتين لم ياكل منه سبع وقد علم ان سلاله هو الذي قتله فلا ياكل ان شاء ورواية موسى بن بكر
عن زادة عن ابي عبد الله قال اذا ربيت فوجدته واليسين امر غير التسمي وتري ان يذبحه غير سبيل فكل يغيب عنك ولا يربو عنك نعم اذا لم يعلم ان قتل صيده
لا ياكل المار كما اذا وجد ميتا فبغير سبيل لم يعلم به وانما جبره ام لا كما يدل على بعض ما تقدم وتدل عليه ايضا جبر محمد بن عيسى عن ابي جعفر قال قال الميرزا
في صيد وجدته سبيل وهو ميت لا يذبح من قتل قال لا يطعمه قول وان يقتله الكلب من شربط الفئول بالكلب الذي ياكل ان يكون الكلب ذميا بعقره
وجبره لا بصدده مثل ان يضر به حبيبه او امره وجعل فوقه فان اذبحه فوقع ميتا من العقب والعدو لما تقدم من القاعدة ولا ان الصيد هو القتل بالجمع كونه
المستغفرا والمندول والمعروف فلا يلزم على ما يدل على انه لا يذبح في السهم الحالى عن النسل من الحرق والجرح وقد تقدم وما يدل على عدم الحل بالجمع والمندول
وما لفت من الاخبار على انه لو مات في الماء او وقع من الجبل والحائط ومات لم يلزم مثل جبر الخليلي عن ابي عبد الله عن رجل سجد في سجدة واحدة فوجد الكلب على سجدة واحدة
او جاب في غير ذلك فثبت فقال كل من ذبح في الماء من ميتك فاما فلا تاكل منه وفيه فاقول ان يذبح كل ما ذكره دليله او ظاهره ان ذبحه فاقول ان يذبح كل ما ذكره دليله او ظاهره ان ذبحه فاقول ان يذبح كل ما ذكره دليله او ظاهره ان ذبحه
لا بد من العلم والظن الشرعي على حله بالنكاحية الشيعية وفي حصوله هنا فامل وبالحاجة انما البحث في صدق اية الحكم وعدمه هنا والظاهر عدمه في الاثام الصغار
في غيره ممكن والاحتياط اوضح وهو طريق السلامة عملا وعملا فلا يترك وكذا لا ياكل ولا يذبحه غيره في قتل كلبه يستند القتل اليها فاقول لو ارسل المرسلا في غير
الشرائط اسلام المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا ولا يركب سبيل المرسلا
مسلم او من يحكمه شرعا ذلك المرسلا ليدل به على صحة ما قلنا في الاية فان الخطاب للمسلمين فيكون الكلب المرسلا مسلما الظاهر عدم الحل مع كونه مشركا بل
الظاهر اجماع في كتابي مثل اليهود والنصارى خلاف المشهور عدم الحل قال في الذئب من يذبحه عن حسن ان لا بأس بصيد اليهود والنصارى وذا يباح
الجوزى جواز الصدوقا كل ذبيحة التلثة اذا سمعت منهم التسمية وفقدت ذبيحة المسلم مقتضا اجازة صيادهم وفي اصطلاح الخالف خلاف سبغ عقره واشترط
التسمية المستفاد من الكتاب السنن والاجماع اشارة الى اشتراط فان الكافر لا يحصل منه التسمية حقيقة فامل فانه لا دليل واضح عليه لان اكثر اصحاب علمه فيه

هو بنو قتيبة على
افهم من الخاضعة
حلت ذلك
الضغاد

وقد بينا في كتابنا
الاصول

فقله

والا فحينئذ يباح
الاصول

وانفرد فلو ارسل المسلم والكافر التهما فقتلناه حرم ان نفقت الالة او اخلقت ولو صير المسلم حيوة غير مستقرة ثم مات لا اخلت ولو ارسل الكافر واشتباه
لم يحل لو اثبت الكافر قتله الالة المسلم او بالعكس لم يحل وان برسله الاله الاضطرب فلو استقر لم ينفسه لم يحل وان اغراه بعد ما اوجزه فوقف ثم اغراه لم يحل
فقتله المسلم والمستسلم حرم ولو رمى الشهاب فاغاثه لم يحل وكذا لو وقع على الارض ثم وثب فقتل الاله او فرقه من جبل او وقع في الماء فان حرم
ان يقع بعد حين فخره حيوة غير مستقرة ويحقق التعليم بالارسل عند الارسل والاخر عند الزجر وان لا ياكل من الصيد ولا يقدره المستقر ولا يشرب الدم وان
الاحتياط وفي قوله فلو ارسل الكافر وان كان ذميا لم يحل اشارة الى رد القول للنادر وسيجيى نقل الخلاف وتحقيق الحال في الذبح قولهم وانفرد
اي من الغرائط انظر المسلم في ارسال الاله بل انفرد الاله الحلاله فاصلا شراط الموت نخرج الاله الحلاله بحيث لا يكون معه ما يحرمه فلو ارسل المسلم
الكافر اليتهما وقتل الصيد بهما بحيث علم ان لكل واحد خلا في قتله واذالة استقر حيوة حرم ذلك الصيد سواء اتفقت اليتهما ام لا وان ارسل المسلم والكافر كليهما
او اخلقت مثل ان ارسل المسلم كلبا ورمى الكافر سهمه او نحو ذلك فلو صير المسلم حيوة صيد غير مستقرة ثم مات بها او باله الكافر لم يحل ولو ارسل حرم وكذا
لو لم يعلم زوال حيوة المستقرة بالاله المسلم الحلاله وبالاله الكافر حرمه وبالاله المعلوم قتله بالاله الكافر حرام ولشبهة مثله فتم والاخر في انه لا ياكله حتى يعلم انه
قتله رميته وكتبه الحلال كسهم وبالاله ما يدل على عدم ابله ما يمكن قتله بالحلال كسهم وكذا يحرم لو اثبت الاله الكافر الحية اى يجعله غير مشرع بل صا
الصيد بسبب جعل الاله في عدم امتناع من الاخذ وصاخذ سهلا مثله ثم قتل المسلم بالانه من الكلب غير لم يحل بل حرم فان القتل بالاله لما ايجل الاضاد وقتل
الصيد وهو ما ليس كذلك لان امتناع ما يقبل مشعر في حله بالاله نعم لو ذبحه بعد ما صلب لم يحل وكذا لو اثبت المسلم بالاله فقتله الكافر بالاله لم يحل انما
بالاله المسلم ولم يصير حكم الميت المذبح بزوال حيوة المستقرة بالغير فافلت الاله الكافر قد تقر عام الحرام مع الامتناع فمع عدمه ما يطرق الا لا يفسد
الا الذبح المفروض هو ظاهر قوله وان برسله للاضطرب من الشرايط ارسال المسلم للاله الاضطرب وقتله فلو ارسل الكافر الاله فقتل الكلب من عندها من غير
لم يحل لعدم الشرط وهو ظاهر على تقدير شوق الشريعة ولكن ما يجادل ليدل على عدمه الا ان يكون قتل الاله ارسال في الخبر النبوي ثم عرف في المتن والسند اتمل فغيره يقال لا خيا
الاله على التسمية حين ارساله على عدم الحلال بالاسرنا مع عدم التسمية وقع وجوده بعد اسرنا باله ليست التسمية صارة حين ارساله فيهم
اقتراط ارسال الاله لا يكفي بالاسرنا او غيره فامل الاله فيقتل ان يكون التسمية حين ارسال الكافر عندها بالاله الى الصيد فقتله سواء كان بالاله ارسال او بالاسرنا
وثانيا لا يقتل حين ارساله رخصته ويكون كذا قرب من الغير المحرم او في وقت التسمية عند الذبح وهو اقرب منه ويؤيده خلو الآية واكثرها في التسمية
حين ارساله ان كانت موجودة في البعض ويشعر بكماله في التسمية في غير وقت الذبح فيكون ما قبل وصول الاله الى الصيد حراما فانه في الذبح
والثاني على ان مقتضى ارسال التسمية هو التسمية لا غير واذا التسمي سيلان في الذبح غير محال سالتنا عبد الله عن كلب قتلت ولم يرسله صاحب
وقتلته اكل منه فقال لا انا ضاده وقيل فينا اكل اذ صلا لم يسم فلا ياكل وهذا ما علم من الجواب مع كلبين وهذا يحرم في عدم اعتبار ارساله
بالاسرنا لان ثبوت التسمية هذا ان لم يفرغ فانما اراده بعد اسرنا له فان لم يذبح في وقت ذبحه فهو الاسترسال فقط اذ لا يبق بالارسال لان الذبح لظاهره
وقيل فيهم منه الروح باذنه ورضاه فكان راسه وقتله في وقت ذبحه فقتله في وقت ذبحه وهو الاسترسال فقط اذ لا يبق بالارسال لان الذبح لظاهره
العدو من الجرح وهو لم يزل بنفسه مع قتله العدو والحلال هو زيادة العدو وبعد الاغراء فيكون مقتوه بالحلال المحرم فيجوز مثل القول بكتب المسلم والكافر
العدو والابيد بعد اغراء الضاحك بحكمه هو الذهاب السمع فقط وليس هو ما جاز كما قاله في نجح بل لا راجح ان كان الاغراء بمنزلة ارسال لما يكون محال
قتل الصيد بالحلال فقط فيلزم يمكن المناقشة في انه ما حصل هذا الحلال اذ لا يبق بالارسال لان زيادة العدو بعد ارساله باغراء ارساله ليس محال
هو حكمه مثله في ذلك ولما اوسلم قال انه مقتول بالارسال فقط وقيل في وجه التحريم ايضا فتم هذا اذ لم يجر صاحب فان زجره فان لم يذبح قال انه لم يحل قتله
بل لو اكل لا يجر حين كونه محال فانه ما اكل الصيد ولا الوتر ووقع اغراءه وسمى ثم ذبح فقتل قال انه ارسال فقتله بغير اشارة فقتله بغير اشارة
صاحبه الصيد باثبات كلبه المستسلم فيه فامل اذ لم يثبت يده عليه ولا قصده ايضا ويحتمل دخوله في ملكه بغير اختياره وكثيرا ولكن الاصل عدمه
حتى تثبت بالذليل ولم يرق بل على اخذ كلب شخص صيدا موجب للملك ويحتمل مع الاغراء والقتل خصوصاً مع زيادة العدو ويروى لو اخرج احب
فعلى القول بملك المالك لا ينفع ولا يضرب على القول بعدمه والقول بان الاغراء مثل ارسال يحتمل ان يملكه اذ قيل بملكه بالارسال كلب الغير لانه يكون
فاعلا حرام ومملك مثل من رمى صيدا بقوس معصوب او سهم كذا فتم قوله ولو قتله اكله لو قتل صيدا كلبان مرسلا احدهما احب بشرائطه ولا
مستر ليس معه شرط بحيث علم ازالة الحيوة المستقرة بها او بالاجرة ولو يعلم الاول حرم ذلك الصيد فانه من جماع التي للحالة الحيوة وقد اخرج
بفعله اوله صور كثيرة فلو تربعها وسيجيى ايضا وليس من ذلك القبول لوروى الصيد يساهم فاعانه ان يبيع بحيث لو لم يكن ذلك الراجح لم يصل الى الصيد وله
بقائه فانه يحل اذا قتل الاله الصيد مع الشرط واغاثه الراجح ان كان سبب صدوه عن الرامي ليست سببا اخر منضمة اليه وقتل الصيد
بما كافي الكلبين نعم حصل له قوة من خارج ولكن اصله صادر عن الضايد والاغناء حصاة من الخارج مختصة بفعله لا منفعه كانه فيلزم مقتوله وكذا يحل
لو وقع السهم على الارض ثم وثب وحصل له قوة او وقع على خياط وثب فقتل بعد ذلك صيدا ولو كان يحسب انه لم يكن وقع عليه ثم وثب لم يقتل الصيد
فقتل الاخر اظهر من الاول قوله اما الوتر ما اخرج من صور الاضمار ولا يشبهه ان لو رمى الضايد صيدا فضربه فتردى الصيد من جبل او وقع في الماء
بحيث فاعله ازالة حيوة المستقرة فيلزم الحلال حرم ذلك فانه فاعله بالاله الحلاله ويحتمل ان يكون الرامة رمى صيدا فتردى من جبل او وقع في الماء
حرم به السهم ووصله اليه كما هو الظاهر الحكم بالتيقظه اظهره لكن ليس من صور الاحتياط وهو ظاهر وبالجملة لا شك في التحريم لوماث بغير سبب الجرح الحلال
لسببه مع شرط كغيره بحيث لا يعلم استقلاله في ازالة حيوة المستقرة وهو ظاهر من القاعدة ولذا عليه الاستصحاب المتقدمه فتم واقل نقل في الذبح
انه قتل الصيد وقيل في الماء بما اذا كان راسه في الماء فلو كان راسه خارجا لم يحرم قال صوبه الفاعل لعل المقصود ان الذبح القرين على انما اقل
يخرج الاله لا غير من جملة ذلك فتم قال في المختلف بان هذا القصيد لان في الحقيقة غاية في افضله وفي الاحتياط قوله ويحقق التعليم اذ بيان للتعليم
في الكلب ليجل صيده مع فاقه في الشرايط وهو في الفروع والتفاسير انه امور ثلاثة اسرنا ارسال الى صاحبه اذ هي اغراء اليه ولا يجاز
بزه عن الذهاب العدو وقد اطلق البعض هذا في بعض المواضع مثل الذبح وما اذ لم يكن بعد ارساله الى الصيد فانه لا ياكل ويفقد بطلان كلبه اذ اضع

ميكرو ذلك ولا
يكفي الاتفاق
الذي بين
الاصحاب

عقبه افضل من ذواته
من علمكم الحسنى
بافعاله الارسل
المرسل

والصيد الذي يجل يقتل للكلب والسهم هو كل مستغنى وان كان هيا
وكذا النثرى والصابل اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة بالسهم وغيره في غير ولا يجل لورى الفرج عن الزناض ولو فاطعت الكلا
الصيد لولو فطعت لاله منه شيا حرم القطوع وفي الباني ان كانت حيوة مستقرة والاحلاما ولو قطعه بنصفين حلا لا ان يجل
احدا حركة مستقرة الحيوه في ذلك ويحرم الاخر ولو اصطاد ما بغصوب لم يجرم الصيد وعليه الاثم والاخر من
عن السكوني عن عبد الله قال كلب الجوحى باكل صيده لان باخذ المسلم فيعلم بمرسله وكذلك الباري وكلاهما هل الذمة من انهم خلال المسلمين ان ياكلوا
صيدا ولو كان يمتنع الغومات بما اذا كان العلم مسلما وبؤيده ان خطاب التعليم في الاله للمسلمين وكذا خصوص وفيه سلبا لما بين الروايتين جميعا ولو كانت
صحيتين صحين كان حيدا ولكن سعيقتا كما نرى فيمكن حملها على انه لما كان الكافر لا يعلم التعليم المفرد فاما اذا كان ذكرا والكره على ان في اخر الثانية
ما يخالفه فتوايمهم ولا شك ان الاجتناب يحوط قولهم الصيد ما يجل يقتل لاله الصيد فانه مثل الكلب والسهم والرجح وهو كل حيوان اعطى امتنع
من الاخذ بحيث لا يفيد عليه فالبايون من سوا كان ذلك بالاضالة كما اذا كان وحشيا او غيره فاما مثل ان كان اهليا السنووش وفتح وديل لا وواضح وكان
الثاني ان يجل يقتل شرعا ويحتمل لغة اخرى وعلمونا يدل على حوازا كل الفلانة الا ان المذكور في مثل الكلب من الكتاب السنة الاجماع يشمله فتمت الجملة هو مثل
الوشى في هذا الحكم لعله بالاجماع والقياس والضروة ووجه الحجج وعدم تخصيص المال والعمومات في ذلك كذا المخصوصا الا في فقه قولهم كذا النثرى
الصابل كاي الذي نردى في موضع لا يمكن اخراجه ولا الدخول فيه فاما كذا النثرى فيكون على الانسان ويجرحه ويحذف منه القتل والجرح لانه
اهلين لا يجل يقتل ويمكن قتلهم ما كانا غير خالين في الصيد الذي يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة اي كل واحد
منها او لا في هاتين السورتين وغير السورتين في موضع الذكاة اي اذا غدا في موضع الذكاة في موضع الذكاة في موضع الذكاة في موضع الذكاة في موضع الذكاة
كفي في الجمل ما جرح ما بالي ان كانت من حيوان السكين والتجريح لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة اي كل واحد
بما يمكن من التمييز بين الجرح في موضع انفق ثم ان ما ناله ولم يمكن نجاها على الوجه المفرد كفي ذلك الحال ان لم يكن فلا بد منه لعل ليله بعض ما تقدم
من نفي الحجج وتضييع المال والقتل فتم ويدل على ان حكم العاصم حكم الصيد في القتل بالسيف فمحو اخبار كثيرة مغل وطيرة في بصير عن عبد الله قال
ان اضاع عليه بجر فلف نريد نجر فافظوا منك فاختشيت ان يسبقك فصر به بسيف او طعنته بجره بعد ان شئى فكل لان نذر به ولم ينف بعد ذلك
وحسنه العيص بن القاسم عن ابي عبد الله قال ان ذواتا بالكو فقتله والناس اليه باسبا فم فصر به فاقوا امير المؤمنين فقتلوه فقال ذكاة وحية وكذا
حلال ويجزى الجلي قال قال ابو عبد الله في ثوبه لغاصو فقتلوه فم باسبا فم فموا فاقوا لعلي فم فقال هذا ذكاة وحية ويجزى حلال وفريق منه روايه
وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال ان ذواتا بالكو فقتله والناس اليه باسبا فم فصر به فاقوا امير المؤمنين فقتلوه فقال ذكاة وحية وكذا
النثرى فظاهر قوله نعم والنثرى الى قوله الاما ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة
لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة اي كل واحد من حيوان السكين والتجريح لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
القتل بطلان لاله في الكلب والسهم فيمكن الاقتصار على الرقعة التي لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
وغيره ايضا ولما تعدى الكلب في غير ما يعلم الجواز بل ايقه من عبادنا ثم من الذي نكر وان حكمه حكم الصيد يفهم ذلك كانه غير النثرى وغير الصابل المستحق
فتم والجملة ان صدق ان صيد ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة
اي الذي عاصا بعد متاعا يمكن اخذه باليد فله بولته بما يقتل به الصيد من السهم والرجح وغيره فاما لو كان يجل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
والنثرى في المقعد فيه اذا رسل على كفا فانه وبقي الضغار قولهم ولو فاطعت الكلا لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
انقطاع حيوة المستقرة على اي وجه كان وبعد حصول ذلك لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
ما بال قطع لاله او فاطعت لاله بعد ان ماتت وذلك حيوة المستقرة حل وهو ما يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
خذ ذكاة لاله فطعن منه قبل الموت فانه ميتة اذا الباني من الحيوة وان مات الباني قبل وصول الضاية اليه حل لان ذكاة الباني بعد قبل ذكاة حيوة المستقرة
حل لان ذكاة الباني هو باطل ولو قطع منه شيئا وصار في ذكاة المستقرة حيوة غير مستقرة حل القطوع منه ولو قطعه بنصفين بحيث انقطع حيوة المستقرة من الضيفر والمقطوع
بالنصفين حل لان ذكاة الباني هو باطل ولو قطع منه شيئا وصار في ذكاة المستقرة حيوة غير مستقرة حل القطوع منه ولو قطعه بنصفين بحيث انقطع حيوة المستقرة من الضيفر والمقطوع
واضح الحمد لله ولعل عموم بعض الروايات شاملة لكل مثل الحيوان من السهم والرجح والصيد من السهم والرجح والصيد من السهم والرجح والصيد من السهم والرجح
سعي من فعل ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة
كما ذهب اليه بعض غيرك من الاول التشقة المبينة على الروايات الشاذة على ما نقل في شرحه وغيره قولهم ولو فاطعت الكلا لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
بطريق آخر فلو صاده بالحققة مثل ان غضب الشبكه ونصبها او قوسا او سهما او رجا وكذا ما عملت فاقطعه وقلها صيدا مع حصول شرط الحل يجل ذلك الصيد
يملك ان فعل احدا بالضر في مال الغير فان شرط الملك اخذ لكل القتل لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
والا لولا لاسل عدله ومجزم النثرى والنهي عن النثرى في السنان لم لا يتم لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
الذي يخفى في ضمن الحرام كما اذا ذبح او حفرها الى السكين الغصبي فاما الكافر الغصبي او في زمان كونه مكافيا بغيره مصيفا بحيث يفرج اشتغاله عنه به حراما كما اذا ذبح او
عن اعماله وما ثبت في اصول من ان النثرى في غير العبادات لا يقتضي افسا وفيه تأمل فاحاصل ان كذا النثرى لا يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
مصر من الفروع فلا كلام في الحل والتجريح في جميعها لعدم المناقاة الصريحة عطلا وانهم منافاة وظن ذلك ولكن يندفع ببعض الشارع وكذا لو كان عاقشا
يعلم خروجها من الفروع فطعمها او فاطعت لاله بعد ان ماتت وذلك حيوة المستقرة حل وهو ما يجل يقتل لاله فيقتل فطعمها وقال اذا غدا في موضع الذكاة كفي حفرة
من المسلم مثالا ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة ذكاة كفي حفرة
الغرض من ازالة التجاشد وضع ذلك الحشا فاما الطلوع في ذلك سواء كان في مكان مباح او حرام او في زمان كون ذلك الفعل حلالا او حراما او كون ذلك الحاشد حلالا او حراما ولا يملك

وَلَوْ صَيَّرَ الرَّابِعُ غَيْرَ مُشْتَعٍ مَلِكًا وَإِنْ لَمْ يَقْبُضْهُ وَكَذَا إِذَا انْتَبَهَ فِي الذَّنْبِ كَالْحَيَّةِ وَالشَّيْخَةِ وَكُلِّ الْغَيْثِ الْأَصْطِيَابِ وَأَنْ غَلَّتْ وَلَا يَمْلِكُ بِنُحُولِهِ فِي أَهْلِهَا وَلَا
تَعْتِيشِهِ فِي بَارِيهَا وَلَا يَنْتَبِهُ فِي سَعِيدَتِهِ وَفِي مَلِكَةٍ بَاغِلًا وَالْبَلْبِ عَلَيْهِ أَوْ تَصْبِرُ فِي مَضْيُوقٍ لَا يُعْبَدُ قَبْضُهُ وَتَبْجُلُهُ فِي أَرْضِ الْخَيْدِ هَذَا لَمْ يَكُنْ شَكْلًا وَلَوْ طَافَ الصَّيْدُ
مِنْ بِلَادِهِ فَطَاعَ الْبَلِيَّةَ الْمَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ وَلَا يَمْلِكُ إِلَّا إِذَا انْقَضَتْ قَبْضُهُ لَا يَسْتَعْرِضُ وَلَا يَكُفُّ خَرْجَ مَا يَنْتَفِعُ مِنْ تَرْتِمْ كَمَثَلِ ثَلَاثِي جُرْهُهُ مِنْ ثَلَاثِي عَيْنِي وَلَوْ وَجِدْتُمْ بَعْدَ مَا حَلَّ
بَشَرٌ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا يَبْتَغِي حَبْسَهُ عَادَةً لِأَنَّ الْعَبَاثَ صُورًا هَذَا كَالصَّبْرِ فِي غَيْرِ الْبُؤْسِ وَالظَّنِّ وَالثَّلَاثِي دَلِيلُ الْجَمَاعَةِ مَعَ إِنْ كَانَ تَمَامُ عَيْشِ يَوْمًا بِمَلِكِهِ لَمْ يَكُنْ فِي
هَذَا الْقَوْلِ مِنْ تَحْسِيلِ الْإِلَهِ وَفُلَانِ الْكَلْبِ يَلْزَمُ كَوْنُ الْحَكَمِ بَانَهُ حَلَالًا ذَلِكَ غَيْرُ مَحْلُومٍ بِلِظَاهَرِ تَحَرُّمِهِ وَبِلِجْلَةِ الظَّاهِرِ مَا ظَلَمْنَا مِنْ رَادَاتِهِمْ بِالْحَيَوَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي فُلَانِ
مَا يَعِدُ عَرَفِيًّا وَلَا يَكُونُ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ مِثْلَ حَرَكَةِ الطَّيْرِ بِحَدِّ ذِيهِ وَالشَّاهِدُ كَذَلِكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَرُدُّ الْأَهْلَ الْأَرْضَ وَلَنْ كَانَ الْإِرَادُ مَا يَعِيشُ بِوَمَا الْوُجُوبُ فَلَا
شَكَّ فِي وَرُودِهِ بَلْ لَا يَدُ عَلَيْهِ مِمَّا اشْتَرَا إِلَيْهِ وَعَدَمُ امْكَانِ الْجَوَابِ عَنْهُ الْعَسِيَّةُ إِلَى الْعِبَادَةِ وَقَوْلُهُ وَفِي الْحَيَاةِ بَيَانُ لِقَوْلِهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ بِغَيْرِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ وَفِي الْحَيَاةِ
وَعَطْفُ عَلَيْهِ وَتَكُونُ مَوْجِبًا آخَرًا عَادَتُهُ وَتَحْتَمِلُ عَطْفَهُ عَلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَدْرَكَ الْحَيَاةَ وَلَكِنَّهُ يَعْجَلُ وَلَا وَجْهَ لَهُ الْوَأَسْطَرِجُ وَبِلِجْلَةِ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ وَفِي الْحَيَاةِ
لَوْ عَصِبَتْ مِنْ لَكَ أَنْ خَصَرًا يَرْبُطُ وَارِثًا لِأَهْلِهِ فِي ذَلِكَ هَيْتٍ وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي بِلِيَّةِهِ وَفَلَمْ يَرْبُطْ لِقَوْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِبْرَافِ مِثْلُ كَلَامِ الْمُسْكِنِ وَلَا خَبَارًا كَثِيرًا
خَصَصَ إِذَا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَمْ يَعْزُزْ الْخَبَارُ لَكِنْ الظَّنُّ الْمُرَادُ مِنْ امْكَانِهِمَا وَبَقِيَتْ عَامَّةٌ فِي غَيْرِهَا فَتَقِي حُرُوفَهُ عَدَمُ امْكَانِ الثَّلَاثِيَّةِ بِكَوْنِ حَقَرِهِ كَافِيًا وَارِثًا
جَمِيلٌ مِنْ رَأْيِ صَحِيحَةٍ وَغَيْرِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَتَا وَهُوَ مِنْ هَبِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مِثْلُ الصَّدُوقِ وَابْنِ الْحَيْدِ وَالشَّيْخِ وَابْنِ الْأَمْرِ وَالْمَصْنُوعِ فِي الْخِلَافِ ظَاهِرُ الْإِبْرَافِ
عَلَى أَنْ يَرْبُطَ حَتَّى يَقْبَلَهُ الْكَلْبُ فَيَفْعَلُ تَعْدًا لِذَلِكَ وَغَدَا الثَّلَاثِيَّةِ شَيْئًا آخَرَ لَكِنَّهُ كَيْتٌ وَمِثْلُ كَيْتِهِ مَوْجِبٌ بِمَا فَعَلَ فِيهِ مِنْ الْحَرَجِ وَبِكَوْنِ ذَلِكَ كَيْتًا
عَنْهُ وَعَنْ عَدَمِ قَتْلِهِ شَيْءٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَجْهٌ آخَرُ أَنْ ذَلِكَ حَيَوَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ فَهُوَ كَلْبُ ذِي الْحَيَاةِ إِلَى الذَّنْبِ لِحَالِ قَوْلِهِ تَحَرُّمِهِ حَتَّى يَكُنْ كُلُّ مَوْجِبٍ لَكِنْ هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا وَجْهٌ قَوْلُهُ
لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ الزَّمَانُ الْحَيَاةَ أَوْ عَدَمَ وَسَعَةِ الزَّمَانِ لِلذَّنْبِ مَسْقُطٌ لَوْ جُوبِ وَأَشْرَاطُهُ وَاقِي شَيْءٌ كَانَ حَيَوَتُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِهِ وَلَوْ صَيَّرَ مَا لَوْ صَيَّرَ الْأَمْرَ صَيَّدَ امْتِنَاعًا
مَلُوكٌ غَيْرَ مُشْتَعٍ مَلِكًا بَلْ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْبُضْهُ بَيْدَ لَعَلَّ لِيْلَهُ الْأَجَاعُ وَالْخَيْرُ مَعَ النَّاسِ بَانَهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَبْلَغًا وَصِيدًا بَانَهُ نَفَاةُ الْأَمْتِنَاعِ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَضْغُ قَضَائِهِ
لَا تَأْخُذُ وَكَذَا إِذَا انْتَبَهَ الصَّيْدُ فِي الْمَنَةِ الْغَنَاءُ لَهُ مِثْلُ الْحَيَاةِ وَالسَّيْكَةِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَاءُ الْأَصْطِيَابُ وَالْأَخْفَى فِي كُلِّ بِلَادٍ وَلَكِنْ صَيِّدٌ وَلَنْ تَقْلُدَ وَ
خَاصٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَاتَّهَ لِإِخْرَاجِهِ عَنْ مَلِكِ صَائِدٍ بَلْ لَمْ يَكُنْ فَمَا لَهُ وَكُلُّ مَنْ جَبَى عَلَيْهِ فَمَوْضَاعٌ لَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَا يَمْلِكُ بَعْدَ الْإِلَهِ الْمَعْنَاءُ الْمَهْمَاةُ الْأَخْفَى وَالْأَصْطِيَابُ
مِثْلُ الْفُضْلِ فِي أَرْضِ شَيْخٍ نَفَاةً فِيهِ لَا يَفْعَلُ رَعَالُ الذَّهَبِ وَالْخَرِصُ مِنْهُ وَكَذَا النَّعْشُ فِي مَلِكِهِ وَدَارُهُ وَلَا يَنْتَبِهُ إِلَى سَعِيدَتِهِ وَنَحْوِهَا الْفَضْلُ
وَعَدَمُ الْأَصْطِيَابِ وَتَحَقُّقُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَوْلُهُ فِي مَلِكِهِ أَوْ كَيْتٍ مَلِكًا لَا نَسْأَلُ صَيِّدًا يَجْعَلُهُ مَسْنَعًا بَعْدَ الْإِلَهِ الْأَخْفَى وَالصَّيْدُ مِثْلُ أَنْ تَخْلُقَ عَلَيْهِمَا بِلَابِ مَضْغُ
دَخْلًا فِيهِ سَوَاءٌ كَانَ دَارُهُ أَوْ ذِي الْأَصْبَاحِ أَوْ مَلِكٌ فَخَصَرُهُ لَا يَمْلِكُ يَدْخُلُهُ فِي دَارِهِ فَتَمُوتُ وَكَذَا يَصِيدُهُ وَجَعَلَهُ أَيْهَا فِي مَضْيُوقٍ يَعْتَدُ خَرْجَ مَا يَنْتَفِعُ مِنْهَا
بَلْ مِثْلُ جَيْبِهِ صَغِيرَةٍ أَوْ بَوَّاحَةٍ فِي رِضِّ جَعْلِهِمَا وَتَأْخُذُ هَذَا ذَلِكَ بِلَا يَصِلُ الْمَاءُ وَشَيْءٌ سَبَابُ خَوْلِ الصَّيْدِ فِيهِ وَعَدَمُ خَرْجِهِ عَنْهَا الشَّكَاةُ
الْكُلُّ مِنْ ثَبُوتِ نَفَاةِ الْأَمْتِنَاعِ وَخَرْجِهِ عَنْ كَوْنِهِ صَيِّدًا امْتِنَاعًا كَمَا فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمَعْدُودَةِ مِنَ الْأَصْلِ عَدَمُ كَوْنِ مِثْلِ ذَلِكَ مَوْجِبًا لِأَخَذِ الصَّيْدِ وَأَمَّا
عَلَمُ مَلِكِهِ بِالْإِلَهِ الْمَعْنَاءُ لَكَ ذَلِكَ وَلَا يَمْلِكُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْإِلَهِ الصَّيْدُ عَادَةً وَلَوْ كَانَ الْوَجْهَ ذَلِكَ كَانَ أَقْبَاعُ الْعَرَفِ الصَّدُوقِ حَسَنًا وَكَانَ الظَّنُّ السَّبَبُ لِلِصَّيْدِ وَلَا
كَوْنُ الْأَخْفَى عَادَةً بَلْ ذَلِكَ فِي تَمَلُّكِ الصَّيْدِ فِي الْجَمْعِ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَيْسَ فِي التَّصَوُّرِ الدَّلِيلُ أَنْ لَا خَلَا بِالْإِلَهِ مَوْجِبُ الْمَلِكِ حَتَّى يَحْلُلَ الْإِلَهِ حَالَهُ فِي بِلِ الْظَّنِّ بِخَيْرِ الْفَتَى رَأْيِي
وَسَلْبُ طَرَقَةٍ وَأَمَّا كَانَ أَخَذَهُ لَيْسَ هُوَ وَكَوْنُ ذَلِكَ مَبْذُولُ الْأَخْفَى وَجِبَ لِلْمَلِكِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الشَّرْحِ فَيَكُنْ وَلَكِنْ بَلْ كَانَ الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَلِكِ فِي بَوَّاحٍ
مُتَحَاجٌّ إِلَى الدَّلِيلِ شَرْحِيٍّ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْحِ كَوْنُ ذَلِكَ دَلِيلًا إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الدَّلِيلَ فِي الْمَثْبُوتِ مَوْجُودٌ فِيهِ فَهُوَ لَخَطِ قَوْلِهِ وَلَوْ طَلَّقَ الْحَيَاةَ كَانَ دَخْلُ الْمَلِكِ فِي مَا لَا يَشَاءُ
يُخْتِجُ إِلَى الدَّلِيلِ كَذَلِكَ خَرْجُهُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَلَوْ أَخَذَ الصَّيْدُ مَلِكًا لَمْ تَطْلُقْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ وَكَوْنُ ذَلِكَ لَا يَسْتَحْتِجُ إِلَى الدَّلِيلِ لَمْ يَكُنْ خَلَا الْأَرْضَ شَيْئًا
عَنْهُ فَإِنْ قَبِلَ بِالْأَهْلِ الْأَرْضَ يَخْرُجُ بِزَمَنِ هَذَا الْخَرْجِ وَلَكِنَّهُ يَعْزُزُ هَذَا مِمَّا تَرَى بِمَجْزُوعِ الْخَرْجِ فِيهِ لَمْ يَخْرُجْ كَذَلِكَ فِي الْمَالِ الْمَعْرُوضِ عَنْهُ وَتَحْتَمِلُ الْعَدَمُ لِأَخْطَائِهِ
أَمَّا جُزْءُ الْخَرْجِ فِيهِ بِإِعْتِنَاءِ خَرْجِهِ عَنْ مَلِكِهِ وَلَا يَخْرُجُ عَدَمُ حَصُولِهِ لَمْ يَحْصُلْ الْأَذْنَ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ الْإِنْسَانُ إِذَا أَخْرَجَ شَيْئًا عَنْ مَلِكِهِ بِجُزْءٍ
لَا يَخْرُجُ مِنْهُ سَوَاءٌ خَرَجَ عَنْ مَلِكِهِ وَاعْتَقَدَ ذَلِكَ أَمْ لَا وَشَيْءٌ جَوَازُ الْخَرْجِ لَنَا فِي الْمَالِ مِثْلُ الْمَبِيعِ لِمُسَبُوقِهِ مَلِكُهُ وَلَا يَعْزُزُ بِهِ عَدَمُ الشَّرْفِ وَقَدْ لَيْسَ بِسَبَبٍ لَيْسَ بِسَبَبٍ
مَلِكُ الْبَايَعِ الَّذِي عَلَيْهِ مَنَّهُ فَتَمَّ قَوْلُهُ لَا يَمْلِكُ أَوْ جَعَلَ عَدَمُ تَمَلُّكِ الصَّائِدِ بَصَانَةً سَمَهُ مِثْلًا إِذَا لَمْ يَجْعَلْهُ مَسْنَعًا سَوَاءً بِحَيْثُ يَتِمُّ مِنْ قَبْضِهِ وَخَانَهُ
وَلَكِنْ لَيْسَ بِهَذَا وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ عَدَمُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَرْضُ الْأَمْتِنَاعُ وَكَوْنُهُ أَيْضًا دَلِيلًا عَلَى الْعَدَمِ لَا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا كَانَهُ بِالْإِجْمَاعِ وَغَيْرِهِمَا هَذَا لَعَلَّهُ
لَمْ يَحْصُلْ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ لَوْ كَثُرَ لَوْ كَانَ حَبْوً أَيْتَمَعَ بِالْجَنَاحِ وَالْزَيْجِلِ الْبَعْدُ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ غَيْرُ مُشْتَعٍ بِأَحَدٍ مِمَّا مِثْلُ أَنْ كَسَرَتْ بَانَهُ لِأَنَّهَا لَا يَمْلِكُ
لَعَدَمُ حَصُولِ نَفَاةِ الْأَمْتِنَاعِ ثُمَّ كَثُرَ لِأَخْرَجَهُ بِحَيْثُ صَارَ غَيْرُ مُشْتَعٍ فَخَرَجَ فِي الْقَمَرِ أَنْ يَمْلِكُ الْفَتَى لَا يَنْتَفِعُ بِفَعْلِهِ صَاحِبُ مُشْتَعٍ وَبَنِيهِ لَمْ يَكُنْ فِي مَلِكِهِ كَمَا ذَكَرَ الْكَثَرُ
رَجُلٌ بِالْإِجْنَاهِ لَهُ دَسَائِقُ ثَلَاثُ أَوَّلُ كَعْدَمِهِ أَنْ هُوَ بَاقٍ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ بِالْفَرْضِ وَمِثْلُ أَنْ وَجَّعَ رَجُلٌ صَيِّدًا وَجَعَلَهُ وَفَا انْتَبَهَ وَجَعَلَهُ بِالْأَخْفَى غَيْرُ مُشْتَعٍ وَهُوَ مِنْ هَبِ كَثِيرٍ
وَيُخَالَفُ وَخَانَهُ فِي الْمُسَبُوطِ الشَّرْكَ لَا يَكُلُّ وَاحِدًا ثَلَاثًا فِيهِ فَاتَّهَ لَمْ يَثْبُتْ لَا يَفْعَلُهُمَا فَاتَّهَ لَوْ كَانَ فَعْلُ الثَّلَاثِي فَقَطْ لَمْ يَثْبُتْ إِذَا كَانَ مُشْتَعٌ بِالْإِجْنَاهِ وَهُوَ الْفَرْضُ فِيهِ
فَتَمَّ لِأَنْ مَا ذَكَرَهُ وَأَنْ كَانَ حَقًّا إِلَّا أَنَّهُ فَعْلُ الثَّلَاثِي كَانَ مَسْنَعًا فَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ الصَّيْدَ الْمُسْنَعَ الْفَرْضَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ بِصَغِيرَةٍ عَنْهُ أَوْ غَيْرِ مُشْتَعٍ فَلَمْ يَكُنْ بَانًا
عَلَى أَنْ ذَلِكَ مَلِكٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِهِ وَلَوْ وَجَدَ مِيتًا أَوْ إِذَا رَى شَخْصًا صَيِّدًا فَوَجَدَهُ مِيتًا بِالرَّقِيبِينَ فَإِنْ كَانَ الْحَرَجُ بِالرَّقِيبِينَ وَقَعَ عَلَى الْمَذْبُوحِ فَدَحَاهُ لَعَلَّ الْإِرَادَ
كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّقِيبِينَ مُسْتَقْلَلًا فِي زَالَةِ الْحَيَوَةِ لَوْلَا الْخَرْجُ لَكَ الصَّيْدُ وَكَذَا الْخَرْجُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ وَدَكَاهُ وَهُوَ حَيٌّ وَذِيكَاهُ فَهُوَ خَلَا لَيْسَ وَفِي كَلَامِ الْوَاحِدِ مِنْ
الرَّقِيبِينَ يَنْتَفِعُ الشَّرْ

انكرا فله نجاه او
 ركنه كانه ولا فلا
 لا حقا فضل القليل
 بعد له اثنان ولو
 رضى صيدنا ضمه
 غنم عار و غنم بها
 فافقه اليه يد من
 و قد اواضل طيه
 ليل فقل لم يحل
 من

فضیلت

المقتضى الثاني في الذبح وفيه مطلبان الاول في الاركان وهي اربعة الاول الذبح وشروطه الاسلام واحكامه فلا تخل بيمينه الكافر وان كان
ذميا ولا التناصب بين

كلام الضمير
في الذبح

رحمهم الله خصوصا الشهيد في الشرح ما لا يقدر على الزيادة عليه ونقل كلامهم مما لا يدع فيه من امكن اخذ منه بل عباد الله لم يحسن فليكن
لما كان اسم هذا شرعا فلا ينبغي ان يخلو منه واصل ان يحتمل ان المص فرض السعة في جوارح العبد لا يشار الى حكم الصيد الذي صام ملكا له ثم خرج
ومانبه فيما لا احتمال للخصم الصيد بما افاد من الاختلاف هو لزوم تمام القيمة على الثاني عيبا بالاول ان لا يكون له قيمة ولا لا يورث ان جناية القتل على
مباح فلا يضمن وجرحه الثاني وقتله فيض من ذلك حرمان جانيه كاشفانه ولولا ذلك لا يورث ايضا ولا يغاوث الحال بما اذا كان قاتلا على ذنبيه وركبه عدا
ام لا ولا يجزى عليه ذبح ماله وتخلص غيره عن ضمانه ويحتمل كون مال الجاني الاول شره فتم انما وجبه الاحتمال الذي يظهر ان احسن الاحتمال لا ينفذ به
ولخاره الشيخ على نوانه بالحقيقة بول الى ان العشرة نصف عشر مؤثرة فيه من واحد ويستغنى عن غيره فيقيمها عليه الجاهل المشبه ولا يرد
الذي لم يحرف على كل واحد لا نه جوا في نصف العشرة فليس عليه الا نصفه والاخر في نصف السعة فليس عليه الا نصفه كذلك لا يشارك تمام العشرة في
سبعة ولا يشارك في نصف جانيه ما وجدنا ما هو كذا لا انه اذا عطف صاحب العشرة خمسة وصاحب السعة اربعة ونصف في نصف جانيه وهو نصف وهو
من مائة وستين جزءا فينبغي ان يحكم منها على الاول خمسة اجزاء وعلى الثاني اربعة اجزاء ونصف فان سبعة الخسرة الى اربعة ونصف كسبعة العشرة في السعة
سبعة الخسرة اثنين والجنايتين فعل الاول خمسة وثمانون من مائة وستين جزءا وخمس اجزاء منها فالجميع مائة جزء وعلى الثاني اربعة ونصف في
خمس وثمانون ونصف من مائة وستين جزءا واربعة اجزاء ونصف منها فالجميع ستمون وثلثون جزءا في الشرح وفيه نامل من وجهين الاول ان منه حيفا على الثاني
لا يشارك في القتل الا في جوارحه ولا عليه الا نصف ذلك بخلاف الاول لا يبرح في وقت يسوخته وما كان له هناك شرك صلاح في جانيه المستقلة فبما
ثم الشكر وليس هذا بناء على عدم ادخال ارض جانيه الاول في النفس والثاني حتى يكون ترجيح بلا مرجح بل يراه على ان ينداء التلغص وصير الجوارح السبعة مستقلة
ليسوي عشرة فليكن لشريك فلفعله ثلث في القتل بالكثر من جانيه نصف العشرة فانه لو كان له شريك كان عليه نصف فكيف يكون عليه بلا شرك نصف
الاحتمال ان يراه حيد ولكن الظاهر ضعيف لما عرفتم والثاني انه على تقدير تسليم ما ذكر لا ينبغي ذلك مطلقا بل ينبغي ان يكون ذلك على القول بدخول
جناية الطرف في النفس كقولنا ما فعل النفس فوخذ منها التي هي كانت هذا لو كانت موجبة للنفس لكانت الاضمار بالنفس بالنفس لان يقول بزم
النفس في الطرف لو كانت موجبة لكانت الاضمار في القول بعد مطلقا او في المملوك فقط كما هو الظاهر لان في المملوك لم يدخل ولم يخذل في الطرف
مرتين فان دية النفس ما خوزة عن كل لا كذا هو موضع على كل بانه فاذ اخذت عن طرفه على جميعه دية كاملة يلزم ذلك وهو ماله فانه ما فعل
الاقتضا واخذ منه دية النفس والزيادة بخلاف المملوك فانه ان اخذت من الطرف لم يؤخذت من نفسه بكماله بل كيهام معدوم الطرف لا يؤخذ الا بيهام معدوم
الطرف فافان على كل واحد خمسة لان كل واحد يشارك في الباقي بقيته بينهما بالتسوية فانه قتل جانيه ما ولا ينفذ على الثاني لان صاحب المال لزمه نصف في القتل
بعد سقوط ارض الجانيين ولا يلزم اخذ النافس عن الاول فانه ما فعلت بركا الا بعد سقوط ارض جانيه الثاني في كل لزمه شيء لصاحب المال لزمه نصف ارض
من ارض جانيه الاول هذا الاحتمال اخر مطلقا ما ذكره في غير المتن وهو مطلقا غير جيد نعم جسد بناء على خروج ارض الجانيه فتم وانما الاحتمال الثاني في كون
نصف العشرة على الاول لا يشارك في قتل جوارح يسوي عشرة وعلى الثاني نصف السعة لا يشارك في قتل جوارح يسوي عشرة فيلزم على صاحب النفس
فالمال ولا اعتبار هذا المقصا على المال وهو ضعيف لزوم النفس على المال من غير وجه لعدم اعتبار كيف يكون معتبرا او قتل جوارحه ظاهرا فلا يحد
تمام ارضه بل ينقص نصف العشرة وهو ظاهرا اما الاحتمال الثالث فهو مبني على عدم دخول ارض الجانيه في النفس فيجوز على الاول ان يشارك في ارض نصف السعة في الشكر
في القتل في عليه خمسة ونصف وعلى الثاني لا يشارك كذلك ونصف فانه عليه خمسة وثمانون من مائة وستين جزءا ونصف في السعة فينبغي ان يحكم
الاول فانه وان كانت جانيه على العشرة لان جانيه الثاني اسقط عنه ديناء ارض الشكر في القتل بعد حذفه ففقد في القول بخروج ارضه عن دية النفس
ما فعله فانه على انه مبق على ذلك وينبغي الحكم على تقديرين او بعد اثبات تجاوزه وهو غير ظاهر وما اثبت فتم ويحتمل عدم البسط والتزام خصوص الثاني
لما كان لا يشارك في الجناية عن قيمة النفس فتم واما الاحتمال الرابع فهو ان لا يرفع ونصفه على الثاني انما يشارك في القتل لا بعد ان كان يسوي عشرة وعلى الاول
خمس ونصف تمام العشرة لان النفس احرر معقول طرزم الثاني بالكثر ما ذكرنا من غير كنه في قتل جوارح يسوي عشرة كان فيلزم الاول لانه المقتضى فانه لزمه ديناء
على الاستقلال لا يشارك في نصف السعة في القتل وفيه نصف خفيف على الاول حيث لا دخل ارض جانيه في القتل وادخله الثاني وهذا الاحتمال لا يخلو
عن قوة وليس مبتدأ على اخرج ارض جانيه الاول وادخل الثاني بل على انه ما كان لا يشارك الا بعد ان صير يسوي عشرة مع شركته في قتله وانما لا يشارك
وما كان لشريك قبل السعة وليس المقصا على المال معقولا ولا على الثاني اكثر من جانيه وهو ان لا يشارك في نصف السعة فلا يكون الا على الاول فافعله مستقلا
وما يشارك ولا لا يشارك والمعدى او لا فانه لفعلة باشر في القتل اكثر من الثاني لا نه صاحب بركا بعد نقض الباشير كانه الف بعضه وميتة ثم صاها لغيره
له وهذا هو الوجه على القول بدخول ارضه او فصل اكثر من الثاني نصف العشرة فانه كان مستقلا الى ارضه اربعة اجزاء ونصف وهذا الاحتمال
كثيره مذكور في الشرح اكثرها مع ما فيها فابرجع اليه ولما امل ذلك قوله وشروطه الاسلام واحكامه نقل اجماع الاصحاب بل المسلمين على اشتراط الذبح
غير مشرك ومجبره في ذبحه المشرك وغير الكفاي من اصناف الكفار حتى لم يزل وانما الخلاف في الذبح في غيرهم فذهب جماعة مثل الشيخين والسيد ابن ابراهيم
الى اشتراط الاسلام في ذبحه الكفاي من اصناف الكفار حتى لم يزل وانما الخلاف في الذبح في غيرهم فذهب جماعة مثل الشيخين والسيد ابن ابراهيم
ذلك عن الصدوق ايضا لكن بشرط هو متاع التمتيع عليها ولم يفرق بين الجوس وغيره وقال في الدرر من هو في التحريم اخيرا والعظم الى قوله ومجبره في ذبحه المشرك
والخارجي دون غيره وعلى الوجه لقول مبر الوهميين من ان بركة الاسلام وصنام وصل في ذبحه كجواز اذا ذكر اسم عليه وجعل فيه تحريم ما يذبح

في القتل

على

فلا وجه

طرحه في نصف اي يجهل عشرة في ذبحه اولا وعشره في ذبحه ثانيا

٢٤

وَجَلَّزِيحَةُ السُّلَّةِ وَالْحَمَى وَالْخَائِفُ وَالْخَائِضُ وَالْجَنِبُ وَالْأَطْفَالُ
الْمُؤْمِنِينَ مَعَ الْمُعْرِفَةِ وَوَلَدُ الزَّانِمِ

كتاب الصديق
الذناج

کلا و اما ذکر اسم
الله علیه

علم

الشدة فجامد الغم يوقف في شدة
من الرجل المولى براسه اما
اعرض مر

الاجتناب

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب
من امرنا وما كنا
بمكلفين

[illegible]

م
انضام

وابانة الرأس سلمها قبل الموت على راسي او قطع شق منها ولو انقلنا اظفر خادمية ما سلمه والرحم وينتهي في الغنم ربط يديه واحدى رجله ولا تساع على صوفه او شعر حتى يترد
في البئر عقل يديه ورجليه واغلاق ذنبه وفي الايل ربط اخفافه الى ابطاه واغلاق رجليه وارسل الطير بعد الذبح ذكاه السمل اخذ من الماء حيا فان وشب واخذ قبل
موت خذ ذكاه ولا يشترط في خذ ذكاه الا سلامه ولو وجد في يد كافر لم يحل الا مع مشاهد افرجه لحي او لو عيدين في الماء فقلت فيه لم يحل لمن كان في لاله ولو فانتا البعض في الشبكة
المصنوعة ولا يقر بالحرمه في الجميع مع الاشياء واباخذ كذا حيا من

كتاب
الطهارة

وبه عليه العقل والروايات في ابانة الرأس كما سيجي ولما ذكرناه فقلت هو ان يدخل السكين في عنق الذبوح ويجعل وجهه الى وجهه فيقطع الاعضاء الاربع الى الفوق على
عكس الشق من فوقه وان لم يكن عين عن الجسد لله عم قال سالت عن الذبح فقال الذبح من راسه لا تكف ولا تقبل السكين لشدخها في الحلقوم وتقطع الى فوق
الان سالت الطير خاصة فان زدت في جيب او هذه من الارض فلا تاكله ولا تظعم فقلت لا تزدى المزدى قتله او الذبح وان كان من الغنم امسك صوفه وشعره ولا تمسكه
بدا ولا تظفها فاما البقرة عقلها فاطلق الذنب واما البعير فشد اخفافه الى باطاه واطلق رجليه وان افلتك شق من الطير وانث تربط يديه واذ عليل فارم به بك
فاذ سقط فذكه بمنزلة الصيد فيها الحرام مثل ارسال الطير وعدم قلب السكين ونحوه اكل الذبيحة بعد الذبح والطعامه للغير يقطع الاعضاء الاربعه اذا وقع في بئر
او هذه لا تحال عدم الموت بل يوقع في بئر نحو وان لا يموت بجره يقطع الاعضاء الاربعه وفيه ما قل ان الظاهر ان يموت بجره وان لم يموت بجره لا ياكله
بهما فكانت وفاء وحكم حكم الميت فالحكم بالبعير كما خال وقته بعير مشتكل خصوصا على القول باسقاط استعفاء الحيوان وتغيبه ما باليوم والكره ثم ينبغي في هذه فذلك
وعدم ارساله وطرحه في موضع يمكن موته ولا يفيد في اخر غير الذبح ويمكن حمل الرواية على الكراهه او على عدم قطع الاعضاء الاربعه فتم وامساك صوف الغنم وشعره
وعدم امساك يديه ولا رجله ولكن فتم يديه واحدى رجله وجلبه معها كما في ذبح نحره مشكك في الذبوح في الغنم بقله ولا تمسك بذي ولا رجلا انه ربط يديه واحدا
رجليه من غير ان يسك يديه فتم وشد اخفاف البعير لكن فيه اظنه شك لان السناد منه يذهب الى باطاه شد الشاؤ والتخذه معا وان فعل كذلك فلا يمكن
ان يقوم مع ان المستحب مخوف فاما فيمكن ان يكون هذا على تقدير النحر او كالا فاما ان يكون غير في الاستحباب او يكون المراد بالقيام ما يقابل اضطراره او يكون المراد
جعل احدى يديه كذلك وهو لا ينافي القيام ويكون الجمع باعتبار افر البعير باعتبار ان اثنين في كل واحد وبعد ان يكون المراد منه شد يديه بعضهما مع بعض
ما بين الركبة والخف ولا يفهم هذا اللعن من هذه العبارة وان كان ذلك فهو موافق لما مضى في رواية اخرى وهو ظاهر بل يكون ح غير المان بخبر فاما على هذا الوجه
او مع ضله ذلك بيده الواحد او باركا على الوجه الاول فتم وعقل البعير يجمع جملها او يديه او ذنبه وان الطير لا يغير ما افلتك وخلص ليد عليه يذبح
ويقول امكن ويلا حظ في هذا الصنيع الصيد وقد مررنا فافهم ولما افهم قلب السكين كما هو هذا البصر فقام به يحمل في السند نعم الكراهه غير بعيد
كذا القول باستحباب وكراهه ثانيا فافهم منها ان لا يكون ذبح اخر غير ما فعل به فتم ولما ذكرناه الذبح والاخر ينظر اليه فذل عليه رواية غياث بن ابراهيم عن ابي
عبد الله ان ابا بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يذبح ولا يجزى ولا يذبح ولا يجزى ولا يذبح ولا يجزى ولا يذبح ولا يجزى ولا يذبح ولا يجزى ولا يذبح ولا يجزى
الاخواب فيها اشعار بحريان الذبح في الايل وان لم يكن ذبح في كل واحد من الغنم والابل لا ينظر اليه غيره من جنسه فلا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح
الاعم ويكون المراد مثلا كاخاف عدم اختصاصها مع اخاله ايضا لعدم الفيا مقوله ابانة الرأس اي بكرة ابانة وامن الذبيحة قبل ذبحها اي قبل الذبح وقولها
بالكيفية بان يذبح ويذبح حر كذا وكذا بكرة كسر غنمها وسلمها او قطع شق منها قبله دليل لكل تحقق الموت بازالة الحيوة المستقر فلا يصح قطع هذه الامور ولا يصح
الذبح بعد ذلك ميتة والاصل في هذه الحروف انهم لما وردوا في بعض الاصل جعل على الكراهه وقوله لا يغيبوا واعيانا وقدم في النحر فان كسر الرقبة وقلة
الراس مستلزم لذلك والرواية قد ليد هذا على حكمه او مثل ما سالتنا باجهر عن الرجل يذبح ولا يذبح في ان كان ناسيا فلا بأس عليه اذا كان
مسلم وكان يحسن ان يذبح في غير الذبيحة لما تقدم في الغنم والاشياء في حقه الجاني حتى يبرأ الذبيحة وفيها ذكاه لا على التماس في قطع الرقبة كان المراد الكراهه
محسنة الفضيل بن زياد قال سالت ابا جعفر عن رجل ذبح فذبحه السكين فقطع فقال ذكاه وجذبه ولا بأس باكله وحسنه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر
عن مسلم ذبح فذبحه مدينه فابن الواس قال اخرج الدم فكلوهما صحيحا في الحقيقة ودليله سعد بن سعد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام وسئل
عن رجل يذبح فذبحه السكين فذبحه الذكاه العجوة لا بأس باكلها ذكاه لم يذبح ذكاه وفي هذا ولا يذبح ذكاه لا على التماس في الفعل ولا اكل مع التعدد
ولكنه لا ينشأ بغيره في نحره الفعل ولا اكل فلا يبعد الجواز والقول بالكرهه لعل هذا نظر المصنف ويمكن دفع العوض او الاصل بالاشياء كذا دفعه في حصول الموت
وزال استعفاء الجوز فان ذكاه لا يذبح على عدم الجوز بل يذبح على عدم الجوز من تلك الجملة وعدم كونه ميتة بعد التسليم وان لم يكن هذه الاحتياجه في
النحر ولكنها مع ما تقدم في النحر قد على تحريم الفعل في غير ذكاه الذبيحة فامل وان لم يثبت لكن لا يحظر اجتنابها بل لا يكرهها ايضا مثل الفعل فتم والظاهر
السلم كرهه قبل ان يذبح وكذا اكله بعد ذبحه بل يذبح الجوز وهو لا يحل الا كراهه مستند الى ما في رواية محمد بن يحيى قال ابو الحسن الرضا عليه السلام اذا ذبح
سليخا او سلخ شيئا منها فذل ان يموت فليس حل اكلها كان المراد بقوله او سلخ شيئا منها قطع شق منها وان كان كذا وهو دليل قوله او قطع شق منها وهذا يدل على
ان يحترق الذبيحة وحمل على الكراهه لعدم صحة ما تقدم ولا ينفع كون معنى في الاصطلاح انه اسند لعدم العلم بالاشياء في الذبح فيه ما رساله كما
تم فغله المصنف غير مستدعي بوجوب العلم والظن وليس معلوم الاستلزام لان محمد بن يحيى ما اسنده وحذفه فلا بد من عرض الشارح وفيه نظر لان المفهوم من
اصطلاح ارباب صناعة الحد يشان وضعه بمجته اسنده وطهر فيه ابن ادريس بالشد وذو هو مسلم ولا يخفى فافهمه فان الظان طعن المصنف على لا طعن ابن
ابن ادريس المعروف ولا في الشذوذ مع الصحة لا يصح فتم ثم قال الاصح التحريم للنحر عن تعذيب الحيوان وعدم الشقوق ممنوع واباخذ الذبح لقائده بخلافه منا ولكن
لكن لا ياكل ذكاه من اكله عليه فذلنا فتم في شوقه ثم تعذيب الحيوان لا يذبح فافهمه وفيه لا بأس من بقاء الشقوق ولا يكره منع عدم بقاءه فلو
بالقرينة بناء على صحة ما عده كان اولى وغيره كونه الفعل مكرهه لا انه يذبح لكرهه في الذبيحة فتم ويدل على حل الاكل وحسنه الذبح باننا في الراس انما
ذبح ذكاه اسم الله وعلى الحل بعد ابانة فافهمه رواية كانها صحيحة في الفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل ذبح طيرا ففطع راسه ابو كل منته قال نعم ولكن لا
فطع راسه ولعلنا اشعر بعد التحريم في غير ما من النحر والسلم والكره وقطع كونه مناهيا وان الشارح نقل تحريم الفعل ولا اكله في الاثارة والشارح في الراس
وان الشارح في الحروف ادعى اجماع الصحابة على حل اكل بعد ابانة الرأس وان كراهه ابانة فذل الخلاف بين ادريس وقط الدين الرازي والمحقق وان كراهه الفقيه
يحمل التحريم والكرهه قولهم ولو انقلنا الطير الى ارضه وادرسا الطير بعد ذكاه فذبحه فذكاه اي ذكاه السمل ليجل

كتاب
الطهارة

كتاب
الطهارة

المجلد الثاني من المجلدات الثلاثة
بمكة المكرمة

فألف كتابه في الصلاة، وفيها أصناف من الصلوات
من الجنان فقال كل على يقول الجنان
والمجادد

والسبور والسحاب العطاء واللمحة متن

النبي لا يوافق العامة ورجال الدين وروا هذا الخبر كثر ثم رجال العامة وما يخشون من قبله لا يلقون اليه وانما يعلم انهم لا يخشون من قبله ويمكن حمل

والأشهر

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a philosophical or linguistic treatise. The text is written diagonally across the page, filling most of the space. It appears to be a single continuous paragraph or a section of a larger work.]

Handwritten text in Arabic script, likely a philosophical or scientific treatise. The text is densely packed and written in a cursive style. It appears to be a manuscript page, possibly from a book on logic or metaphysics, given the nature of the terminology and the structure of the arguments. The text is written in black ink on a light-colored background. The script is highly stylized and characteristic of the Ottoman or Mamluk periods. The page is filled with text, with some lines being more prominent than others. The overall appearance is that of a well-preserved but aged manuscript.

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in a cursive script.

كتاب الاربعة

Main body of handwritten text, consisting of several paragraphs in a cursive script.

فصل في...

فصل في...

فصل في...

فصل في...

فصل في...

فصل في...

فصل في...

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the text or providing commentary.

والدم المسفوح وغيره من الصفاح والقران الا ما يتخلف في الدم لا يدفعه المذبح والبول كله الا بول الام لا يشقاه

متن

وكذلك قلت فان فطر فيه الدم قال الدم ناكله النار انشاء الله فلهذا فطر في عجين او دم قال فقال فسد فقلت بغيره من الدم والنفاس والابن لهم فانهم يستحلون شربهم فقلت الصفاح هو تلك المنزلة اذا فطر في شئ من ذلك قال كره ان ياكله اذا فطر في شئ من طيبا وهذا منديل على كراهة الصفاح وقد مر ان ياكله على غير من النضر والا فالحرام فالمراد بها الحفرة كما قبل فان الكراهة تطلق على الخمر وكثيرا وقد مر كذلك عند من استعملوا سائلنا بالحسن عن غير صفاح الصفاح فكرهه كراهة شديدة وهي الخمر وقد لا على نجاسة المذكوكة وعدم طهارة الصفاح مثل الرفوف ونظمه بالدم المطبوع مع الجبس ولو بالماء القليل على الاحتمال لعدم قوله اغسله فامل فيه وطهارة ما وقع الدم وجوز بيع ما صار اخرضا على مستحله من الكراهة مع البيان له ذلك وعدم تطهير العجين بالماء مطلقا ولو كان كثيرا لم يحتل في الكراهة من نجاسة الخمر سببها الطهارة ويكون الحكم الا بالمراد والغسل الذي فامل كجسمه سعيده لا يخرج قال سائلنا بالعبادة الله عن فطره من عروقه وقد اوقف عن دم ابو بكر قال فان النار ياكل الدم فيمكن حملها على الدم الغريب الخمر من الدم المحمول بحكمه باطلا فانه لا اصل لكل شئ طاهر حرم الله ان ينجس ولهذا قالوا لا يحكم نجاسة شئ حتى يدم لان نجاسته نجس شئ به في الذكرى ويحمل حله على غير الحرام اي يكون كقوله ياكل النار لا تنشر الطبع لا الطهارة والنجاسة فلا بد على نجاسة القدر بالدم حتى ينفس عليه سائر النجاسات كما فعله البعض او نجس الدم ويقال النار يطهر ما وقع فيه الدم عنه فقط او ينفس عليه غير ما وقع ويمكن طرح الاول لا شرا كمنه في قوله انما الصبي الذي قبل كان يضع الحديش وجوز العجن من الياك الجاهل ان ينجس في الخلف الثاني على فطره من منع تحت السند وقال ان سعيده لا يخرج ما اعرفه في قوله في الطهارة سعيده بن عبد الرحمن وفيه بن عبد الله فغيره ذكره بن نوع وابن عرفة وكذا النجاسة فيمكن ان يكون ما جرفه فان هذا هو المذكوكة لا يقول بوثيقه فانه ينفذ عن ابن نوع وابن عرفة وله عرف مذهبه وهو خلاف الظاهر المذكور وكثيرا ما يقول بغيره فامل ما لم ينجس بوثيقه في الخاصة قوله الدم من الحروف انما يغيره الدم مطلقا مسفوحا وفيه مسفوح قبل المسفوح هو الذي يخرج بقوة عند قطع عروق الحيوان ويخرج من شدة الماء ان تصبته فالمسفوح المصبوب ونحوه مما يخرج يتداخل من غير المسفوح كدم الصفاح والقران والسائل في ذلك الدم النجاسة الغير المسفوح نجاسة الكون للنجس هو المسفوح فقط ولكن يجوز لعموم قوله نعم عليكم الميتة والدم ومساهمة محمد بن عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في تغليل الحرام ان حرم الله الميتة والدم ان في قول الاول الاستدلال على حرمه بالنجاسة لان طلاق الدم مقيد بالدم المسفوح في قوله او دما مسفوحا وان انت تعلم ان المطلق انما يحل على التقيد على ثبوت النجاسة ولا منافاة بين الاثنين لا باعتبار مفهوم النجاسة فلو قيل به ونجس كل عام بالهوان لم يمتد الى كل واحد ليس مفهومه ما يخرج على تقديره في النجاسة كالحق في موضعهم في الاصول نعم المناقاة موجودة من جهة الحرام لكن يمكن ان يكون نجس مطلقا للدم بعد قوله الحرام ما يخرج من كثير من الخمر ان على المناقاة مع موجودة من جهة الحرام لكن يمكن ان يكون نجس مطلقا للدم بعد فطره ما مثل ما يتقي بعد القذف فانه ما يخرج من المسفوح فليست فيه ولو لم يخل في الاصل فاما في قوله او دما مسفوحا او دما نجسا ولكن فلهذا ما بعد دم يخرج من الدم ما مثل ما يتقي في النجاسة والنجس من الدم المسفوح وغيره فكل من نجس به جميع أشكال الدم عليه فاحرامه يحتاج الى دليل الاطباء غير طاهر ان قبل نجس المسفوح خاصة محل الطلاق لا ينعى على القيد وعدم ظهوره بالنجاسة ودليل اخر على نجس كل الدم لا يجرى الا المسفوح ولكن يخرج كثير من الدماء الموقوفة في احواله الى الدليل فالدليل مسئلة نجس من الدم وبين الحرام منه والحلال والنجس الطاهر في خاتمة الاشكال وقد مر الاشارة اليه في ابي النجاسات فتذكر ما ينبغي الاجتناب له لخطا في نهي الله تعالى في قوله لا ما يتخلف في الدم لا يدفعه المذبح ان يكون مستثنى من قوله عني اي الدم المسفوح اي حرام مثل دم الصفاح والقران الا ما يتخلف في الدم فانه يكون طاهرا ولا يكون نجسا من مستثنى من مطلق الدم مسفوحا وغيره فانه ينبغي في الحيوان بعد الذبح والحرف المغلوف من الدم المسفوح شئ وهو اظهر يكون حلالا ولا يشترط في كل ما ينجس من الدم والنفاس المندك وعدم العلم بدخول شئ من المسفوح الى الداخلين بجذبه نفس او يكون واسم الحيوان على موضع مرفوع فاتح ما دخل فيه نجس لانه لا يكون نجسا على النجاسة بحيث يرجع الدم الى الجوف ولا يطالع بل يكون على المستوية والمخدة بحيث يكون البدن فوق والراس في الخلفين على الخرج ولا يشترط هذا الاصل وعموم ما يدل على حل الذبيحة وقوله مما لا يدع شك في يستخلف هو الصبر الخارج على الوجه الذي تقدم وبالحذف ما علم بالظاهر ان مسفوح نجس عند دفعه على الوجه العادي يكون حراما بعد الحرف حكم المسفوح فيكون نجسا فالدليل في شرحه وفي الخوا ما يتخلف في القلب الكبد ونحوه من مساهلة في المغفرة وعدم كونه مسفوحا من الاضداد بالخصنة الخافعة الاصل على ما مردها ولو قيل بغيره في كل الاضداد فيه والاتفاق ان كان ظاهره ان نجاسة الدم وكونه من النجاسة ما لا يتخلف في الاضداد بالخصنة الخافعة الاصل على ما مردها فانما كلامه الذي يلزمه ذلك من غير اشارة الى الخلاف فكانه اجماعا في الدليل الذي يتجمل الضرر والحرج والنجس والحكم قبل الذبيحة بعد الذبح من غير اشارة الى اخراج الدماء التي فيها وذلك كمثل ما في القلب الكبد وغيرها وهو ظاهر لكن قد يقال على انه من نجاسة الدم وعدم حله على ان الاجزاء التي على غير الدم من الذبيحة كالكلى وغيرها من اجزاءها وعلوها على الدم المتعارف وهو خارج عند الذبح وذلك على ما عرفت فانه لا يشارك في الكراهة غير المسفوح السائل كالدفع في العروق لا كالكبد والطحال فذكره في دم العروق بعد الذبح فالنجس في هذه من جهة نجاسته واما الشافعي فهو يخرج كل الدماء مسفوحا كما هو عليه على الشافعي ان نجاسة المطلق المقتيد خصوصا ان يجعل الغران شيئا واحدا يقتيد بخصه بعضها والحكمة العظم والنقل دليل بانها كل شئ وطهارة حتى قيل خلافة من قال الدم الباقي والنجس المسفوح حلال على الظاهر بناء على قوله في نجاسة الذبيحة والنجاسة وهو مقتيد بالدم المسفوح ولكن هو مقتيد بالنجاسة في قوله نعم فانه رجس فم وكذا سائر النجاسات مثل النجس اما الظاهر منه مثل بول ما يترك كمالا لافعام فيه خلاف قبل الحل العقل والنقل لا يبرر على الا باعده خصوصا حرم الخمرات وهو هذا الدم والنجس والنجس من ادرين المحقوقي في غير النجس وهو من هذا المصنف المحقق في التمسك بالاسنخا

والصحيح على ما عرفت في الصفاح والقران الا ما يتخلف في الدم لا يدفعه المذبح والبول كله الا بول الام لا يشقاه
متن
وكذلك قلت فان فطر فيه الدم قال الدم ناكله النار انشاء الله فلهذا فطر في عجين او دم قال فقال فسد فقلت بغيره من الدم والنفاس والابن لهم فانهم يستحلون شربهم فقلت الصفاح هو تلك المنزلة اذا فطر في شئ من ذلك قال كره ان ياكله اذا فطر في شئ من طيبا وهذا منديل على كراهة الصفاح وقد مر ان ياكله على غير من النضر والا فالحرام فالمراد بها الحفرة كما قبل فان الكراهة تطلق على الخمر وكثيرا وقد مر كذلك عند من استعملوا سائلنا بالحسن عن غير صفاح الصفاح فكرهه كراهة شديدة وهي الخمر وقد لا على نجاسة المذكوكة وعدم طهارة الصفاح مثل الرفوف ونظمه بالدم المطبوع مع الجبس ولو بالماء القليل على الاحتمال لعدم قوله اغسله فامل فيه وطهارة ما وقع الدم وجوز بيع ما صار اخرضا على مستحله من الكراهة مع البيان له ذلك وعدم تطهير العجين بالماء مطلقا ولو كان كثيرا لم يحتل في الكراهة من نجاسة الخمر سببها الطهارة ويكون الحكم الا بالمراد والغسل الذي فامل كجسمه سعيده لا يخرج قال سائلنا بالعبادة الله عن فطره من عروقه وقد اوقف عن دم ابو بكر قال فان النار ياكل الدم فيمكن حملها على الدم الغريب الخمر من الدم المحمول بحكمه باطلا فانه لا اصل لكل شئ طاهر حرم الله ان ينجس ولهذا قالوا لا يحكم نجاسة شئ حتى يدم لان نجاسته نجس شئ به في الذكرى ويحمل حله على غير الحرام اي يكون كقوله ياكل النار لا تنشر الطبع لا الطهارة والنجاسة فلا بد على نجاسة القدر بالدم حتى ينفس عليه سائر النجاسات كما فعله البعض او نجس الدم ويقال النار يطهر ما وقع فيه الدم عنه فقط او ينفس عليه غير ما وقع ويمكن طرح الاول لا شرا كمنه في قوله انما الصبي الذي قبل كان يضع الحديش وجوز العجن من الياك الجاهل ان ينجس في الخلف الثاني على فطره من منع تحت السند وقال ان سعيده لا يخرج ما اعرفه في قوله في الطهارة سعيده بن عبد الرحمن وفيه بن عبد الله فغيره ذكره بن نوع وابن عرفة وكذا النجاسة فيمكن ان يكون ما جرفه فان هذا هو المذكوكة لا يقول بوثيقه فانه ينفذ عن ابن نوع وابن عرفة وله عرف مذهبه وهو خلاف الظاهر المذكور وكثيرا ما يقول بغيره فامل ما لم ينجس بوثيقه في الخاصة قوله الدم من الحروف انما يغيره الدم مطلقا مسفوحا وفيه مسفوح قبل المسفوح هو الذي يخرج بقوة عند قطع عروق الحيوان ويخرج من شدة الماء ان تصبته فالمسفوح المصبوب ونحوه مما يخرج يتداخل من غير المسفوح كدم الصفاح والقران والسائل في ذلك الدم النجاسة الغير المسفوح نجاسة الكون للنجس هو المسفوح فقط ولكن يجوز لعموم قوله نعم عليكم الميتة والدم ومساهمة محمد بن عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في تغليل الحرام ان حرم الله الميتة والدم ان في قول الاول الاستدلال على حرمه بالنجاسة لان طلاق الدم مقيد بالدم المسفوح في قوله او دما مسفوحا وان انت تعلم ان المطلق انما يحل على التقيد على ثبوت النجاسة ولا منافاة بين الاثنين لا باعتبار مفهوم النجاسة فلو قيل به ونجس كل عام بالهوان لم يمتد الى كل واحد ليس مفهومه ما يخرج على تقديره في النجاسة كالحق في موضعهم في الاصول نعم المناقاة موجودة من جهة الحرام لكن يمكن ان يكون نجس مطلقا للدم بعد قوله الحرام ما يخرج من كثير من الخمر ان على المناقاة مع موجودة من جهة الحرام لكن يمكن ان يكون نجس مطلقا للدم بعد فطره ما مثل ما يتقي بعد القذف فانه ما يخرج من المسفوح فليست فيه ولو لم يخل في الاصل فاما في قوله او دما مسفوحا او دما نجسا ولكن فلهذا ما بعد دم يخرج من الدم ما مثل ما يتقي في النجاسة والنجس من الدم المسفوح وغيره فكل من نجس به جميع أشكال الدم عليه فاحرامه يحتاج الى دليل الاطباء غير طاهر ان قبل نجس المسفوح خاصة محل الطلاق لا ينعى على القيد وعدم ظهوره بالنجاسة ودليل اخر على نجس كل الدم لا يجرى الا المسفوح ولكن يخرج كثير من الدماء الموقوفة في احواله الى الدليل فالدليل مسئلة نجس من الدم وبين الحرام منه والحلال والنجس الطاهر في خاتمة الاشكال وقد مر الاشارة اليه في ابي النجاسات فتذكر ما ينبغي الاجتناب له لخطا في نهي الله تعالى في قوله لا ما يتخلف في الدم لا يدفعه المذبح ان يكون مستثنى من قوله عني اي الدم المسفوح اي حرام مثل دم الصفاح والقران الا ما يتخلف في الدم فانه يكون طاهرا ولا يكون نجسا من مستثنى من مطلق الدم مسفوحا وغيره فانه ينبغي في الحيوان بعد الذبح والحرف المغلوف من الدم المسفوح شئ وهو اظهر يكون حلالا ولا يشترط في كل ما ينجس من الدم والنفاس المندك وعدم العلم بدخول شئ من المسفوح الى الداخلين بجذبه نفس او يكون واسم الحيوان على موضع مرفوع فاتح ما دخل فيه نجس لانه لا يكون نجسا على النجاسة بحيث يرجع الدم الى الجوف ولا يطالع بل يكون على المستوية والمخدة بحيث يكون البدن فوق والراس في الخلفين على الخرج ولا يشترط هذا الاصل وعموم ما يدل على حل الذبيحة وقوله مما لا يدع شك في يستخلف هو الصبر الخارج على الوجه الذي تقدم وبالحذف ما علم بالظاهر ان مسفوح نجس عند دفعه على الوجه العادي يكون حراما بعد الحرف حكم المسفوح فيكون نجسا فالدليل في شرحه وفي الخوا ما يتخلف في القلب الكبد ونحوه من مساهلة في المغفرة وعدم كونه مسفوحا من الاضداد بالخصنة الخافعة الاصل على ما مردها ولو قيل بغيره في كل الاضداد فيه والاتفاق ان كان ظاهره ان نجاسة الدم وكونه من النجاسة ما لا يتخلف في الاضداد بالخصنة الخافعة الاصل على ما مردها فانما كلامه الذي يلزمه ذلك من غير اشارة الى الخلاف فكانه اجماعا في الدليل الذي يتجمل الضرر والحرج والنجس والحكم قبل الذبيحة بعد الذبح من غير اشارة الى اخراج الدماء التي فيها وذلك كمثل ما في القلب الكبد وغيرها وهو ظاهر لكن قد يقال على انه من نجاسة الدم وعدم حله على ان الاجزاء التي على غير الدم من الذبيحة كالكلى وغيرها من اجزاءها وعلوها على الدم المتعارف وهو خارج عند الذبح وذلك على ما عرفت فانه لا يشارك في الكراهة غير المسفوح السائل كالدفع في العروق لا كالكبد والطحال فذكره في دم العروق بعد الذبح فالنجس في هذه من جهة نجاسته واما الشافعي فهو يخرج كل الدماء مسفوحا كما هو عليه على الشافعي ان نجاسة المطلق المقتيد خصوصا ان يجعل الغران شيئا واحدا يقتيد بخصه بعضها والحكمة العظم والنقل دليل بانها كل شئ وطهارة حتى قيل خلافة من قال الدم الباقي والنجس المسفوح حلال على الظاهر بناء على قوله في نجاسة الذبيحة والنجاسة وهو مقتيد بالدم المسفوح ولكن هو مقتيد بالنجاسة في قوله نعم فانه رجس فم وكذا سائر النجاسات مثل النجس اما الظاهر منه مثل بول ما يترك كمالا لافعام فيه خلاف قبل الحل العقل والنقل لا يبرر على الا باعده خصوصا حرم الخمرات وهو هذا الدم والنجس والنجس من ادرين المحقوقي في غير النجس وهو من هذا المصنف المحقق في التمسك بالاسنخا

منه

الخامس الجائز في كلها بمباحة المشقة ولينها على اى وجعل العين كالعدو وما ينج بالنجس مما لا يمكن
ظهوره وباشرة الكافر بكونه من

نظيره او مباشرة الكافر برطونيه من

[illegible]

وسمى القائل قلبها وكثيرا ما لا يقتل عليه يجوز تناوله ما لا يضر فيه ويجوز من الذبحة الطحال والفضيد والقبح والفرش
والدم والانتيان والثلاثة والمرارة والمثمة قبل الحاجة والعليا والغدة وذات الاشاج وخزف الدماغ والحدق وكبر
الكلا واذنا القلب والعروق من

اما الحسن عن الطين فقال اكل الطين حرام مثل الشبه والدم ولحم الخنزير الا طين الحار فان فيه شفاء من كل داء واصنافا من كل خوف وهذه على استنباط
حار الحسين ثم مثل زقية الجحى الواسطي من جوف قال ابو عبد الله الطين حرام كله كالحب الخنزير ومن كل داء فيه لاصل عليه الا طين الفجر فيه شفاء
من كل داء ومن اكله شهوة لم يكن له فيه شفاء الظاهر انه لا خلاف في تحريم المشقي من تحليل المستقي اما الكلام في تحقيها اما المستقي منه فظاهر اللفظ
عرفوا لغة انه نثر جمل ماء قال في القاموس الطين معروف والطينة قطعة منه ونظير ناطق به ويؤيد صحة ما قلنا من خلاصه عن الطين في الحسن ثم قال قلت لهما
بروي الناس في الطين وكراهيته قال غلاة المبالون وذلك المدة وهذه نكاح على ان بعد البوسه فيه حرام ولا يشترط بقاء الرطوبة ولكن لا بد ان يكون
منه جازا ولا يبره فلا يبره من ذلك لاصل العيون وحصر الحركات والمشهور بين المتقنين انه يحرم التراب والارض كلها حتى الرمل والجارح في شرح يع
المراد به ما يشتمل التراب المدد لما فيه من الاضرار بالبدن والضرر بمطالفا غير واضح ولعل وجه المشهور انه اذا كان الطين حراما وليس فيه الا الماء والتراب و
معلوم عدم تحريم الماء ولا معنى لتحريم شيء بسبب فساد شيء محال فلو لم يكن التراب حراما لم يكن الطين كذلك وانما التراب جواز الارض فيكون حكمها حراما فيه
ثاملا واضح فثم ولا تنكر الا حياط واما المستقي فالمشهور انه زينة الحسين ثم فكل ما يصيدق طينة التراب يكون منبأ ومستقي وفي بعض الروايات طين قبر
الحسين قال ان الذي يؤخذ من الطين يبره حلالا لما كان لا يضر من اكله فكل ما يصيدق طينة التراب يكون منبأ ومستقي وفي بعض الروايات طين قبر
بعض الاخوان طين الحار وفي بعضه عن ابي عبد الله ثم قال يؤخذ طين قبر الحسين ثم من عند القبر على سبعين ذراعا وفي بعضه عنه قال التراب من قبر
بن علي عليه السلام عشرين اميال ولا اخبار في حواذ كلها الاستشفاء كثير ولا يخاف مطبقون عليه وهل يشترط اخذ ما بالدعاء وفراة انا ان شاء الله
بعض الروايات في كتب تلك بل مع شرائط اخرى ودانته قال شخص في اكله فاستغنى فقال له ثم افضل كذا وكذا وددنا ان لا يغسل اوصافه خاصة وهذا
على وجه خاص وبطريقه نجاة يكون نقشه كذا ويكون اخذه مقدار اربعة اوتحتمل ان يكون ذلك زيادة الشفاء وسرعة وثيقته لا مطالعة كونه طافا
كما هو المشهور وفي كتب الفقه مسطور ولا بد ان يكون بقصد الشفاء ولا يفسد ولا يضر ولا يحصل له الشفاء كما تشرى ذواية الحي في يد ابي عبد الله عليه السلام ولا بد ان
قليل لا ينجو وقد الحصة كما وردت به الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله خلق آدم من طين ثم حرم الطين على اكله قال قلت فانه يقول في طين قبر الحسين
بن علي قال يحرم على الناس اكله جميعا ويجوز اكله جميعا ولكن ليس منه مثل الحصة وهذا عليه العلة ايضا وقد قل كل يوم عاشوراء بعد العصر كذا لا
بما يوم العيد ولو يشترط فلا يترك الشفاء ولكن ينبغي اخذه بالدعاء والشرط والدعاء عند اكله كل يوم الروايات بذلك مشهورة وهل يستثنى من غيرهما مثل
الطين لا يضره الطين المحنوم الشفاء فانما ذكرنا في الطب علاجا لبعض الامراض مثل الاسهال وهو مني على غيرة الشفاء بالجرم على تقدير تحريمها وما ينبغي ذلك
قول السوم القائل من الحرة الى امدة السوم الغائل فيلها وكثيرا ما وكلها والغائل من حرام سواء كان قليلا او كثيرا او ما لم يكن قالوا الاكثر فلا يجرم ولا
هو كالباق فان قلبه ليس بقاتل ولا كثير فقل الغائل بشرط العلم يكون حراما بل كالمكة يكون قتلا لنفسه من دخل تحت الغائل المؤمن ان كان تقوى
بالله منه نعم ولا يقتل فليقله ولكن قول الاكثر اكثر من الرض وغيره يمكن تحريمه قليلا الى حين يصير عادة ويقول تركه الى الضرر فيجوز ثم واليه شاريعه وما لا يجر
قليله يجوز تناوله ما لا يضر فيه فاقولهم قوله يجوز اكله في تحريم الاشياء المخصوصة من الذبحة والخوة المحللة خلاف قبل اربعة وان لا خلاف في تحريمها والدم والطحال
والفضيد الانتيان فاله فالشرح ونقل عن الصدوق في عشرة لا يؤكل الفرس والدم والطحال والغدة والفضيد الانتيان والرحم والحياض والامواج وال
وؤك العروق وفي حديث اخر مكان الحيا الجلد قال في الشرح قلت قال اهل اللغة الحيا بالدم النافذ وجميعه اجية ولعل الصدوق اراد به ظاهر الفرج وبالرحم
باطنه ثم كانه ليس بضاحي التحريم لعل وجهه انه اذا ذكر الفرج مع تحريمه والحيا مع تحريمه الا انه ليس محرم عنه وان الصدوق يذكر كثير من المكروهات بلفظ التحريم
والنهي ونقل عن الفقيه وسلا لا يؤكل الطحال والفضيد الانتيان ولم يذكر غيره هو الطان ترك الدم الظاهر فكاك ليس بجزء من الذبحة ثم قال في الرضا نقله
الامامية يجوز اكل الطحال والفضيد الخصيتين والرحم والثلاثة ووافقه في الخلاف وزاد الغدة والعليا والحزنة ولم يفرق بين الصلاح والصلاح وتعتبر من
يجرم سبعة الدم والطحال والفضيد الانتيان والغدة والمثمة والثلاثة وقال الشيخ في النهاية وتعتبر ابن البراج وابن حنبل وابن ادريس ثم في عشرة الدم والفرش
والطحال والمرارة والمثمة والفرج ظاهره وباطنه والفضيد الفخاع والانتيان والعليا والغدة وذات الاشاج والحدق والحزنة ونقص ابن البراج الدم الظاهر
بعض الطران وقد ابراد بن المثنى فالحصاة خمسة عشر وهو مختار والضحية ثمانية عشر وعقل ابن الحسين انه قال بجره من الشاة اكل الطحال والثلاثة و
الغدة والطحال والرحم والفضيد الانتين ثم قال ان كان هذا تطبق على الفرج يقال ونقل عن الحسن بن الصلاح كراهية الفخاع والعروق والمرارة وحسن الحار والحزنة و
يدكر عنه التحريم فقلله بغيره حال التصنيف بوليه بيان الاجتماع ولا خلاف على تحريم الاربعة المذكورة في الدم والطحال والفضيد الانتيان والطحال لا يابى على الحية
عشر وظهر المتن في السبعة المذكورة والفرج في السبعة الباقية ولما لا يدل على ان ابن ادريس ومن يقول بغيره الكل يستدل على تحريم الكل بالحجاة الدالة على التحريم
بالاية اذا اجتمع فيهم الكثرة المحرمة عليهم لا اجتماع وفي حصة الحياض على الكلا اقل لاصل العيون وحصر الحركات في الاية والاختار الكثرة المقسمة لها
كما قيل العدم وبدل على تحريمها العشر ما رواه في الفقيه من سلا قال الصادق في الشاة عشرة اشياء لا يؤكل الفرس والدم والطحال والغدة والفضيد و
الانتين والرحم والحياض ولا ذراع وقال عشرة اشياء من الميتة ذكته القرن والحافر والعظم والسن والافخه واللبن والشعر والعضو والريش والبيض ثم قال قتادة كره
ذلك مستد في كتابه في باب العشرات ثابت في الخبر احد قوله ذراع او قال العروق ولكن فيها يضرب سندا ولعله حذف الناصح منها انهم كما حصل ذلك بثواب
الاعمال فانه يوجد مستد او غير مستد في هذه الرواية هو الذي نسب الى الصدوق وقال في صحيحه وفيها زيادة ذلة على ما رواه اللين ايضا وروي ايضا عن ابن
ابي عمير الكافي في المنديب يصح جعل حياضها عن ابي عبد الله ثم قال لا يؤكل من الشاة عشرة اشياء الفرس والدم والطحال والطحال والغدة والفضيد و
الانتين والحياض والمرارة هذا العشر موافقا لابي عبد الله عليه السلام ابل الرحم الفرج وذكر انه لم يبدل الا ذراع وهذا ظاهر من المرارة والعليا اقرب الى الحرام من الرحم

والانتيان

مفت

ولا دلالة الا ان يقتصر الحرام بالفتح كما قلنا على الشرح وفي الطبري فمع الا نزال من ان زنا ونزل على نحره سبعة اشياء ودولة الجحيم الواضحة وضرة قال ترمذي
المؤمنين ثم بالفتن بين فتنهم عن بيع سبعة اشياء من الشاة منها هم عن بيع الدم والغرد واذا الفؤاد والحبال والخصية والفضيد الجرح وعنده اذان الصلابة
من النبي وما علم القائل بل بل انهم مكره فكان له ولعدم الصحة حمل على الكراهة بالنسبة اليها وان كان بالنسبة الى غيرها لم يخرج فم وقد اورد ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي
الحسن فقال حرم من الشاة سبعة اشياء الدم والخصية والمثانة والغدة والحبال والمرارة لكنها ضعيفة وفي رواية لم يمتدح من سبعة اشياء بل المرارة بل
ما يكون في الاصل للفتن والغنم وغير ذلك مما في حلال الفرج بما فيه ظاهر وباطنه والخصية والبيض والمثانة وهي موضع الولد والحبال لا تدمر والغدة مع العروفر
والخ الذي يكون في الصلب المرارة والحذف الخزفة التي تكون في الدماغ والدم هذه ايم نزل على العنبر بل الزيادة مع الخالقة لما سبق وفي رواية مرسوعة عن ابي عبد الله
قال قال امير المؤمنين ثم اذا اشترى احدكم اللحم فليخرج منه الغدة فانه يخرج عن الجنابة وفي رواية عن بعض اصحابنا انه ذكره الكليين وقال انه لم يمتدح البول كان له الغدة
الخصية والحبال حلت على الكراهة كما قلناه في اذن الغدة كما صرح به المصنف هنا وغيره وهذه ما رتب من الاختيار في هذا الباب الظاهر ان لا يمتدح في تحريم الا كغيره
المذكورة للاجماع المنقول والفتن الجور صغيفه ولا ينافي ذلك عدم الحكم بخبرهم جميع ما اشتمل عليه فم وفي الباب في اشكال من افعال الجنابة والروايات والروايات
والروايات وصحاح الخبرات مثل احلت لكم هبة من الغنم فكلوا ما ذكر الله عليه وغير ذلك فلو انما خباثة وضعف الروايات بدل على الا ما ذكرنا بظاهره من هبة
بعض العلماء مثل الشيخ المفيد والسلار على نقلهم فم واسند ذلك في المختلف على ان هبة النماية بالاشتباهات وبغيره فان اريد الى خبره لم يمتدح من المرور والروايات
بالضعف واختلاف المتن من تحريم الشاة وقال كراهة فاسواه من المذكور انما قلنا في الجنابة غير ظاهر في كل ما هو مذكور في النماية وفي كل ما اختارنا ايضا
ولو كانت ظاهرة اختلف فيه فم وايضا الروايات غير موافقة في كل ما ذكرنا في الجنابة في الاشباع فيها والحياء موجود في الاولى والامر في الثانية مع عدم
فيها والمسئلة مشككة والاختيار عن الكل هو طلاقه ان لم يكن ثم ان الظاهر القرني في هذه الاشياء من الذبايح المحللة التي يوجد فيها ذلك حتى الحصة وقد
الظاهر هو العموم على تقدير الخبر بخلافه في ما نسب هذه الاقوال التي قيل بخبرهم معناها فان كان الشرح فالقرش قال الجوهري هو السحر من مادام في الكرش وجعه فروش
فالعض المقتصر من هوانه شيئا منه بعد الاختصار في الكرش ولما اوردنا والمثانة ففتح لهم موضع البول والمثانة في قوله الذي يخرج معه والجمع مشايم مثل
مغايش والتخام وهو عرق مستنطن الفؤاد وهو افضى حذ الذبح والعليا وان ثنتان وهما عصبتان عرضيتان صفوان ممدو فان من الروايات على الظاهر الى
الذنب والاشباع قال الجوهري هو اصول الاصاب التي تفضل بعصب ظاهر الكاهن الواحد اشبع بفتح الحنة وذات الاشباع كانه الى مجمع تلك الاصول يقال اشارة
ايضا وذات الاشباع وخزفة الدماغ قال الفقهاء انها خبث في وسط الدماغ بقدر النخلة الى العنبر ما في تخالف لون الدماغ اعني الخ الذي في الجحيم والحديث صحيح
وهو سود العين اعظم علمك علمت وجبه كراهة اذن القلب الكلا والعروق وما نقلت من الاختيار وقد عرفنا المشية فسر في الحديث بموضع الولد قال
في الفا موسر عمل الولد واعلمه فقطحوا الشارب والظان المراد بالرحم في بعض الروايات من الاشباع وذات الاشباع واحد وانما لا توجد بالمعنى الذي ذكر في كل
الهيئات المحللة الا ان يقال في اصول الاصاب والظن عينه فيوجد في الغنم والابل والبقر فم يكن وجودها بالمعنى الاول في الطيور وبشكل غير هافق ولا اصل
الحل حتى يجلها بخرم وقد يكون ذلك في الكراهة فم اعلمنا مختار المتن من تحريم التسعة غير بعيد للخبائث ويكون التسعة لباينه حلالا ومكرهها عدم الجنابة
وصحاح الرواية قوله لا يجره وجبه عدم تحريم اللحم المستوي مع الطحال ان كان اللحم فوقه وكان تحته ولم يكن الطحال مشغوبا ومنعوبا به لا يصل ولا يسيحط
وساير الادلة مع عدم العلم بانما جرحه بالحجم من اجزاء الطحال وبه رواية ايضا ومفهوم المتن بدل على تحريمه مع انتفاء الاكثرين وقد علمت الرواية في الفقه
قال الصادق ع اذا كان اللحم مع الطحال في سفودا كل اللحم اذا كان فوق الطحال فان كان اسفل من الطحال لم يؤكل وبقر كل جواز به لان الطحال في جناح لا يتزلزله
الا ان يثقب فان ثقب منه ولم يؤكل ما تحته من الجوز ارباط جعلت سمة كيجوز اكلها مع جري وغيرها مما لا يجوز اكله في سفودا كالتن التي طافوس اذا كانت في
السفود فو الجري وهو في الاصل لا يؤكل لان كانت اسفل من الجري لم يؤكل وهي سبعة اشياء وثرب منها ذواته ضعيفة في التمهيد الكافي ايضا وقد سئل عن الطحال
ايحل اكله قال لا تاكله فهو دم وذبايض فوله ومختره هو الجوز والخبث ما عاينه ولكننا لست بمؤيد وروي ايضا عمار عن ابي عبد الله مرفوعا سئل عن الجري
يكون في السفود مع السمك قال لا يؤكل كل ما كان فوق الجري ويرى ما سال عليه الجري قال في الخبر كل في الدرس بعد ذكر الرواية وعلمنا انما يابو به وطرد الحكم في
جامعة ما يحل كراهة الجري قال الفاضل لا يصح على اقل الجري طاهر الرتبة ضعيفة السند وانما تعلم انه يفصل عن الجري اجزاء فم وان كان طاهرا وشككنا
الطحال لينة فمائل في الكل فم يبيح الحرام ليعلم اخلط الحرام فم طافا لعلنا ذكر في الرواية نفسه عليه قوله البياض تابع الخ بيان ما يحل من البياض وما يحرم ذلك
قال انه تابع الحيوان في الحرام فم الكراهة من الحلال المطلق كالحام حلال ومن المكره كالفأخ مكره ومن الحرام كالبازي حرام لعلنا لم يلبه انه كالجوز والحاصل
منه فيكون تابعه فمائل وقد علمت ايضا رواية ابن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع ان الدجاجة تكون في الترك ليس معها الذبيحة
تختلف من الكاسه وغيره وتبيض فلا ان تربيها الذبيحة فمائل في اكل ذلك البياض اذ كان مما يؤكل لحمه لا بأس اكله هو حلال ولا يضر ضعف السند فمائل في
اشتباه الحلال بالحرم مثل بعض السمك الحلال الفليس يعبره بجل الحشن منه فمائل في اللبن ولعلنا ذكر في الرواية كراهة لحمه لحمه جرحه وحيه كراهة ذلك
فانما ذلك العلم والظن المعبر والا فلا ينبغي كراهة ان دل على الحلال الاصل العومنا وخبره يغلب الحلال بدل على تخليص الجرام ايضا خبره قد تقدم ويمكن الجمع لا يشك
والكراهة والغنم ان كانت اولا محضه فمكره كما ذكره فم ونقل في الدرس عن ابن ابي عمير قال في خوف السمك عطف الاصل وحل الصعاء بكسر الصاد والم
كانها نظر الى ما قلناه ولكن الظاهر من الحرام فيكون مثله ولا شك انه لا يحوط ويدل على التميز بين لبس اللحم الحلال من الطيور ما سئلوا الطرفين والاختلاف كانه
الجوز ايضا مع الاختيار ومثل ما في خبري عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع وسال عن رجل من بني اسرائيل قال في رجل من بني اسرائيل قال في رجل من بني اسرائيل
مجهول مسلم عن احد ما علمه قال اذا دخلت اجمه فوجدت بضاظا فاكل منه الا ما اختلف طرافه وهي حبي في التذهب ورواية زرارة قال في رجل من بني اسرائيل

۲
میں
لکھا

کتاب المصنف

شب الفجر وشب الزوال
ولعبا

ويجزم الحجة وعلى الموضوع عن عضوا والمصنوع وهو المحرور حتى يثبت ويحل من الميتة كل ما لا يحل له كالمصنوع والشعر والوبر والبشر
مع الجنا وتصل موضع الاتصال والقرن والظلف والسن والبيض الكسبي الفشر لا على ولا ينفع من

بالنصف ليس ينفصل في ذلك لا يمكن في الفرو وهو ظاهر فالمراد منها ما قد بان فربا تاحد القتين على الآخر بغيره لا ينفصل وكذا مخالفة الحكم لما نشر عنه من أنه إذا اشبه
بالجلل ان كان محصورا ينجس الكا ولو كان غير مبصر في ذلك لا القدر المحرم اذ كل شيء غير معلوم ويعبر فيه في مواد كثيرة والدليل عليه غير واضح ولا
يحيى عنه الله سبحانه الدالة على نجس الجلال بعد النسله فلا يكون خارجا عن النسله ولا خارجا عن الظاهر لها صفة لا يضر محمد بن عيسى لان اقا انه العبد الذي
رجحنا فوشقه كما رجح العبد بل اكثر مما فاته سمون الاختيار التي هو فيها النسخ وان الرجل هو العسكري والهادي علمه الجلال الذي ان لا يقطين يروى عنها لانه قد
به كما في باب اللقطة ونقل في الكافي والتهذيب حدثنا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن الكشي عن الرجل اسال الى قوله فوقع على الحمار يث
ونقل هذا الحديث بعينه في باب اللقطة في النسخة يصر عن عبد الله بن جعفر الحنك فاسالته في كتاب الى قوله فوقع على الحمار يث ويصغر هذا من رجال العسكري لم يكن
الى الهاد ارفه عليه السلام يعلم ذلك من التهذيب الكافي وغيرهما فانهم يقولون شرح يع مضمونها على الاصحاب مع ضعفها وارسالها لان الراوي محمد بن عيسى عن
الرجل وهو مشهور بين الاسعري الشفة والليقطيني الضعيف الرجل ان كان هو الكاظم ع كما هو الغالب في سلسله مع الضعيف لا يشترط ان كلاهما اريد وكذا
عم وان كان غيرهم في مقطوعة لا يعمل بها الخ غير جسد لما عرفت ولان الاشعري ما وثق بل بما وثق اليقطيني لان بعضا ضعفه ربه مع ان محمد بن عيسى
ثلاثة الثالث الطلي المذكور في الفهرست ان الظاهر يمكن في رواية لمعتمد وان لم يذكره ويذكره بعدا وان الظاهر ان ما كان له يكون غير فاضل ورواية
صحيح عن عبد الله بن عمار بن المؤمنين سئل عن البيهقي التي تخرج في حرام ثم قالوا كذلك لينا الا في ذلك على تمام المطلوب في الفهرست على نقد الاشعري والرواية
وهي اراء الموطوءة ولكنها في الشاة خاصة والثانية مع ضعفها لا تدل على تمام المطلوب ان كانت عامة في البيهقي فان ظاهرها عام فيجوز ان يخص الحكم المذكور
من النقص والافراق بالاشاة لا اختصاص الجبل الصحيح بها ويحمل على انه ما بهم كلها وهو لغز اسم لاذن لا يدرج خاصة لوجودها في الخبر الثاني ويحمل
اجزاء كل الاحكام فيها القوطم مع عدم القائل بالعرف وفيه ناقص ثم ان يحمل الاختصاص بالبيهقي وشروطها الكل جواز الحمل يمكن فيه ذلك لقوم وعدم ظهور
القائل والاولى الاختصاص على مورد النص والاجماع في مثل هذا الحكم الصحيح بل في جميع المسائل يجب الاختصاص على مورد الدليل ناقص لا يخطئه نصير بالوطي خا
مؤيد لا يخفى ومنه الوطى يجب مجملها واخرها ان كان في كونه اكل اللحم على ما ذكره من حكمه لعل لم يلبس عليها اكثر من هذا والافاق ان تلك الاحكام التي
ذكرها الموطوءة والوطي يجب مجملها عنهما بل لا يمكن الاستدلال عليها بما لم يعللهم نصا اخر او اجاءا وسيجي في الحدود زيادة بحث ان شاء الله وبه
على عرض الخبر في الفصلين حصول شهوره ورواية الوفا على السكوني عن عبد الله بن عمار بن المؤمنين عن رجل من آل محمد وثق غدا لعل المراد وقف
حصول شهوره ولكن ما ذكره وهو ضعيف فيمكن حملها على الكراهة والثنية ان كانت قوله ويجزم الحجة تمام الى الحيوان المحلل الذي يجعل عرضا ويرجى السهم
حي يقتل على ذلك الوجه من غير شيء وهو ظاهر علم مما سبق قد علم ان كل ما قبل على الوجه الشرعي حرام وقد بين الوجه الشرعي وعلم ان ليس هذا
منه وكذا اشبه المصنوع الى الحيوان المحلل الذي يخرج ثم يحبس حتى يموت لعله رد على بعض العامة او غير ذلك قوله يجل من الميتة او بغير الميتة وهي التي في
الروح بغير كراهة شرعية في جميع اجزائها الا ما فيها مما لا يحل الحيوة والدليل اجماعهم على الظواهر والروايات منها ما تقدم في بيان حكمه للين مثل رواية الحسين
وزارة وقال بعد ما زاد فيه على بن عتبة وعلى بن الحسن بن رباط فان الشعر والصوف كله ذكي ورواية زرارة ومحمد بن مسلم في حجة زرارة وما تقدم ايضا
في المحرمات المستثناة من الذبيحة في الرواية عن الصادق ع في حديثه اشياء من الميتة ذكية وعدها ما كانت منها اللبن انما يذوقها في ذكاة ورواية يونس عن
عليه السلام قال حشره اشياء ذكية مما فيه منافع الخلق لا في الفضة والبيضة والصوف والشعر والوبر كالباس كل الجبن كله ما عدا المسلم وغيره وانما يكون في كل
سوى لا في الفضة مما في ائمة الجوس واهل الكتاب هم لا يوفون الميتة والخموصية شاة بامير بن الرزق كان يونس هو ابن عبد الرحمن وفيها مخالفة لظاهر
من المذهب فتأمل وتدل على حكم البيضة فقط بضعفه غيث بن ابراهيم بن عبد الله بن عمار بن المؤمنين عن رجل من آل محمد وثق غدا لعل المراد وقف
الحل العليظ فلا بأس بها وفي رواية زرارة المقتضية من عدم اللبن مطلق البيضة بغير قيد عدم اكلها بما اذا لم يكن في الفضة الا على مثل مقطوعة من
عن الحسين بن زرارة عن علي بن عبد الله بن عمار بن المؤمنين عن رجل من آل محمد وثق غدا لعل المراد وقف
الجمع بين الاجزاء وان كانت المفصلة غير صحيحة ولكنها مقبولة كما تخرج على مضمونها على ان الاصل الحل ورواية عدم اكلها ايضا غير معلوم الصحة لظهور
الكافي والخطابي في تقييد رواية الحل مع احتمال التجاسر بدون الفضة اذ خبره عن الميتة ورواية الفصح بن عبد الجبار عن الحسن بن الحسن بن عبد الله بن عمار بن المؤمنين
الميتة التي يتركها فكلها ذكية ينفع من الميتة باهاك لا عصب كل ما كان من النخال من الصوف وان جرد الشعر والوبر لا ينفع والقرن ولا يمسك الى غير هذا
انشاء الله وما في رواية اخرى الثمالي الطويل عن علي بن جعفر بن سالم فناداه البصر عن الحسين فقال لا بأس به فقال انه لم يجلع فيه الفضة التي قال لا بأس بها
باس وان لا ينفع ليست لها عروق ولا دم ولا لها عظم فما يخرج من بين فريته ودم ثم قال ان لا ينفع من الميتة ذكاة بغيره من الميتة فكل ذلك
البيضة قال فتارة لا ولا امر باكلها فقال ابو جعفر ع ولم فقال لانها من الميتة فان حدث ذلك البيضة فخرجت منها ذكاة فاكلها قال نعم قال حرم عليك البيضة
واحد لك الذكاة ثم قال ع فكل ذلك لا ينفع مثل البيضة فاشبه الجبن من سواها للمسلمين من يدين على المسلمين ولا شاة عنه لان ما بينك من يترك عنه فكلها
الافضة بغير ما هو المشهور بل فسر ما ينفسه اللبن ويمكن ان يفسر في جلد المشورة ولكن يكون فيها ما بين القرن والدم وهو كاللبن فم والظاهر ان لاهل الفضة
فيها خلاف قبل هو كثر الحادي قبل ناكل قبل اللبن المنفعة في كثره وهذه الرواية ظاهرة في الاجرة وتفيد جعل الصمغ غير اياها مما لا يحل له فانه فاته
على الاصل مما لا يحل له وهو يدخل فاستثناهما يحتاج الى استثناء على حدة وهو ظاهر لكن لا يجوز عن بعدا فانه ينقل من غير طرفه فكل من اليد فاق
انما حل فيها اللبن وفي الاستثناء والرواية مسانعة وبالحجة هي مستثناة من الميتة وان كانت فيها للصوف والاجزاء معافاة وبشكل النص اللبن وايضا فيها
اشعار الى انها اشتملت على العرق والدم من الميتة ونحو ام ويجزى مثله وكذا لو اشتمل على عظمه وفيه ناقص فان عظمه مما لا يحل له ونحو من المستثناة ولعل ما

المصليين

وهم المشتبه بالمشبه فان بيع على مستحيلة فسد المذكي والمفطوح من الحى مثله ومخره وان كان في الاستصحاب

كتاب الاصل والاشبه

ما اشتمل غير مستثنى لا لاجل الجمع فاما دلالة على البقية من النية وان شاء الله وغيره من سائر المسلمين يجوز ان يكون من هذا المذهب لا لاجل الجمع
سوف المسلم مع العلم بان البائع غير مسلم لا ينعى نعم مع الجهل بما لا يحكم به الاسلام ولا بد من ان لا يبيع عن شيء خصوصاً مع العلم بانها من المشبه لا لاجل الجمع
شأنه وما يجزى له هذه المستثنيات فاذكرها في بعض ما يحجب في الظاهر ولا يغيب في الكمال مع اشتغال الكثر على كون الذين مثلوا ولكن
من الكمال انضمام المذبح في شرح بيع والشهر والكثرة مع عدم ظهور الخلاف بوجوبه مع الاصل والعموم وحصر المحرمات والاعتناء في الجملة اذ لم يقل الجنب
فلا يبيع ولا يجرى بل يفتقر الى حصول الظن بالظاهرة والحال كما هو المشهور ولو لم يكن الا الاختلاف لم يحصل له الظاهر وان حصل له يمكن فرق بين لا يبيع والبيع ومع ذلك
الفرق مشكل فانه ان ينعى بغير هذه المستثنيات مع الامكان خصوصاً على مذهب من وجب غسل اليد اذ لا يفتقر الى ما في اول الكتاب و
ظاهره ان من كونه اياها ليس ام لا وتؤيد ذلك الحكمة شرطه في الصور او غسل موضع الاتصال ولكن شرطه ذلك كما يظهر من وجود الجنب من الميت مع غيره
ومع ذلك لا يلزم كذا الملاقات بالطوبى والفعل والنقل بينهما ولو لم يعلم ان صحاحه ايدى عليه انهم قد قيدوا بعض ما يجرى في رواية الفقه الصغرى وغيره مع خلو الاكثر عن
والكل عن الظاهر لهذا وجب اشغ الحرمين وهو بعيد نعم ينعى ذلك في قوله في بعض الروايات ان لا يبيع صحاحه وقول العلماء اذ ذلك وان لم يكن مخبراً عن الحكم
بنياسة اصل الشعر التي انفصلت عن الانسان الحى او الخبيث كذلك قياساً على الميت لا يباع على الميت لانه باطل على الميت لانه حاكم اخر وهو وجوب غسل الميت مع اليقظة عند البعض ولو
يدكر اصل القرن والظفر هي بمنزلة الظفر للانسان للبق والشفاء وغيره هو السن والظفر والظفر والظفر وانما ينعى في الظن انما ينعى في الظن انما ينعى في الظن انما ينعى في الظن
من اللحم ولعله لعدم الذكر في الروايات بخلاف الصور ولخوبه ولكن في رواية الفقه الصغرى وغيره مخبراً في الظاهر فيما مضى عن محمد بن يعقوب وشيخه علي بن ابراهيم
مع الكثرة ليس التقيد بظاهر الا في الاول اهل عندهم غير هذه في غير هذا الحكم قد مر في بحث الظاهر او تركوه فيها للظاهر وبطلان الفصل في كل ما يخص في كل ما يخص
غير ظاهر وان فرض الاختلاف بالطوبى ولا يستبعد بعد الاجماع والافتقار ذلك مثل لا يبيع فاما في قولهم فيهم المشتبه انهم كل المشتبه بالمشبه هو مقتضى
ما ذكره عند من من تعليم الحرام على الحلال اذ كان الاشتباه في المحصور والرواية التي ينقلونها انه قال صلى الله عليه واله ما اجمع الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال
ولا يجزى لاجتناب عن الحرام وما يحصل الاجتناب لكل فيجب ان ما نعرفه في دليلنا فنحن من تعليم الحرام لاجتناب الحرام والرواية التي نؤمن بها صلى الله عليه واله
ما نعرفها وان سلمت ووجدت صحاحه في معارضه بما ذكرناه من امارات صحاحه عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل ما يكون فيه حلال حرام فهو حلال حرام
حتى نعرف الحرام منه فندعه وقرئ فيها صحاحه في غير الحرام في الكفاية في الثقة فاسألنا ابا جعفر عن من يبيع من اللحم في ارض المشركين بالبورق ما حكمه فقال اما ما علمنا
في ظاهر الحرام فلا تأكله واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام فيه فاما في الاصل والعموم وحصر المحرمات في بيع الحلال مع انها يمكن فراه الحرام مضى بالبيع
وهو اقل الغيرها ولكن اظن ويجوزها ايضاً وقد نعت وجوب الاجتناب عن الحرام من المشتبه انما مل وبقيت في بيع على مستحل الميت مطلقاً ولا يخرج عن
الاختياط واما البيعة على مستحل الميت فيجب الحلي في بيعه ابا عبد الله عليه السلام في قوله في الاصل والاشبه انما ينعى في الظن انما ينعى في الظن انما ينعى في الظن
عن رجل كان له غنم وتفرق كان يدرى الذي منها فيعزله ويبيع في الميتة والميتة والاشبه كيف يصنع به فان يبيع به من يستحل الميت وما كل غنم فله باس به ويمكن
جعلها دليل الاجتناب مع النام لما كان خلاف ما نعرفه عند من من عدم جواز التصرف في الميتة وعدم اباخذ كل غنم فله فانه يفسد بيع المذكي لا الميتة وفيه
اشكال من جهة لزوم بيع الجملة وهم لا يجوزونه ومن جهة انه قد اخذ اكثر من من المذكي فانه يبيع الاثنين ظاهراً ومن جهة انه يقصد بيع الواحد والاشبه اكثر
انه لو كان مع مضمون ذلك يبيع ليعتد به من غير التسلل ايضاً ومع ذلك فيه انه لا يجل ان يتفقد به فلا يجوز بيعه عليه فاما في البيع على المستحل في الحى المقضى عن ذلك ان
ليس يبيع حقيقة المستحقة في حاله من يداخر وهو جليل في بيعه في بعض حكم من يجل من الحكم الحرام المأمور الذي لا مأمور ولا النفي بالاسلام وانه
مقصوده وذلك للظن ولكن حمل الروايتين على ذلك لا يخرج عن الجذب وكذا اعتبار الاشياء وانما لا يخرج الى قولهم فيقصد بيع المذكي وهو ظاهر فانه يبيع في
مع العلم بما هو في بيعه ان يقال بالاستثناء عن عدم جواز بيع الجملة لوسم خصوصاً اذا كان المشتري ميتة في المعلوم ولو لم يكن عندنا مجهول فان العلة الغرض ولا شك
ح في عدمه منها معاً وهو ظاهر وكذا من يفسد احد الموصوفات المشتهى اياها ولكن يبيع من من المذكي وحمل الخبر على هذا وان كان بيعه
او يخصص علم الانقضاء بالمشبه وعدم جواز اكل غنمه الا في هذه الصورة وكذا استنبط الكافر على كل الميتة للضرر المشتهر ومن لم يعلم ان الواحد مثل الزاد يبيعها
وليكون يبيعها ونقل شرح بيع عن الدروس لا يخفى ان النار كما سيجي القول في اللحم المطروح الذي لم يعلم ولو يقرب من المذكي ومن الميتة ولو يبيع عن الي
عبد الله عليه السلام في رجل دخل قرية فصاب بالحياء ابدى في ذلك هو ميتة قال يطره على النار وكل ما انقبض هو في ذلك وكل ما انقبض فهو ميتة وهو غير بعيد اذ كان في ذلك مذهب
ذلك وحمل هذه الرواية ولكن العمل بها مشكل لضعفها بوقفاً من جعل من عمره واشترى كسعين مع مخالفتها لما تقدم من اداة الخبر في هذه المسئلة لا يعلم من الرواية
ان كل ما انقبض فهو حلال وما انقبض فهو حرام فهو يبيعها في النار في شرح بيع يبيعها مع تسليم الاصل بطلان القياس مع ان قياسه مع الفارق اذ
في اللحم المطروح وجود الميتة مشكوك في خلافه في حقه فان وجودها مشكوك وليس كل ما يجرى في المشتبه يجرى في الميتة على النام لما علم من الرواية العلة وهي حصول
العلم بتعيين احداهما وهو الم مطرح والمشتبه بالمشبه على انه ليس بفار في المطروح بحكم الميتة شرعاً عند من وان كل واحد من الميتة والمشتبه فيمكن ان يكون
ميتة فوجب الميتة بقينا هنا لا ينعى فلا بد ان يمنع استئصال العلة مع الاستثناء مثله يرد في جميع القياسات المتصورة في العلة وينعى الاصل فانه في قولهم في المفقود
الحصول في قطع من الحى حكم الميتة فيكون نجساً وحرماً اما في الجنب الاستثناء بوجوب كالميتة ولكن لا بد ان يكون مما تحل الحيوة فلا يكون مثل الصوف والشعر
وكذا القرن والظفر والسن والبصير دليل الخرم وغيره ان كالميتة فيجوز فيه جميع احكام الميتة ومعلوم عدم جواز الانقضاء لبيع ميتة ما لا ينعى في
عليكم الميتة فانه لا ينعى الخرم والعين ولا يقرب من لغيره انقضاء معين والتعيين غير مرجح حال اليهم هو وجوب الاجمال النفي من الفران العظيم غالباً ولا ينعى في جميع
اقوال الحقيقة فيضاً اليهم مع تعدد الحقيقة كالميتة في الاصول قد يقال ان تباد واحد ما يحل عليه لغيره كما في قوله حرمت عليكم انما انكم يصرف في الحرمات

ولا يظهر الفرق الواقع فيه بين الدم بالغلطان وتغسل اللحم والموابل ولو وقعت نجاسة غير سارية في جامد كالذهب والعسل والنص الغيب النجاسة وما يحيط بها
مثل الباقى ويجوز الاستصحاب بالدهن النجس تحت السماء لا تحت الظلال هو معتد فان دخان النجس ظاهر ولو بيع ما يقبل الظاهر حل مع الاغلام ولا يظهر
النجس الا بالاحالة لا بالنجس وصاوتنا من النجس ظاهر لا يتغير لونه به وكذا الدمع في الكحل النجس وبكره اكل ما باشره النجس الحايض مع
التمتع ومن لا تبقى النجاسات متن

وهذا ايضا الاكل فيما المطلوب منه ذلك ولكن يمكن ان يدعى الحكم واقع على العموم من غير اشارة الى خصوص كونه في كحل النجس على اقل الجازات لعدم قبحه
وتبادر المطلق هذا الا باس به ولكن الاصل عدم ذلك لاحكام الكثرة فاشبهنا نجس عدم صحة بطلان العينة فانما يصح بطلان البعض فضاء الصحة
ذلك شكله ونحوه في الجوازات ان لم يكن له معارض جيد والتقدير الكثرة بحسب المعنى وانما بحسب اللفظ واحد وانما نجس به الامور الكثرة الى الاصل يقتضي
عدمه فلا يضر ذلك ولا يخلو من ذلك لانما كان في الغرض فان ذلك غير من خصوص ان كان له من مثله ما قلناه من غير اشارة الى كل مادة ولا عليه
رواية الكاهلي قال سال رجل ما عند الله من انا عند من قطع اليان الغنم فقال لا يلبس قطعها ان كنت قطعها بها فذلك ثم قال انى كان قطعها من اقطعها
لا يمتنع به وفي الطريق سهل ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال في ليات النضار تقطع وفي اجزاء انما يشبهها في الطريق كاذب ورواية علي بن
محمد عن الحسن بن علي قال سالت ابا الحسن ثم فقلت جعلت فداك ان اهل الجبل يقطعون ايمانهم في قطعها فقلت جعلت فداك فقطعها بها فقال
اما تعلم ان يصيب اليد والثوب وهو حرام وفيها ما على كان الحسن هو الوشاوي لا اله الا الله فاما في الجبل بعد تسليم ذلك في الميت الحي في قطعها الميتة في
غيرها من ذلك في كل ما ينقل اثره حلت فيها الروح انما سلم صدق الميتة عليه وكونه كالميتة لا ليقال عرفا على كل ميان من الحي ميتة وقطعت منه وهو ظاهر
سلم في العضو الذي له صورة فاعلم عدم شموله لاجزاء الضمان الجلود واللحم المستنقضة من الجوارح البورات ومن سائر الابدان مع اليوسه خصوص في الاسفاد
والشفة والابيد فان الاجتناب من ذلك مشعر بل ساعد بالتسبب الى البعض لا لخاص لعل مقصودهم غير ذلك وكان ذلك قال في المشي بعفو ما ينقل عن الثوب
مع ان العفو والتخصيص حل التام في الحج والضيقة واداء العسر دون اليوسه والشفة والاصول والعمومات كما جازت منه واجامع مع حل الجوارح والنجاسات
وعلم بعفو ما فيها ما تقدم مع الشبهة في صلته على ما تقدم مؤيد بالاحتمال الاخر وحسن انمكن فلا يشك قوله وان كان في الاستصحاب اشارة الى ما تقدم
من جواز الاستصحاب من الميتة والميتة من الايمان الميتة فانه يؤيد من جواز الاستصحاب ما كانا لا بد فان المشبهة كالميتة وهو ظاهر لا يفسر مع الفارق وعدم طوله
قوله ولا يظهر الفرق بينه وبين الدم النجس في قدر فيه اللحم وغيره ويخفى فيه سواء كان قليلا وكثيرا لا يظهر الفرق ولا اللحم بالغلطان لا دليل على نجاسة النجس
بالنجاسة مع كونه ما جازا وعدم الدليل على الطهارة بالغلطان فيه الفرق ان كان صادرا مضافا الى المضاف لا يظهر بالان كانه عند عدمه وتغسل اللحم وغيره
من الثواب مثل الارز والحصى وغيرهما بالماء الكثير غلا بحيث علم دخول الماء النجس فيها ويصيب عليه ما في الماء الكثير حتى يصل الى جميع اجزائه الماء الطاهر ويتصل به
وان كان ماصا كذلك بان حطفيه ووقع الدم النجس من ان يطغى ويصير كالماء فيظفر القليل ايضا على ان كان ميان محلي في القدر لو لم يكن طاهر كذلك
فان امر الطهارة منه على الشارع من الشارع ولا يفتش كل اذ لا يوجد في اكثر المواضع الماء الكثير فلو لم يكن كذلك لم يخرج وهذا لا يضر طهارة اكثر الاشياء بالقليل
وقد ذكرنا في غير هذا من الجوازات في غير وقت وفيه من الدم والقليل الذي يطغى فيه الجوز وقال في كل لا تلتزم الا نكلا ومرا وظهره وقد ذكر قولهم ولو وقعت النجاسة
تذكرنا هذه المسائل مع دليلها فمصلحة وتبين هذا انما يفتش في الشرح قول اكثر العلماء على جواز الاستصحاب بالدهن النجس تحت السماء لا في الظلال مثل الشرح في الشرح
في الخلاف والفاصل بين ابي بصير والحق في قوله على ما لا يخفى في الاجماع ابن اديس لكن الشرح اختار في طهارة الاستصحاب اخطا اطلاق ابن الجيند طاهرا جواز الاستصحاب
انكار ابن اديس قول السبط غاية الانكار وقال هو محجج عليه بقوله في جميع كفيه وقد عرفنا مقتضى الدليل هو الجواز من غير كراهية ايضا ولكن الكراهية غير بعيد
لعقول العلماء بالخير واحتمال نجس الاشياء والنجس الاختلاف عن النجاسات فخر بن شمس ويبنى ويوجب نظره كراهية الاشياء وقد جاز عارة العبادات وغير ذلك
وان ظاهرا المذهب هو الجواز مطلقا حيث نقل الاخر المطلق وما خصها بالنجاسة كما يقول ابن اديس جميع كفيه غير ظاهر كره عوى جازا فانه في مثل هذه
المسئلة يظهر قولهم لا يظهر النجس النجس اي لو سخن بالماء النجس عن من لا يفرق نحوه لاشك ان نجس قال انما لا يظهر الا بالاحالة ولا يظهر النجس
الا بالاحالة فانما تقدم وانما اذا صار دخانا لا يبعد تلك كما تقدم وتدل عدم طهارة النجس الاستصحاب وعدم دليل على الطهارة فانه امر شرعي يحتاج الى دليل شرعي
وقيل عن الشيخ الطهارة لرواية نافعها والظاهر ان لا يصرح في الاصل بالنجاسة الى النجس وغيره والظاهر ان نجس بالكثران يرفع حجب العلم وصولا الى اخره
وهو لم يبعد من طهارة اللحم والشرع المطوخ بالماء النجس كذا ونحوه ووضع في الماء بحيث يصل الى اجزائه الماء ولا شك في الوضوء الطهارة بذلك وفصله في النجس
الشيخ على بعض حواشيه هو لم يصفاه اى اذا تناول الانسان خمر ابل مطلقا نجاسات والنجاسة فضا فظاهر لا يفرق عندهم ان البواطن فينجس بوضوء
النجاسة ما لا يتغير بها وان تغتسل بغيرها من نجسها مع زوال النجاسة من غير نجسها المظهر في الجواز الذي في العلم لا يتغير بالنجاسة كان ظاهره لو لم يتغير وان تغتسل فان
ناله ظهر وان كان مشبهها فذلك الاستصحاب وكل شيء ظاهره يعلم انه نجس واذ علم النجس فلا يحكم بطهارة لاعم العلم من زوال النجس لما تقدم ولكن الحكم بالطهارة
مادام لم يزد اخرج فذلك ما لا يتصل خارج القم الى النجاسة مثل الشفة النجس بشرط لم يوصوله اليه مع العلم ومع الاستصحاب كطهارة اذ لم يوصوله ويؤيد بها
الصفاق مع الاستصحاب ورواية في الدليل قال قلت لابي عبد الله ع رجل يشرب الخمر فيرى في فمها ثوبا من بزاز فقال ليس بشيء ولا يضر وجوده حتى ينحدر وجهه الى الارض
وكذا الحكم في جميع ما يخرج من البواطن مثل الدمع مع الاكل الكحل النجس وهو ظاهر هذا مع القول بنجاسة النجس لا كلام مع القول بالطهارة فقولهم بكرة كراهية
دليل كراهية اكل ما باشره النجس الحايض التماسه هو الاحتياط والنجس المشتبه بالحوار يكون ورجا فان تفسير الورع النجس عن المشبهات حتى لا
يقع في المحرمات كذا كل منهم بعدم الاجتناب عن نجاسات بل عن المحرمات مطلقا مثل الظلمة كالعاشرة لا يحكم بالنجس ولا بنجاسة ما يبدى به وما باشره ولا
يجب الاجتناب لاعم العلم لاعم الظن لان يكون من وجه شرعي كذا قد عدل وقبل يجب مع طهارة النجاسة مطلقا والظاهر هو الاول والثاني حوط في العمل وقد
مر العتق في ذلك في طهارة ايضا في الحايض التماسه وسبب كراهية نجسها وجوب اذ لا يفرق في حقها واما النجس فيعرفه كانه للنجاسة المذكور من العلة فالظاهر عدم
الاختصاص بالكل بل الشرع وسائر ما يشترط في الطهارة كذلك مع احتمال الاختصاص بالكل والشرع هو بعيد واعلم ان الذي يستفاد من تتبع افواهنا وفعالهم
عليه السلام عدم الاجتناب عن مثل سائر النجس بل الاظهر في النجاسة من حيث يحكمون بطهارة او الى المشركين مع الاستعمال ويصلون في الشرب الذي يشبهون وطهارة

واستغادوا

وسقى الدواب السكر ولا سلا في العجبر واسينان عن يستعمل شره قبل ذهاب ثلثه على الجذع والاستشفاء عيالا بحبال الخان
ولا يحرم الرثوبات وان شتم منها ذايحة المنكر من

[illegible]

علی فرای متن

وفنا

كتاب الاصلين

[illegible]

كتاب الاصل والابتداء

[illegible]

فلا يجرم الأكل على ما ذكره في الفقاع وكبره الأكل على الشبع وبعاء حرم والأكل البهائم وفيه التين والأكل متبها
ويستحب غسل اليد قبل الأكل وبعده والتشهيء على كل لون والحمد لله رب العالمين

[illegible]

عَلَى الْبَيْتِ مَكِين

كتاب الألفية

عقبتهم

[illegible][illegible]

[illegible]

وكونا ريعا تساوين في الربع او الثلث ولا يتوقف
بيننا احدهما من صاحبه على الدخول لا في عقد الميراث
من

تأني
الشرح

مختلوا في بعض طرق وحكموا بضعف اكثر والظاهر ان غرضهم عدم الاعيان بذلك الخيرة لا يخرج به هو ظاهره وانما ذلك لانهما على المطلوب غير مختلوا لاحتمال اعادة عدد
الزوج مع وجوده واثار غيره لا مامم وبقيده عدم نكاح الميراث ولو سلم وانما الجمع ان لا يمكن تحريف واحد منهما فيقول الدال على الرضا عليه عن المعارض
الحاصل ان اثاره على الزوج واضح الخيرة واما الزوجية فالظاهر عدم الرد عليها لظاهرها في الاخيرة ولا يثبت في رعايته بخلاف نعيم عن العبد
فكتب الى اعط المراه الزوج وحمل الباقي لينا وصافي واثير الى صبي عن ابي جعفر وعجل في ذكرك امرته قال المراه الربع وما بقي فللامام ومثلها رواية اخرى
عنه ومروا به محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجلان من ترك امرته قال المراه الربع ويرفع الباقي وروايت محمد بن مهران عن ابي جعفر في زوج ما ترك امرته قال
تلك الربع ويدفع الباقي الى الامام واسند الشيخ والمصنفين على بن مهران قال كتب محمد بن جعفر العلو الى ابي جعفر الثاني عن مولى له اوصى بالثاقل وهم وكتب
اسمه يقول كل شيء هو في مولى كذا فان تركها ولم يامر منها بشيء ولا امر فان ما واحد فلا عرف لها موضع الساعة ولا اخرى قيم ما الذي تاتى هذه
المائة الدونهم فكتب الى انظر ان تخرج هذه الداهم الى زوجي الرجل وحفظا في ذلك الثمن ان كان له ولد ان لم يكن له ولد فالربع ويضد الباقي على من تركها
له اليه حاجته انشاء الله ثم عرض بقوله في الاستدلال هذه على المطر انظر اما اولها فلا تنسها لها على المكاتبه وانما ثانيا فلا تنسها لان ان هذه المائة لم تكن سبيل
الصناد عن الميت فلعله علم بالخال وامره باعطاء الزوجين لا يدل على انه ارث فذلك المكاتبه مثل الشافعية في الحجته ثبت ان المكاتبه عنه وم ذلك هنا فاشبه
بشهاد العدل كالفقهاء نعم قد يرجع في مقام المعارضة وهو ان محل النسل اذا اقام المكاتبه اكثر من المقتلة اعدتها والظاهر ان مراده من قوله في مولى
ليس انه ماله كان ثانيا في ذمتها او غير ماله بل لما طريق الانقطاع كما يقال كل املك لله ورسوله بمعنى انه يورث في سبيل الله ذلك وانما حاصل من تركها
الله ورسوله ويعد كونه ماله عنه وعلم به في ذلك الوقت او على سبيل الوصية ويحذف ذلك ويدل على عدم كونه له وكون الاعطاء ماله اقله وحققنا
مقتل الثمن فان الثمن اذ منه كونه ارضا فان كان حقه الذي عثر به وعلمه في ما كان ذلك رعايا ولا ثمنه فيمكن فرض كونه له على وجه يكون عنه او رعيه
للمرءين انفا او يكون بحسب الظاهر فانما مدعيها ذلك وذلك لما عصب لظا ولم يمكنه في دفعها او يمكن ولكن ناسخ لان ذلك بعيد وكذا كونه وصية
فيكون الرد عليه باعلى فقد علم وصيته الباقي فلا يدل على المطالب ويحتمل ان يكون من احققه فيكون الباقي بعد حصته الزوجية له بالارث وهذا ايضا بعيد لانه
اقر به بما ذكره الشارح وهو ظاهر وبالحجة الاستدلال انما هو بالظاهر والظاهر في ذلك فاقول هذه الرواية تدل على الصدق بالباقي فيقتل ان يكون له عرفا في
لانه ماله ويحتمل ان يكون حكم ما بقي عن الزوجية هكذا يكون مردودا عليه اولا للامام ثم بل صفة مصرف الصدق من اهل البيت كما هو هذا هيب بعض ذلك
عليه بعض الروايات فبما ايضا مثل ان امير المؤمنين لم كان يقسم على فقراء اهل البلد وقال في الفقيه وقد روى في خبر اخر ان من مات ليس له وارث خاله
لشهره محمد بن عيسى ماله اهل بلده متى لم يكن له وارث ولا فرائض اقرب اليه عنهم ونقل محمد بن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله في رجل مسلم قتل ابا نصر لم يكن له وارث
قال فوخذ ففعل في بيت مال المسلمين لان جبايته على بيت مال المسلمين ويمكن القول بضمونها وعدم النكاح الى غيرهما من الصدقات او جعل ماله من الارث لير
سوى الامام لم لا يترى ما تقدم مع التهم العظيمة وليحي محمد بن مسلم في الفقيه عن ابي جعفر عن ابي مهران قال من مات ليس له وارث ولا مولى عتاقه فادعهم
فالذين لا فقال ومعلوم ان الانفال ماله الامام ثم لعل قوله قد ضمن خبره في رجل عن ابي عبد الله صاحب على عدم النكاح من خبره فان جرت ذلك عندهم هو صحيح
جبرته ومثبت لا ربه منه هذا ونذكر على الزوجية محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله في امره ماتت وترك زوجا قال المالك كلمة فقلت قال رجل في قوله في امره
قال المالك انها في الفقيه بعد نقل رواية ابي بصير الدال على عدم الرد عليها بل كونه للامام ثم قال صنف هذا الكتاب هذا في حال طهره وامام ما في العتقة
في ثلث الرجل وترك امرته ولا وارث له غيرها قال المالك اوصى في ذلك ما رواه محمد بن ابي عمير ونقل هذه الشيخة وقبله الشيخ وغيره ايضا ولا يخفى بعد هذا التاويل
والحل بل يعلم امكانه اذ لا يعمل كون المالك الذي تركه الزوج في زمان الصفاة كما في هذه الرواية لها حال فينته صاحب الامر ان حملت على المرأة التي توفت زوجها
في ذلك الزمان فلا يقيم ولم يكن الجواب ايضا مطابفا للسؤال وان حمل العتقة على نفيه عن بلد الميت المالك فهو غير معارف الظاهر لا قابل له وليس مقتضى الماويل
والفائل في عوفا وكذا الحال الاخر الذي ذكره الشيخ وايضا رواية محمد بن القاسم المتقدمه على انه لا دلالة فيها على ان لا يثبت في ذلك ما يمكن ان يقال حجة ورواية الشيخ
غير ظاهر لا يشترط وجوب ايمان في طريق الفقيه وفي طريق المذهب لا يستلزم الكافي ابن مسكان المشترك ومحمد بن عيسى وطريقان وابن عيسى كلام وكذا لا دلالة
على كون جميع المال لها غير ظاهر وان لم يكن دفع هذه الامور بالظاهر ولكن في مقام المعارضة واخراج الثمن عن ظاهره بمثل مشكل يمكن حملها على كون الزايدة عن ربعها
عطية منهم وهذا لو سلم لا دلالة لها ومعارضة ما يمكن حلها بقوله او بالكل ما يعارضه ويقتضي الباقي وظاهر الثمن على خاله اقول لم ولو كان له دليل في حق الثمن
او الربع بالتوفيق بين ما في الواحد الى الاربعه ظاهره فرضها مطابق الثمن او الربع ومع القدر لا دليل للتفصيل فتكون مثلها ايضا يدل عليه الخبر الدال على
حكم ميراث المطلقه المشتهرة وسبب قولهم ولا يتوقف عدم توقف ميراث احد الزوجين من الاخر على الدخول فانه لو كان عموم الدلالة في ميراثها في ميراث الميراث
عندهم وهو عموم الكتاب السنة والاجماع ونذكر على ارث الزوج من الزوج مخصوصة من الدخول روايات كثيرة مثل محمد بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يموت تحت المرأة لم يدخل بها قال الميراث كالميراث كما لو دخل بها من غير ان يزوجها من الرجل من الحجج عن رجل عن علي بن الحسين عليه السلام وروايت ابن ابي عمير
واشتهر الميراث الذي لا يقول به الا صاحب الايضار فلهذا تقدم البحث في ذلك فذكرنا في ذلك على التورث من الجانبين روايت عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سالت ابا عبد الله عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا فمات عنها او طلقها قبل ان يدخل بها ما له عليه فقال ليس لها صداق وهي ثمة ويترى ان الظاهر
ان المراد بالارث في صورة الموت في صورة الطلاق وهو ظاهر مما استدلنا به في تزوج الرجل وهو يرضى بثلث ولم يدخل بها من التي تترث وتورث
فمؤخلا ومقتضى ذلك دله والفقهاء على التزوية بحسب الظاهر فيجوز ان يدل على عدم ما نقر عندهم من توقف نكاح الميراث على الدخول لان المراد منهم توقف استمراره
عدم ترفيق اذاه واحكامه الثابتة للنكاح بعد موته مثل الارث والعدة لا اصل في حجة اعتقاده ومزبلة الارث قبل الموت ولا لزوم عدم دخولها وطهرها وتزويها

والمطابقة حقيقته كالوجه ما دام في العدة ولا توارث في الباطن ولو اشبهت المطلقة من الأربع بعد ثبوتها لكانت من الأربعين ربع الثمن والباقي من الأربعين ولو اشبهت
بواحد من الأربع أو أكثر أو بالجميع حمل الفرقة وانتخاب الحكم فيقسم الحصة عليهم مع الاستيفاء حصة الشبهة بين من وقع فيه الاشتباه ولا يبره على الزوج ولا يبره
الأمة عدم كل وارث مسابغ مناسبت لا ينقصا عن أدنى التامين وذات الولد من زوجها ترث منه من جميع تركته فان لم يكن لها منه ولم ترث من رقبته الأرض شيئا
واعطيت حصتها من فية الأثاث والأبنية والخال والتجتر على راي من

كتاب النكاح

عليه ان وطئها بالمرض ونجسها بالعقد بعد البتة الصحة ولم يقو له وما دلتهم ببلاد ذلك الا رواية زارة عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابليس لم يطق له ان يزوج
فان تزوج ودخل بها في ان يزوجها لم يدخل بها حتى ماتت من مرضه فكانت باطلا ولا مهر لها ولا ميراث هي من مرضه فاما فلانة من مغنة التوقف فغنة الطلاق ذلك لا ما يتوهم
ولا انه علم بعد ذلك بطلان اوله وعدم وقوعه بل ان اعيد الطلاق المغة المذكور فالحكم بحكمه كالميراث لان الحكم بغيره عقد مدته وترتب اثره عليه ثم الطلاق ان وقع
موت بمغنة عدم ترتب اثر الصفة في تلك المدة مع بطلان من جملته اخرى وهو الموت عز وزي في السند ابي ناسم لا ينفك في ذهابه كاح المذهب عن الحسن بن
في الطلاق اليك بمقتضى الحسن والصحة مع ما في ذرارة وكان ذلك فان في الشرايع نكاح المريض مشروط بالتحول فان ماتت في مرضه ولم يدخل بها بطل العقد ولا مهر لها
ولا ميراث وهو رواية زارة عن ابي عبد الله عليه السلام كالميراث في كل شيء في الشرايع وفي الرد وسبب القول مشهور كان ذلك لان النكاح عدم الخلاف عندهم في
ذلك والاكابر ينكحوا وان الطلاق في الحسن صحيح ويظهر من الفهرست ذرارة تقنع عندهم فاما من لعل المراه بعد الطلاق حال المرض ويصدق الاضرار وحرمانها
من الارث وعدم ترتب ثمة عليه من عدم اثباتها لما تقدم ان يقع طلاقها ولكن ترثه في السنة ان ماتت في ذلك المرض ولم ترث في غيره هي في ذلك على اخبار مثل
ما في نسخة ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في طلاق الثالثة وهو مريض قال ترثه ما دام في مرضه وان كان السنة وحسنه في العتبات
كانه فضل البقية في عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة في مرضه وورثته ما دام في مرضه ذلك وان انقضت عدتها الا ان يصح منه فقلت له فان طلق الرجل
قال ما بينه وبين سنة هما مقيدة فان بعدت من زوج المرأة كان لا إجماع ولم يرسله عبد الرحمن بن الحجاج عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل المريض يطلق امرأته
مريض قال ان ماتت في مرضه ذلك وهي حية عليه لم ترث في غيره وورثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي صنع ولا ميراث لها ولا ميراث من ميراث من ميراث من ميراث
عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته تطلقين ثم طلقها الثالثة وهو مريض في مرضه ثم طلقها على السنة وعدم الزوج لغيرها فاما من لم يكن له الاضرار عندهم فيها
قولهم والمطابقة رجعية كونه المطلقة الرجعية كانه زوجها فهو ميراثها ما دام في العدة بخلاف الميراث فان ميراث المطلقة صارت كالرجعية وانقطع الزوج
بينهما فلا يبقى شيء من اموال النكاح السابق وهو الميراث وكما يجمع عليه مستند اخبار مثل حسن بن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته في مرضه
وهي حية منه لم يرث ميراثها من ميراثها ما دام في العدة من ميراثها الثانية من الميراثين فان طلقها الثالثة فانها لا ترث ميراثها شيئا الا ميراث
منها وحسنه الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض في مرضه ثم طلقها في مرضه ثم طلقها في مرضه ثم طلقها في مرضه ثم طلقها في مرضه
له عليها جعفر وهو صريح في ان العتبات في العدة بالمرض فذكر في ذلك في مؤقنة زارة قال سألت ابا جعفر عن الرجل يطلق امرأته في مرضها
وترث ما دام عليها رجعة صحيحة الجلي والي بصير في العتبات كانه البقية في جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام قال ترثه ولا يرثها اذا انقضت العدة لعل في طلاق المريض
ويقيد بالسنة المتقدم وان الطلاق صحيح قوله ولو اشبهت المطلقة بعينه لو كان الشخص اربع سنين فطلق واحدة منها غلظا قايما او خرجت العدة ثم تزوج
بجائسه وماتت واشبهت المطلقة بين الأربع الاول في الراجح والاعظم مع الولد وعدمه فليغير الشبهة وهو الخامس ربع الربع والثلث والباقي من
الأربعة الاول عظيم ارباعا لان واحدة ليست مستغف من غير ثبوت في غيره عينة دون غيرهما غير مقول فيعتمد ناطق بصحة الجلي بصير قال سألت ابا جعفر
عن رجل تزوج اربع سنين في عتبات واحدة وان كان في مجلس واحد ومور من مختلفه قال جائز له ولهم فقلت رايته ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من
الأربع واشبهت على طلاقها فافترقا من اهل تلك البلاد بعد انقضائه العدة التي طلق في ثم ماتت لعل دخل
بها كيف يشاء ميراثه قال ان كان له ولد فان للمرأة التي تزوجها اخيرا من اهل تلك البلاد ربع من ميراثه وان عرفت ان طلق من الأربع بعينه واسمها فلا تفرق
لها من الميراث وعلمها العدة قال وفي سنة ثلث سنين ثلثة ارباع من ميراثه وعليه من العدة وان لم يعرف في طلق من الأربع سنين اربع سنين ثلثة
ارباع من ميراثه كسنة من جميعا وعليه من العدة جميعا وان طلقها من اربعة سنين اربع سنين ثلثة ارباع من ميراثه وان عرفت ان طلق من الأربع بعينه واسمها فلا تفرق
مراذه وان لم يكن في النكاح لعل الكني في قوله فلا تفرق فاما من ايضا كان المناسبت كحكم عدم الولد ايضا كان ميراثه في الصورة المنصوصة وعلله
لا خلاف فيها واما اذا كان الاشتباه بين اثنتين فصلا عدل وغير ذلك ولم يكن صورة النص فبطلت حتمال الفقرة لانه من الاشكال في قوله واجراء حكم النص فيه
لعدم فري معقول في حمل الاشتباه حتى يصطلي حكم النص غير بعيد لعدم الفرق مع وجود النص وعدم ظهور الخلاف وبوجه ما تقدم وانه لا خلاف في حكم
النص غير مخصوص بشخص الصورة الواقعة بل لا يبره انما اذا فرض كون حقد الأربع في مجلس واحد وفترة واحدة واختلف للمور والزوج في الغيبة مع اشتبا
فوق من بلدا الطلاق ومع عدم معرفتهم المطلقة وغير ذلك من الخصوصيات مثل كون الطلاق رجعية الدخول بالجائسه والظاهر انهم لا يعتبر في هذا الحكم المذكور
بل اعيدوا الى كل خامسة ودعوى ظهور عدم مدخلية ذلك الخصوصية وخفا غير ما قبل عدم النساء بعيد فاما من الاختصاص في النصائح والشرائح
قولهم ولا يبره انه قد مر ما يدل على عدم الرد على احد الزوجين لاعم عدم جميع الوارث سببا وسببا غير الامام ع وهي اخبار كثيرة ولو كان هذا عند ذكر
الرد عليها ما كان اولى بل فهم من ذلك ولا يحتاج الى ذكره وكذا عدم النصائح عن ابي عبد الله عليه السلام وهو مدلول الكتاب السنة والجماع قوله في ذرارة
الولادة هذه مسئلة وشكيلة لانها خلاف ظاهر القرآن وعموم الاخبار الكثيرة الدالة على ان الزوجين يتران كل واحد من صاحبه من جميع مائته كتاب الوارث
فاخرج الزوجين منها فيشكل وفيها انفرقت بها الطائفة المحقة كسنة الحنفي وادعوا الاجماع على حرمانها في الحيلة وان خالف غير ابن الجبير فانه جعلها كغيرها
من الوارثين ولكن في ذلك الشرح وهو سابق على الاجماع ومسبوقة به ثم اختلفوا فيما تمع منه والمنوع منها الاخذ بالاحكام والانتظار في الغيبة في مقام الاول
في الوارثين الوارثين المتوعدة التي لم ترث من كل ما ذكره في جميعا بل ظاهر كلام الشيخ وقول المرفعي في الانصاف والفتوح في الاستنباط والتقي وهو صريح في قول ابن ابي
عمير الزوجين لعموم الآية التي تدل على منعها فانما يبره في ما يشاء لعل لكل زوجة ذرارة في غيرهما وسببها وبوجه ما قبل في الوارثين اما ما ذهب اليه
الاستدلال في الغيبة واكثر المناظر من الميراث الزوجية لعل ولد لها من الزوج الميت يصح ميراثه من ذرارة في النساء اذا كان من ولد اعطيت من الارباع لانهما معقولة فيجب

٥٢١

المضاف الى جريدة متن

يؤتى الى الضيق ثم ياتي اليها
فيجعل من القية كاللذات
يعمل الذرات الميكروية
هو غير كمال فيبقى التوسل
من عندهم

الاول المشهور بين المتأخرين ان من غسل الارض والغري والرباع كالدور والمنازل من عين ثلاث ولا يبتية لا من قيمتها اخذوا الشيخ في النهاية والفاخي وظاهرا
الى الصلاح وان حذر واختار الحق لما تقدم من الروايات ولا يصلح ان يكون غرضه ان يرفع ويحذر ويحذر منها تلك الارض وقيمتها لا يفيها
من البناء والغري والرباع والبر وغير ذلك بل ينفذ بغيرها من تلك كلها وكذلك المياه ولا ينفذ بها الخلق الثاني من اهلهم بل لا ينفذ بها الخلق من الطوب
والخشب والعصب والشيء بل جميع ما انتبت في البناء من كل باب الى الواح ونحو ذلك وان لم يكن جميع ذلك المذكور في الروايات لا انه مفهوم من مجموعها
والحرمان عن غير ثمانية بالدليل والثوريث الثاني انما يجرى من عينها والظان نفوذ البناء والاشياء المبني فيها بحيث يدخل فيه العمل الكيف لا الجواز لا ان القيمة
المعينة فان لم تكن في تلك المعينة من الارض من غير ان تستحق قيمتها بالبقاء على مقتضى الزمان لا في الصورتين الخارجيتين بالدليل المتيقن للشيخ
فيقوم البوت مثلا مستغنى البقاء في تلك الارض لو ترك الارض حرة وتعلق من تلك القيمة حصتها بل اذا كانت الارض بحيث لا قيمة لها كالأرض التي
الوقت لها الحصة من تمام البناء لا القيمة الا لا يشترط ان يكون العمل في تلك القيمة للورثة رخصة وفاته بحالهم كاهو المبادر من الروايات والنجيل
المذكور فيها وفي كلامه لا يختص بالاولاد والاعيان الذين لم يمتنعوا من البناء وطلب القيمة وهذا هو المناسب بظاهر الروايات والروايات في المحافظة على ظاهرها
في تلك الروايات اصل عدم تكليف القيمة ذلك يكون شافا فالارام ضرر متفق ومنها في الحكمة الباعثة المذكورة ويحتمل كونها غير متفق ومنها ياتون من ظاهر الرواية
وهو مختار الحق الثاني في المسئلة الميراث وان ليس في ظاهر الروايات المنع عن قيمة الارض وغيره من اهلها من الروايات مثل كلام النهاية الذي هو
في الاصل غير فانها لا تراث في جميعها من الارض والرباع من الدور والمنازل بل يقوم الطوب الخشب غير ذلك من الارض وتعلق حصتها منها
ولا تعلق من نفس الارض شيئا وانما لا بد من توكيدها من عين غير عمل الرباع والدليل من غير غيرا يفهم المنع من القيمة انهم حفظوا ظاهر الروايات من الروايات
والثاني ان المنع من الدور والمنازل دون البناء والضياع وتعلق فيه ثلاث لا يبتية فالاول هو ولا اقتضاه على ذلك في رواية محمد بن مسلم المقتضية وغير
مثل ضعيفة زيد الصنايع قال منعنا باجتماعه يقول ان النساء لا يرثن من رباع الارض شيئا ولكن من قيمة الطوب الخشب فان ذلك الناس لا ينفذون بمثل
فقال اوليناهم صنفاهم بالسوط فانها والاولا صنفاهم بالسيف فان المنوع فيها ما كانت غير الرباع وهي الدور والمنازل وتعلق على القيمة ووافقه زيد الصنايع
وغيره فان الشيخ لا يدل على ان من الارض بغيرها الا من جهة كابل الخطاب وذلك يترك الدليل في بلبه مفهوم سيفط بالمطوف الذي هو غير الروايات
وانت تعلم ان ليس مفهوم رواية الشيخ المعيد رحمه الله دليل على ليطط بالمطوف فانه مفهوم القرب ليس دليل هو فاضع وان لم يكن رخصة فكذلك فمن
الثالث المنع من عين الرباع فقط دون قيمتها فانما خذ من عين الجميع غير الرباع ومنها القيمة فلا يخرج من عرق الكيفية وهو مذهب السيد والفر بينه وبين
الشيخ في حرمانها عن قيمة ارض الرباع عنده واخذوا عند السيد الفقاوش في قيمة ارض الرباع وعدمها ولو فرض عدم القيمة ظاهرا وفيه ما وكان السيد ظن
الى عدم اعتبار الاخبار فانما اوصى الى حد التوافق العدة هو الاجماع وانما العقد على الحرف في الجملة بل على عين الرباع فقط فيبقى غير هاتين عموم الاثني
الاخبار ويؤيده فانه الخصيص فيها وعدم الحرف عن ظاهرها اكثر وان مع الشيخ المعيد مشاوح المختصر نظر الى ان ما وجب المنع من الارض مطلقا في جميع
جميع اصلا بل في كل في حسن ايض بحيث يكون صيرها في ذلك فانه يحتمل ارض الله وجود الرباع في الصحيح ويشوش الميراث في عموم الاجماع والاثني لا يثبت البكثرة
اليقينية متناجلا لا في التزييف وخصوص رواية الفضل بن الربيع في الصحيح على ان الدلالة على الشاي بينهما فاحتمل منها الرباع وان بقوا الباقي تحت تلك الدلالة
اليقينية على الجمع بين الروايات الاخبار الصحيحة والاجماع ثم نظر السيد الى عدم ثبوت المنع من الارض والاجماع عن قيمة ارض الرباع محض فيهما ولا يجوزها
فان الظاهر المنع هو المنع من العين والقيمة ثابتة في كثير من الاخبار واثباته في الجملة بالاجماع فوايقا له لا بد مما امكن ولا شك انه اوله لكن عموم الروايات
من الروايات والروايات والاجماع لا يدل عليها الا على الارض من العين فاثبات القيمة بعد تسليم منع العين بايقانها محل المناقشة فيمكن الاختصاص على
الاثني الثانية بالاخبار والكثير كما هو المذهب الشيخ المعيد ثم علم ان كان احدا لا ينظر الى الاجماع المنقول كثره الاجماع والشهر لوجوه الخلاف وتبطل
له خصوصاً مع اختلاف تلك الاخبار واشتغال بعضها على الايقول واحد كما لا يخفى عن الكتاب السنن والاجماع اليقينية لا اعتبارها وينظر الى ما روى عنه عليهم
السلم واصل اليك من الاخبار المختلفة فالاولا توافق الفران وذكرها ما يخالق عليه يقول ابن الحنفية كان ذلك نظرا قاطعا لكن في الاجماع والشهر هناك
الاخبار والكثير جدا منها صحيحة في الجملة وكثير منها حسنة لا يريهم وهو من ثمة الثقة بل تفرغ عنهم مشكل العمل بها في الجملة غير بعيد فكان ذلك ذهبا لا يترك
من ينظر الى اعتبار مثل هذا الاجماع لا الاخبار فعليه بقول السيد ومن ينظر الى عدم الخروج عن الكتاب السنن والاجماع لا بد بل ولا يخصها الا بصريح صحيح من صحيح
عن القصور بل معتد بالعلف ويكون دلالة على محل الخصيص اظهر من دلالة تلك القوفا اليقينية كما هو في قوله عليه مذهب الشيخ المعيد ومن تابعه ذلك غير بعيد
ومن ينظر الى الشهر والكثرة خيرا وفوى عليه القول المشهور وحمل خبر ابن الحنفية على اليقينية كما فعله في الاستبصار ومن ينظر الى عدم اطراح الخبر خصوصاً الصحيحين فلما
عليه حمل المذكور والعمل بجميع هذه الاخبار حتى لا يورثها من رواية وبما وسلا حريم كما في الرواية الصحيحة فم وبالحجة المستلزمة من مشكلات القول به بعين على
تحقيق الحال قولهم اولاداه الموجب الثاني للارث الشب هو قسمان الرزقية وقدر احكامها والاولاد وهو اقسام اولاد العتق وقدر اكرامها في
كتاب العتق منها عدم ارثه الا بعد فقد جميع الاثبات دليله كانه الاجماع والنص من الكتاب مثل اية ولولا الارحام والاختلاف في رواية في الصلاح الكافي على
صدا لله عن امرأة اعتقت رجلا من ولادته ولم ير له قال الذي اعترفه لا ان يكون له وارث غيرهما ومثلها يصحح الحديث قال سالت ابا عبد الله ع عن امرأة اعتقت
لمن ولادته ولم ير له قال الذي اعترفه لا ان يكون له وارث غيرهما ومثلها يصحح الحديث قال سالت ابا عبد الله ع عن امرأة اعتقت رجلا من ولادته ولم ير له قال الذي اعترفه لا ان يكون له وارث غيرهما
مع صيغة الاعلى الصفح والربع والاثني في وهو ظاهر لا يثبت معه ضامن الحرية ولا الامام ع وهو ظاهر قولهم فان عدم المنفعة تاذ اقسام الولاد وكذا
ضامن الحر فاذ كانت المنفعة الذي له الولاد وراثته التي من لهم الولاد بعد ان نقل المال الى ضامن الحرية هذا ظاهر هذه العبارة وغيرها وفيه فاعلم ان لا يجمع كلام

وَمِنْ كُلِّ مَنْ خَمِنَ خَرِبَتْ عِيْرُهُ وَحَدَّثَتْهُ وَبُكِنَ دَوْلُهُ وَثَبَّ بِذَلِكَ الْمِيرَاثُ وَلَا تَعْدُ الْقَضَايُ وَلَا يَضْمَنُ السَّائِبَةُ وَلَا يَهْرُثُ الْأَمْعُ فَقَدْ كَلَّمْنَا
وَمَنَابِ حَتَّى الْمَعْنَى وَيَا خُذْ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْفَضْلَ عَنْ تَصْيِيهِ مَتْنِ

[illegible]

فانما ولي ان كان بعدهما او كان الوارث واحدا فافترض له من

منها حتى الزوج والفرجة على رأي متن

[illegible]

مشق

[illegible]

حناون، یونان

على ان تعالج ان القوم يلبوا
انما خرج اذا خست قدره يكون احدا
لان تعالج المسيا كن لم تغفل
منه

نكتة
القول عندنا باطل بل انقص على البنت البناء والاب من يقرب او بالابوين ولا ارث بالتعصيب بل القرابة والتسبب ما ان شر القربى خاصة كالام الاقارب والزوج والوجه او بالقرابة تارة
والقرابة اخرى كالاب البنت البنات الاخت الاخوات وكلالة الام او بالقرابة خاصة من عدم فان كان الوارث لا فرض له فالمال له ان ارشادكم غير كالابن وان شاركه مثله فلهما ولو اختلف
البيعت كل ضيب من يقرب كالالاخوال والاعمام وان كان ذافرض اخذ فرضه بغير الباقي عليه ان لو شارك مساو كما لبست مع الاخت فان ساواه ورفض اخذ فرضه فان فضل ولا يورث عليها بالنسبة
الا مع حاجب حلهم او زائدة في الوصلة وان نقصت فانقص على ما ذكرنا او لا وان كان المساوي غير ذي فرض الباقي له من

الضعيف يخرج منه بعض ما تقدم من اهل الحاصل الا فضلنا لا يخرج الحجل لانه ظاهر لاية فان الاخوة ما لم يكونوا منفصلين احياء بعد موت الميت يقال لهم
 اخوة وهو ظاهر فلا ينفق الزواج بل ارث الحجل ايضا ولو لم يكن القول جيداً يوجب من غير الازالة الفصل عن ابي عبد الله تعالى ان الطفل المولود لا يخرج من اهل الامانة
 بالخراج ولا يخرج منه البطن وان تحرك الاما اختلف عليه الليل والنهار وقد روي الحجل حال الموت مع اخضاله حياً بل لا يخرج من ذلك لمن استلم الحبل في هذه
 الرواية ضعفه السند مشوش المتن فاما في الثانيين بها يخرج منه ايضا بعض ما تقدم من بحث الموت والنحو فاما عدم الحجب في الاخوة فظاهر في
 الاحتجاج الى الذكر ان الثابت الحجب في الاخوة واولادهم ليسوا اباؤهم ولا يقال لهم اخوة وهو ظاهر لعلمهم ذكر والدهن فانه يقال لابن الاخ اخ كما يقال لابن
 الابن ابن قولهم القول الخ واعلم اننا اذا زادناهم المقرضين كانوا من غيرهم عن الفرضية مثل ان خلفنا اخين من ابي ام ولد لم يرب ذوا كانت الفرضية الشبهة
 الثلثان وله النصف معلوم عدم امكان ذلك منها والعامة يعلمون الفرضية فيجبوا فاسبعة ويعطون ثلث اصل الفرضية اي الاربعه والاخيه نصف وهو الثالث
 فهم يوجبوا الثلثا على خالها ويعطون الفرضية بل يوجبوا الثلثا فاما فاسبعة فاعلموا الثلثين والصفحة اقل فيهم بدون ثلثها واما هو قريب منها فالثلثان ستم دفعها
 فانها اسماهم وكذلك النصف وفاقاً وكذا في غير هذه الصلوات هذا هو القول والمعتد به خلافة وهو نقص الثلثا عن الفرضية مثل ان خلف بننا واخا والابن
 ابن اخ بل ابن ابن عم وان تول فانهم يجعلون النصف للثلاث الباقي لا يارب المذكور وهو اولى عصبة ذكر ان الاحباب هم الله اسبغوا البحث عن الكلام في ابطالها وايبات
 ان الحق خلافها عقلاً ونظراً لا يحتاج الى شيء اصلاً الا اننا نحن ايضا نشي الى بعض منها لئلا يخلو الكتاب عنه فنقول دليلهم على ذلك كله هو اجماعهم على بطلان
 القول وان خلافة هو الحق وهو ان النقص يقع على من قد حصل له الزيادة البنت والبنات والاب من يتقرب به مثل الاخت والاخيه له واجارهم المتعارفة
 مثل حصة محمد بن مسلم والفضل بن زياد ويزيد بن معاوية ووزارة بن عيسى عن ابي جعفر قال ان السهم الاقول وحصة محمد بن مسلم قال اقرني ابو جعفر حصة
 كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله وخطا على مبيد فاذنهما ان السهم الاقول وفي اخنا كثيرة ان الذي يعلم عدل وصل عاجل يعلم ان السهم الاقول ويكفي
 عليه ما في الاخت ان الابوين لا ينفق بضيقهم عن السهم من الزوج والزوج لا ينفق بضيقهما مع الولد عن الزوج والفرس مع عنه عن النصف الرابع وهو موجب
 في مثل حصة محمد بن مسلم عن ابي جعفر وما رواه في الحسن بل في الصحيح بغير ما عني قال قلت لابي عبد الله امرأة تركت زوجها واخوها لامها واخوها واخوها
 لا يها قال للزوج النصف ثلثه اسماهم والاخوة من الام الثلث المذكور الا في فيه يارب ويحي سهم للاخوة والاخوان من الاب للذكر مثل حظ الانثيين لان السهم
 الاقول ولا ينفق الزوج من النصف ولا الاخوة من الام من ثلثهم الخ في ثوبيل وفيه ايضا ما يدل على المطلوب رويها واخرى كذلك عن بكير قال في جابر الى
 ابي جعفر نسأله عن امرأة تركت زوجها واخوها لامها واخوها لا يها قال للزوج النصف ثلثه اسماهم والاخوة من الام الثلث سهمان وللأخت من الاب السهم
 سهم فقال له الرجل ان فرأيت يد وافرأيت الغائبة والقضاء على غير ابي جعفر يقولون للاخت من الاب ثلثه اسماهم بصير من ستة نقول الى ثمانية فقال ابو جعفر ثم
 ذلك فقال لان الله تبارك وتعالى يقول وله اخت فلها نصف مما ترك فقال ابو جعفر فان كانت الاخت اخا قال فليس له الا السهم فقال له ابو جعفر فلما قسمت
 الاخ ان كنتم تحتجون للاخت النصف بان الله سعى لها النصف فان الله قد سعى للاخ الكل لكل اكثر النصف ثلثه قال في رجل فلها النصف وقال للاخ وهو غير طاهر
 جميع ما لها ان لو لم يكن لها ولد فلا تطون الذي جعل الله له النصف بعض فرأيتكم شيئا تعطون الذي جعل الله له النصف فاما فقال له الرجل اصلحك الله وكيف
 الاخت النصف الا في الذكر له كانت هي كراشيا قال يقولون في لم وزوج واخوة لام واخوت لاب فاعطون الزوج النصف الام السهم من الاخوة من الام الثلث
 من الاب النصف ثلثه حواش من ستة وهي ستة فيرفع الى تسعة قال كذلك يقولون قال فان كانت الاخت ذكراً قال لا لليس شيء فقال الرجل لابي جعفر
 فما نقول انت فقال ليس للاخوة من الاب الام ولا للاخوة من الام مع الام شيء قال عمر ابن زبينة وسبعة من محمد بن مسلم رويهم مثل ما ذكره بكير المعنى
 ولست احضر حفرة وقصصه الامعاء قال تذكره لوزارة فقال صدق الله الحق وحصة محمد بن مسلم مثل الحصة عن ابي جعفر قال قلت له ما تقول في امرأة
 ماتت تركت زوجها واخوها لامها واخوها لا يها قال للزوج النصف ثلثه اسماهم والاخوة من الام الثلث سهمان المذكور الا في فيه يارب ويحي سهم للاخوة والاخوان من الاب للذكر مثل حظ الانثيين لان السهم
 للاخوة والاخوان من الاب للذكر مثل حظ الانثيين لان السهم الاقول وان الزوج لا ينفق من النصف ولا الاخوة من الام من ثلثهم لان الله يقول فان كانوا اكثر من
 فهم شركاء في الثلث ان كان واحداً فله السهم انما عني الله في قوله وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ واخوت فلكل واحد منها السهم انما عني بذلك الاخوان
 والاخوان من الام خاصة وقال في اخر سورة النساء فيقولون قل الله يفيتكم في الكلالة ان امرئ هلك ليس له ولد وله اخت يعني بذلك خاتلات وام واخوات لغيرها
 النصف مما ترك وهو ظاهر ان لو لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجلاً ولداً فلهما الثلثان مثل حظ الانثيين فم الذين يهاونون
 قال ولو ان امرأة تركت زوجها واخوها لا يها ولا يها كان الزوج النصف ثلثه اسماهم والاخوة من الام الثلث سهمان والاخوة من الام الثلث سهمان وان كانت
 فمها لان الاخوين من الاب تبارك وتعالى على ما بقى لو كان اخ لا يها روي في الصحيح بغير ما عني قال قلت لابي جعفر قال سأل رجل عن اخين وزوج فقال النصف
 فقال الرجل اصلحك الله قد سعى الله اكثر من هذا لهما الثلثان فقال ما تقول في اخ وزوج فقال النصف والنصف فقال البس قد سعى الله له المال فقال هو
 بها ان لو لم يكن لها ولد وعينها مثل حصة عمر بن زبينة عن وزارة قال قلت لعائش بنت محمد بن مسلم وبكير بن وان عن ابي جعفر المزيج حصة محمد بن مسلم ايضا
 الخبر بالجملة انما يقع النقص على من لو يكن له في القران فرضان فان الفرضية الثانية لا ينفق او جعل الفرضيتين له يدل على ان ليس له مرتبة اقل من الاصل فخل
 ما لو فرض له فرض واحد فانه ينقص عنه ويترك فيجعل ذلك على بعض الاحوال بقرينة ان ما صابده واستيقا حصة وهو ظاهر موجود في الوايات سواء العامة
 عن عمر بن عباس انه لما ذكر الفرضية فقال سبحان العظيم اني ان الذي حصي كل عاجل عدد اجعل ثلثا نصفاً ونصفاً وثلثاً وهذا ان النصفان قد ذهب الى المال
 فابن موضع الثلث فقال له ذفر من اول ما قال الفرضية فقال عمر الخطاب لما التقى عنده الفرضية دفع بعضها لبعضاً فقال والله ما ادريكم قال الله وكم
 اخر الله وما اجد شيئاً هو ان نعم من ان اتم عليكم هذا المال بالمحصن فدخل على كل ذي حق فادخل عليه من عول الفرضية واما الله لو قد من قدام الله واخر

من اخ الله ما عالت فرضته فقال له زفرها بما قدم وبها اخر فقال كل فرضته لم يهبطها الله عز وجل عن فرضته الا في فرضته وهذا ما قدم الله واما ما اخره فكل فرضته اذا راى
عن فرضها لم يكن لها الا ما بقي من ذلك الى اخر ما الذي قدم الله فان وجه له النصف فاذا دخل عليه ما يزيله عنه جع الى الرب ولا يزيله عنه شيء والوجه لها الى رب فاذا راى
عند صارت الى الله لا يزيلها عنه شيء والام لها الثلث فاذا زالت عنها صارت الى الله لا يزيلها عنه شيء وهذا الفرض الذي قدم الله عز وجل واما التي اخبره فرضته
والاخوان لها النصف والثلثان فان زالتهم الفرض عن ذلك لم يكن لها الا ما بقي من ذلك الى اخر ما الذي قدم الله وما اخبره بما قدم الله فاعطى حقه كاملا فان
شيء كان من اخبره ان لم يبق شيء الا شيء له فقال له زفرها من ذلك ان تشبه هذا الراى على عمر فقال له فبته فقال له زفره والله لا انه فقد ما دام عدل كان امره على الوجه
فامضى امره فمضى ما اختلف على ابن عباس في المسئلة اثان فلم ان العول هو شيء ثبت برأى عمر ليس له دليل من اجماع وغيره بل لم يكن راي الخطابة مثل الاول وغيره
ايضا ذلك فاذا فاب الى مثل هذا خارج عن كون الاستدلال بل العقل فان مثل خطابي واحد ورايه ان كان مجتهدا ليس بحجة اجماعا فالنقص عندنا انما يقع على البناء
مثاله ابوان وزوج او زوجة وبنان ضاعا فاذا الابوان الثلث كل واحد السدس والزوج او الزوجة الى ربع والثمن يعني الباقي وهو اقل من فرضية البنات او على
البنث مثاله ابوان وزوج وبنث لها الثلث له الربع والباقي الذي هو اقل من فرضية النصف لها وعلى المتقرب بها من الاخوات للاب وله الام
مع كلاله الام والزوج لها النصف ولها الثلثان للكلالة الثلث او الثلثان له النصف فياخذ هو نصفها والكلالة سدسها او ثلثها والباقي للاخت مع كلاله
من نصفها النصف وللأخوات وهو اقل من نصفها الثلثان مثال النقص على الاب فقط ابوان مع عدم الاخوة الحاجة للام وزوج له النصف للام الثلث
والباقي للاب فيع النقص عليه فيه مناعة مثلا وحكم العقل المستقيم من الاجتناب ايضا وهو ان حال ان الله تعالى يرضى سها لم يكن في الفرضية وهو لا يتم
كل مسئلة عولية هكذا ذكره وبنوها بالاسئلة خصوصا الفضل بن شاذان رحمه الله ولكن الظاهر انهم ما يقولون به بالحقيقة فانهم يعلمون الفرضية ويجعلون
النقص على الكل على السوية فهم يجعلون الثلثين مثلا عليها وعلى اقل منها وكذا الثلث النصف ويجعلونها مما فوق الفرضية من عدد يمكن اخذها خصوصا في
السبعة في مثال الاخيتين الزوج تكافهم يقولون انما اراد الله بهذه السهام في صور العول ما قرب منها لا عينها لاستقامتها فكانهم يريدون السهام في الجملة
كما اشترى اليه منهم من الاجتناب ايضا فاذي يلزم هو اخرج السهام عن معناها وحاصلها عينية بعض الصور وهي صورة العول وعلى ما قرب منها وهي صورة العول
وهذا القرب مجمل في كل صورة شيء فاذي يلزمهم ليس استاد الحلال ان الله تعالى الذي ذكرها بل الغار والقبعة من جوع ومثل هذا لا يجوز على الحكم الامع
بالكتاب وبالسنة او بالاجماع لا يحض رايه عن الخطاب فقط كما تمت فلو جاز مثل هذا لجاز ان يخرج كل لفظ عن مقتضاه في الكتاب السنة والاجماع فلم يبق لفظ
يعلم المراد منه حتى لا يغد في الحد وهو واضح البطلان ثم صرحوا ايضا بذلك اصحهم وقال في الكتاب يجوز ان يراد بقوله تعالى عساوا وجوه كوفي اية الوضوء
والاستسحابة معا للتوضؤ في الحديث لا في الغار والقبعة مع ان لزمه ذلك هذه الآية بحملها السخ على المسخ الحقيقي والعقل القليل في الراى الرجل فامل في الجملة مثل هذا
خارج عن قانون اللغة والاصول والبرية فلا يجوز ارادته ولا يمكن لا يجوز من الله تعالى الخطاب بمثل هذا بحيث يكون المقصود العمل به واجتاده في الخارج عند احد حتى
يجوز التكليف الحان وهو ظاهر فانهم واما الاحتساب فانهم يخصصوا لغير صور العول للادلة العقلية والفطرية والتخصيص الثاني في القرآن بل في مطلق الكلام غير
عنهم على ان لا يسلم العول الغوى بحسب افراد والاحوال والاصناف وهو ظاهر فانهم وبالجملة من المعلوم والمشتك ان ليس المراد في صورة العول بالبرية الحقيقية
فلا بد من النقص فيها ولا شك ان ما ذكره الاصحاب ارجح ان لم يكن متعينا الما يرويه انهم قالون بان كل الورثة مراد في صورة العول فاشك ان الذي مانع
بنقص حصته مراد الاصل كون سهمه فرضه محمول على حقيقة وكون القبر كمراد يختلف فيه فاقول به تخصصه كمراد بالفرض بغير هذه الصورة فامل واما ما نقلوه
عن ابن المؤمنين حيث سئل عن جملته وخلف وبنه وابوين وابنته فقال انما هي انما انظر ان غير صحيح فان اهل بيته وشيعته عرف بمدى خبره قوله وهو
قد صرح بمشله الفئران في شرح الشرح وانه قاصر عن اثبات جميع المطلوب حمله الشيخ بعد التسليم على الاكثار والافراد وعلى الحقيقة ونقل عن طريق العامة عنه
ما يدل على ذلك حيث خالف في ذلك كلامهم فقال يقول عمر قال يقول الاول بعد ذلك قال هذا هو الحق وان اباه قوما على ان قوله ليس بحجة عند
فلا يصح حجة بجهتها ولا جلالا لعدم تسليم الحتم ذلك فانه يشترط عدالة الواة وكونهم على مدعى به يعتقد منق جميع من خالفه والواة كلامهم كذلك بل يعتقد النقص
كفره واما استدلالهم بالقباس على الابن او الوصية فهو باطل لبطلان القياس استنباط العلة وعدم ظهور الفرق فكيف ما لم يظهر من العلة ونظير الفرق
فهو قباس الفارق من موجه متعددة كما بينه الفضل والشيخ رحمه الله ولا يحتاج الى تكلف لظهوره واما التصديق على بطلانه وان الحق خلافة مما اخبر
الاختلاف قوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض كتاب الله فان لبناء منه كون الاقرب ولى من لا يقبل من غير فرق بين الذكر والانثى وقوله تعالى للرجال
مما ترك الوالدان والاقربون والسنة وهي الاجتناب الدالة على ارجح الفرض قد مر كثير منها فاذكر اجماعهم الجرح على ذلك فلا اثر بالتصديق لما
بالقرابة والنسب بالسبب ومفضل فاذي يرب بالقرابة والنسب فان ان يرب بالفرض خاصة الام مع عدم الود فان فرضها حث الثلث
او السدس كما مر مثل ان خلف الابوين مع عدم الود فان لها الثلث حث ومعه لها السدس والباقي للاب لاني ضرورة الود فانها تارث بالفرض والقرابة مثل
الابوين والبنات لها النصف بالفرض لكل واحد منهما السدس كذلك التسلسل الاخير عليهم احاسا والذي يرب بالنسب ايضا اما ان يرب بالفرض
خاصة مثل ان زوج وان زوجة مع عدم الود وليس بينهما صاحب فرض في السبب بغير خاصة وهو الضامن والمولى والامام والثاني من يرب بالقرابة فلا يرب
بالفرض حدة وقد يرب به في القرابة معا كالا بكم فقد يرب بالقرابة فقط مثل ان لم يكن غير والبنات لها قدر ث بالقرابة فقط مثل ان يكون مع الابن
وكذا البنات وقد يرب بالفرض والقرابة كما في صور اجماعها مع الابوين وقد تقدمت ولا تارث بالفرض حدة وهو ظاهر البنات فانهم قد يرب بالفرض
فقط ايضا مثل ان كن مع الابوين وقد يرب بينهما معا مثل ان كن مع الابن له الثلث والثلثان السدس الاخير عليهم احاسا والاخر من الاب
او الابوين فانها تارث بالفرض فقط مثل ان كانت مع الزوج وقد يرب بالقرابة فقط مثل ان تكون مع الاخ وقد يرب بها مثل ان تكون وحدها ارفع الزوجية

لغارة

اعطى نصف سهم ذكر ونصف سهم انثى من

وبعث النبي من فرج الكركدن المرأة
 من العذراء واصل الوعدة
 ان كان المضموم من قضاة
 عدم ذلك فاستل منه حرام

[illegible]

كتاب القضاء

وفيه مقاصد الاول في صفات القاضي وادبه وفيه مطلقان الاول يشترط فيه البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
راى العلم بالكتابة على اى واذن الامام او من يرضى به او من قبله ولا يشترط فيه البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
وقال القاضي المنسوب عن الامام عليه السلام

اى الثلثة يقوم بالفريضة الثانية اذ لا ينشأ من ثلثان وثلث واحد فلا يفرق فيصح الفريضة بين منظران كان بين منسوب الميت الثلث من الفريضة الاولى وبين
الثانية وفق وتوافق بالحق الذي تفكر به فيقول الفريضة الثانية لا وفق منسوب الميت الثاني من الفريضة الاولى في الفريضة الاولى كما اذا ماتت عن زوج ونون
من ام واخوين من اب ثم مات الزوج عن ابن وبنتين فالفريضة الاولى للزوج والثلث لكر نصيب خوي الاب هو الواحد ينكسر عليها فيخرج النصف
الاشان الثلثة من الفريضة الاولى للزوج والثلث لكر نصيب خوي الاب هو الواحد ينكسر عليها فيخرج النصف
نصف هذه الفريضة لاضف الفريضة الاولى هو اشان عشر حصل اربعة وعشرون ويحصل من الفريضة اشان عشر للزوج ينقسم على وثلاثة
سنة ولكل واحد من البنين ثلثة ولا خوي الميت الاول اربعة وللثاني ثمانية وان لم يكن بينهما وفق بل تبان ضربا احد الفريضة في الاخرى مثل ان
زوجته عن زوج واخوين من ام واب ثم مات الزوج عن ابنين وبنتين وبنت الفريضة الاولى ستة للزوج ثلثة ولكل ام الثلث اشان والواحد لكل ام
الاب الثلثة التي هي نصيب الميت الثاني لا يقوم ولا ينقسم حصة على رشة لعدم الحسب للفريضة الثانية حصة ولا وفق بينهما وبين النصيب ضل بل تبان
فيضرب احد الفريضة في الاخرى يحصل ثلثون ومنه يحصل المطلوب للزوج خمسة عشر ينقسم على رشة ثلثت ثلثة حصة ولكل واحد من البنين ستة خشان
للأخوين من ام عشر ثلثة لكل واحد حصة والثلثة للاخ من الاب كل ذلك ظاهر المحمد لله وما ذكره مثال لبعض النصوص والآيات يعلم بالمقايضة وكذا الفرض كذا الميت في
المرتبة الثانية ويعلم منه حال الميت في المرتبة الثالثة وما زاد واليه اشار بقوله وكذا
البحث لو ضاع عنه وهو ظاهر في قسم

كتاب القضاء

هذا الله ان خير الخلق

كتاب القضاء

وفيه مقاصد الاول في صفات القاضي وادبه وفيه مطلقان الاول يشترط فيه البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
راى العلم بالكتابة على اى واذن الامام او من يرضى به او من قبله ولا يشترط فيه البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
وقال القاضي المنسوب عن الامام عليه السلام

وخواص احكام علم انشاء الله منها ان يشترط ان القاضي في البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
ولا يمان اى كونه اشاعه بارا وهو ايضا اجاب عندنا وقد علم ان القاضي في البلوغ والعقل والايان والعدالة وظهارة المولد والعلم والذكورة والقبض والحرية على اى المقصر
عنه الا انهم اذ اريدوا التصريح والتبصير فلا يحتمل ان يكون المراد مجرد الاستلام كما ذكر في شرح الشرايع واما اشتراط العدالة فلان الامام في امور الدين والدنيا للكلفين
والنايبين الذي يشترط عصمة لا يمكن غير عدل وهو ظاهر ولا يشترط الفقه في القضاء ولا يشترط في الشاهد فيه بالطريق الاولى لكونه واجب
الاتباع وجوب قبول قوله والفاصول قبل غير العدل لغير ذلك للعقل والفعل فاصل وظهارة المولد فكان دليله الاجماع ونظر الانفس عدم الاعتقاد ويشترط في الشاهد
منه من العلم والادب والعدل والظن بما يقتضي شرط ان يكون مستفاد من الادلة المتبرعة عقلا او نفلا من له ملكة استنباط الاحكام الشرعية الشرعية من اصول
والادلة حاصلة اشتراط كون القاضي عالما بالحكم والقضاء في حال القضاء مع كونه مجتهدا وهو معلوم في اصول فعل دليله عليه الاجماع والاعتبار والايان
والاجماع مثل خبرني خديجة سألوني عن الحكم الجال قال لا اى بوعيد الله جعفر بن محمد الصادق اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم
يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فاني قد جعلته قاضيا فحاكوا اليه ولا يضرب ضعف السند به ويضرب لموافقه للعقل وقبول الاحكام اياه فيه دالة على جريته في الاجماع
والفتوى ويجوز القضاء للمخبر في حق وصحة معونه وبينه وبين الفتوى عن ابي عبد الله انه قال في فاضل قضى بين اثنين فخطا سقط بعد من الشاود رواية ابي بصير قال
قال ابو جعفر من حكم في دينهم فخطا فافوا الظاهر المراد بالخطا ما غاير غطاء القاضي الحق بعد السعي والاجتهاد اذ لا بأس به في وهو ظاهر في الاصول والفرع
ولا يردى اصغر من بناءه في حق امير المؤمنين ان ما اخطأ في القضاء في دم او قطع فهو على بيت المال فامل وصحة ابو عبيدة قال قال ابو جعفر من اخطأ في القضاء
علم ولا يهدى من الشفقة ملائكة الرحمة ولا ملائكة العذاب لحقوه وذر من يعمل بغيرها وهي تدل على الامم من المطلوب مثلها حسنة عبد الرحمن بن الحجاج قال كان غيلة
فاعد في خلفه ربيعة الراى فجاءه اعرابي فقال ربيعة من مسئلة فاجابه فاسكت قال له الاعرابي هو غنقك منك عنه ربيعة ولم يرد عليه شيئا فاغاد المسئلة عليه
فاجابه بمثل ذلك فقال له الاعرابي هو غنقك منك ربيعة فقال ابو عبد الله هو غنقه قال او لم يقبل كل مفت صام من وحسنة ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله
يقول من حكم في دينهم بغيرها انزل الله عز وجل فهو كافرا بالله العظيم وهو صريح القرآن ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وفي اخرى هم الظالمون
وفي اخرى هم الفاسقون والروايات الدالة على ذلك على عدم الرجوع الى احكام الجور وغيره احكاما كثيرة جدا ومستفيض بل يمكن دعوى ثواتها منها رواية
داود بن الحصين عن عمر بن الخطاب قال سئل يا عبد الله عن رجل من اصحابنا يكون بينهما منازعة في دين او ميراث فحاكوا الى السلطان والى القضاء ايجل
ذلك فقال من حاكم اليه في حق او باطل فاما حاكم الى الطاغوت فما يحكم له فاما ما اخذ محتاوان كان حقه ثابتا لا نأخذ بحكم الطاغوت قد امر الله
فاني ان يكفر به قال الله تعالى فاحاكم الى الطاغوت وقد امرنا ان يكفروا به قال فكيف يصح ان ينظر ان الى من كان منك من قد روى حديثنا ونظر في
حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فله ضوابع حكما فاني قد جعلته عليك حاكما فاذا حكم بحكنا فلم يقبل منه فاجم الله استحقاق علينا رد الراد علينا الى
على الله فهو على الشر بالله فلتان كل واحد منهما احتا وجلا وكلاهما اختلفا في حديثنا قال الحكم ما حكم به اعدلها وافضلها واصدقها في الحديث ورواها
ولا يلتفت الى ما يحكم به الاخرى فقلت فما علمنا عندنا احكامنا ليس يتفاضل كل واحد منهما على صاحبه لئلا يقال سيظن ان كان من روايتها في ذلك الله
حكما مجمع عليه احكاما فهو خذ من حكمنا وبيد الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابنا ان الجمع عليه لا يثبت فيه وانما الامور ثلثة امر بين شدة وميتع وامرين
عنه فيجب ان لا يترك حكم الله عز وجل الى الرسول صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله بين من ترك الشهادتين فاسق
الهممات من اخذ بالشهادتين وترك المحرمات وهلك من حيث لا يعلم فلتان كان الخجل عنكم مشهورين قد رواها الثقات عنكم قال نظر فيها وافق حكمكم الحكم
والسنة طالت لغاتة فهو خذ بغيرك ما خالف حكمه حكم الكتاب السنة ووافق العامة فلت جعلت فداك ارايت ان المنهين عني علمها مع حكم من كتاب سنة

المصلحة لا تجانبنا وينفصل بموت الامام والمؤيد من

مقام بنامک فیض و شادابی

أغلاية

ويجوز نصبه في غير ذلك كما كان في ولاية واحدة ويجوز كل شرط انفاها في كل حكم ويجوز ان يتنازع
الخصمان في التنازع قدم اختيار المدعى اذا اذن له في الاستئناف جاز ولا فلا مع الامارة
كاستماع الولاية وتثبت الولاية القاضية بشاهدتين وبالاستفانة من

كتاب القضاء

اعلم انه تال في شرح الشارح قد قدح القول بانظر الى انشا عيوض الامام في ولاية القضاة حال القضاة فان الامام الذي جعله قاضيا وحكما كما قد تفرق في حكمه في ذلك الخلا
المدكور في الاصل يطبقون على استمر تلك الولاية فاما ليست كالقوة الخاصة بل حكم بمضمون ذلك فلا يكون من اجل الولاية على ذلك كما لا يكون العدل بل
التمهيد في ذلك مقبول الخبر غير ذلك في بحثه فالتعلم ان لا يخرج من ذلك القضاة ليس بانها من الولاية الذين يتاونه خالصة لهم حق بل من انهم هم
وهو ظاهر من صاحب الامر وانهم معلوم بالاجماع او غير مثل ان لو راين يلزم المخرج الضيق بل اختلاف نظم النوع وهو ظاهر في الاجماع المتقدمة فاما ذلك فيكون
وظاهر على ان المقصود من كل ما يقتضيه تلك الصفة هو منصوص من قبلهم وانما بانهم لا انهم منصوص من واحد فقط في زمانه بل في زمانه فقط فان لم يكن من
يختص بذلك كان ولا يحتاج الى النصيب خصوص على انه قد يقال انما يحتاج الى الاذن اذا كان حال الظهور والفكر من النصيب هو كما هو جازي لا مطلقا فيكون القضاة
القضاة حكاما مستقلا فيهم ينبغي الاستغناء عن دليل كونه حكاما على الاطلاق وعين جوع جميع ما يرجع اليه كاهل القضاة من غير ان يقال دليله الاجماع او
لزم اختلاف نظم النوع والمخرج والضيق المقصود عقلا ونفلا وهذا اثبت البعض وجوب النصيب والامام فاما من لم يعل به بقوله وفيه بحث ان الاجماع الذي
على النصيب يدل على الاطام المذكور بل على انه جله حاكما وعلى ان ذلك لا يدل على غير ذلك فانه قد عرفت ان سوقها غير ذلك انه لا يكون دليل كونه القضاة
التيه حكاما تلك الاجماع فقط وان كان كذلك يلزم عدم الانتقال بالموت حال الخوض بل لا يحتاج الى الاذن من النصيب خصوص في ايضا للمانع من سقوطه فلهذا
اخر من اجماع ونحوه على الاحتياج الى الاذن الخاص بخصم من كل الامام حال ما تقرر من ذلك كونه باسما عيوض فيلزم البطلان الموت كان لو كان هو هو
ثم لو كان دليل غير ما يمكن ان يقال بعدم الانتقال الى الاذن الخاص في حال القضاة وقد مر من قبله الاشارة فتدبر في هذا الصلة فاما القضاة
بموت من يولي عن الامام المادون في النيابة فهو ظاهر ان كان نائباً عنه فمافا له لان الامام وان كان الثاني ايضا نائباً عنه ويكون هو وكيل الامام
نصبا لثاني كان لو قيل لثاني فلا يغفل وهو ايضا ظاهر انما البحث في حال الاطلاق فان ظهرت قرينة على فعله ولا فيه شك لا يبعد كونه نائباً عنه ايضا
فان الحكم له هو الاصل لا سيما فيجب ان لا يثبت خلاف الاصل فيحتاج الى اذن صريح والعرض عليه فيجب على انه نائب عنه فلا يغفل بموت الواسطة وقد مر مثله في
مذكرة كذا في القول بالانفصال غير جدي كذا لا خلا بعد من ان يعمل على عدم القرينة هذا كلف في انشا تمام والقاضي على الاطلاق واما في الجاهل خاص مثل
مثل كونه نائباً في بيع مال الغائب الخاص او الميت كذا لاداء دينه والوصية بقطعه ونحو ذلك فمقتضى شرح الشارح عدم الخلاف في ان الغائب بموت القاضي في بيع
في بطلان الاصل ونقل الوجوه في انشا المتصرف في شغل عام مثل كونه وصيا على الاطفال كاهل في البلد وكيل الغائب ناظر الى الموقوفات المشدودات من
حيث البقية ومن تباين في انشا القضاة في انشا في بيعه فاعرض في انشا عن اتمام عدم الخلاف في انشا فاما المصوب في شغل عام كقوام الامام والوفاء فقال
والذي يتم لا يغفلون بموت القاضي في انشا في بيعه فاعرض في انشا عن اتمام عدم الخلاف في انشا فاما المصوب في شغل عام كقوام الامام والوفاء فقال
محول على انهم نواب عنه لانه معاون للقاضي تابع له وبه شذائية قوله وسبيلهم سبيل المؤمنين فاما من قى له ويجوز نصب قاضين في هذه المسألة
مستغنى عنها الا ان يكون انشا نائباً عنه هو ايضا كذلك فانه باذنه وفي زمانه من امل الظاهر عدم الخلاف في جواز نصب القاضين في بلد واحدة فظهر كذا في
او احكام خصوص مثل كون احدهما قاضيا في الاموال والاخر في الدماء واما اذا كان في زمان واحد ومكان واحد فان شرط اجتماعهما في الحكم فنية جها الجواز وقال
في شرح الشارح ان مختار الامارة وله لان النيابة له وباحتمالها من كالمصادرة والعدم وهو مختار القضاة هنا لانه قد بول الى تعييل الاحكام وبقاء المنازعة
فلا ينفق انفاها في الاجماع ويمكن ان يقال يحكم مع الاتفاق وبه جها البتة مع الاختلاف وان لا يشترط اتفاقهما في الحكم فنية ايضا وجها الجواز وهو مختار القضاة
مروعه لاحتمال النزاع لاحتمال اختيار كل واحد من الطرفين في النزاع والمضيق ويمكن دفعه بتقديم من سبق اعلان كان مع معينة الداعي تقديم من يجزبه القرينة كذا في
في شرح الشارح ومع ذلك الذي يقدم مختار للملك فان المنازعة لا ينبغي ان يتبع وفيه مامل خصوص اذا كان مختاره مفضولا او غير عادل او اوقع ان جوز ذلك فلا
بعد الجوع اليه ان يمكن به موله والا القرينة قوله فان تنازع الخ من القرينة كان في ولاية واحدة وقد يتصور تنازع في الاختصاص ايضا بان يكون احدهما
من نظرية فاض لاخر من اخرى فنية ايضا فاما فقد يفتقر في تقديم نظر الذي مع التامل في قولهم وانما في هذه ايضا مثل الاولى ويجوز الاستئناف مع الاذن
ظاهر كذا عدم مع عدم الامع قرينة معينة لاذن بان يكون ما ولا في غير الجاهل لا يمكن ان يتعاضد لانهما بنفسه تخط لا شاعها كما في حضانة من القوا
لاموال الايام والتدوير والقيام بحفظ الامانات من اوضاع والامانات الشرعية وغير ذلك كما تفرق لو قيل الوصى الظاهر ان النزاع فيه قولهم وبشبه
الظاهر ثبوت الولاية بالاشارة مما لا نزاع فيه بل يجمع عليه اكثر الاحكام لانها جرة شرعية اجماعا كذا في انشا كذا في السماع عنه واما بالاستفانة
فالمشهور ذلك ايضا بان لا يحد فيه خلا فان ضربت باخبار جماعة فتبين العلم اليقيني فلا نزاع فيه ايضا بل هو اقوى من الشاهدتين لان العلم مسجع بالعقل والقل ويصح في
بمعل بغير ان ضربت بما اذا قلن انشا في المسامع للعلم بل هو العلم العادي لغير الذي لا يفتقر الاحتمال البعيد الذي هو مختار الجواز العقلي الظاهر ان ذلك لا ينبغي التمسك
في ثوبها ايضا ولا في ثوب غيرها من الاحكام الاماض الشارح وكذا في غير فاحق الكتابات والمجموع الامارات القيدة لما لثا لانه العلم العادي لا يطلب الشارح اكثر
من ذلك فان مداره على العرف فاما ما اجترأ الظن اراجح الغير لواصل الى تلك القرينة فان لم يلد الاقوال على الاجمال فان كان اجماعا ولا فنية فامل ان
قولهم ليس بجواب وكذا البحث فيما عداها من الامور التي عدوا انشاها بالاستفانة من حيث النسب للملك المطلق والموت النكاح والوقف الموقوف كذا في الشارح
واضاف اليها غير غيرها وعلو انشا مثل هذا امولا مدخل البيعة بها فان لم يعلها كذا في القرينة والادق في انشا الانسان وذلك غاية البعد مع انه لا يخرج
الاجداد وغيرهم وفيه ما لا ينبغي مع انما استشكلوا في النسب من الامام والمالك استبانة وهو موجب لاطلاع وفيه ايضا ما لا ينبغي بل اكثر الموت بعد
الشاهدتين جتن الموت ايضا فانه بل في ذلك الوقت طه في مع ان ذلك يطول الزمان ويعدم الشهادة لو كان الميتة الثانية لا يفتقر الاستفانة بلزم التعييل
كذا النكاح وفيها ما قلدهم خصوصا النكاح اذ لا فرق بينه وبين الطلاق فاما من على هذا القياس بالجملة هذه مناسبا يمكن قبولها نكته للنفس الاجماع اجعلها

مع استيفاء كل واحد

في اذا لم يكن من نصيب
او من قبل من نصيب
في ان لا يفتقر من جواز الجواز

مع كذا في ردود الامام
في انشا كذا في نصيب
في انشا كذا في نصيب
في انشا كذا في نصيب

والحكم في المساجد على أي حال ولا يكره منفردا وان يثبت التمسك بالعاد من الضلحاء ولو ارباب فرق بينهم ومجرم عليه الوضوء وما ثم الدافع ان توصلها الى الباطل وعلى المرقى اعادها
فان نلت ضمن المقصد الثاني في كيفية الحكم اذا حضر الخصماين يديه سوى بينهما في السلام والكلام والقيام والنظر وانواع الاكرام والافاضات العدل في الحكم ولا
يجب التوبة في الميل القليل لا بين المسلم والكافر فيجوز اجلاس المسلم وان كان الكافر غائبا مع

فان يخرج غير سديد وميل لانه لم يقل من السلف لخصا صنف غير المرتب فيه فامل ونفل في شرح الشرايع تولا بالقرين ليدل على الظاهر ان على نقاب القسبين ^{لنفسهم}
يجب قوله ولا يجوز زوجه فلا شك في تحريم الرد وحصر المقتول في جماعة معينين ان اضعفت زيادة ورع اذا القبول لا يحتاج الى اكثر من الشرط المذكور في
قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم واعلم القائل ان الخبير اذا راد ذلك اما كراهة ضيافة احد الخصمين ون صاحبته للثأر المطلوب منه ولما رواه الترمذي
ان رجلا من اهل المؤمنين منكم عند اياما ثم تقدم اليه في خصوصته لم يدركها الا في المؤمنين فقال له اخم انت قل نعم قال تحول عننا ان الله
هي ان يتناخض الامم معه خصمه اما كراهة الشفاعة في استحقاق بعد ثبوت فلا نه مضبوطا مستحقا حقوق الناس لا سقاطها فقد يجرى المحض او لكونه مخالفا
اليه فيقط لاجله فيضيع حقه وكذا في ابطال الدعوى فانه منصوص لما عناه لم يجوز له طلب الصلح بل يجب ان يصرح على ما يظهر واما دليل كراهة توجه الشا الى
دون صاحبته في الشاوي المطلوب سبب **قول** في الحكم الخ اختلف في كراهة الضمان في المسجد على ائوال اختلفا القول بالكرهية مع الدوام للاجتماع الكثرة
الدالة على ان المسجد امانة في الذكر الله ولا يقال للضمان انه ذكر الله فمنع عدم كونه ذكر غير سديد وقوله من جبنوا المساحد صبيانا نكر وجانيكم وخصوصا نكم
ورفع اصواتكم والحضوة تطبق على الحكومة مع انها مسئلة للمنازعة ورفع الصوت عابسا ويمكن ان يستدل بظاهر ما تقدم على كراهة مطلقا ولا كراهة
بالدوام لما روى من قضاء امير المؤمنين في جامع الكوفة وذكر الضمان الى الان مشهورة وكان قد وقع هناك فضاخ غريب تفاها واشتهر بها لانه لا يكون
كان يقضوا بما فيها ولو قيل به فيجوز ان يكون لم يعلم بكونه مخالفا عن الحد كونه في المطر ومعه فامل ولا نه في قبول الدخول القسبين والجرم من لا يتو
الخاصة ومن لا يمكن مشغولا بالذكر هو بذكر كراهة الدوام اذ هو لا ينفك عنه وقيل بالكرهية مطلقا وهو قول المحقق في كتاب الضلوة لما مر من نقل القول بالاجتناب
عن جماعة كثيرة مطلقا لان الضمان من اعظم الاعمال فالفضل ان يقع في افضل المواضع وان ذكرنا مل وقيل بالجواز ان المدا بالاجابة لا اصل فامل في الحق
الثاني لا يكره مطلقا بل انما يكره انفاذ الاحكام مثل الحد والفسخ وغيرهما وذلك ايضا يحتاج الى دليل على انه ليس بذكر قد وجب المنازعة والحدس قولهم
وان يثبت التمسك الخ وجر كراهة الضمان الى التديق في الاستفسار عن الشاوي العلماء والصلحاء البعيدين عن التهمة والهو والخطا مثل ان يفرق فيهم
والنقص والفتح فيهم في الجملة وربما يحصل به الاذى بغير موجب فيقول الى التجرم ولا شك في حسن ذلك بل قد يجتمع مع التهمة كما فعل امير المؤمنين في بعض قضائهم
واليه اشار بقوله ولو ارباب فرق بينهم **قول** في مجرم عليه الرشوة الخ في مجرم على الفاحش الرشوة دليله العقل والنقل كما راجع من المسجلين ومنه
اجتناب كراهة من طرقتهم وطرقنا مثل ان التمسك الخ قال لعن الله الراشع المرشع في الحكم وعن ابي عبد الله قال الرشاة في الحكم هو الكفر بالله فينبغي تحقيقها وهي الرشوة
والظاهر ان المرافعة ما يعطى الحكم حقا او باطلا لانه المفهوم المواقف للغير والخبر هو حرام على الراشع ايضا مطلقا فخصيص البعض بالها التي شرط بانها الحكم
بغير الحق والامتناع من الحكم بالحق غير جيد وكذا اقيم عدم الاثم ان منها اخذ الحق في نفس الامر فانه موهوم لعدم الخبر على المرفوع ايضا والظاهر ان الخبر عليه
اذا التمسك الحكم على ذلك فاذا توفقت يجوز له ذلك بكون حراما على المرفوع ولكن ليس اخذ الحكم الحق بل استيفاء الحق بوجه خاص لا بوجه عام بل كل
حتى جعل ذلك في الخ منع او الصالح من التوصل بحكم المخالف الحق الى الحق اذا كان الغرضان من اهل الحق فان كان احدهما صالحا فجاز ومنعه بقوله وهو موضع
المنع لان الانسان ان ياخذ حقه كيف امكن وكما جاز الترافع الى المخالف مع المخالف توصل الى استيفاء الحق فيجوز مع المؤمن الظالم يمنع الحق ولعل دليل الصالح
الروايات الكثيرة جدا في منع الحكومة الهام وان ذلك حرام وكذا الماخوذ وان ليس الجوز من دليل موسى الاعتبار واما ما يماس الخ فهو غير ظاهر ولا يثبت
العواذ المؤمنين المدعى عليه فلا يبرأ الحق عليه فلا يكون ظالما وان عرف المدعى فكان اصله منفق عليه يدل عليه بعض الروايات فهو لا بأس به اما الفسخ فما
له دليل الا قوله المشهور والاعتبار اي لزوم تصديق الحق المحقق من غير جهة فيسقط الغند بكل وجه وقد شاع في هذا الزمان الترافع الهام واخذ المال بحكمهم
من غير تقدير وبما في نفس عدم امكان ثبوت عندنا لعدم شهرة عدول وهو ليس بجديد لما عرفت من مجتمه المال واخذ بالحكم من غير اهله نعم لو كان المال
عينا باقية لا يبعد جواز اخذها مما امكن مع عدم ترتيب المفسدة ومعها يخاراما لا مفسدة فيه مثل حكم فاضي الجور ومما سبق يعلم وجوب لاعادة على المرفوع
وانه لا بد من دفعه فور يامع وجود العيب مع التلطف عوضها مثلا او قيمة على الوضوء الذي تقرر في ضمان المتلفات سوا كان بتفرطه ام لا مثل الغصب
اليد ليست بيده امانة وهو ظاهر الظاهر ان يجوز له قبول الهدية فانه مستحب الاصل الا انه يمكن ان يقال صارح مكرها لا احتمال كونها رشوة الا ان يعلم
بالفتن انها ليست كذلك مثل ان كان بينه وبين المهدى صداقة فدية وعلم ان ليس له عرض من حكومة وخصوصا بوجه وبكونه زينا لا يعلم اوجاه من السفر وكان في
ذلك افضل من ذلك بالنسبة اليه والى غيرهم ومع ذلك لا شك ان الاخط هو الاختيار في وقت يمكن ويحتمل احتمالا لا يبعد كونها رشوة وتوبة الاختيار من طرفهم وقد
روى انه قال هدايا الغال غلول وفي اخرى هدية تحت اخرى ان النبي استعمل رجلا من بني اسد يقال له ابو الليثية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم و
هذا اهدى الى قال فصل جلس في قريته او في بيتا ثم ينظر ان هدى له ام لا والذي يفسق بيده لا ياخذ احد منها شيئا الاجاء يوم القيمة بمجمل
على قريته ان كان بعير له رغا او بقرة له خوار او شاة متفرقة رغبه حتى ياخذ عفرة البعير ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت لا ينافي ذلك في الهدايا
اهل البيت وترغبهم على الهداء والقبول حتى جعلوا آيها من حقوق الاخوان وقال لو اهدى الى كراهة قبلته لانهم معصومون وان كان ذلك
في زمان كونهم حكاما لانه لا يهتوم بهم الميل الى جانب في الحكم وغيره مما لا يجوز بل ولا ينبغي كما نوافر من المقاصد فان كان احد يقدر ان يقصد ذلك فيتم
له التفرص محول على غيره فانه يوم ذلك فيهم فضلا عن الراجح واليقين هو ظاهر لاختفاء **قول** وادحض الضمان الخ ظاهر يدل على ان التوبة للخصمين
في السلام والكلام والقيام والنظر والانتفات وغير ذلك من انواع الاكرام واجبة فان سوى خبر عفا الاما لظاهر الوجوب لطفت الواجب عليه بقوله والاضا
وهو الاستماع الى الدعوى جوابا والعدل الذي في الحكم ونفى الوجوب على الميل القليل بقوله ولا يجب التوبة في الميل القليل الخ لان ذلك غير مقدور غالبا
وتجوز تفضيل المسلم على الكافر بل ينبغي في ذلك مثل ان يكون الكافر غائبا والمسلم جالسا الفير المسلم الكافر ولكن لا يجوز العدل من الحق في المسئلة والحكم وتبين

في القضاة

الانذار في الظاهر بغير اضرار على عدم تزلزل الواجب او فعل المحرم او على الصدق والعدل وتبين من يسهل الفسق المصلحة وذلك لا يقتضي التحريم لا الظن بالعدا
وانه اذ بهما الحكم بشهادة في القضية الموقوف على ظهورها عند الحاكم بحيث يحكم بها شرعا وهذا يحل على ذلك لو حصل الظن بعدم فعل الواجب او ترك المحرمات
وبغير نسبة اليه ولو علم منفرد بالجملة من بين ثبوت شيء عند الحاكم بحيث يحكم عليه ويحكم على الخلق بسبب حجة وبين عدم الحكم بعدم العمل والحمل على الفعل بشا
على احوال المصلحة فانهم ولا يسنون الشا في الاول وهو ظاهر فاصل الاستدلال بالاجماع وعمل القضاة والتابعين فانهم ما كانوا يجشون عن الشهادة بل يكفون بالاستدلال
كما يظهر من خلاف الشيخ اضعف فان كانت مثل هذه المسئلة بعيدة حتى لا يظهر القول بذلك مطلقا من مخالفين ايضا بل قبل ذلك عن الخسيسة فقط في غير المحرمات لانها
ولما ذهب الى غير ذلك فهو اعرف ثم اعلم ان الظاهر ان مراد الشيخ من الاسلام الايمان بالمعنى الاخر فانه بعد قوله بيقول مطلقا السلام مع قوله بفسقهما بخالفه المذهب
فكيف يستدل الشيخ بفعل القضاة والتابعين فانما يثبت على كل المسلمين بل على المؤمنين كما رواه ابو يوسف في شهادته ابن ابي يعقوب وقال لا يملك القاضي علمه بانه
صديق طويل الليل لما يكتفي قال يستنبط الى قوم اخاف ان يكون منهم قبله كذا في التمهيد غير فاصل واعلم ايضا انه قال في شرحه بغيره بعد قوله بعض الامة الاول
وفيه الادلة نظرا الى انه قد يظن ان المراد منها ما هو ظاهره على الاكتفاء بظاهر الاسلام اذ لا يظهر الفسق فيقول ذلك هو العدالة فانها الاصل في السلم بعينه
ان حاله يحل على القضاة بالواجب او ترك المحرمات من ثم جرى عليه هذا الحكم حتى لا يجرى عليه في غير ذلك ولا يجرى عليه في غير ذلك ولا يجرى عليه في غير ذلك ولا يجرى عليه في غير ذلك
على الصحيح سلمنا ان العدالة امر غير لازم وهو الملكة الاليتية لكن لا يشترط العلم بوجودها بل يكفي عدم العلم بانقضاءها عن السلم والعدالة في الاليتية واجزاء
شرطا حتى يقال انه يلزم من الحمل على العمل بالشرط وانما جاءت صفاته في مفهوم الوصف ليس بحجج يلزم من عدمه عند خلاف الشرط نعم في الفسق شرطا في
قوله ان العدالة تقتضي الامر اذا ايد على الاسلام مسلم لكن لا يدل على وجود العلم بوجودها لان الاليتية المطلقة افقت بقول السلم من جانبنا الشامل بالادلة والاعمال
وغيره والوصف بالعدالة دل على امرنا بل هو اعتبار ان لا يكون فاسقا واما اثبات صفاته فلا يدل على عدم العلم بالفسق فلا فاسق بل على ان العدالة تحصل
مع الحمل على السلم فبينما وله الاليتية نظرا الى من حيث تطويل الكلام واطلاق الاصل على الظاهر في قوله في الاصل في السلم بمقتضى ان حاله في غاية انك
فانظر ان العدالة امر لا يدل على ذلك لا يطلق العدالة على غير الاسلام مع عدم ظهور الفسق ولا يفهم ذلك من هذا اللفظ وجوبه والوجود وايضا قد عرفت ان الفسق
ما نفع شرعا عن قبول الشهادة فالعلم بفسقه على الوجه الشرعي لا يفيده وان يعلم ان يظن بانما شرعا بها وتعرفت ايضا انه لا يحصل الملكة بمجرد الاسلام ولا مع العلم بعدم الفسق
بل لا يظن بذلك عدم الفسق كما شرعا بما عرفت من ظهوره في الناس قالنا انه بعد تسليم ان العدالة امر غير لازم وهو الملكة لا معنى لعدم اشتراط العلم الشرعي
بوجودها بل يكفي عدم العلم بانقضاءها عن السلم والحج وانما يكفي الامر بانما شرعا في العدل وان لا يكون طريق الشرط فان علم الحكم بحج بانما شرعا بالعلم به ولو علم حقا
الحكم بغيره فلا يصح من الاشتراط بعد تسليم الوصف فاصل وانما لا معنى بعد تسليم ان الامر غير لازم وهو الملكة منع ذلك احتمال ان يكون عدم الفسق وهو ظاهر
ثم قال الرواية في منع حصولها على مطلوبهم في طريقة الجماعة منهم الحسن بن علي بن ابي الظاهر ان المراد منها انما فضال الحسن ابو وغايبته ان يكون محتملا او
كان في غيرهم من موسى هو مشترك بين جماعة منهم الضعيف جدا والثقة ثم انه في رواية ابن المغيرة هو الذي تقتضيه فيمنه ايضا انما قد عرفت انها احيى في الفقهاء
الظاهر ان فساد التمهيد لا يستلزم غلطا ويقتضي ان يكون هكذا احمد بن الحسن بن علي بن ابي ريد عليه قرائن كثيرة مثل وجوده في مثل هذا السند وهو ظاهر خصوصا
بعد هذه الرواية وهذا الباب عدم وجوده على فضائل الروايات في كتب الرجال بل الموجود على بن الحسن والحسن بن علي وكل ذلك ظاهر عند المتابعين وانما الحق
وان قيل انه في كذا احمد بن الظاهر بن محمد بن موسى ثلثة اشان ثقتان الواحد ضعيف كانه غير مضمون ولذلك ما ذكر في كتاب بن داود فيجب على الفقيه كونه ثقة
فما مل وان رواية ابن المغيرة ضعيفة على ما ذكره الشارح عن التمهيد والاستنباط فانما يصح معاضاها فانه من حصة على اظننا انها عن الفقيه مع ذلك قد عرفت
انها قد عرفت لادلة ما على خلاف هذه على ما عرفت اعلم ايضا انه قال في الاستنباط بعد نقل رواية عبد الله وعبد الكريم ابني يعقوب فاما ما رواه علي بن ابيهم
عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله في الخبر الاول من حين احدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس انما يجوز
لما قيل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام الى قوله والوجه الثاني ان يكون المقصود بالصفاء المذكورة في الخبر الاول الاختصاص كونه فاسقا في انما رواه
ان لو لم يزم التفتيش عنها والمسئلة والتمسك عن صورتها وانما يكون لافان في ذكرها ان يفتي في قول شهادته من كان ظاهرا اسلام ولا يعرف فيه شيء من هذا
الاشياء فانه من عرف فيه احدها الاوصاف المذكورة فانه قد قدح في ذلك شهادته ويمنع من قبولها ويمنع ما قلناه بيان ما رواه وذكر رواية يونس في رواية اخرى
المقدمة ثم ذكر رواية عبد الله بن المغيرة المقتضى وانما تعلم بعد هذين الحديثين ضعف رواية عبد الله بن المغيرة المذكورة والاستنباط والتمهيد في رواية اخرى
ورواية عبد الله بن المغيرة انها ليست بمنانته في مقدم وان رواية ابن المغيرة بصحة في المطالب ما ولة بما تقدم فاصل وتذكر في قوله لا التباعد على الظاهر
اي لا يكفي لقبول الشهادة كون ظاهرهم حسنا من دون العدالة بالمعنى الشرعي ولما مر في الاشارة الى مذهب اخواننا في هذه المسئلة والتمسك بالاسلام
مع عدم ظهور الفسق واشترط احسن الظاهر في قولنا لو ظهر فيها حال الحاكم فقتضه فيشمل عن الكيفية من حيث انما كان حاله في غاية انك
ما نفع ثم حدث فان كان قبل الحكم فالظاهر انه لا يمنع فان لم يقم من انما الشهادة او وصفا المعبر عن الكذب والغلط والوثوق بغيره ثبوت الحق مع عدم المنافع
حال الاقامة يحصل ذلك لا يصح وجوده بعد ما لا ينعكس اذا كان قبل الاقامة فاسقا واما وقت الاقامة فلا يصح الفسق السابق فكذلك لا ينعكس عدمه
لصدا في حكم شهادته الفاسق لعدم بقا الوثوق فيمنه بصدان حكم شهادته العدل حال الشهادة وان كان فاسقا الان وذلك لا يصح الوثوق في اذ عرفت الفسق
لا بد من كونه موثوقا به قبل ما مل في كون المنافع موجودا حال الحكم ولا ينعكس في ظاهره فان كان قبل الحكم لم يحكم وان كان بعد الاقامة وان كان بعد التفتيش وان كان بين
جمعهما هو وضعفه ولا ينعكس لان حكم الحاكم عندنا لا يثبت الحق في نفس الامر بل انما يثبت به ظاهره لا يثبت به باطنه فاعلم انما في الظاهر
ينقض فاصل في حيث المنافع بشهادة الجاهلين بعد الحكم كما قبله ويجعل باقرا الشاهد ايضا ولكن يحتمل الغشوة ويعلم الحاكم انما في كونه قولا في بيان عن التكمية من انما

ويقتصر المذهب على المعنى الباطن المستند الى تكرار المعاشرة ولا يجب التفصيل في المخرج من التفصيل على اي
ولو اختلف المذهب في المخرج والتقدير فلم يخرج وان ساروا وقت من

الحاكم من عدالة الشهود يحكم بعد سؤال المدعى ان عرفت الفسوق لم يحكم بل برأ الاصل عن المذهب، ويقتضى السؤال عن التزكية وتقصيل حال التهمة عن المذهب
سواء انة بعد عن التهمة وسؤال المحل لم يعد استحقاق المذهب عنهم فيقولون ما يعرفون من غير جوار ومضد فاما في قول المذهب في المخرج المذهب في المخرج المذهب
في تزكيته احدا وقد تبادله ليشهد بعد التهمة الى المعنى الباطن اي المعاشرة الباطنة المنكورة المخفية بباطن حال المدعى بحيث يعلم بذلك وجود الملكة الثانية
فيه بمعنى انه لو لم يكن مقيدا وحكما ملكة لكان خلافا لما منه هذه المدعى بذلك المعاشرة بالفسوق وترك المدة على غير اعتبارها وذلك انه يحصل بغير المخرج
اذا كان المصاحبة كما في مدة تليق وتجدد يحصل بمرحلة طويلة بالجوار والعاملات الاضيق والجملة ذلك الى المعاشرة الظاهرة لا يقبل العلم بل الظن المذهب
له بل الظن المذهب من المعاشرة على الوجه الذي ذكرناه فينبغي ان يكون المعاشرة المباحة من العدالة من معرفة الكبار وغيرها والظاهر ان يمكن حصوله لمن لا يعرف الكبار
بالتفصيل ايضا: فيحصل من المعاشرة المطلقة على المباح ان مثل هذا الشخص لا يفعل الذنب الكبير بل لا الذنب عدا وان لم يعرف المعاشرة الذنوب بالتفصيل
وهو ظاهر من مذهب الامة والاشارة والادلة عينه بعد اعتبار العدالة انه لا بد من معرفتها وهي خفية والتكليف في المباح مخرج من غير عقول ومطلق الظن
ايضا عن معتبر الاصل لما يمنع العمل به مطلقا في الظن الذي يحصل من الاطمینان بحصول تلك الملكة وعدم المخرج على الكذب الذي هو المذهب في مقتضى التهمة
وذلك يحصل بانفسه من المباح ويمكن من لو ايانا الباقية ايضا كيجوز ان لا يقبلوا فافهم وايضا الظاهر ان ذلك قد يحصل بالاستفسار ايضا فيحصل
بانفسه العدالة من ذلك الظاهر عدم الخلاف في ذلك بانفسه العدالة الواحد بل قد يحصل من الكتب في توثيق الرجال الا ان وكذا يحصل المخرج بما ذكرناه في الاصل
الحاكم بتوثيق الروايات وتفسيرهم في زماننا هذا فالحكم المستفاد في هذه المقام من كلامهم مثل المتن والشيخ ارجو شرحه حيث قال ويقتصر الى المعنى الباطن المستند
ولا يقتصر المخرج الى تقادم المخبر وكفى العلم بموجب المخرج قال ولا يعتبر التقادم في المخرج بل يكفي فيه العاينة والسمع اما العاينة فبانها يفعل بغير
من العدالة كما ان السماع به فكان ينفذ في وقت على نفسه بمحضه وجوب الفسوق او دفع من غيره على وجه ينافي هذا العلم بذلك او يتاخر وما سيجي في المتن
وفي غير هذا هو اوضح من هذا في الحصول لئلا مل الا ان يكون المخرج هو الحصة الحقيقية بل الاضافي بالنسبة الى بعض الظن هو خلاف الظاهر ان يكون ذلك
في مقام الشهادة فقط لا مقام الرواية وهو بعيد فاما مل او يكون مقتضوه لا بد من الاضافة بالاشارة الى ذلك فاما مل قال ايضا ويشترط في المذهب ايضا
ان يقرن نسب الشاهد والمشهد اعين الجواز ان يكون بينه وبين المدعى شركة او بينه وبين المدعى عليه عداوة فلا يكفي اثبات اصل العدالة وبالجملة
صفة المذهب صفتا احدهم مع زيادة مدة الامور مضافا الى معرفته بشرائط المخرج والتقدير بل ما يخرج من العدالة من الافعال والاتقال والاحوال فيه
ايضا فاما مل ان المذهب هو مثبت عدالة الشاهد لا مثبت قبول شهادته فيما يشهد به كما انه يرد به ذلك مع ذلك قد يقال فيكون بعدم سائر المواقف من الشهادة
والعداوة وجه النفع بالشركة وغيرها بالاصل لهذا ما ذكرنا في الاصول في اكثر الاضافات على ان معرفتنا بالنسبة في خلاف المخرج والتقدير بل ما يخرج
بالشركة والعداوة او ما يشهد به ان يحصل الظن المضاف للعلم بل العلم بعدالة شخص من غير المعرفة بتفاصيل الكبار التي قدح في عدالة ثم اعلم ان الظاهر ان
يكفي قوله هو عدل مع معرفة معناه وكذا ما يقو مقامه لا يحتاج الى اضافته على ذلك الاحتمال ان يكون عدلا في بعض الامور كالصادق كما قيل لان معناه عدا
لا يتحقق الا مع الملكة بل مع قبولية الشهادة اذا اطلق خصوصاً في مقام التزكية والشهادة ولهذا تراه ما يذكر في كتب الرجال اكثر من ذلك ان كان شريفا
القول داخله فيها وقد يقال ان مقتضى ذلك هو بطلان قوله واشهد وادري عدل منكم وسائر ادلة شرائط قبول الشهادة حيث ما ذكرناه من غير هذا وايضا انه
لو لم يكن ذلك كافيا لنفع اضافته على ذلك بل ليس امر جليل هذا الاتباع بل نعم لو لم يكن عدم الاكتفاء بالبلد من قول مقول الشهادة لكان وجه هذا ايضا اذا
من المذهب من يثبت قبول الشهادة لا يخرج العدالة ولا يكون ذلك في غير ما من العدالة لا يكفي فاما مل اعلم ايضا ان في قوله المعنى الباطن مستند فاما مل والاشارة
ذلك هي من العدالة بان انما يحتاج في بيانها الى التفصيل والتفسير لا في معرفة خلاف الاصول والفرع فيقال في المخرج فيها ان الكلام في بعض مذهبها وقول
قوله فان التفصيل ايضا كلامه فلا ينفع الزيادة في قوله ادري عدل ونحو ما تقدم اذ لو احتاج الى اكثر من ذلك لكان مقتضى المخرج فيها مع الية للاختلاف في بيانها
وطريقها واحتمال الاشتباه والالتباس فيها فيمكن ان يكون ذلك نظر الحاكم في التهمة والاشتباه وعدم الدليل لكونه كذلك على مذهب غير مذهب
حال دليل الاول واشهد والبيان في حذف العدالة لئلا يجمع شريطة القبول وشيئا انما يشي بك المذهب فاما مل من غير التفصيل على العدل دون الحاجة
فانه يحتاج الى المعاشرة الكثرة المطلقة التي هي قاييل الوجه وكذا ما شهد به من العدالة فانها قليلة جدا ويحتاج الى فعل امور كثيرة وتراكم ذلك بخلاف
المخرج فانه يكفي فيه العلم بامر واحد في المذهب ان في ذلك وجه التفصيل في البيان مع انه يعتبر كره بل لا يمكن الا ان يكفي بالاجمال بانه زايته موافق
الطاعات وترك المخرجات المروءات ما تعرضت ان ذلك ملكة له ومثل بالعكس هو الاشهر ونحو ذلك لان العدالة كما عرفت تحتاج الى موثقة جدا ولا يمكن
تفصيلها فاجابات: ١- في تعيين الاحكام وليس في المخرج مع اختلاف العلماء في اعتبار المخرج فربما في المخرج فاما مل من ذلك عند الحاكم وتوبة
احتمال الاشتباه وهو النسب انما يرد ان ذلك مشترك بين المخرج والتقدير بل ان الاختلاف في احداهما من الاختلاف في الاخر كما في الاشتباه والنسب الما ظنا
ان ذلك ٢- انه مما لا يمكن ايجابه لاستلزامه لتفصيل المناقاة من ضبط الحاكم وان الاشتباه والنسب مؤيد ولو اکتفى بالاجمال فهو مثل قوله عدل نعم قوله
كونها عاين بحيث لو كان سبب المخرج التقدير خلاف مذهب الفاضل لكان مع ظهورها عند الحاكم من عدم الاشتباه وهو النسب اظاهر بل لا يمكن محتملا
او كان ولكن يكون في غاية المدعى الى التفصيل فيها او هو مذهب بعض المحققين في الاصول كما هو ظاهر من قوله ان الفرض عليها وضبطها فاما مل من هذا المذهب
ضعيفا كما قيل بالجملة فيبقى التفصيل خصوصاً في المخرج واستنفاط المخرج في شهادة فان لم يثبت عند المذهب هو العلم بما سيجي من حصوله من غير اشتباه وتيقن العدالة
سما مع الزينة ولو كانت من جهة العدالة فقط فاما مل في قولنا لو اختلف المذهب في المخرج اراد بالشهود المذهب في المخرج اعلم ان باب المخرج باب علم النفع لكن في بعض المذهب
الاصول والنقد في مذهب في محله وفيها التزكية المخرج بين المذهب الجوارح فيقول ان ذلك على شخص او خرج من مائة تعارض الدليلين على حكم واحد ان يمكن الجمع بينهما

وهم التهاد بالخرج الامع المشاهدة او الشبايع الموجبة للعلم مع ثبوت العدالة يحكم باستمرارها ولو طلب المدعى حيس
المنكر الى ان يحضر المترك لم يجب من

كتاب القضاء

بوجه يفصل لا يطرح احدهما لوجوب الجمع بين الدليلين ما أمكن عقلا ونظرا وان لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه الاينة مثل ان يشهد الاول بانه عدل وكان في الثاني
الضال في مشغلة في الموضوع الضال في بكتا والاشا بانه كان في ذلك الوقت في ذلك المكان او في غير مشغلة في الموضوع او في غير المكان مع تساوي العدول
وغيرهما من الاستنباط المرجحة الاينة فقد توقف بعض الشيوخ والمصنفون على ان لا يخرج الجارح بانه مؤسس في موضع من الموكد مثل ان يكون في تخرج دليل الجرح والكل
بعد اذ اثبات الحقوق والحكم الشرعي بمثل هذه التكاليف مشكوك كذا بانه اثبات شئ مع عدم ابعاده من نفي وجوبه فيجوز عقلة المترك عدم رتبة دون اشتباها
لان الفرض ثبات كل منهما مع عدم ما لا ينافي مع كس مثل ان يقول الجارح ما يصلي يقول المترك يصلي في مثل ذلك يمكن تخرج المترك كما قاله من يرح دليل عدم
والكراهة بانه موافق للاصل اذا اصل عدم ذلك لفسق وان كان ترك عبادة فالظاهر من حال المسلم خلافه فيكون له دليل ان المترك في الاصل والظاهر في ذلك فلا
على كون عدمه عالما فيجوز عدمه فيمكن ان يقال الاصل عدم الحكم بثبوت الحق الى ان يثبت عدالة الشهود ولا يثبت خبر الشهود فيكون لا يمكن لا يثبت
يحكم بنفي الشهود كما في جملة الحال لعدله المرب بالوقت لا يبعد عن الحكم اذا قبل بقبول المحال لعدله في شهادته في الجرح والتعديل مضار كان لو كان لعدله
شهود الاصل بمجمول الحال فاصل ما وجوبه في نفي الفرض منها ما وجوبه الجرح الجرح الجرح مثل ان الخلق او قيدا احدهما دون الاخر او قيدا بحيث تباين
الوقت او امكن الغير المتعد في ذلك الزمان فيمكن المترك ما راي منه الفسق وراه الجارح وكان في وقت ضيفا احدهما وفي وقت اخر فلا فارق في كذا
حقيقة وهو ظاهر لكن يمكن ان يرح المترك في بعضها فانه قد يكون الفسق قد ما ثم ثاب عن ذلك صاعدا ولا شك ان تخرج المترك على نفي العلم بالتقدم بحيث
في ذلك الوقت حصول الملكة وعلى القول بكتابة التوبة فيجب التقدم وان اعتبره من اصلاح العقل في الجملة كما هو الظاهر من الايات والاجاب
التقدم بمقدار امكان اصلاح العقل به وهو ظاهر فاما الاشكال مع الاشتبا في التقد والتأخر في تعد الزمان او اتحاد زمان ظاهر كلاهما تخرج الجارح في كذا
ويمكن تخرج العدل بالجمع على الوجه الذي تقدم فضا التقاض من وجه من وجه من حمل المعدل على عدم رتبة الفسق والجارح على رتبة العدل على نقد التمسك
ولما في العدالة الظاهرة بالتوبة والفعل الضال والملكة وقد يرح الاجرة من حمل المعدل على عدم تحقق الملكة وغفلت عنها وحمل الفاعل على التمسك بالانذار
منه دون الجارح فيبدأ الفرض العاشرة الباطنية بحيث لو كان فاسقا الظاهر والحمل على تقدم الفسق من ارجح هذا فاصل في مشغلة لو قال احدهما فاضي والاخر انه
عدلا ما يحل عدل وثقة اذا كان عربا لثقتا لثقة العدل في منهجه الثقة في ذلك محل بعض ما ورد في بعض الروايات فيلزم انه
قد يرح في نفسه على انه فاضل في نفسه على انما في ذلك جديدا في التمسك والاضطراب في ذلك كذا اذا شهدا احدهما بالاضطراب والاخر بعد فاصل ومنها اكثر العد
فيجرح اكثر على الاقل منها الاعد والاورع كما لا يخفى في الفاضل في العلم ومنها لو امكن الحمل على قبح الذنب الفسق ضا فاضلا او غفلا وعقلا
ايضا على تقدير كونه عند كماله والظاهر اكثر الامور ولكن لا بد ان يكون ذلك في حق من امكن حقه ذلك محل الفعل الذي يرح الجارح ان يرضى على غير ان امكن
مثل ان قال غائب لا يجوز عينه فيحل على الفرض الجارح من التمسك ان امكن مثل ان كان شخصا او اخطأ قد رده عن ذلك فاعلم ان امكن ما لا يهاو عدم كراهته
فما وجد ذلك بالجملة بعد شهادة العدلين في الحمل على الصحة بحيث يجمع مع العدالة فانه مع امكان بخلاف جانب العدالة خصوصا على ما من بعض ما يدل على
قبول الجهول وعدم اشتراط الملكة والمعرفة الباطنة وقد يكون سبب تخرج الجارح على ما يوجد في اكثر الباريات في الاصول والفرع ان المعينة الجرح عند
العلم على ما سيجي في التعديل والظن والعلم اقوى من الابعاع من الظن بل يمكن الجمع ان الان يدعى هو ايضا العلم ويمكن ان يقال قد يمكن جعل ذلك سببا لرحان
التقدير فان العلم بالجرح والفسق مع وجود شهادة العدل بعيد ويحتمل يحصل الظن بالاشتباه الجارح وغيره من الاحتمالات تخرج عليه غير فاصل قوله
وهم التهاد بالخرج الامع المشاهدة او الشبايع الموجبة للعلم مع ثبوت العدالة يحكم باستمرارها ولو طلب المدعى حيس
المنكر الى ان يحضر المترك لم يجب من
الشرايع بعد مثل انما لا يبول على سماع ذلك من الواحد انفسه لعدم اليقين بخبره وهي ايضا صريحة في اعتبار اليقين بالجرح وهو مشكوك لا يقتضيه اصل
وعدالة الشهود الباقية عليها احكام الشرع في القتل ان ناعلى انه قد يحصل العلم بخبر الغير بل الاقل في حمل مراد مع عدم حصوله وايضا يقال ان العدلين
شعير بل تقدر في الاصول ان الجرح يثبت في الرواية بعد واحد بل يثبت من الكتب ويشهد مصنفهم به مع عدم مشاهدة الجارح وعدم ثبوت جرحه عند التوا
ووجهه بل يبقاه عن واحد رتبة في كتابه وهو ظاهر من تتبع وانصف في شرحه قد تقدم ان المعتبر في التعديل الجرح الباطنة الموجبة لغلبة الظن بالعدالة
واما الجرح فلا يكفي في مطلق الظن اجماعا بل لا بد من العلم بالسبب ما بالمشاهدة بان يرح او يشرب الخ ليعينه يقينا وبقر في نفسه بان نأثر في الجرح واما اذا
من غير فان بلغ الخبر من هذا التواتر الجرح لم يحصل العلم وان لم يبلغوا العلم لكن استغاضوا في شرحه في قارب العلم في جواز الجرح في رجحان القول وبقره من المصنفين
اشراط بلوغ العلم فلا يصح بدونه وهو اول اما الجرح بقاء على خبر الواحد فاقوى مما لا يبلغ ذلك الحد فلا يجوز اجماعا فيهم منه الاجماع على عدم اعتبار الظن الغير المتكافئ
من العلم وان مختار ايضا هو اليقين في جرحه قبل هذا الاكفاء بالظن المتأخر من اليقين في العدالة بل قال في بيان اعتبار العدالة وعدمها لا اعتبار الظن المتأخر
الظن الخاص من العدلين في معرفة الاشكال في حصر سبب الشهادة بالتعديل في معرفة الباطنة وبالجرح فيما يقيد العلم مثل ان يشاهد او يسمع ان يقر نفسه
الفق او يسمع من غيره فيجب اجماع العلم على انه لا يحصل العلم من اقراره بصدق بل من المشاهدة ايضا الاحتمال الشبهة والجهل والاشتباه كما يقع في المحاور
كثيرا فاصل قوله في مع ثبوت العدالة في دليل الحكم باسمه او بالعدالة بعد ثبوتها هو الاستصحاب او اصل البقاء وجوبه اذا فاضل بالملكة وهو ظاهر
فصل عن بعض البحث انما مضى فيمكن التمسك في نفسه وقد يدعى عن الشبهة في نفسه ولا يبعد الاستصحاب للاحتياط وهو مثل رجوع الجرح اذا لم يخطأ
قول لو لو طلب المدعى ان يرح اذا حضر المدعى في حاج الحكم له الى البينة ولم يثبت عدلها واحتاج الى المترك فيكون خاضرا وقال انه غائب فحضر ارح عليه حتى حضر
لو عجب الحواك واجابته للاصل بل يمكن ان يكونان الحضر فيميل عقوبة من غير ثبوت موجها وكذا لو كان الشهود عينا او طلب الحضر ان يحضرهم بل هنا لا يحسن الطريق
الاول ونفل عن الشرح ذلك لعدله في ذلك الوقت ثابت الحق وهو على انصاف البينة ويخاف ثبوت لو لم يحضر فيجب فيه منع واضح نعم لا يبعد مراعاة على وجه لا يضر بان

ويجزم عليه ان ينعى الشاهد بان يداخل في اللفظ بالشهادة او بتعقبه بل يكفى حتى يشهد فان نعلم صبر عليه لو وقف لم يجزه ترعيبه لان امره لا يتردد فيها ولا يقاوم غير العزم
على الاقرار الا في حق نفسه وانما سأل الخصم عن نفسه فليس الحكم اجيب مع حضوره وان لم يجز له الدعوى لا يجازى الغائب الامع الخرج ولو كان في غيره لا يثبت الحكم عليه بالحق ولا يثبت
المرأة بزه الحضور والافتقار من يحكم بينهما ويكتب على الحكم بغير كتاب لا يجزى عليه دفع القسط من ماله بل يأخذ من بيت المال والمقتضى من

في القضاء

المطلع على الباطن ونحوه ولو كان خطأ يكون على بيت المال على ما قدر ولو كان تدليسا من الشاهد لم يجز ان يكون الضامن عليهم والظاهر ان المقصود من الدعوى
بحيث يكون الضامن عليه ثم انما على نفسه بالاختصاص مطلقا فان فرض جئت بالزعم والضامن حكم عليه بذلك كما ان قام عليه البينة وان لم يكن احدا فاعطى عليه
وكانه قول الأكثر لا يثبت كذا الا ما اذا ادعى عليهم ولعموم اليقين على من انكر قبل لا يقبل قوله معناه بل لا بد له من البينة بان حكم بالعدلين لا نال لغيره
بالحكم ما لا موجب للضامن فلا يخرج عنه الا بالبينة ولا يزول عنه مجرد دعوى المقتضى الاصل عدم الحكم بالعدلين فهو مدعى ذلك وقد نفع كونه موجبا
فانما هو موجب لو اقر حكمه بالفساد والافتقار عن وجوبه لا يملكه الا ما اقامه اثباتا فاعطى حكمه بالعدلين افعاله محمولة على الصحة ولا يلزم الفساد بالجملة فهو مكر
اللائل والموجب للضامن فلا ضمان عليه حتى يثبت خلافه ولو اقره بمثل ذلك يلزم الغيبة والقضاء والفساد فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن
كانفل عن بعض العلماء الامكن فكيف مع اليقين فلا ينبغي القول بالضامن الا ان يقر بيمينه بالبينة ان حكمه بالعدلين فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن
اقامة البينة على انهم حكموا بالعدل وبما لا يوجب ضمانا فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن
ان يتبع الشاهد وهو داخل القاضي الشاهد في اثناء لفظه بالشهادة بان يدخل كلامه في كلامه حتى يجعله الشاهد وسيلة الى حجة شهادته وبرهانه وجميع ما يرد
يتكلم به للشهادة ولو لم تكن حجة فتصح بذلك شهادة تروا بان يكلام حتى لا يخذل الشاهد بل بان يشهد به صحيح وبالجملة ياتي القاضي حين شهادة الشاهد بكلام
ليأخذ الشاهد برفع في الشهادة فتصح بذلك شهادة تروا بان يكلام حتى لا يخذل الشاهد بل بان يشهد به صحيح وبالجملة ياتي القاضي حين شهادة الشاهد بكلام
الشاهد ياتي به في حصة من شهادة تروا بان يكلام حتى لا يخذل الشاهد بل بان يشهد به صحيح وبالجملة ياتي القاضي حين شهادة الشاهد بكلام
فان كان مقبولا يحكم به على الخصم ولا يجرها وهو ظاهر فان تعلمه وحصل له مكش في الكلام واضطرر به عليه ولا يتكلم بكلام حتى بان يكلام صحيح يثم شهادة
على ما يعلم الثانية انه لو وقف الشاهد وحصله شك تروا بغيره على الحاكم لم يجزه ترعيبه على الايمان بالشهادة واقامة الشاهد ولا يتردد فيها ولا يقاوم غير العزم
بان يتكلم بما يخونه في الشهادة بل يتركه على حاله ويقبل بما يعلم ان قد يحصل له ويتذكر ما يوجب الشك في الشاهد فيحصل الجزم به بعد ذلك كما
لو جاءه جازما لا يجرها عنه ووجه كل ذلك انه قد جزم القاضي سببا للحق والايان بالباطل ولكن لا يبعد بل يحس ببيان ان الشاهد لا يبدل ان يعلم بشهادة
ان حصل له الرتبة في علم الشاهد بذلك ليس ذلك ميلا الى الاقامة ولا الى عدلهما وتقصير الباطل ورد عاين الحق وهذا يفرق الحاكم بين الشهادة وقيل
عائنه دون بالتقصير التام حتى انما ياتي عن الزمان المكان وسائر جزئيات ذلك ان حصل له الشك في شهادته كما سيجي في الحوادث فتأمل الشك في
عليه ان يوقف عن العزم ويمنع المدعي عليه عن اقراره بالحق المدعي سواء فعل ذلك صريحا او كناية لا يتردد في سبب بطلان حق الناس نعم يجوز بل يسبق ذلك اذا ارد
شخص ان يقر بحقوق الله من الحدود والنزول لان الحق له تقاوم وهو غني عن الانتقام والاستيفاء وستا وغفوا وعفوا لغفوا في التواؤى وتدل عليه الاحياء الكثر
من يقوم مقامهم صلوات الله عليهم من ذلك سيجي في الحدود وقيل انما سأل القاضي من اذاب ذاسا للمدعي القاضي حصة المدعي عليه مجلس الحكم عليه
اجابة فطيلة اليه وان لم يجز المدعي عوا ليعلم ان شاذة مقولة ام لا بشرط ان يكون المدعي عليه خاضرا في البلد ولو حضر محض ولو سبق عليه بخلافه
اذا كان شاذا او مضرا او غائبا عن البلد اذا اظهر حجة دعواه وبطله يحصل المطالب مع عدم الضرر ولا يتردد في ذلك مع ولا في زمن السابق الى ان من غير تكرار
وكانه اجاعي عندهم كما فهم من شرح يرفي الوجوب بل يجوز انما من اجزى الطالب المجلس القاضي والدعوى ضررها فانه فعل ذلك من غير ضرورة موجب على التام
ومجرد قوله والظاهر حجة وحصول مطلوبه لا يوجب ذلك هو ظاهر على ان تجزى الدعوى لا يضر بوجه فان ثبت الاجماع والامية فماترى هذا في غير الضرر وانما
فيما اظهر ان لا يصح الامع تجزى الدعوى ذلك ايضا مع حضور في البلد وامكان حضور المجلس من غير مشقة بمرض من حيث عرض حابس خوف ونحو ذلك
ككون المرء خادرا في بيعته المدينين من يسمع الدعوى يحكم وان خاج الى الخلف يحلفه واطلاق كلامهم يقتضي عدم اشتراط كونه مجتهدا وضا بطر الكلي
بقتضية لاشك ان المجتهدا ولو ان ممكن والعدالة والمعرفة لا بد منها اما الاولى ان يسمع وبعض على القاضي فيحكم ثم يروح الخليفة فيجزم القاضي لا يبعد كون
هو التوكيد ان ممكن فيجب التوكيد على القاضي فبذلك يتكلم فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن فاعطى الضامن
مع تجزى الدعوى ويكون لها صوة وكان في ولايته ولم يكن مانع منه وان لم يكن لها صوة بطلانها ولو كان لها صوة وهو ولايته وعدم الامكان مثل الحاضر في
ومع بطله عنده ويمكن ان يكون مؤنة الاضطرار على بيت المال ان كان له المصالح وهو من لا يغفل المدعي يحتمل ان يكون عليه مطلقا لا يملكه الا
والظاهر ان لو لم يحضر القاضي ان يستعين على ذلك بحكام الجوز ولو حضر بعض المال فيكون موافقا للمدعي ان كان باذنه ويحتمل من بيت المال فاعطى الضامن
في غير لا يثبت عليه الحكم بالشبهة المقبولة ويبعث الى قاضي ذلك البلد فيجزم عليه مع حجة عند القاضي والقاضي على حجة قوله لو كانت الحق اي مجرد كون المدعي
عليه امرأة لغير ما ناهي من حضور مجلس الحكم فيجب الاختصاص مطلقا ولو كانت امرأة الا انه يشترط ان لا تكون مخدرة فلا فرق بين الرجل والمرأة البرية فطلب محض وان
في غير بلاد لكن مع من الطريق من هناك العزم بوجود الحزم وهكذا يظهر من العموم وصرح في شرح الشيلع ولكن فيه ما لم يبعد ان يكون الاول البعث اليها او
التوكيد لا بالبينة الى بعض النساء اللاتي لا ياتي بشيء من ذلك الظاهر ان ليس المراد بالخذلة ان لا تطلع من بيتها مطلقا او ان لا تطلع الا في الضرورة اذا اظهر ان
التي تطلع الى غيرها او اقامتها وعرضها وذا تاتي في الجملة او ان يارث الحق كذلك خذلة نعم مع الخرج ولو كان كذلك كثر وعدم المبالاة به وعدم التاثير به
رفاها الى السوء ليبيع الفل ونحوه ليست خذلة بل بزهة والحوالة في ذلك القادة والعرف في مثلها ونقل عن المصنف ان البرية هي التي تترك لضعفاء الخيال
نفسها والمخدرة التي لا يخرج لذلك قوله لم يكتب الحق ظاهر وجوب كتابة الحق على القاضي الحكم به لعل المراء مع التماس الخصم ولكن لا يجزى عليه دفع القسط من
من ماله وانما اظهر ان القام والداد كذلك بل يأخذ من بيت المال ان كان له المصالح وهذا مع عدم يكون على الملتزم فانه المصلحة وينبغي ان يكتب بين
احدهما يكون عند الملتزم الاخر في ديوان الحكم فانه حفظ وامر من التغير وهذا هو الذي يقولون ان يجزى اكل السبع وشهه وسنة مع غيرها من لو تأتوا في الجلال

في القضاء

في القضاء

ولو اعتقد بغير الشفعة مع الزيادة لم يحل له اخذها بحكمه بغيره فاما ان لا يمنع من الطلب على مقدر ولا يحل له ان يحكم بما يحل له مكتوب بخطه من دون الذكر كالشهاد ولو
كان الخاطئ محضاً عندنا ومن الزيادة ولو شهد شاهدان بقضائه ولم يذكرنا لوجه القضاء ولو تمكن المدعي من انزعاع عينة لوجهه فله ذلك من دون اذن الحاكم مع انتفاء الضرر
ولو كان له ان يحد ببناء القبر باذل مقدره فيفضل من دون تعيينه او تبين الحاكم مع النفع ولو كان جاحداً وهناك بينة وجداً الحاكم فلا قرب جواز الاخذ من دونه ولو ظلت البينة او
تعد الحاكم جاحداً الاخذ ما مثلاً او القيمة من

هذا ظاهر ولكن الوجوه ظاهرون فيه خلافاً ودليل الوجوه القياس على الحكم والاشهاد على الاقرار لو سأل القدر والشركة هو الحجة والاشهاد مع احتياج من
انتفاعه به ومنه فامل لا يقياس يمكن الفرق بان الحق جميعه بدون الحكم والاشهاد بخلاف الحجة فامل بدليل العلم هو الاصل مع عدم الدليل على الوجوه فان
والحجة هو الحاكم فلا يبرز غيره نعم وجوب الاشهاد ايضا ممكن مثلاً بوضع الحق في قولهم ولو اعتقد الخ يعني اذا كان المدعي مجتهداً يعتقد بغير الشفعة اذا كانت
الاشهاد من اثنين فالخاطئ يعتقد حله وحكم له بما لم يحل الشفعة للمدعي اعتقاده بخبره وحكم القاضي ليس يحل في نفس الامر لا يرفع بل اعتقاد المدعي هو ظاهر
في عدم منع القاضي المدعي طلب الشفعة بناء على اعتقاده حله مع علمه باعتقاد المدعي بخبره اشكال في حكمه له فاما اذا اعتقد المدعي تخريباً فلا
من اعتقاد القاضي ايضا بخبره لم بناء على اعتقاده وان كان باعتقاد القاضي مناج ولكن خبره بغيره بالاشهاد فكيف يصح ان يقع دعواه لاثبات ما يخبر
له ولا يمنع عنه ويحكم له به ويمكن حله على غير القابل باعتقاده ولكنه خلاف الظاهر فامل يمكن ان يقال كذلك اذا كان المدعي مقادراً المجتهد يكون اعتقاده
الخبر خلاف ما يعتقد القاضي لكن هذا لا يجب عليه التزام مذهب ذلك المجتهد فله ان يرجع الى مذهب القاضي ياخذ الشفعة بناء على اعتقاد القضاة
حينئذ ان يكون بحيث يجوز له الرجوع عن قبله ذلك المجتهد وتقليد القاضي مثل ان يكون ذلك علم ويكون تقليد العلم واجبا عليه ويجوز ان لا
تصحب الغير العلم ولو يعلم به ويجوز ان يضل من قبله فامل في قولهم لا يحل له الخ دليل عدم جواز حكم القاضي بما يحل له مكتوب بخطه ومنه من الزيادة
ما لم يتذكر ان يمكن التذكر فيفضل العلم وان كان له اداة وهي لا يجوز مثله لا اعتبار العلم ولا صحة الحسين بن سعيد قال كتب اليه جعفر بن عيسى فقلت له جاءني
خبر جيران لنا بكتاب عوانهم شهدوا على ما في الكتاب اسمي محمداً فذكرته في كتابي لم الشهاد على حذو كما كان اسمي الكتاب محمداً
يكن يكتب في رويته عن غياث بن عبد الله قال لا تشهد من شهدا حتى تفرقهما كما تفرقك يمكن ان يقال اذا علم خطبتهما بحيث لا يجتمعان فلا يثبت
وانما كتب غير شهد له ان يقضى للعلم ولا يثبت لا يثبت كقوله في حق الناصر القياس على الشهادة ممنوع للخصم في العلم بها واعتداه الحكم وهذا يجوز في الحكم بالاشهاد
ولا يجوز الشهادة على المشهور على انه قد يقال ذلك الشهادة ايضا مع الشرط المذكور ويجوز المنع الوارد في بعض الروايات مع منع اعتدائه على ذلك
ويشعره رواية السكوني عن ابي عبد الله قال لا رسول الله لا تشهد بشهادة لا لأن كونهما من شاة ككتابنا ونشر خاتما فاما كما لا تشهد بخبره في المنع انما
لاشهاد التزويج وكذا اصححه عن زيد قال لا تشهد الله الرجل يشهد على الشهاد عوف بن يحيى رعا حتى لا ذكر من الباقي فليدار ولا يشهد انما قال اذا
كان صاحبك ثقة ومالك رجل ثقة فاشهد له فاما اذا اقر في جواز الشهادة والقبول مع عدم الاشهاد فان توثق صاحب الرجل الاخر بوضع ذلك لعل
اشادوا في توثق الشاهد فان المراء بالثقة مقبول الشهادة فامل في قولهم لو شهد شاهدان الخ كقول المدعي عند القاضي ان حكمتي بيني وبين خصمي كما
فان ذكره اعتقاد القضاة فلا يحتاج الى تجديد الادعاء والاشهاد وان لم يذكره خصمه بدون البينة وهو ظاهر واما اقام بينة بذلك ففي الامضاء خلافاً
والظاهر الامضاء لا يشهد انما هذا عندنا كآخر عيصه بغير خلاف فكذلك هو وكذا العكس لا نرا في الروايات وعن شخص لم يذكره هو بينة مقبولة بل يقبل
الاصل عنه عرفاً فلهذا ان البينة الشرعية مسموعة ومقبولة ويجب على الحاكم الحكم بها والعمل بها وامضاءها والفرع كونهما على حكمه بغير ان يثبت
ببينة كغيرهما يقوم به البينة المتبعة على عموم ادلة قبولها ونقل عن المشهور عدم لانه لو قامت على شهادة لم يجز له الشهادة بذلك ولا نقدر من كونهما
فلا يثبت ولا ينقض حتى يتذكر الفرق بينه وبين قاض اخر ظاهر فانه لا يمكن تحقير المدعى ولو نقل هذه القضية عندنا بحكمه لا نرا في الروايات عدم الحكم
لا يثبت انما تعلم عدم الفرق بين الحكم وبين الفرق بينه وبين الشهادة فان العينة في العلم وفي القضاء الظن مع انه قياس على التقابل الدليل الذي ذكره في المتن
بينه وبين قاض اخر لو لم يرض فامل في قولهم لو تمكن المدعي الخ لو كان الشخص عند اقراره وعلم ذلك علمائنا لا يحمل البينة فان كان عينا وكان نادر على
بينة يحصل بغيره غير مشروع مثل قبلة والضرر من ماله وضرب وشتمه جاحداً او مقادراً لا م لان لا يمكن حينئذ ادعاء البينة
في ماله مثل دخول داره ونحوه مما لا يجوز الا بانه مع عدم تضرر بئسك عن غير الظاهر جواز ذلك ان كان اخذ بغيره هذا الوجه وان اخبر مع عدم الضرر
بالناحية الاولى الساخنة ومعه يجوز ايضا وهو ظاهر وانمكن بغير ذلك لوجهه لا اداة ظاهرة لا يجوز لانه لا كتاب للمدعي عدم الحاجة وامكان التزويج
وباد لا يجوز له الاخذ بحصيل المقصود بغيره وان كان ديناً فاختص ان كان مقادراً لكن ليس باذل وان قال انما اذل ولكن بما حل فانما هو من ضوابطه ان ليس له ذلك ايضا بل يرجع الى
من دون ادنوسه فان الحاكم ليا خاله ومع عدم امكان الحاكم وامكانه مع فوت نفعه وحصول ضرره بالناحية فممكن ان يكون له الاخذ كما في ضرورة الجحوش وان كان جاحداً هو قادر
لحق في ذمته انما يحل له
بصره في الامضاء بغيره
ما ذكره ولا يجوز له الضم
في مال الغير لا ياذن
مما ظهر وانما
بما له

ما له بعد ان يقول الكلمات التي ذكرناها فلا ينبغي تركه ورواية جليل بن راج قال سالت باعبد الله عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيخلفه في مال
الذي جده اياخذ وان لم يعلم الجاهل ذلك قال نعم ولا يضره جود علي بن حديد الضعيف ورواية علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم ان موسى بن عبيد الله
الي بن جعفر فساله عن رجل وقع اليه مال بغير حق في بعض جوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي مر به وقد كان له عليه مال بقدر هذا المال
فقال هل يجوز لي ان قبض على ما وارده عليه فقبضه فكيف قبض على ما في يديك هذه ايضا غير مقيدة بالجوهر كراية وارده فيمكن قبضه بها بغير اذن
المنافاة مثلا من رواية ابن مسكان كان عبد الله عن ابي بكر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا وقع له مائة درهم من اموال رجل اخر فادخلها في
قال فقال نعم وهذا كالمال قلت فما هو قال يقول اللهم اني اخذته ظلما ولا خيانة وانا اخذته مكان مالي الذي اخذته مني لوان شئنا عليه لا يضر عدم النصيب الا
وعلم الضميمة بغير ان يكون مثلها ورواية سعد بن عبد الله عن ابي بكر الخضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا وقع له مائة درهم من اموال رجل اخر فادخلها في
حلف من غير ان يحلفه صاحب الحق عند الوالي فانه لو اخلف لقطع حقه في الدنيا وليس له ان يدعيه ياخذ على المشهور لصحة عبد الله بن ابي يعقوب في الفقيه عن ابي
عبد الله قال اذا رضى صاحب الحق بممن المتكبر حصة فاستخافه فحلف ان لا يملكه ذممت اليه من بحق الذي لا دعوى له قلت ان كانت له بينة عادلة
نعم وان قام بعد ما استخافه بالله حين قامة ما كان له حق فان لم يملكه كما ادعاه مبتله مما اذا استخافه عليه قال رسول الله من حلف لكم فليصدقوا
ومن سلكم بالله فاعطو ذممت اليه من بحق الذي لا دعوى له وحلفا عليه ايضا الصدوق والشيخ لصحة سليمان بن خالد قال سالت باعبد الله عليه السلام
وقبل عند مال فكار في علمه وحلف ثم وقع له عندي مال فاخذته لكان مالي الذي اخذته وحلفا عليه كما صنع هو فقال ان خانك فلا تخن ولا تخذل
فما عتبه عليه حلف على الاستخفاف لما تقدم ورواية ابراهيم بن محمد بن محمد بن عمار الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له على الرجل الدين فيخلفه في مال
استخافه فليس له ان ياخذ منه بعد اليمين شيئا وان تركه ولم يستخافه فليس له ان ياخذ منه شيئا الا في النسخ في الحسن بن ابراهيم بن عبد الحميد النخعي وهو
فانه ليس بالنسخ بل النسخ هو الحضر هو موجود في الكافي والفقيه وفي النسخ في التهذيب ايضا وفي اكثر النسخ عن النسخي كان عن ساقط عن النسخي هذا
نوادروى عن النخاشي باسناده عن ابراهيم المذكور في قوله في النسخ غير ان لم يعلم من حال خضر غير ذلك مع قطع النظر عن ابراهيم بن محمد بن عبد الحميد
واقترن ذكره في المصنف في الخلاصة وعلى تقدير توثيقه فالتحريم صحيح وحسن الكافي ثم هو حسن في التهذيب كبره من فاشم الا ان نزيان سبب حسنة ابراهيم بن عبد الحميد
كما اشار اليه عند ذكره عن ابي منصور في الخلاصة وقول النسخي من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليس وفيه من مرض فليس من الله في شئ من الناس
ان المراد مع الاستخفاف فاما من يدل ايضا على جواز الاخذ مع الجور من سلة ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابه في الرجل يكون له على الرجل الدين فيخلفه في مال
بين صبر له عليه شيئا قال ليس له ان يطلب منه ذلك ان حثبه عند الله فليس له ان يطلبه منه ورواية علي بن سليمان الثقة قال كتب لي رجل في حلفه في مال
او جازتم وقع عنده مال بسبب بينة او قرع مثل خانته او غصبه لجل له حثبه عليه لم لا يكتب نعم لجل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثر منه فياخذ منه كما
عليه بهم الباقى في الجواز الاخذ من غير الجور من الودعة ايضا ولكن في سند هذه فامل لا نقل في التهذيب عن محمد بن الحسن الضفاعة عن محمد بن علي
علي بن سليمان وفي الاستنباط بدل عيسى بن محمد في هذا الاشكال لان علي بن سليمان ليس الا واحدا وهو من له اتصال بصاحب الامر فقل محمد بن عيسى بن محمد
معتول وكذا نقل محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى الظاهر صحة ما في الاستنباط وانه الحق في الاشكال ولكن توثيقه غير ظاهر لا سيما في الظاهر فامل ورواية عبد
ابن وضاح قال كانت بينة بين رجل من آل محمد وماله فاتفق بالتمه رهم فقدمت الى الوالي فحلفته وقد علمت ان حلفته بينة فاجرة فوقع له بعد ذلك عند
ارتجاج ودرهم كثره فاردت ان قبض الالف رهم التي كانت عنده واحلف عليها فكيف لي في الحسن فاجرة لي قد حلفته فحلفته قد وقع له عند مال فان
امر حتى ان اخذته الالف رهم التي حلف عليها فحلفته فكيف لا ناخذ منه شيئا ان كان ظلك فلا تظلم ولو لا انك حثفت بيمينه فحلفته لمرنا ان ناخذ من
ذلك ولكنا حثفت بيمينه فقد مضت اليه من ما فيها فامل اخذ منه شيئا فانه ثبت في كتاب الحسن وهذه ايضا تدل على الجمل المذكور وايضا يمكن الجمع
على عدم الاخذ من الامانة والودعة والائمان في ذلك كما سيجي والاخذ من غيرهما وعلى عدم جواز الاخذ مع القول المذكور وعدمه مع عدمه واعلم انه قد فهم
من هذه الاجاب سقوط الحق في الدنيا وهو المشهور وقول الشيخ في ن وبه وطى موضع ونقل الاجتماع عليه الخلاف فليس له الدعوى الاخذ ولا يسمع بيمينه ولا
يحكم له به لكن يجزى على المدعي عليه ان يخرج عن حقه ان كان عندنا فاذا اقر اعطاه له الاخذ وتدل على السقوط ايضا ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام في
اليهين في الدعوى على الميت كاتفا صحة وسبب وصحة محمد بن مسلم في ان اليهين منقطع الحق وانها كالبينة فامل وجوز الشيخ الفقيه في ذلك مطلقا ما اشتهر
سقوطه باليمين في موضع اخر من المبسوط ان اقام اليهين غيره وتولى ذلك الغير الا الشهادة ولم يعم هو وتولى لكن يتي ان له بينة فانه يقوى في نفسى
انه قبل بينة واخبرني في المذهب انه في موضع اخر من المبسوط حيث قال بعد نقل دليل الشيخ المعين بان كل حالف يجب عليه الحق او امر
يجزى عليه بالبينة كما يدل اليهين وجوابه بالفرق فان الامر اقوى من البينة فلا يلزم الشك في محتمل عندي قويا سمع بيمينه ان خفي عنه ان له بينة بان هو الاشهاد
وكلمه او اثنى انما شهدا من غير شعونه بذلك لا تطلب الاحلاف بطر عجز عن استخلاص حقه بالبينة فاقواه الشيخ في المبسوط لا يخفى عنده حسن ما تعلم ان
الروايات خصوصاً صحيحة ابن ابي يعقوب لا ينبغي له قوة ولا وجه حسن في صحة العقل وانه في الفقيه بعد صحة عبد الله بن ابي يعقوب قال صنف هذا الكتاب
معي جاء الرجل الذي يحلف على حق ثابت على ما عليه مع ما يرج منه فعلى صاحب الحق ان ياخذ منه راس المال ويضفي اليه ويرد عليه نصف المبلغ لان هذا رجل
ثابت روى لك سمع او شاع عن ابي الحسن وساد ذكر الحديث بلفظه في هذا الكتاب باب الودعة وانت تعرف بعد ما علم ان لا يحمل على الشك باليمين
وصحة الفصول مطلقا واعطاء نصف المبلغ على الاستحباب والاحسان لا الوجوب كما هو ظاهرها وبذلك على الاحسان الى الناس على ان رواية سمع غير صحيحة
ان الظاهر عدم الخلاف مع تقدير الاستيفاء بالاثبات لعدم البينة او عدم الحاكم على ما يظهر من المتن غير في جواز الاخذ مثلا ان كان مثلبا ويقع بينه وبين المثل

كتب
في سابق

فان نلتفت العزم بميل يتبعها قال الشيخ لا ضمان ولو كان المال ودية كره الاخذ على اي فلوا دعي ما لا بد له احد عليه فهو اولى ولو انكسبت سفينة فما اخرجها النهر ^{فلا}
وما اخرج بالفوسل فخرجتة ط في المدعي لتكليف ان يدعي نفسه المقصد الثالث في الدعوى وفي مطالب الادلى في تحقيق الدعوى والجواب ليشترط في المدعي
التكليف ان يدعي نفسه اولى له ولاية عليه كالأب الجد والوصى الوكيل الحاكم وامنيه ما يصح تملكه وان كان مجهولا ممن

القيمة المفقودة للمنفق في ذلك فان تلفت العين اذا اخذ صاحب الحق عينا من مال من غنم حقة واراد بيعه لياخذ حقه وبه الباقى فلففت العين قبل البيع وبه حقا
 الاول الضمان لقوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى لان كل ما يضمن صحته ضمن فاسد ولا نكاح لا يخلو بالسود ومنع حقة الاولين عمومها وكذا صحة الثالث
 مع انه يتامس لانه ما خولت بغير ان صاحب كفيض الرهن بغير ان الرهن استدل بالاختيار الشرح وقال هكذا علله المحقق وبه نظر لان اذن الاستيلاء حقه الشرح هو
 المالك به بغير بينه وبين المهرج الثاني عند الاصل لان الظاهر ان ما دون الشارع لا يوجب الضمان حتى يقوم به ليل واستدل له في الشرح بانه مقبوض حتى في
 مجرى الرهن قال بينه المضمون فثبت حيث حال الضمان الى الشرح ويمكن فهم هذا ايضا فانهم قالوا في الشرح انه مضمون على جواز الاخذ من غير جنسه وانه اخذ ببيع بقدر
 حقه الخ وبهم من كل ان له ما لا يوجب الاخذ من غير جنس حقه ثم ما يدل عليه فانهم وانما اخذ ببيع كما اخذ حقه يمكن كذلك الظاهر ان كذا اذا
 توقف الحق عليه وايضا ان اراد ان يملك منه بعضه تلف بل ان يجعله كذلك لربك ايضا كذا هو ايضا محل التامل فان الظاهر انه مع ارادة ذلك عند
 الفقيه تلفت حقه لا في بينه وبين الاخذ ليدفعه وبه اخذ بقدر حقه في الضمان وعنده قول ولو كان المال في المال الذي عند حقا الحق وتوقف
 هل يجوز له الاخذ منه الامتثال وهو منه الشرح في النهاية وعجا وادع عليه الاجماع ويدل عليه عموم اذ لا عدم جواز الخيانة في الودعة كما ما مثل قوله تعالى
 ان الله يامر بان تؤدوا الامانات الى اهلها وغيرها وسنة وهي انما كثيرة دلالة على المباعدة في اداء الامانة واعطاءها الى اهلها مثل صحة ابي لا دون
 عبد الله قال كان ابي يقول اربع مكرهات كل اياته ولو كان ما بين قريته من ذنوب فيقتصر لاقبال في الصدق واداء الامانة والحياء وحسن الخلق ونزاهة
 حسن بن مصعب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يخلو من امانة الا بالبر الفاجر والبر الذي يربى كانا او فاجر ومنه قوله بالبر الفاجر ولا يقتصر
 الحسن ورواية عمار بن مهران قال قال ابو عبد الله في وصية له امانان ضارب على قوله لو اتفق على سيف واستاذن في ثوبك عنك لا يربيه الله
 الامانة ورواية اخرى بن جعفر قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يخلو من امانة الا بالبر الفاجر والبر الذي يربى كانا او فاجر ومنه قوله بالبر الفاجر ولا يقتصر
 كبره ووصية موصية بن عمار بن ابي جعفر قال قال ابو عبد الله في وصية له امانان ضارب على قوله لو اتفق على سيف واستاذن في ثوبك عنك لا يربيه الله
 زيد الشحام قال قال ابو عبد الله من ائتمن بامانة فادها اليه ومن خانك فلا تخنه ورواية ابن ابي فضيل بن الربيع الجهمي قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام
 عليه امرأة كنت اقرب القوم اليها ففالت في استئجاره فقالت عاذ افانك ان ابني شاورك ما لا في يد اخي فلففت ثم افاد ما لا ناور وعينه في اخذ منه بقدر
 من شئ فاجتبه بذلك فقال لا قال رسول الله امانة الى من ائتمنك لا تخن من خانك صححه سليمان بن خالد المقتد فانهم وقيل نعم كان مع الكراهة هو
 منه لم يستباضل التهديب ايضا مع التامل والمصالح المحقق ابن ادریس هو بعيد عنه فاما ما رواه عن سليمان بن خالد المقتد ورواه ابن بك الحنظلي المقتد
 ورواية ابو الصابر البجلي كانا حجة ولا ضار في ابن مسكان فانهم ان شهابا ما راها رجل فبذل الف درهم واستودع بعد ذلك الف درهم قال ابو الصابر
 خذها مكان الف الذي خذته منك في شهابا قال فدخل شهابا على ابي عبد الله فذكر له ذلك فقال ما انا فاجل ان ياخذ ويحلف في الاوى له ان ياخذ فان جأ
 المستودع طلبه منه انكر حلف على العمد ولكن يورثها بما يكون ضارفا في المنة شئ في امل ايضا والبقاء فانهم فيمكن القول به مع القول بالكراهة كما
 في المتن لمع بين الادلة التي ذكرنا بما يدل على الخير في الكراهة فان خصروا ورواه في الصالحين وعلى بن سليمان المقتد مثالا ذلك على الجواز الاما ذكر في
 الشرح من عموم الاذن في الامراض ضعيفة جمل يقرب منه رواية ابن بك فتركه الاستفصال يدل على العمول في العمل على الخاص مع الصحة وفنا ليل
 لما عرفت مع ان رواه جمل بن ابي بكر ايضا واخبرني العمول في هذا قال فتركه الخ مع انما قال ان رواية في الصالحين صححه ونقل القول بالجواز غيرهما مثل رواية
 على بن سليمان ما نقل الخ في اكثر الاجتيا الصححة بل رواية ابن ابي فضيل بن الربيع سليمان بن خالد ورواه جمل الدلالة لكونها في الحلف في الودعة مع انه يمكن
 استخراجا من قوله ان خانك فلا تخنه فاما في الاخطا والاولى عدم الاخذ من الودعة لثلاثة وكثرة السنة وللتامل في رواية في الصالحين كذا
 على بن سليمان على ما مر كانه لذلك ما استدلو بها في ذلك فلو ادعى الخ فلو ان مدعي ما لا يدعي عليه في معنى انه يحكم له ويقر عليه بظاهر الشرع ولا يطالب البينة
 ولا باليمين ولا ينعى من الخ في منه ثم يجوز الاخذ منه والتضييع باذنه هو محل انما قال في السبلين على الصحة ما نقله في ظاهر رواية منصور بن حازم عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال فلو عشرة كان جلوسا وسطهم ليس فيه الف درهم فالعضم بعضا الكم هذا الكيس فقالوا اكلمه لا فقال واحد منهم هو لي
 فلو هو قال لك ادعوا ولا يضر اشرارك يوش فان الظاهر كونه ابن عبد الرحمن الذي اختلفوا في شئ فصرح بابن عبد الرحمن في شرح الشرائع لعل في اصله كان
 في ذلك فالحجج جميع فاما ما قلنا ولو انك ثبت سفينته الخ لعل دليله رواية امير بن عمرو عن اشعري قال سئل ابو عبد الله عن سفينته انكسرت في البحر
 فاجاب بعضه بالنوع اخرج البحر فصار غرق فيها فقال ما اما اخرج البحر لولا الله اخرج به واما ما اخرج به بالنوع فهو وهم حق وفي السبلين ترى فان امة
 بل لا يفي الشرع بظاهره ويحمل ان يكون الشجر وكونه السكون في الشجر هو العامي لهذا حكمه في الشرائع بضعف الرواية والمضمون مخالف للقواعد فيمكن حملها على
 ان اعراض صاحب الناع عما عرفت فهو حجة للاخذ فيمكن ان يكون اولى بان يكون له النص فاما ان اخذ الخ على الاحتال وان يكون ما نكاه وهو ظاهر الرواية
 فاما ما قلنا ان الظاهر ان كسار الاموال العز عن افعالهم الاخذ مع ثبوت الاعراض الياس في سائر المعاش لا بد من كثير من الاموال وقد مر البحث عن ذلك في
 لفظة الجون فذكر في المدة التي تكفي في العمل انما قد اشهر بل كاد ان يكون لها عاين العاين والخاصة بالينة على المدعي اليقين على ما ذكره في
 الخبر السفيض من طرفه عنده قال البينة على المدعي اليقين على ما ذكره من طرفه عن الخاصة قال في الفقيه قال قال رسول الله البينة على المدعي اليقين على المدعي عليه
 اسناد الصدوق اليه وذكر في كتابه الضموم في على ثبوت عند صحة ذلك فاما في حصة الجمل والحشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله البينة
 على من ادعى اليقين على المدعي عليه في الوثوق بعبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله حكم في دماءكم بغير ما حكم في اموالكم ان البينة على من ادعى
 عليه اليقين على من ادعى البطلان امر من مسلم فلا بد من تحقيقه ما وقده المدعي بان اذ اتركه الخصم له وبيارة اخرى اذا سكنت سكنت عنه والمدعي عليه بخلافه

لا نأمن إلا بجمع دعوى الجبهة تجرعة عوى القبض ولا دعوى زهدة بنت آمنه واظم ولد تهاق ملكه ما لو يصح بدعوى
ما كتبه البنت لا يجمع البينة الا بذلك كما هذه ثمرة تخلق ولو افر الخصم بذلك لم يحكم عليه من

وبانه من بدعي خلاف الأصل والمدعي عليه من بدعي خلاف الظاهر وهو ما بوجه في أكثر المواد فيفق التماسير لكي قد يختلف كفر ضو أو ان وجب ان الأصل
الذي هو فالزوج بدعي بقاء الزوجية لوقوع الاسلام معا وان وجبة عدمه للنفاء فيقبل الزوج مدعي بناء على الاول فانه يتبرك لونه وهي مدعي عليه فانها لا
تطلب شيئا وكذا على الثالث فان الزوج بدعي امر اخينا نادا خلافت للمعارف فهو لمعية وان وجبة ندعي ما هو الظاهر للمعارف أي العقاب فان وقوع سلا
يجب لا يقدم احدهما على الآخر اتصال البعد جدا وقبل المرات مدعيه على الاول فانها لا تشره لو ترك فانها تدعي انفساخ النكاح ثم يدعي الزوج بغيره وان وقع بينهما
فالزوج بدعي عليه لانه كان عليه لشره الزوج وعلى الثاني ايضا فانها تدعي السبق والاصل عدمه بالحكمة الحقيقية لا يخرج عن اشكال فالتدعي يظهر ان الحق
معناه الاول وهو ترتيب منه الثاني لانه المبدأ وعرفا من المدعي فيجوز عليه ما تقر من انه اذا لم يكن اللفظ حقيقة شرعية فيجوز على المعنى العرفي وتحقيق الذي ذكره
الخصومة بانه الذي فادته الخصومة وعلى ما يقتضيه الحال السابق شرعا قبل الدعوى تركه مطلقا مشافه قول فيما نحن فيه هي المدعيه لانها اذا تركت
بما يقتضيه الحال السابق شرعا وهو ان وجبة شره وتنتكس عنها اذا ترك الزوج وعلى ما بال الحال السابقة من الزوجية لا يترك هي الزوج ولا تنتكس عنها بل
الخروج عن تلك الحال هو الزوجية بانفساخ العقد بالنفائه كذا هي تدعي خلاف الأصل فان الأصل بقاء الزوجية وعدم الانفساخ بالاسلام حتى يتحقق
الموجب هو يتحقق الاسلام منعا قبله والاصل عدمه وهو ظاهر من يتحققنا البحث انه اذا تراضى الاصل والظاهر بما تقدم فان الظاهر هنا عدم المقارنة
والاصل عدم سبق الاسلام احدهما على اسلام الآخر بقاء النكاح والظاهر تقدم الاصل هنا لان النكاح كان تحققا يقينا ولا يرفع الا بمثلها ولا
يتحقق شرعا انه مبطل فمفسله وهو ظاهر فاما هذا ثم ان الظاهر ان خلافه في اشتراط البتة في المدعي بل يشهد ايضا بالصحة نكاحا وقراره والفضل له
دليله الاجماع المقرر عندهم كذا سائر الامور الا الوصية ونحوها مما تقدم فانه كذا اشتراط دعواه لنفسه او لمصلحة الولاية كالا بطلان الجدة والذي هو
احدهما ولو كل واحد منهما لا يثبت له الوصية ولو لايتجهن شيئا عليه ولما اذا اجتبع الى البتة بالرد مثلا لا يختلف فيكون الى ان يصير تارة بل لا يختلف
المنكر ايضا ان يقطعها الدعوى الحق في الدين في الأصل له في ذلك فيقبل انه اذا بلغ ورشد ثبت المدعي بالبتة او يصالح ويجعل له نفع ما نامل وكذا اشتراط
كون ما بدعي به مما يملكه المدعي والذي يدعي له ايضا ظاهرا فانه لا معنى لدعوى ما لا يملكه هذا ان كان من المالكات لا يشترط تعيينه فيصح دعوى ما يملكه
بجهول في الجملة ومعلوم ما بوجه مثل ان بدعي فيهما او بانه بل شيئا فان انفا فادته ظاهرا او اقرار الخصم او ببتة بالبتة فيحكم بمسعى المدعي فيلزم به ان يخاصمه
وادي عليه ان ياديه يحلفه وان ادعي هو ايضا جحائه يلزم بالسعي فيؤخذ منه بحلف على نفي العلم ان ادعي عليه فيؤخذ ذلك بخبره قد يكون معلوما عنه
المدعي لا هذا المظن فلو لم يرفع لزم ضاعه الحقوق فيؤخذ ان يجوز الاقرار والوصية بالجملة وكذا دعوى به بالاجماع على ما قبل فتقدم وتفضل عن الشيخ
عدم سماع الدعوى اذا كان المدعي مجهولا لعدم الغائبة اذ لا يمكن الحكم عليه او اقراره بغيره في شئ وقاعدته انفا فادته فاما قول لا زما الى اسارة الى
شرط اخر أي بشرط كون ما بدعي به ملكا لازما للمدعي اولى بدعي على المدعي عليه لا ملكا من لا يثبت للمدعي لوجوع عنه مثل دعوى الهبة والقبض
بالاذن فان الهبة بدو ولا تلزم فلو ادعي هبة مال معين فجزأ عن القبض لا يسمع واذا ضم اليها اقتضى نحوه مثل هبة بتملك التسليم الى قبيل ليلانه
الهبة من القبض وغيره ولا يلزم الا القبض فلا فادته في ثباتها انه لو يمكن الحكم بالتسليم ولا قد يكون هبة ثم دعي فلا يلزم به في هكذا على هبة
ناصل انه اذا ثبت الهبة فلا يترتب عليها الفأداة مثل ان يكون فادته ابتداء كل هبة وعدم الرجوع ولا نكاحا لان الزوم شرط لزم سماع الدعوى مع الابتداء ايضا
اذ يلزم معه ايضا في كثير من الافراد مثل الاجنبي ايضا يلزم عدم دعوى شرا جوا الامع ضم مضى فان سقوط خياره الثلاثة ونفرت الحبس سائر العقود
ونحوها والظاهر عدم القائل بذلك بالجملة اصل الملك مقرر ومقرر في كل فادته فيحكم فادته فيحكم دعوى حدها بدو الآخر اذا ثبت احدهما بقى الآخر ان سلم الله
عليه ذلك والا لا بد من اثبات ذلك الامر الاخر ان اذ الزوم فيمكن ان يثبت ويجعل كما في سائر الدعاوى فاما على ان قد يقال المتبادر من هبة المال القبض
لهبة الكاملة فانه عرفا يفهم منها القبض خصوصاً على ما ذهب من يجعل القبض شرطا للصحة لا لزوم فاما على ان قوله لا زما غير واضح ولو كان ولا زما
اوله ليكون عطفاً على ما يقع ملكه الذي هو مفعول ان بدعي أي يشترط في المدعي المتكلم ان بدعي لنفسه اولى بدعي لنفسه اولى له ولا يترتب عليه الهبة
هو اولى له والولاية وان يكون ذلك زما على المدعي عليه بل كان لا يظهر ان يقول وان يكون ما يدعي به مما يقع ملكه ولا زما على المدعي عليه وكان لم يجعلها
عن ما اوعى فيه ملكه اوصفة لمخدرات قولهم ولا دعوى الحق ولا يسمع دعوى ان هذه البينة بنت امي قد يكون بنت امه ملكا لغيره فلا يستلزم كونه بنت
امه كونه ملكه وهو ظاهر لا يصح كونه بنت امه مع كونه غير مثل ان لا يقابل ان تصير ملكه وكذا الوضو اليه انه ولد منها حال كون الام في ملكه اذ ان
من جهة غير تكون البنت حرة او يكون لموتى ونحوها بان شرط كونه المولى للزوج وبالحكمة لا يقبل الدعوى الامع صرحنا في كون المدعي به ملكا لازما للمد
عليه قوله ولا دعوى هذا الخ عطف على مفعول لا يسمع وهو دعوى الهبة الخ فهو ايضا يرفع على شرط الزوم ولكن فيه مسامحة اذا الظاهر من اشتراط
الزوم اخراج ما يكون ملكا ولكن غير لازم وهذه العبارة غير ظاهرة في الملك فانه مقرر على شرط الملك فاما ان كان ينبغي ان يقول ولا بد من اثبات
في الدعوى بعبارة صريحة في الملكية فلا يسمع دعوى ان هذا الخ فاما قولهم لا يسمع الخ أي لا يسمع البينة ايضا الا بملكه بحيث تكون صريحة في الملكية
ولا يكون بقول البينة هكذا بنت امه ولو ضم اليه ملكه فادته في ملكه كذا الخ كذا لا يسمع الدعوى فادته في ملكه كذا الخ كذا لا يسمع الدعوى فادته في ملكه كذا الخ كذا لا يسمع
امه وكذا الوضو ان يثبت ملكه لاحتمال ان باع ثمنه قبل الاثام بشرائط صحته مثل ان يضم اليه شيئا او شيئين منعقد ولا خيال اخر وجهه ان ملكه فلا بد من
الصريح كونه ملكه وكذا لا يسمع البينة الا على ما بدعي صريحاً على الملكية فلا يسمع جميع ما مضى الا ان يصرح بالملكية فاما ما يمكن سماعها في مثله
ثبت انه كان فرع ملكه ونابع له في الملك الاصل عند الخروج والخلاف حتى يثبت ولهذا يسمع الدعوى بالملك فقد بل يقد على الخا شعبة جامعة فاما قولهم
ولو اقر الخصم الخ أي لو اقر المدعي عليه في هذه الفترة ثم نخل الخ لا يحكم عليه بالتسليم وبانه ملك للمدعي بعد الصراحة في الافراد بانه ليس وانه للمدعي كون

ويحكم لولا هذا الفصل من قطنه الذي من خطئه ولو فالت هذا زوجي كحي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعاء حقوقها
ولو ادعى علم الشهادة بشق الشاهدين والحاكم والقرار لانه قد حلف في اليقين اشكال لانه ليس من الحق بل ينفع غيره وليس له حليف
الشاهد الفاضل ان نفعه كذا فيهم انفسهم وليست له دعوى بالدين الموجب لا يفتقر الدعوى الى الكشف لان الفصل فلو ادعى من سمعت
وهل يشترط الجرم ان يكون الظن بغيره

ثم غلبه اعم وكفاي بنات منه وفيه ما مر ان الاصل ان كان المدعي قد اعترف بالدين عليه ان هذا الفرع من الاصل الذي لم يلزم ان يكون الفرع له بحسب الظاهر
يعلم عدمه فاما ما في الشرح الشارح ان اذا امتد الامر بما ينافي البينة لا يلزم شيء مثل ان يقول ثم تخلفه وبنات امته كذا في قوله وما اذا اطلق نظام كلامه
ان يكون فاما بالاولى في القصة على الظاهر من كونها ما بعين الاصل قال ايضا وتبع المص على هذا الحكم العلانية في التواعد الهاتمة والفرق بين الدعوى والقرار
عن اشكال والاحتمال قائم والفرق بالعمل بالظاهر في الاقرار دون الدخول دليل عليه هو كذا في ذلك فان كان الاقرار مسموعا ينبغي ان يكون الدعوى مسموعة لا سيما
ان يقر المدعي يلزم المطالب كذا البينة بل الظاهر ان بغير التصريح في الاقرار اذا اقره بقرارة بالاحتمال عرفا بل غير ذلك ايضا مع مثل ان لو سلم المال الغنيمة
جدا او اراد بالغنيم من حيث الحيلة فيحصل ان يقبل هذا ايضا قبول الدعوى والبينة خصوصاً في ثبوت القصة ولكن يقبل منه التفسير في ما ينفرد كذا انما اعرفه
بذلك بان يقول انما ليست بغير تحقق المطلوب نعم لو قيل بعد سماع الاقرار ان وجه عدم سماع الدعوى البينة كما قاله في المتن فاما قولهم ويحكم المحامي
على شخص لولا هذا الفصل من قطنه لان وان هذا الدعوى من خطئه بان هذا اقرار بان هذا الفصل الذي صاحب القصة كذا الذي في قوله لولا هذا الفصل
بغيره لما كان الفصل من خطئه بتغيره صفة فهو بغيره مثل ان يقول هذه الخطئة وهذا الفصل له يصح دعواه ولا يشترط عليه ان يفتقر الى
لولا انما اعرفه ان هذا دعوى فلو اقرار بان وجهه وانما وجهه وذلك كذا الدعوى اذا كان غرضها اثبات وجهه فهو دعوى مقبولة فتسمع ويصح البينة على ذلك
فانما يصح في الزوجية لا يعمل غير محمولة على التحكيم في الدعوى مثل بيع واجارة فلا يحتاج الى انضمام عقد كون مقتضى القصة عدم وجود البينة على
لبعض الغاية ولا يحتاج الى انضمام دعوى من حقوق الزوجية ايضا مثل الكسوة والنفقة والمضاجعة وغيرها فان الزوجية امر مستقل يمكن دعواه وانما
فيستعملها في دعواه اخرى وهو ظاهر لعل لاشارة الى مقتضى الغاية فانه اعتبر سماعها في انضمام حق مثل الضمان والنفقة قولهم ولو ادعى علم الشهادة في الدعوى المتكسر
بعد ثبوت بينة المدعي من الشهود والقاضي فيمكن ان يسمع ويطلب البينة ولكن القاضي يحتاج الى اقرار اخر فان اشتهر بالبينة فلا يثبت الحكم ولكن
لا يسمع الدعوى بل هي راجعة كما كانت فيمكن ان لا تنفع لعدم الثابتة والضمان لو لم يكن بينة وادعى علم المدعي بذلك فان اقر المدعي بوقوف الحاكم
بثبته وان كان بعد اطلاله ويحتاج الى اثباتها الى شهود اخر او عند الحاكم اخر وان نكر المدعي هل له تخليفه على علم الحاكم لان لا استسكه المسموع غير لا يثبت
بحق يثبت بالنكول او بغير البينة لانه يقتضي الفاش ولا ينعقد من غير ما مر من ان اقر بطلان قوف الحكم فذلك يكون له بينة اخرى فيحصل بطلان
وهذا تنفع يمكن دعواه ويمنع افشاء القصة فان خرج في مقام الحاجة وهو خارج من جميع ايضا خصوصاً في الدعوى والاختلاف في حصول المال وثبوت النكول
او بغيره في دعواه هو ظاهر بوجدها مثاله وكذا البحث في دعوى المنكر لقرار المدعي بفسق الشهود او بفسق الحاكم واعتدائه بانه انكاره وطلب الحلف منه كذا دعوه
انه حلفه وحلف له فلا مطلقا له في الدنيا ولو بالبينة على ما مر ان عقره يبطل دعواه ولا يخذله شيئا وان انكر طلب حلفه فان حلفه هو ظاهر ان لا يحلف
ثبت تخليفه وسقوط حقيقته بان يبل بالقضاء بالنكول والامع اليقين المردودة فالظاهر السماع في كل ذلك عدم الاشكال لانه دعوى متوقفة على الحاكم فانه لا يخرج
عن اشكال فانه امين الامام ونفع هذا الباب وجب عليهم اجراء الاحكام والظفر بالحكم ولا يقبلون الفتنة كل منكر مدعي من الحاكم ففعل الامر في الفتنة
ظاهر فاما ما في قوله وليس له حلف في هذا الباب لعدم استحقاق المنكر تخليف الشاهد في القاضي فانه العتق النقص فانه يقتضي ان هذا الحق يحلف لا الاجنب
وان البينة على المدعي اليقين على من نكره ليا احدهما الا انه موضع غير هذا منها وان اليقين انما يكون لاثبات حق الحاكم الفسخ لانه ليس له بعد البينة لثبوت
المدعي ان احدهما الجحيم قائم فلا يحتاج الى الاخر تخليفه غير بالظن في الاولى لعله اراد ان يقر على بعض الغاية فاما ما في قوله ويصح الدعوى دليل سماع
الدعوى بالدين الموجب هو عموم ادلة سماع الدعوى من العتق الفصل عدم صلاحية كونه دليلاً ما عدا ما قلنا فانه انما هو مانع الطلب من الفصل الا انما لا يقدور
الى التفتيش انفسه يكون قبل الحلول يمكن اثباته لا يبعد بقاء الشهود والحاكم او غيبته ونحو ذلك هو ظاهر قولهم ولا يفتقر الى عدم امتداد الدعوى الى الفصل
غير الفصل هو الشاهد بل كذا يكون اجاعاً سواء كان ما لا يؤثر من النكاح وغيره لعموم ادلة الدعوى وقبولية الدعوى على الاطلاق من غير تفصيل عدم كون الخاتم
مانعاً وان امتد الملك تكثر وتكثر فكذا ينبغي لا يضبط فالشرط التفصيل لادى التصنيع الحق لعله اشترط بعض طفلان وبعضهم خصص النكاح للاختصاص
في الفرع ولا دليل عليه الاحتياط بها لا يقتضي التفصيل في الدعوى بل يحتاج الى التحري في الاثبات عدم الحكم بوجوده وعدمه لا بالتحري بل بدليل ذلك ان
الاحتياط اذا تكون الزوجية القصة معلومة وتنفصلها فلو لم يسمع مثلاً لادى الحكم بعدم الزوجية متى زوج الزوجية مزج مع هذا زوجة غيره نعم لو كان الحكم
مختلفا يجب التفصيل مثل القتل ان العمد يقتضوا القصاص الخطاء الذين على وجه خاص غير الوجه الذي يكون شبه العمد فالمراد تفصيل لا يمكن الحكم بشيء خاص خصوصاً
ولانه اذا فات شيء بالحكم في القتل لا يمكن استدلال ذلك بغيره فبني الملاحظة في ذلك فان الفسخ المقولة لا يمكن تحصيلها بوجه بخلاف غيره وقد يقتضي هذا
بالنكاح فان الوطى لا يستلزم قد يقال استدلاله كبره واداه بالهزم يمكن بخلاف الفسخ على انه يمكن الاكتفاء في القتل ايضا لعدم التفصيل غاية انه لا يمكن اثبات
حكم بخصوصه بل اطله خصوصاً مع عدم امكان التفصيل في الدنيا والاشياء وعدم التحقيق وبذلك الاصل يمكن ان يحكم بالخطا ان لو لم يسمع مثله لادى الى
ابطال دم امرئ معصوم مع امكان اثباته بوجه لا يخرج في ذلك ويحكم بالمضامنه فاما ما في قوله فلو ادعى المحامي متفرغ على سماع الدعوى محامياً من غير تفصيل لعل
المراد ان ادعى مدعي ان العمد شخص سامة بالوصف لرفع الجاهلية بحيث يجمع بين صفات او غيبته بقوله القس الضلالية ولقد ذكر سبعة من اشهر
منه او غيره سمعت دعواه فادعوا حقيقته خالية عن الوانع ولولا نكره غيبته فانا بوجه دعوى محامياً مثل دعوى بيت ما واداة بانه كما هو ادعى المص لصحت ايضا
وسمعت هو ظاهر قولهم هل يشترط الجرم في الظاهر لباراه ان الاشكال في اشتراط جرم المدعي بثبوت المدعي في ذمة المدعي عليه نفس الامر فبغيره ان يكون
جاز ما بالحق ومجرد الظن غير كاف فيثاب من المتبادر من الدعوى على شخص شيء كونه جازماً بل لان من لوازمه جواز اليقين ان دون اليقين لا يمكن الامع
العلم بل الحكم بغيره لنكول ايضا على المدعي عليه اخذ الحق منه مع عدم المدعي به ايضا مشكل من عموم ادلة الدعوى مثل ان احكم بينهم بما امر الله فلا وزن

ولو احاط الدين بالشركة فالحكمة الى الوارث فيها بدعيه الميث فذا دعي وسال الدعي المطالبة بالجواب طوبى فان عثرنا ان لم بان يقول الحاكم
حكمتا وتبينت واخرج من حقهم الناس المدعي ولا ثبت الحق ولو طلب ان يكتب عليه اجيب
عنه الحاكم او غيره عدلان وله ان يشهد بالحليسة من

كتاب القضاء

لا يؤمنون حتى يحكوا فيما شجر بينهم ومنع التباذ وجبت يكون جرحه ويمنع ايضا لزوم اليقين على تقدير الرد او القضاء بالنكول فيجوز الدعي
بالظن فان سلم الخصم ما قرره منه من الشهود باخذ المدعي على الظاهر والا فلا يأخذ به غير النكول عن اليقين ان يتل بالقضاء بالنكول في غير هذه الصور لعد ثبوت الحق
لاحتلال عظيم اليقين كراهتها ولا يحلف ان يدعيه ويكون ذلك من لوازم الدعوى الجارية اليقينية لا مطلقا وثوبه انما اذا اقر شخص بان لا يدعيه كذا ولم يقر
سواه فالظاهر ان يجوز اخذه ومع انظر بالطريق الاولى وكذا اذا شهد الشاهدان على ذلك فيمكن منع الدعوى لاحتمال ان يحصل الاقرار او يثبت بالشهود بل اذا
سمع الاقرار من الشهود ذلك صح له الدعوى فيمكن ان يثبت عند الحاكم من غير ما يأخذ ولكن ينبغي ان ياتي بعبارة دالة على الظن لا الجرح حدرا من ان كذب الشاهدان
ليس الاثبات بالجرح ضرورة حتى ياتي ويؤثر وهو ظاهر هذا فان في الشرايع ايراد الدعوى بصيغة الجرح ولو قال عني او توهم لم يجمع الحق قال في وجهه بقوله ايراد
الدعوى بصيغة الجرح على ان المعتبر من الجرح ما كان في اللفظ بان ياتي بصيغة جازمة مثل ان يقول لي عندك كذا دون ان يقول اظن او توهم كذا سواء انضم الجرح
بالصيغة جرحه بالقلب اعتقاده لا سقما والحق ان لا يلامر ذلك فان المدعي لا يشترط جرحه نفس الامر كذا قاله في الشرح ايضا وقال من المعلوم انه اذا كان الاثبات
بشهادة الشهود له يجوز هو لا يعلم بان له ان يدعي عند الحاكم لشهادة البينة له به فيه انه قد ليس وكذب بغير ضرورة مع ان ما ذكره التوراة فلا يجوز ولا شك في ذلك
مقصود الحق كيف لعل المنع هو لزوم القضاء بالنكول ورد اليقين فانه لا بد من العلم باخذ وحلف العبد من الشايع ان ذكره للبحث قال ووجه اخبارنا
من اشترط الجرح بالصيغة ان الدعوى بالظن ان بقية ما يمين المدعي والقضاء بالنكول وهما غير مكين مع عدم العلم باصل الحق الحق الحق فاذا كان جرحه المضمون
العلم كيف يكون مقصود جواز الدعوى مع عدم العلم والظن مع الاثبات بعبارة دالة على العلم على ان قد يمنع لزوم اليقين بالرد والقضاء بالنكول في كل الدعوى
بل انما يكونان فيما اذا كان الدعوى مع العلم واذا لم يكن العلم ولم يكن الشهود لم يثبت الدعوى سواء حلف المدعي عليه او نكل او رد مع انه قد يمتنع بجواز الاختراع
من دون العلم على القول بالقضاء بالنكول كما احتمله في الشرح ولكنه بعيد وبوعد عدم لزوم القضاء او رد اليقين بطلان الدعوى فاعلم الحق من محبة الدين
عجز عن سماع الدعوى في التهمة وان كان جازمه وحلف المنكر من غير ان يترتب عليها رد اليقين على المدعي لعدم امكانه وهو ظاهر فاعلم من قول لو احاط الدين
دليل كون الخصم والحكمة الى الوارث الى الدعا وان استوعبت بينهم من كنهه على تقدير انها تنقل الى الوارث فاعلم الحق في قضاء الدين عن الشركة وفيها ويزيل
هذا الذي يتعلق بالشهادة بغير الجاني فيصيرون فيها كيف شاءوا ويضعون الدين وكما قال الدين بالورث فلا يصرفون فيها ان الشركة ما لم يكن دعوى شائلا
العلم ولكن لا يجوز للمساخرة كدعوى ساير ما لم يكن الا ان يلزمها بقضاء الدين من غير الشركة وهو ظاهر من كنه الشريعة غير ظاهر من كنه البحث فهو يمكن ان يسحب ايضا من
قوله ان لا يفتقر في ذلك على ان الشاهد ايضا لعلوا حقهم بها فاعلم ان يمانعوا ويدعوا الخصم في الدعوى لا يمانعوا ولا تنفقوا مع الخصم والمدعي عليه
ضاحوا باطل تنفقوا اذ عرفوا ان لا يصل اليهم لانه باخذ الدعا وان يؤيدها رواية لا يصح بل سالت باعبداللهم من اجل ضيق عليه بن وليس له مال فهل لاوتيا
ان يهودا له وعليه من فقال ان اصحاب الدين هم الخصم للفقهاء فان وثقوا او لبوا ودية القاتل فامروا ان ادادوا الفقه ليس من ذلك حتى يضعوا الدين للشر
والاخلاق في السند محذرين اسلم الجبل المجهول في المتن شي والمضمون غير موافق لقواعدهم فافهم واما على تقدير انها على حكم مال المبت او يقبل الى الدعا
فتعذر امره هو محتمل على تقدير البقاء فينبغي الاجماع او النكول فيشكل الحلف ان نكل المدعي عليه ورد اليقين فلا بد من القول بعد هذا كما في بعض الصور فاعلم
قول فاذ ادعى الحق اذ ادعى المدعي عند الحاكم على خصمه فاعلم ان اجاب لا يفلح في حاج الحاكم في مطالبة الجواب الى سؤال المدعي في ذلك لا قبل ان يتم كونه هو ظاهر المتعارف
الحق لا يفتقر على علمه وبطلان الطريق اصل فان الانسان لا يحضر خصمه في مجلس الحاكم ويدين عليه الا ويرد الجواب عنه انه قد يقال ان الحق له لا يبين من غيره
على طلبه او انه بعد الاخصا كان حق الحاكم فيها ثبات الحكم بعد ثبوت الدعي الظاهر فيها الثاني ومعنى الشرايع الاول في الاول حيث قال والوجه ان يترتب
وضعية الثاني حيث قال قبل يحكم عليه من ان مسألة المدعي قبل لا يترتب فلا يثبت الا بمسألة حيث عبر عنه بالقتل هو غايبا يكون اشارته الى
اشارة قوله ونسب ما نصه الى القتل يذنا بضعه كان ينبغي جرح الاول بالطريق الاولى فان لم تحسن هذا الظاهر لعل نظر الى ان الحكم بقدر الحق في الحاكم
فيحكم طلب ام لا في السوال فانه بعد ما ثبت في نظر ان الكلام في الاقرار والحق يثبت بجرحه ولا يحتاج الى حكمه فكل احد ان يحكم بثبوت الحق في نفسه
بناء على اقراره فيبرأ من صاحب الحق فكذلك الحاكم بالظن الاولى فيه فاعلم ان الحكم بالثبوت بشكل لا يقيده احدان يشهد بشيئة في ذمته بل باقراره في
الحكم الا الحاكم لا يجهاذه ان اقراره العقله على انفسهم جازم ويحرم الاجماع في يجوز الحاكم واخذ الحق عنه لكل احد لا يجزأه للمرة على التام فاعلم
بدل على الجواز وذلك غير بعيد كان قول الامر على نفس الامر لا لزوم صاخره ولا يحتاج الى الاستدلال والاجتهاد فاعلم ان يكون مراده
اختيار هذا القتل حيث نقله ونقله ليله الذي هو كان سبب اختياره الثاني في الاول واكتفى بظهور ذلك على التفاد به فاعلم ان يقر ويحكم او
يترك فان عثره واقراره صحيح شرعي مشتمل على جميع شرائط الصفة المتقدمة في باب يثبت المدعي للفرق في ذمته ولا يفتقر ثبوت الحكم فاعلم ان ياخذ منه
بدون ان الحاكم يحكمه على الوجه المشروح واليه اشار بقوله والاثبت الحق ان لم يبرأ من الحاكم ويحكم عليه ثبت ضيقه مسامحة ما فهم بخلاف البينة فان الحق
لا يثبت عليها عند الامحكام الحاكم بالبينة يثبت جرحه مطلقا لكل احد بل الحاكم ولغيره مع حكمه فاعلم ان يجوز اخذ ما اقر به بنفسه بغير الحاكم الشرعي ان كان
وان امكن اثباته عند الحاكم بخلاف ما ثبت بالبينة ما لم يعلم فاعلم ان الحاكم ايضا ان يلزمه به ويحكم عليه به بعد سवाल المدعي وبطله على الخلفان بان يقول حكمت
وتصنبت عليك كذا او ادفع حقك اليه واخرج من حقهم فاعلم ان لو طلب المدعي بعد ان اعطى القرض بل المداو والقلم ايضا او وجد من بين المداو الحاكم
ان يكتب على المدعي عليه جرحه للمدعي ثبوت الحق عليه عند سوا حكم ام لا لا يحتاج الحاكم على ذلك ظاهر وجوب الاجابة والقبول وفيه خلاف في وجه الوجوه انه جرح
له كالحكم والاشهاد ووجه عدمه ان الذي يجب عليه الحكم والاشهاد لا يغير ليله ما واصل عدمه لعل الاشياء ارجح حتى يثبت الوجوه الا ان يكون معقول
الحق موقفا على الكتابه فليقل في ان يكتب باسمه فليبرأ من غيره فينصفه لا يحجب من ان يبرأ من ذلك بشا عديدين عدلين ان امكن فيكتب ذلك بين ان يكتب عليه

يُسند بمجواب القصاص الا ان يدعى الاعتناء وعرف صدقه بالبنية ظاهرة واعتنا في خصمه انظر حتى يوسع الله تعالى عليه والاطول بالبنية
ان كان له مال ظاهر وكان اصل الدعوى مالا والا حلف متى

يُنَازَعُ عَمَلًا وَيُكَيِّفُ الْجَمْعُ عَلَى نَفْسِهِ وَيُضَاهِي الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ عَمَلٍ وَنَحْوِهَا فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ يَشْتَبِهْ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ
وَيُطَالَبُ بِمَعْنَى إِدْعَى عَلَى مَعْلُومَةٍ بِمَا يَوْجِبُ صَرْفَهُ وَطَرَفَ وَارْتِجَافِهِ كَمَا تَكُنْ يَطْلُبُ السَّيِّدُ بِالْجَوَابِ الْمَمْلُوكُ فَإِنْ أَقْرَبَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ بِمَا يَجِبُ بِأَوْفُقِهَا
أَوْ مَا لَا فَانْفِ الْحَقِيقَةَ أَقْرَبَ وَبَلَدُ الْحَقِّ عَلَى السَّبْطِ هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا لَا خِلَافَ فِيهِ نَمِمْ إِذَا كَانَ الْمَوْجِبُ بِمَوْجِبَتِهِ شَيْئًا بَعْدَ الْعُقُوبَةِ أَقْرَبَ قَوْلُ قُلْ فَإِنْ أَدْعَى
أَيُّ لَوَادِي الدَّعَى عَلَيْهِ الْأَعْتَابُ بِالْإِدْعَى بَعْدَ ثَبُوتِهِ عَلَى أَيِّ جَنْبَانٍ عَرَفَتْ لَكَ مَا بَعْلُ الْحَاكِمِ أَوْ قَدْ بَقِيَ الدَّعَى بِالْبِنْيَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَالْمَوْجِبُ مِنَ الْأَعْتَابِ أَنْ يَنْظُرَ
وَيَحْلِيَ سَبِيلَهُ حَتَّى يَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيَقْدِرَ عَلَى إِدْعَى الْحَقِّ أَوْ بَعْضِهِ فَيُخَذُ مَا يَقْدِرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَكَانَ عُسْرُ قِطْرٍ إِلَى مِائَةِ قَنْوَانٍ الشَّرْعُ فَإِنْ سَبَّاهُ قَوْلُ
وَقِي تَشْهِدُ إِلَى خُرْمَانِهِ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ رَوَايَاتِهِ أَشْهَرُهَا الْأَنْظَارُ حَقٌّ يَوْسُرُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوَايَةِ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْبَعْضَ خَالَ الْكُتَابَةِ وَذَكَرَ بَعْضُهَا الْكُتَابَةَ
أَصْلًا وَجَعَلَهَا صَاحِبَ كُتُبِ الرُّوَايَةِ وَذَكَرَ عَنْ الْبَاقِي كَانَ عَلَى الْأَجْزَاءِ الْبَيْتُ ظَاهِرًا مِنْ أَكْلِ مَالِ الْبَيْتِ ظَاهِرًا مِنْ أَكْلِ مَالِ الْبَيْتِ وَذَكَرَ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا
لَهُ شَبَاهًا بِغَيْرِ شَيْءٍ كَانَ وَشَاهِدًا وَلَا دَلَالَةً فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ عَلَى الدَّعَى بِضَائِعٍ كَوْنَهَا أَشْهَرُ مِنْ صِحِّهِ مَذْكُورَةٍ فِي بَابَاتِ كُتُبِ الْقَضَاءِ مِنْ التَّمَذُّبِ بِمَعْنَى
الدَّالَّةُ بِمَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْحَبْسِ الْأَوَّلِ لِلثَّلَاثَةِ فَإِنْ كَانَ وَجْهُ خُرْجِ الْفَادِرِ بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ وَبَقِيَ الْمَدِينُ فِي الْفَرْقِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ فِيهَا فَعَلِمَ أَنَّ الْحَبْسَ يَجِبُ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ
الْحَقِّ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ حَبْسٍ وَإِنَّ ذَلِكَ يَخْرُجُ جَمْعُ الْفَرْقِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ عَلَى الظَّاهِرِ الرُّوَايَةِ لَمْ يَخْرُجْ اسْتِغْلَالُهُ وَمَوْلَانُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ أَوْ فِيهِمْ مِنْ سَوَالِ الرُّوَايَةِ نَمَا كَانَ
يَسْمَعُ الْمَدِينُ فَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عَدَمِ الدَّالَّةُ لَا يَنَاقِ أَشْهَرُهَا وَنَا لَمْ يَزِدْ صَاحِبُ الْكُتُبِ بَيَانُ الْأَشْهَرِ الَّذِي لَمْ يَلْمِ أَوْ أَرَادَ الْمَصْنُوعَ هَذَا أَشْهَرُهَا وَفِيهِمْ وَفِيهِمْ كَوْنَهَا
رَوَايَةُ عِيَاثُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَحْبِسُ الدِّينَ نَادِيَيْنِ لَهُ أَفَانِيسُ حَاجَةً حَتَّى يَسْبِيْلَهُ حَتَّى يَسْبِيْلَهُ مَالًا وَيَكُونُ كَوْنَهَا رَوَايَةُ تَكُونُ الْمَذْكُورَةُ
عَنْهُ رَوَايَةُ زَادَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعْدَتْ عَلَى وَجْهٍ أَنْ لَا يَنْفِقَ عَلَيْهَا وَكَانَ زَوْجُهَا مَعْرُوفًا بِأَنَاجِيَةِ وَكَانَ مَعَ الْعُسْرِ لَمْ يَلَمْ
شَكَّ أَنْ يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَةِ عَدَمَ اسْتِغْلَالِ الزَّوْجِ وَمَوَاجِرُ تَحْصِيلِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ قَوْلُهُ إِلَى أَنِ يَحْبِسُهُ خُصُوصًا وَقَالَ أَنِ مَعَ الْعُسْرِ نَهَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ
أَوْ بِالنَّسَاءِ أَوْ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَنَّ مَعَ الْعُسْرِ نَهَا فَافْهَمُوا وَلَا يَفْهَمُ صَفْحُ السَّنَدِ فَقُلْنَا لَا اسْتِغْلَالًا وَرَوَايَةُ اسْتِغْلَالِ رَوَايَةِ زَادَةَ وَرَوَايَةُ عِيَاثُ جَمْعُ
بَيْنَهُمَا بِالْحَبْسِ عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ وَعَلَى الْحَبْسِ الطَّوِيلِ فَجُوزَ الْحَبْسِ الدِّينَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ مَا لَا أَمْلَ وَلَا كُتَابَةَ الْفَرْقِ الْمَذْهَبِ بَيْنَ رَوَايَةِ زَادَةَ وَالتَّسْكُونِ
هُوَ بَعْدَ كَاتِرِي فَإِنَّ الْحَبْسَ عُقُوبَةٌ لَا وَجْهَ لَهَا مِثْلُ اسْتِغْلَالِهَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى تَبَيُّنِهِمْ عَدَمَ الْحَبْسِ الطَّوِيلِ الْأَوَّلِ لِلثَّلَاثَةِ وَذَلِكَ لِتَبَيُّنِهِ هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى الْحَبْسِ الْأَوَّلِ
أَوَّلِي وَلَعَلَّ الْمَرَادَ بِالتَّحْبِصِ الْمَذْكُورِ فِي رَوَايَةِ زَادَةَ هُوَ الْعُقُوبَةُ وَنَحْوُهُ فَيَكُونُ أَنَّ يَحْلِي أَنَّ يَحْلِي عَدَمَ الْحَبْسِ فِيهِ الْأَمْرُ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّجَمُّعِ لَصَفْحِ
غَيْرِ رَوَايَةِ زَادَةَ وَخَالَفَتْهُ الْعُقُوبَةُ وَالْفَقْلُ فَمَا لَمْ يَنْقَلِ عَنْ خَاتِمَةِ الشَّيْخِ الْقَوْلُ بِتَسْلِيمِ الْمَدِينِ الْفَرْقِ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ لَوَايَةِ التَّسْكُونِ عَنْ الضَّادِ أَنَّ عَلِيًّا
كَانَ يَحْبِسُ الدِّينَ ثُمَّ يَنْظُرُ أَنَّ كَانُ الْمَالِ أَعْطَى الْفَرْقَ وَأَوْ لَا يَكُنْ لَهُ مَالٌ دَفَعَهُ إِلَى الْفَرْقِ فَيَقُولُ لَهُمْ اصْنَعُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ شِئْتُمْ اجْرِدُوا عَنْ شَيْءٍ اسْتَعْمَلُوا وَانْتَبِهْ
أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ الْعَمَلُ بِمِثْلِ هَذِهِ الرُّوَايَةِ لَخَالَفَتْهُ الْعُقُوبَةُ لِحَبْسِ شَخْصٍ بِمَلِّ مَوْجِبِهِ غَيْرَ مَقْبُولٍ وَأَنْ تَنْظُرَ عَلَى الْفَرْقِ شَيْءًا يَفْعَلُ مَعَ
غَيْرِ مِمَّا يَبَاهُ الْعُقُوبَةُ وَالْفَقْلُ مِنْ عَمُومِ الْفَرْقِ وَخُصُوصُ خُطْبَةِ الْمَدِينَةِ وَالْحَدِيثِ مِنْ خُصُوصِ الرُّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَنْظُرُ فِي تَحْصِيلِ بَيْنَ خَيْرِ غَيْرِ بَيْتٍ هُوَ أَمْرٌ إِذَا
اعْتَدَا حَتَّى يَسْبِيْلَهُ أَنْ لَا يَكُنْ بِالْحَقِّ فَيَكُونُ شَيْئًا وَلَا دَفْعَ لَهُ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ مَا أَفْعَلُ عَنْ قُوَّةِ قُوَّتِهَا لَمْ أَخَذْ بِحَقِّهِ وَيَكُنْ حَلُّ رَوَايَةِ التَّسْكُونِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ بِدَيْنِ
الْأَدْلَةِ وَقَالَ الشَّيْخُ وَمَا قَالَ بَيْنَ خَيْرِ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ مَا أَفْعَلُ عَنْ قُوَّةِ قُوَّتِهَا لَمْ أَخَذْ بِحَقِّهِ وَيَكُنْ حَلُّ رَوَايَةِ التَّسْكُونِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ بِدَيْنِ
مِنْ الْكُتُبِ لَا يَكُونُ مَعْرُوفًا أَنَّ الشَّيْءَ كَمَا يَتَقَوَّى بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَالِ يَتَقَوَّى بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَحْصِيلِهِ وَهَذَا مَنَعَ الْقَادِرَ عَلَى الْكُتُبِ اخْتِزَانَهُ وَهَذِهِ الْأَدْلَةُ لَا يَأْكُلُ
بِخَالِهَا لَمْ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ مَذْهَبِ بَيْنَ خَيْرِ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَدِينِ إِلَى الْفَرْقِ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ مَا أَفْعَلُ عَنْ قُوَّةِ قُوَّتِهَا لَمْ أَخَذْ بِحَقِّهِ وَيَكُنْ حَلُّ رَوَايَةِ التَّسْكُونِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ بِدَيْنِ
مِنْهَا مَنْ يَحْبِسُ مَا يَضُرُّ فِي الدِّينِ لَكِنْ لَا يَكُونُ مَقْبُولًا بِمَعْنَى الْعَمَلِ وَلَا يَكُونُ شَأْنًا لَا يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ غَايَةً فَيَكُونُ الْكُتُبُ تَحْصِيلُهُ وَاجِبًا كَمَا إِذَا كَانَ عَنْهُ عَرُوضٌ غَيْرُ
حَبْسٍ نَاجِيٍّ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْنِي وَيَحْبِسُ مَا هُوَ جَنْبٍ مَعْلُومٍ عَلَى أَيِّ حَبْسٍ كَانَ فَمَا لَمْ يَكُنْ يَكُونُ لَوْ فَعَلُ لَيْسَتْ لَهُ أَوْ بَوَاجِرُ مَا أَفْعَلُ عَنْ قُوَّةِ قُوَّتِهَا لَمْ أَخَذْ بِحَقِّهِ وَيَكُنْ حَلُّ رَوَايَةِ التَّسْكُونِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ بِدَيْنِ
وَإِذَا مَا حَصَلَ ذَلِكَ غَيْرَ بَعْدَ التَّجَمُّعِ بَيْنَ الْحَبْسِ وَالْحَبْسِ لَكِنْ تَحْتَاقِفُ عَلَيْهِ لَوَايَةُ الْإِجْمَاعِ فِي هَذَا الدِّينِ وَاجِبٌ مَعَ الْقُدْرَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ وَالْحَقِّ وَالْحَقِّ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَقْرُوضِ وَدَوْلَا يَنْفِيهِ أَيْهَ الْأَنْظُرُ إِلَى الْمِيسَرَةِ فَهَذَا مَقْبُولٌ بِهَذَا عُسْرُ قِطْرٍ وَمَعَ كَوْنِ الْفَرْقِ كَذَلِكَ إِذَا التَّمَادُّ وَمِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَقْرُوضِ
بِالْكُتُبِ فَمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَوْ كَانَ لَكَ الْمَالُ هُوَ الْمَدْعَى بِهِ وَاصِلُ الدَّعْوَى أَنَّ كَانَ قَرْضًا عَنْهُ أَوْ مِنْ مِيزَةٍ مَعَ رَدِّهَا بَعْدَ مَوْجِبِهَا
بِالْبِنْيَةِ عَلَى نَفْسِ لَكَ الْمَالُ وَأَنْ لَا يَكُنْ لَهُ بِنْيَةٌ بِذَلِكَ أَوْ يَحْبِسُ حَتَّى يَبْتَدِيَ لَكَ بِالْبِنْيَةِ أَوْ يَخْرُجَ عَنْ حَقِّهِ صَاحِبُ الْحَقِّ لَعَلَّ الدَّعَى أَنَّ الْحَقَّ نَابِتٌ عَلَيْهِ بِالْمَالِ
كَأَنَّ مَوْجُودًا وَأَصْلُهَا وَفَرْقٌ غَيْرُ مَوْجِبِ الْأَبَالِيَّةِ وَلَيْسَتْ فَجَمْعُ يَفْرُقُ فِي الْفَتْوَى أَوْ يَبْتَدِيَ لَكَ رَوَايَةُ عِيَاثُ الْمُتَقَدِّمَةِ وَمِنْهَا رَوَايَةُ الْأَصْبَغِيِّ مِنْ بِنَاتِ عَنْ
بُخَارَةَ الْمُؤَسِّسِينَ وَكَانَ الْمَرَادُ بِمَا يَوْجِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرُّوَايَةِ وَالْعَبَارَةِ أَنَّهُ يَحْبِسُ حَتَّى يَبْتَدِيَ الْأَعْتَابُ إِذَا تَبَيَّنَ خُلُوقُ سَبِيلِهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ إِذَا كَانَ لَكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِنْيَةٌ وَكَانَ
مَعْلُومًا أَنَّ الْفَادِرَ لَوْ يَكُنْ مَنَاطِلًا ظَاهِرًا حَتَّى يَخْرُجَ عَنْ عَقُوبَةِ عَاجِلَةٍ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ وَجْهٍ أَوْ مَجْمُودٍ مَالٍ عِنْدَ لَا يَسْتَلِمْ بَقَاؤُهُ حَتَّى يَحْبِسَ لَخَاتِمَةِ الرُّوَايَةِ مَعَ ضَعْفِهَا
لَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ فِي الْحَقِّ لَوْجِبُ بَعْدَ خُصُوصًا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا خَالَهَا إِلَّا فَمِثْلُ أَنْ يَسْتَقْرَضَ لَخَيْرَةٍ مَوْجِبَةٍ مَعَ حَاجَةٍ أَوْ جَعْدَةٍ وَلَكِنْ يَحْتَاجُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى تَفَقُّهِهَا لَهَا
مِنْ خَالِهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَيِّ بَابٍ بِالْبِنْيَةِ جَنْبٍ خَارِجٍ كُلِّ دَرَاهِمٍ يَكُونُ عَدَمُ الْحَبْسِ عَلَى الْإِخْلَافِ عَلَى عَدَمِ بَقَاؤِهِ عِنْدَ مَنَاطِلِ سَبِيلِهِ إِلَى الْمِيسَرَةِ وَبَقَاؤُهُ ظَاهِرٌ كَاتِرِي
فَإِنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهُ غَيْرَ الظَّاهِرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ عَدَمُ الْهَبْسِ أَيْضًا لَكَ لَا أَنَّهُ لَمْ يَدْعُ عَلَيْهِ الْمَالُ وَذَكَرَ عَدَمَ جَوْدِهِ وَلَوْ يَكُنْ لِلْمَدْعَى شَيْءًا يَحْتَاجُ
الْإِنْ وَالْإِسْتِغْلَالُ يَنْقُضُ الْبَقَاؤَ وَكَذَلِكَ هُوَ مَوْجُودٌ أَحْلَفَ يَكُنْ حَلُّ الْحَبْسِ عَلَى الْمَقْبُورَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُتُبَ إِلَى مِيسَرَةِ الْأَخْلَافِ خَالَفَتْ تَحْتَ ظَاهِرِهَا لَوَايَةُ
الدَّالَّةُ عَلَى الْمَسَاحَةِ وَمَوَاسَاةِ الْأَخِي وَحَسْرَةِ الْأَنْفِ عَدَمَ التَّصَبُّعِ عَلَى الْأَخِي وَأَنْ يَصْدُقَ خَيْرُ لَكُمْ أَنْ لَمْ يَكُنْ جَوْدُ مَالٍ أَصْلًا كَانَ يَكُونُ الدَّعْوَى مِثْلَ الدَّعْوَى الَّتِي جَاءَتْ
أَوْ تَقَعُهَا أَوْ ارْتِجَافُهَا وَاقْتِرَافُهَا لَمْ يَدْعُ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَدْعُ عَلَيْهِ الْأَعْتَابُ وَكَانَ الْأَشْيَاءُ بِالْبِنْيَةِ قَالُوا أَحْلَفَ خَالَفَ وَبَقَاؤُهُ نَامِلٌ وَعَدَمُ الْأَخْلَافِ ظَاهِرٌ مِنْ ظَاهِرِهَا لَوَايَةُ

وله امسح المنكر من الفين والورد قال له الحاكم ان حلفت لا اجعلك ناكلا ثلثان حلفت لا احلف
المدعي على اى قضى عليه بالنكول على اى وبذل المنكر بينه بعد النكول لو بليت البتة من

[illegible]

الحسين

كتاب القضاء

الى المينة بل ان الحق لا يجوز ان يكون قد ثبت عليه بالنكول فلا يرفع عنه بيده اليقين في الاشكال لانه متباين القضاة غير ان اليقين ليس له صوابا فانه لا يثبت الحق بغير
 المدعى لو علمه هذا لا يجوز له ان يحكم بمتله وهو ظاهر نعم هو معقول لو ثبت بعد بين المدعى وبين الخصم او بغيره انما حكمه نكوله وعدم ذلك خلاف ظاهر
 المدعى لئلا يحدوا واما بناء على القضاة بالنكول فغير ايضا انهم يعلمون بثبوت الحق في ذمتهم بخلاف النكول فورا مستقرا فاما من قال بالنكول ايضا بعد
 نكوله وامتناعه من الرد فاما ان يقول الفاضل المدعى عليه ان حلفه لا يجعله نكولا لان النكول هو ظاهر من كان نكوله
 بمنزلة البينة فاما من ظاهر بعض العباد ان كلفه في جوابه في بعضها صرح مثل الشرايع بالاستصحابا واما من قال بان اصل بقاء استصحابه اليقين الثانية له
 بالنقض والاجماع وعدم ثبوت شيء في ذمته حتى يعلم ولا علم في فرض عدم دليل فبعد ذلك من عقولهم فقل نعم ذلك مما لا يثبت اليقين بعد حكم الحاكم على الوجه الشرعي
 لثبوت الحق في ذمته سقوط عنه بالنقض والاجماع وحل المتابع عليه بعد ما قبل الجحوى لان النكول ليس باعظم ما يثبت فان الحق بخلافه ما يثبت حتى يحكم الحاكم
 على الوجه الشرعي فكيف يثبت بالنكول بل لا يثبت بعد بين المدعى له ودية ايضا عند من يجعلها كالبينة كما مر فاما **قولهم** ان قال المدعى انني عطف على
 فان قال لا بينة يعني ان المدعى مع وانكر ختمه طويل المدعى بالبينة وقال لا بينة بعد السؤال وبتله نقل عن المبطون لا يقول الحاكم له احضر بينك فان الحق انما
 وظهر بخلافه من غير مجوز ولعله اعلم ان الامر هنا ليس للايجاب الا ازام بل للاعلام والارشاد فان لم نقل له يمكن ان يتم ساكنا ووضيع الوقت ولا ينقض منبغ
 اذ امره من المدعى لك وطال الزمان ولا يتكلم احد وكان ظاهر المتن يشعر بالاول حيث قال واحضرها وبعد المصوهر للحاكم السؤال قبل سؤال المدعى ام لا يوجب من الوجوه
 المتقدمة ما كان راجعا على المتن لقوله سأل الحاكم بعد التماس المدعى فيتم مع الحاكم شهادتها فان لم توافق المدعى بطلانها وطرحها وان ائقنه فان عرف الحاكم عدالتها
 وتوافق المدعى لم يذكر حكمه بعد سؤال المدعى ذلك هنا ايضا اختيارا عدم الحكم الا بعد السؤال حيث قال سأل المدعى فله الحق في شرح قوله فاذ ادعى ولي
 المدعى المطالبة بالجواب طويل الخصم بؤيد ما اختار ان قد يغفر ويحصل له ما يفيقه فيحصل المدعى عليه شيء او لا شيء ولكن يمكن استدراك ذلك كله فالتوقف
 على السؤال غير ظاهر نعم لا يستلزم احوط الا ان يؤثر الى فضيع الحق لان الحكم صحيح كما عرفت من صحة الفاضل في الشك في المبالغة فيه فلا حياط فيفضي ترك
 هما امكن وكان له المفرد الخاص منه ويمكن الجواز لما مر من اننا جازا المدعى لذلك فكان السؤال حاصل عن تقدير الاحتياج اليه وجبته له وطبقة الدعوى وليست
 على ذلك كما يحكم الحاكم بعد السؤال اذ اقر المدعى عليه بعد التهمة وقوله في هذه الشهادة بمعنى عدم مانع فيها بخصوصها من العداوة والمافة والجواب في وجوبها
 فلا يحتاج الى التصويت الى التزكية فليس المدعى عليه ان يطلب التزكية الاولى لا لافعال الحاكم بالقبول والفرض جوده ولا للحاكم في صوته الثانية فان عرف من
 الحاكم من ترقية الشهود واثبات الحق على المدعى عليه وقد حصل اعترافه فوجب كافترا بالحق فيحكم وقد يناقش في الاولى بانه لا بد ان يظهر عند المدعى عليه وقول الحاكم
 بمجرد لا يعلم انها تجزى عليه خصوصا اذ قبل ان ليس الحاكم بعينه كما هو مذموم لبعض على ان ذلك لا يكون علما فان التزكية لا يحتاج الى العلم كانت
 بل بعد رضه وفي الثانية ايضا بانه لا بد ان يثبت المدعى عند الحاكم بالحق الشرعي حتى يحكم ما يوافق المدعى عليه والبينة قائما محتاجا بالنقض والاجماع
 وهما مفقودان هنا وكان لذلك قال الشيخ على في بعض حواشيه بل يجب التزكية ويمكن ان يقال في الجواب عن الاولى الظهور عند الحاكم على الوجه المعتبر
 كاف حكمه وهو المراد بالعلم ولا يحتاج الى الظهور عند المدعى عليه بعد ثبوت عند الحاكم وفادى الاجماع في ان يترجم فيحكم ولا يحتاج الى التزكية وانه استدلنا
 من عدم حكم الحاكم بعينه من قبل كما عرفت في مجلس الحكم وغيره ولم ينع غير وانكر بعد ذلك من المتأخرين ان الحاكم يحكم ما يوافق المدعى عليه فاذا اقر البينة
 مقبولة كان اقراره بالحق فلا بد ان يحكم نعم لا يجوز له الحكم بعد التهمة ومقبولتهم في قضية اخرى ان لم يعرف الحاكم ولا يضر المدعى بالعداوة الحين
 الى عدلين يركبان الشهود لا يقضيان على العدلين بل يثبتان البينة الشاهد مقبول الشهادة هذا الحكم ما لا يشترط في اثبات العدالة ولا بشرط
 التزكية ايضا ذلك فلو ذكرتهما الركبان وثبت مقبولته شهدا ثما يرفع المانع من العداوة والعبودية والابوة من قبل المانع بمقتضى الحاكم او اقرار النكر حكم
 لقوله ولا يقضى من غير شيء ولكن احسن مما وقع شرح الشرايع وبشرط ان يثبت ايضا ان يعرف نسب الشاهد المدعى عن مجوز ان يكون بينه وبين المتدعي
 شركة او بينه وبين المدعى عليه عدل لعدم اشتراكه في التزكية على انه لا يحتاج الى معرفة النسب ان تلك المعرفة لا يثبت بالشهود والعداوة بينهما وهو ظاهر الجواب
 غير هذا لان المقصود ظاهر من ذلك تأمل في الاحتياج الى بقاء عدم المانع من العداوة والشركة والعبودية ونحوها لان الاصل عدمها ولعلنا
 واشهد اذ دعى عدلا وكذا الاخبار والدالة على قبول الشاهد ولهذا ما ذكرنا في شهود الاصل الا العلم بالادان فان علم الحاكم العدلة او اقرار المدعى
 عليه حكمه وبعد اذ دعى المانع ايضا من غير لفظ وكذا ادخاله في العدلة وهو ظاهر على تقدير عدم ثبوت اشتراط المانع باجماع ومجوه وبسبب
 البحث من ذلك في حيث الشهادة فاما قولهم لا احتمال للعقلة دليل لعدم الاقتصار من مقبول الشهادة اى لا يكون ذلك لاحتمال عقلة الركبان من جود
 المانع في الشكوى مثل الشركة والعداوة والعبودية والابوة ان قبلها فانه يمان بالمقبولية والاحتمال وجود العقلة وعدم الدقة والقبط في شهود
 الاصل مثل ان يكونوا كثيرى التهمة والتشبا وغيرضا بطيخ ونضاف العقل واللبا وذلك لان بقاء العداوة وهو ظاهر فانه يرحم شفاعته من يرحم شهادته
 كما هو مشهور وقوله ولو قال لا بينة الخ كغير سماع بينة المدعى ان احضرها بعد قوله لا بينة في ظاهره وهو معوم اذ لا تتماع مع عدم المانع اذ لا يثبت
 قوله لا بينة لانه لا يثبت النافذ لاحتمال العدلة والعقلة او اعتقاد عدم حضورها وجبها عند الحاكم ونحو ذلك وقوله ولو ادعى النكر ان الحاكم
 المدعى التهمة واثبت فويلهم وادعى النكر ان عند الحاكم ولكنه ليس بخاضع لظاهر الحاكم فلهذا اقام فان جاء الخارج فيظهره الحاكم فيعمل بما يثبت عنده من جميع
 الجرح والعداوة ان تغد الحاكم عليه ولم ينظره اكثر من ذلك لعل وجه الاظهار انه يدعى انما نكنا وقد يكون صافا فذلك فلو لم يسمع لكان ظاهرا
 التفتيرا بالعداوة المذكورة لان اكثر منه ضرر على المدعى والامم لا يوجب خيل الاحكام ولان ذلك قوله في بعض المسائل فاما وفي رواية
 طويلة في وصية امير المؤمنين في شجرها واجعل ابن دعى شهودا غيبا المدا بينهما فان احضرهم اخذت له بحجة وان لم يحضرهم ارجحت عليه القضية فان ادعى

واحدة وان فقد الولد

بالتصوير

وبكفي اليقين مع الشاهد الواحد عنها ولا يجب المفرض في اليقين بصدق الشاهد وقوله لا يستلزم اليقين بهذا المقادير
وان ثبت باعتباره متن

كتاب القضاء

بالقول منه هو بعيد عما مل الحكم باليقين على الدعوى مع اليقين وان كان المدعى عليه جبارا لم يمتنع من قوله على جعل مع عدم ذلك الموت وان لم يمتنع من اليقين
علمه بان كان مع ذلك اخر الامور مع اليقين هو خلاف ما يفرض ان ظاهر كلامه انه يجوز للوحي ان يقضي في المسب مع علمه بالبقاء وهو فائدة الوحي فيمكن جعلها
على عدم علمه بالبقاء او على الاستصحاب والظاهر انه لا بد من ذلك في الاول فيكون في الاخر كذلك ويؤيد ما تقدم من الدليل على عدم الدعوى مطلقا وصحت ليل هذا اليقين
الاستثناء وجب محذور الحسن الصافي واليقين والعقبة الكافي الا انه ما خرج فيه باثر الصافي كلف محذور الحسن في محذور رجل له دونه وفيهم كبار وذكور وانهم صغار
يجوز لكبار ان ينفذ وصيته ويضوئ من يمين على الميت فهو عدل بل ان يتركوا الاوصياء الصغار فيرفع على الكبار من الولدان يقضوا دينهم ولا يجلو
بذلك فلهذا هو في ان لم يقضوا بذلك الشهود العدل التي تفقد رادده مع اليقين لا يقضوا فلو كانت رادده من الاغراء بالجلد والناظر عن ذلك الحاحه فنام من الجاهل
او كان على الحكم ليل غير هذا ذكرا ولا انا في حكمه مشكل وعلى تقديره ينبغي ان يفتضا على موضع الشهور والضريح يمكن ان يقال بجعل التعريف بالشهر في موضع الشهور
موضع الوحي والضريح ذلك غير جازم فيكون في الدين فقط فلو كان ما يدعى على الميت عينا سواء كان رجلا او عسقا او غير ذلك لم يجز في اليقين مع الشاهد من
ان يقضوا في اليقين بوجوب قيم اليقين بغيره من مخرج في القواعد شرع الشرائع ان كان ظاهر الرواية ان لا يكون في الدكر فيها هو الحق لا يدل على كونها في الدين
وان لم يخلف فغلبه وان خالفه فغلبه فغلبه في العين ايضا مع قوله فانه يشعر بانك على انه هو علمه بذلك فيكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
الميراث والميراث في العين ايضا مع قوله فانه يشعر بانك على انه هو علمه بذلك فيكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
على الميت كالميراث في العين ايضا مع قوله فانه يشعر بانك على انه هو علمه بذلك فيكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
الوفاة والضريح فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
على ما قال انه يحل العمل بضمه من الخبر فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
بعد ما عرفت في التركة التي ظهر من غير معلوم التفتت الى النظر في وجهه من الوجهين فبان ان ما اذا علمت اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
فانه ليس من حوزها فاما في حوزة اليقين وكذا الوفاة عند باقر وميراثه مضمون في حوزة الوفاة لا ما في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
شاملا لما في حوزة اليقين من حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
يكون هو مثل احد ما في حوزة اليقين من حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
ان كان وجهه باقر في الدين ان كان شاملا على اكله وافرعه او وحى من غير حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
بمعنى ذلك في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
في بعض الروايات انه ليس للوحي ان يفتضا على موضع الشهور والضريح يمكن ان يقال بجعل التعريف بالشهر في موضع الشهور
الموت بعد ان لا يمكن فيها الاستصحاب عادة في وجوب قيم اليقين في اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
بعدم الموت ومن البناء على الاصل والظاهر من بقاء الحق وهذا هو في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
يكفي يكون في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
والجواب في الغائب لما ذكرناه من ان لا يفتضا على موضع الشهور والضريح يمكن ان يقال بجعل التعريف بالشهر في موضع الشهور
القباس في ذلك يكون في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
وذلك بغيره غير حاز في الصبي لا الموت بل لا الغائب فانه في قبل الموت وضيقه لعل في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
بغيره فانه في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
هذا التعريف ليس بواجب ولهذا حكم بغيره في القواعد الشرعية فالشرع في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
القبس هو ان ليس المدعى عليه لسان يجب فيكون من باب المصروف لعله ومن باب الحاطر في المستلزم من باب القياس المنع عنه في ان وفيه نظر لان
العله كونه ميتا ايضا ان موكر الضم هو الميت في عدم امكان الجواب بخلاف الحوزة في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
غير حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
ولان المقصود هو اليقين على الحق فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
ليس في بقاء الحق في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
ويؤيد ذلك ايضا انه حجة شرعية كالافراد واليه يبين ولا يلزم من ثبوت اليقين بنص مخصوص بما شئت فسمه وهو ظاهر في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
الذي ان يترتب في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
يحمل ان يكون في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
باخذة يقول اننا بالذات اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
فيهم بان لا يكون في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
صحة ينفذ الصالح وكذا مع الوحي صحتها او احكاما باسقاط اليقين فانه في حوزة اليقين فامل في ان لو لم يمتنع من قوله على ان يكون في الاخر من المطالب كالميراث في ان
انما ثبت الحق على المدعى عليه بالشهود او باقره له الامتناع من تسليم المدعى الى المدعى حتى يشهد على ذلك خوفا من انكاره واخذ من اقره اليقين وبقدر

لا يجب على المدعي رفع الحجة ولا على البائع دفع كتاب الأصل ولو قال ان البينة عاتبة جبراً بين العكس والاحسان ولا يجب الكفيل وان سكت المنكر عتاداً على من يجب ان لا يثبت الحجة
الى انما هناك احتاج الى الترجع وجب عدلان وان قال العدلان قد عرفت الحكومة عنهما فان لم يثبت الحجة عتاداً على المدعي او لم يثبت الحجة على عدم العلم
ملكه فان نكل اعظم ولو لم يثبت الحجة لم يثبت الحكومة حق من ثبوت ان نكل الحجة حفظها الحجة من

فبغير عن الاصل ويجعل ان يكون حضور الحجة كافياً لانه يحكم ويحكم ولا يحتاج الى التثبت ويجعل عدم الحجة كافياً لانه يحكم ويحكم ويثبت الحجة على المدعي
الشاهد كظاهر ان الواحد لا يكفي بلان يثبت الحجة على المدعي وان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
الامتناع ان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
انما الذي يجب على المدعي ان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
بغير المدعي مستحق فحتاج الى الاثبات وانما يكون ثبات الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
غالباً او يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
عدلان بن ثلث اشغل العدلان بن ثلث على حدة وكذا هو الباقي ان طلبه المشتري من ثلث اشغل العدلان بن ثلث على حدة وكذا هو الباقي ان طلبه المشتري من ثلث اشغل العدلان بن ثلث
خرج مستحقاً او يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
الترجع بكاتب آخر المستلزمين بكاتب الفاضل الى الطالب ومن يثبت المال وفقدان الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
وانكار خصمه طلب البينة ان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
ولا يجب على المدعي كفى البينة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
ثبنت هناك وان لا يذهب مع بل ان كان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
المكفول له دعماً لا مغنى له قبل اثباته ولا معنى لثبوت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
غابت ويطلب بالجو كسائر البينات فثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
كان الخصم فاضلاً مع كونها عامية مستندة فاما المدعي فثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
عنه فثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
ثم يكتفى بالادلة لا بغيره على حدة فان كان الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
بغيره المدعي ينبغي ان يكون ذلك بعد الاثبات بالادلة والادلة الاولى والثانية فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
المدعي في البينة لا يحتاج الى ثبوت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
اشترط كسائر البينات في اذ ما وجدنا من خصوصية البينة والثاني ان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
امكن ذلك بفعل بحيث يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
او يكتفى بالبينة على المدعي على القول به لان السكوت عن الجواب هو النكول بل اقوى من النكول فان النكول مع نكار وامتناع من الحق وعدم الحلف عدم الوفاة
مع الحكم صحيح مع عدم الجواب لانه ما امره منكر فيها ان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
عنه فثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
او اقر شيئاً وبغيره وهذا السكوت الاول صحيح منقضي على القول بالامتناع لان المدعي هو ظاهر اما في المسئلة الثانية فيقال ان المدعي في الحق والمعدن ما قاله الشيخ
التهامة ان الحكم انما هو الجواب على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
فانما يحتاج الى الرد لا لثبوت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
كانما حكم والجب من الحكم انما عرف بان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
فانما يحتاج الى الرد لا لثبوت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
وامتثال المدعي غيرهما وهذا فلا يفتقر الى الدليل بقوله فلا دليل في الشرع ليس فاضحاً وكذا قوله والجواب المنع من حق المدعي ان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
المدعي لو يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
كان من الاشياء على الوجه الشرعي الاول وانما يكون الحق ثابتاً واعلموا ان المدعي على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
في مثل هذه الحالة فان كان المدعي على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
المدعي على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
بما طرأ عليه من دعوى معقولة لوجوه الدعوى صحتها فان اقره بعد ان نكلت بالتمسك من غير اثبات عند الحجة وعلمه لانه مؤلفاً من اقراره والمال
بما هو قادر على فعله وان كان يثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي
عدها من غير علمه من العلم بالنكول وعدها بالبينة فان حلف فخلص من غير طلبة الدعوى عنه بالمرة فان نكل عن البينة فان رد البينة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي فان ثبت الحجة على المدعي

کتابخانه

وكون اليبر

اعلم بل

مختارم

وبصدق الدعوى ادعى الاسلام قبل الحول والخروج الى الدنيا بالعلاج لا بالسنة فيفضل على اشكال واما المدعى فيجوز ان يرفع مواعيد اذ ارد المنكر عليه الخلف فاذ انكل واذا اقامه
واحد يدعي او اذا اقام لولا بالقتل لو بدل المنكر القين بعد اورد قبل الاحلاف قال الشيخ لغيره ذلك لاجراء المدعى لو ادعى المنكر لاجراء او الاقاضي فليجوز ان يرفع
ولا يثبت مال غيره فلو اقام عنهم الميت والمفسر شاهد خلف الوارث والمفسر اخذ الفجر ولا يخلف الفجر ولو اقام المرفق شاهد بملكية الراهن خلف الراهن بقضى على الغائب **الطلب الثالث**
في انشاء على الغائب مجلس الحكم مسافر كان واخا صفة عليه الخصو ولا على ان يرفع الخصو الناس الا في حقته تمام ويقضى الفجر بالفجر دون القطع من

كتاب القضاء

بالقول وتبديد اليقين على المدعى على القول الآخر وعلى القولين لا قطع مطلقا فان القطع حاد هو بدلي بالثبوت هذا ظاهر كلامهم فيمنه فامل اذ يلزم من هذا
ان وجد شرطه على ما تقرر عندهم من ان لا تكون واليدين المروية اما بمنزلة البينة او بمنزلة الاقرار وعلى التقديرين يلزم الحد فامل فانه مؤيد لما ذكرناه من ان
التكول اليقين المروية امر عيني وليس بمنزلة البينة ولا الاقرار فافهم **فصل** في بصدق المدعى الخ اشار الى بعض ما يقبل منه الدعوى من غير بينة ولا يمين
وهو ان الذي فاسم واراد اسقاط الجزية عن نفسه يقولنا سلم في انشاء الحول المرفق الجزية وكذا قول المال ك دفع الزكوة وبذلك لما في انشاء الحول مما
يقع عند الضاحول وكذا في نقصا الخ الذي هو صواعقه في دفع الزكوة بمقدار ما اقرب وتعدى الاجماع في القبول في دفع المواضع واما ما حكاه عن
في شرح الشرايع لشيخنا زيد اذ على ما في المتن قال وضبطها بعضهم بان كل ما كان من البينة بين الله ولا يعلم الا بيمينه ولا يمينه على الغير فيعلق بالحد
او الغير فيمنه كمال الاجماع انه مقتضى بكثير من الصور الى عدمها فامل واستشكل المرفق يقول قول الحق اذ اخذوا بدليله لا يرفع بالانبات فامل حصل الخ
قبل او انما ليس به رفع فامل حصل الا بيمينه فامل من غير دليل من غير البينة ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
الاجماعية وان الحد بدله باليمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
لا يحكم عليه بحسب الظن بالبلوغ الا بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
من البايع من شرط صحة البلوغ وبالجملة الظاهر الاول قولهم واما المدعى الخ اشار الى المواضع التي خلف المدعى في رتبة الاول والمنتكر يمينه عليه
الثاني تكول المنكر على اليقين على القول بردي اليقين بالتكول الثالث اذا كان له شاهد واحد مع كون الدعوى مالا وسعي تحقيقه الى اربع صور الاول في القبول
وقد مر ان خلف اذا كان له دعوى على الميت مع البينة والحق بعضهم به الطفل المحتوي والغائب المرفق الموت زمان يمكن فيه الاناء ونحو ذلك فذكره
سابقا ولا يحتاج الى ذكره من مدعى ما جاز الا بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
قال الشيخ لغيره ذلك انما يرجع الى ابرضا الذي هو لغيره من خلف المدعى يثبت باحقته واذا رضى به من المنكر فيخلف فيقطع حقه بما مر من دليله انه لما بين
صا مطلق حقه وصح اليقين حقا للمدعى فلا يرفع عنه ابرضا وهو غير ظاهر ان الحق كان للمنكر وليس معلوم زواله وسقوطه بحرقه قوله رددها اليك فان كان
ذلك فلا ومن لا يستقيم بالكلية موقوف على الدليل ليس معلوم من العقل والنقل ان ذلك هو ظاهر الاصل فيقضى بقاءه وعدم سقوطه ولا فرق في ذلك بين
صو الحاكم وعدل به من حكم الحاكم لا لما لم يقع الخ لو بدل اليقين بعد الخلف لا يرفع وهو ظاهر قولهم لو ادعى المنكر الخ دليل انقلاب المنكر عما
اذا سلم الدين ادعى ابرضا ومنه واقباضه اياه ظاهر فامل عليه البينة وعلى خصمه اليقين كما في سائر الدعاوى هو ظاهر قولهم ولا يخلف الخ الى الجحيم اليقين
مع العلم بما خلف عليه فلو كان منكر الشئ فرفع من دونه لا يجوز له ان يخلط الامع عليه بعدم قرنه عليه علم بيقين لا يحتمل النقيض اصلا وهو ظاهر من القبول
والفعل اتم لا بد ان يكون لاثبات حق الخلف لا بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
ما لم يعل على الغير فاجب الى اليقين لثبت حق الغير ان كان المال والنفع راجعا اليه بل انما يخلف صاحب المال الذي يكون المال له على تقدير عدم الدين هو وار
الميت الذي عليه من المفسر فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
الاخرين فامل هكذا الوادعي المرفق ملكية الراهن للمرفق فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
الذي هو صفة الراهن ما ذكره وبعد ان ثبت انه لا يرفع المدعى المرفق لعل ليلهم على ذلك الاجماع وليس في العقل ما يقضي ما وجدت فقال لغيره في ذلك
في كلامهم رحمهم الله فان كان جماعة فلا كلام ولا في الكلام فيه مجال الله يعلم بحقيقة الحال **فصل** في قضى على الغائب المشهود عند انشاء وبعض الغائبة
جواز الحكم على الغائب مجلس الحكم سواء كان غائبا عن البلد واخا صفة او ادعى مجلس الحكم لا لكن لا بد ان يكون حق الناس المحض من الدون والمقولة في حق
تمام المحض من الزنا والواطاة لا يجوز الحكم على الغائب مجلس الحكم من حق من حقوق الله تمام اصلا ويقتل عن الشيخ عدم الجح في حقوق الناس ايضا الاعلى من بعد
على المحض من قبل الجحيم المحض هو بينهم ان هذا لا يوجب في شيئا جاز على البني وقالت ان باسفيانا فاجل شيخ لا يفتقروا ما يفتقروا ولدي يجوز ان اخذ ماله
ما يفتقروا ولدي لا يفتقروا ما يفتقروا ولدي لا يفتقروا ما يفتقروا ولدي لا يفتقروا ما يفتقروا ولدي لا يفتقروا ما يفتقروا ولدي لا يفتقروا ما يفتقروا
جنبل من دراج عن جماعة من اصحابنا عتقا قال الغائب يقضى عليه اذا فاسد عليه البينة وسباع ماله ويقضى عنه دينه وهو غائب يكون الغائب عتقا اذا فاسد
قال ولا يرفع المال الذي اقام البينة الا بيمينه وسند الاول بعد ان يرفع المدعى كذا سند الثاني لا ارسال وغيره من الجحيم كمال جبره من جحيم من ابراهيم وعبد
ابن خنبل مع عدم العموم المدعى هو ظاهر ان كان مقولا بسند واضح الى جليل مثله ولكن لم يرفعهم الا بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
ضرر على الغائب ذلك يكون له جواز دفع ونحو ذلك في غير ذلك بعد الحكم وعلى تقدير ما يفتقروا ما يفتقروا ما يفتقروا ما يفتقروا ما يفتقروا ما يفتقروا ما يفتقروا
الاقتضا على موقع الوفاق وفي موضع علم المحض ان ان يحضر حكم عليه هو غائب في الجحيم لا يرفع المدعى كذا سند الثاني لا ارسال وغيره من الجحيم كمال جبره من جحيم من ابراهيم وعبد
عدم الخلاف فيمنه الغائب عتقا من عدل ومن بعد دفعه لا يرفع المدعى كذا سند الثاني لا ارسال وغيره من الجحيم كمال جبره من جحيم من ابراهيم وعبد
وبالجملة فهو للضرورة فيقتصر على موضعها كما هو في الشيخ وان كان خلاف الشهرة والجماعة ينبغي الحكم عليه هو غائب على تقدير مواراة تصد اعلى مجلس الحكم فانه
الدخل القصر على نفسه من ابرضا وغيره فامل من عدم الحكم في حق الاصل مع حضور الخصم الجحيم مؤيد بالتحقق في القصور الله بادر والحد وبالنسبة
وبما تقدم في بل جواز الحكم في حق الناس عدم الدليل على حقوق الله تعالى واعلم ان اذ احكم على الغائب بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
الا بيمينه فامل في دفع الزكوة من قبل الاطفال وجه القبول ان هذا ايضا حق الله ويعلم من قبل المكلف من المواضع
كانت الشريعة شاملة على حق الله وحق الناس لا يجوز الحكم في الاول ويجوز في الثاني على الغائب فيجوز ان يحكم على الغائب بل مال وغرامة له بعد ثبوتها شرعا ولا يحكم

حضوره

تلاوة

ولو ادعى لو كبل في الغائب اقام بيته فلا يحلف بل يسلم المال بكفيل ولو قال الحاضر لو كبل الغائب الذي ابراني موكلتك وسلمت لك لا قرب الزام
ثم يثبت دعواه ولو حكم على الغائب ثم اخرجته حكمه الى حاكم اخر افقده بشرط ان يشهد عدلان على صورة الحكم سمعا الدعوى على
الغائب فانه الشهادة والحكم بما شهد به وبشهادتهما على الحكم من

الحكم عليه بقطع اليد فلو قال بغيره فيحلف عليه بقطع هذا هو المشهور وترد في الشرائع القطع في كونه من حيث حكم الاصل بانه من حقوق الله لا حكم
على الغائب من حيث ان لقطع المال معلو لا علة واحدة وهي الشتر فاذ ثبت حله معلو لما ثبت اعلية بل من ثبوت معلو الاخر والا لم يخلط العلول
عن علة الشتر وهو حال واجب بان يخلط لما وقع كثير مثل ما لو اقر بالشتر من واحد فانه يثبت بها المال دون القطع ولو اقر المحجوب عليه بالمال بالشتر
قطع ولا يلزم له المال قبل الاصل فيه ان هذا ليس على الحقيقة بل على شتره وانما هي معارف لا احكام لاعلا مقضية لها وفيه نال في يمينه ان يقال للبر
ثبوت الشتر علة ناتية لها بل بثبوتها مع حضور المدعي عليه فانه لها مع ثبوت الشتر في كل حال فخلط كذا في الامثلة فان بثبوتها بالبينة او الاقرار مرتين على لها اربعة
واحدة وكذا بثبوتها من غير المحجوب عليه فاما لا مطلقا والخلف عن العلة لثبوتها من غير معقول وعن غير النامة معقول ولا فرق في ذلك بين العلة الحقيقية والمفترقة
لان الخلف عن الحقيقة محجوز عن المرفع بمؤكيد على الشرع معارف معنى العلة التي تضمنها الشارع وبلا على الحكم بمعنى كل من له اهلية معارف
اذ عرفها يعرف ثبوت الحكم من الله تعالى تلك الواقعة فلا معنى للخلف صلا ولا في كونها بها لما امكن القياس نحو الخلف فلا يثبت الحكم الى المرفع فان شاء
لو ما ذكرناه من عدم كونه علة فانه يجوز الخلف عنها وهو ظاهر **قولهم** ولو ادعى لو كبل الخ لحي اى اذا ادعى كل شخص اثبات الحق على غائب بقضيه منه
و اقام البينة واثبت الحق عليه يجب على الحاكم وكيله ان يسلم المال المدعى اليه من حق الغائب فيخلط لو كبل على بقا الحق الى لان ان يخلط
في الدعوى على الغائب لا يمين على ان لا يغير حكمه من يمكن القول بالة لا يسلم اليه المال الا بكفيل على عوضا عن البين وكان المدعى هو الموكل حتى اذا ثبت عدم
استحقاق المال لجمع اليه بغير نص وضرب ولا يخفى ان التكفيل على القول بوجوب البين اظهر **قولهم** ولو قال الحاضر لو كبل شخص غيري لا خذ حق له على
غيري الحاضر عند لو كبل لحياء لو كبل فطابه بالمال الموكل فيه بعد ثبوت او كالة فادعى الغير ان الموكل الغائب الذي هو صاحب المال ابراه الحق الموكل فيه وسلم
اليه وقضيه لاه لا قرب عند المص الزام الغير بسلامة المال الموكل فيه الى لو كبل ثم يثبت دعواه من الاقرار والسليم بالبينة او يحلف الموكل على عدم الاقرار
والقبض ببله ان الحق ثابت بالفعل واسقاطه بالاحتمال غير جدي لان دعواه حقيقة انما هو على الموكل فلا يسلم من اسقاط حق قبض ثابت للوكيل ولانه لو منع
هذه الدعوى لادى الى انتفاء فائدة التوكيل اذا ما من خصم لا يمكنه فله الدعوى فلا يمكن اخذ حق بالوكالة فلا بد من اخذ ثبوت هو حصة غير اذ لا يمكن من ذلك
وهو ظاهر وجب عدم الزوم والصبر واجد لو كان ما ان يثبت له اذ منته منه وقضيه لاه او يحلفه فثبت حقان دعواه اذ لا مسوعة شرعا وقوة غائبة
التوجيه فينبغي ان نسمع وبشر الاخوان فيه جعابين الحقين اذ لا يصنع حق الغير ويثبت عليه الضم مع انه لا ضرر ولا اضرار اذ لو اعطاه فثبت له الاقرار
فقد يثبت الرجوع وذلك لغير ضرر لانا اعطاه مال الغير ضرر وضرب وليس كذلك الجواب ان اسقاط الثابت بالاحتمال غير مناسب للشرع فاذ ثبت الحق
يجب التمسك به من العلة ثم له دعواه بانه لو قبل التسليم مع الكفيل الحكم لجمع بين الحقين مما امكن ان كان قريبا قال في الشرح هنا فاذ لا هو لو انقض
من لو كبل الحكومة الى الحاكم لم يثبت دعواه المحجوب عليه بقول ذلك لا الغرض في ان يثبتها عند الحاكم بل عليه ان يسلم المال ويثبت دعواه ان شاء فذا غير اوك
في الحكومة عموما او خصوصا كان فيهم الفائدة من عدم وجوب لصبر الزام الغير اعطاه الحق فليس له ان يشره ولا يجب الجحوى يثبت عند الحاكم كما لا يجب الصبر
باللثة الموكل ويثبت عليه دعواه او يحلفه وهو ظاهر فامل ثم ان لظانه يجوز للوكيل التناخير والصبر لا يجب الزام بالحق واخذ بالفعل اذ فعل ما وكل فيه
غير واجب اصله ثم لو كان واجبا وجب من الوجوب بجعل لا يجوز التناخير فوجه ذلك **قولهم** ولو حكم الخ هذا بينا هذا حكمه فاضاخر ولم يترك ذلك
الكاتب بان يحكم القاضي لزيد على عمر الغائب فيكتب الى قاض اخر ان فلان بن فلان حضر مجلس الحكم وادعى على فلان الغائب بكذابة واثبت عندى حكمت له
عليه بالمدعى المشهور بين الاصحاب انه لا عبرة بما يعنى انه لا ينفذ ذلك ولا يحكم بحصة لان الخط يحتمل الزوم على تقدير الامن منه يمكن عدم كونه بالقصد
باكون مثل ان يمشى وفيل من ابن الجندل فيظهر منه نحو الاختباء والاعتما عليها في حقوق الادبيين دون حقوق الله وذلك غير بعيد اذ قد يحصل الظن
المشاخ العلم اقرى من الذي حصل من الشاهد بل العلم بالامن من التزوير وان ثبت قصد الاعتداء فثبت باى وجه كان مثل الخبر المحقوف بالعلم من القدر
للعلم ان القاضي الفقيه الذي حكمه مقبول حكمه بل كذا يجب نقاده واخراؤه من غير توقف فيكون ذلك مقصودا من الجندل ويمكن ان لا ينافي فيه احد
ويكون مقصودا الثاني المنع والنفي عن غير تلك الصور التي لم تكن ما مؤمن الزوم على تقدير انه لم يكن معلوما كونه مكذوبا قصد وهذا يجوز العمل بالكتابة
في الرواية واخذ المسئلة والعلم والحد من الكتاب الصحيح عند الشيخ المتكلم يجوز وفي الأصول لفعل الحديث في الجملة فلا يفتى الشارع في صورة العلم
ويمكن النزاع في صور الظن يمكن القول به هناك اية اذا كان قوى من الظن الذي يحصل من الشاهد متاخا من العلم ويكون حقا ان يقتض مجرة الخبر
العقل مثل صجيرة او اى البيوت علماء مهتمين عالين بجميع العلوم والقول بعدمه في غير ذلك فذلك حقوق الناس ما في حقوق الله تعالى من الحدود
فيحتمل ذلك ايضا لما في محتمل لعدم الادوار بالبينة الثاني المشاهدة بان يقول القاضي لفاضل حكمت فلان على فلان الغائب بيمينه فبطل خلا
وجه العلم انه حكم بغير علم وهو منى بالكتابة لثبوت الاما ثبت خبره عن ذلك بالليل لا دليل هنا على ذلك يمكن ان يقال قول الحاكم دليل اذ ثبت
ان حكمه حكم الامام وان ابراد عليه هو ابراد عليه او بمنزلة الكفر خود بالله وهو دليل القبول وقيل ان الدليل انه ثبت الحكم فهو مقبول بالاجماع غير
بالطريق الاولى فانه غاية ما ثبت بالاشهر قوله مع احتمال كذبا المشهور وهذا لا يحتمل وفيه نال واجه فان تعرض من الشهوات اثبات حكم الحاكم لا اقراره
وليس اثباته يقول الحاكم اقوى من ثبوت الشاهد من عدلين اذ ما عدلان وهو عدل واحد قول العدلين حجة دون لو احد فامل الثالث الشهادة وطا
شرط حضور عدلين مجلس الحكم وسماعها الدعوى على الغائب وسماعها فانه شهادة الشاهد على المدعى وسماعها حكم الحاكم بذلك المدعى على المدعى عليه
الغائب شيئا الحاكم اياها على ذلك بقوى يثبتها يقول الحاكم لها اشهد كما على حكمي على فلان فلان بكذابة مع ثبوت هذه الشروط في قبوله بخلاف بل في
واجب على قبوله بوجه الاول ان ذلك مما عسى اليه الحاجة اذ قد يكون الخصم المدعى عليه غائبا عن المدعى فيثبت اثبات الحق عند الحاكم ثم ابراه حكمه في بلد

عَلَيْهِ وَحَلَفَ عَلَى مَا لَا
يُخَالِفُ عَمْدَ شَاكِلِ بِنَاءِ
وَلَقَدْ نَبَأَ الْمَوَدِّعُ
أَوَّلَ مَا نَبَأَ الْوَدَّعُ
فَمِنْ قَبْلِ الْعَيْدِ وَبَعْدِهِ
مَوْزَنُ الْأَصْوَاقِ مَوْزَنُ

مجلس

مکتبہ اسلامیہ
احمدیہ

وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُفْقَهُونَ

في سنة اقصى

علی وای وای

دوشنبه
۱۵ آبان

احمد قاسم

تأمل ان ما واخذ يقينه فلا معنى لاختلاف مؤنة الرواد ولعدم العلم بالسخج مؤنة الاختصاص بحيث لا يتحمل ان يبرهن مؤنة زائدة الى بلد الشهود وهو مؤنة الاختصاص لا غير قولنا يتحمل مع حكم الحاكم في عمله برهانه ان قلنا يتجاوز حكم الحاكم على العين بالصفة كما هو احتمال الاول ولتبع الحكم حتى نقل تلف قبل البثوث فادرك الحكم على العين بالصفة بحيث يلزم الزام المدعي ببقائه وما يتبعها ايضاً للمدعي عليه ثم اذا ثبت الحكم بغير تلك القيمة مع ما يتبعها ويدفع الى المدعي بحمل ان يكون المراد ان الحاكم حكم بالصفة ولكن مع ذلك نقل الى بلد الشهود حتى يعلم مطابقته لما حكم ونقل قبل الوصول والاثبات فيحمل مع ذلك الزام المدعي بالقيمة وما يتبعها ثم ان ثبت المطابقة برهانه وبالجملة هذه العبارة لا يخرج عن شئ كما اشار اليه المحقق الشافعي في الحاشية المنبثقة الى احتمال الاول لا يخرج من قوة العمل بالثبات احوط في الزام المدعي بالقيمة لو ادعى الحاكم الصلحية في حمل العبد احتياطاً لما لا الغير للغير بارساله قبل البثوث يتحمل ان فيه جباينين المحققين لكن قول المصنف مع حكم الحاكم بالصفة لا يقيم لانه على تقدير الحكم بالصفة يكون العبد للمدعي فكيف يجوز اخذ القيمة منه فاعمل في العبارة زيادة او نقصان وقع سهواً وقد عرفت ما يتحمل ان يكون معناه ما مل قولنا لو انكر وجوده في بعض احوال حكم عليه بثبوت العبد الموصوف فانكر وجوبه مثل هذا العبد بهذا الوصف عند وفي بدء اصلاً افقر المدعي اليه البينة لا بباته وعليه اليقين مثل سائر الدعاوى فان قام البينة على ذلك جلس الحاكم المنكر حتى يرضى به مدعي ثامنه فلان جلفه على ذلك بعد الحلف عليه يقينه لان ثبت انه كان بحيث لا يلزمه البينة ولكن في كل مشكل حيث يثبت خيانه بالانكار الا ان ياتي بوجه يقين فلا شك عند الشارع فاما مل قولنا اذا تداعيا الخ اذا تنازع اثنا عشر عينا فما ان تكون يد يدها في يد احدهما او في يد ثالث ولتبع في احد الاول ان يتداعيا ما في يدهما بمعنى ان يدعي كل واحد منهما جميع تلك العين فان لم يكن لاحدهما بينة حكم لها الجاه مع حلف كل واحد منهما مدعي لما في يده الاخر ومنكر لما في يده الاخر فاذا ادعى كل منهما على صاحبه النصف الذي في يده وانكر صاحبه فثبت له بالانكول النصف هو معنى قوله ويد ويد ونه في يد ويد الحالف وان حلف احد هما دون الاخر كان لكل الحالف بعد يمين اخرى ان لم يقبل بالاعتناء بالانكول فيحلف بمينا اخرى على ثبوت النصف الاخر له فلا بد من اليقين ببناء على عدم القضاء بالانكول ان كان لناكل هو الثاني ان كان لناكل هو الاول الذي قد اتم الحاكم الحلف بالفرقة التي لا بد منها للاحتياط وعدم التزجج مع ظهور الضائقة التي تجب ويحتمل كون ذلك باختيار الحاكم وناخير من ابتدأ بالانكول حيث كانا كل واحد منهما مدعيين بكل من نكل او لا يكون هو المدعي الاخر المنكر الذي يحلف ولا حلف يمين النفي للنصف الذي في يده وبين الاثبات للنصف الذي يدعيه بغيره وقال المصنف وغيره يكفي في الواحد الجامع بين النفي والاثبات فيقول والله ليس له حق في النصف الذي في يدي ويقول الكل في وليس له فيه حق وقائلاً التقليد بقول اليمين وحدها كما ظهر يدل على كونه الحالف مادافاة اسحق بن عمار الابنية ولو كان في يد احد منهما خاصة بقوله جفا بيمينه على نفوس مدعي خصمه فانه المنكر خصمه المدعي قال في البينة على المدعي واليمين على منكر وان كان يبدئ ثالث حكم باها المصلحة منها انما له مع يمينه فكان المصداق للمصنف وذو اليد المنكر والاخر هو الخارج والمدعي فهو مثل ما تقدم انبث في احد هما خاصة فيقول له مع يمينه كافي غير ولترجى الظاهر صدق المصنف ثم لاخر عليه يمين ان ليس له فان حلف الاخر لم دفعه حلفه دفع الغرم عن نفسه فاليقين متوجه فان صدق ما هو مثل ما كانت في يدها معا والظاهر عدم تفاوت حال بين ان يقول الكل لكل منهما وبين ان يقول لكل واحد نصفها فاما مل ولودفعها الى انكرها وقال ليس لك احداً كما اصلاً سواء في الاولان ام لا فانه يدعي احدهما ان ادعى عليه بانها فان نكل يمكن كونهما بينهما بعد الحلف وبدونه اذا كانا متبشرين لو نكل عن يمين احدهما يمكن تسليمها اياه بعد يمينه فكان المصنف والمنكر خصمه خارج ومدعي فيحلف لرواد امر بكل واحد عليه بدفعه ومثل ما كان في يد ثالث لم يصدق احد هما له يدعيان على خالفان او يتركانه ويصنعا فان حلف احدهما دون الاخر يكون الحالف حكم العقل لما في رواية اسحق بن عمار ان جعفر بن ابي جعفر ان جليل انحصا الى ابيه المؤمنين فحلف في الاخر ان يحلف ففرضها الحالف فقبل له ولو لم يكن في يد احد واحد فاما البينة قال احدهما فانها حلفت نكل الاخر جعلتها الحالفان حلفا جعلا جعلتها يمينها خفيين قبل فان كانت في يد احدهما واما ما جعلا البينة فقال لافضول الحالف الذي في يدهما تقديم بنية الاخر مع اليقين هو خلاف المشهور هذا اذا لم يكن بينة فان كان هناك بينة فان كانت لا حلفها حكم له فانها لا حاجة شرعية وان كانت البينة لهما معافان فمكن التوفيق بينهما وفق مثل ان قامت البينة بان العين الفلانية كانت لا مس لزيد فامث الاخران باها الا ان لم يروا كانت لا في مطلقه والثابتة مفصلة فبمع بينهما بالحكم بكونها الا ان عرفانه لا يلزم كذب احدهما وهو ظاهر وان لم يكن الجمع بينهما بوجه اصلاً فانهما احتمال الاول ان تكون في يدهما معا فتقضى لها الجاه مثل لا اشكال في التيسر بينهما نصفاً انما الاشكال في سببه فيحمل ان يكون سببه تعارض البينة وشائطاً فيكون ما كان في يدهما ولا بينة فيحلف كل واحد لغيره بالنفي ويدفع خصمه عما في يده فيقضي ذلك له بيمينه ويحتمل ان يكون السبب في بنية زيد اليه فخرج كل واحد على الاخر بما في يده بسبب البينة والبدل فلا يمين فيحمل ان يكون كل واحد جابا للنسبة الى ما في يد الاخر ومعه البينة فيكون القول قوله مثل من كان له بينة على يد يده ولا يمين ح ايضاً وظاهر كلامهم وهو الظاهر ايضا مع قطع النظر عن الاجتناع من اليقين وكون الحكم مستنداً الى الشاوي ذلك كل واحد وبينة فالتعلل بحكم بالتساوي لعدم التبرجج ولا يمين فان اليقين في عرف الشارع انما هو مع عدم البينة وبدونها فادارة في صورة خصوصاً وليس فذلك منها ولكن نأمل ان مقتضى بعض الاخبار هو الفرقة والحلف بعد ما حكم الحالف كما سيجي ولا ينبغي ان يكون النصف على تقدير الصحة فيما اذا لم يكن التبرجج بين البينة اصلاً بالكثر والعدل والبعد من البينة ونحو ذلك من الاستنباط المرجحة التي جعلناها في اصول مرجح كمن خرج الى راية وبدل عليه العقل والنقل من الاخبار ايضا مثل صحة شئ من ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياتي بالقوم فيدعي اراي يدهم ويقدم الذي في يده الدارانه ورها عن يمينه لا يدعي شيئاً كان امرها فقال اكثرهم بنية فيحلف تدفع اليه وكران علياً انا قوم بخضوف بنية فقامت البينة فله انهم انبعضوا على طردهم ولم يبيعوا ولا يبيعوا وفاسم طوله البينة بمثل ذلك فتقضى اكثرهم بنية واستخلفهم قال فالتج فقلت رايت ان كان الذي ادعى له ان ان با هذا الذي هو منها اخذها فغير

وبسبب الملك اولى من الضحك ولوشهد بالكنية الاسم لم يسمع حتى يقول وهو ملك في الحال ولا اعلم زواله ولو قال لا ادري زال اسمي لم يقبل اما لو قال هو ملكك بالاسم
اشترته من الذي عليه واقبله باوعضه من الذي واستاجر منه ميل ولوشهد بالاقراء الماضي ثبت وان لم يعرض للملك الحال ولو قال الذي عليه كان ملكك
بالاسم انزع من يده ولوشهد انه كان في يده بالاسم ثبت اليد انزع من يد الخصم على اشكال قوا وهي ملكية الدابة منه مدة فذلك ستماعلى قل طعنا وانظاهرا
سقطت بينه ومن

معارضه المدعى فان ثبتت قبالة بثبوت الحال ولهذا لو انفرج بادعاء الملك الماتح لم يجمع نفيها ولا يثبت هذه القبالة على ان الكلام مع عدم
النسب وان ترجح الاول ليس يجمع عليه فلا مانع مما قلنا وما عرفنا من الفواعل احتمل النسب وما احتمل نسبا بينة الثاني مع ان الدليل
مفوضية كائنه هو ظاهر على ان عدم سماع الدعوى بالملك السابق محل نافي وهو خلاف ظاهر المتن في الشرايع ثم ان ظاهر كلامهم عدم الفرق بين كون
المدعى ثمة يدعي او في بداعهما او في ثالث او في ركن يدعيهما ويمكن ان تكون مخصوصة بما اذا لم يكن في يد احد هما مع عدم تصديق من يدعيه احدهما وقت
حكم من صدق واما اذا كان في بداعهما يكون الحكم كما مر من ترجيح بينة الداخل والخارج فاصل ويمكن ان يقال ان كانت بينة القديم والاقدام هو
بينة ذي اليد فيقدم للوجه الذي تقدم فان البينتين تعارضتا ففي يد ذي اليد وهو دليل الملك فيحكم له به وهذا على القول بتقديم بينة ذي اليد
لا غير وان كان زواله بعد من فيشكك فان اليد تعارضت البينة بالملك السابق فينبغي على القول بتقديم ايها تقدم والظاهر تقديم الملك فان اليد اعلم بالملك
فانها قد تكون بالملك قد تكون بغيره مثل الاجابة والعارية والوديعة وغيرها واليه اشار بقوله وبالملك ولي من اليد يعني من سببها يخرج احدى
على الاخرى ان احدهما تشهد بالملك الاخرى لا يدعي الاخرى الى الجمع عدم الفاضل والفاضل حقيقة نعم قد يناقش في الاولوية اذ تشهد بالملك
السابق فاصل ثالث في شرح الشرايع المسئلة مفروضة فيما اذا كان المدعى في ثالث ما اذا كان في يد احد هما او في ثمة بينة مختلفة الشرايع فان كانت
بينة الداخل سابق تاريخها فهو المقدم لاحالة وان كانت بينة الاخر سابق تاريخها فان لم يجل سبق التاريخ عزحا فذلك يقدم الداخل وان جلتا
مرحاضا في ترجح ايها وعدمه او بعد ما ترجح اليد لان البينتين نفسا وايضا اثبات الملك في الحال منتسقا فان فيه وثبتي من احد الطرفين اليد من الاخر
اثبات سبق اليد وقوى من الشهادة على الملك السابق ولهذا نزل بها الخ ولا يخفى ان وجه فرض المسئلة بما ذكره غير ظاهر وكذا وجه تقديم بينة الدال
على تقديم كون تاريخه سابق لاحالة الاعلى فانه وكذا وجه تقديمه ايضا على تقديم سبق تاريخ الخارج وعلى تقديم عدم جيل سبق التاريخ عزحا وكذا
الوجه كذا تقديم اليد مع ما مضى من ترجح بينة الخارج وبالحالة هذا كله على ان القول غير ظاهر نعم قد يظهر على غيره كما قلنا فاصل ما تقدم اليد
على الشهادة بالملك السابق مما يناقش اذ اليد اعلم فلا تنافي الملك لان تفرق اليد للاستصحاب فاصل ما تقدم في الشرايع ايضا كما لم يترجح شهادة
الملك المطلق على شهادة اليد مطلقا مع تقدم تاريخ شهادة اليد ان كان منذ سنة وتاريخ الملك منذ سنة اشهر فاصل قولهم وبسبب الملك
اول من التصرف يعني من الاسباب المرجحة للبينة ان كان احد هما تشهد بالملك سببه مثل كون الشيء الفلاني فنج في ملكه واشتره من فلان وتشهد
اخرى بانى راب فلا يثبت فيه تصرف الملاك مثل الركوب الخ في الدابة والبناء والهدم في الدار والوصف والبيع ونحو ذلك قد منى لاولى الاصل
في المطلوب المدعى المشهوره بخلاف الثابتة فان التصرف يجوز وقوعه من اوكيل غير ولا يخفى ان هذا الدليل يدل على تقديم بينة الملك المطلق
من غير ذكر السبب بينة التصرف وذلك غير بعيد ولكن يتقدمهم بالسبب مع عدم ذلك فاصل قولهم ولو شهدت في بيع الشهادة بالملك
القديم والسابق مثل ان يقول البينة الشيء الفلاني كان في الامس ملكا لمدعى لم يثبت عليه الاثر المطلوب لان يقول هو ملكه لان والاول اقدم
اليه قوله ولا اعلم زواله الى الان اذ يجوز كونه كان له قبل هذا الوقت لا ينافي كونه لم يكن لان لا يثبت ان يعلم انه ليس له فكيف يكون شاهدا ان لده
لا يثبت كونه لم يثبت له ولا عدم علم الشاهد بانه ليس له فكيف يحكم بما له بخلاف ما اذا قال الان او قال لا اعلم زواله فانه وان لم يثبت الملك لان
ولم يثبت به ولكن يثبت عدم علمه بالزوال فيحكم الاستصحاب يحكم انه حتى يثبت خلافا كما اذا اقر المدعى بانه كان له يحكم عليه بانه ليس له اليد ويثبت
فالفرق بين الخصم غيره ان مع عدمه يجوز علم الشاهد بالزوال ومعه لا لا يستصحبنا اولى فان الحكم بشهادة شخص على شيء مع احتمال الجزم منه بعدمه
يبعد جدا بل مع الاضمار ايضا بعيدا لانه يجوز ذلك للضرورة والقياس على الاقرار فان الشهادتين بمنزلة الاقرار اقر بانه له يحكم عليه حتى يثبت خلافا
فكذلك بالبينة ومنه تامل ولا نزل ولو لم يثبت هذا القدر فليعلم ما يثبت بالبينة امر اذ فرض علمه بعدم الزوال والغيب بانه بعد به بعيد جدا كانه كما
والا لكان القدر في ذلك ايضا ممكنا واما الفرق بين اعلم زواله وبين ادري زال ام لا حتى يقبل مع الاول ولا يقبل مع الثاني هو الزوال والشك
التصريح في الثاني دون الاول وان كان ماثم واحدا فان معنى قوله لا اعلم زواله انه لم يعلم انه زال ام لا وهو بعينه معنى ادري زال ام لا فكان المباعدة
في حراز البينة عن البينة الدالة على التزويد والنجاب لثبوت الجزم صاسبا لذلك والافال فرق المعنى الموجب لقبول الاول دون
الثاني غير ظاهر ويمكن الفرق بان لا اعلم زواله محتمل ان يعلم عدم زواله فيكون جائزا بالملكية بالفعل بخلاف ادري زال ام لا فانه لا محتمل العلم
بعدم الزوال وبالحالة لو لم يكن اجتماع اوكيل بل على قول دون في بصير القنوي به مشكلا فاصل هذا اذ لم يبين الشاهد السبب لعدم ملكية
اليدها ما لو بين سببه مثل ان قال الشاهد كان المدعى هو ملك لمدعى بالامر اشترا من المدعى عليه او اقر المدعى عليه بالمدعى او بين عدم
الملكية باليد مثل ان قال غضب لمدعى عليه لمدعى واسنابوه منه مثل هذا القول من الشاهدين وتبرته عليه الاثر المطلوب من الشهادة ولا
يحتاج الى ضم قوله لان ولا اعلم زواله بل لو كان المدعى يثبت به من غير بيان السبب لعدم ملكية يد وهو في الثاني ظاهر في الاول تامل
وكذا لو شهد ان هو باقر المدعى عليه في زمان الماضي مثل الامر لم يرض ملكية الامن بل الملك اصل ثبت الاقرار بالشهادة ولم يجمع الى القضية
كما لو بين سبب الملك مثل الشراء كما ذكرنا اذ ثبت الاقرار بحكم عليه باقره كما اذا اقر عند الحاكم بانه ملك لمدعى من قبل مثل الامر يحكم بانشره
والقديم الى المدعى حتى يثبت خلافا مع هذا الفرق بين الاقرار والبينة فان الاول يكفي للثبوت عند الحاكم وان كان الاقرار الثابت هو الماضي والقديم
بخلاف الثاني فانه لا يبين القضية فاصل في ذلك انه غير واضح الدليل لان يكون جائزا في كل من لو شهد ان كان في اليد يثبت المدعى بان
مثل الامر به يد المدعى هو لان بيد المدعى عليه هل يثبت بها اليد السابق فيحكم الحاكم بانشره منه تسليمه الى المدعى فيحكم بكونه ملكا له اذ اليد

تکلیف و تقاضا

[illegible]

ولو تدعى الزوجات منع البيت حكم الذي البينة فان قدمت حلفت كل لصاحبه حكم فما سواه كانت الدار لها او لاحدها وسواء كانت الزوجية باقية او لا على راي حكم للرجل بما يصلح
لعدول المرأة بما يصلح لها ويقيم بينهما ما يصلح لها على راي **الفصل الثاني في العقول** او ادعى ان سائر الدار بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة
المستاجر مع بينة فان اقام بينة حكم بينة المومنة على راي بالفرقة على راي بالتقاضي ولو ثبت تأييد احد ما بطلت الاخرى وقال المستاجر الدار بعثت فقال بل جرتك لبيطها وانفق النافع بها
اقع سواه اقام بينة او لا ولو تقدم تاريخ البيت حكم باجارتها بجرته وباجارة الدار بالنسبة من الاجرة متى

اضعت فان البينة لا توجب حكم المدعي ما هو ظاهر ولا يلزم عدم انتقال مال الى شخص بعد ان يثبت عليها الغير ولكن هذا الذي قيل المدعي انما لها انتقال
من بدو نفعها منه والافتقار بعونه وبينة قطعا وان اطلق ولم يقيد بالسبق ولا باللاحق وبنا لآخر **قول** لو تدعى الزوجات اذ ادعى الزوجات او روي
او روي احداهما والاخر منع البيت الذي تحت يدهما وتصرفهما منه بحسب الظاهر من غير خصا احداهما فغيره قال لا نفيا ولا اثباتا احدهما حكم حكم سائر الدار
حكم الذي البينة منهم فان تقدمت البينة حلفت كل واحد لصاحبه يكون المدعي بينهما مضمين مطلقا سواء كان المدعي ما يخص الرجل او المرأة او ما يصلح بينهما
سواء كانت الدار والبينة اللتين بينهما المناع هما او لاحدهما او لثالث سواء كانت الزوجية باقية او لا يلبس بالطلاق او الموت سواء كانت يد فعليه
او تقدم راي المصنف هنا وجاعه واثار البينة الى خلاف بعض العامة في ذلك الدليل عليه انه مقتضى الاصل والقوانين الممهدة في سائر الدار حكم حكم
من غير فرق ولو ثبت الروايات بحيث توجه في راجع عنه ذهب جميع اهل العلم الى انه يحكم للرجل بما يصلح له فقط مثل السيف والدرع وسائر الأسلحة والعامة وما يصلح
فقط مثل الحلي والمقترة ونحوها لا يشايحكم لها به وما يصلح لها كما في سائر الدار قضاء العرب والظاهر توريدها عن النكاح عن ابن عبد الله قال اذا طلق المرأة
فادعت ان المناع لها وادعى الرجل المناع له كان له ما للرجل ولها ما للنساء هكذا في الهند وفي غير ذلك الاستنباط اذ في قوله قال اذا طلق الرجل امرأته وبنتها
فانها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء بينهما مضمين قال واذا طلق الرجل المرأة فادعت ان المناع لها وادعى الرجل ان المناع له كان له ما للرجل ولها
ما للنساء وهذه وان لم تكن صريحة في المطلوب فلا شك انها ظاهرة منه ميل هي صريحة ولكن فيه ما مل وجوه الحسن مسكين كما مضى مناعته قال سالدع الرجل
يموت ما له من مناع البيت قال السيف السيف الرجل في ثياب جلدة وفي رواية اسمعني بعد الرجل في ثياب جلدة قال ابن ابي ليلى بان حكمه مرة يقول انهم الفسخ كما
من مناع الرجل فللرجل الى قوله انه قال الا المرأة فانه من مناع الرجل الى الآخر وهو فسخ كما في الاخبار انه للمرأة ما في حجة عبد الرحمن الحجج بعد نقله ان الغل
لا يربط ليقال ابو عبد الله القضاء الاخر ان كان رجع عنه المناع مناع المرأة الا ان يقيم المرأة الا ان يقيم الرجل البينة فاعلم من بين لا يثبتها يعني به رجل مضمين
المرة تزوجت بيتا ونحوها بمنع بومئذ بمعنى في آخر له اية فضل قال ابن ابي ليلى قال قال علي بن ابي طالب هو اليوم قلت جئت الى رجل من بني سالت عن
فلت ما تقول فيقال القول الذي يخبرني انك شهدت منه وان كان قد رجع عنه قلت له يكون المناع للمرأة فقال لوسالت من بين لا يثبتها يعني به رجل مضمين
بمكة لا خبر ان الحجج والمناع هي علامة من بيت المرأة الى بيت الرجل فيعطى الذي جاءته به هو المدعي فان عم انه احد من بيتها فليأت بالبينة ويجعل قول اخر هو
فخت الخ والشرح والمحقق الثاني والثالث الثاني وهو ان مع عدم البينة ان كان هناك عرف يدل على تخصيص كل واحد منهما من نفعه الا انه وفيها نصفا كما يروى
الدعا وبلى هو راجع الى اذهب لثاني الذي هو مقتضى صحة رفاعه وبموجب بين لا يثبتها يعني به رجل مضمين كل واحد منهما من نفعه الا انه وفيها نصفا كما يروى
انفعا العرب بان المناع هو مناع المرأة جاءته من ايها جاز الى بيت الزوج وهو قوله قد علم من بين لا يثبتها يعني به رجل مضمين كل واحد منهما من نفعه الا انه وفيها نصفا كما يروى
وما ليس هناك عرف وقرينة اصله على الاخصاص من نفعه مشترك بين ذوي اليد من غير اخصاص فيجوز ان يثبتها وكذا مع عدم الخالف مع نكول
احدهما دون الاخر في نفعه كذا يجمع بين مناع المناعين مع جواز الرجوع ان يحكم له ومع عدمه التقاضي بقرع ويخلف صاحبها بالجملة بعد نقله
على الاخصاص مثل البوارى الصوفى وظروف الماء من الجوف والشراب والحطب مثل هذه البلاد فان لم يثبت تأخره من مال الرجل بل فضل الدار حكم حكم سائر الدار
ومع وجوب محكم لصاحب الاخصاص به للعالم الحاصل به من الدار العام والخاص وغيره فاما **قول** لو ادعى ان سائر الدار بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة
والعين المومنة مثل الدار المعينة واختلفا في الاجرة فقال المومنة بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة
كونه اول يوم من شهر رمضان مثلا ولو يكن لاحدهما بينة فاما احتمال قول اظهرها وهو تحتها ان القول قول المستاجر فانه منكر للزيادة والمومنة بعثت راي المومنة
فهو على راي البينة على من نكح مثل سائر الدار وهو ظاهر الظاهر عدم الفرق في ذلك بين مدة الاجارة وعدة من قبل الخالف لان كل واحد منكر
فيحلف الاول بانه ما اجرها بشرة والثاني يحلف بانه ما استاجرها بشرة من منصف ان لم ينقص المدة ويرجع باجره مثلما استنع وهو بعينه فان اصل الاجارة منفق
عليه بل ثبوت العشرة ايضا وانما الخلاف في الزيادة لا في النقص فاما في كل امره شكل بالفرقة لانه شكل وادعى فلهو المقدتين في الاول
منع ظاهر فانه لا اشكال لما تقدم من ظهوره فانه قد يرد قول المستاجر ميل بالفرق بين انفقها لاجارة وعدة من مال من يرد بين الفرقة وبين تقديم السداد
اذا كان بعد وان كان قبله يتحقق ان كان مع ما بينة منع وجوب الرجوع بمرج ذوالنزع مثل كون تاريخ احد ما مقد ما على الاخرى مع عدمه يحمل تقديم بينة المومنة
كما اختاره المصنف لانه المدعي ببنية مقدية للحث المستفيض وهو ظاهر على القول بتقديم الخارج ويحمل تقديم بينة المستاجر لانه المنكر هو الدار اخل فقدم بناء على
تقديم بينة الدار اخل لان البنتين تقارضا متساوفا ووقع الاجارة منفق عليه زيادة الاجرة فخلت بينهما والاصل عدمه فينفق به وبطل بالفرقة وبطل بالفرقة
المقدمة الدالة على الفرقة مع تعارض البينة ويحمل الخالف ايضا بعد اسقاط البينة بالفرقة بغير الصفة مثل عدم البينة فيجوز ان لا ينفق منها وفي
ايضا لا ينفق من الامرين انفق المدعي وعنده وان كان لاحدهما بينة دون الاخر فالحكم الذي البينة مطلقا لان كل واحد منهما مدعي في الجملة فمنه نص البينة على المدعي
فاما **قول** لو قال المستاجر انج اذا نفقا على الاجارة والاجرة ومدها واختلفا في العين المومنة مثل ان قال المومنة بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة
وقال المستاجر بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة اذ بعثت راي المومنة
يقدم ولو تقدم تاريخ عقد اجارة البيت بشرة المتأخر حكم باجارتها بالدار الباقى من العشرة التي هي اجرة الدار المتأخر لان البيت صا للمستاجر باجرة اخرى بل هذه
وقع عليه الاجارة من قبل بنية طحسته من العشرة المتأخر يكون بالدار الباقى من العشرة التي هي اجرة الدار المتأخر لان البيت صا للمستاجر باجرة اخرى بل هذه
فكان اجرة رايها ببيت غير فيفقط اجرة فيفقط الاجرة على الكل ويقتطع حصته الباقى يكون له واذا كان اجارة الدار مقدية يكون اجارة البيت فاسدة فلا جرة ولا
ارة له وهو ظاهر هذا في المتن ميل بالفرقة حين تنازع التاريخ مع اقامة البينة من الجانبين كانه لما تقدم من انه امره شكل ومن الفرقة في الروايات مع تعارض البينة

ولو ادعى كل منهما الشراء من المشتري ايضا الشراء فانما بينة حكم السابق ولو انفا حكمه لا عدل فالأمر بالخروج مع بينة لا يقبل قول البايع لاحد ما وجد الشراء من الآخر
امنع الخارج بالفرقة من البين حلف الآخر واخذ ولو امتنع فتمت برجع كل نصف الشراء لكل خيا الفسخ فاذن اخذ الشراء من الآخر فعين ولو ادعى شرا ثالث من كل منهما وانما بينة
فان غشرا لاحدهما فضلى عليه بالفرقة وان غشرا لهما فضلى بالفرقة وان انكر واختلف التاريخ او كان مطلقا فضلى بالفرقة ايضا وان تفوق اقره ويقضى بالخارج مع بينة فان حلف الآخر
فان نكل قسم الشراء بينهما ولو ادعى شرا من زيد واقتضى الشراء من عمر والاقتضى وانما بينة متساوية في الدلالة والعدد والتاريخ احلف من يخرج الشراء من كل واحد
فذكره بالحق مع عدم ما للمامر من كل واحد منهما مدعى منكر مدعى انما الدار وبينة له فيحلف منعه ما اجرها وذلك ايضا ان له عليه عوى
ذلك يدعى عليه اجارة البيت بذلك فبذلك فيحلف هو فيحكم بالفسخ وطلان الاجارة مع استيفاء المنفعة فيكون باجرة المثل ويمكن ان يقال الخالف هنا على البينة
اصلا غير بعيد فان كل واحد مدعى اذا كان كذلك فهو مؤيد لاحتمال آخر وهو تقديم بينة مدعى اجارة الدار مع قارض بينهما وعدم الرجاء معه يقدم الى ارجحهما
بناء على القول بتقديم الخارج والمدعى فلا شك انه مدعى اجارة الدار وله بينة وغاية ما يمكن ان يكون للمالك المنكر بينة هنا بينة على عدم ذلك من جهة
ان له بينة على اجارة البيت وقت اجارة الدار وبينهما والما لا يجتمعان فمما في يد مدعى عينا لنفسه فام بما البينة فام المالك بينة بانها له وقتما
البيتا فيحكم بتأعلى القول بتقديم بينة الخارج والمدعى من غير شك فيكون فيما نحن فيه كذلك ولا يمكن هنا تقديم الداخل بناء على القول بفرقة مدعى ويحكم
بل يمكن الفصل بان يقال ينبغي ان يقدم بتأعلى القول بتقديم بينة الخارج المدعى بينة المالك على اجارة البيت ليس ما تقدم فالفرقة مجترة بتأعلى الروايات
العامه والخاصة فيحلف من خرج اسمه بالفرقة وان نكل يحلف الآخر ومع نكوله ايضا يمكن بطلان عواهما معا كما في صورة الخالف فلزم اجرة المثل مع الاستيفاء
فما مل قول ولو ادعى الخ اذا ادعى كل من المدعين شرا عين من متشبهها ومقتضاها ادعى ايضا ابقا الشراء بنيه لايه وانما ما كل واحد منهما البينة على
دعواه فان كان تاريخ احدهما سابقا لحكمه لهما ويرجع الآخر بشدة من البايع ولو انفرد بهما فاحكم للاعدل بينة ومع تناقيا في الدلالة حكم للاكثر بينة
وفي هذا الشرط مل قد مر فذكره مع التساوي في العددين يستعمل الفرقة من خرج اسمه يحلف فيحكم له بالعين بعد ذلك يرجع الآخر الى شدة البايع ولا يقبل قول
البايع لاحدهما بانه باع لغيره لانه صاحب الفرقة ولو اشنع ونكل من خرج اسمه بالفرقة من البين حلف الآخر ياخذ المدعى بالبينة ولو نكل معا عن البين قسمين
بينهما نصيبين يرجع كل واحد نصف الشراء لكل منهما خيا الفسخ للعيب الحاصل بالثبوت فانها عينه فاذن كل واحد منهما اخذ تمام الشراء الذي فعله البايع واذا
فزع احدهما فحفظ اخذ كل شدة من البايع والآخر ياخذ البين تمام الشراء دليل كل ذلك ظاهر مما تقدم **قول** ولو ادعى اثنتان شرا لثالث عينا معينة وحلف
من كل منهما ان شراهما فام كل واحد منهما بينة على ذلك فان غشرا لاحدهما فضلى عليه بالفرقة فقول الآخر ايضا عليه بالشراء اذا لم يكن البينة الاخر عليه بجان تاريخ
وخو به بالجملة اعترافه وانكاره لا ينعقد ولا يصح مع ثبوت البينة المقبولة الغير المردود وان غشرا لهما فضلى على الشراء لكل واحد منهما وان نكل احدهما او كلهما فان اختلف
التاريخ او كان تاريخا فيخرج بحيث يمكن توعده من يتقوى بالشراء ايضا وان تفوق التاريخ ولو كان التكرار اقره بينهما من خرج اسمه من المدعين حلف ان شرا منه واخذ الشراء
وان نكل حلف الآخر وان نكل قسم الشراء بينهما نصيبين مع اعترافه لاحد وانكاره الاخر لا شك البقاء بالشراء للغير واما الاخران كان يمكن الاجتماع بينهما بان يقع الشراء
منه بان يكونا مطلقين او مورخين بالثبوتين مختلفين بحيث يجوز التقد والواقع العارض بينهما فيخرج اسمه يحلف لهما فام مع النكول ياخذ
الاخر ومع نكوله ايضا يقسم الشراء بينهما بالجملة لا فرق بين انكارهما او انكار احدهما واعترافه وانكاره لا يصح ولا ينعقد وهذا المطلق وقال انكره لم يقبلهما فان لم
بينة فلها احاد مع الانكار وكذا ان لم يعم احدهما وهو ظاهر هذا **قول** ولو ادعى شرا من زيد مثلا واقتضى الشراء بانه فان كان
لاحدهما بينة دون الاخر حكم له به ولا يضر الى انكار البايع واقراره ان لم يكن احدهما بينة يمكن الفرقة وحلف من خرج اسمه مع النكول حلف الآخر ومع نكوله
الفسخ بينهما فان فام البينة مع الترخيص بالتاريخ او الدلالة لم يعد يحكم للراجح ومع عدم بقرع ويحلف صاحبا ومع نكوله يحلف الآخر ومع نكوله لهما يقسم الشراء
فما اخذ كل واحد نصف البيع نصف مختص به يرجع على البايع نصف الآخر وشرا فيبيع للعيب بالشراء وسجي البحث فكون هذا الشراء عينا ومع الفسخ يرجع كل
الى بايع تمام الشراء ولو فزع احدهما فحفظ يرجع نصف البيع الذي حصته الى بايعه ياخذ هو تمام شدة من البين للآخر اخذ ذلك النصف الاخر فام ما ثبت له شرا
الا النصف الآخر للآخر وبغير رجوع الى بايعه هو ظاهر وجه لكل ظاهر بعد ظهور ما تقدم انشاء الله **قول** ولو فام العبد بينة الخ اذا ادعى مملوك ان
مولا واعترقه ادعى شخص اخر ان شرا من مولا فان كان لاحدهما بينة فضله بها وان لم يكن احدهما بينة وكان بيد المولى لم يصدا احدهما يحلف لكل واحد
على نفقته فاحلف العبد انه ما اعتقه وللمشترى بانه باع منه فان صد العبد ثبت لعق وحلف للمشترى بعد قبض الشراء ان ادعى عليه بغيره في البيع ان كان العبد
مشت يد للمشترى وقبضه وقلنا ان اقراره بالعق قبل القبض ليس بيمين مثل ان تلف بانه متاوتة ولا فلا يحلف فانه يفسخ على تقدير وقوع الشراء باقراره بالعق الذي
مشتل البيع قبل القبض الموجب للتسليم وان صد الشراء وانكر العق فليملوا احادهم على نفسه فانه يحتمل ان يرجع مدعى الشراء عنه فيقع اقراره بالعق او يظهره
ذلك الشراء بوجهها او يظهره لغيره في اذنه او حبله وكماله ما اعتقه فباعه فارقا بالشراء وبالجملة النفع في نكوله عن البين قد يظهر لكن فضل في شرح البيع
ان قيل ان ليس من موضوع بقرع احدهما بعين لا يحلف الآخر قول واحد الا هذا فامل وان كان كل واحد بينة فان نظام تاريخ احدهما فام في حكمه بوقوع
كل منهما احدا راعين كذلك البين يكون لثاني ما ظلا لوقوعه غير محله وان كان التاريخ واحدا مع الرجاء بغير تقديم الى ارجح مثل اكثر عدله ووجه العارض في
الفرقة وتكيف صاحبا فان حلف حكم له وان نكل يكون ضفة متوقفا وضفة المدعى يحتمل ترجيح صاحب الفرقة بغيره ويحتمل ان يكون مثل اتفاق
التاريخ يخرج احدهما وعدم تاريخها وكذا تاريخ احدهما واطلاق الاخرى لعدم البيع مثل الاتفاق فامل وان كان المملوك يد صد الشراء يحتمل تقديم بينة شرا
على القول بتقديم بينة الداخل لاجتماع البينة واليد ينقل عن الشراء حلفا فيقال قد ثبت بينة المشتري ان كان يد لا اجتماع البينة واليد هو مبني على اصله
تقديم بينة ذي اليد عند العارض ان كان يد المالك الاول ولم يكن يد احدهما متاوتة فليطلب الترجيح ومع شفاة يقتضى بالفرقة مع عين الخارج والشيخ في حكم
بالبين احتياطا وبغير منه البين مع الفرقة للاحتياط عند ولاوى اللزوم كغيره فان امتنع من البين حلف الآخر فان امتنع احدهما بقرع ضفة مجترة بغيره **قول** ان
عق اجمع الخ يعني اذا صار نصف العبد المذكور في المسئلة السابقة للمشترى عن نصف المملوك عن الحلف للمشترى في العقد البعوض الصفقة الذي هو عيب في البيع
وهو منقول عن الشيخ ايضا فان وقع المشترى عن عق هو ظاهر ان صد المولى وان لم يصدا فوجه ان له بينة بالعق على المشتري من غير جو متعارض وجاز
بغيره بينة المشتري في نكدها هذا فاعلم انك قد ثبت ما ان صدقها فيمكن ان يقال عق ايضا لان المعارضة فلا ريب فان الشراء انتفى فلا يبايع لعق فامل

له فانك

المستترية القمحة وقضى

اخترت علی بن
نخاوری بن علی بن

بنيصفت الشئ في

وارجوا بالنفس
والأخر اخذ جميع
وأتم

لما كان في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

اخترت من الثمن
المن

انتم فان الله اعلم
بما كنتم تعملون

فان فسخ عتق

الشيخ اشكال
بسم الله الرحمن الرحيم

قيام البنية
الحكم بالفق

20

10

—
—
—
—

الذی

29. 2. 1900.

اقوال

...

10

ولو ادعى ثلث ما في يد الغير من ارضان شهدت بنية بالملكية له او بالبيع او بالتسليم انزعته له والا فلا على راي لو ادعى بنية بايداع ثمانية اعم منه واخر بنية بايداع ثمانية
اقرع مع الشاؤ ولو قال غيبه في قول اخر فله باو اما ما بينه حكم للمقصود والاصل **الفصل الثالث** في الميراث لو ادعى ابن السلم تقدم اسلامه على موثا بنية
وصدقة الاخر ادعى لنفسه ذلك نكر الاول اختلف على نفي العلم بتقدم اسلامه بنية على موثا بنية بايداع ثمانية اعم منه واخر بنية بايداع ثمانية
في الاخر اما لو اسلم احدهما في شعبان والاخر في رمضان ادعى المتقدم سبق الموت على مقتضى الاخر لاخره لكونه بينهما موت
فيه فانه يثبت عن النصف فقط لان الفرض ثبوت البنية بالبيع وهو العنق فهو بنية الملك عدم العنق هذا غير بعيد على تقدير تقديم الخارج على تقدير
النصف ففي السيرة الاشكال المذكور ولكن دونه هذا البعض عينا موجبا للنفق بانه انما الجاني النقيض من قبله حيث توجه اليه اليقين ترك باختياره وقبل ليس
كذلك فان البعض انما جاء من حكم الشارع به بعد قيام البنية بان البيع اعقبه ليس على المشتري اليقين له فذلك فان اليقين بكونه شرعا وتركه والاجتناب عن شرعا
فلا يكون البعض منه فالحق ان ثبت ان تبعض الصفة مطلقا موجب للنفق يثبت هذا ذلك لان ثبت بل لعل ان هذا غير داخل فيه ولا يثبت ولا يقال
البعض الذي ثبت عندهم باجماع ونحو ثبوت النفق به هو الذي لو كان للمشتري فيه مدخل هنا ليس كذلك الاصل في البيع بعد الحكم بالصفة للزوج من حيث
الخروج عنه بل قبل قوله وفي السيرة اشكال معناه ان ان لم ينفق المشتري بل اقرب منه النصف المستقر على النصف له اخذ في النصف الاخر ان عطا بالبيع
موسر بحيث يلزمه الية بعد عنق حصته في الميراث هنا اشكال بشان ميراث البنية بانه بالشرع والعنق وحكم عليه شرعا سبق النصف بالمباشرة مع تحقق شرط السيرة في
من لو عنق النصف فيلزمه الحكم بالسيرة ايضا وان من شرط السيرة كون العنق باختياره وهذا حكم عليه بالعنق فله السيرة ويمكن ان يقال الحكم بالسيرة لا
يتأخر اختياره وان من شرطها ثبوت العنق شرعا اختيارا ومباشرة لا اقراره به عدم ثبوته عليه شرعا او لا لو انكر عنق حصته من مملوكه واثبت عليه البنية
الشرعية من غير فادعى اصل يلزم عدم السيرة فانه حكم عليه بتبعض حصته في الميراث وهو ظاهر نعم يمكن ان لا يقال لاسيما هنا لان مع مباشرة العنق المدعى بتبعض
الكل بالمباشرة لزم ذلك اصله والا فلا سيرة الا ان يقال قد قامت البنية الشرعية بمباشرة عتقه كله وقام المعارض على ما شرع للنصف بالمعارض
تحقق شرط السيرة الشرعية فقامل وما ذكرناه من ان يدعى ما نقل عن الشبهة انه اعترض في معنى السيرة لان الواقع في ميراث الامراء انهم فلا سيرة اذا عنق اصله
وهو ظاهر ما العنق فهو الميراث فلا ينفق به على ان هذا الكلام يترتب عليه انه لا يكون احدهما وان خرج يلزم ان معنى ثلث النصف ولا لعنق النصف والحال
تقدم من ان احكام الشرع مبنية على ما ثبت بظاهر الاما ان الشرعية وهو ظاهر نعم يقال يلزم على القول بالسيرة الحكم بطابع العلم بسببها فظاهر ضرورة
من دفع منازعة وغيره ان سببها حق البعض فقط مباشرة اختياره او لغير ذلك واقفا وضارا وان حكم بمثل ذلك لعنق النصف شرعا الا ان كان له في الشرع وعاد
البيع ومعلوم انه يلزم بحسب نفي الامر الظالم على احدهما بالنصف لكن لما لم يتحقق ولا يمكن دفع النزاع بوجه حسن على وهو خير من ايقاع الظلم على احد فقامل
وبالحيلة السيرة على خلاف الاصل والقوانين الشرعية مبنية على الاصل فما على غير ذلك الاشكال **قوله** ولو ادعى في اي لو ادعى بدين مثلا ان الذي يدين في
من يكره له بنية وعمره ينكر ويدعي انه فان شهدت بنية بان ذلك ملك يد او شهدت بان ذلك لغيره بالبيع او شهدت بان البايع سليل الذي يدعى مع الشرا
بالشرع ان يدين بنية ثلث العين للمدعي من يد عمره والا يحل ان لو بكر الشهادة مقرونة باحد الامور المذكورة لا نرفع منه له قال في الشرح هذا موقوف على المبسوط
لان مع عدم التقييد بما ذكره يكون مجرد شرع ويمكن خلة غير ملك فلا يزال يد المدعي المحققة بامر موقوف وقال في الخلاف يقضي للمدعي الشرع لانه على النصف
السابق الدال على الملك قلت هذه المسئلة فرع قدام اليد فان جعلناها موثقة في النزاع قدام مدعي الشرع موثقة في القبول لا وان لم يجرع بها قدام ذوات
واخرى بشان المدعى على البيع فله ان شهد للبايع بالتسليم بانه حكم بان البيع مقبولة في غير ذلك يكون مرجحا ويحكمه ان لو شهدت بالبينة الخارج بان الدار كانت
بلا منذ سنة لا يزال اليد المضمرة تكفي في الجمع بين ذلك وبين ترجيح هذا بتسليم البايع الى المشتري فيشكل الاعراض الاول بان صور النزاع فيها عقد التسليم
عارض به مجرد عقلا فانه لا يوجب له حرجا وحلا واذا اضيف الى الثاني فانه وادلان اليد السابقة ما ترجح الا ان كان كانت ثبتت الموضوع على الاثني فيقال لغير
قوله اخر ترجح اليد السابقة كما لم يحل كلامه عليه وخالف المصنف في المسئلة فثبت ما سبقه وخالف في تحت الخلاف ولا يخفى ان الشرع لا يستلزم النصف الشرعي البنية
يصوصو البيع في يد الغير في ملك الغير يقول الشيخ لانه على النصف الخ وقول الشارع المسئلة فرع قدام اليد على النامل وكذلك يشكل الاعراض الاول لانه جعل الميراث التسليم
وليس واضح فانه اذا جاز البيع ملك الغير التسليم لو بصر مرجحا وان الثاني مستقل فيحتاج الى الاضمار مما في المتن غير بعيد **قوله** ولو ادعى بنية الخ لو ادعى
الدابة التي يدين فلان في حجة باها وقال الاخر او ادعى باها وانما كل واحد منهما البنية على ذلك ان كان هناك مرجع مع احدهما من البايع او العدة له او
على القول بها فانه في الواقع المعارض في حقها احكام الفرية فيحلف صاحبها فان حلف لا يحلف الاخر وان نكلا يمكن الحلف بصفة كما هو محتمل ترجح
من صدقة المشتبه بان الاخر يحلفه على عدم العلم بانه بل لكل واحد على تقدير دعوى العلم وانكاره يمكن تحليفه فاما **قوله** ولو ادعى شخص
ان الدابة التي يدين فلان مثلا في عضه ما من قال الاخر في قولها في اما ما بينه على النصف الاقرار فقط مع الترجع ليعاين وهو ظاهر على القول بانه مع ذلك
حكم بها الاول ولا ضمان عليه لثالثا لا يفرم له اما الاول فلان بنية الاول فله على الزيادة مثل ملكية المدعى سبب ثبت المشتبه فيكون يد عاتية
البايع اقراره لغير بخلاف بنية الثاني فانها انما تشهد باقراره له فقط بل يمكن ان يجمع بينهما فيحتمل ان عضه من الاول واقربا للثاني انما ساقا بينهما
بحسب الظاهر لان بنية العض تدل على ملكية المصنوع المنصوب من جلات الاقرار فانه لا يدل فانه اذا سمعت البنية انه قال هذا فلان فانها ان تشهد
لو كان للمقر له بخلاف النصف فانه اذا شهدت بالعض في الظاهر من اقراره ان ذلك عيانا فهو ملكية المصنوع المنصوب منه فيرجح فاما انما ظاهره انه لا سبب
هنا اذا ثبت انما له انما يكون له لحيولة ونفوسه في المالك عن صاحبه لئلا يطعن عليه هنا ليس كذلك بل انما تسلط على المال البينة واخرجه عن وصا لحيولة
وبين ما اقر به للمقر وليس للمقر في دخل وهو ظاهر واعلم ان ذكر هذه المسئلة في باب العقوبات لتبينه لا لغيره وهو ظاهر اذ ليس احد طرفي الدعوى عقدا بخلاف
مناسبق فان ثبتها ذلك وتضمنها كل طرفها **قوله** ولو ادعى بن السلم الخ لو كان شخص مسلم له ابنان كافران بل وان كان كذلك فادعى احدهما انه مسلم قبل تو
وصدقة الاخر على ذلك فادعى المستدرك لنفسه انكره للمدعي الاول ولم يصدق فيه شرعا الاول المال كله لم يثبت لثاني شيئا وهو ظاهر له احكامه على نفي العلم بالثاني
بما هو موثا بنية وان ادعى عليه ان صدقة برهان معا وكذا لو كان من مسلم وله ابنان بل وان كان مسلمان معا وكان فادعى احدهما عتقه بل هو الوارث وصديق
فادعى لنفسه ذلك فانكره الاخر فله احكامه على نفي العلم بذلك ان ادعى عليه فيقول المال بعد الحلف ان كل يمكن توجه اليقين الى المدعى فيشاركه بعد او يغيره

ولو ادعى صافي يد الغنم له ولا يثبت الغائب بالارث واما ببنه كاملة فان شهد بنفي وارث غيرهما سلم اليه النصف ولو شهد بنفي وارث سلم اليه النصف بعد البحث والنصفين
وبني النصف الاخر يد الغنم وسلم الحاكم من ثقتهم ولو ادعت الاصل او ادعى الولد الارث واما ببنه حكم للزوجة واما كل من العتق الثالث ببنه ببق الميراث له ارفع ولو شهد
اجنبان بالوصية ببق غانم وارثان بالوصية ببق سائر الوارثين مع شهادة الورثة والوجه بحق الاول وثاني الشيء من

الخلاص المتقدم وهو ظاهرهما الواسل واعنى احدهما في شعبا والاخر مضاعف المقدم سبق مؤثوث على مضاعف الاخر في مضاعف يكون
بعد سلامهما وعقبهما فالنكاح بينهما واما ما كان من الاصل الجوهري والحق الذي انقضا على وقوعه وهو ظاهره لان لظاهره السابق لمختلف للا
على عدم سبق الموت على مضاعف وهو ظاهره كذلك ولو ادعى الخ بقى وارثي شخص ايا الغنم مثل لدارها له ولا يثبت له الارث لغائب
استوراه من بينهما او غيره واما ببنه كاملة ويظهر من المتن ان المراد بالبنه الكاملة هي التي تشهد بنفي وارث اخر غيرهما وذلك انما يكون مع الحق الباطن
والصحة المتعادلة وفي شرح الشرايع يثبت الحق المتعادلة والخبرة الباطنة في الدروس والاذان الخبر الباطنة مع شهادة تها بنفي وارث ولو بعد العلم
فيهم منه عدم الاحتياج الى البين غلما بل يكفي فيه ظاهرا وان يقولوا ليس له وارث اخر على ما علم سلم اليه النصف الحاكم فيضبطه النصف الظاهر
والا يلزم اتمام الشهادة مع احتمال انهم يشهدون على النفي قطعا على ما يملكون فحتمل عندهم ايضا غيرهما فلا يثبتهم وان لم يحصل منه كاملة بالمعنى المتقدم
ام لا يثبت الحاكم عن حال وارث اخر فينقص عن حال الميت في القدر الذي كان ليكنها او يزوج اليه فيكتب في الحكم تلك البلاد او يرسل من يستعلم الحال فاذا انقضى مدة
تبلغ على الطرفين مثلها انه لو كان وارث اخر يظهر فيظهر في يدغ الى حاضر حصة بهمين ظاهره عدم الاكتفاء بالكيفيل فلا بد ان يحصل شخصا اثناسا ولا يثبت
ان اذا وجد وارث اخر على الحصة هكذا ولا بد من منع حصة ذلك ايضا وهكذا يصح كذا حصة الغائب حصة النصف الاخر الذي كان للغائب كنه يد من كان
كان حتى يحضر الغائب سلم الحاكم الى مبرم فيهم من ان الامر الحاكم فانه وليه وكيله فيفعل ما يرى مصلحة فيه فان راي المصلحة في الاول يفعل الثاني كذلك
بالجملة فيفعل ما يرى من المصالح الظاهر من المتن ان هذا على تقدير عدم البينة الكاملة والظاهر لا خصوص بل مع وجودها ايضا يفعل كذلك ثم ان هذا الحكم
من طلب الشهادة الكاملة ثم التقين بين الورثة الحاضرة والنقص وارث اخر غير الحاضر مع عدم اتمام القيمة فحفظ حصة الغائب ليس مخصوصا على الدعوى واثبات
مال يد شخص مع اقراءه بيايكي هو المفروض بل يعم في جميع وقوف الارث اذا احتل وارث اخر هكذا يفرم من كل اثم ولكن وجوب هذا الحكم وان النقص
لتعليم مال الحاضر مع عدم البينة الكاملة وجوب قبول امين خاص من حصة من وجدهم انه ليس بواقف للقسا المشهور المتعارف عندهم واصطلاحاتهم ليس واضح
وانهم يكفون اكثر الامور بان الاصل العدة ويشقون به اكثر الاحكام ويحكمون به هو هنا حاصل وضع شخص عن الحقيقة لاحتمال وجوب شريك له وتكليفه باليمين
المذكور يحتاج الى الدليل من العقل والنقل من الكتاب والسنة والابحار وهو ظاهره ذلك قد بول الى الضرر بقضا الحق فنقضوا الدليل عدم ذلك بل اعطوا
حق شخص الزية اذا حصل مستحق اخر يكون بحجة فطلب حصة بعد اثباته فان كان عنده ياخذها والاصح حتى يحصل كسائر الحقوق ثم قد يحصل الشهادة ويكون احتمالا
ظاهرا وجوب وارث اخر فها الوقت المثبت غير بعيد مع اعطاهم في الجملة الى حصة الحق مع حاجته على ان حصول العلم بالبينة لا يخرج عن اشكال اذا تفرج
خفية وفي بلاد الغربة واخذ بالعدل المنقطع واشترى جارية او حصل منه بطي بالشبهة وحصل الاولاد وهكذا من الاولاد وهكذا وكذا غير ذلك ولا بد من حصول
العلم نادرا وقد يحصل الظن القوي لناخ العلم قولهم ولو ادعت الخ يعني اذا ادعت وجبة ميت من المال الفلاني مثل جارية او صاعدا ياها الزوج الميت لكون
الوارث وادعى ان ذلك كناية الميراث كان مع عدم البينة يحكم للوارث بعد بينة لكونه الميراث من زوجة المدعيه ومع بينة يحكم لها بما مع بينة يحكم لها على الموت
بينة الخارج لكان المدعي الخارج اذا الاصل كون مال الميت تركه فيكون الميراث منها الوارث ان كانت الزوجة ايضا وارثة ولكن خارجة ومعدية بالنسبة الى هذه
الدعوى اذا لم يكن المدعي في الزوجة المدعيه فانح مثل دعوى ميراثه من ميراثه لكونه في الزوجة من ميراثه وكذا اذا لم يكن الجمع بين بينهما بان يكون مما يمكن شهودها
تطلع على اطلاق الشهادة في ميراثه في ظاهر الحال وبينة اشد بياض الحال بما يخفى على غيرهم واما حاصل المتعارض مثل ان قالت شهودها اصدتها
في الوقت الفلاني وشهد شهود الوارث بموته قبل ذلك نحوه وكانت العين بهذا تقدم بينة الورثة بيا على ذلك اذا كان بيدها او يد ثالث فيجوز للميراث
وبين صاحبها الى اخر ما تقدم في مثال ذلك من ادعوا الوارث فثبت فذلك ما مل قولهم ولو ادعت الخ يعني لو ادعت شخص من بعض عدا امينا واشبهه بعبد اخر
وكل واحد يقبل تلك البينة فادعى كل واحد ان العتق وقع عدم البينة ومعهما مع عدم الترجيح بقرع بينهما فخرج اسمه ببق وبجته ان يكون العتق بعد البين
ومعه نكوله حلف الاخر وببق مع نكوله لا يجزى عدم العتق والنصف فامل قولهم ولو شهد اجنبيا الخ يعني اذا ادعى شخص ما وكان له عبدان كل واحد
ثالث فانه ادعى احدهما الذي اسمه غانم مثلا ان مؤله ادعى ببقته وشهد له الشاهدان ليسان بوارثين له بل اجنبيا باذنه ادعى ببقته فيكون معتوقا
او يجب عتقه وقام وارثاه عدلان وشهدا بان يرجع عن صيته غانم بالعتق او وصية سائر ادعى ببقته فيكون هو المعتوق او يجب عتقه ومن غانم وقام وارث
البيضاء فالنصف قد شهدا الورثة ببقها لكان الوارثان متهمين فان الارث لها فلا يقبل شهادتهما فان المتهم لا يقبل شهادته فصار كالمعدم فيعتق العتق
بنامة ببنه اذ الاجنبى من شهادة الوارثين بالرجوع للثمة ولم يثبت شهادتهما من الشئ لانهما الورثة فيؤخذ ان باقرارهما بضمهم دون ما ينعهم وان كانا
منهم لعدم بقاء شئ من الثلث الذي للميراث لا يرضى لغيره والوجه ببق جملته ببق الذي يجب ان يفتي به هنا هو عتق غانم كله باقرار الورثة انه ادعى ببقته فهو كالثالث
عليهم باقرارهم ببقته ولا يجمع منهم الرجوع للثمة وتدارق بالوصية ببق سائر الوارثين لكان غانم ثلث لكونه ببق سائر الوارثين مع ثلث اخر فيعتق
من سائر ثلث لكونه وهو سائر ما يارب وهو ثلثا لا فيعتق ثلثا ايضا كالب على حاشية المتن حاشية من ملاه بسخنا في الدين طاب له هذه المسئلة مستبينة
المقدمين الاول ان تبطل الميراث وصايا به الثلث بحسب من التركة ويكون للورثة ضعفها من التركة والثالث لا يحسب التركة ولا يكون للورثة شئ في
مقابله الثانية ان غانما للاحكام الحاكم ببقته ببنامة الثالث هل هو من قبيل التبرع او من قبيل الاطلاق قال الاحكام من قبيل التبرع بحكم الحاكم بمرسند الى
الشهادة ومن يقول من قبيل الاطلاق يقول النبي اقرار العتق على انفسهم جائز والورثة اقرار بذلك لا سئل ارام قولهم ان يرجع عن الوصية ببق غانم وارث
ببق سائر على الاول لا يفتق شئ من سائر بل ببق غانم ويكون لباقر والآخر للورثة في مقابله وعلى الثاني وهو اخبارنا يفتق ثلثا سائر مع عتق غانم
ولا يخفى ان الاول ما اشار اليه بقوله والثمة الخ والثاني ما اشار اليه بالوجه الخ وان التبرع ليس له دخل هنا لان الكلام في الوصية لا في تبطل الميراث لان

فصل الرابع في بيان المصلحة المطلقة

المصلحة البينة المطلقة لا توجب تقديم زوال الملك على قبل البينة فلو شهد على اية متبناها قبل الامة لم يدر على الترة الظاهر على الشجرة ذلك الجرح هل اذا
من المشتري بجهة مطلقة يرجع على البائع اشكال فان قلنا به نلواخذ من المشتري الثاني رجوع الاول ايضا ولو جرح عند الرجوع الا اذا ادعى ملكا سابقا على الترة على الترة ولو ادعى ملكا
لم يذكر الشاهد الملك سلبه فلو اراد الرجوع بالبيع لم يعد البينة بعد دعوى البيع لذكر الشاهد ان سببا اخرى عينة على ميت ببارية عين وضمتها كما كاله الشرح غير عين ولو اقام
من ادعى البيع الضمت في شهادته في الجرح ولو جرحا على الجميع للصف الثاني بفتح وخلف الخارج بالفترة فان نكل احلفا لآخر فان نكل احلفا فليصل المشتري ثلثة الارباع ولو ادعى الثلث
فان كان حصة المشتري من الثلث ان كان المرز الذي ما فيه حصة وان لو يكن مخوفا عند المناخري ان يمكن ان حصة الثلث الذي علق بالوصية لقيام
واقرا الورثة وان ثلثا يرجع فلا يقع منهم الرجوع فيحكم عليهم بالاقراء الاول ومقتضا الحكم عليه بالحق بالوصية وهو ان يكون من الثلث فلا يقع منهم
ثلث ما يرجع هو ثلثا سارا ايضا وموثر ان الاصل عدم علق متى الاما ثبت شعرا ولم يعلم كون علق غانم الا لا فغير محسوس من التركة اصلا فمامل بل يقال
بعد التهمة في مثل هذا المقام فانما عدا لامة الذي يقولون ببقته وعدم رجوعه مثل الذي يقولون ببقته والرجوع اليه بعد من اعد له من اهلها فانما
الا يقع الا باعتبار الاول وخصوصية العين فيبعد من اعد له من اهلها ان ينفي عليه فانما ان اراد الظلم كما هو يقولون بعدم وصية غانم وما كان يحتاج ان يقولوا
بها ثم بالرجوع بل اتهام الورثة ان لو يكن له ضرر ده مشكل فامل ولو كرهنا يمكن ان يقال هاهنا عيان الرجوع والشاهدان ايضا ولا بد من الحاشية بين الشاهد
والمدعي فامل انهما قد اقر بجهة وصية علق سارا وان علق غانم فلو قيل فيهم علق سارا كاله ان علق غانم بمثله ان علق سارا فذهب من ماله بعد ان
وصل يديهم فخرج ثلث الكل لانها كان ذلك الحكم الحاكم قبل وصوله بيدهم يكون بمثله الثالث فيقول ثلثا التركة وهو ثلثا سارا فامل قول البينة
المطالبة الخ يعني ان اثبت البينة المطلقة على ان المدعي ملك المدعي من غير تبديد بوقت كونه ملكا للمدعي لا بوجوب تقديم ملكه على وقت اتمته ولا الشهادة يقتضي تقديم
زوال ملك المدعي عن الذي عليه بل ان وقت ان المطلقة لا يوجب كثر من كون المدعي ملكا للمدعي لحظة قبل اتمته الشهادة الا ان يكون هناك شيء من الخارج
يقتضي ذلك هو ظاهر فلو شهد في هذا المقام على الفاعلة السابقة محصله ان ادعى شخص ملكية وانه شاهد الشاهد من على ملكية هاهنا مطلقا من تاريخ سبق
يكون لذاته من حين اتمته الشهادة له لا قبلها ويكون نتائجها ان التركة كانت لها قبل اتمته البينة المدعي عليه لا للمدعي لان الاصل عدم ملكيتها له الا زمان ثبوتها البينة
وذلك ليس قبل وقت اتمته الشهادة لا لحظ فيكون مامل ان ذلك للمدعي عليه فيكون نتائجها التي كانت له وهو ظاهر لا ان يضم اليه قرينة او علم من خارج انتمت
البينة من هذا الجرح قبله ايضا زمان قليل وكذا الترة الظاهرة على الشجرة اذا ثبت كون الشجرة للمدعي لم يثبت كون الترة الظاهرة عليها له بل تكون للمدعي عليه
الامع قرينة تدل على ذلك فانما اذا علم ان من هذا الحين مثاله وعلم ايضا انتمت من هذا الحين اليه اذ ليس له فالا الا المدعي عليه فيهم انتمت
كان له ومخوفا ذلك ح اذا اخذ المدعي عين العين المدعي بها من يد المشتري الذي شترها من بايع محجوب وبينة مطلقة على رجوع المشتري الى البائع بقية الذي
اشترى تلك العين اما اشكال عما ذكرناه من الفاعلة من ثبوت العين للمدعي بعد اتمته في صارت العين ملكا للمدعي فاحذر من المشتري بعد ان حاكم ملكا له
اخرجه من ملكه لا من ملك البائع ودية فالبائع صحيح وليس للمشتري عليه من وهذا الحكم يكون النتائج الذي كان قبل اتمته للمشتري فكيف ياخذ عنه من البائع ومن
اطلاق الاحتياط بل اطلاق المسلمين الرجوع الى الترة ولو اخذ من المشتري بل الجوق على ذلك على تقدير القول بالرجوع يرجع المشتري الثاني الى المشتري الاول
لو اخذ من الثاني وهكذا وهو ظاهر ويمكن حل الاطلاق والاطباق على ما اشترى اليه من جوق الترة على ثبوت عين المدعي قبل ان ينقل الى المشتري فان سببه مخض
ان يكون لانفصال منه اليه وقد يعلم المانع والمشتري المدعي بل الترة وغيرهم بعدم ذلك بل انه انما هو قبل ان يخرج من يد البائع وح النتائج ايضا بفتح
ما اذا ادعى سبق واشبهه بالبينة لا مطلقا للجمع بين الامة فانما اذا ثبت لقاعدة بالهليل فلا بد من التناوب بل في كلام الاحتياط غيرهم من المسلمين بحيث يطابق
ذلك وشار اليه المصنف هنا وفي سائر كتبه دفع الاشكال ووقعه الجرح بعدم الرجوع الامع دعوى سبق وابانة بالبينة لاني الدعوى البينة المطلقة تنبؤ
والوجه عندنا يعني الوجه المعقول الذي يحجب ان ايضا اليه بفتح بعينه عدم رجوع المشتري الى ثمنه الذي شترى به العين المدعي الذي اخذت منه بايع المانع
من الفاعلة الا اذا ادعى المدعي اخذها ملكية سابقا على بيعها على المشتري شتر منه وابنت ذلك بالبينة المقيدة لذلك لا بمطلق البينة وهو المراد ترك الظهور
وذلك هو الحق الامع القرينة كما اشترى اليه بايع ذلك ايضا راجع اليه فانهم قولهم لو ادعى ملكا مطلقا الخ دليل عدم مضرة ذكر الشاهد سبب الملك ايضا من
الملك الذي ادعاه المدعي ظاهر ما دليل وجوب عادة الشاهد الشهادة بالبينة ان ادعاه المدعي اذا اراد ان يرجع بقية ذلك وغيره فان الشهادة المشعرة
انما بعد دعوى المدعي ما ادعاه هو السبيل فيتم بل يرد لكونه متبعا لها فينه فاذا ادعى المدعي ذلك يعيد الشاهدة لك مرة اخرى لقبيل ويعمل بقضا كما تقر
عندهم قولهم لو ذكر الشاهدان سببا اخر الخ اذا ادعى المدعي ملكا ويرى له سببا واشهد الترة عليه وذكر الترة سببا اخر غير الذي ادعاه المدعي فنافقت
الشهادة والدعوى فلا تقع هذه الشهادة على اصل الدعوى ايضا الا ان يكون ناجح يمكن الاحتجاج فامل قولهم لو اقام الخ اذا ادعى شخص على ميت عينها مثل
داوابة معين بانه كانت عارية عنه او انمعضها منه واما على ذلك البينة الشرعية كان له انتمت اذ ثبت له حقه ولا يحتاج ذلك اليه لان الاصل بل
على المدعي مع البينة وظاهره له البينة على المدعي واليمين على من نكر وخرج الدعوى على ميت اذا كان بدون نص لاجاع ان كان هي الباقي على حاله اذ هاهنا
القول للعين ايضا بل المخلون عدمه وقد مضى البحث فذكر قولهم لو اقام كل الخ اذا ادعى شخص مجموع عين اخرضتها وخرج يدها على الترة فكل منها حصة
للصفت اقام كل واحد بقية على ما ادعاه فيحكم بان كل تلك العين للمدعي للجمع لا تضر في النصف الذي لا نزاع معه هو نازع صاحبة النصف الذي فيه فقط
انما كل منها عليه البينة فيحكم له بالنصف ايضا لان خارج هذا على القول بتقديم بينة الخارج وعلى القول بتقديم الداخل يكون النصف الاخر له فيكون بينهما
مضغافا في مواضع لو كانت في يد ثالث فما خارجا معا فالنصف للمدعي بكل غير مازع والنصف الاخر اجمع عليه بينهما فامع التخرج فيحكم له ومع التناوب
يسبق الفترة بخلف من اخرجه وياخذ المتنازع فان نكل الخارج بخلف الاخر فان نكل الاخر يقيم النصف بضمين فيحصل نصفه وهو الرجوع للمدعي والجمع وقد كان
عنده نصف فحصل له ثلثة الارباع وللمدعي النصف الرابع وهو ظاهر لا فرق بين وجوب البينة وعدمها واما اذا كان يده مدعي لكل مع وجوب البينة فمامل ان يرجع
يعمل على الاحتمال ومع التناوب مع القول بتقديم بينة الخارج يكون مضغافا على القول الاخر يقيم مضغافا وهو ظاهر مع عدم البينة منها وهما متشككان بخلف
صاحب النصف لصاحبه فيقسم بينهما مضغافا ومع ثبوت احدهما فان كان هذا الكل بخلف لصاحبه فيكون لكل له وان كان صاحب النصف بخلف خصما فيكون
بينهما مضغافا ولو ادعى معهما اخر خلاف ذلك العين وقسيت كلامه ولا بينة لاحدهم فلكل واحد منهما الثلثا التركة بدو ويحلف كل من الثلثة والثالثا على النصف

كذا الذي نشأ قسفاً منها ذرة واليهوى فلا يقيم على أصل الداء بل هو أفا ميم
 تشويعه
 بغيره فكل الزنا مع علي
 طاق وانما الزنا مع الدين
 وعلى المستوعب فانك
 فالتأوانه مع ما بينه وبين
 اربع مئة جناح والملك
 في يدكنا والملك في يدك
 في بعض من الحرام
 من المسوقين في
 فنهيم في جسد الحيوان
 وضعت الدنيا حماراً وضعت
 في الدنيا شين

وَمِنْ قَوْلِهِمْ كُنَّا الْكَلْبَاءُ كَمَا فِي نَوَاسِيبِ مَوْصِلٍ الْمُسْتَفْعِلِ لِقَوْلِهِمْ بَنِي النَّجَاحِ الْكَلْبَاءُ كَمَا فِي

[illegible]

وہو

پیش

الشيء والثلاثون بكل عند الثمانين وهو سدس المجموع وثلاثة والثلاثون شاعشر وهو سدس الرابع أربعة وهو سدس الثالث الكل واخرج الحمد فاما في القول
بقدم بنية الاخذ واستخرج حكمه وكذا في صورة المسئلة **قولنا** واخرج المبيع مستحقا الخ اذا اشترى شخص شيئا مثلاً وارو اية فخرج مستحقا وما لم يشر
وانه كان مقصودا وبغيره جاز وما ضار فاخذ صاحبه بعد ان ثبت شرعا ذلك فلا يشترى الرجوع على ما يصير عاد فالشيء من الشرع قد عرف ان هذا انما يكون اذا ثبت
كونه مستحقا ومقصودا عند البائع وحج الكلام في جواز الرجوع اذا اوضح المشتري فمقام منازعة المدعي غير بانه ملك للبائع سواء ما اسند اليه اصلا
او عرض مثل ان يقول اشترته منه وهو بطل وان رجلا خير ما يبيع مال الناس ليس بمأصوب بخود ذلك اما اذا صح في مقام دفع المنازعة وقل انه ملك للبائع
وان الاخذ ظلم في الرجوع اشكال من انه يجب الظاهر اقرار بملكية البائع للبائع ان المدعي الاخذ انما اخذ ظلاما وان مثل هذا الكلام يقال في مقام المنازعة
ودفع الخصم والزاع فيمكن ان يقال كما قيل ان علم ان ليس لك دفع الخصم بحسب الظاهر والعرف ولا يلد ليل الملك بخود ذلك مما يعلم ان مقصودنا
والعلم بانه للبائع بحسب لغيرنا والظاهر ان سطر على ذلك الدعوى بعد الخصم ايضا وما يرجع عنها فلا يرجع والا يرجع فان رجوع بين وجه قوله انه ملكه بمثل
كان بيلا وهو دليل الملك وانه رجل خير فلا يبيع الا ماله او بانه ثبتا على العرف ودفع الخصم بالمباغة وتخو ذلك يقبل وبالمجمل ان علم انه قطع بذلك لما رجع
او يرجع ولكن علم انه كان ولا مغفلا انه ظلم محض ولكن لما علم ان لا رجوع له رجوع عليه باليقين والامر بغيره تفويض الامر الى العلم الحاكم ومعرفة فيعلم
قولنا ولو اقبل جارية الخ اي لو ادعى شخص ان الجارية المعينة له فاشتهى بالبيعة الشرعية فدخلها او حمل منه قالوا بانه اي غفلة شرعية متعلقة باحدا فانه لما

فضل

جعفر يقول كل من ان الله عبادة يجهل فيها نفسه الله ضيف غير مقبول وهو ضال متحير الله ضال اعلمه ومثله كمثل ضالة ضلت عن راعيها وقطيعها فاجتثته
 وجأته يومها فلما جئها الليل الى قوله والله يا جعفر من اصبح من هذه الامة لا امام له من الله جل غظا هرا عا ولا اصبح قد ضلوا واضلوا فاعلموا اني يعلموا كرماد
 اشتد به الى مح في يوم غاصمك يقدر ان مما كتبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد وروايته عند الله بن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله اني اخاطب الناس كثيرا
 عجبت من اقوام لا يتولونكم ويقولون فلانا وفلاننا امانه وصداقنا اقوام يقولونكم ليس لهم تلك الامانة ولا الوفاء والصدق فاستأبوا عبد الله جالسا قال
 على كالتصانصا ثم قال لا دين لمن ان الله بولاية امام جائر ليس من الله ولا يعطي من ان بولاية امام عادل من الله فلكل دين لا ولا لك ولا عيب على هؤلاء قال نعم
 لا دين ولا لك ولا عيب على هؤلاء ثم قال لا تنفع لقول الله عز وجل الله رضى الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور يعق ظلمات الذنوب الى نور التوبة والمغفرة ولا ياتيهم
 كل امام عادل من الله وقال الذين كفروا اولبائهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات انما عصى هذا انهم كانوا على نور الاسلام فلما ان تولوا كل امام جائر
 ليس من الله خرجوا بولايته من نور الاسلام الى ظلمات الكفر وجب لله طم النار مع الكفر فاولئك حجاب النار هم فيها كالذنوب والاحاديث في ذلك كثيرة جدا فمن
 وددني حقه امثال هذا الاحاديث كيف يكون فاسقا فان غاية ما يمكن ان يقول الاختيار ويخرجهم من الكفر الى الشوق فلا يعق القبول شهادة ايمانهم وشهيتهم بالعدالة
 كما يفهم من شرح الشرايع حيث قال في استدلال المص على مقامه بقوله تعالى ان جاءكم كوفاسق نبيا فلينبؤوا بقوله تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فاني نظر لان الفسق
 انما يتحقق بفعل المعصية المخصوصة مع العلم بكونها معصية امام مع علمه بل مع اعتقاد اطاعته بل من اهل الطاعات فلا والامر في مخالفة الحق في الاعتقاد ذلك لا يتحقق
 المعصية بل يزعم ان اعتقاده من اهل الطاعات سواد اعتقاده صلا من نظرا فلينبؤ مع ذلك لا يتحقق الظلم ايضا وانما يتحقق ذلك لمن بعد انما يتحقق مع علمه وهذا الاكثار
 يتفق وان توهبه من علم له بالحال وانك تعلم ضد هذا الكلام مع قطع النظر عما ذكرناه فاننا واضع لا يحتاج الى التنبية فانه يسلم ان عدم من كل من اعتقاد ما يفعله فهو
 مجرم فلا يكون فاسقا قبل الانبياء والائمة والشرايع الزنا وانواع المعاصي بل عدم عصيا الكفار وهو ظاهر هذا مع قطع النظر عن كفر الاولين وان متابعة الكفار في
 الدين منق بغير كونهم معذرين مع ذلك عدوا وتمام مع الله ورسوله واهل بيته وبالجملة مفاسد هذا القول كثيرة جدا وقد بالغت في ذلك قال بعد هذا الكلام الحق
 ان العدالة يتحقق في جميع اهل الملل مع قيامهم بحسب اعتقادهم ويحتاج اخرج بعض الافراد الى الدليل ولا ينبغي صدور مثله عن مثله وما اعوت وجهه لك الله يعلم
 اعلم ان شرط الايمان بالبلوغ والعقل ايضا مما يستغنى عنه بالعدالة ولكن الظاهر ان المراد بالفضل والتحقيق ورفع بعض المؤمنين امثال ان يقال يتحقق العدالة
 في غير المؤمنين كما توهبه شرايع الشرايع والجماعة بعد ذلك اعترفت ان على اذكرة المص من حق مخالفة شرط الايمان مع ما شئت من اشرط العدالة لاحاجة اليه على
 انه قد تخذ العدالة على مذهب كل شخص وهذا المخالفة ايضا يشرط العدالة مع عدم الايمان وبالجملة الاخر في ذلك هي العدالة يتحقق المسئلة بالدليل لا غير
 ظاهر بعد ثبوت الاشرط لا يصح شهادة غير المؤمنين من مخالفة على المؤمنين ويمكن قوله على مثله اذا اعتقد مدعيه عدله وان صدق فيما قاله وفي شهادة
 ما يشهد به وح ينبغي ان يقبل شهادة وكان من باب الافراد بالحق فواصل قولهم ولا يقبل شهادة الذي لم يخل قد نفل الاجماع على عدم قبول شهادة الغير الذي من
 اصحاب الكفار وعلى عدم قبول الذي ايضا في غير الوصية بل على عدم قبول غير المؤمنين في غير الوصية سواء كان على منهم وعلى غيرهم وقد عزموا يمكن ان يفهم كون ذلك لا
 من شرط الايمان ولهذا اخرج عليه ويدل عليه ايضا قوله واشهدوا ذوى عدل منكم ويدل عليه ايضا الاختيار اخراضا مثل قوله لا يقبل شهادة اهل دين على اهل
 دينهم الا المسلمون فانهم عدل على انفسهم وعلى غيرهم وحسنة اني عبيد الله لا يجوز شهادة المسلمين على جميع اهل الملل ولا يجوز شهادة اهل الذمة على المسلمين
 ولكن يفهم منها ومن غيرهما مثل رواية مسطرة قال سالت ابا عبد الله عن شهادة اهل الملل قال لا يجوز الا على اهل ملتهم فان لم يجد غيرهم جازت شهادة على الوصية
 لا لا يصلح فها هو احد ايضا قبول شهادة غير المسلم على مثله وذلك خلاف المشهور فان المشهور عدم قبول شهادة اهل الملل اطلاقا لا على مثل اشرط العدالة والاسلام
 والايمان في الشاهد مطلقا ولكنه غير بعيد كما قال به الشيخ في النهاية اذا كان عدلا في مذهبه يقول الشهادة باعتقاد المدعي عليه كما ذكرناه في غير المؤمنين في منع ذلك
 حرج وضيق وتصنيع موال الناس فان الذي بنى بعد عدلين من المؤمنين لشهادتهما على ما عداه وكذا المسلم فلا يعبد قبول من هو مقبول الشهادة في مذهبهم عند التماس
 مشكل فيمكن ان يقال على انهم وقضايتهم فواصل ما يقول شهادة الذمة الوصية فهو المشهور عندهم ويدل عليه قوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت من الوصية
 اثنان ذوا عدل منكم واخران من غيركم ان اتمتم في الارض فاما تمك مصيبة الموت على تقدير منكم بالمسلمين غيركم بالذمة من عدم نفع بقوله واشهدوا ذوى عدل
 منكم فانه قال في الخلاف حضور الموت متوافقة وظهور امانة باق الاجل منكم من فانكم ومن غيركم من الاجانب ان وقع الموت في السفر لم يكن احد من غيركم فاستشهدوا
 اثنان على الوصية وقيل منكم من المسلمين ومن غيركم من اهل الذمة وقيل هو مفسوخ لا يجوز شهادة الذمة على المسلم وانما جازت في اول الاسلام لظلمة المسلمين بعد رجوعهم
 في حال السفر عن مكول لغيرهم قوله واشهدوا ذوى عدل منكم لعل اذا اظهر في الفهم وان فهم من الخلاف لعل في الاصل عدم النفع ولا منافاة بينهما ما يجب توجب الشيخ
 لاحتمال التخصيص وتوابعه الاختيارية انية ثم ان ظاهر الآية يقتضيه ذلك بحال السفر الضرورة فينبغي ان لا يقتضي اية ضرورة موضع الوفاء وبفهم ذلك من حنة هشام الحكم
 عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل واخران من غيركم قال اذا كان الرجل في ارض غربة ولا يوجد فيها مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصية وهذا يدل على قبول
 الكفار فواصل مختص بغيرهم من الاجماع وغيره ورواية خمر بن جرمان عنة قال سالت عن قول الله عز وجل ذوا عدل منكم واخران من غيركم فقال للذان منكم مسلما
 والذان من غيركم من اهل الكتاب ل وانما ذلك اذا كان الرجل المسلم في ارض غربة تطلب جليل لشهادتهما على وصيته فلم يجد مسلمين لشهادتهما على وصيته وجلس في دينين
 من اهل الكتاب صهيبن عندهما وهذا يدل على اعتبار عدالة الدينين ايضا كما قيل وانه الظاهر من الشوا ان القدر لو اخرجان ذوا عدل من غيركم وفي الصحيح
 في الفقيه عن احمد بن محمد بن ابي شعبة التميمي قال سالت عن قول الله عز وجل ذوا عدل منكم والذان منكم مسلما والذان من غيركم من اهل الكتاب ان الرجل
 من اهل الكتاب بنى الجوز من رسول الله قال سالت عن قول الله عز وجل ذوا عدل منكم والذان منكم مسلما والذان من غيركم من اهل الكتاب ان الرجل
 على قول الجوز في الصحيح الفقيه عن عبيد الله الجلي قال سالت ابا عبد الله هل يجوز شهادة اهل الذمة على غير ملتهم قال نعم ان طسروا جدد من اهل ملتهم جازت

فصل پنجم

۴۴
سپهر

الرابع العدالة وهي هيئة راسخة في النفس تعبت على ملازمة القوى وتزول بموافقة الكبار التي وعد الله تعالى عليها التكاليف والالتزام والقبض بالصرار على الصغار وفي الأغلب لا يفتح
الندوة فان الاكثان لا يهتدون بها

غيرهم انه لا يصلح ذهاب حق احد فيها لانه على قول الذي مطلقا سواء الوصية وغيرها نامل ويدل على تخصيصها بقول قوم عند الضرورة في سفر وغيره
الوصية صحيحة بغير الكسوف قال سالك باجماع شيوخ شهادة اهل ملته هل يجوز على رجل من غير اهل ملته فقال لا الا ان لا يوجد ذلك حال غيرهم فان لم
يوجد غيرهم جاز شهادتهم في الوصية لانه لا يصلح ان يضاف حق امرئ مسلم ولا يبطال وصيته ويؤيد الاعتناء وعدم المناقاة بينهما وبين القيد في غيرها بالقر
في السفر لعدم الصلاح في نفي الخصم يدل على ذلك بالقرنوم وليس بمعتبر في حال فرج مخرج الاغلب عدم صراحة القيد بالقرنوم والخصم وصا الخبر يمكن القول بالقرنوم
لاستخراج العدالة الظاهر بل المصون قد لا يضر بل اعتبار هذا يدل على قبول شهادة اهل غير الوصية ايضا فلا الاجماع لا يمكن القول به ايضا عند الضرورة
للعلة وكان الاجماع وان نقله في شرح الشرح لا يضر بل انما لا يضر ان ابن الجين ذهب الى قبول شهادة اهل العدالة منهم في دينه على ملته ثم اعلم انه قبل ان يظهر ان اهل الظاهر ان قبول
مضمو الوصية بالمال فلا يثبت بها الولاية وان لم نقل ان ظاهر الولاية عامة وان كان ظاهر بعض الاجناس يشر بالخصيص ان اهلالة معينة للعرفانهم وان ظاهرا
ايضا انهم مقدمون على ضاق المسيلين قيدا بالترتيب للاجماع وغيره وبعض الاجناس على عدم قبولهم الا بعد فقه مطلق المسام والمراعاة الصالح للشهادة نعم يمكن
حمل على عدم من ظهر فقه بناء على القول بقبول شهادة ذلك في المسلم المجهول الفسق ايضا مقدم على الكفاي العدل في مذهبه فامل ويقر من المقت اننا
يقبل اي قول الذي الوصية مع عدم العدل فانهم قول الرابع العدالة التي رايها العدالة هي من الشروط الستة العامة للعدالة هنا البحث الاول اشترط العدالة
في الشاهد وقبول العقل والجملة والفعل من الكتاب السنة بل الاجماع ايضا ونشير اجمالا الى الكل ما الاول فلان اطمينان القلب يحصل بالعدل ونسبنا في
الاعلى الوجه لقوى نخذ ذلك اما الثاني فقولنا واشهد ما دوى عدل منكم واثبات ذوا عدل ومن ضمن من الشاهد والمرضى هو العدل وان جاء كروا سبق نديا وقد
نقره في ذلك فانما الثالث فقولنا في رواية يونس واولا قال شيخنا الحق بركة وجوه شهادة رجلين عدلين في وصية في قول شهادة التائب وصحة
ابن ابي يعقوب في نقد من تذكره في صحة محمد بن الحسن الصفا كاتبة الى ابي محمد فوقع اذا شهد معه اخر عدل فعلى المدعي ومن في اخرى له غنة او قبل
الوصي على الميت مع شاهد اخر عدل فوقع نعم والاجتناب للخصم في رواية اهللال مثل ما في صحة محمد بن عثمان عنه ولا يقبل في اهللال الا رجلان عدلان في صحة
مسام عنه ولا يفي في اهللال الا شاهد عدل فيفهم منه اشترط العدالة في حقوق الناس بالطريق الاول ولعدم الفائل بالقرنوم وكذا الآية تدل على اشترط العدالة
في حق الطلاق والاجتناب للخصم في صحة محمد بن عثمان في رواية اورد بن الحسين ان الله امره بالطلاق بشهادة رجلين عدلين ولا يضر الخلاف في حال احدى
رواية اخرى له على عبد الله في حديث طويل لا يجوز شهادة الشا في الفطر الا شهادة رجلين عدلين والخبر ايضا ما يدل على عدم القبول في ثبوت
الاعلان في ائنا اجتناب كثره في رواية عبد الله بن الغيرة عنه من لد على الفطرة وعرف الصلاح في نفسه جازت شهادته ومثلها اخرى له في رواية
السكوني في جواز شهادة الاخ لاجنه اذا كان مرضيا وروى عن امير المؤمنين احكام المسلمين على ثلاثة شهادات غالبة او بين فاطمة او ستة ما نصته من الامة للعد
وفي رواية اخرى عنه كان اذا اناه رجلان بينه شهودهم سواء وعددهم سواء وعقدتهم سواء اخرج وما في رواية اخرى عن ابي عبد الله فاعدا الشهود
وعدا لواله في بيع وما في رواية اخرى عن ابي جعفر في قبول شهادتهم اذا كانوا صلحاء وما يدل على تقديم العدل وقد تقدم وسيجي وما تقدمت في القضاء
يدل على قبول شهادة المملوك مثل حسنة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين لا باس بشهادة المملوك اذا كان عدلا وفي صحة له ايضا
طويله مشتملة على قضائهم في دفع حلفه قال امير المؤمنين لا باس بشهادة مملوك اذا كان عدلا وحسنة محمد بن مسلم القمي عن ابي عبد الله في شهادة
المملوك قال اذا كان عدلا فمن وجاب بشهادة الخبر اما الرابع فلان الظاهر ان العدالة شرط عند الكل على ما يظهر من بعض عبارات وانما النزاع في ان لا يصل
هو العدالة او عدمها فكيف الاسلام والايان مع عدم ظهور الفسق وحسن الحال والاكتفاء بظهور اونه لا بد من الظاهرة الباطنية وقد حقق ذلك الفضاوا
الحيا صحة عبد الله بن ابي يعقوب وقد تقدمت مع نقل ما يدل على خلاف ذلك البحث في ذلك الجمع بين الادلة فتذكر البحث الثاني في معناها الشهادة في الامور
والفروع لها ملكة راسخة في النفس تعبت على ملازمة القوى وتزول بموافقة الكبار التي وعد الله تعالى عليها التكاليف والالتزام والقبض بالصرار على الصغار وفي الأغلب لا يفتح
شرط لاسطر العدالة وبعضها اعتبرها اصلا كالمنع من الشرايع وقد اعتبرها في القواعد شرط لا شرط حيث اخذها في تربية العدل وتوعدها على ما علمت من شرط
قبول الشهادة كانه لا يشارة الى اعتبارها في قبول الشهادة سواء اعتبرت شرط العدالة ام لا فلا بد من بيان كون العدالة ماهية منقول وما نعت لها معنى شيا
منقول عن الشارع وما ذكره كلام البعض فيحمل ان يكون اصطلاحا متقولا من الشرع والعرب فلم يكن حجة نعم مناسب للمعنى اللغوي وهو الاستقامة وعدم الميل الجانب
لان لفاصول عن الحق والطريق فكيف هذا المعنى في الشرع حيث في ثبوت الآية والاجتناب عن بعد اعتمادا على قول العلماء المعتد بن حلال على البغير انما هو قوله انه
في الشرع مع اتفاق اللغة فالذي يظهر ان الذي في ذلك على ايها من صحيح عبد الله بن ابي يعقوب المقتضى فلا بد من اجتناب الكبار اطمينان القلب السكون البعد
اتقانه اما الملكة المذكورة فما نعت له ليدلوكا دخول المروة فيها غير بين للاصل لعدم ثبوتها فيها الا شرعا ولا لغز ولا في عرفنا جميع لعدم ذكر البعض في تعريف العدالة
واعتبارها في قبول الشهادة ايضا غير ظاهر للاصل وعدم ذكرها في الادلة من الاية والاجتناب والاجماع يدل على عدم ثبوتها في الادلة والافضاء على العدالة وعدم
والتمه كما سمعت فامل نعم ان جمع معناها الى ان يكون نازكها متما غير ما من مثل السائل بكرة او فاسقا يلزم اعتبارها في قبولها مع انزعاج لا يحتاج الى ذكرها على
فنايل ما تفسيرها ففسر تفسيرها كثيرة مثل ان صاحب المروة هو الذي يصون نفسه عن ادناس ما يشهد عند الناس والذي يحترز عما يضر منه ويضطر به او
الذي يسلك سلوكا امثاله عادة في زمانه ومكانه وما يليق بحاله ولم يخرج عن ذلك كما اذ البس الفقيه لباسا اجند وتردد في البلاد ولم يخرج عادة الفقهاء فيها بالبس
هذا النوع من الثياب بالهكس مثل ان يلبس الجند لباس الفقيه كما اذ البس الناجر ثوب الجالين ويخوذ ذلك بحيث يفضح منه منه المنيخ الاسواق والجامع مكتوب
الراس والبدن اذ لم يكن اهل المجلس كذلك كما اذا لمدا لرجلين في مجلس الناس منه الاكل في الاسواق الا ان يكون الشخص سوقيا او بدويا او قريشا لا يتكسر مثل هذا الفعل
عنه او يكون ذلك عادة في تلك البلاد غير منكر خارج عن سوامهم وعادتهم مثل كون الكثرة في الطريق سفرا ومنه ان يقبل وجبة وامته بين الناس او يحكي لهم ما يحكي

وغيره

بسم الله الرحمن الرحيم

بينه وبينها في الخلق أو كثر من الحكايات المصنوعة ومنه يخرج من حسن العشرة التي هو مطلوبة منه عقدا وعادة مع أهله وأخوانه وجيرانه وبالجملة مع مخالفيه
مثل ان يضيق بهم في المطعم القليل أو يأخذ وحده اضعف ضيقه ويضعهم فلما يجري شعراؤه ما لا يلبث من الجحش باطعام ومساكن ومساكن ومساكن ومساكن
في الأموال المشركه مثل السكة ويضيق معاملته الشيء القليل الذي ينبغي المسامحة بمثل في مثله ونحو ذلك يفعل ما لا يليق بأهله بالنسبة إلى الناس منه
يباشر بنقل الماء والحطب لنار والحواشي الأضعة إلى البيت فيخرج على نفع الكرمي أما لو كان ذلك مستكانه وعدم احتيااره بنفسه انكافى نفسه أو اذلة اصلاحه أو
جعلها الزانية وترك تعويده بالرسوم الجاهلية والعادة الحادثة بالاعتناء بالسلف بل لا يمتنع من ذلك ليس من ترك المروءة في شئ بل من الطاعات القريبة
الامتثال بالقدرة يعرف تلك من فعال الناس وأعمالهم وأخلاقهم مثل ان يكون غادرتان ما ياكل ما يجد وليس كذلك يفعل ما يتيسر مجلس كفيما انفق مثل
ان يجلس على الأرض والثراب ياكل عليها من غير مسفرة ويجلس جلسة القبيد ياكل كل ما كان كافلا من فضلة وقوله جواب من سأل عن ذلك يحل من أولى الغنم
حتى لا تفضل ناضل القبيد فلا يجلس جلسهم ولا ياكل كل ما كان وبالجملة لا شك ان المروءة احسن ترك غير مستحسن اما ما ذكره بقول الشهادة فاجعل على ذلك ليدا الا ان
يقول الى ما ذكرنا من الكذب والغلط في الشهادة مثل ان يورد ولا يقبل شهادة من يمال الناس بكفه مثل جعفر بن محمد بن جعفر عن اخيه مؤمن قال سألته عن السائل الذي سأل
بكفه هل يقبل شهادة فقال كان لا يقبل شهادة اذا سألته كفه مؤمن محمد بن مسلم لابن فضال عن جعفر بن محمد بن جعفر عن اخيه مؤمن قال سألته عن السائل الذي سأل
في كفه لا يقبل قال ابو جعفر لا يؤمن على الشهادة وذلك ان نازا اعطى رضي ان منع اسخط فيها الشكواشارة الى عدم قبول شهادة من لمرة له لعدم الامانة
واطمينا القلب سكوت له شهادة وكل من هو كذلك فهو مثله فلا يبعد جعل تلك من شروط القبول ويكون مراد العلماء بالمروءة ذلك ان يكون بحيث يطمئن
اليه القلب في تصدقه ما يوسوس الحار ولا يمكن اليه هو غير بعيد ان نفسه هم ياهاشعربد لثان صاحبها في فطنة القبول مع انصافه في الشرط وتوكلها
في مظنة عدم القبول والكذب لعدم مبالاة بصدقه ومثله عن نفسه كالمسأل بكفه فثام ذلك موكل الى الحاكم والذي يقبل الشهادة ويحكم ويعدل ويحج
الحكم الثالث الكثرة في اختلافه ان الذنوب على ان تقسم اليها والاضغاث اكلها كبريتا في الثاني فلا يصغر بل الذنوب كلها كبيرة انما سمي صغيرة وكبيرة بالنسبة
فان القبلة صغيرة بالنسبة الى اننا وكبيرة بالنسبة الى انظر ونحو ذلك الظاهر لا دلالة لثان الكثرة في ذلك او ايل كتاب الكافي مثل رواية الحلبي عن ابي عبد الله
قول لله عز وجل ان تجنبوا اكثارا مما نهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخل اكرها قال الكبار في اوجب عليها النادر ووجه الدلالة ظاهر وصححه ابن محبوب
قال كتب عن بعض اصحابنا الى الحسن بن صالح عن الكبار في كتب الكبار من اجنبنا وعد الله عليه انما تكفر عنه سيئاته اذا كان مؤمنا والسبع الموصيات مثل النفس
الحرام وعقوق الوالدين واكل الربوا والغرب بعد الطير وقد في المحصنة واكل مال اليتيم ظلما والفرار من الزحف والغرب بعد الهجرة واكل مال اليتيم ظلما واكل
النفس وصححه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله سمعته يقول الكبار سبع مثل المؤمن منعدا وقد في المحصنة والفرار من الزحف والغرب بعد الهجرة واكل مال اليتيم ظلما واكل
الي ابعدا البينة وكلها اوجب الله عليه النادر وصححه عبد الله بن سنان ظاهر في سمعنا باعبد الله يقول من اكبر الكبار عقوق الوالدين والياس من روح الله والامن
مكر الله وقادوى كبر الكبار الشرب بالله ولا يصرف ذلك السند حيث قال يونس عن عبد الله بن سنان فان لم يونس بن عبد الرحمن مع السند السابق الصحيح محمد بن
عنه في فاهم وحسن زارة قال سالت ابا عبد الله عن الكبار فقال هي سبع الكفر بالله وفل النفس وعقوق الوالدين واكل الربوا بعد البينة واكل مال
اليتيم ظلما والفرار من الزحف والغرب بعد الهجرة فقلت هذا اكبر الكبار فقال نعم تلك قال درهم من مال اليتيم ظلما اكبر من ترك الصلوة فقلت عدت ترك الصلوة
الكبار فقال اي شئ اول ما قلت لك قلت الكفر قال فان تارك الصلوة كافر يعني من غير علة وعنه حسنة ويمكن صححه عبد القويم عشرين الشرب والياس الامن
العقوق والظلم والقتل واكل مال اليتيم والفرار واكل الربوا واننا واليه من الغنم والغلل وضع الزكوة وشهادة الزور وكتمان الشهادة وشرب الخمر وترك الصلوة
وقول شئ من فراض الله ونقض العهد وقطع الرحم ولا نذكر قول كثير العلماء والمشهور ولا نذكر في حقهم الى ما في الآية والاجابة وكلام العلماء ووجود ذلك المعنى في
النسخي المجمع غير ظاهر وقوله تعالى ان تجنبوا اكثارا مما نهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخل اكرها قال الكبار في اوجب عليها النادر ووجه الدلالة ظاهر وصححه ابن محبوب
وقد الاجابة وقوله لا كبيرة مع النوبة ولا صغيرة مع الاضرار ولا ان الظاهر انما في الخلاص انما يظهرها اذا قيل يقبل شهادة صاحب الصغيرة بان قيل بوجوب الصغيرة
فذلك ان قيل بان لا صغيرة فلا يقبل شهادة صاحب الكبيرة والافلا في الخلاف لا يجرى التسمية والفرع في ذلك هي لا ينبغي فح لا شك ان الآية المنقولة ذلك وكذا
الاجابة وصححه عبد الله بن ابي يعقوب المنقولة صحته في ذلك في ان الكبيرة هي التي وعد الله نارا في افسد بغير كذب الا وهو من الفرع مثل المنكافل والزنا والمواطاة
والربا بل هو المشهور في نفيها ويدل على التمسك ان المحدثين عن جميع الذنوب ما ورد فيهم عن قليل جدا يقع الحجج الصريحة في الشهادة وما يصير فيه العدالة من الاضرار
والاجرة في العبادة على القول بما وحي القول بالقيم ان نقلها تقع مكفرة غير بعيد وكذا القول بوقوع الصغائر مكفرة باجتناب الكبار بالاعمال الصالحة كما
عليه الآية والاجابة لا ان العقاب عليه صلا على ان جنة تامة فيكون ذنبا ومنها عنة الا معق لكونه منها عنة ذنبا غير تامة غير بعيد كما هو المشهور في الظاهر
لا يضر العدالة وقبول الشهادة مع عدم التوبة كما هو المشهور لعدم الادلة لقول الشهادة وخروج منها ترك الكبيرة بالاتفاق وغيره وكذا غيره من المهمات كسب وحيي وقول الكنا
ويؤيد عدم النهي في الاجابة بل الاكفاء بنى الفاسق والمهم ونحو ذلك ثم ان الظاهر ان الاضرار على الصغائر يلحقها الى الكبار في الاحكام ومنها ما عن قول الشهادة والافلا
والعدالة لقوله تعالى لم يصبر على ما فعلوا واطمأنوا فاصف المانع من العدالة والقول على ما تقدم وما وجد من خلاف في ذلك يدل عليه ايضا رواية عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله شيئا من طاعة مع الاضرار على شئ من مقتضيته
وروى عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله شيئا من طاعة مع الاضرار على شئ من مقتضيته
مرة بعد اخرى في الغالب بل يحصل المروءة الواحدة مع الغرم على المروءة المتبادر من الاضرار كما هو الظاهر المشهور وقد ذكر في الكتب ايضا وهو الظاهر بل من اجل منه
وهذا القول على الصغائر غالب مضى في العدالة مع انه ليس بكبيرة الا الاضرار عليه كان الاضرار ارحا له في الاضرار كما فعلناه وان فعله نادرا لا يضرها كما قال في المتن

والمخالف في الفرع اذا لم يخالف الاجماع تقبل شهادته من

ان امير المؤمنين

کافیہ

وكذا اواباب الصنائع الدينية والمكرهه كالحمام والزبان الصائغ ويايغ الرقيق والاعجب بالحمام من غير هذا وان في غير هذا الادعاب بالالف الف والاربعه عشر في قصد
الحقوق ومثارب الخمر وكل مسكر الفخار والعصا في الغلاوان ^{في شجرة} لم يسكر قبل هاهنا ثلثه وسامع لغنا وهو هذا الصو المشتمل على الرجوع المطرب ان كان ^{في شجرة} فخران فاعله والشاعر الكاذب الذي
يحبوه مؤمنوا او تسبب باجره معروفه غير محالة ومستع انزاعه والضحك والدين في الاملاك والحنان خاصه وجميع الف الف للهو من

والكلامية فلا يصح العدالة ما لم يكن خلافه بيقين ثابت بالبين من الفصل الصحيح الصحيح المعلوم الاجماع كذلك فانه مضربا بعدالة بل حرام بل قد يكون كرهان كان فريضا
كخلاف القرآن والخبر والاجماع الثابت كونه قرانا وخبر واجماعا يقينيا بالواتر والقرآن القليلة اليقين هو ظاهر ويجوز خلافه غير النص الثابت كذلك مثل خلاف ظاهر
القرآن الخبر المواتر بالدليل الاقوى منه وكذا نص الخبر الواحد والاجماع المقول بخبر الواحد الثابت كونه حجة بان يكون النافذ متعاضدا او نفاذ من المنبع معضدا ولو لم يكن
ما يدل على خلافه صلا فمخالف مثله لانه دليل قوي فمخالفه باقوى منه فضلا عن غيره هذا الاجماع فاما قوله في شرح الشرائع المراد بالاصول التي هي شهادة المخالف
فيها مسائل التوحيد والعدل والنبوة والامانة والمعاد واما غيرها من المعاني والاحوال فمن غير الكلام فلا يقدح المخالف فيها لانها مباحث طينية والاختلاف فيها
بين علماء الفرة الواحد كثير فمخالف بعض العلماء مواقع الخلاف فيبين من المرتضى بشخه المفيد بحسب ما الله مبلغ نحو من مائة مسألة فضلا عن غيرها والمراد
بالفرع التي لا يقدح فيها المخالفة المسائل الشرعية الفرعية لانها اجتهدية ولا في الاصول التي يتفق عليها من الكتاب السنة كالحا طينية ويدين ان يواد بالاجماع
الذي يقدح مخالفتها لاجماع المسلمين قاطبة واجماع الامامية مع العلم بدخول قول المعصومي جملة قولهم فلا عبرة بقولهم وان كثر القائل قد تبادى بعضهم منحي
ذلك اجماعا بل هي المشهور ومخالفة مثل ذلك غير قاصح بوجه من لوجه كما يفرضه قواعدهم الدالة على حجية الاجماع فمخالفه لذلك لثا شفع في الغلط غير انما
الاصطلاح واعتماد على الدعوى هذا كلام حسن حتى الاكلها طينية فانه ليس يحق اذا المسائل الاصولية التي يقضي عليها الفرع الفقهية ليست كلها طينية بل منها يقينية ومنها
طينية ولا يجوز الخلاف في الاولى بخلاف الثانية للدليل قوي كغيرها من المسائل وانما اطلقوا انه يجوز الخلاف في الفرع وانه لا يخرج خلافه عن العدالة وقول قوله
شهادة دون الاصول لان الاعيان الاولى في الثاني بالعكس بل اليقينية من الاول لا يقال لها المسائل الفقهية لان المشهور لها طينية فاما قولهم انما قبل شهادة
انما قبل شهادة هؤلاء الذين يصنعون الصناعات الدينية والمكرهات كالحج والادب والاختراع والاختراع من الابق صفة والادب تمام دليل قول شهادة
الكل عموم ادلة قبول الشهادة مع عدم ما يمنع من ذلك من عقل ونقل ونحو كونه صانع ديني ومكرهته ليست بماغته من القول عقلا ولا شرعا ويؤيد في الحكم
رواية العلان سبابة قال سالت ابا عبد الله عن شهادة من يلقى بالحج فقال لا بأس اذا كان لا يدين بصنع منها اشارة الى قبول شهادة تيجي في الحال
لكن سندها غير جيد هذا السند قال سمعته يقول لا بأس بشهادة الذي يلقى بالحج ولا بأس بشهادة الشبان المراد عليه فان سؤل الله فادري الحيل وسأ
وكان يقول ان الملا تكرر في بعض الرضا في الحنف والحاضر والريث وما سؤ ذلك فمارفح من هذا لاله على جواز الرهان في الطيور وهو خلاف المشهور بين الاصحاب
فانهم يحرمون ذلك لان الجمل على النقية كاحل هذه الرواية عليها كما سبق ويحل على الرث على السماء فان بهاريا ويقيد جواز اللعب بالحمام وعدم ردها
بين الرهانة والقمار كاصح ثمة المتن لانه على تقدير القمار والرهانة يصير خافا وهذا ايضا مؤيد بحمل ما قلناه **قولهم** وتبره شهادة الاصحاب في الشهادة **هذا**
الامور المذكورة مع ثبوت كونه اكبرا والاصول عليها الموجب للاول في الكثرة باعتبار المداومة والاستمرار وان كان فضلا واحدا مثل الشطرنج والنرد
بالزمر والدف الغنا وسماع ظاهر مما تقدم ولكن اثبات كونه اكبرا بدون الاصر او شكل الظاهرها اكبرا باعتبار الاصر ومخلة بالشهادة اذ قليل ما يكون
هذه الاشياء بدون الاصر او فاما مع عدم ذلك فاما جمل في الكل بمصو شيئا من الشهادة وصاحبها ليس قبل بل بسوق فان المخوف فيها التهم المذمومة في الجملة
مثل رواية ياد بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عن قوله عز وجل لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فقال كانت قرش نقار الرجل باهله وما له منها هم الله عن
ذلك كما صححه لان علي بن الحكم كانه الشفون زياد هو ابو عبيد الله والثقة ومثل رواية جابر عن ابي جعفر قال لما انزل الله عز وجل على رسول الله انما الخمر البس
والاضائب الا زلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوه قتل يا رسول الله ما البس قال كل ما قوم به حتى الكتاب الجوزي لما انقضت قال ما ذبحوا الا لظلمهم فيل فما
الزلام قال قد احرم الخمر في حقها ورواية جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال له مولى له ان فيمن القمار فدا بشت ففقا فهاه فيها لاله على سماع قول شخص احد الاجناب عن الحرمان احتياطا وصححه محمد بن مسلم عن احمد
قال لا يصلح القمار ولا الهبة ولكن الهبة فلا يكون مكرها كما ورد في صححه على بن جعفر عن اخيه قال سالت عن النشاز من السكر والنشاز اهل الكراهة قال لا
اكلها انتهي ان كانت رواية اصح بن عمار عن ابي عبد الله الاملا يكون المراد خمر على القوم فقال حرام ولكن ما اعطوك منه فخذوا ويمكن حمل الحرام على الكراهة
كالسكر يمكن الجمع بانه انهم بالفرقة ان المالك غايه ولكن يكبر للازدحام والاضرام ورواية السكوني عن ابي عبد الله قال كان يني عن النجوزي بالصبيا
من القمار ان يؤكل قال وهو صحيح ورواية اصح بن عمار قال قلت لابي عبد الله الصبي يلعب بالنج والبيض فيقارون فقال لا تأكل منه فانه حرام وصححه محمد بن
خلاد عن ابي الحسن قال النرد والشطرنج والاربية عشر غنيرة واحدة فكل ما قوم فهو ميسر ورواية زيد الشحام قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل اجنبوا
الرجس من الاوثان اجنبوا قول الزور فقال الرجس من الاوثان الشطرنج وقول الزور النشاز في ليل محرم ومنها ما يبيعها امرلة ابن ابي عمير الحسن ورواية
ابي جعفر عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين الشطرنج والنرد هما الميسر ورواية يزيد بن عمر عن ابي عبد الله قال ان الله عز وجل في كل ليلة من شهر رمضان
عنقاس من النشاز والامر اضطر على مسكر او مسخن او صاحب شاربين قال قلت لابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الحسن الاول فقال له جعلت فداك اني اتقدم قوم يلعبون بالشطرنج ولست ابيح فقال مالك المجلس لا يشر الله الى هله وغيرها من الاجناب لا يصلح حجة
الكل والظاهر عدم الخلاف في تحريم اللهو بل ان القمار كلها عندنا في شرح الشرائع مذهبنا لا يخاف من اللعب لان القمار كلها من النرد والشطرنج ولا في
عشر غيرها وادعوا على ذلك جماعة من العامة منهم ابو حنيفة ومالك بن النضر وروا عن النبي قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ورواية اخرى
لعب بالنرد شر فانما عن يدي في الخمر ولا فرق عندنا في تحريم القمار بان يكون مقصوده محصيل الخلفاء ومملكة فاهم الدقايق ام لا لعل قول المصنف ان قصد
الحلف اشارة الى خلاف بعض العامة واما غيره فشره هو ضرر في نفسه له وهو كثير كدشرب كل مسكر فانه محرم الفطاع ايضا بل انه ايضا اخر انصبي
الناس كدشرب الصبر العجاء الغلا وان ذلك خلاف عندنا فيشر السكر بل كفي في تحريمه الغليان بالنشاز وغيره سواء سكر ام لا الا ان يصير دواء

وبقي الثالث مما التفتا فلا شك في تحريفه وسامعه عندنا لعله لا خلاف فيه وقد عليه اجبا كثيرة مثل خبر محمد بن الميازي عن عبد الله بن جعفر عن سماعة
مهازي عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل قال اجنبوا عن رجل من الانبياء واجنبوا عن رجل من الانبياء واجنبوا عن رجل من الانبياء
ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سمعت يقول العناء مما اوعد الله عليه الزنا ولا هذه الآية من الناس من يشترط في الحديث ليصل عن سبيل الله فيسلم
يتخذ ما في اوله ثم عذاب من في الطريق على السبيل هو مشترك بين اول من تكلم في الامامة وبين القسطين الاول بعيد كما كونه ههنا فانه لو كان
عن ابن ابي عمير ومحمد بن علي بن سنان فانه قبل هو ايضا على بن ابي عمير وثقة في رجال الصادق لم يزل يسمع من ابي جعفر في الحديث وحسنه عن ابي عمير
قال في قول الله عز وجل لا يشهدون الزور قال العناء وغير ذلك من الاجبا فها كثيرة وقلة بعضها ايضا في كتاب التجار وبالجمل لا شئ في تحريفه سماع العناء
عند علماء شاذل ورد في بعض الاجبا كثيرة لانه مما اوعد الله عليه النار فانه العنى هو الحديث وفي حديث الحسن بن موان قال سمعت ابا عبد الله يقول العناء مجلس لا ينظر
الى هله وهو مما قال الله عز وجل من الناس من يشترط في الحديث ليصل عن سبيل الله لا يشك ان في معنى المشهور في ذلك ما ذكره في المتن انه قد استوفى
التمثيل على التجميع المطب سوا كان في قرآن وذكر الله تعالى او مدح النبي والائمة ام لا فلما كان في المتن مع الملاهي ام لا لعل المراد من التجميع هو تجميع
في العلم والحق ومن المطر الذي يحصل منه اللذة والحكم يحصل من الملاهي مثل ذلك والزهر ان حصل منه البكاء فانه ليس الاخرة فان البكاء اقسام فانه قد يفرق
يكون المراد به المطر عرفا بالنسبة الى اكثر الناس فيخرج على من لم يكن مطرا له ايضا والظاهر اختصاص الخبر بالذي يكون مطرا له وبعض الاحبار ياتي به بالمطر
فيكون مطلقا لما عندنا مطر بان كان له وعلى التقديرين ما عرفنا انما هذا المعنى له في الشرع ولا العناء فان العناء من العناء كذا من الصوامط وطرب منها
مطلق الصوامط في الحوالة فيه الى العن فكل ما يبعد في العناء غناء بحرم فعله وسامعه مطلقا في الفراق غير شمل وغير فليس يخص في الفراق الذكر
المدح وبالشعر على الوجه الخاص الذي يفعله العنين المتقيا لا يقال له بل بقدر القرآن لا يذكر المدح ولا يخطب بالجملة بعض الصوامط مثل التمجيد الذي يفعله القائل
يفعل غير ما اذا فعل فيها يقال انه يفتخ القرآن بل يقال فهو يفتخ القرآن لا يذكر المدح ولا يخطب بالجملة بعض الصوامط مثل التمجيد الذي يفعله القائل
وغيره بان ياتي القاصد والذكر والمدح والخطب المؤذن باصواتهم من القرآن والذكر والمدح والاذان والخطبة بل تكفي وترد صوت الذي يحصل منه هو ما
عن هذه الاشياء بالكلية نعم بعض الصوامط الذي هو نفس القرآن الذكر معتبرا او جذاذا شاء العناء على وجه لا يبي غناء كمن حراما وكذا في غير هذا فان الشعر الذي يقرأ على
هذا الوجه يكون مشتملا على غناء محرم وغيره فلا يمكن الحكم بكلية بان ليس في القرآن غناء وكذا في الذكر والمدح والخطبة فانه لا يخطب على الوجه المتعارف الذي
يقال له من لا يوجب غير هذا الاشياء وهذا قال اصحاب سوا كان في القرآن غير وبالجمل لا ينبغي الخرج عن تفسير المذكور فانه انما هو من المص والمحقق
وغيرها واعلم انه قد استثنى من العناء المحرم الحد ما لا بد منه هو الشعر الذي يحث الابل على سرعة السير لا يفعله غير الابل ايضا فيجوز فعله وسامعه لا يوجب غير
انه يجوز ذلك قال لجمال يفعل ذلك لكن الظاهر ان من طرق العامة فان كان عليه ليل من اجاع وغيره والابن في على الخمر ليعو الادلة ومجرد ان فيه الاسرع
في السير يقيظ النوام لغير محرم عدم العناء وكذا استثنى من بعض مشيئة الحسين ولعل الوجه انه موجب البكاء الذي هو عبادة وبفهم جوازها ايضا من غير
النيابة مطلقا لا من غير حال عناه فان النبي كان يبيع النياحة من اهل المدينة وقال النبي للخزمية باكية فسمع اهل المدينة ذلك فجعلوا ينوحون عليه بالبكاء وروى
على ختمه على ميثم الى الان والاستثناء مشكل مع الصدق لا اجنبوا لعلنا نعلم ان الاستثناء المذكور لا دل على كون العناء عاما في خصوص الشعر المتعارف
في العناء المتعارف انما هو لخط فقولنا وناعلم بالجر عضا على سامعه كذلك عطفنا على الاعراب لان القاصد الذي يكون التقدير به من شهادة سامع العناء
وفاعلها وان تعلم انك موقوف على كونها كبيرة ويشعر بعض الاجبا بالقدرة فمنا والذي هو في باب الجارة لعله باعتبار الاستمرار والاصر كغيره وكذا
التقدير وترد شهادة الشاعر كاذب بل الكاذب مطلقا وجه ذلك على ذلك التقدير فانه لا شك ان الكاذب حرام في الشعر وغيره فاصار محله بغير كلام وانما
الاصر فالظاهر لعدم لعل اطلاقه ايضا بنا على الظاهر فاما من كذا من شهادة الشاعر الذي يجوز فيه مؤثرا محتمل ان يكون المراد به معناه الخاص الذي هو
عنه لا محالة والعام وهو الاسلام ودليله ان فيه اذالمؤمن الغيبة وكشف ستره وذكر عيوبه كل شئ في هذا محتمل ان يكون كبير فيجوز الوجه ان الظاهر الغيبة
كيرة لا يور الاجبا الكثرة التي فيها ما لا يذنبه جدا ولعل التشييب فيل المحا ولكن قد لا يكون غيبة واذ لو فرضنا ان صاحبه مصنف مع رضائه في
دليل تحريمه كان لا يجماع وهذا من المؤمنين محتمل المسلمة ايضا الواجبة وقد قد تحريمه باخرة معروفة محملة فيشعر بعدم تحريمه غير هذا الظاهر ان لا
فان التشييب لا يلام يقولون ايضا حرام معروفا وغير معروف مؤثرا وغير بل سلبا وغير نعم التشييب بالمرأة طلقا من غير قصد معينة خصوصا وهو المراد
من المروءة فالوا ليس حرام والاصل عدم لزوم هناك بؤيده وان لو كانت امرأة او جارية كذلك الا ان يخرج المهنك حرمها او غيبها او بما لا يرضى فيقتل ان يحتاج
عن المرأة فيسقط به لعله وهو مطلقا مشكل نعم ان شعرها بين الناس قد لا يغير بعيد بنا على اشتراطها ايضا الظاهر ان المراد بالتشييب اع من ان يكون
بالشعر وغيره وان شعره في الشعر وعلى المص في الذكر الاجماع على تحريم التشييب المؤثمة العروقة وعلى تحريم مدح من يعجب القوم والكذب على المؤمنين الهمة
وسبهم والغيبة فاما من كذا من شهادة فاعلى الزمر بانواعه مستقرة كذلك كذا العو وهو نوع خاص من الان لله وهو معروف وكذا الضيق وكذا الدفن الذي هو الجلال
لعل تحريمه كذلك غير من جميع الان لله مثل الطوبى وغيره الاجماع عندنا والاجبا من طرق العامة في الجملة والخاصة الا ان في الحاشي الى عن الجلال والضيق في الاما
بالكثرة في نزع في الحاشي لا يثبت خاصة لعل بل الاستثناء ايضا الاجماع والخبر المروي عنه قال علو النكاح واجبر عايله الغراب يعني الموت وروى ابنه
قال فضل ما بين الحلال والحرام الضرب بالذات عند النكاح والخبر غير معلوم السند فكيف الصحيح مع انه غير شاذل الختان لم يفهم عدم الجلال ولا اجماع اذ
ابن ادريس المنع مطلقا وبفهم يرجع ذلك عن النكاح محتمل بان الله تعالى يحرم اللهو الغيب حيث قال يحرم الخنا الملاءمة من الزنا شبيهة تدرج جواز ذلك استاء
المرء من ابن ادريس وهو معتدل لان الله تعالى يحرم اللهو والغيب فيمنع تحريمها ولعل روى شارة الى ما ذكرناه من رواية العامة وما نقله الختان شيئا كان في

في الحديث
في الحديث

ويكون غير حراما

انما

[illegible]

وتخصيص غير ما بها ويمكن جعلها على ما يشاء فيفسر الناس اذا ذكره او على ما ينظر من الفسوق على ما ذكره الا انها ان من انظرها لم يلقها له لقوله
لا يجنبه للفاسق وان كان ذلك غيره معلوم لنا والحديث يحتمل معنى اخر وهو انه عن ابينا الفاسق ايضا كما قاله الشهيد في قواعد فروع ويمكن جعله على من ينظر
ولا يبالى به وعلى سبيل الخيالة لا محالة ان يسمع ويترك الفسوق فاما من طلب عثرات المؤمنين وعيوبهم وذكر من اجابا كثيرة مثل صحيحة ابي بصير عن ابي
جعفر قال قال رسول الله يا معشر من اسلم بلسانه ولم يسلم بقلبه لا تبغوا عثرات المسلمين يتبع الله عزته بغضه ومثلهما رواية محمد بن مسلم والجلي عن ابي عبد الله
وزاد في اخرها ولو في جوف بيتك لعلها حسنة ولا يضر بشرتك على من لم يسلم باللسان وكذا في الصحيحين عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
المسلمين واحتقارهم وذكر في هذا الباب ايضا اخبار كثيرة مثل صحيحة هشام بن سالم قال سمعت ابا عبد الله يقول قال الله عز وجل لا يدين الله شيئا من ادي
المؤمنين ولا من اديهم الا بما علموا ولا يضر نفل على من ابراهيم عن محمد بن عيسى عن بوش قال قال رسول الله لقد
رأيت نوحا في جوارح السماوات اوحي اليه ان قال لي يا فلان اصدك بالحق بالحقية ومن جاري جارية فقلت يا رب من ليك هذا فقد علمت
ان من جاريك جارية قال ذلك من اخذت ميثاقه لك او صديك ذريته كما بالاولية وقد بين فيها معنى الايمان منها الانقضاء وذكر في اخبارنا مثل صحيحة
ابي عبد الله قال كذب الله من تبرأ من نبتان دق ومنها العقوق وترك صلة الرحم خصوصاً عقوق الوالدان فكيف في ذلك قوله تعالى ولا تقل لها ان اخصي
جناح الذل من الرحمة الاولى اشارة الى ترك كل ما يفهم منه غضنها وانكسار خاطرهما والخشوعة والثانية الى استعمال ما امكن من الوقوف والندل والرحمة
والاخبار في ذلك اكثر من ان تحصى منها ما روي عن عدة اخبار في العقوق ان لو علم الله اهل منتهى عنده ورواية يعقوب بن شبيب عن ابي عبد الله قال اذا
كان يوم القيمة كثفت غطاء من اغطية الجنة فوجد بها من كان له روح من غير خيانة عام الاصف احد نكث من هم قال المان والديه وفي صحيحة سيف بن
عمير عن ابي عبد الله قال من ينظر الى بوبه نظرا فانها ظالم ان لم يقبل الله له صلوة وقد حدث في الرواية اذا لم يقبل الصلوة لم يقبل سائر عمله وبدل عليه فيها
افضل الاعمال البديهة فاذا لم يقبل لم يقبل سائر اعماله فان سبب علم القبول انما هو كونه صاحب نية كبر فيمكن تحصيل الرواية التي وردت في ان اول ما قيل
العبد هو الصلوة فان قبلت قبل سائر عمله وان ردت ردت على ان لم اذ افعلها على شرطها ولكن من شرط قبولها عدم الاتيان بذب سبيلها
من الذنوب العظيمة مثل الكفر والعقوق ويمكن ارجاعها ايضا الى الكفر فاذا ردت مع عظمها وضلها بالذنب فغيرها بالطريق الاولى وان قبلت فسلم ان
هنا مبطل ومجرب فيقبل سائر الاعمال لعدم المانع في هذه الروايات دليل على الاخطا في الجملة ويجوز حمل هذه على ان ذلك انما يكون مع ذنب مانع من صحة
الصلوة لكونه مأمورا بغيرها فمكون الصلوة منهية فمالم يرد رواية في الاخطا قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل يا اولي الدين احسانا ما هذا احسانا
فقال احسان ان يحسن صحتها وان لا يكلفها ما لا يساكن شيئا مما يحتاج ان يدين ان كانا مستغنيين ليس يقول الله عز وجل ان تناووا البر حتى ينفقوا اما حق
قال ثم قال ابو عبد الله اما قول الله عز وجل اما يلبس عندك الكبر احدكما او كلاهما فلا تفضل لهما ان ولا تنهض لهما ان لا تنهض لهما ان لا تنهض لهما ان لا تنهض لهما ان لا تنهض لهما
قال وقل لهما فاولا كراهما قال ان ضرباك فقل لهما عقر الله لكما فذلك منك قول كبرهم قال واخضع لهما جناح الذل من الرحمة قال لا تملع عينك من النظر اليهما الا رحمة
ودافعة ولا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدك فوق ايديهما ولا تظلم فداهما وفي رواية من العقوق ان ينظر الرجل الى والده فينظر النظر اليهما ما ورد رواية عبد الله بن سليمان
عن ابي جعفر قال ان ابني نظرت رجل معه ابنة والابن متمكن على ذراع الاب قال في كل ارضي مقناله حتى راق الدنيا الظاهر ان المراد ما كل الابن لعقوبة بفعل ذلك
ومجرب لا يتركه جعل الابن بحيث صار عاقا له بهذا الفعل وعلى التقديرين فيها دالة على ترك الاخطا الفاسق وقد كثرت الايات والاختلاف في صلة الرحم
محرمة قطعها وتلدص حقها ما روي عن ابي عبد الله عن عبادات العامة والخاصة وروايتها بالاعتد عقوق الوالدين منها ومنها كون الشخص والساكنين ذكره في الاجابة
منها خبر الزهري عن ابي جعفر قال بشر العبد عبد يكون او جهم من ذنباين يطوي اخاه شاهدا ويكلمه غائبا ان اعطى حسده وان ابتلى خذله ومنها الكذب كبره
اجابة كثيرة جدا منها احسنة اصبح بن نباتة قال قال امير المؤمنين لا يجد عبد ظم الايمان حتى يترك الكذب له وحده وروي عن علي بن الحسين انما الكذب الصغير
الكبير كل جود فقل انما كذب الصغرى خبري على الكبر روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال ان الله عز وجل لا يترك انما لا يجعل مقابله تلك الا فقال الشارب
الكذب شر من الشارب في رواية اخرى عنه قال ان الكذب هو خراب الايمان وفي وصية رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجز من منك كذبة ابداء في بعض الاجابة
الصائم ولكن فسر الكذب على الله وعلى سوله ومنها المكر والعدا والخديعة فنقل في بابها ايضا الروايات روي انه قال قال امير المؤمنين لو ان المكر لم يكن
في النار لكنت امكر الناس وروي الاصمعي بن نباتة عن قال امير المؤمنين ما ذاب يوم وهو محط على المنبر بالكون يا ايها الناس ولا كراهة العدا كسنا وموت الناس
ان لكل عدو حجة كفره الا وان العدا والبغى والخيانة النار ومنها اتباع الهوى يدل على ان اجتناب الهوى واجب المجتهدة قوله تعالى ولا تلهي نفسك عن الهوى فان المجتهد
المأوى فنقل في الباب اخبارا في ذلك روي ابو محمد الوائلي قال سمعت ابا عبد الله يقول احذروا الهواء كتحذرون عدا كره فليس شئ اعدي للرجال من اتباع
هواهم وصناديد السنهم روي محمد بن عتيق قال قال امير المؤمنين انما اخاف عليكم شئ اتباع الهوى طول الامل اما اتباع الهوى فانه يصعد عن الحق واما طول الامل
فينسئ اخر ومنها الظلم ويدل على تحريمه بدنية العقل والنقل من الكتاب السنة كبر او يكفر في ذلك قوله تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فاستسكنوا النار فاذا كان حال الكذب
يميل الى الذي صدر منه الظلم الميل الضاليل الذي هو الكون في اللغة هذا فكيف حال الذي يظلم ولا يات في ذلك كثيرة مثل الكافرون هم الظالمون فيه مباغنة حيث
دل على ان تتبع الكفر هو الظلم ومثله ان لشدة الظلم عظيم والاختلاف كذلك مثل ما روي عن ابي عبد الله يقول من اكل ما لا احب ظلموا ولم يرد اكل حذرة من انما
القيمة والاختلاف في ذلك كثيرة ولا يحتاج الى النقل لظهور حال الظلم والظالم وليس له علاج الا اداء حق المظلوم اليه والبره منه وهو ظاهر يدل عليه النقل مثل ما روي
الشيخ عن الحسن قال قلت لابي جعفر اني ارا اولا واليا منذ بن الحاج الى بوي هذا فقل من بويته قال منك ثم عدت عليه فقال لا حتى تؤدي الى كل ذي حق حقه
اذا لم يعلم صاحبك من تصدق عنه ويضم كذا كراهه مرارا ولا يبعده فانه لا يجنبه عليه بكيفية التوبة ولا استغفارة الاداء حتى يجد وروي الوفاء عن الباقر

[illegible]

ولا يبرح من الرجال والذهب انما ذف قبل التوبة وحدها الا كذاب فمعه نفسه بخضة مع الصدف ظاهر
ولو صدق لصدقوا وانما بينة فلا ضنون متق

لذلك يدل عليه من مشترك في الصبح مع الابدان انه سمعة من مودة ومثل ذلك يطل العمل كما لو اذى الصدف على ما يدل عليه لفران في زواله على يد
بعض الاجناس ويدل على ما قلناه ايضا ما روي عن هذا الباب عن الجعفر انه قال لا يبقا على العمل اشد من العمل قال وما الايقان قال يصل الى الرجل بصلته في
نفقة الله وحده لا شريك له يكتب له سائر ما يكفرها فيحى ويكتب له علة فيموت بكفرها فيحى ويكتب له ريبا والاختيار في مئة كثيرة ولا يحتاج الى ذلك ونقل في هذا الباب
باسناده قال قال امير المؤمنين ثلث علامات للمؤمن يشهد ان الله تعالى ان كان محمدا وبجانب من جميع امور ولا يندكر اخبارا منفردة بل يحسن
بصدده روي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ان اول ما عصى الله عز وجل بهت حب الدنيا وحب الزانية وحب الطعام وحب النوم وحب
الراحة وحب النساء وحبته جابر بن عبد الله قال قال رسول الله لا خير لكم بغير اربعة اشياء الاكل وحده والمناغ وحده والشارب وحده والمال وحده
الى غيره وروي عن ابي عبد الله قال قال رسول الله تلك ملعونات ملعون من فعلهن المغبوط في ظل المزال والمناغ الماء المتناكب الساد الطريق المبقرة وفيما في
الطريق المساوكة ورواية اخرى عن ابي جعفر قال حطب رسول الله فقال لا خير لكم بغير ذكره قالوا بلى يا رسول الله قال الذي يمنع دفه ويضرب عبده ويترفع
الخبر وروي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ثلث من كن فيه كان منافقا وان صام وصلى وزعم انه مسلم من اذا وثق خان اذا حدث كذب اذا وعد
اخلف ان الله عز وجل قال في كتابه ان الله لا يحب الخائنين قال ان لعنة الله على من كان من الكاذبين وفي قوله واذا كذب الكتاب سمعيل ان كان صادقا او غدا كان
رسولا نبيا وروي لسكو عن ابي عبد الله قال قال رسول الله من علامات الشقا جوار العين في قول الفل كذا في شدة الحر في طلب الدنيا والارض على الذنوب شيئا
طويلا وذكرنا هذه الامور ان كان بعضها راجعا الى البعض لا كثر ما غير مذكور في الكتب المندوة في العقبة مع انه لا بد من الاجتناب عما لا يضر على الاضطرار
القلبية التي اوجع الى العلاج وليتنبه من كان غافلا عنه منها الله من يوم القفلة **قول لا يبرح من الرجال** الظاهر عدم الخلاف بين المسلمين خصوصاً عند
في تحريم لبس الحر المحض والذهب على الرجال الباطن وتدل عليه الاخبار وقد تقدم في بحث الكتاب من كتاب الصلوة فذكر في قدر البحث مفصلا من الحر
هو الحر المحض لا مطلقا وان لم يصح صلواته وان لبس على الشا حر وان صلواته في الحر المحض اشكالاً فذكر انه قد استثنى من تحريم لبس الحر محال الضرورة
لما روي انه يجوز لبس الحر من بن عوف الزبيري عن ابي عبد الله قال لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
لكنها غايبة غير ظاهر السند والاجتناب في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
رسول الله ان ثمر في ائمة الذهب لفضته وان ناكل فيها وعن ابي الحر والذهب باج والجلوس عليه رد بالضعف وقصر الدلالة ومعارضته بظاهر الآية مثل من
زينة الله وقصرت في الاصل والاختيار العامة والخاصة مثل صحة على جعفر عن ابي عبد الله لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
ونقل في الكلام منا وتر شهادته لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
العلم والعدو والاختيار لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
بوي المحض في السنة العقيقة الغير الشبهة في ائمة الذهب لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
كبيرة معلومة فيها الا ان ياتي بالشبهة لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض لا بأس بالحر المحض في الحر المحض
به مطلقا سواء كان صادقا في نفس الامر لا ظاهرة الظن ولكن ينبغي ان يوزن ان كان صادقا في نفس الامر بحيث يخرج عن الكذب كما اذا اضطر الى ان يكون
ظاهرا في غير هذه الصفة والاختيار مثل صحة ان سب وهو عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن المحذور ان تاب قبل شهادة ثم ادان تاب توبته ان رجعا
قال يكذب نفسه عند الامام فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك ورواية في الصباح الكافي قال سالت ابا عبد الله عن الصادق بعد ما يقام عليه
الحكم ما توبة قال يكذب نفسه تاب يقبل شهادته قال نعم ولا يضر شرا محمد بن الفضل على انه قد قيل بجملة مثل هذا السند كما هو معلوم انه الثقة ومروية في
عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل الذي يقذف المحصنات بغير شهادته بعد الحدا تاب قال نعم قلت ما توبته قال فيحى يكذب نفسه عند الامام
يقول فدا من يرب على لانه يتوب مما قاله وعنه من الاجناس الدالة على قبول شهادته الناب في قبول توبته انه بعد كسر ذنبه والظاهر ان الشخص
الكذاب هو التوبة كما هو ظاهر بعض الادلة لان معنى التوبة زائد على ذلك اشار اليه الروايات بعطف التوبة على الكذاب ظاهرا وفي الصحيح عن سماعة بن مهران
قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا تاب العبد توبته وضوحا لوجه الله اجبت عليه الدنيا والاخرة فقلت كيف يستعير عليه قال ينسئ عليه ما كتب عليه من الذنوب
ثم يوحى الى جوارحه كفى عليه ذنوبه يوحى الى بقاء الارض كفى عليه ما كان يعمل عليه من الذنوب فيلحق الله حين يليق الله به وليس شئ يشهد عليه بشئ من الذنوب
وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن اذا تاب منها مغفورة له فليعلم المؤمن ما يسانف بعد التوبة والمغفرة ما والله انها
ليست الا اهل الايمان فقلت ان عاد بعد التوبة والاستغفار في الذنوب عاد في التوبة قال يا محمد بن مسلم اتري العبد المؤمن ينسئ على ذنبه ولا يغفره ويتوب
ثم لا يقبل الله توبته فقلت ان فعل ذلك مرارا يدب يتوب فيستغفر فقال كلما عاد المؤمن بالاستغفار والتوبة عاد الله عليه بالمغفرة وان الله غفور رحيم
التوبة ويعفو عن السيئات قال ان يفيظ المؤمن من جهة الله ذهب بعض مثل المص الى ان توبته الا كذاب ان كان كاذبا وان كان صادقا فهو مخطئ نفسه بان
يقول اخطئ دليله ان كان يعرف انه صادق فكيف يقول كذبت فهو كاذب لا يجوز نعم يصح ان يقول اخطأ حيث رجع مع عدم الشبهة وامكان الاثبات
فيقيد ظاهر الآية وغيرهما بصحة الكذب يجعل الكذاب من الخطا حازا وجوابه ان الضرورة لا تخرج عن الآية مع امكان التوجيه بوجه اخر وهو التوبة مع ان ذلك
روح ايضا لانه اذا علم ان الكذاب صورة الكذب الخطي في صورة الصدق قوله اخطأ صريح في الرضا مثل هذا اذا لم يثبت بالبينه الشرعية ولا اعترف بالقبلة
واما مع احكام فلا ضوق ولا رد للفتنة الدليل في الجملة ولا اصل لجواز قول الصدق لجواز الشرع الشهادة والظاهر انه لا يبرح من الكذب بالاصل وعموم
قبول الشهادة والعدالة لعدم ذكر المندوب فيها الا الجماع لما عرفت صحة عبد الله بن ابي يعقوب قال فيعفو في العدا لانه لا يبرح من الكذب بالاصل وعموم

ثقل

وبجواز اتخاذ الخمر للتحليل الخامس طهارة المولود قمر شهادة ولدان ناوان قلت السادس ارتفاع النمة وهذا استباحا هذا ان يحرق الى نفسه نفعا او يبيع ضررا كشهادة
الشربان لشربهما معا موثر بان فيه وصاحب الدين للمحب عليه السيد لماذا وكن الوصي فيما هو وصي فيه وان فلا نأجر مورث قبل لان هذا هو العالم في جميع شهور الجنات
او الوكيل والوصي يهتق الشهود على الوكيل الموصي من

الجميع ما يبلغ حد يؤذن بالنهاية بالنسبة في شجرة ترك المنفذ بالانقياد في التوق ولا يؤثر في العدالة الا ان يتكلم اجمع فيقدح فيها لانه على فله لبا
بالدين الاهتمام بكمال الشريعة ولو تركه صنفانها كالحاجة والنوافل فكلما اجمع العدالة القضية نعم لو تركها احدا فالرضا لا يخفى في هذا من عدم موافقة
المترجم عدم طوره فانه اول ذكر ترك مجموع السنن ذكر ان صنفانها مثل ترك الجميع للعدالة القضية مع ان قياس مع الفارق ولا ترك جميع السنن بعيد بل لا يمكن
المسلم العدل اذ لا بد من السلام واستمراره على العروة والنعم وفعل المنفذ في الصلوة الا ان يقصد من حيث انه سنة ومع النية المتبعة وذلك ايضا بعيد على
المراد بالجميع بل صنف منه غير واضح والعمل على المترجم بعيد وبما يفهمه دليل من رواية عبد الله بن المغيرة **قولهم يجوز ان لا يحد من جواز اتخاذ الحجر للحل في حمله**
خلوا في محل غير علاج غير شبيهة قد تقدم تفصيل ذلك فذكرنا تامل **قولهم** انما من طهارة المولد في خاصها طهارة مولد الشاهد في من شرطها انما
طهارة مولد الشاهد هو بثبوت عدم كونه ولد من الزنا شرعا لا المشهور والفهم والمطوون حقيقة ذلك ليدل بحجة الحل على ان **الحديث** قال سالت عن شهادة ولد
الزنا فقال لا وعبد في هذا لانه على حد شهادة العبد ايضا وما في رواية ابن بصير قال سالت يا جعفر عن رجل زنا ابنته فقال لا الحديث وصححه محمد بن مسلم
قال قال لا يقبل شهادة ولد الزنا ورواية زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول لو ان رجعة شهدا عندك على رجل زنا فبينهم ولدان احدهما منهم جميعا لانه لا يجوز
شهادته ولا يقوم الناس فيها لانه على عدم جواز امانته ايضا كانه لا شرط العدالة فلا يمكن من جميع ما يشترط فيه لا فساد عدم العدالة بحسب العرف كان الله
علم ذلك فاخبر خليفته ويحتمل ان يكون يقبل احصا وان كان عدلا فلا امر الا بهاءه الشارع فلا يقاس على الشهادة الامانة ونحوها ان لم يكن ليدل على رده
وان قلت اشارة الى ان شهادة تلة لا تسمع سوله كانت العين المشهورة عليها قبلها واكثر اقبالا او حقيقا لعموم الادلة كما عرفت نعم ورد في رواية قال الراوي سالت
ابا عبد الله عن شهادة ولد الزنا فقال لا يجوز الا في البني البسرا اذ رايته من صلاحها في الطريق ضعف **قولهم** السادس من ارتفاع التهمة الى سادسها
ارتفاع التهمة اي من الشرائط الستة العامة ارتفاع التهمة قد نقل الاجماع على عدم قبول شهادة المتهم ولا شك في ذلك الجملة للاعتناء والاجتناب مثل صحة
سلمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن الذي يرد من الشهوة فقال الظنين والحكم قال قلت فالفاسق والخائن فقال كل هذا يدخل في الظنين وصححه
ابن سنان قال قلت لابي عبد الله ما يرد من الشهوة فقال الظنين والحكم قال قلت فالفاسق والخائن فقال كل هذا يدخل في الظنين وصححه
عن يونس بن عبد الرحمن في رواية شيب عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عما يرد من الشهوة فقال الظنين والحكم قال قلت فالفاسق والخائن فقال كل هذا
يدخل في الظنين قبل صحة وفيه تامل لا يشترك ابي بصير بل قد يرجح كونه ينجي من القسم لان قائده شيب في رصينة امير المؤمنين للشريح واعلم ان المسلمين
عدول بعضهم على بعض لا تجلوا في حد لم يثبت منه ومعرفة في شهادة ذوروا ظنين بهم اشيا فافهم قال في الصحاح الظنين الرجل المتهم ولكن الظاهر
ليس كل منهم مرد ولا بل افراد من المتهم وليس له صابغة فلا بد من بيان المراد وبخصوصه فان فهم ما يقبل مثل شهادة الرجل امره وعكسه كاد ان عليه صحة
الحل على ابي عبد الله قال قال يجوز شهادة الرجل امره والمرأة الزوجة اذا كان من معايرة فاما لانه على قبول شهادة المرأة في الجملة وصححه محمد بن مهران قال
سالت ابا عبد الله ان قال سالت بعض اصحابنا عن الرجل يشهد لامرأة قال اذا كان خبرا جازت شهادة امرته في الدلالة على اعتبار الخيرة في الشاهد في صحة
قال قال ابو عبد الله يجوز شهادة الولد والوالدة والاولاد والاخ لاخيه وفي صحة محمد بن مهران قال سالت ابا عبد الله ان قال سالت بعض اصحابنا عن
الرجل يشهد لابنه والاخ لاخيه قال لا باس اذا كان خبرا جازت شهادة ابنته الابن بنه والاخ لاخيه ايضا فالشهادة الصديق للصديق مقبولة والوارث
لورثه لو كان مشرفا على الموت وشهادة الفاطمة على المصوم مقبولة ان لم تكونا اما خذوة ولا شك ان التهمة هنا ايضا موجودة وبالجملة العدالة ماضية
عن د الشهادة وسبب لقبها وحجها التهمة واية قيمة كانت ليست سببا لرد فان العدالة تمنع المخيانة وان كان له فيها نفع نعم التهمة في الجملة ما نفعه بالعرف
الاجماع وليس لها صابغة وشار الى تحقيق ذلك بقوله وهذا استبان ان راد حصرها فلا بد من نص واجماع اخر واحد استبان التهمة الواحدة هو ان يجر الشاهد
الى نفس الشاهد او يدفع الضرر مثل شهادة الشريك لشريكه فيها هو شراب فيه فان ذلك حقيقة مدعى ان بعض ما يشهد له له شهادة لنفسه فالرجح ظاهر
بالعقل بوجه النقل مثل رسالة ابا عن اخبر عن ابي عبد الله قال سالت عن شرابين شهدا احدهما لصاحبه قال يجوز شهادة تلة في شيء له فيه نصيب حل
على ما ليس شراب في بيت واية عبد الرحمن قال سالت ابا عبد الله عن تلة شراب ادعى احد وشهد الاثنان قال يجوز الامر لعدم صحة الرواية وكشهادة صاحب
الدين للمعسر المحجوع عليه فليس بعدا لجملة بان له على نيك كذا وان المال الغلاقي له اذا كانت محبت لو ثبت يكون له في اخذه بدنيته فهو ايضا حقيقة
فانه هو اخذ له كله ان لم يكن له شراب ولا فضضة لعدله لا خلاف فيها والعقل يدرك ولا يحتاج الى النص يقبل لو شهد عليه المسلم ايضا وكشهادة
الشريك لبيع الشقص حتى يستحق يقبل منه مثل ان يشهد بعد اسقاطها وعقوبها وكذا شهادة السيد لمملوك المادون لثبات المال الذي بيده فان ذلك
لنفسه لان ثمايد مملوكه له فالمدعى هو الشاهد وشهادة الوصي فيها هو وصي فيه يعني اذا كان وصيا في نفق مال وعلى ايتام فيشهد لثبوت ذلك المال للوصي
او الايتام فان له هنا منفعة بغيره فبها تلة انه وهو الولاية في ذلك المال وكذا الوكيل يشهد للموكل الماهو وكل فيه فيخوذ ذلك فيهما تامل اذ لا ضرر فيها بخصوص
والعقل لا يدرى التهمة فيها بل الولاية في مثل ذلك ضرر رتب لان يكون يجعل محبته والمال فامل ولا اجماع اذ نقل عن ابن الجني عدم رد شهادته
فيما ذكره عموم ادلة قبول الشهادة يدل على القبول والعدالة يمنع بل ظاهر حال السلام يمنع شهادة الوكيل من التهمة الممنوعة وجوب الحمل على الصحة وقبوله مكان
محمد بن الحسن الصفحا الصحيحة قال كتب الى ابي محمد هل يقبل شهادة الوصي لليت يدين له على رجل مع شاهد اخر عدل فوقع اذا شهد معا عدل فعلى المدعى
اليمن بالحديث قد مرر هذه وفيها اشعا باشرط العدالة في الشاهد بل في الوصي ايضا فافهم وكذا نرد شهادة من شهد ان زيدا متزوج من امرأة
المرحاة قبل ان تطبق يكون من شأن تلك المرحاة السيرة في النفس النقل فلا يثبت بشهادة مثل هذه المرحاة فانه بمنزلة شهادة وارث الدم على الضل فانه
شهادة لنفسه هو ظاهر ان مات بهذا المرح ولا يمكن القبول فكان ان كشف ان ما كانت شهادة لنفسه بل للمورث المرح فمحتمل ان يكتفى بانه

ولو شهد بالموثوق بالروح او المضر قبل لو شهد الرجلان بوصية فهذا الشاهدان باخرى من التركة قبل الجميع وثانيها العداوة الدينية وتحقق الفسخ على المصيبة والتم
بالسر او بالنفاز اما الدينية فلا تمنع وقيل شهادة العدو لعدوه ولو شهد بعض الرقعة لبعض على قاطع الطريق وقيل للهمة اما لو قالوا عرضوا لنا واحدا من اولئك قبلنا

بذلك الشهادة ويجوز له لاعادة فائدة ذلك الوقت كانت مردودة للهمة فلا بد من الاعادة بعد ضمانها ويمكن ان ترد لو كان المخرج الميت خطا مدونا
يضمن دية في نية عدم التهم فأن النفع يرجع الى الداي لا الوارث الشاهد ويجوز ان لا يثبت له والحق يثبت له ويحجب عليه رده للنفع بعينه ونحوه
فما مل اما بعد الايمان والظن في مانع الشهادة لعدم التهمة بالقرينة عندنا فسمع وكذا قبله ان لو كان المخرج مما يؤخر في النفس القتل المأثر ان نقول القتل
والموت انما فادرا يمكن ان رد ونقض الحكم لو حكم بظهور التهمة المحققة فظهر بطلان الشهادة ويجوز ان لا يثبت له العداوة كانت مقبولة والتهمة معدلة
فانه ما كان يتوهم من الشاهد ان لا يثبت له نفع النفع ان نفسه اذا فرض عدم توهم التهمة فاما ما فانه لا يثبت له العداوة الشاهد ان يرضى ويموت في شأن كان بحسب
العادة واعتماد غيره لو يمكن ان كان فانه يصدر عليه الاخذ لنفسه شهادة وهو اولى فيما احتجنا ان كان ضعيفا ويجوز ان رد فان عموم ادلة الشهادة
الثبوت وقول الشهادة الا يثبت ان الشاهد منهم ويجوز شهادة النفع الى نفسه ذلك هنا غير معلوم شرعا فاما ما وكذا في شهادة العاقلة التي تؤخذ
منها دية الخطا اذا شهد بالحق لشهود الحج والجماعة الموصلة اليه عليه ما فانه لا يثبت له العداوة والادعوى عن نفسه ما فانه لا يثبت له العداوة
بالحج الموصلة لثبوت من يرضى بغيره وبذلك لو شهد الوكيل الوصي بقسوة الشهود التي تشهد بثبوت المال الموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
بل جرفه فانه يخرج عن يد فاشي ولا يثبت له العداوة ما فانه لا يثبت له العداوة بالموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
نفع او دفع ضرر وكذا في شهادة القاص بالفسوق لظاهر عدم الرد والقبول فاما ما فانه لا يثبت له العداوة ولو شهد شخص بثبوت مال لم يثبت له العداوة
وكان وقت الشهادة حيا مجرما او مريضا قبل شهادته وان كان ممن يتحقق بموته بعد الشهادة فانه يثبت مال للموثر لا لنفسه وجز النفع اليه غير مغلو
لاحتمال ان لا يموت قبله بل هو يموت قبله فانه يثبت له العداوة بالموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
قبله بغير النفع لها وايضا الفرق بينه وبين الشهادة بالحج المشرى مثل الايمان فانه يثبت له العداوة بالموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
الموجب للسرية فكان يثبت له العداوة بالموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
ليس ثابت للشهادة وهو ظاهر لكن محل التهمة على حاله الا ان يقال عموم ادلة قبول الشهادة مما يجزى له وكل ما ثبت ان تهمته موجبة للرد ورواها
ولو يثبت كون كل تهمته كذلك ان من التهمة ما لا يثبت له العداوة بالموكل فيه الموحي به وقدم ما يثبت ان ذلك ما يعلم كونه تهمته
التهمة موجبة للرد موجود في النصوص مثل الفسوق فلا يجزى له النقص ثم يخرج كل ما ثبت ان تهمته موجبة للرد ورواها
الكليمة لنقص الاجماع بل انما ثبت المثل للمحل فيمكن ترجيح قبول الشهادة للنصوص الكثيرة من القرآن والاجماع المتواترة والاجماع المعلوم وبعد شهادة الو
مر العدل جدا فانه يثبت كون التهمة مما تدر به الشهادة لا تدر قوله ولو شهد الرجلان بالحق ولو شهد شاهدان مقبولان بان يذبا او يحكما بكذا فيشهد بذلك
الرجلان للشاهدان بوصية اخرى من تركه زيد قبل شهادة الجميع حصول شرا في قبول الشهادة وعدم المانع من التهمة التهمة فانه قد توهم انما شهد الاولان
لثبوتها مع الاخرين انما ان شهداها ايضا يثبتان لها وذلك توهم باطل بعد العدل بل المسلم عن مثل هذه التهمة فانه لا يجزى لها الا اذا ثبتت قوله
وثانيها العداوة التي اى تالى استبانت التهمة العداوة الدينية يعني ان الما بالعداوة المانعة هو العداوة الدينية لا العداوة المدنية فاذا كان احد يقضي شخصا
لا تدينه لغيره ولا يرضى فاسق تركب الذنوب المعاصي لا يمنع ذلك من قبول شهادة عليه فان العداوة خرج هذه المعصية لاخره له بما لا يرضى الله
بمعصيته وهو ظاهر وعموم ادلة قبول الشهادة مطلقا وانما خرج منه العداوة الدينية بالاجماع ولان المؤمن يقبل شهادة الكافر المخالف ايضا بالاجماع
ولان الدليل الذي يدل على عدم قبول مورده شهادة الخصم الموجوف الروايات مثل وايق لي بصير عبد الله المتقديت من البياد ومنه العدل في الدنيا
لا الدين فانه لا يقال عرف ان زيد المسلم عدو وعرف الكافر بغير العداوة بفسخ الخصم نعم الاخر وغيره بغيره يعني يقتضي وال التهمة عن الاخر ووصول العداء
به ويكره ويجوز بوصول التهمة الى زوال المصائب عنه وذلك قد يكون من الجانبين قد يكون من جانب احد فيخص العدو بغيره شهادة عليه يعلم ايضا بالنفاذ
بينهما اي حسب كل واحد منهما الاخر ويجزى له العداوة اذا كان لفتن من جانبه وحده وانما تدر شهادة العدو اذا كانت عليه لانه فاذا كانت له تقبل واياها
بقوله وقيل شهادة العدو لعدوه ولكن المراه اذا وجدت الشاهد من العداء وغيره فالحق ما لو شهد العدو لعدوه فثبت لنفا التهمة كان لا يجمع على الظاهر
وعدم التهمة ويقاوم دليل النفع بغيره فخص من مانع واعلم انما يظهر عدم القبول من جهة العداوة ان وجد باقي شرائط القبول من العدالة وغيرها حتى ان لو شهد
له يقبل ولكن بتحقيق العدالة مع العداوة مشكوك ان عداوته بالنفاذ منق وبالفح والخرن بغيره قد انحرمت وصق فلا يقبل شهادة العدو مطلقا الا ان يثبت
العداوة لغير المؤمن من الكفا والخلاف ايضا لوجود بعضها من حيث الدنيا ايضا او يقال فلا يكون العداوة بالمعنى المذكور حراما مثل ان يكون بعد حصول الضرر
واذا ما شهد به مثل مثله وشتمه اخذ ما له او قتل ابيه وولده وهلك عصبه وامثال ذلك فاما ما ويكون القذف بغير الزنا بل بما هو نقص موجود فيه ولو يمكن القاذف
دائما عاصيا مثل ان يهرم مكافاة لا يثبته او يقال ان البغض ليس بكبيرة بل صغيرة فلا يضر بالشهادة والعدالة الامع الاصره ونقص عدم الاصره بان تكون
في ابتداء وجودها من غير استمرار او مع لکن مع القول بان الاصره انما يحصل بتكرار الذنب بالاستمرار او بيقان بعد التوبة فاما ما فانه لا يثبت له العداوة بغير الرقعة
اذا شهد بعض ضيفا فانه لا يثبت له بعض بثبوت حق له على اللصوص القطاع فان كان لشاهد ما اخذ منه شيء وصاحبه من القطاع بغيره بوجوب العداوة المانعة فالظاهر
قبول شهادة لعدم ظهور التهمة المانعة وعموم ادلة قبول الشهادة واليد شار بقوله اياها لو قالوا عرضوا لي عن ظهر علمنا وجاؤا ولكن ما اخذنا منها شيئا بل
أخذوا اصحابنا اولئك يجزى لعدم التهمة لعموم ادلة قبول الشهادة واليد شار بقوله اياها لو قالوا عرضوا لي عن ظهر علمنا وجاؤا ولكن ما اخذنا منها شيئا بل
على العداوة بنا على جوف الغتصق عا وان اخذ المال فالظاهر وجود العداوة بنا على العداوة فان لظهر العداوة فان ذكره شهادة ما اخذ منه ايضا
لو يقبل فيما اخذ منه وهو ظاهر ويجزى عدم القبول في غير ايضا التهمة بالعداوة عداوة وان لم يذكر وللشهرة ورواية محمد بن الصلت قال سالت ابا الحسن

ومنها دفع غار الكذب فلو تاب الفاسق لتقبل شهادته لم يقبل وقال الشيخ تقبل لو قال تيب قبل شهادته من

[illegible]

وترد شهادة المبرع بمثل السؤال التهمة التي حقوقه تعالى والمصالح العامة على شكل ولا يصير بالتبرع محررا ولو اخفى نفسه قبلت ولا يحمل على الحرص منها مهانة النفس
كأنه لا يفتنه الا نادرا والماجن ومركب ما لا يليق من المباحات بمبحث بغيره وتارك السن اجمع متن

جزمه او مولى نعمة بل الامام لانه الذي استحق اخيرا فاجب حق غير مجهول صيرته لله تعالى فانه ما بقي غيره وهو من الارض ومن عليها وفيها انزلهم
سقوط حق احتياجه بغير عوض ورضا منهم مع ثبوت الوعد من الله باستيفاء الحقوق والاخذ للظالم والانظام من الظاهر الثالث ان ثبت لكل عضو
فان من الورثة استحق تلك المال وصح له فاحصل له العوض الذي احتج به فلا بد ان يحصل له في الاخرة والرواية حملت على رضا الباقي بما اخذ من
بل يمكن اثبات شيء وعوض ايضا لمن اراخذه من اصحاب الحق مثل الاول وان اخذه الثاني لما مر من تحمل الرواية بكون الباقي له على ان ذلك مع عوض هو
من الله له فامل ثم ان الظاهر ان قبول هذه التوبة يجرد وقوعها واجب على الله بمعاشرة الصحة يعني مع الاتيان بشروطها فتجوز عن غيره نصيا
كان لا يكون ان لم يكن واجبا عقلا للادراك لكثرة مثل ان الله يقبل التوبة عن عباده والاخذ بثلث التائب من الذنب كمن لا ذنب له ويجب على التائب
ايضا اخذه على ذلك الوجه فيما شرهه وصاحبه من مثل من لم يذنب اصلا واما بالنسبة الى قبول الشهادة فيمكن الاحتياج الى صلاح العمل والعمل الصالح
للائات والاختيار ولا يحصيل الظن باننا صحت وانما الله غير مشوبه باغراض اخرى ويحتاج اليه ولكن قد يكون ذلك في ساعة واحدة كما ذكره المحقق
في بقره قوله والاقرب لاكتفاء الاستمرار لان البقاء على القوة اصلاح لعمله وساعة وقد مر البحث في ذلك ما راقى له وترد شهادة المبرع الخ من ان
التهمة الزادة للشهادة المبرع بها المراد الاتيان بها قبل سؤال الحاكم اسما شهادة اياه وجه ردها التهمة بالحرص على ادائها فله قبل الاثبات فيكون
منها فندخل تحت الروايات المتقدمة المشقة على رد الظن وفعل عن اهل اللغة ان الظن هو التهم وان كانت الروايات ذلك على انهم من حيث
فيها الفاسق والخائن داخل في حصة عبد الله بن سنان عطفه على الظن قال قلت لابي عبد الله ما تراه من الشهادة قال فقال للظن في التهم قال قلت لابي
والخائن قال ذلك يدخل في الظن في ما روى عنه يقوم الساعة على قوم يشهدون من غير ان يشهدوا وان لم يشهدوا فانهم انما يشهدون
جاءوا فاننا نجد كثيرا من يشهد قبل الاستسما من غير قبل الاثبات الشهادة بل قد يكون الى عدمه ميل لقصر مثل فقر المشقة اعفاء الوجوه الشهادة في
كأنها كيف العادلة تمنع من الشهادة على الكذب مع العلم بيقع الوعيد في الكتاب السنة وتجيزه باجماع المسلمين والرواية المذكورة مانع سندها
عن صحتها ومعارضتها بطلانها والظاهر غامضة وبالجملة رد شهادة العدل مجرد ذلك مع وجوب قبول العدل وعدم رده بالكتاب السنة والاجماع مشكوك
ان يكون اجماعا قال في الشرح هذا الردي حقوق الناس المحضة مقطوعة بما في حقوق الله تعالى كما نأشرب الخ والمصالح العامة كما لو قلنا على صاحبنا
فصل بمرام لا فيه اشكال ناس من قوله تحت المذكور في الادلة المتقدمة فنرى من ان مثل هذا حقوق لا مدعى فله لا يبرع بها التبرع لعلنا وانما
ولانه نوع من الامر يعرف ونرى عن منكره هو واجب اداء الواجب بعد تبرعا والجمع بين ما روى في نفي الكذب قبل ان يشهد وروى بن قوله في الاخير
بغير الشهادة قال لابي رسول الله قال ان يشهد الرجل قبل ان يشهد قد يقال يعرف غير الحاكم فيشهد بعد الاستسما او يقول الحاكم لا على طري
او في غير مجلس الحكم اذا خصص التبرع بمجلس الحاكم وان الاول ايضا قد يكون مرابا لمعرف وبالجملة لما لم يكن ليلا على دال التبرع والاجماع ولا اجماع في حق
الله فلا تزد بل يقبل وهو جيد ولو لم يكن الاول ايضا اجماع لكان كذلك ثم ان التبرع ليس جافا في الشاهد بمعنى لا يصح للشهادة فلا يقبل في هذه الواقعة
وغيرها كالفاسق وكما امر ابن ابى التهمة بل ردنا المنع صل في نفس تلك الواقعة ولا يلزم منه حصوله في غيرها هكذا قال في الشرح وفيهم من اثاره في
هذه الواقعة فقط على ان جهة الرد لو لم تدل على الرد في الكل فانه يفهم منه الحرص على الشهادة فيهم ان يشهد بالزور فاذا كان حال شخص هذا فلا سلكه لا يصح
لشهادة اصلا بل هو فاسق مانع لها الا ان يقال ليس الرد الا بالنظر والاجماع في تلك الواقعة والتهمة غير متحققة بحيث يحكم بالفسق لذلك بل مجرد
احتمال وتوقير مجرد ذلك ولو لم يكن فادحا ولا ضررا لاجماع في الرد في غير تلك الواقعة بل بما يفهم من البعض ان الرد مخصوص بذلك المجلس فقط فلو اقام
في مجلس اخر عين تلك الشهادة بثلث لعدم حصول التبرع وعموم ادلة القبول وما الفت لينة الشرح بل ذكرها لا تقبل في تلك الواقعة مطلقا ويمكن تخصيص
الرد بذلك المجلس الذي تبرع فيه اذ لا دليل على الرد الا لاجماع لو كان وليس في غير ذلك المجلس فامل في حق حج ولو اقام تلك الشهادة في مجلس اخر على وجهها
الشرايط ففيه هو وانما وجهان من بقاء التهمة في الواقعة واجتماع الشهادة الثانية وهذا الجود وانت تعلم ان الرد ان كانت التهمة والحرص على هذه الشهادة على ما فهم من
كلامهم فالظاهر الرد في ذلك مطلقا وان كان لاجماع او يرضى ذلك المجلس بحيث لا تشمل هذه الواقعة كلية او الرد مطلقا ليعمل على يمكن السماع في ذلك المجلس اذا
اعاد ما بعد السؤال والادلة تقتضي سماعها في المرة الاولى ايضا وعلى القول بعدم السماع حج سماعها بعد في تلك الواقعة بعيد قول لولا اخفى نفس
اشارة الى رد المتهوم ان اخفا ليشهد على امر حتى يصير هذا ايضا من استل التهمة الزادة اذا اخفاه بدل على الحرص فان صاحب المعاملة ما يريد الشهادة
وهو يد اخفا نفسه ليحتمل وليشهد وقت الحاجة هذا هو غاية الميل الى الشهادة وهو الحرص لا بعد كونه اشده من الشهادة قبل السؤال ورد بان الاحتياذ
على الحرص على التحمل لا على الاداء وبانه قد يمس الحاجة اليه فينبغي ان يكون جائزا وفيه ان الحاجة لا يسئل من قبوله مطلقا وان التحمل انما هو الشهادة فالحرص للتحمل
يدل على الحرص الاداء بل قد يدعي على انه عين الحرص على ذلك على الوجه البليغ فامل نعم يمكن ان يقال قد عرفت ان ليس مطلق التهمة رادافا لحرص كذلك انما
يزن بالتهمة اذا ثبت كونه راداة بالنظر والاجماع وليست هنا بل عموم ادلة قبول الشاهد يدل على قبوله وعدم رده قال في الشرح لا خلاف عندنا ان شهادته
المتحيز مقبولة لوجود مقتضى الحق لغيره ومنها مهانة النفس الخ وكما نلينا اعتبار المردة في الشهادة وان تركها مضطرا فامل يعني من استل التهمة الزادة
لشهادة يدل على مهانة النفس وقارها وعدم مبالاها فلا بعد من شهادة الرد مثل السائل بكفه الا نادرا كناية عن السؤال بنفسه للطعام ونحوه غالبا
من غير ضرورة وحاجة فلو فعل ذلك نادرا والحاجة فلا يضر ويدل على رد ما مر رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر وصحبه على بن جعفر عن اخيه موسى الثقفي
وكذا ما مر ما يدل على ذلك مثل شهادة الماجن وهو الذي يتسخ كثر بحيث اخذوه ومخروا وكذا قال في مركب المباحات الخ لا يليق بحاله مما يقط اعتبارا
عن القلوب يدل على عدم مبالاة بمبحث بغيره وقوله وتارك السن اجمع غير ظاهر فانه ليس محرام ولا مقبول ولا يترك مرة الا ان يقول الى الاستحسان بالسن

والوالد لولد

[illegible]

المسلم مع عموم الادلة الدالة على قبول الشهادة مطلقا والاختصاص الدالة على من جرت به الشهادة مثل ما تقدم فانما ذلك على وجه الشهادة الفاسقة والخائنة
والمنهم والطعن في الخصم وما ذكر فيها المملوك فنامل يدل على الثاني ما تقدم في صحة رد شهادة ولد الزنا ولا عبد وصحة محمد بن مسلم عن الجعفي
قال لا يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم وصحة ايضا عن احمد هاء قال يجوز شهادة المملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب قال العبد المملوك
لا يجوز شهادته في دلائلها على الثاني خفاء مع ان في الثانية وكذا ويدل على قبول شهادة نعم يمكن ان يستدل بها على الخاص فانما ذلك على قبول
شهادة المملوك على اهل الكتاب دون المسلم الحر يدل على قبول شهادة المملوك على مملوك مثله ما نقل عن خلاص الشيخ قال روى عن امير المؤمنين كان
يقبل شهادة بعضهم على بعض لا يقبل شهادة بعضهم على الاخر وانما تعلم ان لالة الثانية بالمعنى الذي ليس بحجة والثالثة غير معلوم السند فكيف التحية
ودلالة الاولى ظاهرة في عدم قبول شهادة على الحر المسلم وبمعنى ما يدل على قبولها على المملوك والكفار فيكملها على النجاسة وكذا غيرها مثل ما
الثانية مع امكان حملها على من لم يكن عبدا وكذا كل ما دل على عدم شهادة المملوك لوجب حمل المطلق والحمل والعام على الخاص المقيد فانما ذلك على طلب
الثالثة وما نعرف المشهور في لالة غير الشهادة والجمع بعدم القبول ان كانت عليه والقبول ان كانت له وما وجد له شاهد او مجرد الجمع لا يفتضح لك كذا التهمة
وقياسه بالولد على الوالد قياس مع الفارق مع المنع في الاصل والثالثة ليست بحجة وصحة الحجة لا يدل على القبول على المولى على ان يحتمل انما لا يعلم
صحة الطريق الى البرزخ وان قيل ذلك وفي ما روى الحلبي عن عبد الله في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثها اخ له فاعترف العبدان وولدت
غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان شهدا ان كان يقع على الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما وهران عبد بن كنانا بل تدل على قبول الشهادة
للمولى حيث علم بطلان العتق فانما لا تدل على عدم الجواز الاول فيكون دليل السادس صحة ابن ابي يونس عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل المملوك
يجوز شهادته لغير مولا له قال يجوز الدين البني لا يسمي لانه مفهوم ضعيف من كلام السائل مع تعوية في الدين واليسير لعدم الفاتحة فلا اعتبار بغيرها
وكذا صحة جليل قال سالت ابا عبد الله عن الكتاب يجوز شهادته فقال في الفتل حد فانما اقبلت في الفتل يعني ان يقبل في غير فاما ما قيل فيها
احاد على ما يظهر والجمع الذي قلناه جيد وفيما لا يمكن ان فرض ينبغي الجمع بحمل ما يدل على المنع على النجاسة ما عرفت ان قول الثاني ومعنى قول المصنف هنا لا يقبل
شهادة المملوك على مولا وبقبل على غيره ويقبل لغيره ايضا على غيره فلو لم يكن على غيره لعمرك لو كان بدون لو او كان ولى واما حكم المدبر فهو مثل المملوك
الحض كذا مكاتب المشروط والمطلق الذي لا يود شيئا فان مولا كلهم مما لكت فحكمهم حكم الفتن المحض لان لالة تشمل الكل من غير فرق نعم فرق بينهم وبين
الذي لا يدين شيئا وهو الذي شار بقبوله ولو ادى البعض قال الشيخ الخ اي اذ ادى المكاتب المطلق بعض المال الكاتبة مثل النصف يقبل شهادته بمقدار ما ادى
اعترف يقبل النصف ما شهد به في موضع لم يقبل فيه شهادة مع العتق مثل الشهادة على مولا عند المصنف هذا متفرع على عدم قبول شهادة العبد فانه اذا قبل
شهادة المملوك قبل شهادة المكاتب بالطريق الاولى واما اذا لم يقبل فيه شهادة المملوك يقبل شهادة المكاتب بنسبة ما ادى من مال كاتبة وافترقا فان كان
النصف فيقبل النصف الثلث في الثلث هكذا وهذا قول للشيخ بغير حجة وعند غير حكمه حكم الفتن فاذا قبلت مطلقا قبلت ان منعت مطلقا سعت ذلك
الفضيل والادليل ان لوقية ما نفة ولم تزل وانه لا معنى للتحية في الشهادة اذ لا وجه لقبول قول شخص بعض المشهود دون البعض لانه ان كان مقبولة فيكون
كلية وكذا الرواية ان يحمل فاقبل في الكل كدلالة امر في ربع ميراث المشهد ودليل الشيخ رواية محمد بن مسلم والحلق الصحيح ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي عبد الله في المكاتب يعق نصفه هل يجوز شهادته في الطلاق قال اذا كان مع رجل وامراة قال ابو بصير لا فلا يجوز هذه تدل على ان بمنزلة المرأة الواحدة
ففي كل موضع يقبل المرأة الواحدة يقبل المكاتب لا انه يقبل انما بالنسبة كما هو ظاهر فتوى الشيخ فاذا شهد معه رجل لا يقبل لانه بمنزلة المرأة الواحدة وعلى الفهم
يقبل في النصف لا اجتماع الشاهدين عليه له ان يحمل في اخذ النصف الاخر لو شهاد واحد على الكل واذا شهد للمسلم الوصية يقبل ربع المشهود على الفهم
وعلى الفتوى لا يرثان فلنا عدم قبول الرجل بالقياس وان قلنا بالقياس فيقبل العتق في النصف فنامل هكذا يختلف الحكم باعتبار قوامه والرواية والظاهر
عدم القبول لان الشيخ الفاضل في بعض كتبه حمل الرواية في كتابي الاختصاص على الحقيقة لان النكاح لا ينفصل في الطلاق عند المفسرين ولا مضما وكذا حملها الصدوق
عليها قال انما ذلك على جهة النجاسة الى قوله واما الشهادة الشاذ في الطلاق فغير مقبولة على اصلها فانما قال بان قبول المكاتب هكذا وعدم قوله ان لم يكن كذلك
يعني ان كان مع رجل وامراة قبل الا فلا غير معلوم كونه مذموم لانه لا دليل على الفتوى غير ظاهر فان الفتوى هو القبول على العموم بالنسبة وهذه
الرواية تدل عليه بل على القبول في الطلاق اذا كان معه رجل وامراة من هذا من ذلك فنامل لكن تدل عليه رواية ابي بصير قبل باب الزنايات بوزن كل هذا
صحيح عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت عن شهادة المكاتب كيف تقول فيها فقال يجوز على قدر ما اعترف منه ان لم يكن اشترط عليه ان لا يجزى وروا
فان كان اشترط عليه ان لا يجزى شهادته حتى يودي وليه يدين ان قد عجز قال فقلت كيف يكون بجنازة ذلك قال اذا كان قد ادى النصف والثلث فشهدت بالثالث
على جل اعطيت من حقت اعترف النصف من الاثنين يعني ان يكون عدا ومعه عدا الاخر فنامل قول لو اعترف قبلت على مولا اذا اعترف المملوك قبلت
شهادته ولو على مولا ان المانع هو الوقية والهمة وقد اضعفت فلا مانع منه وجميع ادلة قبول الشهادة والخبر في النجاسة ليله من غير منع مثل واقية الشهادة
له ومثلها كثيرة في الكتاب لغيره والسنة الشهيرة ويدل عليه بعض الروايات بخصوصها مثل ما في صحة صفوان في الاجير مثل رواية اسمعيل بن مسلم
عن الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه ان شهادة الضيف اذا شهدوا وهم صغار جازت اذ اكبر اما لم يشهدوا وكذا تلك الفتوى والنصارى اذا سلموا
جازت شهادتهم والعبد اذا شهد على شهادة ثم اعترف جازت شهادته اذ اكرهها الحاكم قبل ان يعق وقال ان اعترف العبد لموضع الشهادة لم يجز شهادته
فان فية قال مصنف هذا الكتاب فالمراد بها الحاكم قبل ان يعق فانه يعني ان يهره ما يفسق ظاهره حال تخرج عدا النكاح لانه عدا ان شهادة العتق
واول من به شهادة المملوك غير ما قلنا ان اعترف العبد لموضع الشهادة لم يجز شهادته اذ كان شاهدا السيد فاما اذا كان شاهدا لغير سيد فجاز

فلا في القودود وما تير اخرى كان على ربنا عظيم بقر لا يخرج من شهادة النفا في الملامح

شهادة عبدك ان وقعنا اذا كان عدلا فانه فيك ايضا فالتكثير من ان كان في الحاضر وعدم قبول شهادة له لاجل انه عبد فلا يمنع ذلك من القبول بل يمنع
لنزل المانع كما في اخوة من لصبي والكفا لعل الشئ والصديق بريدان بيان الحكم على الوجه الذي اعتقده من قبول شهادة المملوك لانه لو كان اولى بغيره
ما كانت الشهادة مقبولة وما عدم سماع شهادة له لاعتق لموضع الشهادة فانه نفي ما يمنع اذا كانت شهادة من السيد للمتهم لا لعدم النية فاما قول
ولو اشهد عبد في الحج دليله رواية الحلبي المقتدة وقد ادعى حجة فيها فاما ان الطريق الى جسد الله البرزخي غير ظاهر الصحة لانه حدين عبد
والحسين بن عبد الله وهما غير ظاهر التوثيق وان قيل في الكتب انها صحيحة وايضا ليست فيها انما شهدا فثبتت شهادة تمايل انما شهدا بعد ان ائتمنتا
من ملكها ظاهر وهو ان البتة من الولد المثل له وايضا ليس فيها كبر لولا استقامتها كما نأخذ من الاعيان فانما مصادرها سببا لعقبة يملكه واذا في
ان يحسن اليها فالتجمل ما يقين بل يثبتها وذلك غير بعيد فاما قولهم الثاني في الذوق الخ ثاني شرط الخاصة ببعض الشهادات هو الذكورة فيستحق
الاختصاص لا يثبت بشهادة النساء منفردات ومنفردا واحد والله مثل جدنا في اوصافه لثاني شرط الخاصة ببعض الشهادات هو الذكورة فيستحق
النساق في الجملة فانه يثبت بشهادة ثلثة رجال وامرأتين مع شرط وجود الاختصاص لثبوت الزوج والابن انما يثبت بالجلد وكذا يثبت بشهادة رجلين
تساوكن مع شرط الاختصاص لا يثبت الزوج ولا يثبت غيرهما مثل شهادة رجل وست نساء واكثرهما الدليل على عدم القبول في الحد وهو مثل رواية غياث بن ابراهيم
عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال لا يجوز شهادة النشاق في الحد ولا يجوز لعله لا يضر ضعف السند لانه في الاجماع اوصافه مثل من جازم فاما من مع صحته في
درج وان جازم عن ابي عبد الله فلا فلنا لا يجوز شهادة النشاق في الحد وقال في القتل وحده ان عليه ان يكون مقبولا لا يبطل من رجل مسلم بظاهر هذا الدليل على
القبول ولو منفرد في القود ويؤيد القلة المذكورة في غير هذا الرواية ايضا فاما من حملها الشيخ على ثبوت الذية لا القصاص للجمع بينهما وبين ما رواه
محمد بن الفضيل في بصير لا يجوز شهادتها في الطلاق والدم وجعل الخبرين الاولين موثوقين حيث نفي فيها القود والدية وهو بعيد وبجملتها الجمع بينهما بعضها على
القبول منفردات لا مشطبا بالرجال وبعضها على القبول في الزوج وحدها غير بشرط ان يكون قلائم ان نفي ثبوت الدم بشهادتين موجود في غيرهما من الروايات
ايضا لانه حمل على احد الخبرين فاما ما ثبت في الزوج بشهادة ثلثة رجال وامرأتين عدم ثبوت نفيهم فلو رايت كثرة مثل صحة عبد الله بن سنان قال في
ابا عبد الله يقول لا يجوز شهادة النشاق في رتبة الحلال ولا يجوز في الزوج شهادة رجلين وربع نوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأة فقال لا يجوز شهادة النشاق
وحدهم بالرجال في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في المنقوض من حصة الحلبي عن ابي عبد الله قال سألته عن شهادة النشاق
في الزوج فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتين واذا كان رجلان وربع نوة لا يجوز في الزوج ومثلهما في الدلالة عليها ورواية ابي بصير الفضيل في محمد بن مسلم ورواية
زائدة ورواية ابراهيم الحارثي ورواية زيد الشحام ورواية الكنا في ومحمد الحارثي كما هو في وقال في كش ممدوح قال في الخبر حقيق قال في شرح صحيح
وقال ايضا محمد بن الفضيل الذي يروي عن الرضا عن بعض علماء الرجال عليه بما يقتضيه قول روايته بل المقصر على مجرد ذكره وايضا هو في طريق رواية
الكنا في وانت تعلم ان محمد بن الفضيل الذي هو راوي لوضاء ضعيف كرم في باب الضعفاء قال يرمي بالغلو وليس يعلم كونه في طريق رواية
الكنا في لا احتمال كونه راوي لكنا في وهو ضعيف راوي لصادق وهو ثقة وقد حمل الشيخ في د على الثبوت وعدم حصول شرط القبول في النكاح
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتين لا يجوز شهادة النشاق في القتل مع ان الظاهر ان هذا اصح سند لو خرج محمد بن
عن يونس بن عبد الرحمن في الاولى وابراهيم بن هاشم في الثانية فلم يردج الاول للكثرة والثمة وعدم ظهور الغائبين في الثانية وعموم ادلة قبول الشهادة
مثل ما ايقوا الشهادة لله واما ما ثبت في الزوج والجلد رجلين وربع نوة فاما في بطلان دليل بخصوص المسئلة خلافاً وسند المجزئ مثل المصنف فاما ما يدل على ثبوت
بشهادته في الرجال مثل رواية عبد الرحمن بن الصادق قال لا يجوز شهادة النشاق في الحد ومع الرجال ولما انفى باطل منها ومنهم من بالاجماع ثبت ما ذكرناه
ويؤيد نفي الزوج بهما دون الزنا في الاثبات السابقة فلو كان النشاق في الزنا لكان نفيها في الثلاث لم يوجب للقبول بوجه خلاف المراد وذهب بعض الى نفيه لضعف
الدليل وضعف تقدمه ونقل عن المصنف في الحج ذلك بخلافه لانه لو ثبت انما يثبت الزوج والنشاق باطل للاجتماع والكثرة الدالة على عدم سماع رجلين
واربع نوة في الزوج فالقدم مثله ونسب المرافعة ان لا لا الاجماع على جواز الزوج على المحضين الزانيين فان ثبت الوصف ثبت الحكم وهو الزوج والا فلا
وقد اجمعوا وان كان فيه منع بعد فاما قولهم ولا تجوز ايضا في الطلاق الخ دليل عدم قبول شهادة النشاق في الطلاق والوايت مثل ما في حصة الحلبي
وكان على قبول الاجماع في الطلاق فثبت جواز شهادة النشاق مع الرجال في الدين قال نعم وعافي رواية ابي بصير لا يجوز في الطلاق والدم ومثله ما في
رواية محمد بن الفضيل وابراهيم بن محمد بن مسلم قال لا يجوز شهادة النشاق في الحلال ولا في الطلاق وقال سألته عن النشاق في شهادته قال نعم في
العدرة والنكاح هذه دلل على عدمها في الحلال ايضا وقد دلل عليها اخبرنا محمد بن عبد الله بن سنان المقتدة وقد مر في رتبة الحلال وبجملتها
ايضا ما يدل عليه فذكره يدل عليه ايضا القاعدة المقررة خصوصاً الحلال ولعل الخلع ايضا طلاق او مثله فليدله فاما ما كان الاجماع المركب مثل
ان كان نكاح المرأة لا يثبت بالرجل والمرأتين لان الدعوى في المال وقد تقر عندهم ان كل دعوى يكون مالا او يكون المقصود منه المال يثبت بالرجل والمرأتين
والا فلا يثبت الا بالرجال الا ان يكون مما لا يمكن الاطلاع عليه عادة للرجال كالعدة والوضاء فيثبت بالنشاق ومع ذلك لثبوتها في عدم البشوت الا بالرجل
فالطلاق ان لم يكن بعوض فليس بالطلاق ولا المقصود منه المال وان كان فانه من اسقاط مال وهو النفقة وان كان بعوض فهو مثل الخلع قلت فان كانت هذه القاعدة
منصوصة ومجملها يجب العمل بها والا فلا اعترض شيئا منها وعلى تقدير وجوب العمل فلا يبعد هذا القول اذا الغالب على الزوج المدعي الخلع ان مقصود
المال ويمكن الفضل والاستغناء ثم الحكم بمقتضى الفضل واما الطلاق فالظاهر انه لا يثبت مطلقا الا بالرجل بل مقدم من الاجماع فاما ما يبنى العمل على
القاعدة على تقدير ثبوتها فاما ان لم يكن هناك نص بخصوصه على حكم خاص في تلك الواقعة منقطع ونخصص القاعدة لثبوت تخصيص العام بالخاص فاما ما يبنى العمل

والأدب قول شاهد وامرأتين النكاح العتق والقبض والاموال كالقرض والقرض والعقود المعاصاة
والوصية والحجاية الموجبة للدين والوقف على شكل فيثبت بشاهد وامرأتين بشاهد ومبين متن

مثل الخلع ويمكن ادخاله في الخلع اما الثالثة الاخرى كالتة والوصية والعتق رايه لا على عدم قبول القضاة لعل له الاجماع او القاعدة وبذلك علم
ذكر الخلاف والزم فيه وفي الطلاق ايضا بخلاف غيره ولكن ما فيها الخلاف يكون المقصود منها المال خصوصا الوكالة وبذلك علم عموم الشهادة
والمراد بالوصية اليه هي الوكالة ولا يذاع كون الشخص وصيا الميت قول لا والاقترب بقول الخ ووجه الخلاف في النكاح اختلاف الروايات فان رواية
بصير محمد بن الفضيل زارة وابراهيم الحارثي ويجوز شهادة من النكاح ويدل على المنع رواية سعدان بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى المجعولي
سالت الرضا هل يجوز شهادة الشا في التفرج من غير ان يكون معه رجل قال لا هذا لا ينعيم ورواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي انه كان يروي
شهادة الشا لا يجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا الذين لا يستطيع الرجال النظر اليه وليس في الباب حديث صحيح وحمل الاخيرين
في روي على الغيبة واليد برواية داود بن الحصين الدالة على عدم الخلفين باسقاط الشهوة في النكاح مع عدم فرضه وعدلة القران بل ناسن رسول الله
لثانيكم الولد والميراث وعدلة الطلاق مع فرضه وجوده في القران ليس هو هذا وعلى الكراهة وايد بقوله لا ينعيم حيث رقب لا يجوز فامل
يمكن حملها على عدم القبول وحدها كما يشعر قوله من غير ان يكون معه رجل وما في رواية الجواز مثل رواية محمد بن الفضيل يجوز شهادة من النكاح
اذا كان معه رجل ورواية الجواز اكثر واوضح مع ما يده بهوم ادلة قبول الشهوة بان الشريعة سهلة سمحة واذا كان الدعي هو الزوجة يكون الدعي مالا
الفتوى والمهر قد جمع في كون بين الاخت ايضا بالمحل على كونه زوجة وزوجا فانه على الاول الدعي مالا فيقبل بخلاف الثاني ولا يجوز له وعدم اشنا
فيها بذلك بل المباداة والزواج وايضا فلا يكون المقصود ما لا يلائم على تلك القاعدة على انها غير معلومة كما مر فامل اما القضاة فقد ردوا الاختيا
المقتضية على عدم شهادة من الدم والطلاق وايضا قد ردوا صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم يجز في الزعم ولا يجوز
شهادة الثاني الفصل وحملها الشيخ على الغيبة باعتبار ادلة على عدم قبول ثلثة رجال وامرأتين في الزعم لوجود خلافة في اخبار كثيرة وعلى عدم استكمال
الشهود المذكورة شرط الزعم ولا يحتاج الى الخلف باعينا ولا يجوز شهادة الشا في الفصل وايضا في رواية عياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي قال
لا يجوز شهادة الشا في الحدود ولا في القود وكذا في رواية محمد بن الاشعث الكندي باسناد وقال كان علي بن ابي طالب يقول لا يجوز شهادة النساء
الحدود ولا في القود وحملها الشيخ بغير حالي نا والزم واستدل بالاختلاف المقتضية وتدل على جواز شهادة من النكاح والقضاة صحة محمد بن داود بن
حران عن ابي عبد الله قال لا يجوز شهادة الشا في الحدود ولا في القود ولا في الفصل وحده ان علماء كان يقول لا يطل دم رجل مسلم وحملها على ثبوت الفصل للدين
للقضاة من حل ما تقدم في الاجماع من جواز شهادة من الدم والفصل على عدم جوازها في القضاة وعلى قبول شهادة من الفصل والدم مع الرجال لا وحده
وايد بما في ضمنه زيد الشام قال ثبت لا يجوز شهادة الشا مع الرجال في الدم قال نعم ويحل على سماع شهادة من بحسب اكرامه الكفاية عنه قال يجوز شهادة
الشا في الدم وايد برواية محمد بن القيس كذا صححه عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين في غلام شهد عليه امرأة انه دفع غلاما في ثمر فقتله فجاز شهادة
المرأة بختم شهادة المرأة برواية عبد الله بن الحكم قال سالت ابا عبد الله عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبياني في ثقات قال على الرجل ربع دية الصبي
بشهادة المرأة وبذلك ما ورد في الاستهلال والوصية وقد تقدم وبذلك الجمع المجلة عمودا لة قبول الشهادة مع الاحتياط في الدم وعدم اجاز
دم امرئ مسلم فامل وايضا يرويه ثبوت المال بينهما من المجلة وهذا ايضا اذا كان الفصل موجبا للدين لا اشكال فيه ولهذا ايد بما ثبت في شهادة الرجل
والامرأتين للحجاية الموجبة للدين وقال في الشرح الخجاية الموجبة للدين فلا كان دبرها فنشا الخلاف اختلاف الروايات ثم قيل ان على القول به يثبت المال والدين
لا القضاة منه فيجب الاشكال الذي عدم ثبوت لرجل بشهادة رجل وربع فتوة مع ثبوت ان ناهان بعد ثبوت الزنا في نظر ان وحدها لا يصح اجماع والا فلا
يقال وشله يقال هنا ويمكن ان يقال لما ثبت الفصل ولا يمكن للقضاة عدم ثبوت شهادة الشا ولا منع لابطال دم امرئ مسلم فثبت لدية وشله
يمكن في الاحتياط وقد يفرق فامل اما العتق فارايه في تصوير رواية في الاثبات ولا في النسخ ولعل منشا الخلاف الشك في دخوله تحت المال فيجب
ان العتق مستلزم ائتم مال من المذموم عليه فكان الدعي هو المال ومن حيث انه فحق لله تعالى فليس على من فلا يثبت طبق بوبد الاول عموم
ادلة قبول الشهادة مع عدم المنع وثبوت المالاية منه لا محالة وتقليد العتق في الاحكام وهو امر مقرر عندهم واعلم ان الظاهر ان الزعم في ثبوت
الامور برجل امرأتين على التقديرين هل يثبت بشاهد واحد وامرأتين وعين ايضا ام لا يثبت لا يشاهد بن علي بن ابي واحد وامرأتين فلا يثبت
بأحد هاهنا ومبين فامل وان كان المقصود من بعضنا واولئك الشيخ بغير منفرات ايضا فامل قولهم واما الذين اتفقوا على بيان ضابط ما يثبت
بشاهد بن وبالشاهد العيين وبالشاهد والمرأتين فهو في بعض الباريات ما يكون ما لا وبعضها ما يكون دينيا وفي اكثر ما يكون مالا والمقصود
منه ما لا يثبت المقصود ولو دعيه والذين اتفقت في الذم قرضا او غيره والعقود المادية مثل البيع والا فانه لا يثبت بالعبث والرهن والحالة والعقود
والصلح والقرض والشفعة والجاراة والمزارعة والمساواة والسبق والولاية والعتبة والابراء والوصية بالمال والاقارب والمهر والنكاح والوطى بالية
والزنا والاموال والحجاية الموجبة للمال كالفصل الخطاء وجبايات الصيكا والجبايات من مثل الحر العبد المسلم الذي اواله الولد والنسب لاخذ
المال خاصة دون القطع وكذلك الامور المتعلقة بالعقود والاموال كالحجاية والشرائط المتعلقة بما مثل الاجل والحلول ويخوذ ذلك بنجوم مال الكتابة
الا يتم الاخيران فيه قولين من حيث انه يثبت عليه العتق فكانه العتق في هذا شكل العتق والظاهر ان ليس كذلك بل هو مثل سائر النجوم والعتق يثبت
عليه باءه المال ومثل طاعة المرأة ويمكنها للفقهاء غير ذلك بالمجلة فالمقصود من المال او قول اليه بالآخرة بوجه فامل في الامثلة وضبطها لعل
دليله هو الاجماع وعموم ادلة قبول الشهادة بغير خروج ما خرج مع عدم المنع وقوله تعالى او رجلا وامرأتين فيشعر ان المراد هو المالاية فامل لعدم
القائل بالفرق بين العيين وغيرهم من الاموال والاختلاف الكثير الدالة على صحة الحكم بالشاهد والعين قد دل على قبول شهادة من الدين لا اختا ايضا

الولادة والاستهلال وعيوب النشا والباضع على أشكال قبله شهادة من ان انقروا قبل في الدبون والاموال شهادة امرين وجوب
منفردات وان كثرين وتقبل شهادة الواحدة في ربيع مبرأ السهل وربع اوصية من غير محين وشهادة امرين في النصف هكذا

عمل بجمع الجمل على عبد الله قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اعلم ان شهادة النشا في الدين ولين مع من رجل فان وجد مع من الفاضل به لا يستدل
به فاضل يمكن ان يقال الصدوق قال لو لم يوجد في الفقه في صحة رواية عن احمد بن اربعة شهداء على رواية قال انك فطر بها النشا فوجدوا
بكره قبل شهادة النشا وقضى على في غلام شهد عليه امرأة دفع غلاما في بر فضله فاجاز شهادة المرأة وشهادته وايضا عبد الله بن الحكم وقدمت وفي رواية
محمد بن خالد فيمنع من ان يحل المأخوذ كنب في رجل مات وله ام ولد وقد جعل لها سيدة فاشيا في جوفه ثم مات قال فكتب لها ما انا لها بر سيد فاني
معه من ذلك لما يقبل على ذلك شهادة الرجل والمرأة والخدم غير المتهمة في صحة الجمل عن عبد الله انه سئل عن شهادة النشا في الكساح قال يجوز
اذا كان مع من رجل كان على قبول اجزها في الطلاق قلت يجوز شهادة النشا مع الرجل في الدين قال نعم وعدا لمصفا وجاعة الوقت منها على أشكال
فقبل ان يصح على الاشكال في الوقت هل هو ينقل له مال لموقوف عليه اذا كان خاصا ام يبيع على ملك الوقت وينقل الى الله والنفع له والخاص
الاول لوجود آثار المالك فيه وعلى القولين لا يخبر ايضا يمكن عدة منها ثبتت الشاهد اليقين والرجل والمرأة لا يقتصرون بما المقصود من المال بل هو
للمالك ان يثبت الوثنية الخاصة تنفعا به كاستنفاع الملاك والظاهر ان صاحبها ان كان له من ثبات الملكة للمدعي بولاية عموم ادلة انما
من غير ثبوت المنع مثل قبول الشهادة لله وغيره من الايات والاشياء الكثيرة في ذلك جدا ولعل عذارة الثبوت ولكن فيها شك ما وهذا قال الوقت على أشكال
ثم عقب بقوله ثبتت بشاهد وامر بتر بشاهد وعين فافهم قولهم واما الولادة في اشادة الى بيان ما ثبتت بشهادة النشا منفردات ومنفردات وهو
ما يسهل الاطلاع لغيره عليه وبديل عليه اعتبارا والاشياء الكثيرة مثل ان في صحة عبد الله بن سنان المقتدة قال يجوز شهادة النشا وحدهم بالرجال في كل ما
يجوز النظر للرجال اليه ويجوز شهادة النشا بالذات في المنقوس ما في مضمرة اي بغيره قال سألته عن شهادة النشا قال يجوز شهادة النشا وحدهم على الانصاع
الرجال ينظرون اليه ومثله موجود رواية ابراهيم الحارفي ولا شك ان الولادة واستهلال الولد من لادته فهذا القبول بديل عليه الخبر بخصوص
كاسي وكذا عيوب النشا الباطنة لان الظاهر لا يسهل عليه اطلاع الرجال وليس يحرم مثل الفرج الميثوبة والرقى ويحذر ذلك استشكل في الوضاع لاحتمال
الاطلاع ولا يصلح ان تعلم ان يسهل عموم ادلة يقول الشهادة من الاشياء المضافة فيها لا يجوز النظر للرجال اليه كيوها الباطنة وهو ظاهر
عليه ايضا رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق في امرأة ارضعت غلاما وجازية قال يعلم ذلك غيرها فقلت قال تصديق ان لم يكن غيرها حيث نزل
على الصادق مع وجود الغيرة من الرجل والمرأة رواية عبد الله بن ابي جعفر قال قبل شهادة النشا اذا كانت توارى في الشجر
الغالبون يقبلون شهادة النشا في الوضاع اختلفوا في العدد فقال المصنف تقبل شهادة امرين كافي عيوب النشا والاستهلال فان شهد امران
فواحدة لصحة الجمل عن الصادق انه سأل عن شهادة النشا بالذات في الولادة فقال يجوز شهادة الواحدة وانت تعلم ان لا دلالة فيها على الرضاع ولا على
الذي ذكر ولا على قبول الواحدة في جميع الذي والازن هذا يدل على جواز شهادة الواحدة في الجملة فيمكن حاشا على بيع الميراث كما صرح به في غير ما قاله النجاشي
انه لا بد من الاربع وانه لا توزيع الا في الاستهلال والوصية وكان الحكم اشار الى اعتبار العدد في الرضاع بقوله يقبل منه شهادة من ان انقروا **قولهم**
وبقبل في الدبون ما انقروا من ثبوت المال ومنه الدبون بشاهد وعين عندكم كانه اجماعي يدل عليه الاخبار الكثيرة جدا مثل حسنة حماد بن عيسى في صحة
في باب قال سمعت ابا عبد الله يقول حدثني ابن رسول الله فطحي بشاهد وعين وصحبة منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال كان رسول الله يقضي بشاهد
واحد مع عين صاحب الحق ومثلهما حسنة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله وصحبة ابي جعفر وحسنة عبد الرحمن بن الحجاج وهي صحبة في باب وقال دخل
حكم بن عتبة وصلة بن كهل على ابي جعفر فراه عن شاهده وعين فقال تعالى مولا الله وقضى على عندكم بالكونه فقال لا هذا خلاف القرآن فقال لا والله
تبارك وتعالى يقول واشهدوا ذوى عدل منكم فقال هؤلاء فقبوا امتهادة واحدا وعين قوله واشهدوا هو عين لا لقبوا الحج اولاه بل ليس كذلك
هو اسماهم انكار لظهوره وغاية بعدة ان الارشاد البيان في حكم الاشياء عدلين كيف يكون عين المنع عن ساهد وعين مظنة لا يستلزم ذلك الا
ولا بد بوجه من الدلالة فقال عن العينة وعلى تقدير التسلية يختص بغيره جوده يجوز فيها الشاهد واليمين او يقال المراد على سبيل الاول او الثاني
لفعله وكفى له صلى الله عليه وآله ان لا يرضى في القرآن بفعله وقوله غير عز قال القرآن يبين براما بينهم منه صلوات الله عليه ثم ذكر في هذا الحديث
حكاية دعواهم لمؤسسين روع طلبة وغلط شيخ شملت مرات في ذلك او اختلفا قال ابو الحسن في ما مضى رسول الله بشهادة واحد وعين وصحبة منصور
والجمل في قبول شهادة امرين مع اليمين وصحبة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال كان رسول الله يجزي في الدين شهادة رجل واحد بين صاحب الدين
ولو يكن يجز في المال الا شاهدا عدل وهذا يدل على ستر العادلين في المال وصحبة محمد بن مسلم في غير ما مضى قال لو كان الامر اليها لآخرنا شهدا
الرجل اذا علمت خبر مع بين الخصم في حق الناس اما ما كان من حقوق المسلمين ورفقة الملال فلا ورأيا باث آخر موجوده وعينه بالدين اصل المراد
المال ثم كما اشهد به رواية محمد بن مسلم القصة فيهم من يبايعها مخصوصه بالدين ثاملا وايضا ثبت رجل وامرأتين ضاربتا امران بمنزلة رجل
واحد فثبت المال والدين بنوا وعين المذبح ودل عليه ايضا بخصوصه صحبة منصور بن حازم ان الحسن بن موسى بن جعفر قال اذا شهد الظالم الحق
امرأتان وعينه من جازي ما ضمه ومقبولة وصحبة الجمل عن ابي عبد الله ان رسول الله اجاز شهادة النساء مع بين الطالبين الذين يجلبون
حقه كقولهم ولا يقبل شهادة اثنين على الا يقبل شهادة من منفردات في الدين والاموال غير ما تقدم مما يحرم على الرجل النظر اليه مثل عيوب الباطنة
والعدن ونحوها ولعل التليل الاصل وعدم وجود دليل على ذلك بخصوصها والاضافة والاجماع الا معنوم ادلة قبول الشهادة دليل في قولهم
وبقبل شهادة الواحدة دليل شهادة الواحد غير عين في ربيع مبرأ السهل اي تشهد بانه ولد جوارح ونحو ذلك وربع الوضعية بالمال من غير عين
هو ارباب الجمل في ربيع عن ابي عبد الله في شهادة امران احضرت رجلان يوصي فقال يجوز ربيع ما اوصى بحسنة شاهدا وشهد الجمل في الصحة

ولا يقبل شهادة ما دون الأربع فيما يقبل منه شهادة منفردة **الثالث** العدد ولا يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان على أي وأما الزنا والوطاء والحق فلا يثبت بدون الأربع ويثبت ما عدا ذلك من الجنائيات الموجبة للحد وكل حقوقها خاصة وكذا الطلاق والخلع والوكالة والوصية والنسب والأهله والحج والتعديل والإسلام والردة والحد **الرابع** العلم وهو شرط في جميع ما يشهد به إلا ١١٠ والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والحق والولاية وقد كفي في ذلك بالاستفاضة بان يتولى لأختا من جماعة من غير موعدة أو شهود حتى يهاون بسم قال الشيخ ولو شهد عدلان صادرا لسمع شاهد لأصل لأن ثمة الاستفاضة الظن من

عبد الله عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهادة الواحدة وشهادة النساء في النفوس والعذرة وهذه تدل على قبول شهادة النساء فيما يستر على الرجال وصححه محمد بن قيس عن أبي جعفر قال قضى أمير المؤمنين وصية لم يشهد بها إلا امرأة فضلى أن يجازي شهادة المرأة في ربع الوصية ومثلها صححه عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاما ثم مات الغلام بعد ما وقع في الأرض فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استعمل وصاح حين وقع في الأرض ثم مات فقال علي الإمام إن يجزئ شهادة في ربع ميراث الغلام والظاهر لا يختص بالإمام ويدل عليه عموم غيرها من الروايات دلالة على قبول شهادة المرأة في النفوس مثل رواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله عن المرأة يحضرها الموت وليس عندها إلا امرأة يجوز شهادتها أم لا يجوز قال يجوز شهادة النساء في النفوس والجنات وصححه محمد بن مسلم قال سألته يجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العذرة والنفسا ومثلها موجودة في رواية عبد الرحمن عن أبيه وفي رواية سألته القابلة يجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة امرأة واحدة وحمل على الأربع صححه عبد الله بن سنان قال سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها إلا امرأة يجوز شهادتها قال لا يجوز شهادتها إلا في النفوس والعذرة لغيرها خصوصا صححه محمد بن قيس وصححه الحلبي سألته عن أبي عبد الله حيث تقدم في سند الخبر عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهادة الواحدة في النفوس والعذرة والظاهر أنه يحصل للمراة النصف بالنسبة الثلثة الأربعة وأربع الكل للأختا وشويعه قول المرأة في أربع فينفون أن يؤخذ في كل واحدة وقال في ربع بعد صححه عمر بن يزيد وفي رواية أخرى أن كانت امرأتين يجوز شهادتهما في نصف الميراث وإن كن ثلث نسوة جازت شهادتهن في الميراث كله وتدل عليه صححه ابن سنان وهو عبد الله قال سمعت أبا عبد الله يقول يجوز شهادة القابلة في الولادة إذا شهد وصاح في الميراث وبورث الزوج من الميراث بقدر شهادة امرأة فقلت فإن كانت امرأتين قال يجوز شهادتهما في النصف من الميراث علم أنه ذكر في باب حديثا كأنه صححه يدل على عدم قبول النساء في الوصية وهو صحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال سألت الرضا عن امرأة ادعى بعض أهلها أنها أوصت عند موته بثلثها فيقول ربة لها أيقن ذلك لم ير على ذلك شاهد إلا النساء قال يجوز شهادة النساء على الفتنة أو عدم شرط قبول الشهادة أو عدم عتق الكل بشهادة بعض النساء ما علم أن بعض هذه الروايات دلالة على شرط العدالة حيث قدمت بها من نزع الظاهر أن الرجل الواحد يقوم مقام المرأة الواحدة في مسئلة الوصية والولاية بالطريق الأولى ويحتمل مقام امرأتين فقامل لعدم اثبات شيء بصدده إلا مع التبيين كما في غيرهما ولا يمين مع المرأة الواحدة أصلا **قول** ولا يقبل شهادة الخ لعل دليله الإجماع والأعيان من كون المراتين رجلا واحدا وقد ثبت عتبا الرجلين فلا بد من ذلك من عتبا المراتين فقامل **قول** ولا يقبل شهادة الواحد الخ لا يقبل شهادة الواحد ويحتمل الواحد أيضا غير ما تقدم إجماعا الشهادة الواحد في شئ هلال شهر رمضان فانه ورد به رواية وقال به بعض لكنه ضعف لضعف الرواية وقد مر البحث في ذلك في بحث النجوم وقد مر قبل هذا أيضا في صححه محمد بن مسلم وروية الهلال فلا وفي صححه الأخرى ولم يجز في الهلال إلا شاهد عدل وفي صححه حماد بن عثمان لا يقبل في الهلال إلا رجلان عدلان والحق دلت على سماع الواحدة هي رواية داود بن الحصين عن أبي عبد الله لا يجوز شهادة النساء في القطر إلا شهادة رجلين عدلين ولا بأس بالصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة حملت على الاحتياط قال الشيخ فالوجه في هذا الخبر أن صوم الإنسان بشهادة النساء استظهار واحتياط دون أن يكون ذلك واجبا للظاهر أن يريان يصام استحبابا ببنية شعبان احتياطاً فإن كان من الخبر أن الظاهر أنه يري بالواحد من الرجل والمرأة ولو كانت واحدة كان أولى واشمل ويهدى بالرائي لراي الضعيف كما قال في القواعد على أي ضعيف وإن كان عادة الكتاب أن يكون على أي إشارة إلى الاختار وتختلف هنا لأنه أراد بيان الجمع عليه فكانه قال لا يقبل إجماعا الأثرية الهلال على أي فليس هو هنا في بيان الراي المختار فقامل **قول** وأما الزنا الخ فلا يثبت إلا بأربعة شهداء هو أليات مثل قوله تعالى فليشهدوا عليه من أربعة منكم ولو لا جازا عليه بأربعة شهداء والذين هم من الخ وأما اللواط والحق فكانهما لمخلفا به بالإجماع وغيره وسبغ البعث في الزنا واللواط والحق واحكامها وأما ما عدا ذلك من الجنائيات الموجبة للحد وكل حقوقها خاصة وكذا الطلاق والخلع والوكالة والوصية والنسب والأهله والحج والتعديل والإسلام والردة والحد والنسب والأهله والحق فكانهما لمخلفا به بالإجماع وغيره وسبغ البعث في الزنا واللواط والحق واحكامها وكذا ما ثبت بالشاهد والمراة ما ثبت بالمرأة الواحدة ونحوها فليس إلا الولادة والاستهلال وما يثبت بشهادة النساء فلا يمكن إطلاق الإجماع عليه مثل عيوب النساء الباطنة والرضاع فاما ذلك مما يثبت بالشاهدين كانه بالإجماع وظاهر استشهدوا وشهيد من رجالكم واشهدوا وذوي عدل منكم في الجملة ولا شك أن الحدود وكل حق من حقوق الله مائة كانت كالزكاة وغيرها مثل النسيئة لغيره عدا ذلك كذا مر في الطلاق والخلع والوكالة والوصية إليه والنسب والأهله إنما يثبت بهما وإن سبغ عليهم بثبوت الحج والتعديل في الشهادة والإسلام والردة والحد إلا ما شاهد من فلفظ هو أن ذلك كله غير ما ذكرناه فلا يثبت إلا بهما وقد مر بعض ما يثبت ذلك سبغ من مامل وأعلم أن مراده بقوله الأربع أعز من أربعة رجال وثلثة رجال وامرأتين فانهما في حكم الرجل الواحد فلهذا ثبت بهما فلا بد من ادخالهما فيه وكذا ما علم الرجلان وأربع شأنا ثبتت عنده الجدل والمراء ومن هو حكم أربعة رجال كأنه أشار إلى الأول بقوله أربعين من ميراث الرجل ونايته فقامل **قول** العلم الخ أعلم أن الأصل في الشهادة هو العلم ويدل عليه العقل والنقل من الكتاب مثل قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك عنه مسئول ولا يغنيها من الأيات والأخبار أيضا في ذلك كثيرة مثل رواية علي بن عبيد الله في الكافي والتهذيب في الفتية ابن غراب عن أبي عبد الله قال لا تشهد بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كذا رواية السكوني عن أبي عبد الله قال لا تشهد بشهادة إلا لأنك كراهته كذا كذا ما يقرضه في الفتية وروى أنه لا يكون شهادة إلا بعلم من شاء كذا ما يقرضه في الفتية عن الحسن بن سعيد قال كتب لي جعفر بن عيسى في قوله كان أسعى في الكتاب بخفي لسألت عن الشهادة الخ قوله فكتب لا تشهد فيها إلا لعل على عدم الشهادة بالخطأ كما يذكره لكن صححه عمر بن يزيد دلالة على الجواز مع الفتنة قال فلا بأس بعبد الله الرجل يشهد على الشهادة فعز في خفي خافي ولا ذكر في الباطن قليلا ولا كثيرا قال فقال في ذلك كان صاحب ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له وروى أيضا عنه قال وقد سئل عن شهادة هل نزل الشرح قال نعم فقال علم عليها فاشهد وأدع ثم أعلم أنهم قالوا مستند علم الشهادة أما البصر والسمع أوهما فالأول في الموضع الذي ينفق إلى البصر الصحيح هو الفضل التي ترى مثل الزنا والنسب والنسب لثلاث والسفر والقتل والولادة والرضاع والاصطيد والإختار أو كون المال في يد شخص

ولا يجوز للشاهد بالاستفاضة الشهادة بالسبب كالبسب والهمة نعم لو غراه الى الميراث صح حصول الشرايط العامة في الشاهد وقت العمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق ثم زان الموانع فاقاموا بهدونه مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد زوال المانع سمعت وان كانت قد ردت او لا ولو ردت
شهادة الولد على والده ثم اعادها بعد موته سمعت من

ونحو ذلك قالوا لا يجوز كون مسند الشهادة فيها السماع من الغير وفيه ما مل اذ يجوز ان يعلم هذه الامور بالسماع من الجماعة الكبيرة بقرائن او غيرها بحيث يتيقن ولو يوق عنه شبهة اصل كاشا المواترات والخوفات بالقرائن فالامان من الشهادة صح حصول العلم الثاني في السماع الذي يقتضي السمع الصحيح فقط مثل الفسق والملك المطلق والعنف والولاية الفاضحة والثالث ما يقتضي اليقظا مثل النكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة فان ثبوت هذه في اشخاص بعينها الى الحاسنين البصر ليقين النظر في السماع للفظ فالمراد بثبوت هذه عند على التيقن بان يكون وقوعها عند الاطلاق والاكل هذه قد ثبت بالسمع فقط وهذا عند النكاح ونحوه مما لا يستفاد منه بالاستفاضة ولكن قبل المجدوى مع ان كثيرا مما عدوه في القسم الثاني يمكن كونه من الثالث بالمعكوف ان لا يحق له ان يعرف ويشهد بانة فلان لثبوت عند بالصوت والشم والابصار المحصور عن اذ قد يكون مسند علم الشاهد غير ذلك مثل الميراث والذوق ايضا بل قد يكون مسند العلم العقلي مثل الشهادة بان لا اله الا الله فاما ما قد عد في شرح نفع الاستفاضة ايضا من العلم الذي هو مسند الشهادة وهو يجمع باحدى التفسيرين لها والاحسن ما افله المقام من اشتراط العلم مطلقا باي وجه سواء من العقل فقط بدية اجبرها او بالحس حتى كان قوله الا في النسب الى اشتراط العلم وكونه مسندا لا بما يثبت بالاستفاضة فانه لا يشترط فيه العلم بل يكفي فيه الظن المشاخر للعلم المطلق الظن واليه اشار بقوله فقد كفي في ذلك في المذكورات والنسب الملك المطلق والنكاح والوقت والعنف والولاية بالاستفاضة بان يتولى الاجبا اي اكثر من مرتبة بل يجمع اخبار الجميع معاصر غير مواعدة وتوافق وتواطى وفيه الخبر والمشهور بحصول من سماع الاخبار والشهرة الظن القوي الذي يقرب العلم ولو يكن علما هذا احد المذاهب تردد في نفع كونه مسندا وجهه من ان اصل عدم ثبوت المشهود به والمدعى قول الشهادة ان الاما علم بالبدل وقد علم في العلم الشاهد بن بغير غيره ومن اثار قسب من العلم وانما قد يحصل الضم العظيم لو لم يسمع في مثل المذكورات مثل النسب لو يثبت بها والعلم نادى الولادة على الفراض ايضا كذلك مع انه لا يثبت النسب الاحدادها لم يثبت النسب في ذلك ضرر عظيم وكذا قد يحصل بعد ولا يحصل العدول ولو حصل الجزر الى حد العلم وكذا الوقت فانه قد يؤول الى الطلاق لفقد العلم ولا يحصل العلم ومعلوم عدم بقاء شهود الاصل في قس على ذلك غيرها فاما اذ قد لا يكفي هذا المقدار من الضم في القوي بمثل هذه الامور مع انه قد لا يحصل بل قد لا يفي في الكل ذلك وايضا فلا يحصل الظن المشاخر للعلم بل لا يكتفاء في القوي بالظن بل اقل لعين ما ذكر من الضرر والحج فاما ما انه لا يبعد القبول ان بلغت الحد بعد احتمال عدمه ويصير مثل العقلي الذي هو في العلوم العادية في القوي مثل صيرورة او اني البت علماء فضلاء بدقائقي الهيئة والهندسة وعدم ان لم يبلغ لعدم الدليل ومنه يعلم عدم الشك في الاستفاضة مسندة للشهادة ان افاده العلم اليقيني في الاكتفاء بطلاق الظن وان مسقيد من الدليل الشرعي مثل الشاهد بن بقول الشيخ انه لو شهد عدلان صار السامع شاهدا اصل وصحلا للشهادة كالاصل لان يكون فرع الان ثمة الاستفاضة الظن وهو حاصل بها على التام بل ضعف في نفع بانه قد يحصل الظن بالواحد ايضا ويمكن تضعيفه بانه قد يحصل بالواحدة الفاسقة والظن بل قد يكون الظن حاصل بحجة المشهود به من غير خبر اصل والشيخ لم يثبت به وايضا اعتبار الاستفاضة مستندة للشهادة غير مسلم فلا يجمع جعل ثمة الاستفاضة الظن دليلا على كون السماع من العدلين مسندا لها وقد يقال ان الشيخ انما ذكر ذلك على تقدير القول بالاستفاضة مع تفسيره بما يفيد الظن من كثرة الاختلاف فيقول لا يحتاج الى اكثر من بل يكفي العدلان وايضا للشيخ ان يقول ان العدلين حجة شرعية وليس ثمة الا الظن فاذا سمع منه الشاهد صار شاهدا اصل مثلهما حصول الثمة حكم الحاكم فلا يلزمه عينا مطلقا لان يقال يقال ليس هو بحجة شرعية لكل احد بل الحاكم وهذا اذا سمع الشاهد منها يصير فرع الاصل انما حجة له وبعد حكمه حجة على الكل بمعنى قوله فاما ما بالجملة القول بالظن فظاهرا بعيد وكذا الظن القوي مع انه لا يضابط له فالعلم الحقيقي والعادي والشرع غير بعيد سواء جعل للشاهد الحاكم من الاخبار الكثيرة او بالقرائن المنظمة الى الخبر الجملة وعلى كل تقدير ما يجدها المحصر بالاستفاضة في المذكورات ومع ذلك يزيد بعض ينقضي وما يجدها للضرورة والحج المنقذين جميع المذكورات لا غير بحيث يكون حجة فاما ما انه لا يمكن اعتبار الظن الذي يكون قويا من الظن الحاصل بمفهوم الموافقة كما يشترط من العدلين كحج لان الظن الحاصل من العدلين حجة الحاكم كما عرف وبانضمام الحكم حجة وحدها ولو علم منه كون اقوى منه حجة مستندة للشهادة التي الاصل فيها العلم بالعقل والنقل الذي تقدم وان مفهوم الموافقة انما يتبين اذا علم عليه اعلية وجودها في الفرع وليس يظهر عليه حجة العدلين حصول الظن المطلق او الظن شرعية بل يقيد بعض وهذا قد يحصل الحاكم مثل هذا الظن من مجرد دعوى المدعي العدل التي صاحب الاحتياط سيما في الاموال وقار الدنا وعدم اعتبارها عنده اصلا اذا ادعى شيئا حقيقا لنفسه مع العلم بانه اذا ثبت له ما ادعى عليه او بغيره غيره وان حصل ذلك الظن من اتفاق الذي لم يبلغ حد الاستفاضة لم يقبل الا ان يلزم ذلك هو بعيد فانه يلزم جواز القبول بثلث تلك واثبات لوجم والمجد وسائر الحد وبشاهد الحد بل ان ذلك حدث في الدين وتركه لظاهر القرائن والاخبار فلا يمكن انكاره بل هو قبيح لا يجوز للشاهد ان يحل على تقدير قبول الشهادة بالاستفاضة لا يجوز للشاهد بان يشهد بسبب الملك ولا يثبت ذلك بما بل انما يثبت مطلق الملك كالبيع والهمة والاستفهام ونحوها فان الاستفاضة انما يثبت بها الشيء الحاجة الضرورة ولا يحتاج الى يجوز اثبات السبب ايضا بالاستفاضة اذ قد يندفع الضرر بغير يجوز بثبوت الملك المطلق بالجملة ليس الا للضرورة ودفع الضرر وهو يحصل بغير سبب بل هو حاصل في السبب نعم لو غراه واستند الملك قال سبب الميراث الذي هو ما يثبت بالاستفاضة مع الاستفهام وبيان سبب ثبوت سبب الملك ايضا كالمالك المطلق وهذا غاية التوجيه فاما ما في شرح الفرق تكلف ان الملك اذا ثبت بالاستفاضة لم يفيح العزيمة مع حصول ما يقتضي جواز الشهادة في عدم الفلاح وهو ما يقتضي جواز مطلق الشهادة منع ظاهر فاما ما في حصول الشرايط التي هي الخامسة من الشرايط الخاصة بوجود جميع الشرايط العامة التي ذكرت في الشرايط كالبلوغ والاسلام والعدالة والشرايط الخاصة كالخبر حال تحمل الشهادة ووقته في الطلاق خاصة اذا كانت الشبهة ثبوت الطلاق ووقوعه لا يثبت وقوعه عند الحاكم فلا بد من جواز اسلام والعقل والعدالة حال وقوعه وهو ظاهر مما في بحث الطلاق بل لا بد من ثمة اية الخاصة ايضا ذلك الوقت مثل الحرمة وعدم إمكان التغير المذكورة والعدد دون العلم وغيرها من الشرايط معتبرة حال العمل الا اذا في غير الطلاق ايضا وجه الخصومة في الكل ظاهر فان الحاكم

المطلب الثاني

في سند الشهادة وهو العلم الا ما استثنى اما بالمشاهدة فيما يقصر اليها وهو الاطفال كالغيبات لسنن والرضاع والزنا والولادة وقبول ذلك شهادة
الاخر من اذعن شارة فان جعلت اعقاد الحكم على عديدين عارفين بما دعيته الحكم بشهادة اصل الاشهاد انما عارفا واما السماع والبصر معا فيما يقصر اليها كما قال الصادقة
عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن عمار عن الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع
صوت الملقط بحيث لا يسمع به الشك ولو لم يسمع به عرفه على عدة فكالأفان وكذا لو شهد على المقبوض فيقبل شهادة على غيره وعلى التبرع بالحكم ويجوز له ان يشهد على غيره
ليس بشرط في غير الطلاق والعلم ليس بشرط فيما ثبت بالاستفاضة والعقد ليس بشرط في الهلال على اى في الاستهلال والوصية على ما ذكره في الدائرة والتمه
بل في قبيل ذلك كله فلا يشترط في غير الطلاق حصول الشرائط العامة مثل البلوغ والعقل والاسلام والحج مع القول والعدالة حال النحل فلو نحل الشهادة بشرط
زال وقت الا انه بان صا الشاهد من الشهادة بالاعا فلا سدا عا لا مقبول الشهادة كفى ذلك لان الاعا بقبوله لا يوجب حرج فلا بد من الشرط في نطقه وكذا لو حضر
ببصفت بشرط الشهادة مثل الصغير والفاسق والعبد مجلس الطلاق وقد كان هناك عدلان مقبولا الشهادة في الطلاق ثم اقاموا الشهادة بوقوع الطلاق وشو
عند الحكم مع ثبوت الشرط سمعت الشهادة وقبلت ان كانت الشهادة قد ردت ولا وكذا تقبل شهادة الولد على والده لو ردت حال حيوة الوالد اذا اعادها
بعدموت الوالد وخجته قد زال المانع فان كان حال وجود الوالد وحصول الاذى بالشهادة وقد رفع المانع بعد الموت ويحتمل عدم القبول لانه قد طلبت
شهادته بحكم الشارع فلا يصح صحة وايضا الا انه واقع بمعنى انه لو فرض جود الوالد في حصره حصل ذلك وهذا لا يجوز العينة للثبوت بعض الامور التي اذا كان
عند حضور والد الميت وجوبه عقوبة فاما مل قولهم هو العلم ان اى مستند الشهادة وما يصير به الشاهد شاهدا هو العلم باليقين اما استثنى من اليقين
بالاستفاضة في الامور الخاصة وقدم مع ما فيه بل اصل المسئلة فتذكر ذلك العلم اما بالمشاهدة والروية بالبصر فقط فيما يقصر اليها وهو الاطفال كما
والاطفال والرضاع والزنا والولادة ولا يشترط فيها السمع فيقبل من اعم ايضا ويقتل يؤخذ باول كلامه لا باخره روايته جيل قال سالت باعبد الله عن شهادته
بالايم الفلن قال يؤخذ باول قوله ولا يؤخذ بباينه بل لا يحصل لها والقول بها فاما مل وايضا يحتاج فيها الى النطق الظاهر بل ذلك انما هو الايام الشهاد
لا تخالفا فلو امكن الافهام بالاشارة لكفت اذعن الحكم اشارة كفت فان جعلت لم يضر فيها الحكم اعاد على عديدين عارفين بذلك الاشارة فيحكم الحكم
بعدم معرفته بقول الاخر من شهادة باها اصل الشهادة الشاهد العارفين اشارة ومعرفين باها الحكم فان شهادتهما الايام الشهادة وليست بشهادة
بما يقع عليه يقول الاخر من شهادة به بل هي منزلة لسان الاخر من هو ظاهر ذلك العلم قد يكون بالسمع والبصر معا وذلك فيما يقصر اليها كما قال الصادقة من شخص
سألت عن شهادة الشاهد من العفو كالبغ والجار والصلح والنكاح ونحوها فان السمع يقصر اليه فهم اللفظ والبصر يقصر اليه فهم الملقط حق بعينه عند الشهادة عليه
ان لو كان معلوما عند من يثبتك عرفه على ان هذا فلان بن فلان اما معرفة صوته او بشهادة الشهود بانه فلان بن فلان ونحو ذلك اليه اشارة بقوله
واما السماع وحده كالات قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع قال قال الصادقة ع
والصادقة ع عن الحكم المعلوم عند الشاهد فان لا يحتمل شهادة تذا علم صوت الملقط بحيث لا يسمع به الشك لا يوجب لو لم يسمع به لا يحتمل كعرفه على ان وعرفه
له فالاعى صبر عارفا وكذا لو قبض لا على شخص ابيده فاقرب المقبوض او علم باخذ شيئا ثم عليه به تقبل شهادة وبالحيلة العلم الذي هو مستند الشهادة ليس مقصود في
البصر ان كان الشهود به مما يصير هو ظاهره وتقبل ايضا شهادة الا على شهادة غيره بان الفلان شهد بكذا وهو بصير كمن شاهد فخرج وذكره هنا بالسمع وتقبل
ايضا شهادة على ما يترجم عند الحكم او عند الشهود فيقول معنى قول هذا اللفظ كذا وكذا فيعرف الحكم واذا حصل اخر يحكم به وبالحيلة يصح كون الاعى شاهدا اصل
وقوعه حقا قولهم المجهول النسخة علم ان معلوم النسب يشهد له وعليه بانه فلان بن فلان بحيث يكون ممثرا ابا اسمه ونسبه وهرجهم اليه انما اراد الا
له وعليه ولا يمكن ذلك في المجهول النسب بل يشهد على غيره بان يكون شخصه ممثرا عند الشاهد فاذا اراد الشاهد فاذا اراد الشاهد لا يمكنه الا ان يشهد على
عنه وعند رويته اياه ولكن قد يقال يمكن الشهادة بان يعرفه بصوته من غير شك كما في الاعى كان المراد على الاعلى انما ان يحضر مجلس الشهادة حتى
عليه وان قد راحضا مثل ان دفن فانه حرم بنشه عندهم قال المصنف هنا لم ينسب وقد رت الشهادة فلا يمكن الحكم له وعليه بئى اصلا بطلت الشهادة ولم ينسب
عليه الا انه قال بعض الاحباب يجوز النسخ بل قد يجب للشهادة على غيره فان النسخ انما هو عند عدم الضرورة وهذا يلزم تصديق الحق بعده وباطال الشهادة
فيكون كافى غير من المستثنات يؤيد ان لا يضر على عموم تحريم النسخ غير ما يوجد في كلامه من لزوم هناك حرية الميت مع انه قد يمنع ذلك او تركه كتاب قل
القبضين فاما في قبضه ويحضره هو عند ويدخل قبره ثم يشهد ولا يقبل بل ولا يكتفى بغير مجلس الشهادة مثل جملة لان لا يكتفى في ذلك فيقول ما يكفي ويمكن يجوز نطقه
الى محل الحكم ولو يمكن الاستهاد والحكم عليه اهناك فاما مل عيكه العدم في موضع يكون المشهور شيئا فليجدا فخرج عدم الهنك على قفده فاما مل يؤيد جواز النسخ
جواز كفت وجملته لجلس الشهادة واما ما عا عليها عند الحاجة فاما مل قولهم ثم الشاهد الى عند النحل ان كان شاهدا على عين من يشهد عليه وهو محمى والنسب
في نظر الله ويثبت في خاطر بحيث يمتاز عنده ويقد ران يشهد له وعليه عند اداه الشهادة وكذا يجوز الشهادة على العين الحلية في العلوم النسب بحيث يمتاز
عن الغير فلا يوجد له امثل او يوجد ناد واما مل يجوز ان يشهد عليه بنسبه بان يعرفه سمه وابه وجهه الى ان يمتاز عن غيره فيح له ان يشهد عليه وله هذا
الوجه من جهة نسبه الى ان يميز عن الاشراف وان جملة واراد الشهادة على النسب في نفسه عند عدلان عارفا من ذكر ان مقبولان على الوجه المذكور سابقا فانه
عند على الوجه المتعارف ويكون الذي يشهد اعنده شاهدا اصل على اصل القضية ايضا دون المعارف لان يعلم ذلك فاما ايضا يكونان شاهدا اصل وهو
ظاهر قولهم ولو لم يسمع الخ اذا سمع من اجمع في الشهادة اسطفاق شخص غير بالغ مصداق كان ومكذبا او كبيرا فاسا كما لا يصدق ولا يكذب مثل ان قال هو
لو يصير بذلك شاهدا على النسب فليس له ان يشهد بذلك النسب لمجرد اقرار الظرفين بالنسبة البالغ لم يثبت في غير البالغ ايضا كذلك قد يذكر بعد ما يوعده
صيدة فله ان يشهد باقراره بذلك هذا في البالغ ظاهره ما في الصبي فلا قد يثبت بحجته ولا دة على اشرافه من غير اقراره وقد رت في الاقرار بالنسب ان يثبت الولد
والنسب باقرار الكبير جليده من يمكن ان يكون ولدا وان كان دعوى الصغير عده يكون مستوعبا بلوغ لا يثبت بذلك غير الولد مثل الاخوة فانه لا بد من
من الجانبين لثبوت النسب ويجوز ذلك فيمكن حل الاستساق على ذلك لكنه سيدا ويقال انه يثبت بالاقرار والنسب لكن لا يمكن الشهادة كان المدعى بالشاهدين
ولو يمكن الشهادة فاما مل قولهم فاذا اجتمع في الملائكة اى اذا كان يدين شخص امثلا وهو متصرف فيها تصرفا مستقلا مثل تصرف الملاك كالمعلم والبتا والاستساق
وهوها ولغيره لفي ذلك منازع وخصم بمفهومه يدعى انها ليست له يدل ذلك على انها ملكه فيجب لكل من يثبت له بانها ملكه وشهر اليه التصرف في شأن

فان كان الحكم
اخضر الحكم
فان دعيه في قبيل
الشهادة ويجوز ان
الامور الخاصة في
ان عينه الشاهد
رصد على ما يتحقق
ويجوز ان ينادى او يحمله
او يمسكه في كبره
انما في معنى هذا
ويكون شاهدا اصل
لان عليه ان يسمع
بما يقع عليه من
بما يقع عليه من
سألت عن شهادة
واراد اجتمع في
بالبناء والهدى
شبه هذه في السماع
جواز الشهادة بالمل
وهذا لا يخلو في
بالملك الطلاق
من

[illegible]

عند ٢٠٢

[illegible][illegible]

وبين الافراد بالواط والزنا بالجمعة والحالة او على البهيمه بشاهدين والشهادة على الشهاده لا لاثبات الحد بل لانتزاع حجة النكاح خبر الا كانه المأكولة وجوب بيع فيها المشرك
الا ستره واحكامه ان يقول شاهد اصل شاهد على شهادتي اني شاهد بكذا وانه ان يجمع بينه عند الحاكم وادون منه ان يجمع يقول شاهد لفلان على فلان بكذا بسبب كذا في هذه الصورة
القول لو لم يذكر السبب لم يخلو هل عندك شهادة بخبره فلان كما سببه ان يقول في الاولي شاهد على شهادتي في الاولي شاهد على شهادتي فلا شاهد ولا شاهد ولا شاهد الاثبات لعل وبه على كل
واحد شاهدين ولو شهد الاثنان على شهادته كل واحد منهما او شهد الاصل مع اخر على شهادته الاصل الثاني او شهد الاثنان على شهادتي اثنين او كان الاصل شاهدا وامر اثنان او اربع فشا فيما يجوز
ولكن صار الاجماع على عدم قبولها الامرة واحدة في غير حقوق الله تعالى المحضه وحدوده كذا الزنا والوطء طلوع من زيارتي عن ابي عبد الله عن علي ان كان لا يجوز
شهادة على شهادة ولا كفاية في حد قال في يتي اخر رواية ولا يجوز شهادة على شهادة وظاهره انه في الرواية وفي حد الغذف والسرخلان كانه للشك
في كونها من حقوق الله المحضه الامرة في حد من اجل الظاهر لاخير لهذا لا يثبت باسقاطه وبالحجة بحسب العمل بعموم الادلة وما خرج منه بالاجماع مثل الحدود
الاحد السر والنفذ فاما مثل فيثبت بشهادة الفرع حقوق الناس كلها مالا او عقوبة فمما صافي الطرف والنفس وغير عقوبة مثل سائر الامور كالهلال
والطلاق والفق والنفق النكاح وغيرها ولو كان مما يثبت بالشا مثل عبودية الولادة واسمهلال الولد حين ولا بد ان يكون حيا قولهم في
دليل بوث الاقرار بوطي الغلام مرة واحدة والزنا بالجمعة والحالة بل يطلق الزنا ما يشترطه اذ سبق الزنا على ما تقدم كانه اختارها بالاجماع ولعدم احتياجه الى الشر
وكذا على البهيمه بالشاهدين وبالشهادة على الشهادة لا لانتزاع حجة الاخت الموطوء وبث الغرة والحالة وامر من يشا وبثها مع سبق وخبر كل البهيمه الموطوء
ان كانت مأكولة وجوب بينهما ان كانت غير مأكولة وسائر الاحكام مثل اشراق والفرقة لا لاثبات الحد وظاهره ان تقدم وسببها ايضا فيمكن جعل ذلك جواب
سؤال ربا بوردا وتحقيقا لاشراط ان في كل شيء حد من حد والله تعالى لا يثبت بشهادة الفرع والذي فيه شهادة الاربع لا يثبت باثنين وهو ظاهر فاما
قولهم الثاني الاستدعاء الى اشارة الى بيان كيفية العمل وهو طلب غاية لفظ الشاهد وله مراتب الاول وهو اكل المراتب ان يقول شاهد الاصل الشاهد
من ذلك هو ان يقول شاهد الاصل عند الحاكم اني شاهدان لفلان بن فلان على فلان بن فلان مائة دينار عن منبع كذا مثلا الظاهر ان الخلاف في قبول هذا القسم والثاني الذي هو
لاعتد الحاكم ان لفلان بن فلان سبب منع وصلح ونحو ذلك كذا فيقبل الشهاده فذلك يقوم مقام السبب في ما ذكره ويرفع احتمال المسامحة وكونه توها او
مثل ما يتركه بالسبب بل قوي فاما من له ان يقول في الاولي شاهد على شهادتي في الاثنتين البايتين شهد على شهادتي او شهد ان فلانا شاهد مثل في الثالث
نظر من انما صورة جزم ومن التسامح بمثل ذلك غير محسب للحكام والاقوى ان يمتنع عدم التسامح صار محظرا ولا نالا وبالحجة ينبغي العمل بعموم الادلة فتق كل
موضع يحصل اليقين بشهادة الاصل مجزعا يقينا بان الاصل شهد بكذا وليس فيما له مسامحة ومما شاة للفرع ان يشهد بشهادة وقيل والا فلا خصوصية فيها
دون اخرى الا ان بعض الجارحات والى اصرح من ان بعض فرقة يفتون ان باي الفرع وفث الشهادة بمثل ما شهد فان كان في المرتبة الاولى يقول اشهد على شهادتي
فلان بن فلان في صورة شاة عند الحاكم يقول اشهد ان فلانا شاهد عند الحاكم بكذا وفي الصورة الثالثة يقول اشهد ان فلانا شاهد على فلان بكذا بسبب كذا
فاما **قولهم** وبه شهادتي ولما كانت الشهادة الاصل امر مشهور فلا بد من ايشانه بشاهدين عديدين فانها الاصل في الشهادة ولا يزيد ولا ينقص عنها الا بدليل
خارج فلا بد من ايشان شهادة كل واحد من الاصل بشهادة شاهدين عديدين ولو رواية طلوع من زيارتي عن ابي عبد الله عن علي ان كان لا يحضر شهادة رجل الا في مقام جليل
على رجل فيثبت شهادة كل واحد من الاصل بشهادة عديدين فيمكن لاثبات شهادة الاصل فرعا بان يثبت لكل واحد منهما على شهادة كل واحد من الاصلين فيثبت
بفرعين بل قد يثبت باصل وفرع على شهادة الاصل الاخر فاحدا الاصلين يشهد للاصل والانه اصل ويشهد على شهادة اصل اخر وكذا الفرع فيثبت شهادة
الاصل الفرع شهادة الاصل الاخر فيثبت المطلوب كذا يجوز ان يشهد الفرعان على اكثر من الاصلين سواء كانوا في حكاية واحدة مثل اربعة شهود الزنا
او في امور متعددة او كان احدا الاصلين رجل واحد والاخر امر ايتين فيما يقبل ذلك واربعة شهود وحدهن فيما يقبل شهادتهن فيجوز وكذا شهادة اربعة رجال
شهود الزنا واكثر في وقائع متعددة وليد عموم دليل يقول شهادة الفرع الشامل للمجموع من غير اختصاص بصورة دون اخرى **قولهم** وهل يقبل في بعض
اذا كان المشهور به مما يثبت بشهادة الشا منفرات سواء كان شاهدا الاصل شاة او رجلا او مبعضا هل يثبت ذلك بشهادة الشا منفرات لا يثبت
فيشأن ان شهادة الشا انما يقبل في مواضع مخصوصة مثل القبول بالاطعة والولادة والاستهلال اي شوا الصبي حين ولا بد من الشهادة على الشهادة لثبته
فلا يثبت ومن انما ثبت الاصل المشهور به الذي شهد عليه لثا الا لا في شهود اصل شهادتهن يثبت بهن بالطريق الاولى والا يلزم زيادة الفرع
على الاصل ويمكن ان يقال ان الاصل في الشاهد هو المذكور وانما ثبت لثا في مواضع الضرورة ونفي الضيق والحج لاطلاع الرجال على عيوب
الثا وغيرهما من المعهودات وليس في ذلك موجود في شهادة الشا وهو ظاهر فانه يمكن اثبات شهادة الشا بالرجل ولا عشر اثباته ولا حرج ولا ضيق
وهو ظاهر في زيادة الفرع على الاصل كلام ظاهر خطابي يقال ومما وثقه البعض قواعد التحو والصرف ولا يجمع فيما يثبت بالفرع الاجماع **قولهم** ولا يجمع في
بيان شرط سماع شهادة الفرع اي من شرط قبول شهادة الفرع والحكم بها بقدر شهادة الاصل فلا يسمع شهادة الفرع ولا يقبل الا عند تعدد شهادة شاهد الاصل
وذلك التقدير اعم من ان يكون لمرج او غيبة وضابطه المتفق في احضار الاصل فلا يثبت الغيبة بمائة الفقرة لا بينه كما قد رده بعض العامة هذا هو المشهور بينهم والعمل
دليلهم انه فرع فلا يفتون به مع وجود الاصل وامكان الاثبات به ما تقدم في رواية محمد بن مسلم ولكن لا يفتون في الاصل فانه تكتف بحوثة وما في الرواية من عدم التفت
وعدم حجية التفت مع وجود الخاف مثل علي بن بابويه فانه يقبل الفرع مع امكان الاصل هو مقتضى عموم ادلة قبول الشهادة اصلا وفرعا والمخصص حاج الى الدليل
فاما لا بأس لا يضر بشهادة الفرع ما يمنع الاصل من شهادة مثل الموت وغيبته وعرضه بل هذا كله ما يؤيد لقبول الفرع ومن شرطه فيجمع شهادة الفرع لثا
الاصل بعد شهادة الفرع او مرض او غاب بل او جاز في لثا هذه الاثبات ان الاصل كان شاهدا على كذا فلا يضر هذه الامور بعد ان ثبت كونه شاهدا متصفا
بشرط قبول الشهادة من العقل والاسلام والعدالة وهو ظاهر وكذا لا يضر تردد الاصل في الشهادة بان شك في المشهور به او انه شهد الفرع ام لا فان كان العدل
الذي هو الفرع حافظا ومحققا لان شهادة الاصل مشهور بها فاما ثبت بالشاهدين العدلين لا يضره شيء الا ما يارضه وينافيه مثل ذلك ولا شك في عدم منافاة
تردد الاصل لان يكون جازا وشاهدا على مشهور به وامرنا على ذلك من قبل وهو ظاهر وكذا لا يضر في الاصل ان كان اصل المشهور به مما يحتاج الى البصر في
المشهور به وعليه بالحلية وهو ظاهر من تقدم اما لو طرقت على شاهد الاصل او عدة او دة قيل فان كان بعد الحكم فلا يضر لو طرقت قبل الحكم فان كان قبل الشهادة

شاهد على شهادتي
الاثنان على شهادتي
منه مثل هذا
على ان الشهادة في القذف
فانما هو اعم من ان يكون
فيمنع من ان لا يفتي
ما ولا يجمع شهادتي
عند تعدد الشا بالاطعة
لمرض او غيبته او مرض
ولا بأس بوث شاهد الاصل
وعليه وهو من شرط خلاف
اوردة طرقت

ولو انكر الاصل طرح على ابي لو حكم بشهادة الفرع ثم حضر لم يقبل ثم انقضت ولا يحرم ويشترط حقيقة الاصل لا القبول فان عدله
او انكار الحاكم العدالة حكم ولا يبحث ليس عليه ان يشهد على صدق شاهد الاصل من

فلا شك انهما ما نفع كما اذا تحمل عدل شيئا ونفق قبل الشهادة وهو ظاهر وان كان بعد الانتهاء وتحمل الفرع وقبل اذا اعند الحاكم ولكن قبل الحكم فهو مثل ان قلنا
من حمل الفرع بعد الشهادة وقبل الحكم وقدم البحث فيه وان كان بعد الانتهاء وتحمل الفرع وقبل اذا اعند الحاكم قبل بطلان قطع شهادة الفرع كما قلنا
ام لا المشهور بحسب ما وجدته من الخلاف ولا شبهة عندهم في ذلك انما طرح وبطلان الفرع فرع شهادة الاصل ولا شك انما لبيت بمقبولة في ذلك لان
الحكم بشهادة الاصل الفرع انما هو لبيان منزلة الحكم بشهادة الفاسق والكافر لان شهادة الفرع شهادة على فاسق حين الشهادة فلا يقبل في منزلة اصل
وجوه ومناسبة فلو وجد قبل اخر عقتل او نقل على ذلك بخصوصه فوجبه ولا فائدة في ان فرع شهادة الفرع لا يبين بطلانها بقول الاصل
بوجه فانما نجد ما نفع عقلا ولا سمعا لسماع شهادة الفرع على مقبول الشهادة فان المدار في قبول الشهادة عند الادعاء فان ذلك هو الوقت الذي يجمع اليه
فيه وفرضه وانما هو ظاهر ولا شك ان الحكم بشهادة الاصل لا ينافي وعلى تقدير التليم فانه وقت الشهادة كان عدله فهو بمنزلة شهادة عند الحاكم ثم صافا وقدر
ان القبول كان قويا وبالجملة فينزاع كما مر فلا يكون غير مقبولة في غير مكان مع ان ذلك كله ما نقوض بما اذا عين الاصل بل فان وعي فيما اذا كان المشهور به مما شرط فيه
البصر الفرع بان الرد لا بد من حيث النفس قبل ثبوت الشهادة ايضا ما كان عدلا مسما وكذا الفسق والعداوة بخلاف غيرهما فانه محل المنع وهو ظاهر فانه لا يحكم عليه
بالفرع قبل تحقق ما يمنع ما هو مشهور بالعدالة وعدم الكفر حرم العداوة جميع منه من غير شك بالجملة ان كان علم قبل على ذلك من ضرر واجماع فهو متبع والا فالحكم
على انما مل كما مر فوقه ولو انكر الاصل انما قد تقرر عندهم على المشهور بل الصحيح عندهم انه لو حضر الاصل وامكن من الشهادة بطلان شهادة الفرع وقطع لو شهد
وبالجملة فيبطل الفرع عند حضور الاصل وما لا يمكن حكم الحاكم بشهادة تملأ تقدم من ان تعدد الاصل شرط لقبول الفرع وقدر مع ما فيه في لا بد من تصحيط
وهو مشكل فانه لا يتصور على نظر النزاع والخلاف فيما اذا انكر الاصل الفرع ويقول ما شهدناك تحوز لك انك في هذا النزاع فانه مع حضور الاصل بطل
الفرع فكيف يتصور الخلاف في ان شهادة الفرع تطرح ام لا حين انكار الاصل الفرع فانه لو كان الحضور بعد الحكم فالحكم مانع لو كان قبل ما يحكم بالفرع لا بمحض
ويجوز ان يكون المراد قبل الحكم ويكون منشأ الخلاف الخلاف الاول الذي ذكرنا من اشتراط تعدد الاصل لسماع الفرع وعدمه ولكن يصيد ما اشار الى ان تلك
الخلاف بعد ان قررنا المسئلة الاولى من غير شك وخلاف ذكرنا هذه مع الخلاف في كذا البحث في صورة الاصل بحيث يمكن ان يكون مع الحضور وعدم القدرة
على ادعاء الشهادة لعدول او يكون في بطنه ويكثر لك ولم يقد وحضور مجلس الحكم المشقة او يسمع منه غائبا انه منكر للفرع ولم يمكنه الحضور لعدول وانكر ثم
غاب بالجملة فيصور الخلاف مع ما تقرر في غير شك ولكن في الاشكال بين هذا القول وبين القول بالعدل بالعدل كما هو ظاهر الروايات وانكر الاصل
الفرع وتحمل الفاسق خصوصا مثل رواية عبد الرحمن قال سالت ابا عبد الله عن رجل شهد على شهادة اخرى فقال له اشهد فقال يجوز شهادة اعداها وفي طريق سالتهم
وفي طريق المعلن من محمد لا يضر صحة غيره في شهادته رجل شهد على شهادة رجل فجاء الرجل فقال له اشهد فقال يجوز شهادة اعداها ولو كان عدلا واحدا
فجوز شهادة فانه ينبغي الحكم بالعدل على انه في الاشكال السابق فان لقول بالعدل يقتضي يجوز شهادة الفرع مع الاصل وشهادة تملأ حجة عليه قد كان
سماع شهادة الفرع موقوف على سماع شهادة الاصل فلهذا ما قلناه من عدم توقف سماع شهادة الفرع على سماع شهادة الاصل فامل في اية الشرح ويمكن ان يقال
لا يلزم من انه يشترط في اخذ شاهد الفرع بعد الاصل ان يكون ذلك السماع سلمنا لكن المراد اذا كان الاصل والفرع متفقين فانه لا يحتاج الى شهادة الفرع لا
وزيادة الكفاية بالبحث عن الحجج القليلة ما مع السائل فيمنع تناول العباد وبالجملة لم يصح جوابا في تلك مثالا لشهادة الفرع بل ظاهر كلامهم ان سماع شهادة
الفرع مشروط بعد شهادة الاصل اذا كان يشهد والمنكر لا يشهد ولا ينبغي ان يصعد مع انه غير معلوم كون ذلك مرادهم فان ظاهر كلامهم باصريحهم ان سماع شهادة
الفرع موقوف على تعدد الاصل لا يثبت لا يحكم بها الا مع تعدد شهادة الاصل وان شهادة الاصل بقدرته مع الثاني ان كان قبل شهادة الفرع فكذلك الاصل
انه ليرى انك واقع بطرح شهادة الفرع وان كان بعد حكم الحاكم لا ينافي الى انكار الاصل فكذلك لا ينبغي توجيه توجيه لفظا وهو محل الرواية على وقوع الانكار
حكم الحاكم بشهادة الفرع وان كان ذلك غير متبين لفظ الرواية ويشعر لفظ فجاء الرجل الى انه اذا كان الاصل عدل لم يزم اسقاط شهادة الفرع وطرح شهادة
حكم الحاكم وهو خلاف ما حرجنا به بالجملة القول بمقتضى الرواية مع القول المذكور مشكل فيمكن القول بعدم الاشتراط كما هو رأي بن بابويه بل رأى الشهيد ايضا
رأى الاحتياط ايضا على موقله ويمكن ان يقال انما فانه لا بد من كون الرواية او ترك ذلك القول فان كانت الرواية صحيحة ولا حجة على القول فيمكن طرحه فينبغي
بين قولهم والرواية مشكلا فلانما طرحوها فان الاولى صحيحة والثانية ايضا في طريقها في على انهم عن محمد بن عيسى عن يونس ان كان لا يضر على الطن صحته
في الفقه عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله وهو يدعيها ايضا انها ظاهرة تدل على انه يكفي شهادة الواحد لبيان الاصل ومعاذ
وليس كذلك فانه لا بد لكل واحد من شاهدين على امر وان كان هذا مما يمكن دحضه فامل ويمكن العمل على انا في لفظ عدم القول باطرح شهادة الاصل بعد الحكم مطلقا
بل اذا لم يكن عدل فامل قوله ولو حكم بشهادة الفرع الخ يعني اذا حضر الفرع مجلس الحكم وشهد شهادة وقبلها الحاكم وجوز شرط القبول حكم بمقتضاها فحضر
الاصل مجلس الحكم واكذب خالف الفرع بانه لا يشهد على شيء لو يقدح ذلك الحكم ولو يفيض بذلك لا عزم ايضا على الفرع يعني حكم حكم رجوع الشاهد
كذبه لبطل الحكم فيرجع صاحب الحق على الشاهد فيعلم له ما اخذ به شهادة كافي سائر الشهادات لانه ثبت شهادة الاصل بالحجة الشرعية فوجب على الحاكم الحكم
فيحكم على مقتضى الحجة فلا يمكن نقضه انكار المدعى عليه كسائر الشهادات فليس الاصل هنا الا كما لا بد عليه قوله ويشترط الخ من جملة شرائط قبول شهادة
الفرع ان يفي حين شهادة عند الحاكم الاصل باسمه بحيث تعرف بذلك ولا يكفي ان يقول شهدت في شخص ثقة لانه قد يكون الذي شهدنا فاسقا معلوم الفسق
الحاكم والمدعى عليه فلا بد ان يفي بحسب قيامه بغيره عن احتمال الدليس انما هو ان تعرفه بجليته اذا عرف بها كان ولا يحتاج الى التسمية قوله لا القبول الخ
الا يشترط في سماع شهادة الفرع ان يعدل الفرع الاصل لا ليس عليه الا ان يشهد على شهادة تملأ ثم على الحاكم ان ينظر ان كان هو مقبول الشهادة فينظر في حال الاصل ان
عرفه بالعدالة والقبول حكم ولا يجب البحث عن العدل والعدالة حتى يتحقق فان ثبت الا توقف كافي سائر الاحكام والشروط ايضا ليس على ثبوت الفرع ان يشهد وان

ما شهدته وان لم يشهد

ولو ثبت انهم شهدوا بالزور ونقض الحكم فان مثل انقض من الشهود ولو وجع شاهد الاخصا فلا قرب للتشريك وهل يجب اثنان والنصف اشكال ولو وجع احد شهود الزنا او احد شهود
الاخصا فنقد الرجوع اشكال اثنان البضع اذا رجعا عن الطلاق قبل الحكم بطلت بغير ان زوجة ولو رجعا بعده لم ينقض عزمها نصف المحرم ولا يدخل ولو دخل فلا عزم ثم

فهرجع ويقول ذلك فمثل من تكبر الفصل بالتهادة كثيرا ما ملأ في الشرح اذا قلنا بالدية ففي من ماله مغاظة تغليظ شبه العمد لا على العاقلة وغير المغلظة ولا مغاظة
تغليظ العمد لا هنا كسبه العمد وليس بعد ولا يخطأ وكذا في مثل المرفق اذا ضرب شخص امدا بما يغتله غالبا ولا يغتله غالبا او ادعى الضابط ان ما كان عالما بانته
بل منه جنحا ضربه بما لا يقتله غالبا قولان الاول انه موجب للقصاص لا نه مثل عدا فانه ضرب شخص امدا بما يغتله غالبا ولا يغتله غالبا او ادعى الضابط ان ما كان عالما بانته
بوجوب الدية لا القصاص فان القصاص انما يلزم بفصل العمد وان بما يغتله غالبا بقصد القتل ام لا او بقصد القتل ان كان يغتله غالبا وهما ليس كذلك
فانه ما قصد القتل بل ضرب عدا بما لا يقتله بالضرب غالبا بضمة ومثله لا بوجوب القتل بل الدية وينبغي ان يقال ان قصد القتل بما لا يقتله بضمة غالبا لا
يصح مثل ولا اهما يتبع على الامران الضرب بغير قصد القتل فمثل لا يغتله غالبا بغير القتل ان كان في نفسه نفس الامر هل هو مثل العمد الموجب للقصاص ام يلحق بالجنح
الموجب للدية ويصح تحقيق ذلك في الحدود اثناء اثناء تقاضا وقرق الضرب بين المشركين حيث وثق الاول في الدية وجرم في الثانية بالقصاص وهو يتبع على ان الاول
سبب في الثانية مباشرة وهو غير ظاهر بل قد يظهر ان الاول لا قرب القصاص في الثانية ايضا مع قصد القتل والا لدية كما اختار مع كل بناء على ما ينهم من كلامه
في تحقيق العمد الموجب للقصاص اذ ذلك محله قولهم ولو ثبت انهم اتفقوا ان ثبت شرا عند الحاكم فهو عقوبة شهدها وكان باوعدا بعد الحكم بها فنقض
الحكم وبطله وان كان بعد القصاص انقض من الشهود في النفس والظن بالفضيل الذي تقدم من قبل الواحد ود الباقي الفاضل لينة والاكثر ورد فاضل في
صاحبة لينة ورد الباقي تمام ما زاد على حاية المقولين فصاحبا كان لا عادة لان الكلام كان رجوع الشاهد واعتز به بانه زور والماله هنا ان ثبت
بغير ذلك بل هم مقرر على اناحق ولكن علم كنههم مثل ان شهدوا ان فلانا مثل فلانا ولم يرجعوا وقد علم بعد ان المقول حيا وانه مات قبل تاريخ شهادتهم بانه
نشهد فلان ونحو ذلك فمثل قولهم ولو وجع اثنان او اربعة او ثمانية بان ان في محسن فوجع شاهد الاخصا فغظت فالقرب للتشريك
بمعنى جعل شاهد الاخصا شريكا مع شاهد الزنا في ثبات الفصل يعني يكون الفصل منبوا الى الكل وكل واحد دخل فيه حتى لو رجعوا الجميع يكون لهم على الكل
لان لا شك ان الزوج مترتب على الكل وكل سبب لا وجه لاستقلال شهود الزنا بالزوج كون الدم عليهم فقط فيكونون كلهم شركاء في ذلك فوجع كل شاهد
الاخصا يكون علمها ما على التشريك الذي يجمع ولو يكن على الذي لم يجمع شق وهو ظاهر ويحتمل عدم التشريك واستقلال شهود الزنا على ذلك فانهم السبب الاخصا
شرط ومثبت لكل الشهود وهو ضعيف كما ترى فانه قد يوهن ان سبب الزوج في غير الاصل من التشريك ثم على القول بالتشريك كما هو الظاهر من التشريك بالمناصفة
لان شهود الزنا على طين وشهود الاخصا على طين اخر والفصل مرتب عليها فان كانا لثلاثا شخصيا شاهدان نارا شاهد الاخصا فدم علمها بالنصف ولان للزوج
سببين احدهما الزنا والاخر الزوج فكل سبب نصف فغافل ويحتمل البقاء على رؤس الشهود فيكون القصة مثلثة على شهود الزنا الثلاثان علمها الثلث فانهم
سنة فكانا مثل اذ مثل سنة او شهدها او بالفضل او بالزنا فوجعوا ولعله انب بناء على الغناء شهود الاخصا لا شق على احدهما وعلى احدى شهود الزنا الزنا
وهو ظاهر هنا من لو وجع احد شهود الزنا فقط واحد شهود الاخصا فثبتا على القول بالتشريك في حصة الراجع اشكال السابق يعلم مما سبق فانه يحتمل كون
الرجوع على شاهد الاخصا والسدس وكذا على شاهد الزنا التشريك والسدس فثبتا على قولهم اثنان في البضع الخ اذا شهدا شاهدان المقبول بالطلاق
فان ثبت انهما شاهدة زور وبطل بل يعلم البطلان من اصله وان رجعا او احدهما قبل الحكم بطل الشهادة ولو يحكم ولا يلزمها شق الا العزيمة لان مبدأ عدا مقبولا
وان رجعا بعد حكم الحاكم بالطلاق والمفارقة لنقض الحكم بل يثبت الطلاق لان الطلاق قد ثبت بالشهود المقبولة وحكم الحاكم بالقصاص المبرم فلا يبطل بمجرد قول الشهود
ان اكد بنا او اخذنا الذي يحتمل الصحة والفسخ يعني قد ثبت بدليل شرعي حصول المفارقة والطلاق والبيوتة فلا يمكن الحكم ببطلانه الا بدليل شرعي لو ثبت كون
الرجوع كذلك لا ينصرف بالاجماع نعم ان كان هناك نفوت مال على الزوج فيخرج الراجع ما يلزم من شهادته فان كان واحدا فالنصف ان كان اثنين يلزمهما الكل
فان كان الرجوع بطل الدخول فعز الزوج المنكر للطلاق بنصف المهر لانه لزمه زنا وفاته عوصه بشهادتهما وما انتفع بعوضه ان كان بعد الدخول فلا عزم لانه قد
استوفى عوض مهره فانه بمجرد الدخول لزمه سواء بقيت الزوجية ام لا طان عنده ام لا ولذا لا يلزم على من يمنعه من دخوطا شق بل ولا يلزم على ثلثها مهر للزوج بل
القصاص والدية لجميع الزوجين وقد لا يصل الى الزوج عشر المهر كذا لو ثبت الزوجية فثبتا فانه لا يقط من مهرها شق ولا يرجع عليها بالزنا ايضا والشهود ان شق
البضع لا ينضم بالقبول بل بالاستيفاء هذا هو المشهور ويؤيد عدم النقص ايضا ما تقدم فيما لو رجعوا عن العقوبات بعد الاستيفاء فانه لا ينقص بل يبرم المشهور
اذا كان مالا ويقض ان كان فضا او مرقا كما ترى المسئلة اقوال اخرتها كما للندرة وعدم الدليل يمكن ان يقال بالنقص فانه انما يثبت الفراق والطلاق بقول الشهود
وحكم الحاكم فاذا رجعوا لم يبق لان دوامه يكون بدوام شهادتهم كما كان حدوثه بجده شهادتهم ويؤيد ايضا ما سبق من الاجماع الدالة على نقض الحكم على نفي
رجوع الشهود عن اثبات المال ان كان عينا باينة مؤخذ وترجع الى اهلها يبطل الحكم المبرم بالاحتمال ووجه ما ذكرناه وان لم يكن معلوم حتمه وبراءه الامع بقاء الشهود
وعدم الرجوع لا مطلقا ولا اصل عدم حصول الفراق وبقاء النكاح وقد ثبت بالنقض الاجماع مادام لم يرجع الشهود وبعد غيظا هو ما تقدم ايضا من بطلان
فيما شهدوا على العقوبات ورجعوا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فانه ينقض المبرم بالاحتمال والسر ذكرناه وايضا المهر ليس في مقابلة دخول ما ولو مرة واحدة بغيبوبة
الحسنة فيجعل المهر في الحجة ابتدا لدخول ايضا ولزمه بالدخول وعدم سقوطه بمثل ما تقدم لا يدل على عدم القصاص ابتدا لدخول ايضا وتدل عليه صحة محمد بن مسلم
الاية بل قد يقال بين القول بعدم النقص بين العزم سنوات فان الاول يقتضي صحة الحكم والتهادة واسقاط الانكار والرجوع وعدم الاثبات لينة والثاني يقتضي
خلاف ذلك فمثل ويؤيد ما قلناه صحة محمد بن مسلم الاية ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله في شهادتين شهدا على امرأة بان زوجها طلقها فترجعت
جاء زوجها فانكر الطلاق قال يضران احد ويضمان الصداق للزوج ثم يقدّم برجع الى زوجها الاول وهي تدل على النقص بالرجوع بالطريق الاول ولكن فيها خلاف ما
نقد من حد الشهود وضمان المهر للزوج الثاني فان لظاهره انه قد حلها لانها امرت باعادة ولا ذنب للشهود فان زوج انكر الطلاق وما ظهر للزور ولا الرجوع ومن
الشهود والحل على المزور بمجرد انكار الزوج الطلاق وذلك من غير مقتول بعد اثبات الطلاق بالشهود المعبرة فكيف يبطل الحكم والتهادة بمجرد حضور وانكار موثقل

حرمه رهمان بخت اندر
 بهار
 حلف مع الوتر
 ووشهدا ما بالقد
 والقتل فمذود الاثنية
 او حاكم المطالع
 في سائل سعدة
 ليصنع شي العقوس
 الطلاق ويختم النكاح
 والوفا والبيع والتمار
 تابع لما فلو كان كذا
 في نفس الامور على الشئ
 له الاخذ ما لم يجر
 الدعوى ويجهل كتاب
 الشا من سن

و مکان کذا می

الاکتفی

والأمانة بالشهادة واجبة على الكفاية الامع الضمة ربه المسمى وكذا التمسك

في الحسن بن عبد الله قال قال رسول الله انما افنى بينكم بالبينة واليمان واعل بفضلكم المحجة من نقص فيما رجلي قطع له من مال اخذت انما قطع
نصفه من النار وفي نسخة سليمان بن خالد عن عبد الله قال في كتاب علي ان نبيا من الانبياء شكى الى ربه فقال يا رب كيف تقضي فيما شهدوا ان قال
فوحى اليه تعالى اليه احكم بينهم بكتابي اضعف الحسنى خلفهم به وقال هذا لمن لم يقيم بينة لعل المراد باليمين اليقين المردودة او مع شاهد اخر او يكون
في زمن ذلك النبي ايضا على المدعى على تقدير عده البينة فامل رواية ابان بن عثمان عن اخيه عن ابي عبد الله قال في كتاب علي ان نبيا من الانبياء
شكى الى ربه لفضا فقال كيف تقضي في امره يعني لم ينع اذ في فقال يقضي بينهم بالبينة واضعفهم الى امسى يخلفون به قال ان روى قال يا رب رضى
كما هو عندك حتى تقضي به فقال انك لا تطلق ذلك الح على تريحه ففعل فجاء به رجل يستعدي على اخيه فقال ان هذا اخذ مالي فوحى الله الى داود ان هذا السعد
مثل با هذا واخذ ماله فامر داود بالاستعد ومثل واخذ ماله فمدفه الى السعدى عليه قال تعجب الناس وتحدثوا حتى بلغ داود ودخل عليه من ذلك ما ذكره فخرج
ربه ان رفع ذلك ففعل ذلك ثم وحي الله اليه ان احكم بينهم بالبينة واضعفهم الى امسى يخلفون به وهذه الاخبار مع مشاعة العقل يدل على ان الحكم ليس
محلا ومجلا محرم الله في نفس الامر بل بحسب الظاهر بالنسبة الى من خفي عليه فامل وبالجملة وهو ظاهر لعل المقصود من ذكر الاشارة الى ذلك
عن ابي حنيفة من حكمه باستباحة المحكوم به المشهور للمحكوم له بسبب الحكم وان علم بطلانه وعدم استحقاقه وكذا بالثبوت وخلاف الحكم في نفس الامر
سواء في ذلك المال والبضع وهذا امر غريب يظن سادته يعني عن نبينا نعوذ بالله من القول بالاراء الموقوفة **قوله** والأمانة بالشهادة الحج المباح
افادة الشهادة وادها عند الطلب جوابا كفايا ان كان المحل المؤدى لها اذ على عدد النصاب مثل الثلثة في موضع يحتاج الى اثنين او احدهما
مع اليقين فانه يجب على الاثنين واحدهن الا اذا عوقب عليه الا ان ينحصر العدد فيعتن كما هو شأن كل واجبة في الا ان يحصل الضرر على الشاهد
ولكن ضررا غير مستحق بل يكون ظاهرا مثل لو شهد بفعله المشهور عليه واخذ ماله وفلسه لانه ان يشهد عليه طالبة بماله عليه من دين حلال
وهو قادر ولكن امهله ولو لم يؤد لم يطلب منه بل يحل فهو يتبرر ويحصل له الرجوع او عده مضاربة فيعتن ان يشهد ويخون ذلك دليل وجوب اجتماع الاثمة
على ما نقل وبما عده العقل والكتاب مثل قوله تعالى ولا تكلموا الشهادة ومن يكتمها فانه ثمة قلبه وايقوا الشهادة لله والاجاد مثل حجة مشام بن
سالم عن ابي عبد الله في قول الله تعالى ولا ياب لشهادا اذ ما دعوا قال قبل الشهادة وفي قوله تعالى ومن يكتمها فانه ثمة قلبه قال بعد الشهادة وتل
رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يشهد حسابا لرجلين ثم يدعى الى الشهادة قال يشهد ومثل رواية جعفر عن ابي جعفر قال قال رسول الله
من كتم شهادة او شهد ليهدر به ادم امرئ مسلم او ليتوى مال امرئ مسلم الى يوم القيمة وبوجهه ظلة مدا لبصره في وجهه كد وح يعرفه الخلاق
باسمه ونسبه ومن شهد شهادة حق يحق بها حق امرئ مسلم الى يوم القيمة وبوجهه مد نور البصر يعرفه الخلاق باسمه ونسبه ثم قال ابو جعفر الا ترى
ان الله تعالى يقول وايقوا الشهادة لله وزاد في رواية وقال في قول الله ومن يكتمها فانه ثمة قلبه كافر قلبه ومثل قول ابي الحسن وانه الشهادة لله في
على نفسك والوالدين والاقرابين بها بينك بينهم فان خفت على اخيك ضيما فلا وهو مروي بطريقين في نسخة وهذا يدل على عدم الشهادة على
تقدير ضرر اخيه فلفظه بالطريق الاولى ويدل عليه العقل ايضا والفعل ايضا من عموم نفي الضرر والخرج في الايات والاجاز ورواية على من
سويدي في رواية قال في كتاب الحسن الماضي اشهد في هؤلاء على اخواني قال نعم اقم الشهادة لهم وان خفت على اخيك ضرا ثم قال قال مصنف هذا الكتاب
هكذا وجدته في نسخة وجدته في غير نسخة وان خفت على اخيك ضرا فلا وبين اذا كان ضررا غير مستحق مثل ان كان معصرا او يوجد مستحيات
الدين مثل الدار والحارم ونحوه فلا يشهد فان ذلك يضرب اما الخلف المشهور وجوبه ايضا ويدل عليه مثل ايقوا الشهادة لله فانهم وبعض الاخبار المنقذة
مثل ما في نسخة مشام المنقذة ورواية جابر وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله ورواية سماعة وابي الصباح الكاظمي عنه في قول الله عز وجل ولا ياب لشهادا
اذا ما دعوا فقال لا ينبغي لاحد ان يدعى الى شهادة يشهد عليها ان يقول لا اشهد لكم وزاد في رواية الحلبي قال فذلك مثل الكتاب لعل المراد قبل كتاب
الدين والمعاملة التي يشهد عليها ورواية محمد بن الفضيل عن ابي الحسن في قول الله عز وجل ولا ياب لشهادا اذ ما دعوا فقال اذا دعاك الرجل لشهادة
له لم يسمع لك ان تقا على عنه ورواية جراح المدايني قال اذا دعيت الى الشهادة فاجب ورواية داود بن سرجان عن ابي عبد الله قال لا ياب لشهادا
ان يجيب حين تدعى قبل الكتاب لا يضر ضعف الكل ومثل رواية ابي الصباح صحيفة وكذا رواية محمد بن الفضيل وليس كذلك فان في الاولى محمد
ابن الفضيل المشرك بين الثقة الراوى عن الصادق والضعيفين الراويين عن الكاظم والرضا فان في بعض المواضع رواية ابي الصباح
ليست بصحيفة لوقوع محمد بن الفضيل فيها وهو مذكور من غير توثيق وخرج وهو غير جيد كما ترى مع انه قال هنا بصحتها وبصحة رواية محمد بن الفضيل
عن ابي الحسن وكذا لا يضر لفظة لا ينبغي فانه كثير ما يرد بمعنى الخبر وهذا قد وقع تقبل للنهي فحج عليه فامل ولا شك ان سوق الآية هو المحل لا الاراء
فارجع الى محلهما ويؤيده العقل ايضا فان المعاملة من ضروريات بقاء النوع فلو لم يقبل احد الشهادة فقد بطل ذلك الى عدم المعيشة فانه اذا اريد
شاهدا فلا يعمل خوفا من اصابة المال فامل صنع ابن ادريس من وجوب التحمل لاصل ولا حمل الآية على الاداء بصير الشاهد حقيقة بخلاف التحمل على الخلف
فانه يكون مجازا واشتركا وطرح الاخبار ضعيف الشوع المجاز المشارقة وتفسير الآية بالخبر الصحيح وقد ثبت حجة والاخبار الكثيرة مع اعتبار سند بعضها
المؤيدة بالثمة والاعتناء العقل الذي تقدم مع انه لا بد من المجاز والاشراك بعمد لانه قد اطلق على ان لا يشركه المعنى محتمل وانه قد يقال اطلاقا على الشاهد
مبني اما مجازا فامل فيه ثم علم ان وجوب التحمل مثل الشيخ الى اداء الشهادة واما متنا ايضا انما يجب لو استدعى صاحبها التحمل والامحج عليه لانه اسقط
هو حصة حيث ما استشهد فلا يجب على احد الا امانة والاداء وان سمع الشهادة وتحملا تبايعا وتدل عليه ايضا الاخبار الكثيرة مثل صحيفة محمد بن مسلم عن
ابي جعفر الباقر في الرجل يشهد حسابا لرجلين ثم يدعى الى الشهادة ان شاء شهد وان شاء لم يشهد وحسنه مشام بن سالم عن ابي عبد الله قال اذا سمع

ولو مات الشاهد قبل الحكم حكم بما ولو جعل العدالة زكيا بعد الموت ولو سبقا بعد الاثابة قبل الحكم حكم بما الا في حقوق متعالي ولو شهد بالورثاء مات قبل الحكم
لم يحكم بغيرها مطلقا لو قبض ولو عين الجراح الوقت وكان متقدما على شهادة تنقض الاثابة ولو كان الحكم مثلا او جرحا فالدية في بيت المال وان كان المباشرا ولو
مع اذن الحاكم ولو حكم ولم ياذن ضمن الولى الدية ولو كان مالا دونه ولو تلف ضمن القاضي متى

في الشك

الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو باختيار ان شاء سكنت قال اذا شهد لم يكن له الا ان يشهد وصحبه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا سمع الرجل
ولو يشهد عليها فهو باختيار ان شاء شهد وان شاء سكنت روايته عنه ايضا قال سالت ابا جعفر عن رجل يحضر حسابا لرجلين فيطلقان فيه الشهادة
على ما سمع منهما قال ذلك البينة ان شاء شهد وان شاء لم يشهد فان شهد شهد بحق قد سمعته ان لو شهد فلا شق عليه لانها لا تشهد فيها اشارة
الى انهم ضيقوا حقهم من الشهادة لعدم الاشهاد فلا ذنب للشاهد ان لو شهد مع القدرة وعدم الضرر ولا شك ان ظاهر هذه الاجابة عدم وجوب
مع عدم الاستشهاد اولا ولكن الفصل ياتي عن ذلك المجمل وبسبب عدم جواز الشارع تصديق حاكم مظلوم مع علم الشاهد بذلك وبانه قد يحجب
شهادته ويجوز السكوت لاجل انه ما استشهد وان كان هو قاض في الاول وقد دل على الوجوب لانيات والاجابة كما تقدم فيمكن الضرر والناويل
فيها فانه ليس فيها صحيح صحيح في جواز السكوت وعدم الشهادة مع العلم بتصديق حاكم مظلوم مع استدعاء صاحب الشهادة منه مع عدم
الضرر عليه ولا على احد من المؤمنين فيمكن الحمل على عدم وجوب التصديق لا على عدم طلب صاحبها ولا على عدم العلم باليقين ولا على عدم الاستدعاء
الى العمل الا الاداء قال في نه بعد نقل رواية محمد بن مسلم وعنه هان قال مصنف هذا الكتاب مع هذا الخبر الذي جعل الخيار فيه الى الشاهد بحساب الرجلين
هو اذا كان على ذلك الحق بمنزلة الشهود فحق علم ان صاحب الحق مظلوم ولا يحجب حقه الا بشهادة توجب عليه فاما قوله لو جعل له كتمانها فقد قال الصادق
العلم شهادة اذا كان صاحب مظلوما كانه اشار الى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو باختيار ان شاء
شهد وان شاء سكنت الا اذا علم من الظاهر فلا يحمل له الا ان يشهد فاما قوله لو مات الشاهدان في اذا شهد الشاهد على امر شهادة كالمصلحة
بشرائطها مات او ما قابل الحكم لو سبيل الشهادة بل هي باقية فلو لم يشهد بها لان الحكم مستند الى اداء الشهادة المستقيمة بشرطها حين الاداء
ولو يعلم توقفه على شيء اخر غير ذلك الاصل عدم توقفه على شيء اخر من بقاء الحيوة الى حين الحكم وكذا لو مات قبل التزكية مع الاحتياج اليها بان يكون
عدا لهما مجهولة عند الحاكم ولو شهدا المدعى عليه ايضا فيا في المذكر الحكم بما يدل على ذلك حتى يظهر المانع فاما وكذا لا خلاف في ذلك حيث
اشهر البينة لا يخفى ان هذا هو مبدء عدم ضرر الضيق الطاري بعد الشهادة قبل الحكم فان المبدأ واحد والله اشار بقوله ولو سبقا الى اي لوضوح
الشاهدان بعد افاقة الشهادة تهما متصفين بالعدالة وبشرائط الشهادة وقبل حكم الحاكم بشهادتهما بعد ذلك فان طرأ الضيق لا يضران لغرض من
العدالة ديانة الشاهد وقت الشهادة وان كانت في ذلك الوقت موجودة لا يضر والها بعدة بالضيق ان كان قبل الحكم مثل الموت الجوع
والنوم والاعمال فيما يشترط فيه لصحة غير ذلك لما تقدم من ان الذي علم شرطية هو العدالة وعدم الضيق حين الشهادة فلا بد ان يتصف حين الاداء
للدليل الذي تقدم فخصت به الادلة الدالة على قبول الشهادة مطلقا فلا يرد ان هذه مضادة فان الذي لم يجوز الحكم لو سلم ان العدالة انما هي شرط
حين الاداء فقط فاما هذا احد قولي المصنف والمحقق في حق ونقل عن في وطأ بن ادريس ايضا وهذا الجدة جيدا وان كان مخالفا لما تقدم هنا من
العلم ومن غيره مثل المحقق في حق من انه اذا سبق هذا الاصل يمنع ذلك من الحكم بشهادة الفرع وقد اشارنا اليه هناك فاما ونقل عن جماعة مثل الشهيد الثاني
والصنف في لفت واختاره في حق مع عدم جواز الحكم بظنك الشهادة بالضيق الطاري لا نه لو حكم لصدق انه حكم بشهادة الفاسقين وقياسا على رجوعها
بعد ما قبله وموت المشهود به ولا ن طرأ الضيق بضعف ظن العدالة والكل ضعيف فان الحكم بالمنع بشهادة الفاسق انما هو مع الضيق وفلذلك
لا مطلقا وهو ظاهر والقياس باطل مع كونه مع القادر فان الرجوع دل على عدم جزمهم وحقيقة شهادة تهم بقولهم وقد كانت الحقيقة بقولهم وفي حق
المشهود به مع انه قد ينافي لو لم يكن مجتمعا عليه ومعه لا يقاس بضعف ظن العدالة فظاهر المنع مع منع عليه الظن الا ان يكون المشهود به حقا لله تعالى
مثل لو نافاه لا يحكم به طرأ ضيق الشاهد قبل الحكم كانه لا يجمع ولا يكون مبنيا على التخفيف لانه يدرى بالشهاد ولا شك ان مثل ذلك قد يفي
شبهة وبما كان فيه الحقان مثل الضدات والقصاص والشرع خلافات ينشأ مما تقدم ومن كونه حقا دعي لا يضر الضيق الطاري لا يفي على التخفيف
ولا يدرى بالشهاد لعله اقرب على القول بعدم سقوط حق الادعي لعموم الادلة المنطوية الا ما خرج بالاجماع وهو الحق المخص به كما قلنا في هذا
على السيرة ايضا فاما قبل الحكم بحكم بالمال دون القطع فانه حق محض لله تعالى فاما قوله لو شهد الخ اي لو شهد المشهود به بالمال لمن يراه ولو ما يراه
بذل ان يحكم الحاكم بشهادتهما لا يحكم به لان حكمه بشهادتهما يثبت مالهما وهو ممنوع وقد منع ذلك نه حكم بالمال للموت ثم ينقل اليهما ولهذا لو كان
بين او وصية محبوزة فقدم عليها ولا يثبت لها وعلى تقدير التسليم الحكم بقبول مالهما بشهادتهما ممنوع اللهم وعدم معقولة اثبات مال متنازع فيه لشخصين
حين وليس كذلك بل بعد ومنع ممنوع الا ان يثبت دليل اخر من اجماع ونحوه والا فحق مجرد ذلك منع فاما ومنه علم ان لو كان هناك دين او وصية محبوزة
باخر ايج المشهود به يمكن القول بجواز الحكم بل وجوبه خصوص مع الاستعراق او القول بعدم الانتقال الى الوارث وعلم ايضا انه لو لم يكن المشهود به الميت
مورثا لا يمنع موته من الحكم فاما قوله لو حكم الخ لو شهد الشاهدان المقتولان بظاهر الشرع على شيء فحكم الحاكم ثم شهدا المشهود بهما بالضيق
مطلقا من غير تبين وقت الجرح والضيق لم يقض الحكم لثبوت ولا يضر احتمال الجرح حين الشهادة وعدم قابلية الشهادة لبوطا شرعا وامكان الجمع بين
الامر بين ولوعين الجراح وفلان كان متقدما على الشهادة بمعنى انه علم اتصاله وجوده بحال الشهادة فلا مطلقا هكذا ينبغي حل المتن وحمله على مطلق
التقدم فان الفرض ثبوت عدلهم حين الشهادة فلا يمانية اعداها مع مقدم ما يمان لا يمكن فيه وجود العدالة بعده وهو بعيد فانه قد مر انه يحصل العدالة
بالثبوت ومضى فان قبل الاصلاح وعمل صالح ولو ساعة واحدة فان كان متاخرا عن الشهادة فلا يضر ان كان قبل الحكم لما تقدم ولو كان المحكوم به حين
ظهور بطلان الحكم بجمع المشهود ونحوه مثلا او جرحا موحيا للقصاص بزم الدية في بيت المال ولا يمكن الاقتصار من الحاكم في بيت المال وان كان المباشرا
لفصل الجرح والى الدم وصاحب القصاص ياذن الحاكم ولو حكم الحاكم بالقصاص لم ياذن وانقص الولى وصاحب القصاص بغير اذنه لم يقتصر منه ايضا

في الشك

ولو زنا المجنون بغافل حدث دونه وبالعكس لو كانا مجنونين فلا حد بجأله على ما يشبه وجده ولو عطف فاسدا ونوم الحرام فلا حد لاحد النجس الغارض كالحض والجموع
ويشترط في الزوج مع الشبهة السابقة الاحصاء وهو التكليف الجزئي والاصابة في فرج تلو كعبه انما وملا يمتك من بعد ويزيح المرأة كالحال الفاسد للشبهة بخصنا ولا يخرج للطف
رجعة من احصاء وتخرج البائن ولو تزوجت الزوجة عالمه بالفرج رجعت وتجدد الزوج مع علمه بالفرج والعدة ولو كمل احكاما فلا حد لو علم احد الزوجين ان خصا بالحد النكاح وبطلان
الجهل من المحرمات في حقه ولا يشترط الاحصاء في الوطء بل لو كان احدهما محصنا وحده الاخر بشرط في احصاء الرجل عطف المرأة ويلوغها فلو زنا المحصن بمجنونة وضعف فلا رجوع وفي
الزنا وجوب الحد مع الشبهة الكتابية التامة والجماع ودليل عدم عدم ولو كان فوجبه بعيد كون الجاهل معذورا وبناء الحد على تخفيف
وارزوا الحد بالثبوت وتدل عليه الاختصاص مثل صحيح محمد بن مسلم قال قلت لجعفر عن رجل دعواها الى جملة ما خرج عليك من جملة الاكل
فقرته ثم شرب خمر وزنا واكل الزنا وبين عليهما من الحلال والحرام فلم يحد لهما الحد فاجله الا الا ان يقول عليه بنية ان كان امرت بمجرها
قريب منه حسنة الى عبيد الله بن عمار ورواه ابى جعفر المشيئة على قضاء امر المؤمنين التي اضنى بها الحد لاجتماع اربعة فاضا لاجتماعنا
بل نقل عن ابى جعفر انه ذهب الى ان مجرد العقد على المحرم وان كان عالما بفساد رجوعه عدم اثره شبهة بدو بها الحد فعندنا اذا عقد شخص على المرأة
بما الاجنبية والمحرمة حتى لا يملك الاخت عقدا معقدا فساد ثم يطأها عدا عالما بالبرء لحد شرعا مع علمه الشارع والحكم بذلك لا شبهة ما منتم
الحد وضاده اظهر من فساد الحكم بجملة ما لا يتصور حكم الحاكم مع علمه المحكوم له بانه قال العبد ليس له فيه حق اصلا والشهود شهود زور وتزوير الحكم
في نفس الامر وقد نقل جليله عنه فانهم ومن الشرائط اربعة البلوغ والاختصاص ودليل اشتراطها اربعة العمل والنقل من الكتاب والاجماع وعموم التمسك
وضوفا مثل دفع عن امي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه دفع العلم عن ثلثة عن ابي جعفر حتى بلغ المجنون حتى افاق والنائم حتى استيقظ وبقي
سقوط الحد مجرد دعوى الاكراه مع عدم العلم بفساد ولا يحتاج الى سوال والتحقيق والبيان والامور لخصيصة عبيد الله عن ابى جعفر قال في صلوات
الله عليه بانه مع رجل فذكر بها فقال استكرهوا في الله بامر المؤمنين فذكر عنها الحد لو سئل هؤلاء عن ذلك لما لو الاخذ وقد فعله والله
امر المؤمنين صلوات الله عليه ولو كان اشترط العقل داخل في الشرائط ولما ذكره ودليله خبر دفع عن امي الخطا وهو ظاهر وكذا سقط الحد اذا عجز
مبغضه لا يجوز للشاع ان يحد له فلا بد من ثبوت الحد ان لم يكن دارة في نفس الامر بل انما فاداه لا سقط الحد الظاهر في نفس الامر لا سقط
بل بجوابه وهو ظاهر الحد في الفرق بين ما تقدم وبين هذا انه هنا لا حد في نفس الامر في ظاهر الشرع بخلاف الثاني فانه يثبت الحد في نفس الامر ولكن يثبته
بجواب الظاهر على دعوى الكاذب وهو ظاهر ولو ادعى الزوجية حد فهاذا واخر سقط الحد عنه لا عدا لانه لا يدعي الزوجية بغير ظاهر وهو البينة
الدارية وعدمها وكذا سقط الحد عن مدعي شبهة اخرى غير هاتين ادعى بها سقط عنها وان ادعى حدما سقط عنه من الاخر وان كذبه لا يحتاج في سقوط
وسماع هذا القول منها الى ثبوت ولا يمين بل يسقط ويقتل بينهما لاجتماع الخبر وهو ظاهر **قوله** ولو زنا المجنون الى اي او حتى المجنون مرارة عاقلة
بالغة باختيارها وعلمها بانه حرام من غير شبهة بجملة ما لا يحد زنا دون المجنون لحصول شروط الزنا بها دون ذلك ولو كان الرجل الغافل البالغ المقتدر شرعا
الزنا حتى مجنونة يحد لرجل دون المرأة لما لو كان كلاهما مجنونين فلا حد عليهما احدهما اصد وجعل لا حد لغيره من شرائط الزنا الموصف للحد ولو وجد
من الزنا احدا ان يدعى شبهة فيصعد في ذلك يقبل منه كالبصر فلو عطف عليه وسقط مطلقا عقدا فاستدل بغير الامر ونوم من ذلك العقد لفساد الحجج
وبطلان الوطء لاجد الغافل في ذم ابى لحد الوطء بالزوجية اذا عرض له اليه مثل الوطء في المحض والصوم الاحرام والاعتكاف فانه ليس بالامر
من يعرف الزنا بل ووطى حرام موجب للتعزير ان كان عالما باليقر بانه عليه ما ثبت من التعزير في كل محرم **قوله** ويشترط في الزوجية الحد الزنا
جلد او رجم والجلد ينفق بمجرده في حق الزنا المذكور سابقا بالقرابة والسنن واجبا للسليم ولما ارجع فوضو المحض والخصية بغير البينة
والاجماع فيخص عوم الكتاب بغير المحض بهما والشرائط السابقة المشتركة هو دخول الذكر بحيث يثبت الحشفة او مفادها في العادة ثم فرج
انها بغير عقد ولا شبهة مع البلوغ والعقل والعلم والاختصاص والرجوع عليها الاحصاء والمراد به هنا التكليف الجزئي والفرج والدخول بعد ثبوت
فرج امرأة معقود عليها عقدا انما او ملك يمين متمكنا منها حين الزنا ان بعد ووبروح فيكون حاضرة عند البحث كلنا اراد وجهها كانه
متمكنا ويجعل ان يكون المراد بعد ووبروح الوطء في الصباح والمساء والعشاء كما هو ظاهر معانها المحققين والمرأة في هذه الشرائط
في الزوج مثل الرجل الا ان التمكن يكون من جانب الزوج بغيره يمكن من زوجها ما منع عن ذلك فكل اراد فعل الاكل اراد فعل الوطء فلو طوى بالعقد
الفاسد مع الجهل به لا يخص وكذا الشبهة المطلقة الرجعية بحكم الزوجية فلا اختصاصا معها ما تحقق ما لم يثبت اعتد بخلاف البائن فانها ليست
بحكمها فلو تزوجت الرجعية ودخل بها زوجها التامة عالمه بالفرج من غير شبهة رجوعه لسقوط الحد جنة رجم الزوج اي ان كان شرطا
الرجوع فيه اي صفقا بان يكون عندة زوجة مدخولا بها متمكنا منها ولا يحد مع شرط الحد فقط مع العلم بخبرم التزويج العدة والعلم بها او
لو جهل الزوج الخبر او العقد فلا حد كذا لو كان معه شبهة اخرى مسقط ولو كان احد الزوجين عالما باليقر في حق في حق شرط الحد اي من
كان دون الآخر يخصص مع الشرط بالحد دون الآخر وهو ظاهر وقد مر مرارا ويقبل ادعاء الجهل من الذي يمكن في حقه ذلك ولو كان بعيدا عن
يمين ولا يمينه وكذا يقبل دعوى شبهة وجميع ما يمكن ان بعد شبهة على امر غير مؤثر ولا يشترط في رجم المحصن كون الاخر محصنا اي بل اذ حصل الزنا منها فان كان
الاختصاص محققا في حد ما يزوج المحصن بجملة الاخر وان لم يكن زنا بالنسبة اليه فلا يزوج بغيره فلا يشترط كون الوطء نكاحا بالنسبة الى الاصلين معا الحد
في الاختصاص عن خصانه وهو ظاهر وقد مر بشرط في احصاء الرجل ورجوعه كون المرأة المني بها عاقلة بالغة فلو زنا المحصن بمجنونة وضعف فلا رجوع
اي في احصاء المرأة ورجوعها بلوغ الرجل الزاني بها لا عقده فلو زنا المحصنة بصغير فلا رجم عليها اي ولو زنا مجنون رجعت فقط ولا يحد على
الصغير المجنون ثم قد مجنونان ويؤدان ان حصل باختيارها ويشترط في الدخول الذي من شرط الاختصاص كونه بعد الحيرة وبعد التكليف ولو عطف العبد
الزوج للدخول غير ان لم يدخل بعد وزنا لا يحد بل يحد ان اربعة من شرائط الدخول كونه بعد رجعة الخاطاع فلو دخل رجل بامرأة ثم طأها فوجعها
البدل فوجع الرجل الى زوجته الخاطعة ثم زنا قبل وحل امرته المراجعة والخاطاع لم يزوج وان تخوفت من رجل غير لدخول ويحد لغيره لانه طأها فوجعها
حباله وصار في اجنبية محصنة سببا للرجوع صارت بئرلة شخص فزوج امرته اجنبية وان طأها بامرأة لم يحد بشرط في احصاء الرجل بانه التي حبانها فما تحقق

هذا الحد
في الزنا
لو زنا المجنون
بمجنونة
الاحصاء
من

[illegible]

1

ولو انكر اقرار الزوج سقط الحد ولا يثبت بانكار غيره ولو انكر تجزئ الامام في اقامته وعدمها حالدا وربما والحمل من الحائض عن جعل لا يوجب الزنا ولا يقوم الناس ترك الحد
والهوى لا يمنع من التمسك بمقام الزوج البينة وليتبرط القعدة الشاك في البينة وهو اربعة رجال عدول او ثلثة وامرأتان ولو شهد رجلان اربع شوة ثبت الحد
دون الزم ولا يعتدل دون ذلك بل يجد الشهود للغير ولو كان الزوج احدهم فالأقرب حدهم للغير المعينة ثلاث ايلاج فلو شهدوا بالزنا من دونهما احدهما وبكفان يقولوا لا
نعلم سبب التحليل من

للزينة
كتاب الحدود

بواقعة والحاصل القفو والترك غير بعيد فان الحد يقط بادي شبهة واحتمال وهذا حال الاقرار بان زنا قبل له هل قبلته او صا جمته ويخوذ ذلك من
جواز العمل ايضا ولكن لا يجب سقوط الاعتراضات للنقض ما ورد ان الزنا يحتاج الى ربعة اقرارات السقر الى مرتين فكيف يحل المائة قد مضى ظاهر
يعني ما ذكرناه فانتهى بكونه ربعة اقرارات من قبل بنابر الحد فان قوله هذا ليس اقرارا بل هو خبر عنه فاما **قولهم** لو انكر اقرار الزوج الخ لو انكر شخص
بما يوجب الزم ثم انكر ذلك قال ما اقرت واقرارى فاسد سقط الحد عنه للذرا والتخفيف في الحد الغليظ والرواية الالية ولا يقط بانكاره
موجب الحد وغيره للاستصحاب اقرار العقلاء على انفسهم جائز وسائر ادلة الاقرار والرواية وهي حصة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال ان اقر
على نفسه بحد اقرت عليه الا الزم فانتهى اقراره على نفسه ثم تجلده بزوج **قولهم** ولو انكر الخ يعني اذ فعل الانسان ما يوجب حدا او رجما او جلدا فاما
قبل ان يثبت عند الحاكم كتحجر الامام بين العفو عنه وعدم حده وحده لعل دليله الروايات مثل منسلة جميل بن دراج عن رجل عن ابي عبد الله
رجل سرق او شرب الخمر او زنا فلم يعلم بذلك منه لم يؤخذ حق له اذ صلح وعرف منه امر جميل لم يبق عليه الحد قال محمد بن ابي عمير قال ان كان
امرا فربما لم يبق عليه لو كان خمسة اشهر او اقل قد ظهر منه امر جميل لم يبق عليه الحد وكان فيها اشارة الى اعتبار زمان بعد التوبة حتى يقبل الشهادة ومرسلة
صفوان عيسى عن بعض اصحابنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اقرت عليه البينة بان زنا ثم هرب قبل ان يضر قال ان تاب فاعليه وان وقع في يد الاما
قام عليه الحد وان علم مكانه بعث اليه كانه رسالة صفوان بن يحيى كالمسند كما لو اقرت محمد بن ابي عمير بالبزني فدايد بالقبول والفتوى ولكن التغيير ظاهر
للإجماع وقصوى الروايات وعدم التمسك بالعمل في الجملة فاما من الظاهر ان الحاكم مثل الامام على اقامة نفي الحد فله **قولهم** والحمل الخ اذ اوجده امرأة
حامل مع عدم زوج لا يحكم عليها بالزنا فانتهى بحمل الاكرام والشبهة والاصل الطهور والشرع مؤيد وهو ظاهر **قولهم** ولا يقوم الخ يعني اذ اقرت
اقرارا تاما موجب الحد ثم انكر عدم حده او هرب من الحد وامتنع ولم يجل ان يقيم عليه الحد ولو كان هذه الامور بمنزلة الرجوع والانكار ولم
يتم مقابلة سقوط الحد فانما اتم من الرجوع والامام لا دلالة له على الخاص **قولهم** البينة وليتبرط القعدة الخ اشتراط العدد معلوم من اقرار الحد
والإجماع وقد سبق في بحث الشهادة بعض ذلك فذكر ان الزنا موجب الحد والزم بربعة رجال وكذلك بثلثة رجال وامرأتان وهل لا خلاف
فيه وما بثورة باربع شاة ورجلين فينبه خلاف تقدم في بحث الشهادة فذكر ولا يقبل ان زنا بثلاثة رجال فظاهر ان اجماع والكتاب الشريعة
في ذلك فلو شهد دون ذلك بحد الشهوة للغير والافراء حد الفذف للثلثة وهو ظاهر **قولهم** ولو كان الزوج الخ يعني اذ شهدا بربعة رجال
او ثلثة رجال وامرأتان او رجلان اربع شاة على القول بربعة اقرار بالزنا وكان احدهم زوجا الا قرب عند المصان بحد الشهوة وغير الزوج حد الفذف
لا يثبت من الشهوة الا بربعة رجال مدع وخضم ومثلهم وليس بشاهد مقبول ولو رواية مجمع عن ابي عبد الله في اربعة شهداء واعلى امرأة بالقبور
واحد من زوجها قال بحد الثلثة ويلاعنها الزوج ولا يحل له ابداء رواية زارة عن احمدها في اربعة شهداء واعلى امرأة بالزنا احدهم زوجها
قال يلاعن الزوج ويجلده الاخرون ولكن كون الزوج مدعيا وخضا غير ظاهر والخبران ضعيفا ومعارض رواية ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله قال انما
عن اربعة شهداء واعلى امرأة بالزنا احدهم زوجها قال يجوز شهادتهم والجمع بين الادلة بحد الاولين على عدم شرائط الشهادة في الزوج ككونه فاسقا
وخضا وقد نقل في رواية مجمع عن نعيم بن ابراهيم عن مسعبي عن ابي عبد الله في اربعة شهداء واعلى امرأة بالقبور احدهم زوجها قال بحد
الثلثة ويلاعنها زوجها ويقرق بينهما ولا يحل له ابداء وقد روى ان الزوج احد الشهود قال صنف هذا الكتاب فهدان الحد ثمان متفقان غير ان
وذلك انما يرضى شهادته اربعة على امرأة بالقبور احدهم زوجها ولم ينفذ له ابا فان الزوج احد الشهود متى نفى فله ما مع اقامة الشهود عليها بالزنا جلدا للثلاثة لاغنها
زوجها وفرق بينهما ولا يحل له ابداء لان اللعان لا يكون الا بنفي الولد وانت تعلم ما في هذا من التحلل في الكلام والاضطرار في الروايات فاما من ظاهرا لة
سماع الشهود وعدم الحد الفذف واشتراط اللعان في الالية بعدم الشاهد الا في الزوج والذين هم من زواجهم ولو يكن لهم شهداء الا انفسهم فلهما
احدهم الالية يدل على ثبوت الزنا وعدم الشهود وبؤيده ايضا ظاهر في الحد والذين هم من المحضات لم ياتوا باربعة شهداء فجلدهم ثمانين جلدة
فانما ظاهري في ان اربع كافية سواء كان احدهم زوجها وغيره فاما في هذا الكتاب ويجعل ان لا يجد الشهوة ولا المصدة ولا الشهادة لانه حصلت الشهوة
في حدها وفي حد الشهود فاما من قبل ان سبق من الزوج الزم بالزنا والخصو واختل شرط اخر مثل العدالة حد الشهوة ولا يثبت ان زنا وهذا
هو الجمع المتقدم بين الاجزاء وهو محتمل فاما **قولهم** المعينة الخ اي لا بد من التصريح في الشهادة بالدخول في الفرج والولوج كالميل في المكحلة لفظ
موضوع له لغة مثل الشك او عرفا او بضم اليه ما يصير به ضمرا في ذلك كما انه لا بد من ذلك في الاقرار ويدل عليه ما روى في ما عرفت ما لك جملة
النبى فقال يا رسول الله اني قد زينت فاعرض عنه ثم جاء من شقة الايمن فقال يا رسول الله اني قد زينت فاعرض عنه ثم جاء فقال اني قد زينت
فاعرض عنه ثم جاء فقال اني قد زينت قال ذلك اربع مرات وقرب منه ما روى في بطنه حتى حرق روى ايضا انه قال له لعنك قبلت اغرت
او نظرت قال لا يا رسول الله قال فانكمتها لا انكمت قال نعم قال كما يغيب المرء وفي المكحلة والرشاق البثرة قال نعم قال هل تدري ما الزنا قال نعم
انبت منها حمارا ما ياتي الرجل من امرته حلالا قال ما تريد هذا قال اريد ان تظهرني فامر به فرجم وتدل على اعتياده لك في الشهوة صحيحة الحديث
عن ابي عبد الله قال حد الزم ان شهدا بربعة اقام راوه يداخل ويخرج ومثلهما رواية شريك بن جهم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال امير المؤمنين
لا يهرج رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه اربعة شهود على الايلاج والاخراج ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا يهرج الزوج حتى تقوم البينة
انهم قد راوا بجمعا ورواية اخرى له عنه قال قال ابو عبد الله لا يهرج الزوج ولا المرأة حتى تشهد عليه اربعة شهداء على الجماع والايلاج
والادخال كالميل في المكحلة فلو شهد الشهود بالزنا من دون الرواية والمعاينة حد للغير الالية والاجزاء **قولهم** وبكفان يقولوا الخ يعني ليس

والافتقار في جميع الصفات فلو شهد بعض بالمعينة الزاوية بد وضا أو بعض زمان وزاوية والباقى في غير ذلك حد والقيمة ولو شهدا زمان بالأكراه
واثنان بالطاعة حد الشئ على رأى والزانى على رأى ولا حد عليهما ولو سبق أحدهم بالاثانة حد للظن ولم يرتقب تمام الشهادة

عليهما الشهادة بالزنا ان يقولوا انهما فاعل ما ومن غير عقد وملك شبهة بل يكفي في ذلك الشهادة على الفعل بالايان مع قومه ولا نعلم سبب التحليل
الزنا فيعمل بمقتضى جلد او رجما ان تمت الشهادة والايان للحد عليهم للقيمة وهذا مثل ما مر من ان يكفي ان يقول الشهود هذا كان من قبل لقان وما
اعلم سبب والله عنه هكذا ظاهر عبارة المتن وغيره وفيه ولا بد في شهادة منهم من ذكر الشهادة للولوج كالميل في المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة
ويكفي ان يقولوا لا نعلم بينهما سبب التحليل وفيه تامل واضح فانه كيف يكون هذا كما فيا الثبوت الزنا فقل حرام لا يكون فيه عقد ولا ملك ولا شبهة
فكيف يشهدون عليه بمجرد عدم العلم بسبب التحليل فان ذلك ليس بسبب العلم في نفس الامر ولا يجب لظاهر ايضا يلزم شهادة شهود غير
احدا من النساء والزنا بان راوا رجلا يجامع امراته على انهما زنيا وبثبت ذلك بمجرد قومه لا نعلم سبب التحليل ويكون ذلك صدقا وموجبا للحد
عليهما ولو يجب عليهم شئ وهو صيد وكثير المفسد ويمكن ان يكون المراد يكفي في ذلك الشهادة للفعل وبثبت بذلك لا الزنا وبثبت به ثم الحكم
من سبب التحليل فان ادعوه وادعوا الحسد سواء كان حلالا او شبهة وسواء كان صادقا او كاذبا في نفس الامر لا وفيه ايضا بعد واضح فان الفعل
لا يحتاج الى هذا القول فانه يثبت بالمعينة المذكورة مع ان الظاهر لا يمكن اسناد الزنا بمجرد ذلك بل القول بانها فضلا كذا فانه موجب للحد
وكثرت القوة وعدم التبرع ذكر عرض الناس فينبغي ان لا يجوز قولوا لحد القاتل فلا اقل ان يترقب بقية التبرع لثبوت الزنا به فامل
وبالحكمة التي يقتضيها النظر عدم جواز الشهادة بالزنا حتى يعلم يقينا من غير شبهة بانقضاء عقد وملك وشبهة بل عدم جواز الشهادة ان فلا
فعل بقلادة ولا نعلم سبب التحليل بمجرد المعينة وعدم العلم بالمال فان ذلك موجب لحد عندهم مع عدم الموجب فان على الانسان ان يستر على المسلمين
ويكفي عنهم الامع العلم بالفساد والفسخ والفسخ عند من وجع كلام الاحتياط الى هذا فهو مشكل جدا فامل قوله والافتقار الى الشرط
الثالث للشهود الافتقار في جميع الصفات التي عليها الفاعل والمفعول بل المكان والزمان وغيرها فلو شهد بعض الشهود على المعينة والباقى في الشهادة
بالمعينة بل بان وجد معها في الخلوة بل على بطنها لم يثبت ان توجب الشهود كلهم وكذا لو شهد بعضهم ان زمانا كذا كذا يوم الجمعة او مكان كذا كذا
زاوية البيت لثباته وشهادته في الزنا على غير ذلك مثل يوم السبت وفي الصحراء او بيت اخر غير تلك البيت وزاوية اخرى غير تلك الزاوية لم يثبت
الزنا ويلزم الشهود كلهم الحد وكذا لو شهد بعضهم مثل اثنين ان فلانا زنى بفلانة مكرها له وشهداثنان اخران انها كانت مطاوعة له حد الشهود
على رأى الله هنا على الظاهر وحد الزنا على رأى اخر وعلى كل حال لا حد عليها لعدم ثبوت الشهادة الثامنة عليها بالزنا الموجب الحد عليها فان الشهادة
تختلف بالأكراه والمطاوعة فان احدهما غير الاخر فما اتفقت الشهود على فعل واحد واماد لبس حد الشهود وانه ما اتفق عليه ايضا الشهود كالمراية
فان فلا مكرها لها غير فعله مع مطاوعة له فما اتفق الشهود عليه كما اذا شهد البعض في زمان وتبعض في زمان اخر واختلف المكان وذلك قاله
بالزنا الموجب الحد بالاجماع على ما يظهر فكذلك هذا ايضا الشهود للقيمة وعدم ثبوت الزنا وفصل عن ذلك وتبعه من حرة وابن ادريس وهو خضار ابن الجند
ان لو جل بعد دون الشهود ولا يثبت عليه الزنا على كل تقدير من الشهادات ثين لان كان مكرها فثبت عليه الزنا وكذا ان لم يكن مكرها بل طاعة
مخرج لان التفاوت في فعلها بالمطاوعة وعد منها لا في فعله وبرد عليه انه يثبت على كل تقدير ولكن شهود كل تقدير ليس بتمام ولا يثبت حد
ولا بالاجماع لعدم اتحاد الفعل المشهود عليه وايضا انه منقوض باختلاف الزمان والمكان غيرهما وايضا التفاوت في فعلها وفي فعله ايضا فان
مع اكراهها ياها غير فعله مع عدمه وهو ظاهر وبقرده الاصل والبشائر والرد او يجهل عدم حد الشهود ايضا للثبوت وليس يلزم على تقدير عدم
الاول كما سبق في قوله ولو سبق احدهم الخ الى اذا حضر بعض الشهود مجلس الحكم وشهد بالزنا قبل الباقى بحيث شاهدوا ذلك تام ولا ينظر
باقى الشهود وانما الشهادة وعدمها فان كل العدد لا يجادل احد من الشهود بل المشهود عليه والحد بل بعد الذي شهد في الحال فخصوا الشهود كلهم
الحاكم واجتماعهم فيه قبل الشهادة سواء دخلوا مجتمعين او شرفين شرط لسماع شهادتهم واثامة شهادتهم وثبوت الحد بها على المشهود عليه سقوط
عنهم فلا يجوز مثل الاجتماع ولا ينفع نعم يجوز التفرق في الاثامة بل لا يوجب التفرق بين الشهود بعد اجتماعهم طال الاثامة فيفرق بعد الاجتماع
واحد بعد واحد كما قالوا باستصحاب ذلك في سائر الاحكام لكن مع التوبة وهنا مطلقا للاحتياط والتخفيف في دليل حد الشاهد الباقى غير متفقا
الباقى هو ان صدق عليه انه افترى ورمى بالزنا ولو مايت باربعة شهداء وان كان كاذب فيحد بالفعل للقيمة اذ لا يخفى الحد على ما ثبت بالرواية بل
بالاجماع ويدل عليه ايضا رواية نعيم بن ابراهيم عن عباد البصري قال سالت ابا جعفر عن ثلثة شهداء على رجل بالزنا قالوا لا الا كان نائيا بالزنا
قال يجلدون حد لقادوت ثمانية جلدة كل رجل منهم ورواية النوفلي عن الشكوني عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عن ثلثة شهداء على رجل
بالزنا فقال امير المؤمنين ان لا يجزى فقالوا الان يجزى فقال امير المؤمنين حد وهم فليس في الحد ونظر قضاة وقد ترى سندهما كما نرى انما يتردد
وعنه ما مر من اوقاتنا في القواعد في ذلك حيث قال باسقاط اجتماعهم في الخصومة مجلس الحكم فلو تفرقا بالاجماع واحد وهو بعيد وكذا الاول
ايضا لان ثبوت الحد بعد غير معلوم حتى يقال ولا نأخيه الحد فان الشاهد قد يكل شهادة بالزنا وقد يكون اعلم ادا على حد ذلك شهد فحد مثل
الباقى ومعلومية حاله خصوص ما مع العلم بوجود الباقى وانما سيجى عن قريب ثمهل محل التامل ولا يثبت بعد شهادة الباقى انما في باربعة شهداء
فلا حد عليه بل لا يبعد الصواب وان كان على سبيل الجار والمجلة ابطال هذه الشهادة وحد الشهود بمجرد سبق مشكل مع التخفيف في الحد
بالشهادات بل ينبغي ان ينجل على الوجه المتعارف في ذلك لان كل الشاهد المخطئ والحد او كانه لذلك قال الشيخ في عدم اشتراط اتحاد المجلس
لان قال اذا كانت شهود الزنا مقيدة بحد الحكم بشهادتهم سواء شهدوا في مجلس واحد او مجالين شهادتهم متفرقة في احوط وتاويل لحد وحمله
على تفرقهم بعد اجتماعهم لاثامة الشهادة تدفع نظر الى ان ذلك هو الذي يجب عندنا بعيد لان يثبت لاجماع وهو بعيد لثبات الشيخ المتقدم على الظن

تکامل و ترقی

مشکورا

وهدن المرجوم الى حقوبه والمرأة الى صدرها فان فرعيها ثبت بالبينة والا لم يصد وقيل ليشترط اصابه بخماره من

كتاب الحديث

ذلك في رواية عبد الله بن طلحة وعبد الرحمن بن الحجاج والجلي في ذرارة وعبد الله بن سنان التي قد مضت وقد علم ان عبد الرحمن المذكور هو ابن الحجاج كان الشيخ علم بغيره ما نقلها وانت تعلم ان ليس شيء من هذه الروايات التي دللت على المذهب المشهور الا في نسخة واحدة ولا رواية الجلي في نسخة واحدة فافقنا جميع نسخ نسخة غيرهما وان ليس فيما تقدم من روايات ذرارة والشيخ والشيخ وهذا ما قال في الاستبصار وذرارة وان ذلك ليس بغير في اختياره هذا المذهب احتجاجة عليه بل هو الاحتمال الثاني للجمع بين الاختيار والاحتمال الاول هو مذهب المصنف فاسناد الثاني البتة وان الاول محل الشك فقد علم ان دليل على المذهب المشهور الى الشيخ بل ليس مذهب على التبيين والتحقيق ومذهب المصنف لا يباس به ولو لم يكن له دليله معارض مثل صحة ابن بدير الا ان يمنع الصحة باشترار ابن بدير لكن هذا لا يشترط مما قطع النظر عنه كما قد علم وتقر عنهم انه المراد في الثقة وصحة ذرارة عن ابن جعفر قال المحسن هرجم والذي قد املك لم يدخلها بجلد مائة ونفوسه ومثلها رواية سماعة عن ابن جعفر الله قال الحر الحر اذا تزنا جلدا واحدا منها مائة جلدة فما المحسن في المحسنة فجلدها الزم وحسنه محمد بن قيس عن ابن جعفر قال قضى امير المؤمنين في الشيخ والشيخ ان يجلد مائة ونفوس المحسن الزم ونقض البكر البكر اذا تزنا جلدا مائة ونفوسه في غير مصرها وهما اللذان قد املكوا ولم يدخلها وما في صحة محمد بن مسلم عن ابن جعفر قال فخر بامرأة حرة وله امرأة حرة فان عليه الزم وامثاله كثيرة وصحة ابن الصائغ عن ابن جعفر الله قال رجم رسول الله ولم يجلد وذكر ان عليا رجم بالكونة وجلده فذكر ذلك ابو عبد الله وقال ما نعرف هذا قال هو من ابي رجم رجل واحد من رجم في ذنبه احد ولا يضر جودا بان وايضا ما يدل على فعله من فعل امير المؤمنين في علي ما نقلناه من رجموا واما رجم من اقرعندهم اربع مرات مثل فعله مع رجل وماعز وضلة بامرأة مرة وبأخرى أخرى برجل غير ذلك قد مر بعضها فانها ظاهري بل صريح في عدم الجلد بل الزم فقط فلا يجلد الا ورد على الجلد والزم معا على الجواز والاستحباب لوجوبه انما يتبادر من الاختيار التي فيها الزم انه فقط وكذا المتبادر من ازالة الجلد انه فقط فخصنا في المقابلة مثل اما المحسن فبرحم ونحو ذلك لهذا قال المصنف ومن قال بالجمع بينهما على المحسن القتل فقط في المكره ان ان بذات الحرم والذي اذا نفي بالمسألة لا نكران في دليلها القتل والابتداء ومنه انه لا غير فانما يناسب القول المصنف ومن قال بقوله هذا القول وبالجمع فانه ايضا والابتداء ايضا القول بالزوم فقط وعلى تقدير عدمه في قوله كما قال المصنف ينبغي استثناء هؤلاء من الحكم بالجمع وكان المراد تركه لظهوره فامل وعلى تقدير الجمع يبدل بالجلد ثم الزم وكذا في الحد ودفعه على تقدير الاجتماع كما لا يفتقر مع اخر مثل الجلد القتل القطع والقتل فيمن سرق وزنا بذات حرم واذا لم يفتقر شيء بغيره مثل ان قد سرق وزنا وهو غير محض وجه ظاهر مع ذلك تدل عليه الاختيار مثل صحة محمد بن مسلم عن ابن عبد الله في الرجل يؤخذ وعليه حدود احدها القتل فقال كان على عيتم الحد ثم يقتله ولا تخاف عليا وقرب منها يصحنا اخاد بن عثمان وعبد الله بن سنان ولا يتوقفان بغير احاطة التي حصلت بالاول ثم هرجم او يقتل بل يجوز بل يجب ان يقتل بعد ذلك وهرجم بما لا يعدل باخبر وعبارة المصنف مشعر بعدم جواز التأخير وجوب التجهيل وهو اشارة الى رد الشيخ بانه قال بالتحريم حتى يبرأ المذوق تمام الجراح وهو غير ثابت بذلك مع ما مر وما مر ان لا تأخير في الحد ونقل عن امير المؤمنين ان جلد سائر يوم الخميس وجها ليله المحنة فامل قوله ويدل في بيان كيفية الزم وهو ان امرأة تدفن في صدرها والرجل الى حقوبه طحا العبارات ان ذلك على سبيل الوجوب ولكن الادلة لا تنافي لعدم صحة السند بل لعدم اعتباره مع ان في الادلة وسطا ثم لا يصح لها وقد جدد ما يدل على عدم المحرف ايضا من فضلة فامل الذي يدل على التدفن مؤثقة سماعة عن ابن عبد الله قال تدفن المرأة الى وسطها ثم يرمى الاما وحرج الناس باجارتها ولا يهدن اذ رجم الا الى حقوبه وفيها دالة على عدم الامام اولا وجوبه غير معلوم وسبحي ان ذلك فيما اذا ثبت الزم بالامر واذا ثبت بالبينة فان من يثبت بالشك وكذا على كون الاجزاء صغارا وجهه ايضا غير ظاهر يدل على تفصيل الابتداء بالزوم رواية صفوان عن ذرارة عن ابن جعفر الله قال اذا اقر الزاني المحسن كان اول من هرجم الامام ثم الناس فانما ت عليه البينة كان اول من هرجم البينة ثم الامام ثم الناس يدل على ذلك ايضا مؤثقة ابن جعفر قال قال ابو عبد الله تدفن المرأة الى وسطها اذا ارادوا ان يرحمها ويرحم الامام ثم الناس باجارتها وصغار وهذه مثل الاول في مثلها مؤثقة سماعة والناسي بمرارة انما يقول ان خضر اغرب من مالك ثم رجم ولكن الاختلاف قد عرف سندها واشتمالها على ما لا يجب ابتداء الامام وضما الاجزاء ان القتل مطلقا لا يدل على الوجوب على كل حال مع انه ما ضله ولو لم يعلم كون ذلك بامر ولا بخصوص مع عدم دلالة على الوجوب فامل لو كان قوله فان فرعيها لو لم يرجم من محل الزم بعد الذين اعيد لهم رجما كان ما بوجوب جمة ثابتا بالبينة الى الشبهة لا رتبة المقبولة وان لم يكن ثابتا بالبينة بل باقراره لم يعد بل جلي وسينله ما رواه في الحسن الحسين بن خالد كانه الصير المحمولى المذكور في كتاب جال الشيخ قال قلت لابي الحسن اخبرني عن المحسن اذا هرب من المحقرة هل يهرج حتى يقيم عليه الحد فقال يهرج ولا يهرج قلت وكيف قال اذا كان هو المقر على نفسه ثم هرب من المحقرة بعد ما يبينه شيء من الخمار ليرى وان كان انما مات عليه البينة وهو محمى ثم هرب يهرج وهو صاغر حتى يقيم عليه الحد وذلك ان ما عزم مالك اقرعند رسول الله بالزنا فامر به ان يهرج من المحقرة فوامه الزبير بن العوام بئس ما فعله ففعلوا ففعلوا ثم اخبروا رسول الله بذلك فقال هل انتم كقوله اذا هرب يهرج فاما الذي اقرع على نفسه قال وقال لهم اما لو كان علي حاضر معكم لما ضلتم ورواه رسول الله من بيت مال المسلمين وما في رواية العباس قال قرع على نفسه لواءه فامر رسول الله ان يهرج فخره حقة فلما ان وجد من الخمار خرج فيسند فلقته الزبير الى قوله هل انتم كقوله ورواية عبد الله بن زبير عن ابيه قال قلت لابي عبد الله الزاني يجلد فمهرج بعد ان اصابه بعض الحد ايجب عليه ان يجلد عنه ولا يهرج كما يجب المحسن اذ رجم قال لا ولكن يهرج حتى يضرب الحد كما ملأ ذلك فافترق بينه وبين المحسن هو حد من حد والله قال المحسن هرب من القتل ولم يهرج لا الى التوبة لانه عاين الموت بعينه وهذا انما يجلد فلا يبدان بوفى في الحد لانه لا يقتل ولا يهمل بسبب قوله واقراره والهرب بمنزلة الزوج كما اذا رجم عن اقراره بالزوم يقتل قوله ولا يهرج لحسنه محمد بن مسلم عن ابن عبد الله قال من اتي على نفسه بجدا قتلته عليه الا الزم فانه اذا اقرع على نفسه ثم جلد هرجم فكذلكها فانهم ولا ان حفظ النفس مطلوب

وصف الحجاره ولايرحمه من عليه حدث يد فبعد وجهه متن

نفسه

کتابخانه

تقدم ثم صلى عليه فمد من ولا يمنع فغله من هذه الأحكام النافذة للمسلم مع أنه قد تاب وتوبه لم يكن أولى منها وروى أنه صلى على الجنيحة بعد رجوعها
فقال له عمر صلى عليها يا رسول الله وقد ذنبت فقال لقد تابت توبة لو قدمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت أفضل
إن جادت بنفسها مخرجي في العافية لما وجوها وهذا لا ينافي أن كون التوبة أولى فقامل قولهم ولو غاب الشهود الخ يعني ليس من شرط الزجر
وأما الحد إذا ثبت بالشهود فمهم ورميهم قبل الناس فلو غابوا أو ماتوا بعد إقامة الشهادة لم يقط الحد ولا يمنع الحكم به فيحكم ويفعل بقضائه من الحد
والرمم ودليله واضح فانه لا اعتبار ببقاء الجرح بعد إقامته وهو ظاهر في هذا إشارة إلى عدم وجوب بداية الشهود في الحضور غير واجب كيف لا يبدأ
فناظر وكذا ابتداء الإمام فانه امر بجم ما عرفه لم يكن حاضر المجلس الزجر فضلا عن الابتداء فقامل قولهم ورميهم المرض المستحاضة بقولنا كان
من بجم مرضي يخاف فغله امرأة كانت ورجلا أو كانت امرأة في الحيض والنفساء المستحاضة التي هي من عندهم لا يمنع ذلك كله ونحوها
الزجر فان الزجر قتل فلا يخاف معه القتل فلا يقام على مستحقه إن مات فانه يموت فكل ما قبله فهو حوس له نعم لو كان الحد غير القتل مثل الجلد لكان
في المرض لا في الاستحاضة خوفا من فعله بغير استحقاق وهو يده ورواية النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله قال لا يقام الحد على المستحاضة حتى
ينقطع الدم عنها كان المراد بالحد الجلد لعله لا نصا بمنزلة المرضة ففي المرض بالطريق الأولى وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله قال قالوا
أمير المؤمنين برجل أصاب حدا وبه قروح في جسد كثيرة فقال أمير المؤمنين لا أقروا حتى يبرأ الاستكوفاء عليه ففعلوا ورواية معمر بن عبد الملك
عن أبي عبد الله أنه أن أمير المؤمنين أنى برجل أصاب حدا وبه قروح ومريض أشبه ذلك فقال أمير المؤمنين أخره حتى يبرأ الاستكاف قروح عليه
فيكون ولكن إذا برأه فإيدل على جواز الحد المرضي بالشيخ مثل ما نقل عن فعله أنه أخذ بعدد مائة ضرب شارب مرة واحدة مبرعا
زنا وفي أخرى ضرب بهامرضا ومرضه أيضا فمحل أن يكون هذا في مريض لا بجم بوجه ونحوه فوف الحد بالكلية ويشعر أن المرض الحبر كان
سستقبا أو يكون محمدا بن العبر العجل على هذا الوجه فقامل قولهم الثالث المجلد الخ ثالث عقوبات الزنا ثالث المجلد الجزاء النسيب وقادري
الاتفاق على ثوبها على البكر مستند مثل رواية الحلبي عن أبي عبد الله قال الشيخ والشيخة جلد مائة والزوج والبكر والبكر جلد مائة ونفي سنة قبل
صحته وفيه فامل لوجود عبد الرحمن بن حماد الجولي ومثلهما رواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله قال البكر والبكر جلد مائة وتغيب عام والنيب جلد مائة
والزجر وهي عامية ولا تفسر تدان في تفسيره فقال جماعة أنه المراد بالبكر البكر غير المحصن فيجب عليه الثلث على كل إن ذكر غير محصن بالنعى الذي تقدم سواء ملك
أي عقدا على امرأة أو ما وتكون هي حباله ولم يدخل بها أو دخل بها وغاب عنها أم لم يعقد أصلا وهو غير معلوم من الروايات المفهومة من الروايات
غير مثل ما تقدم ومثل رواية زرارة عن أبي جعفر قال الذي لم يحصن بجلده مائة لا ينبغي أن يملك لم يدخل بها بجلده مائة وينبغي رواية أخرى
قال المحصن بجم والذي قد ملك لم يدخل بها بجلده مائة ونفي سنة قبل هذه مسألة لعلها راها في باب عن يونس عن زرارة الخبر على هذا صحيح فها
أن الطريق إليه صحيح فها في حيث قال فيه عن يونس عن أبي جعفر قال في هذا مسألة ولكن نقلت في باب عن يونس عن زرارة الخبر على هذا صحيح فها
ودلتها على المطلوب ظاهر وحسنه محمد بن قيس لا بجمهم عن أبي جعفر قال قضى أمير المؤمنين في الشيخ والشيخة أن بجلده مائة وقضى المحصن الزجر وقضى البكر
البكر إذا زنا بجلده مائة ونفي سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد ملكا ولم يدخل بها ميت محمد بن يقطين مشرعه وقد عرفنا ما زاد هذه حصة فقولوا بأن
الأخبار غير نافية غير نفي استدلال الجماعة التي يقولون بأن البكر هو غير المحصن بما في رواية عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله قال إذا زنى الشاب جلدت
جلده نفي سنة من مصر بيان الاستدلال أن عام ولو كان خاصا في بعض أفرادهم لزم تأخير البيان وهو باطل وجواب واضح فها ضيقة من جوه شتى فارجع
والها غير عامة وعلى تقدير المحصن موجودة وهو ما تقدم مع أن الأخير عنه وقت الخطأ كما ثبت في الأصول وإنما الباطل الأخير عن جماعة من
الأول وجوب الجزم في كل ما رويته دليلنا لا يضر الروايات مثل رواية حسان قال سال رجل أبا عبد الله وأما أصح من البكر تجزئ قد روي
ففي قبل أن يدخل بأهله فقال يضرب مائة ويحرق شتم ونفي من المصروع ولا يفرق بينه وبين أهله فيها دالة على أن البكر مرأى ملك ورواية علي بن جعفر
عن أبيه موسى بن جعفر قال سالته عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فزنا ما عليه قال بجلده الحد ويحرق راسه يفرق بينه وبين أهله وينفي سنة قال
فيها أيضا دالة على أن البكر هو ملك نقلت في باب عن أبي جعفر عن أبي عبد الله بن طلحة وخلق راسه بعد الجلد وقبل النفي وما رايته في الأصول ولا في الفروع وهو أعلم
الثاني مثل محصن الزنا بالبكر فيخلق ناصيته فقط نقلا في لف وحيه وكان المراد هنا جرح الرأس فامل الثالث على تقدير نفي بعض العبادات نه مخصوص بالزجر
فلا جرح على المرأة مع أنه ظاهر كونه عقوبة منها ونحوها في النفي مخصوص بالزجر وأما نقل الأثر قال لا أعلم غير ذلك عقبا قال في لف وقال في الخبز من وكذا
الظاهر لضمهما النفي على المرأة ولم يذكر غير ذلك عقيل فانه إن كان أجازا فهو وميك حد من الخبرين وترك العمل به فقط للمعارض ترك الخبرين بآية
والأضام ذكر أبي عتيق على تقدير الشبهة لا يدل على الإجماع وهو ظاهر الخاسر قالوا النفي والزجر كلاهما مختصا بالزجر المرأة ليعلم على شيء منها وهو
غير ظاهر إلا يقال لا دليل قوي عليها والأصل ظاهر بعض الأدلة حيث أفصر على الجلد وأنجم بدل على غيرها والإجماع ورد في الرجل فقط فامل الأسا
الأملاك في كثير العبادات والروايات غير بعيدا بل إنهم في بعض العبادات بالعدم فامل من أن المتعة لا تخص فلا فرق في وجود العقوبة
عليها وعدمه وقد بحث في ذلك فامل السابح محتمل على تقدير كونها محصنة وجودها عند بحيث بقدر عليه يكون كالأنكاح على المرأة من باب يفسر
الموافق فامل الثامن التبريد الخراج عن الجلد الذي نافية إلى بلدا آخر لا عن تحت حكومة حتى ذلك البلد التام مع أن مدة التبريد سنة لا يزيد علم على
تقدير الشراط الأملاك في البكر القصة ثلاثة المحصن غير وهو ما بكم أو غير وعلى تقدير عدمه فالقصة ثمانية وهو ظاهر قولهم ويجلد مجزئ الخ هذا الثاني
إلى بيان كيفية ضرب الجلد بجلد الرجل فاما الشد فليس بالضرب وهو لا راسه ولا فحمه وضرب المرأة جالسة ويربط شاربها على يديها عليه رواية زرارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرابع الجلد خاصة وهو ثابت حق المرأة وغير المملوك على ما في العبد ويجلد الحر المحرم مائة والعبد الامة خمسين وان كانا محصنين ولو تكررت من الحر الزنا ثلثا فمئة والرابعة
او اثنتا عشرة على الخلاف ومن المملوك ثمانون قلت في التاسعة ولو تكررت من غير واحد من

كتاب الجلد

افتح الا فراد واكثرها عقابا او بزيادة من اخر غير الفل مثل ان يجلد يضرب ويشتع فيقتل واعلم ان مجزئ النمرة لا يكفي في مثل هذا الحكم بل لا بد له من قبل
او اجماع فان زيادة عقوبة لا بد من خصوصياتها على الشارع حدا غير معقول وكذا عقوبتها على ما اراد من زيادة ويدل عليه الجملة ما روينا في
ان مائة المؤمنين في النجاشي اشاعت شرب الخمر في شهر رمضان فمضت ثمانين ثم حبس ثلثة ثم غاب عن العبد فمضت عشرين سو طافا قال يا امير المؤمنين
ثمانين شرب الخمر في الشهر فقال وهذا الجرح على شرب الخمر شهر رمضان لزيادة التغليب ولو كان ثلثة شهر رمضان ايضا فهو من هذه
الرواية فانهم **قولهم** الجلد خاصة في الرابع عقوبات الزنا الجلد خاصة وهي توجد في المرأة الغير المحصنة والغير الزانية بذي محرمها باختيارها فان المحصنة
عليها الزم مثل المحصن المطاوعة في الزنا مع ذمها فمثل مثله سواء املك عليها او ائتمام لا في البكره على قول وفي الرجل الغير الزاني بذات محرمه ولو كان
لم يملك ائتمام وهو ايضا بغيره على قول فثبت الجلد خاصة فيها انما هو على القول بان المراد بالبكر الذي وجب عليه الجلد الحر والنسب هو الرجل الحر الذي
لم يجز عليه القتل والغير المحصن المملوك على امرأة فثبت الجلد خاصة للمرأة الغير المحصنة والغير الزانية بذي محرمها مطلقا وللرجل الغير المحصن الغير المملوك الزنا
بذات محرمه فثبت على القول بثلاث القسمين البكر وغيره فان هذا الزم المحصن الجلد الحر والنسب المملوك الجلد خاصة لغيره وهو الرجل المرء
الذي يكرهاها والعبد واما على القول بثلاث القسمين المحصن والبكر وغيره فعدم الفرق بين الاملاك وغيره يكون الجلد خاصة مخصوصا بالمرأة والعبد
وقد مر هذا الخلاف ودليله وانما ما روينا من دليل بل لا يجزئ المرأة صحرى وانما لثان نفيا لا لاسي الا ابن عتيق وان لقى المرأة ايضا موجود في الرواية
مثل رواية الحلبي ومحمد بن قيس الرواية الهامة ورد في الشرح باسماها على نفى المرأة ولا فائل له الا ابن عتيق وقد مرها فيه وبالجمله قد تقدم
التحقيق في ما علم اختيارنا هنا اولا ويعلم من هذه ان القسمين لا شيء والاملاك شرط في البكر وان البكر عليه عقوبات الثلث بخلاف غير البكر وان النسب
المرأة بكرة وان المرأة لا فرق فيها بين المملوك وغيره وان حكم غير المحصن في الجلب يجب ثلثها الجلد فقط فلا يجوز ولا يضرب عليها كل ذلك من قوله على اي حيث علم انه
اذ قال راي بعض شيوخنا ان الجلد ثابت على العبد الزاني ولو ذكر الامة ايضا لما سمي كان في **قولهم** ويجلد الحر الخ دليل في جوده مائة على
الزاني الحر في الجلد قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة خصا بالمرأة قوله تعالى نصف ما على المحصنات من الفل بالمرأة ثابت
الجلد الذي اثنى الزاني والزانية للعبد والامة لا يكون المراد بالمرأة في قوله تعالى نصف الجلد لامة والعبد مطلقا وان كانت كثيرة والجلد الذي
في الحر الحره خصوص في المحصن بغير القتل بسبب الاكرام والزنا بذات المحرم على القول بوجود القتل فيهم كلام ثم انه لا شك في تحقق وجوب الجلد بعين
الحقيقة فانه العبد لا يدخل في الجلب المهر فانه يصدق عليه لدخول تحقيقه والروايات مثل رواية منصور بن حازم عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله
اذا النقي الخنا فان فقد وجب الجلد ولا يضرب الا في بصره بوفى عن عبد الرحمن بن قيس في رواية يروى عن ابي بصير في الامة نرى قال جلد نصف
الجلد كان لها زوج او لم يكن لها زوج وصححه الحسن بن علي عن ابي عبد الله قال اذا زنى العبد والامة وهما محصنتان فليس عليهما الزم انما عليهما الضرب خمسين
الجلد وحسنه محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين في العبد والامة اذا زنا احدهما ان يجلد خمسين جلدة وان كان مسلما او كافرا يضربا ولا يهرج ولا
ينفي **قولهم** ولو تكررت من الحر الخمر يعني اذا تكررت من الحر الذي لا يقتل ولا مذكرا كان او مؤنثا فان المراد به الجنس ثلثا واحد كل مرة مثل في الرابعة وقبل لو حد
من ثلث في الثالثة وان تكررت من المملوك ثلث في التاسعة ولو تكررت انما مكر من غير توسط حد او اوجب حد واحد فذلك اما القتل في الرابعة فيقتل في الخامسة
وهو اختيارنا في النهاية والمبسوط وهو خيرة الشيخ المصنف والسيد وسلاور والقاضي النقي واليه مرشع وابن خزيمة والكبير روى المحقق وصاحب الجامع
الجموع والمصنف رحمهم الله وهو ظاهر ابن الجلب القول الصادق في حديث ابي بصير اني اذا جلد ثلثا يقتل في الرابعة ولا ينفى صونا للنفس المطلوب في هذا
عن الثلث او سطحا وقال ابن ادريس انه ظاهرها واختاره انه يقتل في الثالثة وهو مروي عن ابي بصير في رواية يونس عن الكاظم ان اصحاب الكاظم يقتلون في الثالثة
وخصه الشيخ بما عدا احد الزنا كسب الخمر ولا في الخارج فيقدم على العام والثالث هو ظاهرها انه يقتل في الخامسة ذكره في لف هكذا قال في ثم ذكر الخلاف في المملوك
بمثل يقتل في الثامنة ومثل في التاسعة واسنده الى جماعة كثيرة ولم يمد القائل في الثامنة ونقل عن ابي بصير في التفصيل بان يكون القتل في الثامنة مع ثبوت التوجيه
بالبنية وفي التاسعة مع ثبوت بالاقرار وجه غير الحسن الظاهر غير ظاهر فلا يمكن القول بمثل ما مل ثم علم ان القتل امر عظيم لا اهتمام الشارع بحفظ النفس فانه
مدار التكليف التعادلات لهذا اوجبا حفظها حتى انه ما جاوز ذلك ليقول بل وجبوا عليها ان يقتل غيرهما ولا يقتل العقل ايضا بانه في الجملة في
ينبغي الاحتياط التام في ذلك فظاهر الامة المقضية الجلد فقط حتى يثبت غيره وما ثبت انه يستحق القتل في الرابعة بالانفاق فالخرج في اختياره واما قبلها
فلا دليل عليه بحسب ظاهره لا رواية يونس عن ابي الحسن النجاشي قال في الاحكام لكان كل واحد اذا اقيم عليهم الحد ومرتس مثلوا في الثالثة وهي قاصرة من جهة السند
لان سنة محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن صفوان عن يونس لا شريك يونس وان كان الظاهر انه ابن عبد الرحمن ومع ذلك فانه قول خصوص لا ينفى بوجه الذي هو
صاحب هذا المذهب قد يناقش في احكام بن جعفر فانه ايضا مشر بل في محمد بن يحيى صفوان ايضا هذا في واما في سبغى مقطوع عن يونس قبل الطريق الى يونس بن
عبد الرحمن صحيح فان كان هو صحيحا لكان عليه ان في الطريق محمد بن يحيى عن يونس كما في الرواية فامل وفي الدلالة ايضا من حيث العموم مع نقل يونس
خلاصة فيكم بحسبها بغير الزنا جمع بين الادلة كما قاله في حبس حملها على القتل بعد اثباته فيكون الرابعة وان كان ينفى والعجب من ابن ادريس انه اختار هذا
المذهب لنادوا بالنسب مع عدم ظهوره بل عليه سوى هذه الرواية مع اننا ظاهرا لامة الجلد فقط فامل وان كان سند المشهور ايضا لا ينجح عن صفوان في روى
في عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى عن يونس بن جابر عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله الزنا اذا زنى جلد ثلثا يقتل في الرابعة يعني اذا جلد ثلث
مزان في لكانها مؤدية بظاهر الامة وبالمنفعة بالاجماع والاصل ما ذكرناه من عند الشارع بحفظ النفس ورواية محمد بن يحيى عن يونس لا بأس بها وكذا لا بأس بحسب
وبالحقيقة العمل هنا بالاجماع فامل بوجه ايضا ان المملوك يقتل في الثامنة والناصفة كما سيجي وهو وصف الحر فيبقى في الحر في ذلك ايضا فامل من الرواية لا

وَجَاءَهُمْ فِي بَدَأِ السُّبْحِ الْغُلَامُ الْأُمِّيُّ فَتَحَمَلُوهُ بِطُغْيَانٍ وَكَيْدٍ وَأَخَذَ الْغُلَامُ الْكَلِمَاتِ لَعَلَّهُمْ يُفْقَهُونَ فَتَمَازَا فِي الْبَحْرِ مِائَتَ يَوْمٍ ثُمَّ جَاءَهُمْ أَصَلَابٌ مِنْ سَحَابٍ فَرَجَعْنَاهُمْ فِي آبَائِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْحَامِ

ولا يصح ان يات بالبينة او
بغيره من اهل بيته

[illegible]

سوال کا

216

ومن ترجع امر على خرم مسلمة ووطي قبل الاذن فليعلم من هذا ان المقصد الثاني وهو وطى المذكور فان وقت قتلها معان كانا بالغير عاقلين حين كانا او بعد من مسلمين
او كافرين محصنين وغيرهما او بالتفريق ولو ادعى المملوك اكرامه مولا صدق ولو لا يصح او محجوب مثل ادب لصبي ولو لا محجوبون بغيره فقل العاقل ادب المحجوب وبغير الامام في القتل
بين خبر بالسيف التفريق والوجع والقضاء جديا عليه الجمع بين احدهما مع الاشراق وان لم يوجب جلد مائة حرم كانا او عينك مسلمين كما بين محصنين او غيرها او بالتفريق على اي الا الذي اذا
لا يمسلم فانه يقتل ولو لا محجوبه خبر الحاكم بين دفعه الى اهل غلته وبين اقامته الحد بشعرنا ولو تكرار حد مثل في الواجبة او الثالثة على خلاف متن

كتاب النكاح

عليه صحة من عبد الله ان امير المؤمنين رضي الله عنه قال جلدنا بين جلدنا من اجله فاما من حسن من ابن عبد الله في امرأة افقت ربه بعد هاهنا فاعلمها مهرها
وجلدنا بين جلدنا من اجله فاما من كان حرة وان كانت حرة وان كانت حرة فاعلمها مهرها فانه عقرها كما ثبتت الروايات على ما تقدم ومجمل الاورش فان زالة البكارة
نقض الحارة كمنقص بعض عضو واحد اعيب فيها فليزله الاورش بمجمل اكثر الامرين من الاورش عشر النية ومجمل لزوم مهرها قياسا على الحر والكر الامور
فاما من قدر المحجوب في ذلك فانه كمثل لو كان المقتض ونجما استقر مهرها المصح غير على الفاء وفي استقرار المهر مثل لا ينفقها الا في حال ما
التفريق فلا ريب ان المذكورة لا تفسد كل حرام تقرب عندهم وقامه فندكر قولنا من ترجع امر الخ من ترجع وعقداته على حرة مسلمة بدون الاذن والحر
وطاها قبل اذن الحر فليعلم من هذا ان وهو اثنا عشر خطا وبضفا محجوب كذا الضف باعتبار انكم فيه يضرب ضربا اخف للضرب بالسيف العترة ضرب
الزاني بمقدار الضف وبقدر اوطى السوط فخذ نصفه منضرب به هو مؤخر في الزاني مثل حصة هشام بن سالم عن ابن عبد الله قال في نصف الحيلة
ثلث الحيلة يوشد نصف السوط والى السوط وما في صحيح الجاه غنة في كتاب على نه كان يضرب بالسوط ونصف السوط ببعضه الحد وكان ذا التعليم
وجازية لو يدرك لا يبطل حد من حد الله عز وجل بل وكيف كان يضرب قال كان باخذ السوط بيد من حصة او من ثلث ثم يضرب به على قد يسنانا ثم
ولا يبطل حد من حد الله عز وجل فهم منها حصة الملاقاة على الميزان وتضرب الضف بمبيض السوط ومجمل كون هذا حدا كما هو ظاهر من تسمية بدون ذلك من
تسببه وكونه تقربا فانه يوجب حد وهو كمثل الزواني يكون بغيره مستثنى من التفريق ولعل دليل الحكم المذكور الاجماع وان حرام فلا بد من التفريق
واشوق على تعيينه فان فرج الحرام كمثل سائمة بغيره فلا يجوز وان قلنا يجوز اخذ الاية بدون الشرط فاذ اقبل يكون حراما فانه ليس من اجل الاية حلالا لكن
لا يجوز الا على الاية فاما لو كان مقتضى مقدم من القصة انما كانا فليزله الاورش ولا يصح فلا يخل به فاذ اقبل يكون حراما فانه ليس من اجل الاية حلالا لكن
من غير شبهة ولا يقطع الحد قبل بالطريق الاولى فاذ كان كذلك لا معنى لهذا المقدار من الحد والتفريق ثم مجمل ذلك على القول بان لا يبطل بل يقع
موقوف فان اذنت الحرة ولا يبطل فيلزمنا ما لم يبالجاة لو وجد له دليل صالح من اجماع او ضرب من اخر اجبت اننا ايضا بذلك تحصر له حد الزانية الا
بعل عليها ولم يبق لهذا الحكم والتبديل بمسألة يدل على انها لو كانت مائة لم يكن الحكم ذلك كمنع على عدم اشتراط ادخال الاية عليها وما قيد بما سبق
ذلك فان ثبت له ايضا دليله يكون عاما ومجمل مع عموم ذلك خصوصا هذا الحكم بالمسألة بالاجماع في ذلك لو كان فاما ملحق لهما ما اللول الخ
ما يوجب الحد اللواط وهو وطى المذكور بعضهم ايضا ما ادخله ذكره دبره سواء ادخل حشفة بحيث غابتم لا وهو الظاهر منه وقد يوافق هذا الباب في العبارة
والروايات على التقيد بين الاثنين كما ينبغي قولنا فان وقت الخ لعل المراد بالانقباض ادخال الحشفة مطلقا سواء غابت لم لا فان معناه لغة الادخال وهو م
واعبر عن عذوبة الحشفة بمجمل كونه مردا لعله لا احتياجه وكونه تخفيف في الحد ولو كان الجملة مطلوبا لعل في غير تخفيفه او اجبا مثل الفاعل والمفعول
معان كانا بالغير عاقلين عند اذن من وعاد ذكرنا انما ليس في خبرهما معان من اذن من ضرورة ويمكن منع دعوى تجمل مما يمكن في حصة ذلك بمجمل النساء ايضا كذلك
مطلقا نعم اذ ادعى صفة ذلك عدم فتح مثله فان فتح مثله بوجوبه اكبر انما مل لا فرق الحكم بين حرين وعبد بين بالتفريق ومسلمين كافرين وبالتفريق
محصنين غيرهم كذلك قولنا ادعى المملوك الخ دليل قول دعوى اكرامه من القيد من مولا الاحتياط في الحد ودوا والتخفيف في سلب اللول
عليه الوجوب لظن ذلك في حد اللواط وفي قولنا ولو لا يصح الخ دليل مثل الا لا تط بالصبى المحجوب وهو دليل على عدم ثبوتها وعدم تكليفها وتاديبها
لاصل احكامها وامتناعها ورفع نكاحها في سائر المحرمات وما تقدم في الزواني من الروايات انما لا على ان في ناصبة جلد الزواني وادب لصبي ضربت ونكاحها
من ذلك يصح حد ضربت لصبي من الحد ورواية ابن بكير الحنفى ان امير المؤمنين جرح امراته فادبها لوطا وخمسها ثم عقرها ونقبه وشهد عليه بذلك لشهر
فامرهم امير المؤمنين بضرب بالسيف حتى قتل ضرب الغلام دون الحد قال اما لو كانت مدركا لقتلها لا مكانا ياه من نفسك بنقابتهم منه طلاق اللواط
على وان اذنت الظاهر انهم من العسيرة وانه لو لم يكن من اعليه وهو ظاهر في الذكر معدوبا لعلق النفل قولنا ولو لا محجوب جفا قل الخ دليل عدم
مثل المحجوب الا لا تط وتاديبه فقط ومثل المفعول العاقل ان كان باثنا عشر اياهم مما ذكرنا نادى بقتل المفعول ايضا ان لو كان شرطا بشرط التكليف والقتل
ويجى الخلاف في مثل المحجوب الفاعل كما اذا زنا وهو ممنوع كالاصول عدم التكليف فاما مل قولنا وبغير الامام في بيان كيفية مثل الا لا تط وهو النفل
مطلبا على المشهور لان الزنا من غير ان يمسك المذكورة الضرب بالسيف والتفريق والوجع ولا اثناء من شامق جيل وغيره والقضاء جديا عليه الجمع بين احدهما
غيره والحرق فاما مع الايقاب لعل المراد به الدخول مطلقا ومع عدمه مثل التقيد والفاعل بين الاثنين جلدنا بين جلدنا ولا فرق في ذلك كله بين حرين وعبد بين حرين
بالتفريق وبين مسلمين كافرين وبالتفريق محصنين غيرهما وبالتفريق الا الذي لا لا تط بمسلم فانه يقتل بالحكم بعدم التفريق شامق هذا القسم ايضا الامم
لما كان حكمه غير ذلك امتثاله وعلل حجة دعوى الاجماع في الشرع وغيره وان لا بد من فرق بين المسلم والذمى انه ان الاسلام واهله فلا بد من القليط وعموم
ممثل مثل الا لا تط ومجمل ان يكون الحرب كذلك الطريق الاولى ظاهرا للعبارة الشخصية بالذمى فاما مل دليل تجبر الامام بين اجراء حكم المسلمين عليه بين
دده الى اهل غلته كما ان لا يمسك المذكورة الثالثة والواحدة لو تكرار اللواط الموجب الحد فذكر ما دليل القتل في الايقاب على الوجه المذكور
والشر هو الزواني مثل حصة مالك بن عتيقة عن ابن عبد الله قال بينا امير المؤمنين في ملا من صحابه انا اناه رجل يقال يا امير المؤمنين انى وقت على
غلام فظهر في فقال له يا هذا امض الى ضربك لعل مرادها حاج باب فاما كان من عند عادلية فقال يا امير المؤمنين انى او قمت على غلام فظهر في فقال يا هذا امض
الى ضربك لعل مرادها حاج باب فاما كان من عند عادلية فقال يا امير المؤمنين انى او قمت على غلام فظهر في فقال يا هذا امض
وما هي يا امير المؤمنين انى ضرب بالسيف فغفلت القصة ما بلغت واهل دارك عن جيل شديد البدين الرجلين احرق بالنار قال فقال يا امير المؤمنين فاهل شد
على نال الاخر قال بالنار قال فاهل شد يا امير المؤمنين قال فاهل شد فقال نعم صلى كنعين ثم جلس تشهد فقال اللهم انى قد ايت من لته

وغير من قبل غلاما اجنيا فم هو والتوبة قبل البينة قسط الحد لا بعد ها وبعد الاقرار بخبر الامام من

فقال
تكم

[illegible]

وَيَا خَاخَانِيَّةَ

آب

ونهر الابن فثبت له ووجه المبينة اذا كان هو الوارث لو كان غيره حمله تاما وجد الوالد الام بقذف اولادها لعن المطلب كتاب في الامور
يجب بالندم مع الزنا طائون جلد ثمانية وسطيابا به وبهم ليجتنب شهادة من يشك باقرار المكلف المحترمة من بشهادة عدلين ولو تقاذفوا عروا ولا يسطألا
بالبينة المصدقة او تصديق المعتد او العفو وليعقب بذلك باللعان بان وجه من

فنا حصار جلا فافتر عليه جل هل جلد من اقترى عليه فقال جلد فقلت كيف جلد لا يجلد فقلت كيف جلد لا يجلد قال من قال له يا ولد
الزنا لم يجلد بما يفر وهو دون الحد من قال له يا ابن الزانية جلد ما اقلتك كيف صا هذا هكذا فقال نزل قال يا ولد الزنا كان قد صدق عيوني
على غير ما تراه فثبت عليه الحد اذا كان ابن الزانية جلد الحد ما اقلته عليها بعد ثمارها التوبة واثارة الامام عليها الحد في السند المتين ما لا يخلف
اذا كان القذف قبل التوبة فانها غير عفيفة لثبوت الزنا عليها شرعا ولم يخرج عن حكمها بالتوبة فلم تكن محصنة ولا يوجد شرط حد قذفها ومنه يعلم ان الحد
دخلا في المدرك على التوبة فانها متى جلدت توبة مقبولة مسقطه كانت محصنة فيحد قذفها والا فلا الا ان التوبة بدون الحد اذ في قبيلتها ما لم يمكن
التعير بالوجه سواء حد تحقق شرط القذف لم لا قتال قولهم وبغير الابن لو قذف اولادها لولد مع تحقيق شرط الحد لان الابن لو قذف اولادها
لم يقتل به فلا يجلد نعم يعز ولا يفعل غير مشيوع به موجب التعير وليس هذا حق لولد بل هو حق له لحد القذف فاما ما قيل من يدل على عدم الحد
حسنه محمد بن سالم قال سالت با جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابنته الزنا فقال لو قذفه فقتل به وان قذفه لم يجلد له فقلت فان قذف ابنته فقال ان قذف
وانتفى من لدها تالا غنا ولم يازم ذلك الولد الذي انتفى منه وقرق بينهما ولم يجلد له قال كان قال لابنته وامر جده بان الزانية ولم ينف من لدها
جلد الحد لم يفرق بينهما قال وان كان قال لابنته امه ميتة ولم يكن لها من باخذ يحفظها منها الا ولدها منقذة لا يقام عليه الحد لان جو
الحد قد صار لولد منها وان كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له وان لم يكن لها ولد من غير وكان لها قبله يقومون بحق الحد جلد لم يكن الو
قتل الابن وجه الذي هو ام ولد وهو ميتة ليس لها وارث غير الولد الذي منه لا يجلد الابن ان الحصار اليمه وقد عرفت ان الحد لا يحد اذا قذفه ولا يقتل
اذا قذفه فعدم الحد القذف والامر الذي هو حجة في الطريق الاولى وهذا ايضا يوجب التعير لهما ولو كان لها وارث غير الولد الذي له من الزوج القاذف
يجلد حدانا ما فانه اذا لم يكن حد الابن لولد ينقل تمام الحد الى وارثها الذي غير ذلك الولد فان خوجر ولد له لم يسطأ الحد ولم يتبعص فانه
ليس بحق الناس محضا وقد دل عليه رواية جعفر قال فقلت لعبد الله عليه السلام لو ان رجلا قال لرجل يا ابن الفاعلة يعني الزنا وكان للمفدوف
اخ لابنته لم يقتل احداهما عن القاذف اذا احدهما ان يحد في ذلك الى الولي الجلد ان كان له ذلك فقال ليس امر هي ام الذي عفى عنه فقال ان عفو
اليها جميعا اذا كانتا مامينة فالامر لهما في العفو وان كانت خيعة فالامر لهما في العفو وفي اخرى لعبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ان
الحد لا يورث كما يورث الدين والمال والعقار لكن من قام به من لورثه وطلبه فهو وليه ثم ذكره ولم يطلبه لثبوت ذلك فقلت فقلت رجل
وللقذف وواخوان فان عفى عنه احدهما كان الاخران يجلدون بحقه لهما امهما جميعا والعفو لهما جميعا وعن السكوني عن جعفر عليه السلام
قال الحد لا يورث قولهم ويجد الوالد الحد لو ادعى الحد لولد لم يحد لولد لوجود الشرط بل كان ينبغي ان يكون كثر واعظا ولكن الغلظ والكثرة
يحتاج الى الضيق ما وجدنا قضي على الحد المشهور والمعلوم وكذا لو قذف ام ويجد الام ايضا لو قذفت لهها لما امر ولم يثبت الام مثل
فان مجرد ثبوت حقه على لا يوجب للنا عموم ادلة الحد عدم ثبوت كون ذلك مسقطا شرعا وهو ظاهر قولهم لا يحد القذف في دليل كون الحد
ثماين جلد هو الكتاب السنة والاجماع ودليل كون الجلد المتوسط مع الثبات وان الجرح هو القذف في مع فله الاذاء الذي اصل
مثل رواية الشجرى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله لا يفرع من ثبوت القاذف
الا الزنا ورواية يحيى بن غمار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله لا يفرع من ثبوت القاذف الا الزنا
عليه السلام فثبت ما عرفت من مهران قال سالت عن رجل يفرق بكف يفرق في الام ان يفرق بين جلد بين جلد بن في رواية سمعته عن عبد الله
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله لا يفرع من ثبوت القاذف الا الزنا ورواية يحيى بن غمار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
من التعير وما تشبهه ليجتنب شهادة من افتر عليه دليل له فانه ذكره وذلك غير ثابت له فاما ما قيل من يثبت قذف المكلف في الحد لا يثبت
في ثبوت القذف في اقرار المقر المصنف بشرط صحة الاقرار المنقذ من مرتين بر على جلا يثبت غير لغة وعرفا وشرا وكذا بالشاهد بن
لما تقدم من اقرار العقلاء على انفسهم جائز اياض قد دل عليه الكتاب السنة والاجماع وان العدلين حجة شرعية يثبت بها كل شيء الا
ما خرج عنه بالدليل وهو التا فانه كان محتاجا الى الاربعة وانما البعث ثبوت غيرهما فيجوز ثبوتهم بالاقرار ومما عرفت من غير دليل يقتضي
التكليف فانه كان في الزنا فقط القياس ليجتنب انمكن الا ان يقال لا يفرع منها على خصوص سماع الاقرار بها ولا عموم بحيث يشتمل بل انما هو
بعض الاطلاقات والتخفيف في الحدود والدل بالشبهة والاحتياط يقتضي عدم الخروج عن الشهرة فاما ما عرفت من ثبوت غير العدلين
مثل العدل الواحد واليمين وهو ظاهر لهما مع انه لا يمين في حد كما مر وانما ثبت بهما الحقوق المالية وكذا غيره من الرجل والمرأةين لما مر
الاحتياط في الحدود وعدم ثبوت حجة شرعية مطلقة وكذا الاربع من النساء قولهم ولو تقاذفوا عروا يعني اذا قذف احد الشخصين صاحبه لا يثبت
على احدهما الحد لغرض الوجوب للتساوي وعزرا لثبوتها لهما في الجرح الموجب للتعير وهو تولى عليها ما صححه ابو لاد الحناط قال سمعت ابا عبد الله
يقول ان امرؤ مؤمنين برجله قذف كل واحد منهما صاحبه بان ياتي بدنه قال يدبر اعنهما الحد وعزرها وصححه عبد الله بن سالت يا
عبد الله عن رجلين اتريا كل واحد منهما على صاحبه فقال يدبر اعنهما الحد بعزرا قولهم ولا يقطع الا بالبينة الخ اي اذا ثبت الحد بحجة
لا يقطع بعده الا بامور الاول البينة الشرعية المبينة للزنا والصدقة يحتمل كمال الدال وفتح اي صدقت القاذف واصلتها الشارح وقبلها وهي
البينة التي ثبت بها الزنا وقد تقدم شرطها وعددها فاذا ثبت حد شخص باقراره او بغيره شهد القبة يثبت بها الزنا على القذف
ولو يثبت الحد على القاذف ولا على المتهم وان لم تكن مقبولة حد حدث الشهود والقاذف لا يجوز الرمي بالشبهة والمدعى الذي له شهود يشهد

الحقیقہ ہونا

[illegible]

کتابخانه

ولا يطالب لأجل وفد الولد البالغ الرشد به

[illegible]

وهدى النبوة فينبغي انشا في نبوة نبينا من ظاهر الاسلام والتاسع فينبغي ان لو علمه الكفار ان كل من فعل محرم او ترك واجبا عزم الامام بما هو لا يبلغ
حد الاخر ان كان من الواحد القهار كان غيبا ولا يوجب القضي المملوك بازيد من عشرة اسواط من

دلالة على استئذان الامام وتدل عليه مرفوعة ربهما عن فضل ضحا الى عبد الله اظنه باعاصم لخصه اخبارا عبد الله بان قيل سبعا
من يتم اهل المؤمنين فانما باخذ من اهلك بكل رجل منهم فله كذا فيخرج عنك فله من يغير من الامام ولو انما فيهم باذن الامام لم يكن
عليك في الدنيا والاخرة وهي ايضا مشقة يجوز ان قل السابق اقل ان اظهر من كلامهم الى الباقي من الامامة عليه السلام وتدل عليه وجوب
موتهم ونظيرهم الثابت بالنص كما باؤسته واجماعا وكونه معلوما من الدين ضرورة وشعيرة مما يصحح مقام من سلك المتقدم من حيث قاله
في على نسب الخ الى ان كان يجعل اهل المؤمنين لا تعرض له ولا تقتل فكانهم لظنوا به وهو بذلك كانا شارة الى انهم من العداوة والغير
وعن المعرف بل الجمل بما لم يكونوا شارة الى كون الجاهل معدوا ولا شك في ذلك ان كان منهم من كان الجاهل شانه وكذا في سائر الامور والفتنة
كما قيل في مستحل ترك الصلوة اقل الحفظا طهرهم ايضا لانها بضعة منه وفتنهم باجر منها معلوم من دين الاسلام في قوله صلى الله عليه
يقول الخ دليل وجوب قتل مدعي النبوة انه يدعي حقبة ما علم بطلانه من الدين ضرورة فلهذا وجوب قتل الشاك في نبوة النبي اذا كان
مسما ظاهرا فانه اذا وضح من المسلم فيجوز قتل المدعي من الكفار غير موجب لثبوتهم ان كانوا لاهل الذمة وما مؤا ان كان من المؤمنين
امنه ان كان من غيرهم فهو موجب للقتل على الوجه المرفوع في المثال وما قيل السحر من المسلمين ان كان سحرا فهو لا يوجب الا مع الدعوى
وامكان القول فهو مثل غير السحر اما قتل غير السحر عدم قتل الكافر فيلزم رواية السكوني عن عبد الله قال قال رسول الله سحر السحر
يقول سحر الكفار لا يقتل قبل ان يرسول الله ولا يقتل سحر الكفار قال لان الكفر عظم من السحر والشرك مفروان ولا يموت بالفتنة
النساء والفتنة كبر والقتل روايته بهذا الشام عن عبد الله قال السحر يقتل بالسيف حتى يروا حذرا على سبه وفي الطبري شيئا وهو صحيح وروايته
زيد بن جريح عن ابيه عن علي قال سئل رسول الله عن السحر فقال لا جناح له على امره الا على ستر اطلق السحر
وانه يجوز قتله لكل احد فاما رواية يحيى بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يقول من تعلم من السحر شيئا كان اخر عمره به وهذا القتل قول
وكل من فعل محرم الخ قد مره بل يجوز النفي لكل محرم فعلا او تركا واجب مفسدة شرح قوله وكل من فعل محرم الخ وانما ما كان شيئا على
الكل بخصوصها فانه يمكن فهم الكلية من سوا الاجزاء من القياس لا الشكافي البعض قد مره فذكر ما يكون النفي غير محدد وهذا اصل
مثال في رواية المذاق عن ابي عبد الله قال اذا قال الرجل للرجل انت خبيث انت خبيث انت خبيث فليس فيه حد ولكن فيه موعظة وبفضل العقوبة وانما
كونه بائرا الامام فلا اصل لما سبق في فضل الاجزاء من الاشارة على ذلك ومثل ما مضى من الاعتقاد سالت عن شيئا في الزور قال يجوز ان يحد
ليس له وقت ذلك الى الامام وفيه دلاله على عدم التعيين ايضا ولكنك الفيت بكلمة فاقد من التعيين في موضع مثل الوطى في الجحش في شهر رمضان
وغیرها فهو مستثنى من هذا الناعل لان يقال لا حد وروى في خلاف المشهور ما عدم الحد وزعم الحد الحان كان المعز حر او عن حد المملوك اذا كان
فليس دليله ايضا وانما في فضل الاجزاء اشارة فيجوز الى ان لا يصل الحد وانما سوط الاسواط ويخون ذلك في رواية السكوني عن ابي عبد الله قال
رسول الله من بلغ حدك غير محرم فهو معتك وما ينبغي في عتق العبد من ضرر في غير الحد وجعل في ح بيع الضابط عدم وصوله الى الحرمة
وصول كل جبر الخ حدك الجحش مثل ان كان رتبة الا يصل الى الحد في مباشر القتل دون الجمع حدان وانما حدك نظير في
ولقد ولبه غير استحقاق العقل غير واضح وذلك ليس بجبر مع انه قد يكون في كل جنس حد على ان بعض الاجزاء على عدم تجاوزا ولا غير
مطلبا وهو قول حد في مملوك عند بعض القضاة وروايته عن علي بن عبد الله قال قلت له النفي كما هو حال يكون الحد قال قلت فلو انما
قال قال لا دون لا رتبة في مملوك قال قلت وكذا قال قال واقله على قدر ما يرى الى ان من نبال الرجل قوة يد ويد على كونه
اكثر وعشرين واقله عشر صحيح يحيى بن ارق قال سالت ابا عبد الله النفي كره هو قال نصفه عشر سوطا ما بين العشرة والعشرين وفي
قول قتال قولهم ولا يوجب القضي المملوك بازيد من عشرة اسواط وظاهر بعض الجوازات الكراهة
قال في كونه ان يزداد في ادب العبي على عشرة اسواط وكذا المملوك دليلهما غير ظاهر في النية فان يكون حيا حيا المملوك من غير حصول
الادب المطاوعة فانما يجوز في مملوك كرهه لولا بل تجر عليه ان يخرج في وقوعه في الحرمة وتضييعه ما نعم قد يقال ان كان الامام في
الى مال المالك يكون العتق حسنا ولبا عليه لروايته في رواية حلفان جبري غلامه لم يفعل عفي قال العفو حسن خت في كراهة
وكذا في الولد فانه قد يظن الولي التاديب اقل واكثر وجوز الزيادة لزيادة الادب لسرعة ايضا وهذا ايضا قلته وقد يكون عفو ايضا
اوله في الاجزاء ما يدل على خمسة وستة مثل واهتمام بن عثمان قال قلت لابي عبد الله في ادب العبي المملوك فاما خمسة وستة وارتفع في يده
رسول الله لا يحل لوال يوم رب الله واليوم الاخر ان يحد اكثر من عشرة اسواط الا في حد واحد وان ادب المملوك من ثلثة الاخسة وروى السكوني
عن ابي عبد الله النفي صلبا الكتاب الواحد بين يدي ينجبر بينهم فقال ما انما حاكمه والحرمة كما يجوز الحكم بالغيوم على ان ضرر كره ان يحد
فوق ثلث ضربات الا ان قصص منه يحد ان يحد على المصلحة تشق في ذلك وكذا رواية يحيى بن عمار قال قلت لابي عبد الله ربا قصر الغرامة في
بعض ما يجرم فقال كرهت ان يحد ربا قصره ما نه فاعاد ذلك مرتين ثم قال حد الزاني نوا الله فقلت فقلت قد كرهت ان يحد في ان ضرر به فاعاد
قلت الله لو علم اني اضر به الا وحدا ما ترك لي شيئا الا افسد ففما شين فقلت فقلت هذا هو هذا اذا قلنا انما كرهت ان يحد
ثم غضب قال اسحق ان كنت قد رجمت احرما فاقم الحد في لا تعد حد ود الله ولا تترك الضرر على تقديره فالتخفيف مما امك كرايد عليه
ورواية احمد بن محمد في مسائل انه قيل عليه عن الاجرة مملوك بعض ما يحد في ضرر لم لا فقال لا يحل ان يضرب بربا فقلت فافعل ثم

وبسبب ضرب عبد الله في حجره عنقه وكل ما يجب للغير لله تعالى شاهد بن ابا ذر من اجله من غير من ومن الله وعنده ولا يقطع الحد باباحة القذف لما فيه من
حق الله تعالى ولا يقع موقعه واستناده القذف فيكون الاغلب على الارض سقوطه بغيره وانما يجب الحد بقذف الغير على صورة الشهادة ولو شهدوا فاسقوه ولو راى القاذف الشهادة لا يثبت
لاداء اجتهاده في تصديقه فلا حد في الشهادة هي التي تؤيد مجلس الشهادته بلفظ الشهادة مع الشرائع وما عداه فذلك لمقتصد الخالص من الشرب من طينان الاول في الاكابر
وهي اشارة الشارب للمادة المتناول به شرب واكل صرنا ومعتزجا بالاغذية والادوية وشهيرة البلوغ والعقل والاسلام والاختيار والعلم فلا حد على الصبي بل بغيره ولا الخمر ولا الخمر

في المجلس
الذي هو
فان لم يحد
المالك
العضد
والعقل
على اهل
والتبني
وان جعل

ان من ضرره فيضرب للنادي لصلاته وفعله خروا وتركه الواجب لضعفه طفلا غيظه والاستقام منه كما تدل عليه رسالة علي بن ابي طالب عن
بعض اصحابنا ان سؤل الله عن الادب عند الغضب فيضرب ضعفا لشدته فيقول في مواضع العقل والنقل هو ظاهر في العبد المؤمن لا ينبغي ان
يفعل بتركه الا الله قوله ويستحب ان يضرب الانسان بماله وماله في موضع لم يكن عليه الحد بل الغضب والنادي في المجلس فقام لم يكن عليه
شي اصله على الاحتمال يستعمله ان تعقده اضعفه بغيره عن الجعفر قال في قوله كاحدا من الحد من غير حد وجبه المملوك على نفسه فيكون اضرار
كفارة الا اعتد حياها على الاستحسان كما ان عدم القائل بالوجوب احتمال ضعفه بغيره بعد مضمونه على القواعد المجلة ثم ان ظاهره في المجلس
الحد على المملوك وهو العفو به لان على الاستحسان للملوك ويحتمل ايضا الغضب ذلك بان يشيره ويقفون خلفه فيقال قوله وكل ما يجب
الغير لله تعالى دليل ثبوت وجوب الغضب بالشاهد من عدلين انما حجة شرعية ولا يحتاج الى الزيادة الاصل دونها ليس كذلك الاصل
واما عدم ثبوتها بالافرار مرة واحدة لا بد من مرتين فيضطرهما فان دله حجة الاقرار ظاهرة في المرة الواحدة لا يخرج انما بالنصوص الخاصة
والتي لا يواطى بالاجماع وكون مجرد الاحتمال والتخفيف الدنا وشبهه لشمهته والا اصل قوله تعالى عفو غفورا والامر بالعفو حجة
تلك الدالة كما فعل في القذف فعمل فامل بوقيد عدم الاجماع في اعتبار المرتين ما سيصح المعنى من ثبوت حد الى اليقين بالمرتبة فثبت
الكلية لعله خرج منها بصل واجماع وما فوقها كالاصل فامل معلوم غيبا اهليلة لاوار في المقران بوجوده في شرطه في كاشد من قوله
يعق القذف مولى مملوكه عند كان وانما قد فاموجبا للحد لو كان القذف في غير لم يثبت عليه الحد لم يملك بل بغيره في ما لم يحد دليل حد
الحد بغيره فان عموم دله الحد للقذف بشمهته الا ان اخرج ليل او ثبت اشترطه لشمهته ومطلقا كما قال المصنف لاحصوا له بالموت فان كل من
يقتل مملوكا لا يجحد مكانه من عدم ثبوت القذف في ذلك ان وان في لا ينفذ نظر الى انما هو في المجلس ولا ينافي القذف حرام بوقيد
بروكا كل محرم على ثابت بوقيد رواه في جعفر بن عبد الله قال من فري على مملوكه غير محرم الاسلام وما روى عن الصادق ان من جاءه
التي قالت يا رسول الله في ذلك متى رايته فقال هل رايته عليها فانها تقاتل فقال انما تقاتل منكم يوم القيمة فرجعت اليها فاعطتها بطونهم
قال جليل فابت بالامانة عظمها ثم ان في التبع فاجرت فقال عني ان يكون بمحمولة على الغضب فامل قوله ولا يقطع الحد يعني لو اراح ذن
الغير فاما كان الشرع موجبا للحد مثل ان يتوالت القذف بالزنا فغيره لم ينفذ عن ذلك القاذف الحد لا يمنع ذلك من عقاب الحد
بركن لا يقطع اصلا وكذا ما بوج الغضب على الظاهر بل كذا لو اناج له بعد القذف ايضا فامل قوله لا يقطع الحد من عدم سقوط عموم دله
الحد من غير استثناء وعدم حصول الاية بذلك لعدم كونه حق الناس المحض بل فيه حق الله تعالى ايضا فان الله يفضي السلام وكسرمته
برض بذلك وان هو عند ولهذا فلا بد لقائه من التوبة بعد استرضاء صاحبه لا يقع حد القذف وموقعه لو حد القذف والقاذف من غير
اذن الا امام وحكمه وانما عند بل له الحد بعد يكون للقاذف الحد وقضا حقه ذلك ويحكم بالتعاضد في الساقط وفيه مامل عدم
بكره من السلام لا يدل على ثبوت حقه فيبطل الحد بوج باباحة كذا الاحتمال الى التوبة لان جميع المحرمات كذا مع فيها ما
يبطل الاذن ويسقط ما يترتب عليه كعدم وقوعه وقوفه دون اذن الحاكم فان سيقفه حقه قد يكون وقوفه على اذنه كالاصل
على ما قيل نعم له مشاهد محقق الله تعالى في الاغلب على اناس من سقوطه بغيره صاحب القذف ونقله بالاذن على ما مر فلو كان
حق الله كان كذلك فامل مع انه لا يلزم الا باحتمال الاذن وسقوط ما يترتب عليه من الحد وغيره وبالجملة لا يوجد حق الناس المحض ان قوله
بالاذن وسقوطه يترتب عليه من الغضب وغيره مثل الاذن في السرقة فلو كانا في المجلس لا يثبت الحد في القذف الذي هو حرام وكبير
موجب انما هو يقع على غير صورة الشهادة المقبولة شرعا وان وقع على تلك الصورة بان جاء اربعة شهود مقبول الشهادة معا وشهدوا
بازنا كالميل في المحلة فافعلوا احراما ولم يجز عليهم حد لا بغيره لولا الاية من ان يكون لكل حاضر حتى شهدا حدهم وبطل لو شهدوا اربعة
وقالوا سبوا اربعة لا يقبل بل يحل الشهود لرواية القذف بل قيل باشرط دخولهم مجلس القاض معا فلا يكفي الدخول متفرقين وان شهد
مجمعين لا بد من كونها بلفظ الشهادة على ما هو شرط في الشهادة ومجلس القاض وطيلة الشهادة وغير ذلك من شرائط القذف فلو اختلف الشرط
مثل ان يكون احدهم فاسقا لكل ولو اجمعت القاض فادى اجتهادها في قسمهم مع كونهم مستورين لا حد عليهم بخلافه فلو اختلفت على البعض
عدم العلم فلا يثبت الشهادة الغير المقبولة ولا على المشهورة لعدم ثبوت شهادة شرعية فامل قوله وهي اشارة الى ان حد الشارب
اشارة الشارب للمادة المتناول الذي يتناول كثيرا بحيث يتعد الى خلقه سواء كان خالصا صرفا او مزجيا بالاغذية والادوية
المباحة والخمر فليلا كان وكثيرا او اكل ذلك لعموم الاية الموجبة للحد فانها دللت على انه موجبة لذلك قليلا كان وكثيرا او معتزجا وغيره
وفي المنع بما يشك اذا ما يكون تابعا للاسم ولا شاك في عدم التصديق مع المزج فانه اذا مزج شيء من الخمر بغيره او كوزا او طيحا يقال لها الشارب
فيشك كل صدق شربها واكلها كما اذا خلط لا يشرب الخمر شربا مستجابا وعلى عدم اذنه يجوز اكل طعام يكون مزجا بالدهن بحيث لا يميز القاذف
يجوز الخلوة منه وبغير ذلك على ما صرحوا به محله والفرق لا يخرج عراشك للعقل الفرقان لعين حرام ابن جندب لا شاك في وجودها في الخمر و
الفرق من موجب الحد فيجوز خلافه في كذا باب البهين في المحلوف ليس حرام الا ان يصعد عليه المحلوف عليه ليس بذلك الا ما يصعد عليه الاسم
فامل قوله وشروطه في شارب الخمر لا بد من تحققها حتى يحد بغيره لباوع والعقل للعقل لا يحد الا بعد الصبي لا يجوز بل لا بد من
الذي يحرم الشرب الاسلام والاظهار في الذي لا يحد الخمر ولا الذي مع الاستدلال بحد المسلم الذي لا يحد الا بجملة الاجماع وبعض الاجماع

ويكنى ان يقول شاهد شرب مسكرا او ما شرب غيره فذكره الا في الحكم بان نداء من استحل شربا لم يشرب من غيره فلو كان عن فطره ولا بفعل مشغل غير بل يحدو بانع
الجزء سحلا بسباب فان حج والاذن لا يغزى لولم يستحل وضاغله بعينه وان استحل ولم يبق التوبة قبل البينة سقط الحد كما بعد ما وبعد الاقرار قبل تخيير الامام و
قبل يجب الحد هنا من

فيكون
الحد

ذلك فوظا من اخفائه قوله بكنى ان يقول شاهد الخ يعني بكنى السماع شهادة المتكر الوجوب الحدان يقول شاهد بخوض الحكم شر
مثلا مسكرا او مشربا مما شربه غيره فذكره فاحصل بان شربا سماع الشهادة مثل عدالة الشاهد حدان كلام الشاهد شربا ما هو جحد
فيحد منه فامل لان شربا لمسكر مطلقا ليس بموجب الحد فانه اعلم من الوجوب غير وانه قد يكون مع العلم بانه مسكرا قد يكون بدونه وقد يكون مع
العلم بالغير وقد يكون لدفع ضرر نحو ازالة العطش الضرر واساغة للغة وقد يكون باختياره وقد لا يكون وليس كل ذلك موجبا بل بفضه فكيف
تلك الشهادة مع عمومها كافيته في اثبات الوجوب الذي هو بعض ما ذكر مع بناء الحد على التخفيف الاحتياط واسقاطا بالنية الا ان في انا
اقر بموجب صريحها ليشرب الحكم ولو لم يجرى ذلك ينكره لم يجرى على امر في حد الزنا والثاني ايضا فان الذي يسكر غيره فلا يكون مسكرا حراما
لا احتمال الخراف مزاج الغير لا شك انه لو ادعى عدم العلم او اكره اياه الضرورة فيجمع منه فيبقى منع ذلك كله حتى يحقق ما هو موجب الحد
ينبغي البناء على ان الاصل عدم تلك الامور وانه لو كانت كذلك فانه بناء الحد على التخفيف يقتضي الاثبات الى هذه الامور وانه لا يعرف انه
يجمع منه عوى ذلك بالجملة ان كان يتم ذلك لا يجرى او لاجتماع والا فبغيره ما ذكر الحكم مشكلا فامل قوله والا في الحكم الخ هذا خلافه ان سطر
شربا لمسكر كافرو من عدم الا فقال به بعض الاصل لان تحريمه جميع عليه الا انه ومن ضروريات الدين يكون المسلم المنكر له سريدا فان كان فطره يقتل
من غير سنيته وان كان مليا اي غير فطري يستثنى فان ثبت الاصل لم يذكره المصنف لظهوره ولا يعلم من قوله فان وجب الخ وسبب في بطلان حكم
المرتد ونقل عن الشنينة وبنائها عدم الحكم بان يرد من استحل شربا لم يشرب من غيره فلو كان سريدا فان كان فطره يقتل
يستثنى فان ثبت الاصل لم يذكره المصنف لظهوره ولا يعلم من قوله فان وجب الخ وسبب في بطلان حكم
الجهل به فان كثر من اهل القرى يقتلونه وحله فيمكن في حق من انكر تحريمه ذلك فلا يحكم بان يرد له ذلك والحكم بان كان المنكر من كثر
حده عدم علمه بغيره وان كان بعيدا قيل للاختياط والدرء والاصل ولبعد انكار من هو عليه شفا المسلمين على ظاهر الاسلام بنكر ما علم بغيره
في شرع الاسلام بل لا يمكن ذلك حقيقة بل يجب الظاهر والخروج عن الاسلام وعدم الاعتناء بحقيقته فيما يمكن حله على الامكان والصفة وان كان
بعيدا يحل عليه فلا يكفر ولا يقتل ان لم يمكن مثل ان يكون دليلا من اهل العلم والمعرفة باحكام المسلمين كتاب الله والاختصاصكم بان يرداه كونه
ومجري عليه احكام المرتد التي سبغ لانه علم من لا يشك في الشريعة فانكاره وانكار الشريعة ورده وعدم القول به فلا شك في كونه وهو ظاهر
يمكن الجمع بين القولين فامل هذا في الخبر وما غفرها من المسكرات مثل التبذير وغيره مما تقدم فلا يقتل مستحله ولا يكفر لعدم ظهور تحريمه بل يمكن
تخيلا عليه فيكم بالخفاء ولم يحكم بالكفر والقتل الاصل للاختياط والدرء والبعد عن مجرد وان استحل العوم اذ له شاربه لك فلا يقتل بدعي عليه
ظاهر كلامهم ويمكن ان يقال بعدم الفرق على ما حقتا فانه ان كان مستحل غير الخمر من المسكرات المحرمة من علم بغيره ولم يثبت له على مثله بكفر
يقتل لعين امر فان دليل الكفر القتل فهو في الشرع واطهر لعدم حقيقته فانه بعد ان علم ان يحرم الشرع فليس تحليله الا بالشرع وهو ظاهر
وهو جار في كل بلد في الاحكام كلها وان لم يكن اجماعا ولا ضرورة بل بسببه خفية غايته الخفاء ولكن علم ذلك المنكر من الشرع وان يقتضيه
الشرع تحريمه وجوبه ونهيه او كراهته او باحتمالها فينبغي الاحتياط بالاحتياط لا ان يظهر من فهمه علمه الاول كان غلطاً وهو خلاف الشرع
فخرج عما نحن فيه وانما فرض العلماء ذلك في الضرورة في الجمع على حصول العلم فانه لا ينبغي على احد من المسلمين الا ان يدعي شبهة محتملة في حق
فبمع والاف الحكم كل كما اشترى اليه فافهم ثم في تحديد مطلق المستحل غير شربا ايضا فامل فان الجاهل قد بعد ذلك الاصل والدرء والاحتياط وبنائها
الحد ود على التخفيف غير ذلك كما مر بوبد ما تقدم في الروايات ان اهل المؤمنين واحد شخصا ادعى حمله بغيره الخمر حيث هب ابو بكر وعمر
مع الجماعة للاستفتاء عن حكمه وامر ان يدار على امر الجاهل بالاحتياط وبسبب هل احد في علمه بغيره الخمر فخلوا وقال ما امرنا على احد من اهل
قولنا وبان الخمر الخ بيع الخمر حرام للنص بل الاجماع فان استحل احد بعد استئذان ائمه في حال هذا احرام فلا يفعل ثم ادعى احد من اهل
ولا يحصل له العلم بغيره القول بذلك بل القول له ذلك بغيره بالادلة المجيدة فليعلم ذلك بغيره اليقين فان قيل اني لا اقول ان المرتد وكان فطره بعد
ثبت عندنا من الشرع بالادلة البينة لا يقرض ان كانا في الشرع وردوا بغيره لم يستحل ذلك بغيره كافي سائر المحرمات هذا في الخبر ما بان في غيره من المسكرات
بل المحرمات التي لا يجوز بيعها فلا يقتل عليه ان استحلها لم يثبت انه لا يرد لثبوت الخلاف بين المسلمين في تحريم ذلك فليس اجماعا ولا ضرورة منه كراهية عليه
فليس ذلك موجبا للارتداد الموجب للقتل ولهذا بعض العامة لم يقبل البينة مثلا فليس عليه القتل بالحد بل بغيره كما بغيره على الحرمان لا يقتل
تحليله بشبهه بغيره او يقتل وان كانا باطلين في نفس الامر هذا ظاهر كلامهم وقد مر ما يفهم منه لنا مل في ذلك من ان من ضام علوما اعتد انه من
الشرع بكفره يقتل وانما فرضنا ذكره في الضرورة في الجمع على حصول العلم فانه لا يرد الا بعد العلم كما مر في الحد واعلم ان الظاهر ان
العلم بالمكلف به والموجب للعقاب شرط للتكليف معنى العقاب بتركه في الدنيا والاخرة لقضاء العقل ومع بعض القول ليس معنى العلم بنظر التكليف
ان الشرع هو صلة حجة العلم العلم به بالفعل والابازم الدورا لا يبرم الحد ود على ما قلناه ونحتمل الخ في الاصول فابحج اليه وامل هذا الكلام
في الخبر لان خبره من لم يعلم حرمه شئ وعقابه بانه فعل حراما بعيد فامل الا ان يعلم التحريم وبفسره بغيره على ذلك فامل في قوله والتوبة
الخ الظاهر ان خلافه سقوط الحد بل الخبر ايضا بالتوبة قبل ثبوت عند الحكم المستوفى لا يترتب على اقراره بالبينة بعد ما اثر بل يمكن خبره
وابينه ايضا لان ثبوتها في الثاني مع ان التوبة مسقطه للتوبة لاجماع المصنف في جميع لبيان والنصر كما بان سنة الله في التوبة عباد
والثابت من الدين كذا ذنبه وهو كثير جدا فيسقط عقوبته لانه ايضا فامل ما بعد ثبوتها المشهور ان كان الثبوت بالبينة يسقط وعندنا

وَمِنْ خَلِّ الْحَرَمَاءِ الْحُجَّ عَلَيْهِمَا كَالْيَسَدِ وَلِحْمُ الْخَنَازِيرِ وَالرُّبَا
مَنْعٌ وَعَلَى الْفَطْرِ يُقْبَلُ فَإِنْ نَعَلَ حُرَّ مَالِكٍ مَرَّتَيْنِ

کتابخانه

الصلاح انه يسطر وجه الاول انه بعد ان ثبت بحكم الشرع موجب فلا بد من بسط شرعي ان انما بسط عنه الحد وليس بالفرض لعل بل الى
الصلاح ما تقدم من ان التوبة مسقط للعقوبة الاخرية فكذلك التوبة في الملائمة بحسب ما اقبل الاقرار بالثبوت انه بخير من الاسقاط والعفو من اجرائه
فالاولان التوبة بعد الاقرار مسقط لتخفيف العقوبتين وهو الخ والاولى الذنبين هو الزنا فاضعفها وهو الجلد النصف بالطريق الاولى واجبات توبة
موضع التوبة وانما قد يكون سقوط الاولى للباقي في حفظ النفس وعدم القتل واهلاك النفوس فلا يلزم من سقوط مثله سقوطه بالبرهان كذا في مثل
المخلد والنقض وقد يقال ان الحد وصبي على الخفيف الاحباط وسقط بالمثل شبهه واجاب الشرع عن كون توبة موضع التوبة ان الفرض تخفيف التوبة الخفيفة
ويمكن ان يقال الفرض انما ثابت لم يظهر في التوبة وجه شرعي يسقط الحد عنه ويحكم بجهة التوبة وانما ما لم يظهر خلافه كما في سائرهما وهو لوقية الحقيقة مقصود
الحجبان ذلك انما محل التوبة فان مجرد التوبة في مثل هذا المقام لا يخرج عن التوبة فالتوبة ثابتة ولا يتحقق غيرها الا ان يفرض دائما وليس المسقط على القول اسفلا
بالنوبة مختصة في ذلك بل بالتوبة الشرعية مطلقا وهو ان يظهر الحد من ولم يظهر خلافه فاقول نعم يمكن ان يقال لا ينظر الى مثل هذا التوبة بان اعمال المسلمين
عمولة على الصحة وهذا يقبل شهادة التائب انما قد يثبت كونها مقبولة الشهادة وان التوبة كانت مسطرة بنقض مسطرة بالكلية لا تخفى فان الموجب لو كان ثابتا
لم يسقط اصلا الا ان يسقط بالكلية فالتجديد ليس بظاهر الاوجه وهذا لما خروا من مثل المحقق الى عدم السقوط لان الاسقاط بعد اثبتون يحتاج الى دليل وليس يمكن
ان يقال ان الثبوت بالافواه غير ظاهر فمما ظهر انما ثبت في التوبة وفي العبارة مساعدا وبهذا الحد في مسطرة بالشبهات وهذه شبهة فاقول نعم ان ثبت في التوبة والبقاء وعدم
بالنوبة وعدمها فان الثبوت غير مسلم الا انه ثابت في التوبة وفي العبارة مساعدا وبهذا الحد في مسطرة بالشبهات وهذه شبهة فاقول نعم ان ثبت في التوبة والبقاء وعدم
حالة ثابتة لم يثبت بمثل افواه العقلاء على انفسهم جائز يحتاج المسقط الى دليل فاقول في ذلك فان ثابت التوبة بحسب الاوضاع بحيث يكون محتمل مع ذمة الحد والتوبة
وتوبتها السقوط الشهرة فانما قول من استعمل الخ اعلم ان اكثر العبارات حتى عبارة بعض العامة مثل الفاضل في شرح المحرم نقضان من انكم اجمع المسلمون على
عمره مثل اكل الميتة ولم يخبروا بالثبوت بعد البيان والتعظيم بكفره والاصحاب قلده ان كان ظهروا والاستنباط ثابت الا انما وان اكل المحرم المجمع عليه غير انه غير
مستلزم ولا يقتل مثل سائر المحرمات فبعد البعض اذ اصحاب المجمع عليه ضروريا اذ قد يكون مجمعا عليه ولو ضروريا فلا يكفر منه كره ولا يقتل بل التحقيق
والبحث في ذلك ان لا يفسر محضون المحرمات بالجمع عليه والضروري ان المجمع عليه قد يكون محققا عند المنكر بل الذي صاخره من اهل الذم ايضا
بمعنى انه يعرف اكثر من قال بالا سلام فانه قد يكون محققا عليه وذلك غير بعيد وهذا القائلون بذلك يقولون شبهة من اجل ان حقيقة ذلك في الحديث
يقال كل من ثبت عنده شيء في حق وعلم انه من شرع الاسلام وحكمه التوبة من المحرمات والواجبات وغيرها ثم انكر ذلك مثل ان قال للمحرمات ليس من المحرمات
لأنه يوجب ان يخاف ذلك بل في غير الاحكام الخمسة ايضا فانه اذا علم ان الله تعالى العاخذون فقال ليس كذلك بل هو قد تم ونحو ذلك كره وارتد وكفر عليه
احكام الردة المعلوم في محله وان لم يكن معلوما وما ثبت عند ذلك يكون محققا عليه لم يكفر بانكاره اى شيء كان الا ان ذلك المجمع عليه المسلمون
غالبوا كانه لذلك قال البعض انكار ما اجمع عليه المسلمون كره ولما نظر البعض الى ان قد يكون المجمع عليه محققا على العلوم فلا يكون انكاره موجبا للكفر فانه
يكن ضروريا فانظر الى انما كان ضروريا لا يمكن الحفاء عليه فيتم كونه ولكن يجمل مع ذلك ان يكون فيه خفاء بالنسبة الى بعض العلوم الا ان يفرض الضرر
عند الكل او عند المنكرين به ولكن اظهروا ان مرادهم الضرر في عند الاكثر والاعظم لهذا قد يفتقد بعدم ودعى شيئا محتملا فينبغي ان يقتد بالضرورة
عند المنكر ولا يجمع منه الجهل ودعى ذلك في انكاره كره في فصل الامر وسحق القتل ولكن اذا ادعى عدم ذلك وكان الشخص محتمل في حقيقة ذلك ان كان
احتمالا لا بعد اجابا مثل كون شخص شافيا في الاسلام وبين المسلمين وادعى عدم علمه بحجيم المخرج لم يلزم قول المسلم على التوبة فاما المكن والاصل والاشيئا وحفظ
النفوس ليعتد مسلم الشرع والشاعر ويلازم كره والخبر كره بذلك كله مشكل نعم انكر شخص من اهل العلم والذي علم منه ثبوت ذلك العلم فانه لا يجمع منه
دعى عدم ذلك فيحكم عليه بثلث كلمة فاقول منه علم ان من انكر ما ثبت عند الله تعالى ائمة الشارع بكفر ويجوز عليه احكام الردة ودعى ان لو انكر مؤمن فاول امامه الذي
بعضه عصمته بكفر ويرد في المعلوم ان انكار ما اجمع عليه الامامة بمنزلة علم ذلك بحسب دخل منه في قول المعصوم انكر بكفر ويرد بانكاره الاجماع الذي خل فيه المعصوم
كاجماع جميع المسلمين بالنسبة اليهم وهو ظاهر بل نعرف ان انكار المسئلة الخفية اذا كان هو غالبا يكون انكارها كره انكار ما اجمع عليه الامامة وانكارها
قول من يعتقد وثبت عند عصمته نعم بشرط ان يكفر عنده ان ذلك كان انكارا لمخالفة بين احد الاثمة بل تقدم اميل المؤمنين نعم ائمة بخلاف
انكار امامه مظهر فانه موجب للكفر والارتداد وكذا ان ينقض لعل ثبت عليه السلام ان يدعى في ذلك شبهة وامكن ذلك وكل ذلك ظاهر الحمد لله وكان الخ ذلك
اشار الشيخ في رعي ما نقل عنه في مجمع قال واما مخالفة ما اجمع عليه الاحزاب خاصة فلا يكفر بظهوره وان كان ذلك عندهم بحجة فالحق من مخالفة بحجة خصوصاً الحجة
الاجتهادية الخفية ثم قال وقد اعرب الشيخ في حيث حكم في بعض المسائل بكفر شخص ما اجمع عليه الاحزاب نذكر في ما اعرب الشيخ فان انكار اجماع الاصحاح بالنسبة
الى الامام انكار المعصوم بعد ثبوت عصمته واعفاده وفرد وانكاره منه كره التوبة وانما لا فرق بين انكار اجماع المسلمين واجماع الاصحاب فلا بد من حصول العلم بحقيقة
حيث ثبت كره المنكر والامام ثبت وهو ظاهر من جهة واحدة وانما كان في التوبة يريد انكار مخالفة والاجماع الظني ويجعل ان يكون مراد الشيخ ما ذكرناه من كون
الاجماع يقينيا او المنكر اماميا وانه معلوم ان الشيخ ما ادعى ذلك في الاجماع الاجتهادية الخفية بالنسبة الى المخالف ايضا والمنكر قال ايضا مستحيل المحرم ان كان
ثبوت معلوم من الشرع ضروره لا شبهة في كرهه لانه حجج راد للشرع الذي لا يتحقق الاسلام بدون قبوله ولو بالاعتقاد وان كان مجمعا عليه بين المسلمين ولكن
يكن ثبوت ضروريا في نقض عبارة المعصوم وكثير من اصحاب الحكم بكفره ايضا لان اجماع جميع وفي المسلمين عليه موجب لمهور حكمه فيكون امره كالعلوم وبشكل
حجة الاجماع ظنية لا قطعية ومن ثم اختلفت في هذا وجهها ويحتمل انكر من رد اصل الاجماع فكيف نكفر من رد مدلوله فلا تتم اعتبار القيد الاخير وانما بعد
الاطلاع على ما تقدم من التحقيق عرف ما بينه من ان لا بد من العلم سواء كان القيد الاخبارام لان مجمع ولا يكتفي في الكفر وان عدم الشبهة انما هو مع العلم والاعتقاف

المضد الثاني في السيرة وفيه مطالب **الاول** التارق شرطه البلوغ فالصبي يرقى دينه وان نكح ومنه والعقل فلا يطعم على المجنون وارتفاع الشهية
فلو تورم الملك بنان الخلاف في سرف من المشرق فاطبته فصبب من اذنه فلا يطعم وكذا الغيبة من سرف من ملك نفسه من المشايخ والارمن وهناك الحرد منفردا او متشاركاً فلو هلك
عنه واخرجه هو فلا يطعم من

[illegible]

ولا في سائر سائر الكعبة ولا في سائر الجبل كذا الظاهر من بل يقطع من الجبلين ولا في شجرة بل عزلة ولا على من سرق ما كولا غام غامعة ولا على سائر الجبل والغم
ان الصغار مع اشرف المالان عليها ويطع سائر الصغار الماوك حذوا الخ مع بعد دفعاً ولو يقبضه واخرج مال الساجر والمستهطع لاما الفاضل من سرق الوقف مع صا الماوك
عليه او باب الخور على راي من

والشاهد وان كان المال خالصا عنده بنظر موقد من الخشخاش ذلك مفضل الا كان قوله بقطع الخ لما تقدم في رواية السكوني من اميل المؤمنين من راي
لا يطع في مكان من مباح الخول ولو رايته الاخرى بخصوصها من كسر الفعل ولكن انك تعلم ان الخور ليس مخصراً بل هو قتل وغافل مع ان الرواية كانت بغيره
وان عدم الطع في المباحات مع كون المال خالصا عنده ناظر له غير ظاهر من غير ان يكون المراد من كل شيء عمله الذي يحفظ منه عزما كما بين في الرواية
ولا في سائر سائر الكعبة على راي الخ وجوبه ظاهر ما تقدم من انه محل مباح يدخل كل احد بغيره من وليس يجرى وايضا يوجب بناءا على الخفيف
ورجل راي الاخر انه هكذا خور السارة فانه في موضع مع ملاحظة الختام له وتوبة الرواية التي اذا اظهر الامام بقطع يد من شرب خمر او ساءل واما وجوب عدم القطع
من الجبل كذا الظاهر ايضا كونه اعم الخور ولا المراد ان يوضع فيها الشيء مثلا مثل القدرين وبين من الخارج وهو غير مستور مثل ان يعقد القدر مثلا
في كسر عمل العقد خارجا فظاهر الا ان يجعل العقد داخله ويعقد حتى يكون العقد داخله غير بارز وان يوضع بطنه على ظهر الهيكل فيقطع من القدر
ان يكون المراد بالكل والجبل الظاهر من التوبة الفوقاني وجوبه مطلقا وكون المراد بالجبل هو الظاهر الاعلى الذي على الصدر والعنق وبالاطراف كروايات التوبة
وجوبه وتوبة الثاني دليله وهو رواية السكوني عن الصادق ع قال ان امير المؤمنين ع بطر اربعة من رايهم من كسر رجل فقال ان كان قد طرس من قبله لعل له لقطع
كان من قبله لقطع من رايهم من كسر رجل فقال ان كان قد طرس من قبله لعل له لقطع من رايهم من كسر رجل فقال ان كان قد طرس من قبله لعل له لقطع
ولن كان طرس من قبله لقطع من رايهم من كسر رجل فقال ان كان قد طرس من قبله لعل له لقطع من رايهم من كسر رجل فقال ان كان قد طرس من قبله لعل له لقطع
الطعن فماتل وكذا دليل عدم الطع في شجرة خالصة فالكوفة عليها واذا ما يقطع او كان مصر وخرقة في حوزها كونه في غير حوزها او رايه ايضا ويمكن ان
يقال اذا كانت على الشجرة يد يكون عند ناظرها او يكون بحيث يكون في بيتان محوطا بخاخال وباب مغلق او يكون في دار الانسان وبالحاجة يكون محفوا
ومحروا بقطع فيه فظاهر ان كلام هذا العبد هو بوجه الاصل مني الحدود على الخفيف والشيء والدمر وكذا المتقدم وتوبتها لقطع خمر الكتاب السنة مع صدق
الشيء في الجبل وعدمه دليله على الخور المراد وضعه في رايه فماتل قوله ولا على من سرق ما كولا الخ وجوبه عدم الطع على من سرق ما كولا الخ وجوبه عدم الطع على من سرق ما كولا الخ
هو الجبل لا سائر الجبل الا في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
قال ان لا يقطع السارق في تمام سنة يعني في عام الجماعة وغيره في دار القدر ع كونه عايشا عبد الله ع قال لا يقطع السارق سنة الحق في كل مثل الجبل والجماعة
لهذا الحديث في الجبل وغيره ما كولا الخ والعلامة في الاولين في فماتل عدم المنافع وظاهر كلامهم كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
في الجبل من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
عليه من الخور فان السارق ليس يجرى الجبل وان كان صاحب فيه فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
وانما حرمة صاحبها واطلاعه عليه ولو لم يكن ذلك حرما وحفظه لانه من كان عند بالامانة مثل الودعي المستعير وغيرها على انما فماتل الخور
خبر في كل شيء قوله ويطع سائر الصغار او يقطع سائر الصغار فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
الاموال راي الخور فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
والفئة اشرف المالان فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
يده وراية سائر من طرعت قال سالنا يا عبد الله ع من رجل سرق خمره فباعها قال فقال انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
ولم يفت قال سالنا يا عبد الله ع من رجل سرق خمره فباعها قال فقال انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
شهاد وهو موجب للقطع فماتل قوله ولو يقبضه كذا لونه في شخصه كذا لونه في عاوه او اوجه الشخص في الثياب من مال المستودع والمساخر من ثمن المقتا
قطع يده لا يترى في الثياب من الخور الشري فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
لا يترى من الخور الشري فماتل قوله ولو يقبضه كذا لونه في شخصه كذا لونه في عاوه او اوجه الشخص في الثياب من مال المستودع والمساخر من ثمن المقتا
لا يترى من الخور الشري فماتل قوله ولو يقبضه كذا لونه في شخصه كذا لونه في عاوه او اوجه الشخص في الثياب من مال المستودع والمساخر من ثمن المقتا
اذا جسد الشري فماتل قوله ولو يقبضه كذا لونه في شخصه كذا لونه في عاوه او اوجه الشخص في الثياب من مال المستودع والمساخر من ثمن المقتا
غيره من الخور الشري فماتل قوله ولو يقبضه كذا لونه في شخصه كذا لونه في عاوه او اوجه الشخص في الثياب من مال المستودع والمساخر من ثمن المقتا
وجعل ان يطلب الحاكم اذا سمع فاقبضه عليه وشخص اخر من باب الحبس وان كان الحاكم علما فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
يجعل ان يطلب الحاكم اذا سمع فاقبضه عليه وشخص اخر من باب الحبس وان كان الحاكم علما فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
نفوه ومن سرق عطف على رايهم من سوق الكلام من فاعل بقطع مقدرا وبالحيلة عطف على الجملة الشافية قوله وباب الخور على راي عطف على الوقف فماتل قوله
قال في الشرح وهو معنى على غير الخور فماتل انما سارق الجبل والغم عزلة في الماوك ولا عليها كونه في رايه من جسد عمر بن عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع لا يقطع السارق في ايام الجماعة وخبر السكوني عن عبد الله ع
قال الشرح في التها وبنا هو كل موضع ليس فيه المال دخوله وبقيض من انقض من الاول ولعله اراد سلب القدر وبنا هو كل موضع ليس فيه المال دخوله وبقيض من انقض من الاول ولعله اراد سلب القدر وبنا هو كل موضع ليس فيه المال دخوله وبقيض من انقض من الاول ولعله اراد سلب القدر
عليه ومقتلا او موقوفنا على الاول بقطع سارق باب الخور وانما المسمرة في الباب وعلى الثاني والاربع لا يقطع لعدم تحقق معناها وعلى الثالث بقطع ان كان
مواعيها والا فلا والشخص اخصار القطع في رايه وبغيره لخاصية بناء على الماوك او على جانيه مجري ماله ليس له مال دخوله وبنا هو كل موضع ليس فيه المال دخوله وبقيض من انقض من الاول ولعله اراد سلب القدر وبنا هو كل موضع ليس فيه المال دخوله وبقيض من انقض من الاول ولعله اراد سلب القدر
قال في وكلا من المراد بالباب هنا باب الدار باب خزانة الدار فان كان مطلقا فهو حرز عند الشخص والا فليس بحرز وله بيع في باب الدار الا غلاف وفي
حكم الباب لا لا يحاط لان عز في الحائط وما ناله الشيخ قريب لا ينبغي ما في الاول من النص بما ذكره وبغيره بل ما ينفصا في طرحة وايضا فماتل وكذا الثالث فان مرعا

سقط عنها على رأي من

سقط عنها على رأي من

۱۰۰

١٥٠

10

8

6

1

...

نصف

12

1

4

1

7

بلغ

مع

فما

一

3

منها

بول

茶

ان

لن

۱۰

五

نوعه

اخذ

ك

[illegible]

تراویح اطلال التیارات

فالمذبح ويطبخون له
وتبشرونه فاعلموا
عقبتان من سفينة
خلال البحر من سفينة
ولو كانت من سفينة
فواحد من السفينتين
رايا في البحر الا اذ
قطعتان من سفينة
منقطع ولطفت
فقد اقتضى ذلك
تلمع العينين
فانذرت عليه
القطر من

وہی ہے بہاؤ

ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري
ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري

كتاب المجدد

ويجعل الله في كل ما اذ قطع خطاء بل من ان الله لم يزل يخلق على الاشياء قطع على الاحتمال فيكون هذا الذي من مال الحداد لا من بين المال وان كان الخطي بالمسئلة الحكم فبذلك
قالوه من بين المال لما تقدم من ان خطاء الحكم على بين المال وهذا ايضا لا يقطع بغيره كما لا يقطع في البواقي وفيه ما قبل يعلم ما تقدم من قوله وان لا يقطع
وقد تم في قوله لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري
بشر البشري او جله البشري ولو ان الشيخ البدر البشري لصدق البدر لكونه في الظاهر والحد بشار البشري لما تقدم من قوله ان الله اذا امرنا انما بعد قطع بده البشري قطع
رجله البشري وهذا مشكوك لان سبب انتقال الرجل البشري هو عدم البشري والظاهر ان العار والحد بشار البشري ولو ان الله اذا امرنا انما بعد قطع بده البشري قطع
في المرة الثانية بل يقطع الرجل البشري ويحكم ان يقال انما يخصص العار والحد بشار البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
القطع في الرجل البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري ولو لم يكن له من قبل القطع البشري
المحدث المحمدي عليه السلام في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
اذا كانا شاكرا في البشري شاكرا وهذا هو المشهور ومنه ذهب اكثر من غيرنا ان لا يقطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
من الزوايا المذكورة في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
قطع في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
انما يقطع في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
الاولى ويخصصها بما اذا كانت البشري موجوده في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
بشره الاول على ان لم يقطع في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
محدثه بولس بل الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قالوا لابي بصير والحد بشار البشري لما تقدم من قوله ان الله اذا امرنا انما بعد قطع بده البشري قطع
الرجل بن الحجاج قال قالوا لابي بصير والحد بشار البشري لما تقدم من قوله ان الله اذا امرنا انما بعد قطع بده البشري قطع
وكذا يلازم في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
بمن قد ذهب اليه من قبل ان يقطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
المرة الثانية بعد قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
اذا لا يلزم من ايجاب المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
القطع بل من ذلك ولكن انما يقطع في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
مع الايمان ومع عدمه في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
وانما لم يثبت في بعض الامور مما مثل الزنا والنقص الاجماع وكذا في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
بل من ايجابها بالافرار مرة واحدة ايضا كحكمه قالوا لا يثبت بها السنة الموجبة للقطع والفرع من العرفه ما اعدم القطع فلا يصلح والاحكام في الحدود وكذا في قوله
على القطع واليعتبر في ما العرفه فلا تفرق المال بغيره لان الاقرار مرة واحدة اجماعا ونصا فاعلم انما يقطع
قد اجاز عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد قال لا يقطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
بمن شهود فان رجع ذلك لم يرد في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
ان كان بها وحمل على القطع في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
الزوايا المذكورة في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
غيره من جمل مع افتادها بما لا يصلح في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
منه من وهو خلاف ما تقدم من قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
ان يثبت له عليه اعتبارا بغيره في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
الا على من التمس في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
لان اياها يوجب هو المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
سبب البشري في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
ما كان الا في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
حدوده في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
المحدث في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
الله وانما يقطع في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع
بفضلته في قوله تعالى في قطع البشري في المراتب التي كانت البشري موجوده للادباج ونحوه لا يمكن فاعلم انما يقطع

لا بعدہ متن

15

تک/ انجمن

روایت بنما عبد الرحمن بن ابي عبد الله

[illegible]

والفرد

المقصود من الغرض في الامور الخ

كتاب الخديوي

ولو صلى بعد ارتداده لم يحكم باسلامه والمرتد ما عرّفه وهو المولود على الاسلام فهدا يجب قبله ولا يقبل ثوبته ونقصد في الحال الذوقية على الوفاة ونقصد في كونه اني وشيئا ما
وهو من اسلم عن كنه ثم ارتد فبشأن ثلثة ايام فان تاب قبلت ثوبته ولا يزول ملكه بل هو باقية عليه الا ان يقبل او يموت ونقصد في وجبة الحال على الطلاق فان رجع في العقد
فهو املا بها والابانت وجود من امواله ديونه وما عليه من النفقات ما دام حيا ولو قتل او مات فبشرائه لو شره المسلمين فان يوجد مسلم فلا امام من ٥٥

ذلك جاز بل واجب لذلك بقا لمون حتى يقولون لا اله الا الله وان قالوا ذلك خوفا او كرها لحفظ اموالهم وانفسهم وصاروا يحكم المسلم في الاحكام الظاهرية ^{في} النبي
على الاكراه والجهل او بما بالنسبة الى الاخرة فلا بد من الرضا والافراد به وضوله لا خوف ولا نفع ولا اقل ينفع بل يصير منافقا وهو اقبح من الكفر الحقيقى التام من اهل
دينه مثل اليهود فانه اذا اسلم كرها لا يقبل منه ذلك لم يصير بل للمسلم وجبة ان لا يجيب اكرامهم عليه ولم يخفوه معه الا سلم الحقيقى فان المكره على شئ لم يقبل به بل
ينكره ويكرهه فاما قولهم ولو صلى الخ لو حكم بان ارتد شخص ثم رآى انه صلى لم يحكم باسلامه عوده اليه ولو تبخر ذلك ان كان من قبله للضرر او لادالة
لها على الاسلام والرجوع لا خيال ان بعضه عدم كونه فيا في هذا وان ارتد باعترافه انكاره ضروريه من ضروري الدين او اهان الشريعة بالفا المصحف ونحو ذلك كونه في
الصلوة على الظاهر ويحتمل باعتقاده ايقضا مما مل بل قالوا فاعلموا لا يدل على الاسلام عن الكفر ولو سمعت من الشهاد فان ايقضا وكان سبب كونه انما الصلوة
لا خيال الا انه رآى النبي في نفسه في ذلك فاعلم بان الاصل بل الظاهر ايضا عدم ذلك هي على امر واضح لا ستم غلوم يكن هنا في نفسه والى على
العلم بعد الاعتقاد والاشهراء ونحو ذلك ان يحكم بان هو ظاهر وكذا اذا اذن او اقام واسمع الشهاد فان منه ولم يظهر هناك ما يرجع عن ظاهر الاسلام مثل المنعوق
قوله والمرتد الخ ويدان بيتين ضم الارتداد واحكامها والمشتهر بان من فطرى على ما المشهور يعرف الاول هو المرتد الذي ارتد بعد ان ولد على الاسلام
اي ولد اذ اباويه مسلم وتوب منه انفق نطفته حال اسلم اباويه والثاني هو الذي لم يكن كذلك بل اسلم عن كفر ثم كثر وماخذ البعيرين ليس للمنفذات معانيها
اللقوى ليس ذلك هو ظاهر وليس باصطلاح ايضا لا يكون له على ما يصطلى بل لا بد ان يكون ماخوذا من الشريعة فان لكل واحد منها احكاما مخصوصة بغيره فليس
الان لما اخذنا غير ما ينبغي في بعض الروايات مثل موثقة عمار ومكانة الحسن بن سعيد وكلامهم رحمهم الله تعالى لم ماخذ اخرته نفع مع انه لا يخلو عن حقا فظاهر من تعريف
الاول انه اذا كان اباويه وفتر نطقا بغيره يعني حين صار مسلما الا انشاء وحال الصلوة فطرى وان صابغ بعد ذلك كافر وان ارتد اسلم احداهما اذا اسلم احدهما فاعلم ذلك ثم يصير
فطرى او ذلك غير ظاهر بل يظهر خلاف ذلك من كلامهم فقلعوا اذ هم اذ يفرق من حين انفق النطفة احد اباويه مسلما الا ان يبلغ او يسلم قبل بلوغه ان لم يكن قبل ذلك فطرى
الى حين بلوغه بل واسلم احد اباويه فبلغ هو بغير فضل هو فطرى وايضا ظاهر كلامهم بل يصير ان يجد اسلامه كاف ولا يحتاج الى ان يقبده به ومعه من احكامه هو ايضا لا يخ
عن شئ ولا شئ في كونه فطرى اذا كان احد اباويه مسلما من حين العلوق الى ان يبلغ وكان مقبلا بالشرع ويعرف احكام الاسلام بعلمه ولكن هذا ايقضا ظاهر كلامهم
فناقل قولهم فهذا يجب قبل الخ هذا بيان احكام القسم الاول الاشك في المرتد مطلقا وجران بعض احكام الكفر لا يقبل عليه مثل عدم قتل المسلم وكونه من اهل
التاريخ ظاهر كما بان ان لا يات في ذلك كثير ومنه كما نكح الكفار والكفر والجماع كما يظهر من قوله واما الاحكام الخاصة مثل وجوب قتل في الحال وجوب
قنينة فذكره على وشدة وفراغ روجه والحكم عليها بعد وفاته وعدم تملك شيئا بل كل ما يملك بكسبه ينقل الى ورثته كما يظهر من بعض المواضع على استنباطه وقول
نوبته وعدم سقوط الكفر من التماسه غير ما قد قيل من الكتاب غير ظاهر وكذا الاجماع ايقضا في ذلك بحيث يشمل جميع اقسامه احكامه كذا السنن نعم يدل على بعض ذلك
في بعض اقسامه بعض الروايات مثل حسن بن علي بن مسلم قال سئل ابا جعفر عن المرتد فقال من غلب عن الاسلام وكفر على ما من ارتد على غير ما بعد اسلامه فلا نور له بان
منه لم يفسم ما قرأ على له هذه مع عدم حتمها فتشربان المرتد الفطرى هو الذي كثر بعد اسلامه المبادر منه الاسلام الحقيقى احكام الاسلام باسلام اباويه فهو شئ الفسبين
وما يقولون به وان من دخل من هو الكافر وما ازل عليه وكانه يقبل الرأى عن الاسلام وبالحال بعد اذ اخل جميع اوقاره ففطرى فانما قل ان الراد بغيره فذكره لادالة
انك اقولهم لو شره فقط وموثقة عمار الساباطي له قال سمعنا ابا عبد الله ع يقول كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام ومجد مجدا بنو فذكره فان دمر من كل من
ذلك من واهر انه بانه من يوم انقلد ان يفرم ويقسم ما على ورثته ونقصد ان نذكره التوبة عن ارتداده على الامام ان يقبله ولا يستنبيه مع ضعفه بالعلم في الفصل
تخصيص الحكم المذكور بالمرتد الفطرى عندهم وتشمل جميع اقسامه كما ذكرنا وشملت على ما ذكرنا لكل من متبع ذلك غير معلوم انه المعنى بل المشهور ان الامام كما يشترط
هذه فاولها الا بلام اخرها ويحتمل التام ايقضا مما مل على ان الفطرى هو المسلم الذي كان اباؤه مسلمين ثم ارتد وكان الماخذ بشره الفطرى ثم فطرى على جعفر
عن اخيه الى الحسن ع قال سالت عن مسلم نصر قال يقبل ولا يستنابه فقلت نعم ان اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستناب فان رجع ولا مثل هذا ايقضا في بعض اوقاد الموضع
بغيره من غير الفطرى عند التوبة في مسلم نصر الفطرى لا يستنابه ولم يفتي نصر في اسلم ثم ارتد ففطرى ان ثابت ما يقبله ان المرتد بالمسلم ما هو من ادهم بالفطرى فليست
بغيره بل ظاهره في التفصيل المطلوب تخصيص الحكم المذكور بالفطرى عندهم وصححه الحسن بن سعيد قال فترت بخط رجل الى ابي الحسن الرضا ع رجل ولد على الاسلام
ثم كفر واشترى رجلا عن الاسلام هل يستناب يقبل ولا يستناب فكتبه يقبل وهذه ما يدل على اكثر من الفطرى وذلك على الفطرى هو الذي ولد على الاسلام وهذا على غير متصل
بحسب فهم ان المرتد يكون احدهما مسلما حين العلوق مع انها مكانة ومروعة عثمان بن ع سقى فطره قال كتب عامل اهل المؤمنين ع البراءة اصنت قوم من المسلمين
وقوم ما من يضارى فنادى فكتب البراءة ما من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم فترت فاضرب عنقه ولا تستنبه من لم يولد منهم على الفطرة فاستنابه فان تاب الاضرب
عنقه واما الصارى فاهم عليه اعظم من ان يذنب في سندها ولا يذنب على تمام المطم ما لا يخفى فانهم واما المالك في المتن ان يستناب ثلثة ايام فان تاب جمع قبل توبة
فصنا مسلما كما كان والا فترت يوم الرابع وهو مذهب الشرايع ايقضا في بعضه ان يكون هذه توبة منوطا برأى الحاكم وقيل لا بد لها من مقدار ما يمكن فيه الرجوع لعل
دليل الاول لا خيال ط وجار جوعه الى الاسلام والخبر عن الفطرى مما امكن ورواية سمع من عبد المالك بن عبد الله ع قال قال الحسن بن علي ع فترت ولا يكون بينه وبيننا
ثلثة ايام فان تاب الا فترت يوم الرابع ولا يزول ملكه من ملكه بل يباقي على ذلك يعط منها النفقات الواجبة عليه مثل نفقة الزوجة والمولود الى ان يقبل او يموت فننقل
الى ورثته المسلمين بانكثت ولا يفرقة الامام عليه السلام ويخرج منها ديونه ووصاياه كما اذا مات مسلما ونقصد في وجبة ايضا عدا الطلاق فان اسلم قبل انفساها فترت
كما كانت فان لم يرجع بانته عن روجه وان كان حيا ودليل الرجوع الى ابا العاصم انما يستناب فان تاب الا فترت عليها الشريعة في رجل الى بعد ان نقل بقاء محمد
بن مسلم وعمار على حكم الفطرى وهو رواية الفضل بن يساب عن ابي عبد الله ع ان رجلا من المسلمين نصر فاني به امر المؤمنين عليه السلام فاستنابه فاني
عليه فقبض على شقه ثم قال طوا عباد الله فوطى حق مات وفي السند موسى بن بكر وفي الدلالة على جميع الاحكام وان حمل على الما لا يخفى ومن

سواء قبله بعدا باو عنه او قبله من غير

[illegible]

وليد بعد بلوغه او قبله وتولد بعد الودة من مسلمة فهو بحكم المسلم وان كانت من ذمة ولحق بعد ذلك انما حكمه حكمه او لا قبل المسلم بقتله في اشرفه اشكال ويجوز الحكم على الميراث اموال
لثلاثين لها فان غادر فهو اولى بها وان لم يترك لها من تركها لغيرها لصفحة من

البلوغ نيتا وهو ظاهر وقد عرفنا ايضا حال دليل المسلم الفطري ولما حكمه المذكور في غير مستبعد وبالحيلة اذا وجد منهم حكم مؤلفا لدليل وهو ان لا يملك
عليه وان كان مقررا عندهم فهو حجة بحكمهم من ذلك الاجماع ونحوه كما مر في غير هذا فلا بد من قول صحيح وهذا لا يوافق القواعد الشرعية والمعتقدات الشرعية
احدا بوجه يكون انما هو عن فطرة ولا يثبت توبته وما وقتت على ما اوجب الله من ذلك هذا ولو قيل بان لا يصح حكم الميراث عن فطرة كان متوجها وهو ظاهر
لان اطلاق كون الولد السابق على الازمنة مسلما ولا ذمة ذلك اشبه فلما جعل ان يكون مرادهم انهم كونه ولد في الاسلام باع واسلم ثم اراد الميراث لو كان المراد ما قاله يكون
مقتضا فيضاهي ما ذكره ولا لانهم ذكروا انه مرادهم على غير مقتضى ذلك وكذا حكمه من وجوب قتله وعدم استثنائه وان قوله ما وقتت على ما اوجب الله من غير دليل
الموجب مع انه لا يحتاج الى موجب بل يحتاج الى التوجيه فانه من حقوق حكم الفطري فانه غير معلوم كونه مقرر بالميراث من احتمال اذمه وان لو كان صحيحا فلا شك انه محتمل
فصل عليه فيحتاج الى موجب غير ذلك على انك قد عرفت ما في مقتضى الفطري من دليل حكمه فثبت مثل هذا الحكم مع مخالفة الاصحاب اذ كان يكون اجابا فان الوجود في
العبارة التي بانها خلاف ذلك بعيد جدا عما مر على انه قال من قبل بوجود الادلة الشرعية لهذا حسب ما في الجهد وقوله استثنائه مطلقا ولا مقتضى لقيت هذا بغير
الفطري سؤاليه ومعلوم عدم صحته بل علمنا بما نحن فيه فان الشبهة واستثنائه ولد الميراث بل لا يعلم خلافه وان قوله من قال ظاهره مثل قول غيره من انه بحكم المسلم
واطلاق حكمه المسلم بناء على ظاهر الحال ولا انه بحكم المسلم قبل البلوغ عندنا فمردودا بل لا يصح حكم الفطري فاما ولد المسلم به سواء كان قبل بلوغه واسلمه
او بعد ما لم يحكم بكفره بعد بلوغه فكان في الاجماع وظاهره ان ولد المسلم حكمه حكم المسلم في نكاحه ونحو ذلك ولعموم الخبر المرحوم والعبد بالعبد ومن اعتكك عليه فاعندوا
عليه بقتل ما اعتكك عليه وامثال ذلك فلا يلزم منه كون حكم الميراث مقتضى قتلهم **قول** ولو ولد الخ اي لو ولد الولد من مسلمة بوجه مراد ذلك الولد بحكم
المسلم فان كان ذكرا فهو بحكم مسلم ذكر وان كان انثى فهي بحكمها انما ذكرناه مطلقا سواء صادرت الام بعد الولادة مرثاة ام بقيت على اسلامها بل الظاهر بناء على ما تقدم
انه اذا علو الولد واحد لها مسلم فالولد بحكم المسلم فاما قلناه وان ارادنا الولد احدهما بعد ذلك بفضل او لا بفضل بعد تحقق الحال لا مسلم في نفس الامر وان كان
العلم بذلك حصل بعد اذنه **قول** وان كانت من ذمة الخ فكيف وان كان يحل بعد اذنه او لا يحل بعد اذنه او لا يحصل الولد والحل بعد اذنه او لا يحصل التوبة فهو من ذمة الذكر
مثل الاب والاق مثل الام معوانه كافر ينقض مع ثبوت خاصة الميراث ولا يقتل المسلم وبه الكافر لانهم ايضا من ذمة فطري لو كانا واحدا فكذلك بغيره بقتل بعد اذنه
او قبله ولا يمنع توبته فان ذلك بعيد جدا بل ان كانا عالما بالحرية يكون ولدنا فيفضل ان لا يكون حكمه حكم ابوين في النكاح وغيرها ايضا لا يصلح عدم كون ولدنا
وملحقها مائرا ولا ولد مسلمة فيكون قتلها بالمعنى الذي قلناه هو اوجه مقتضى قتلها قلناه من ان مقتضى قتلها بحكم الفطري لا في جميع الاحكام فانهم والظاهر هو اقدم
اشراط كون حكمها في الازمنة مسلما ولا ذمة ذلك الى حال البلوغ فلو سلمنا او سلم احدهما في الميراث في الاسلام فضا حكمه حكم المسلم واذا ولد احدهما مسلم الميراث في حال
المعقول بحكم الميراث بالمعنى الذي ذكرناه مثل علم مثل المسلم بقتله هل يجوز اشترافه ام لا من اشكال عندنا في الشرح الميراث بقتله وان كانت من ذمة الزوجية وانما الظاهر
من مراده الميراث بالميراث هذا عن ملة ومنه المسلم على ان الميراث بين الميراثين هل هو كافر فضا او لا بوجه ان مسلم لان حرية الاسلام باقية في الميراث والمسلم يعلم
ولا يعلى عليه صلى الاول بشرق وعلى الاخيرين لا الميراث بقوله حكمه في بعض اذهابنا اشرفا قطعنا في اشترافه اشكال بناء من قوله من كافر في غير ذمة من وكل
من كان كذلك يجوز اشترافه وفي الكبرى منع ومن حرمه بالاسلام المانع من اشترافه ولا في ذمة من حاله عن ابوين وهذا لا ينفردون ولقد علم المسلم كل مؤلف يولد على
الفطرة ويحتمل الاشتراف ان ولد في دار الحرب عدم ان كان ولد في دار الاسلام على اصالته الدارين واغلبنا حكمنا بالاول ذكر في كتاب الميراث من قوله مقتضى
الفرق بين الدارين محتويات مجموع الادلة من الكتاب السنة على جواز اشتراف ذرية الكفار والنساء فمؤلف كتابنا اهل الودة من عاصم جند الفرق وبقية الحق في الشرح
والثالث مؤلف كتابنا اهل الودة من في صحيحنا باجماعنا واخبارنا وبلوغ من كلام ابن الجند فضيل اخذ في الكون في دار الحرب وعلمه ما قاله من كان من ولد الميراث
خاضع مع العسكري وقت الحرب استرنا في كون الميراث بالميراث في ذمة الزوجية والحاصل من الميراث ظاهر لا يحتاج الى البيان فان كان
ان الفطري بنفسه عنه ويجوز عليه زوجته فالحق ايقن قبل التوبة كذلك وكونها حرم عليه لا اولها بخلاف الثاني ليس عرفت ثم في البناء عليه بغير خفاء في الظاهر
من انه لا خلاف ولا اشكال في عدم جواز مثل المسلم ان لا يثبت مسلم كغيره مسلم ولا يقتل به مسلم وابوه بعد كون الحاصل من الكافر من كونهم ملحقا بها وولد غيرها
لها يكون مسلما فانه بشر وان اضر من قبل البلوغ لان بعد البلوغ ان سلم فلا يثبت انه مسلم وان لم يثبت فهو كافر والولاية غير معتبر السند وان كانت مشهورة ولا ظاهرا
المعقول اوجه كون كافر بعد ان الكفر لا على السبيل اصله وكذا الازمنة لعدم سبق الاسلام فالسجد لا يحكم عليه بشي حق ببيع وبخاء وشبهه ويكون ظاهر الحكم
الاصل وبقوله انه وان كان من اسلم للنفس والنفس ونحوه وعدم ظهور عدم الكفر اشترافا في كل فقهنا الفرق بدار الحرب غير ليس معتبر فان الدار لا يكون
ولا اسلم وهو ظاهر ولا جليل ولا اخبار غير ظاهر فضا عدم الفضيل في طمنا تعرف عوم لا ذمة الدار على اشترافه في ذمة مطلقا كما فرغ الميراث وبقضيل ابن
الجند اوجه غير ظاهر وكذا خبر لا شك بعد تحقيق المن وعدم مدخلية فيه وابوه لم يظهر في ذلك ذكر المن مع عدم تحقيق الحق فيه **قول** ويجوز طاعة
اي لا يخرج اموال المسلمين عن ملكه بل يمنع الحاكم ويجعل الميراث ممنوعا ومحجورا عليه من الضرف في امواله لتلا بيلها وجوبا على الظاهر كما يمنع سائر المحجورين عليه مثل
الصبي السفيرة والمفسدة فانه قد عاقب بغيره في الجملة فان تاب ورجع الى الاسلام فهو اولى بالمصلحة من ما يولد كالبائع الرتبة بعد والمفسد بعد والافسدة
ان زواله لم يخرج الحكم الحاكم كما في غيره فان في شرح قوله ويجوز الحاكم على امواله لتلا بيلها بالانفاق فان غادر فضا حقهما ظاهر هذه قوت الخبر على
حكم الحاكم وهو احد الوجهين في المسئلة ونحوه في الازمنة انما يثبتها بنا طمنا بغير الحاكم ومثل محجور المحجورين في الودة لها العقل فوجودها بيلنا من ثبوت المعلوم
اقوى وهو اختيار العلامة في القواعد والشهد في ذلك ليس بظاهر فان طمنا بغير الحاكم ومثل محجور المحجورين في الودة لها العقل فوجودها بيلنا من ثبوت المعلوم
اجتهادنا لا يدخل في المظنون ان الكلام في انه بعد ثبوت الازمنة وانما هو محجور عليه بغيره او يحتاج الى الحكم الحاكم ثم اخذنا من كتب القواعد في الميراث من غير زو
دليل عدم غير جليل فكانه ترك الظاهر كما استرنا اليه فضا جليل ثبت استثنائه عليه لا في الميراث ولا في غيره

خواجه نصیر

[illegible]

على الزدة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلیٰ وعلیٰ
المصدق فی الخیر
المنهج المطالب
فی المعقولات
العددان کما فی
ما سبق فی
الاعتبار فی
فروع فی
نشر المال
وعلیٰ علیٰ
القود ان فی
سقط وجب الی
القود وعلیٰ
بالذبح ان
ولو فی الحان
فاقول ان
على اقل من

ولو هلك فأنزل العمد فالدين في ماله على راي وكذا الوهيت لم يقد عليه حتى مات ولو لم يكن له مال سقطت من

كتاب الخلف

واما ان يقتل جبرائلا اخرى عنده من اصاب بدم او جمل والجمل المخرج فهو بالخيار بين احد ثلث اما ان يقتصر باخذ العقل او يعقوبان او اراهم
واعيايهم وما في ردائهم بن الفضل عن عبد الله قال العمد هو القود او رضى المقتول او وليا عا مينا في دالة الخاصة كل تركبها وسندها
شيئ لعدم الصخرة المطلوب فان الظاهر منها انه لا بد في قتل العمد ما القود ويحصل رضا الولي باي شيء كان اما ان يعقوب او ياخذ الدين الكرا والقل
هو مما لا نزاع فيه قال في لفظ ونقول بالموجب الحديث فان الواجب له القود اصل ارضان طلب الدين في السند بخبر سنان ومحمد بن علي
عن يونس ثم انه يظهر منهم ان مقتضى المذهب الاول ان قتل الدم ان طلب المال يتخير الحائز بين دفعه بين تسليم نفسه للقصاص لم يجب قبول المال وان قل
وان لم يعطى على مال يصح عقوبته ونصا القاتل ان المال ليس حقه وان لم يعطى عن القود مطلقا يسقط ولم يجز له طلب المال والدين فانه لا بد له عليه
كان له الا القود وقد عفى عنه بخلاف المذهب الثاني فانه كان يتخير بين القود واخذ الدين فاذا انزل القود على الاخر الا ان يعقوب عنه اية ويطلب من المال ان عفى عليه
كان الدين او اقل فانه اخذ ما يلزمه وان لم يجز عليه دفعا طلبه وهو ظاهر فقلنا ان من ابرز الجسد والدين في عقوبته اية ثم اعلم ان الخلاف حائز في قضاة القود
والجراح ايضا وان دليل المذهب المشهور جسد لكن في اشكال من جسد حفظ النفس عن القتل والجراح واجب لو سلك المالكها امكن ولم يزل الجراح
اريد ان يتركه ان يترك ماله ويخلص نفسه على ماله لئلا يتركه ولا يجوز الجراح لثله وامثال ذلك لا يتركه فكان ينبغي ان يجب على القاتل بدل الماله ان رضى صاحبه
الدم وليس مقتضى المذهب الاول دليله عدم الوجوب بل الماله عليه بعد رضا والى الدم به كما يفهم من كلام صاه هذا المذهب اذ لا منافاة بين عدى
وتجوز شيء عليه سائر غير القود وبين جواز اعطاء المال على القاتل ليلخص نفسه من القتل بعد رضا والى الدم به لوجوب حفظ النفس المعلوم دليل اخر نقله عن
فان كمال غائل يدرك ان الذي لا يفك نفسه من القتل بالمال الذي له خصوصا اذا كان قبل احد ادموم كانه يجب عليه ان يقبل القود الا بالبراه وليس ان
يقول ما ريد القود والبراء اقله فضا صاه فليس هنا ما يقتضى عدم وجوب حفظ النفس بماله حتى يتخصص اذ لا وجوب حفظ النفس به فاما ما لا يجوز ان يعقد
كما هو مذهب ابن الجندب وابن ابي عمير وان كان المذهب هو المشهور فانهم ولا شأن الا بالحق وان يقتل نفسه بالماله وان كان اضعاف الدين بعد
رضا والى الدم ان امكن ذلك اعلم ايضا ان قول المصنف ولا يجب له الاصلح الى ارضاء والى الدم والقاتل بما ساء على المذهب المشهور وان قوله ولو عفى على الدم عن
القصاص من غير اشتراط مال يسقط القصاص لم يلزم القاتل مال ولا يترك اصله منفع على قوله ولا يجب المصنف على المذهب المشهور فلو قيل بعد هذا يجب
الدين اذ لولا الدم كان احدا لا يبرئ شيئا والدين فاذا اسقط احدنا بقي الاخر فطلبه وهو ظاهر وكذا قوله ولو عفى على مال لم يسقط القود فانه اذا اسقط من
معين بعض لا يسقط بدون العوض رضا صاحبه فان رضى سقط المسقط وبقي العوض والا فلا يسقط بل يبقى كما كان بخلاف المذهب الثاني فانه يسقط القود من
الدين رضى القاتل ام لا لان من له احد الامر ان اذا التزم احدهما سقط الاخر وما قوله ولو لم يرض الخ فهو صحيح على المذهبين وهو ظاهر فليس من فروع المذهب المشهور
وقوله ولو لم يرض القاتل فبما الدين فلولو الدم القصاص الا ان ينفقا على انظر فيهما او عفى الولي القصاص من فروع المذهب الاول اذ على تقدير التجبر ليس لعدم رضا
فبما الدين بعد اختيار والى الدم ذلك فانه على تقدير التجبر لو لم يرض القاتل بالدين لم يقع القصاص بل لولا اخذ الدين منه هدر عليه فانه احد فردي التجبر فيه فله
اختياره وهو ظاهر قوله ولو هلك الخ اذا مات قاتل العمد وان الذي وجب عليه القصاص قبل ان يقتل من يغير نفسه من جانبه على ما يقتضيه ما بعد فقد
القصاص يسقط وهل يجب الدين ام لا ظاهر من الرمز ما لا يلزم ابطال دم امرئ مسلم كما يقتضيه ما روي عنه وعنهم في عدة اخبار لا يبطل دم امرئ مسلم ولو قتل
وفى قتل مظلوما دم امرئ مسلم ولو قتل نكالا ومن قتل مظلوما غدا جعلنا لوكه سلطانا وضيقنا ظاهرا على المشهور فان الواجب كان لا القصاص في مقتضى سقط
بعده فوجوب عوضه يحتاج الى دليل اخر ولا دليل اذ الرواية وان كانت صحيحة مخصوصة بالا بطل اختيار ايسر من المكلف وهذا لو مات ولا مال له ولا قريب له
يبطل بالاجماع وغيره من جمل ظاهر في كون الدين في مال القاتل وهو ظاهر لا مال له فانه ما جازا وجب ماله شيء وبعد الموت لا مال له واليها يترك مال الوتر الذي
انقل منه اليهم يحتاج الى دليل والا غير ظاهر في الدين فان اظهروا المراد من السلطة على قتله وهذا لا تسلط له على اخذها مع جواز الحائز على المذهب المشهور ونعم هو مشهور
على مذهب ابن الجندب وابن ابي عمير فانه لا بد من القاتل بالدين في الاول بل يلزم القاتل بها بالبراه في الاول وهو ظاهر ويقولها بعض من لم يقبل هذا المثل المحقق اتفاقا
لو هرب لم يسلم نفسه للقود حتى مات الذي يقول بالدين في الاول بل يلزم القاتل بها بالبراه في الاول وهو ظاهر ويقولها بعض من لم يقبل هذا المثل المحقق اتفاقا
سقوط القود هنا يسببه فهو مفسر مسقط للقصاص الواجب فيجب عليه عوضه وهو الدين كما اذا اخلص احد من وجب عليه القصاص حتى مات يجب على الخاص
الدين لم يرضه من جبرائلا اخرى عن عبد الله قال سالت عن رجل قتل رجلا عدا فادفع الى الولي فدفع الولي الى اوليا المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل
من يدا اوليا فقال اري يجزى الذين خلصوا القاتل من يداي لا يباح لي بانوا القاتل قبل ان مات القاتل وهم في التبع فقال ان مات بعضهم الدين ولو ابرئ ابن
ابن نصر وهو البرنظي عن ابي جعفر وهو ابو جعفر ثم وهو ابو جعفر الثاني اعني الجواد في الاول وهو الباقر في الثاني كما يفهم من ايراد فيج لا بد ليس من رجاله ولا
من رجال الصادق في رجل قتل رجلا عدا ثم فرغ يده عليه حتى مات قال ان كان له مال اخذ منه والا اخذ من الاقرب الاقرب ومثله رواه ابوبصير عن ابي بصير
وزاد في اخرها فانه لا يبطل دم امرئ مسلم وللدين والرواية المقدسة وهو مذهب المشهور والشيخ في بر وابن السبكي وابن زهرة مدعي الاجماع ونحوه
قال ابو الصلاح على ما ذكره في لفظ وقال المصنف في اذا غفل رجلا وجب عليه القتل فهلك القاتل قبل ان يسفاد منه سقط القصاص الى الدين وبه قال
الشافعي قال ابو حنيفة يسقط القصاص الا لا بد له ليلنا قوله لا يبطل الخ ثم قال ولو قتلوا يقول ابن حنيفة لكان في ابلان ولا يبرئ عندنا الا بالبراه في الاخر ارضيها
وذا في الاصل المصنف وهذا يدل على زوجه وقال في ط قال قوم يسقط القود الى غير ناله هو الذي يقتضيه مذهبنا ونقل عن ابن ابي ريسان قال قول الشيخ في غير واضح كانه خلاف
وظاهر الكتاب والمناظر من الاخبار واصول المذاهب هو ان واجب قتل العمد القود دون الدين واما ما مات محله هو الرضا فقد سقط الى بدل وانقله الى الميتا وما
اوليا حكم شرعي يحتاج سلسلة الدليل شرعي المعتد قول الشيخ في وهو قول ابن الجندب واستدل بما ذكرناه من الدلالة وبانه اصل يدفع الوهيت حتى يقتل على اليد فاما ان وجب

هنا

الاجماع

باجل هو خرافا انه ان يملك العضو الصلح مال لا يجزئ الحق استبداد وانه ليس شر في الجوار والاسبقا فيجوز له ان يفعل بغير ذلك مع مكانه ومع
اذا نزل ليل عدم الوجوه الشرطية الاصل والحق اذ له القصاص من الكتاب المستمع مع عدم دليل ظاهر على ان ذلك من غير اضرار بقصد الاطلاق ود
الى وجود ذلك لا واد من غير ذلك ثم يجب تقريره وادله عليه سبب ذلك شي في ما عرفت اياهم وهم ردت ليل تقييد الشرع في بعض المقاصد
يجمع الكثرة في خلاف احوالها وهما على ما تخرج الى ان سائر الورثة لا لانه خلاف اعتقاد ان الامام مع الكثرة مع انه قد يكون خلاف مع وحده كما هو ظاهر من
قول لو تعدد رائج لو تعدد مستحق القصاص يجب وقوعه على الوجه الشرع لثاق جميع رثة القصاص على ذلك بان يتناول جميعا بان اختلف الصفح بغير جميعا على
عقله او بوجه غيرهم القصاص او لحدانهم فلا يجوز لبعضهم المباداة قبل ذلك فالو اد بعضهم من غير ذلك فحصل القصاص من حصص المالكين بحصة لدية
لكل واحد نصيبه منها هذا راي الحق والمصروفه ظاهر هو ان الحق الكل لا يجوز لغير النص والاستيفاء في النافع كما العند والاكثري على ان يجوز لبعض
الاستقلال في ذلك نظر عن الشيخ والسيد الاجماع على ذلك قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا وادبناه القصاص على التغليب في نوعه في نفس على ان لا ينفصل مال كان
للاخر القصاص من المال لا في غير بعض نفس من ذلك بالانطلاق الا في ما يمكن ان يقال الاجماع غير ظاهر في هذا خلافا لما في الحق والمحقق الاية غير ظاهرة في المطلوب
ليس محجة بل غير مسلم فانه يقطر بالثبوت مثل ما في الحد وجوز استقلال البعض بالاستيفاء والقصاص بعد اخذ الباقي حصرا بافقر وغيره لا يستلزم جواز بدونه
ذلك فكيف الا لوليه من مال ويمكن ان يقال يجوز لبعض ذلك الباقي اما يردون قوله او لدية والعفو فان اراد القائل فقد حصل وان اراد لدية فما تماشى
وان اراد العفو فيقو انه ايضا نابل لاحتمال ارادة العفو عنه عن المباشر كما اخذ لدية من ماله او القائل انفسهم او باذنه فيقول ولو كان الحق ولو كان الحق
الدم ووارثه صغيرا وله ولي كولد ويجوز فذلك انه لم يجد الحق والمحقق واد الاستيفاء الحق لا نذله ان يفعل مقتضى مصلحة ولا نذبهوت وفيه قبل البلوغ
والاقامة تقييد والقصاص لم يمكن له اخذ لدية ايضا فيقتضى ان يضع حقه مع امكان اخذه ونقله عن الشيخ وجوز بعض القائل عن الحق انه قال وفي الناحية القصاص
اشكال الحجب لشد اشكاله او قال فله تجوز في العفو على مال ثم تجوز في الصغير القصاص القوي شكلا استقاما في قولهم ولو اخذ الحق افا كانت رثة العفو
متعددة ورضي بعضهم بالدية ورضي القائل ايضا بذلك لم يرز المليون بل واد والقصاص لا يرد ذلك بمرء اعطاه القائل الى الواضين بالدية وهو
بنيدي القادى الى القائل لو قال لعاني لكان ولي وان لم يرز القائل لم ذلك ايضا ولكن عطاء مقدرا فيجب من غير الدية الممثلة في كل ظاهر على
بعض الورثة دون بعض جاز لغيره لعاني اخذ لدية بتمتص مع رضا القائل وله القصاص ايضا ولكن يرز القائل مقدار حصته لعاني من لدية وبغيره في
عليه ايضا في اجعل من راج عن بعض اصحابه في الميراثيين في رجل مثله له وليان نفى احدهما والى الاخر ان يعفو قال لو اد الذي لم يعف عن قتل
وردد في لدية على اولياء المقتول المفاد منه وغيرهما مثل حجة في لاد الخاطي فيقتل مثل رواية اسحق بن عمار عن جعفر بن عبيد عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
ذي همام له منه ضربة حارة فيقطر الدم ويصيرت ويرفع عنه حصته الذي عفا الدالة على سقوط القصاص يعفو بعض يقين الدية في الناحية لاصول الضعيف في
بما ذكره العظم من هذا القصاص الدية الى القائل مقدار حصته عن غير حصته فيقول لو افترض الحق لو اراد بعض الورثة القصاص من القائل ادعى على البغفر
الاخر من شركته في استحقاق القصاص العفو القائل على ان من صد الشريك المدي اخذ الشريك المال الذي عفى عليه من الخاف ان قتله بالخاف وان لم يقبل الماله
فان منكم الاثبات اثبت الاستحقاق الخاف في اخذه مقدار تمام حصته لعاني فان كان ما اعطاه شيئا غير او ما اعطى شيئا من حصته واعطى الاكثر وان لم
يقبل الشريك بل لم اعطوا لا على مال ولا على غير مال ان امك اثباته فقد حرمه والاخذ بالخاف من القصاص اذ ان على حصته من الدية التي هو حصتها والشرط
على شركته فان ضحك القصاص الذي تقع فلا يجب ولا شيء له وان لم يرز فله اخذ حصته من الدية من شركته القصاص الكل وانع الخاف لدية في لاد القائل بل يكون
معبرا بوجوب القصاص فالورثة فضل القائل قاصدا من غير ان يرز الديان من غير ان يضموا الم الدية على الى الم والمحقق جماعة لان الواجب هو القصاص وذلك
الورثة والفرع عدم المال ولا يجزئ الورثة اسقاط حقه فيحصل فناء الدين فانه بمنزلة الكتب هو غير له لاد دين المورث وهو ظاهر وظاهر الاية والاثبات الذين
على ثبوت القصاص مطلقا ما كان المقتول مدونا معصرا لا من غير الجواب كما مال على تقدير الاستيفاء في الشرح عن جماعة مثل ابن الجبدي والشيخ في ثبوت
ليس لهم القصاص الا بعد ضمان الدين لهم ولم العفو وعوطي روى ان لهم منع الوارث من العفو القصاص حتى يضموا الدية بغيره الصلح والاصلاح والقاضي بن زهير
والكيد روى صفى الدين محمد بن محمد العلوي الموشو ذكر في مسألة له في هذا المعنى في رواية عبد الحميد سيف قال قال سالت بالحس الرضاء عن رجل قتل وعليه
دين وولته مالا واخذ اهله الدية حتى قتل عليه ان يقضوا الذين قال لم قلت هو لته شيئا قال انما اخذ الدية يعلم ان يقضوا عنه الدين هكذا اخذ الم
واجاب عدم الدية على المنازع لاحتمال كون القتل غير عمد وان السوال وقع عن اولياء اخذ والدية ونحن نقول بموجب قول هذا الرواية ظاهرة في عدم الدلالة
على المراء والخفي في الاحتجاج رواية بن جعفر بن ابي عبد الله في رجل قتل وعليه دين وليس له مال هل للاولياء ان يهبوا له لقائه فقال ان اصحاب الدين هم
فان هب ليما زاده للقائل جاز وان زاد والهود فله في ذلك حتى يضموا الدين للعلماء وهذه الرواية لا ير عليها شيء مما ذكر اما تجوز كون القصاص حراما
فنفي بقوله وان زاد والقول وما كون السوال وقع عن اخذ الدية فهو ظاهر لا ينفاء واجاب المحقق في النكت بصف السند انه قد مرها فلا تعارض اصول جميع
الشيخ ابو منصور الطبري في كافيته بان القائل اذا بذل الدية وجب قبولها ولو يكن للاولياء القصاص الا بعد ضمان ان لم يبد لها جاز القبول ضمان قلنا
الرواية على الوجه الذي ذكرها لا ير عليها شيء مما ذكر كما بينه لكن في تعليقه ان كان من المطلوب عدم جواز العفو وهي تدل عليه ان الحق في تسليم ذلك قال
فيقول عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل قتل وعليه دين وليس له مال هل للاولياء ان يهبوا له لقائه وعليه دين فقال ان اصحاب
الدين هم المحض للقائل فان هب ليما زاده للقائل ضمنوا الدية للعلماء والا فلا ولا شك في عدم دلائلها على المطلوب لعل المص هكذا رواها وبوديد انه
معنى لقوله وهم الخصام كون طلبة الاولياء يتفرغ نال عليه بقوله فان هب ليما زاده للقائل ضمنوا الدية والقول بعد ضمان الاول وثبة الثاني وبالجملة

رواستو

[illegible]

ويدخل مضاف الطرف في نكاح النفس مع اتحاد الجاني والضحية فلو تكرر الجاني أو ضربه الواحد ضربين لم يدخل ويدخل فيه الطرف في ذرية النفس مع اتحاد الجاني والمطالبة بالدم في الاستيفاء مع الاشتراك أو اشتراك الأب ومن لا يقصص منه مع من يقصص اقص من الشريك بعدد الآخر عليه فاضل جنايته ولو كان الشريك سبعاً أو لوى ولو اشتراك جماعة في قتل واحد فلولي قتل فاحكم به الباقي ما فضل عن جنايته وقيل أكثر بقدر ما فضل عن مية المقتول في الباقين دية جنايته على المقتولين وقتل الجميع فبهر ما فضل عن دية المقتول فيما أخذ كل منهم ما فضل من دية عن جنايته من

[illegible]

ثم خرج منه آخر
فمنقص

فی کلہم فاضل جانیہم
وہ الدم

ان الضيف ان

الحا و ز فبته

الارزاق

تختاوندی

من العبدان
الضعفاء

فما وقلنا الله

الحمد لله الذي جعلنا من هذه

من الخدم من لم يكن

صفحة ١٠٠

من مملکت خراسان

من باب نفقته

ملفوظات

46

باب

ولو انصر من قاطع اليد ثم مات المجني عليه بالسراية ثم الجاني وقع القصاص بالسراية موقوعا ولو تقدمت سراية الجاني هذه واخذ المولى نصف الدية على اشكال لو قتل
المحررين فلو لم يملكه خاصة فان قتل احداهما فلا خلاف ان الدية موقوفة على العبد فلو قتلها بغير قصد او على التعاقب بغير ان كان لم يحكم للاول فيكون للثاني ويكفي في الحكم للاول اخيرا
المولى اشتراكه وان لم يحكم الحاكم ولو قطع الحر من رجلين قطع بميمته للاول ويسره للثاني فلو قطع بالثاني لثقل الدية وقيل الرجل ولو لم يكن له يد جلد الدية سقى

مصاصا وعلى الثاني لا يلزم العوض فيها ختام الدية فلو كان له يد من العول بعد حصول الطرف في النفس او وقع القصاص للطرف كما قال في الشرح
لما ذكرناه من العوض ذلك كافيا ثم اعلم انه لا فرق بين القصاص والدية فلا يفرق جواز القصاص من غير اشتراك الاشكال في اخذ الدية فينبغي جوا
اخذ الدية التام لا نهى عن النفس الذي وقع مصاصا كالقصاص وان الدية انما يكون مع التراجع فذا رده عليه فلا معنى للاشكال في قولهم ولو انصر الجاني
ان قطع شخص بغير قفسونه لم يقطع يد ثم ما المجني عليه بغير الجناية ثم مات الجاني ايضا بسراية القصاص في النفس بالسراية موقوفة لا بد من الجاني بعد قتل
المجني عليه وجوب قتلته بمقتضى القصاص كما لو قتل دية فلو كان سراية القصاص هذا فيقتل ان لا يكون مصاصا وهذا لو مات الجاني بسراية القصاص
المجني عليه بسراية الجناية لا يفرق على المجني عليه فيقتل نصف الدية بل تمامها فان هذا ان تلزم موت الجاني عن موت المجني عليه اما اذا تقدم عليه مثل ان مات
بسراية القصاص المجني عليه بالسراية فقال المصنف ان الجاني هذا ويحتمل ان يجب نصف الدية في مال الجاني لان قتله بالسراية هذا ولم يسلح ان يكون مصاصا
لقتله انه لا معنى لوجود العوبة على سبيل العوضه اسقاطا لانها قبل جرمه مقتضية ما يقع للقصاص محلا فذا سقوا ما يقع بالقصاص لدية هو موقوف على
بني النصف فيقتل تمام الدية وعدم شيء اصله وقع مصاصا بمعنى ان لا يوجب مصاصا ولا دية لان السبب المقضي جرمه الجرمه وتحقق في علمه قتله به
فخرج ذلك من وجوب القصاص بل يقال لا يفسد كما اذا جنى على احد ثم قتل المجني عليه ثم سرى جناية الجاني فانها لا تثنى في مال المجني عليه نه لما كان سبب
مقتضا ما وقع هذا مصاصا لولا ان كل واحد جرح سراية فيقال بل بعضه ببعض من غير زيادة لاحدهما على الآخر قال في الشرح والمولى الاول وهو مقتضى الشرح
ط والمحقق المصنف في غير هذا الكتاب لفرق حاصل بين القتل وبين هذا فان في صور القتل صانعا متباينان كان مجنبا عليه فالحكم في المسئلة الاول
وتمثل المحررين في الميمه لا يمنع من تخالفهما في بعض العوارض والحصل مقتضيه هو ما مضى فان الجرح الاول سببا لقتلها نفس مقتضى فيجوزها والغير
الاخير اذ اضاء النفس بل اضاء الطرف وسراية غير مقتضية في النفس غير عوض ولا يخفى ان هذا الفرق غير مؤثر لان مقتضى القصاص المجني عليه الجاني بغير
مع تقدم عليه لا في قتل المجني عليه حتى يفسد كونه جانيه وان تخالف المحررين يجوز بحيث يكون خارجا عن القواعد مثل ان يلزم قتل النفس نصف الدية
مقابل النفس ان ما ذكره في بناءه يدل على تمام الدية في المسئلة الاول ايضا فان مقتضى الجاني ان كان مقتضا الا ان سراية الجاني هذا
وليس بعوض وان تلزم كما اشترط اليان نظرا في ما ذكرناه من انه في نفس الامر قتل نفس جرح بسبب قتله نفسا بجره فلا زيادة لاحدهما على الآخر فلا يشترط
الاظهر للاصل ما ذكرناه من ان جرح السراية هذا فينبغي تمام الدية في الثانية بل في الاولى ايضا فلو قتل المحرر الجاني اذا قتل حرين عمدا
عدا فاجبت وجوب القصاص فلكل واحد من القاتلين قتل القاتل وليس له بالاصالة الا القتل لما مر من ان موجب لعمد هو القتل خاصة وقد
وجد بالنسبة للمقتولين فلو لم يملك القصاص الدية فان قتله رفعة او كيلة او احدهما مع كونه وكيلة للآخر فقد استوفى فيها حقهما وليس له
نصف الدية في مال الدية لا مقتضى القصاص ولا يخفى الجاني اكثر من نفسه كذا لو عفا لهما على غير شيء او على مال ولا فرق في ذلك كله بين
قتل الجاني اياهما معا وعلى التعاقب كما مر اما اذا قتل احدهما من غير كاله من الآخر استوفى القاتل حقه لان عليه لدم تاما فله قتله من غير رشو
لنفسه لا لتفريق الدية في مال الجاني لئلا يلزم ابطال امرى مسلم ولقاتل ان يقول ما كان عليه الا القصاص وقد افاض بها وباشيافا غير
ما استحقه مثله فابقه للآخر محلا لاستيفاء ابطال امرى مسلم لزم من استيفاء الغير حقه ان فرض عدم اهل المولى كما اذا مات الجاني لعمدا
يفضل القصاص لعدم بقاء المحل لا يلزم الدية فان لازم جنايته كان القصاص فقط فلو لم يكن ان يفرق بين ما اذا قتل المولى الثاني وعدمه ويمكن ان
يقال ايضا بالفرق بين القتل بالزيتية المعينة كما ينبغي في العبد فان كان بالزيتية يمكن للمولى الثاني قتله بغير اذن المولى الاول وعلى تقديره يمكن
الزيتية بالدية ولو قتل المولى الثاني بغير اذن المولى الاول وكان له استحقاق في الجرم لا يمكن القصاص فيكون عليه الدية ولا شيء له على القاتل انه لا يمكن القصاص
لعبد المحل لا الدية لعدم مقتضى هو القاتل بغير العمد كما في العبد ويكون للثاني عليه الدية لانه قاتل يفيضا ولا يمكن قتله لاستحقاق الغير قتله بالغير
ولا يمكن ابطال امرى مسلم مصلو الدم فيلزم الدية عوضا عنه اما لو قتل المولى الاول فلا شيء عليه يمكن ان يكون للثاني الدية في مال الجاني
قولهم لو قتلها بغير العمد الجاني اذا قتل العبد حرين فان كان دفعة شتوا ولياها في نفس العبد فلها مثلها واسترقاقه فيكون مشتركا بينهما بالنصف فيقتل
به ما يفعل بالمشتركة وان قتل كل واحد منهما بغير العمد لا يلزم الدية على مولاة شيء لا يوجب الجاني المملوك اكثر من نفسه كانه لا يزداد وزاده وذا خرى للزيتية
والاخيلا والاعتبار ووجه محتمل ان يكون له نصف قيمته على القاتل فان نصفه بجره القتل صا لاحدهما ونصفه للآخر فقتله تقويت للنصف للآخر
ضمنا ولا يمكن القصاص لونه نصف قيمته وان كان على التعاقب الزيتية يشترط ان ايضا فيه كما في صورة المعينة ان لم يحكم الحاكم بان العبد للاول ولانما
يحكم به لانه اخا والمولى اشتراكه واذا قتل الآخر بعد الحكم بانه للاول يكون هو للثاني يفعل به ما يريد من القتل والاسترقاق مما يترتب على الز
بغيره لانه من صحته واداره على جعفر في عبيد جليلين قال هو بينهما ان كانت جنايته ثخيثا بقيمتها قتل له فان جرح جلد في اول النهار وجرح
في اخر النهار قال هو بينهما ما يحكم الوالي في الجروح الاول قال فان جنى عبيدا في جنايته فان جنايته على الاخير والاخيلا المولى اشتراكه في الحكم
بانه لا يحتاج الى حكم الحاكم في اختياره وتصديره من دون الحكم فالمراد بالحكم كونه له في نفس الامر لا وجود حكم من الحاكم للاصلح فيجوز ما يدل
على ان المولى للمقتول اشتراك العبد الجاني وان الجاني لهما ما يقتله او يسرقه او يفسد ما يقيم التام في بعض هذه الاحكام مما تقدم في الحر في قولهم
لو قطع الجاني اذا قطع الحر يمين حر ثم قطع يمين حر آخر قطع يمين الجاني للاول وقطع يساره للثاني لان اليمين قد استحقها الاول فكانه صا لا يميز
وقطع يمين الاخر بقطع يساره باليمين كما اذا قطع اليمين من لا يمين له وفقد المثلث منه وقد نقل في بيع الاجماع على قطع اليد ان كانت مخالفة
للمقتضى قد دل عليه وايضا جيبا يستأجر في جعفر ولو قطع هذا الحر لهما لثقل يلزمه الثالثة اذ قصاص ليدان لم يمكن لزم الدية وهو مقتضى

كتاب
 عشر اعنه عبد الله
 جنايته منه وبين
 المظلمين
 فتمت القضاة
 الأولى
 فلا قبل المسلم بالزنا
 الزنا المحض
 لم يزل القضاة
 معصونون بالنسب
 ومن عليه القضاة
 في المستحق
 في غير

لوقته من قبل
الثاني كون القاتل مكلفا فلا تضاعف على الصبي المجنون وان كان مبرأ بل تؤخذ الدية من عاقبتها ويصدقان لو اوجبا القتل حال المجنون والصبي
ويقتل البائع بالصبي المجنون بل الدية الا ان يقصد الدفع فلا دية ايضا

عوض له على المثل سزا ولا بالزاني المحسن الذي جبت له ايضا احدا منهم ليسوا بمعتقوا الذي لو كانوا بالنسبة الى المسلم الغير المأذون فلا يقتل بهم
كذا يقتل من اقصر شخصا في الاطراف والرجل من غير ان يتكدر في ذلك قتل فان دمه غير معصوم بالنسبة اليه كذا لو ضرب حدا او قطع اطرافه في الجبل
فتركه مات لا يقتل من الحاد فانه غير معصوم الدم بالنسبة اليه هو لم يرد بقوله والمالك بغيره القضا او الحدان كان التقيد بالمسلم بالنسبة اليه لغو
في المحفوظات المذكورة غير جدياتهم وكذا من كان عليه ضامن شخص غير معصوم بالنسبة اليه ولكنه معصوم بالنسبة الى غيره فانه قتل غير مقتض
يعطى الاول الذي جلا شرطه في الثاني كونه الخ ثاني شرائط القضا الخمسة كون القاتل مكلفا فلا تضاعف على المجنون الذي قتل شخصا
جنونه سواء كان مطبقا ام لا والقاتل حال فاقته وان كان مجنونا في وقت اخر حكمه حكم القاتل المطلق وكذا الصبي ان كان مبرأ لو قتل شخصا مطلقا
صديا كان او غيره بحيث لو لم يكن صديقا لاقتل منه لا تضاعف عليه لعل الدليل في القلم عنها الثابت بالحق الاجماع الشاغل في القضا واحد
المؤخذة عليهما التكاثر كذا في القضا وعدم القضا في التام يؤيده وهذا الدليل خصصه عموما الا باثبات مثل النفس والنفس الحر المجنون في القضا
جنونا وكذا الاختلافان تخصص القاتل والاختلاف في الجنايات والاختلاف في الاصول وفيه تامل فانه على تقدير قتل مجنون او
يجوز ان كان الجنايات خاصا وضامنا وكذا الاجماع وفيما نحن فيه ليس كذلك فان الثابت بانها دفع القلم عاما وهو قاتل الشخص غير القضا كالا باثبات الاختلاف
بغير الصبي المجنون على انه قد يقال ليس القضا من باب القلم فان الثابت بانها دفع القلم عاما وهو قاتل الشخص غير القضا كالا باثبات الاختلاف
ضمان المتلفات والدية فاما يوجب الدية يمكن ان يكون موجب القضا ان كان عمدا نعم لو كان بحيث سلب عنها القضا مطلقا ولا يمكن ذلك بل يترتب
على فعلها القتل مثل فعل التام واليهاء يمكن ان يبق بعد القضا العقد تحقق العدا الذي هو موجب القضا بالحق الاجماع كما مر ولكن يجب الدية حد
من لزوم هدم امرئ مسلم الذي ثبت بطلان القضا والاجماع ورواه ابن عمر بن عمار عن جعفر بن عيسى ان عليا كان يقول عمدا قضيت خطأ فاحمله
القائلة وهذه اصرح من الاية فانها لا يمكن ان يكون خطأ عمدا فصح في ذلك في صحيحه في بصير عن جعفر قال مثل عن غلام وامرأة قتل رجلا خطأ
فقال ان خطأ المرأة والغلط عمدا ان احب ولها المقتولون يقتلونها فلم يرد على اولياء الغلام حسنة الا انه لم يخبر حمله في بيت على من بعض
القاض على ان عمل بعضهما او على عدم الادراك التام قال المراد غلام لم يرد له بعد الكمال لا فادينا انه اذا بلغ حسنة اشياء اقصر منه في ذلك السكو
عن ابن عبد الله قال امير المؤمنين في رجل قتل رجلا خطأ فقال امير المؤمنين ان بلغ الغلام حسنة اشياء اقصر منه واذ لم يكن
بلغ حسنة اشياء فتوفي لدية وصح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال عمدا قضيت خطأ واحد وبطل على لزوم الدية على القاتلة فيمكن جعله
على عدم القضا حيث لم يبق على عدم القضا صريح في كل حال ان للصبي خطأ ولا شك في الخطأ الذي يترتب على القاتلة فيكون في العمد كذا فلا
يكون مضاعف قتل ويؤيد قولنا لا تضاعف بعد القضا على الصبي المجنون كذا لعل القاتل بالواسطة او لعل تحقق القضا للصبي لا يغيره قال سالك
ابن جعفر عن رجل قتل رجلا مجنونا فقال ان كان المجنون اراده قد دفعه عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من دية ولا شيء ويحيط رثة الدية من بيت مال المسلمين
وان كان قتل من غير ان يكون المجنون اراده فلا يؤمن ليقاد منه وادى ان على ثلثة الدية في حاله يدينها الى رثة المجنون ويستغفر الله ويتوب اليه هذه
تدل على وجوب الثوبة والاستغفار ايضا تدل على عدم القضا على المجنون وبطل على ايضا ما في الصحيح عن ابي لور قال قلت لابي عبد الله في جعفر الصالح
رجل حمل عليه رجل مجنون بالسيف فضره المجنون فقتلوا الرجل السيف من المجنون فقتله فقال ارى يقتل من ولا يغرم فيه على الامام ولا
يطلب منه هذه تدل على عدم القضا على المجنون فتدل على عدم القضا عليه باضمار الاول في رواية يزيد بن معاوية العجلي قال سئل ابو جعفر عن رجل
قتل رجلا عمدا فلم يبق عليه الحد لم يصح الشهادة حتى خوطب وذهب عقله ثم ان قوما اخرين شهدوا عليه بعد ما خوطب انه قتل فقال ان شهدوا عليه باقتله
وهو صحيح ليس بعملة من ساد عقل قتل مروان لم يثبت عليه ذلك كان له مال يعرف دفع الى رثة المقتول لدية من مال القاتل ان لم يتركها
اعطى الدية من بيت المال لا يطلب امرئ مسلم وهذه تدل على اشتراط العقل في القود على القود وقت المجنون ان كان الموجب من الاثام ورواه
السكوني عن ابي عبد الله ان محمدا بن بكر بن ابي امير المؤمنين ان يسأله عن رجل مجنون قتل رجلا عمدا فجعل الدية على قومه فجعل عمدا
سواء وصح محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال كان امير المؤمنين يجعل خيابة المعو على عاقلة خطأ كان او عمدا ولكن بقاؤه قد مر في بعض الاخبار ان
بلغ الصبي حسنة اشياء اقصر منه من يقتله ويقتل في بعض الروايات انه اقصر عشرين سنة كانه ذهب اليه في بيت كما يظهر من التاويل المتقدم
فيمكن ان يجعل على من بعد القضا منه فيكون القضا على الاثام والاختصاص على ما يدل على تخصيصها وتكمل ما ورد في عدم القضا على عمدا القاتل
كالمجنون والاثام جمع بين الادلة في قوله لو قتل ثم جن قتل قتل ليدل من قتل شخصا وكان موجبا للقضا ثم جن قتل شخصا من القتل والقتل
يضاعف في قوله يضاعف الخ اي لو ثبت على الذي كان مجنونا وعلى الذي كان صديقا القتل العمد لعدان الموجب للقضا فادعى كل واحد ان القتل
كان وقت المجنون والصبي كان القاتل فلو لم يثبت على ذلك لانها قد كانوا الاصل عدم رفاها حين القتل لان الموجب للقضا انما هو حال الاثام والبقو
والاصل عدمها حتى يثبت للشام بالثبوت والاقراء لم يثبت مما منكون فالقول فوطها وان مدعى القتل هو المدعى شرعا وهما منكران ولا يثبت منه سقط
فانه قد يترتب الاصل عدم قتل القاتل ان ثبت موجب القضا العمد لعدان فكونه مسقطا يحتاج الى الدليل في قوله يقتل الخ دليل قتل
البائع بغير البائع عموم الكاثر السنة والاجماع الدال على جنو تضاعف النفس بالنفس من غير تخصص صريح في اخرج قتل البائع الصبي من العقل والنظر
ليس على تكليفه ما يفوت وما في صحيحه في بطلان القضا فلا يؤمن لا يثبت منه عام لم يسلخصه العوز ذلك كله لما تقدم من ان الجنايات الواحدة الصبي
سلم التحصيل انما يخصه ان كان خاصا صريحا لا يثبتها الاطلاق وانما ليس كذلك فانه يمكن ان يكون معصوما المجنون ويؤيد ان البحث في

في الجبل ولا يرد في القضا

ويكون دية

حين قتل

روى صاحب الجليل

وفي السكران اشكال الفوق الى الدية عليه كذا البيع نفسه شارب لم يرد ولا فود على النائم بل الدية خاصة لثالثا ثلثا ابوه القاتل على الاب في قتل ولد
الدية وان تمهده كذا الجذ ان علا ويقتل الابن بانيه والام بولدها والجذ ان كن للاب والام والجداد للام وان كانوا ذكورا وجميع الافارب لو قتل الجحول احد المتكئين
مبل القرفة فلا فود وكذا لو قتلها اما لو رجع احد فانه يقتل بعد دفع نصف الدية وعلى الاب نصف الدية ولو ولد على فراش كالا لامة والموطوءة بالثبته فلا فود عليها
وان رجع احدهما بخلاف الاول لبثوث النبوة بالفراش وفيه نظر متقن
لا الذبح

المجنون في لزوم الدية في ماله وهو قوله واري ان على قاتله الدية في ماله بدفعها الى ورثة المجنون على ان يابصر مشترك فمادام لم يلزم قتل القاتل
بالمجنون فكانه النقص في المقول حيث كان مجنونا فلعله صاعدا غير كونه بمنزلة المجنون او انما لادله المتقدمة مثل النفس والنفس تخرج صحيحه الى بصيرته
فيه والظن ببقائه توقفهم في حجة مثل ذلك فانه واما لزوم دفع الدية فلعلة بطلان دم امرئ مسلم وهذه الرواية والمراد بدفعها الى ورثة المجنون كونه
من مشترك المجنون يخرج منها الديون والوصايا ان كان ثم القسمة بين من يرث الدية الا ان يكون قصدا قتل المجنون ودفع عن نفسه قتل حيا زاده
المجنون فقتل بالدفع فلا دية ايضا لما ثبت ان شئ على الدافع والمخصوص دية له بصير المتقدمة وما في رواية الى الوراء لا يقتل به ولا يعزى دية فحوله على
ارادة المجنون اياه كما هو ظن من الرواية ولكن يشك في لزوم الدية على الامام فانه اذا قتله بغاية كونه ممددا الاعوز له وهو ظن الا انها ليست بحجة ولا
صحيحة بل ضعيفة باي الورد في السكران الخ اي اذا قتل السكران شخص عدا عدا انا بحيث لو لم يكن سكرانا لقتله في لزوم القصاص عليه اشكال
ان من عند المص عدم القصاص معقولة هيا الى لزوم الدية عليه كان المراد في ماله لا العاقلة لعدم كونه خطا ولعل الدليل مع لزوم الدية على
العاقلة مخالف للعقل القتل فلا يصح الية لا ينص صحيح صحيح فيقتصر على محله وجه الاشكال ان الشارع لم يعذ السكران بل تله منزه الصالح لهذا
حكم بل لزوم طلاق زوجته لو طلق فانه انما فعل ذلك عدا اخيرا ومع كونه ممنوعا منه من الكتاب السنن والاجماع بل بالعقل ايضا فيستحق
بواخذها بترتب عليه هذا يدل على انه لو كان السكران بغير اختياره وعلمه لم يكن كذلك ولا يجزى التامر عموم الادلة من الكتاب السنن والاجماع مثل
النفس والنفس دفع القصاص ولو علم عداه فيمكن ان يفعل ثم وان القصد العدم معتبران في القصاص هنا وهذا يدل على ان الاشكال فيمن سلب عنه
القصاص صاعدا بحيث لا شعور له اصل مثل البهائم والنائم والمجنون والطفل الغير المتبين واما بدنه فلا اشكال في لزوم القصاص فانه لا يمكن القصاص
فلا بد من الدية لعدم ابطال اعم امر مسلم ويكون في ماله لما مر في ذلك الاشكال والاضرب عند المتكئين يخرج حتى يسكر نفسه بالبيع وكذا فيمن شرب
مرته فقتل قاتلا موجبا للقصاص او لا البيع والرفود فيهم من الشرح ان الاشكال فيها انما يكون على القول بل لزوم القصاص في السكران فيصير الحكم
بروا ما على تقدير العدم فلا اشكال في عدم القصاص فيهما فانه وبويدة صحيح محمد بن قيس كانه الثقة عن ابي جعفر قال قتل امير المؤمنين في اربعة عشر
سكرا فاقبح بعضهم على بعض السلاح فاقبلوا فقتلوا ثلثان وجرح ثلثان قاتلا فامر المجروحين فقتل كل واحد منهما ثمانية جلد وقضوية المقولون على المجروح
وامر ان يقاسوا جراحة المجروحين فخرج من الدية وان ما شاح المجروحين فليس على احد من اولياء المقولين شئ وان كان فيها شئ الا ان يحمل على علم
بانها قتلوا المقولين جرحا فاما وبويدة القصة ايضا ما يفهم من رواية السكوني في قوم شربوا فسكروا فنبأ بجوابك اكين لم ينجهم امير المؤمنين حتى مات
منهم اثنتان وبقي ثلثان وارادوا بلباؤها القود قال لعل كل احد المقولين قتلوا صاحبهم فمهم هذا الكلام انه لو علم ان الاحياء قتلوها يقتلونها مع
كانوا سكارا في قولهم لا فود الخ لعل عدم القصاص على التام اذا قتل شخص هو عدا القصد الذي هو شرط القصاص فيلزم الدية ولكن عند المتكئين في مال
القاتل خاصة وعند بعض اصحابنا على عاقلة وما اشرنا اليه من ان كونه على العاقلة خلافا لقواعد يقتصر على موضع القصاص والاجماع والظن عدم ما هنا
يقضي من قبل الملم في قولهم الا على كالمبصر على رأي ليل كون الا على كالمبصر عدا موجب للقصاص كالمبصر الدية كما هو رأي المص هو عموم الادلة كما با وسنة
واجماعا وان عدا عدا ان وضاه هو موجب للقصاص ودليل انه ليس كذلك بل عدا خطاه ورواية محمد بن الحنفية قال سالت ابا عبد الله عن رجل ضرب راس
رجل فعول فسالته عن عاقبته على حده فوثق المضرب على عداه فقتله فقال ابو عبد الله هذا من متعت يا جميعا فلا ارى على الذي قتل الرجل فود لامة
قتله حين قتلته وهو اعنى الاعي جناية خطأ يلزم عاقلة يؤخذ في ثلث سنين في كل سنة بخلاف ان لم يكن للاعوى عاقلة لزم دية ما جنى في ماله يؤخذ
بها في ثلث سنين ويرجع الاعي على ورثة ضاربه يد عينية ورواية ابي عبيدة قال سالت ابا جعفر عن ابي قحافة عن رجل ضربه رجل فقتله فقال ابا
عبيدة ان عدا الاعي مثل الخطأ هذه الدية من ماله فان لم يكن له مال فان دية ذلك على الامام ولا يبطل حق مسلم قال في الشرح واجاب المص على ذلك
بالمع من حجةها وبجملتها على ما اذا قصد الدفع لا العلة لث في هذا الحمل نظر فان قصد الدفع ليس فيه دية على العاقلة ولا غيرها وقد حكم في الرواية ان الدية
على العاقلة وبالجملته هذا القول مشهور بين اصحابنا به هذا الاثر بجائزنا لقلة الاصل عند قيام مقصود الحق القود وان مطلق القصد الى القتل غير كاف في حق
القصاص لانه عدم المانع كالصبي المجنون ولم لا يكون العي هنا ما نعا ولا يخفى عليك ان الاولى ضعيفة بعادالتا باطى فانهم قالوا انه ظني فله والثانية باطلة
محمد بن عبد الله وان ظاهرا الكتاب السنن المتواترة والاجماع عام وتخصيصها بلجرا بما يجوز على القول بالجواز ان كان الخبر صحيحا وصحاحا على ان الاول يدل على
كون الدية على العاقلة والثانية كونه في ماله وان العدم موجب للقصاص الا اذا ثبت المانع والاصل عدمه ما ذكره يصلح لما ينفى لعدم الضم والظن لث
بجدة مع انه غير ظاهر وطنا فقبل المص على الاول فم في قولهم الثالث انتقام الخ هذا هو الشرط الثالث كان دليلا الاجماع والاجماع مثل حنة الحلبي الخ
عبد الله قال سالت عن الرجل يقتل ابنا يقتل به قال لا وحسن حمران لعن احدهما قال لا تقادوا له بولد ويقتل الولد بولد اذا قتل والد المصعدا وصحفة
الحلي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقتل ابنا يقتل به قال لا ولا يرث احدهما الاخر اذا قتلته وغيرها ولعل الجذ ان على اب فيثمة ليله فان المص والشر
لا يقولون لسؤل الاب لحقيقة فقه فدليلة اما اجاع او قياسا اعتبارا فانه لم يقتل الاب بانه كك لا نه سبب لوجوده سببه فقه وما دليلا قتل الابن
بالاب فهو العودا والمخصوص من غير محارص صحيح وكذا قتل الام بولدها والعكس مثل صحيح ابي عبيدة قال سالت ابا جعفر عن رجل قتل امه قال يقتلها
صاغرا ولا اظن قتلته كفارة ولا يؤونها هذا يدل على ان القصاص كفارة قتل الام فانهم وبطل على جوان فضا صائر الا فادب ان كانوا احدا فلا بد لاجبا
من الام ذكرنا كما هو او انا انما العموم من الكتاب السنن والاجماع من غير ما يصلح محصا روا القياس على الاب الجدة وان عدا غير مجموع فم قولهم لو قتل
الخ اذا ادعى شخص لدية مجمل النسب مثل اللغيظ ويمكن ان يكون والد له لم ينج من فلو قتلته يقتل به ولو قتلته الاب لم يقتل به وادعا ثلثان ذلك بلحجتي

ولا يرثها لولا القصاص لا الحد بله الدية عن مورثه ولا لغير القصاص والحد كلا ولو قتل احدا لاخوين اباه والاخواته فلكل القصاص على صاحب شرع في القتل ولو
سبق احدهما لوارث الاخر القصاص من القاتل في الدين والشرع فلا يقتل مسلم وان كان عبدا بكافرا وان كان مسلما بغير
وعزم دية الذي ان اعاد قتل الذي قتل بعد دفاضة ية المسلم مش

الفرقة فان قتل صاحب الفرقة لا يقتل اذا قتل الاخر يقتل به واذا قتل احدهما قبل الفرقة لا قصاص على احدهما لاحتمال كل واحد منهما الابوة المقتضية
منه فيها شبهة وارثه للحد كذا لا يقتل ولو قتل مع ذلك هذا اذا لم يرجع احدهما عن الاخر ابوة اما لو رجع احدهما فان كان هو القاتل فخير
منه كذا لو كان شره بغيره ولكن يحيدع اليه نصفه يترفع على الاخر الذي حكم بانرب باقراره نصف الدية ومنه علم حكم رجوعهما وانما انجيل الاخر
لو كان له وارث يرث الدية غير الاب هو يباشر القصاص ونفع النصف الا لامام ومع الغيبة يمكن ان يفظ او يعط او يفعله الحاكم الله يعلم ولا يخفى ان
الصواب الحكم فيها بالفرقة لعين الابوة ينبغي ان لا يحكم بعدم القتل بل يوقف على الفرقة فاذا حكم بالفرقة بالابوة تبع الحكم بالقصاص وعدمه بخبر
الاختلاف والشبهة بالفعل مع حكم الشارع برهنة لا يحسن بطلان الحكم الشرعي عملا بادلة القصاص لان الذي ثبت عدم قصاص الاب للحكم الشرعي
بانه ابل المقتل خصوصاً مع حكم الشارع برهنة وتبين المقتضى فان لم يكن هذه الصوفا على ما لا يمكن القول بقصاص من حكم بانه ليس باب بعد الفرقة
بل قبل الفرقة ايضا فكيفما بقا الحكم والحكم بالفرقة فمن هذا اذا لم يكن الولد حاصلا في الفراش لا يحكم بانه ولد لا بالاقرار ولا يكون هنا
فراشه اما اذا ولد في فراش المدعيين كما اذا كان من امه موطوءة لغيره فاحدا وحده موطوءة بالشبهة كل واحد على كل واحد انه لم يملكها كما
للفرقة فلو قتل احدهما اوها او بعد الفرقة فصاحب الفرقة اب الاخر اجنبى حكمه فكله سائر الاباء والاجانب اما قبل الفرقة فالحكم مثل ما سبق
المجمل اذا لم يرجع احدهما واذا رجع احدهما فالحكم بخلاف ذلك فان الرجوع هنا غير متوقع حكمه حكم عدم الرجوع لان الابوة هنا ثابتة بالفرقة لا
بالاقرار بل هو كذا اثر للرجوع فان مثل هذا الولد لا ينبغي عن صاحب الفراش بين المستثنين فرق ثم قال المصنف في الفرق نظر ماهر من ان
الرجوع يحتمل ان يكون ثابتا للثبوت الامة والشبهة من غير ثبوت ولا يثبت بغير الفراش بل يكون موقفا على عدم التيقن في ثبوت الابوة المانعة
للقصاص بالرجوع فيثبت القصاص عملا بالادلة لعدم المانع فلا فرق بين الفرق واضح لو قيل هنا ايضا يثبت الولد بالفراش كما في الزوج وان احتل
كون ولد للزوج الاول مثل المطلقة التي تلد بعد مضي قل الحمل من الزوج الثاني وقبل مضي مدة الحمل ان من الاول فانه يحتل لها ولكن يحكم
المصنف والمحقق بانه للثاني فان الفراش يغير به الاشكال هنا ايضا على قول طائفة قال هنا ايضا بالفرقة ولم يحكم للفراش بالجمله ان قيل ان الولد
في مثل هذه الصوفا لا يثبت بغير الفراش لعدا اختصاصا بل بحد مثل الموطوءة شبهة منها فلا فرق ويقتل الرجوع بغيره انه باقراره يجب قتله وان ادعى
القصاص نفقته لم يخرج الا المقتضى بغيره وما يشبه هذا ليس منه وهو طاهر وان ثبت به مثل زوجة التي ذكرناها عند الفرق واضح واما الامة الموطوءة
فان لم تكن هي التي اشجب الظاهر لهما بان تكون امه الغير وطئها الاجنبيا شبهة او كان احدهما ما لكاوم يقبل منها فراش بل لا بد لولدها من الاقرار
او عدل النفي ان الرجوع عن الاقرار مثل النفي او لا فلا فرق ايضا والا لفرق هنا ايضا واضح والظاهر عدم لادلة القصاص مع عدل بوثن الابوة المانعة
شرعا وهو فيهم من الشرح ان المصنف والمحقق القائلين بان الرجوع هنا صحيح حيث قال في النظر مما ذكره المصنف والمحقق ومن ان الرجوع هنا صحيح قطعا
وانا للشبهة من غير ثبوت فان صح هذا فلا منظر لاحتمال الفرق مكان لهما تردد وانظر الى ان الرجوع فان ام لا وان اقرارا لثبات على ذلك فخير
البيوتام لا معلوم ان مجرد الفراش ليس هنا يثبت كان لهذا يحتاج الى الفرقة اما لوجوده منها او لعدمه منها فانه مكانه لثبوت الرجوع وانظر موطوءة
احتمال كون الرجوع ثابتا لا القطع بانه فان في الشرح العبدان المصنف في برصوفا في على الشبهة ثم علل بان البتة ثابتة بالفراش لا يتفق الا بالتمام
وفوق الاتفاق على انه لا مانع في ثبوت الشبهة وقد ذكره في باب اللعان من ذلك الكتاب غيره انتهى فحتمل ان يكون مراده لا ينبغي الا باللعان ولم يمكن
فلا ينبغي بالنفي هذا المقدار كان في هذا المقام فقولهم لا يرثها لولا الذي اى اذا قتل ابو ولد من امه او اخيه من امه ولا ام له ويكون هو وارثه لا
يرث القصاص من امه لورثه بله دية في اخذه من امه الدية وكذا لا يرث الحد الذي لم اباه مثل ان قتلها منها بوجبه يرث القصاص الحد اما
لو كان وارثا غير غيره مثل اخي ولد الاب لقاتله من امه لا من ابيه لكن انما يقتصر القصاص من خطه في القصاص لو كان لوارث من غير ابوة في اخيه
يرث نصف الدية الى لقاتل فيقتله ياخذ لولد نصف الدية من ابيه لقاتل الذي يقتل قاصدا لعل دليل عدم ارثه القصاص الحد انه لو قتل
ابوه او قتل بغيره ما يلزمه القصاص لا الحد فلا يستحق لولد القصاص الحد من امه سواء كان هو المقتول والمقتل وكان حقه ذلك فخرج
ذلك ويقر ان الذي ثبت بالنص الاجماع المحضين لعموم ادلة القصاص الحد هو ان كان الاب لا لابنة وقاد فانه لا ان يكون قاتلا وقاد فغيره ويكون
الحق لو يرجع اليه دعوى الطريق الاولى المساواة الموجبة للاتحاد مشكل فم لو كان دليل عدم القصاص الحد لم يتعلق به هو العقوبة الحق الثانية له
عليه مثل قوله ولا تقتلها ان واخفض لها جناح الذل بالوالدين احسانا فخرج الام بالنص الاجماع بغير الاب لصح ذلك لكن هذا مشكل لانهما عموما
معارضه بعموم ادلة القصاص بل الظاهر ان الخصم يقدم ويجعل محضه تام لان الحكم مشكل قولهم لو قتل الخ اذا قتل احدا لاخوين اباهما والاخر لهما
لكل واحد من الاخرين القصاص من الاخر فيقتل قاتل الام قاتل ابيه قاصدا لابي يقتل قاتل الابنة قاتل امه يقتل معا فان اداه احدهما سبق فان
رضى الاخر بفعله فلو ثمة المقتول القصاص من القاتل ولو لم يرض بغيره فيقدم ويقض ثم يقتض دية الاخر منه ولو سبق احدهما من دون الفرقة والاد
وقع القصاص في محله امكن ان يكون ما قوما بالنص يقتض منه دية المقتول والكل اوضح قولهم لولا التاوية في الدين في رابع الشروط السأوى في الاصل
بمعنى ان شرط القصاص من المسلم كون المقتول مسلما فيقتل المسلم والكافر لا ولا يقتل المسلم سواء كان حرا او عبدا بكافرا اصل او ذمرا وعبد
يغير المسلم بقتله الكافر يؤخذ منه الدية ان كان ذميا غير حرا ولذمة دليله الاجماع المدعي في بيع والامه مثل ان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا فم والاخيار من طرف العامة مثل لا يقتل مسلم بكافر العام الشامل لمطلق الكفار ومن طرق الخاصة مثل دية محمد بن قيس عن جعفر لا يقتل
بذم في القتل لا في الجرحا ولكن يؤخذ من المسلم اجنبية للذي عليه دية الذي ثمان مائة درهم فان خرج مع كثره وهو عرف وقد رد بعض الاجبا

بالزود والنظر
قائلين

و يقفل الذي بالمرتبة بالعكس على اشكال الا ان يرجع متن

فانوجه

ولو قطع يد مسلم مثله فربما ارتد أو انقضت له المسلم أو الإمام في البعد خاضعة قال الشيخ لا تضاعف فيها ليدخل في مضاف المتفق لو غادر عن غير فطرة قبل حصول السراية انقضت الفطر
وكذا بعد على رأي لو كان خطأ فدية كمال ولو جرح مسلم دميًا ثم شرب بعد الرد فدية الذي لو قتل المسلم مرتدًا فلا تضاعف ولا دية ولو
قتله دميًا فلو كان التساق في الحرة أو الخاسر التساق في الحرة فلا يقتل حر بعد من

واشترط قصد قتل المسلم الحر وعلما به يقتل مسلما غير حر ولا يفتقد قتله لا مكان اسقاط القصاص بان يقول ظننته عبدا أو ذميا أو حرا بيا قاتله
فصل في لو قطع الحنك إذا قطع مسلم يد مسلما عبدا أو انقضت جنائنه حتى مات مرتدًا فذهب المسلم والجماعة ان لو ردت المسلم القصاص في يد الجاني لا في نفسه
كان لو ردت وان لم يكن له وارث فالقصاص في اليد الى الامام لا نه وجد شرايطه وهو قطع يد مكاف و ليس له القصاص في النفس بعد الكفاية المشترطة في
القصاص فان المقول كافرا لا يقال حره ولا لغز ولا شرعانه قتل مسلما بل انما قطع يد مسلم وقتل كافرا فلا يقتل من المسلم فيه نامل بناء على ما مذهب من
شيط الكفاية انما يقتل حال الاصابة والجرح لا حال السراية فتم وقال الشيخ لا تضاعف في اليد ايضا لان جنائية الطرف تدخل في النفس لا تضاعف في النفس
مضافا بقتل في اليد بغيره نامل اذا لم يدرنا بما يدخل في النفس اذا كان في النفس مضافا لدية فلا تضاعف ولا دية هنا وما مع عدم شيء منها فليس له دخول الجلو
وبالحكمة فلا يستقر القصاص في اليد بل دلت مثل الجرح وقصاص سقوطه بالسراية في النفس المندرجة غير أنه مستلزم لقطع يد مسلم حر عبدا أو انا بلا عوض
بغيره عليه ما ذكرناه فتم ولو غادر هذا المرتد الى الاسلام بالنوبة ومات قبل ان يحصل سراية أصلا ما العود سرعا أو تخلل زمان ولكن ما حصل فيه
سراية أو زواجة أو زيادة أصلا حتى سلم ثم سرق ما في الجرح السابق وكان مليا يقبل نوبته وسلامه انقضت له نفس جانيه المسلم الحصول الشرايط لا نه قتل
عبدا عبدا نامل حر ولا يضاعف من الكفر فانه ليس في حال الجنائية ولا في حال السراية واستقر الجنائية وهو وظو ويحتمل كون الفطر كك مع القول بقول
النوبة المسقطه لمقتضى الرداد حتى القتل ولكن القول بغيره ويحتمل مع القول بالقبول في نفس الامر عدم سقوط القتل وهذا وان كان انقضاء الجنائية
الاول لا انه يمكن القول بقتل لو سلم بعد السراية في الجملة بمعنى انه تحقق الزيادة وسرت في البدن وراوت ولكن ما كملت السراية بعد ما مات فاسلم ثم
كملت السراية فقتل بها فزاد في المصا انه يقتل منه حصوله الموجب هو قتل العبد ان لا نه المفروض حصول التكافؤ حال الجنائية وحال الاستفاد
السراية ولا اعتبار بتخلل الكفر بين الخاليتين فقل عن الشيخ ومن تابعه القول بعد القصاص لان الفرض حصول السراية حال الرداد في الجملة و قد للمؤثر في
الموت وغيره وهو ان هذا لو مات مرتد لم يكن مضمونا فكان السبب كما منه ومن المضمونة وهذا شبهة رادته للقتل يمكن ترجيح الاول بان موت المسلم
مستلزم ليد استناء وانتهاء وانما في التخلل ايضا منه ولم يكن اقل من ان جرح حيوان شخصه كالسبع ثم قتله انسان عبدا وذلك موجب للقصاص وهنا
بالطريق الاولى لان الشريعة هناك اصله منه وهذا من السبع مستفاد ويمكن ان يفرق بان ارتداده اسقط الضمان بخلاف صواب السبع فانه كان جرحه
سواء كان مع جرح السبع ام لا فالقصاص لذلك يخرجه ولا يمكن القول بعدم القصاص اوبه مع رد النصف وبالنسبة منه يحصل الخيال ثالث وهو
نصف الدية او بالنسبة ثم القصاص قبل انه لا بد من الكفاية والدية كمالا وانه لا كلام فيه وانما البحث في القصاص قاله في الشرح الظان المراد ان لم يقل
بالقصاص او يكون خطأ لئلا يلزم عدم امرئ مسلم فتم ويحتمل القول بالنسبة بناء على الدية كمالا على هذا الجاني على المسلم
الذي ارتد ثم عاد الى الاسلام سواء كان قبل السراية ام بعد ان كان خطأ فتم بناء على القول بالقصاص لو كان عبدا ويمكن فهم عدم التراجع اصل من
الشرح المتن ويحتمل الكفاية ايضا فانهم قولهم لو جرح الحنك اذ جرح مسلم دميًا ثم ارتد الجاني فضرر جنائنه حتى مات الذي حين ارتداد الجاني فله دية
الذي لا القصاص كما لو لم يرتد سواء كان ارتداده فطره ام لا اما عدم القصاص بنوبته على ما تقدم من عدم قصاص المرتد بالذمظ واما على غيره فيؤتى
على ما تقدم من الاعتبار بحال الجنائية لا السراية وح كان مسلما فلا يقض منه ولكن فيه بحث فان كفاية ذلك غير ظرو ولا تضاعف لا الجاع معلومين وقد يناقش فيها
في عدم القصاص فانه لو قتل هذا المرتد بالذي لم يصدر عنه قتل المسلم بالكافر وهو المنوع لجاما وضاعف بالقتل الكافر لا الكافر نعم كان ذلك صحيحا في بعض
الامثلة المتقدمة فتم قولهم لو قتل الحنك وجبه عدم القصاص عدم الدية على مسلم اذا قتل مرتدا ان كان نظرا هو ان دمه غير مقصود بالنسبة للمسلم
وليس له حرة بل يجب قتله الا ان قتله انما يكون باذن الامام فلو قتل مسلم بغير اذنه لم يكن له عوض عليه لا فدية ولا دية نعم فعل حر او مبيع غير التراجع
وبهم من الشيخ النزاع فيه من حنك وغيره حنك اذا قتل بغير كل حرمة كما يفهم من كلامهم وقد تقدم هذا بناء على عدم سقوط القتل عن الفطر بالنوبة
وكان ذلك لا نزاع فيه غير بعيد كما اذا قتل من وجب قتله بالزنا بخلاف من وجب قتله بقصاصا فانه مقصودا بالنسبة الى الدم فلو قتل غيره يقتصر
منه ويعطى الدية الى في المقول الاول هذا في الفطر اما الملق فاعلم عدم سقوط الدية فانه غير واجب لقتل فليس من هذا الاعرض له فانه يرجح ان
يسلم ثم يمكن عدم القصاص من المسلم لعموم عدم قتل المسلم بالكافر الثابت عندهم بالنسبة لاجتماع فحتمل ان يكون عليه في الدية ان اقل يتجرأ ان
ينجرح الاسلام في الجملة فلا يكون اقل منه والدية التامة انما يثبت في المسلم المرتد ويحتمل التام لبقاء حرمة الاسلام ورجاؤه فتم ويظهر من المتن غير
حيث ما تقدم المرتدان عدم الدية في المرتد الملقى ايضا وفيه نامل هذا اذا قتل مسلم واذا قتل دمي فله مضافا لانه غير معصوم الدم بالنسبة الى المسلمين
لا بالنسبة الى الكفار ولعمري ادلة القصاص لا دليل يخرج هذا ويظهر هنا ايضا عدم الفرق بين المرتد الفطر الملقى وهو محتمل الله يعلم قولهم التساق في
خامس الشوط التساق في الحرة والرفية ايضا بمعنى انه لا بدح من كون المقول حر القاص القاتل الحر فلا يقتل الحر الا بالحر من الحر المملوك فيقتل المملوك
بالمملوك وبالحر ايضا بخلاف المملوك فانه لا يقتل له الا من المملوك هذا مثل التساق في الاسلام وبالجملة المقصود واضح وان كانت العبارة غير واضحة والاخر
ذلك هي من بيان دليله وهو مفهوم بآية الحر بالحر ولو لم يعتبر هذا المفهوم لزم التكرار لغيره من قوله النفس بالنفس ترك مفهوم العبد بالعبد
بالنفس لاجتماع الاعتناء والاعتناء من اجله على عبد الله قال لا يقتل الحر بالعبد اذا قتل الحر العبد غرم منه وضربا شديدا وفي صحيحه لا يقتل
ولا يقتل حر بعبد لكن يضربا شديدا ويضرب من العبد يدل على عدم القتل ولزم قيمته الفطر والتأديب بخا كثيرة مثل رواية ابن بصير سمعتوه صحيحه على
رواية ابن عبد الله قال اذا قتل الحر العبد غرم قيمته وادبيل ان كانت قيمته عشرين الف درهم قال لا يقتل وقيمة العبد بة الاخر او فيها لا على التام
لزم قيمته وان القيمة التي نلزم قاتل المملوك لا بخا ودية الحرة ان تكون دينا بل من ذلك تدل عليه صحيحه ابن مسكان وهو عبد الله عز ابن عبد الله قال دية

و بالعكس متن

كله او من انفق

ولا يقتل من يخرجه عنه بغيره ولا يرد بالحرية وبالارادة بالحرية ولو اشتري للمكاتب باه ثم قتله اقتصر منه ولو قتل غيره بغيره من سنة فلا مضاعف لو قتل المولى عبدا
عزوه كغيره بغيره ولو كان لغیره عزم قيمته مالم يتجاوز دية الحر فيقتصر عليها ويقتد بقوله في ذلك ما مع اليمين لا يتجاوز قيمة الامة دية الحر ولو كان منيبا الذي لم يتجاوز ذلك
دبة الذي كان بالاشنة وبه الذميمة ولا يضمن المولى جناية عبده لكن يتجرأ لولي من قتله واسترقاقه وفي الخطأ يتجرأ لولي به بن دفعه للاسترقاق وفيه بالاقول من الدية والقيمة وبالارادة على

يقولنا فاقول هذا وقتي اكثر وليس لصلح شي حتى يود ويقتل فلا يمتنع من خلاف مالم بشرط الردف ذكر في حرج قولين دج الاول هو اعرف قول
ولا يقتل الخ اي اذا يخرجه من مملكته عبدا كان او امه لا يجوز قتله بالحق المحض ولا بمن يخرجه من مملكته من القاتل مثل النصف الثلث يجوز قتله بالحر
المحض ومن يخرجه منه ما يكو منه مثل النصف النصف وان زيد مثل النصف الثلثين لا يعتب بنفس لحر المملوك لا بقيمتها فلو يخرجه نصف من عبده يكون
مثل قيمة ثلثي الحر وكله واعق ثلثاه لم يقتل الثاني بالاول يقتل الاول بالثاني دليل الجواز مع التاكيد والزاما لحر ما تقدم من العوضا وعدم الجواز مع
عدمها هو الاعتبا وعدم تقويتها من الحرث من المملوك ويحمل الاجماع والخبر على ما في صحيحه الى ولا الخطا عنه كان يقول لا مضاعف بين المكاتب البعد
اذا كان المكاتب قاتلا من مكاتبته شيئا فان لم يكن ادى من مكاتبته شيئا فانه يقا من الغيبة كان المراء المطول لما ثبت ان المشروط بمنزلة القن المحض يد اعليه
في صحيحه محمد بن مسلم عنه ان كان مولا حين كانت شرط عليه في عجزه وورث في لرق فهو بمنزلة المملوك وما في هذه وليس له ان يبيعه في مكاتبته عتقه
قتله بالعبدا الطريق الاول في سبغ هاتان الروايات **قولهم** لو اشتري الخ اذا اشتري مكاتب باه وكان جائزا له فقتله فقتل بيه منه وارثه والامام لا يقتل
اباه الحر فيقتله وهو صاغرا لا ينفق بشر ما قتل عبدا بخلاف ما اذا قتل غيره بيه من ماله كما لا يملك المولى لا يقتل مملوكه وان كان مملوكا ايضا فان المكاتب انما
اشتراه من المالك ثم يخرجه كما اذا قتل المولى بغيره ما ليكم فانهم لا يقتلون لما من الاجبا والاجماع الامع العامة بل يخرجون حتى لا يعودوا ولا لهم فلو احراما
موجبا له على امره بغيره ان كان المقول مسلما لما ثبت من الكفارة بقتل المؤمن وقد مر البحث في ذلك فيقول بوجوب الضد بقيمتها ايضا وما رواه
وليل وجبا نعم هو موجود في رواية سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين رفع اليه رجل عذب عبدا حتى مات فضر به مائة نكالا ووضعه
وعنه قيمة العبد فقتله بغيره من ماله كونه حاكما له حال ليست بعبارة ضعيفة في ذلك بقطع الطريق الى سبله ان كانت في ذلك ليس كذلك وبه وبخلافه
الحسن شهوره انه متها في لا يقتل الا بقتله وهو عبدا لله بن عبد الرحمن الاصل انه ليس بشي وهو الذي ذكره سمع وهو غير ظاهر التوفيق على هذا
مشكلة على جبر سنه وذلك غير معلوم القائل غير مضبوط مع الضد في الاجبا الضميمة بل في الكفارة والضرب وفي بعضها النفي عن مسقط الراس غير ظاهر
نعم انه اما قصد الضميمة وكان له ذلك في المتن فيل مشير الى ضعف القول ونزول المحقق ايضا نعم قد وجد ضعفه في ذلك في رواية يونس بن المقد
وفي مقصوده ايضا النفي عن بعض من رواه عن ابي عبد الله في رجل قتل مملوكه ان يضره ضربا وجعا ويؤخذ منه قيمته لينتال ما سألها على الضد ارجل
ورواية سمع عليها حتى توانقتا روايات ممكن ولكن بغيره ليس له بلعت لضعفها ويمكن حملها على الاستحسان اما بالضد وبالوضع في نيت المالك بالجله
القول بالوجوب يخرج قول الاكثر شكل في الشرح هذا ايضا نرى من المتفق عليه ان اكثر الاحصاء على الضد عد بعض الاحصاء قال ما وجد
فيه مخالفا الا ابن الجني فان رواه بضعفه وروى في المحقق استضعافا لسند الرواية الذاتية عليه كذا الامام الصادرة في كتيبه هي ما رواه الشيخ عن سمع
نقل الرواية المتقدمة ثم قال في طريقها سهل من رواه بضعفه الشيخ ثم ذكر ضعف محمد بن عبد الله الذين ذكرها هو وينبغي ان يقول قطع طريق الشيخ اليه في قوله
وما في الروايات لم يرد فيها سوى الكثرة وكثيرها صحيح وقوي وحسن في بعضها الضرب شديد والنفي عن مسقط راسه يمكن ان يستدل على التخريم بوجه
يؤثر عن بعض من رواه ونقل الرواية المتقدمة وقد عرفت فيها مع غيرها وانما كان على ضعفه في ذلك ثم قال ان المذهب في يعرف بخبر الواحد الضعيف
لاشتماله على القران كما يعرف مذاهب الطوائف وقد نبه الشيخ المحقق على هذا في المعبر بالجله الغد في شواهد الاحصاء في قوله والاولى العمل بقول
الاحصاء هو المحجة ولا يقول على الرواية وانت تعلم ان المذهب يعرف بالجزء الضعيف لكن اذا خفف القران فانه يفيد العلم كما بين في محله البحث هنا
وجود تلك القران وان المحجة اما النص والاجماع وليس قول الاكثر لو سلم احدهما وان كيف يمكن الفتوى في مثل هذا المسئلة لقول الاكثر مع تردد المحقق
ابن الجني جعل محجة مع تركه هو لا العمل بذلك يمكن ان يتقاسمنا ان الاجماعا المتفولة مع الخلاف من هذا القبيل اي يكون قول الاكثر في الاجماع
قيمة ما لشخص عليه بضد بمثل هذا في مثل هذا مشكوك هو ومن قال بمثل المحقق الثاني اعرف **قولهم** لو كان الخ اي لو كان عبدا الذي قتله القاتل
عبد غير عزم القاتل قيمة لغیره كانت ما كانت مالم يتجاوز القيمة دية الحر فان تجاوزت عنها اقتصر في العزم عليها لما تقدم دليل القران القاتل لا
يجوز قتله بالعبدا فجعل لدية لئلا يظلم امرئ مسلم ودية العبد قيمته مالم يتجاوز دية الحر للاختبا الضميمة الكثيرة في ذلك مثل صحيح ابن مسكان في
ابن رباب قد تقدم ما مع غيرها فنذكر مع ذلك يخرجه ويضره ضربا شديدا في بعض الروايات وفي البعض النفي عن مسقط الراس ايضا ويجعل الكفا
ايضا لما تقدم وان كانت في عبده نفسه لعدا القاتل والطريق الاول في **قولهم** يقتل الخ اذا اختلف لغاؤه المالك في قيمة العبد المقول فعلى هذا
البينة على ان قيمته وقت القتل كان كذا فان لم تكن فالقول قول لغاؤه مع بينة لا صل عدم الزيادة ولا نه غاؤه وهم يقدون قوله ولا نه منكر ولما تقدم
رواية ابي لؤد فتذكر وكما لا يتجاوز قيمة العبد من دية الحر كذا لا يتجاوز قيمة الامة عن دية الحر وهي نصف دية الرجل كانه للاجماع والاشعار في بعض الاجبا
والقياس هو انه اذا لم يكن عبدا على حر بل اما مساوا او انقص فكذا ان تكن امه زائدة على حرة بل اما مساوية او انقصه ولو كان العبد المقول ممتا
لا يتجاوز دية الذم لو كانت المتفولة امه ذميمة لا يتجاوز قيمته دية الذميمة لما تقدم من الاخبار في الذكر والقياس غيره في الاشنة والخطا عدم الفرق
بين اسلام المولى وعده ونقل الفرق في حرج في سمع في سلم كان لذي في مثل قبل ان يباع عليه فيجمل باعتباره المسلم لاسلامه ولما مر دية
الذي هو مارتان العبد لا يتجاوز قيمته دية مولا وما رايته هذه الرواية واعلم انه قد يفهم من الاجبا ان لا يلزم على مختلف المملوك اكثر من دية الحر
اي نوع كان سواء كان قاتلا ام لا وسواء كان غاصبا ام لا وقد استثنى البعض لخاصة خذ الاشوة والروايات يذهب عن مجوز المعاملة عليه بديل
لفقه بما تراضيا عليه ان زاد عن الدية باضعا ذلك كانه للاجماع والتجاوز عن تراخ عدم شمول الروايات لها ايضا ولا ظاهرا في **قولهم** لا يضمن الخ
اذا جنى مملوك لم يكن ضمانه الا على نفسه لا يضمن المولى شيئا وجهه من قوله تعالى ولا تزدوا ردة ولا خرى للاختبا الكثيرة الدالة على ان ذلك على بقتله لا

ولو قتل العبد مولا عدا فلولي القصاص ولو قتل عبدا فلولي القصاص وان كان قيمة الجاني اكثر مما لو كان العبد لغيره لم يكن له القتل الا بعدد الفاصله كذا الا انه لو قتلها
عبد ولو شر الجناية الحرة على العبد قد تخرج فلولي اقل الاسمين من قيمة الجناية والدية عند التزانية كان يقطع يد من قيمته الدية ثم يقطع الاخر بعد الحرة ثم تثلثت
وجله فلولي ثلث الدية بعد النصف لو قطع يد ثم سرت بعد الحرة فلا قصاص لدية الحرة وللدية نصف قيمة الجناية والباقي للورثة ولو قطع لغيره بعد العفو وسرا يقطع
الاول نصف الدية وعلى الثاني القصاص بعد دو نصف الدية سرت

[illegible]

ولو اُخذ الفاعل ويرث المولى نصف القيمة والمعتق القصاص في الثانية او نصفان رضى الجاني ولو سرقا فلولي القود بعدد ما يستحقه المولى لو اقتصر في الرجل اخذ المولى نصف
قيمة الجناية وفاضلة اليد للمولى ان زادت فان تعدد المعتد الثاني جنباً الطرف فان تعدد الجاني فالفصل الى الدية ويحقق الحد كما في القتل وكذا في غيره من الجرائم
الرجل من المرأة والعكس لا رد ما لم يتجاوز ذلك نصف المرأة وكذا يتساويان في الدية ما لم يبلغ الثلث فنصف المرأة ويشترط امون ثلثة الاشياء في السلب فلا يقطع
بالصحيح الا شل وان بدلك له الجاني ويقطع الا شل بالصحيح ما لم يحكم الغالف بعدم حمله مقب

فاعتق ولا اعتبا بعد ذلك حتى وان لا تفاوت بين قتل الامرين وارش الجناية الا بالعبادة غير انه يخرج الزيادة على ارش الجناية التي تحصل للشيعة
لان زادت بسبب السرية فلا يعتبا حال السرية ايضا في الجمل فلا اشكال في ان نظرهم الى دخول الطرف في النفس لما قطع صاعداً للجناية الطرف
لما سرت هذه فدخل الطرف في النفس فوجد متلفات خروست الجرح فمطرخ الى الجرح الاول لان الذي سرق ليس هو فقط بل مع اثبات اخزان فعلية
هذه النفس لكن يلزم الزامه بثلث الدية لا بما قل الامرين وهو محتاوي وفيه فامل اذ ليس لولي ان سرق الجرح حال الجرح خطه وقيده الزيادة الى اصله
وهو الفاضل من القيمة لانه الحر فليس الا ثلث القيمة الا ان يتجاوز عن ثلثه بغيره من الطرف فيقول بالاقول من ارش جناية العضو بعد فرض السرية اي فرضه
ليجمع ما وقع عليه بغير القيمة عليهم فاقبل الجناية حال رقة هوارش الجناية ومن حصصه وقيده من الدية الى الاقل من ثلث القيمة او ثلث الدية
كان التالف بثلث جنايات الاول حال العوبة والثلثان حال الجرح كما في المثال المفروض فلو قطع واحداً ثم عتق سرت فعلية الدية لا القصاص
كما مر السيد نصف قيمة ثلث الجناية والباقي من الدية للورثة التي مرقون ودية كالحقارة الموروثة فامل فلو قطع اخر جرحه بعد ان قطع الاول يده
اعتق وسرتا فقل الاول نصف الدية للمولى على الثاني بعدد نصف الدية لانه اشترطه مع الاول فان الفرض للقتل لبرية جرحهما ولكن ينبغي على الاول
نصف القيمة وعلى القصاص بعدد بناء على ما قرناه من عدد الزيادة بالجرح وعداً اعتباراً الجرح في الجناية الاولى فانه قطع يده وهو عديم سرت
حروجه لا اعتباراً بالنسبة اليه من الاعيان الجمل الجناية لا الجمل السرية فيلزم هنا القصاص على ولي الدم فكانه لاجل العوبة فيناخذ المولى نصف
القيمة ويؤكد الورثة ذلك وياخذون الدية الا نصف القيمة ان ارادوا القصاص في الجرح ولو اُخذ الجاني اى اذا كان قاطع اليد حال الرقة وقاطع الرجل
الجرح شخص واحد برئ منهما بان قطع يده او اعتق ويرى من الجرح قطع رجله للمولى نصف القيمة لاجل قطع اليد لانه كان حال العوبة فليس عليه لانه
اليد للمولى هو نصف القيمة والمعتق الجاني عليه القصاص في الجناية الثانية وهي قطع رجله لانه قطع وهو حر والفرض انه موجب للقصاص لعدم المانع وهو
الرقة السابقة او ياخذ نصف الدية الكاملة ان رضوا لدية فان دية رجل الحر نصف دية حرا صلبا او معتقا ولو سرت الجاني فلولي الجاني نصف القيمة
في النفس بعدد ما يستحقه المولى على الجاني وهو ارش الجناية الاولى هو نصف القيمة وثلث الجناية على لظ لا نصف لدية فم ويجوز لولي الدم الذي
وارث الجاني عليه القصاص في رجله خذ ولا يرتكب القصاص في النفس حيث كان فيه خلاف فان البعض يجوز واذ كان الموت والقتل حصل من جناية حال
الجرح وهي جناية كانت صاعداً الى رقة ولا يرتكب القصاص لعدا لثباته ولا شك ان له على تقدير عدم جواز القصاص في النفس فيقتلها اي يقتلها
انقصه على ضايف الرجل اخذ المولى يده الجاني عليه هو نصف قيمة حال الجناية ثلث الزيادة لولي الجاني عليه حيث فرض عدم القصاص الا في الرجل وفي
ذلك الزيادة فامل سبق في قوله فان تعدد الجاني دليل ثبوت القصاص على الجاني عدا في جرائم الطرف مثل الانف الاذن هو الكتاب في الجرح فضايف الاذن
بالاذن والانف بالانف ومن اعتك عليك فاعتد عليه مثلما اعتك عليك والسنة والاجماع وتفسير احمد تحقيقة شرط القصاص في الطرف مشا تشدد
في القتل اليد شار بقوله ويتحقق العدم كما في القتل كما تشترط اي يتحقق العدم في الطرف والجراح كما يتحقق في القتل وان شرط العدم هنا واجبا لقتل
الشرط هناك والعبادة ضيقة والمقصود قلنا هنا يحصل بقتل الجاني الجرح القطع باله يوجب الى ذلك الجرح المطلوب كان ما يترتب عليه ذلك فادرا
فلا يحصل الجرح حصول الجرح كما اتفق ولا مع قصد الضرر وانما يوجب القصاص بالشرط كونه الجرح لا يشترط ذلك الجرح من الجاني كونه محمولا ونحو
الشرع الاسلام وكون الجراح مكلفا وكونه غير الجرح مسلما ان كان الجراح كك وكون الجرح حرا ان كان الجراح حرا كما تقدم مفصلا في فصل
النفس كان الدليل هو الاعتبار والاجماع والاختلاف لا يشترط التساوي في الكوة والا نؤثر فيقتل الرجل من المرأة اذا جرحته او قطع منه طرفا مع الشر
كما يقتل المرأة براداً قلنا لما تقدم وكذا لو جرحها او قطع منها عضوا يقتلها منه ولا رد هنا يغني لزم المرأة شيئا الى الجاني ثم يقتل منه كما كان يغدر
ذلك في القصاص في القتل بل هما متساويان في الجراح الاطراف فضايفاً ودية فاد قطع رجل اصبع امرأة عدا يقتلها منه من غير رد وخطا يؤخذ منه غير
كما في قطعها اصبعها م يبلغ دية ذلك العضو الجرح بثلث قيمتها فاذا بلغت ذلك فضايفاً ينصف ذلك في المرأة نصيره نصف الرجل حتى ان دية اربع اشياء
مثله الا لصبعين وح اذا جرح المرأة وكان عضوها ثلث قيمتها او اكثر او ارادنا القصاص فلا بد من رد نصف دية ذلك العضو لولي الرجل الجاني ثم القصاص
ان قطع اربع اصابع منها وارادنا قضاها فلا بد من رد النصف هو عشرين ابلا وكان ذلك بالاجماع المستدلى بالاختلاف مثل صحيح جليل قال سالت ابا عبد
الله عن المرأة بينها وبين الرجل قضاها حتى يبلغ الثلث سواء ارفع الرجل سفك المرأة ومثل صحيح عبد الرحمن بن ابي بكران وصحيح ابي
بن قتيبة قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل قطع اصبع من اصابع المرأة كم فيها قال عشرين من الابل ثلث قطع ثلثا
قال ثلثون من الابل قال ثلثا ربعا قال عشرين من الابل ثلث سبحان الله يقطع ثلثا يكون عليه ثلثون فيقطع اربعاً يكون عليه عشرين ان هذا كان في
محن بالعرفان فيتم من قاله ونقول الذي جاء به شيطان فقال له لا يا ابا عبد الله ان هذا حكم رسول الله ان المرأة تغافل الرجل الى ثلث الدية فان بلغ ثلثا
وجعل نصف ابا عبد الله القصاص السنة اذ يفتلحني الدين وغيرها في قوله يشترط في القصاص في الجراحات والاطراف زائد على
مقدار القتل الاول تشترط العضو الجاني الذي يقتل عتقاً لا يقطع السليم بالمعجزة اقطع سائمة اليد اليد الشلاء لم يقطع فادان وفيه
الجاني وبذلها للقطع فانه لا يجوز ان يقطع عضو انسان باذنه ولا يجوز له الاذن والعكس يقطع فلو قطع الاشل اليد الصحيح يقطع الشلاء ما لم يقطع
بانه اذا قطع الشلاء لم يقطع الدم بل يسلح مقتوم وح لا يقطع الشلاء ايضا بل يؤخذ الدية للصحيح عليه من الجاني فانه بمنزلة عديم اليد يقطع الصحيح
بالصحيح والشلاء بمثلها ما لم يحكم العارف بعدا نطاع الدم فلا يقطع مطلقا ليل عدم القطع الح العقل فانه لا يجوز تقويتا النفس حاله في رجل الجاني
ما كثرها خذ لا يمكن ابطال الحق الجاني عليه ايضا فلا بد من الدية ما لم يقطع الصحيح بالشلاء بالصحيح فاما عدم القصاص بالصحيح بالشلاء فهو الاعتبار بجرح

قال في ثلث الثلث سواء

ويقتصر الكلام من لنا في لا يضم ارش لا يجوز العكس في ثلث الدية وسبعة العباد والسان الاخر من ذكر العنين الا شل ذكر المحض والشيخ والصبى الا خلف وافتان في
واذن الاصل والمنقوب وسن الصواب الم بعد جدد سنة والجرم اذ لم يقط منه شيء في المقابل لوقوع المرحمة عين الصحيح قلعت عينه وان عني بالعكس واحد
وهو استرجاع القاتل قولان متن

بشرخا لدن ابي عبد الله في رجل قطع يد رجل شلاء قال عليه ثلث الدية والظان القاطع صحيح فيهم من الدية **قوله** يقتصر الخ يعني اذا قطع من يد ناقصة
بعض الاصابع والاعوجاج وقلة القوة يد كاملة لا تقص منها من تلك الوجوه يقتصر الكامل من الناقص فيقطع الكاملة لها من غير ان يؤخذ منه شيئا اخر
عن كامل الجوارح الا ان كان في اليد عيب في قطع اليد لا يفتقر الى النقص من جهة الخلقة ولا وصف من غير ذلك في
الاطراف ولا يصلح دليل عدم جواز العكس في عدم جواز النقص من الكامل لزوم الدية فيهم ما تقدم فانهم **قوله** مقتصر الخ حكم العين العباد
حكم اليد الشلاء فيقاص لها من مثلها ولا يقاص من العيب بل يتعين الدية ويقتصر الصحيح منها كما في اليد الشلاء وكذا لسان الاخر من حكمه حكم اليد الشلاء
وحدة العين العباد فيقتصر له باليمين وبشلة لا يقتصر الصحيح بل يتعين الدية وقلة الخلقة في كذا المحض فان حكمه حكم الصحيح الكامل فيقتصر الكامل له والدية
وكذا ذكر الشيخ الكبير في الصواب الصغير مثل الذك الشاة لقوى كذا ذكر الاغلف مثل عد الاغلف الصحيح حكمه او احد لعد نقص فيها ولكن يدل على عدم
التساوي في يد من عوبة الجمل من ابي جعفر قال في لسان الاخر من عين الاخر من ذكر المحض المحر ان يثبته ثلث الدية ولا شاة في نقصه عن ذكر غيره
لا يملكه يدل على قسار ذكر العين غيره رواية السكوني عن ابي عبد الله في ذكر العين الدية وفي ذكر العنين الدية وفي صحيحه مراد الجمل من ابي جعفر
قال في ذكر العلام الدية كاملة وكذا انف فافدا لثم مثل صحيحه ما متساويان في الحكم واذن الاصل مثل اذن الصحيح وكذا الاذن المستوفى مثل العينية في الحكم
مضاهاة من الصواب في النقص وانكسر لم يعد لم يثبت بدله بعد سنة حكمه حكم السن الكبير في القضا والدية والعين في الجذام ولكن ما
مقط منه شيء بعد حكم الصحيح الكامل فيما يقطع الصحيح به ويؤخذ به الصحيح له اذا كان قطعه وجبا لها قبل لا يقطع الصحيح به مطلقا فليس به دية الصحيح بل
يؤخذ له الحكومة لانه مرض بحيث خرج عما خلق والذكور في دليل القضا الدية يحول على الخلق الصحيح لغير المبيحة او ذكر المحض في ثلث الدية والشيخ والصبى الا خلف
مجرد ذات معطوفات على المحض فافدا لثم مرفوع عطف على المذكور وكذا اذن الاصل والمنقوب اي اذن لا يثبت وسن الصواب كذا الجذام عطف على
المحض يثبت والمقابل بغيره **قوله** لو تلخ الخ اي لو قطع من له عين واحدة صحيح سواء كانت خلفه او ذهبت بافة سائمة او جناية اخذت منها او اذنت لها
حدته عين شخص صحيح العنين اي اعماما باي جهة كان ثلث عين الفاعل الواحد وان كان ذلك موجبا لغاها بالكلية هذا هو المشايخ الاصحاح في نه ليلهم
خلافة ويدل عليه لفظ النقل مثل العين والعين في الجرح قصا ومن اعتد حسنة محمد بن قيس قال ثلث كبد جعفر عور فقاعين صحيح قال فقاعينه
قال ثلث يقي اعني قال المحض اعمام من سلة امان عن رجل عن ابي عبد الله قال سالت عن عور فقاعين صحيح متخدا فقال فقاعينه قلت فيكون اعني قال المحض
اعماه ولا يضرب اشر ال محمد بن قيس في الاولى امر غير مرة بل لا وصال بان في الثانية ايضا لانها امة ابن عشرين الذي في الجاع العضا على صحيح ما صح عنه
بالجملة الحكم لا يجازيه قول جيع ولا يخفى ان السند ليس بنقي لان الحكم لا راد لغيره في لو انكسر بان قطع ونقاص العينين عين الاور والظان ان له القضا
بعين واحدة وعدم جواز في العينين وهو نقل في صحيح عدم الخلاف بين الاصحاب في ثبوت دية الكاملة له والظان ان مع التراجع على الدية او كانت موجبة
لها ولكن في تمام الدية تامل ولم يكن نصرا واجماع لان العين الواحدة نصف النفس مطلقا لثبته في الفرج والاجماع وصبر دية اعوى لكتلة وليس بفعل الجاني
به وبغيره ولا نه ملحق بالعين واحدة فكيف يطرد دية العين في هذا قال في المتن استرجاع نصف الدية يعني هل على الجاني نصف دية لحرية الاقتصار فيه
الواحدة قولان ولو كان له تمام الدية كان ينبغي عدم الخلاف في استرجاع النصف بل يجوز القضا في عينه وما تقدم من الابد والاختيار يدل على عدم شرع
وعدم استحقات سوين لاحد او عوضا ان رضيا مع العمدان كان موجبته للدية لكونه خطأ او شبهة فاما القولان فقال في الشرح بعض هؤلاء الاصحاب
على لزوم تمام الدية على من قطع عين الاور خلقه او مغبته بانه من الله فاطل جميع الاصحاب كالشيخين وابن البراء ابن خزيمة وابن ادريس يجيزون بين اخلا الدية
والقضا والظان ان مع رضا الجاني والا القضا هو الواجب لاصالة فاذا اقتصر مع صحيح فيلجج على الصحيح ان يرد نصف دية النفس في الشرح في يرد وطا والفاضة
الصهرش والطبري وابن خزيمة يرد ورواه الصدوق في القنع وهو لخياره لثبوت لواءه محمدين قيس عن الثابتة بنقي امير المؤمنين في رجل عور او صبيته العينية
فقتل ان يفتا احد عيني صاحبه يعقل له نصف الدية وان شاء اخذ به دية كاملة ويعفو عن غير صاحبه ولو ايت عبد الله بن الحكم عن الصادق في رجل قطع
عين رجل عور فقال عليه له دية كاملة فان شاء الذي فقتل عينه يقتصر عن صاحبه باخذ منه الف درهم فعلى ان له الدية كاملة وقد اخذ نصفها
بالقضا وهذا ابن الجبدر زاد ان لا عور قطع عيني الصحيح يرد على الصحيح حنيفة دينار وهو عريق في ثلث القضا اما ان شاة وعين ولا وعلى الاول لا
وعلى الثاني لا قطع ويشكل بانه لا يلزم من عدم المساواة عدم الانتفاء كذا ذكره الاصفهاني قال المصنف الشيخ في ابن ادريس والمحقق في قوله المصنف في كذا لعمرو
العين بالعين ولا يصلح منه فظلمع عومنية العين فانه مفرد محلي باللام ولو سلم خص به دليل قد ذكره الاصل انما يكون حجة لو سلم عن المعارض اعترض على
الاستدلال بالاية بانه حكاية عن التوبة وشرع من قبلنا منسوخ فلا يكون حجة واجاب الشيخ في باب ان حكمه ما مقرر في شرعنا لرواية رواها عن احمد
في قوله تعالى النفس بالنفس الاية قال في حكمة ثلث في بدل على التزامها قوله ثم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن للعوام والظلم وضع الشرح
في غير موضعه هو حرام فتركه واجب هو لايم الا بالحكم بهما وهذا ذكره المفسرون واعلم ان ظ كلامه ان هذا الاصحاب التخيير بين تمام الدية والقضا في الاور
خلق او ذهبت احد عينيه بانه من الله فلو اخذ منه ما اقتضت طام يكن كل ويكون الاسترجاع ايضا فيما ينبغي في عقيد المن بثلث لهذا وجد
بعض الشيخ فلو قطع الاور خلقه عين الصحيح الخ وترك الذاهبة بانه من الله لظهور ان حكمه حكم الخلق وطا قال في اول الشرح في عين الاور خلقه او
من الله ثم وكذا في الروايات التي مستند مثل رواية محمد بن قيس والظان انها صحيحة في باب ولا يضرب اشر كذا فان كونه الثقة ظاهرا غير مرة وان رواية عبد الله
ابن الحكم ضعيفة وان بعض الروايات ما يدل على تمام الدية مثل رواية ابي بصير عن ابي عبد الله في عين الاور الدية وفي حسنة الجليلي عن ابي عبد الله
في عين الاور الدية وانك تذكر ثلث في لزوم تمام الدية اشكالا في التخيير كك تعقيد العبادات والروايات برضا الجاني كما قيد لا ينبغي لان ذلك

اختيار

قال

ولو كانت اذن المجني عليه محترمة ترضى لاجل الحرم واخذوا من الباق
ولو غاوت من المنفعة اقتصا ومتغيرة فالحكومة ولو غاوت كمبثتها فالوجه
الارض من

الارش متروک

على ان لا يعدم الخلاف في استخراج نصف الدية ووده بل في استحقات قلع العينين بواحدة والاجماع غير معلوم والرواية الثانية ضعيفة من وجوه
والاولى حكاية قضا امير المؤمنين في نفاضة قد تكون خصوصها فان اولها في ذيب بالاشارة محمد بن قيس قال قال ابو جعفر في قضا امير المؤمنين
في زجل اعدوا لي احرما متقدم انا معاوضته بمنزلة ما ذكرناه عنه واستحسن يروج بانها معللة قال الخ اعماء ويزاها بان مع الغليل بقط القران
البرج فضا العين بالعين ومن اعتك ولا شئت في عموم الخبر كما في احل الله البيع وقد صرح به في الاصول المتأخرة وغيره منقط كلامه ولما ظاهرا في
الاكتفاء بذلك وعدم استحقاق غيره وما ثبت الرجوع في بعض المسائل مع وجود النفس والنفس مثل الذكر بالانثى فلو لم يلدل خاص فلا ينافي الثبوت وان
هذه الامة بامة بالاجماع والنفس مثل صحبة ذرارة قال في ذيب وليس لفاثل ان يقول ان الامة انا هي اخبارها كابت على اليهود في التورية وليس فيها ان ذلك
حكما لان الامة وان تضمنت ان ذلك كان مكتوبا على التورية فحكمها ساءوا بما يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن ذرارة
عن احمد بن ابي قول الله عز وجل النفس بالنفس العين بالعين والافتقار لا ينافي ما في حكمه والطريق الى الحسين بن سعيد وهو ثقة وان كان ابن هو
ابن عثمان المجمع عليه بلحالة لا توقف عند الاحباب بل عند غيرهم في بقاء حكم هذه الروايات وان لم يكن شرع من قبلنا جرحتم وانما لا يدل على التراجع
ما في القرآن قوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون بان من العود الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهو حرام وتركه واجب هو لا يتم الا بالحكم بها
لان المراد من حكم غير ما في القرآن على الوجه الذي فيه هو نظام اي يحكم بما يحكمه الله في ما كان الحكم فيه بان على اليهود كان في التورية
كذا يجب ان يحكم كل لان ما كان في التورية يجب كونه عليهم اما انهم لم يوافقوا في رواية اخرى من لم يحكم فواض في اخرى انه كافون وان كلامه على
ابن الجبير متوجه لا يرد عليه كلام الشارح فان العين الواحدة ان لم تكن تقابل العينين لا معنى لقطع العينين بواحدة مع عدم تساوي
لها ومقابلتها بواحدة فقط فلا يرد على ذلك بالاشارة مع الرد وقد التاؤفا في نفسا بالنفس واحدة بواحدة لا اثنين بواحدة كما في العين ولا في النفس
نصف لذكور نصفها بخلاف عين لاؤفاها اما واخذت مثل اخرى ومثلا وهو وظو لهذا لا يقصر لعين الرجل الواحد عطف المرأة مع التاؤف ويقتصر
للعين المرأة عطف الرجل مع الرد وعدم التاؤف والجمله للتعدد دخل هو وظو والعين اذا اخذت بيتا او اقصا وعوف صاحبها لم تكن عين الاخرى الصحيحة
مساوي العين غيره وكان لا خلاف فيه على ما يظهر من تفسير الشارح فيحذف المتن وان هذا مؤيد للنسوة في صورة الخلقة والافتقار في قولهم لو كانت
اذا قطع جان صحيح الاذن من شخص صحيح الاذن فعليه الدية في غير هذه الفضا صفة وان كانت مشقوقة ومنقوبة ان تكون فاحشة فانما حكم
المخرفة للاذن بالاذن والجرم فضا صان ان كانت اذن الجاني مخرفة يقصر بالساوي والصحيح مع ادش الزيادة وان كانت اذن الجاني مخرفة فموقوف
بان ذيب بعضها فلا شئت في قطع المسكوط والا نقص مع استرجاع ادش الزائد ان كانت وفي قطع الصحيح لقول الجواز وهو من هذا الحق للاذن بالاذن
وعينه الا انه لما كانت اذن الجاني صحيحة كاملة يجب دية ما زاد وهو المحرم للذليل الظلم والاخر عدم جواز قطع كله بل الى موضع الخرم فقط لان
الزيادة غير مستحقة فهو نظام لافاض لا يجوز ولكن يلزم الجاني ادش ما بقي من مقدار المحرم وهو اخصا للموت ويحتمل الانتقال الى الدية كما اذا اقتل القاتل
قولهم لو عاود الخ يعني انما قطع شخص من البصير مغر بالشاء والشاء هو الذي يقطع سنه وينبت ان لم يعد فلا شئت في لزوم مقتضا فان عاود قبل
الاستيفاء فاقصه ومنغرة فيجب رده وهو المراء بالحكومة وان عاود كهيئتها فامتنع من غير نقص فغيره في نفسه لقول الاول لزوم الارش ايضا كما كان
في الاولين فالارش هو الحكومة فالغير بالحكومة تارة وبالارش اخرى للفتن لوجود موجب هو الفاعل عوده انما يقطع القصاص تام الدية لا الارش لمحو
الام ونفس لعضو متلا لا يقطع ذلك ان فرض لها كالاولى والثاني انه يلزمه بغير يخل العمل بمقتضاها فاضا صا تمام الدية لحصول المجانية الموجبة
عدم ثبوت وجود بدلا منقط بل هو ظاهر ولا خلاف بالاجماع في عدم ثبوت نص في ثبوتها فالتجسس فاعلم فلا شيء عليه قال في الشرح معناه
اي معنى الارش هو الحكومة في الناقص المتغير تفاوت ما بين يمينه وبين تامة وجهها متغيرة في الدية ويمكن ان يقال تفاوت ما بين كونه مقلوع السن مثلا
ثم بين متغيرة وبين كونه من اي من صحيح كان في تلك المدة وبعد ما غير متغيرة لانه نفس حصل في تلك المدة ولا تولا اعتباره لم يكن في وجه الارش
اذا عاود كهيئتها فان ذلك لا ارش لا يمكن الا بان يفرض عبدا مقلوع السن مثلا ثم يعود وغير مقلوعها اصلا الى قوله والتحقيق ان يقوم مقاولها مائة
وعينه مقلوعها اصلا وانما كان هو الوجه لانه نقص محل على الجاني عليه بسبب الجاني فلا يخلو للحدوث والزم الظلم وعود السن في القصاص الدية لا ذلك لنفس
متحالة اعادة معدوم وهو متوق الخلاف محجبا بالاجماع لكنه فرض في التصغير في طوقيل لا ارش لعودها كما كانت خارجا والحاصل ان الارش يعني الحكومة هو
التفاوت ما بين ان يقوم الجاني عليه ان يفرض مملوكا مضطربا ما كان عليه قبل المجانته وبين ان يقوم مع عدم حصولها مع بقاء النفس معالي حصل
العود فاقصه ومنغرة او كماله والارش الحكومة هو ذلك التفاوت في شيء كان ولو فرض عدم التفاوت لم يكن هناك ارش بل يكون مثل الضرب ثم قال في
الشرح ان لم يحكموا بعد عودها اول محكموا اذني اصلا اسوة في الحق فان لم يعد فلا كلام وان عاودا ما بعد الحكم ابتداء بعد العود او بعد مضى من الحكم
والاستيفاء احتمال الرجوع لظهور بطلان الحكم بالاستيفاء وهو اخصا للمند وعده لانه مع حكم اهل الجيرة يغلب الظن بانها منه مجدة وهذا ذكرها
اختياره وفي الثاني وهو اخصا للمنفق في حقها بعد قضا العادة بالعود وهو يتبني فيما اذا لم يحكم بالعود وقال في عقد بعد اختياره هذا يلزم منه وجوب
القصاص ان عاود اي يلزم من عدمه من الجاني المقلوعة في هذه الصورة بالدية ان يقصر لحكم اهل الجيرة بعودها وعادتها بانها اذا كانت منجدة
ثم يخرج عن كونها منجدة بحكم اهل الجيرة ولا بعده لان الضرورة فاقصته بان الغامد غير الاول ثم انه ذكر في مطلب اللسان من عدان من المتفرقا عاودا لم
تستعد الدية لان المجردة غير الشاظر ويمكن ان يقع مع الحكم بعودها يكون كمن لا يعرفه وقد افقنا على عدم القصاص اذا عاودت مع الجرم بان المجردة غير
وجواب جوابنا لا يقال يمكن الالتزام بالقصلة في غير المتفرق وان عاود متفرقا ثالث لان الاحباب بين قائلين اما بالارش مع عودها كما لم يقد الشرح

قُلْ أَتُحِبُّونَ

ولو عادت سن الصبي قبل السنة فالحكومة ولو مات قبل الياس فالارض
ولو عادت سن الجارية فليس للقبيل ذالهما بخلاف الارض

في يثرون ومن بعدهما بالبيع كما بين الجنبه التقى ابن زهرة وابن حمزة عادوا ولم تعدا لفرق خرف الاجماع انتهى الحكم بل بغير مطلقا مشكلا كذا بالارض فليقتض
وعدا لقصاص مع العمد عند الدين مع الخطأ وشبهه مع العود مطلقا سواء كان غير المتعمد مع حكم اهل الحجرة بالعود وبعد وسكونهم مشكلا جدا لما علم من
عبارة عدنان فلع السن يقتضي عود وهو القصاص في محله لعموم السن ليس والجرح تضام من اعتكده غير ذلك من الاجتناب والاعتناء وكذا تمام الدين في
عملها او عود بطلان لا يفسد مقتضى الجنابة الواثقة بغيرها وهو لا ان يقال ذلك لاجماع او دليل اخر ولكن ما جدد ذلك غير عبارات بغض الاصطلاح الخلال
تقدم في سن المتفر الان يقال انما يجب فصل في السن انما يقول من وصار بغير سن لما في الحجة والعين والاذن واللسان وكذا تمام الدين كانه ما فاع
سنة المتفصل للقصاص الدية بل فصل جرحه وطلع عضوا فليس فيه الا الارض فتم وكذا في عبارات الشرح فانه لا يخرج عن غلط قولهم ولو عادت سن قال في الشرح
هنا مباحث الاول التقييد في سن الصبي العود قبل السنة غريب جدا فان لم افق عليه في كتاب حد من الاصطلاح كثره يصفى لها كنية الشيخين وابن البراءين
حمزة وابن ادریس ابن سعيد غيرهم من القائلين في بيعه بالبيع مطلقا ولا في ايمانهم ولا سمعت من احدهم العقلاء الذين لقيتهم بل الجميع اطلقوا الانقطاع
في اوقافه بنبات بقية سنة بعد سقوطها وهو الوجه لا انما كان ما فاع من ابن اربع والعادة فاضيه باهنا لا تبس لا بعد مدة تزيد على السنة قطعوا
هذا في اخبر من هذا المصنف في جملة كتبه التي نفت عليه بالحق ان في رطل ابنه الغالب لا اعلم وجه ما قاله وهو اعلم بما قال نعم في ولاية احد من الحكم
ابن محمود عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن عمار قال قال السن اذا ضربت ما تظن بها سنة فان وقعت غرم الضمان فسماعة درهم وان لم تقع واسود اعزم ثلث الدية
وهذه وان كانت صحيحة الا انها لا تملك على المطلوب ذو موضوعها من ضربت ولم يقطع ويمكن ان يعتد له به بان المراد به اذا قلنا في وقت يقطع استثنائية
تلفظ سنة ولا يبان هذا اذ انك غالب الثاني ان الحكومة هل هي واجبة ام لا فلهذا الخلاف فيه والشيخ في ادعى الاجماع على الحكومة واجه المصنف في ثلث على ان
الواجب من تربية مسمع ونحوها الملتزم الصادق قال ان عليه فتوح من الصبي مثل ان يتغير بغيره في كل سن وفيه نظر لان الطريق الى مسمع ضعيف جدا
وند تقدم ضعفه ولو اخرج ما رواه الوفاء عن السكوني عن عبد الله بن ابي اسير المومنين فتوح من الصبي انما يتغير بغيره قلنا السكوني ضعيف جدا
ضعف وقد وقفنا في ثلث فيما ترك في صريح الاول العمل على المنة من التقييد لرواية جليل عن بعض اصحابه عن احدها انه قال في سن الصبي بغيرها انقطاع
نبش قال ليس عليه بضامن عليه الارض المثلثة كيفية الارض فيه ما تقدم وظل الهامة والسر ووجاهة من الاصحاب انه سنة ما بين كونه مقلو عود
والظاهر اعتبروا امكان العود او وقوعه او ايجامات قبل الياس من عودها قال المصنف وغيره في الارض فيشكل ببقاء اصلها الزمة من جنائنه
وعدا العود من جانب الاخر فان ثلثا به احتمال ان يكون كذا في كل ارض في هذا امكان العود لا وقوعه فانه يقع ويحتمل ان لا يراعى اصل العود او وقوعه ولم يرد
بقوله الارض المغايرة بين الحكومة والارض فانهما ثلث احدهما في البحث الاول وجه التقييد بالسنة كونه غالبا ذلك كما قاله وانما قد عدا المصنف بالسنة في صحيحه
ابن خالد ينظر سنة الخ وشعره او اس كذا في رواية سلمة بن تمام فاجله سنة ويتحدث المرأة فيها ايضا في صحيحه في بغيره ينظر بها سنة الخ ويتحدث العين
صحيح سليمان بن خالد قال يوجب سنة الخ فتم وكذا وجه التقييد بما ذكره من نبات باق الاستثان فان الظاهر ان المدار على النبات في يوجب سنة الخ كما ان يثبت بدله
السايط وعده في وقت كان فان الحكم في ذلك يمكن ان يكون الغرض التقييد في التعين يكون للغالبة اعلم ان وجه كونه سن الصبي بعد سن المتفصل ان الظاهر
اتحادهما في الحكم فيمنع بل ينبغي ان يكفي في الصبي مراد بغير البالغ الذي يفسد سنة وينسب له اوزاره بالمتفصل تلك من ان يكون صبيا صغيرا غير مكمل
الظاهر بسبب التقريب بين العود لقصاصه متبر او من عودها كهيئتها مع اتحاد الحكم وهو لزوم الحكومة والارض غير ذلك كره الاول بلفظ الحكومة والثاني بلفظ
الارض شعر بالتفاوت بينهما وليس كذلك ويحتمل ان يفرق للاشارة الى الخلاف في الثاني بقوله فالوجه فان وجه الخوان يكون فيه بغيره ولم يكن في خلاف
الاول بل يحتمل الانتصاف كمال الدين في الثاني بل في الكل فتم وقلت في البحث الثاني انه اشار الى الخلاف في القول السابق بعد ثبات الارض تحقيقه
فتو الخلاف محجبا بالاجماع لكنه فرض في الصغير انه في ط ومثل الارض لعمومها كما كانت في هذا مؤيد لما قلناه من فرض الصبي المتفر واحدته وان
رواية جليل ضعيفة بالارسال كرواية غيره الارض مشهور بل ادعى الاجماع في ويؤيد بانه لا شك انه جرح موجب في وليس في الضوم الصحيح فيكون
الارض من جيلان من اجرة العضا على فيصح ما عده ولا يضرب سالمة في في البحث الثاني ان المراد فرض صلح السن مملوكا فيقوم تارة مقلوع السن
مع امكان عودها او عودها تارة غير مقلوعة بل صحيح الاستثان كما مر في البحث الرابع انه لا اشكال لبقاء اصله مدة الذمة لان القصاص الموجب لارض
موجودا انما يقطع بالعود وما وجد المولى في سطر القصاص الموجب لا بد منه بل يمكن القول بالقصاص مع العمد تمام دية السن مع عدمه فانه لا شك في انقضاء
طلع السن ذلك لانه الفرض انما يقطع ذلك يرجع الى الارض بعوده وتعد ذلك من غير سبب جانب المحي عليه الا ان يقال فلع هذا السن لا يجب
الا الارض حيث تقع في وقت يقتضي العادة عودها كانه ما وقع نفع من لا يعود بل انما منع من اخر القصاص للدية والقصاص انما هو السن التي يقع في وقت
لا يمكن عودها بل يميز بجرح الفلع بلا سن كالعين الا نفع سائر الاطراف فتم وعلى تقدير ان الارض يحتمل اعتبار الوقوع بل ينبغي لك لما مر ان لم ينظر الى
ما مر جبا احد الامر من لا الارض فلا يعتبر الوقوع وهو وان المراد بالحكومة هو الارض انما غير القصاص العبارة قولهم ولو عادت سن لوجب جاف قطع
سن شخص عدا فاقصر منه ثم عادت من الجاني يثبت له من اخرى موضوعة كالاولى فليس للجب على فعلها وانما لها مائة مائة في تارة من اخذ حنفا
ولا يستحق غير ما بخلاف الاذن فانه اذا قطع بالعضا من اخذها الجاني فاقصرها بموضعها فالصفت بالدم الحار فصار كالاولى وان الجاني انما فاضها
فان المعادة بينهما التي انقضت فليس لها جبرها وتضيكرها كما كانت فان المحي عليه استحققت فلا لها فله ان يتلفها ويضيكرها فادامت موجودة في محلها
له ان يقتل منه تامل ان ليس له الا قطع الاذن بالقصاص فقد فعل واستحققت فابقى الحق اخر بعد ذلك نعم يمكن ان يقال لصانها غير جاز لانها منه
يجب ان بابا لا يعرف والحق عن المتكوار انما اذا لم يوجب لفسدها والهلاك فيمكن ان يكون للامام او الحاكم مطلقا او لغيرها ايضا مع العلم بالمسئلة

ولو قطع انصر الاصبع يد كامل انصر قال الشيخ باحاطة الاصبع واشترط في موضع اخذه ليدتها ولو قطع اصبعاً ضرب الى الكف فله النقص في الكف وليس النقص في الاصبع انما
دبر الباقي ولو قطع يد مع بعض اوتار انصر من الكوع واخذ حكومة الزائدة لو قطع من المرفق انصر لا غير لو كان نضر المحي عليه من غير ان يقطع في الاصبع لكان بها
من غير نضر ولا نقصا في يده. فترى كالحا نفع والموت ولا في الهاشمة والمنقلة ولو اذهب نزع العين مملت عينه في شعر الحاجبين شعر الرأس واللحمة انقصا وان نبش الارش
من

من

عدم الضرر وكان لذلك قال في عقد ولو ابدان الاذن فالصحة المحي عليه فالنقص بالدم الحار فوجب النقص والامر في ازالته الى الحاكم فان من هلكه
وجب ازالته والا فلا وكذا لو اصاب الحية اذن بعد النقص لم يكن المحي عليه لا اعتراض **قوله** ولو قطع الحية كوكا من لا يملكه كامله بان قطع اصبعه
يد كامله لا شئ الا انقصا منه بخلاف انقصا النضر الكامل من غير خلاف في اليد غير فاس الاطراف وهل اخذ يد الاصبع الواحدة التي تقطع اليد
ولم تكن الحية في اليد في موضع من طوت مدعيا الاجماع ان اخذ من غير يقيد في موضع اخر من طوت ان لا يكون خلقه ولا ذاهية بانه لا يكون
مما استوفى صحتها او يثبتها فانها ملحوظة العوض فلا بد من بدلية ما يقابلها بخلاف الاول فانه ما وصل اليه العوض فلا عوض لما قبلها وكانها كالموت
اي يمكن تقييد الاول بالثاني لم يكن خلاف بين كلاميه لكن الظاهر فيهم من المنة هنا التوقف الفرق غير و يظهر من عدم الرد الظاهر **قوله** ولو قطع
اذ قطع شخص عدا انا اصبع ضرب هذه الجناية الى كف حتى سقط من اذن وضاع القطوع هو الكف فقط عدا انا فانما الجرح يدخل في الكف كالكف
النقص اثر العدا لعدان عدا ان فلا يفتحق النقص في الكف الزائد ليس النقص في الاصبع واخذ حكومة الزائد عليه كما في النفس كطرف **قوله**
ولو قطع الحية اذا قطع جماعة عدا ناي شخص مع بعض اوتار انصر من الكوع وهو الزائد اخذ اشر الزائد لا يمكن النقص في النوع لا عظم لا يوم
بكر فلعن النصف لو قطع من المرفق انصر من المرفق ولا يستحق غير ذلك لان بضطحا على اليد وعلى الزائد عليها او النضر عنها ولو قطع مع المرفق بغير
العضد يمكن ان يكون مثل الذراع فيقطع من المرفق ياخذ اشر الزائد **قوله** ولو كان الحية اذا قطع قاطع اصبع شخص قطعها موصيها للنقصا كان ظفر
اصبع المحي عليه معيبا مثل ان صا سودا ولم يكن له ظفر وكان انقطع له النقص في الاصبع من رد اوش الظفر لان الاصبع يد كالمز مع عدا الظفر غير ذلك
زيادة لاصبع الحية على اصبع المحي عليه بحيث يستحق فيهما وارثها فانه اخذ منه ما يستحق في اليد ما يستحق في اوان كانت زيادة في العين موجوده
منعوا نقصا **قوله** لا نقصا في الحية لا يجوز النقصا في عضو يكون فيه خطر الهلاك والنقص مثل الجائفة والماتورة والهاشمة والمثاقير وسبغ يتغير
الكل لحد وجهه ما يظهر من خوف الهلاك من غير موجب مع امكان تداركه ما وجد بالقدرة فلا يفتقد عنه ولكن لا بد من ثبوت تغيره لعله يشترط
اصل الجرح والجزء وان كان مفيدا للظن العلم **قوله** ولو اذ هلك كوخ الحية على عين بارتصاصها مع بقاء العضو بجاءه نقصا خاصة فاصوها
فقط مع بقاء ذلك العضو كالحية على يد لا يد عليه عوم الادلة مثل العين بالعين من خبر رفا عمن ابي عبد الله **قوله** في عرش اناه رجل من
تيسر يولى له فدل على عيشة فزال الماء فيها وهي قائمة لم يصرفها شيئا فقال له عطينا اليد فاني قال فارسلها الى علي وقال احكم بين هذين فاعطاه اليد
فاني قال لم يزلوا يعطون حتى عطوا ديتين قال فقال ليس اريد الا النقصا قال فدعى على امرأة فافا ثم دعا بكره ففعل ثم جعل على شفا وعينه على
ثم استقبل بعينه عن الثمن قال جاء بالمرأة فقال انظر فظفرها بالثمن وبقيت عينا ثم فهدى البصر **قوله** في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية
مع النقصا على قلعها ان كان عدا عدا ناي وكذا على قلع شعره كذا في الحية وحجة ومثله مرارا وان بقت وعاد شعرها كما كان فاللزام هو
فقط العباد ان النقصا انما يكون مع عدم الثبوت حيث حكم في الثبوت بالارش من غير قيد بعدم العود فالظن ان النقصا في العضو والاع و ذلك غير
فان دليل النقصا عام واعلم انه ذكر في اليد والظن ان النقصا في اليد الحية هو تمام اليد ودليله غير الرواية العامة اعني كل ما في
وفي احديهما نصف الباشا ثمان في اليد وكعب الله بن سنان اعني عبد الله **قوله** في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية
سالم في يمين ابي عبد الله كل ما كان في الانسان ثمان في اليد وفي احديهما نصف اليد وما كان في اليد على الحية في شعر الحية في شعر الحية
منها هو قطع ما هو ثمان ما بعد من اعضا الانسان ولجرائه مثل ايدى والعينين لهذا اختلفت في ثمانية دينار وفي كل واحد نصف ذلك
ما اصابته بحتا قال في شعر هذا هو ثمان بين الاصحاب بل ادعى بن اديس الاجماع مستند غير معلوم الاجماع ممنوع وظاهرهم عدم الفرق بين ان يثبت
وعده وقيل فيهما مع الباشا ثمان الحكومة وهو الاصح وقيل في اليد ويظهر من حكم احكامهم شعر الرأس الحية في ثوبها فانه قال اما الحية وشعر
الرأس والحاجبين فانه يوجب عندنا اليد ويؤيد الحديث العام اعني كل ما في اليد منه ثمان وقال سلا رويته انا لم يثبت ثمانية دينار قلت قد يكون الاجماع
مع الاعتراف بالشهرة وعند دليل بل على خلافه مناصف للاصول لايحتمل بيان الخلاف المضر وهو موقوف كما ترى بل يفهم من ط الاجماع على ان حكمهم الرأس
والحية قال سلا رويته شعر الحية والرأس اثم يثبت ثمانية دينار وان في رواية لابي عمر المتطبع لابي عبد الله وان اصاب الحية في شعره كد فدية
نصف قيمة العين ما تاد دينار وخمس دينار اذا اصابته في شعره في ذلك هي ضعيفة فنه واما شعر الرأس الحية ففقه في الخلاف مذكور في كف وعبر في روا
مسح على ابي عبد الله قال قضى امير المؤمنين في الحية اذا حلفت فلم يثبت اليد كاملة فاما يثبت ثلث اليد وفي رواية على من حذ يد عن بعض جال الحية
عبد الله قال قلت لرجل دخل الحمام فيصطلي على حماره ماء حارا فينعت شعره فانه يثبت فقال عليه اليد كاملة وفي رواية سلمية بن عام قال اهرق
رجل على اس جل يد ايتها مرق فذهب شعره فاحضه في ذلك الى علي فاجله سنته فانه يثبت شعره فقط عليه بالدية وكل ما ضيقه ولكن موافقة في
الحية لصحة سلمية خال قال قلت لابي عبد الله رجل صاب حماره على اس جل فامنع شعره فانه يثبت يد ابي عبد الله اليد كاملة في كف بعد قتل
الضار والرواية في هذه الرواية مشبهة برواية سليمان بن خازم الحية في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية في شعر الحية
لكن الظن انها ان مراد اليد في مجموع شعر الرأس الحية ولكن يحل اليد لكل واحد منها ما يقرب منه ما تقدم من الروايات مع انه ليس في رواية سلمية بل
شعر فقط فنه هذا في شعر الرأس الرجل اما المرأة فوردت في شعرها في الروايات بالدية وفي رواية سلمية بن عام قال قلت لابي عبد الله يجعل ذلك
ما على رجل شب على امرأة في لحيها واسها قال يضرب ضربا وجعا ويحبس في السجن الحجلين حتى يسير اشعرها فان يثبت خد منه مهرها ثمان اثم يثبت خد
الدية كالمدة قلت فكيف صام مهرها ثمان اثم يثبت شعرها فقال ابن سنان ان شعر المرأة وعنه ثمان شريكان في الجبال فاداه بجدها وجبها المهر كما كان

ولو انقضا على قتلها بما لم يجز عليه الذنب وله القصاص ولو خالفنا القول قول البازل لو انكر دعوى بطلان العلم لا بد لا ولو بدل المحن فقطع هذا وهو المحن وان ولو سبق
المجنون بافصر من غير بدل لم يقطع قصاصه بقتله على عاقلة وبقتلها بقتلها على عاقلة ولو سبق المحن فقطع هذا وهو المحن وان ولو سبق
لو كان راس الشجاع اصغر سوطيها واخذ راس الزائد بنسبة الخلف الى اصل المخرج لو انكسر لم يستوعب القصاص فيقتصر على ذلك المسافة ويقتصر في السن مع اتفاق المحل فلا يقطع ضرر
ولا صاحبك بنسبة ولا اصلية بزيادة ولا زائدة بزيادة مع تعاقب المحل وكذا الاصابع مثنى

عد من لا يجوز له حمل الضرر بالمخرج مع العوض ايضا كما في النفس فيكون لله حقا ايضا في القصاص فاذا قيل ببقاء القصاص بعد عدم سقوطه بوجه فلا بد لنا
اليسر من عوض هو بقاء نصفه في نفسه فانه هذا ولكن ثبوت الدية للمجانى البازل لما هو مع جملة بانه اليسر لغلبة الدية ونحوها او مع عدم سماع
الامر بهذا اليمنى عد علمه بان اليسر لا يجزى عن اليمنى لم يقع بطلان العلم فلا بد من القصاص فلو بدل القصاص فقطعها المجنونة عليه لذلك مع سماع المجانى البازل لا لبرهان
ان البنية في اليسر والحق لا يجزى فلا بد من ايضا كالاقتصاص منه تامل ان مجزاة من علمه لا يصح ذلك ولم يقطع عوضه ان سقط القصاص فكونه هكذا
يجزى عن شوق بدل القصاص عد علمه مع حمل المجنونة عليه المستحق للقصاص ان كان عالما بانه اليسر ويخفى بانه لم يقتصر عوضا عن اليمنى ايضا ففي ثبوت القصاص
على قاطع اليسر في بقاءه مع وجود ما اشكال مع عدم ما يحمل السقوط والانتقال الى الرجل فينبغي لتساقط فان لكل واحد على اخر قصاصا بل ينبغي في
في الاصل على ثبوت ثبوت القصاص الثاني جهة الثبوت وجوب قطع عدو ان وهو موجب للقصاص بقاء قصاصه عليه لا يقطع ذلك وجهه لعدم ثبوت
للسقوط والحكم بقطعها وهو الاثر عند المصلحة لو غلبت الشاع بعد المخرج القطع والقتل هو مشكل مع حمل البازل غفلته بانه اليسر وان لا
يجزى احتفاء به تجزى سقوط الحد بالثبوت لا يستلزم السقوط هنا لانه ليس بمحد فاسقاط قصاصه وانما القصاص الاول فيبقى هذا بغيره مع قطع
المجنون عليه حكيمه بعد عدو انا وبقاء صاحب اليد بعيد عن غلبة الشاع عن القطع الدم وحيزا فربما الاول هو مشاوع كل هذا في الاصل واما
السراية فان سرية المجنونة عليه في الجاني فثمان سرية تاج لثمان اصله ففي كل موضع يحكم عليه عوض اليسر قصاصا او دية يحكم بثمان
مرايشه كك وفي كل موضع يحكم بعد محكم له بثمان السراية وهو لا يملك ان قصاصا اصله لثمان له ولا عوض غير محقول وكذا عدم ثمان سرية
اصله وهو هو في قولهم لو انقضا المحن اذ اتفق المجانى والمجنون عليه بقطع يد اليمنى على قطع اليد اليسر للمجانى مع وجود اليمنى قصاصا بطلان اليمنى لا يجزى
هذا الاتفاق ظاهر انه جازم للمجانى البازل والرضا به للمجنون عليه القطع ولما يقطع القصاص الذي كان عليه بذلك يحتمل انك هو المراد بقوله لم يجز للمجانى
دية زيادة التي تغطي العوض جزاء للمجنون عليه قصاصه اليمنى الذي كان له كما كان في قولهم لو اختلفا في اي اذ اعطى قاطع في الجاني على عاقلة
انه بذل اليسر مع علمه بانه لم يصير بدلا وعوضا وقصاصا عن اليمنى الذي تغطيها واستحق صاحبها القصاص فلا شيء على كونه ولا قصاصا ولا كسر الجاني
البازل ذلك قال ما كنتا علم بذلك فاستحق الدية ولم استحق القصاص لقول قوله مع يمينه لانه منكر ان الاصل بل الظاهر ايضا مع ان الظاهر من حال القصاص
ان مع علمه بانه لم يصير عوضا لم يبدل يد القطع وهو هو في قولهم لو بدل المحن ولو بدل قاطع اليمنى بسانه للمجنون الذي سلب اليمنى واستحق القصاص والدية
فقطع المجنون اليسر هذا الاودا ولا دية لها سواء كان البازل عالما بالحال او لم يكن وهو المجنون باق وجهه فان المجنونة ليس قبل لا سيقا المحن فكيف لا يقع
لا يقع الاستيفاء بقتله فيحتمل مع عد علمه بجذبه ثبوت الدية على عاقلة كما ان اذ ابادر وقطع يدا قاطع يمينه من غير بدل له بلزم الدية على عاقلة فانه قطع
عدم من غير استحقاق وهو من المجنون خطأ وهو على العاقلة على ما تقرر عندهم ولم يقطع قصاصه بذلك بل في حققة دية المجانى كما كان ويحتمل لتساقط
حتى لا يجزى العاقلة التي خسر فيها خلاف دليل العقل والنقل فلا يصح اليه الا بالدليل الناصر في ذلك وليس في هذا المادة ذلك في قولهم لو سبق المحن اذ ابادر
سبق المجنون وبادر وقطع يمين قاطع يمينه من دون بدل الجاني ذلك لم يقطع بذلك قصاص المجنون ودية يمين الجاني على عاقلة المجنون ثم يحتمل بغير قصاص
المجنون من غير بدل جانيه بحيث يحمل العضو الموافق والمخالف بحيث ما فيه من قولهم بغير المحن وجه اعتبار الطول والعرض في قصاص الشجاع الموجب للقصاص
فانه مقتضى المماثلة العبرة في القصاص بالعقل والفكر اما عدم اعطاء العنق قوله والمذكور ولا يعقد كونه مجعاعا عليه حيث ما نقل الخلاف هنا ونظروا
بعضنا فيمنه في حق كان المراد كون ذلك في الراس قال في حق ولا يعتبر في ذلك بل في الراس في حق لاسم الشجاع لتفاوت الروس في السن فلا يمكن اعطاء العنق
قد يكون راس المجنونة سمينا وجلده عذيفا ورأس المجانى بجلده ذلك فلا يمكن وانت تعلم ان ذلك ليس وجوبا في غاية ما يمكن ويقتضى الباقية وهو
ارش الزائد كما في المساحة طوة على ما ذكره مثل المتن وبالمماثلة ما دلت على ذلك ان كان مجعاعا عليه الا المماثلة سرعية للعقل والنقل فيمكن اعطاء
العنق في جزاءات البدن غير الراس في الراس اشكال لعدله بل الزك وكلام الاصحاب لذلك على عدم فم فيعتبر المحل في الشجاع سلبا وبغيره واما في المماثلة
فقد اذ سقط العنق بقي اعتبار الطول والعرض في قياس خط وجبل الشجاع في في رأس المجانى ثم يثبت ذلك المقدار في بدن قتل واحد او بدنتان شقتا لدفعه على
للمجانى واداره ذلك وكذا بقياس العرض يثبت ذلك المقدار عرضا ولو كان راس الشجاع الذي هو المجانى اصغر بحيث لا يسع طول الشجاع لانه مجعاعا على راس المجنونة عليه
استوفينا الشجاع بحيث يستوعب جميع طول اس المجانى واخذ راس الزائد بان يفرض المجنونة عليه مملوكا ويقوم صحيحا بغير شعبة ثم يقوم مشجبا بتلك الشجاع كما هو
تكون الزيادة هي ادرش جميع الشجاع ثم يقاس زيادة الشجاع التي كانت عن راسه لم يسوف بالنسبة الى الجميع فان كانت نصفها اخذ نصف الارش وهكذا ويحتمل ان
يقوم مشجبا بتلك الزيادة فقط واخذ جميع الزيادة ويحمل عدم الارش الكلية ويكون بمنزلة قطع اليد الصغيرة باليد الطويلة والارن بالاذن والافن

المعدل صادر قطع
البياد

لا نفه سبب ح به في الانف بويده ط مثل الجروح قصا والافن لا نفه فلو انكسر الغرض بان كان راس المجانى كبيرا ورأس المجنونة عليه صغيرا واعتبر
الشجاع بقصر من راس المجانى بقدر تلك الشجاع ومساحتها ولا يستوعب راس المجانى لان شجته قد استوعبت راس المجنونة عليه لان ذلك ظلم وليس بعوض وقصاص
فانه لا يكون بالمثل في قولهم يقتصر المحن اي قلع السن عدو انا موجب للقصاص فيقتصر من القالع للمتلوع مثل سنه الذي قلع فيشرط الاتحاد في المحل
فيقطع الاضراس بالاضراس لصاحك بمثلها والثنية بمثلها ولا يقطع الاول بالثاني والثالث ولا العكس كذا الثاني والثالث بل لا ينبغي قلع اول الاضراس
مثلا بانيها بل الاول فقط وهكذا لا شرط اتحاد المحل عندهم والتفاوت بين الاستنا هذا كله مع وجود الاول ويمكن القصاص في السن مطلقا مع
المثل كما مر في اليد لظ السن بالسن وكذا لا يقطع السن الاصلية بالزائدة ولا العكس يحتمل الجواز في الزائدة بالزائدة الامع اتحاد المحل هذا ايضا
مع وجود المحل في المحل مع عدم محتمل القصاص بما يوجد مطلقا الا ان الاثر في الاولى ما تقتضيه محتمل عدم القصاص والنقل الى الدية ولكن مقتضى السن

[illegible]

اندمل البعض في سائر المرات
اختلافه في السند في
النفس من

ولو ادعى قطع اليدين والرجلين الموت بالسراية صدق باليمين مع فطر الزمان والولي مع الخيال لانها في المدة قدم قول الجاني ولو قطع يدا وانكسر اليدين
قول الجاني مع مضي هذه المدة لانها في المدة قدم قول الولي على شكل ولو ادعى لولي جوة المقطوع بنصفين الكاه او الموت بالسراية
ادعى الجاني موته وهو الخوارج بشرط لم تغادر اصل السلامة وعدم الشرب مع اصل البرائة وعدم الموت بالسراية فخرج الجاني ولو قطع اصبع جك يد اخر اقل الاول ثم الثاني فخرج
بدية اصبع عليه المتأخر من ذي الاصبع اليد ولو قطع عدة اعضا خطأ فعليه بها وان كانت صفا الدية ان مذمت الا فالدية وهذا المطالبة بالجميع قبل انذال الوصية ولو
اندمل البعض في سائر المرات
اختلافه في السند في
النفس من
فانهم نعم لدعوى عدمها اصلا وجه فان اصل البرائة وعدم السلامة وجه فتم وهو قول البعض في المسئلة الخيال اذ هو التفضيل بالعضو الظاهر والباطن
دعوى عدم السلامة في الباطن لعدم مكان الشئ عليه غابا بخلاف الظاهر مثل اصبع فانه يمكن الا الشهادة عليه من غير مشقة وعسر فاقول قول منكرها فاما لا
اربعه جملان ومفصلان في قولهم ولو ادعى الخوارج اقطع شخص يدك وجعل رجلك لهما اراد عليه الفضايل في الاطراف ادعى لقاطع انه مات بسراية قطع اطرافه
فليس لك الا الفضايل في النفس لا يقطع الاطراف ويعدى الولي انه اندمل احدهما فان بغيره فاقول قول القاطع مع يمينه ان كان الزمان الذي بين موت
الجاني عليه قطع اطرافه قليلا بحيث يجد انذاله فيه والموت بغيره على الظاهر فان الموت لم يترتب على قطع الاعضاء زمانا نصير نظائره في وقوع الموت بالقطع
والسراية وان كان طويلا بحيث يمكن فيه ذلك لقول قول الولي مع يمينه علما بمقتضى الجناية المحمقة وعدم وقوع الموت بها وترك المشكوك بالمتيقن
فان الموت بالقطع مشكوك ووقوع القطع الموجب للفضايل معلوم مع عدم دليل يدل على كون الموت بالسراية مثل الظاهر الذي كان في فطر الزمان فان
اختلاف الجاني والولي في فطر الزمان وطوله بان يدعى الجاني الاول حق يقدم قوله ولم يكن للولي الا الفضايل في النفس على ما مر والولي يدعى الاخير
يثبت لقصا في الاطراف قدم قول الجاني مع يمينه لاصل عدم مضي زمان كثير لا نه فعله هو علم فانه بالحقيقة يدعى وقوع فعله في زمان سابقا قليل
على الموت والولي يدعى صفة عليه بكثير فامل فان الاصل عند وقوع الموت بالسراية وعد ترك اليقين بالمشكوك مع عدم دليل في خلاف ذلك فامل
قولهم لو قطع الخوارج اقطع يد شخص ما في المقطوع فادعى عليه انه مات بالسراية فيقتضى النفس انكر القاطع ذلك قدم قول الجاني هنا ايضا ان مضي
من وقت القطع الى زمان الموت زمان طويل يمكن انذاله فيه والموت بغيره للاصل في الظاهر مع عدم ظهور ما يدل على كونه بالسراية مثل الاول حق
يقدم قول مدعيهما ولما تقدمت يمين لقطع الشئ في النفس ان لم يضر زمان بيع ذلك قدم قول الولي فان لظا استأ القتل الى القطع فانه امر متحقق
قابل للاستئماع وقوع شئ اخر فيستند اليه في العادات وبالحجة هذا ايضا من المواضع التي تقدم فيها الظاهر على الاصل كما تقدم فتم ولو اختلفا لكان
والولي بان ادعى الجاني مضي زمان يمكن فيه انذاله انكر الولي ذلك ففيله شكال من تغايل اصل البرائة الذمة واصل عدم مضي زمان يمكن ذلك
تعارض معرفة صاحب الفعل زمان فعله فان مرجعه الى النزاع في ابتداء زمان الجناية وظ كونه بالسراية لما تقدمت به فامل يعرف مما تقدم من ترجيح الظاهر
منا ايضا والاشكال على الاصل بالحجة ينبغي عدم الاشكال فيما تقدمت ايضا من اختلاف في الزمان في قطع اليدين والرجلين لان يدعى ان الظاهر ان اكثر قولهم ولو ادعى
اد اقطع شخص شخصا بنصفين ملفوفان كساء عدا فادعى لية الفضايل ادعى لقاطع انه كان ميتا حال القطع اخرج شخصا ومات ذلك الشخص اذ
وليه مراه فادعى انه مات بالسراية بل بقي ما مات بشرط لم تغادر اصل السلامة وعدم الشرب مع اصل البرائة فخرج الجاني ولو قطع اصبع جك يد اخر اقل الاول ثم الثاني فخرج
الذمة فاقول قول القاطع في المسئلة الاول اقطع عدم الشرب فان بالجرح قصدا لولي اقطع عدم الموت بالسراية فقصدا للجرح المسئلة الثانية
فخرج المعقول الجاني في القاطع والجرح فليس عليه لادية قطع الميت مقتضى واد شرج لحيته بان الذي متحقق ومعلوم هنا هو القطع والجرح لا القتل
بهما فلا يثبت عليه لامقتضاها لا مقتضى القتل فانه غير معلوم والاصل عدمه وبالحجة الجاني منكر والولي مدعي فالا ثبات عليه لا يثبت بغير ذلك الذي
والظهور ولكن مقتضى تقدم من ترجيح الظاهر ان قول الولي ان الظاهر المتبادر مع اصل السلامة والاستصحاب اقطع شخص شخصا بنصفين ملفوفان كساء عدا فادعى لية الفضايل ادعى لقاطع انه كان ميتا حال القطع اخرج شخصا ومات ذلك الشخص اذ
وان الموت مستند الى القطع لا الى شئ اخر ولا يعارض ذلك كله اصل البرائة فان اصل البرائة ان الذمة يندفع بكل دليل ولا يعارض دليله هو دليل
العلم ما لم يكن دليل محرج وكذا ذلك كله يرجح ان الموت بالجرح المسئلة الثانية لا بشرط لم تغادر اصل السلامة وعدم الشرب مع اصل البرائة فخرج الجاني ولو قطع اصبع جك يد اخر اقل الاول ثم الثاني فخرج
فتم قولهم لو قطع الخوارج اقطع جان اصبع شخص ثم قطع يد اخر مع اصابعه فقتل الاول لتقتضيه ثم الثاني ولخدي ذية الاصبع التي قطع للاول من
الجاني المتأخر الذي قطع يد مع اصبعه اقض له وبقي اصبعه بلا عرض لقطع الاول وهو المراه بقوله المتأخر من ذي الاصبع واليد فتم ولو انكر قطع
يد مع الاصابع لكان اليد لخدمته ذية الاصبع لما مر في قولهم لو قطع الخوارج اقطع شخص شخصا بنصفين ملفوفان كساء عدا فادعى لية الفضايل ادعى لقاطع انه كان ميتا حال القطع اخرج شخصا ومات ذلك الشخص اذ
ان كانت الذمة ناضضا ذية نفسه كحصول الموجب عدم المسقط ان اندمل طاب الجرح اذ لم يؤثر ولم يهلك النفس الا ان لم يندمل بل اثر
وسر في النفس اهلكها فليس عليه لادية نفس كاملة لدخول الاطراف الجرح اذ في النفس على ما تقر بعندهم كانه للاجماع والنفس لو طاب بعض الجرح
وبقوا البعض سر في النفس حتى اهلكها لادية نفس كاملة لدخول الاطراف الجرح اذ في النفس على ما تقر بعندهم كانه للاجماع والنفس لو طاب بعض الجرح
بدية الجرح اذ قبل انذال احتمال السراية في النفس صيرورة الديان لكثرة الذمة لادية النفس الواحد ولكن ان ظهر الحال على خلاف ما اخذ
منه الزيادة بان اخذ صفا الديان ومات بالجميع من غير انذال شئ بهر الجميع لادية واحدة امل انه الصبر حتى يتحقق عدم انذال فيستفاد من المدا
وان كانت اصغاف ذية نفس كاملة او عدة فيدخل الجميع النفس في ذمة واحدة او يدخل البعض من البعض فيدخل البعض في النفس يبقى البعض
حاله فيؤخذ مقتضى ذمة النفس ان زادت على ذمة كثيرة الوجه عند المص عدم المطابقة قال في شرح هذا مذهب في فضل التجايع الجرح مقبول
بمقتضى المذهب بن البراء في المذهب هو وظاهر المحقق نجم الدين بل يطالب بالذمة لا غير لانه لا يعلم بقاء استحقاق الباقي لجواز السراية وذية الطرف
يدخل في ذمة النفس تقا فلا يشاط على ما لا يجد الظن لان يمين البرائة لا يعارضه ظن البقاء وهمه يحتمل الجواز علما بالاستصحاب الجاني الى ان
عدم طر بان المسقط الى قوله ونفل في الكتابين قول الخوارج جواز المطالبة بقوا اصل لعدا لا يستقر الا بعد انذال ولا يخفى ان عبارة المص الى هذا
القول قريب فلا يكون قول ط المتقدان هذا القول بعيدا لان استحقاق الذمة الواحدة ثابتة مستقرة من غير شك فالتعني عنها منع المستحق من جرح
وجه كانه لذلك حمله على قوله بان يكون معناه منع مطالبة بالجميع يكون المنع واجعا الى المجموع من حيث المجموع فيكون مطالبة بالجميع ممنوعا البعض
فيهم من الجواز البعض يكون ذلك البعض هو لادية الواحدة بقرينة القول بما لا يغيرها وان اصل البرائة الذمة يدل على ان لا يحكم بجلائحه يثبت

في القصاص

ويؤخر القصاص من شدة الحر والبرد الى اعتدال النهار وتوقع العين مجدية معوجته وتوقع بعض الالف ضيقا الى الاصل اخذ من الجاني بذلك نسبة هذا المسامح
وكل عضو بقا دفع عنه الدية كان يقطع اصبعين وله واحدة ولو قطع لقصاص قبل الاذمال فذلك ويقصر من الجماعة الواحد ولو قطع يدا اثنان قطع يدهما واما
ولو قطع احداهما فزيد الاخر عليه ثلثا جناية ويحصل الشكره بالاشتركة في الفعل ولو قطع كل جزء وضع اليد مبسوطة بين ايديهما واعتمدا فلا شكره وعلى كل قصاص جناية
لا ترفع يده وتقسيم قيمة الجسد على اعضاءه كالحرق فافيه واحد فففيه القيمة وفي الاثنين القيمة وفي كل واحد النصف وهكذا فالجرح اصل الجسد في المقتل بالعكس في غيره

وليس مجرم وجود قطع الاعضاء مع اخلاله في النفس يكون موجبا لوجوب الدية في الحال قبل الياس من السراية والتدخل ليس هنا مع المستحق
الثابت يقينا بالظن او الوهم فلا يمت وجه الاحتمال كما نزلت في الواجب يرد انه لو هلك لنفس السراية بعد اخذ يدا لا اعضا كلها يدين فناد الاخذ
يحتاج الى التزام وقد يتعدى يقول في الضرر على ان القائل به من لقا غير معلوم كانه لذلك ما نقله في الشرح نعم به قال في العجب من ذلك لغيره
عن المتن وان كان وجهه **قولهم** يؤخر الجرح من تأخير القصاص من الحر والبرد من اول النهار الى وقت اعتدال المترك سطح البره واول الصبح
في الحر من تأخير الجرح الى وقت الاعتدال وان الظاهر على سبيل الاستحسان الوجوب وان ذلك في الاطراف لا في النقرة النقرة من السراية وحسب الضرر في الجرح
ولا معنى لذلك في فصول النفس **قولهم** لا قصاص في الجرح لعل الجرح لا يفرق في الدية بين وقوع اصل الجناية بالحد او غير المتم صرحوا في الاصل
الابصر الحق بالسيف الجرح هو القصاص اذ هو في الروح هو خاصه وهو الزيادة تعتد ما ورد به الشرع بان لا بد ان لا تكون الا لانه كان له ومهم
بل خادعة وان كان له الجاني كانه ومهم او قتل الجرح والعرف او بوضع راسه بالحرق وخوفه ولعله في رواية موقوف بذكره عن عبد صالح في اشارة اليه
وجاء في جلاء بعضه من العاصمات قال يذبح الى ولياء المقتول ولكن لا يترك يتلذذ به لكن يجاز عليه بالسيف حسنة الجرح في القصاص
عن ابي الصباح الكاظمي جميعا عن ابي عبد الله قال سالنا عن رجل ضرب رجلا بعصا فلم يقع عنقه فماذا يدفع الى المقتول فيقتله قال نعم ولا يترك
به ولكن يجزى عليه في امثاله لانه لا يذبح على عدم اشتراط حصول الحاك والشهوة في القصاص ولا يجزى مستحان ذلك وقال في بيع يستحب للمام ان يحضر عند الاستحسان
شاهد ظنين احتياط ولا قامة الشهادة ان حصلت مجاهدة وفيه اشارة الى ان المستوفى هو الامام فمع عدمه يكون الحاكم وقد صرح عند اشتراط الحاكم
و ادعى في جميع البيان كون ذلك من قبل اصحاب نقل عن ابن الجنيدي جواز قتل الجاني قتل ما قتل الجاني عليه لقوله تعالى من اعتد عليكم فاعتدوا عليه
ما اعتد عليكم والعقل ايضا ينادي بانه وما دعى اليه من حره حره ومن عرفه عرفه ورواها في موضع راسه بخاربه بالحجارة فامر النبي بوضع راسه
بالجراحة ولا يضر عدم حصة السند بل عدم سندها وثبوتها من العامة ولان التقى ايضا مقتضى شرع القصاص في الجرح وذلك انما يحصل بالمثل لا اقل
استحق على تقدير جواز ذلك كما هو مقتضى الآية الشريفة اذ ان قتل الجاني شخصه هو الاصل مثل اللواط والزنا يغتفر قتل او جرح في حصة واحدة
فان يمكن قتله هنا بوجرم ما في حلقه واستحق القصاص بالحرق ايضا ويقتل بالكال ايضا اذ قتل الكال ما قتل في حلقه ايضا **قولهم** ولو قطع
العضو بيان الطرف الجاني في القصاص في الغنى وهو يحصل مجدية تكون معوجة الطرف واحدة وهو **قولهم** ولو قطع الجرح اذ قطع الجاني بغض
انف الجاني عليه فنقص له من انف الجاني بمقدار نسبة المقتوع من انف الجاني عليه فان كان نصفه مثلا فيؤخذ نصف انف الجاني وان كان ثلثه فيقطع
ثلثه وهكذا ولا يقد ذلك المقدار المقطوع بالمسافة فيقطع له ذلك المقدار فاذا كان مساحة المقطوع من انف الجاني عليه مساويا لتمام انف الجاني كان
نصف انف الجاني عليه لا يقطع تمام انف الجاني بل بنصفه ولو فعل ذلك يلزم ان يصير الجاني بغيره مع كون الجاني عليه نصفه لا نصف فيه شائبة الظلم
وفيه تامل لانه قد يلزم قطع القليل للكثير والعكس فيه عند استيفاء تمام الحق والزيادة وطريق ما حكم في شجاج او اس هكنا حيث لو لو كان راس
الشاح اصغرا ستوعبنا واخذ اشر الزائد بنسبة الخلف الى اصل الجرح الجرح ولعله فرق بين العضو التام بحيث ينعدم بالكلية وبين الشجاج في
العضو **قولهم** ولو قطع عضو الجاني كوفه وجب القصاص في عضو وليس له ذلك لعضو فيه ولا ما يقوم مقامه حق بقاء ويقصر منه ينقل الحق الى الذمة
فيكون مديته ذلك العضو مثل ان يقطع اصبع او اصبعين وليس له الا اصبع واحد مديته ذلك مفصلا **قولهم** ولو قطع الجرح ولو قطع الجرح
عليه القصاص في ربه الذي استحق بقطعه القصاص قاطعة قبل ان لا سرية في النفس فله ذلك يجازي بقتل من يقطع كاصح في سنع الدية مع قطع
الاعضاء المعتد فخطاؤه في الفرقان سر بعدة لك ان سره الجاني ايضا حتى ما انا احتمل لتعارض التناقض وسقوط نفس الجاني فان سره
القصاص مضمون كسراية الحد ولا نحق بخلاف جرح الجاني الجاني عليه فانه ظلم لنفسه مضمون بعد ان كان جرحه مضمونا فيكون مثل ان سره الجرح
الاول ولم ير الثاني الذي هو القصاص فيجوز ان يكون لوليه تمام الدية من غير نقص شيء فان قطع الجاني كان قصاصا فلا يلزم ظلم فيجوز ان يكون
له ذلك بعد دية اليد فانه بعد السراية مع دخول الطرف في النفس علم ان قطع اليد واقع في محله وقصاصا اذ علم عدم الاستحقاق ولما لم يكن
ظلم او خطا ثبت في ماله ومنه يظهر جواز المنع عن القصاص في العضو قبل الاذمال والياس من السراية وقدره ليل الطرفين في المنع عن اخذ الدية
قبل الاذمال اذ قطع عدة اعضا خطأ فتذكر وتامل **قولهم** يقصر الجرح كما يجوز ان يقصر واحد من الجماعة المشركين في قتل النفس بان يقتل اكثر
من نفس واحدة كذا يجوز قطع عضو جماعة لعضو واحد شره كوافيه ولو قطع يدا واحدا اثنان له قطع يدهما بعدد الفاضل عن جنايتهما اليهما
يزم الى كل واحد نصف الدية اليد ثم يقطع يدهما وله قطع يدا واحدهما ويرد الاخر اشر جنايته وهو نصف الدية الجاني عليه **قولهم** يحصل الجرح
يحصل الشكره في قطع العضو بان يشتركا في القطع بان يفعلا معا قطع واحد مثل ان يضعوا الاذن الواحد في ايديهما ويقطعان بهما ولا يحصل
يقطع كل واحد منهما جزء من يده مثل ان قطع احدهما النصف الاخر النصف الاخر حتى يفصل كذا يحصل بان اخذ احدهما ووضع في موضع واحد
من يده والاخر كل في مكانه ففقطعا من الطرفين فلا شكره هنا بل يؤخذ كذا احد بجنايته جزئيه وهو قطع بعضه لا قطع يده بالمر **قولهم**
ويقصر الجرح في جعل قيمة الجسد بمقدار دية الحر فنعين قيمة اعضائه بنسبتها نكل ما هو مقد في الحر بالنسبة الى الدية هو مقد في الدية بالنسبة الى القيمة
ان يكون كل ما هو جزء من اعضاء الاثنان في المملوك فيقتسم قيمته مثل الذكر والاذن كما ان في الحر تمام دية وكل ما فيه اثنان فدية كذا اشد
نصف قيمته كان فيه نصف قيمته مثل اليد والرجل كل ما ليس فيه مقد شره بل يكون فيه الارش مثل الجراحات فيقوم المملوك تارة ساعا
وتارة مجر حافا راس الحرج هو التفاوت ما بينهما وكذا يقصر الحر مملوكا ويقوم مملوكا في التفاوت ما بينهما هو الارش والحكمة بالحاصل للمملوك

ولو جنى الجربان الكمال نجر المولى بين دفعه واخذ بتمه بغير شيء ولو قطع يده ثم اخذ رجله فعلى كل واحد نصف العبد المولى يصح من المستحق قيمة في العفو ويصح
 من المستحق بناء على الحكم وبعد لا قبل الاستحقاق ومن وليه مع العطف اما بعوض او جانا ومن الوارث فان استحق الطرف في النفس يعني عن احدها لم يسقط الاخر ولو عفو من قطع الاصبع
 قبل الاذمال عن الجناية صح ولا بد من فلو شرا الكف فله دية الكف وسقطت جناية الاصبع ولو شرا في النفس فلوليه القصاص بعد دية الاصبع ولو قال عفو عنها وعن سائر ما قال
 الشيخ صح من الثلث لانه كالتوبة ولو قبل لا يصح لانه لم يبرأ مما لم يجب كان وجها من

مقتضى معنى يعلم بالقصاص عليه بالنسبة اليه المملوك اصله فيما ليس له مقد كذا لا بد ان لا يتجاوز قيمة المملوك دية الجربان تعتبر جميع الناقض له
 ولو جنى الخ اذا جنى على مملوكه جناية او شتمها تمام قيمته مثل ان قطع انفه او قطع يده فالذي يلزم الجاني تمام قيمته على ما تقر فولا مخير بين اخذ قيمته
 الدية عليه بالجناية ودفع المملوك اليه بين ان لا يؤخذ شيئا ولا يدفع المملوك بل يبقية على ما له لئلا يلزم الجمع بين العوض المعوض فان المملوك ليس
 لصاحبه منه الا نفسه وقيمه فالجمع لا يمكن نعم قد يبقى المملوك له ويجمع عند القيمة ونفسه داخلة على شخاصه مثل ان قطع شخص يده والاخر يده الاخر
 او رجله فياخذ من كل واحد نصف القيمة مع بقاء المملوك عنده ولا بد ان لا يتجاوز قيمته عن دية الحر المسمى هذا حق ولا اشكال فيه فان ما تقره بعضنا
 العبد من الشارع لولا له معه كالحوان ذلك بمنزلة ما ذكره كسيرة لانه قد يحصل الضرر على المولى لان المملوك قد يكون ذاكسب صنعة وله ماء كثير فاذا
 قطع انفه فان اعطاه يلزم الضرر العظيم بان يفوت كسبه وقد يحصل شيئا كثيرا وان لم يعط يلزم ان يذهب عنه قيمة انفس عبده الذي مساو لقيمه
 قد يحصل للجاني نفع كثير بان يعطى قيمة مثل هذا المملوك ويحصل له هذا المملوك في زمان قليل اصنافا قيمة ان لم ياخذ يلزم ان يكون الجناية
 فيحصل له الجرامة على الجناية مثل هذه المالك امثال هذه الجناية وهو بعيد عن حكم الشارع وايضا عموما لانه قد يفتن الجاني والذات لا يخط
 اخذها بدين الدفع لكن الحكم هكذا مشهور لا يعلم الخلاف وسند رواية ابي مرهم عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين في انفس العبد وذكره او
 شيء يحيط بقيمته انه يترك الى يولا قيمة العبد باخذ العبد سند هاضيف بن الفضل عن يونس بن يعقوب بعد صراحة بوثيقا اميرهم بن
 هاشم واشتراك ابي مرهم لعله الاضمار مع عدم عونها في المالك فيحتمل ان يكون في قضايها محض وان كانت ظاهرة في العوم ولعل الشهرة صحت
 ضعفها واستوفى من المملوك المعصوم فانه باخذ المالك قيمته مع العين لاخذ اشياء الاحوال هكذا قيل الله يعلم قولهم وسيع الخ اي يصح للفقهاء
 المستحق القصاص من الدية العفو عنها فيسقطان فلا يبقى له المطالبة ولا واثرة بعد بعد ان ثبت موجب الجناية سواء كان تابعا للحاكم ام لا ولا يفتن
 الى الشمول ولا الى الحاكم لعوض العفو والترغيب القصر عليه الكتاب السنة والاجماع ولا يصح قول بوثق الاستحقاق فانه عفو فام يستحق ولا يجب عفو
 فاما ان يكون لا معنى لا سقاطه شيئا ولا شيء ويصح العفو من ولي المستحق ايضا مع المصلحة له في ذلك ما بعوض او جانا وهي في العوض وفي غيره محل الشك
 فيمكن ان يفرض حصول نفع له بسبب ذلك مثل ان يكون صاحبا لخصاص اجاه ويحصل له بسبب العفو عنه منزلة عند بحيث يراعي المحكام ولا
 ياخذ من ماله شيئا ويوجه اليه بالبرية وان لو اقتصر بصره في نفسه وماله او والداه وما شرا فأكبر ويحذر ذلك مع انه لا نفع له في القصاص اصلا
 ومع العفو عن شيء يسقط ذلك الشيء لا غير فاذا استحق في شخص واحد خصا طرف ونفسه ان قطع يده مثلا وقتله وورثة او قطع يده ثم قتله بعد ذلك
 فعفو عن القصاص في اليد لم يسقط القصاص في النفس بالعكس واستحقاقها في شخصين ففعا عن القصاص في اليد لم يسقط القصاص في النفس بالعكس
 استحقاقها في شخصين ففعا عن احدهما لم يسقط الاخر من الاخر وهذا الظاهر في قولهم ولو عفى الخ اذا عفى الجاني عليه بقطع اصبعه قبل الاذمال عن الجناية
 مثلا ان يقول عفو عن هذه الجناية او عن موجهها وان ملصق هذا العفو وسقط القصاص ولا دية ايضا اذا الجواب هو القصاص وقد سقطت الدية فانما
 يجب ان لا يرضى ليس هو وظر وكان اشارة الى خلاف بعضنا قال عليه لدية لانه لا يصح العفو قبل الاذمال لعدم الاستيفاد لاحتمال السرية وضعف ولو شرا
 بعد العفو الى عضو مثل ان سرت قطع الاصبع بعد عفو له الى كف فانه مل فسقط قصا الاصبع ارشاه الكف فله ارش الكف بعد سقاط الاصبع
 دية كف غير اصبع لانه عفا عنه سقط فلا يجوز له عوض الكف لانه ما عفا عنه العفو عن الجناية لا يستلزم العفو عن الكف فانه انما عفا عن الواقع وهو
 الاصبع استحقاق عوضه لا بما يترتب عليه ليس له قصاص الكف ودية الاصبع لانه يلزم قطع عضو غير عضو الجربان لدية وليس هذا وانما في حكم
 الشرع ولو شرا في النفس فثابت بعد قطع الاصبع والعفو عنه فلوليه هو وارث الدم القصاص في النفس لما مر انما عفى عن الطرف المستحق عوضه ان
 العفو عنه لا يستلزم العفو عن غيره النفس غير ما ولكن يرد الوارث عليه دية ما عفى عنه مثل الاصبع هنا ثم يقبله لان هذه الجناية تدفع عفا عن بعضها
 النفس في استلزام استيفاء الكل فلا بد ان يعطى عوض ما عفى عنه فانه بمنزلة الاخذ فيه ومنه فامل ان القصاص في النفس لا يستلزم القصاص عفا عفا لانه
 كان عن قطع الاصبع عوضه ليس قتل النفس شيئا وقد سلم ان قتل النفس في الحث على ذلك التقدير هذا مثلا ان قطع اصبعه فاقصرت ثم شرت فقتله
 كان هنا يثبت له عوض اصبعه فينساك كقته ويجعل عدم القصاص في النفس ايضا لانه تدفع عفا عن هذه الجناية قصا ما ثبت بها سقاطا وباقى اثره ايضا
 معفو تبعا لانه غير مضمون لان المتبادر من العفو عن الجناية العفو عنها وعن جميع لوازمها وهذا يجري في الكفا ايضا في السابق ثم لو قيل انه لو علم المرء
 العفو عن الواقع فقط وان العفو عن السرية لم يصح اتجه ذلك الاقضية تامل هذا ان اقتص على قوله عفو عن الجناية او عن موجهها ولو اضاف اليه قوله
 وعن سائر ما قال الشيخ انه صح العفو وصار منه الوصية بالعفو عن قصاص نفسه دية فهو يرضى بقرينة الموت وانما يعتبر من الثلث فلا يسقط الثلث
 سقط القصاص يلزم ثلثا الدية ويحتمل بقاء القصاص في دفع الوارث ثلثا الدية فيقتل ان لم يكن له مال اصلا ولا لا يسقط مقدار الثلث وهذا عند
 غير مقبول ولهذا قال ولو قيل لا يصح لانه ابراء عما يجب ان وجها قال في الشرح هذا قوله في احتجاجه بقوله ثلثا من شتمه وكفانه له وهو عام لان
 من العفو ولا اصل عدم الوجوب منع محض سببه نعم انه لم يستفر لكن عدم الاستيفاد لا ينافي الوجوب بعد منافاة فيحصل لخصه عين الامم لانه
 ليس باقل من ابراءه المطالب بل يطره جوائزها الجود وط لا يصح من السرية لانه حادث في الاستيفاء وهو غير ممكن في الحال الى قوله ولا انه اما وصية
 ولفظه غير موجه فلا يصح انما العفو لا لوليه عند انتفاء دلالة اللفظ بمعانيه وغيرها وهو اسقاط لما لم يجب اختاره في لفظ وظر ط لانه لو كان
 الوصية صح من الثلث قال لان الوصية للقاتل صحته واعلم انه لا يبعد العفو عن السرية بالبيع وبعد جود ما يؤثر له العفو وكذا الرغبة في العفو
 في الكتاب السنة وليس في ابراء عما يجب بالكلية حتى يكون ابراء وعفو عن معصية فان ما يؤثر مع بعض اثر موجود مع انه لا مانع في العقل الشرح عن سقوط

ولكن في الاول اشكال

[illegible]

ولو اقام بيته سمعت وادنا اللوث لو خص القائل احد ما وادعى على جماعة بتعد اجتهادهم كاهل البلد لم يسمع كذا لو ادعى على القائل لا يمنع المباشرة منه ولو رفع الي
الممكن صح لو ادعى انه قتل جماعة لا يعرف عددهم سمعت فتقو الصلح الرابع بخبر الدعوى كونه عدا او خطا او شيئا به وانما القائل اشتراكه وفي سماع الدعوى المطلقة
نظر امر به السماع وينفصل الحاكم وليس القائل بتحقق الدعوى ولم يبين طرف ولم يحكم بالبيته عليها من

غير معين لثبوت الدعوى على كل احد مع امكانه وعدم محذور وجح فلا يقطع لها ويكون التخاص باليمين كما مر في امانات المعاملات مثل البيع
والشراء ففي سماعها اشكال لانها ما تقتضي من انه في نفس الامر الاصل لا يبدان يكون بينه وبين شخص معين او اشخاص معينين فلا يشترط انما انما يشترط
وهو حاصل بتقصيره بالثبوت والكتابة ونحوه وانما ان لا يسمع بتقصير فقط لدعواه وان فرض انه بتقصير لم يسمع بتقصير شخص لم يقطع حقه كانه لثبوت
المسماع دعواه هذا كما عاين في دعوى القتل اشكال لما ش من انه يدعو بمقتضى الاصل فيها عدم السماع لا يمنع الحكم بها واحلاف البرئ وسماها في الحق للضرورة
اما في المعاملات فهو مقصور بالثبوت لا يجل مستندا لثبوت القتل والسرقة والغصب من امكانه فيحصل الحاجة ولا ضرر في الاخلاف في عدم سماعها من
التنازع بشكل بر اليمين عليه انه يتعد الحلف من جهة الاقرية ان الشايع لم يسمع عند كثير من المتكلمين التكليف بغير التقدير تكليف للحال بغيره كما
التحقق عنه فالواقع عدمه فتوجد الضرورة اليه هي المناط ولقولنا رفع عن امق الخطا والنسب والمواخذة لا مكان حصول ثبوت من خارج عن التقدير الذي هو
المانع ولا ن ضياع الحاضر وهو منفي بالحدس وجرم في امق الخطا والنسب والمواخذة ولا مكان حصول ثبوت من خارج عن التقدير الذي هو
المانع ولا ن ضياع الحاضر وهو منفي بالحديث وجرم في سماع من غير تردد واعلم ان فرض المعاملات في الصادرة عنه واما الصادرة عن
او وكيله فهو منهوطة قطعاً فيلزم مبنى المسئلة على سماع الدعوى المبنية ويمكن الفرق بان المبنى لا يعلم وقوع الفعل من المدعى عليه بخلاف هذا فانه يتحقق
وقوعه من واحد من المدعى عليهم ولا يخفى انه قد يمنع ان الاصل عدم سماع الدعوى المبنية وظل ان السماع فيقبلها وامتناع الحكم لا يستلزم عدم السماع
كما في الية فتعق الضرورة لا ترفع الامتناع على انها مشتركة وقد يمنع الامتناع ايضا فانه يمكن بالحرف عن التهمة على انكاره على الحكم بالعدول على تقديره وان زاد
الحكم على شخص بوث الحكم عليه فقد يمنع كون ذلك سببا لعدم سماع الدعوى ولا اشكال من جهة عدم مكان الرد وقد يتعد الرد كما في مواضع مثل
الدعوى المبنية والقضاء الغضب السرقة وغيرها وتقرر الاقرية وعدم الكلام عليه يدل على ضعف جلا اشكال عدم السماع فلا ينبغي منه بقاء الاشكال ^{اليمين}
وينبغي رفع وجه عدم السماع فانه وان عدم السماع ليس مستندا الى ان عدم السماع غير مقدر وهو مكلف محقق بغيره بانه مقدر ومكلف به بل لا يمانع
غيره كما مر انه كان الاول ان يقول التكليف بعد الشايع الغير المقدر بتكليف بالحال فانه على تقدير وجود النسب وان كان مكلفا بالتحفظ الممكن لا يضير
سببا للسماع فيجوز الوقوع لا توجد الضرورة وعلى تقديرها ليش هي المناط والعلة فيا تسمع بل الاجماع وعدم هذا الدم والحجارة على القتل بالحقنة
واخذ ما لا تناصره وعصا وان الخبر لا يدل على سماع الدعوى لان عدم السماع ليس بمواخذة مرفوعة وان امكان حصول ثبوت من غير تقدير لا
على وقوعه سماع دعواه في الكل للمعاملات الشايع على ان جهة كان وان ضياع الحاضر فيكون مع عموم سماع الدعوى فيجوز ان لا يمانع به وكان بغير
الاجماع في سماعها او كانت في الصادرة عن المورث والوكيل والوصي انه كان ينبغي تقديم قبيل على قوله واعلم وان الفرق جيد في ^{لو اقام} ^{لو اقام} ^{لو اقام}
ادعى على واحد من الجماعة المصنوعة مثل العشرة واثام على تلك البيته سمعت الدعوى وبنيته ايضا وادنا البيته اللوث لو عين احدها بعد ذلك القائل الذي
عليه عين المدعى والشاهد القائل من بينهم بان يقول بعد ذلك ما عرفت هذا هو القائل قاتل اللوث الحاكم اذا حصل له الظن وثبت حكم اللوث
عليه على تقدير يمين المدعى اما على تقدير يمين الشاهد فشكل لان حكمه مقتضى علم المدعى لا يدعيه ليمكن من اليمين الفرض عدم غلبة
المدعى عليه لان برهان اللوث يحصل فان وجدنا الشرايط بعد يمينه عليه جميع حكامه والا فلا فقولهم لو ادعى الخ وجه عدم سماع دعوى القتل على
جماعة يتعدك اجماعتهم على قتل شخص عادة كاهل بلد كثير ظاهرا هو قضا العادة والعقل يحكم بكدن المدعى في دعواه فكان الحاكم عالم بانه كاذب وكيفية
يتم دعواه وان ادعى انه قتل شخص عادة كاهل بلد كثير ظاهرا هو قضا العادة والعقل يحكم بكدن المدعى في دعواه فكان الحاكم عالم بانه كاذب وكيفية
لا يمنع القتل منه بالفرض لو رجع عن ذلك الى يمكن حث دعواه ويجمع منه اذ الكذب في مادة لا يستلزم الكذب في تمامه فلو لم يسمع دعوى المكنة
وهو قولهم لو ادعى الخ اذا ادعى شخص انه قتل ورثة الذي يقتل هو الدم بمشاة كمنع من جماعة لا يعرف اعيانهم ولا عددهم سمعت دعواه سواء قال بعد
او خطا او شيئا فان اثبت بالشهود او الاقرار او بالتكول عن اليمين او بيمينه المردودة فتصحيحها بالصلح فانه لا يمكن التردد وهو لا يشترط الا بالثبوت
لعدم اشراف القتل حتى يعلم حصته كل واحد من المدعى عليهم منه فانه قولهم الرابع الخ الرابع الخ شرط تحريم الدعوى وتقصيرها او تحفيها انه قتل عدا
وشيئها به او خطا وانما القائل مشتركه بمعنى ان يبين ان المدعى عليه كان منفردا او معه غيره فليعلم ان حكم الحاكم موافق على تحريم الدعوى وتقصيرها
فلا بد من ذلك حتى يمكن الحكم وبنيته امل ان يحتمل ان يسمع ثم ينفصل الحاكم للحكم لان من يجرم لجانا وكان ذلك فاله في سماع الدعوى المطلقة نظر
السماع ويستفصل الحاكم هل هو خطأ او عدا او شيئا به كان منفردا او معه احد ليس هذا من باب التالفين المنهوع عنه بل بتحقيق للدعوى ان يكون
جاملا مع كون الدعوى في اصلها مفضلا محذور او يمكن الحكم فلو لم يسمع ثم اسقاط المحذور ويؤيد ما تقدم في سماع الدعوى مع اجماعها في الجملة فلو بين حكم
بمقتضا وان يبين يعلم انه جمل لا يمكن الحكم فتطرح الدعوى لو كانت عليه بنية فلا يحكم بها الوافية تامل ان يحتمل ان يقال يلزم في الدعوى الجملة باعتبار ^{المد}
والخطا والشيء الذي هو اصلها او يقال انها الاقل فانه ما عدا او شيئا به وخطا وعلى الاقل القضا وعلى الاخيرين الدية فهو الغالب الا ان كان الشرف
اخر من المال عقل وشرا وعرفا ولا ان الاصل الظاهر عدم العدا يكون في ماله لان الزام العاقلة خلاف العقل والقفل ظاهرا الا ان المصنف ليس
وباعتبا الاقرار والشركة الظاهر الا ان يدعى الشركة فعليه البيان ويحتمل الصلح في هذه الصورة ايضا كما اذا ادعى انه قتل جماعة لا يعرف عددهم
فانه قد يحكم هنا بالصلح على مقدم من الدية وبالجملة الصلح غير بعيد مع الاجمال فانه في الشرح بعد تقرير الاشكال مع قوة القضا بالصلح
حيما للفساد وجه فريته السماع منع انشاء اللازم فانه اذا استفضل ميمر حكم بالمعلوم ونمى ان تالفين بل هو تحقيق للدعوى وليس محرمها بل من جملة
واجبا الحكم ثم لا يخفى ما في العباد فانه جعل تحريم الدعوى شرطا لاجل سماع الدعوى القتل ثم حكم بعدم الاشراف حيث لا لا يبرر السماع فكان شرط

الخامس عدم التناقض فلو ادعى على شخص لا نفاد ثم ادعى على غيره الشر لم يسمع الثانية وكذا لو ادعى على الثانية الانفراد ولو اقر الثاني بنصف حق المدعى أو ادعى المدعى بالجناء أو بالعكس لم يتطلعه أو أصل القتل ولو قال ظلمته باخذ المال وفسره بكنهه المدعى أو القضا استرد ولو فسره بأنه خفي لا ير القضا لم يتعرض كذلك ولو قال هذا المال حرام ولو فسره بتعني ملك الباذل فإن لم يعين المالكنا في يده ولا دفعه الى من عنه ولا يرجع على الغافل من غير بينة يكفي المرأة البحث الثاني فيما يثبت له المدعى من ثلثة الأول الاقرار وتكفي المرة على أي من البالغ الغافل المختار الحر فلو اقر الصبي والمجنون أو السكران أو المذموم أو العبد لم يثبت ولو صدق المولى بعد ثبوت ولو

غيره وانه يوم كونه شرطاً ولم يشترط المارء بالشرائط هي التي قبلها شرطا لانها شرائط عند من في قولنا الخامس ان شرط الموت عدم التناظر
فيها فلو كانت مشتملة عليه لم يمتنع مثلاً ان ادعى شخص نفراؤه بقتله وموته ثم ادعى شريك غيره معه في ذلك وانفراؤه غيره لم تقع الثانية لتكديس الاول
ايما شرط العادة يشترطها في الاولى لو وجع اليها وفيه ما مل لوجو التناقض فان الثانية تكونها كالعكس لان يقال ان كانت اوله فلا يمتنع الثانية لانها
حصلت بعد ما وفيه تامل هذا ان لم يكن حلف على الاولى لم يمتنع الحكم والافع الامتناع لا اثر للتناقض على ما يفهم من حرج ويمكن ان يؤخذ بافراؤه
ثانياً فيغرم فيقتض الحكم كما اذا اعترف بان الحكم كان ظاهراً فيؤخذ بمقتضى قراره هذا مع عدم تصديق الثاني المدعى في دعواه ومعه فقال المصنف في حق المدعي
عليه فانه مؤاخذ بافراؤه لانهم يكذبون بل سلموا لانها في الدعو الاولى انه قد يكون غلطاً او نفي يجهل ان لا يكون له ذلك بافراؤه ودعواه الاولى في ذلك
الحث لوقر الاول ويشكل لوقر امعا فيقتل مؤاخذة من استقر عليه المدعي بان يكذب احداهما ويصدق الآخر وعدم مؤاخذة لواحدهما واخذ الدية
منها وهذا يجب لكان وما بالنسبة الى نفس الامر فهم مكلفون بما بينهم وبين الله في قولنا لو ادعى الخ لو ادعى مؤثره عدداً ففسره وبينه بحيث نسخا او شبه
عدداً بالعكس لم يطل عدو قتله بل يثبت له مقتضى تفسيره ان قد يشبهه على الانسان فهو واحد ما بالآخر فالطالب في معناه وروط قوله لم يطل عدو
اصل لقتله ان يسمع دعواه وبقيته بعد ذلك اي شئ فشرائط الاول في قولنا لو قال الخ اذا قال المدعي بعد القسامة واخذ المال على ان دية غلط
في حق هذا المنكر بل القاتل غيره اخذ المال منه وروته الى هله ان قال ظلمته باخذ المال وهذا المال حرام استغفر ان قال كاذب كاذب باء
الدعوى والقسامة استقر منه المال واعطى لصاحبه ان قال لا في حقيق لا رى القسامة واليمين للمدعي فاخذ ظلم وبغير حق لم يتعرض له يعني المال له لو اخذ
منه ولا يؤمر بالرد فان حكم الحاكم واجتهاده مقدّم على اجتهاد المدعي في نظام الحكم صا المال له هكذا في دية تامل اخذ ان لم يصير المال بحكم الحاكم و
اجتهاده خلا لا للشخص اعتقاده اجتهاده ان حرام او تقليد لجهنم القاتل بذلك بالجملة هذا الدليل لا يوافق اصولنا ثم يوافق اصول الحقيقة فانهم
يقولون ان مدعي الكاذب لتمامه لا يذنب احكامه الحاكم بالمال بالثبوت الزور بذلك في الجملة هذا الدليل لا يوافق اصولنا ثم يوافق اصول الحقيقة فانهم
ويجعل الحكم الحاكم لا يعلمه فيقول الدليل ان الفرض موافقة الحكم لنفس الامر فالمال له في نفس الامر واعتقاده انه ليس له باعتراف الجاهل بحقيقة الحق
عن ملكيته ثم يشكل الامر لمعتقداً الصحيح الموافق هو مدعيه بخلافه فيحكم بحكم غيره في ذلك لا يعترض لوقر ان حرام لا خيال عقداً غلطه كما هو
فيه تامل فان ظاهره اقراو بعدم ملكيته له فيؤخذ به الا ان يفسره بوجه لا يستلزم التحريم كما مر ثم لو فسر بوجه صحيح كقوله ملكية الباذل للمدعي فيحكم بان
عليه ليس له مثل مال ظلمته وفسره بالكتبة ان لم يعين له ما لكا اقره يد يجهل ان يكون صامناً لانه ما خذ بغيره شرعي وان كان غير عالم وغامداً
مضمون وان يكون امانة شرعية فيكون مضموناً وان يكون امانة حقيقية فلا يكون مضموناً للاصل في ذلك يجهل ان يأخذ الحاكم لان يد ليس بيد غيره
في اخذ الحاكم ويحفظ حتى يظهر صاحبان ايسر فيقتل من كذا ميرال مال الى مال كذا وان اقر له بما لك غائب فمثل ما سبق وان اقر بما لك حاضر
يمكن تسليمه باه يكلف بدفعه اليه لا يرجع بعض هذا المال الذي قربه انه لغير المدعي عليه عليه مع اصراره على حقيقته ودعواه فحجده اقراره انه لغيره ثم يرجع
بافراؤه ايضا او بالبنية الشرعية على ذلك فياخذ منه بدله في قولنا في المرأة التي يعقده الاقر من يصح منه الاقرار صح بان يكون بالغاً عاقل فخر اخذ اقل
سيفه ايضا ان كان بما يوجب المال لا يصح فلا مؤاخذة على احدهم ولا يثبت عليهم ثبوت ذلك وقدم ما يمكن فهم ذلك منه يدل على عدم سماع اقرار
المملوك لغيره جواراه ابو محمد الوافق قال سالت ابا عبد الله عن قوم ادعوا على عبد جناية تحت برتبة فاقربها قال لا يجوز اقراره على سيد فان
بينه علم ادعوا على العبد اخذ العبد بها او يعقده به مولاة لكن اذا اقر مولاة ايضا بما اقر المملوك فهو مقبول يؤخذ فان الحق لا يعدها وان اقر السيد
يوجب القصاص على مولاة لا يفيك وهو ظا اقره فواجب الدية على رقبته فيمكن القول لانه في ما له فيقبل فتم واذا اعترف السفيه المفسر بما يوجب القصاص
مقبول لغو ادلة بتول الاقرار الا ما خرج بدليل لا دليل هنا وانما الدليل على عدم قبوله في السفيه بما يوجب المال مطلقاً وفي المفسر بالنسبة الى
الايمان بالجمعة فان اقر السفيه بغير العبد لا يفيك اذا اقر المفسر بما يوجب المال على رقبته نفسه يقبل ان كان حجة ولكن لا يثابره الغرض في الاعيان
الموجودة فيقول لوزا لجمعة فتخرج هذا دليل ما اختاره المفسر من ثبوت القتل بالاقرار مرة كما هو اى اكثر على ما يدل هو عموم ادلة بتول الاقرار مثل
اقرار العقلاء على نفسها جائز وغيره مما مر من العوا وحصول الروايات لانه على اخذ المفسر والحكم عليه بجمعة المرأة مثل ما في حكاية قصا الحسن
فلا اقر الرجل الخارج من الحرمة وبه سكين متلخطة بالدم وفيها رجل مذنوح فتقضي المؤمنين بالقتل فانه القاتل قبله وسقط القصاص
يدل على كون دية الخطأ على المقر فان المذكور فيه الاقرار مرة الا زيد ما يدل على حكمه ان لو اقر احد بالخطأ والآخر بالخطأ وما في صحيحه زادة الاثنية
ان شخصا اقر بانه القاتل بعد ان شهد جماعة على غيره انه القاتل وغير ذلك ولعل ليدل لشرائط الميتين الاحتياط في الدماء وقد علم ضعفه فاقتره في قولنا
اقر الخ لعل ليدل تخير في الدم في تصديق من اقر انه قتل مؤثره خطأ ومن اقر انه قتل عدداً ان كل واحد مقر فيؤاخذ به ولا يمكن اخذ الجميع للتناظر
بين الاقرارين وان اصد احداهما لا سبيل له على الاخر ولا سبيل لما خذ ايضا على غيره وتدل عليه بضرورة الاية الحسن صالح قال سالت ابا عبد الله
عن رجل جده قتل فجاءه رجلان الى له فقال احدهما انا قتلته عدداً وقال الاخر انا قتلته خطأ فقال ان هو اخذ بقول صاحب العمد فليس له عينا
الخطأ سبيل ان اخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد سبيل ولا يضرب لضعف الحسن لما مر لعدداً الى ان في الحكم على الظان وانما في
الجمعة صحيحة زادة عن جعفر قال سالت عن رجل قتل رجل الى لوالى جاء قوم شهدوا عليه انه قتل عدداً فنع لوالى القاتل الى اولياء المقتول ليقا
به فلم يبرموا حتى تاهم رجل فاقرب عدداً لوالى انه قتل صاحبهم وان هذا الذي شهد عليه لشهود من قتل صاحبهم فلا تقتلوه وخذوا به قال فتا
ابو جعفر ان اراد اولياء المقتول ان يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الذي اقر على نفسه الى ولياء الذي شهد عليه نصف الدية

ولو شهدا أحدهما بالآخر أو بالغير لم يثبت مكان لو تآ وكو شهدا أحدهما بالإقرار بمطلق القتل والآخر بالآخر أو بالغير بالبعد ثبت أصل القتل وحصل الجاني في العدة
وعدهما ولو شهدا بالقتل عدا والآخر بالطلاق يثبت للوث وحلف المدعى لقصا ولو تآ أحدهما بالقتل على أحد آخر أن يبر على غيره فلا يخصص الدية عليهما في العدة
الخطأ على قلتهما ويحكم بخير الوكيل ولو شهدا عليه قراخرانه القاتل برحما لا أول احتمال التحيز في قتل أحدهما وفي الرواية المشورة بخير في قتل المشهود عليه فمن القرع عليه نصف الدية
وقتل المقر ولا رد وقلمها فمن الوب على المشهود عليه بغير الدية خاصة وفي أخذ الدية منهما من

ونحو ذلك بالجملة الظاهر من هذا المتن للتعارض التكاثر فضاوا كان لم يكونا فتم قولهم لو شهد الخ كوشه واحد العدلين بانه اقترابا
 قتل فلانا والاخر شهد بانه راه بانه قتلهم بيشا قتل هنا ايضا لعدوا في الشهادتين على امر واحد يحصل لها التلوث لعدم التعارض التكاثر لا محال
 صحتها وعدا المناقاة بينهما فللمسألة القسم قولهم لو شهد الخ كوشه واحد الشاهد باقرار شخص بانه قتل شخصا والاخر شهد بانه اقترابه قتل بيش
 اصل القتل فانه مشترك بينهما فاضا عليه شاهدان مقبولان الا ان احدهما زاد على الاخر بقوله اقترابه لعدا المناقاة ولا تكاد لا محال ان اقترابه احداهما
 بالعد عند الاخر بالطلق ولو اتفقا في الزمان ايضا لا تكاد لا محال منع الزيادة لعداهما دون الاخر ولهذا زيادة احد الزاويين مقبولة نعم ان تكاد
 فيقول احدهما ما قال عدوا قال الاخر ما قاله تكاد بانه وصف اند وبقى المشهور عليه المقبول عليه فايقا ويحتمل حل قول الثاني على غفلة فيلزم المقتضى
 على البيان ولا يصح نكاره اصل القتل ويصح في تعيين العد الخطأ والتبشير لكن يكون في الثاني ايضا الدية في ماله لثبوت ما قرره وقد يشك في احد
 وبالنسبة لك يمكن الاجماع ايضا عليه فتم واعلم انه يحتمل اللوث في العد اذا ادعى لولي ذلك فلم يكن بينهما تكاذب كما في المسئلة الاية فينبغي حل
 كلام المع على التكاثر لكن لم يبق بوث اصل القتل كما في المشاهدة مع اختلاف المكان والعد الخطأ ومع عدمه بيشا للوث لان يقال للوث
 انما يكون في القتل ما يدل على ضمن الحاكم لا في افراد المدعى عليه هذا هو الفرق بين الشهادة بالقتل لعدا الشهادة بالقتل بطلق القتل وبين الاقرار بالقتل
 عدوا والاقرار بالقتل بطلقا حيث يثبت في الاول للوث مع دعوى المدعى لك انكار المدعى عليه مع عدمه يثبت مطلقا القتل وكذا لو لم يفعل القتل
 ويقع بوث الاصل في اخذ الدية وينبش في الثاني اصل القتل مطلقا لعدا التكاثر لا مناقاة بين المطلق والمقيد هذا الفرق مع بوث اللوث
 الاقرار لا كلام فيه ولكن الكلام فيه ان يدعى الاجماع على ذلك ان اللوث خلاف لقواعد ما يثبت بما يفرض عليه لا نض في الاقرار فلا اشكال في ذلك
 نعم استشكل في الشرح الفرق بينهما وبين الزمان والمكان والالة وفرق بان الفرق بين المشتك وبين العد الخطأ ان مرجعها الفصل هو كونه
 بخلاف غيره ولهذا فيه لا اشكال دون غيره وفيه فامل ويمكن ان يقال الفرق بينه وبين المكان مثلا انه فعل واحد التكاثر التعارض فلا
 يبقى امر مشترك بخلاف لعدا فانه غير القتل بل قصد واختياؤه وتعد فكانهما اتفاقا في القتل اختلاف في فعل اخر وهو القصد في عدهما وبغيره
 يعني يقول احدهما انه قصد القتل والاخر يقول انه ما قصد مع الاتفاق قصد والقتل عنه وانه يمكن الجمع بينهما فيحتمل اللوث ايضا لما مر قولهم
 ولو شهد الخ كوشه واحد الشاهد بالقتل عدوا والاخر به مطلقا بيشا اصل القتل والوث وقد مر وجه اللوث والفرق بينهما وبين ما تقدم مع
 التامل قولهم لو قال الخ لا محال التكاثر عدمه قد مر به بانه في المسئلة السابقة مع الفرق بينهما وبين الاختلاف في الزمان والمكان فتم قولهم لو شهد
 اي لو شهدا شاهدان على شخص بانه قتل فلانا وشهدا اخر ان انه قتل شخص اخر غير ذلك الشخص فلا قصاص مطلقا للشبهة الدائرة للقتل لا يمكن قتلها
 كانه للاجماع ولا احدهما بعينه لعدم الترجيح فيلزم الدية على المشهور عليه ما منصفا لشاويهما مع اثبات الدم عليه فلا يحد ولا يخصص احدهما دون الاخر
 والدية في ماله على تقدير العد شبهه لعدم شيء على العاقلة وعليه في الخطأ لان دية الخطأ عليها ويحتمل تخيير لولي من مواخذة ايها شاء فيعمل بمقتضى
 شهادته لان كلاهما حديث شرعي ودليل شرعي يجوز العلية فالاختيار الى الولي كما اجتهد الذي تعارض عنده ليلان يعمل بايها اراد واستدل بان
 ادرين بقوله فتم فقد جعلنا الولية سلطانا ولان البينة هاضمة على كل منهما لوجوبها لعدوا فلا سبب لسقوطه لا فاد اجعنا على انه لو شهدا ثنائان على
 واحد بانه القاتل فاقترح بالقتل تخيير الولي في التصديق والاقرار كما لبينة في حق الادعي انث تعلم ان ذلك اذا ثبت للولي قتل موثقه ببينة شرعية عن غير
 معارض ليس كذلك هنا والبينتان متعارضتان فاستظا ودعوى الاجماع ممنوع ومع التيلم تساواة البينة الاقرار ممنوع ومنه علم الدخلة الاول
 فانها متعارضتان فيحتمل تساوقهما باعضا منهما فان كل واحد يكذب الاخر فيعارضنا وينتاقطان فضاوا كان لم يكونا فتم قولهم لو شهد الخ كوشه واحد
 الشرح قال شيخنا لا محال يقولوا لا تعلم فان كان الاول قتلوه لقيام البينة بالعدوى وهذا الاخرى ان كان الثاني فالبينة متعارضتان على الاقرار لا
 على مجرد القتل فيثبت القتل من احدهما ولا يتعين والقصاص متوقف على تعيين القاتل فيقطع ويحيل لدية لعدا لولية نسبة القتل الى احدهما دون
 الاخر هذا اختراع كل صرح بانه غير بين احدا تمام الدية من ايها اراد ولكن عبادة المحقق يحتمل الشك واديهما الشارح ايضا كانه يختاره ايضا
 قال يودية ان شهادة الشاهد بيشا اعتبارها شرعا فالربعة متفقون على ان هناك قاتلا وقتلا وانما اختلاف في التعيين فالقضاء بالدية حقا
 للدماء ولا يخفى ان معارض البينتين الاخيرتين بمنزلة البينة على انه ما قتل الذي شهد عليه البينة الاخرى لانه فادى دعوى المدعي الذي هو الله
 وما يفرض من الشرع كون الدعوى تحت البينة المتعارضة وهذا ما قبله في اختلاف البينة بالزمان والمكان والالة والعد الخطأ وغيرها
 وايضا ان حاصل ما يثبت الشاهد هو ما ذكره المحقق في النبيا الخ وفيه انه مفوض فيما شرطا للاتحاد فان البينة قتل في المكان الغلابة الاخر
 للبينة قتل في المكان القتل الذي عبر الاول وكذا في الزمان المتعد والالة كذلك فانه يمكن ان يقال هما متفقان على ان هناك قاتلا وقتلا وانما
 اختلاف في تعيين المكان والزمان والالة وغيرها بل هذا ولي لوجوب الاختلاف في تعيين ذلك خارج عن القتل والقاتل فمما ذكره في نفس القاتل
 فتم على علمه ينبغي المشاركة في الدية كما في المتن وينبغي حمل كلام المحقق عليه لا يتخير كما ذكره كمال قال في حرم الميرور والمحقق والمصنف في القتل في
 هذا المعنى ابن ادرين المصنف يراى ان بالمسئلة رواية يمكن كونها اشارة الى صححة وزارة المتقدمة فتم قولهم لو شهد الخ كوشه واحد
 على شخص بالقتل لعدا موجب القصاص فاقترح اخر ان القاتل براء الاول وقال الاول بجرم من القتل حتمل تخيير لولي هو كنه ابن ادرين وفيه
 الباس في لف وجهه ما تقدم مع ما تقدم فنذكر وفي الرواية المشهورة في قتل المشهور عليه فبره المير عليه نصف الدية وفي قتل المير لا تدره قتلها

عن بلد كبير بين المقتولة بين اهلها عداوة ظاهرة او شهيد عدل واحد نحو ذلك يقر له اللوث فيختلف هو ومن يعرف من قاربه على ان القتل
قتله جنين يمينا كل واحد منهما واحد على تقدير كونهما غائبين الا يتم الموقوفون الغارفون الخسنيين بالتركاز على البعض او الكل ولولم يخلف هؤلاء
حلف المدعى عليه وقاربه انه برئ من قتل من يدعى قتله عليه من يعرفون ذلك مثلا قارب المدعى دليل يوث قتلها اجماع المسلمين الا من سئل
والاخبار من طرق العامة مثله ما دونه قال البيهقي المدعى اليه من انكر الالفة القضا ومن طريق الخاصة كثير مثل حنيفة الحلبي عن عبد الله
قال سألته عن القضا كيف كانت فقال هي حق وهي مكتوبة عندنا ولو لا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضا ثم لم يكن شق وانما القضا حاجة للناس فحتمه
بن موفيه عن عبد الله قال سألته عن القضا فقال الحق كلها البيهقي المدعى اليه من المدعى عليه لانه الدم خاصه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو خير من قتل الانفس ارجلهم فوجد قتيلا فقال لا شأنا ان نلانا اليهود قتل صاحبنا فقال مولانا الله لا نلنا الذين ايقوا رجلين عدلين
من غير كراهية بره من ان لم نجد شأنا هذا فاقبوا قضا خسين جلا اذ بهرته فقالوا يا رسول الله ما عندنا شأنا هذا من غيرنا وانا لنكره ان
نقسم على ما لم نره فوالله من عندنا وقال لا نحقق دماء المسلمين بالقضا لكي لا يجر القضا في القضا ففرصة من عدوه حجرة محالفة القضا
ان يقتل من قتل عن قتله والاحلف المدعى عليه قضا خسين جلا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ولا لا اعزبوا الدية اذا وجدنا قاتلا بين اظهرهم اذ انهم يقتل
فيها احكام منها كون البيهقي المدعى اليه من انكر وكون الشهود من غير المدعين للتمه وكون شأنا عدلين كون شأنا هذا القتل كانه
انهم جليلين عدلين وان كان المدعى عليه كافرا وكون خالف بين القضا خسين جلا فلا يكفي المرأة والصبي كراهة اليه ولو كان في القضا
على ما لم يره الدية وكذا من يقوم مقامه لمصلحة المسلمين خسين مثا على المدعى عليه للخص من دعوى الدم ولو كان المدعى مسلما والمدعى عليه
كافرا وحشة ذرية قال سألنا باعبد الله عن القضا فقال هي حق وان رجلا من الانفس وجد قتيلا في قلبه من قتلها فاقول يا رسول الله فقال
يا رسول الله انا وجدنا رجلا من قتل في قلبه من قتلها فاقول يا رسول الله فقال يا رسول الله ما لنا شأنا هذا من غيرنا فقال
لهم رسول الله فليقسم خسو رجلا منكم على جلد يد فعه اليكم قالوا يا رسول الله وكيف نقسم على ما لم نره قال فليقسم اليهود قالوا يا رسول الله وكيف نرضى
باليهود وما فيهم من الشرك اعظم فوالله رسول الله قال نزاره قال ابو عبد الله انا جعلنا قضا احتياط الدم المسلمين كما اذا اراد القضا ان يقتل
احدا من اهلنا احد خاف لك فامتنع من القتل مثل ذرية ابني بصير وذرية حنان بن سدير وصيحي عبد الله بن سنان وصيحي سليمان بن خالد ثم علم
ان هذه الانبياء خاليت من اعتنا اللوث لفظا يعني لم يوجد للقضا شرط اللوث نعم في بعضها وجدنا القتل في قلبه فترية ونحو ذلك ليس لك بواضح ولا
مصرح في شرطه كما لا يخفى مع انه لا لوث ولا شاة فبما كره فيه بل واه عز رسول الله فكان لهم على ذلك اجماعا او نصا ما اطلع عليه فتم وان الذي
دل عليه الاخبار من كون اليه خسين انما هو قتل احد لا غير للاصلح لما فيهما من الاشعار به من اشلها على قتل القاتل بعد القضا وعلى الاحتياط
في الدماء لا يقتل القضا من القضا فامتنع من ذلك ذلك انما يكون في القضا لصيحي عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله القضا خسين جلا
في القضا في الخطا خمسة عشر رجلا وعلمهم ان يحلفوا بالله وما في حنفة يودون ذرية المتطجب القضا في النفس جعل في النفس على العدين جلا
جعل في النفس على الخطا خمسة عشر رجلا فيخجل الاول على العمد لو جرح العمد على الخاص المطول والمجل على المجدد المفضل فذهبل المص هنا
كما سيجي وغيره مثلا بن ادرين غيره من كونهما خسين مطلقا لغو الادلة غير جيد ثم اعلم ان القضا لفظا لغيره فان الايمان في الدماء والدين
كون اليه من ابتداء على المدعى تعدد الايمان وجواز حلفه لاننا لا نثبت حق غيره ولغنى المدعى عن غيره وعدم سقوط الدعوى بنكول من فوجبه لغيره
اجماعا بل يره اليه من على غيره فلا يصح اليها الايمان وجد شرائطها بالنص اجماعا واذ لم يوجد الشرط فالحكم فيها يكون مثل سائر المسائل التي فيها
يقع في اركانها فثلث الاول الحلف انما يثبت القضا فينبيل يكون معه لوث شاة في مادة قلب مما ظن الحاكم على صد المدعى فيها يدعيه من انه قتل فلان
فلا وان لم يوجد فيه اثر القتل فلا يشترط كونه مجرما او ملصقا بالدم اذ قد يحصل القطع بدونهما مثل الخوف والعصر بقض مجرى النفس متى لم
غير ذلك كما انه اشار بذلك الى قبل العامة بل الى مذهبه بعض اصحابنا كما يظهر من يرح قال ولا يشترط اثر القتل على الاشبة لكنه بعيد الامارة مثل القضا
الواحد العدل وجماعة ضاق غير مقبول الشهادة او الشاة الكثيرة بحيث يغلب على الظن عدم المواطاة على الكذب او جماعة الضميمة او الكفار ان
يلغو التواتر كانه بالتواتر ما يقيد الظن الغالب بمدعى عدل واطمئنه على الكذب الا يفيق الحكم بصد المدعى من غير فماتة حصول العلم به لا شك
انه اقوى من الحكم بالشاة العدلين ولعل اشراط التواتر في الضميمة والكفار انهم غير مقبولي الشهادة بخلاف الشاهدين جماعة النسوة ولهذا
قتل في حق عدم افادة قولهم اللوث في المشهور قال لو شهد جماعة من يقبل دأيتهم كالبعيد النسوة واقا خبرهم الظن فهو لوث وان احتمل
التواطؤ على الكذب كما حتم له في شهادة وان لم يقبل دأيتهم كالصبيبة والفسقة واهل الذمة فالمشهور عدل افادة قولهم اللوث لانه غير معتبر شرعا
وهذا بعيد كانه لثالث قال لو قيل بثبوت مع افادة الظن كان حسنا لان مناطه الظن هو قد يحصل بذلك كان ينبغي الجزم بذلك فانه يحصل
بظن اقوى من الظن بشاة هذا حد نسوة وعد من المقيدين للوث وجدنا قتل في موضع وعنده ذر سلاح عليه م او في ارقوم وجاعة او في حلة منفر
لقوم البينة يدخل تلك الحلة غير تلك الجماعة المعينة اليه فيها او وجد في صف مقابل الخصم بعد المأثورة او على لسانهم كذا لو وجد قتل في حلة منفر
يدخلهم غيرهم لكن بين القتل اهل الحلة عداوة او وجد في قرية بين اهلها وبين القتل في اعداوة ولو انتفت عداوة عن اهل القرية والحلة الظن
فلا لوث لاحتمال صدق القتل من غير اهلها بل من خارجها ولو وجد بين قرينين فاللوث لا يثبت اليه مع التساوي للوث لهما وينبغي ان يكون بين
القتيل وبين القرين عداوة بناء على سبق من انه اذا وجد في قرية لم يكن بينهما وبينه عداوة وكذلك في الحلة المظنة لم يكن لوث هنا بالطريق الاول

رجلا

[illegible]

ولو كان المدعى جماعة بسطت الحسب عليهم بالسوية ولو لم يكن له قسمة وامنع منها احلف المنكر خسين يميناً ان لم يكن له قوم والا اخلف كل واحد يميناً فان
كل ولم يكن له قسمة الزم الدعوى ولو تعدى المدعى عليهم فغلب كل واحد خسون ويشترط ذكر القائل المقتول بما يرفع الاشتباه والا فله انفراد او الشركة ونوع القتل
ولا يجبان النية بنية المدعى مثلاً

الحق قال في الشرح هنا سئلان الاول خلافاً لان الايمان في العدم حسو وما في الخطأ فنية ولا في المساواة وهو قول المفيد سلا و ابن ادریس وهو ظاهر
كلام ابن الجنيح بلوح من كلام ابن دهمه وبعده الكندي واطلق الحسب ابو الصلاح وادعى ابن ادریس اجماع المسلمين فيمكن ان يجمع بقضية الاصل مع
خير لما قتله عبد الله بن سنان التبع حكم بها بخسين ويترك كل بانه حكايه حال فلا تم على ان في بعض الفاظ رواياتنا واقعه وخسين رجل اقيم به
وفي بعضها رجل يدفع اليكم وبانه حوط في التبع على الاموال فيشكل بان فيه تهما على التكليف بزيادة الايمان وفي كتب الشيخ واتباعه كالفائز والظاهر
والطبري وابن خزيمة في الخطأ خمسة وعشرون وهو قول لا يظهريه المذهب ليجتمع عبد الله بن سنان المتقدم وتدرج تحقيق المسئلة على ما
تحتلف فتذكر ثم قال الثانية اختلفوا فيما بلغ الدية من الاعضاء كاللسان والاذن واليدين فقال من يميناه او لا ستمائة ايمان عدا المفيد سلا
وابن ادریس فاتهم وجوباً وخسين احتياطاً واخترنا في الثاني الاول بحججنا بان حق الحياية يناسب حق الايمان وقلة المشد ولحسنه يونس عن الرضا قال
في حديث عن امير المؤمنين وعلمنا بلغت من الجوارح الفة ينار ستة نفر فادون بختنا من ستة نفر قال الحق اصل هذه الرواية ظريف وهو موجود
في رواية سنان بن زياد عن الحسن بن ظريف بن ناصح عن عبد الله بن ابي عمير عن عمر بن الخطاب قال عرضت على ابي عبد الله ما افتر به امير المؤمنين من
الديان فجعل مع كل قسمة في العدم خسين في الخطأ خمسة وعشرون وبما بلغته يمينه من الجوارح الفة ينار ستة نفر الحديث والعمل بالمشهور وهو
والمركي في المسئلتين اقرى المسئلة في المسئلة كما هو اي المسئلة لا دليل له في الظاهر وما في خمسة يونس بن فضال جميعاً عن الرضا بحديثه القصة
وهو الحق وويت عن سنان ايضا لا ستمائة المتقدم عن التطبيق لعرضنا في كاتريه ليل الستة في الاعضاء اليه ارشها تمام الدية كما هو تحت الف وكذا لا
على ان عدا القسمة للاعضاء اليه وبتهاد دون الدية كاليد الواحدة والعين الواحدة بالنسبة الى الخسين فان كان ارشها نصف الدية يكون عدا قسمة
نصف الخسين اي خمساً وعشرين فتكون قسمة اليد الواحدة خمسة وعشرين يميناً وكذا العين الواحدة بل الظاهر من رواية يونس عن التطبيق المتقدم
ان عداها بالنسبة الى الستة فيكون فيما هو ارشها نصف الدية نصف الستة فيكون في اليد الواحدة ثلث ايمان وكذا في العين الواحدة قال عرضت
على عبد الله ما افتر به امير المؤمنين في الديان فما افتر به في الجسد جعله ست فراسل النفس البصر المصحح الكلام ونقص الضوء من العين والبصر
الثلث من اليدين والرجلين ثم جعل مع كل شيء من قسمة على نحو ما بلغته الدية والفتا جعل في النفس على العدم خسين رجل وجعل في النفس على
الخطأ خمسة وعشرين رجلاً وعلى ما بلغته يمينه من الجوارح الفة ينار ستة نفر فما كان دون ذلك بختنا من ستة نفر والقسم في النفس المصحح البصر العقل
والضوء من العين والبصر ونقص اليدين والرجلين فهو ستة اجزاء الرجل فقسم ذلك اذا اصيب الرجل من هذه الاجزاء الستة وحديث ذلك ان كان
سدس بصره او سدس كلامه او غير ذلك حلف هو وحده وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل واحد ان كان نصف بصره حلف هو وحلف
معه رجلان وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه ثلثة نفر وان كان اربعة اجزاء بصره حلف هو وحلف معه اربعة نفر وكل القسمة كلها في الجرح
لم يكن للصاب من يحلف معه وضوعفت عليه الايمان فان كان سدس بصره حلف مرة واحدة وان كان الثلث حلف مرتين وان كان الثلث حلف
مرات وان كان الثلثين حلف اربع مرات وان كان خمسة اسداس حلف خمس مرات وان كان كله حلف ستة مرات ثم يعطى هكذا في الكافة والحمد لله
لعل قوله وقسمه غير داخل في الرواية بل كلام صاحبها فاعلم ان الدية في النفس والدية في النفس والدية في النفس والدية في النفس
الخلافاً كما في المسئلة لعل متفرع على مذهبه من الخسين في الدية في النفس والدية في النفس والدية في النفس والدية في النفس
الحق هذه في النفس والعضو الذي ارشها الدية على مذهبه على مذهب الستة حلف من قومه مع الوجود ومع العدم كور على الموجوب ولو لم
يكن الا المدعى كردت عليه قوله لو لم يكن الحق لو لم يكن المدعى من يخلف معه خسين يميناً في النفس والعضو الذي ارشها الدية وامنع هو
ايضاً عن خلف ذلك العدا حلف المنكر خسين يميناً على نفي مدعى المدعى انه يميناً ما نسب له ان كان ما يقضيه قلمه من خلف ذلك العدا
ازيد هو هذا ان لم يكن له قوماً او قاب يحلفون له بالبراءة اما بان لا يكونوا او يكونوا ولكن لم يحلفوا لعدم علمهم او غير ذلك وان كانوا مؤيدين
ويحلفون مع علمهم بذلك يحلف كل واحد منهم يميناً واحدة على براءة المدعى عليه بما يدعي عليه المدعى من نفي النفس غيره هذا وان وانه عدهم
القسا والا نكر عليهم بالسوية حتى يكمل العدم كما في المدعى في ان نكل الحق لو ادعى شخص على شخص القتل او نحوه ولم يقر المدعى عليه به بل انكر
ولم يكن هناك موجباً لقسمة من اللؤس الذي هو شرط وجود ما عدهم فان حلف فخلص من الدعوى وان لم يفعل بل نكل الزم بالدعوى وحكم عليه
الحاكم بلزوم المدعى هذا على القول بالقضا بالانكول ظاهر اما على راي اليمين فير اليمين الواحدة الى المدعى ثم يحكم له به كما في سائر الدعا
ويحتمل ان يكون معنى قوله انه كانت على المنكر خسين يميناً مثلاً ولم يكن له قوم يحلفون له بالبراءة اما لعدم علمهم او لعدم علمهم كان ذلك العدا
على المنكر نفسه فيحلف تلك العدا وان لم يحلف قوم يميناً المدعى عليه هذا على القول بالقضا بالانكول ظاهراً اما على القول بالرد فيمكن هنا ايضا
ذلك لانها ردت اليه فلا يرد ويحتمل ديمين واحدة كما في غيرها في قوله لو تعدى الحق لو كان المدعى عليهم القتل او القطع متعدين يدعي عليهم ذلك
بالشركة فقل كل واحد منهم حسو وما في معناه في صواب الزامهم بالقسمة كما في المنكر فان كل واحد من الواحدة لهذا يجوز قتلهم بعد جواز الاشتراك
في القتل عدا ونقله قول الشيخ على كفاية كل واحد ضيقه بحجج الاجماع على ذلك في رواية الاخبار فانها واقعة واحدة فليس فيها الاقسامات واحد
وهي حسو يميناً وما في معناه ونقل الاتفاق على انه يكفي لكل حسو يميناً من المدعى على تقدير الاقسامات فانه على المدعى عليهم حسو يميناً على تقدير
القسامات في كل شرط الحق اي بشرط في المخرج عن عمدة اليمين ان احلف ان يذكر الحالف يميناً لفتا بحيث لا يبقى الاشارة مثلاً ان فلان بن فلان
قال ان احلف المدعى وقومه او ليس بها ثلث ان كان الحالف المنكر وقومه ذكر المقتول ايضاً بعينه مثل الفتا بحيث يرفع الاشتباه ويمتاز عن الاعيان

عزايه ظريف

وان كان بصر كله
حلف هو وحلف
معه خمسة نفر

لبسوا المدعى

اخر

فان رد على الخصم

ولو ثبت اللوث على احد المنكرين خلف المدعى ثمانية خسين يميناً له واحلف الاخر يميناً واحدة **الثالث الخالف** **الركن الثالث الخالف وهو**
مستحق فضاير ودية او نافع احداهما عند او قوم احدهما معه فينظر علمه ولا يكلف الظن ولا يقسم الكافر على المسلم والمولى مع اللوث اثبات القضاة عبث
ولو ارد المولى منع القسامة فان حلف قبل صح مثله

وركن آخر في القتل اذا كانت الدعوى كذا واشترط فيه ان كانت الدعوى كذا ولا بد من ذكر نوع القتل على الوجه الذي من كونه عدا او خطأ ولا
يجب على المنكر وقومه من يحلف له ان يذكر مع ذلك ان يفتي بيمينه المدعى نوع التورية للاصل مع عدم الدليل فان عليهم ان يحلفوا على
نفي ما يدعى عليهم وما يتوهم من التورية لا يجب فيها لا بدع في ما لا يثبت انما يثبت ان اليمين المقتضية المدعى ان يفتي اليقين
الى نفي مدعى المدعى لو كان الحق هو ان ذلك الخالف يتوهم ذلك فيرتب عليه اضرار اليقين سواء كان في الدنيا او في الآخرة ولا يندفع بذلك لئلا
الغافل والاحل بالثورية فلا فائدة في الجواب ذلك يمكن ان يتاخر مثله في جانب قوم المدعى بل في نفسه ايضا ولعل قول المصنف اشارة الى رد من قال به
كما نقله في صح **فوق** لو ثبت الخ اذا كان الدعوى على اثنين بالاشتراف في القتل مثلاً وجعل احد المدعى عليهم اللوث وشرايط القضاة دون الاخر ففعل
المدعى معه القسامة كافي الواحد المنفرد اثباته في القسامة لمرثلة بعد نصف الدية كما في سائر الشركاء ويبقى عواء مع الاخر كسائر الدعا والحق
لا لوث ولا قسامة فيها فله عليه يمين واحدة لا غير فيحلف بخلافه من دعوا والكل فاصح **قول** الثالث الخ اركان الثالث من اركان القسامة الخالف
وهو اما مدعى فضاير ودية وقومه او منكر ذلك وقومه فالمراد بمسحق القضا او الدية مدعى احدهما وبذائع احدهما منكر لزوم الفضاير والدية على
نفسه قوم احدهما قوم المستحق وقوم الدافع ويضمن مع احدهما المستحق او الدافع وهو **قول** في شرط الخ يشترط في الخلفان ان يكون عالماً بما
يحلف عليه من اثبات ونفي علمائياً لا يحتمل النفي في كنهه الشك وان كان ظناً غالباً ان لا يمين الا مع العلم بانه شهادة بل شهادة وزيادة
وليست الا به ولهذا في الروايات كما ترى الشك في كل من المدعى الذي يحلف وقومه الذي يحلفون معه بل ان يكونوا عالين بالمدعى من قتل شخص معين
او قطع شخصاً معيناً عدا او خطأ مجتمعا او منفردا على الوجه الذي يحلفون عليه كذا كل من المنكر وقومه الذين يحلفون على نفي شئ من ذلك
لا بد ان يكونوا عالين بالبرائة علمائياً لا ظناً متاخماً للعلم ويشترط ايضا اسلام الخالف الذي هو المدعى ان كان المدعى عليه مسلماً ولا يثبت القسامة
للكافر على المسلم مع وجود شرائط القضا خلافاً للاصل والقواعد فيقصر على موضع الوفاق وايضا ذلك سبيل للكافر وهو منفي عن المسلم وما
ثبت من اثبات الحقوق بالدعا واثبات المال بالثامد اليقين ان قيل يخرج بالضم الاجماع ان كان بقى الباطل وايضا يثبت القسامة مع العلم لقوم
ولا قود لو فرض لمقول مسلمة وهو مختار بغيره ونقل عن الشيخ ثبوته على المسلم بخلافه اذ لا القسامة لا يثبت الا على المسلم لا على الكافر فيثبت له عند
ثبوت قتل عدا او الاصل يندفع بالدليل ليس معلوم شمول السبيل الا يلزم سقوط الدعا وبثبات حقوقه وليس كذلك فانهم لا يقولون انه سبيله
خرج بالدليل لو قيل ذلك ليعتدل هنا ايضا كذا وهو مختار لك هذا جدي لو كان دليل القسامة بحيث يثبت القسامة الكافر وليس كذلك كما ترى ان جميع
البرائة ليس هنا صحيح صريح في ذلك واما في شرط القضا فالمراد عن القواعد التي بها القضا في غير موضع الوفاق والنصر مشكوك ايضا قد
مخ الاجماع عدم الاعتدال بيمين الكافر في القتل فكيف يثبت بها القتل على المسلم فانه يستحيل منه وماله وكان لذلك اختفاً الاول هنا في **قول** لو ثبت
الخ قد مر ان المولى ان يثبت على مملوكه القتل العمد القسامة اذا وجد شرائطها بخلاف خسين يميناً ثم يعاقب مقتضى القسامة وان قاتله التسلط على قتل شرعا
ظاهر من غير انكار احد عليه نكر من الرهانة **فوق** لو ارد الخ كذا الكلام ان المرتد مطلقاً ممنوع عن القسامة بخلافه لا يجوز له ويعد على الكافر ذلك
واما الخلاف في انه اذا خالف حلف هل يقع محله ويرتب عليه احكام القسامة لا يفهم توقفه في ذلك حيث نقل قولاً به وسكت عليه في الاول بحث
خصوصاً عند من جوز قسامة الكافر على المسلم وهو قول الشيخ بل المصنف ايضا على ما ذكرناه لا يجوز يمين الكافر ولو كان على المسلم لا يثبت حقه بالاجماع
ما نقل فلا يظن من جهة منع القضا المرتد على ان الظاهر ان المدعى عليه من الكافر والمسلم صرح به في الشرح لا مانع من قسامة الكافر على الكافر وحلفه
بمقتضى مذهبه فلا يكون الكفر مانعاً لان من يجترى على الارتداد يجترى على الايمان الكاذبة ايضا لانه مشترك بين مطلق الكفار فيلزم سماع دعوى يمينهم
وقد مر خلافه هكذا قيل يمكن ان يقال فرق بين المرتد الكافر الاصل فانه يقوم عليه بعد الايمان فقديم على اليقين الكاذبة ايضا بخلاف الكافر
فانه ما قدم عليه بعد بل كان كذا معتقداً بانه لا يقع فيه فقه ويمكن ان يقال سبيل منع ما تقدم في الرواية من قول لا تضاماً من يمين يمينه ولو فرض
اوانه محجوب عليه عندهم فكيف يصح الدعو واليمين واثبات حواضها خصوصاً القطر فان ثم هذا يبقى لكلام في الثاني فان ظاهر المنع من الرواية
عدم ترتيبه عليه كذا المحجوب عليه ثم ان وقوع اليمين منه ترتب احكامها عليها مع كونه ممنوعاً منها مما يستبعد ان الغالب المنع في امثال ذلك لعدم
القائفة ولجراية على اليقين الكاذبة وعدم مبالاة بها فكيف يرتب عليها الحكم خصوصاً المرتد الذي هو ممنوع عندهم عن كل امر ووجب قتل
ولا يملك شيئاً ويخرج ما ملكه عن ملكه فكيف يثبت يمينه المسموعة مال او ضاير كذا المالك كيف يثبت يمينه المسموعة الغير المسموعة والمجوزة ما
مع انه لا يرتب شيئاً اذا كان المقتول حراً ووقع الارتداد قبل ثل الموت الا ان يقال ليرسوخ وليا فليس يرد اخذ فافعل عن طاولي ان لا يمكن
الامام من القسامة مرتداً لثلاثا يقدم على يمين كاذبة فتخالف مقتضى موثها العوا والاشياء والاشياء لا يقع وهو غلط لانه اكتساب هو غير ممنوع
منه في مدة الامهال هي ثلثة ايام بعيداً عنه قال ولا يمنع من اليقين ثم قال اكتساب هو غير ممنوع منه مع انراهم من القطر وهو ممنوع الا ان يخص
بالبلية بقرينة قوله في مدة الامهال فان القطر لا يملك ويقال المراد بعدم منع من الاكتساب ترتب حكمه وهو الملكية على ما يكون مثله يملك ان كان
حراماً ولا ما راينا في الاخبار التي نقلها في كتابه ما يدل على ذلك على تقديره يكون جائزاً ايضاً العواها وبالجملة القسامة تخالف للقواعد فلا يثبت
من دليل وثبوت احكامها يمين ممنوعة ولا ممنوعة مشكوك في اثبات مثل هذا في غير مادة الجمع عليه المخصوص مشكوك في اعراف ونقل في الشرح
للشيخ عن المصنف قال كما يصح يمين الذمي في حقه على المسلم فكذلك هذا فان رجع الى الاسلام استوفى ما حلف عليه مرتداً ولا يخفى بعد قياس هذا على ذلك
لان هذا ممنوع بخلاف ذلك وذلك عليه اذ من النفي الاجماع بخلاف هذا مع مخالفة للقواعد ثم قال وادور عليه المحقق والمصنف ان الخالف لا بد ان

كأن ثبت

ويقيم المكاتب في عبده فان عجز قبل الحلف في النكول حلف السيد ان كان بعد النكول لم يحلف لومات لولي حلفه اذ ان له ينكل الميت ولو قتل عبدا فاقبضه
لمستولدة ومات فلورثة ان يقتلوا وان كانت القيمة قيمة المستولدة لان لم يخلف في تنفيذ الوصية فان نكلوا للمستولدة القضا على اشكال وكذا الاشكال في قسامة الغر
لونكل الوارث فان لم يقتلوا لم يمين المتكرو من قسامة لا وارث له فلا قسامة ولو غلب هذا الولي حلفا لآخر حشبن وان ثبت حقه ولم يثبت ان حضر الغائب حلفا
وعشرين وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو جن قبل الاكمال ثم افاق اكمل ولومات في الاشياء قال الشيخ يستأنف الوارث لثلاثين حقه يمين غيره متى

يكون وليا والولاية هنا ولاية الارث والارث اذا ما منع منه وكان في دفع ذلك قال لولي هنا اعم من الوارث وسيدا العبد بالارث اذا لم يكون بعد
قتل المقتول على قتله وما قبله فله مذهب في نسخ الولى من القسامة وعدم اعتبارها ان كان وارثا وصح بجوازها في العبد قال لان اختلاف الدين
للاورث لا مانع الملك ولا يجوز ان لا يراى على هذا الكلام فانه عام بحال حيث قال صرنا نكرة في سبيل النفي مفيدة للعمم فهو اعم من الولى وعجز
بعد القتل وقبله يمكن ان يقال انه يخص الولى المراد المولى الذي ادعى قبل المدعى قبله بقرينة الولى فان الفطر ليس بولى بقرينة الامها
فانه لا يملك الذي ادعى قبل القتل ليس بولى ايضا لان المراد بالولى على الدم ووارثه وهو ليس كذلك ثم قال نعم لو قيل لا يقع موقعه لو وقعها بغير ان
الحاكم فان الحاكم لا يحسم الى اختلاف ما كان الا انه مشكلا ما كان عدم علم الحاكم بقرينة فيستخلص ثم يظهر انه مرتد فيه ايضا تاملا ذلك كلام الشيخ ووجهها
موقعها اعم من هذه الصورة بل ظاهره ان مع كونه ممنوعة يقع موقعها ولا من ان المتبادر من المنع في هذه المواضع خصوصاً عن الكافر الذي
ينال بالكفر وقع عدم الرضا بيمينه معللا بان ما فيه اعظم من اليمين الكاذبة عند الوقوع ثم قال في منعه من الايمان كلام والاعتناء باقامة
الردة فيقدم على اليمين انما كل كافر مع الاجماع على صحة يمينه هذا مع ان ملكه باق على امواله ما يقتل او يمسك في التقدير ان عرقلته نعم يمكن ان يقال
ان المرتد يجوز عليه فلا يقع بيمينه ان يمينه من جملة بقرائنه وقد عرفت الفرق بين المرتد وسائر الكفار وبين القسامة وسائر الايمان وانه ما قبله
ان ملكه باق حتى رده ان رده ان يجوز عليه عن النسخ في الاموال يعني الاخراج واما بيمين المكاتب فانه في ملكه فليس بظاهر كونه محجورا عليه خصوصا عن
اليمين الموجبة لاثبات الحق وعدم ضرر فيها بالمال ونفسه في قسم الحى يعني اذا قتل مملوك المكاتب وجد شرط القسامة ان يفعل القسامة كما
اذا قتل مملوك الحر لانها حق في الدم ولا شك ان المكاتب في دم مملوكه لان منافع له وله اكتاب ويبيع بيمينه في الكاتبة وليس لولاية لولى المكاتب
ان تسلطه منقطع عنه عن مال الا الاستيفاء على الكاتبة نعم ان عجز المكاتب عن مال الكاتبة وانفصل قبل الحلف النكول انقطاع الدعوى للسيد
القسامة فان الحى صالة فان المكاتب مملوكه صار مملوكا محضاً فهو كما اذا قتل مملوكه ابتداء ووجد شرط القسامة وان كان العجز بعد كمال الكاتبة
عز القسامة فلا قسامة للولى ان سقطت بالنكول فلا يرجع بعد نعم له اليمين الواحدة على المدعى عليه لان القسامة سقطت لا الدعوى فان للمكاتب ان
احلته بعد كمال القسامة فان قيل الحق اليه فله ذلك كما في سائر الدعا وهو حق لولي لومات الحى لومات ولى دم مقول سواء كان حرام مملوكا وكا
له القسامة وانما فعله لا نكل عنها حتى يثبت كان لوارثه القسامة مع الشرط وليس له بعد نكول المورث فانها سقطت فلا تقوى نعم له احلاف المدعى عليه
يميناً واحدة كما مر في مولى المكاتب قولهم لو قتل الحى اذا قتل مملوك شخص استحق مولا القسامة لاثبات الدم في اخذها لظان المراد مثل وجوب المديته
مثلا ان قتله الحر والمملوك من غير عمد انه لا مانع عن الوصية بقيمة مثله وانه انما فرض المستولدة دون المملوك المحض لصح الوصية من غير كمال الحرفان
الوصية للمملوك خلافاً وجواز القسامة للورثة مع شرطه ما ذكره من ان لم يخلفا وضيقاً في اخرج حشبن مودعهم تعلقا باخراجها وان كان المالك يحصل
للولي كما ان لم الدعوى اثباتا لليون والاموال الملية بالينة واليمين مع شاهدا احد الرود وبعد الحصول باخذ الدين فيه تامل اذا اليمين لا يثبت حق
الغير مشكلا في مجرد التعلق غير كاف مع ان الورثة ليس لهم الاخراج انما ذلك للوصى والحاكم وليس لهم التبديل والتغيير في الاجل ان لليون فان لم النسخ
فيها واعطاء العوض في الحقيقة يشوب لا قسم ذلك ظاهر كلامهم ان لا بحث فيه انما البحث في خلف الولى والغرض ما مع نكول الورثة عن ذلك مع تأخرا
حظهم بالمدعى اكثر من حظ الورثة هذا احد طرفي الاشكال والاخر ان حقهم ليس ثابت فيه بل انما يثبت بعد بثوث الحق فقبله هم اجنوا واشتغل ان
القسامة خالفته الدعوى والايمان فانها تقع من الاجنبي الموصى له والديان ليسا باجنبيين صرف فمضى على تقدير نكول الورثة عن القسامة ان
ينفوا المستولدة والغرض انهم انهم الورثة اليمين الواحدة على المدعى عليه ان لم يكن عليهم قسامة حتى ينفذ او يثبت شئ لولم يحلفوا وهو حق قولهم ومن
قتل الحى وحده عدم القسامة مع عدم وارث لمقبول لا وارث له ظاهر ان كان القسامة لا بد لها من مدع يعلم ويقوم ذلك ليس لغير الوارث ولو كان شئ
دنان او موصى له فيجوز فيه الاشكال المتقدم قولهم ولو غلب الحى اذا قتل شخص لدمه وليان احدهما حاضر والاخر غائب في الحاضر اثبات حقه بما يمكن
ولو بالقسامة فلوارثه مع وجوب شرطها لذلك يحلف حشبن يميناً تمام عد القسامة فان حلف القسامة لا يثبت الا باليمينين ما حلف شئ منه فعليه
بجلائ ما لو حضر الغائب اذ اذ ذلك مع وجوب الشرط وليس عليه الا مقدار حصته فانه ما ثبت الحق باليمين فلا بد من تحقها منه ايضا بخلاف ما لو ثبت
المدعى بالينة فانه لا يحتاج الى اثبات الغائب بعد ان حضر بل حقه ايضا ثابت لا نواحد مثل القتل قد شهد عليه بالحجة الشرعية مطلقا واما
وجه حلفه نصف الحشبن لانه حقه ذلك وقد حلف على النصف لآخر مقداره وزيادة فوجد الحشبن والزيادة مع دعوى الخصمين فيها ويجوز عليه
ايضا تمام العد وعدم شئ كما في البينة فمضى ولا يجزى على الحاضر لانتظار حتى يحضر الغائب يحلفان جميعا العد وكذا الكلام ان كان احد الولي
او الاولياء او اكثر خيرا او مجنونا وليس لوليها القسامة واليمين لعدم اثبات حق الغير يمينه ولو جن في الدم بعد ان قسم بعض القسامة اذا كان
عليه اكثر من يمين واحدة ثم افاق عليه سببنا العد بل كيف اكمل العد اذ يصح عليه ان حلف القسامة مع انصاف من يصح منه ذلك الاصابع
ضرر اعتراض المجنون لاعتراض الاضال وهو ظاهرا انما اذا مات لولى قبل الاكمال في الاثناء تامل فانه لولم يستأنف الوارث عد القسامة لم يثبت
حقه يمين الغير فانه يثبت الحق يمين المورث والوارث هو ممنوع ولذا قال الشيخ بالاستيفاء لثلاثين حقه يمين غيره بمعنى انه لا شك ولا شبهة
في ان يثبت الحق موقوف على يمين الميت فانه لو اقام يثبت الوارث شئ اصلا ما فعله وهذا هو المراد باثبات الحق يمين الغير المبنية ويحتمل
بالانعام فان الوارث يكمل العد لم يلزم اثبات الحق يمين الغير لان المورث انما حلف حقه للحق الغير لانه بعد موته انتقل الحق الى غيره فلو حلف
الكل فانتهى الحق الى الوارث لا يلزم اليمين للحق الغير فكذلك انما فان في وقت الحلف ما كان لغيره واشترط كون الكل عليه لان القسامة خرجت عن ذلك

فادى بيمينته لادم ولد
له ثمان مائة الوصى كان
لورثة القسامة حى

ولا يشترط في القصاص المدعى عليه اذا استوفى القصاص فاقترع بقتله منفرده لم يكن للولى الزام على بائع لو انتمس لولى حبس المتهم قبل مجازاة القصاص بالجمع بالقتل العمد
العدوان والمرتبة بالخطأ مع المناشئة لا التسبب المسلم وان كان عبدا صغيرا او مجنونا وفي مثل المولى عبد ولو قتل مسلما في دار الحرب من غير ضرورة عالما بالقول لكفا
ولو قتل كفرة فالكفارة ولو ظهر اسير فالدية والكفارة ولو اشترك جماعة فعلى كل واحد كفارة كاملة وتجوز على القاص ان قتل قاتل نفسه لو تصادف لهما
ملا من ضمن كل واحدة اربع كفارات وان بجناز الوارث المحل لوله تلج الوارث فلا كفارة فيه ولا يجب بقتل الكافر مطلقا متى

القاعدة فان فيها اليقين لا يثبت حق الغير لانهم اشترطوا كون القوم الذي يحلفون عذر وارث الدم وهو طوط وكذا الحلف لنفسه عنه وهو طوط
ان الميت حلف لا يثبت حق الوارث فتم فيه ذلك قد يقال انه ممنوع خرج ما خرج بقاء الباقى الا انه قد يمنع كون هذا الرد ممنوعا والاصل عدم زيادة
التكليف بالايان وهو حاصل غير انه قد يقال الاصل عدم بثوث الدم على المدعى عليه اثباته بالقصاص خلاف القواعد خرج ما هو المتفق والمضبوط
وبقاء الباقى تحذير من هذا التفرع لو حلف المصلحة علم عدو وروى ما اورد به الشارح بعد تغير الاول بقوله ويشك عليه بان ايمان المورث لم يثبت الحق ولا
شيئا منه انما يثبت الحق عند كمال القصاص وهو من الوارث ولا يلزم من توقف استحقاق الوارث على المجموع اخذ به خصوصاً اذا قلنا ان العلة المركبة
لا وجودها فيكون الجزاء الاخير هو العلة او الهيئة الاجتماعية ان جعلناها مغايرة للجزء ثم يمكن ان يقال لو ارث هذا ليس مخاطبا بكما الحسنين
يتوقف حقه عليهما لان ما حلف مورثه قدما مثله بالامر بالقصاص او امثال الاربعة فقتلوا فماتت الوارث محضرة في الباقى من الايمان ثم يطرأ
في كل وارث متعدي فانهم اذا حلفوا بمجموع الايمان لا يستحق كل بائع ما قبله استحقاقا بالمجموع وهو لا يتألف الا من اجزائه فيكون اثباتا بائعين
غير لما عرفنا ان المراد بالاثبات ذلك فلا شك في وجوده على انه لا معن له وجود العلة المركبة وكون العلة الجزئية الاخير فقط او الهيئة من غير
مدخلية الاجزاء وهو مقرب في الحكمة والكلام ولا بد من عدم خطاب الوارث بالحسين مصادرة وما ذكره في بيان لا يدل عليه فان كون المورث
للجزاء بمعنى وجوبه من العلة وعدم تكليفه بفعله مرة اخرى لا يدل على عدم تكليف الوارث بالحسين ميمنا وقصاصه لا يثبت مدغاه وهو طوط على ان
عدم خطابه بكما الحسنين لا يدل على كفاية ما بقى وعدم مدخلية ما فعله المورث في اثبات حقه وان لا يمين لا يثبت الحق ثمانية الاخمين فكيف يجوز
الاصل حق واحدة مثل ان يعرض موته بعد بقاء الواحدة ثم انه لا يطرأ ايضا لا نالنا ان المراد ان يكون لا يثبت حق الغير فقط لا انه يكون لا يثبت
حق نفسه لا انه يحصل حق غيره ايضا فالممنوع ما يكون ميثاق الحق الغير فقط لا يثبت حق نفسه الذي يلزم منه حق الغير ايضا في قوله لا يشترط في كل
عدا شرط حضور المدعى عليه هو الاصل وعموم الادلة وانه اثبات عموما مثل سائر الدعا ولا يشترط حضور المدعى عليه مثله في قوله اذا استوفى الحق
اذا حلف المدعى حسين قسامة واثبت ما يحلف المدعى المطلوب هو القتل على شخص معين ثم اقر غيره بانه القاتل وحده للقول الذي ادعى فله لم يكن
لولى الدم المدعى الزام المقر بالدم على اى انه مكذب لا قراره بالذبح والحلف عليها ولا ان الحلف عند الاحتياط انما يكون مع علمه بالحلف عليه فكيف
يلزم المقر عليه بانه غير قاتل هو قول طوط وخالفنا ايضا ويحتمل عدم الزام احدهما والدية من يثبت المال كما مر في قسامة الحسن وان لم يكن هذه من
تلك الصواع الا انها قريبة منها ودليلا جارها وقول في التحريم بين الزام ايها اراد مثل ما شهد على احدهما واقر الاخر او اقر كل واحد بالقتل وحده
لا يثبت في الحلف عليه باليمين في المقر بقراره ويمكن ان يقال بينه وبين الله نعم ويحله العمل بعلمه فان اخذ من الحلفوف عليه شيئا ورجع عنه الى المقر
بما اخذ اليه اما يحفظ الشرع فيه اشكال لما مر من التكنية في دفع بانه اذا كذب نفسه الدعا الاولى الحلف له احتياجا الزام المقر له نظرا في الشرع
مثلا ان اقر بانه اخذ المال المودوع من الودعي انكر الودعي في ذلك لم يوجب المودع عن اقراره وقال ما لشد سواء اظهر بوجهها لا قراره ام لا مثلا ان
اخذت عندها وتوقفته ذلك وركلت في اخذها وظننت ان اخذها ونحو ذلك لم يطالبه الودعي بتلك الودعة لا عثر الودعي واقر شخص اخر بما
ما اودع على يمينه معين فانكر المقر له ملكيته قالوا قبل هذا مطلقا نعم ان لا منافاة بين الاقرار بشئ والرجوع عنه بالمنا في فيه تامل ان قد يمنع ذلك في الامثلة انما مطلقا
او مع عداها ووجه جبره تاويله بقول وان كان ذلك مقبولا بضر او اجاع فلا يتعد الى ما نحن فيه لعدم الدليل وضعف القياس خصوصاً مع القادر
للاحتياط في الدعا وهذا يمنع البعض القياس في الحد مع قبوله في غيرها واعتبر الشارع عشرين ميمنا تكفي بحوزة الاكاذب اخذ غيره بدل الحلف
عليه فتم في قوله لو انتمس الحق الى الدم الذي اتمه بقتله مورثه سواء كان ما يوجب القود ام لا وقاتل المتهم بالدم مطلقا فيمثل الجزاء ايضا
عن الحاكم حبه ليجزى شهوده او يفعل القصاص او يقر او يحلف بقتل مجازاة ليه يقبل الحاكم ويحبسه فان جاء بينة او بقصاصه واقر هو والاحتياط
بعد احلام ميمنا واحدة قال في الشرح هنا بخلاف الاول المتهم بالقتل في بعض عبارات بالدم وهو يمثل الجزاء بحسب قول المصنف القصاص لولى
الطلاق الشيخ في نه وابن البراج المذكور في الرواية التي دليل الحكم الدم وايد منه القتل بقرينة قوله فان جاء ولى المقتول والاخلى سبيله ولا دليل على
القتل بجواز الطوارى هو تخيل عقوبة يناسب امر عظيم فلا يناسب كل دم وايضا لا يناسب علة الجرم بغير دليل هو طوط ثم ان الرواية مطلقة ككلام
الشيخ لعل المراد مع التماس لولى ان يعفو به تحققة فلا يكون الاخذ التماسي يؤيد عدم الحكم بدون التماس مع بثوته قال الثاني مقدار الحبس ستة ايام فان
جاء المدعى بينة او قسم والاخلى سبيله قال الشيخ والقاضى الصهرشوى الطبرسى قال ابن خزيمة ثلثة ايام وقال ابن الجندان ادعى لولى الى البينة حبس
ستة وماخذ الحكمين رواية السكونى عن الصادق قال ان النبى كان يحبس في ثمة الدم ستة ايام فان جاء اولياء المقتول بينة والاخلى سبيله ابن
ادريس منع عن الحبس نعم ان الرواية مخالفة للادلة من تعجل العقوبة قبل بثوث الموجب قال المصنف في لقان حصلت الة ثمة في نظر الحاكم الزمة الحبس
عملا بالرواية وحفظا للنفس عن الاطلاق ان حصلت لغيره فلا عمل الاصل اعلم ان القاتل بالحسب لا يفرق بين مدم قيام بينة وقيام بينة
لا يثبت عداها ولعل نظر ابن خزيمة الى تعليق بعض الاحكام على الثلثة كمدة اهل المردة الشفيع جريان العادة بوزال عند لولى فيها ونظر
ابن الجندان الى انه نهاية الاحتياط في الدعا واقر بما لم يحقق عدم الحجج بالكلية فان المحقق السكونى ضعيف في العمل بما يفرض به توقف لكن يمكن
ان يورد الشيخ ذلك لما فيه من الاحتياط على الدم واثبت تعلل عدم امكان الاحتياط هنا والحبس بغير دليل شرعى مشكك للثلاثة لا دليل له
القياس غير معتبر والرواية ضعيفة ولكن لا يبعد ذكره في تلف مع حصول ظن قوى للحاكم فتم ويحتمل الانظار الى ان ما يمكن فيه احصاء الشهادة والوجه
يدعم المدعى فتم في قوله لم يجز له دليل وجوب كفارة الجمع هي الكفارات لثلاث بقتل البائع العاقل المسلم مطلقا عدا صغيرا مجنونا او عاقل

ذكر اذ انحر او ملوكا وان كان القاتل هو المولى كانه الاجماع وعموم الروايات الكثيرة مثل صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله انه سئل عن رجل
 قتل مؤمنا وهو يعلم انه مؤمن غير انه حمل الغضب عليه قتلته هل له قربة ان اراد ذلك ولا قربة له قال يقاد به فان لم يعلم به انطلق الى اوليائه فاعلمهم به انه
 قتله فان عفا عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وصعد على ستين مسكينا وقرب منه رواية له ابي اسامة ومادواة صحبا
 بطريق اخر عن عبد الله بن سنان وبكر عنه وصحيحة اسمعيل بن جابر قال قلت لابي جعفر الرجل يقتل الرجل مقتدا قال عليه ثلث كفارات يعق
 ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا وقال اخفى على المحبين بمثل ذلك ويدل على جوفها على المولى اذا قتل عبدا بمحضهما الا انما مثل
 صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله قال من قتل عبدا متعمدا فعليه ان يعق رقبة ويطعم ستين مسكينا ويصوم شهرين متتابعين وقرب منه احسنه
 الا انه ترك منه الاطعام زاد ويؤتى الى الله عز وجل مثلها صحيحة ابي ايوب رواية سماعة وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله قال قال الرجل يقتل مؤمنا
 عبدا قال يعقبن ان يعق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا ثم يكون التوبة بعد ذلك فيها اشعا بالاسحابة وقوله في قتل المولى
 عطف على المسلم واعلم ان حكم شبهة العمد حكم الخطا وهو ترك على الجمع في العمد الترتيب في الخطا صحيحة عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد
 كفارة الدم اذا قتل الرجل مؤمنا متعمدا فعليه ان يمكن نفسه من اوليائه فان قتلوه فقد اذ ما عليه اذا كان ناد ما على ما كان منه عازا على ترك
 العود وان عفى عنه فعليه ان يعق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا وان يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر
 الله ابدما ما بقى اذا قتل خطأ ادى به الى اوليائه ثم اعتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مادام
 وكل اذا وهب له دية المقتول قال لكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لا زمة وفي هذه الاخبار فوائد فانهم ولحل المراد بالاستغفار ابد الاضرار على التوبة
 ويحتمل ان الاستغفار لله على طريق الاستحباب اكثر الاوقات الله يعلم واما تخصيص الكفارة بالقتل مباشرة لا تسديا فذلك لانه الاصل عدم دليل
 صريح بظاهر ايضا في ذلك فان ظاهر الاخبار المبصرة لان المتبادر من القتل انما هو دليل القصاص مع الكفارة اذا قتل مسلما عالما عامدا غير
 ضرورة في دار الحرب فيهم مما فقد فان ما فقد لا خصوصية له بل بالاسلام فكان ذكره ود على بعض العامة اولوهم انه لما دهب له دار الحرب الخوهم
 صار منهم فدهر هرب وليس كل ما لم يوجد منه ما يوجب الردة فلو قتل غير علم واختيا يمكن ان يكون فيه الكفارة لا الدية لقوله تعالى ان كان
 من قوم بينكم وبينهم ميثاق فديتهم مثله الى هله وخير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصام شهرين متتابعين وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن
 فخير رقبة مؤمنة قال في تفسير ذلك اذا كان رجل من المؤمنين نازلا بين قوم من المشركين فوقعت بينهم حرب فقتل ذلك المؤمن فلا دية له لقوله
 ايام من يؤمن من ذلك في دار الحرب فقد وثقت منه الذمة وان كان نازلا بين قوم من المشركين الذين بينهم وبين النبي والامام عهد ميثاق فقتله
 رجل مؤمن بخير علم فعليه الدية والكفارة وفيه تامل انما ذلك الدية ايضا لتلايلهم ابطال ما امرت مسلم فان كان لمصلحة المسلمين يكون من بيده
 بلا الكفارة ايضا ولو قتل من ظن كفره فظهر مسلم اسيرا في ايدي الكفار لزم قاتله الدية والكفارة على ما تقدم لقوله نعم ومن قتل مؤمنا خطأ فهو
 رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وكان لا ية مخصوصة بالواجب دليل جوب الكفارة على كل من شرك في دم لو كان مستفلا له الكفارة وهو مؤمنا
 الكفارة على القاتل فان كل واحد قاتل هذا يصح تقسيم الية الى غيره ويصح قتل دليل جوبها على القاتل العام فان قتل فضا صاعوم الادلة
 واصل عدم سقوطها مع عدم دليل عليه هو دليل جوبها على القاتل نفسه لكن ما رايت في الاخبار ما هو صريح في ذلك بل ظاهر ايضا فان اكثرها
 مقيد بالعفو واخذ الدية بل صحيحة عبد الله بن سنان التي في كفارة العمد الخطا ظاهرة في عدم شيء ومنه الكفارة بل تدل على غيرها على عدمها
 مع العفو بل انما يكون الكفارة مع العفو والدية فتم دليل ادع كفارات على كل واحدة من المراتب الخاملين المتضادين اذا كان خالفا
 مما وجبه الروح فقتلنا مع كل واحدة فقتل نفسه ولدها والاخرى ولدها وقد قران قتل النفس مطلقا وان كانت نفسه موجبة للكفارة
 عامان من ارادهم اعم من ان يكون حلالا او منفصلا ولكن في الحل حفاء والدليل غيرنا ههنا وما عدم كفارة الحل مع عدم ولوج الروح في
 في الحل فانه ما قتل حيا فضا فانه كان بخارا بعد لكن يجب على كل واحدة من الجنين كفارة فان لنفسها ورفيها واما دليل عدم وجوب
 الكفارة لقتل الكفار باضنائها فهو الاصل عدم دليل ظهور الادلة في الكفار حيث يتد بالاسلام **فروع الاكول** ايضا عفا لدية
 قتل في شهر الحرم كانه لا خلاف فيه ومستند رواية كليب معوية قال سمعت ابا عبد الله من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث صححة زارة مثلها
 ولا يصير عدم ثبوت يوثق كليب في الاولى ابان بن عثمان في الثانية الثاني هل يوجد تغليظ في غيره مثل حرم مكة الظا عدم العمد الدليل
 والقياس على الشهرة وكفارة السيد غير صحيحة مع ذلك قال الشنخا وهما العرف على تقديره لا يقاس عليه المدينة والمشاهد لا بد من كون المقتول
 في الحرم فلو رمى من الحرم قتل في الحرم تغلظ بناء على القول به وكانه با اتفاق لقائلين به ولا يقاس عليه لعكر الثالث قال في بيع ولا يعرف التغليظ
 في الاطراف بينما على بعض العامة قال في شره الزايج يدل على خول يوم العيد في كفارة القتل في شهر الحرم كانه تغليظ ايضا وقال به الشيخ مثل
 صحيحة رواية قال سالت ابا عبد الله عن رجل قتل رجلا في شهر الحرم قال عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من شهر الحرم فله هذا رجل
 فيه العيد ايام التشريق فقال يصوم فانه حق لونه مثلها في صحيحة اخرى لم عنه فيها دالة على صوم ايام التشريق ايضا وعلى انه لا بد من صوم شهر
 الحرم للقائل فيها ما كان فور وظاهر ما عدم جواز الاضطرار حتى يكمل لوصف شهر او يوما ولكن انما يلزم صوم الا شهر على تقدير الزوم انما
 بعد القتل بقي شهران ولا يصوم من غيرهما وعلى تقدير الامكان ولم يفعل يصوم غيرهما بدون كفارة اخرى مع الايمان ان كان فور زادا الا انه
 فتم الخامس اذ اخذ خارج الحرم والنجى اليه لا يجب لا يقص فيه بل يمهل لكن لا يطعم ويصوم عليه حتى يخرج فيجوز يقصر فانه الاحزاب مستند صحيحة

الا ان يكون نازلا عندهم
 باختياره واقفا نفسه
 ضرورة وعليه حمل الخبر
 مع انه غير صحيح وادلة الله
 عامة

كتاب الدييات ومقاصد ستة القول الموجب هو الا نلاد مباشرة او تبعية الاول المباشرة وهي فعلها يحصل مع الا نلاد مع القتل لا يوجب
يضمن ما يتلف بعد اجراءه ان تصرف علاج طفل او مجنون لم ياذن الولي او لعالم ياذن ولو كان حاذقا وان اذن له البالغ قال في التلغ ضمن على اي حال وهل يبر
بالابراء قبله فكلان ويقمن العاقلة ما يتلفه النائم بانقلابه وان كانت ظمرا للضررة وان كانت الفخر فالدية في ما لها مشك

ان الحكم عن ابي عبد الله في الرجل ينجي في الحرم جناتية اثم به الحذافنة ليربح الحرم حرمة لظان الجنانية اثم من القتل لا يقطع والجرح مما يوجب
ارضا صا وانه لا يلزم اصله الثاني لو جرح في الحرم بفعله برينه ما يقتضيه جناتية الظاهر انه لو جرح خارجا وانفق وجوه فيه من غير الجن
حكمه حكم الجناتية في الخارج فيقتضي فيه للفظ الجماعي الرواية والعبارة ويجعل الحد الحرة الحرم كما يظهر من الرواية السابعة لا يقاس عليه حرم المدينة
المشرفة ولا المشاهدة المتبركة لظان القياس عدم دليل غير ولا تدل عليه صحة جناتية ابي عبد الله يقول لعن رسول الله من احدث في المدينة
حدنا او ادى محدنا فقتل ما ذاك الحد فقال اقل لان المراد به القتل ظاهرا اقتصا صا وحدا على الظاهر في قولهم الاول الموجب على اي سبب جوب
الدية وهو المال بالجناتية على النفس والطرف من الاول مباشرة الا نلاد اي فعلها يحصل مع تلف النفس والعضو من غير قصد الا نلاد سوا
كان قصد الفعل فيكون شبيه الحد هو من ماله او لا يكون اصلا فيكون خطأ فهو على العاقلة واخرج الحد لا يوجب للقول او لا والذات غالبا
وقد يؤول الى الدية بالترخيص عليها او غيره مثل قتل بعض شركاء الدم الحان فيلزم للباقي الدية وقد يكون موجبا للدية او لا مثل قتل الولد
قولهم الطبيب الجي الى ما قلنا ان مباشرة الا نلاد من غير قصد موجبة للدية يلزم كون الطبيب ضامنا لما يتلف بعلاج جرح قصر سواء كان حاذقا ام
لا ياذن المريض وليه لا والظن عدم الخلاف في ذلك كذا يضمن لو علاج طفل او مجنون فامع عدم اذن الولي ان كان طبيا حاذقا علم او عملا
قصر لكن ترتب عليه التلغ من غير اختياره ان اذن له البالغ معالجته وان كان حاذقا وما قصر سعى وعمل بعلمه وتلف فهو ضامن في ما روي في
والظن انه كك في الجنون والطفل مع اذن الولي قال في الشرح هنا مسئلتان الاولى اذا كان الطبيب حاذقا في ما هرب في الصناعة والعلاج علم او عملا
فما جرح فاتفق التلغ نفسا او طرفا في الضمان قولان احدهما انه وهو قول الشيخ ابي عبد الله المعتمد الشيخ ابي جعفر في نه وابن البراج في الكافي
وسلامه في الصلاح وابن زهرة والطبرسي الكندي وجم الدين ونجيب الدين بن سبيد جميعا الله وجعلوه شبيه عدا الضمان فلهما التلغ
المستند الى فعل الطبيب لا يبطل امره ما انه شبيه عدا فلتحقق الفساد الى الفعل لا الى القتل قال ابن ادریس في ضمنه للاصل في سقوطه
بانه لا يضمن ما يتلف شرعا فلا يستعفى عنه او يمكن الجواب بان اصله البرائة لا يتم مع دليل الشغل الا في العلاج لا في الا نلاد ولا مشاقاة من
الجواز وبين الضمان كالقتال للتأديب يؤيد الضمان ما رواه الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني ان امير المؤمنين ضمن خنا
قطع حشفة الغلام قال في التلغ الاصحاب متفقون على ان الطبيب يضمن ما يتلف بعلاج فاعل على هذا الاصل لا على هذه الرواية لان الاكثر
يطرحون ما يفرقه به السكوني وقد عرفنا ان الاجماع المقول بغير الواحد حجة وكذا روي عن علي بن ابي حمزة الاجماع وابن ادریس عن ان الرواية السكوني
صححة لا خلاف فيها والمراد بها انه شرط بان قطع غير هاذي منه لان الحشفة ما فوق الختان واعلم ان كثير من الاصحاب لم يعشروا الاذن وان كان ظاهرا
الاذن واعلم ان التوفيق ايضا ينفذ ان مراد ابن ادریس بصحة الرواية صحة مضمونها وان الحكم الصحيح الشرعي انك قد عرفت ما في امثال هذه
الاجماع وان عدم الضمان مع الاذن محتمل لانه ما قصد الا نلاد وما قصر مع انه استاذن وخاصة انه يفعل ما يقتضي غملا ولم يكن عليه شبه
وان ذلك قد يجز عليه ان قد يكون ذلك من الوجه المكناني بل قد يصير عينيا وما ثبت شرعا ان كل تلف موجب للضمان ورواية الختان قد يحل
على ما حملها ابن ادریس من التقرض بعد تسليم الصحة بل قد يحل كلام ايضا على عدم الاذن قال الشارح انهم لم يقيده به ويؤيد القول بالسقوط
بالابراء في المسئلة الثانية ثم قال الثانية لو ابراء المعالج قبل الفعل ووليه قال الشيخ وابناعة ابو الصلاح مير المسيس الحجة اليه فانه لا غناء على العلاج
واذا عرفت ان الطبيب لا يخلص من الضمان توقف في العلاج مع الضرورة اليه فوجب ان يشرع الابراء دفعا للضرورة الحاجة لرواية السكوني
عن جعفر قال قال امير المؤمنين من طبيب يتبطر فلما اخذ البرائة من وليه لا فهو ضامن والا ذكروا الى لانه هو المطالب على تعذيب التلغ فاشتر
البراء قبل الاستمرار لكان الضرورة صرنا الى من يتولى المطالبة بتقدير وقوع ما يبرء منه قال المحقق ولا استبعاد الابراء من المريض فانه فضل ما اذ
فيه والمجنى عليه اذن في الجناتية سقط ضامنا فكيف اذنه في المباح المادون في فعله فقل عن ابن ادریس انه لا يصح البرائة لانه اسقاط لما لا يجز
الابراء اماما تعذبه وغيره وكلامه لا يصح الابراء عنهم من المن والشرع الردي فيها وكذا من بيع الاضمار على قتل الخلاف عدم استبعاد المحقق
غير بعيد لما تقدم ويؤيد للوضوح عند شرطهم و مرجع الابراء عدم المواخاة وعدم بثوث حق لو حصل الموجب لاستعانة لزوم الوفاء
عد بثوث حق او انه يثبت في سقط فلا يكون اسقاطا لما ليس ثابتا في الرواية مؤيده وليس معناها الابراء مع وجوب سببه كما فهم من حيث قال في
بوجوبها فان البرائة حقيقة لا يكون الا بعد بثوث الحق لانها اسقاط ما في الذمة من الحق ونية عليه اخذها من الولي لا لاوله قبل الجناتية وقد اصر
اليه بتقدير عدم بلوغها القتل اذ انشأ الى ايها لانك تعرفان معنى طبيبها اذا فعله لانه فعله وهو وظ وقدم وجه اسناده الى الولي انه نذير
حذر ابراء المريض اذا كان الحق له بالطريق الاول انه لا يحتاج الى الامر به وهو ظاهرا فهم واعلم ان في عد الطيب من المباشرة كما هو ظاهر المتن تالا
قولهم يضمن الخ دليل ضمان العاقلة ما يتجمله لنا هو كون الخطاء على العاقلة فانه خطأ محض لا واقع من غير قصد اصلا فهو ولي بان يكون
خطأ محضام يقصد في الجملة مثل الوحي على طير فاصاب انسانا ونحو ذلك فقل عن الشيخ كونه في مال النائم لان اطلاق النائم من الاستثناء الجناتية
بالمباشرة لانه قد ارتفع اختياره ويؤيد ما تقدم ان الضمان على العاقلة خلاف القواعد العقلية والشرعية فلا يصح الا الى الابد المنصوص في المتن عليه
وما تقدم في تفسير الخطاء في الروايات وانما الخطأ ان تريد شيئا ويصيب غيره وهو في صفة وجبة صحة الجاني من اعتماد شيئا فاصاب غيره كما هو
تفسيرها الخطأ في قوله ولا فرق في النائم الذي تلامه بانقلابه ساير كما تبينه وجوبه من النظر للضرورة والحاجة الى الاجرة وبين غير النظر وان
كانت ظمرا للفخر مثل ان يكون ذلك للسلطان والحكام فان الدية في ما لها وتد على هذا التفصيل الروايات مثل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر

الخطاء

نادم وقد يفهم دية المصدم في الزمان لم يطر بان يقف في المضيق على شكل ولو تضرع الى السور في المضيق فمن الجالس لو تضرع قائم فالعازم هذه والقائم مضروب
لان القيام من مرافق المشي بخلاف القعود ولو مات المتصا دما فلورثة كل نصف يتوه نصف قيمته منسبة على الاخر ويقع القضاة الدية ولو ركب لصديقا باقضيها او ركبها
ان نصف دية كل منهما على عاقلة الاخر ولو اركبها الجنب فدينه ما عليه لو كان لعبد تهما او لا يضمن المولى لو مات احد المتضادين فعلى الاخر نصف دية ولو كانا خاطئين
فعلى كل واحد نصف دية الجنبين ولو تضرع من الرماة فدينه على عاقلة الراعي لان يسمع التحذير من العذل ولو قرب لباغ صديقا فالضمان عليه لا على الراعي
على اشكال من

الخفيف في ماله وكذا لو اضطر الى مضيق حتى افسد السبع وكان ينبغي عقيد هذا ايضا بالا على والمهمل الجاهل كانه كفى بالاولاد ويعلم من اضطر
الى مضيق ففقد له المصدم هذا الخ يعني اذ صد شخص شخصا تاما معاندم المصدم هذا لا يضمنه المصدم لان الفعل منه ودينه تامل اذا كان
المصدم جالسا او قائما في طريق مضيق فانه سبيل ثلاث بفعل غير متابع فطر في الوقوف فقله شخص فضمن وبقا في بيع بضمان المصدم و
يحتمل النصف في كماله ان خرج في كون المصدم مضوبا عليه شكالا من تضرعه ومن فقه بفعل خيرا ومن شخص اخر واما اذا كان المصدم جالسا
ملكه او مباح او طريق واسع فيكون المصدم هذا اظهر كذا ضمانة المصدم مع عدم التضرع بان يفتق في الطريق الضيق شكالا وقد كوفي الشرح
ان مائة كذا لا احتيا ولا المص في كنية الاشكال في ذلك انما الاشكال مع تضرع المذكور للمضرب وقوة في الطريق الضيق فكانه فيما يفهم من العبارة في

المصدم
المصدم

القتل اذا اضطر لم يضمن على اشكال هو بعيد يحتمل ايضا ان يكون الاشكال مع عدم التضرع كما هو الظاهر ولكن لا في اصل الضمان في المصدم
الاشكال للبعد كحتمال ان يكون على عاقلة فان المصدم ما قصد القتل ولا الفعل هو المصدم فيكون خطأ محض لا يشبه ما حتى يكون
ماله وينبغي التفصيل بناء على القاعدة المقررة في الخطأ والشبهة بما يتحقق عليه في قول لو تضرع الى السور في مضيق ففقد له المصدم

ومما هو انه سبب لقتله بفعل غير متابع كما يعلم من كلامهم ودليل عدم ضمان القائم للمضرب ان القيام جائز لا من مرافق المشي ومن الجالس
قدم المصدم المتضرع وهو ضامن للقائم في ماله لا تضرع بفعله مع كونه مضورا في المجلة لا عدا فيكون شبهة لعدم تامل لان الجالس
ايضا قد يكون من مرافق المشي فانه اذا تعجل في القيام فذلك لا يكون بان لا يكون ذلك في طريق ضيق من غير حاجة ولهذا عدا القيام فيما سبق
فانه من بالوقوف في المضيق وهو ظاهر فالفرق بين الجالس والقيام بالجواز وعدمه كانه مبني على ان القيام جائز والقعود غير جائز في قول لو

لومات الخ اذا مات الفاسد الحرام الباطل فان العاقل من المصدم ما بالصادق معارض فدينه ما مات كل واحد بصدمة وصدمة صاحبه فضمن
كل واحد نصف المصدم الاخر ولما لم يكن عدا او كان ذلك ولكن بعد القضاة فكل واحد نصف دية الاخر ونصف دية كل واحد نصف دية نصف
قيمة منسوبة على الاخر ولكن يقع التقاض في الدية للقتل وبقي لو رثته كل واحد نصف قيمته منسوبة على الاخر في اخذ من التركة كسائر الديون وينبغي المقاض في

ذلك ايضا ويرجع من الزيادة بما على الاخر وهو ينظر منه حكم الماشي والراكب الماشي وكذا ان فطر احد هادما الاخر او قصد احدهما الاخر
غير ذلك من الاقسام والاحتمال فلا يحتاج الى التفصيل فانهم ومعلوم ان كان ضدهما القتل بذلك فهو عذر لكن لا اثر له وان كان المصدم مقصوا
مع عدم القتل فهو شبهة لعدم حكمه ما تقدم وان لم يكن ذلك ايضا مقصوا فالظن ان خطأ محض فبالزم بفعل كل على عاقلة الاخر ويحتمل عدم كونهما على
العاقلة بل يكون مثل الشبهة حيث كان الركب اختيارها وضدها فانه في ذلك يؤيد ان الزوم على العاقلة خلاف القواعد لا تنص على موضع النص

والاجماع في قول لو ركب الخ حكم الصبيين الفارسين حكم البالغين في ان المصدم نصف الدية ونصف لفرس ان يقع التقاض نصف الدية
وبقي نصف دية الفرس لكن يلزم عاقلة كل واحد في ماله لان عدا الصبي خطأ وهذا مقر بعدم الرواية مثل صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
قال عدا الصبي خطأ واحد كذا لو كانا جنونين لما امر لصحة عن ابي جعفر قال كان امير المؤمنين يجعل جنبا المقتول على عاقلة خطأ كان عدا هذا
اذا ركب ما بينهما واما اذا ركبها الوليان فلا تملكها كانا فاعلمنا ذلك جائزا وبمقتله فاعلمنا ان كانا ركبهما ما بينهما وفعل نفسه ما يكون خطأ فان

هو فعلها المترتب عليه القتل السبب ايضا كان جائزا فلا ضمان الا للفعل هو على العاقلة فاما اذا ركبها الاجنبى الظاهر ان المراد بغير ان الو
فان اذنه مثل فعله في الجواز الموجب لسقوط الضمان فالدين خرج على ذلك الاجنبى فانه السبع مع عدم اعتبا فعل الصبي في قول لو كان الخ الاشكال
اللازم في مضاد العبد ايضا ذلك لكن لما كان العبدان مملوكين بالعين عاقلين جنائهما على انفسهما لا على موليها فاعلمنا ان سقط ما يلزم كل
واحد عنه موهرة ولا يلزم غيره شي المولى وغيره من الاقارب هو ط ولو كانا قاتلين كانا قاتلين كل واحد نصف قيمته منسوبة على الاخر وهو

قول لو مات الخ وحده علم مما سبق فانهم وكذا لو كانا حاملين لولم يموتا لم يسقط جنينا فعلى كل واحد نصف امقتله الاخرى لو ماتا ايضا
قتل ما فقد ما شيتين او اذ كيتين الكل باضع بعد التامل فيما الحمد لله في قول لو تضرع الخ اذ امر شخصين بجاعة يرون الخطر فوصل اليه شخص فقتل
برفئته على عاقلة الراعي لا تضرع خطأ اذ ما قصد قتله ولا مية بل قصد الخطر فضا به ذلك هو الخطأ المحض هو على العاقلة ولكن هذا انما يكون اذا

صبيان

لم يكن هذا الراعي ذلك الشخص بان قال احد وبخو واحد ولكن ما سمعوا وسمع المقتول لكن ما تمكن من الحذر وقت السماع وان تمكن فليس على
عاقلة الراعي شي ايضا لانه قد حذر وكان المقتول متمكنا تضار معذرا وتدل عليه رواية ابي الصبح الكندي عن ابي عبد الله قال كان في من
على بن ابي طالب يلعبون باخطارهم فمضى احدى منهم بخطره فدفق رباعية صاحبه فرفع ذلك الى امير المؤمنين فاقام الراعي البيعة بان قال حذرا فادار
امير المؤمنين القصص ثم قال قد عذر من حذر له صنادعا عذر كانه لا خلاف عندهم في الصحاح يعني اعتذر وقبل عذره وصنا معذرا في

الشرع فلا يقتض فخله الدية على عاقلة ايضا لو قتل شخص فم كان الراعي كان بالعاقلة ادعى جاء بالبيعة او المراد بفعل لية ذلك ولا يضر عدم
ظهور الصحة والصراحة في نفي الدية على العاقلة على تقدير القتل ايضا في قول لو قرب الخ وجه الاشكال في ان الضمان على المقرب وعلى الزا
ان الاول سبب توغاد للباشر وهو ضعيف ان المباشر مقد على السبب ضعيف بحيث يفتقر عليه السبب غير مطلق ويمكن ان يقال الاشكال في كون
الضمان على المقرب مع عدم جمل الراعي فحتمل هنا قصاصا منه سبب ثلاث عدا تاما ويحتمل الدية للشبهة ولا في نفي الراعي في عكسه فيقتض
منه لا يرد محض السبب ضعيف وكذا في صورة علم فان المباشر مقد الامع ضعفه وليس ذلك ههنا بظن في صورتهما ايضا لا بعيد كون الضمان
على عاقلة الراعي مع جمل الشريك ثم وانما فرض البص لا ان كان بالعاقلة فلا ضمانا على المقرب في هو بمنزلة المقرب فكانه قرب نفسه الى الراعي فيقتدر

وضمن الختان حشفة الغلام لو قطعها ولو وقع على غيره من علوصه ولو وقع قاتل قتل الا فالدية ولو اضطر او قصد الوقوع لغيرة فالدية على العاقلة ولو
 القاه الهواء او زلق فلا ضمان ولو وقع غيره ضمنها ولو قصت المروبة فخنثت ثالثة فصرعها لو اكره فالدية
 على الناحية ان الجأ الى القامصة وقيل بينهما وقيل عليها الثلثان
 متن

فان القرب هناك يسقط دمه هنا ويحتمل على تقدير ضمان المباشرة ضمانه ويحتمل التنازل فان البائع قد لا يتقرب بقره شخص بحيث يكون هو السبب
 التام مثل مقره لا يجبر ويكون العرض الموقوف فتم قال في الشرح القيد بالبائع الحكم بالضم على الباعث المصير المقرب للصبي الضمان على عاقلة والمروبة الضمان
 على الراعي في الضمان بسبب الراعي يكون على عاقلة اذ هو غير قاصد الى الرعي الا لا تضمن منه تامل في الوضعية قوله ومن الخ اذا خسر شخص غلاما قطع
 حشفة ضمن الحشفة فان كان عدا موجبا للقصاص بقصصه والا اخذ الدية من ماله لانه شبهه لعد لا فرق في ذلك بين كونه باذن الولي او اذن الغلام
 اذا كان من اهله وضمنه فان الاذن في الختان لا في قطع الحشفة وليس الختان مقتنيا الى قطع الحشفة بوجه بل بقرينة عدم ملاحظة ومغزى ففرق
 بين البنية وبينه فتم كانه لا خلاف فيه وتوיד رواية النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيان عليا ضمن ختانا فاقطع حشفة غلام ولا يضر الضعف
 بما ذكرته قوله لو وقع الخ لو وقع انسان على اخر وقصد الوقوع عليه كان مثله هذا الوقوع قالوا غالبا انه وقتل بعد عدوان موجب للقصاص
 فلو في الدم قتله يروان لم يكن ذلك الوقوع قالوا غالبا ولا قصد القتل بل قصد الوقوع عليه فقط فقتل اتفاقا هو وقتل عمد تاما موجب للقصاص
 موجب للدية في ماله ولو اضطر الى الوقوع عليه وقصد هو الوقوع وادفع نفسه قصد واختيار او لكن ما قصد الوقوع عليه بل قصد الوقوع على
 غيره وكان ذلك ممكنا فوقع عليه اتفاقا كان خطأ محضا موجب للدية على عاقلة وهو في الثاني ظاهرا الاول فانه مضطر في الفعل صاد عنه اختيارا
 مثل ان زلق او وقع الهواء او غيره وقد فكر ان ضمان ح على عاقلة ايضا فانه ليس بعد بل لا شبهة بعد لا خطأ بل مثل فعل البهائم والجمادات التي
 لا يترتب عليها ضمان ويحتمل هنا ايضا في ماله لانه من قبيل الاستباحة كما في الشئ في جنابة النائم ويحتمل الضمان على العاقلة ايضا لانه مثل فعل النائم
 وهو موجب للدية على العاقلة عند المص بل الاكثر ويحتمل على بيت المال لعدم بطلان دم امرئ مسلم وليس لاحد فيه دخل فيؤخذ من المصالح كما
 اذا قتل في الزحام والمفاوز ومن لم يعلم له قاتل لا فرق بين من لا يعلم قاتله ومن علم قاتله ولكن لا يكون له اختيار في قتله مع كون القتل غير استقفا
 بل يمكن دعوا ولو لم يكن هذا موجب للدية على بيت المال اذ قيل بعد منها على القاتل العاقلة فتم وما كون ضمان الواقع ومن وقع عليه على من
 اوقعه عليه فهو خطا فلو قتل معا او احدهما ارفق ضمنا شي عدا او شبهة وخطا على مقتضا وتدل على ضمان الواقع على الغير فقتل غير اختيارا
 صححة رواية قالوا باعك الله عن رجل قتل على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء ورواية ايضا قالوا باعك الله عن رجل قتل على رجل من
 فوق البيت فان احدهما قال ليس على الاخر ولا على الاقل شيء وصححة محمد بن مسلم عن احدهما قال في الرجل سقط على الرجل فقتله فقال
 لا شيء عليه قال من قتله القصاص فلا دية له فهذا يدل على انما ابتض في الطرف فمضى الحج فان لا شيء كما مضى ان سرية القصاص غير مضمونة
 الحد وهو ظاهرا والكل يدل على عدم ضمان الواقع مطلقا وحمل الشيخ على من اذلق فوقع على فقتله رجعا بينهما وبين صححة عبد الله بن سنان
 عبد الله في رجل وقع رجل على رجل فقتله قال الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لا ولياء المقتول قال يرجع المدفوع على الدية فقتل
 وان اصاب المدفوع شيء فهو على الدافع ايضا وهذا ايضا يدل على ضمان الدافع لها كما ذكره في المتن ولكن فيها ما يخالف كلام الاصحاب كون
 دية الاسفل على الواقع ثم رجوعه الى الدافع ولا يمكن دونه للصحة والصراحة وكلام الشيخ خي جع وما تكلم في ذلك يدل على القول به والظاهر
 على غير القاصد للقتل لا كون الوقوع قالوا غالبا ولا يلزم القصاص الدية وانه قاصد للفعل فالدية في ماله وان الاختيار الاول محمول على عدم
 الاختيار لوقوعه او غيره لعلمه مراد الشيخ فتم قوله لو قصص الخ اذا كبش جارية جارية ونخست بالية المروبة فتمركت فوقع لو اكره فالثالث على التنا
 ان الحيات المروبة بذلك والا يكون على المروبة دليل عدم القصاص وكون الدية على الناحية مع الاجماع ان فعلها سبب للقتل لا فعل
 لغيرها فان صرع الزاكية وقص المروبة على تقدير الاجماع كالعقد بل فعلها فعل المروبة الناحية وهو خطا وعرض الخارج بان لا كراه على القتل
 لا يفسد الضمان وبان في جوب الدية ايضا اشكال لان القصد قد يكون قاتلا فيكون موجبا للقصاص وينبغي ان يقال قتله في الشخص الا ان ذلك
 بعيد قد يقال ان الاجماع والاضطرار على القتل نفسه ليس موجبا سقاط الضمان واما الاجماع على امر اخر ان كان مام بترتب عليه لقتل
 غالبا موجبا لسقوط الضمان وهو ظاهرا وان يقال ان الاكراه على القتل لا يسقط الضمان لوجود الاختيار بل الموجب لعدم سقوطه هو القتل
 باختياره لكن مكرها بخلاف الاجماع الى ما يصدر عنه باضطراره فانه قد يكون مقتط السليقة في صدره وسببه هو طرد دليل كون الدية على
 المروبة مع عدم الاجماع ان فعلها سبب للقتل من غير قصد مع عدم كونه قاتلا غالبا ثم ان مخارا المتن هو القول بان الدية على الناحية على تقدير
 الاجماع وعلى المروبة القامصة على تقدير عدم دليله واما دليل كونها علميا ان القتل وقع بواسطة فعلها الشخص والقصد فيكون عليها
 فان فعل الزاكية وهو الصرع غير اختيارا ورواية الاصابع قال تعالى امير المؤمنين في جارية وكسب جارية فخنثها جارية اخرى فقتلها كروية فصرع الزاكية
 فانت نفق يد يمتا بضعين الناحية والمنحوسة قال في نيج وابو حنيفة ضعيف فلا استناد الى قوله وهو في الطريق وغيره ايضا من يضعفها فان
 الطريق الى احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن عمرو بن عثمان بن عيسى عن ابي جهميلة عن سعد الاسكاف عن الاصابع بن بكاء
 فان الاصابع غير مصرع بثبوتها وسعد بن خلف بن بل الاكثر على قتله فانه مذبذبة هو مذكورة في الضعفاء ومحمد بن عبد الله ما رايته في الرجال
 ولعل ابي عبد الله هو محمد بن خالد فيه ايضا خلاف لان الظاهر ثقة ومحمد بن احمد كانه لا شعر الثقة والطريق اليه صحيح ولعل صاحب
 يعرف ثبوت الكل لهذا اقتصر في ضعفها باني حيلة او كان هو اضعفهم فان الفضل بن صالح قالوا انه كذاب صانع للحديث وقيل لفعل
 الزاكية ايضا دخل في القتل الرواية مع ضعفها مخالفة للاصول المقررة من انه اذا اشتركت الثلث في القتل يكون الدية على الكل فلا تأويل هذا
 من المتأخر من العمل بها وذهب الفقيه الى الثلث فانها قتلت بفعلها وفعل الناحية والقامصة فيسقط ثلث الدية وعلى كل واحد منها الثلث

فوقع عليه او قصد قتله
 ما لو وقع فقتل وان لم
 يكن ذلك الوقوع قاتلا
 غالبا

فدته

ويضمن المخرج للاحق جميع ما كان عدم فالدنيوان وجد مقولا فالقصاص لو ادغاه على غيره بالبيعة برى ولورجد ميتا ففان الضمان اشكال ولو انكر الوالد اهل صدقة الشر
ما لم يعلم كذا في اقيمت الدية الا ان تحضره او يشبهه ولو استأجر لخر وسلمته ضمة وعن الصادق في لص حرق ثيابا وطحى المرأة مكرها وقتل ولها ما انكر
قتل عن اولياء الصدية الولد دفع اربعة آلاف درهم الى المرأة لمكاتبها على فرجها وليس عليها ضمانه وعنه في امرأة دخلت ليلة البناء صدق لها الى الحيلة فقتل زوجها
فقتلنا الزوج ضمن المرأة دية الصديق وقتلها بالزوج عن علي في اربعة سكر وافرغ اثنتان وقتل اثنتان ان ذرية المقتولين على المجرم حين ووضع ارض الجرحا منهن اثنان

ونقل ذلك ووايته في ارشاده وذكره في المقنعة ايضا واستحسنه المحقق فان وافق بالقواعد يمكن حمل ما سبقه على كون الواكبة مضطرة
فعلها دون الناحية والقائمة فيكون الضمان عليها فالحكم موافق للقواعد المتفق عليها ولا يحتاج الى الرواية مع ان عدم تجبر بالشر
فالحقيق ان ان كانتا كلتاها مضطرتين فالضمان على الناحية وكذا ان كانت المضطرة الواكبة ويحتمل كونها عليها وعلى المكونة وان لم يضطر
احدهما يحتمل عدم الضمان اصلا كونها على الثلث وكانه الظاهر وكذا حال الحمل اذا اصل عدم اضطرار احدهما فكانه لحيثا المقتول له وهو
على الظاهر يعلم فقولهم يضمن الخ وما ذكره خلافا في ضمان المخرج شخصيا للاحق يرجع وكذا في لزوم دية على تقدير ان عدم نعم تزد في بيع
فخاصه لو وجد مقولا ولم يدع على احد البينة الشرعية ورجح الدية خ ايضا وينبغي تقييد الدية في الاول ايضا بعدم الدعي على غير البينة
وينبغي تقييده بعد اقرار شخص اخر بيقينها وتردد في الدية على تقدير ان وجد ميتا كما في المتن ولكن رجع عدمها ايضا ورح علم ان ليس عنده
بل عند المصنف ايضا ان المخرج ضامن مطلقا حتى يرجع بل ما على تقدير ان عدم او وجد ميتا ولم يعلم قائله بل يحتمل ان يرجع قوله بل ولعل الاشبه
ان لا يضمن واجعا الى اصل المسئلة لا الى ما يليه من قوله وان وجد ميتا ففي لزوم الدية تردد ولعل الاشبه ان لا يضمن ان كان الظاهر ذلك خ
حكم في المزد الاول ان الاصح ان لا يورد ولكن يحتمل ان يكون ذلك تقدير القول بالضمان كما هو المثل لقوله ومن دعا غيره واخرجه من منزله
له ضمان لان دليل هذه المسئلة روايات غير صحيحة بل لا يصحح في جميع هذه الاحكام مع مخالفتها للاصل فان اصل عدم الضمان
عد لزوم شيء على احد الا ان يثبت لناقل الشرع هو الكتاب السنة المقبولة والاجماع وليست هذا الاولى واية جعفر بن محمد عن عبد الله بن
يهون عن الصادق اذا دعا الرجل اخاه بليل فهو له ضمان حتى يرجع اليه مع ان سندها الى جعفر بن محمد وكذا في ثقتنا فينا غير ظاهر فان
منه في ياب وظاهرها عام كانه لا قائل به والظاهر ان على تقدير القول بما امكن ان يكون الضمان على تقدير الدعي بحيث لا يفسد نفس الامر فلم يعلم شخص راى
من جريرة وما قبل به شيئا لكن فقد لا يكون ضامنا وكذا لم يكن يجب عليه ان يصل الى اهله وان ليس للورثة على تقدير عدم وعدم التهمة مثل
ان يكون صديقا صالحا او قريبا مثل الاخ اخذ الدية والقصاص في غير ذلك مع احتمال اخذ الدية والقصاص او بغير ذلك مع كتمان احد الدية
عدم العلم فان ظ الشرع يحكم للورثة فيها واما القصاص فالظاهر والاشبه رواية محمد بن الفضل عن حماد بن ابي المقدام والاول مشرك والآخر
مختلف فيه قال كثر شاهد عند البيت الحرام ورجل يتكلم بابي جعفر وهو يطوف ويقول يا امير المؤمنين ان هذين الرجلين طرقا اخي ليل
فاخرجاه من منزله فلم يرجع الى الله ما ادرك ما صنعنا به فقال لها ابو جعفر وما صنعنا به فقال يا امير المؤمنين كلمناه ثم رجع الى منزله فقال لها
وايتاني غدا صلو العصرة في هذا المكان فوافياها من الغد صلو العصرة فحضر بها فقال لجعفر بن محمد كذبتا بض على يد يا جعفر ارض بينهما فقال
يا امير المؤمنين ارض بينهما انت فقال السجعي عليه السلام لا تقيد بينهما ثم قال فخرج جعفر فطرح له مصلا فصب نجس عليه ثم جاء الخضا فجلسوا فقام فقال
ما نقول فقال يا بن رسول الله ان هذين طرقا اخي ليل فاخرجاه من منزله فوالله ما ادع الى الله ما ادري ما صنعنا به فقال ما نقول لان فقال
يا بن رسول الله كلمناه ثم رجع الى منزله فقال يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله كل من طرقت رجلا بالليل فاخرجه من منزله فهو لنا
الا ان يقيم البينة انه قد رده الى منزله يا غلام خ هذا واضرب عنقه فقال يا بن رسول الله والله ما فعلناه انا ولكن اسكنه وخاء هذا فوجاه فقتله
فقال يا بن رسول الله يا غلام خ هذا واضرب عنقه الاخر فقال يا بن رسول الله ما عذبتك ولكن قتلته بضرتة واحدة فامر اخاه فصر عنقه
ثم امر بالآخر فصر بجنبه حلبة السجعي وقع على راسه فحس عمره ويضرب كل سنة خمسين جلده هذه ايضا مع عكسها في مخالفتها بعضها البعض
القوانين حكم في قضية بعلمه انه هكذا يجب لا يبعد الى غيره فاذ وقت يحكم فيها بما يقضيه لقواعد الادلة قولهم ولو انكر الخ اذا اخذ طرقتا ولما
الى بينهما لتظاير ثم جاء ثانيا الى اهل الولد فانكروا انه ولد لهم صدقنا لظنه في دعواها الا ان يعلم اهله كنهها وحيث يضمن لم دية الا ان يجي بذلك الولد
بعينه او بولد لا يعلم انه غيره للشبهة في كسقط عنها ظاهرا وان يكن في نفس الامر ذلك وان قلنا كان ضامنا في نفس الامر لا يجب طرقتا ففج على الخرج
عن ذلك كما في سائر الحقوق وليلة الاعتبار والحزم مثل صحة الحمل في سائر ما لا يبعد الله عن رجل استاجر طرقتا فادع اليها ولده فغابت بالولد ستر
ثم جاء ثانيا بالولد فزعمت امرانها لا تعرفه وزعم اهله انهم لا يعرفونه قال ليس لهم ذلك فليقبلوه فانما الظاهر ما مؤثره وليضامن الظاهر ان سلك الولد
غيرها مع عدم ادان اهله صحة سليمان خالدهن ابي عبد الله قال سالت عن رجل استاجر طرقتا فادعاه ولده وكان عندها فانطاعت الظاهر واستاجر
لغير غائب الظاهر بالولد فلا بد من ما صنعت به قال الدية كاملة ويدل عليه لا اعتبار ايضا قولهم وعن الصادق في رواية عبد الله بن طلحة عنه قال
سالت عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعا فلما اجمع الشياطا وعنه نفسه فكا برها فقتلها فوافعها ففكر ان ابنها فقام فقتله بفارس كان معه
فلما فرغ حمل الثياب ذهب ليخرج حملت عليه بالفارس فقتلته فجاء اهله يطلبون بد منه من الغد فقال ابو عبد الله افض على هذا كما وصفت لك فقال
بضمنه مائة الذين طلبوا ابدية الغلام ويضمن السارق فيما تركه اربعة الف درهم لمكاتبها على فرجها ان زان وهو ثلث مائة عزارة وليس عليها
في قتله اياه شيء لانه سارق ولكنها ضعيفة من وجوه ومخالفة للقواعد المقررة كانه اليه اشار بنقل الرواية والسكوت عليه قد يكون في تلك القضية
الحكم على الوجه الذي فيها لما بغيره غير منطبق بالقواعد فلا يبعد واما لكثرة ومنها روايته ايضا قال ثلث جلدة تروج امرأة فلما كان ليلة البناء عمد
المرأة الى جلده صديق لها فادخلته الحجرة فلما دخل الرجل يباضع اهله فار الصديق وانتلج في البيت فقتل الزوج الصديق وقامت المرأة فصرخت
الزوج فقتلته بالصديق قال ضمن المرأة دية الصديق ويقتل بالزوج يمكن التاويل في بعض النسخ مثل حمل ضمان الف درهم من تركه الواطى على كون
ذلك مكرها وكذا ضمان اولياء الصديق على ان يورد من تركته منهم وغير ذلك ولكن لا يمكن اصلاح الكل فنحل على انها قضية في اعتد وكذا ما ذكر

والاذن لغیر من یخول فیها من جنایة الکلب الا ان لا یجب حفظ الصائفة فیمن جنایتها لو اهل لوجمل حالها ولم یضطر فلا ضمان ولا یضمن لو اوقع ولو حلت
الداخله فمن ضلحها مع التقریط ولا یضمن ضلحها الاخر جنایتها ولو سقط الا اناء الموضوع علی الحائط فلا ضمان لما یلتصق به لا یضمن صاحب الحائط بوقوعه علی احد
بنائه ما لا لا الطريق وبناء فی غیر ملکها وما لا یعد بناءه الی الطريق وغیر ملکها وتضمن من الاذن ضمن ولو وقع قبل التمكن فلا ضمان ولا یضمن صاحب المیزاب
الطریق بوقوعه وکذا الروا شن من

مطلقا هذه الرواية فانه ظاهر في الكلف ثم ان الظن من الاعتناء ان ضابط الصغر عدم الاستقلال والاستعداد بالركوب يؤيده لفظة الركاب
الملك ضابط الشرع عدم البلوغ الله يعلم قولهم ما اذن الخ دليل ضمان صاحب الكلب لا عقره دخل ارضه بانه وعده اذ لم يكن الدخول بانه هو
الاعتناء والاعتناء مثل رواية السكوني عن ابي عبد الله قال تقول امير المؤمنين في رجل دخل ارضه بغير اذنه فمعه كلبه فقال لا ضمان عليه ثم ان دخل
بانه ضمنوا ومنها رواية زيد بن علي عن ابيه ع ومثلهما رواية بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع ولا يضمن حقهما قولهم في رجل دخل ارضه بغير اذنه فمعه كلبه فقال لا ضمان عليه ثم ان دخل
الذابة الصائفة انما مضرة مملوكة لصاحبها وهو قادر على حفظها ويحتمل ان يكون المراد بمقتضى رواية بلزوم الضمان ودليل ضمانه مع الاها ل العلم التقریط
الحفظ الواجب كانه السبب في حنسة الحيلة سئل عن ثخن غنم الخ ورواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سئل عن ثخن غنم فقتل جلا
ما على ساجدة لعلته لدية ويحتمل هذه الصحة بظاهرهم عدما من الصحاح فانهم في جملة على التقریط والعلم للاعتناء فان التكليف للضمان مع الحمل
بغيره كذا مع عدم التقریط فلا بد من العلم والفكر والتفكير لله يعلم ولا شعار في رواية مسع بن عبد الملك عن ابي عبد الله ع ان امير المؤمنين ع
كان اذا سال الفحل او مرة لم يفتن صاحبه فاذن ضمته كان المراد عدم العلم بالذرة والعلم في الثانية لله يعلم واعتناء التقریط ط ولا يضمن من يدفع
الصائفة اذ اقلها او يضمنها للدفع ولو فعل لغیر ذلك فهو ضامن اذ قد مر ان الذئب ليس بضامن ولو قتل ادميا فكيف حيوانا وان الذئب جائز بل
قد يجب له فلا يستغنى الضمان غالبا الا ان يصح على ذلك من اهل الحرة كذا في الحرة المملوكة الصائفة مثل الذابة الصائفة فيضمن صاحبها
مع العلم والاهمال دون الجمل دون التفصيل انما مملوكة مضرة وصاحبها قادر على دفعها وعالم به فلو لم يفعل يكون مقصرا ومقتضا فكانه سببا
ومنه تأمل كما يفر من التراجع قال في ضمان جنابة الحرة المملوكة ترد قال الشيخ فيضمن بالتقریط وهو بعيدا من الجادة بربطها بعقوبة
كما ان الذابة المملوكة المحفوظة في المربط والية لا تسببه بغيرها وبين المالك ولها ما راى انما يباع ويحفظ بل تحيى وتروح على ما تريد كان للمو
اخبار من ذهب الشيخ لما مر في الكلب لعقور والظن عدم الضمان حتى يثبت ويجرد ما ذكره محل التامد والتردد قال في بيع نهم يجوز
قتلها ان المراد جواز قتلها مع كونها ضائرة وموذية لا مطلقا وجهه مثل ما ذكر في سائر الموذيات وقال في بيع واملا جواز قتلها والحال هذا
فظاهرهم لا يفتان عليه كغيرها من الموذيات قولهم لو جئت الخ اذا جئت اية بان دخلت على اية اخرى في مراح قتلها او قصتها ضمن ضامن
الداخله جنایتها ان شرط في حفظها التقریطها ولو لم یضطر لم یضمن للاصل عدم الوجوب من مجرد كونها ما لا یخص بحد لا یوجب علی صاحبها شيئا
وهو كما ان عدم ضمان المدخول عليها لو جئت على الداخله ط ونقل عن الشيخ ضمان الداخله مطلقا دون المدخول عليها لو اذنت بغيره
ظريف لا سكان عن ابي جعفر قال في رجل سول الله فقال ان ثور فلان قتل جمل فقال له البقي ما اثنا باكر فسله فاته مساله فقال ليس
على البقياء فودع الی النبي فقال له النبي ايت عمر فسله فقال مثل ما قال ابو بكر فخرج الی النبي فاحبزه فقال له النبي ايت علي فسله فاته
مساله على ان كان الثور الداخل على جار له في منامة حتى قتله فضا حبه ضامن وان كان الحمار هو الداخل على الثور في منامة فليس على ضامن
ضامن قال فخرج الی النبي فاحبزه فقال له النبي الحمد لله الذي جعل من اهل بيتي من يحكم بحكم الانبياء وقريب منها واذابة مصعب سلام النبي
عن ابي عبد الله ع ان ثورا قتل ثورا احمارا على عهد النبي فرفع ذلك الیه هو في ناس من اصحابه منهم ابو بكر وعمر فقال يا ابا بكر اقض بينهم فقال
يا رسول الله فقلت هيمة ما عليها شئ فقال يا عمر اقض بينهم فقال يا علي اقض بينهم فقال نعم يا رسول الله ان كان
البيوت دخل على الحمار في منامة ضمن اصحاب الثور وان كان الحمار دخل على الثور في منامة فلا ضمان عليه قال فرفع رسول الله عهده الی السماء
فقال الحمد لله الذي جعل من يقتضي بقضاء النبيين بينهما الخلاف في الجملة فيحتمل ان يكون الواقعة وقعت مرتين او واقعة واحدة سئل
عنهما مرتين مرة في ناس كانوا حاضرين ومرة غير حاضرين ولكنهما بعيد بعض دأهما ضعيف مخالفة للاصل والقاعدة ولهذا قيل للمناخرو
مثلا المص والمحقق ضمان الداخل بالتقریط ويمكن كون مراد الشيخ ايضا ذلك وكذا الرواية وان لم تكن ظاهرة فيه فيجمل على ذلك الجمع بينهما
القاعدة وقد اهل علمه بالتقریط ولا يبعد جعل الثور ضامنا لا يكون لخلو مطلقا تقریطا فانه ينبغي حفظه لئلا يضيع الناس اموالهم ولما
كان ذلك معلوما له ما سئل فقولهم لو سقط الخ دليل عدم ضمان صاحبها لانه الموضوع على حائطه او مباح او ملك شخص ذون ملك
او حصل ضاه بعده لما يلف بوقوعه وسقوطه عليه نفسا او مالا انه فعل جائز وليس ضمان فلا يستعقل الضمان ولا اصل مع عدم دليل خلافه
ولا ان الحائط لو وقع على شئ وانلف لم يضمن صاحبه على ما سيجي فالاناء الموضوع عليه مثله هو ط قولهم ولا يضمن الخ لو بني انسان في ملكه
حائط كان او غيره مستويا او مائلا الی ملكه بحيث لم يكن محاذيا الی موضع لا يجوز فيه البناء مثلا ان يكون طريقا او ملكا لغيره مع عدم
البناء لك وليس لاحد منعه لو استند لا يجبر على الهدم ولا يضمن ما يلف من ان الناس سلطون على اموالهم واملاكهم يتصرفون كيف يشاءون
فلا يضمن ما يلف بحد ذلك البناء والحائط من نفس مال للاصل عدم الوجوب عدم العدد ان نعم لو بناءه فيما لا يجوز له البناء يضمن ما يلفه
مطلقا للعدان وكذا لو بني في ملكه ولكن مال الی موضع لا يجوز له البناء فيه ولم يجوز له بعد ذلك ايضا وتضمن من ازاله يضمن ما يلفه مطلقا
سواء كان طريقا او قفا او ملكا لغيره او مائلا او طويلا لا يقتصر الهدم الا ولو كان باذن المالك ولا ورضي ثانيا ولم يكن قادرا وممكن على
الازالة بعد ان بني في غير ملكه بغير الرضا او بناءه في ملكه ومال الی غيره لم يضمن لما مر في غير ملكه ويحتمل الضمان مطلقا قولهم ولا
يضمن الخ ظاهره ان لا صاحب بل غيره ايضا على ما قبل الاتفاق على جواز ضرب الميزاب لخراجها الى الشوارع والطرق للحاجة والضرورة و
عليه عمل الناس قديما وحديثا من غير نكير ولكن لا بد ان يكون حيث لا يضر على المارة غالبا فاذا سقط او سقط بينه شئ فاد رقاها فذلك مباحا

فانه مساله
فانه مساله
فانه مساله

ولو اوج فاداف ملكه لم يضمن لو شرا غيره الا مع الزيادة عن قدر الحاجة وعلى الحق التمسك كما دام الهوى ولو عسف بقية فلا صار لواجب في ملك غيره ضمن الانفس الاموال ولو فسد في
بالقس مع نقد الغرار ولو بالتدبير في الطريق قال الشيخ يضمن لو زلق بغيره ولو القى بغيره ولو القى في الزلزال لم يضمن لان ذلك قال يضمن ولو جرح شخص الضامن لو شرا هذا لقائمة والرش لو
اصطدمت سفينة ضمن القيمان كل منهما نصف لتسفينين وما فيها من الهامع القريب وكذا النملان ولو كانا الكين فكل على صاحبه نصف فبما المضران لو مضطربا بان عليها الكيل
فلا ضمان ولا يضمن صاحب الواقعة اذا وقعت عليها الاخرى ويضمن صاحبها لو اقعرتان فمطروا واصل التسفينة حال البئر او ابدل الوحا او ادر دم موضع فافسك ضمن في ما من

لو تلف به مال لم يكن عليه ضمان لما من الاصل وغيره الا ان يكون مقصرا في نفسه وانقلع بعد التسبب في معلقا ولو يرفع مع العلم والقدرة وح لا يبعد
الضمان لما من الاخبار الدالة على ضمان من اضر بطريق المسلمين ولا ان صار باقائه عدوا فاعرجا في وفيل عن الشيخ الضمان بسقوطه ومط مخرجا
الجواز مشروط بالسلمة وعدم الضر ومنه وضمة مثل لو وجب لي بصير الكنان قال قال ابو عبد الله من اضر بشئ بطريق المسلمين فهو له ضمان في
في لا تمنع ظروية السكون قال قال رسول الله من اخرج مبرا او كنف او اودد ودا او دوق دابة وحضره في طريق المسلمين فاصابها
فغضب فهو له ضمان وهي ضغينة بالنوف في السكون وغيره من حيث يشاء كل من اضر به فانه يجهل ان يكون في الطريق بحيث يكون مضرا بالماردة يكون
سافلا وطويلا وكذا الوند ويؤيد انما قال سقط قال اصاب يكون ذلك في الحائط فصبب في الوسم العوض حتى بالضر الذي لا يجوز كخر البئر المحرم فلا
يكون الضمان الذي هو جاز في الاتفاق على ما نقل من ظ كلام الاحباب بل المسلمين في ح يه خلافة قد عوى انه نضر في الباب كما فصل في ح مع كا
ثري ثم على نقد الضمان لو انكسر فلف بها هو خارج عن الحائط فامضت كل التلف ومع الفلع وجوده كونه في الحائط فقي بغيره فمقدرا والمضون
نقل قولان الكل لعمو الاخبار المتقدمة التي هي دليل الضمان ومنه تلف مباح وغيره لعل المراد مباح ضرب بحيث لا يتقبل الضمان ثم يعين
البعض جميعا التصنيف لما مر ولا اعتبار في كثرة احدها وقلة الاخر كما في الجرحا في الوجهين لتلف على القول بالنون مع بالنسبة هل يورع الحشا
او بالنقل احمالا في كذا البحث في الواش والاشج والسابا فان الظاهر الجواز اذ لم تكن مضرة بان تكون رقيقة وعالية والسابا واسعة بل مضرة
بحيث لا يضر شئ منها بالماردة وجه ولو كان دكا على الجمل الجمل ليلادها واوبالجول والجوازات فوجبه عدم الضمان الحاجة وما تقدم من الجواز
والاصل عدم العدول وجعل الضمان الزوايا بالتقدم مع ما تقدم من عدم ظهور ذلك لا وجعل الاخير مع ان الاخير ليست فيها شئ من هذه
المدكورات في قوله ولو اخرج نار اخرج دليل عدم ضمان ما يلف من الانفس الاموال بتايج النار في ملكه مقصرا على قدر الحاجة على نقد جرح
الغدي ليه فذلك بها ظ وقد تقدم مرارا ومع التجاوز عن قدر الحاجة بشرط عدم ظهور موجب التسبب وظنه لكن انفق ربح عاصف بقاها
الى التلف فلف بها فان لم يعدم الضمان ح ايضا لما تقدم ايضا من ان للمالك ان ينقص في ملكه كيف اراد واما وجعل الضمان مع عبية الظن بالتقدم مع
عدم الحاجة فهو انه موجب سبب للتلف فيكون ضامنا وليس بعد ولا خطأ فيكون شبيهه في ماله ولو فسد بالتايج فنقل الانفس من
مع عدم امكان الفرض للهلا مثل ان يكون نائما او مجوسا او بعدد عليه لخاص لمرعها وكثرها وصنق الجبال والحمل كان عمدا موجبا للقتل
والفوق بيق بالماتج قوله ولو بالتايج وجه قول الشيخ في بعض المواضع مع رجوع عنه واستشكاله في موضع آخر كما يفهم من الشرح انه بالضمان في
هذا لا موجب للتلف فيكون ضامنا كما في غير خصوص الباب فان الضمان هنا ظهر منه فان هذا واضع على الارض بخلاف البراب ذقد لا يقع صلا
وجب في المص كما فعله المحقق في بيع ايضا ان الضمان على تقدير جهل المتلف به لعدم تفسيره فتكون الجوازات ضمنوتة بخلاف الانسان العالم بذلك
فانزع مقصر وكان من مباشر او سبب للتلف ولكن وجه عدم بفسيد بول الدابة بجهل المتلف غير ظنظ كلامها تسليم الضمان فيه وهو محل المناظر لا
بونها في الطريق ليس باختبار صاحبها فهو يقع مع احتياان وقد دتره هو ولي بعد الضمان من الرش الموجب للزلق والقائمة للزلق مثل شرب البطح
والخيار والبافلا ونحوها ويحتمل ان يكون ذلك عند ما غير موجب للضمان مع عدم العلم ايضا لما نقل بفسيد بالدابة الواقعة ومع صاحبها ضامن بالتلف
ومن جملة ما يلف بيوله وفيه نامل بالجملة الضمان واجبا بوجوه من ففسر مال على الناس مع جواز فعل ما فعله فان الطحوان الفاء القائمة وورش الطريق
لهذا على عمل الناس من غير تكيل لان يكون في موضع لا يجوز بان يكون مضرا على المارة ولا يجوز مطم مشكل يحتاج الى دليل ومجرم ما ذكره الشيخ غير ظاهر
في ذلك وكذلك انك نقل عنه الرجوع او الاشكال على ما يفهم من الشرح في قوله ولو اصطدمت شاة لواط صدمت وفتقت سفيتان فانكسر في
ملك ما فيها من الانفس الاموال واحدها دون الاخرى فان كان القيمان المجربان لهما والملاحا اعتدا في ذلك بحيث صار عددا منها عدوا لآخرها مقتصرا
فكل واحد منهما ان تلف سفينته ونصف الاخرى مع ما فيها فان كانا الكين واحدهما مالكا سقط ما ان تلف من ماله ويضمن نصف الاخرى
مع نصف طينها والا يكون كل واحد منهما ضامنا للتلف كل واحد وان قتلاهما ايضا فكل واحد فلف بفعله وبفعله غيره ففعله كل واحد نصف دم
الاخر وان قتل احدهما فقط ففعله الاخر نصف بتر ايضا وان اختلفا بان يكون من احدهما عد ومن الاخر غير مخض كل واحد بل ادم ففعله وان كان
شبه عد مثل ان اراد الاصل دام ولم يكن ذلك موجبا للهلاك فعليه الا ذمة وكذا ان كانا مختلفين من احدهما العمد ومن الاخر الشبهة وان كان الصمد
بغير فعلها فان لم يكن منها تفسير يقرب مثل ان صاهو وطوفان فاهلكها بصدا احدهما على الاخرى فلا ضمان على احدهما وهو ظلال الملاح
لبعضا من مثل ان يقع صاعقة على الكلب او وقع من الدابة تقا فانما وضاع جملة باقة سما وبتا وسفرته ونحوها وان كان المظوط احدهما فمقتضى
هو بذلك ولو كان فوطا واحدهما مثل ان سبرها في ربح شد يدا لسير في مثله عادة او لم يكن لها عد من الرجال والجبال وسابا والالان وقطع
في ضبطها بحيث لا يسطر لها ويخون ذلك بعضنا ولو كانتا احدهما واقفة بان تربط احدهما مثلا في جانب فوفقت الاخرى عليه لا ضمان على صاحبها
وصاحب الاخرى ضمان ان فوط وقصر الا فلا ضمانا عليه والكل ط وحكم الحمارين حكم الشبهين في جميع الاحكام قوله ولو اصلح لولا ابد
الصانع ومصلح للتسقية اصلها وهي سارة الظان الواقعة ايضا كذا لان الاول اظهر مثل ان سمر فيها مسامير فانكسر لوح وصحل لما تفسر
او ابدل الوحا فذهب وجا من موضع الماء او ادر دم وغيره موضع فخرق وانتهك فخرق وبالجمل علم انها غرت بفعله ضمن في ما لا ذمة
ومريد للفعل لا الفرق والهالك فوقع فهو شبيه بغيره لعل للضمان في ماله نقسا وما لا الهالك في لان شبيه بغيره موجب لضمها كما مر واما
المال قال انه موجب سبب للتلف فيضمن كسائل لاسباب التلفات وليس باقل من انا جيل لتاد وطرح العائمة للزلق ونحوها مما مضى انه موجب لضمها لئلا يقال

[illegible]

أند و انكاره

عبد الله
 القليل
 احد الستة
 ربابا والفتاة
 منهم او ثمانية
 ثوب من
 مسان الايام
 لشاة في سنة واحدة
 اجاني وبقي الخاف في بابا
 شاة ولا ينجي الخاف في القليلة
 من

ثمانية ودرهم

ثمانائة درهم

واربعة الف وستمائة

المسلمين

انجمن

ودرية شبيهة الحمد ثلث وثلثون حققة وثلث وثلثون بنت لبون واربعة وثلثون ثنية طروقة الفحل وواحد الخمسة المذكورة من مال الجاني في خمسين وجميع في معرفة الجاني
الى الخاف وان ظهرا لغلط وجبا لبدل وكذا لو ازلقت قبل التسليم وان حضر ان كان يعدة فلا شيء ودية الخطأ المصاحف أحد الخمسة او مائة
من الابل عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر وثلثون بنت لبون وثلثون حققة من مال الخافلة
ولستادة في ثلاث سنين وان كانت به طرف مستن

باب عبد الله غاركا بن ابي ليلى قال كان على بن يقطين الدية الف دينار وقمة الدية عشرة الف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة
 الف درهم لاهل الامساك واهل البوادي الدية مائة من الابل ولا هذا السواد ما بقرة او افشاء وصححه عبد الله بن سنان قال فقلت بل عبد الله يقول من
 قتل مؤمنا قتل منه الا ان يرضى ولياه المقبول بالدية فان رضوا بالدية وحب ذلك لقائل فالدية اثني عشر الف درهم والفق ينادي ومائة من الابل وان
 كان في رضى منها الدية فالف دينار كان في رضى منها الابل كان في رضى منها درهم ودراهم بجعل اثني عشر الفاهة الاختام مع
 صراحة شئ منها في الخطم لانه لا يثمنه على بعض المطلوب انما الدية صححة جميل بن دراج عن محمد بن مسلم ورواه عن غيرهما عن احمد في الدية قال
 مائة من الابل ليس فيها دنانير ولا دراهم وغير ذلك قال ابن عمر فقلت فلان لا بل اسنان مفرزة قال نعم ثلث ثلثون حققة وثلثون جذعة واربع ثلثون
 ثنية الى ابدل عامها كما خلفه الى ابدل عامها ثم قال ويومئذ بعض اصحابه عنهما وازاد على بن حذيفة حديثه ان ذلك في الخطا وقال جميل فان قيل صححة
 الدية كم ثم قال مائة من الابل لا ان يصطلي على مال وشاة من غير ذلك هكذا في في باب الدية مع وجوه الثاني ان يكن حجة على المطلوب حمل الشيخ في
 يب ما يثني عشر الف درهم على كونه ناقصا بحيث يقابل عشر الف درهم وما فيه يدل على كل عشرة غنا فيصير الف غنم على عدم اعطاء صاحب الابل
 مع وجودها فيلزمه لو لم يكن ذلك او على كون لقائه عبدا والمقول حرام المصريح بذلك في رواية زيد الشحام عن ابي عبد الله في العبد يقتل جوارحا
 مائة من الابل المسان فان لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون من نخوة الغنم ويمكن حمل الغنم على الضعفاء والمرضى بحيث يوى عشرون منه عشر من الصالح
 وبالجمل ما يغرب ليل هذا الاحكام كانه اجماع او ضمنها اطلعنا عليه الله يعلم وهو المستعاض والمراد بالدينار والدرهم الشريفا والشاء ما صد عليه
 الحلة البية هي او بغائة ثياب غفره كانهم يعرفون كغيره وكان المراد بالثوب ما يصدق عليه مثل القميص الذي يستر كثر البدن ويحتمل كونه للرجل بحيث
 يستر عورته المستحق سترها ايضا والظن هو ما ذكره في باب الكفارة قال في بعض كتب اللغة الحلة ازاد وراء والحمل جمع وكونه من برد الين الذي تحلب
 منه وهو معروف المسان جمع مسنيوهي البية دخلت في الثالثة والظن ان الذكر يحتمل بل ط بعض الروايات في ذلك حيث قال من نخوة الابل المسان والبقرة
 ايضا ما يصدق عليه كانه لا بد ان يكون اثني عشر سن يقال انها بقرة وما كون تستاد في سنة واحد فدل عليه واضح وهو صحيح في لا المتقدم واما كونها
 من مال الحامي فهو وظن مقبول لقواعد اما كون دية الاطفال سواء ولد حصل حال اسلام احدا بوي او اسلم احدها قبل بلوغه فيلحق به مثل
 دية الرجل المسلم وكون دية النساء نصف ذلك فاعرفه فكانه اجماع او ضمنها اطلعنا عليه اما عدم اجزاء المراض من الحيوانا المذكورة وكذا عدم
 اجزاء القيمة مع القدح العين فهو واضح بعد بثبوت المذكور ان بالدليل اشار في نزع الى المزد في اجزاء القيمة وكان للشيخ على ما قيل في شهر
 قول في دية شبيه الخ اعلم ان الدية المذكورة يجمعها ما اريتها في خبر فان الذي في رواية ابي بصير قال قال ابو عبد الله في الخطا اذ لم يرد الرجل القتل
 مائة من الابل وا عشرة الاف من الورق والف من الشاة وقال دية المخلطة البية شبيه لعمري ليس بعد افضل من دية الخطا باسنان الابل ثلث وثلثون
 حققة وثلث ثلثون جذعة واربع ثلثون ثنية كلها طرقة الفخ قال سألته عن الدية فقال دية المسلم عشرة الف من الفضة او الف شتال من الذهب
 الف من الشاة على اسنانها اثنا عشر من الابل مائة على اسنانها ومن البرهم مائتان وفي سندها على بن ابي حمزة كان الطائفي وابو بصير كان يجيئ ابني
 وفي فقهنا ايضا قصص كما ترى انما تكون حجة لو كان بدل جذعة بنت لبون ورواية العلان في الفضيل عن ابي عبد الله قال في قتل الخطا مائة من الابل
 او الف من الغنم او عشرة الاف درهم او الف دينار فان كانت الابل ثلثون بنت لبون وخمس عشرة بنت لبون وخمس عشرة بنت لبون وخمس عشرة
 جذعة والدية المخلطة في الخطا الذي شبيه لعمري الذي يضرب بالحجر او بالعصا الضربة والضرية لا يزيد ثمنه في ثلث ثلثون حققة وثلثون جذعة
 واربع وثلثون خلفه كلها طرقة الفخ ان كان من الغنم فالف كبش العمد هو القود ورضي في المقول في سندها محمد بن سنان ومع ذلك انما يكون
 ليلا لو كان بدل جذعة بنت لبون وكان المراد بالخلفة بفتح الخاء وكسر اللام الثنية هذا بناء على ما في كافي فلا يحتاج اليه لان دية ثنية و
 لكن ثنية كلها طرقة الفخ ايضا هذا الشرط اى خلفه ما كان في المست فقول يع مثل المتن وقول شارحه مستندا اختاره من اسنان الابل ورواية
 ابي بصير العلان في الفضيل حمل ثلث على مع ذلك لابل لعمري بالية الا تمام الخمسة من دليل ما رايته دليل صالحا ويمكن استفادة غير الحلة ولعل الاستفا
 من قوله افضل من دية الخطا باسنان الابل اى لا فرق في قيمتها الا بزيادة اسنان الابل في دية الخطا التي تميز بين هذه الخمسة فيكون هناك ولكن منهم
 ذلك في الخطا ايضا غير كما سيظهر ما كون ديتها من مال الحامي فهو كما تقدم واما كونها مؤجلة بستين فلا دليل عليه ايضا كانه للناسية فانه اقل من
 العمد اكثر من الخطا فاعلم ان يكون بين اجيلهما ويحتمل السنة فقط للزومها من العمد فان العمد الذي هو ظم محض دية مؤجل بستة فهذا لا يكون اقل من
 بالطريق الاول لا يمكن طلاق العمد عليه في الحلة فانه يقال له هدم شبيه بالخطا فهو عمدا لا سلام صدق المقيد صدق المطلق فتت والزيادة منفية بالفضل
 وصححه عبد الله بن سنان قال منعنا با عبد الله يقول قال امير المؤمنين في الخطا شبيه لعمري ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجر ان دية ذلك يغلط وهي مائة من
 الابل منها اربعون خلفه بين ثنية بابل عامها وثلثون بنت لبون والخطا يكون فيه ثلثون حققة وثلثون بنت لبون وعشرون بنت لبون وخمس عشرة
 بنت لبون ذكرو قيمة كل عيس مائة وعشرون درهما وعشرة دنانير ومن الغنم كل ناب من الابل عشرون شاة الخلفة هي الحامل الثانية ما دخلت في الثالثة و
 الى ابدل ما دخلت في التاسعة والعجبا على جها نافع صححتها كان لزيادة درهم والغنم ويمكن التاويل المتقدم وعملها في كافي في الخطا فانه يدل
 الحناء المحض في اسنان الابل اما القيمة بينهما وبين بلية الخمسة فكانت فيهما ماسبق وقد عرفت عدم صراحة ما تقدم فيها وعدم فهم الحلة بخصوصها بلعله
 لانه اذا كان في العمد محيزا في ذلك ففي الخطا وشبهه بالطريق الاول فان القيمة العيسين صنف في واما كونها في ثلث سنين فدل عليه ما تقدم من صححة
 يرد ولا المتقدم واما كونها على العالفة وان كانت دية طرف ما تقدم مع ما يثني فتذكر وتامل قول مبرج الخ لا شك في الوجوه لعرفه الحمل الى العالف

ولو قيل في الشهر الحرام والحرم المذموم في كل وقت في كل حال وبقي على الملتزم ان يخرج فيقتض منه ولو جنى في
انقض منه قال الشيخ وهكذا في مشاهد الاثمة ودية الاثني نصف ذلك وولد الزنا كالمسلم على داي وكان في داي ولا دية فيه الذي وان كان اهل عدا لم تبلغهم الله
ودية العبد بتمت ما يتجاوز دية الحر في مالها ودية الجنين الحرام ما تدينه اذ انهم ولدوا بغير الروح ذكره كان او انشئ من

ويمكن اشتراط التعدد والعدالة في كل وقت في كل حال وبقي على الملتزم ان يخرج فيقتض منه ولو جنى في
ان لم يرخص المالك وان رضى هو اذ يكون اربعين ويكون اذ خالف في العباد ولا شك في عدم مع الزاوي وكذا لو عتق حاملا ولا زلفت اى سقطت ولدت
قبل تسليمها الى المستحق وان حضرها عند فان كان الاسقاط بعد التسليم والقبض فلا رضى له وهو طوكي بن احتان ما كان يشترط كونها
وقت التسليم حتى يحتاج في المعقبة الى العارف نعم ذلك على المذهب المشترط مثل ان كان يرضى به ذلك وقال وعلى تقدير القول بالحامل يرجع الى
او اذ بطرفة الحامل في قولهم ولو قيل ان غلبت الدية بذكره اذ قيل في الحرم والشهر الحرام هو المشترط بين الاحتياط والدليل على الاشهر ما رواه كليب بن عوف بن السك
قال سمعت ابا عبد الله يقول من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاثون في غير شهر حرام فقلت في شهر حرام فقلت في شهر حرام فقلت في شهر حرام فقلت في شهر حرام
الحرم وفي رواية ابا ن عن زرارة عن ابي عبد الله قال عليه دية وثلاثون في شهر حرام فقلت في شهر حرام فقلت في شهر حرام فقلت في شهر حرام
بعد ما وان المار ابا ن هو ابن عثمان وطريقه البصرى وهو من اجمعين وكان لا خلاف في ذلك ايضا فلا يقتضي البحث فيه وعلى الحرم صحيحه ابن ابي عمير عن ابا ن
عثمان عن زرارة قال قلت لابي عبد الله في رجل قتل في الحرم قال عليه دية وثلاثون في الحرم الذي ديت في هذا المقام يقول زى في حرج غلبت الله
بالفضل في الاشهر الحرم موضع وفاء وبه ضوئ كثير وما غلبت في الحرم فلا يرضى به ولكن حكمه الشك وجاؤه لا يشترط في الحرمة وغلبت فضل الصيد في المنا
لغلبت غيره ولا يخفى ان مثل هذا لا يصلح لا يجاب تلك الدية بحدود محل نظر وكذا قول ع ل لا يقتضي في الحرم الا ان الشك في الحظاء وكفى بها متعاطا والظفر
هنا اقوى وكذا قول الشهيد في ح اذا كان في الحرم او في الشهر الحرام فلا بحث وان كان المقول في الحرم فلا شك ايضا عند التحقيق والمص مع احتمال عدم
الغلب لان القائل ليس في الحرم والظفر فيكون عودها اليها فلا يبعد صوره النص واما العكس فمقتضى وجها عند ما شام من الشك في عود الظفر فيتم الى
القائل والمقتول واليهما وغلبت حرمة الحرم كالصيد بل هو اولى بزيادة شرفه ادمي على سائر الحيوانات واصله البرائة والشك في السبب المستلزم للشك
في السبب المحقق وقت في الغلب في الحرم مطالب بالادلة في سقط هذا الفرع ويمكن تمسك هذا الفرع في الاشهر الحرم ولا يخفى ان الظفر من
وجوه فافهم ثم لا يخفى ان يكون مخصوصا بفنل المسلم واعلم ويكون مخصوصا بفنل العمد واعلم فقلت على الملتزم ان يخرج فيقتض منه ولو جنى في
منه ولو جنى في الحرم انقض منه فيه وقد مر مرارا فذكر في قولهم قال الشيخ في الشرح وكذا حكم الغلب وعدم الاقتصار من الراجح في الحرم الاقتصار
من الحائز فيه حاصل من شاهده الاثمة على ما يلوح من كلام الشيخ فانه قال في هذه العبادات ومن قتل غيره في الحرم واشهر الحرم وان طلب منه القود
بالمقتول فان كان قتل في غير الحرم ثم الجأ اليه ضيق عليه في الطعام والمشرى ومنع من مخالطة ومبايعته الى ان يخرج فبقام عليه الحد وكان الحكم في
الاثمة فهذه العبادات تعطى عموم الحكم المذكور مع احتمال عوده الى الضيق وعدمه وقد مر في شيخنا العبدية انه لا يجرى والظاهر ان مراد الشيخ في
وكذا صرح بربان البراج في الكامل والموجز وهو تليد الشيخ ومجسده فعله مع منه ان ذلك هو المراد وكان ابن اديب في كتابه ان المراد ذلك ونسخ
المحقق في النكت كلام الشيخين رحمهما الله تعالى والمصنف يترقب عن الشيخ في الغلب في مشاهد الاثمة وقد عرفت عبادات وانت تعلم ان ظاهرها
العموم كما ذكره او لا ولكن لا بد من النظر في الدليل وما ذكره واذا ذلك وعلى التقديرين لا دليل عليه على ما عرفت لا القياس وفيه ما فيه فيبعد
المص واستحسن المحقق وقوله على ايضا به ولم يعرف قوله ودية الاثني نصف ذلك كان دليلا لاجماع ولا اخبار وقد مر من ذلك قوله
وولد الزنا فيكون دية ولد الزنا دية المسلم هو المشترط لعل مبناه ان المسلم على المشترط ومنه اشكال فان لم يرضى به شرعا نعم ذلك غير بعيد
اذا بلغ وقال بالاسلام وقال بدية الذي ليس لا كافر وهو فرع ذلك القول ولا ينبغي عدم الدية فان لم يرضى به فاعله ولو ابراهيم بن عبد الحميد
عن جعفر قال قال دية ولد الزنا دية الذي ثمانية دهم لكن في الطريق ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد وهو محمول و ابراهيم ايضا في واقعي
ومثله ما رواه عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض واليه قال قال ابو الحسن دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانية دهم ورواه جعفر بن بشير عن
بعض رجاله قال سالت ابا عبد الله عن دية ولد الزنا فقال ثمانية دهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي وهما رسلان مع بعض رجاله اولى
ايضا فقول الشارح القول الاول ملتبس اكثر الاحباب وهم القائلون بالسلامة وصرح المحقق في النكت بان مسلم فدخل تحت عموم المسلمين والقول الثاني
للرخصي مدعيه انه الاجماع على انه لا يكون مؤثما في كل دية الحرة باطلا وهو قول الصدوق محل نظر فنقل ورواه جعفر بن عبد الرحمن المتقدي
وهنا ان ذكرها الشيخ في الزيادة من باب وهما رسلان وقال ابن اديب بعد نقل كلام السيد احمد لا يحسن بانيه قوله لا حكمة ومقتضى الادلة الوقت
والافلاكية لاصالة البراءة والعجوبة ما ذكره غير الاوسال وما نقل المسند مع وجودها معها ورواه جعفر بن كوفه في رواية ايضا وما فوجاه ابن
ادريس يقول بان كافر مع انه لا يقول بان دية دية الذي في وقت ابن اديب ايضا فانه ليس بمقتضى الادلة بل مقتضى هو عدمها كما صرح بقوله وال
فلا دية له وايضا وكذا ينبغي بناء على ما ذهب اليه من عدم الدية ويحتمل ان يجعل النزاع في البالغ المسلم فيه قوله ودية العبدية في ذلك دليل دية الملو
قيمة وان لا يجاوز عن دية الحرام المذكور قوله ودية الجنين في المشترط ان دية الجنين الذي تم خلقه وله تليد الروح ولم يصح حثا ذكره كان او انشئ
وكان ابو حرام مسلما مائة دينار عشر تيرابيه وحالت في ذلك ابن الحسين رحمه الله تعالى قال بان دية عمره عبد كان او امة كما هو مقتضى
منه هبة اكثر العامة دليل الاول روايات كثيرة مثل صحيحة عبد الله بن مسكان ذكره عن ابي عبد الله عليه آلاف التحية والجليل والشاء والسلام
قال دية الجنين خمسة اجزاء حسن النطقه عشرون دينارا والعلقة خمسة اربعون دينارا والصفعة ثلثة اخماس ستون دينارا والعظم
اربعة اخماس ثمانون دينارا فاذا تم الجنين كانت له مائة دينار فاذا انشئ فيه الروح فدية الف دينار او عشرة الف درهم ان كان ذكرا
وان كان انثى فخمسة مائة دينار وان قتل الرجل فيه دية كاملة وان قتل المرأة وهي حيلة فلم يدر اذا كان ولدها او انشئ فيه دية للولد بغير

ورتيه جين الذي عشر دية ابيه والملوك عشرة قية امه الملوكه ويعتبر قيتها وقيل الجناية لا الا لقاء ولو كان الحمل نائدا عن واحد فلكل واحدة ولو وجته الروح قد
كاملة للذكر ونصف للانثى بشر طيفين الحيوة ولو لم يتم خلقته قبل غرة المشهور في النطفة بعد استقرابها عشرون
دينا دار وفي العلقه اربعون وفي المضغة ستون وفي العظم ثمانون وفيما بين
ذلك بحسابه متن

نصفه يالذكر ونصفه يالانثى ديتها كاملة ومنها رواية سليمان بن صالح عن ابي عبد الله في النطفة عشرون دينا واربعة العلقه اربعون دينا وفي المضغة ستون دينا
وفي العظم ثمانون دينا فان اكدى لحافاته دينا رثم هي مائة حتى يهتلا اذا استشهد بالدية كاملة لعل كما علم عبار عن تمام خلقته قبل لوج الروح الاستدلال
كناية عن لوج الروح حسنة في جبريل الغي عن العبد الصالح ذكر النطفة والعلقه والمضغة وبعين المدية ثمانية اربعين يوما وديتها بخلاف ثمانية
الى قوله فان اكدى اعطاه ثمانية دينا قال الله عز وجل ثم انشأناه خلقا اخر فتبارك الله فان كان ذكر افيده ان كانت انثى ففيها ديةها وحسنة ابن
ويونس كان ابن عبد الرحمن جنينا قال لا عرضنا كتابا لفرائض عن امير المؤمنين على ابي الحسن فقال هو صحيح كان مما فيه ان امير المؤمنين جعل دية
مائة دينا والح مثل الاول في ديات النطفة والعلقه وكوفا ان كان ذكر الف دينار وان كان انثى فخمسة دينا وفي كون دية الحامل الميتة المشبهة
ولدها الذكر والانثى نصف دية ونصف ديتها وفي اخرها واحدة في مائة رجل فخرج عن عرسه بغزل عنها الماء ولم ترد ذلك نصف جنين المائة عشر
دينا وان افرغ فيها عشرون دينا وقضى في دية جراح الجنين من حسنة المائة على ما يكون من جراح الذكر والانثى الرجل والمرأة كاملة وجعل في
قصاص جراحه ومعتلته على دية دية وهو مائة دينا وغيرها ولا يخفى في هذه الاخبار من الاحكام مثل كون دية المرأة نصف دية الرجل فيكون دية
الانثى اذا كان ذكر انصف خسر دية الذكر وهو مائة دينا وان كانت انثى بنصف خسر دية الانثى وهو خمس دينا وان كان مشبهها بنصف نصف خسر
الذكر ونصف نصف خسر دية الانثى وهو خمس دينا ونحو ذلك في النطفة وعين دية الجنين الحامل المائة دينا وان افرغ في دية الرجل وان افرغ في
جيد كان دليلهم اطلاق بعض الروايات دية الجنين مائة دينا كما رايته ولكن قد علم مما ذكر فيها من ان دية جنين المشبهة بالذكور والانثى نصف ديتها ان
ليس بها واحدة فيكون دية الانثى نصف دية الذكر كما اذا وجته الروح فتدليل الثاني روايات من طرق العامة والخاصة مثل رواية في بعض
المسكون وصححه داود بن فرزد عن ابي عبد الله قال جاءنا امرأة فاستعجلت على امر ابي قد فرغها فالتفت جنينا فقال لا امر ابي لم يهل ولم يبع
مفله يطل فقال النبي اسكت شجاعة عليك غرة وصيف عبدا وامة ومثلها صححه سليمان بن خالد صححه ابي عبيدة والجلي عن ابي عبد الله قال
سئل عن رجل قتل امرأة خطا وهي على راس لها تخض فقال عليه خمسة الف درهم وعليه دية الذي في بطنها غرة وصيف ووصيفة واربعون دينا
ولا يخفى انها في غلة في قضية كعموم طوائف التدل على العموم وكذا رواية العامة الادوية ابي بصير الاخرة فيمكن حملها على شيء والحدان الاخرة مشبهة
على اربعين دينا وليس تال طائفا فصلح اشارة الى كون الغرة تسو اربعين دينا وان يكون حيا ابنتها او يكن حملها على الجنين واستحب ما روي دينا
وعلى حمل غرة على انها تسو مائة دينا وحمل الاخير ان يبر على ما لم يتم والاول كان في التام واستدل عليه بصححه علي بن رباب عن ابي عبد الله في
امرأة شربت راء وهي حامله لنظر لدناها قال ان كان لعظم قد بنت عليه اللحم وشق له السمع البصران عليها دية تسلمها الى ابنته قال وان كان
جنينا علقه او مضغة فان عليها اربعين دينا او غرة تسلمها الى ابنته ثلث في ثلث من ولدها من دية قال لا لاها قتلته وهذا يدل على المشاهير
العلقه والمضغة وقد مضى خلافه فتدلى على الجنين بين الغرة واربعين دينا وان الغرة تسوي اربعين ولكن تدلى على خلاف ذلك صححه عبيد بن ازار
قال قلت لابي عبد الله ان الغرة تكون بمائة دينا وتكون بعشرة دنانير فقال الجنين وفي الحسن عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال ان الغرة تدلى
وتنقص لكن قيمتها اربعون دينا او يبدل للول بالجملة الغرة والاربعون محمول على بعضها وكذا الجنين والمائة فتدلى على الجنين في النصف ياتي ما تقدم
من ان الغرة دية جنين غير تام من النطفة والعلقه والمضغة الا ان يحمل على الجنين بين الغرة وحمل الغرة في كل موضع على ذلك مثل الاربعين
في الاول حمل في باب الاخرة نارة اخرى على التفتة قال لاها موافقة لكثير من هذا العامة في دية جنين الحيا دليله ما علم ان دية جنين المسلم عشرة
فديته جنين الذي كان ورواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي انه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشرة دية امه يحتمل ان يكون اياه
كافر لحييا وان كان وكونه ولد شبهة من كافر اخر ويمكن حملها على كون الجنين انثى في التفتة هنا ايضا غير بعيد مثل جنين المسلم وحملها على كونها
مسلمة بعيدا يمكن ودليل كون دية جنين الملوك عشرة قية امه الملوكه كما هو المشهور رواية السكوني عن ابي عبد الله في جنين الامه عشرة دية وانها وصيفة
بر وبغيره والمناسك تقد التفتة فان كان ذكر لعشرة قية ابيه وان كان انثى عشرة قية امها او عشرة قية ابيه مطلقا لما تقدم فانه في رواية ابي سيار في
وفي بيان سننا وهو عبد الله وصح به في غير ابي عبد الله في رجل ثلث جنين امه لقوم في بطنها فقال ان كان في بطنها قال ان كان في بطنها بعد
ضربها فغلبه نصف عشرة قية الامه وان كان ضربها فالقتل حيا فان عليه عشرة قية الامه ولكن هذا التفتة غير معلوم القائل الا ابن الجين فانه نقل
ذلك عنه كانه دليله وهي صفة يحمل قيمته بابه وعدم التصريح بوقوعه في سبنا وايضا غير مناسب تقدم بل المناسب كون دية الملوك عشرة دية ابيه
والنقصان بان دية الذكر عشرة دية والانثى عشرة دية وانها وهو مائة فتدلى على الجنين بين الغرة وحمل الغرة في كل موضع على ذلك مثل الاربعين
الولد يلحق بها ويكون لما كها والرواياتان موبدتان في الجملة ويؤيد ايضا ما في رواية السكوني عن ابي عبد الله قال قال رسول الله في جنين البهية
فالت عشرة دية فانتم وعلى التقادير فان كان دية يقياس بهيمة الام فيمكن ان ينظر في قيمتها احين الجناية لاحين الا لقاء والاسقاط فان ذلك هو قد مثل
الذبة وترتب اشره عليه وان لم يظهر الا بعد الا لقاء ويحتمل قتل الا لقاء ولو كان الحمل اكثر من واحد فلكل واحدة دية مثل ان يكون وحده وهو طائر
قوي لم لو وجته الروح قد فرغ في دية ديتها فان كان ذكر افيده ان كانت انثى ففيها ديةها وحسنة ابن
لما تقدم من الاخبار وسيجي ايضا لا بد من العلم بكونها مائة بالجنانية فان الاصل عند الحيوة وطرا في الموت فلا بد فيها من تحقق الذكورة والانثى
ايضا لما تقدم من ان حصل الشك في نصف دية الذكر ونصف دية الانثى في قولهم لم يتم في الحيا فمرد دليل من يقول بالغرة مطلقا وهو الروايات في
ارائه من قال بها ان لم يتم خلقته ولكن قد عرف ما فيها من الاضطراب في المقارنة اربعين اختلاف اخيار وقيةها وان يمكن حملها على الجنين والنفقة

يمكن التفاضل بين اربعة
الغزور

افترع الزمر
الضارب بخين من
اعني ولوا الضعفاء
عضو وكما لو كانت
ابدلوا ما في ذهابه
لحين ولوا الضعفاء
نلاحظ في العضو
سواء كانت اجتناب
لحق ولوا الضعفاء
في اليد ولوا حكم
القانون بالاعادي
فضلا ولا انقض
المائة

من

دية الجنين ولو اُلْتُقِبَ وبغدايد فاما يلزمه تلك الايدي هي دية جنين واحد لا احتمال كونه من جنين واحد ثلثان اصل ثلثان واثنتان زائدتان ولكن ينبغي
 ان يلزم الحكومة ايضا لزم دية العضو انما يكون اذ لم يتصل بالجنين ولم تلتصق فاذ امان الجنين ولم تلتصق به او امان الجنين او القصة ميتا فليس عليه الا دية الجنين ولو
 دية العضو جناية كما في النفس الكاملة على ثأمر لو ماتت هي ايضا لزم ديتها ايضا والكل واضح ولا فرق في التناخل بين موته في البطن وسقوط ميتا وبها
 ثم مات بعد وسقوط الجنين من غير لوج الروح فانه يدخل فيه ولو سقط مستقر في الحية ضمن دية العضو فقط ولكن لو مات بعد ذلك وكان لا لواء السبب
 بعض الجنين ايضا ويحمل التناخل هنا ايضا بل هو الظاهر فلو اعدم ولو تاخر سقوط الجنين عن سقوط العضو واشتبه هل كان العضو سا قاطع
 الحي خال سقوطه كان حيا او فوجته الروح ام لا فكان عضو من لحمه الروح فان حكم الفارقون بانه يدعى سقط عن حي كان حال سقوط الجنين خالوا
 دية عضو الحي يكون نصف دية النفس في اليك الا نصف دية الجنين التام وهي مائة وعشرون دية النفس على ما مر ويحتمل ان يكفى الفارقان مع العدالة ولتحتمل
 الواحد بعيد كالاكثر من اثنين فضا عما لم يصل عدمه الى ما يفيد العلم بقولهم والظن المتناخل على الاحمال **قولهم** ويرى في اي بعض الجنين ميتا قد
 من تركته في ثأمر من ثأمره وهو قد سبق دليله ارشاد لدية فقد تكون دية اعضاء الجنين بنسبته الى بته ايضا فانه غير دية نفس ميتة فليس في
 دية النفس كما كانت دية اعضاء النفس لكامل النسبة الى بته تنك الجنين فدية يد الواحد نصف دية ودية الاثنين دية كاملة وهكذا في جميع الاطراف
 والجراحات على قياس دية الكل فيكون ارشاد مثل الجراحات على النفس فيفرض ملوكا له فيقوم بدية ذلك الجرح معه دية الجرح التقاوت بينهما وهو
 ايضا وتدمر ما يدل عليه الرواية فقد **قولهم** في قطع راس الخ لعل دليله الاجماع بعد الاخبار ما في رسالة محمد بن الصباح الطويلة عليه مائة دينار
 اي على قاطع راس الميت الى قوله فقال ابو عبد الله ليس لورثته منها شيء انما هذا شيء صا اليه بدينه بعد موته يخرج بها عنه او يصدق بها او يصير في سبيل
 سبيل الخير ورواية الحسين خال قال سئل ابو عبد الله عن رجل قطع راس جليث فقال ان الله حرم منه حيا من فعل بحيث فلا يكون في قتله اجتياح نفس
 الحي فعليه الدية من ثلث عن ذلك بالحسن فقال صدق ابو عبد الله هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع راس ميت او شق بطنه او فعل به ما يكون فيه احتياج
 نفس الحي فعليه دية النفس كاملة فقال الاول لكن دية دية الجنين في بطن امه قبل ان يفتش فيه الروح وذلك مائة دينار وهي لورثته ودية هذا هي لالورثته
 ثلث فالفرق بينهما قال ان الجنين امر مستقبل من جوفه وهذا قد مضى فثبت منه فله مثل به بعد موته صادرة بية بتلك المثلة له لا غير محظا
 ويعقل بها ابواب الجنين والبر من صدقة او غير هاتئ فان انا رجلان يحفر ليعضله فسد الرجل مما يحفره من به فانه مسانعة في دية فاصاب بطنه شققة
 فاعليه فقال اذا كان هكذا فخطاه فكفارت عن رقبته وصيام على ستين مسكينا مائة لكل مسكين بماء النبي وكان لا يضرب عنقهنا وحمل في بطن
 الاستبصار الاخبار والادلة على انه حرمة الميت مثل حرمة الحي على حصول العقاب الحرمة لا في الدية مثل رسالة جميل عن غير واحد من اصحابنا عن ابو عبد الله
 قال قطع راس الميت شدة من قطع راس الحي هي صحيحة في غير محمد بن ابي عمير ورسالة صفوان عن رجل قطع راس الميت قال ابو عبد الله ان الله ان يظن بالمؤمن الاخير
 كسر غنامه حيا ميتا شوا هذا في روى في صحيحة عن ابن ابي عمير صفوان عن غير واحد من اصحابنا عن ابو عبد الله عن رجل قطع راس الميت
 ميت قال فقال حرمة ميتا اعظم من حرمة وهو حي حمل في ما رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال قلت ميت قطع راسها قال عليه لدية ثلث من يخذ
 دية قال الامام هذا الله وان قطع يمينه او شيء من جوارحه فعليه الارش لا تمام ورواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل قطع راس الميت
 قال عليه لدية لان حرمة ميتا كحرمة ميتة وهو حي رواية عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله في رجل قطع راس الميت قال عليه لدية لان حرمة ميتة وهو
 حي هي صحيحة في دية الجنين رواية الحسين بن خالد فانها كانت صحيحة في ان المراد بالدية ليست دية النفس بل دية الجنين وجمع في بيهما ما ان قطع
 راس الميت بعد اذ دية قتله موجب للدية الكاملة وبدونها موجبة لدية الجنين وهو بعيد لا يمكن فهمه بوجه الا ان يكون على ذلك رواية مفصلة فيجل
 المجل عليه ما كانه كل كما ذكره في الشرح ثم انظر الروايات ان ارش الجنانة على الميت ليس للورثة ودية اكثرها مثل رواية محمد بن الحسين انه لم يعقل ان يضر
 في فصالحه الاخر ودية كالج والصدة وسائر سبيل الخير في رواية اسحق بن عمار عن الامام ويجعل في بيت المال لصر في فصالح المسلمين
 هو ايضا سبيل من سبيل الخير وان اخذت يفعل به ما يريد فانه ما يصير الا في سبيل الخير فيبعد اختصاصه ببيت المال كما نقل عن السيد الطاهر
 في فصالح الميت اولى وان لحاكم ان يفعل ذلك مع تعدد الامام ويحتمل بدونه ايضا ولسائر المؤمنين مع الاجتماع او الانفراد ايضا مع العدالة وبدونها
 مع التعدد مطلقا اذ عرف المسلمة ويحتمل الولاية للورثة والظاهر ان كان هناك وصي بحيث يثمل ضاينة امثال ذلك فهو مقدم والظاهر ان ديونته وضاباه
 مقدم ثم الاخبار في الجواز ان عند الخ اولي ثم الصدقة لذكرها في الرواية وما كون ارش جوارحه شجاعة اطرافه بخنا كون الدية مائة فهو بناء على
 كونها مائة دية **قولهم** ان اختلف في الشرح هذا قوله في ط واخبره ابن ادريس للحق المالية بعد الجنانية فكان الواجب لارش وقال المفيد والشيخ
 في غير اثنائها يجتيز من التزامه بقيمة يوم اطلاقه وستمه ليل ويطلبه بالارش نظر الى اثار معظم منافعه وضميره كالتلف فيضمن قيمته حاصل الوجه
 الاول انما اختلف لما كوله بالذكاة او ما يقبل الذكاة ويظهر بالذكاة والبلاء مما ينشعب به فالتلف لا بعض منافعه وبعض المال فليس عليه لعضو ما اختلف
 فيكون الارش والتا في انه اختلف لمعظم مكانه تلفه بالكلية فان اتلف القليل بمنزلة العدم في نظر الشارع ايضا فعليه دية الكل فيه تامل فانه يدل على غير
 القيمة لا التخيير فانه وان قد يفرض انما اختلف لا بعض منافعه القليل بل قد لا يكون اتلف شيئا مثل ان تلف سبعا ليس لنفع الا في جلد ولكن قد يقال
 انه قد اختلف ما اختلف فلان يقول عليك عين ذلك الحيوان لا انما اتلفه وكان قتيلا فعليك القيمة وان قد يكون في تحصيل قيمة البلاء صعوبة وكلفة فلا
 يكلف فلان يقول ما ارتكب لك فانك تلفته وبالجمل ان القيمة ارجح خصوصا اذا كان المثلث عامدا عاديا فتم **قولهم** ولو اتلف الخ دليل لزم القيمة
 على من تلف ما يقع عليه الذكاة وان تلفه فباطل انما لم يكن له بعد موته نفع معتبرا اصله وان فرض له نفع مثل ان شفع بظنه كالقيد بل جميع مستثناة
 نفع عليها الذكاة

اما العاصي فليقته وان رادث ولوانك على الذي خسر براف ليقتد عند مسخليه وفي اطراف الارش ولوانك الذي خذ اوله ولتقله عنهما
ولو كان مسلم المسالم والى في مظاهر فلا ضمان ولو كان الذي يسترحض من يفتيمه عند مسخليه من

المثلث

ولوجنا لما شئت على الزرع ضمن ما لكها مع القرظ لا بد منه وقيل يقصن ليل الاغار اوعن على في غير عطف الاربعة يدك فوقع في برماند في بعض الثلث عشرة كل
شقيقة المفضل الرابع في بية الاطراف كل ما سدي وفيه فقيه الارش في شعر الواس والحيمة الدية فان
بنات فالارش في شعر المرأة ديتا فان نبث فيهن شائها وفي الحاجبين حشما دينا وفي
احدهما الضف في البعض الحساب مشق

بنتا فالا رش ہے شعر المراءۃ یتما فان بنت منہ سنا و ابی الخاجین خمسائہ و دنیا و ہے

احدهما النصف في البعض بالحساب متن

[illegible]

فاسقطة و

٦
١
بن سنان عن ابيه

منش

مكتبة ابن الأثير والغيرهين
مخطوط

ولو كانت بكر افلا انش البكارة وانما في المهر فان افترض بكر ابا صبح في مناسبتنا بحيث لا يملك بولها فالدبر ومنه المثل وفي التدين دينا وفي كل واحد النصف ولو انقطع اللبن او
فقد رتب له منها فالحكومة فان قطع معها شيئا من جلد الصدف منها والحكومة في الحسنيين دينا وكذلك في حلق على ابي وجعل في حلقه الرجل الثمن وفي كل ضلع بقا الطالق ان كسر حشنة
عشرين دينا وفيها على العضدين عشرة وفي كسر العضود صبيح ملك الغائط او العجان بحيث يملك الغائط والبول الدبر وفي كسر عظم من عضو حشنة العضو فان صلب على غير عيب
فاربعة اخماس دية كسر وفي موضعين ربع دية كسر وفي ضمة ثلث دية فان صلب على غير عيب فاربعة اخماس وفي ضمة وفي فكه صبيح ثلث العضو ثلثا دية فان صلب على غير عيب فاربعة
اخماس دية وفي الرقوة اذ كسر في غير عيب يبعون دينا ومن اس بطن انسان حتى احدا انقص منه بقية نفسه ثلث الدية المقصود الخامس في دية المنازع في العقل الدبر وفي
في الطرقي حارث بن محمد النعمان صاحب الطائي وهو ممن لم يصرح بتوبة بل يمدح ابيهم لعل المراد بقوله فلا يشي الثاني في دية وبالاول غير الدبر و
التففة فانه اذا طلقها ابيهم عليه التفقة لصبيحة الحلي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل زنى فجاءه فوفى بها فاضاها قال عليه لاجراء عليها
مادامت حية لعل المراد به قبل البلوغ لما تقدم ضلها المهر ايضا والدبر ايضا في كسر اللطم والوجه المقصود بالبالغة لا يشي غير المهر والتفقة على ما كان ولغير
البالغة الدبر والمهر والتفقة وان فارقتا حتى يموت احدهما بقية ذلك من صبيحة الحلي وان علقها بما يجازيها فلفظ لا شيء معلوم سقوطها بموته وهو ظاهر
غير الزوجة الدية للافضا مطلقا والمهر للدخول وان كانت باكرة ارض البكارة ابيهم وهو الثاوت ما بين كونها بكر او ثيبا فان بقى من دية وقوم في الحالين
ويجوز عشرين لغيره لما مر في بعض المواضع ويجوز المثل وهو من نسائها لما تقدم في دية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال بان سنان اشعر المرأة وغدا
شربكان في المجال فاذا ذهب حبلها وجابها المهر كما ملابهم من ان في ذهاب البكارة من المثل فقط ان ذهبت بغير جراح وهو ظاهرا في المكره وسقط المهر في
المطاعنة ويجوز سقوط ثلث البكارة ايضا حيث ذنت طاعة او اذنا فانما قل قولنا فان افترض بكر المهر لزم من المثل لا ذهاب البكارة فدمر دليله ولو اربعة السكوة
ان علقها بغير جراح ثمان وخلفنا الحام فافضنا احدهما الاخرى باصبعها ففوض على التي خلفت عقلها ويجوز ان يرضى البكارة كما تقدم وبشعر ابيهم رواه
السكوة عن جعفر ابيهم ان رجلا افضى امرأه ففوضها في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
الحرف في المنة وسلس البول ودواية عينا بن ابراهيم عن جعفر ابيهم ان رجلا افضى امرأته ففوضها في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
عبد الله ع قال سئل رجل وانما عده عن رجل ضربت رجلا ففوضها في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
وان كان في نصفها دية ثلثا الدية وان كان في ارفعها ثلثا الدية ثلث الدية فقل قولنا في التدين في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
كل واحد نصفه دية وفيها دية كماله وصبيحة الحلي بغيره عن ابي جعفر ع قال ففوض امرأته في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
جنى على الدية بحيث انقطع لبنها او فخذها ففوضها في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
الصدور ان قطع الجلد لا بد له من عوض ما قدر في الشرع فيكون الا درش قولنا في الحسنيين في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
من عمو الخبز لا يستبعد لوجوه هذه التدين والجلد جرحها والنقص والتعبد في اليد والاصابع واليد من الرقبة والكوع والذكر والنصف والانكاف كما مر فاما في كسر
دليل تمام الدية في حلق الرجل العام المنقذ مع بقى الاستبعاد في كل واحد من حلقه في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
الدية مائة دينا وخمسة وعشرون دينا وهذه خاصة مفقودة على العام وفقدت الحديث في صفة دية فذكر قولنا في كل ضلع الخ دليله ما كانا بغيره فيها
خالط الغلب من الاضلاع اذ كسر منها ضلع فدية خمسة وعشرون دينا وفي الاضلاع ثمانية عشر ضلع فدية ثمانية عشر دينا وفي كسر فمجرد ضعفه ومائة دية
بالجلد هم مائة يقنون بما في دواية بغيره فدية مائة دية مع انهم يقولون انها صبيحة وقد قال ذلك شارح ربع وغيره مائة مائة فقولنا وفي كسر العضود
دليل ما في صبيحة سليمان بن خالد قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل كسر بعوضه فلم يملك منه فافض من الدية فقال الدية كماله وما في الصبيحة عن ابيهم
قال معنا ابا عبد الله ع يقول ففوض امرأته في دية البكر لا في صبيحة الحلي وفيه من مفضا ثم نظرا ما بين ذلك فجعل من ديةها واجبر الزوج على امساكها ودليل ذلك
دية العضود الخ لعل دليله الاجماع وليس بظاهر فالشارح ربع مستند هذا التفصيل كتاب بغيره لم يوفق في حكمه المصنف هنا الا اكثر وفي غير كتابا في صبيحة الحلي
مفصل عليه وجه ضعف المستند فذكر عدم الضعف فان ما كانا بغيره من غير بغيره بل صبيحة ولكن ما رايته وكما يراه من دواية كتاب بغيره من غير
في العضود اذ كسر جبر على غير عيب ولا عيب في كسر خمسة عشر دية وفي موضعين ربع دية كسر خمسة وعشرون دينا ومن مثل في الركبة اذ كسر في غير عيب ولا
مائة وستون دينا عيب في كسر في الركبتين مائة دينا فان اضدعت فدية اربعة اخماس دية كسر خمسة وعشرون دينا واول لعل المراد كسر الركبتين معا من قوله ودية المنكبة اذ كسر في اليد
روية في موضعين ربع دية مائة دينا فان كان في المنكبة فدية اربعة اخماس دية كسر ثمانين دينا فان اوضح فدية ربع دية كسر خمسة وعشرون دينا واول في كتابه بغيره فان رضى
كسرهما

وفي بعض الاشياء بحسب نظر الحكم فان ذهب الشيخ لم يداخل وان اختلفت الضربة فان علم سحرهم ودون لوضعي على لسانه فذهب عقله بنظر سنة فان مات فالدين في القبر وان بقي ولم يرجع فالدن
للاورش ولو اشد به ذوالعقل ولا يحلف لانه يمازج في الجوارح في السمع الذي سوادها فوقع في الصراط في الانسان ولو حكم العاقلون بالعدو بعد المدة فان انقضت ولم يعد استقر
ومع الشك يصاح بضموتهم عند العقل فان تخلف دعوا والا حلف الفسامة وحكم له النصف ولو بقصرهم بها فليس في الاخرى عند كود الهوا يصعد ها والاطلاق الصحيح يصاح
الى حد الحفاء ثم يعكس الحال ونوعه بنسبة الثقات في المساحة ولو بقصرهم بها فليس في ذلك مع ابتداء سنة ويجعل ثلثة المسافات فان تساوت صدق والا فلا ولو ذهب بقطع الازنين فدينها

من
منع حواله في دينه

عقل حتى يلحق الاموال والحيوانات والرواية التي اثارها بقوله وروى هي صحيحة في عهد الحلة قال سئل با جعفر عن رجل ضرب رجلا بعوف فسطاط على لسانه
ضربة واحدة فاجابه حتى وصلت الضربة الى الدماغ وذهب عقله ان كان المضرب بعقل من او فان الصلوة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فانه ينظر به
سنة فان مات فيما بينه وبين سنة او في سنة ضاوية وان لم يمت فيما بينه وبين سنة ولم يرجع اليه عقله اعزم ضاوية الدين في ماله الذي هاب عقله فله ثمانون
عليه في السنة شها قال لا اتمه اثما ضربة واحدة تحت الضربة جنايتين فان من عطا الجنايتين ذى الدين ولو كان ضربة ضربتين تحت الضربة ثمانون
لا من من جنايته ما جندنا كائنه ما كانت الا ان يكون فيها الموت فيقادر ضربة واحدة ونظر الاخرى قال فان ضربة ثلث ضربة واحدة بعد واحدة تحتين
ثلث جنايات الرمنه جنايتا تحت الثلث ضربات كانت ما لم يكن فيها الموت فيقادر ضربة واحدة وقال وان ضربة عشر ضربات تحت جنايته واحدة الرمنه
تلك الجناية التي جنتها تلك العشر ضربات كائنه ما كانت ما لم يكن فيها الموت قال في بيع وهي حسنة كانه يربط العنصر المصلح وروى ابو حنيفة في الثمانين على جعفر قال
قلت لم يجلت فداك ما بقوله رجل ضرب رجلا بعوف فسطاط فذهب عقله قال عليه الدين قلت فانه عاش عشر ايام واقل واكثر فبيع اليه عقله ان
ياخذ الدين قال لا فمضت الدين بما فيها قلت فانه مات بعد شهرين او ثلثة قال اصحابه من يربط رجل الرجل الضارب قال ان اولوا ان يقتلوه ويردوا الدين
ما بينهم وبين سنة فاذ مضت السنة فليس لهم ان يقتلوه ومضت الدين بما فيها قال في الشرح بعد نقلها واوردوها الحق والمضرب بضربة واحدة لا يمكن ان
يقال بعدم العفو الا مع كون الضربة ثمانية فاضل مع الفصد تحقيق الموت بمائة مع هذه الشرط لا ينفذ بسنة ولكن هذا كلام على النص فقولوا لا صحاح
الاصحح العمل بهذه الرواية ويوجد في بعض نسخ الارشاد فان مات فالدين في القبر وهو سوس من الناسين بل ايديهم شتى كانت فان مات فالدين في القبر
والظاهر انه قاله فانه الموجب الرواية ثم ان الرواية الاولى صحيحة والثانية ضيقة بعد الله جليلة التي قبل الله وافق فيهما الزمخشري المياك وحسنه الشيخ
وجب العمل الذي نقله المحقق والمضرب وهو كونه فلا عمل عدوانا لما ذكره ولا بعد الصبر الى السنة لتحقيق الموت والجور وكذا الخبر في السنة بين القتل ورد
الدين ومكره ويكون هذا الحكم مستثنى من القواعد النص ومثاله في ذلك ليس بغير كانه لذلك قال الاصح العمل بهذه الرواية ويمكن تخصيصها بالبر بالواقعة
فما لم يمت مع اشتداد هاب عقله لا بد من الامتناع في الخوان والغفلان في تحقيق ذلك اذ قد لا يكون مجنونا وبما ان ليس عمل ما يستعمل المجنون وبظهر
نفسه مجنونا ثم يحكم بوجوب كانه سائر الجنايات مع الاستنباه وهو في ذلك كمال الدين في سماع الازنين معا والصفى كل واحدة ما قلتم من عموم الخبر ورواية
ابرهيم بن عيسى في عبد الله عمه قال فضاها اربعة من ضرب رجل بعوف فذهب عقله فخرج من انقطع جماعة هو في سنة بان وصحبه يونس
انه عرض على الحسين كتاب للديان وكان في في هذا السمع كله الف دينار الخبز لا فرق في دينه السمع بين ذهابه ثم ينفذ بين رفق في ثقبه الا ان يثبت مع السمع
لا يصد عليه بطلان السمع ولو حصل في حجة في اذنه لم يسمع لكن لم يعلم الدهاب البطلان بالكتابة فان حكم العالمون بطريق بطلان السمع عدمه
بانه يوعده مائة كما اذا اصاب من عاقل لا يسمع على الجاهل الا الحكمه وان لم يعد وابس من عوده استقر الدين بحصول العلم بالوجود فان عاقل لا يسمع الا ما كان كافدا
وان شاك في ذناله وعدمه بمحض بان يصاح عليه بصوت منكر عظيم عند عقله فان تخلف دعوا او عدمه والا حلف الفسامة وحكم له بمقتضى دعوا او وصف
الدين في الواحدة وكما في الكل لعل المراد حسن فساد لا مدعي مع اللوث في الجلاء لم يمكن اثباته بالثبوت فلا بد من طريق الاثبات لا يصح حفو القاسم
وليس في الهين ولما كان موجبا لكمال الدين التي هي عوض النفس فيكون من بينا فيها مثل النفس وضفي في الواحدة ويحتمل الا كفاها كاي واحد كما في غيره
للاصل وعدم بض على الزيادة وفي النفس هاب للنفس فاعلم ويجعل احد واحد ويجعل احد واحد مع من يعلم ذلك كما في دعوى النفس وان
يكن فيكون عليه لصحة يونس حسنة من فضائل جميعا على الحسن الزمانه عمال يونس عرضت عليه الكتاب فقال هو صحيح قال ابن فضال قال فضي امير المؤمنين
اذا اصيب الرجل في احد عينيه فاقترابا من يمينه يربط على عينه المصابة ويظهر امنيته بصره الصحيح ثم يغطي عينه الصحيحة وينظر امنيته عن المصابة فيبصر بصره
من شئنا ذلك والفسامة مع ذلك من السنة الاجزاء على قدر ما اصاب من عينه فان كان سدر بصره حلف وهو حلف واعطى فان كان ثلث بصره حلف وهو حلف معه
رجل اخر كذا في باب وان كان نصف بصره حلف معه جلان وان كان ثلث بصره حلف وهو حلف معه ثلثه بصره فان كان خمسة اسداس بصره حلف وهو حلف معه
اربعة بصره وان كان بصره كله واحد حلف وهو حلف معه عشرة بصره وكذا الفسامة كلها في الجرح فان لم يكن للمصاب بصر من يحلف معه ضوعفت عليه الايمان ان كان
بصره حلف مرة واحدة وان كان ثلث بصره حلف مرتين على هذا الحسا واما الفسامة على مبلغ من بصره وان كان السمع فعلى نحو ذلك في بصره ليشي على علم
منه بصره ثم يقاس من ذلك والفسامة على نحو بعض من سمع فان كان سمع كله في حلف منه حلف فانه يترك حوا اذا اشتغل بما صبح به فان سمع فاس بصره الحالك
براهير وان كان النقص في العضد الفخذ فانه يعلم فله ذلك يقاس بنحو رجل الصحيح ثم يقاس به المصاب به فيعلم فله ما انقضت بجله وبيده فان اصاب الشا
والساعد من الفخذ والعضد يقاس بغيره الحالك فله فخذ وفيها احكام اخر يعلم بالتأمل فاعلم في قوله في ذهاب سمع احدا لاذنين الخ فله سنة ليله دليل يقاس
الاذن المعبية بنقص بعض سمعها بالصحيح بان يسل المعبية ويقطع الصحيح في يوم لا هواء فيه ثم يصاح به الى ان يقول ما اسمع ثم يسد الصحيح ويقطع المعبية يصح
المصان يقول ما اسمع فباس المصان الاولى التي كانت للصحيح فان كانت ضما فيكون الذهب نصفه لاذن فيلزم ربع الدين وهو طوبى يعلم بصره غيرها
من الزمان مثل صحيح سليمان بن خالد في عبد الله عمه انه قال في رجل ضرب رجلا في اذنه بغيره فانه لا يسمع قال ابن حنبل في سنة فان سمع
او شهد عليه جلان ان سمع والا حلف واعطى الدين قبل ايام المؤمنين فان عشر عليه بعد ذلك ان سمع قال ان كان الله رده عليه سمع لم ار عليه بعد ذلك
انه سمع شها هذا يدل على الملة مع الاستنباه وعدم شئ مع العلم بعدم الدهاب بجعل الحكمه ان ذهب بعض الملة ولفم الدين بعد السنة والحلف بغيره انه
مبين واحدة ويجعل السنة على ما قلتم وعلى عدم الرد بعد السنة ورواية ابى بصير بن ابي عبد الله عمه في رجل جرح في اذنه فاوعى ان احد اذنيه نقص من سمعها
قال يسد التي ضوبت سداسد بدا ويقطع الصحيح فيخبر بها بالحيس جبال اجمعه يقال له اسمع فاذا خفي عليه الصوف علم مكانه ثم يضر به من خلفه فيقال له اسمع

للنصر

وفي السمع الدين الخ

الثانية التي للثامنة الى المسافة

ظ
شئ

وفي جنود العينين مع بقاء الحذفة الدية وكل واحدة الضف يسوي الاعش والاختش وذو البياض غير المانع من اصل النظر ولو طادفا الارش ويصدق في ذهابه مع القسامة ولو ادعى نقصا احد هما قيل في الاخرى لسببها وفتح العين في الارض المخرجة في الارترقاء ثم العكس بعد نقل الحجات ويصدق مع الشاوي ثم يأخذ بنسبة التقا في المساحة من الدية ولو نقصا قيل في عين ابنا سنة ولو ادعى ذهاب ضوء المقلوعة فذكر قوله مع اليدين وفي الشلم لديه ويصدق في ادعاءه عقوب المجابة بعد تقريبا الطبية والمنفعة وفي النقص الارش بحسب ما يراه الحاكم م

[illegible]

تم بقای فضل نابین
المصطفیٰ

کتاب فی التبع

وفي النطق كمال الدبر وان بقي في اللسان فاقبة الذوق ولو بقيت الشفوة والحلقية سقطت من اللية فيسببه وكذا لو بقي غيرهما ولو نطق بالحرف ناقصا فالارش ولو كان بحسن بعض الحروف ففي الحافة يضعف القوى نظرا من بعض اللية ولو كان بجناية جان نقص في الصلواتية وان ابطأ حركة اللسان وفي الذوق اللية وفي منفعة المشي والبطش كمال اللية وفي قوة الامساك الاجبال اللية وفي قوة الارضاع حكومة وفي ابطال الالتداد بالجماع والطعام ان لم يكن اللية ولو يقطع المشي تجل في غير الرجل فقطل الرجل فالاربعة اللية وفي سلس البول اللية وقبل اذا دام الى الليل فالدية والى الظاهر نصف والى ارتفاع النهار الثلث المقصود السادس في الشجاء م

[illegible]

1

ازک

من

عن

۱۱۱

4

三

حقائق

المنار

غزل

10

10

